وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب/إبراهيم بن حسين بن علي صُنْبع

الرقم الجامعي (422-7000-1)

إشراف الأستاذ الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي

1426هـ

ملخص البحث

عنوان البحث: الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية

تناول الباحث في هذه الرسالة الخلافات النحوية بمعناها الواسع الذي يشمل الحدود والمصطلحات والتراكيب والأعاريب والعوامل في كتاب "شرح الرضي على الكافية" حيث درس الباحث المسائل الخاصة بالمنصوبات فتابعها في كتب النحو والتفاسير ومعاني القرآن وإعرابه، فضلاً عما جدّ من دراسات لغوية حديثة.

وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في أربعة فصول تسبق بمقدمة وتمهيد، أتحدث في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته والدافع لاختياره ومنهجي فيه، أمّا التمهيد فتحدثت فيه عن الخلافات النحوية أسبابها وعللها.

أمّا فصول البحث فقد كانت كما يلي:

1- **الفصل الأول**: الخلاف في الحدود والمصطلحات: يحتوي على المسائل التي تتعلق بالحدود النحوية والمصطلحات التي تضبط بعض أبواب المنصوبات، وقد جاءت في تسع مسائل.

2- **الفصل الثاني**: الخلاف في التراكيب وهو أطول فصول الرسالة لما يتضمنه من حذف وتقديم وربط ذلك بالترتيب، وقد جاء في ست وخمسين مسألة.

3- **الفصل الثالث**: الخلاف في الأعاريب، وقد اهتم بالخلاف لبعض الكلمات في المنصوبات التي تعرب على الحال أو التمييز أو النصب على نزع الخافض أو الاستثناء... وجاء في اثنتي عشرة مسألة.

4- **الفصل الرابع**: الخلاف في العوامل: وقد اهتم هذا الفصل بالعوامل الخاصة بالمنصوبات وما صاحبها من تعليلات متعددة للنحاة، وجاء في عشرين مسألة.

وقد وضعت للبحث خاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج وقد ذيلت البحث بعدد من الفهارس على النحو التالي:

1- الآيات القرآنية 2- الأحاديث الشريفة 3- الأشعار 4- الأراجيز والأمثال 5- المصادر والمراجع 6- الموضوعات التي تضمنها البحث.

المقدمــة

الحمد لله القائل **[لئن شكرتكم لأَزيدنّكم]**[1]، وصلاة وسلام على أفصح من نطق الضاد محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيُعدّ الرضي الاستراباذي المتوفي 688هـ أبرز علماء القرن السابع الهجري، فقد استوعب هذا العالم مسائل النحو وأبدع في فن الصرف. فاهتم بما ألّفه ابن الحاجب في النحو والصرف فجعله ميداناً أبرز فيه ذكاءه في العِلْمين، ولعلّ شرحه في النحو ينم عن عبقرية هذا العالم في تحليل متن الكافية فاستنبط منها قواعد العلم وأبرز أصوله، فأتى بتحقيقات لم يسبق إليها، فاستقل برأيه في كثير من المسائل مما جعله رافداً أساسياً من روافد الدرس النحوي بمميزات وخصائص جديدة فضلاً عن توظيفه المعنى في بناء النظرية النحوية، ولعلّ من المناسب أن نذكر شيئاً عن الإشادة بهذا العالم وشرحه، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: "هذا الشرح قد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو واستكشاف لمخبآته وإحاطة بأوابده، ويعجبني منه ولوعه بضم الأنواع في محالاوته التي يعنى فيها بلم أطراف الكلام الذي يراد التقعيد له، حتى لا يدع باباً إلا قضى وطر العلم فيه، هذا من ناحية التأليف، أما من ناحية الفن فإنّه ليس في شرحه جماعاً وإنما هو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلي والنظري غير متحيز إلى مذهب خاص من المذاهب الأربعة السابقة وإن كان في الجملة بصري الاتجاه، فقد يرتضي مذهب الكوفيين أحياناً إذا صح لديه حكمته"[2].

ولمّا كان الباحث راغباً في الجدة والابتكار لمرحلة الدكتوراه فإنه يرغب أن يأخذ دراسة آراء هذا العالم* وغيره من العلماء متقدمين ومتأخرين من خلال باب المنصوبات الذي يمثل بعداً كبيراً للنظرية النحوية، ولمّا كان الباحث قد قرأ أبواباً منها، وجد الرضيَّ يعرض خلافات كثيرة في تراكيب وأعاريب وعوامل هذه الأبواب وإن كان المصطلحات والحدود لا يحظى باهتمام كبير عنده بحكم استقرارها منذ القرنين الثالث والرابع على يد البصريين والكوفيين؛ لذا كان الخلاف حولها يسيراً؛ مما يجعل الباحث يتنقل بين هذه الخلافات ويرى كيفية معالجة الرضي مثل هذه الخلافات وموقفه

---

[1] إبراهيم: 7

[2] نشأة النحو: 208

* اعتمد الباحث في جمع مادة الخلافات النحوية على "شرح الرضي على الكافية" طبعة جامعة بنغازي من عمل: يوسف حسن عمر.

من آراء العلماء فيها ثم موقفه منها مما يجعل الباحث يضني نفسه مع عالم مجدد في تناول المادة النحوية، يتطلب منه التنقل في المكتبة التراثية لمتابعة مثل هذه الخلافات، فيلزم الباحث الرجوع إلى الكتب الأصول ككتاب سيبويه، وكتاب الأصول لابن السّراج، والجمل للزجاجي، والإنصاف للأنباري، وكتب العوامل نحو الجمل والعوامل المائة للجرجاني، والمصباح للمطرزي، وكتب اللغة الأصول كالخصائص لابن جني، وكتب أعاريب القرآن الكريم، كإعراب القرآن ومعانيه اللزجاج، وإعراب النحاس، والتبيان لأبي البقاء، وغيرها كثير، إضافة إلى كتب التفسير الأصول التي يمكن أن نستفيد منها في توجيه الأعاريب، كتفسير الكشاف للزمخشري، وجامع القرطبي، فضلاً عن كتب النحو الجامعة التي استفاد أصحابها من الرضي وغيره في معالجة النحو أبواباً ومصطلحات كالهمع.

ولا ينسى الباحث أن يواصل طريقه في معرفة كيفية أفاد المعاصرون من مكتبة النحو التراثية، فمنهم من استطاع أن يقدم دراسات جليلة نافعة عن التراث من خلال استقراء أبواب النحو، ومنها المنصوبات والخلافات فيها، وكان لآراء الرضيّ في المنصوبات مكانة واسعة في هذه الدراسة، سواءً في التراكيب أو الأعاريب مما يجعل الباحث في متابعة مثل هذه الخلافات من خلال كتب أعاريب ومعاني القرآن كما فعل الشيخ الجليل محمد عبد الخالق عضيمة في "دراسات لأسلوب القرآن"، ومنهم من حاول قراءة أبواب المنصوبات والخلافات النحوية فيها متأثراً بما جاء عند علماء التراث وبانياً عليه، محاولاً في ذلك قراءة التراث النحوي وفق معطيات الدرس النحوي الحديث.

وقبل تفصيل ما يعتزم الباحث بيانه في خطة هذه الرسالة عليه أن يشير إلى الدراسات السابقة التي كان الرضي محوراً رئيساً فيها أو له جانبٌ منها وكانت هذه الدراسات في رحاب جامعة أم القرى حفظها الله من كل سوء. ويمكن سردها وفق الآتي:

1- رسالة الدكتوراه التي تقدّم بها الباحث مصطفى بن فؤاد أحمد، بإشراف الأستاذ الدكتور رياض الخوّام بعنوان: "اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية" جمع الباحث الاعتراضات في الكتاب كلِّه، وهو يخالف ما ذهب إليه الباحث، الذي انصب بحثه على الخلافات النحوية في المنصوبات حدوداً ومصطلحاً وتركيباً ودلالة وأعاريب وعوامل.

2- رسالة الماجستير تقدم بها باحث بإشراف الأستاذ الدكتور رياض الخّوام بعنوان: "الفراء وآراءه في شرح الرضي" ولا تعارض بينها وبين ما ذهب إليه الباحث.

3- رسالة الماجستير تقدم بها الباحث مهدي القرني، بإشراف الأستاذ الدكتور سليمان العايد بعنوان: "اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب في الكافية في الصرف" وقد انصرف الباحث في موضوع رسالته إلى الصرف العربي، وبعد الاطلاع على مقدمتها وبعض مسائلها وفهارس موضوعاتها، وجدت أن الفرق كبير بينها وبين بحث الباحث. بذا فإن هذه الرسالة لا مجال لذكرها في التداخل بين البحثين، فهي خالصة للصرف ومسائله، وغني عن القول بأنّ كتاب الكافية هو كتاب متخصص في الصرف، ولا مجال للباحث في النحو أن يذهب إليه مستقصياً مسائل النحو منه، إلا إذا كان مضطراً إلى بنية كلمة للتعرف على رأي علَمَين من أعلام الصرف فيها.

أمّا ما يريد الباحث تفصيله في ثنايا مباحث وفصول هذه الرسالة فينطوي على الآتي:

1- تمهيد، وهي عبارة عن تمهيد عن الخلافات النحوية أسبابها وعللها، فمهّد الباحث بحديث موجزة عن نشأة النحو وأسباب الخلافات النحوية وفقاً لتوجيهات أعضاء القسم الموقرين لخطة البحث، فبدأ بعرض سريع لما قاله العلماء في نشأة النحو وأسبابها، ثم أوضح أهم الروايات التي يمكن أن تُعدّ البداية البسيطة لعلم النحو، فارتضى بناءً على ما تعدد من أقوال الدور الواضح لأبي الأسود الدؤلي في المرحلة المبكرة لنشأة النحو العربي يوضح ذلك إعجام المصحف وتنقيطه. ثم سلط الضوء على الدور الجبار الذي قام به الخليل بن أحمد بإرسائه نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي وتجسدت في "كتاب سيبويه" فمعظم آراء الخليل مبثوثة في هذا الكتاب وبيّن أن هذه النظرية قد اعتمدت على أصول ثابتة قوية سارت عليها، فحاول توضيح المقصود بهذه الأصول ثم إبرازها من كتاب سيبويه، وهي السماع والإجماع وبخاصة أهمية إجماع علماء البلدين في مسائل النحو ثم القياس وبيّن أركانه التي يقوم عليها وهي: مقيس ومقيس عليه وحكم وعلة جامعة، ثم ختم بالأصل الرابع من أصول النحو وهو استصحاب الحال فعرّف به وبيّن موقف العلماء منه.

ولمّا كان هذا التمهيد يهتم بالعلة النحوية وأنواعها فإنّ الباحث قد ذكر البداية البسيطة التي قام بها عبد الله بن أبي إسحاق، الذي يُعدّ أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، ثم جعل من عمل الخليل في نظرية العامل وما صاحبها من تعليلات البداية الفعلية لمرحلة التعليل في النحو العربي وبيّن ذلك بتحليل نماذج من كتاب سيبويه، فقد كان تحليله أقرب إلى روح اللغة دون تعقيد أو تأويل في ما عرف في ما بعد بالعلل التعليمية التي حاولت تفسير كلام العرب بكلام العرب دون تمحل أو ادعاء فلسفة، ثم جاء الزجاجي وأطّر للعلة النحوية بمؤلفه "الإيضاح في علل النحو" الذي يُعدّ حلقة من حلقات النحو العربي من حيث تتبعه لعلل النحو التعليمية والقياسية والجدلية، فضلاً عن أنّ الكتاب يقوم في مجمله على مبدأ العلة. ثم توالت آراء العلماء تباعاً عن العلة، فأبرز الباحث الدور الذي قام به أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني في القرن الرابع فقد ترددت مقولة أبي علي الشهيرة "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة والنحو ولا أخطئ في مسألة واحدة في القياس". ثم بيّن دور ابن جني في هذا المبحث في ما جاء عنه مفصلاً في مؤلفه القيم الخصائص.

ولمّا التقت الثقافة العربية بشكل كبير مع ثقافات الأمم الأخرى وبخاصة اليونانية فظهر كثير من مصطلحات المنطق والفلسفة في العلة النحوية في كتب المتأخرين وذكرت منهم ابن الأنباري وبخاصة في مؤلفيه (الإنصاف في مسائل الخلاف) و (أسرار العربية)، وتواصل اعتماد النحاة المتأخرين على فلسفة التعليل وإثقال النحو العربي بكثير من التعليلات، مما دفع أحد علماء القرن السادس وهو ابن مضاء إلى الثورة على كثير من جزئيات هامة في النحو العربي منها القياس والتعليل والتمارين العقلية فدعا إلى تخليص النحو العربي منها، وقد لقيت دعوته صداها في العصر الحديث وبخاصة عند أصحاب المنهج الوصفي. ثم ختم الباحث رأي القدماء عن التعليل بما كرره السيوطي عن العلماء السابقين في كتابيه "الاقتراح والهمع".

وكما عودنا أساتذتنا الكرام منذ أن كنا في قاعة الدرس بفتح الآفاق وأخذ النافع من الجديد، كما حثوا هممنا على الإطلاع على التراث والبناء عليه، رغبة منهم في أن يتكامل البناء العلمي للخلف بعد السلف، وليستمر الخط البياني للأمة العريقة في صعود. ولما كانت العلة النحوية مما شغل بال العلماء المحدثين فقد رأى الباحث أن يتتبع آراء أبرز من له منهم فيها رأي وهم: عباس حسن، والدكتور مازن المبارك، والدكتور محمد عيد؛ فناقش وجهة نظر كل منهم حسبما يقتضيه هذا التمهيد.

وقد جعل الباحث الرسالة في أربعة فصول فكان الفصل الأول موسوماً بعنوان "الخلافات النحوية في الحدود والمصطلحات" والفصل الثاني بعنوان "الخلافات النحوية في التراكيب" (أو كما حدد مجلس القسم عنوانه بالخلافات النحوية في نظام الجملة) والفصل الثالث بعنوان الخلافات في الأعاريب، والفصل الرابع والأخير بعنوان "الخلافات النحوية في العوامل" ثم ختمت الرسالة بخاتمة رصد من خلالها الباحث ما توصل إليه من نتائج في هذا البحث.

وقبل تفصيل مسائل هذه الفصول يرغب الباحث توضيح المنهج الذي يريد أن يسير عليه في معالجة مسائل هذه الفصول وقضاياها:

1- أخذ الباحث بالمنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل الظاهرة اللغوية في التركيب الجملي وذلك بتوظيف معطيات التركيب كلها من ترتيب وزيادة وحذف وحركة إعرابية وكيفية أدائها من غير إخلال بالحركة الإعرابية ودورها في التركيب الجملي، ولعلّ أبرز ما استقل به المنهج الوصفي الذي سرنا عليه أنّه دلالي يعتمد على توظيف الحركة الإعرابية دلالياً وليست بأثر من عامل، فتسويغ وجودها هو بعد دلالي وليس عاملاً يعمل النصب أو الرفع أو غير ذلك.

2- اقتصر الباحث في هذا البحث على اختيار الخلافات في المنصوبات أو ما لها صلة قريبة بالمنصوبات وتوابعها، والفصل بينها نحواً ودلالة.

3- وضع الباحث عنواناً رئيساً للمسألة التي وقع الخلاف فيها (في المنصوبات)، ثم يتبعها بنص الرضي وما فيه من خلافات نحوية سواءً كان في المصطلحات والحدود أو التراكيب أو الأعاريب أو العوامل، مع بيان رقم الصفحات التي وردت فيها الخلافات في المتن دون الهامش. علماً بأنَّ الباحث لم يشر إلى ذكر اسم الكتاب (شرح الرضي على الكافية) قبل رقم الصفحات لمعرفة القارئ أن البحث فيه. ولعلّ الباحث يذكر أنه قد سار بعد ذلك في مناقشة هذه الخلافات وفق تسلسل زمني إلى عصر الرضي ثم متابعة ذلك في العصور اللاحقة.

4- أُرجِعت آراء بعض العلماء إلى مظانها للتأكد من دقة الإحالة وتطابق الرأي، ما أمكن ذلك.

5- استعان الباحث بأمهات كتب التفسير لبيان المعنى وتوجيه الإعراب في ضوئه.

6- استعان الباحث أحياناً بكتب القراءات للاستئناس في توجيه المعنى إذا ما كان للكلمة قراءة أخرى بحركة أخرى.

7- حاول الباحث بعد عرض كل وجوه التراكيب والدلالة عند القدماء والمحدثين استجابة لما عوّدنا أساتذتنا الفضلاء من إبداء الرأي في ميدان تعددت فيه الآراء حتى تظهر شخصية الباحث في كل مسألة وسيبقى الباحث يتطلع إلى ما يوجهه إليه أساتذته، ليتمكن من التزود به في بناء مسيرته العلمية وليبقى يتعهد في نفسه غرساً غرسوه وحمّلوه أمانة تعهده والعناية به.

الفصل الأول: الخلاف في مسائل الحدود والمصطلحات:

فصّل الباحث في هذا الفصل المسائل التي وقع فيها الخلاف في الحدود والمصطلحات في أبواب المنصوبات وكان عددُها تسع مسائل على النحو التالي:

1- الخلاف في حد المفعول به.
2- الخلاف في حد الترخيم.
3- الخلاف في حد المفعول فيه.
4- الخلاف في حد التحذير.
5- الخلاف في حد المفعول له.
6- الخلاف في حد الحال المنتقلة.
7- الخلاف في حد الاستثناء.
8- الخلاف في حد الفعل المتعدي.
9- الخلاف في تسمية اسم كان وخبرها.

ولمّا كان هذا الفصل اللبنة الأولى في البحث، فقد حاول الباحث أن يستقصي الخلافات في الحدود والمصطلحات من سيبويه إلى ما جاء في كتب الحدود النحوية انتهاءً بما جادت به قرائح العلماء المحدثين، فحاول الباحث أن يَفْصِل بين كلّ حدٍّ ومصطلح بما تهيّأ له من نصوص وما حاول أن يستنبطه من مدارستها، ليأخذ لنفسه رأياً يتقوى به لإعطاء كل حدٍّ ومصطلح سمة بارزة لا تدخله مع غيره.

الفصل الثاني: الخلاف في مسائل التراكيب:

ويُعدّ هذا الفصل أطول فصول الرسالة لما تتضمنه التراكيب من أهمية في الدرس النحوي وتطوره قديما وحديثاً وما ينطوي تحتها من حذف وتقديم وربط ذلك

بالترتيب وأهميته في بيان الفصل في كل تركيب، وقد وقع هذا الفصل في ست وخمسين مسألة وفق الآتي:

1- الخلاف في اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل.
2- الخلاف في تركيب: يا ثلاثةً وثلاثين... ويا ثلاثةً والثلاثون أو الثلاثين في النداء.
3- الخلاف في مسألتين: 1- نداء ما فيه (أل)، 2- اللهُمَّ ووصفها.
4- الخلاف: في نداء يا أبت.
5- الخلاف في باب النداء، وفيه ثلاث مسائل: 1- ترخيم المضاف، 2- ترخيم الثلاثي إذا كان علماً ساكن الوسط أو متحركاً، 3- ترخيم غير المنادى للضرورة.
6- الخلاف في وصف المنادى المندوب.
7- الخلاف في ندب غير المعروف.
8- الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.
9- الخلاف في ما ينصب من الأسماء على الاختصاص.
10- الخلاف في باب الاشتغال.
11- الخلاف في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.
12- الخلاف في تعدد الحال.
13- الخلاف في مجيء الحال معرفة.
14- الخلاف في تقديم الحال على صاحبها النكرة.
15- الخلاف في الظرف بين الخبر والحال.
16- الخلاف في مسألتين: 1- تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور.، 2- مجيء الحال من الجار والمجرور المُتَقدّم.
17- الخلاف في مجيء الحال غير مشتقة.
18- الخلاف في مجيء الفعل الماضي حالاً.
19- الخلاف في مجيء الحال جامد.
20- الخلاف في تقديم التمييز.
21- الخلاف في مجيء التمييز معرفة.
22- الخلاف: تقديم المستثنى.
23- الخلاف: الاستثناء المنقطع.
24- الخلاف في الاستثناء بعدا وخلا.
25- الخلاف في الفصل بين المستثنى والمستثنى منه.

26- الخلاف في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.
27- الخلاف في غير.
28- الخلاف في سوى.
29- الخلاف في مجيء خبر كان فعلا ماضياً.
30- الخلاف في حذف كان.
31- الخلاف في الاسم بعد "لا" النافية للجنس بين البناء والإعراب.
32- الخلاف في اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً.
33- الخلاف في مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة.
34- الخلاف في دخول الاستفهام على "لا" النافية للجنس.
35- الخلاف في وصف اسم "لا" النافية للجنس.
36- الخلاف في مجيء التابع بعد اسم "لا" النافية للجنس.
37- الخلاف في مسألتين: 1- في لا غلام لك، 2- الفَصْلُ بين "لا" النافية للجنس واسمها.
38- الخلاف في مسألتين: 1- مجيء إنْ بعد ما النافية، 2- دخول إلاّ مع ما النافية.
39- الخلاف في مسألتين: 1- تقديم خبر (ما) عليها، 2- دخول الباء في خبر "ما" النافية.
40- الخلاف في مسألتين: 1- عمل "إنْ" عمل ليس، 2- "لات" وما بعدها.
41- الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه.
42- الخلاف في الفصل بين "حتى" و "أو" والفعل المنصوب بالشرط.
43- الخلاف في مسألتين: 1- نصب الفعل المضارع مع الفاء، 2- نصب الفعل المضارع بما في حكم الأمر.
44- الخلاف في "أو" مع الفعل المضارع.
45- الخلاف في تقديم المعمول على المنصوب بلام الجحود.
46- الخلاف في المنصوب في باب عَلِمَ.
47- الخلاف في مجيء ظن، وحسب... متعدية لثلاثة مفاعيل.
48- الخلاف في حذف المفعول الأول مع الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل.
49- الخلاف في مجيء مفعول "ظنّ" وأخواتها ضميراً أو اسم إشارة.
50- الخلاف في الإلغاء والتعليق في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.
51- الخلاف في إنّ ومعموليها في باب "ظن".

52- الخلاف في زيادة "كان" مع بعض التراكيب.
53- الخلاف في مسألتين: 1- تقديم خبر مازال عليها، 2- تقديم خبر ليس عليها.
54- الخلاف في الفصل بين "كان" وخبرها بالأجنبي.
55- الخلاف في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.
56- الخلاف في مجيء الفاعل الظاهر والتمييز في باب: نِعْمَ وبئس.

الفصل الثالث: الخلاف في الأعاريب:

وقد اهتم هذا الفصل بإعراب بعض الكلمات في التراكيب الجملية، فوجد الباحث تعدداً للكلمة المنصوبة مرة بين الحال أو التمييز أو النصب على نزع الخافض أو الاستثناء المتصل أو المنقطع مما يتطلب ربط ذلك بكتب النحو وكتب معاني القرآن وإعرابه، فضلاً عمّا استفاده الباحث من النظرات الجادة عند الباحثين المعاصرين ممن اهتموا بالمعنى والإعراب. وكان تفصيله في اثنتي عشرة مسألة على النحو التالي:

1- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى **[انتهوا خيراً لكم]** النساء: 171.
2- الخلاف في توجيه إعراب تابع المنادى.
3- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعطوف على المنادى في نحو: يازيد والحارث.
4- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعرفة في نحو: ياهذا الرجل.
5- الخلاف في توجيه إعراب: ياتَيْمَ تَيْمَ عدي...
6- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى **[ألا يسجدوا]** النمل: 25.
7- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المنصوب مع بعض الأفعال نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان.
8- الخلاف في توجيه إعراب كلمة (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى فيّ.
9- الخلاف في توجيه إعراب كلمة "امرأتك" في قوله تعالى **[لا يلتفت منكم أحد إلاّ امرأتك]** هود: 81.
10- الخلاف في توجيه إعراب الاسم بعد "لاسيما".
11- الخلاف في إعراب أسماء الأفعال.
12- الخلاف في إعراب "مثلاً مع الفعل ضَرَبَ.

الفصل الرابع: الخلاف في العوامل:

كما هو معلوم للقارئ الكريم فإن موضوع العوامل من أهم ما وقع فيه الخلاف بين النحاة قدماء ومحدثين، ونظراً لتشعبه في باب المنصوبات، بل يمكن أن يقال إنّ أكثر العوامل مناقشة وتفصيلاً كانت عوامل المنصوبات، وقد جاء هذا الفصل في عشرين مسألة وفق الآتي:

1- الخلاف في عامل نصب المفعول المطلق نحو: رجع القهقرى.
2- الخلاف في العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل.
3- الخلاف في عامل النصب في نحو قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار.
4- الخلاف في عامل النصب في المفعول به.
5- الخلاف في عامل النصب في المنادى.
6- الخلاف في عامل النصب في باب الاشتغال.
7- الخلاف في عامل تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط.
8- الخلاف في عامل التحذير.
9- الخلاف في عامل المفعول معه.
10- الخلاف في العامل في الحال إذا كان غير الفعل.
11- الخلاف في العامل في الحال إذا كانت مؤكدة.
12- الخلاف في تقديم الحال على عاملها إذا كانت صفة المشبهة.
13- الخلاف في العامل في الحال معنى التشبيه.
14- الخلاف في عامل النصب في الاستثناء.
15- الخلاف في العامل في المصدر المعرف (بأل)
16- الخلاف في مسألتين: (1) عامل نصب الفعل المضارب بعد كي.
(2) تقديم معمول المضارع المنصوب بكي.
17- الخلاف في عمل "كما" النصب في الفعل المضارع.
18- الخلاف في عامل نصب الفعل المضارع بعد: الواو والفاء ...
19- الخلاف في حذف حرف الجر وبقاء عمله.
20- الخلاف في عامل نصب الجزأين مع بعض الأحرف الناسخة.

وقد اعتمد الباحث في بناء فصول هذه الرسالة على عدد كبير من المصادر والمراجع القديمة والحديثة. وقد كانت مراجعه في الموضوعات التالية:

1- كتب النحو واللغة لعلّ من أبرزها: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، والمقتصد للجرجاني، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وكتب أبي البقاء (اللباب في علل البناء

والإعراب) (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) (مسائل خلافية في النحو)، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك والألفية في النحو والصرف، وكتاب أبي حيان (ارتشاف الضّرب)، وكتب ابن هشام ومنها (مغني اللبيب) (أوضح المسالك)، وبعض شروح الكافية كشرح كافية ابن الحاجب للموصلي وشرح الجامي المعروف بالفوائد الضيائية، وشرح ابن عقيل على الألفية، والسيوطي في همع الهوامع والأشباه والنظائر. ولا ينسى الباحث أن يشير إلى كتب الحدود النحوية التي اعتمد عليها، كالعنوان للكرماني. ومن كتب اللغة التي اعتمد عليها الباحث بعض المعاجم كلسان العرب، فضلاً عن الاعتماد على كتب أصول الفقه كالكوكب الدري لجمال الدين الإسنوي.

2- كتب التفسير ومن أبرزها: غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود حمزة الكرماني والكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، وتفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، ولم يقتصر على الكتب السابقة بل أخذ من كتب التفسير المتأخرة، نحو: تفسير روح المعاني للألوسي، وفتح القدير للشوكاني.

3- كتب معاني القرآن ومن أبرزها: كتاب معاني القرآن للفراء، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للأخفش، فضلاً عن الكتب التي اهتم أصحابها بتناول عدد من المباحث في علوم القرآن كالبرهان في علوم القرآن للزركشي.

4- كتب إعراب القرآن لعلّ من أبرزها: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، إعراب القرآن للنحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري.

5- كتب القراءات القرآنية ومن أبرزها: السبعة لابن مجاهد، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة، والنشر لابن الجرزي، فضلاً عن كتب القراءات الشاذة نحو: مختصر شواذ القراءات لابن خالويه والمحتسب لابن جني.

6- الكتب اللغوية الحديثة: من أبرز هذه الكتب: اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، اللغة معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، كتاب الدكتور مهدي المخزومي في النحو العربي ومدرسة الكوفة، وكتاب الدكتور عبد القادر المهيري "نظرات في التراث" وكتابا الدكتور إبراهيم

السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، والنحو العربي نقد وبناء، وكتب الدكتور خليل عمايره وهي "في نحو اللغة وتراكيبها" "آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث"، "أسلوبا النفي والاستفهام" "أسلوب التوكيد"، وكتاب الدكتور محمد عيد "أصول النحو" وغيرهم كثير ممن ورد في هذا البحث إضافة إلى هذه الكتب فقد أخذت مما نُشِرَ للمحدثين في الدوريات المحكمة، ولعلّ منهم الدكتور داود عبده، فناقش الباحث ما قالوه مما له صلة بقضايا بحثه هذا فاستنار بوجهة نظرهم التي تربط بين القديم والحديث فقبل بعض آرائهم وردّ منها كثيراً وبخاصة ما لا يتفق مع طبيعة اللغة وطرق البحث فيها.

وقد وضع الباحث في نهاية هذا البحث خاتمة أبرز فيها أهم ما توصل إليه من نتائج، وكان ذلك في نقاط مرتبة وفق ما تحتاجه فصول هذا البحث، ثم ذيّل البحث بفهارس شاملة لما يأتي:

1- الآيات القرآنية.
2- الأحاديث النبوية الشريفة.
3- الأشعار – الأراجيز – الأمثال.
4- المصادر والمراجع.
5- المسائل والموضوعات.

وبعد فإنّ الباحث أحب أن يشيد بتوجيهات أستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي الذي تكرم بكلّ صدر رحب فقرأ وناقش ونصح، وأرشد الباحث إلى متابعة المصادر والمراجع، وقد كان نعم المربي والقدوة الذي يؤمن بأن الخط البياني للباحثين من هذه الأمة يجب أن يصعد فحث الباحث على الإفادة من كل من يستطيع الإفادة منه، وعلى استشارة من يمكن أن تكون مشورته ذات قيمة، وهذا دأب العالم الواثق الموثوق، الذي يحرص على طلابه حرصه على أبنائه، فلا يملك الباحث إلا التضرع إلى العليّ القدير أن يجزيه خير الجزاء وأن يجزل له الثواب وأن يقدره على حمل الأمانة بتعهد ما هو حريص عليه.

وأمّا الأستاذان الفاضلان عضوا لجنة المناقشة، فإن الباحث يقدّم لهما شكره الصادق النابع من قلب طالب باحث يسعى في بداية طريق البحث، يتلمس خطاه ويستنير بإرشادهما وما يقدمانه، ليبني مسيرته العلمية، فلهما شكره مع دعائه إلى الله أن يجزيهما الأجر الكبير وأن يثيبهما أحسن ثواب، ويعدهم صادقاً أن يدرس

ملاحظاتهما كلها دراسة حصيفة عميقة، بل دراسة الباحث الراغب في كل ما يقدم له حريصاً عليه.

ولا يسع الباحث هنا إلا أن يسأل الله أن يجزي كل من شارك في هذا البحث من قريب أو بعيد خيرَ الجزاء. أمّا والديّ فمهما قلت فيهما فلن أوفيهما حقهما إذ لولا فضل الله عليّ ثم فضل دعائهما وحرصهما على تحصيلي العلمي ما كان لصاحب هذا البحث أن يقف هذه الوقفة، فلا يسعه في هذا إلا أن يذكر قوله تعالى **[وَقُل ربِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبّيَانِي صَغِيراً]**[1]. فلهما ولجميع أفراد أسرتي نظير ما فعلوه وما تحملوه من مشقة معي في هذا البحث شكره الصادق ودعاءه إلى الله أن يكلأ الجميع بعين فضله ورعايته.

وختاماً فإن هذا الجهد، وإن بدا كبيراً إلا إنه في الحقيقة جهد الابن البار المحب لمكتبة التراث العربي، الراغب في التعبير عن الوفاء للسلف الصالح من علمائنا الذين حملوا الأمانة، وأخلصوا النية وبذلوا الجهد الصادق، فلهم دعاء الابن البار والحفيد الوفي بأن يجزيهم الله خير الجزاء وأن يجعلهم بحق ورثة الأنبياء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

[1] الإسراء: 24

تمهيـد عن
"الخلافات النحوية أسبابها وعللها"

"الخلافات النحوية أسبابها وعللها"

ليس من أهداف هذا البحث تتبع نشأة النحو العربي وما صاحبها من أقوال وروايات متعددة، إنما هدفنا توضيح أبرز الروايات التي نجعل منها البداية التي مهدت لظهور النحو العربي فناً قائماً يشهد بعلو علماء العربية في هذا الميدان.

اختلفت الروايات وتعددت في الإرهاصات الأولى للنحو العربي بين العلماء قديماً وحديثاً[1]، فمن النحاة من يرى أنّ أبا الأسود الدؤلي هو اللبنة الأولى في النحو وعلى ذلك أكثر الروايات، فقصته المشهورة في هذا الميدان جعلت ما قام به يُعد البداية لهذا العلم ، فعمله بتنقيط المصحف بالحركات المعروفة ساعدت من جاء بعده لإكمال ما بدأ به؛ لأن ما بدأه يُعدّ ضابطاً لبناء النحو العربي، يقول الدكتور مازن المبارك "... فإنّ النتيجة في كل ذلك واحدة وهي كأنّ أبا الأسود هو الذي بدأ التنفيذ العملي لوضع تلك الضوابط، وأنّ اللبنة في بناء النحو العربي - وهي وضع رموز الحركات الإعرابية - كانت من صنعه، وأنّه أول معلِّم للنحو وصل إلينا خبره"[2].

أمّا ما نُسب إلى الإمام علي رضي الله عنه بأنه أول من تكلم في النحو فهو قول لا نميل إليه لانشغاله رضي الله عنه بالحروب التي كانت في زمنه، فضلاً عن أنّ عِلْمَاً مثل النحو يحتاج إلى ذهنية صافية للتفكير وإيراد الحجج في بيان المسائل وذلك لم يتأتَ للإمام عليّ رضي الله عنه. يقول الأستاذ سعيد الأفعاني "ولست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها"[3].

ويمكن أن نقول ونحن مطمئنون أن البداية البسيطة للنحو العربي كانت بجهود مجتمعة برز فيها أبو الأسود علماً واضحاً في تلك البداية بحكم الدليل الملموس من نقط المصحف، أما ما صاحب ذلك العصر من مقولات حول إنّ وأخواتها والضمائر والتعجب فليس مما يمكن أن تدعمه تطورات المصطلحات في العلوم، ومنها علم النحو فلم تكن هذا المصطلحات مما يناسب البداية التي تبدأ بها العلوم ولعلّ هذا ما كان عليه النحو من التدرج البسيط إلى أن أصبحت له مصطلحاته التي استقر عليها مع مرور الزمن.

---

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 18، إنباه الرواة 1 : 39-44، نشأة النحو : 9-26.

[2] النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، : 39.

[3] في أصول النحو : 164.

أمّا المرحلة التي نما فيها النحو العربي وأصبح علماً قائماً بنفسه فيكمن في العمل الجبّار الذي قام به الخليل بن أحمد بإرسائه نظرية العامل التي هي عماد النحو العربي، وقد تبعه الغيورون من أبناء العربية، ولعلّ خير شاهد على ذلك كتاب سيبويه الذي يصور عقلية الخليل متمثلة في طالبه سيبويه، وليس من هدف هذا التمهيد تتبع آراء الخليل وتأثيرها فيمن جاء بعده ، فيمكن الرجوع لكتاب الدكتور مهدي المخزومي عن الخليل بن أحمد ففيه معالجة لآرائه ومنهجه النحوي واللغوي.

إذاً يمثل كتاب سيبويه النحو البصري بكل سماته ومميزاته، والمبادئ التي يقوم عليها من قياس وتعليل وعامل وتأويل، بينما كان النحو الكوفي بعيد الظهور في هذه الفترة التي ازدهر فيها النحو البصري، فبعد مائة سنة تقريباً ظهر النحو الكوفي متمثلاً في ما انتجه الفراء في معانيه، معتمداً على المبادئ التي قام عليها النحو البصري إلا أن هناك خلافاً حول القياس والسماع، مما جعل هناك خلافاً بين المدرستين مع أننا لا نميل إلى القول بوجود مدرسة، لأنّ كلاً منهما يأخذ من أصول واحدة ولكن نظرتهم تختلف في أخذ هذه الأصول وتوجيهها. وسوف نبدأ هنا بعرض موجز لأهم أسباب هذا الخلاف النحوي ونتائجه ثم نبين أثر هذا الخلاف في التعليل النحوي.

ناقش العلماء المحدثون أهم أسباب الخلاف النحوي بين البلدين، وبما أننا نهدف إلى أن نمهد لهذا الفصل سنوجز الحديث عنه بما قاله الشيخ محمد الطنطاوي والدكتور السيّد رزق الطويل، فقد ذهب الشيخ الطنطاوي إلى أن العامل السياسي له دور في قيام الخلاف بين البصريين والكوفيين، فبنزول الإمام علي رضي الله عنه في الكوفة واتخاذها مقراً لخلافته ونزول السيدة عائشة - رضي الله عنها – البصرة جعل من ذلك ضغناً من كل فئة على الأخرى ، ووسّع شقة الخلاف بين البلدين، يقول "يضمهما سياج العراق، فقد غرست النزعة السياسية بينهما بذرة الضغن لما هبط عليّ كرم الله وجهه الكوفة واتخذها مقر خلافته وقدمت أم المؤمنين عائشة البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلباً لثأر عثمان رضي الله عنه.... كل ذلك مما أوسع شقة الخلاف بين البلدين حتى تألب كل على الآخر وقلب له ظهر المِجَن"[1].

وقد زاد الدكتور السيد رزق الطويل بعض الأسباب منها ناحية الموقع والتكوين السكاني، ثم التعصب بين البلدين، واختلاف أسلوب المدينتين في الدراسة ونظرة كل منهما للمادة العلمية بطريقة تختلف منهجيا عن الأخرى في البحث العلمي[2].

ويمكن أن نضيف بعض الأسباب التي وسعت شقة الخلاف نوجز أهمها في ما يأتي:

---

[1] نشأة النحو : 106-107.

[2] الخلاف بين النحويين: 70-79.

1- اختلافُ نَظَرِ كلٍّ مِنْهما للهجاتِ العربيةِ:

بذل علماء اللغة في القرن الثاني الهجري جهوداً كبيرة في جمع المادة اللغوية من القبائل العربية، حتى يتسنى لهم إقامة قواعد النحو والتصريف على ضوء ما جمعوا، ولكن كثيراً من هذا المسموع لم يكن يسير على نمط واحد في النطق بسبب تباعد جغرافية هذه القبائل عن بعضها، ولعل تعدد اللهجات في قراءة القرآن يُعدّ واحداً من الأمثلة على تباعد لهجات قبائل العرب عن بعضها، فهي متفرقة من نجد وتهامة والحجاز وما يحيط بها. وحين جمع العلماء لهجات هذه القبائل لم ينسبوا كثيراً منها إلى قبيلة بعينها، وجاء هذا التحديد عن طريق علماء القرن الرابع وما تبعه من قرون، أي بعد وضع قواعد النحو والتصريف بنهاية القرن الثاني على يد الخليل وسيبويه، ويبرز من هؤلاء العلماء الفارابي، وابن خلدون، والسيوطي فقد اضطرب عدد القبائل المعتمدة في التقعيد عندهم، فما يراه الفارابي غير ما يراه ابن خلدون وما يراه السيوطي غير ما يراه كل منهما، وسوف أذكر هذه القبائل كما جاءت في مؤلفاتهم. يقول الفارابي "وكان الذي تولى ذلك بين أمصارهم، أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاء، وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم: قيس وتميم وأسد وطيء، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين بغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد السنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم، من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر"[1]. ويقول ابن خلدون "ولهذا كانت قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم"[2]. ويقول السيوطي "وأمّا كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمّى بـ "الألفاظ والحروف: كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان من قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[3].

---

[1] كتاب الألفاظ والحروف : 147.

[2] المقدمة : 614.

[3] الاقتراح في علم أصول النحو، : 44.

ويتضح من هذه النصوص أنّ ما قاله هؤلاء العلماء لا يمكن جعله حكماً عاماً؛ لأنّهم ليسوا من العلماء الذين سمعوا من بوادي العرب. فضلاً عن ذلك فإن هناك اضطراباً في هذه القبائل، فالفارابي ذكر خمس قبائل وزاد السيوطي بعضها بينما ذكر ابن خلدون ثقيفاً وخزاعة وغطفان من القبائل المحتج بلغتها وهو مخالف بذلك للفارابي والسيوطي.

والذي يبدو لنا أن علماء اللغة في عصر التقعيد الأول حين جمعوا المادة اللغوية ووضع النحاة قواعدهم للغة وقوانين التصريف لم يهتموا بأسماء القبائل، بل المهم ووفق المنهج الاستقرائي أن تطرد القاعدة التي يضعون على الكثير الشائع من كلام العرب، وسموا ما عدا ذلك بالشاذ الذي لا يقاس عليه. ويمكن أن ندعم ما نذهب إليه بما ذكره سيبويه عن بعض قبائل العرب التي وضعت عنها قواعد اللغة وتصريفها، ويقول سيبويه دون تحديد قبيلة بعينها "وسمعنا من يقول أمّا العسل فأنا شرّابٌ"[1]. ويقول "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحسن الوجه"[2] ويقول "واعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له وويلةً له، وعولةً لك. ويجريها مجرى خَيْبةً"[3]. وقد سار النحاة على نهج سيبويه في اهتمامهم وتركيزهم على القاعدة المطردة مما سمع كثرة من كلام العرب، ولكنّ هناك قبائل لم يشملها الاستقراء، وخير شاهد على ذلك كثير من القراءات القرآنية المتواترة التي وصفها النحاة بالشذوذ والخطأ. وسوف نذكر مثالاً واحداً على ذلك هدفنا منه الإيضاح والإيجاز، لأن هناك عدداً من العلماء قد ناقش مثل هذه المواضيع التي يكون تفصيل القول فيها ضرباً من التكرار.

* قرأ ابن عامر **[وكذلك زُيّنَ لكثيرٍ من المُشْركينَ قتْلُ أولادَهم شركَائِهم]**[4] فنعلم أن هذه قراءة سبعية متواترة[5] ولكن النحاة رفضوها بدعوى أنّه لا يجوز الفصل بين المتضايفين، ومما قالوه في تضعيف هذه القراءة، يقول أبو علي الفارسي "هذا قبيح في الاستعمال ولو عدل عنها كان أولى"[6]. ويقول مكي بن أبي طالب "هذه القراءة فيها ضعف"[7]، ويبدو أن اطراد القاعدة جعل النحاة يقولون بذلك متناسين أن بعض قبائل العرب تجيز مثل ذلك، ولعلّ منها هذه القراءة المتواترة. إضافة إلى ذلك اختلاف

---

1 الكتاب: 1 : 111.

2 الكتاب: 1 : 182.

3 الكتاب: 1 : 333.

4 الأنعام : 137

5 السبعة في القراءات: 270.

6 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد 3: 412.

7 الكشف عن وجوه القراءات السبع: 1: 454.

العلماء في توجيه كثير من اللهجات العربية وما انطوى تحته لهجاتها من أساليب انتشرت في كتب النحو، منها أسلوب التنازع، والخلاف الطويل في اجتماع فاعلين لفعل واحد نحو قولهم: ضربوني قومُك وما كان يضير العلماء قديماً وحديثاً لو عاملوها على أنّها لهجات لقبيلة عربية بعينها ووجّهوها توجيهاً دلالياً يهتم بالتركيب الذي وردت فيه بدلاً من إطلاق لفظ شاذ أو خطأ أو يحفظ ولا يقاس عليه.

2- الاختلاف في التوجيه الإعرابي

أرسى الخليل بن أحمد يرحمه الله نظرية العامل وأرسى قواعد النحو على ما جمع بين يديه من لغة العرب، فجاء عمله نقلة في التفكير في ذلك العصر فتجمعت هذه الآراء كاملة في كتاب تلميذه سيبويه، وكان تصنيفها وتبويبها بكيفية معينة محددة تأتي فيه المرفوعات في مسرب معين والمنصوبات في مسرب خاص، وكذلك التوابع والمجرورات، وظلّ هذا المنهج هو السائد رغم اختلاف بعض العلماء في تصنيف بعض الأبواب في الأطر الكلية الكبرى، فقد ظلّ النحاة يعتمدون منهجاً واحداً وهو نظرية الخليل التي اعتمدت في النحو وأبوابه عند كل من ألّف في النحو بعده، ولم يحاول أحد أن يأتي بما هو بديل ناجع غير المحاولة التي جاءت عند ابن مضاء القرطبي في "الرد على النحاة في القرن السادس. فوقفت نظرية الخليل ثابتة على مرّ تاريخ الحضارة الإسلامية إلى عصرنا الحاضر. وليت العلماء ساروا على ما جاء عند الخليل في منهجه الوصفي وتلميذه سيبويه بتبسيط العبارة وشرحها، بل نجد أنهم قد انجرفوا وراء تيار التعليلات النحوية التي أسرفت في تقديرات كثير من المواضع لعدد من الأبواب النحوية التي نطق بها العربي السليقي ولم يكن في نفسه هذه التعليلات الغريبة إنما هدفه هو الإفهام والتعبير عما في نفسه، وسوف نذكر هنا بعض الأمثلة لبيان الاختلافات في توجيه بعض الأبواب النحوية بشكل موجز، لأن تفصيلها قد جاء في فصول هذا البحث. ولعلنا نقول هنا ما فيه نفع للباحثين أن البحث في تطور الدرس النحوي يصلح لأن يكون موضع رسالتين في الدراسات العليا، إحداهما توجه لدراسة هذا التطور والاختلافات وما ترتب عليها في الاستعمال اللغوي من سيبويه إلى الزمخشري والثاني تكمل الطريق من الزمخشري إلى ابن مالك.

بعض الأمثلة في التوجيه الإعرابي للعامل:

أ - الخلاف في عامل النصب في المستثنى:

1- فنجد أنّ منهم من ذهب أن العامل فيه النصب هو إلاّ متقوية بالفعل قبلها.

2- ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بإلا ولكن على أنها مكونّة من (إنّ و لا) فإن نصب بأنّ وإن رفع بـ "لا".

3- ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره (استثنى).

4- ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بعد تمام الكلام.

وإن ضعف الأقوال الثلاثة الأولى ظاهر؛ لأنها تبحث عن تسويغ لا وجود له في واقع الاستعمال اللغوي. وأما الرأي الرابع فإنّه لا يصح قاعدةً؛ لأن تمام الكلام عند جلّ النحاة لا يوجب حركة معينة ولا هو من العوامل عندهم إلا عند نفر قليل منهم ممن اعتمدوا المعنى في هذه الظاهرة أكثر من المبنى ومنهم المجاشعي[1] وابن عصفور[2].

ب- عامل النصب في المفعول معه

ذهب البصريون إلى أن عامل النصب في الاسم المنصوب في نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطيالسةَ" هو الفعل السابق متقوياً بالواو، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها منصوب على الخلاف. يقول الأنباري موضحاً ذلك "ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة. وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: لابس الخشبة"[3]. فنرى السبب في اختلاف النحاة في هذه المسألة كيفية توجيه هذا التركيب الجملي، كل يحاول فرض توجيه يرى أنّه أقرب لما يحتاجه التركيب، ولكنّ المتتبع لما ذهب إليه البصريون والزجاج فيه إهدار لقدر كبير من المعنى؛ فضلا عن اعتماده على الاهتمام بالعامل القوي وهو الفعل؛ لذا كان البصريون والزجاج محجوجين ببعض التراكيب التي ورد معها المفعول معه ولا يوجد معه فعل نحو: "امرأً ونَفْسَه" "مالك وزيداً".

ولو أردنا مناقشة مثل هذه الخلافات النحوية وبيّنَا سبب الاختلاف في توجيه كل منها لطال بنا المقام، ولمّا كان هدفنا الإيجاز والإيضاح فإننا نكتفي بما ذكرنا، وفي كتب النحو مثله كثير.

وكانت هناك عوامل أثرت في هذا الخلاف، لعل من أبرزها تأثر الدراسة البصرية بالمنطق والفلسفة، فكما نعلم أن البداية الحقيقية للترجمة كانت مع العصر العباسي فقد تُرجم عدد من كتب اليونان والهند والفرس، مما فتح المجال للتأثر ببعض المصطلحات وخاصة في الحدود والتقسيم ومن يتتبع بعض الكتب المتأخرة في الخلاف كالإنصاف للأنباري يجد مثل هذه المصطلحات مبثوثة بكثرة مثلاً وإضافة ما له تأثير

---

[1] شرح عيون الإعراب: 176.

[2] شرح الجمل، 2: 254.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 248 م30.

إلى ما لا تأثير له ليس له تأثير. أما الكوفيون فلم يتأثروا بالمنطق والفلسفة إلا متأخراً بحكم أن دراستهم كانت منصبة على القراءات والفقه، وكان ذلك عن طريق المتأخرين من طلاب ثعلب[1].

ونشأ عن هذا الخلاف كثير من المسائل التي أثرت في النحو العربي وكذلك الصرف العربي، ووجود عدد من الكتب التي حملت الخلاف النحوي، لعلّ من أبرزها كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري، و"ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" للزبيدي ، وغير ذلك من الكتب التي ذهبت بها عوادي الزمن. هذا بالإضافة إلى المناظرات والمجالس التي كانت تجري بين علماء البلدين وكان يدور فيها كثير من المسائل النحوية واللغوية[2].

لعل من المفيد بعد أن ناقشنا نشأة النحو أن نبين أهم الأصول التي ساعدت على قيامه باختصار مبينين بعد ذلك الحديث عن العلة النحوية وأثرها في النحو.

بدأ النحو العربي بداية بسيطة كعادة العلوم في بدايتها، فالعمل الإجرائي الذي قام به أبو الأسود من تنقيطه المصحف ووضع الحركات (الضمة، والفتحة والكسرة، والوقف) مهّد الطريق لمن جاء بعده، حيث نجد الخليل بن أحمد قام بعمل هام حين أرسى نظرية العامل ورسم حدودها فجاء من بعده من اتبع خطاه، ويمثل ذلك كتاب سيبويه الذي يُعدّ الحلقة الرئيسة في تاريخ العرب النحوي يحمل فكر هذا العالم بكل أبعاده، ومنذ أن ظهر هذا الكتاب شغل العلماء بما حواه من أصول النحو العربي مطبقة على لغة العرب فقام العلماء بمدارسته، فمنهم من شرحه شرحاً مطولاً كالسيرافي ومنهم من اختصره ومنهم من شرح أبياته ومنهم من شرح غريبه، ومنهم من نظر في أبنيته، ومنهم من اعتمد على اللهجات الموجودة فيه، وما يزال النحو في عصوره المتلاحقة إلى زمننا هذا يسير في ركاب ما قاله سيبويه.

ولما كان كتاب سيبويه يمثل بؤرة الأهمية في الدراسات النحوية فقد حاولت أن اقتبس منه أصول النحو العربي فبدأت بالسماع:

ليس من أهداف الباحث في هذا التمهيد أن يفصل القول في هذا الأصل؛ لأن السماع مصدر من المصادر التي اعتمدها سيبويه، فالكتاب فيه عدد كبير من الآيات القرآنية التي ضمنّها سيبويه مسائل النحو، وفيه قلة من الأحاديث النبوية، ولعل السبب يعود في قلتها إلى الخلاف الذي دار بين العلماء حول الاحتجاج بالحديث النبوي ، أمّا

---

[1] الخلاف بين النحويين 30 -81.

[2] نشأة النحو : 38-50.

أبيات الشعر فهي أكثر ما تضمنه الكتاب فعددها ألف وخمسون بيتاً تقريباً بعضها لا يعرف قائلها وليس هنا مجال مناقشة ما صاحب هذه الأبيات التي لم تنسب إلى أصحابها من أقوال[1]. وقد تضمن الكتاب كثيراً من أقوال العرب ولهجاتها، فكانت هذه القنوات من شعر ونثر مما اعتمده سيبويه ومن نهج منهجه من نحاة البصرة محاطاً بالحذر مما جعل كتابه يلتزم التقنين لهذا المصدر الهام من مصادر النحو العربي، يقول السيوطي في هذا الأصل "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً من مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الثبوت"[2].

الأصل الثاني الإجماع:

ويقصد به إجماع البصريين والكوفيين على أمر لا يخالفونه نحو: إجماعهم على أن الجرّ مختص بالأسماء والجزم مختص بالأفعال، وليس لأحدهم الخروج على ذلك، وقد ورد ذلك عند سيبويه، وللعلماء آراء كثيرة حول إجماع الرواة والنحاة وإجماع المخالف، وليس هنا تفصيل ذلك[3]، يقول ابن جني في هذا الأصل "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص..."[4].

الأصل الثالث القياس:

يُعدّ القياس من أبرز الأصول النحوية التي دار حولها الكلام قديماً وحديثاً، فالحديث عنه يعادل الحديث عن النحو نفسه؛ لأن النحو كله قياس كما ذكر الأنباري "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة"[5].

---

[1] (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه) لرمضان عبد التواب في كتابه بحوث ومقالات في اللغة : 89-140.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو: 36.

[3] أصول النحو العربي: 75-93.

[4] الخصائص 1: 189.

[5] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 95.

وقد ترددت العبارة التالية في أقوال العلماء كثيراً "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[1]. أمّا تعريفه فقد أجمع العلماء على أنّه "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه: وهو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله"[2].

وللقياس أربعة أركان هي:

1- الأصل وهو المقيس عليه (المحمول عليه).

2- الفرع وهو المقيس (المحمول).

3- العلة وهي الجامع بين الأصل والفرع.

4- الحكم.

يقول السيوطي "للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة. قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"[3].

الأصل الرابع: الاستصحاب

يُعدّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في النحو إلا أنه أضعفها، ولم يتحدث عنه العلماء ومنهم الأنباري كثيراً، فحال الاستصحاب أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وحال الاستصحاب أن الأصل في الأفعال البناء، يقول الأنباري "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء"[4]، ويقول "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[5].

- العلة النحوية:

---

[1] الخصائص 1: 360.

[2] الاقتراح : 70.

[3] الاقتراح: 71.

[4] الإغراب في جدل الإعراب: 141.

[5] الإغراب في جدل الإعراب: 142.

ولما كانت العلة النحوية تشغل حيزاً واسعاً في الخلافات النحوية فسوف نوجز الحديث عنها في ما بقي من هذا التمهيد.

نعلم أنّ النحو العربي في بدايته كان بسيطاً لم يعتمد على العلل وما صاحبها من فلسفة لم يكن لأهل ذلك العصر عِلْمٌ بها. فبرز عبد الله بن أبي إسحاق، كأول من نسب إليه معرفة العلل كما ذكر ذلك ابن سلام "ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل"[1]. وكان له محاورة لعدد من الشعراء لعلّ من أبرزهم الفرزدق، وكيفية تخطئته بعض شعره[2]، يقول الدكتور مازن المبارك "وابن أبي إسحاق على ما يبدو كان يهتم بالتعليل، كما كان مولعاً بالقياس وطرد القواعد[3]".

ويمثل الخليل بن أحمد القمة في التعليل النحوي التعليمي، يقول ابن جني "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[4]، وقد استطاع الخليل بفطنته وذكائه الحاد أن يستنبط ذلك من كلام العرب وهو غاية ما يحتاجه المتعلم، يقول الزجاجي "وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكُلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها". وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[5].

وكتاب سيبويه مليء بالمحاورات بينه وبين الخليل معتمداً على التعليل التعليمي محاولة منهما في بسط المادة اللغوية حتى يسهل تقريب هذا العلم ، فهما في عرضهما

---

1 طبقات فحول الشعراء: 31- 14.

2 طبقات النحويين واللغويين: 31-33.

3 النحو العربي 41.

4 الخصائص 1: 361.

5 الإيضاح في علل النحو: 65-66.

هذه العلل أقرب إلى المنهج الوصفي الذي تميل إليه الدراسات الحديثة، يقول الدكتور محمود نحلة "ويكاد كتاب سيبويه كله يقوم على العلل، وما يجري من حوار بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ غالباً بالسؤال عن العلل، لكن هذه العلل لا تعدو أن تكون تفسيراً مباشراً للظواهر[1]"، ويقول الدكتور خليل عمايره "وليت الأمر قد توقف على كتاب سيبويه الذي لا تجد فيه من التعقيد ما تجده في مؤلفات المتأخرين"[2].

وسنعرض باختصار نماذج من تعليلات الخليل كما وردت في كتاب سيبويه.

1- يقول سيبويه "وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل.

قلت: أرأيت قولهم يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل؟

قال: نصب، لأنه صفة لمنصوب"[3].

2- يقول سيبويه "وأمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنّها كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء"[4].

3- يقول سيبويه "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: أضرب الذي أفضل، لأنّ أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي"[5].

يبدو مما قاله الخليل البعد عن تكلف الفلسفة النحوية التي جاءت متأخرة، فالخليل في ما ذكر من نصوص يحاول تفسير الظاهرة النحوية ويقيسها على ظاهرة نحوية أخرى محاولة منه لتيسير فهم مثل هذه التراكيب، يقول الدكتور مازن المبارك

---

[1] أصول النحو العربي: 126.

[2] في نحو اللغة وتراكيبها: 35.

[3] الكتاب: 182-183.

[4] الكتاب: 2- 350.

[5] الكتاب: 2 -398.

"وتتصف هذه التعليلات جميعاً بكونها بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة ومن حسّها الذي ينفر من القبح".[1]

هذا حال التعليل في القرن الثاني الهجري، أمّا في القرن الثالث وبحكم تأثر الثقافة العربية بما تُرجم من ثقافات الأمم الأخرى وخاصة في علمي الفلسفة والمنطق (منطق أرسطو) فقد تأثرت الدراسات العربية ومنها النحو بهذا المنطق، مما جعل منها قضية كانت موضع نقاش طويل بين العلماء المحدثين حول تأثير منطق أرسطو في النحو العربي، ويبدو أن أكثر المحاولات شهرة هي محاولة الدكتور إبراهيم بيومي مدكور وما دار حولها من خلاف ليس من أهدافنا تفصيل هذا الخلاف ويمكن الرجوع إلى مقال نشره المؤلف[2] وما صاحبه من نقاش في بعض الكتب[3] التي تناولت قضية التأثير والتأثر بين علوم العربية وعلوم الأمم الأخرى.

فقد ذهب إلى أن تأثير المنطق الأرسطي في تقسيماته الأربعة (العلة المادية - العلة الصورية - العلة الفاعلة - العلة الغائية) وأكثر ما تأثر به النحو العربي العلتان الصورية والغائية في تناول التراكيب وكيفية توجيهها وفق نظرة منطقية بلغت أوج عظمتها في القرن الرابع الهجري وما تبعه من قرون إلى القرن العاشر تقريباً.

ويبدو أن ابن السراج من أوائل النحاة الذين تأثروا بهذه العلل قد بدا ظاهراً عند حديثه عن علة العلة، أما حديثه عن العلة الأولى أو العلة التعليمية فهو موافق لما جاء عن الخليل وسيبويه ، ولعلّ تأثره بالمنطق قد كان بسبب الصحبة التي قامت بينه وبين الفارابي ، يقول ابن السراج في مقدمة كتابه الأصول "واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً فقلبتا ألفاً ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[4].

أمّا أبرز أعلام نهاية القرن الرابع ممن تحدثوا عن العلة النحوية وأثرت آراؤه فيمن بعده فهو الزجاجي صاحب "الإيضاح في علل النحو"، فقد كان لهذا العالم دور

---

[1] النحو العربي: 57.

[2] ينظر، بحث د. إبراهيم بيومي مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية ج7 عام 1948م.

[3] ينظر نظرات في التراث اللغوي العربي: 85 - 99، د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب: 351-352.

[4] الأصول في النحو: 1- 35.

بارز في مبحث العلة بفضل الترتيب والتقسيم الذي اعتمده في بيانها ولعل عنوان الكتاب يُعدّ نقلة في تفكير صاحبه إذ لم يصل إلينا كتاب يحمل هذا العنوان إلا ما ترجمت لـه كتب التراجم كعلل النحويين لقطرب وكتاب علل النحو للزجاج، وكتاب المختار في علل النحو لابن كيسان وغيرها من هذه الكتب التي لم تصل إلينا[1] ، لذا نُعدّ كتاب الزجاجي الأول مما وصل إلينا بهذا العنوان، وقد قسّم صاحبه العلل إلى ثلاثة أقسام: علة تعليمية على النحو السابق عند الخليل ومن تبعه إلى ابن السراج ، وعلل قياسية وهي علة العلة، وعلل جدلية، يقول "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأمّا العلل التعليمية فهي التي يتوصّل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيداً؟ قلنا : بأنّ: لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

فأمّا العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأن، في قوله: إن زيداً قائم: ولمّ وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك".

وأمّا العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتَل به في باب "إنّ" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال..."[2].

يلاحظ أن في العلة الثانية والثالثة نوعاً من الفلسفة النحوية التي تعتمد المنطق في غير موضعه من القياس، فالزجاجي، حاول في هاتين العلتين أن يربط بين الجملتين الاسمية والفعلية، فاسم (إنّ) مشبّه بالمفعول المقدّم، وخبرها مشبه بالفاعل المؤخر، وهو قولٌ لا يهتم كثيراً بالمعنى والمبنى، فمعنى الجملة الاسمية يختلف عن الجملة

---

[1] نشأة النحو العربي: 94 -95.

[2] الإيضاح في علل النحو: 64-65.

الفعلية ومبناها يختلف عنها، فكان الأولى أن نعد هذه الجملة (إن وما دخلت عليه) اسمية، تحمل دلالة جديدة بدخول عنصر الزيادة عليها. أما الفعلية فلا تدخل في هذا النظام لأن بنيتها تختلف عن الاسمية.

والذي يتابع الكتاب يجده يسير على بيان العلة في جِلّ أقسامه، نحو: لِمَ كان الإعراب في الأسماء دون الأفعال، أيهما أسبق الفعل أم الاسم؟، أيهم أسبق البناء أم الإعراب و ...، وقد حاول الزجاجي في هذا الكتاب أن يضبط أكبر قدر ممكن من القواعد مما تسنى له في وضع كتاب في النحو خالٍ من العلل والإسراف فيها وهو كتاب (الجُمَل) الذي شاع ذكره بين العلماء وأكثروا من شرحه.

ويُعد أبو علي الفارسي أبرز علماء القياس والتعليل في القرن الرابع، إذ اكتمل على يديه التعليل والقياس، تقول الدكتورة منى إلياس "وثانيهم أبو علي الفارسي الذي تكامل عنده ثم عند صاحبه ابن جني مبدأ التعليل والقياس"[1]، ويناسب هذا المقام عبارته المشهورة "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[2]، ويقول عنه تلميذه ابن جني "أحسب أنّ أبا عليّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[3] ، وآراء أبي على الفارسي مبثوثة في التعليل والقياس في كتبه أو ما نقله عنه تلميذه ابن جني.

ولعلّ من المفيد ونحن نناقش مبحث التعليل أن نذكر أن هناك بحثاً نشره الدكتور عبد القادر المهيري بيّن فيه أنّ ابن الوراق* يعد حلقة مهمة في التعليل النحوي فقد تناول جلّ مباحث هذا الباب على مسائل النحو، يقول الدكتور المهيري "اعتمد ابن الوراق في كتابه تخطيطاً لا يختلف عن تخطيط كتب القواعد وضمنّه جميع الأبواب التي تحتوي عليها هذه الكتب عادة وهذا ما مكنه من استعراض أنواع العلل النحوية جميعها ومن الإحاطة بمادة التعليل"[4].

أمّا العلم المبرز في هذا الفن وصاحب الفلسفة الخاصة في التعليل فهو ابن جني، فقد خصّ مؤلفه القيم (الخصائص) بعدد من الأبواب التي تخص العلة، لعلّ من أبرزها الباب الذي وضعه لعلاقة علل النحاة بأصول الفقه أو علل المتكلمين وأبرز عدداً من النقاط ليس هنا مجال لذكرها، كذلك ذكر عدداً من الأبواب التي تخص العلة

---

1 القياس في النحو: 133.

2 الخصائص 2: 88.

3 الخصائص 1: 208.

* توفي سنة 381، نُشر هذا الكتاب بتحقيق طالبين من كلية الآداب بتونس، هما فائزة بن صالح، والسيد المنصف الحجي.

4 كتاب العلل في النحو لابن الوراق، حوليات الجامعة التونسية العدد 20 عام 1981م: 50.

منها: العلة الموجبة والعلة المجوّزة ، وتعرض لتعارض العلل وبيّن العلة وعلة العلة، وباب بعنوان: حكم المعلول بعلتين، وغيرها من الأبواب يمكن الرجوع إليه في كتابه القيم. فابن جني بحسه اللغوي المرهف أراد أن يوضح حكمة العرب في كلامها بهذه العلل، يقول "ولست تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به... فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع"[1].

ويبرز بعد ذلك الأنباري في القرن السادس فهو حلقة في ربط النحو بمادة وفيرة من التعليل والمنطق وخير شاهد على ذلك كتاباه أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف ، يناقش فيهما مسائل النحو على ضوء التعليل والمنطق اليوناني الذي أصبح في فترة المعوّل عليه في كثير من المؤلفات النحوية. أمّا الكتاب الذي تناول فيه العلة بالتفصيل وما يعرض لها من نقض فهو كتابه "الإغراب في جدل الإعراب" و"لمع الأدلة"، وليس هنا مجال تفصيل القول في ما عرض له من قضايا في هذا الكتاب، ويمكن أن نقتصر على ما يهم العلة التي نحن بصدد وضع التمهيد من أجلها، فقد فصّل القول فيها فجعلها ضمن أقسام القياس قياس العلة، يقول "اعلم أن قياس العلة يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد"[2]، ثم يفصل بعد ذلك بعرض الشروط التي يجب أن تتوفر في العلة ومنها الطرد ، والعكس شرطٌ في العلة ثم يبين بعض الأمور الخاصة بالعلة منها تعليل الحكم بعلتين فصاعداً.

وحينما يلقي القرن السادس ظلاله يبرز عَلَمٌ يُعدّ ثورة في التفكير النحوي وما صاحبه من أصول خرجت به عن المألوف من المتواتر من كلام العرب وهو ابن مضاء القرطبي العالم الظاهري الذي رفض كثيراً من العلل الجدلية والفلسفية التي تفنن فيها النحاة بقصد إظهار القوة في التعليل وفلسفة العامل الذي أرهق كاهل النحو العربي وقد رفض ابن مضاء كثيراً من التمارين العقلية التي لا تفيد النحو بل تزيده تعقيداً يقول"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[3]. وقد اعتمد ابن مضاء على العلل الأوُل التي بمقتضاها يتحقق فهم كلام العرب، وهي ما يراها الخليل وسيبويه وابن السراج عللا تعليمية ، يقول الدكتور محمد عيد "وتقييد العلل الأول بأنها لمعرفة كلام العرب يصور المهمة التي تقوم بها هذه العلل أو بعبارة أقرب: إنها القوانين المستنبطة من كلام العرب التي

---

1 الخصائص 1: 51.

2 الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 105.

3 الرد على النحاة: 76.

ينتظم بها هذا الكلام ويصح نطقه، أو بعبارة أخرى: هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه"[1].

وقد لقيت دعوة ابن مضاء في رفضه كثيراً من الأقيسة والتعليلات صداها في الدراسات اللغوية المعاصرة، وخاصة عند أصحاب المنهج الوصفي.[2]

وامتدت دعوة ابن مضاء في محاربة بعض مظاهر التعليل التي تقوم على الفلسفة المحضة وتعقيد المادة اللغوية عند نحاة الأندلس وبخاصة عند أبي حيان في بعض آرائه التي رفض فيها فكرة التعليل، لأنّها أضعف ما يمكن أن يلجأ إليه النحوي[3].

ونقف أخيراً مع السيوطي، صاحب الاقتراح، فقد تناول التعليل في هذا الكتاب متبعاً في ذلك الأنباري ومكرراً لكثير من آرائه مع توسع في عرض آراء العلماء الذين لم تصل إلينا مؤلفاتهم، وله كتاب آخر أكثر فيه من ذكر العلل وعَرْضها على أبواب النحو وهو كتاب الهمع، وقد حصر السيوطي في كتاب الاقتراح العلل النحوية وهي علل في مجملها تعليمية، وليس هنا مجال ذكرها، ويمكن الرجوع لها في هذا الكتاب*.

لعلّ من المفيد لهذا التتبع للعلة النحوية أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم منها:

تكاد تجمع آراء الباحثين المعاصرين على أن التعليل بمبدئه الأولي التعليمي الذي ذكر عن الخليل وسيبويه ومن تبعهما قول غير مرفوض؛ لأن هدفه وصف الظاهرة اللغوية وصفاً أقرب إلى طبيعة اللغة، أمّا ما صاحب التعليل من فلسفة ومنطق أثقلت النحو العربي وجعلت مما ألّفه النحاة موسوعات يعتمد التعليل الفلسفي الذي يقوم على الفرضيات التي لم يكن لها يوماً وجود في النحو العربي، بل هي مما تفنن فيه النحاة وبخاصة المتأخرون منهم، فيقول الدكتور مهدي المخزومي "لأن الظواهر اللغوية لا تستعصي على التعليل، ولكن بناء تعليلها على أسس نظرية مجرَّدة، هو الذي يؤخذ على النحاة"[4]. أمّا الدكتور عباس حسن فقد تتبع بعدد كثير من الأمثلة ما يحدثه التعليل الفلسفي المنطقي من إثقال النحو بما لا يحتاجه ويخرجه عما يحتاجه طالبه، يقول منتقداً هذه التعليلات وداعياً إلى تنقية النحو من العلل الثواني والثوالث "ثم

---

[1] أصول النحو العربي في نظرة ابن مضاء، ورأي علم اللغة الحديث: 129-130.

[2] ينظر، أصول النحو العربي : 113-151.

[3] ينظر، بين النحو المنطق وعلوم الشريعة: 158-161.

* ينظر الاقتراح: 84-85.

[4] مدرسة الكوفة: 267.

تنقيته من العلل الثواني والثوالث، وما يليها؛ فلا نستبقي من العلل إلا الأوائل، وما يشبهها ؛ مما لا يدعو إلى تأويل، أو تمحل أو تعدد في الوجوه الإعرابية، فحسبنا من العلل تلك الأوائل التي تبين أن هذه الكلمة مرفوعة - مثلا - لأنها فاعل، أو مبتدأ... وأن تلك منصوبة؛ لأنّها مفعول، أو خبر لكان... أو ... وأن أخرى تنصب مفعولاً به، لأنّها صيغة مبالغة من فعلٍ متعدّ... لا نزيد على ذلك شيئاً، مهملين ما عداها من العلل التي اعلّت النحو، وأضاعت الجهد والوقت في عبث لفظي ، لا غناء فيه، بل فيه كل العناء، وكان الواجب توجيهها إلى إصلاح نحويّ مفيد، وعمل مثمر"[1]، ويرى الدكتور محمد عيد بعد عرض كل ما يخص العلل تعليمية وفلسفية وجدلية وإن ما جاء به ابن مضاء يحقق المنهج الوصفي في وصف الظواهر اللغوية كما جاءت في عرفها الاجتماعي، ويرفض العلل الجدلية التي تقوم على الصنعة وكدّ الذهن وهو مما ترفضه، طبيعة اللغة التي تعمد إلى الإفهام بين المتكلم والسامع، يقول "ويضاف لذلك أن التعليل الوصفي أو "العلل الأول" كما قال ابن مضاء أو "العلل التعليمية" كما سماها النحاة - يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصها، فالعرف اللغوي الاجتماعي هو أساس كل وصف في اللغة.

أما تعليل النحاة الغائي - أو "الثواني والثوالث" كما سماها ابن مضاء - فلا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعرف؛ لأنّه يقوم على الصنعة، ويعتمد على الذهن"[2].

لعلّ من المفيد ونحن نناقش آراء المحدثين أن نختم برأي الدكتور مازن المبارك بحكم أن مؤلّفه يتناول العلة من بدايتها إلى العصر الحديث، إذ إنّه يرى أن نأخذ بالعلل الأول ونترك كل ما لا يخدم النحو ويحقق الغاية منه وهي التعليم ، يقول "... أن العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً ، فلنكتف منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة ، ولنترك الإلحاح في السؤال عنها، إذ ليس الاطراد من شأنها ما دامت في محيط اللغة ؛ لأنّها تكون في هذا المحيط على غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه. إن العلة في اللغة تبع للغة نفسها، واللغة ملك المجتمع ، والمجتمع في تطور دائم، وليس العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف إلا الاطراد في الحكم، ولا يترك للشذوذ سبيلاً".[3]

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه القدماء ومن تبعهم من المحدثين إلى اعتماد العلل التعليمية كما وردت عندهم دون حاجة إلى التأويل والتكلف الذي عسف بالنحو العربي

---

[1] اللغة والنحو بين القديم والحديث: 195-196.

[2] أصول النحو العربي: 147.

[3] النحو العربي: 163.

في مراحل عصوره المختلفة. وقد بيّن الباحث داخل البحث فسادَ كثير من التأويلات التي تعددت في موضوعات المنصوبات في النحو العربي عند الرضي.

وقد أعرضنا صفحاً عن ذكر أمثلة من الخلافات النحوية وتعليلاتها عند الرضي نظراًَ؛ لأن مسائل البحث تدور في ضوء هذه الخلافات، حتى لا يكون ذكرها هنا موضع تكرار.

الفصل الأول

مسائل الخلاف في الحدود والمصطلحات

10- الخلاف في حد المفعول به.

11- الخلاف في حد الترخيم.

12- الخلاف في حد المفعول فيه.

13- الخلاف في حد التحذير.

14- الخلاف في حد المفعول له.

15- الخلاف في حد الحال المنتقلة.

16- الخلاف في حد الاستثناء.

17- الخلاف في حد الفعل المتعدي.

18- الخلاف في تسمية اسم كان وخبرها.

المسألة الأولى

حـد المفعـول به

يقول الرضى:" والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيَّد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً"[1]: 334.

ذكر الرضى في هذا النص حدّ المفعول به:

فقد ذكر النحاة وصفاً للمفعول به دون تحديد تعريف، ومنهم من فرّق بينه وبين غيره من المفاعيل وإليك التفصيل:

وصف سيبويه المفعول به بقوله "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول.وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب, وانتصب زيد لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل[1]"

ويقول الزمخشرى:" المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد"[2]

وعلّق ابن الحاجب على نص الزمخشرى قائلاً:" أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسِّي, إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك: علمت زيداً, وأردته, وشافهته وخاطبته, وما أشبه ذلك. والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه..."[3]

أمّا ابن يعيش فقد خالف الزمخشرى في نصه السابق عن المفعول به, فتعقّبه قائلاً:" قد تقدّم القول إن المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت: قام زيد وفعل زيد قياماً كانا في المعنى سواء ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله, والمفعول به ليس كذلك, ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيداً, لأن زيداً ليس مما تفعله أنت إنما أحللت الضرب به وهو المصدر, وهذا معنى قوله" هو الذي يقع عليه فعل الفاعل"[4]

---

[1] الكتاب 1 :34.

[2] المفصل: 34

[3] الإيضاح فى شرح المفصل 1: 244.

[4] شرح المفصل 1: 124.

ولعل هذا التعقيب الذي قاله به ابن يعيش قد سبقه إليه المجاشعى, يقول:" ويقال لم قيد المفعول به بالباء, وأطلق المصدر نحو: ضرب ضرباً؟ والجواب: إن المصدر مفعول حقيقي لك؛ لأنك أنت الذي تحدثه وتوجده بعد أن لم يكن.

وليس كذلك زيد وما جرى مجراه, لأنه ليس مفعولاً لك وإنما هو مفعول لله عزّ وجلّ, إلا أنّك أحدثت فعلاً وأوقعته به, فلهذا قيّد بالباء"[1]

ويقول الجرجاني:" المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل غير واسطة حرف الجر"[2]

وحده الفاكهي :"هو أي شئ"وقع عليه فعل الفاعل" كضربت زيداً, فخرج بقية المفاعيل, إذ المفعول المطلق نفس الفعل الواقع..... والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به من غير واسطة, بحيث لا يعقل إلا به, فدخل نحو: أوجدت ضرباً, وما ضربت زيداً,وخرج نحو: تضارب زيد وعمرو, مما دل على مفاعلة."[3]

يتضح من هذه النصوص مقارنة بما قاله الرضى:

1- لم يذكر في النصوص ما يشير إلى أن المفعول به اسم مفعول.
2- قول بعض النحاة أن المفعول به أصله مفعول مطلق,فيه بعد, لأن المفعول المطلق قد يأتي من غير المتعدى نحو:سار محمد سيراً, انطلق المتسابق انطلاقاً .

يقول الكفوي:" والمفعول به هو الفارق بين اللازم والمتعدي"[4]

إضافة إلى أن المفعول به قد يأتي مصدراً مؤولاً نحو: علمت أنّك مسافر وهذا لا يكون في المفعول المطلق, لأنه في الأصل مصدر, والمصدر لا يأتي مفردا ومؤولاً والمعنى واحد. نحو: علمت علماً أنك مسافر.

والذي يبدو للباحث أن المفعول به باب نحوي يكون الأصل فيه الاسمية يأتي منصوباً من فعلٍ متعد سواءً وقع عليه فعل الفاعل نحو: ضربت زيداً أو لم يقع نحو: لم أضرب زيداً, يقول الجرجاني," فالمفعول به خاص لأنه لا يكون للفعل اللازم نحو: فخرج زيد, إنما يكون للفعل المتعدى نحو: ضربت زيداً"[5]

ويقول أيضاً:" المفعول به: وهو اسم وقع عليه فعل الفاعل إما إيجاباً نحو:ضربت زيداً فضربت" فعل وفاعل. وزيداً مفعول به وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً,

---

[1] شرح عيون الإعراب:126
[2] التعريفات:241
[3] شرح الحدود النحوية:241-242
[4] الكليات:808
[5] الجمل في النحو:66

وأما سلباً نحو: ما ضربت زيداً, فما: حرف نفى _ وضربت: فعل وفاعل أو زيد: مفعول به وقع عليه فعل الفاعل سلباً"[1]

[1] العوامل المئة:311

المسألة الثانية

حـــد الترخـيـــم

يقول الرضي :" فإن أردنا الحد الشامل لجميع أقسامه (الترخيم) قلنا: هو حذف أخر الكلمة اعتباطاً جوازاً فيخرج منه حذف التنوين والحركة وفقاً, لأنهما بعد أخر الكلمة, ويدخل فيه حذف التاء, والجزء الأخير من نحو: بعلبك, لأن المحذوف صار أخر الكلمة, بدلالة تعاقب الإعراب عليه ويخرج منه حذف الياء من نحو: يا غلام إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة, ألا ترى إلى أن مورد الإعراب ما قبله؛ ويخرج منه الحذف في باب عصاً وقاضٍ, لأن الحذف لا لعلة الاعتباط ويخرج أيضا حذف لام نحو: يد ودم لأنّه واجب" 1: 393.

ذكر الرضي في هذا النص تعريفاً لحد الترخيم. وقبل توضيح آراء النحاة في بيان ماهية الترخيم, يود الباحث أن يشير إلى أنّه غير مَعْنِي في التعريف عرض آراء النحاة في ما يرخم لأنّ بعض مسائل البحث قد تناولت مثل هذا الخلاف:

الترخيم في اللغة: التليين, يقال: كلام رخيم, أي رقيق, والرخيم: الحسن الكلام, ورخم: الكلام والصوت ورخم رخامة فهو رخيم: لان وسهل[1]

يقول سيبويه:" والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً, كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً..."[2]

ويقول الرماني:"حذف آخر الاسم للنداء"[3].

ويقول الزجاجي:" الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفاً"[4]وفيه نظر؛ لأنّ غير الأعلام يرخم نحو: سفرجل, شاه, جارية.

ويقول الصيمري:" اعلم أن الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام المفردة, ولا يكون إلا في النداء؛ لأنّه موضع تغيير إلا أن يضطر شاعر فيرخم في غير النداء..."[5]

ويقول الجرجاني:" الترخيم حذف آخر الاسم تخفيفاً"[6]

---

1 اللسان: رخم

2 الكتاب 2: 239-240

3 الحدود: 71

4 الجمل: 168

5 التبصرة والتذكرة 1: 366

6 التعريفات: 58

ويعرفه أصحاب الحدود كالفاكهي:" حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص"[1]ثم يوضح ذلك قائلا:" حذف بعض الكلمة حقيقة كان ذلك البعض أو مجازاً على وجه مخصوص عند النحاة, هو أن المرخم إن كان منادى فذو التاء منه يرخم مطلقاً....."[2] .بقى أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين عن الترخيم.

فيظهر أن الدكتور إبراهيم السامرائي, قد خالف من سبقه من النحاة في تعريف الترخيم, فجاءت مخالفته مبنية على أن الترخيم يكاد يكون خاصاً بلغة الشعر ولغته وضروراته, وما وضعه النحاة من تعريفات كبرت هذا الموضوع لا يعدو أن يكون مسألة ثانوية اقتضتها لغة الشعر. يقول:" الترخيم: حذف أواخر الكلم في النداء نحو: يا سعا والأصل يا سعاد" وإذا كان المنادى مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقا علماً أم غير علم .

وقد فصلوا القول في هذا ووضعوا له حدوداً. والذي دل عليه الاستقراء أن الترخيم يكاد يكون مختصاً بالشعر,وعلي هذا فهو أمر اقتضته لغة الشعر وضرورته, غير أنّ الحدود والشروط التي وضعها النحاة تخرج هذا الموضوع عن كونه مسألة ثانوية اقتضتها لغة الشعر, ومن ذلك أن الحرف الأخر يحذف ويتبع ذلك حرف العين قبله إن كان زائداً رابعاً فصاعداً نحو: عثمان ومنصور ومسكين فنقول: يا عثم, ويا منص ويا مسك" فإن كان غير زائد كمختار, أو غير لين أوغير رابع كمجيد- لم يجز حذفه فتقول:" يا مختا, ويا قمط , ويا مجي" في: مختار وقمط ومجيد..... أقول: هذه الأحوال في ترخيم المنادى تجعل من الموضوع شيئا كبيراً, والذي نعرفه أن العربية خلت من" مجي أي مجيد, ومنص, أي منصور, وثمى, أي ثمود" وقد رأينا أن ما جاء مرخماً ورد في الشعر وهذا يقوى الرأي أن للشعر لغة خاصة بسبب من الوزن والقيود الشعرية الأخرى, وأن مسألة الضرائر الشعرية هي دليل على أن هذه اللغة خاصة"[3]

وما ذهب إليه الدكتور السامرائي يحمل وجهة نظر وبخاصة في بعض الأسماء(كمنص وثمى ومجى) غير مختصة بشعر, أما ما ادعاه من أنه خاص بلغه الشعر, فإن كان ما قاله صحيحاً فإن القيمة الدلالية للترخيم يجب أن تبقى لأن الغرض يقوم بوجود الاسم مرخماً.

والذي يبدو للباحث أن العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي واضحة فالترخيم تسهيل النطق بالاسم للتخفيف وهو ما نص عليه النحاة يقول الزجاجي:"

---

[1] حدود النحو: 80

[2] شرح الحدود النحوية: 347-348

[3] النحو العربي:126-117

الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفاً"[1]. إضافة إلي ذلك فإنّ الترخيم فيه تحلية وتحسين وتلوين للاسم لم تكن موجودة قبل ترخيم الاسم"[2]

[1] الجمل: 168.

[2] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 400

المسألة الثالثة

حـد المفعـــــول فيــه

يقول الرضي:" ... ونحو: يوم الجمعة في قولك: خرجت في يوم الجمعة, داخل في هذا الحدَّ, ولهذا قال بعد: وشرط نصبه: تقديره بفي, وأماّ إذا ظهر فلابدّ من جرّه, وهـذا خـلاف اصـطلاح القـوم, فـإنّهم لا يطلقـون المفعـول فيـه إلا علـى المنصـوب بتقدير"في", فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي زمـان أو مكـان فعل فـي فعل مذكور"1: 487.

ذكر الرضي الخلاف في حد المفعول فيه (الظروف) فقد فصل النحاة تعريفه وتباينت هذه التعريفات, وإليك تفصيل الخلاف:

فسيبويه أعطى له وصفاً ولم يحده تحديداً معيناً, يقول:" هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى, فمن ذلك قولك: متى يسار عيه؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول: اليوم أو غداً، أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة، وتقول: متى سير عليه؟ فيقول: أمس أو أوّل من أمس ,فيكون ظرفاً على أنّه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر أحيان اليوم. ويكون أيضاً على أنّه يكون السير في اليوم كلِّه, لأنّك قد تقول: يسير عليه في اليوم ويسار عليه في يوم الجمعة, والسير كان فيه كلّه"[1].

يقول ابن السّرّاج:" فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنّه ظرف وتعتبره بحرف الظرف, أعني"في" فيحسن معه فتقول: قمت اليوم وقمت في اليوم, فأنت تريد معنى "في" وإن لم تذكرها, ولذلك سميت_ إذا نصبت_ ظروفاً, لأنّها قامت مقام"في" ألا ترى أنّك إذا قلت: قمت اليوم, ثم قيل لك: أكلّ اليوم عن اليوم قلت: قمت فيه, وكذلك: يوم الجمعة, ويوم الأحد والليلة, وليلة السبت, وما أشبه ذلك, وكذلك: نكراتها, نحو قولك: قمت يوماً, وساعة وليلة, وعشياً, وعشية, وصباحاً ومساءً"[2]

وأمّا الصيمري فقد داخل بين بابين نحويين في تعريف المفعول فيه الأول الحال, والأخر الظرف, يقول:" وأمّا المفعول فيه فشيئان: أحدهما: الحال, والآخر: الظرف, فالحال كقولك: ذهب زيد ماشيا, أي ذهب في حال مَشْيِه, والظرف نحو: زيد

---

1 الكتاب 1: 216.

2 الأصول 1: 190.

أمامَك, أي زيد في أمامك, أي في هذا المكان, وكذلك صمت يوم الخميس, أي في يوم الخميس"[1]

وأما أبو البقاء العكبري وابن يعيش فقد كانت لهما فلسفة خاصة في تأويل الظرف بفي, ويمكن أن نقتبس ما جاء عندهما على النحو التالي:

يقول أبو البقاء:" والذي يطلق عليه (الظرف) عند النحويّين. ما حَسُنَ فيه إظهار (في), وليست في لفظه, لأنّ الحرف الموضوع لمعنى الظرفية (في), فإذا لم تكن, ودلّ الاسم عليها صار مسمًّى بها. ولم يبن الظرف, لأنّه لم يتضمّن معنى (في), بدليل صحة ظهورها معه, ولو كان متضمناً معناها لم يصحّ إظهارها معه, كما لا يصحّ ظهور الهمزة مع أين وكيف وإنّما حذفت (في) للعلم بها"[2]

ويقول ابن يعيش:" إنّما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنّه يجوز ظهور في معه, ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال من ولا أكم, وذلك من قبل أنّ من وكم لما تضمناً معنى الهمزة صار كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فإن الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته"[3]

أمّا الكوفيون فقد افترقوا عن البصريين في تسمية الظروف، فهم يستخدمون مصطلح أو تسمية الصفات أو المحال بدل الظرف, يقول الأنباري:" سمى الكوفيون الظروف "محال" لحلول الأشياء فيها"[4], ويقول أبو حيان:" بل يسميه الفراء وأصحابه محلاً, والكسائي يسمي الظروف صفات"[5]

وقد رأى أبو حيان أن هذه التسمية لا تغير مفهوم الباب, إذا لا مشاحة في الاصطلاح"[6]

ونقل الأزهري أنّ الكوفيين يقولون إن الظرف مشبه بالمفعول إذا المفعول لا يطلق إلا على المفعول به"[7]

---

1 التبصرة والتذكرة 1: 255.

2 اللباب 1: 271

3 شرح المفصل 2: 41.

4 أسرار العربية: 177.

5 الارتشاف 2: 225.

6 الارتشاف 2: 225.

7 شرح التصريح 1: 323.

بينما يفهم من كلام الكنغراوي أن تسمية الظرف مفعولاً فيه وصفة و قال محال من إصطلاح الكوفيين[1]

ولعلّ من المناسب أن نشير إلى ما جاء عند أصحاب الحدود والتعريفات لمعرفة ماهية المفعول فيه حتى تتضح صورته:

يقول الجرجاني:" المفعول فيه ما فعل فيه مذكور لفظاً أو تقديراً"[2]

ويقول الفاكهي:" حد المفعول فيه: ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من اسم زمان مطلقاً أو مكان مبهم, أو مادته مادة عاملة"[3]

واستكمالاً لتحديد ماهية الظرف (المفعول فيه), نرى أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم مما قاله النحاة السابقون.

فالدكتور مهدي المخزومي لم يرتض ما جاء عند النحاة من التسمية بالظروف أو المفعول فيه, بل هو المكنى به عن الزمان والمكان, ووظيفته في الكلام بيان المكان أو الزمان الذي تمّ فيه إحداث الفعل, يقول:" والمكنى به عن المكان والزمان: ووظيفته في الكلام بيان المكان الذي أحدث فيه الفعل, أو الزمان الذي تم فيه إحداث الفعل, كقولنا: وقفت أمام الملعب الكبير, وجلست خلف الباب, ورأيت الهلال بين السحاب, وكقولنا: زرتك ضحىً, وأقمت في الرياض عاماً, وقوله تعالى **(وجاءوا أباهم عشاءً يبكون)**[4] فأمام, وخلف, وبين كنايات عن الأمكنة التي حدث فيها الفعل والضحى, والعام, والعشاء: كنايات عن الأزمنة التي تم فيها إحداث الفعل, وهي التي سمّيت ظروفاً ومفعولاً فيها, وقد تجنبنا مثل هذه التسمية, لأنّها تسمية عقلية, لا مجال لمثلها في البحث اللغوي"[5]

وما قاله الدكتور المخزومي يحتاج إلى مناقشة وفق الأتي:

1- إنّ ما قاله فيه مخالفة لما أجمع عليه جمهور النحاة في تحديد المفعول فيه.
2- قد ترد تراكيب المفعول فيه بدون فعل نحو: الصلاة عصراً جامعةٌ فلا فعل في الجملة يمكن إحداث الظرف عصراً فيه.

---

[1] الموفي في النحو الكوفي: 578-579.
[2] التعريفات:242
[3] حدود النحو:81
[4] يوسف: 16.
[5] في النحو العربي, قواعد وتطبيق: 106-107

3- إن الكنايات التي نادى بها الدكتور المخزومي قد يتبادر إلى الذهن أنّها مرادفة لما قاله النحاة في كنايات العدد نحو: كم, وكذا وكذا ...

وأمـاّ الـدكتور عـوض القـوزي فيـرى أنّ للمصـطلح تطـوراً عنـد المتـأخرين عـن سيبويه والكسائي .... فقد رأوا صلة بين المفاعيل والمفعول فيه فألحقوه بها لتضمنه معنى (في) يقول:" حتى انتقل إلى أيدي المتأخرين من البصريين رأوا الصلة بينه وبين بقية المفاعيل فعبروا عنه باصطلاح (المفعول فيه) لتضمنه معنى (في). وهي وعاء"[1].

والـذي يبـدو للباحـث ممـا سبق عرضـه عـن النحـاة القـدماء ومـا قالـه البـاحثون المحدثون أنّ المفعول فيه (معنى) يدخل على الجملة الاسمية أو الفعلية يفيد الظرفية الزمانية أو المكانية ويرتبط بأصل الجملة ولا حاجة تدعو إلى تقدير (في).

ففـي الجملـة الاسمية نحـو: زيـد واقـف أمـام السيارة. فأمـام السيارة ظـرف مكـان مـرتبط بالجملـة الاسـمية ليفيـد معنـى الظرفيـة. وفـي الجملـة الفعليـة نحـو: سـافر محمـد عصراً. فـ (عصراً) ظرف زمان يبين وقت سفر محمد.

[1] المصطلح النحوي: 141-142.

المسألة الرابعة

حـــــد التحذيـــــر

يقول الرضي:" وضابط هذا الباب أن تقول: كل محذّر معمول لأحذر أو بعِّدْ أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذّر منه إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة, يجب إضمار عامله..."1: 480.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول ماهية (التحذير) فكما هو معلوم أنّ النحاة وأصحاب الحدود النحوية قد تطرقوا لهذا المبحث, واليك التفصيل

أولاً النحاة: فقد ذهب سيبويه إلى ربطه بالنهي, يقول:" وأمّا النّهي فإنّه التحذير, كقولك: الأسد الأسد, والجدارَ الجدارَ, والصبيَ الصبيَ, وإنما نهَيتَه أن يقرب الجدار المخوف المائل, أو يقرب الأسد. أو يوطئ الصبي"[1].

ويقول ابن الحاجب:" الرابع (ويقصد مما نصب على إضمار فعل) التحذير, وهو ضمير منفصل معمول بتقدير: اتّق تحذيراً ممّا بعده, أو ذكر المحذر منه مكرراً, مثل: إياك والأسد, وإياك أن تحذف والطريقَ الطريقَ."[2]

ويقول أبو حيان:" والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب نحو" إيّاك وأخواته والتحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه أو ما جرى مجراه"[3]

ويقول السيوطي:" من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر باب التحذير, وهو: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ"إيا" , أو ما جرى مجراه.

وإنمّا يلزم إضماره مع "إيّا" مطلقاً نحو: إيّاك والشّرّ, فالناصب لـ"إيّا" فعل مضمر لا يجوز إظهاره. ومع المكرّر نحو: الأسدَ الأسدَ, لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل. ومع العاطف نحو: **(ناقةَ اللهِ وسقياها)** [4]استغناء بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر"[5]

وتراكيب التحذير: تكون على صور مختلفة، منها:

1- أن يذكر المحذر منه بلا تكرار ولا عطف نحو: الأسدَ.

---

[1] الكتاب 1: 253.

[2] شرح المقدمة الكافية 2 : 478 - 479.

[3] الارتشاف 2 :281 .

[4] الشمس: 13.

[5] الهمع 3 : 24.

2- أن يذكر الاسم المحذر منه مكرراً نحو: الأسدَ الأسدَ.

3- أن يذكر المحذر منه بعد إياك إمّا عطفاً أو جراً بحرف الجر (من) أو مصدراً مؤولاً نحو: إياك والشر, وإياك من الشر, وإياك أن تعمل الشر.

4- أن يذكر المحذر منه بعد إياك بدون ما سبق نحو: إياك الشر.

ثانياً أصحاب التعريفات والحدود

ذهب أصحاب التعريفات والحدود في تعريف التحذير مذهب النحاة, يقول الجرجاني: " التحذير, معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده نحو: إياك والأسد, أو ذكر المحذر منه مكررا نحو: الطريق الطريق"[1]

ويقول الفاكهي: " حد التحذير: هو تنبيه المخاطب علي أمر مكروه" من شر وكذب وغيرهما" ليتجنبه" المخاطب نحو: إياك والأسد, أي أحذر تلاقي نفسِك والأسد, فحذف الفعل, ثم المضاف الأول, ثم المضاف الثاني,و وأنيب الثالث وهو الضمير, فانفصل لزوال الاتصال, ولا شك أن تلاقي الأسد أمر مكروه علي الإطلاق, لا سيما من الجبان, فالتباعد عنه مطلوب"[2]

ويظهر ما قاله الفاكهي دعوة إلى تكلف الحذف والخروج بطبيعة التراكيب النحوية عما وردت له أصلاً, وهو يخالف معني: التحذير في الجملة.

ثالثاً: ما جاء عند الباحثين المحدثين:

فالدكتور خليل عمايره لا يميل إلى الأخذ بما ذهب إليه النحاة من أن التحذير أسلوب قائم علي حذف عامل. بل يري المعني هو المعول عليه في ماهية التحذير فالحركة الإعرابية قامت بدور رئيسي في التحذير مثلها مثل أي عنصر في التركيب, فانتقلت بذلك الجملة إلى معني جديد يحمله المتكلم في ذهنه وهو معني التحذير الذي أفصح عنه بنقل التركيب بحركة النصب أو الانتقال للفتحة. , يقول: " إن الحركة الإعرابية, شأنها شأن أي فونيم في الكلمة, له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معني, فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معني يريد الإبانة, و الإفصاح عنه, (هذا فيما تسميه بالحركة الإعرابية التي لا تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد, عنصر زيادة) فإذا قال المتكلم, مثلاً: الأسدُ بالضمة, فإن السامع يدرك أنّه قد أراد نقل خبر ليس غير, ولكنه إنْ قال: الأسد (بالفتحة), فإن المعني يتغير إلى معني التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه, ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة

---

[1] التعريفات: 55

[2] شرح الحدود النحوية : 346

غير هذا الفونيم, فإنه إن غير فونيماً آخر ذكرنا- فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة ولكنّها تتصل بالأولى بسبب....نقول الأسدَ...

فالجملة جملة تحويلية لجملة توليدية هي: هذا الأسدُ, ثم جري عليها تحويل بالحذف اعتماداً علي الإشارة أو علي السياق الذي تقال فيه, فبقيت كلمه (الأسدُ) في حالة الرفع لتشير إلى جملة خبرية لا يقصد منها المتكلم غير الإخبار بما جاء فيه من معني, ولكن المتكلم عندما أراد أنْ يعبر عن معني جديد يختلف عن المعني في الجملة التوليدية الأصل وعنه في الجملة التحويلية بالحذف, كان عليه أن يغير في أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة(لأنها تحمل معني يحسن السكوت عليه وليست بحاجة إلى كلمة تقدر من السياق وترتبط بالإشارة, ولا بحاجة إلى علاقة الإسناد التي هي ركن رئيس في بناء الجملة في اللغة العربية) ... وينتقل المعني من الإخبار إلى التحذير, فالفتحة هي العنصر الذي حول الجملة من باب إلى باب ومن معني إلى معني جديد..." [1].

وأما الباحث الدكتور شريف النجار فيري أن التحذير موضوع قائم علي تضافر ثلاثة عوامل هي: الحركة الإعرابية والتنغيم والسياق, محققة المعني المراد من هذا الأسلوب, يقول: " فالذي يراه الباحث أن موضوع التحذير والإغراء تتضافر فيه العناصر الثلاثة الحركة الإعرابية والتنغيم والسياق في تحقيق المراد من هذا الأسلوب"[2]

والذي يظهر للباحث أن التحذير والإغراء أسلوب في العربية قائم علي التوجيه الدلالي للتركيب, فالمعني هو الذي يؤدي معني التحذير والإغراء وما التغيير من حركة الرفع إلى النصب إلا ليحمل هذه الدلالة ولا حاجة تدعو إلى التقديرات السابقة عند النحاة, وهو ما اتبع فيه الباحثُ الدكتور خليل عمايره. وهذا ما جعله يأخذ بوصف تراكيب التحذير لا بتعليلها وتكلف تقديرات لم يعرفها العربي صاحب السليقة.

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها : 157- 162

[2] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية : 423

المسألة الخامسة

حــد المفعـــــول لــه

يقول الرضي: "خلافاً للزجاج، مذهبه أن ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبياناً له، كما في: ضربته تأديباً، فإن معناه: أدبته بالضرب، والتأديب مجمل، والضرب بيان له، فكأنّك قلت: أدبته بالضرب تأديباً، ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت ضرباً، في كون مضمون العامل هو المعمول.

... والجرمي يقول: إنّ ما يسمّى مفعولاً له منتصبٌ نصب المصادر التي تكون حالاً، فيلزم تنكيره، ويقدر نحو قوله تعالى **(حذَر المَوْتِ)**[1] محاذرين الموت لتكون الإضافة لفظيــة" 1: 508 – 509.

ناقش الرضي في هذا النص خلافاً حول ماهية المفعول لأجله فالزاجاج ذهب إلى أنّه مفعول مطلق، وذهب الجرمي إلى أنّه من المصادر المنصوبة التي تكون حالاً. وإليك تفصيل الخلاف:

أولاً: ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول له ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، فإذا قلت (ضربت زيداً تقويماً) فكأنّك قلت: قومت زيداً بضربي له تقويماً، ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب وجعلوه من المصدر بابا واحداً يقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون إلى أنّه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، ولذلك لم يراجعوا له كأنّه عندهم من قبيل المصدر المعنوي"[2].

ويقول السيوطي: وذهب الكوفيّون:إلى أنّه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، وكأنّه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً، فكأنّك قلت: أدبته تأديباً"[3].

ثانياً: أما الزجاج فقد اختلف النقل عنه، فقيل إنّه يرى انتصابه بتقدير فعل واجب الإضمار، ومنهم من نقل عنه أنّه ينصبه نصب المصدر المبين للنوع.

---

[1] البقرة: 19

[2] الإرتشاف 2: 221.

[3] الهمع 3: 133.

ويقول أبو حيان: "واختلف في النقل عن الزجّاج، فنقل ابن مالك عنه مرةً أنّه انتصب نصب نوع المصدر، ومرة نقل عنه أنّ مذهبه مذهب سيبويه، ونقل ابن عصفور أنّه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار"[1].

ويقول ابن عقيل: "ولا نصب نوع المصدر، خلافاً لبعضهم – وهو بعض المتأخرين وينسب أيضاً إلى الزجاج"[2].

ويمكن رَدّ هذا الرأي بما ذكره ابن مالك، يقول: "... ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو: سار الجمزي وعدا البشكي؛ ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك: كل جمزى سَيْر، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربته تأديباً لم يصح فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج"[3].

ثالثاً: وهو ما حكاه ابن السراج عن الجرمي والرياشي فقد ذهبا إلى أنّه مصدر ينتصب على الحالية نحو قولهم: قتلته صبراً وأتيته ركضاً، يقول ابن يعيش: "من قبيل المصادر التي تكون حالاً نحو قتلته صبراً وأتيته ركضاً، أي: صابر أو راكضاً. حكى ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمرو الجرمي والرياشي"[4].

وما قالوه يمكن رَدّه بالآتي:

1- المفعول لأجله يمكن تعريفه وتنكيره، عكس الحال التي يغلب عليها التنكير، يقول ابن يعيش: "ويكون معرفة ونكرة... إنّما قال ذلك رداً على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له نحو: ضربته تأديباً له من قبيل المصادر التي تكون: حالاً نحو: قتلته صبراً وأتيته ركضاً أي صابراً وراكضاً"[5].

2- المفعول لأجله يدل على العلة أو السبب، والحال يدل على الكيفية لذا بَعُد القول بالحال في ما ذهب إليه الجرمي والرياشي.

والذي يراه الباحث أنّ هذا المصدر يخلو من أي دلالة على التأكيد، وإنما نطق به المتكلم لغرض العلة، يقول ابن عقيل: "نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جرّ" وهذا مذهب سيبويه والفارسي وهو الصحيح، إذ هو جواب له، والجواب

---

1 الإرتشاف 2: 222.
2 المساعد 1: 485.
3 شرح التسهيل 2: 198.
4 شرح المفصل 2: 54.
5 شرح المفصل 2: 54.

بحسب السؤال في المختار، فكان ينبغي أن يقال: ضربت ابني للتأديب لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر"[1].

ويقول السيوطي: "فالصحيح وعليه سيبويه والفارسيّ: أنّ ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جرّ، لأنّه جواب له، والجواب أبداً على حسب السؤال، فقولك في جواب: لِمَ ضربت زيداً؟: ضربته تأديباً، أصله: للتأديب، إلا أنّه أسقط اللاّم، ونصب"[2].

[1] المساعد 1: 485.
[2] الهمع 3: 133.

المسألة السادسة

حـــد الحـــال المُنْتَقِلـــة

يقول الرضي: فالأولى أن نقول الحال علي ضربين: منتقلة ومؤكدة...

فحد المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول, أو بما يجري مجراهُما, فبقولنا: جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو: ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه, إذا لم نجعلها حالاً, ويخرج بقولنا حصول مضمونه: المصدر في نحو: رجع القهقري, لأن الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه, ويحرج النعت بقولنا: يتقيد تعلق الحدث بالفاعل أو المفعول, فإنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق....2: 10- 11.

قبل الخوض في تفصيل الحديث عن الحالة المنتقلة, نري أن نذكر أن المقام لا يستدعي أن نفصل تعريف أقسام الحال بحسب اعتبارات متعددة من ناحية اللزوم والانتقال, أو من ناحية قصدها لذاتها, أو بحسب الزمان, أو بحسب التبيين, فيمكن للقارئ الكريم أن يطول ذلك مما فصّله ابن هشام[1] وغيره من النحاة.

كذلك لا نعرض للحال المؤكدة وتعريفها وشروطها, لأنّ الباحث قد تعرض لها في ثنايا البحث, وسوف يكون الحديث منصباً على الحال المنتقلة وبيان ماهيتها.

اعلم أنّ أقوال النحاة تعدد في مصطلح الحال المنتقلة, فمنهم من يقول منتقلة ومنهم من يقول مؤسسة ومنهم من يقول مبينة واليك التفصيل:

يقول الجرجاني في الحال المنتقلة : " اعلم أن أصل الحال أن يكون مما يتحول وينتقل وما جرى ذلك المجرى"[2]

ويقول أبو البقاء العكبري: " منتقلة مقارنة كقولك: جاء زيد راكباً, لأن الركوب قارن المجئ, وليس بلازم مجيئه, إذ من الجائز أن يجئ ماشياً"[3]

ويقول ابن يعيش: " فالضرب الأول ما كان منتقلاً كقولك: جاء زيد راكباً فراكباً حال وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة إنما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها إلى غيرها"[4]

---

1 مغني اللبيب: 604- 607

2 المقتصد 1: 682

3 اللباب 1: 294

4 شرح المفصل 2: 64

ويقول ابن عصفور: " فالمبينة هي التي تفيد من المعني ما لا يفيده الكلام الذي يكون فيه نحو: جاء زيد ضاحكاً, ألا ترى أنه لو لم يجئ بضاحك لم يكن قولك: جاء زيد, مفيداً معناه"

ويقول الأزهري: " مؤسسة وتسمي مبينة أيضاً, لأنّها تبين هيئة صاحبها, وهي التي لا يستفاد معناها بدونها أي بدون ذكرها كجاء زيد راكباً, فلا يستفاد معني الركوب إلا بذكر راكباً"[1]

وأما أصحاب الحدود النحوية فقد حدوها بقولهم: " وهو ما لم يستفد معناها من غيرها بدون ذكرها, بل هو متوقف علي ذكرها نحو: فخرج منها خائفاً[2]

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين في حد ماهية هذه الحال.

فالدكتور مهدي المخزومي لا يشترط في الحال أن تكون مشتقة أو منتقلة أو غير منتقلة, يقول: " ولا يشترط في الحال أن تكون مشتقة ولا منتقلة. المنتقل ما يدل علي تغيير وتجدد, فقد تأتي مشتقة نحو: رأيت خالداً ضاحكاً, وقد تأتي جامدة نحو قولهم: كرّ زيد أسداً, وخرج خالد بغتة, وبعته يداً بيد, وكلمته فاه إلى في, ودخل الناس رجلاً رجلاً, وهو جاري بيت بيت, وقد تأتي منتقلة نحو: جاءني زيد راكباً, وذهب خالد مسرعاً, وقد تأتي غير منتقلة, كقوله تعالي (ويوم أبعث حياً)[3] كقولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها"[4]

بينما ذهب الدكتور شريف النجار إلى أن الحال عنصر زيادة جاء لغرض بيان كيفية صاحبه, وهي مرتبطة ببؤرة الجملة, والذي يراه الباحث في الحال أنه عنصر زيادة جاء لفرض بيان كيفية صاحبه, وهو مرتبط ببؤرة الجملة"[5]

وما ذهب إليه الدكتور النجار لا يستقيم,لأن الحال ليس عنصر, فكما هو معلوم أن العناصر تطلق عند النحاة علي ما يعرف بالأدوات وحروف المعاني, والحال كما معروف في تعريفها: وصف مشتق لبيان هيئة وتأتي من الفاعل والمفعول ونائب الفاعل ومن الجملة الاسمية...فلم يقل النحاة إنّها عنصر.

أما القول بالزيادة فليس شرطاً في الحال فقد تأتي لبيان المعني ولا يستقيم التركيب إلا بذكرها, يقول ابن أبي الربيع: " وجاء بعض المتأخرين واعترض قول

---

[1] شرح الجمل 1: 327- 328

[2] شرح التصريح 1: 387

[3] مريم: 15.

[4] في النحو العربي, قواعد وتطبيق : 111

[5] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية : 243

النحويين: الحال لا تكون إلاّ بعد تمام الكلام, وقال: هذا ليس بلازم, قد تكون بعد تمام الكلام وقد تكون يتم الكلام بها, واستدل بقول عدي[1]

إنّما الميتُ مَنْ يَعيشُ كَئيباً

وقال: ألا تري أن كئيباً حال من الضمير الذي في يعيش,ولو أسقطت كئيباً لم يكن كلاماً, ولا تمّ إلا به, ألا ترى أنك لو قلت: إنما الميت من يعيش لكان خلفاً[2]

والذي يبدو للباحث أن الحال المنتقلة وصف يستفيد منه التركيب فلولا ذكرها لم يتم ذلك المعنى, يقول ابن عصفور: " فالمبينة هي التي يعطي معناها الكلام الذي يكون فيه نحو: جاء زيد ضاحكاً. ألا تري أنه لو لم تجئ بضاحك لم يكن قولك: جاء زيد, مفيداً معناه"[3], ويقول السيوطي: " وهي التي تدل علي معني لا يفهم مما قبلها"[4], ويقول الفاكهي: " حد الحال المبينة: وهو ما لم يستفيد معناها من غيرها بدون ذكرها, بل هو متوقف علي ذكرها, نحو: فخرج منها خائفاً[5].

---

[1] تكملته: (كاسفاً باله قليل الرجاء) التوطئة: 213.

[2] البسيط 1: 514

[3] شرح الجمل 1: 327- 328

[4] الهمع 4: 39

[5] شرح الحدود النحوية : 360- 361

المسألة السابعة

حـــــد الاستثنـــاء

يقول الرضي: "هو المذكور(المستثنى) بعد(إلا) وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً... وقال القاضي عبد الجبار أيضاً هو غير داخل, لكنه قال: المستثنى، والمستثنى منه, وآلة الاستثناء بمنزله اسم واحد, فقولك: له عليَّ عشرة إلا واحداً, بمعنى له: عليَّ تسعة, لا فرق بينهما من وجه, فلا دخول هناك ولا إخـــراج" 2: 76-77.

ذكر الرضي في هذا النص خلافا في حد الاستثناء, فبين أنّه إخراج ما بعد إلا وأخواتها لمخالفته لما قبلها ,بينما يرى القاضي عبد الجبار أنه غير داخل, لكنه جعل أركان الاستثناء بمنزلة اسم واحد واليك تفصيل الخلاف:

تعددت أقوال النحاة في بيان ماهية الاستثناء (المستثني) فمنهم من يطلق عليه الاستثناء ومنهم من وسمه بالمستثنى وذهب بعضهم إلى ذكر لفظ الإخراج ومنهم من ذهب إلى أن أجزاء الاستثناء بمنزله اسم واحد كالقاضي عبد الجبار.وإليك تفصيل ذلك:

أولا: نبدأ بما جاء عند النحاة، فوصفه سيبويه: "هذا باب ما يكون استثناء بإلاّ, اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها..., الوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله"[1] وأما ابن السراج فقد فصّل في شرح ماهية الاستثناء من خلال توجيه تركيبه, يقول: "المستثني يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل, وبعد تمام الكلام تقول: جاءني القوم إلاّ زيدا, فجاءني القوم كلام تام, وهو فعل وفاعل, فلو جاز أن تذكر "زيداً" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبا لكن لا معني لذلك إلا بتوسط شيء آخر, فلما توسطت "إلاّ" حدث معني الاستثناء ووصل الفعل إلي ما بعد إلا, فالمستثنى بعض المستثنى منهم"[2]ويقول الأنباري " إن قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعني إلا نحو: جاءني القومُ إلا زيدا"[3] وما قاله الأنباري فيه نظر, لأنه ورد عن العرب الرفع والنصب نحو: ما جاء أحدا إلاّ زيدا, وزيد وهو من الاستثناء, ولم يدخله الأنباري في حده.

---

1 الكتاب 2: 310-311

2 الأصول1: 281-282

3 أسرار العربية: 201

ويقول العكبري: "حد الاستثناء: إخراج بعض من كل بإلاّ ,أو بكلمة في معنى إلاّ"[1]

أما ابن الحاجب فقد كانت له وجهة نظره الخاصة تجاه تعريف حد الاستثناء تقوم علي أنّ المستثني ما يذكر بعد ألا متصلا كان او منقطعا, يقول: " لا يمكن حد المستثني باعتبار المعني بحد واحد, لأنّ أحدهما مخرج من حيث المعني, وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع, والآخر غير مخرج وإذا اختلف في الحقيقة التي تفصل بينهما تعذر جمعها بحد واحد.

نعم, يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ, وهو أن يقال: المستثني هو المذكور بعد إلاّ وأخواتها[2].

ولكنه أشار في رأى أخر أنّ حَدّ الاستثناء مشكل؛ لأن فيه المتصل والمنقطع,[3] مما جعله يفرد كل قسم بتعريف مستقل يقول " فالأولي أن يحد المتصل علي حدته و المنقطع علي حدته, فيقول: في حد المتصل كلُّ لفظ أخرج به شيء من شيء بإلاّ وأخواتها, فإذا ورد قوله تعالى: **(فاقتلوا المشركين)** [4] ثم قال: لا تقتلوا أهل الذمة, قلنا: هذا ليس بإخراج, وإنما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ الأول, كذلك لو قيل: قام القوم إلاّ زيدا فليس زيد داخلا في القوم, بل هو بمنزلة قولك: قام زيد لا عمرو[5]

بينما نجد ابن مالك في شرح التسهيل يشير إلى أنّه "المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلاّ أو ما بمعناها بشرط الفائدة: المخرج يتناول المستثني وغيره كالمخرج بالتخصيص. وتقييد الإخراج بلا أو ما في معناها مانع من غير المستثنى, وذكر المخرج والإخراج في حد المستثنى والاستثناء مغن عن ذكر المدخل والإدخال, فان المستثني بعد النفي وإن كان مدخلا فيما خرج منه غيره فهو مخرج مما دخل فيه غيره باعتبار آخر"[6].

---

[1] الأمالي العكبرية: 14

[2] شرح المقدمة الكافيه 2: 531

[3] الإيضاح في شرح المفصل : 3601

[4] التوبة: 5

[5] الإيضاح في شرح المفصل: 361

[6] شرح التسهيل 2: 264

ثانياً: وأمّا أصحاب الحدود النحوية, فقد حدوه بالآتي:

1- يقول الكرماني " وأما الاستثناء فهو الإخراج بـ" إلاّ" أو إحدى أخواتها لما لولاه لدخل الكلام في السابق"[1]

2- يقول الجرجاني: " الاستثناء إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب دخوله فيه وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكماً ويتناول المنفصل حكماً"[2]

ثالثاً: أمّا ذهب إليه القاضي عبد الجبار من أن المستثني والمستثني منه وآلة الاستثناء اسم واحد نحو قولك: له علي عشرة إلا واحداً.

فقد أشار إلى هذا الرأي ابن الحاجب, يقول: " ومنهم من قال: المستثني منه وآلة الاستثناء و المستثني جميعا لمعني واحد من غير تقدير الأول لمعني ثم أخرج منه الثاني, حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين, إحداهما(تسعة) , والأخرى: عشرة إلا واحداً"[3].

وما قاله القاضي عبد الجبار يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي,

1- معني الاستثناء يقتضي أن من يعبّر بقولهم له عندي عشرة إلا واحدا يقصد العشرة بمدلولها وهو خمستان وبإلاّ الإخراج والواحد مخرج, ولو كان بمثابة تسعه لم يستقم فهم المعاني المذكورة منها، يقول ابن الحاجب: " وهو أيضاً غير مستقيم, لانا قاطعون بأنّ المتكلم بقوله: له عندي عشرة إلا واحدا معبر بـ "العشرة" عن مدلولها الذي هو خمستان, و بـ"إلا" لم يستقم فهم هذه المعاني المذكورة منها, كما لا يستقيم أن يفهم من بعض حروف(تسعة) عند إطلاقها علي مدلولها-معني آخر, هذا معلوم" من لغة العرب في الطرفين المذكورين"[4].

2- ما قاله القاضي عبد الجبار لم يراع فيه المفردات فإذا قال المتكلم قام القوم إلا زيدا فهم القيام أولاً بمفرده, وفهم القوم بمفرده وان فهم زيدا, وفهم إخراج زيد منهم بقوله إلا زيدا ثم ختم بنسبة القيام إلى هذا المفرد الذي أخرج منه زيد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم, وهو أن الإخراج

---

[1] العنوان: 28

[2] التعريفات: 23

[3] شرح المقدمة الكافية 2: 530

[4] الإيضاح في شرح المفصل 1 : 359-360

حاصل بالنسبة إلى المفردات, وفيه توفيةٌ بإجماع النحويين, وتوفية أنك ما نسبت إلا بعد أن أخرجت زيداً, فلا يؤدي إلى المناقضة المذكورة[1].

3- لم يعهد الإخراج في كلام العرب بكلمات مركبة فبطل قول القاضي عبد الجبار, يقول ابن الحاجب: " ثم هو باطل بإجماع النحويين علي أنّه إخراج, وأيضاً فإنّه لم يعهد بكلمات مركبة- وضعت لمعني تقرب في وسطها, هذا معلم انتفاؤه من بلغة العرب"[2].

رابعاً: ما ذهب إليه الباحثون المعاصرون:

أ - ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن الاستثناء إخراج ما بعد الا مما دخل فيه الجماعة, فالا عنده قامت بدور رئيس في إخراج ما بعدها عما قبلها من معني إعرابي.

يقول" الاستثناء: ‘إخراج واحد أو اكثر مما دخل فيه الجماعة ويتم الاستثناء بأداة تؤدي هذا المعني, وهي: إلا. و" إلا" هذه نص في إخراج, مما دخل قيه ما قبلها من معني إعرابي"[3]

وما قاله الدكتور المخزومي يحتاج إلى منا قشة:

قد ترد(إلاّ) ولا يخرج ما بعدها في حكم إعرابي مما قبلها فقد جاء عنهم: ما حضر القوم إلاّ زيد بالرفع على البدل، والبدل تابع يأخذ حركته مما قبله. أو المفعولية نحو: ما شاهدت إلاّ محمداً أو الجر نحو: ما مررت إلاّ بزيدٍ، في أسلوب الاستثناء المفرغ, ويحتاجها ما قبلها ليتم بينهما الإسناد نحو ما جاء إلا زيد, وما محمد إلاّ رسول.

ب- ذهب الدكتور تمام حسان إلي أن المستثنى يخرج من علاقة الإسناد إلي(الإخراج) لقرينة معنوية تفهم من السياق ومثل علي ذلك بنحو: جاء القوم إلا زيدا, فالإسناد بين جاء والقوم و اخرج زيد فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيداً من هذا الإسناد".

يقول: " وعلاقة الإخراج قرينة معنوية عن إرادة باب المستثني فالمستثني يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق فإذا قلنا جاء القوم إلا زيداً من هذا الإسناد"[4]

---

[1] شرح المقدمة الكافية 2-533

[2] شرح المقدمة الكافية 2: 534.

[3] في النحو العربي, قواعد وتطبيق: 206

[4] اللغة العربية معناها و مبناها: 199

والذي يبدو للباحث أن المستثنى حاصل من تركيب الجملة, ومفهوم من سياقها فليست الحركة الإعرابية هي التي تفيد معني الإخراج عن المستثني منه, فقد جاء في قراءة قرآنية وان كانت غير سبعية رفع الاسم وحقه النصب في قوله تعالي(**فشربُوا مِنْه إلا قليلاً منهم**[1]) علي ما نقله أو حيان" وقرأ عبد الله وأبي والأعمش إلا(قليلٌ) بالرفع"[2]

فدور الحركة في سلامة التركيب ولا دور لها في المعنى. ولعلّ حركة النصب هي التي جعلت النحاة ينطقون بلفظ مستثنى إذا كان التركيب معها يخلو من النفي، وهو قول لا يستقيم بما ورد في كلام العرب برفع المستثنى وبما جاء في القراءة القرآنية السابقة. وأما الاستثناء الذي يقُّوم علي ممثلين صرفيين و أداة الاستثناء نحو ما جاء إلا زيدٌ وما شاهدت إلا زيداً, وما مررت إلا بزيد وما محمد إلا رسولٌ.

فهو أسلوب يمكن أن يناقش في ضوء النظر النحوي البلاغي ربطا بين الباب النحوي و أسلوب الحصر البلاغي.

---

[1] البقرة: 249

[2] البحر المحيط 2: 275

المسألة الثامنة

حـــــد الفعـل المتعــدي

يقول الرضي: " ولا يَبْعد أن يرسم المتعدي بأنّه: الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد علي ما ذكرنا في حد المفعول به, ويرسم اللازم بأنّه الــذي لا يصح أن يشتق منه ذلك" 4: 136.

ذكر الرضي في هذا النص حد الفعل المتعدي واللازم, فقد ذكر النحاة السابقون واللاحقون حداً لهما, واختلفت تسميته عند بعض النحاة فمنهم من يطلق علي اللازم لفظ قاصر, ومنهم من يطلق علي المتعدي الواقع. واليك التفصيل.

أولا: وصف سيبويه الفعل المتعدي بأنّه الذي يتعدى فعل فاعله إلي مفعول نحو: ضرب عبدُ الله زيداً، يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول.

وذلك قولك: ضرب عبدُ اللهِ زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب, وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب. وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّي إليه فعل الفاعل."[1]

ويقول أيضاً في وصف الفعل اللازم: " فأمّا الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو"[2]

وتبعه ابن السراج في بيان ماهية المتعدي واللازم, يقول: "الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد, وذلك قولك: ضرب زيدٌ عمراً" اعلم إن هذا الباب لابد من أن يكون في جميع مسائله اسمان في كل مسألة, فاعل ومفعول"[3]

ويقول: "باب الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول: وهو" ذهب زيدٌ وقعد خالد" وكذلك جميع ما أشبهه من الأفعال التي لا تتعدى"[4]

أما الفارسي والصيمري وغيرهما من النحاة, فقد نظروا إلي الفعل اللازم والمتعدى من خلال نقله من لفظه اللازم إلى المتعدي أمّا بالهمزة أو بالتضعيف أو بحرف الجر, يقول الفارسي: "الأفعال: أحدهما ما لا يتعدّى إلى المفعول به. والآخر ما يتعدى إلى المفعول به.

---

1 الكتاب 1: 34

2 الكتاب 1: 33

3 الأصول 2: 280

4 الأصول 2: 277-278

فما لا يتعدّى إلى المفعول به نحو: قام وغاب وذهب. فان أردت تعديته إلى المفعول به عديته بحرف الجر فتقول: ذهبت به, وقمت به, وحللت به, وان شئت قلت: أذهبته, في التنزيل: **(يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار)**[1] وفيه **(أذهبتم طيباتكم)**[2] وكذلك: حللت به, وأحللته, كذلك قوله تعالى: **(لتنوء بالعصبة أولي القوة)**[3] إنما هو نأت العصبة, ونؤت بهم. وكذلك قوله:[4]

ديارُ التي كادتْ ونَحْنُ عَلى منىً تَحلُّ بِنَا لولا نجاءُ الرَكَائِبِ

أي تجعلنا نحلُّ. وكذلك: جاء وأجأته (وجاء به).

وقد يُعَدّى الفعل الذي لا يتعدّى بتضعيف العين, وذلك قولك في غاب وفرح: غيبته وفرحته"[5].

ويقول الصيمري: " باب الفعل الذي لا يتعدى:

اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى غيره هو الذي لا يَدُلُّ علي مفعول نحو: قام زيد, وذهب عمرو, وجلست هند, ولابد لكل فعل من فاعل, إما ظاهر, وإما مضمر, ومرتبة الفعل أن يكون في اللفظ قبل الفاعل, فإذا كان كذلك كان الفاعل ظاهراً....

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد:

واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى متي نقلته من فَعَل إلى "أفعل" دخل في هذا الباب فتعدى إلى مفعول واحد, كقولك: ذهب زيد ثم تقول أذهب زيد عمراً وكذلك: قام زيد ثم تقول: أقمت زيداً, فهذا مطرد في القياس"[6].

وحدّه ابن الحاجب بقوله: " المتعدى وغير المتعدى, فالمتعدّى ما يتوقّف فهمه علي متعلق كـ"ضرب" وغير المتعدى بخلافه كـ(قعد)."[7]

بينما يري ابن مالك أنّ المتعدي: هو الناصب مفعولاً به دون حاجة إلى تقدير حرف جر"[8].

---

1 البقرة: 19.
2 الأحقاف: 46.
3 القصص: 28.
4 ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري: 34.
5 الإيضاح العضدي : 195- 197
6 التبصرة والتذكرة 1: 105- 109
7 شرح المقدمة الكافية 3: 896
8 شرح التسهيل 2: 148- 149

أما السيوطي فقد ذكر مصطلحين للمتعدى واللازم (هما الواقع والقاصر), يقول: " فاللازم ويقال له: القاصر وغير المتعدى للزومه فاعله وعدم تعدّيه إلى المفعول به: (ما لا يبني منه مفعول تام) أي بغير حرف جرّ, كغضب, فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدى, ويقال له: الواقع, والمجاوز, فإنّه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب"[1]

ثانياً: ما جاء عند أصحاب التعريفات والحدود النحوية:

1- يقول الجرجاني:" فالمفعول به خلص لأنّه لا يكون للفعل اللازم نحو: خرج زيد, إنّما يكون للفعل المتعدي نحو ضربت زيداً"[2]

2- يقول المطرزي:" ثم إن الفعل على ضربين:

متعد: وهو ما ينصب المفعول به

ولازم: وهو ما يختص بالفاعل, كذهبت, وقمت, وقعدت"[3]

3- ويقول الجرجاني: "المتعدى ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه وقيل هو ما نصب المفعول به"[4]

ويقول:" اللازم من الفعل ما يختص بالفاعل"[5]

ثالثاً: ما جاء عند الباحثين المحدثين:

فيظهر أنهم لم يجاوزوا النحاة السابقين في تحديد ماهيته, فنرى أن نذكر اقتباسين مما جاء عندهم من باب الربط بين القديم والحديث ليس غير.

يقول الدكتور مهدي المخزومي:" الفعل اللازم: هو الفعل الذي يعبّر به عن حدث, أو معنى قائم بالفاعل لا يتجاوز إلى غيره.... ولا يمنع لزوم الأفعال أن يجيء بعدها منصوبات هُنّ من متعلّقات الأفعال, كالمصدر, والمكان والزمان وغيرها، فليست هذه مفعولات تتعدى إليها الأحداث, بل مكملات للمعنى المعبّر عنه في الجملة, وذلك كقولك: نمت نوماً عميقاً..... واستلقى تحت الشجرة, ووصل من السفر ظهراً"[6]

---

[1] الهمع 5: 10

[2] الجمل في النحو: 66

[3] المصباح في النحو: 64-65

[4] التعريفات: 213

[5] التعريفات: 200

[6] في النحو العربي, قواعد وتطبيق: 100-102

ويقول في المتعدي:" الفعل المتعدى: هو الذي يعبّر به عن حدث لا يقتصر على الفاعل, بل يتجاوزه إلى المفعول, نحو: كتبت الرسالة وتسلّمت الجائزة, وأغلقت الباب, وشربت الماء"[1]

وأما الدكتور تمام حسان, فيرى أن علامة الفعل المتعدى أن يصح اتصاله بهاء وتعود إليه من غير مصدر الفعل فإذا لم يقبل الهاء فهو لازم, فتقول ضربه (فتعود الهاء إلى مضروب) ولا يقال كَرُمه بضم الراء إلا بإعادة الهاء إلى الكرم أي المصدر[2].

والذي يبدو للباحث أنّ ما أجمع عليه النحاة من أن الفعل اللازم هو الذي يكتفي بفاعله وينصب ما عداه من المصادر والظروف والحال.

وأما المتعدي فهو الذي يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به ولا حاجة تدعو إلى إلحاق المنصوب على نزع الخافض بالمتعدي؛ لأنّه من الشذوذ كما نصّ على ذلك النحاة, يقول ابن مالك:" وقد يجري مجرى المتعدي شذوذاً"[3]

ويقول الفاكهي:" حد الفعل المتعدي: هو ما له مفعول به يصل إليه بغيرها أي بغير واسطة".... وعلامته أن يصاغ منه اسم مفعول تام"[4].

---

[1] في النحو العربي, قواعد وتطبيق: 103

[2] الخلاصة النحوية: 154

[3] شرح التسهيل 2: 148-149

[4] شرح الحدود النحوية: 324-327

المسألة التاسعة

تسميــة اسم كــان وخبـــرها

يقـول الرضـي:" فترفـع الأول وتنصـب الثـاني(أي كـان وأخواتهـا), تسـمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها, إذا الفاعل كما ذكرنـا فـي الحقيقة مصـدر الخبر مضافاً إلى الاسم, فكما لا يسمى منصـوبها المشبّه بـالمفعول مفعولاً. فالقيـاس ألاّ يسـمّى مرفوعهـا المشـبه للفاعـل فـاعلاً, لكـنهّم سـمّوه فـاعلاً علـى القلـة, ولـم يسـموا المنصـوب مفعـولاً, لمـا مهّـدوا مـن أن كـل فعـل لابّـد لـه مـن فاعـل وقـد يسـتغني عـن المفعول" 4: 188.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول تحديد مصطلح اسم كـان وخبرها فذكر فيـه رأي مـن ذهـب مـن النحـاة إلـى أنّ اسـمها فـاعلاً، وبعضـهم يسـميه مشـبهاً بالفاعـل, ومنهم من يعبر عنه باسم كان ومـنهم من يعبر عن خبرها بـالمفعول، ومـنهم من يعبر عنه بالحال، واليك التفصيل.

أولاً: النحــاة:

1- ذهب سيبويه إلى القول بأنّ سم كان اسم فاعلٍ وخبرها اسم مفعولٍ يقول:" هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشـيء واحـد, فمـن ثـم ذكـر علـى حدتـه ولـم يـذكر مـع الأول, ولا يجـوز فيـه الاقتصار على الفاعل"[1]

وتبعـه ابـن السـراج, يقـول: الفاعـل الـذي تعـداه فعلـه إلـى مفعـول, اسـم الفاعـل والمفعول فيه لشيءٍ واحد:

ذلك , كان ويكون وما تصرف منه, وليس وما دام ومازال وأصبح وأمسـى ومـا كان نحوهنّ تقول:" كان عبد الله أخاك, وأصبح زيد أباك"[2]

2- هناك من النحاة من ذهب إلى أنّ اسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بـالمفعول, يقول الأنباري:" فإن قيل: فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر, قيل: تشبيها بالأفعال الحقيقية, فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل, ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول"[3]

---

[1] الكتاب 1: 45

[2] الأصول 1: 82

[3] أسرار العربية: 138

وقد نسبه ابن الحاجب إلى جمهور النحويين, يقول: "في أنّه مشبه بالفعل مذهب كثير من النحويين"[1]

ويقول أبو حيان:" اتفقوا على نصبها ما بعد المرفوع, فقال الجمهور انتصابه على أنّه خبر مشبه بالمفعول"[2]

وقد أخذ الفراء من الكوفيين بهذا التعبير, يقول أبو حيان: "وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل"[3]

ونسب السيوطي إلى الكوفيين أنّ الاسم باق على رفعه فلا يقولون بالتشبيه يقول: "ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً, وأنّه باق على رفعه"[4]

أمّا المنصوب عند الكوفيين فهو على الحال أو ما عبّروا عنه بمصطلح القطع, يقول العكبري:"وقال الكوفيون: ينتصب على القطع, يعنون الحال"[5]

ويقول أبو حيان: "وقال الفراء: انتصب تشبيهاً بالحال, وعند الكوفيين انتصب على الحال"[6]

3- ذهب فريق من النحاة إلى أن الاسم اسمها مرفوع والخبر خبرها منصوب ولم يؤوّلوهما بالتشبيه على الفاعل أو المفعول, ومنهم النحاس وابن مالك, يقول النحاس:" باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار, وهي: كان وصار وظلّ, وبات... تقول من ذلك: كان زيد قائماً. رفعت زيداً لأنّه اسم كان ونصب قائماً لأنّه خبر كان....."[7]

وجعل ابن مالك ما قاله النحاس مما شاع في عرف النحويين ولم ينسبه إلى جمهورهم, يقول: "الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر"[8]

ثانياً: ما جاء عند الباحثين المعاصرين:

1- الدكتور تمام حسان:

---

1 الإيضاح في شرح المفصل 1: 379-380

2 الارتشاف 2: 72

3 التذييل والتكميل 4: 116-117

4 الهمع 2: 63.

5 اللباب 1: 166-167.

6 الارتشاف 2: 72.

7 التفاحة في النحو: 18-19.

8 شرح التسهيل 1: 337.

يرى أنّه لا علاقة بين ما ذهب إليه النحاة من تسميه اسم هذه الأفعال فاعلاً, لأن الفاعل من أوقع عمل الفعل وأحدثه, وليس في كان وأخواتها معنى الحدث وليس لها من سمات الفعلية سوى التصرف, يقول:" فإذا كانت خلواً من معنى الحدث وخالصة لمعنى الزمن فهي ناقصة ومنقولة منها....

أما التضام فقد عرفنا أنها تدخل على الجملة الاسمية فيسمى المبتدأ اسماً لها والخبر خبراً لها. ولم يسم اسم كان فاعلاً لأن الفاعل إنما هو محدث الحدث وليس في كان معنى الحدث كما مضى ولا في أخواتها"[1]

2- الدكتور خليل عمايره:

فيرى أن كان عنصر يشير إلى الزمن الماضي, ولا علاقة له بالفعلية يقول:"وإذا ما دخلت عليها كان أو إحدى أخواتها, وهن عناصر زمن لا غير, فإنها تصبح مثلاً:

كان, أصبح, أمسى, مازال علي مجتهداً.

سيكون تحليل الجملة كما يلي:

كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.

علي: مبتدأ وعلامة رفعه...(أو مسند إليه مرفوع...)

مجتهداً: خبر أخذ الفتحة اقتضاء لكان"[2]

3- الدكتور محمد عبد اللطيف حماسة:

فقد رأى أن الإسناد يتم بين المبتدأ والخبر, فتدخل عليهما كان وأخواتها لأنّها ليست أفعالاً حقيقة, لأن الفعل الحقيقي ما دلّ على زمان وحدث, إلى أنْ اصطلح لها" أدوات فعلية" فما ينطبق على المبتدأ والخبر من أحكام ينطبق على اسم وخبر كان وأخواتها, يقول:" مهما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً, إلا من جهة اللفظ والتصرف فلذلك قيل أفعال عبارة, ويمكننا أن تلخص هذه كله إذا قلنا أنّها: "أدوات فعلية" أي تتصرف تصرف الأفعال لا يخبر عنها, لذلك لا يقوم الإسناد بين هذه الأدوات الفعلية والاسم والخبر, وما ينطبق على المبتدأ والخبر من حيث الترابط ينطبق على اسم كان خبرها"[3]

---

[1] الخلاصة النحوية: 112-113

[2] في نحو اللغة وتراكيبها: 102

[3] بناء الجملة العربية: 102

والذي يظهر للباحث أنّ كان وأخواتها عناصر تدخل على الجملة الاسمية لدلالة على زمن معين, ولا حدث تحمله هذه العناصر.

وقد صرّح أبو البقاء وغيره من النحاة بذلك, يقول:" كان فعل من أفعال العبارة, وهي وأخواتها من الأفعال الناقصة, ووجه النقصان من حيث إنهن إنما دللن على الزمان دون الحدث"[1]. فجاء الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً اقتضاءً لكان ولما جاء عند العرب في نطقهم بهذه التراكيب.

وأما من ذهب إلى أنّها ترفع ما بعدها شبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول فيظهر أنّ النحاة قد تعلقوا بذلك وفق لنظرية العامل والمعمول وتفسيراً للحركة الإعرابية على معموليها إضافة إلى المشاكلة القائمة بينها وبين الأفعال من حيث إنّها مكونة من ثلاثة أحرف كالأفعال نحو: ضرب, قام. ولعل ما جاء عند العرب من رفع معموليها كما في قول الشاعر:[2]

إذا مِتُ كان النّاسُ صنفان شامتٌ وآخرُ مثن بالذي كُنْتُ أصْنَعُ

يرد علي زاعمي أنّ اسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول إذ إنّ المفعول في كلامهم لا يكون مرفوعاً.

الفصل الثاني

مسائل الخلاف في التراكيب

57- الخلاف في اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل.

---

[1] الأماني العكبرية: 41-42

[2] الكتاب 1: 71

58- الخلاف في تركيب: يا ثلاثةً وثلاثين... ويا ثلاثةً والثلاثون أو الثلاثين في النداء.
59- الخلاف في مسألتين: 1- نداء ما فيه (أل)، 2- اللهُمَّ ووصفها.
60- الخلاف في نداء يا أبت.
61- الخلاف في باب النداء، وفيه ثلاث مسائل: 1- ترخيم المضاف، 2- ترخيم الثلاثي إذا كان علماً ساكن الوسط أو متحرك، 3- ترخيم غير المنادى للضرورة.
62- الخلاف في وصف المنادى المندوب.
63- الخلاف في ندب غير المعروف.
64- الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.
65- الخلاف في ما ينصب من الأسماء على الاختصاص.
66- الخلاف في باب الاشتغال.
67- الخلاف في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.
68- الخلاف في تعدد الحال.
69- الخلاف في مجيء الحال معرفة.
70- الخلاف في تقديم الحال على صاحبها النكرة.
71- الخلاف: الظرف بين الخبر والحال.
72- الخلاف في مسألتين: 1- تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور.، 2- مجيء الحال من الجار والمجرور المُتَقدّم.
73- الخلاف في مجيء الحال غير مشتقة.
74- الخلاف في مجيء الفعل الماضي حالاً.
75- الخلاف في مجيء الحال جامد.
76- الخلاف في تقديم التمييز.
77- الخلاف في مجيء التمييز معرفة.
78- الخلاف في تقديم المستثنى.
79- الخلاف في الاستثناء المنقطع.
80- الخلاف في الاستثناء بعدا وخلا.
81- الخلاف في الفصل بين المستثنى والمستثنى منه.
82- الخلاف في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.
83- الخلاف في غير.
84- الخلاف في سوى.

85- الخلاف في مجيء خبر كان فعلا ماضياً.
86- الخلاف في حذف كان.
87- الخلاف في الاسم بعد "لا" النافية للجنس بين البناء والإعراب.
88- الخلاف في اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً.
89- الخلاف في مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة.
90- الخلاف في دخول الاستفهام على "لا" النافية للجنس.
91- الخلاف في وصف اسم "لا" النافية للجنس.
92- الخلاف في مجيء التابع بعد اسم "لا" النافية للجنس.
93- الخلاف في مسألتين: 1- في لا غلام لك، 2- الفَصْلُ بين "لا" النافية للجنس واسمها.
94- الخلاف في مسألتين: 1- مجيء إنْ بعد ما النافية، 2- دخول إلاّ مع ما النافية.
95- الخلاف في الخلاف في مسألتين: 1- تقديم خبر (ما) عليها، 2- دخول الباء في خبر "ما" النافية.
96- الخلاف في مسألتين: 1- عمل "إنْ" عمل ليس، 2- "لات" وما بعدها.
97- الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه.
98- الخلاف في الفصل بين "حتى" و "أو" والفعل المنصوب بالشرط.
99- الخلاف في مسألتين: 1- نصب الفعل المضارع مع الفاء، 2- نصب الفعل المضارع بما في حكم الأمر.
100- الخلاف في "أو" مع الفعل المضارع.
101- الخلاف في تقديم المعمول على المنصوب بلام الجحود.
102- الخلاف في المنصوب في باب عَلِمَ.
103- الخلاف في مجيء ظن، وحسب... متعدية لثلاثة مفاعيل.
104- الخلاف في حذف المفعول الأول مع الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل.
105- الخلاف في مجيء مفعول "ظنّ" وأخواتها ضميراً أو اسم إشارة.
106- الخلاف في الإلغاء والتعليق في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.
107- الخلاف في إنّ ومعموليها في باب "ظن".
108- الخلاف في زيادة "كان" مع بعض التراكيب.
109- الخلاف في مسألتين: 1- تقديم خبر مازال عليها، 2- تقديم خبر ليس عليها.
110- الخلاف في الفصل بين "كان" وخبرها بالأجنبي.
111- الخلاف في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.
112- الخلاف في مجيء الفاعل الظاهر والتمييز في باب: نِعْمَ وبئس.

المسألة الأولى
اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل

يقول الرضي: "ومنع الكوفيون نحو: زيداً غلامُه ضَرَبَ، لأنّ زيداً متأخر في التقدير من وجوه: أحدها بالنظر إلى "غلامه" لأنّه من تمام خبره، والثاني بالنظر إلى "ضرب" لأنّه معموله، والثالث بالنظر إلى فاعل "ضرب" لأنّه مفعوله، فبقي الضمير المتصل بغلامه كأنّه لا مفسَّر له قبله، بخلاف قوله تعالى **(وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه)**[1] لأنّ المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف: زيداً ضرب غلامه، فإنّه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصرية، وهو الحقّ اكتفاء بالتقدم اللفظي، وكذا منع الكوفيون نحو: غلامَه أو غلامَ أخيه ضرب زيدٌ، وأيَّ شيء أراد أخذ زيد على أنّ في أراد ضمير زيد، وذلك لأن المفسِّر في هذه الصورة هو الفاعل، ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدم على الفعل، لأنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسَّر ما هو متقدم وليس بمقدم تقديراً وهذا بخلاف: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، فإنّ مرتبة المفسِّر قبل الضمير؛ ويجوز تقديمه عليه، وأجازه البصريون وهو الحقّ، نظراً إلى أنّ مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسِّر وحده أي الفاعل، أخرنا ما اتصل به المفسر، فنقول إنّ تقدير: غلامَه ضرب زيدٌ، وكذا منعوا نحو: ما طعمك أكل إلا زيد لأنّك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة، واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة، وذلك بأن قدمته على الفعل، وأجازه البصريون، وهو أولى، لأن المستثنى سدّ مسدَّ الفاعل. وأعلم أنّه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسِّره الظاهر، أي لا ينصبه، فلا يقال: زيداً ضرب" كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير. 1: 338-339.

يتضمن هذا النص موضوعاً هاماً في النحو العربي، كثرت الآراء فيه، وكثرت الخلافات في وقوعه وإقراره بين المدرستين الرئيسيتين في النحو؛ البصرة والكوفة، فضلاً عن العلماء البارزين في البناء النحوي على انفراد، وقد ناقش الرضي فيه عدداً من الخلافات منها:

أولاً: تقديم المفعول به على الفاعل والفعل: قد بيّن الرضي ذلك بمثال: زيداً غلامُه ضَرَبَ ثم أخذ يناقش آراء النحاة فيه كما يلي:

يمنع نحاة الكوفة مثل ذلك بحجة أنّ (زيداً) متأخر في التقدير من وجوه؛ أحدها بالنظر إلى أن كلمة (غلامُه) من تمام خبره، والثاني بالنظر إلى ضَرَبَ؛ لأنّه معموله، والثالث بالنظر إلى "ضرب" لأنّه مفعوله، فبقي الضمير المتصل بغلامه كأنّه لا مُفَسَّر

[1] البقرة: 124

له قبله، بخلاف قوله تعالى **(وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه)**[1] لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف "زيداً ضرب غلامُه" فإنّه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية. وأجاز البصريون ذلك، ويراه الرضي الصواب.

قبل مناقشة ما جاء عند الرضي، نرى أن نذكر أقوال النحاة في التركيب زيداً غلامُه ضرب حتى نستطيع أن نتبين أيهم أقرب إلى الاستعمال اللغوي؛ سماعاً وقياساً، يقول ابن السراج: "ومن هذا زيداً أبوه ضرب، أو يضرب أو ضارب، فحقه أن تقول: زيداً أبو زيد ضرب"[2].

ويقول ابن عقيل: "ويجوز في غير ذلك إن عُلم النصب تأخير الفعل مطلقاً إن خلا الفعل مما ذكره ... وفاقاً للبصريين، خلافاً للكوفيين في منع: زيداً غلامُه ضرب"[3]. ويقول السيوطي "ومنع الكوفية... والفراء: زيداً غلامُه ضرب بتصريفه"*[4].

إذاً نحن أمام رأيين: قبول أهل البصرة لهذا التركيب، ورفضه من أهل الكوفة، ولعلّ كل فريق قد اعتمد أساساً للقبول والرفض إذ يرى أهل البصرة أنّ قوة الفعل تتحكم. بينما جعل أهل الكوفة الترتيب أساساً لرفض هذا التركيب، فتقديم الاسم وحقه التأخير بعد الفعل، هو الذي أحدث إشكالاً في هذا التركيب الذي يقودنا للبحث في الترتيب عنصراً هاماً في تكوين الجملة العربية منذ أرسى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه نظرية النحو العربي التي قامت في أساسها على ملاحظة ترتيب أجزاء الجملة وتحديد ما بينها من علاقات وفق ما ترسمه الحركة الإعرابية في تحديد مواقع الكلام، وقد لاحظ سيبويه علاقة الإسناد المرتبة بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ما يدخل عليهما من عوامل، يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه. وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلقٌ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[5] وقد يطرأ

---

[1] البقرة: 124

[2] الأصول 2: 239.

[3] المساعد 1: 436.

* بالرجوع إلى فهارس تراكيب معاني القرآن للفراء للدكتورة فائزة المؤيد لم نجد الفراء يشير إلى التركيب السابق، بل ذكر الفراء نحو: زيداً ضربته، وزرت عبد الله وزيداً، وهما بعيدان عن التركيب الذي ذكره السيوطي عنه، ولعله رأي منقول عنه 134-135.

[4] الهمع 1: 226.

[5] الكتاب 1: 23.

على تكوين الجملة الأصل (الفعلية) تقديم في عناصرها لغرض يريده المتكلم، يقول سيبويه: "كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[1] وقد استفاد العلماء بعده من هذه العبارة، يقول الجرجاني: "... فهذا جيد بالغ، إلا أنّ الشأن في أنّه ينبغي أن يعرف في كل شيء قُدّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويُفَسّر وجه العناية فيه هذا التفسير، وقد وقع في ظنون الناس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قَدّم للعناية ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيُّلهم ذلك، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوّنوا الخطب فيه، حتى إنّك لترى أكثرهم تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تر ظنّاً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"[2]، ويقول ابن عطية: "وقدم على الفاعل للاهتمام"[3].

ويقول أبو حيان: "لأن العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[4].

وقد أفاد العلماء المحدثون مما ذهب إليه القدماء في فكرة التقديم والتأخير في الجملة العربية وجعلوها نقطة يربطون بينها وبين النحو والبلاغة أو بين التركيب والدلالة. فقد اهتم الدكتور تمام حسان بالترتيب في الجملة معتمداً على الرتبة في تحديد عناصر التركيب مستفيداً مما جاء عند عبد القاهر في فكرة التقديم والتأخير فوضّح أثر الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة في ترابط التركيب بعيداً عن اللبس، يقول: "أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه "الترتيب" قصد به إلى شيئين أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان "الرتبة" وإن كانوا لم يعنوا بها تماماً، وإنّما فرقوا القول فيها بين أبواب النحو وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير ... وتقوم الرتبة في كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب ... بل إنّ الرتبة غير المحفوظة يدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى ونحو: أخي صديقي إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلاً وفي أخي أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة لأنّها تزيل اللبس وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسة على الباب النحوي ... ويظهر أنّ بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رحماً موصولة، لأنّ الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع"[5].

---

1 الكتاب 1: 34.

2 دلائل الإعجاز: 108.

3 المحرر الوجيز 1: 348.

4 البحر المحيط 1: 241.

5 اللغة معناها ومبناها: 203 – 208.

بينما جعل الدكتور خليل عمايره الترتيب عنصراً من عناصر التحويل يعمد إليه المتكلم في تقديم جزء على جزء في التركيب لغرض في نفس المتكلم، يقول: "لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه أو ما حقه التقديم فيؤخره طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس ... ويقول "فترتيب الكلمات في نظام جملي معين يكون لتحقيق معنى يريده المتكلم، فيقدّم أو يؤخر مباني التركيب ليصل إلى ذلك المعنى ... فالذي أراده المتكلم من التقديم والتأخير ... وهو إبراز عنصر معين في معنى الجملة بإبراز جزء من أجزائها فتم ذلك بتحويل هذا الجزء وفقاً لقواعد النحو التحويلي من موقعه الأصل إلى موقع متقدم في الجملة. وهذا أمر متبع في لغات العالم"[1]. والذي يظهر للباحث أن هناك أصلاً تسير عليه التراكيب في العربية، وما جاء منها خارجاً على الأصل، فلابدَّ أن ننظر إلى ما جرى في هذا الأصل، فإن قدّم جزءًا فتقديمه يحمل قيمة دلالية جديدة أرادها المتكلم للجزء المقدم، وهو ما عبّر عنه الدكتور تمام حسان بالانتقال من المعاني النحوية العامة إلى المعاني النحوية الخاصة"[2].

من فكرة الترتيب في الجملة وما يطرأ عليها من تغيير كما عرضنا، نرى أن نناقش ما جاء من خلاف في تركيب (زيداً غلامُه ضرب):

الأصل في الجملة الفعلية التي فعلها متعد وفق الترتيب اللغوي المعروف في العربية: فعل – فاعل – مفعول به

فأصل التركيب يتكون من: ضرب غلامُ زيدٍ زيداً، والعربية تقبل مثل هذا النمط التركيبي، ثم تحوّلت إلى (ضرب غلامُه زيداً)، وهذا النمط حوله خلاف طويل بين النحاة قبولاً ورفضاً، وسوف يوضح بالعرض التالي:

يرى جمهور النحويين عدم جواز التركيب السابق، لأن فيه إبراز الضمير في الفاعل قبل الاسم الظاهر المفعول به، وهو ما عبّر عنه النحاة بمقولة "لا يجوز الإضمار قبل الذكر" يقول أبو علي الفارسي: "ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت ضرب غلامُه زيداً، لم يجز، كما جاء ذلك في المفعول به. ويقول ابن جني: "وأجمعوا على أن ليس بجائز ضَرَبَ غلامُه زيداً"[3].

من الواضح أن أدلة النحاة لهذا الموضوع تدور في النقاط الآتية:

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها: 88.

[2] أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، حوليات كلية دار العلوم: عام 68-1969م: 27.

[3] الإيضاح العضدي: 195.

1- الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة عندهم[1].

2- الضمير في "غلامُه" عائد على متأخر لفظاً ورتبة، وهو مما لا يجوز، يقول ابن يعيش: "ولو قلت: ضرب غلامُه زيداً، برفع الغلام مع أنّه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعاً؛ لأن الضمير فيه تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى، ولأنّ الفاعل وقع أولاً، وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في ..... لا يجوز أن ينوى به غيرها"[2]. وقد تأول النحاة ما جاء من شواهد تقدم فيها الضمير على الاسم الظاهر، فقالوا في قول النابغة[3]:

جَزَىَ ربُّه عنـي عديَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقدْ فَعَل

أنّ الهاء عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، يقول ابن يعيش: "والصواب أن تكون الهاء عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذا كان دالاً عليه، ومثله قولهم: من كذب كان شراً له، أي كان التكذيب شراً له"[4].

ولكن ما قاله النحاة يمكن مناقشته على النحو التالي:

1- إجماع النحويين على أنّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة مردود بالأصول، فالسماع مصدر أصيل من أدلة النحو يؤيده، وأما الاختلاف في توجيهه فأمر يختلف عن ذلك، إذ إنّ التوجيه يكون عادة على ضوء قواعد قعدت بعد الاستعمال. وإنّ من يدرس شواهد السماع في اللغة العربية يجد أنّ ذلك قد ورد في القرآن الكريم وفي نثر العرب وفي شعرهم، فمما جاء في القرآن **(فأوجس في نَفْسِه خِيفةً موسى)**[5]، ومن النثر قول العرب "في أكفانه لُفَّ الميتُ، وفي بيته يؤتى الحَكَمُ"[6] ومن الشعر قول زهير[7]:

مَنْ يلقَ يَوْماً على علاته هَرما يَلْقَ السماحةَ منه والنّدى خُلقَا

---

[1] الخصائص 1: 294.

[2] شرح المفصل 1: 76.

[3] ديوان النابغة: 178.

[4] شرح المفصل 1: 67.

[5] طه: 67.

[6] المستقصى من أمثال العرب 2: 183.

[7] ديوان زهير: 443.

ويقول أبو حيان: "وسماعه عن فصحاء العرب صحيح"[1]. إضافة إلى ذلك فإنّ القول بأنّ الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة، فيه مخالفة لما جاء صريحاً في النصوص فالعربي نطق بما تمليه عليه سليقته اللغوية لا يعرف إضماراً قبل الذكر أو غيره، فهو ينطق مجموعة من المباني الصرفية (المورفيمات) يؤلّف بينها لتعبر عمّا في نفسه، فإن قدّم أو أخّر أو أضمر، فإنّما لحاجة في نفسه تحركه المعاني الكامنة، فينطق وفق هذه المعاني، يقول الجرجاني: "وأما نَظْمُ الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وتُرتِّبُها على حسب ترتب المعاني في النفس"[2].

2- ما قاله النحاة يتعارض مع ما ذهبوا إليه في تركيب الجملة بين الفاعل والمفعول به، فمعلوم أنّ أصل الجملة (فعل – فاعل – مفعول به)، يقول ابن يعيش: "وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها، ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة، لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فإذاً رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً"[3].

واستناداً إلى هذا البناء المنطقي الذهني فإنّ قسماً من النحاة قد أجازوا مثل هذا التركيب (ضرب غلامُه زيداً) منهم الأخفش والطوال[4] وابن جني[5] وابن مالك[6] والرضي، وأحمد بن جعفر.

يقول أبو حيان: "والنحويون يحكمون بمنع هذا فظاهره أنّه لا يجيزها إلا أبو الفتح، وقد أجازها قبله من الكوفيين أبو عبد الله الطوال وتبعه أبو الفتح ... ونقل غير أبي جعفر الصّفار عن أبي الحسن إجازة ذلك: فأبو الفتح في ذلك له سلفٌ الطوّال والأخفش"[7].

ولعلّ الذي جعلهم يجيزون مثل هذا التركيب النقل عن العرب فقد ورد عنهم كثير من الشواهد على نمط تركيب (ضرب غلامُه زيدا):

---

1 التذييل والتكميل 2: 259.
2 دلائل الإعجاز: 49.
3 شرح المفصل 1: 67.
4 شح ابن عقيل 2: 105.
5 الخصائص 1: 294.
6 شرح التسهيل 2: 135.
7 التذييل والتكميل 2: 265.

يقول حسّان بن ثابت[1]:

ولو أنّ مَجْدَاً أَخْلَـدَ الدهـرَ واحداً من النّاسِ أبقى مجدُه الدهرَ مُطْمعا

وقول الآخر[2]:

ألا لَيْتَ شعري هل يلومـن قومُـه زهيراً على ما جرّ من كلِّ جانـبِ

وقول الآخر[3]:

جزى بنوه أبا الغيـلان عَن كَبَـرٍ وحسنِ فَعْلٍ كما يجزى سِنِمّـار

وقول الآخر[4]:

ولما رأى طالبوه مصعبا ذُعِـروا وكاد لو ساعـد المقـدورُ يَنْتَصرُ

وإنّ مما يقتضيه السياق أن أشير إلى أنّ أبا حيان قد تعقب ابن مالك في إجازته التركيب السابق، وما دَلّل به من شواهد، فهو يرى أن ما قاله ابن مالك غير مستقيم، وأدخل ما ذكره من شواهد في باب الضرورة الشعرية، يقول أبو حيان: "فلعمري إنّه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، فالأحوط جوازه في الشعر دون الكلام، كما ذهب إليه أحمد بن جعفر"[5].

ولعل جواز المسألة السابقة عن بعض النحاة مما أيدته النصوص يجعل ما ذهب إليه الكوفيون من منع تركيب: زيداً غلامُه ضرب فيه بُعْدٌ، ولعلّ الذي جعل الباحث يأخذ برأي البصريين قوة الفعل التي تؤذن بتقدم معموليه، ولعلّ العناية بالمفعول هي التي جوّزت مثل هذا التركيب. وحتى تتضح الصورة عن هذا التركيب، يبدو أنّ المقام مناسب أن نستفيد مما جاء عند الدكتور خليل عمايره لتحليل التركيب في ضوء الربط ما بين المبنى والمعنى، على النحو التالي:

زيداً ← مفعول به مقدم للعناية والاهتمام

غلامه ← فاعل مقدم للعناية والتوكيد وفقاً لما ذهب إليه الكوفيون

ضرب ← فعل ماض وهو عنده بؤرة الجملة (المباني الصرفية في التركيب مرتبطة به) =

---

1 ديوان حسان: 179.

2 أشعار الهذليين 1: 351.

3 شرح ابن عقيل 1: 497.

4 شرح ابن عقيل 1: 494.

5 التذييل والتكميل 2: 265.

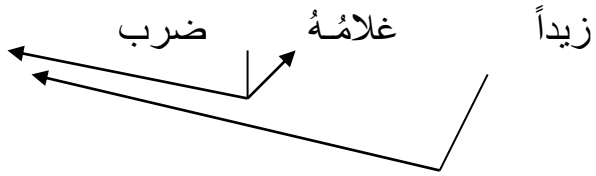

= جملـة فعليـة تحويليـة المفعـول بـه مقدم للعنايـة والاهتمـام بـه، والفاعـل مقدم للعنايـة والتوكيد.

ثانياً: إكمالاً لما تضمن نص الرضي من خلافات نحوية، نعرض القسم الثاني منها:

يقول: "وكذا منع الكوفيون نحو: غلامَـه أو غلامَ أخيـه ضـرب زيـد، وأيَّ شـيءٍ أراد أخذ زيد، على أنّ في "أراد" ضمير زيد، وذلك لأنّ المفسِّر في هذه الصورة هو الفاعل ولا يجوز أن تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل، لأنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسَّر ما هو متقدم وليس بمقدم تقديراً، وهذا بخلاف: ضَرَبَ غلامَـه زيدٌ، فإنّ مرتبة المفسِّر قبل الضمير، ويجوز تقديمه عليه، وأجازه البصريون، وهو الحقُّ؛ نظراً إلى مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسِّر وحده أي الفاعل، أخرنا ما اتصل به المفسر فنقول إن تقدير: غلامَه ضرب زيد: ضرب زيدٌ غلامَه"[1].

قبل مناقشة ما جاء عند الرضي في الخلاف السابق نرى أن نذكر آراء النحاة فيه:

يقول ابن السراج: "واختلفوا في قولهم: "ما أراد أخذ زيد" فأجازه البصريون، ورفعوا زيداً بأخذ، وفي أراد ذكر من زيد، وأَبَى ذلك الكوفيون ففرقوا بينه وبين "غلامَهُ ضرب زيدٌ" بأنّ الهاء من نفس الاسم بمنزلة التنوين فصار بمنزلة: غلاماً ضرب زيد"[2].

يظهر من كلام ابن السّراج أنّ هناك فرقاً حاصلاً بين التركيبين فالبصريون يجيزونهما. أما الكوفيون فنجدهم يقبلون تركيباً ويرفضون الآخر. وفيه خلاف لما ورد عند الرضي عند الفريقين.

وقد ناقش هذا الخلاف وأوسع جوانبه كلٌّ من ابن مالك وأبي حيان، فنجد ابن مالك قد وجّه ما قاله البصريون والكوفيون وفق ما جاء به السماع عن العرب فرفض ما قاله الكوفيون، وأنشد على ذلك شواهد من كلامهم. يقول ابن مالك: "فإن خلا الفعل من ذلك جاز تقديم منصوبه عليه مطلقاً خلافاً للكوفيين في منع زيداً غلامُه ضرب

---

[1] شرح الرضي 1: 338-339.

[2] الأصول في النحو 2: 239.

وغلامَه ضرب زيد وغلامَ أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيدٌ، ... فإن الكوفيين يمنعون هذه المسائل وأشباهها، وهي جائزة لثبوت استعمالها... ومثال غلامَه ضرب زيد قول الشاعر:

رأيَه يَحمدُ الـذي ألفَ الحـــز مَ ويشْقى بسعيــه المغـرورُ[1]

ومثال غلام أخيه ضرب زيد قول الآخر:

شر يَومَيْهـا وأغـواه لهـــا رَكِبتْ عَنْـزٌ بِحِـدْج جَمَـلا[2]

ومثال ما أراد أخذ زيد قول الشاعر:

وما المرءَ ينفـعَ إلا ربُّه فعــلا مَ تُستمــالُ بغيرِ اللهِ آمــالُ"[3]

وقد خطّأ أبو حيان ما ذكره ابن مالك عن الكوفيين، ووضّح أنّه قد خلط في النقل عنهم، فبَيّن موقفه من رأي الكوفيين، وحدد التراكيب التي تجاز عندهم والتي تمنع.

يقول أبو حيان: "وأمّا قوله: غلامه ضرب زيدٌ، وفي بيته يؤتى الحكمُ وشَتّى تؤوب الحلبة، ونقله عن الكوفيين أنّهم لا يجيزون مثل هذا، وسماعه عن فصحاء العرب صحيح، فهو حجة عليهم، فتخليط من المصنف في النقل عن الكوفيين، لأنّ الكوفيين فَصلوا في الضمير إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل بين أن يكون مُتَّصلاً بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف إليه مجروراً، أو منفصلا عنه، أو متصلا به في موضع نصب فإن كان متصلا به أو بما أضيف إليه مجروراً جاز ذلك عندهم أن يتقدم، نحو إرادته أخذ زيد، وغلامَ أبيه ضرب زيد، فإن كان الضمير في موضع نصب، وهو متصل بالمفعول لم يجز عندهم نحو: ضارِبَهُ ضرب زيد، إذا كانت الهاء في موضع نصب، وإن كانت في موضع جرٍّ جاز، كما جاز: غلامَهُ ضرب زيدٌ وإن كان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف للمفعول فلا يجوز عندهم تقديم المفعول، ومَثّلوا ذلك بِمثُلُ كثيرة، منها: ما رأى أحب زيدٌ، وما أراد أحب زيد، ويوم يقوم يتخلص زيد، ويوم يقوم يحشر خالد، وإذا قام سَرَّك زيد وما يعجبه يتبع أخوك. فهذه كلُّها منعها الكسائي والفراء، وأجازها البصريون"[4].

إنّ مَنْ يتابع ما قاله ابن مالك وأبو حيان يخرج بالملاحظات التالية:

1- اعتمد ابن مالك على مصدر هام من مصادر الاحتجاج النحوي لتأييد ما ذكره من تراكيب فوظّف الشعر، وهو مصدر أصيل عند علماء النحو واللغة في توجيه

---

[1] المساعد 1: 437.

[2] الكامل 1: 135

[3] شرح التسهيل 2: 154.

[4] التذييل والتكميل 2: 262.

القاعدة النحوية. وليس هنا مجال بيان دور الشعر في بناء القاعدة النحوية وما ذكره العلماء من أقوال؛ فكتب أصول النحو مليئة بذلك.

2- لعلّ اتهام أبي حيان لابن مالك في التخليط في النقل غير مستقيم، لأنّ جلّ النحو الكوفي كما يرى العلماء قد انحصر في معاني القرآن للفراء وبعد الرجوع إليه لم نجد كثيراً من التراكيب المذكورة عند العَالِمين مذكورة في هذا الكتاب. فضلاً عن أنّ كثيراً من مسائل النحو، قد تناقلها العلماء بالنقل ومنهم من استخدم فهمه لذكر المسألة ولعلّ كتاب السيوطي "الهمع" شاهد على ذلك.

3- الفرق – كما يرى الباحث – في توجيه التراكيب بين العالمين ليس كبيراً فقد اختلف في تركيب "غلامَ أبيه ضرب زيد، غلامَه ضرب زيدٌ". وبعد الرجوع لكتب النحو وجدت النحاة يؤيدون ما يذهب إليه ابن مالك"[1].

4- ما عضد به ابن مالك رأيه من منع الكوفيون لبعض التراكيب وردّه عليهم يؤيد أنّ ابن مالك ثقة فيما ينقل عن العرب في تأييد التراكيب أو رفضها وهذا يجعل ما ينقل عن النحاة السابقين مصدر ثقة.

5- في قول أبي حيان "ضاربَهُ ضَرَبَ زيدٌ" على اعتبار الهاء في محل نصب بالدائم مختلف فيه بين النحاة فمنهم من يجيز "جر الهاء بالإضافة" مما يدخل التركيب في الجواز عند الكوفيين، وهو عكس قول أبي حيان.

6- لم يوضح كلا العالمين الدور الذي لعبه تقديم المفعول به في المعنى في التراكيب المذكورة وبخاصة عند أبي حيان، فإن المتابع لكتاب البحر المحيط يجد أبا حيان قد استفاد من عبارة سيبويه "والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته" فحين يناقش مواضيع التقديم يبرز عبارته "لأن العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[2]. ولكنه قد ترك توظيفها في النص السابق.

نعود فنذكر بموقف الرضي من الخلاف في التراكيب في "غلامَه ضَرَبَ زيدٌ أو غلامَ أخيه ضرب زيد، وأيّ شيءٍ أراد أخذ زيد" فبيّن أنّ الكوفيين يمنعونها، وعلّل ذلك: "بأنّ في أراد ضمير زيد، وذلك لأن المفسِّر في هذه الصورة هو الفاعل ولا يجوز أن تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل، لأنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسَّر ما هو متقدم وليس بمقدم تقديراً، هذا بخلاف ضرب غلامَه زيدٌ فإنّ مرتبة المفسِّر قبل الضمير، ويجوز تقدمه، وأجازه البصريون، وهو الحقُّ؛ نظراً إلى مرتبة المفعول

---

[1] المساعد 1: 436 – 437.

[2] البحر المحيط 1: 241.

بعد الفاعل، فإذن لم يجز تقديم المفسِّر وحده أي الفاعل، أخرنا ما اتصل به المفسر، فنقول إنّ تقدير: غلامَه ضرب زيد: ضرب زيد غلامَه"[1].

يمكن أن نخرج من قول الرضي الآتي:

1- لم يذكر الرضي نسبة الرأي بدقة إلى مَنْ من الكوفيين، وبعد الرجوع إلى كتب النحويين وجدنا نسبته إلى الكسائي والفراء، يقول أبو حيان: "... ومنها ما رأى أحبّ زيد، ما أراد أحب زيد ... فهذه كلُّها منعها الكسائي والفراء وأجازها البصريون"[2].

2- انتقل الرضي لبيان منع الجملة (أيَّ شيء أراد أخذ زيدٌ) عند الكوفيين ولم يوضح المانع للتركيبين السابقين.

3- لم يتعرض الرضي لبعض الأقوال التي تجيز ما ذهب إليه الكوفيون[3].

4- يمكن أن نبسط تعليل الرضي عن تركيب " أيّ شيءٍأراد أخذ زيد" بقول أبي حيان "وعلة ذلك (المنع) عند الكسائي والفراء أنّ في "أحَبَّ" و "أراد" ضميراً مرفوعاً، والمرفوع لا ينوى به التأخير لأنّه في موضعه. وحجة البصريين أنّ المضمر المرفوع متصلٌ بالمنصوب، والمنصوب ينوى به التأخير، فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه عمّا يجوز فيه بإجماع"[4].

5- ما قاله الرضي من تعليل عن الكوفيين أنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل، يخالف ما هو موجود في كتب النحو، فقد اختلف نحاة البصرة والكوفة في تقديم الفاعل في الجملة العربية فرفض نحاة البصرة ذلك واعتبروا الاسم المتقدم مبتدأ وعدّه الكوفيون فاعلاً مقدماً".

6- اقتصر الرضي على التراكيب السابقة ولم يوضح ما يمكن أن تخضع له من تقديم وتأخير بين كلماتها مما يحدث تغييراً في رأي الكوفيين، يقول ابن السّراج: "وأجازوا جميعاً: "أخذ ما أراد زيدٌ"، "وأحبَّ ما أعجبه زيدٌ"، "وخرج راكباً زيد"[5].

---

[1] شرح الرضي 1: 338.

[2] التذييل والتكميل 2: 262.

[3] الأصول في النحو 2: 239 – 240.

[4] التذييل والتكميل 2: 263.

[5] الأصول 2: 240.

7- رفض بعض النحويين الربط بين: "غلامَه ضَرَبَ زيدٌ" "ما أراد أخذ زيدٌ" في المنع، لأنّهما كما يرى بعد تمحيص لا تمثلان رأي مَنْ ذكرنا من الكوفيين، فيرى أنّ الأولى جائزة بإجماع عند الكوفيين، والثانية مرفوضة عندهم، ... وما أراد أخذ زيدٌ لا يجوز عندهم"[1].

8- ارتسم الرضي لنفسه رأياً يؤيد فيه – ما ذهب إليه البصريون، فأورد دور التقديم والتأخير في التحكم في مثل هذه التراكيب، فيرى أن الجملة تسير في إطار أوَّليّ، وهو ضرب زيدٌ غلامَه، ثم قدِّم عنصرٌ من عناصرها وهو المفعول به، وقوّة العامل مشعرة بهذا التقديم، لأنّ التركيب الجملي الأصل كما بيّن الرضي: مرتبة المفعول بعد الفاعل، ولكنّه قدم لغاية في نفس المتكلم لم يفصح عنها الرضي.

والذي يبدو للباحث ووفق ما جاء عن العرب في مصدر السماع وهو أصيل يمكن أن نستفيد منه في ارتضاء ما قاله البصريون، لأن النقل عن العرب يخدمه، فكما يعلم أنّ البصريين اعتمدوا في تأييد الظواهر النحوية بكمٍ هائل من شعر ونثر العرب، وتبعهم الكوفيون في ذلك وتوسعوا، إلا أن درجة الإطراد في بعض التراكيب مختلف فيها بين الفريقين، ولعلّ المسألة التي ناقشناها تمثل ذلك، فالتواتر الذي ذكره الأنباري[2] في النصوص المروية لا يندرج تحتها ما جاء شاهداً على ما منعه الكوفيون وقبله البصريون من تراكيب (غلامَه ضرب زيد، ما أراد أخذ زيدٌ ...)، ولعلّها تخضع للنقل عن الآحاد كما ذكر الأنباري[3] وهو دليل مقبول لاعتماد الشواهد، طالما أن الذي نقله ثقة ثَبِتٌ. ولعلّ الرضي من العلماء الذين اهتموا بهذا المصدر في تخريج آراء النحاة وتوجيهها، تقول الدكتورة أميرة علي توفيق: "كان السماع المؤثر الأول في توجيه آراء الرضي في شرحه للكافية، ومن أهم العوامل في إصدار الأحكام...، ولعل أهم ما يرتبط برأي الرضي في السماع رأيه في مراعاة الأصول، التي جرت عليها العربية"[4].

ومن الشواهد التي استند إليه البصريون في إجازة التراكيب من الشعر والنثر على:

1- غلامُه ضَرَبَ زيدٌ

قول العرب: "في بيْتِه يؤتى الحكمُ"[5]، و "شتَّى يَؤوبُ الحَلَبَةُ"[1].

---

1 التذييل والتكميل 2: 264.

2 لمع الأدلة: 84.

3 لمع الأدلة: 84.

4 الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة: 323 - 326.

5 مجمع الأمثال 2: 88-89.

2- غلامَ أخيه ضَرَبَ زيدٌ – قول الشاعر[2]:

شرَّ يؤْمَيْهــا وأَغْــواهُ لَهــا رَكِبَـت عَنْزٌ بِحِـدْج جَمَـلا

ونسب هذا البيت إلى رجل من جديس أو امرأةً من طَسْم[3]، وبعد الرجوع إلى فهارس لسان العرب وجدت أنّ قبائل جديس وطسم من أقل القبائل ذكراً في اللسان[4]، ولعلّ هذا مما يعزز أن مثل هذا التركيب عادة لهجية عند بعض العرب.

3- ما أراد أخذ زيد، قول رجل من العرب:

مَا شَاءَ أنشأ ربِّي والذِي هُوَ لَــمْ يَشَأْ فلسْتَ تَـراه ناشِئاً أبــدا[5]

إذاً وبعد توثيق التراكيب السابقة وربطها بما جاء عن العرب نثراً وشعراً واعتماداً على مبدأ الكثرة والقلة في السماع يمكن أن تدرج مثل هذه الشواهد والتراكيب على عادات لهجية قليلة عند العرب لا تصل في كثرتها إلى بديع ما جاء في القرآن، وما جوّده العرب من الشعر وأحكموا صنعته، يقول الدكتور محمد إبراهيم البنا: "فواقع اللغة المنطوقة يشهد بأمثال هذا التركيب، ولكن النصوص الواردة المتمثلة في النظم القرآني البديع، والشعر الذي يقوم على الصنعة والتجويد، قد خلتا من هذه الصور لخلوهما من مقتضياته من الأمور التي تحكم أساليب الخطاب والمعاملات بين النّاس، فلا تظن هذه الأساليب غريبة عن اللغة، ولكنها غريبة عن المأثور منها"[6].

أمّا توجيه التراكيب من الناحية النحوية الدلالية، فاستناداً إلى ما جاء عند علماء السلف الصالح من نحويين ومفسرين وبلاغيين في الاعتداد بما قاله سيبويه: "كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[7]. فتبرز أهمية التقديم للمعتنى به في التراكيب السابقة. كذلك يمكن أن نستفيد مما جاء عند الدكتور خليل عمايره، فقد اهتم بتوجيه مثل هذه التراكيب وفق منهج اختاره لنفسه وضع له عدداً من العناصر التي تبرز المعنى. ومن أهم هذه العناصر (الترتيب)[8] في مباني الجملة وانتقالها من البنية السطحية التوليدية إلى البنية التحويلية العميقة، فيكون توجيه التراكيب وفق الترتيب التالي:

---

1 مجمع الأمثال 1: 453.

2 التذييل والتكميل 2: 153.

3 مجمع الأمثال 1: 455.

4 الجزء الثالث: 368.

5 شرح التسهيل 2: 154.

6 ابن كيسان: 189.

7 الكتاب 1: 34.

8 في نحو اللغة وتراكيبها: 88 – 96.

للجملة بنيتان: الأولى إخبارية محايدة نحو: ضرب زيدٌ غلامَه (ما يرى البصريون) ثم تحولت وفقاً لما تقبله العربية من تقديم إلى بنية ثانية عميقة وهي: غلامَه ضرب زيدٌ ويمكن أن توزع على النحو التالي:

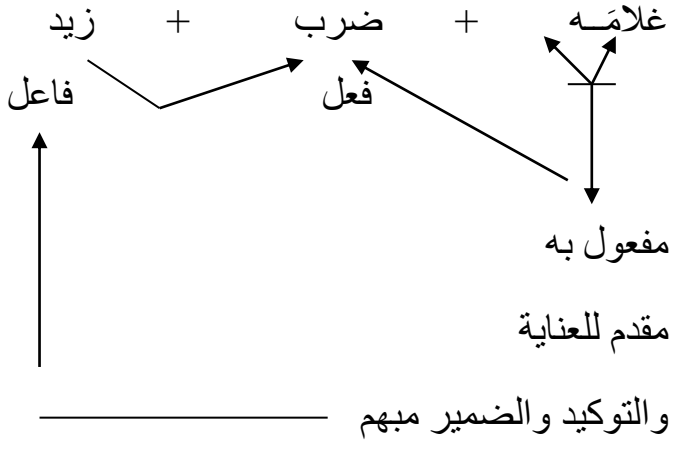

يحتاج ما يفسره، فيرتبط بزيد كما يرى الدكتور خليل عمايره في أهمية الضمائر دلالياً في التراكيب الجملية فتحلل على النحو التالي:

جملة تحويلية فعلية قُدِّم المفعول به للعناية والاهتمام

كذلك تحلل الجملة: "غلامَ أخيه ضرب زيدٌ" بالطريقة نفسها.

أما تركيب: "أيَّ شيءٍ أراد أخذ زيد".

فكما نعلم أنّ النحاة قد اختلفت آراؤهم في (أيّ) بين الموصولية والاستفهامية والشرطية وصلة لنداء ما فيه (أل).

وليس هنا مجال مناقشة هذا التعدد عن (أيَّ)[1] ولكن التركيب السابق يتعدد بصورة أخرى عند النحاة المتقدمين والمتأخرين عن الرضي على النحو التالي: أخذ ما أراد زيدٌ[2]، ولعلّ مثل هذا يجعلنا نيمم شطر القول بموصولية (أيَّ) ورفض ما عداها؛ لأنّ الاستفهامية الشرطية مكانهما الصدارة في الجملة العربية. وقد نطقت العرب بذلك، قال الشاعر[3]:

ما شاء أنشأ ربِّي والذي هَوْ لَـمْ يَشَأْ فلسْتَ تَـراه ناشئاً أَبَـداً

ووفقاً لما ورد عن العرب يمكن تحليل التركيب وفق الآتي:

أيَّ شـيءٍ + أراد + أخذ + زيد

1 ينظر مغني اللبيب: 107-111.
2 الأصول في النحو 2: 240.
3 شرح التسهيل 2: 154.

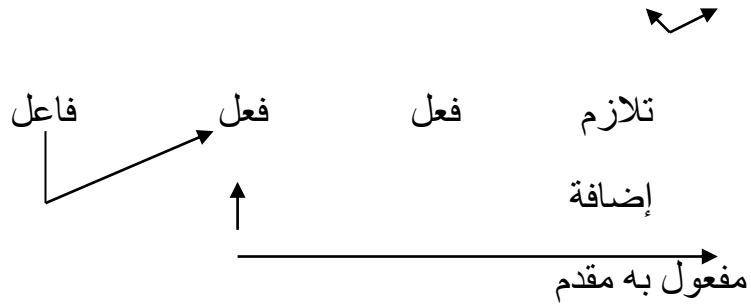

للعناية والتوكيد

وعائد الصلة محذوف أراده، أخذه، لأنّه مفهوم من سياق الكلام.

ثالثا: استكمالاً لما جاء في نص الرضي نذكر الخلاف الثالث:

"وكذا منعوا نحو: ما طعامَك أكل إلا زيدٌ، لأنّك قد حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بأنْ قدمته على الفعل، وأجازه البصريون، وهو أولى، لأنّ المستثنى سدّ مسدَّ الفاعل"[1].

اختلف الكوفيون والبصريون حول تركيب (ما طعامك أكل إلا زيدٌ) فرفضه نحاة الكوفة وأجازه البصريون.

فبَيّن الكوفيون حجتهم في الرفض، فهم يرون أنّ الأصل في "زيد" أن لا يكون فاعلاً فالفاعل عندهم محذوف قبل إلاّ إذ التقدير ما أكل أحد طعامك إلا زيدٌ. كما تقول "ما خرج إلا هند، وما ذهب إلا دعد" فلو كان الفعل لهند ودعد لثبتت التاء علامة التأنيث في الفعل، فدّل عدم إثبات التاء أنّ الفاعل هو "أحد" محذوفة فكما هو معلوم في باب الاستثناء؛ أن يكون مكوناً من فعل ومستثنى منه ومستثنى فاكتفي بالفعل من أحد.

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز "ما طعامَك أكل إلا زيدٌ، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في "زيد" أن لا يكون هو الفاعل، إنّما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلاّ؛ لأنّ التقدير فيه: ما أكل أحد طعامك إلا زيد، والذي يدل على ذلك قولهم "ما خرج إلا هند، وما ذهب إلا دعد" ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التأنيث، لأنّ الفاعل مؤنث حقيقي، فلما لم يثبتوا في الفعل علامة دلّ على أنّ الفاعل هو "أحد" المحذوف، ويدل أيضاً أنّ "إلاّ" بابها الاستثناء والاستثناء يجب أن يكون من الجملة، ولابد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه، فوجب أن يكون التقدير: ما أكل أحد طعامك إلا زيد، إلا

[1] شرح الرضي 1: 339.

أنّه اكتفي بالفعل من "أحد" فصار بمنزلته، والاسم لا يتقدم صلته عليه، ولا يفرق بينها وبينه، فكذلك الفعل الذي قام مقامه"[1].

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة على النحو التالي:

1- ما ذكره الكوفيون أنّ الفاعل محذوف مردود؛ لأن الفاعل عمدة، يقوم عليه بناء الجملة أما القول بأن أحد دليل عليه، ففيه تكلف مع وجود الفاعل الأصل، وهو كلمة زيد[2].

2- ما ذكره الكوفيون عن الاستثناء من الجملة منقوص بالاستثناء المفرغ نحو: "ما قام إلا زيدٌ أنه قد نقص من أركان الاستثناء في هذا النوع من الجملة أن النحاة يدرجونه ضمن مبحث الاستثناء.

3- ما ذكره الكوفيون عن (ما خرج إلا هند، وما ذهب إلا دعد) من حذف تاء التأنيث لا يجوز، ويمكن الرّد عليه بما جاء في كلام العرب، فقد أورد سيبويه أن بعض العرب يقول قال فلانة، قال سيبويه: "وقال بعض العرب: "قال فلانة"[3]، بل إنّ بعض النحاة يرى أنّه يمكن القياس عليه يقول السيوطي: "وقال ابن كيسان: يقاس عليه، لأنّ سيبويه حكى: قال فلانة"[4].

---

[1] الإنصاف 1: 173-174 م21.

[2] شرح الرضي 1: 517.

[3] الكتاب 2: 38.

[4] الهمع 6: 65.

4- ترك الكوفيون القيمة الدلالية التي يحملها التركيب في رفضهم له، فكما هو معلوم أنّ أيَّ تقديم في أجزاء الجملة يكون لغرض يريده المتكلم.

5- رفض البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، وفندوا حجتهم السابقة بأنّ الفعل متصرف ويجوز فيه تقدم المعمولات عليه، يقول الأنباري: "فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه، وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه؛ فينبغي أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة"[1]. ويقول العكبري: "أمّا المقتضي فهو الفعل الذي هو أكل، والفعل متصرف يعمل فيما قبله وفيما بعده"[2].

أمّا البصريون وتبعهم ثعلب من الكوفيين فقد جوّزوا التركيب السابق وحجتهم في ذلك أنّ الفعل قويّ في التصرف في معمولاته فيجوز تقديم وتأخير ما يتعلق به، لذا حكموا بصحة التركيب. وقد دعموا كلامهم ببعض التراكيب التي يجوز فيها تقديم معمول الفعل ليوضحوا أن تقديم المفعول في هذا الأسلوب جائز، يقول الأنباري: "أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنّما جوزنا ذلك، لأنّ "زيد" مرفوع بالفعل والفعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كقولهم "عمراً ضرب زيدٌ" وكذلك سائر الأفعال المتصرفة"[3].

ولكن ما قاله البصريون يحتاج إلى تعقيب بسيط، وهو أنّ تركيب (ما طعامَك أكل إلا زيدٌ) مقارنة بتركيب (عمراً ضرب زيدٌ) فيهما تقديم لمعمول الفعل، إلاّ أن القيمة الدلالية للتركيب الأول أعمق من حيث تقديم المفعول لأنّ الجملة اعتمدت على عدد من المؤكدات لتقديم المفعول به ومنها النفي والاستثناء أو ما يعرف عند البلاغيين والنحاة القصر أو الحصر[4].

وقد صحح رأي البصريين من المتأخرين ابن عقيل[5] والزبيدي، يقول الزبيدي: "وذهب البصريون إلى أنّه يجوز، وتبعهم ثعلب؛ لأن (زيداً) مرفوع بالفعل والفعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كنظائره، وهذا هو الأصح"[6].

---

1 الإنصاف 1: 176 م21.

2 التبيين: 330.

3 الإنصاف 1: 174 م21.

4 الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 313-245.

5 المساعد 1: 437 - 438.

6 ائتلاف النصرة: 166.

ولعلي أذَكّر هنا أنّ أبا حيان قد أشار إلى أنّ من رفض التركيب السابق من الكوفيين: الكسائي والفراء وأجازه البصريون[1].

وقد ناقش أحد الباحثين المعاصرين الخلاف السابق وفق نظرة بلاغية، معتمداً على ما جاء عند عبد القاهر الجرجاني، في فكرة التقديم، وهو الدكتور محمود موسى حمدان إذ رفض ما قاله البصريون، وكذلك ردّ ما ذهب إليه الكوفيون، وعلّل ذلك بأنّ المفعول به بعد النفي في مثل: ما طعامَك أكل إلاّ زيدٌ يدل على أنّ الغرض قصر الحكم الذي تعلق به النفي على المفعول المقدم، أي نفي أن يكون الأكل وقع على طعام المخاطب وإثباته لطعام غيره. والاستثناء بـ (إلاّ) يدل على أنّ الغرض إثبات أكل طعام المخاطب لزيد ونفيه عن غيره. وفي هذا التدافع مِن الفساد ما لا يخفى[2]. ... ثم ارتضى لنفسه رأياً رفض فيه التركيب وجعله يدخل في حيز الضعف في التأليف والتعقيد اللفظي[3].

وما قاله الدكتور محمود لا يخضع لما قاله البلاغيون حول التعقيد اللفظي، فحين ننظر إلى التراكيب التي ناقشها علماء البلاغة نجد أنّ المعنى فيها غير واضح بسبب تقديم أجزاء من التراكيب عن المواقع التي تستحق مما يجعل المعنى الذي يريد السامع أو القارئ غير واضح ومفهوم. يقول القزويني: "والتعقيد: أنّ لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به ... ما يرجع إلى اللفظ، وهو أن يختل نظم الكلام، ولا يدري السامع كيف يتوصّل منه إلى معناه، كقول الفرزدق[4]:

وَمَا مِثْلُــه في النّــاس إلا مُمّلكـاً أبو أمِّــه حــيٌّ أبوه يُقَارِبُــه

كان حقّه أن يقول: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملّكاً أبو أمه أبوه، فإنّه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزوميّ خال هشام بن عبد الملك ابن مروان، فقال: ومثله – يعني إبراهيم الممدوح – في النّاس حيٌّ يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل، إلا مملكاً، يعني هشاماً، أبو أمِّه، أي أبو أمِّ هشام أبوه، أي أبو الممدوح؛ فالضمير في "أمه" للمُمَلَّك. وفي "أبوه" للمدوح، ففَصَل بين "أبو أمه" وهو مبتدأ، و "أبوه" وهو خبره " بـ حيّ" وهو أجنبي، وكذا فصل بين "حي" و "يقاربه" وهو نعت حي بـ "أبوه" و أجنبي، وقَدَّم المستثنى على المستثنى منه؛ فهو كما تراه في غاية التعقيد.

---

[1] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 166.

[2] التذييل والتكميل 4: 325.

[3] مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي: 49.

[4] ديوان الفرزدق: 113.

فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي: ما سلم نَظْمه من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم، أو تأخير، أو إضمار، أو غير ذلك".

فإذا قارنا هذا الكلام مع التركيب (ما طعامَك أكل إلا زيد) الذي نعالجه، فلا يبدو فيه تعقيد لفظي أو ضعف تأليف، فهو واضح لا لبس فيه قُدِّم فيه جزء من مكوناته على الآخر لغرض يريده المتكلم، وفقاً لما تذهب إليه العرب في تقديم ما تعنى به.

والذي يبدو للباحث أنّ ما ذهب إليه الكوفيون مخالف لما جاء عن العرب فقد ورد مثل هذا التركيب سماعاً عن العرب، فإذا تعاور السماع والقياس، فالغلبة للسماع كما يقول الأصوليون، ومما جاء عن العرب في ذلك، ما ذكره ابن عقيل: "ومثل الخامسة (ويقصد ما طعمَك أكل إلا زيدٌ) قوله:

وما المرءَ ينفعُ إلا ربُّه فعلا مَ تستمالُ بغيرِ اللهِ آمالُ[1]

فالتركيب قائم على فكرة التقديم التي اهتم بها نحاة العربية وعلماء البلاغة فكما نعلم أنّ الجملة الفعلية تمرّ بمرحلة أصل، فعل، فاعل، ومفعول، وقد يتقدم أحد ممثلاتها الصرفية لغرض يريد المتكلم إبرازه في حدود ما تسمح به قوانين لغته، أو ما يسمح به فكره اللغوي القائم على السماع الذي يرتبط بسليقته اللغوية، يقول الدكتور خليل عمايره: "فإن أجرى المتكلم تقديماً وتأخيراً في الممثل الصرفي، فإنّه في حقيقة الأمر يجري التغيير في جزئية فكرية يترتب عليها تغير (محدود أو شامل) في المعنى الكامن في التركيب، ولا يكون هذا التغيير إلا في حدود ما تسمح به اللغة، أو قل ما يسمح به الفكر اللغوي القائم على السماع ممن يتكلم تلك اللغة سليقة من غير تكلّف، وهذا ما يمكن أن يسمى بالنظام اللغوي أو التنظيم النحوي للغة، أو قل هو تنظيم الإنسان أو فكر الإنسان بنظام من الإنسان، فهو تنظيم للشكل بالمضمون، وتنظيم المضمون بالشكل الذي لا يستطيع تجاوزه"[2]. فما سمحت به اللغة وقوانين النحو موجود في التركيب السابق، الذي يمكن أن نحلله في ضوء المعنى النحوي وفق الآتي:

1- ما = أداة نفي مرتبطة بأداة الحصر إلا

2- طعامك : مفعول به مقدم للعناية والاهتمام على عادة العرب في تقديم ما تعنى به.

3- أكل : فعل ماضٍ وهو بؤرة التركيب.

---

[1] المساعد 1: 437.

[2] "اللغة بين الإنسان والفكر" بحث ضمن كتاب المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: 320.

4- إلاّ : أداة حصر، حملت معنى وظيفياً جديداً غير الاستثناء، يقول د. كاظم إبراهيم: "فهذا لا يمنع أن تكون الأداة مؤدية أكثر من غرض ومعنى"[1]

5- زيد: فاعل محصور بإلاّ.

ولعلّ في هذا القول ردّاً على ما ذهب إليه الرضي من أنّ المستثنى سدّ مسدّ الفاعل إذ لا يوجد مستثنى في التركيب، يقول الدكتور كاظم إبراهيم: "نخرج من هذه النقاط أنّ المفرغ ليس من أنماط الاستثناء، وإن اشتراكا بأداة واحدة، فهذا لا يمنع أن تكون الأداة مؤدية أكثر من غرض ومعنى، كما لا يمنع أن تبقى التسمية نفسها عليه – المفرغ – وأنّه يدرج مع الحصر في أبواب النحو"[2] ويكون تحليل التركيب وفق المخطط التالي*:

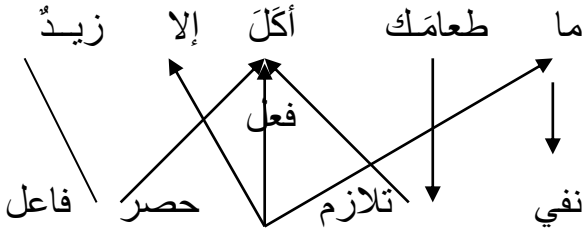

[1] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 243.

[2] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 243.

* استفاد الباحث من هذا المخطط فيما جاء عند د. خليل عمايره في كتبه وأبحاثه.

المسألة الثانية

الخلاف في تركيب: يا ثلاثةً وثلاثين...
ويا ثلاثةً والثلاثون أو الثلاثين في النداء

يقول الرضي: "وإما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيءٍ واحد، نحو: يا ثلاثةً وثلاثين لأنّ المجموع اسم لعدد معيَّن كأربعة وخمسة فهو كخمسة عشر، إلاّ أنّه لم يركب لفظه.

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً ، أو لا، فإنّه مضارع للمضاف، وهذا ظاهر مذهب سيبويه، وكذا تقول لا ثلاثة وثلاثين عندي.

وقال الأندلسي وابن يعيش: هو إنّما يضارع المضاف إذا كان علماً، وإلا فلا، فيقال عندهما: في غير العلم: يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين، كيا زيد والحارث، إذا قصد جماعة معينة، وإلا قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، نحو: يا رجلاً وامرأة لغير معيَّن. والأول أولى لطوله قبل النداء، وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى، كما في: يا خيراً من زيد، بل أشد". 1: 354 – 355.

يتضمن الخلاف النحوي في هذه المسألة تركيبي "يا ثلاثة وثلاثين" و "يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين" بين النحاة من جهة والأندلسي وابن يعيش من جهة أخرى.

يمكن أن نُقَسّم الحديث عن هذا الخلاف إلى قسمين نبدأ بالأول، "يا ثلاثة وثلاثين" فقد جوّز جمهور النحاة هذا التركيب، ولعلّ أول من تطرق إليه سيبويه فربطه بالشبيه بالمضاف وبما رُكِّب من الأعداد بحكم التلازم، فكأنّ الاسمين يتممان بعضهما فلا يجوز أن يفصل بينهما حتى يظن كل واحد على حياله، يقول سيبويه: "هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو ... وإن لم تندب قلت: يا ثلاثة وثلاثين، كأنّك قلت: يا ضارباً رجلاً. وليس هذا بمنزلة قولك يا زيدُ وعمرو، لأنّك حين قلت يا زيدُ وعمرو جمعت بين اسمين كلٌّ واحد منهما مفرد يتوّهّم على حياله، وإذا قلت يا ثلاثة وثلاثين فلم تفرد الثلاثة والثلاثين لتتوهّم على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة. ألا ترى أنّك تقول يا زيدُ ويا عمرو، ولا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون، لأنّك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله، فصار

بمنزلة قولك ثلاثةَ عشرَ، لأنّك لم ترد أن تفصل ثلاثةً من العشرة ليتوهّموها على حيالها. ولزمها النصب كما لزم يا ضاربا رجلاً، حين طال الكلام"[1].

وقد تبع النحاة سيبويه في هذا القول فمنهم المبردُ[2]، والفارسي[3]، والجرجاني[4]، وابن يعيش[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7].

ولعلّ الذي جعل النحاة يوافقون على التركيب السابق إلحاقهم له بالمنادى الشبيه بالمضاف، فقد أورودوا الأسباب التالية لقياسه عليه:

1- أن الأول مرتبط بالثاني فثلاثة مرتبطة بثلاثين.

2- أنّ الثاني من تمام الأول ومتصل به.

3- أنّ الأول يتخصص بالثاني.

بل إنّ بعض النحاة، قد بيّن التلازم بين التركيبين (الشبيه بالمضاف ويا ثلاثة وثلاثين) كأنّ العطف لا وجود له في المعنى على الحقيقة. يقول الجرجاني: "فالنصب في ثلاثةٍ لأجل النداء، وفي ثلاثين، لأجل أنّه لمّا كان يتبعها في الكلام بحرف العطف لأجل المعنى الموجب للعطف من ذكر العدد، ثم سُمّي به أُجري ذلك المجرى وإن لم يكن معنى العطف على الحقيقة، إذ قد سميّت بالأجزاء كلِّها فنصب الثاني لنصب الأول ثباتاً على المنهاج الأول"[8].

أمّا التركيب الثاني المختلف فيه وهو "يا ثلاثة والثلاثون والثلاثين" فقد ذكر الرضيّ أنّ الأندلسي وابن يعيش يجوّزان التركيب إن كان غير علمٍ، أمّا عدا ذلك فنحو (يا ثلاثة وثلاثين) لغير معيّن أي (غير مقصود) يجوز فيه وجه واحد يا ثلاثةً وثلاثين.

قبل مناقشة الخلاف في هذا التركيب نذكر ما قاله النحاة فيه:

---

1 الكتاب 2: 228.

2 المقتضب 4: 224.

3 التعليقة 1: 369 – 371.

4 المقتصد 2: 783.

5 شرح المفصل 1: 127 – 128.

6 توضيح المقاصد المسالك 3: 279 – 281.

7 أوضح المسالك 3: 20 – 23.

8 المقتصد 2: 783.

يقول المبرد: "ولو قلت: يا ثلاثة والثلاثين – لجاز الرفع والنصب، مثل: يا زيد والحارثُ، والحارثَ ولكنَّك أردت: يا من يقال له ثلاثةٌ وثلاثون. فكلُّ ما لَحِقَ هذه الأسماء من تنوين أو اسم يضم إليها فهو بمنزلة الإضافة"[1].

ويقول أبو علي الفارسي: "ولو ناديت جماعة هذه العدَّةُ عدّتها لرفعت فقلت: يا ثلاثةُ والثلاثون، فيمن قال: يا زيد والحارث. ومن نصب الحارث نصب الثلاثين. فقال: يا ثلاثةُ والثلاثين أو يا ثلاثة ويا ثلاثون"[2].

وقد وضّح الجرجاني كلام الفارسي قائلاً: "اعلم أنّك إذا أردت أن تنادي جماعة عدَّتُها ثلاثة وثلاثون قلت يا ثلاثة كما تقول: يا رجلُ، فبنيته على الضم لأنّه منادى مفرد مخصوص بالنداء، ثم عطفت عليه الثلاثون وجعلته شريكاً له، ويجوز فيه النصب والرفع. فالنصب على الموضع، تقول: يا ثلاثةُ والثلاثين، كما قلت يا زيدُ والحارثَ، والرفعُ على اللفظ، وذلك قولك: يا ثلاثةُ والثلاثون، كقولك يا زيدُ والحارثُ وجاز دخول الألف واللام، لما ذكرنا من أنّ الواو ليس بعلم للنداء كيا. فلا يمتنع من أن يجتمع معه الألف واللام... وإنْ كررت يا فقلت: يا ثلاثةُ ويا ثلاثون، لم يكن فيه إلا الضَّمُ لأنَّهُ قد وَليَ يا. فحكمه حكم ثلاثةٍ فكما قلت يا ثلاثةُ فضممت، كذلك جاءت هنا بالواو الذي هو من جنس الضم ليدل على ذلك، واسقطت الألف واللام لأنّهما لا يجتمعان مع يا كما قلت: يا زيدُ ويا حارثُ"[3].

لعلّ الملاحظ على النصوص السابقة الآتي:

1- ذَكَرَ المبردُ ما يجوز فيه الرفع والنصب على أنّ الرفع على اللفظ والنصب على الموضع.
2- وضّح المبرد أنّ قول "يا ثلاثةٌ وثلاثون" مذكور في النداء نقلاً عن باب الحكاية.
3- أبرز الفارسي أنّ تركيب (يا ثلاثةُ والثلاثون) لمنادى معين هذا عدده.
4- ألحق الفارسي بالتركيب (يا ثلاثة ويا ثلاثون) الياء مع كل منادى مما يجعل كل منادى يحظى بالاستقلال أمّا ما قاله الأندلسي وابن يعيش، فيمكن عرضه وفق الآتي:

يبدو أنّ الرضيّ من أوائل النحاة الذين نسبوا هذا الرأي لابن يعيش الأندلسي فكتب التراث النحوي التي سبقت كتاب الرضي لم تشر إلى رأي الأندلسي وكما هو

---

[1] المقتضب 4: 225.
[2] الإيضاح العضدي: 249.
[3] المقتصد 2: 784.

معروف عنه قد توفي سنة 661هـ أي بعد ابن يعيش ت 643 هـ، ولعلّ شهرة ابن يعيش المشرقي في شرح مفصل الزمخشري وتتلمذ الأندلسي على هذا الشرح جعله يقتبس كثيراً من آرائه ولعلَّ التركيب الذي بين أيدينا واحد منها، يقول: أمّا ما ذكره الرضي عن ابن يعيش المشرقي فيمكن أن نطاله من كتابه، يقول:[1] "فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت: يا ثلاثة وثلاثون، وإن شئت نصبت الثاني فقلت: يا ثلاثة وثلاثين كما تقول يا زيد والحارُ والحارَ فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف على المحل لأنّهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى، وليس كذلك إذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة".

ويبدو أن ابن يعيش يسير على نهج النحاة السابقين وليس فيه مخالفة فكأنّه يأخذ برأي المبرد الذي ذكرناه سابقاً.

ويمكن أن نُعِدّ ما ذهب إليه الأخفش هو المخالف للنحاة فيما ذكروه عن تركيب (يا ثلاثة وثلاثون) بنصبه الاسمين معاً، يقول المرادي: "فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قلت: يا ثلاثة والثلاثون. فيمن قال: والحارث والثلاثين فيمن قال: والحارث. وفصَل الأخفش قال: إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين"[2].

وبعد هذا العرض يمكن للباحث أن يخرج بالآتي:

1- ذكر النحاة أنّ الأصل في النداء (المنادى) فكما هو معلوم عندهم أنّ ناصبه (ادعو) محذوفة لا يجوز إظهارها، يقول ابن يعيش: "الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً... والناصب له فعل مضمر تقديره أنادي زيداً، أو أريد، أو أدعو، أو نحو ذلك ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به"[3] ولعل تركيب يا ثلاثة وثلاثين أو يا ثلاثة والثلاثين محمول على هذا الأصل. فالقول فيه واضح بحكم العطف على المرفوع أما نحو: يا ثلاثة وثلاثون أو يا ثلاثة والثلاثون أو يا ثلاثة ويا ثلاثون أو تكرار حرف النداء.

2- قاس النحاة قولهم يا ثلاثة وثلاثين أو ثلاثون على يا زيد والحارثُ والحارث، ويبدو لي أنّه قياس مستقيمٌ، لأنّ القياس في أصله كما يقول الأنباري: "حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[4]. ولعل القياس بين التركيبين يؤيده هذا التعريف.

---

[1] شرح المفصل 1: 127.

[2] توضيح المقاصد والمسالك 3: 280 – 281.

[3] شرح المفصل 1: 127.

[4] لمع الأدلة : 93.

3- نطقت العرب بتركيب قريب من السابق في الرفع والنصب، فقد ورد عنهم يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، يقول سيبويه: "قلت: أرأيت قولهم يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويلَ؟ قال: نصب لأنّه صفة لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصباً على أعني، فقلت: أرأيت الرفع على أيّ شيءٍ إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفة لمرفوع[1]. ولعلّ ما ناقشناها في السابق يسير على هذه الطريقة، فيبدو أنّهما لهجتان واردتان عن العرب واحدة مرفوعة والأخرى منصوبة. على غرار التركيب السابق يا ثلاثة وثلاثين أو ثلاثون.

[1] الكتاب 2: 183

المسألة الثالثة

الخلاف في باب النداء في مسألتين:

1- نداء ما فيه (أل)، 2- اللهُمَّ ووصفها

1- يقول الرضي: "وقوله:

من أجلكِ يَا الّتي تيّمْت قَلْبِـــي وأَنتِ بَخِيلـةٌ بالوَصْـلِ عَنِّــي

شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام، وقوله[1]:

فَيَا الغُلاَمَــانِ اللّــذانِ فَــرّا إيّــاكُما أن تَبْغِيَــانِي شَــرًّا

أشــذ.

وبعض الكوفيين يجّوز دخول "يا" على ذي اللام مطلقاً في السعة". 1: 383.

"والميمان في "اللهمّ" عوض من "يا" أُخِّر تبركاً بالابتداء باسم الله تعالى.

وقال الفراء: أصله يا ألله أُمنّا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، وليس بوجهٍ، لأنّك تقول: اللهُمّ لا تؤمهم بالخير.

ويجمع بين "يا" والميم المشدّدة ضرورة قال[2]:

إنّــي إذا مَـا حَـدثٌ ألّمـــا أقُـولُ يا اللَّهُـمَّ يا اللّهُمَّــا

وقد يزداد "ما" في آخره، قال:

وَمَـا عَلَيْـكِ أنْ تَقُولِــي كلَّمـــا سبّحــتِ أو صليــتِ يا اللهُم ما

اردُدْ عَلَيْنَــا شَيْخَنَــا مُسَلَّمـــا

ولا يوصف "اللهم" عند سيبويه كما لا يوصف أخواته أعني الأسماء الختصة بالنداء نحو: يا هناه، ونومان، ويا ملكعان، وفلُ.

وقد أجاز المبرد وصفه لأنّه بمنزلة: يا أله، وقد يقال: يا الله الكريم، وقد استشهد بقولـه تعـالى: **(قلِ اللُّهـمَ فـاطرَ السـمواتِ والأرضِ)**[3]. وهـو عنـد سـيبويه علـى النـداء

---

[1] المقتضب 4: 243.

[2] المقتضب 4: 242.

[3] الزمر: 46.

المستأنف ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف، بلى السماع مفقود". 1: 383 – 384.

يتضمن النص خلافاً بين البصريين والكوفيين في مسألتين:

الأولى: الخلاف في نداء ما فيه (أل):

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز نداء ما فيه (أل)، وحجتهم في ذلك أنّ الألف واللام تفيد التعريف، وياء النداء تفيد التعريف، ولا يجتمع تعريف في كلمة. وإليك تفصيل هذا الرأي. يقول سيبويه: "واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُنادي اسماً فيه الألف واللام البتَّة، إلاّ أنّهم قد قالوا: يا ألله اغفرْ لنا، وذلك من قبل أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكَثُر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال ذلك، من قبل أنّ الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً. ألا ترى أنّك تقول يا أيُّها الذي قال ذاك، ولو كان اسماً غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه. وكأنّ الاسم واللهُ أعلم إله، فلمّا أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خَلَفاً منها. فهذا أيضاً ممّا يقويه أنّ يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف"[1]. وحين أورد قول الشاعر:

من أَجْلكِ يَا الّتي تيّمتَ قَلْبِـــي وأنْتِ بَخِيـلَةٌ بالوَصْلِ عَنّـــي

نجده يجيز دخول ياء النداء على التي تشبيهاً بيا الله[2]. وقد علّل الخليل بن أحمد رفض دخول ياء النداء على ما فيه الألف واللام بقوله: "وزعم الخليل رحمه الله أنّ الألف واللام إنّما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنّه إذا قال يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيُّها الرجل، وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك أضرب عن لتضرب، وكما صار المجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيت إيّاك. وإنما يدخلون الألف واللام ليعرّفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أُمة، فقد استغنوا عن الألف واللام. فمن ثم لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء"[3].

---

[1] الكتاب 2: 195.

[2] الكتاب 2: 197.

[3] الكتاب 2: 197-198.

وقد تابع النحويون عرض هذا الخلاف وأوردوا ما قاله سيبويه من شواهد، فرفضوا دخول ياء النداء على ما فيه الألف واللام، ومنهم المبرد[1] والأنباري[2] والعكبري[3] وابن يعيش[4].

ولعلّي أذكر ما قاله الأنباري من متابعة لرأي سيبويه، فقد أيّد ما ذهب إليه سيبويه وعلله تعليلاً منطقياً بالربط بين بعض جمل النداء، فذكر أنّ النداء في نحو: يا زيدُ قد أزال تعريف الاسم بالعلمية، حتى لا يجمع بين تعريف النداء، وتعريف العلَمية، فكان من الأولى أن لا يجمع بين تعريف النداء والتعريف بالألف واللام. يقول: "ولهذا لا يجوز الجمع بين النداء وتعريف العلّمية في الاسم المنادى العلَم نحو: "يا زيد" بل يُعَرّى من تعريف العلّمية ويُعرّف بالنداء؛ لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلَمية فلأن يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أوْلى وذلك لأنّ تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلَمية ليس بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أن تعريف النداء لعلامة لفظية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلَمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة كان ذلك من طريق الأولى"[5]. ويمكن أن نضيف إلى ما قاله الأنباري أن اللام في المعرف (بأل) لتعريف العهد والنداء للمخاطب، فهما يتبينان في المعنى، يقول أبو البقاء العكبري: "والوجه الثاني أنّ (اللام) لتعريف المعهود، والمنادى مخاطب، فهما مختلفان في المعنى"[6]. ويقول: "أنّ الألف واللام، لتعريف المعهود، و "يا" تعرِّف بالقصد والخطاب، ولا يجتمع على اسم واحد تعريفان، لأنّ الغرض من التعريف التخصيص، وإزالة الاشتراك وهذا يحصل بواحد فلا يجوز أن ينضمّ إليه آخر، كما لا يجمع بين حرفي استفهام، أو نفي، أو حرفي جرٍّ"[7].

وقد ردّ الأنباري ما جاء من شواهد شعرية، فعمد إلى التقدير لبيان ما فيها من مخالفة والإحالة إلى الضرورة الشعرية، يقول: "أمّا قوله " فيا الغلامان اللذان فرّا"،

---

1 المقتضب 4: 239 – 240.

2 الإنصاف 1: 338 م 46.

3 اللباب 1: 334 – 335.

4 شرح المفصل 2: 8-9.

5 الإنصاف 1: 337 – 338 م 46.

6 االلباب 1: 335.

7 التبيين: 444.

فلا حجة لهم فيه؛ لأنّ التقدير فيه "فيا أيها الغلامان" فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وكذلك قول الآخر؛ "فديتك يا التي تيَّمت قلبي"، حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، على أنّ هذا قليل، إنّما يجيء في الشعر؛ فلا يكون فيه حجة"[1]. وما قاله الأنباري من دعوى حذف الموصوف لا نميل إلى الأخذ به، لأن الأصل عدم التقدير، إذا لم يكن هناك ضرورة ملجئة إليه يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[2]. وموافقة لما ذهب إليه الأنباري من رفض الشواهد بحجة الضرورة الشعرية نرى أن ندعم ما ذهب إليه بما ذكره العكبري، فقد عدّ مثل هذه الشواهد من الخروج على الأصول المعتمدة بين النحاة يقول العكبري: "أمّا الشعر فهو شاذ لا يحتج به على الأصول الممهدة، بل يكون ذلك من ضرورة الشعر"[3].

أمّا الكوفيون فقد جوّزوا نداء ما فيه الألف واللام نحو: "يا الرجل" ويا الغلامُ. واحتجّوا بدليل النقل عن العرب وأنّه قد جاء عنهم شعراً ونثراً، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو: "يا الرجل ويا الغلام"، ... أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنّه جائز قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر:

فَيَا الغُلاَمَــانِ اللّــذانِ فَــرّا إيَّــاكُما أن تُكْسِبَــاني شــرًّا

فقال: "يا الغلامان" فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام. وقال الآخر:

فَديْتُــكِ يا الّتي تيّمت قَلْبِــــي وأنت بخيلـةٌ بالوُدِّ عنِّـــــي

فقال " يا التي" فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدلَّ على جوازه، والذي يدل على صحة ذلك أنّا أجمعنا على أنّه يجوز أن نقول في الدعاء: "يا أللهُ" والألف واللام فيه زائدان؛ فدلّ على صحة ما قلناه"[4]. وقد تابع ابن مالك الكوفيين فيما ذهبوا من جواز دخول يا النداء على ما فيه الألف واللام، يقول: "وأجاز الكوفيون دخول "يا" على الألف واللام مطلقاً وأنشدوا:

فَيَا الغُلاَمَــانِ اللّــذانِ فَــرّا إيَّــاكُما أن تُكْسِبَــاني شــرًّا

---

[1] الإنصاف 1: 338 – 339 م46.

[2] شرح الرضي: 1: 303.

[3] التبيين: 446.

[4] الإنصاف 1: 336 – 337 م 46.

وهذا عند غيرهم من الضرورات. وأنا لا أراه ضرورة، لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرّا، لأنّ النكرة المعينة توصف بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول"[1].

وما قاله الكوفيون وتبعهم فيه ابن مالك يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- ما ذهبوا إليه يخالف ما ورد عن العرب، حتى وإن سُمع مثل ذلك فيُعدّ من الروايات القليلة التي لا يمكن أن تعمم حكماً نحوياً مطرداً.

2- اعتمد ابن مالك على دعوى التأويل للبيت المذكور، وما هو معلوم فإنّ التأويل مرفوض ما لم تدع إليه حاجة.

3- ما اعتمده الكوفيون من شواهد شعرية ونثرية يمكن ردّها. فالأبيات الشعرية توسم في باب الضرورات الشعرية الشاذة، التي لا يعوّل عليها النحويون كثيراً في إطراد الباب النحوي، وهذه الشواهد التي استند إليها أهل الكوفة مما يخل باتساق الباب النحوي مع ما أجمع عليه النحاة. يقول الأنباري: "وما جاء لضرورة شعرٍ أو إقامة وزن فلا حجة فيه"[2]. ويقول ابن الحاجب: "قال صاحب الكتاب: قال:

فَديْتُكِ يا الّتي تيّمت قَلْبِي ... وأنت بخيلةٌ بالوُدِّ عنِّي

شاذ؛ ... وأمّا قول الشاعر:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللّذانِ فَرّا ... إيَّاكُما أن تُكْسِبَاني شرًّا

فأكثر شدوذا منه"[3]. ولعلي أختم الردّ على هذه الشواهد بما جاء عند البغدادي، لأنّه من العلماء الذين اهتموا بشواهد الرضي، يقول: "عند قول الشاعر (من أجلك ...) على أنّه شاذ. وعند قول الشاعر (فيا الغلامان..) أشد مما قبله"[4].

4- ما ذكره الكوفيون من النثر بجواز "يا الله" يمكن الردّ عليه على النحو التالي:

أ - إن الألف واللام عوض عن همزة (إله) فتتنزل منزلة حرف من نفس الكلمة وإذا كانت من نفس الكلمة فيجوز أن يدخلها النداء يقول الأنباري: "إنّ الألف واللام عوض عن همزة (إله) فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تَنَزّلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه،

---

[1] شرح التسهيل 3: 398 – 399.

[2] الإنصاف 2: 628 م 87.

[3] الإيضاح في شرح المفصل 1: 275.

[4] خزانة الأدب 2: 293 – 294.

والذي يدخل على أنّها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنّه يجوز أن يقال في النداء: "يا ألله" بقطع الهمزة، قال الشاعر:

مباركٌ هُــوَ ومَـنْ سَمّــاه على اسمِـك اللّــهمَّ يا أللّـهُ[1]

ب- إنّ هذه الخاصية مما انفرد به اسم (الله) تعالى في النداء، لكثرة استعماله في كلامهم. يقول سيبويه: "فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأنّ له حالاً ليست لغيره"[2]. ويقول العكبري: "أن ذلك من خصائص اسم الله، ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها، وخصائصه كثيرة، منها: هذا، ومنها زيادة الميم في آخره كقولك: اللّهم ولا يجوز في غيره، ومنها دخول "تاء" القسم عليه كقولك: تالله، ومنها التّفخيم، ومنها الإبدال، كقولك: (هالله) و (فالله) فجاز ذلك لكثرة الاستعمال كذلك هاهنا"[3].

ج- إنّ الألف واللام في اسم الله تعالى ليست للتعريف فهو معرفة بنفسه، لأنّه المنفرد سبحانه، يقول العكبري: "أن الألف واللام ليست للتعريف؛ لأن اسم الله تعالى معرف بنفسه، لإنفراده سبحانه، والألف واللام زائدة"[4].

د- إن الاسم علم غير مشتق، فأتى على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه فتنزل منزلة الأعلام التي يجوز دخول أدوات النداء عليها، يقول الأنباري: "أنّ هذا الاسم علم غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدّ إليه، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأعلام فكذلك هاهنا"[5].

والذي يراه الباحث بعد عرض آراء وحجج كل من الفريقين أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الأقوى، والذي دفعه إلى الأخذ برأيهم ما يلي:

1- إنّ ما استشهد به الكوفيون من أبيات شعرية شاذ في القياس والاستعمال، يقول ابن يعيش: "وأما بيت الكتاب "من أجلك" الخ "فشاذ قياساً واستعمالاً فأمّا القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه إلا ما ذكر وهو حرف أو حرفان"[6].

---

[1] الإنصاف 1: 339 م46.

[2] الكتاب 2: 197.

[3] التبيين 447.

[4] التبيين: 447.

[5] الإنصاف 1: 340 م46.

[6] شرح المفصل 2: 9.

2- في ما قالوه مخالفة لما وضعه الأصوليون من قواعد ترفض مثل هذا الاستعمال حين عبّروا عن ذلك بقولهم "محال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحد"[1]، يقال الزجاجي: "ومحال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحد"، ويقول الأنباري: "التعريفان في كلمة لا يجتمعان"[2].

3- خروج ما قاله الكوفيون عن إجماع النحاة مما يؤدي إلى الفساد، يقول الأنباري: "إذا أدّى القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[3].

4- إضافةً إلى أنّ تراكيب العربية ترفض ما قاله الكوفيون بجواز دخول ياء النداء على الاسم المحلى بأل، يقول الزجاجي: "وليس في العربية اسم في أوله الألف واللام دخل عليه حرف النداء إلا قولهم: يا الله اغفر لنا" وأمّا ما حكاه ابن مالك من تجويز سيبويه يا الرجلُ قائمُ في المسمى[4]، فهو مؤول بالحكاية بتقدير مقولاً. وما قاسه المبرد عليه بنحو بالمسمى نحو: يا الذي وصححه ابن مالك[5] فيمن ردّه بما قاله الزجاجي: "فإن قال قائل: فإن الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما لا تفارقه الألف واللام ولا تنفصل منه، فهل يجوز على هذا أن نناديه فنقول: يا الذّي في الدار، ويا الذّي قام؟ قلنا: ذلك غير جائز. والفرق بينهما هو أن الألف واللام في الله عزّ وجل عوض من الهمزة... وليستا في الذي وبابه عوضاً من محذوف، فصارتا في الله عزّ وجل كأنهما من نفس الكلمة إذا كانتا عوضاً من حرف أصلي. وقد غلط بعض الشعراء فأدخلها على الذي لمّا رأى الألف واللام لا تفارقانه فقال:

فيَا الغُلامَانِ اللّذانِ فَرّا إيّاكما أن تُكْسِباني شرّا

وقال آخر:

مِنْ أَجْلِكِ يا الّتِي تَيّمّت قَلْبِي وأَنْتِ بَخِيْلةٌ بالوّدِ عَنْي[6]

وأمّا ما أجازه ابن سعدان نحو: يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً، ونحو مما فيه تشبيه، وهو قياس صحيح عند ابن مالك، لأنه على تقدير: يا مثل الأسد ويا مثل

---

1 الإنصاف 1: 377 م 46.

2 اللامات: 31.

3 الإنصاف 2: 553 م74.

4 شرح التسهيل 3: 398.

5 شرح التسهيل 3: 398.

6 اللامات: 33-34.

الخليفة"[1] فهو على ما يبدو قول مرفوض لأنّ فيه دعوة التقدير ولا حاجة ملجئة إليه، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[2]. ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3].

الخلاف الثاني: ويتكوّن من شقين:

أولاً: اختلف البصريون والكوفيون في الميم في "اللهّم" هل هي من حورف النداء أم لا؟

ويمكن عرض الخلاف على النحو التالي:

ذهب البصريون إلى أنّ الميم المشددة عوض من ياء النداء، والهاء عندهم مبنية على الضمة؛ لأنّه منادى مفرد.

فنوضح ما قالوه وفق التتبع الآتي:

يقول سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله: اللهُمَّ نداء والميم بدل من ياَ، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أوّلها، إلاّ أن الميم هاهنا في الكلمة كما أنّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أوّلهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنّه وقع عليها الإعراب"[4].

وقد سار على هذا الرأي كلٌّ من المبرد[5] وابن الشجري[6] والأنباري[7] وابن يعيش[8] والعكبري[9] وغيرهم كثير من النحاة المتأخرين.

وقد احتج البصريون لما ارتضوه، أنّ الأصل كما يقولون "يا ألله" فحين أدخلوا الميم حذفوا "يا" ووضعوا الحرفين "الميم" في اللهم حرفين، وياء حرفان فيستفاد من قولنا "اللهُمَّ" ما يستفاد من قولنا يا ألله" رابطين ذلك بقاعدة أصولية، وهو "لا يجمع بين العوض والمعوض، فما جاء من جمع بينهما يحمل في الشعر على الضرورة، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّا أجمعنا أن الأصل

---

1 شرح التسهيل 3: 398.
2 الإنصاف 1: 249 م 30.
3 شرح الرضي 1: 303.
4 الكتاب 2: 196.
5 المقتضب 4: 239.
6 أمالي ابن الشجري 2: 34 – 341.
7 الإنصاف 1: 343 م47.
8 شرح المفصل 2: 16-17.
9 التبيين: 449 – 452.

" يـا أللهُ" إلا أنّـا وجدناهم إذا أدخلـوا المـيم حـذفوا "يـا" ووجـدنا المـيم حـرفين، و "يـا" حرفين، ويستفاد من قولك "اللهمَّ" ما يستفاد من قولك "يـا أللهُ" دَلَّنـا ذلك علـى أنّ المـيم عوض من "يا"؛ لأنّ العوض ما قام مقام المعوض، وهاهنـا المـيم قد أفـادت "يـا"؛ فـدلّ على أنّها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر"[1].

ويقول الفخر الرازي: "اختلف النحويون في قوله (اللهم) فقال الخليل وسيبويه (اللهم) معناه: يا أله، والميم المشددة عوض من: يا"[2].

ويقـول أبـو حيـان: " ... (اللهـم) جـاز نـداؤه إلا أنّـه لا يباشـر (يـا) فـي مـذهب البصـريين، وزعمـوا أنّ المـيم المشـددة فـي آخـره عـوض مـن حـرف النـداء، فـلا يجتمعان"[3].

إنّ من يتتبع ما قاله البصريون يجده يسير وفق منهجية الاطراد في تأصيل القواعد النحوية وفق نظرة أصولية تنأى بالتراكيب النحوية عن الخروج عن المتواتر من كلام العرب.

أمّا الكوفيون فقد جَوّزوا الجمع بين العوض والمعوض في قولهم "اللهم" فيرون أن تركيب "يا اللهم" وارد عن العرب لذلك قالوا بتجويزه.

ولعلنا نتتبع أقوالهم وفق الآتي:

يقول الفراء: "ونرى أنّها كلمة ضُمّ إليها أُمّ، تريد: يـاأللهّ أُمّنـا بخير، فكثرت فـي الكلام فاختلط. فالرفعة التي في الهاء من همزة أمّ لما تركت انتقلت إلى ما قبلها.

ونرى أنّ قول العرب: "هَلُمَّ إلينا" مثلها، إنّما كانت (هل) فضمّ إليهـا، أُمّ فتركت على نصبها. ومن العرب من يقول إذا طرح الميم: يا أله أغفر لي، ويا الله اغفر لي"[4].

ويوضح الأنباري وغيره من النحاة المتأخرين الحجج التي سار عليها الكوفيون في دعم رأيهم واستساغتهم الجمع بين الياء واللهم، فهم يعولون على الأصل الذي انبثق منه التركيب وهو "يا أله أُمنّا بخير" فحذف بعض الكلام لطلب الخفة كما يرون إضافة إلى ربط ذلك بما جاء في النقل عن العرب فقد ورد في أشعارهم الجمع بين "الياء واللهم"، يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه "يا أله أمنَّا بخير" إلا أنّه لما كثر في كلام العرب وجرى على ألسنتهم حذفوا بغض

---

[1] الإنصاف 1: 343 م 47.

[2] مفاتيح الغيب 8: 2.

[3] ارتشاف الضرب 3 : 126.

[4] معاني القرآن 1: 203 – 204.

الكلام طلباً للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير، ألا ترى أنّهم قالوا "هلمّ وويْلُمّه" والأصل فيه: هل أمّ، ووَيْلَ أمه، وقالوا "إيشٍ" والأصل: أيُّ شَيْء. وقالوا "عِمْ صباحاً" والأصل: انعم صباحاً. وهذا كثير في كلامهم.

قالوا: والذي يدل على أنّ الميم المشددة ليست عوضاً من (يا) أنهم يجمعون بينهما، قال الشاعر:

إنّـي إذا مَـا حـدث ألَمَّـــا أقـولُ يا اللّهُــم يا اللّهُمّـا

وقال الآخر:

ومَـا عليِك أن تقولِـي كُلَّمـــا صليت أو سَبّحْــتِ يا اللّهُـمَّ ما

أُرْدُد علينا شَيْخَنا مُسَلّمَـا

وقال الآخر:

غَفَرتْ أو عَذّبْتَ يا اللّهُما

فجمع بين الميم و "يا" ولو كانت الميم عوضاً من "يا" لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأنّ العوض والمعوَّض لا يجتمعان"[1].

ويمكن أن نوسّع ما جاء عن الفراء مستفيدين مما ذكره الفخر الرازي، فقد ناقش الخلاف وأسهب في عرض حجج الفراء ومن خالفه الرأي، ولمّا كان النص طويلاً، رغبنا أن نأخذ منه ما يخدم ما ذهب إليه الفراء، يقول الرازي: "... لأن قوله (يا ألله أُم) معناه: يا ألله أقصد، فلو قال: واغفر لكان المعطوف مغايراً للمعطوف عليه فحينئذ يصير السؤال سؤالين (أحدهما) قوله (أمنا) و (الثاني) قوله (واغفر لنا) أما إذا حذفنا العطف صار قوله: اغفر لنا تفسيرا لقوله: أمنا. فكان المطلوب في الحالين شيئاً واحداً فكان ذلك آكد، ونظائره كثيرة في القرآن، وأمّا الثاني – (ويقصد به قول الزجاج في ردّه على الفراء حين ذكر أنه لو كان الأمر كما ذهب الفراء لجاز أن يقال (الله أم) كما يقال (ويلم) – فضعيف أيضاً، لأنّ أصله عندنا أن يقال؛ يا ألله أمنا. ومن الذي ينكر جواز التكلم بذلك، وأيضاً فلأن كثيراً من الألفاظ لا يجوز فيها إقامة الفرع مقام الأصل، ألا ترى أنّ مذهب الخليل وسيبويه أن قوله: ما أكرمه، معناه أي شيءٍ أكرمه ثم إنّه قط لا يستعمل هذا الكلام الذي زعموا أنّه الأصل في معرض التعجب فكذا ههنا، وأمّا الثالث فمن سلم لكم أنّه لا يجوز أن يقال: يا أللهم وأنشد الفراء:

ومَـا عليِك أن تقولِـي كُلَّمـــا صليت أو سَبّحْــتِ يا اللّهُـمَّ ما

---

[1] الإنصاف 1: 341 – 343 م47.

وقول البصريين: إنّ هذا الشعر غير معروف، فحاصله تكذيب النقل، ولو فتحنا هذا الباب لم يبق شيء من اللغة والنحو سليماً من الطعن... ثم احتج الفراء على فساد قول البصريين من وجوه (الأول) إنا لو جعلنا الميم قائماً مقام حرف النداء لكنا قد أخرنا النداء عن ذكر المنادى، وهذا غير جائز البتة، فإنّه لا يقال البتة (الله يا) وعلى قولكم يكون الأمر كذلك (الثاني) لو كان هذا الحرف قائماً مقام النداء لجاز مثله في سائر الأسماء، حتى يقال: زيدم، وبكرم، كما يجوز أن يقال: يا زيد ويا بكر (والثالث) لو كان الميم بدلاً عن حرف النداء لما اجتمعا، لكنهما اجتمعا في الشعر الذي رويناه (الرابع) لم نجد العرب يزيدون هذه الميم في الأسماء التامة لإفادة معنى بعض الحروف المباينة للكلمة الداخلة عليها، فكان المصير إليه في هذه اللفظة الواحدة حكماً على خلاف الاستقراء العام في اللغة وأنّه غير جائز"[1].

وما ذهب إليه الفراء ومن تبعه من الكوفيين يمكن مناقشته وفق الآتي:

1- أنّ ما ذهب إليه الفراء بقوله هو نداء معه أُم يكون فيه تكرارٌ مما يخل بمعنى التركيب، يقول ابن السراج: "فإن قال الفراء: هو نداء معه أم؟ قيل: له فكيف تقول: اللهم اغفر لنا، واللهم أمنا بخير، فقد كرر (أمّ) مرتين قال: ويجب على قوله أن تقول: يا اللهم، لأنّه يا الله أمنا، ولا يلزم ذلك الخليل: لأنّه يقول الميم بدل من ياء"[2].

2- أنّ ما ذهبوا إليه أنّ الأصل (يا ألله أُمّنا بخير) فحذفوا لكثرة الاستعمال، قول لا نميل إلى الأخذ به لأنّ الأصل في الأشياء الإفراد ولا حاجة لخروجها عن الأصل، يقول أبو البقاء العكبري: "... فكذلك التحليل، لأن كل واحد منهما خلاف الأصل"[3]. فضلاً عن ذلك كان ينبغي أن يقال (اللهم أَمّنا بخير) وهو مخالف للإجماع، يقول الأنباري: "أنّه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا ألله أُمّنا بخير لكان ينبغي أن يجوز أن يقول اللهمنا بخير، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده"[4]. وهو ما بَعّده ابن الحاجب، يقول: "فقال الفراء: أصله يا ألله أُمنا بخير، ثم كَثُرَ حتى خُفِف، وهو بعيد جداً"[5]. وقد عنَّف أبو حيان القائلين بهذا الرأي وجعله من سخيف القول يقول: "وعندهم أن الميم المشددة بقية من

---

1 مفاتيح الغيب 8: 3.

2 الأصول في النحو 1: 338.

3 التبيين: 452.

4 الإنصاف 1: 343 – 344 م 47.

5 الإيضاح في شرح المفصل 1: 290.

جملة محذوفة قدرها "أمنا بخير" وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم"[1].

3- إنّ ما ذهب إليه الفراء محجوج بالقرآن الكريم، وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في ردّ ما ذكره الفراء، يقول ابن الشجري: "وقال أبو عليّ في مذهب الفراء: ليس هذا القول بشيءٍ، لقول الله عزّ وجلّ: **(وإذْ قَالوا اللّهُمَّ إنْ كَانَ هذا هُوَ الحقَّ مِن عِنْدِكَ فأمْطرْ عَلَيْنا حِجَارةً)**[2] فلو كان المراد: يا أللهُ أُمّنا، لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط، وكانت الميم سادَّة مَسدّ الجواب، كما تقول: يا رَبّنا قابل فلاناً إن كان باغياً"[3]. وقد تابع ابن الشجري ما جاء به الفارسي، ووسّع فيه قائلاً: "وأقول: إنّ هذه الآية ترفع قول الفرّاء من الوجه الذي ذكره أبو عليّ وتدفعه أيضاً من قبل أنّ التقدير عنده: يا الله أُمُّنا بخير، ثم جاء بعد هذا **(فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم)** فالكلام الآخر ينقض الأول، على ما قدّره الفراء. ودفع أبو عليّ قول الفراء بشيءٍ آخر، وهو أنّه قال: لو كان المراد ما قاله لما حسن اللّهُمّ أمنا بخير، وفي حسنه دليل على أنّ الميم ليست مأخوذة من أمّ، إذ لو كانت مأخوذة منه لكان في الكلام تكرير، ثم قال: والاستدلال بالآية فيه كفاية"[4].

4- أنّ التركيب الأصل الذي قال به الفراء "يا أللهُ أمُنّا بخير" يمكن ردّه بقولهم اللهم العَنْهُ، اللهم أخزه، اللهم أهلكه" ، يقول الأنباري: "أنّه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى، ولا خلاف أنّه يجوز أن يقال "اللهم العنه، اللهم أخزه، اللهم أهلكه" وما أشبه ذلك"[5].

5- إنّ الربط بين الله أُمّنا بخير، وهلمّ" يبدو لي أنه غير مستقيم، لأنّ اللهم كلمة مختصة بالنداء، وهلمّ كلمة مختصة بأسماء الأفعال، وكما هو معروف فإن أسماء الأفعال منها، ما هو مرتجل، ومنها ما هو منقول، ويبدو لي أن (هَلُمّ) كلمة مرتجلة جاءت عن العرب بهذه الصورة ولا حاجة لتفكيكها، لأن الأصل في الأشياء الإفراد كما يقول الأصوليون.

---

1 الارتشاف 3: 126.

2 الأنفال: 32.

3 أمالي ابن الشجري 2: 340.

4 أمالي ابن الشجري 2: 341.

5 الإنصاف 1: 344 م47.

6- أنّ ما استشهد به الكوفيون من شواهد شعرية يمكن ردّها إلى الضرورة الشعرية النادرة والشاذة، يقول الزجاجي: "وقال البصريون: هذا شاذ جداً لا يعمل عليه ولا يعرف قائله"[1]، يقول العكبري: "لا يجمع بين "يا" والميم في الاختيار، وهو في الشعر نادر، وهذه أمارة العوَضيّةَ[2]" وقد ذكر البغدادي الشاهدين اللذين أوردهما الرضي، وهو مما استشهد به الكوفيون فخرَّج قول الشاعر:

إنّي إذا ما حَدثٌ ألّمـــــا أقول: يا اللهُمَّ يا اللّهُمَــا

على أن اجتماع يا والميم المشددة شاذ"[3]

وخرّج البيت الآخر:

وما عليك أن تقولي كلَّما سبّحت أو صليت: يا اللهّم ما

على أنّ (ما) تزاد قليلاً بعد "يا اللهم"[4].

واستكمالاً لما ناقشناه من خلاف حول (اللهم) نرى أن نشير في هذا المقام إلى ما ذهب إليه المحدثون لنرى مدى اتفاقهم أو اختلافهم حول ما عرضنا عن البصريين والكوفيين، فقد سار الدكتور مهدي المخزومي وفق مذهب أهل البصرة، وخرّج ما جاء به الكوفيون من شواهد على الضرورة الشعرية، يقول: "وورد في الشعر اجتماعهما اضطراراً، كقول الشاعر:

إنّي إذا ما حَدثٌ ألّمـــــا أقول: يا اللهُمَّ يا اللّهُمَــا[5]

أمّا الدكتور إبراهيم السامرائي، فقد رفض مقولة النحاة، الجمع بين العوض والمعوض، ويرى أنّ مرد ذلك كلّه إلى نزعة منطقية أفاد منها النحاة في مسائل لا يمكن أن تنطبق عليها، وجعل من ذلك مسألة "يا اللهم" يقول: "ومثل مسألة العوض والمعوض مسألة عدم ذكر "يا" مع "اللهم" المختومة بالميم لأنّ "الميم" عوض من "يا" وأجاز الكوفيون ذلك وعندهم أنّ الميم المشدّدة بقية من جملة محذوفة قدروها: "آمنا بخيرٍ"[6].

---

[1] اشتقاق أسماء الله: 32.

[2] التبيين: 449.

[3] الخزانة 2: 295.

[4] الخزانة 2: 296.

[5] في النحو العربي: 221.

[6] في النحو العربي: 124.

وما قاله الدكتور السامرائي قد يكون فيه وجهة نظر، ولكنه مخالف للقاعدةٍ أصولية وضعها علماء اللغة والنحو، وهي "لا يجوز الجمع ين العوض والمعوض".

والذي يبدو للباحث أنّ اللهم لفظة مرتجلة جاءت عن العرب وقد أكد ذلك أبو حيان يقول: "ولا يستعمل (اللهم) إلاّ في النداء[1]، وخصت باب النداء، ولا حاجة إلى الجمع بينه وبين "يا" النداء لأنّه لا يجمع بين العوض والمعوض، يقول الأنباري: "العوض والمعوض لا يجتمعان"[2]. أمّا ما جاء من شواهد شعرية فيمكن الرد عليها وفق الآتي:

1- جهلُ نسبة القائل يضعف الاحتجاج به في المسألة، يقول السيوطي: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله يصرّح بذلك الأنباري في الإنصاف"؛ وكأنّ عِلّة ذلك خوف أن يكون لمولَّد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنّه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[3].

2- ضرورة الشعر تجعل مثل هذه الأبيات ضعيفة الحجة، يقول الأنباري: "وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا حجة فيه"[4]. ويقول ابن الحاجب: " (بعد ذكر الأبيات) محمولٌ على الضرورة مع كونه مجهولاً"[5] وبه قال الرضي: "ويجمع بين "يا" والميم المشدّدة ضرورة"[6].

أمّا الخلاف الثاني المتصل بالمسألة السابقة: فهو هل يجوز وصف اللهم؟ يقول الرضي: "ولا يوصف "اللهم" عند سيبويه كما لا يوصف أخواته أعني الأسماء المختصة بالنداء نحو: ياهناه، ويانومان، ويالملكعان، وفلُ.

وقد أجاز المبرد وصفه، لأنّه بمنزلة: يا ألله، وقد يقال: يا الله الكريم، وقد استشهد بقوله تعالى: **(قل اللهم فاطر السموات والأرض)**. وهو عند سيبويه على النداء المستأنف، ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف، بلى السماع مفقود". 1: 384.

---

[1] الإرتشاف 3: 126.

[2] الإنصاف 1: 343 م47.

[3] الاقتراح : 55.

[4] الإنصاف 2: 628 م70.

[5] الإيضاح في شرح المفصل 1: 291.

[6] شرح الرضي 1: 384.

اختلف سيبويه والمبرد والزجاج حول إعراب الاسم بعد اللهم، فذهب سيبويه إلى توجيهه على النداء الثاني بتقدير (يا). وذهب المبرد وتبعه الزجاج إلى توجيهه على الصفة، وإليك تفصيل هذه المسألة.

أولاً: سيبويه:

فكما ذكرنا أنّه يُعِدُّ الاسم منادى ثان بتقدير يا، يقول: "وأمّا قوله عز وجلّ: **(اللّهّمَّ فاطرَ السمواتِ والأرضِ)**[1] فعلى يا"[2] وقد ربط الرضي عدم وصفه اللهم عنده ذلك بأسماء لازمة النداء، فلمّا كانت لا تخرج عن النداء بعدت عن الوصف. ولكنّ ما قاله الرضي لا يتفق مع ما ورد عند سيبويه من خروج هذه الأسماء عن ملازمة النداء، فقد صرّح سيبويه بخروجها عن ذلك، يقول: "ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خباث ويا لكاع فهذا الاسم للخبيثة وللكعاء"[3].

واستكمالاً لما ذكره سيبويه نرى أن نقتبس بعض النصوص من نحاة متقدمين ومتأخرين لمتابعة رأيه، يقول الزجاجي: "فأمّا قوله: **(قل اللهم فاطر السموات والأرض)** فهو عندهم مع نداءين"[4] ولعلّه يقصد من وجَّهَه على النداءين كسيبويه ومن تبعه من البصريين. ويقول الصيمري "ومنع سيبويه من صفة "اللهم" لأنّه لفظ لا يقع إلا في النداء كقولهم: يا هناه، ويا نومان، وما أشبه ذلك، وليس شيء منه يوصف"[5] ويقول ابن يعيش: "واعلم أن سيبويه لا يرى نعت اللهم لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء فهو في منزلة يا هناه ويا ملكعان وفل، وليس شيءٍ من هذا بنعت"[6]. ويقول ابن الحاجب: "وفي جواز وصف اللهم خلاف جعله سيبويه لما كان مخصوصاً بالنداء مثل يا هناه وجوّز قوم وصفه كما يوصف يا الله، واستدلوا بمثل **(قل اللهم مالكَ الملكِ)**[7]، **(قل اللهم فاطر السموات والأرض**[8]**)**، وحمله سيبويه على أنه نداء ثان. ويقول ابن عقيل: "ومذهب الخليل سيبويه أنه لا يوصف، لكونه مع الميم كالصوت، أي غير متمكن في الاستعمال"[9] وقد صحح أبو حيان مذهب سيبويه وحجته في ذلك عدم

---

1 الزمر: 46.
2 الكتاب 2: 196.
3 الكتاب 3: 272 – 273.
4 اشتقاق أسماء الله: 32.
5 التبصرة والتذكرة 1: 213.
6 شرح المفصل 2: 17.
7 آل عمران: 26.
8 الزمر: 46.
9 الإيضاح في شرح المفصل 1: 291

السماع، يقول السيوطي: "وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه، لأنّه لم يسمع فيه مثل: اللهم الرحيم ارحمنا. والآية ونحوها محتملة للنداء"[1].

يبدو للباحث من عرض هذه النصوص التي يحمل بعضها تأييداً لرأي سيبويه اعتماداً على: أنّ لفظة اللهم مثل (الصوت) وهذا الرأي في مجمله ينسب لأبي علي الفارسي حين صوّب في ضوئه رأي سيبويه، يقول السمين الحلبي: "وانتصر الفارسي لسيبويه بأنّه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدّ (اللهم) فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة ودخل في حيّز ما لا يوصف من الأصوات وجب ألا يوصف، والأسماء المناداة المفردة المعرفة القياس ألا توصف كما ذهب إليه بعض النّاس لأنّها واقعة موقع ما لا يوصف، وكما أنّه لمّا وقع موقع ما لا يعرب لم يعرف، كذلك لما وقع موقع ما لا يوصف لم يوصف ... فلمّا ضمّت إليه الميم صيغ معها صياغة مخصوصة، وصار حكمه حكم الأصوات، وحكم الأصوات ألا توصف نحو: غاق، وهذا مع ما ضُم إليه من الميم بمنزلة صوت مضموم إلى صوت نحو: صيهّل فحقه ألا يوصف كما لا يوصف "حيهل"[2].

وما قاله الفارسي يمكن ردّه على النحو التالي:

1- إنّ ما قاله الفارسي يخالف ركناً هاماً من أركان النحو واللغة، وهو القياس، فكما هو معلوم عند النحاة أن القياس يقوم على حمل شيء على شيءٍ يحمل بعضه خصائص الآخر، كما قاس النحاة نائب الفاعل على الفاعل بجامع الإسناد والحركة الإعرابية، فلّما كان قياس (اللهم) على اسم الصوت (غاق) لا يستقيم بحكم تمكن الأول في الاسمية، وبقاء الثاني على حالة ملازمة البناء، لأنّه اسم صوت غير معرب، إضافة إلى ذلك، فإننا نستطيع أن نقول يا الله العزيز، الرحيم، ولكن (اللهم) لمّا عوض عنها الميم بدل الياء جاز وصف الاسم بعده ولعلّ ما ذكرنا من آيات شاهداً على ذلك. ولعلّ الباحث يذكر هنا قولاً لأحد الباحثين المعاصرين ناقش رأي الفارسي وردّ عليه في ما ذهب ليكون تأييداً لما ذهبنا إليه، يقول الدكتور محمد هنادي: "إن قياس لفظ الجلالة (اللهم) على بعض الأسماء غير المتمكنة نحو: هناه، ونومان، ولكاع، وصيهل، وغيرها قياس غير موفق في نظري، لأن هذه الأسماء لا يمكن استخدامها في غير النداء، بخلاف لفظ الجلالة (اللهم) فقد وردت له استعمالات أخرى مذكورة في كتب النحو هذا من جهة، ومن جهة ثانية فلا وجه للقياس بين (اللهم) وهذه الكلمات إذ أنّ الميم في الحقيقة عوض

---

[1] المساعد 2: 511.

[2] الدر المصون 2: 26.

عن يا النداء المحذوفة، وليست الأصوات في هناه ونومان ... عوضاً عن أداة النداء المحذوفة. ثم كيف نقبل من أبي علي الفارسي أن يقيس لفظ الجلالة (اللهم) على غاق"[1].

2- أمّا بعض النصوص فقد أيّد رأي سيبويه اعتماداً على عدم سماع اللهم الرحيم، وهو الرأي المذكور عن الرضي وأبي حيان. كما نعلم أنّ السماع دليلٌ أصيل في بناء قواعد النحو العربي، ويكاد يحكم على كثير من الظواهر النحوية بورودها في استعمال العرب. ولكن بعض ما ورد عن العرب يختلف في كثرته وقلته، مما يجعل النحاة بين مدّ وجزر في الحكم على التراكيب والظواهر النحوية، ولعلّ القلة هي التي حكّمت رأي الرضي وأبي حيان في تأييد ما ذهب إليه سيبويه. ولكن لما كان القرآن المصدر الأول للسماع وقد ورد فيه مثل التركيب السابق في وصف (ما بعد اللهم) يجعلنا نرفض ما ذهب إليه الرضي وأبو حيان في تعليلهما بقلة السماع، إضافة إلى ذلك فإنّ أبا حيان قد ذكر أن الآية محتملة النداء، ولعلّ وجود الاحتمال يدخل التركيب في التوجيه الآخر، وهو وصف ما بعد اللهم.

3- ويمكن أن نضيف رأياً ثالثاً وهو أنّ العربية تميل إلى الوضوح في التعبير بالتراكيب وفق ما يقتضيه السياق، ولما كان الجمع بين نداءين قريبين يبعد التركيب عما يراد به، فحين نقول (اللهم يا فاطر السموات والأرض) و (اللهم يا الرحيم) يلحظ وجود تكرار لحرفي النداء في اللهم (الميم بدل من ياء وياء مع المنادى الثاني فاطر) لهذا لا حاجة لتكرار في التركيب لأن النداء واضح في الأول.

ثانياً: المبرد والزجاج:

فكما عرضنا سابقاً فهما يعدان (مالك الملك) صفة لا نداء ثان وهما بذلك يخالفان سيبويه ومن تبعه. ويمكن أن نرصد ما قالاه من كتبهما.

يقول المبرد: "... ولا يجوز عنده وصفه. ولا أراه كما قال؛ لأنّه إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنّك قلت: يا الله، ثمَّ تصفه؛ كما تصفه في هذا الموضع. فمن ذلك قوله: **(قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة)**[2]. وكان سيبويه يزعم أنّه نداء آخر كأنّه قال: يا فاطر السموات والأرض"[3].

---

[1] ظاهرة التأويل في إعراب القرآن: 185-186.

[2] الزمر: 46.

[3] المقتضب 4: 239.

ويقول الزجاج: "وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنّه قد ضمت إليه الميم، فقال في قوله جل وعزّ: **(قل اللهم فاطر السموات والأرض)** أن (فاطر) منصوب على النداء ؛ وكذلك (مالك الملك) ولكن لم يذكر في كتابه.

والقول عندي أنّ (مالك الملك) صفة الله، وأن (فاطر السموات والأرض) كذلك، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه "يا" فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع "مع يا"[1].

فنظرا إلى الاسم على أنّه يجوز وصفه قبل نقله إلى اللهم، فحين عوض عن ياء النداء الميم عندهما، يريان أن الميم لم تغيره عما كان عليه لذا فإنهما يميلان توجيه الاسم بعده على الصفة.

ومتابعة لما قالاه نرى أن نذكر بعض الاقتباسات من كتب العلماء لنوثق رأييهما فيما نُسب إليهما، يقول النحاس: "وخالفه محمد بن يزيد وإبراهيم ابن السَرِي في هذا وقالا: يجوز أن يكون صفة كما يكون صفة إذا جئت بيا"[2].

ويقول الكرماني: "مالك نصب على النداء، قال الزجاج: نصب صفة (اللهم)"[3].
ويقول ابن يعيش: "... وخالفه أبو العباس في ذلك وقال إذا كانت الميم عوضا من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى **(اللهم فاطر السموات والأرض)** "[4].

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه المبرد والزجاج ولعلّه يعتمد على الآتي في أخذه برأيهما:

1- تحقق الصفة والموصوف مبدأ التلازم في التركيب الجملي، ولما كانت العربية لغة اقتصاد تميل إلى التعبير بأوجز الألفاظ وأدقها في تحقيق المعنى، كان رأيهما يحققه فالصفة والموصوف يصحبان اسماً واحداً فيكون الحكم موجهاً إليهما، يقول الزمخشري: "حق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه كقوله:

وعَلَيْهما مَسرودتَان قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنعُ السوابغِ تُبّعُ[5]

---

[1] معاني القرآن وإعرابه 1: 394.
[2] إعراب القرآن 1: 365.
[3] غرائب التفسير وعجائب التأويل 1: 249.
[4] شرح المفصل 2: 17.
[5] شرح أشعار الهذليين 2: 290.

ربّاءُ شمّــاءَ لا يأْوي لقُلّتِـــهَا إلا السَّحَـابُ وإلا ألاّوْبُ والسَّبَلُ[1]

2- لم تغير الميم الداخلة على لفظ الجلالة حكم الكلمة فهي مبنية على الضم في محل نصب على النداء وتعويض الميم لم ينقض هذا الحكم. فكما جاز وصفه يا الله، فإنّ كلمة اللهم لم تبعد عنها كثيراً في جواز وصفها.

3- يبدو أنّ المبرد والزجاج قد مالا إلى الأخذ بالصفة لأنّه يحقق المعنى الأهم للتركيب يقول أبو حيان: "وأجاز أبو العباس وأبو إسحاق وصفه فهو عندهما للأهم"[2].

4- إجماع سلف الأمة على أنّ المقصود بما ورد في القرآن من صفات إنما هي لله سبحانه وتعالى وإن تعددت فالذات واحدة، فالرب، والعزيز، والحكيم، فاطر السموات والأرض، مالك الملك ... كلها صفات تعددت لذات واحدة هو الله سبحانه وتعالى.

بقي أن نشير إلى توجيهين ذكرهما السمين يتعلقان بالوصف بعد اللهم يقول: "مالك الملك فيه أوجه: أحدها: أنه بدل من "اللهم".

الثاني: أنه عطف بيان"[3]

تشير القاعدة النحوية أن البدل وعطف البيان صورة منه، يكونان على نية تكرار العامل، فلو كررنا (يا) لعدنا إلى ما قاله سيبويه ومن تبعه ولمّا كنا قد تركنا الأخذ بما قاله. نطرح مناقشة هذا التوجيه لأن الردّ السابق على سيبويه يغني عن تكراره هنا.

---

[1] شرح أشعار الهذليين 3: 1285.

[2] البحر المحيط 2: 436.

[3] الدر المصون 2: 54.

المسألة الرابعة
الخلاف في نداء: يا أبت

يقول الرضي: "قوله: "وقالوا يا أبي ويا أمي" يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليهما بجواز إبدال الياء تاء التأنيث، هذا عند البصريين، قالوا: والدليل على أنّها بدل منها أنّهم لا يجمعون بينهما، وإنّما أبدلت تاء التأنيث لأنّها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علاّمة ونسّابة، والأب والأم مظنتا التفخيم ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء. وقال الكوفيون: التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا: لسُمع يا أبتي ويا أمتي أيضاً. ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو: يا أبَ ويا أمَّ، على ما حكى يونس، لئلا تلتبس بنداء الأب والام بلا تاء... 1: 391.

يتضمن النص السابق خلافاً بين البصريين والكوفيين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيرى البصريون جواز إبدال الياء تاء التأنيث - كما ذكر الرضي عنهم – بعدم جواز الجمع بينهما. بينما يرى الكوفيون التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها. وإليك تفصيل مذهب الفريقين:

ذهب سيبويه ومن تبعه من نحاة البصريين إلى صحة إبدال ياء الإضافة أو كما يُعَبّر عنها النحاة بياء النفس تاء تأنيث، وقد دار حوار بينه وبين الخليل حول هذه المسألة، يقول سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبَهْ، ويا أبَتِ لا تفعل، ويا أبَتَاه ويا أُمَّتاهْ، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه الهاء مثل الهاء في عَمّة وخالة.

وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع من العرب من يقول: يا أمّةُ لا تفعلي. ويدلّك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنّك تقول في الوقف: يا أُمَّهْ ويا أَبَهْ، كما تقول يا خالَهْ. وتقول: يا أُمَّتاه كما تقول يا خالتاه. وإنّما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصّة، كأنّهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يُخِّلوا بالاسم حين اجتَمع فيه حذف الياء، وأنّهم لا يكادون يقولون يا أباهْ ويا أمّاه وهي قليلة في كلامهم. وصار هذا محتملاً عندهم لمّا دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين كما قالوا أَنْيقُ لمّا حذفوا العين رأساً جعلوا الياءَ عوضاً، فلما ألحقوا الهاء في أبّهْ وأُمّهْ، صيّروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كلّ موضع، نحو خالة وعمة، واختُصّ النداء بذلك لكثرته في كلامهم"[1].

---

[1] الكتاب 2: 210 – 211.

ويقول الأعلم الشنتمري: "وذكر في هذا الباب قول العرب: يا أبتِ ويا أُمَّت، وأنّه مما خُصّ به النداء ولحقت هذه الهاء للتأنيث كما لَحِقَتْ في قائمة وذاهبة"[1].

ويتابع ابن يعيش ما جاء عند سيبويه ويميل إلى تعليله تعليلاً أصولياً يقول: "... لأنّ ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه، فأمّا التاء في "يا أبتِ، ويا أمتِ" فتاء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن التاء في يا أبت لا تفعل ويا أمت فقال هذه التاء بمنزلة الهاء في خالة وعمة يعني أنّها للتأنيث والذي يدل على أنّها للتأنيث أنّك تقول في الوقف يا أبه ويا أمه فتبدلها هاء في الوقف كقاعد وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الإضافة والأصل يا أبي ويا أمي فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا ابتي ولا يا أمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ولو قلت في يا خالي ويا عمي يا خالت ويا عمت لم يجز، لأنّه كان يلتبس بالمؤنث فأمّا دخول التاء على الأم فلا إشكال فيه لأنّها مؤنثة وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة"[2]. وإلى هذا القول ذهب الرضي رابطاً ذلك بدلالة معنوية غرضها التفخيم في الأب والأم كما في علامّة ونسّابة، يقول: "ويزيدان بجواز عليها إبدال تاء التأنيث، هذا عند البصريين، قالوا: والدليل على أنّها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما، وإنّما أبدلت تاء التأنيث لأنّها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامّة ونسّابة، والأب والأم مظنتا التفخيم"[3]. وقد استدل البصريون لما قالوه بدليلين:

الأول: أنها تقلب هاء في الوقف ولو قَدّرْنا ياء الإضافة بعدها لم يجز قلبها هاء لأنّها متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء".

والثاني: أنها لو لم تكن عوضاً لجاز الجمع بينها وبين الياء فيقال نحو: يا أبتي ويا أمَتي ولم يسمع ذلك عنهم، يقول ابن الحاجب: "ومذهب البصريين أنّ تاء التأنيث عوض عن ياء الإضافة، واستدلوا بوجهين: أحدهما أنّها تقلب هاء ولو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها لم يجز قلبها هاء لأنّها حينئذ متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاءً، والآخر هو أنّه لو لم يكنْ عوضاً لجاز أن يجمع بينهما وبين الياء، فيقال يا أمَتي كما يقولون: يا ضاربتي، ولمّا لم يقولوا: يا أمتي دلّ على أنّها عوض عنها"[4]. أما ابن الحاجب فيرى أنّ قلب الياء تاء على غير قياس، يقول:

---

[1] النكت 1: 558.

[2] شرح المفصل 2: 112.

[3] شرح المفصل1: 391.

[4] الإيضاح في شرح المفصل 1: 281.

"قوله "يا أبتِ ويا أمَتِ" بقلب الياء تاء على غير قياس، وكانت مكسورة لأنّها بدل عن حرف يناسب الكسرة، أو مفتوحة لأنّها بدل عن حرف متحرك بالفتح"[1].

أمّا الكوفيون فقد جوّزوا الجمع بين تاء التأنيث وياء المتكلم، وحجتهم في ذلك أنّ الياء مقدرة بعد التاء.

يقول ابن الحاجب: "قوله: والتاء في ياء أبت، ويا أَمَتِ إلى آخره.

قال الشيخ رحمه الله: للناس فيها مذهبان: مذهب أهل الكوفة أن التاء للتأنيث، وياء الإضافة مقدرة بعدها، كأنّه قال: يا أبتي ويا أمتي"[2] وقد استدل الكوفيون بنظائر لما يقولون من القراءات القرآنية، يقول المرادي "وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام، ونظيره قراءة أبي جعفر "يا حَسْرَتاي" فجمع بين العوض والمعوض"[3] ومما استدلوا به أيضاً قول العرب[4]:

أيا أَبَتِي لا زلْتَ فِينا فإنّما لنا أملٌ في العَيْشِ مادُمْتَ عائِشاً

وكون اجتماعهما مخصوصاً بالضرورة هو قول البصريين، وأجاز ذلك في الكلام كثير من الكوفيين"[5]. ويقول العيني: "والشاهد في أبتي حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما لتاء وياء المتكلم، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله يا أبتِ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة وأجازه كثير من الكوفية مطلقاً"[6].

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة على النحو التالي:

1- أنّ القول بالتقدير يخالف الأصل، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[7]. ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[8].

---

[1] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب 2: 432.

[2] الإيضاح في شرح المفصل 1: 281.

[3] توضيح المقاصد والمسالك 3: 317.

[4] توضيح المقاصد والمسالك 3: 317.

[5] المساعد 2: 522.

[6] حاشية الصبان 3: 158.

[7] الإنصاف 1: 429 م 30.

[8] شرح الرضي 1: 303.

2- أنّ ما استدل به الكوفيون من قراءة قرآنية وردت عن جعفر المدني (ياحسرتايَ)[1] محل نظر بين النحاة فمنهم من رفضها للجمع بين العوض والمعوض ومنهم من بعّدها لضعفها، وإليك اقتباسات مما قالوا.

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة أبي جعفر: "ياحسرتايَ". وروي ابن حَدّاز عنه: "يا حسرَتَايْ، مجزومة الياء. قال أبو الفتح: في هذه القراءة إشكال، وذلك أن الألف في "حَسْرَتا" إنما هي بدل من ياء حسرتي... والذي عندي فيه أنه جمع بين العِوَض والمعوض عنه، أعني البدل والمبدل منه، كمذهب أبي إسحاق وأبي بكر في قول الفرزدق[2]:

هما نفثا في فيّ مِنْ فَمويْهما على النابحِ العاوي أَشَدَّ رِجامِ[3]

ويقول الكرماني: "الغريب: قرأ أبو جعفر: ياحسرتاي، واستبعده النحاة، وله جهان: أحدهما: أنّه جمع بين البدل والمبدل، والثاني: أنّ الألف للتثنية، كقولك: لبيك وسعديك، على لغة بلحارث، والمنادى إليه محذوف، ولهذه نظائر[4]".

ويقول أبو البقاء العكبري: "ويقرأ: (حسرتايَ) بياء بعد الألف ساكنة ومفتوحة، وهذه القراءة ضعيفة"[5].

ويقول السمين الحلبي: ".. وأبو جعفر "ياحسرتي" على الأصل وعنه أيضاً (ياحسرتاي) بالألف والياء وفيه وجهان:

أحدهما: الجمع بين العوض والمعوض منه.

والثاني: أنّه تثنية حَسْرَة مضافة إلى ياء المتكلم واعترض على هذا كان ينبغي أن يقال يا حَسْرَتّي بإدغام ياء النصب في ياء الإضافة وأجيب لأنّه يجوز أن يكون رَاعَى لغة الحرث بن كعب، وغيرهم نحو رأيت الزيدان. وقيل الألف بدل من الياء والياء بعدها مزيدة وقيل الألف مزيدة بين المتضايفين وكلاهما ضعيف"[6].

---

[1] مختصر في شواذ القرآن: 131.

[2] في ديوان الفرزدق: هُمَا نَفَلا: 594.

[3] المحتسب 2: 237 – 238.

[4] غرائب التفسير وعجائب التأويل 2: 1017.

[5] إعراب القراءات الشواذ 2: 410-411.

[6] الدر المصون 6: 19-20.

3- أن ما استشهد به الكوفيون من شواهد شعرية يمكن ردّه بأنّه مما خرج عن أصله لضرورة شعرية. يقول ابن مالك: "... لذلك لم يجتمعا إلا في ضرورة"[1]، ويقول ابن عقيل: "ولذا لم يجتمعا إلاّ في ضرورة نحو:

أيا أبتيِ لا زلْتَ فينا فإنّمـــــا لنا أملٌ في العيشِ مادُمْت عَائِشـا[2]

إضافة إلى ذلك فإنّه يمكن أن ندعم قولهما بما سبق عند الأنباري بقوله: "ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا حجة فيه"[3].

ولعلّي أشير هنا إلى أن بعض المحدثين قد ناقشوا الخلاف السابق، ولعلّي أبرز في هذا المقام ما ذهب إليه عباس حسن فحين تناول مبحث المنادى بالتفصيل جعل فقرة عن الجمع بين ياء المتكلم وتاء التأنيث ووجه كلاماً حولها بأنّه من أضعف الصور وأن وجود مثل هذا التركيب يُعد من أندر استعمال ورد في السماع يقول: "وهناك صورة أضعف من هذه، وأندر استعمالاً في السَّماع الوارد، حتى خصها كثير من النحاة بالضرورة الشعرية، نذكرها لندركها إذا صادفتنا في بعض الكلام القديم، وهي الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها، أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفاً والتاء بعدها. كقول الشاعر:

أيا أبتي لا زلت فينا فإنّمـــــا لنا أملٌ في العيش مادُمْت عَائِشـا[4]

والذي يبدو للباحث أنّ ما ذهب إليه البصريون في رفض الجمع بين التاء والياء قول مطرد ويمكن أن نعضده بالآتي:

1- الاعتماد على القاعدة الأصولية، يقول الأنباري: "العوض والمعوض لا يجتمعان"[5]، ومن ضمن فروع القاعدة عدم الجمع بين تاء التأنيث وياء المتكلم. يقول السيوطي: وللقاعدة فروع: قولهم في النداء يا أبتِ ويا أمَت فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما"[6].

2- اعتماد كتب إعراب القرآن وكتب القراءات في تأييد قاعدة عدم "الجمع بين العوض والمعوض" يرجح ما ذهبنا إليه يقول العكبري: "يا أبتِ يقرأ بكسر

---

[1] شرح التسهيل 3: 406.

[2] المساعد 2: 522.

[3] الإنصاف 2: 628 م70.

[4] النحو الوافي 4: 63.

[5] الإنصاف 1: 343 م47.

[6] الأشباه والنظائر 1: 149.

التاء. والتاء فيه زائدة عوضاً من ياء المتكلم، وهذا في النداء خاصة، وكُسِرت التاء لتدُلَّ على الياء المحذوفة ولا يجمع بينهما، لئلا يجمع بين العوض والمعَوّض"[1]. ويقول ابن أبي زنجلة: "... وقرأ الباقون بكسر التاء على الإضافة إلى نفسه. الأصل: (يا أبي) فحذفت الياء لأن ياء الإضافة تحذف في النداء كما يحذف التنوين وتبقى الكسرة تدل على الياء كما تقول: ربِّ اغفر لي. وفي التنزيل: (رّبِّ قد آتيتني من الملك)[2] (ويا قوم) والأصل، يا قومي فحذفت الياء، وإنما تحذف في النداء لأن باب النداء باب التغيير والحذف. وأما إدخال تاء التأنيث في الأب فقال قوم: إنما دخلت للمبالغة كما تقول: (علاّمة ونسّابة)، فاجتمع ياء المتكلم والتاء للمبالغة، فحذفوا الياء، لأنّ الكسرة تدل عليها"[3] والجزء الأخير من تعليل ابن أبي زنجلة هو ما ذهب إليه الرضي.

3- الميل إلى الأخذ برأي البصريين جعلنا نسير وفق قاعدة سليمة في إطراد الظواهر والتراكيب في اللغة وفق المستعمل من لغات العرب، فما ذهبوا إليه يمثل اللغة الفاشية المستعملة، يقول مكي بن أبي طالب: "وهذه هي اللغة المستعملة الفاشية، وهي الاختيار"[4].

4- إضافة إلى ما ذكرنا من أن ما ذهب إليه الكوفيون وما استدلوا به من الشواذ في القراءات والنادر في الشعر، وهو مما لا تبنى عليه القواعد، يقول السيوطي: "هو شاذ نادر، لا تبنى عليه القواعد"[5].

---

[1] التبيان 2: 721.

[2] يوسف: 101.

[3] حجة القراءات: 353 – 354.

[4] الكشف عن وجوه القراءات السبع 2: 3.

[5] الهمع 3: 82.

المسألة الخامسة

الخلاف في باب النداء وفيه ثلاث مسائل في الترخيم:

1- ترخيم المضاف، 2- ترخيم الثلاثي إذا كان علماً ساكن الوسط أو متحركاً، 3- ترخيم غير المنادى للضرورة

يقول الرضي: "وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله[1]:

خذوا حظّكم يا آل عِكْرِم واذكـروا أواصرنا والرحمُ بالغيب تذكــرُ

أَبَا عُرْو لا تَبْعَد فكلُّ ابـنِ حُـرّةٍ سَيَدْعُـوه دَاعِـــي مَيْتةْ فَيُجِيبُ

أي يا آل عكرمة، وأبا عروة، وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى، كما في قول ذي الرّمة[2]:

دِيَارُ مَيّة إذ مَـيٌّ مُساعفـــةً ولاَ يَـرى مثلَهـا عُجْمُ ولا عَرَبُ

وقول المتنبي[3]:

للهِ مَا فَعَـلَ الصـوارمُ والقَنـا في عمرو حابٍ وضبـةَ الأغنامِ

... والفراء والأخفش جوّزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط علماً، لأنّ حركة الأوسط كالحرف الرابع، فيرخمان نحو: رَجُل علماً.

ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علماً سكن أوسطه أو تحرك. ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله[4]:

ألاَ أضْحَتْ حبالُكُمُ رِمَـامَـا وأضْحَتْ مِنْـكِ شَاسِعَـةً أُمَـامَا

أي أمامة" 1: 394 – 395.

---

[1] معاني الفراء 1: 187.

[2] ديوان ذي الرُّمة: 3.

[3] في ديوان المتنبي: "مَهْلاً ألا للهِ ما صَنَع القَنَا في عمرو حابِ وَضَبّة الأغتام" 4: 11.

[4] في ديوان جرير: أصْبَحَ حبل وَصلِكُم رماما وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدك، يا أمَامَا : 378.

يتضمن النص الذي بين أيدينا مجموعة خلافات في مبحث الترخيم بين نحاة البصرة والكوفة أو بَيْن النحاة بعضهم مع بعض. ويمكن أن نقسمه إلى مسائل على النحو التالي:

1- الخلاف الأول: "ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه".

اختلف نحاة البصرة والكوفة في ترخيم المضاف فرفض نحاة البصرة ترخيمه فلا يجيزون حذف التاء من قولهم "يا آل عكرم" وأجازه نحاة الكوفة، وإليك تفصيل هذا الخلاف:

ذهب نحاة البصرة إلى أنّه لا يجوز ترخيم المنادى المضاف بحذف شيءٍ من المضاف إليه. يقول سيبويه: "واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه"[1] ويقول ابن السراج: "الترخيم حذف أواخر الاسماء المفردة الأعلام تحقيقاً، ولا يكون ذلك إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف"[2].

ويقول ابن الشجري: "... وكذلك المضاف كقولك: يا جعفر تميم، لم يجز ترخيمه، لأنّه معرب في النداء، ولأن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، فآخر المضاف بمنزلة وسط الاسم، ووسط الاسم لا يرخم، ولا يجوز أن يرخم المضاف إليه؛ لأنّه ليس بمنادى"[3]. وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بشروط وضعوها للاسم المرخم منها:

1- أن يكون منادىً.

2- أن يكون مفرداً.

3- أن يكون معرفة زائداً على ثلاثة أحرف.

يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم، وهي: أن يكون الاسم منادى، مفرداً، معرفة زائداً على ثلاثة أحرف"[4] وربطوا هذه الشروط بعدد من الاعتبارات يمكن عرضها وفق ما جاء عند الأنباري: "أما شرط كونه منادى فظاهر؛ لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء "قام عامٍ" في عامر، ولا "ذهب مالِ" في مالك، فدَلّ على أنّه

1

2 الكتاب 2: 240.

3 الأصول 1: 359.

4 أمالي ابن الشجري 2: 315.

شرط معتبر. وأمّا شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً، لأنّ النداءَ يؤثر فيه البناء، ويغير عما كان عليه قبل النداء، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم؛ لأنّه تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير؛ فأمّا ما كان مضافاً فإنّ النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء؛ ألا ترى أنّه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء؟ وإذا كان الترخيم إنّما سَوّغه تغيير النداء، والنداء لم يغير المضاف؛ فوجب أن لا يدخله الترخيم"[1].

لعله من المفيد أن نضيف هنا ما ذهب إليه ابن الحاجب في الفصل بين التركيب الإضافي والمزجي وبيان لِمَ رُفِض ترخيم المضاف إليه وجاز ترخيم المركب المزجي؟ يقول: "ولا يلزم امتناع ترخيم (معد يكرب) لأن امتزاجهما ليس كامتزاج المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أنّك تقول: معد يكرب، فترفع آخره، فلولا قوة الامتزاج لم يعرب هذا الإعراب. فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال لفظاً بخلاف الأول، وهو الوجه الذي منع من ترخيم المضاف إليه. فظهر الفرق بينهما بمعنى مناسب للترخيم في (معد يكرب) وتركه في المضاف إليه"[2]. وقد استفاد الرضي من هذا التعليل فرفض ترخيم المضاف إليه وأضاف إليه الشبيه بالمضاف ولعل هذا الرأي من إضافات الرضي، يقول: "ويجوز أن يعلَّل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بأن المضاف إليه لم يمتزج امتزاجاً تاماً بحيث يضح حذفه بأسره أو حذف آخره بدليل أنّ إعراب المضاف باقٍ والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة، ولم يكن، أيضاً، منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه، فهو متصل بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان. فلم يصح ترخيم أحدهما، والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف"[3].

ويمكن الرّد على ما ذهب إليه البصريون بما ورد عنهم في جواز جعل الاسم كالمضاف والمضاف إليه إذا نُدِبّ الاسم بصفة بعده نحو قولهم: يا زيد الطريفاه، فهم لا يجيزون مثل هذا التركيب مراعين أن الأصل في الندبة أن تكون على الاسم الأول يقول ابن السراج: "واعلم: أن ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا نحو: وازيد الطريفُ والظريفَ، لأنّ الظريف غير منادى وليس هو بمنزلة المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد"[4].

---

[1] الإنصاف 1: 349 – 350 م 48.

[2] شرح المقدمة الكافية 2: 436.

[3] شرح الرضي 1: 396.

[4] الأصول 1: 357 – 358.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا ترخيم المضاف بحذفٍ من المضاف إليه، يقول ابن الشجري: "وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه"[1]. وقد نسب ابن يعيش التجويز إلى الكسائي والفراء، يقول: "وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الترخيم في المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني"[2]. وقد تبعهم من النحاة المتأخرين ابن مالك، يقول: "وكثر حذفه آخرا مضافا إليه في النداء، كقول الشاعر:

أَبَا عُرْو لا تَبْعَد فكلُّ ابـنِ حُـرّةٍ سَيَدْعُـوه دَاعِـــي مَوْتِه فَيُجِيبُ

وكقول الآخر[3]:

أيا بن عَفْرا ابن عُذْراً فَقَدْ صـدرت مِنْكَ الإساءةُ واستحققْـتَ هِجْرَانا

وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس. فبيّنوا أنّه قد جاء كثير في كلام العرب: يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ ترخيم المضاف جائز أنّه قد جاء في استعمالهم كثيراً، قال زهير بن أبي سُلْمى[4]:

خّـذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْـرَم واحْفَظُوا أواصِرَنَا والرحْـمُ بالغَيْبِ تُذْكَـرُ

أراد "يا آل عكرمة" إلا أنّه حذف التاء للترخيم ... وقال الآخر:

أَبا عُرْو لا تَبْعِدْ فكلُّ ابنِ حُـــرَةٍ سَيَدْعُـوه دَاعِـي مَوْتِه فَيُجِيـبُ

أراد "أبا عروة". وقال الآخر[5]:

إمَّا تَرَيْنـي اليـومَ أُمَّ حَمْــزِ قارَبْـتُ بيـن عَنَقـي وجَمْـزِي

أراد "أم حمزة". والشواهد على هذا كثيرة جداً، فدل على جوازه"[6] أمّا القياس فهم يرون أنّ المضاف إليه زيادة في المضاف، وحذف الزيادة من المفرد تجوز، يقول العكبري: "وأمّا القياس: فهو أنّ المضاف إليه كزيادة في المضاف، وحذف الزيادة من المفرد جائز، فكذلك هنا، ألا ترى أن قولك في ترخيم زيدون يايزدُ أقبل فتحذف الزّيادتين، وكذلك يا طائفي وأنت تريد طائفية، يدلُّ عليه أنّ المضاف إليه بمنزلة التنوين وكما يحذف التنوين في النداء، كذلك المضاف إليه"[7].

---

[1] أمالي بن الشجري 2: 315.

[2] شرح المفصل 2: 20.

[3] شرح التسهيل 3: 432.

[4] ديوان زهير بن أبي سلمى: 31.

[5] في ديوان رؤبة: فإنْ تَرَيْنِي اليَوْمَ أمّ حَمْزِ قارَبْتُ بين عَنَقي وَجَمْزِ، 64.

[6] شرح التسهيل 3: 432.

[7] التبيين: 455.

وما استشهد به الكوفيون من شواهد كان موضع ردٍ من البصريين وإليك بعض ما قالوه في ذلك:.

يقول الأنباري: "وأما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه؛ لأنّه محمول عندنا على أنّه حذف التاء لضرورة الشعر"[1].

ويقول العكبري: "أما الشعر فمن الضرورة"[2] ويقول البغدادي: " .. ومنع البصريّون هذا الترخيم وقالوا: لا حجة في هذا البيت وأمثاله؛ لأنّه محمول على الضرورة"[3].

بقي أن نشير إلى أنّ نحاة الكوفة قد وقعوا في تأويلين قياسيين مختلفين حول علاقة الإضافة في الترخيم، فحين ذكرنا ما استدلوا به من قياس جعلوا المضاف إليه كزيادة مع المضاف يمكن الاستغناء عنها. وحين ردّ عليهم الأنباري ذكر أنّهم يجعلون المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد كالمفرد وما قالوه يمكن ردّه وفق ما ذهب إليه البصريون على النحو الآتي:

1- أنّ النداء يمكن أن يؤثر فيه البناء كما يؤثر في المفرد ولكن ذلك لا يجوز في المضاف والمضاف إليه لأنها معربان، يقول الأنباري: "وأما قولهم أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد" قلنا: هذا فاسد؛ لأنّه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلّ على فساد ما ذهبتم إليه"[4].

2- أنّ ما قالوه يخرج الترخيم عن بابه، لأنّه لا يكون وسط الكلمة يقول ابن الحاجب: "وأمّا كونه غير مضاف، فلأنّ المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية، لأنّهما اسمان معربان بإعرابين مختلفين، فلو رخّمت فإمّا أن ترخم الأول وأمّا أن ترخِّم الثاني، والأول لا يستقيم، لأنّ الترخيم يبقى في وسط الكلمة من حيث المعنى، وذلك خلاف الترخيم. والثاني لا يستقيم، لأنّه ليس بمنادى؛ لأنّ الذي وقع عليه النداء لفظاً هو الأول"[5].

ويمكن أن نضيف إلى ما قاله النحاة عن ترخيم المضاف ما وجدناه عند بعض الباحثين المعاصرين فنجد أنّ الدكتور إبراهيم السامرائي يذهب إلى أنّ ما وضعه النحاة

---

[1] الإنصاف 1: 352 م 48.

[2] التبيين: 455.

[3] خزانة الأدب 2: 329.

[4] الإنصاف 1: 356.

[5] الإيضاح في شرح المفصل 1: 298.

من حدود وشروط للترخيم لا تمثل موضوعاً هاماً في النحو، بل لا يكاد يعدو الأمر أن يكون موضوعاً ثانوياً اقتضته لغة الشعر وضرورته وبخاصة أن الشعر يحكمه الوزن والقيود الشعرية الأخرى، ثم يختم رأيه مقتفياً أثر من قال أن الضرائر الشعرية هي التي ولّدت هذه اللغة خاصة. يقول الدكتور السامرائي: "وقد فصَّلوا القول في هذا ووضعوا له حدوداً. والذي دلّ عليه الاستقراء أنّ الترخيم يكاد يكون مختصاً بالشعر، وعلى هذا فهو أمر اقتضته لغة الشعر وضَرورته، غير أنّ الحدود والشروط التي وضعها النحاة تخرج هذا الموضوع عن كونه مسألة ثانوية اقتضتها لغة الشعر... وهذا يقوي الرأي أن للشعر لغة خاصة بسبب من الوزن والقيود الشعرية الأخرى. وإنّ مسألة الضرائر الشعرية لهي دليل على أنّ هذه اللغة خاصة"[1].

يبدو أنّ ما ذهب إليه الدكتور السامرائي في توجيه الترخيم ضمن خصوصية لغة الشعر يمكن قبول جزء منه ورفض الجزء الآخر، وهو إنّ هناك قراءاتٍ قرآنية جاء فيها الترخيم وكما هو معلوم لا يمكن أن نخضع لغة النثر لقيود خاصة كما هو في لغة الشعر، ولعلّ الباحث يحيل إلى اقتباسات مما جاء في كتب القراءات والتفاسير ليعضد ما يراه من وجود الترخيم في لغة النثر. يقول الفخر الرازي: "قرأ ابن مسعود (يا مال) بحذف الكاف للترخيم، فقيل لابن عباس إنّ ابن مسعود قرأ ونادوا يا مال فقال: ما أشغل أهل النّار عن هذا الترخيم وأجيب بأنّه إنما حسن هذا الترخيم لأنّه يدل على أنّهم بلغوا في الضعف والنحافة إلى حيث لا يمكنهم أن يذكروا من الكلمة إلا بعضها"[2].

ويقول الطبرسي: "وقوله (يا مالِ) على المذهب المألوف في الترخيم قال الشاعر:

فأبلغْ مالكاً عَنّي رَسُولاً ومَا يُغْنِي الرسولُ لديك مالِ

أي يامالك"[3]. ويقول أبو البقاء العكبري: "قوله تعالى: (يامالك) يقرأ بغير كاف، فبعضهم يكسر اللام وبعضهم يضمُّها على اللغتين في حارِ وياحارُ في الترخيم"[4]. ويقول أبو حيان: "وقرأ عبد الله وعليّ وابن وثاب والأعمش: (يامالِ) بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف"[5] فضلاً عن ذلك اعتراف نفر غير قليل من علماء السلف يمموا في توجيه بعض الأحكام النحوية واللغوية صوب القراءات الشاذة. يقول صباح عباس

---

1 في النحو العربي نقد وبناء: 127.

2 مفاتيح الغيب 27: 228.

3 مجمع البيان 9: 86.

4 إعراب القراءات الشواذ 2: 453 – 454.

5 البحر المحيط 8: 27.

السالم: "ويمكننا القول بأنّ لجميع ما وصلنا من القراءات وجوهاً في العربية، فقد اهتم بها علماء اللغة والنحو والمفسرون فناقشوها وخرجوها وعارضها بعضهم، وردوا بعضها، فقد ألفت كتب تحصي لغات القبائل في القرآن ... وينبغي أن ننبه إلى أن إنكار علماء النحو واللغة لقراءة ما لا يؤثر في صحتها وقبولها"[1].

أمّا الباحث الدكتور شريف النّجار فقد أورد مسألة ترخيم المضاف إليه وبحثها في ضوء الخلافات النحوية عند نحاة اليمن، فجمع ما قاله علماء السلف عن المسألة ففند رأي البصريين وضعّفه معتمداً في كلامه على نصوص للإمام يحيى بن حمزة وجعله يرد على ما قالوه مقتفياً أثره في تأييد رأي الكوفيين ثم ارتضى لنفسه منهجاً في تحليل تركيب الترخيم معتمداً على ملامح من النظرية التوليدية التحويلية، يقول: "... ويعجب الإمام يحيى من تناقض النحاة، فهم يعاملون المضاف والمضاف إليه في جميع الأحكام معاملة الاسم الواحد للتلازم الموجود بينهما إلا في الترخيم، قال: "والعجب من النحاة مازالوا يقولون في جميع المواضع، وفي كثير من الأحكام اللفظية أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، بدليل أنّه لا يجوز الفصل بينهما ويكررّون هذا في كثير من عباراتهم، حتى إذا وصلوا إلى ترخيم المضاف قالوا: إنّ أحدهما منفصل عن الآخر ومغاير له، وكيف صارت الإضافة جاعلة لهما حكم الاسم الواحد في أحد البابين دون الآخر، فقد ظهر لك بما حققناه هاهنا أنّهم قد نقضوا ما أبرموا وحلّوا ما عقدوا في تنزيل المضاف والمضاف إليه منزلة الأجنبيين في باب الترخيم دون غيره، وظهر ضعف ما عوّل عليه نحاة البصرة".

ويرى الباحث أن تحليل قول الشاعر:

خـذوا حظّـكم يا آل عِكْـرم .....

يكون وفق الآتي:

يلاحظ أنّ جملة الأمر تقدمت على النداء والتنبيه، والأصل أن يتقدم التنبيه على الأمر، فلما تقدم الأمر دلّ على أهمية الأمر بأخذ الحظ، فهو ما يهمّ المتكلم في هذا الموضع أكثر من المنادى المنبه.

والجملة التوليدية الأصل هي:

خذوا حظكم

= فعل + مفعول (مضاف مضاف إليه)

---

[1] عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته:91 – 92.

= جملة فعلية توليدية تحمل معنى الأمر.

وبإجراء عنصر التحويل (يا) وزيادة المنبه تصبح الجملة:

⇐ يا آل عكرم خذوا حظكم.

⇐ خذوا حظكم يا آل عكرم.

= فعل + فاعل + مفعول + تنبيه (عنصر تنبيه) + منبه (مرخم) (مضاف + مضاف إليه)

= جملة فعلية تحويلية جرى التحويل فيها بالزيادة لإفادة التنبيه والترتيب على أهمية الفعل"[1].

ما قاله الباحث في مجمله يحمل وجهة نظر، ولكن كيف يمكن أن نحلل باقي الشواهد التي تبدأ بالمنادى المرخم ويعده جملة جواب النداء، لم تسبق بفعل الأمر.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه نحاة الكوفة من جواز ترخيم المضاف بحذفٍ من المضاف إليه. ولعلّ الذي جعله يأخذ برأيهم ما يأتي:

1- كما هو معلوم أنّ العلاقات بين مباني الكلمات العربية تقوم على التقارب وليس التباعد، ولمّا كان المضاف والمضاف إليه يشكلان علاقة التلازم وتحقيق كل منهما للآخر إمّا التعريف وإمّا التخصيص، فكثير من الأحكام النحوية واللفظية تجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة التي لا تسمح بالفصل بينهما. يقول الإمام يحيى بن حمزة: "... وفي كثير من الأحكام اللفظية أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، بدليل أنّه لا يجوز الفصل بينهما، ويكررّون هذا في كثير من عباراتهم، حتى إذا وصلوا إلى ترخيم المضاف قالوا: إنّ أحدهما منفصل عن الآخر ومغاير له، وكيف صارت الإضافة جاعلة لهما حكم الاسم الواحد في أحد البابين دون الآخر"[2]. وهو ما قال به نحاة البصرة في صفة المندوب، يقول ابن السراج: "واعلم أنّ ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا نحو: وازيد الظريفُ والظريفَ، لأنّ الظريف غير منادى وليس بمنزلة المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد"[3].

2- كثرة ما جاء سماعاً عن العرب في هذه الظاهرة التركيبية فالمتتبع للشعر يجد أن كبار شعراء العرب المحتج بلغتهم قد جاءت عندهم هذه ظاهرة ترخيم المضاف

---

[1] "الخلافات النحوية عند نحاة اليمن": 405.

[2] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 405.

[3] الأصول 1: 357 – 358.

إليه على ما ذكر نحاة الكوفة*، وكما هو معلوم أنّ السماع مصدر أصيل من مصادر تقعيد قواعد النحو العربي، بل كان التشدد في الأخذ به من أهم ما ميز جمع المادة النحوية حيث قُعِّدت قواعد العربية. فالعربي الفصيح ينطق على سجيته لا يعرف ترخيماً ولا ندبة، ولا حذفاً ولا إضماراً وكل ما جاء بعد ذلك مُخّرج وفق ما نطق هذا العربي، فالناطق على لغة العرب فصيح فيما يقول، ولكن المختلف فيه مقدار وجود عدد من الشواهد في ذكر ظاهرة، واطرادها في بناء الحكم على تلك الظواهر. ولعلّ المقّام هذا يستدعي المقولة الشهيرة عن ابن جني: "فالناطق على قياس لغة من لغة العرب مصيب غير مخطئ[1]. فضلاً على ذلك نجد من خصائص المذهب الكوفي اعتماد دليل السماع والتوسع فيه، وهو دليل ملموس في ما أصدروه من أحكام على الظواهر النحوية، يقول المختار أحمد ديره "الكوفيون يحترمون كل ما سمع من العرب ويعدون المسموع حتى وثقوا من سماعه صحيحاً ويستشهدون به"[2]، ولعل هذه الخاصية لدى الكوفيين أسلم منهجية للغة وقواعدها وهو ما ذهب إليه الدكتور عبد العال سالم مكرم، يقول: "والحقيقة أن منهج الكوفيين في مجال السماع أسلم بكثير من منهج البصريين وأنّ احترام السماع مهما كان قليلاً، أمر لا يرفض، فاللغة كائن حي متطور، فمن الظلم أن نحدّ انطلاقها، وأن نكتم أنفاسها بهذه القيود الثقيلة التي وضعها البصريون"[3].

3- غاية اللغة كما هي من ناطقها الإفصاح والإبانة بدون لبس، والعربية في ظواهرها التركيبية تسعى إلى ذلك وتحرص عليه، وما أشكل كثيرٌ بين النحاة في توجيه ما جاء عند صاحب اللغة نفسه، بل راح كل فريق يؤيد ما يريد أو يرفضه وفق نظرة يغلب عليها التأويل والتعليل مما يبعد القول عما يريد متكلمه السليقي، ولما كان المعنى يتضح ولا يحصل فيه لبس في ترخيم المضاف فالقائل حين قال:

خُذُوا حَظّكُمْ يا آلَ عِكْـــــرِم .....

أو

أَبَـا عُـرَو لاَ تَبْعُـــــدْ .....

---

* بل إنّ بعض النحاة يرون أن حذف تاء التأنيث من المضاف إليه في الترخيم لغة واردة وهو مذهب من مذاهب العرب، يقول أبو حيان: "والمسموع من ذلك حذف التاء من العلم المضاف إليه المنادى" ارتشاف الضرب 3: 152. ويذكر السيوطي قول أبي حيان، قال أبو حيان: ولو ذهب إلى جواز ذلك إلى آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفاً مع الوارد، ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهباً" الهمع 3: 79

1 الخصائص 2: 12.

2 دراسة في النحو الكوفي: 294.

3 القرآن وأثره في الدراسات النحوية: 135.

لا أظن صاحب السليقة يخفى عليه أن المقصود آل عكرمة وأبا عروة وإلا لما قرئ (يا مالِ ليقض ....) حين تربط بالقراءة المتواترة ويقصد بها (مالك).

2- **الخلاف الثاني:** "ويتضمن رأي الفراء والأخفش في جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط علماً، لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع، فيرخمان نحو: رَجُل علماً. ونقل عن ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علماً سكن أوسطه أو تحرك"

رفض نحاة البصرة ترخيم ما كان على ثلاثة وتبعهم الكسائي من الكوفيين. بينما أجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي. وإليك تفصيل الخلاف في هذه المسألة.

ذهب نحاة البصرة إلى أنّه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف ساكناً أو متحركاً، يقول سيبويه: واعلم أنّ كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء"[1] وعلّل سيبويه عدم ترخيم الثلاثي، لأنّه أخف الأسماء عندهم وإن حذف أكثر من ذلك انتقص،يقول: "فإنّما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة أو يصّيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنّه أخفُّ شيءٍ عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص فكرهوا أن يحذفوه إذا صار قُصاراهم أن ينتهوا إليه". وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بأنّ الأصل في الترخيم أن يكون حذفاً في آخر الاسم إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف، ولمّا كان الاسم الثلاثي غاية في الخفة فلا يدخله الحذف، ويكون إجحافاً بالاسم أنْ يبقى على حرفين. يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أنّ الترخيم في عُرْفِ النحويين إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه، طلباً للتخفيف، فإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل خلاف ولا حاجة بنا إليه؛ لأنّ الاسم الثلاثي يفي غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف، إذ لو قلنا إنّه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به فدلّ على ما قلناه"[2].

ويقول أبو البقاء العكبري: "لا يجوز أن يرخم الثلاثي مطلقاً. ... وجه القول الأول: أنّ الترخيم تخفيف، ولا أخفَّ من الاسم الثُّلاثي، وهذه العدّة أقل الأصول، فالحذف منها يجحف بها، ويتأيد ذلك بأن الثاني لو كان ساكنا لم يجز الترخيم، فكذلك إذا كان متحركاً"[3].

---

[1] الكتاب 2: 255.

[2] الإنصاف 1: 359 م49.

[3] التبيين : 456.

وقد لخّص الزبيدي رأي البصريين بقوله: "وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال، سوى ما فيه هاء التأنيث وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، لأنّهم أجمعوا على أنّ الترخيم في عرف النحويين إنّما هو حذف دخل في الاسم المنادى، إذا كَثُرتْ حروفه طلباً للخفة، فإذا كان كذلك، فهذا الحذف في الثلاثي لا حاجة بنا إليه، لأنّ الثلاثي في غاية الخفّة"[1].

أما نحاة الكوفة فقد جوّزوا ترخيم الثلاثي، وقد اختلف في النقل عنهم، فبعض النحاة يرى أنّ حكمهم اقتصر على الثلاثي المتحرك، وبعضهم يرى أنّ رأيهم اقتصر على الثلاثي ساكن الوسط والمتحرك ومنهم من أطلقه على الأسماء كلّها إضافة إلى أنهم قد اختلفوا فيمن ذهب إليه من النحاة غير الكوفيين. وإليك تفصيل ذلك:

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، وذلك نحو قولك في عُنُقٍ "ياعُنُ" وفي حَجَر "يا حَجَ" وفي كَتِفَ "يا كَتِ". وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق"[2].

ويقول أبو البقاء العكبري: "وقال الكوفيون يجوز. وقال بعضهم: يجوز إذا كان الحرف الثاني متحركاً"[3].

وقد نقل الرضي أنّ ابن الخشاب حكى عن الكوفيين أنهم يجيزون ترخيم الثلاثي ساكناً كان أو متحركاً، وبعد الرجوع إلى مبحث الترخيم عند ابن الخشاب لم نجده يشير إلى رأي الكوفيين بل أورد ما هو مشهور عند النحاة من ترخيم مذكر الرباعي والخماسي وأثر الترخيم فيهما ومنعه في الثلاثي متابعاً البصريين بحجة أنّه تخفيف لا يقبله لأنّه مخفف أصلاً"[4].

وممن نقل عنه هذا الرأي من الكوفيين الفراء، وقد عدّ بعض النحاة الفراءَ منفرداً بهذا الرأي بين الكوفيين، يقول ابن الناظم: "ومما انفرد به الفراء: جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط، نحو: حكم فإنّه إذا قيل في ترخيمه: يا حك"[5].

ويمكن أن نذكر في هذا المقام أن بعض النحاة زعم أنّ الأخفش تابع الكوفيين في هذا الرأي، ولّما كانت الأقوال متعددة في هذا الزعم، نرى أن نوردها ذكراً مما جاء عند السيوطي، فقد لخّصها قائلاً: "وذهب الكوفيون إلاّ الكسائي: إلى جواز ترخيم

---

1 ائتلاف النصرة: 48.

2 الإنصاف 1: 356 – 357 م49.

3 التبيين: 456.

4 المرتجل: 199.

5 شرح الألفية: 600.

الثلاثيّ بشرط أن يكون محرك الوسط، فيقال في حكم، يا حَكَ... ونقل ابن بابشاد: أن الأخفش وافق الكوفيين على ذلك.

قال ابن عصفور: فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحداً.

... قال أبو حيان: وليس كما ذكر، بل الخلاف فيه موجود. وحكى أبو البقاء العكبري في كتاب (التبيين) أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه، ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصه: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرّك الوسط، وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثي"[1].

وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه من ترخيم الثلاثي متحرك الوسط بالقياس على يدٍ ودم لأنّهما في الأصل يديٌ ودموٌ مع خلاف في (دموٌ) هل هو من ذوات الواو أو الياء، فما جاء على الياء قول الشاعر[2]:

فَلَوْ أنّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

فلمّا استثقلوا الحركات على حرف العلة حذفوه طلباً للتخفيف، فناظره الثلاثي متحرك الوسط في طلب التخفيف فحذف آخره.

أمّا الثلاثي ساكن الوسط نحو: زيد وعمرو فلا يجيز الكوفيون ترخيمه مع أن له نظيراً من الأسماء نحو: يدٍ وغد. وعللوا عدم ترخيمه؛ لأنّه لو حذف الحرف الأخير لحذف الساكن قبله مما يجعل الاسم يبقى على حرف واحد، وهذا مما لا نظير له في كلامهم. يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً لأنّ في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو: يد ودَمٍ، والأصل في يد يَدَيٌ، وفي دمٍ دمو في أحد القولين، بدليل قولهم: دموان، وقد قال بعضهم: إنّ دماً من ذوات الياء واحتج بقول الشاعر:

فَلَوْ أنّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

والأكثرون على أنّه من ذوات الواو، إلا أنّهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما؛ لأنّ الحركات تستثقل على حرف العلة، فحذفوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستثقال، فبقيت يدٌ ودمٌ، فكذلك في محل الخلاف: الترخيم إنّما وضع للتخفيف بالحذف، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزاً.

---

[1] الهمع 3: 81.

[2] المقتضب 1: 231.

قالوا: ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكنا؛ فإنّه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو: يدٍ وغدٍ؛ لأنّا نقول: إنّما لم يجز عندنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكناً نحو: زيد وعمرو، لأنّه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله؛ فيبقى الاسم على حرف واحد، وذلك لا نظير له في كلامهم، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركاً على ما بيناه"[1].

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- قياسهم: كَتِف وقَدم وعُنُق وحَجَر، على يدٌ ودمٌ، لا يستقيم لأن الحذف الذي حصل في يد ودم يتربط بالإعلال وهو من الحذف الاعتباطي الذي لا يسأل عن علته، يقول ابن يعيش: "على سبيل الاعتباط يعني من غير علة موجبة، وإنما ذلك لنوع من التخفيف"[2] ويقول ابن الحاجب: "وقد أجاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرّك وسطه، لأنّه يصير مثل يدٍ فيقولون: فيمن اسمه كتف وقدم يا كتِ ويا قد، وليس بالجيّد، فإنّ نحو: يدٍ إنما صار كذلك بنوع من الإعلال ولا يلزم منه جواز مثله في الترخيم[3].

2- قول الكوفيين يرفضه الاستعمال والقياس، لأن الكلمات التي قاسوا عليها قليلة يسيرة العدد، يقول الأنباري: "إنّ هذه الأسماء قليلة في الاستعمال، فأمّا قلتها في الاستعمال فظاهر؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة"[4]. أما من ناحية القياس فيقول الأنباري: "أما بعدها عن القياس فظاهر أيضاً، وذلك لأن القياس يقتضي أن لا يحذف، لأن حرف العلة إذا كان متحركاً فلا يخلو: إما أن ما قبله ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكنا فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من ظَبْي ونحْي وغزو ولَهْوٍ؛ لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركاً لا ساكناً، وإن كان ما قبله متحركاً فينبغي أن يقلب ألفاً ولا يحذف، كقولهم: رَحىً، وعَمىَ، وعَصاً، وقفاً ألا ترى أن الأصل فيها: رَحَيٌ وعَصوٌ وقَفوٌ؛ بدليل قولهم: رحيان وعميان، وعصوان، وقفوان، إلا أنّه لما تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما؛ قلبوا كل واحدة منهما ألفاً استثقالاً للحركات على حرف العلة مع تحرك ما قبله ... وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها"[5]. إضافة إلى أنّ الحذف في ترخيم الثلاثي على خلاف الأصل الذي تتكون منه الكلمة العربية فكما هو معروف حرف يبتدأ به، وحرف يوقف

---

[1] الإنصاف 1: 358 – 359 م 49.

[2] شرح المفصل 2: 21.

[3] الإيضاح في شرح المفصل 1: 229.

[4] الإنصاف 1: 359 م49.

[5] الإنصاف 1: 359 – 360 م49.

عليه، وحرف يُحْشى به يفصل بين الحرف المبدوء به وبين الحرف الموقوف عليه[1]. فلو حذف حرف من الثلاثي وهو في غاية الخفة يحصل إجحاف بالكلمة ومخالفة للأصول، يقول الزجاجي: "لأن الثلاثة أقل الأصول، فكرهوا أن ينتقصوا منها"[2]. ويقول الأنباري: "ولم يوجد هاهنا، لأنّه أقل الأصول، وهي غاية الخفة، فلو جوزنا ترخيمه لأدّى إلى أن ينقص على أقل الأصول وإلى الإجحاف به، وذلك لا يجوز"[3].

3- قول الكوفيين يناقض بعضه بعضاً، لأنّهم منعوا ترخيم الثلاثي ساكن الوسط، وأجازوا المتحرك مع أنّ كُلاًّ منهما ثلاثي، يقول الأنباري: "والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه إذا كان الأوسط منه ساكناً فإنه لا يجوز ترخيمه ... وإنما هذا شيء ادعيتموه وجعلتموه أصلاً لكم لا يشهد به نقل ولا قياس"[4].

وبعد العرض السابق عن كلا الفريقين وذكر حجج كل منهما، فقد ارتضى الباحث لنفسه أن يسير وفق ما جاء عند البصريين, ولعلّه يتزود بما يأتي:

1- كما هو معلوم أنّ العربية قد سارت في بنائها وفق مجموعة من الأصول لعلّ السماع أحد روافدها بل يكاد يكون أهمها، ولمّا كان السماع معولاً عليه حتى يمكن أن يقاس عليه، لم نجد من النصوص الواردة عن العرب ما يدعم ما ذهب إليه الكوفيون كما حصل في ترخيم المضاف، ولمّا كان السماع في هذه المسألة يكاد يكون غير موجود رفض النحاة ما قاله الكوفيون، ولعلنا نقتبس أقوالاً منهم توضح ما نذهب إليه، يقول ابن عصفور: "والمتحرك الوسط يقول (ويقصد الفراء) في ترخيمه: يا حَك ويا حَكُ ويا عُمُ ويا غُمَ. وهذا لم يسمع"[5] ويقول السيوطي: "وذهب الكوفيون إلا الكسائي: إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط، فيقال في حكم، يا حَكَ، وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس"[6].

2- من المعروف أنّ للنحاة أصولاً يسيرون عليها في ضبط كثير من الظواهر النحوية فكما هو معلوم أنّ ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولما كان الأصل في تكوين الكلمة العربية ثلاثياً لا حاجة تدعو إلى تخفيفه لأنّه جاء وفق ما

---

[1] المرتجل: 199.

[2] الجمل في النحو: 170.

[3] الإنصاف 1: 360 م49.

[4] الإنصاف 1: 360 م 49.

[5] شرح الجمل 2: 114.

[6] الهمع 3: 81.

ترتضيه العربية لتكوين مبانيها فالقول بتخفيفه يخالف هذا الأصل، يقول ابن الخشاب: "فلهذا قيل: أعدلُ الأسماء الثلاثيُ منها، ولهذا كثرت أمثلته في الكلام، وكثر استعماله، وكان أخفّ من غيره؛ والأخف غير محتاج إلى تخفيف"[1].

3- العربية لغة تبعد عن اللبس وعدم الوضوح، ولمّا كان مثل تراكيب (يا حكَ، حكُ، ويا كت، ويا عُنُ) فيها من اللبس بحيث لا يتضح المقصود من هذه الثنائيات والرجوع بها إلى أصلها غير متبادر إلى ذهن السامع فلو وضع أصلاً لبعض هذه الثنائيات لوقع في تعدد احتمالات لها وكلّما حمل الكلام على وجه مقبول مستساغ كان أولى وأبعد عن اللبس، يقول ابن عصفور: ومهما أمكن الفرار من اللبس كان أولى"[2].

الخلاف الثالث: "ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِمَامَا وأَضْحَتْ مِنْكِ شَاسِعةً أُمَامَا

أي أمامة".

يمثل النص خلافاً بين سيبويه والمبرّد في ترخيم الاسم في غير النداء، وإليك تفصيل ذلك:

ذهب سيبويه إلى جواز ترخيم غير المنادى للضرورة الشعرية على تقدير الاستقلال على لغة من ينتظر. وأباه أبو العباس المبرد وخرّج شواهد ذلك على لغة من لا ينتظر، وهو ما عبّر عنه بالاستقلال*.

يقول سيبويه: "هذا باب ما رحمت الشعراء في غير النداء اضطراراً.

قال الراجز: وَقَدْ وَسَطْت مَالِكاً وَحَنْظَلا[3]

وقال ابن أحمر[4]:

أَبو حَنَشٍ يُؤرِّقنـي وَطلْـقٌ وَعَمَـأرٌ وآونـةً أُثَـالاَ

---

[1] المرتجل: 199.

[2] شرح الجمل 2: 118.

* بمعنى أن الترخيم في غير النداء يجوز في ضرورة الشعر، فذهب سيبويه إلى جوازه على اللغتين والمبرد أجازه على لغة واحدة".

[3] مجاز القرآن 1: 59.

[4] الخصائص 2: 378.

يريد: أثالة.

وقال جرير:

يشقّ بها العساقــلُ موجــداتٌ وكلُّ عَرنْدسٍ ينفــي اللُّغَامــا

وقال زهير:

خُذُوا حظَّكَم يا آلَ عِكْـرَم واذكُروا أواصــرَنَا والرحْمُ بالغيبِ تذكـرُ

وقال آخر، وهو ابن حنباء التميمي:

إنّ ابن حارث إن اشتــقْ لرؤيته أو امتدحَه فإنّ النّاسَ قد علمــوا[1]"

ويقول ابن الشجري: "واختلفوا في الترخيم على اللغة الأخرى، فأجازه سيبويه، وأنشد فيه أبياتاً، منها قول زهير:

خُذُوا حظَّكَم يا آلَ عِكْـرَم واذكُروا أواصــرَنَا والرحْمُ بالغيبِ تذكـرُ

أراد عكرمة، فحذف التاء وبقيت فتحة الميم دالة عليها.

ومنها قول ابن حَبْناء:

إنّ ابن حارثَ إن أَشْتَقْ لِرُؤيتَــهِ أو امْتَدِحْهُ فإنّ النّاسَ قد عَلِمُــوا

أراد حارثة، وقول حسّان بن ثابت[2]:

أتَاني عَنْ أُمَــيّ نثــا حديــثٌ ومَا هــوَ فــي المغيب بِذِي حفاظِ

وقال جرير:

ألاَ أضْحَــتْ حِبالُكُمُ رِمَـامَــا وأضْحَــتْ مِنْكِ شَاسِعةً أُمَــامَا

حذف تاء التأنيث من أمامة، وهي مرفوعة بأضحت، وبقي فتحة الميم..."[3].

أمّا رأي المبرد فبعد الرجوع إلى أهم كتابيه المقتضب والكامل، لم نجده يشير إلى ذلك. ولعلّنا ننقله ممّا جاء في مصادر النحاة المتقدمين. يقول السيرافي: "وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر هذا ولا يُجوّزه في الشعر، ويعلل الأبيات، فذكر أن قوله

---

[1] الكتاب 2: 269 - 272.

[2] في ديوان حسان: أتاني عن أُميّة ذرو قَوْل: 298

[3] أمالي ابن الشجري 2: 190 – 192.

"خذوا حظكم يا آل عكرم ..." يذهب بعكرم مذهب القبيلة، وفتح الميم لأنّه لا ينصرف لا للترخيم. وذكر أنّ الرواية في البيت الثاني:

ألاَ أضْحَـتْ حِبالُكُمُ رِمَـامَـا وأضْحَـتْ مِنْكِ شَاسِعةً أُمَـامَـا

وذكر أنّ ابن "أثال" في بيت ابن أحمر معطوف على النون والياء في "يؤرّقني" فموضعه نصب لذلك. وقد ردّ السيرافي هذا التوجيه وأفرد لنفسه توجيهاً آخر.

يقول السيرافي: "والذي عندي في (أثال) غير ما قاله الفريقان وهو أنّ أثال لم يحذف منه هاء لأنَّه ليس في الأسماء (أثالة) وإنّما هو "أثال" ولم ينصبه للعطف على النون والياء في يؤرقني" لأنّ ابن أحمر يبكي قوماً من عشيرته ماتوا أو قتلوا فيهم" أبو حنش وعبّاد وأثال ... فنصب "أثالا" بأن ذكر الذي قد دَلّ عليه يؤرقني".

ويقول ابن الشجري: "وأبي أبو العباس محمد بن يزيد أن يكون ترخيم الضرورة، إلا على لغة من قال: يا حارُ، بالضم وخرّج بعض الأبيات التي أنشدها سيبويه على ما يُسوغ في مذهبه الذي عوّل عليه... وقال في قول زهير: "يا آل عكرم" أنه ترخيم عكرمة على لغة من قال: يا جارُ بالضم، وكان حقه أن يقول يا آل عكرِم، بالجر، ولكنه جعل عكرم قبيلة، فلم يصرف لاجتماع التعريف والتأنيث ... إن أثالا ترخيم أثالة، على لغة من قال: يا حارُ، بالضم، وانتصابه بالعطف على الضمير المنصوب في "يؤرقني"[1].

ويقول السيوطي: "وقال المبرد: لا يجوز الترخيم في غير النداء إلا على نية التمام كقوله[2]:

طَريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ"[3].

وقد حاول كثير من النحاة ردّ ما جاء به المبرد بزعمهم أنّه خالف القياس فضلاً ‘ن أنّه محجوج بالسماع، ويمكن أن نحيل إلى بعض الاقتباسات التي تشير إلى هذه الردود، يقول السيرافي: "والقول عندي ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين لعلّتين:

أحدهما: الرواية في "أماما"

والثانية: القياس

---

[1] أمالي ابن الشجري 2: 193 – 194.

[2] صدره: لِنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ، ديوان امرئ القيس: 110.

[3] الهمع 3: 77.

وذلك أنّ هذا الترخيم أصل جوازه في النداء فإذا اضطُرَّ الشاعر إلى ذكره في غير النداء أجراه على حكمه في الموضع الذي كان فيه لأن ضرورته في نقله من موضع إلى موضع"[1].

ويقول الأعلم الشنتمري: "... وسيبويه يجيزه على الوجهين، ومما يدل على صحة قوله مع القياس قول الشاعر:

أباَ عرو لا تَبْعِدْ فَكلُّ ابن حُـــرّةٍ سيدعوه داعي موتــه فيجيـبُ

ففتح واو عرو، ولا يمكن أحداّ أن يتأول فيه أنّه لا يتصرف لأنّه كنية وليس بقبيلة"[2].

يقول ابن عصفور: "... وإن كان حذفاً في غير النداء فهو مشبّه بالترخيم يفي النداء مع أنّ السماع القاطع قد ورد بذلك، ومنه قول الشاعر:

إنّ ابن حارث إنْ أشتـقْ لرؤيتــه أو أمتدحه فإنّ الناس قد علِموا[3]

ويقول السيوطي: "... ورُدّ بالقياس على حال النداء، وبالسماع، قال:

إنّ ابن حارِثَ إن أشْتَقْ لرؤيتهِ

أي ابن حارثة"[4]. إضافة إلى أنّ المبرد يرى أنّ رواية بعض الأبيات الشعرية فيها نظر، وحاول أن يرويها بطريقة تتفق ومذهبه في ترخيم المنادى بحذف تاء التأنيث منه، وهو مما لا خلاف فيه بين النحاة، ويمكن الردّ على هذا الرأي بما ذهب إليه ابن الحاجب، يقول: "وقوله "إلا إذا اضطرّ الشاعر فرخم في غير النداء" يعني فيجوز على الوجهين، وهو مذهب سيبويه وأجازه المبرد في الشعر على لغة يا حارُ بالضم خاصة دون الأخرى، وأنكر ما أجازه سيبويه وغيره وأنشد سيبويه:

ألا أضحــت حبالُكـم رِمَـامَـا وأضحَـتْ منـك شاسعةً أُمـاما

وهو واضح فيما ادّعاه المبرد بأنّ الرواية (وما عهدي كعهدك يا أماما) وهو من تعسّفانة"[5].

ولعلّي أُذكّر هنا برأي يبدو أنّه مما تفرّد به ابن عصفور، فقد ذهب إلى مخالفة ما جاء عند النحويين فرأى أن المسألة تجوز على كلا المذهبين وحجته في ذلك السماع والقياس، يقول "فقد ثبت الصحيح من المذهبين قياساً وسماعاً. وأمّا قوله:

---

[1] ما يحتمل الشعر من الضرورة: 101.
[2] النكت 1: 595.
[3] شرح الجمل 2: 125.
[4] الهمع 3: 77.
[5] الإيضاح في شرح المفصل 1: 296.

أودى ابنُ جُلهُم عبّـــادٌ بِصَـرمتَه إنّ ابنَ جُلهُم أضحى حيّةَ الــوادي

فلا حجة فيه لأنه ليس بترخيم، لأنهم يسمّون المرأة جلهم والرجل جُلهم فدّلَ على أنّه ليس بترخيم. وكذلك قول الآخر[1]:

ديارَ ميّة إذ مــيٌّ تساعفنـــا ولا يُـرى مثلها عجمٌ ولاَ عربُ

وما ذكرناه من ردود يكفي للميل إلى الأخذ بما ذهب إليه سيبويه لأن في مذهب المبرد تقييداً بحركة واحدة، وهو مخالف لما ورد من شواهد كثيرة بحيث لا يمكن ردّها.

[1] شرح الجمل 2: 126.

المسألة السادسة

الخلاف في باب النداء: وصف المنادى المندوب

يقول الرضي: "... وكذا تقول في المضارع للمضاف: واطالعاً جبلاه، وكذا تلحقها آخر الصلة نحو: وا من حفر بئر زمزماه"، وكذا قال يونس والكوفيون إنّك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو: وا زيد الظريفاه، وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو: وا زيداه الظريف، لأن اتصال الموصوف بصفته لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته. وليونس أن يقول: إنّه متصل بها على الجملة لفظاً واتصاله بها في المعنى أتمّ من اتصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان في اللفظ أنقص، وذلك لأنّه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق المضاف إليه على المضاف ولا الصلة على موصولها". 1: 422.

اختلف نحاة البصرة والكوفة في وصف المنادى المندوب نحو قولهم: وازيد الظريفاه، فيرى نحاة البصرة أنّ التركيب بهذه الطريقة لا يجوز، بل الأولى أن يقال وا زيداه الظريف، وأجازه نحاة الكوفة. وإليك تفصيل الخلاف.

ذهب البصريون إلى أنّ لا يجوز وصف المندوب، يقول سيبويه: "هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب.

وذلك قولك: وازيدُ الظريفُ والظريفَ. وزعم الخليل – رحمه الله – أنّه مَنَعه من أن يقول الظريفاه أنّ الظريف ليس بمنادىً، ولو جاز ذلك لقلت: وازيد أنت الفارس البطلاه؛ لأنّ هذا غير منادى كما أنّ ذلك غير نداء.

ولـيس هـذا كقولـك: واأميـرَ المومنينـاه، ولا مثـل: واعبـدَ قيسـاه؛ مـن قبـل أنّ المضـاف والمضـاف إليـه بمنزلـة اسم واحـد منفـرد، والمضـاف إليـه هـو تمـام الاسـم ومقتضاه، من الاسم.ألا ترى أنّك لو قلت عبداً وأميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجزْ لك. ولو قلت هذا زيد كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف. ولستَ في المضاف إليه بالخيار، لأنّه من تمام الاسم، وإنّما هو بدل من التنوين. ويدلك على ذلك أنّ ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد، ولا تقع على المضاف، والموصوف إنّما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف"[1]. وقد تابع

[1] الكتاب 2: 225 – 226.

سيبويه كثير من النحاة من أبرزهم المبرد[1] وابن السراج[2] والأعلم الشنتمري[3] والأنباري[4] وغيرهم، يقول ابن السراج: "واعلم أنّ ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا نحو، وازيد الظريفُ والظريفَ، لأنّ الظريف غير منادى، وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه، لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، وهذا قول الخليل"[5].

وقد علل البصريون لما ذهبوا إليه تعليلاً صوتياً مضمونه أنّ علامة الندبة تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وهذا غير موجود في الصفة، لأنّها غير لازمة الذكر مع الموصوف، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة لأنّ علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة؛ لأنّها لا يلزم ذكرها مع الموصوف فوجب أن لا يجوز"[6].

وأضاف بعض النحاة دليلين آخرين لما ارتضاه البصريون، هما:

1- أن الصفة غير مندوبة، بخلاف المضاف إليه، لأن تتمته مع المضاف.

2- أن الصفة اسم معرب مفرد، فلا تأتي معها الندبة حتى لا تبنى.

يقول أبو البقاء العكبري: "ووجه المذهب الأول من وجهين:

أحدهما أن الصفة غير مندوبة ولازمة للمندوب، فلم تلحقها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه، لأنّه من تتمّة المضاف.

والثاني أنّ الصفة اسم معرب مفرد، فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة، وعلّة ذلك ألاّ يصير مبنياً"[7].

وما ذهب إليه البصريون يمكن الرّد عليه ببعض مقولاتهم فهم قد رفضوا عدّ المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد في مسألة ترخيم المنادى المضاف مراعين في ذلك أن تكون الندبة على الاسم الأول، يقول ابن السراج: "واعلم: أنّ ألف الندبة لا

---

1 المقتضب 4: 269.

2 الأصول 1: 357 – 358.

3 النكت 1: 565 – 566.

4 الإنصاف 1: 363 م52.

5 الأصول 1: 357 – 358.

6 الإنصاف 1: 365 م 52.

7 اللباب 1: 343.

تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا نحو: وازيد الظريفُ والظريفَ، لأنّ الظريف غير منادى وليس هو بمنزلة المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد"[1].

أما الكوفيون فقد أجازوا ندب الصفة أي إلقاء علامة المد الصوتي على الصفة وتبعهم يونس بن حبيب وأبو الحسن بن كيسان[2].

يقول سيبويه: "وأمّا يونس فيلحق الصّفة الألف، فيقول: وازيد الظريفاه، واجمحتيَّ الشاميّتيناه". ويقول الصيمري: "فأمّا يونس: فيجوز عنده وازيد الظريفاه"[3].

ويقول العكبري: "لا يجوز أن تلحق علامة الندبة الصفة نحو: (وازيد الظريفاه)، وأجازه الكوفيون ويونس"[4]. وتبعهم من المتأخرين ابن مالك، يقول: "ويؤيد قول يونس قول بعض العرب واجمجمتي الشاميّتيناه"[5].

وقد احتج الكوفيون لما ارتضوه أن علامة الندبة تلقى على المضاف إليه فيقال: "واعبد زيداه، واغلام عمراه" فحمل هذا عليه؛ لأنّهم يرون أن الصفة تلازم الموصوف ملازمة المضاف للمضاف إليه، يقول الأنباري: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:أجمعنا على أنّه يجوز أن نلقي علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: "واعبد زيداه، واغلام عمراه" فكذلك هنا لأنّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة"[6]. وأضاف العكبري وجهاً آخر عن الكوفيين، وهو أنّ الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة أيّ في باب النداء وصفة ما، ومن، يقول: " ... والثاني أنّ الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة (أيّ) في باب النداء، وصفة (من) و (ما) النكرتين، فجرى مجرى المضاف إليه[7].

أما السماع الذي احتجوا به فقد رأوا أنّ العربَ قد ورد عنها شعراً ونثراً، فذكر سيبويه قولهم المذكور عن يونس، "واجمجمتي الشامّتيناه"، ويقول الأنباري: "والذي

---

1 الأصول 1: 357 – 358.

2 الإنصاف 1: 364 م52.

3 الكتاب 2: 226.

4 التبصرة والتذكرة 1: 365.

5 شرح التسهيل 3: 416.

6 الإنصاف 1: 364 – 365 م 52..

7 اللباب 1: 343.

يدلُّ على ذلك ما رُوي عن بعض العرب أنّه ضاع منه جمجمتان _ أي قدحانِ – فقال "واجُمْجُمَتَيّ الشامّيتيناه" وألقى علامة الندبة على الصفة فدلّ على ما قلناه"[1].

ويقول ابن مالك: "... وقول الشاعر:

ألاَ يا عَمْــرُو عَمْـــــراه وعمــرُو بــن الزُّبَيْــــراه

فلحقت في :الشاميتيناه، وهو نعت مندوب، ولحقت في: عمراه وهو توكيد مندوب، ولحقت في الزبيراه، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ولحاقها نعت المندوب كقول الشاعر:

كم قائلٍ ياأسعدُ بن سعـــداه كــلُّ أمــرئ بـــاك أراه[2]

وقد ردّ البصريون ما احتج به الكوفيون وفق الآتي:

1- يرى البصريون أنّ المضاف والمضاف إليه متلازمان ولا يفصل بينهما، وقد بحث النحاة ذلك واختلفوا في الفصل بينهما، وليس هنا مجال تفصيل ذلك، بينما يرون الصفة شيئاً أنت فيها بالخيار ذكراً أو سكوتاً، يقول الأنباري: "... لأنّ الصفة لا الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه "قلنا: لا نسلم؛ فإنّ المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة، فإنّ الموصوف يتم بدون ذكر الصفة ألا ترى أنّك لو قلت "عبد" في قولك عبد زيد أو "غلام" في قولك غلام عمرو – لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت "زيد" في قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفة، وكنت في ذكرها مُخَيّراً: إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها، فبان الفرق بينهما"[3].

2- يُخطئُ البصريون ما ورد عن يونس في سماعه "واجمجمتي الشاميتيناه" يقول سيبويه: "وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيد الظريفاه، واجمجمتيّ الشاميتيناه.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ"[4]. وأضاف الأنباري إلى قول الخليل أنّ هذا مما قاسه يونس، ولا يعدو أن يكون من الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول الأنباري: "وأما ما روي عن بعض العرب من قوله: "واجمجمتي الشاميتيناه" فيحتمل أن يكون إلحاق

---

1 الإنصاف 1: 365 م 52.

2 شرح التسهيل 3: 416.

3 الإنصاف 1: 365 م52.

4 الكتاب 2: 226.

علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبأ به ولا يقاس عليه"[1].

لعلّ من المفيد أنْ نبين أنّ ما جاء عن الخليل من تخطئة يونس فيما ذكره عن العرب (واجمجمتيّ ...) وهو ما أكدّ عليه ابن مالك حين ذكر أنّه قول لبعض العرب. يدخل الباحث في التطرق إلى مبحث ورد عن النحاة بكثرة، وهو تخطئة بعض الشعراء أو بعض أقوال العرب، بل ومنهم من ذهب إلى تغليطهم.

نعلم أن علماء اللغة قد أقاموا صرح اللغة والنحو على الحيطة والحذر إضافة إلى المشقة في جمع هذه اللغة، ولا نَظنُّ أنّهم مع إجلال قدرهم ينقلون الخطأ الذي ادعاه الخليل لهم، وإلا لما تكبد الأصمعي والخليل والكسائي المشقة في نقل هذه اللغة وتقعيد قواعد النحو عليها، ويكفي للرد على الخليل ومن ذهب مذهبه في تخطئة الأعراب ما قاله ابن مالك: "لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيءٍ من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطق به العرب المأمون حدوث لحنهم يتغير الطباع"[2]. فضلاً عمّا ذكره الأنباري من أنّه قياس ليونس، فكما هو معلوم عند علماء أصول اللغة والنحو أنّ من شأن النحوي أن يقيس وليس ذلك للغوي.

واستكمالاً لمتابعة هذا الخلاف نرى أن نذكر شيئاً مما جاء عند الباحثين المعاصرين حول هذه المسألة.

فيرى الدكتور محمد إبرهيم البنا أنّ يونس أول من نهج للنحاة هذا في القياس، ويرى أنّ المضاف إليه في الحقيقة صفة للمضاف، وذكر أنّه قد سُمِع وصل المضاف إليه بعلامة الندبة فيتابع أهل الكوفة وابن كيسان في جواز إلحاق علامة الندبة الوصف، يقول: "وازيدُ الظريفاه. من التراكيب التي دخلت في العربية من باب القياس، هذا التركيب وكان أول من نهج للنحاة ذلك يونس بن حبيب، فأجاز أن تلقى علامة الندبة على الصفة قياساً على المضاف إليه، لأنّ المضاف إليه في الحقيقة صفة للمضاف، وقد سمع وصل المضاف إليه بعلامة الندبة، فيجوز حينئذ لحاقها للوصف. وقد اختار هذا ابن كيسان وعليه الكوفيون"[3].

بينما يذهب الباحث الدكتور شريف النّجار بعد عرض آراء البصريين والكوفيين في الخلاف إلى ارتضاء وجهٍ آخر لتوجيه هذه المسألة معتمداً فيه على ما

---

[1] الإنصاف 1: 365 م52.

[2] شرح التسهيل 2: 52.

[3] ابن كيسان النحوي: 189.

ذهب إليه ابن يعيش الصنعاني إضافة إلى اعتماده على إنشائية وثبات أسلوب الندية إلى ما يعرف بالصيغ المسكوكة الثابتة التي يعبر بها في أوقات معينة تحت تأثير انفعالي، يقول "... وفي المسألة رأي ثالث لابن يعيش الصنعاني، وهو جواز ذلك إذا أراد المتكلم ندب الاسم لأجل تلك الصفة، ومنعه إذا لم تكن الصفة مقصودة بعينها، قال: "وهاهنا مذهب بين المذهبين، وهو أنّك ندبت الاسم بحق هذه الصفة فيه بعينها جاز لك أن تجعل علامة الندبة فيها، لأنّك تريد أن تندبه بصفته هذه، فكأنها مندوبة في التحقيق، وإنّ ندبته لا لهذه الصفة لم تجعل في الصفة علامة الندبة" والذي يراه الباحث أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وبينهما تلازم قوي، ولأجل هذا التلازم لا أرى مانعاً يمنع من إضافة علامة الندبة إلى الصفة إذا كانت مقصودة بعينها كما ذهب إليه ابن يعيش الصنعاني. كما يرى الباحث أن أسلوب الندبة من أساليب العربية ذات الصيغ المسكوكة الثابتة، والقوالب الجاهزة، والتعابير اليومية التي تقال في أوقات معينة تحت تأثير الانفعال والضغط النفسي، وذلك للتنفيس عن النفس وما ألمّ بها"[1] إلى أن يُخْرج مبحث الندبة عن النداء ويرى أنّ الحاقه بالنداء هو من باب المشاكلة اللفظية، معتمداً في توجيه أسلوب الندبة على السياق للتمييز بينه وبين النداء[2].

وما قاله الدكتور شريف فيه مخالفةٌ لما أجمع عليه النحاة وما ربطوه من مسائل بينهما ولعلّي أنقل نصاً واحداً عن ابن يعيش يبين ما بين البابين من صلة، يقول: "فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لأنّه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه"[3].

والذي يبدو للباحث أنّه يجوز وصف المنادى المندوب وإلحاق علامة الندبة على الصفة، ولعلّ ما دفعه للأخذ بهذا الرأي:

1- السماع الوارد عن العرب، ولعلّ الباحث والقارئ الكريم في غنى عن ذكر أهمية هذا المصدر في تعضيد القواعد وقبولها، وليس هنا مجال التفصيل، ويكفي ما ذكره ابن مالك شواهد على ذلك.

2- أهمية ذكر الصفة للمقام زيادةً في التفجع على المندوب وتحقيقاً لها. وهو ما ذهب إليه ابن يعيش الصنعاني.

---

[1] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 414.

[2] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 414.

[3] شرح المفصل 2: 15.

3- التوضيح الذي تقوم به الصفة للتركيب، وهو ما عبّر عنه العكبري بقوله: "لأنّها توضّح كما يوضّح"[1]. فضلاً عن أنّ الصفة في هذا التركيب هي الموصوف ولعلّ هذا هو ما ذكره الصيمري، يقول: فيجوز عنده (يونس) وازيد الظريفاه؛ لأنّ الصفة هي الموصوف"[2]. فكأنّه تلازم وعبّر عن شيءٍ واحد.

[1] اللباب 1: 344.

[2] التذكرة والتبصرة 1: 365.

المسألة السابعة

الخلاف في باب النداء: ندب غير المعروف

يقول الرضي: "وحكى الكوفيون: وارجلا مسجّاه، وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف، وهو شاذ عند البصريين". 1: 422.

يمثل الخلاف في هذه المسألة "ندب النكرة وما جرى مجراها" بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة. وإليك تفصيل ذلك:

ذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى عدم تجويز ندب الاسم النكرة، وما هو قريب منها، يقول: "هذا باب ما لا يجوز أن يندب.

وذلك قولك: وارَجُلاه ويارَجُلاه. زعم الخليل رحمه الله ويونس أنّه قبيح، وأنّه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنّما قبح لأنّك أبهمت. ألا ترى أنّك لو قلت واهذاه، كان قبيحاً، لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تَفَجّع بأعرف الأسماء، وأن تخصُّ ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يارجلاً ظريفاً، فكنت نادباً نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنّك إذا ندبت تُخبِر أنّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهّم. وكذلك: وامّنْ في الداراه، في القبح.

وزعم أنّه لا يستقبح "وامن حفر بئر زمزماه"؛ لأنّ هذا معروف بعينه، وكأنّ التبيين في الندبة عذر للتفجّع. فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب. ولو قلت هذا لقلت وامن لا يعنيني أمْرُهوهْ. فإذا كان ذا تُرك، لأنّه لا يعذر على أن يتفجَّع عليه، فهو لا يُعذَر بأن يتفجّع ويبهم، كما لا يعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره[1]".

وقد تبعه كثير من النحاة منهم المبرد[2] والصيمري[3] والأنباري[4] والعكبري[5]، وابن الحاجب يقول مقتفياً أثر سيبويه: "لا يندب إلا الاسم المعروف"، أي الدالُّ على المندوب بخصوص لفظه، فأمّا النكرات وأسماء الإشارة فليست من هذا القبيل؛ لأنّ النادب غرضه الجهر بذكر مَنْ يتفجع عليه إمّا لتعريفه وإمّا لإقامة عذره في ذلك، ولا

---

1 الكتاب 2: 227 – 228.

2 المقتضب 4: 268-269.

3 التبصرة والتذكرة 1: 362.

4 الإنصاف 1: 263 م 51.

5 اللباب 1: 342.

يحصل هذا المعنى إلاّ أن يكون الاسم كما ذكرناه، ولا فرق بين أن يكون علماً أو كالعلم وعلى ذلك نُزِّل وامن حفر بئر زمزماه منزلة قولك: واعبد المطلباه، قال الخليل: كما لا يقال وامن لا يُعنيني أمرهوه، ولا يعذر من يتفجع بذلك، لا يعذر من يتفجع بمبهم، يعني أنّه لا يعرف من يعنيهِ"[1].

وقد ارتبطت حجة البصريين في الرفض بدليل معنوي وهو أنّ النادب يظهر تفجعه على من يندب ليحصل التأسي ليخفف عليه مما أصابه، وذلك لا يكون إلا بالمعرفة، لأنّ النكرة لا تحمل هذه الدلالة وقاسوا عليها الموصولات لأنّها فيما يرون مبهمة وصلتها جمل والأصل في الجمل أن تكون نكرات.

يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه لا يجوز ذلك، لأنّ الاسم النكرة مبهم لا يَخصُّ واحداً بعينه، والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تَفَجُّعه على المندوب ليساعد في تفجعه فيحصل التأبين بذلك فيخف ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بندبه المعرفة، لا بندبة النكرة، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة، وأما الأسماء الموصولة فإنّها أيضاً مبهمة، فأشبهت النكرة،؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة"[2]، ويقول ابن الحاجب: "لأن الغرض بالندبة الإعلام بالتفجع وإقامة العذر، أو أحدهما، وذلك لا يحصل بغير معروف"[3]. وتابعه ابن مالك، أنّ الضمير لا يجوز ندبته، فلا نقول ياأنتاه، يقول: "ولا يندب ... ولا في أنت: واأنتاه"[4] وابن عقيل، يقول: "ولا ضميراً، فلا يجوز: واأنتاه!"[5].

وأضاف ابن عصفور أن الضمائر لا تجوز ندبتها وعلّل ذلك يقول: "لا يجوز أن تندب مضمراً لأنه لا يخلو من أن يكون غائباً أو متكلما أو مخاطباً. أما الغائب فقد عزموا على عدم ندائه لمناقضته النداء، ألا ترى أن النداء خطاب. وأما ضمير المتكلم فلا يتصور لأن المتكلم حي والمندوب ميت"[6].

---

1 الإيضاح في شرح المفصل 1: 286.

2 الإنصاف 1: 363 م 51.

3 شرح المقدمة الكافية 2: 452.

4 شرح التسهيل 3: 414..

5 المساعد: 2: 535.

6 شرح الجمل 2: 128.

أما الكوفيون فيجيزون ندب النكرة والأسماء الموصولة، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة"[1].

وقد ربط الكوفيون ما يذهبون إليه بدليلين. أوّلهما: أنّ الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة إليه نحو: "واراكباه"، والأسماء الموصولة تتعرف بجملة الصلة.

والثاني: ما ذكر عن العرب أنّه سُمِع منهم "وامن حفر بئر زمزماه"، إضافة إلى ما مثل به الرضي "وارجلا مسجاه".

يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وذلك لأنّ الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو "واراكباه" فجازت ندبته كالمعرفة، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كما أنّ الأسماء الأعلام معارف، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ويقرب منها، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم "وامن حفر بئر زمزماه" وما أشبه ذلك"[2].

وقد ردّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون وفق الآتي:

1- يرى البصريون أنّ الإشارة التي قربت الاسم من المعرفة ليست بالدليل المقنع لأنّ الاسم ما زال على إبهامه، لأنّ الندبة كما يرون لابد أن تكون بأعرف الأسماء. أمّا الاسم الموصول فهو وإن تخصص بالصلة لا يخلو من إبهام، لأن أصل الجمل عندهم نكرات، يقول الأنباري: "وأما الجواب على كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنّ الإشارة قد قَرَّبَت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة" قلنا: إلا أنه باقٍ على إبهامه، والمندوب يجب أن يُنْدب بأعرف أسمائه، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصلة فلا تخلوعن إبهام؛ لأنّ تخصيصها إنما يحصل بالجمل، والجمل في الأصل نكرات"[3]. وما قاله البصريون عن جملة الصلة وأنّها في الأصل نكرات، يمكن رَدّه بأنّ جملة الصلة تأتي جاراً والمجرور وظرفاً.

2- يُعدّ البصريون ما استشهد به الكوفيون من قول العرب "وامَنْ حرف بئر زمزماه" من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، ومن قصد في القول هو عبد المطلب جدّ النبي صلى الله عليه وسلم، وقد كان معروفاً بحفره بئر زمزم، يقول

---

[1] الإنصاف 1: 362.

[2] الإنصاف 1: 362 – 363 م 51.

[3] الإنصاف 1: 363 م 51.

الأنباري: "وأما ما حكوه من قولهم "وامن حفر بئر زمزماه" فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، على أنا نقول: إنّما جاء مع شذوذه هاهنا لأنّه كان معروفاً، وهو عبد المطلب جدّ النبي صلى الله عليه وسلم، وكان قد عُرِفَ بحفر بئر زمزم"[1]. ويقول ابن يعيش: "ولا يستقبحون "وامن حفر بئر زمزماه" لأنّه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الأعلام نحو واعبد المطلباه"[2].

بقي أن نشير إلى رأي حول ندبة اسم الجنس المفرد، ذكره النحاة، ونسب إلى الرياشي، ويبدو أنّه مما انفرد به الرياشي، لأنّه ربطه بأثر مروي "واجبلا"، يقول أبو حيان "وأجاز الرياشي ندبه اسم الجنس المفرد، وجاء في الأثر واجبلاه"[3].

وما قاله الرياشي خَرّجَه النحاة على أنّه من النادر، يقول ابن عقيل: "وفي الخبر واجبلاه وهو نادر"[4]، ويقول السيوطي: "وهو نادر وإن صحّ"[5].

بقي أن نُطلَّ سريعاً على ما قاله المحدثون عن مبحث الندبة. فنجد الأستاذ عباس حسن في ندب النكرة يجيز قولنا: وامصيبتاه، في مصيبة غير معينة"[6].

وأما الدكتور شريف النّجار فقد أجاز ندب النكرات متابعاً في ذلك نحاة الكوفة، معتمداً على بعض التراكيب التي يجوز فيها ندب النكرة، لأنها تميزت عن غيرها مثل أعضاء الجسم نحو: وارأساه، وواكبداه".

يقول: "... أنّ ندب النكرات جائز إذا ما اختصت وتميزت عن غيرها، ولذلك جاز ندبة أعضاء الجسم فتقول: "وارأساه وواكبداه" وهما نكرات لكنهما تميّزتا عن غيرهما بالقصد، قال الشاعر:

---

1 الإنصاف 1: 636 م 51.

2 شرح المفصل 2: 14.

3 ارتشاف الضرب 3: 143.

4 المساعد 2: 535.

5 الهمع 3: 67.

6 النحو الوافي 4: 91.

فواكَبِدَا مِـن حـبّ مَنْ لاَ يُحبُنِــي ومن عَبــراتٍ مالهُــنَ فنــاءُ[1]

والذي يظهر للباحث أنّ استخدام الندبة على ما هو مقنن في ما اشتهر تعضده تراكيب العرب. فضلاً عن أنّ الخليل وسيبويه وتابعهم في ذلك يونس بن حبيب قد ربطوا عدم إجازة ندب النكرة؛ لأنّها أبهمت ونزلت عندهم منزلة القبيح، ووصف القبيح لا يقصد به تغليط للأعراب، وكما هو معلوم لدى القارئ الكريم أنّ موقف الندبة يحتاج إلى إبراز من يتفجع عليه، وذلك ما لا تظهر النكرة أو ما يقوم مقامها. ولعلّ القليل الذي جاء في النثر لا يعدو أن يكون من اللهجات العربية التي لم تسمح قواعد اللغة العربية في إدراجها في ما اطّرد ووضُعت عليه القواعد.

[1] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 413.

المسألة الثامنة

الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

يقول الرضي: "وإنّما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة، وإن كان متعرفاً قبل النداء لما ذكرناه قبلُ من أنّه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى أي مخاطباً تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطباً، احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء.

والكوفيون جوّزوا حذف الحرف من اسم الإشارة، اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، واستشهاداً بقوله تعالى **(ثم أنتم هؤلاء)**[1]. وليس في الآية دليلٌ، لأنّ هؤلاء خبر المبتدأ". 1: 426.

يبين النص خلافاً بين البصريين والكوفيين مضمونه حذف حرف النداء، فرفض ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون، وإليك تفصيل ذلك:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّه لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة والنكرة، يقول: "... ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رَجُلُ، وأنت تريد: ياهذا، ويارجل، ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأنّ الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنّه صار بدلاً من أيُّ... وقد يجوز حذف يا ن النكرة في الشعر، وقال العجّاج[2]:

جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

يريد ياجارية: وقال في مَثَل: "افتَدِ مخنوق"[3]، "أصبِحْ ليلُ"[4] و "أطرقْ كَرَا"[5]، وليس هذا بكثير ولا بقويٍّ".[6]

وقد تعقّب المبردُ سيبويه في حذف ياء النداء مع النكرة للضرورة الشعرية، وأورد هذا الخلاف ابن ولاّد. ولمّا كان مضمون ما جاء عنهما يتعلق بما نناقشه، سوف نوجز ما ذهبا إليه وفق الآتي:

---

1 البقرة: 85.

2 ديوان العجاج: 221، المقتضب 4: 260.

3 مجمع الأمثال 2: 94

4 مجمع الأمثال 1: 506

5 مجمع الأمثال 1: 541

6 الكتاب 2: 230 – 231.

فقد ذهب المبرد أنّ ما ذهب إليه سيبويه خطأٌ فاحشٌ، لأنّ جاري ... هنا معرفة والدليل عليه الترخيم، ولو كان نكرة للزمها النداء والتنوين والنصب... وكذلك النكرة لو جاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء لأنّه فيهما على الأصل، وقد وضع باب الترخيم ما فيه هاء التأنيث كلّه على أنّه نكره، وهذا خطأ" وعقّب ابن ولاّد على قول المبرد: "أما تسميته هذا نكرة فصواب وليس بخطأ على ما ذكر، لأنّه انّما يصير معرفة في حال ندائها إيّاه واختصاصه بذلك، وإلا فهو نكرة قبل النداء، فكأنّه قال: وقد يجوز أن يحذف (يا) من النكرة إذا ناديتها، وإنّما تصير هذه النكرة معرفة إذا اختصها بالنداء، وليست اسماً غالباً مختصاً قبل النداء كزيد وعمرو، لأن زيداً وما أشبهه معرفة قبل أن تناديه، وفي حال النداء كذلك"[1].

وقد اقتفى أثر سيبويه عدد من النحاة منهم ابن يعيش[2]، وابن الحاجب[3]، وابن مالك[4] وغيرهم. يقول ابن مالك: "يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى (الله) ولا مضمراً، ولا مستغاثاً به، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفرد غير معين.

وقد علل ابن يعيش عدم جواز حذف حرف النداء، لأن فيه نوعاً من الاختصار فضلاً عن أنّ القياس يأبى ذلك، يقول: "وفي الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس لأنّ الحروف إنّما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال فيما النافية نائبة عن أنفي وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف إلا أنّه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به"[5].

وما قاله ابن يعيش فيه نظر، ومرد ذلك أنّ ابن يعيش حاول أن يربط فكرة الحروف في العربية وعملها بعامل مقدر وهو الفعل وذلك ما ترفضه طبيعة اللغة التي تميل إلى الاختصاص في عواملها فكما هو معلوم أنّ الأدوات ومنها أدوات النداء قامت بدورها في التركيب الجملي، ولا حاجة إلى تقدير فعل أو تأويل التركيب حتى نبين حركة النصب على المنادى، فقد أدّت (يا) دورها في البناء الجملي وكذا حروف الاستفهام والنفي ولا نميل إلى القول بنيابتها عن الأفعال.

---

1 الانتصار لسيبويه على المبرد: 151 – 152.

2 شرح المفصل 2: 15 – 16.

3 شرح المقدمة الكافية 2: 454 – 456.

4 شرح الكافية الشافية 3: 1290.

5 شرح المفصل 2: 15.

وقد عالج ابن الحاجب ما ذكر ابن يعيش ولكنّه يرى أنّ حذف النداء على الجواز وعلل تعليلاً قريباً مما ذهب إليه ابن يعيش، يقول: "قوله (ولا يجوز حذف حرف النداء) إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب" يريد: حذف حرف النداء مع المنادى إلا مع اسم الجنس. ويريد باسم الجنس: كل نكرة قبل النداء يصح تعريفها. وإنّما امتنع حذف الحرف منه، لأن أصله أن ينادى بـ :يا أيّها الرجل، وياهذا الرجل، ويا أيهذا الرجل، على ما تقدم.

وإذا قيل: يارجل، فقد حذفت الألف واللام استغناء عنهما بحرف النداء، وحذف ما كان لحذف اللام، فكرهوا حذف حرف النداء أيضاً لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا.

وكذا اسم الإشارة وأصله أن تقول: يا أيهذا كراهة اجتماع التعريفين، ثم حذفوا المتوسط إمّا لأنهم قدروا تعريف الإشارة منتفياً كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية، فبقي: ياهذا، فكرهوا الحذف خوف الإخلال"[1]. وبالقول نفسه ذهب في شرحه لقول الزمخشري[2].

ويبدو مما عالجه ابن الحاجب دعوة إلى الحذف دون ضرورة ملجئة إليه.

ولعلّ من المفيد أن نذكر ما لخصّه السيوطي عن التراكيب التي لا يحذف مع حرف النداء، لأنّه على ما يبدو قد جمع ما جاء عند سابقيه، يقول: "... ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف: أحدها: اسم الله تعالى، إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله. الثاني: المستغاث نحو: يالَزيد. الثالث: المتعجّب منه نحو: يالَلْماء. الرابع: المندوب نحو: يازايده. الخامس: اسم الجنس. السادس: اسم الإشارة. السابع: النكرة غير المقصودة، هذا مذهب البصريين"[3].

أما الكوفيون ومن تبعهم من النحاة فقد جوّزوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ومع غيره، يقول ابن يعيش: "وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا أقبل على إرادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى: **(ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)**[4] قالوا والمراد ياهؤلاء، وقد عمل به المتنبي في قوله:

---

1 شرح المقدمة الكافية 2: 454-455.

2 الإيضاح في شرح المفصل 287/1.

3 الهمع 3: 43.

4 البقرة: 85.

هَذِي بَرَزَت لنا فَهِجْتِ رَسَيْسَا[1]

وكان يميل إلى مذهب الكوفيين"[2].

ويقول أبو حيان: "قوله (إلاّ من مشار، خلافاً للكوفيين في إجازتهم حذف الحرف منه"[3].

ويقول المرادي: "وهو عند الكوفيين قياس مطرد"[4]. وممن أخذ بمذهب الكوفيين ابن مالك يقول: "والكوفيون يقيسون عليه. وقولهم في هذا أصّحّ"[5].

وقد احتج الكوفيون بدليل السماع. فقد أيدوا كلامهم بمجموعة من الشواهد من مصادر السماع المختلفة (القرآن والحديث وكلام العرب). فمن القرآن الكريم أورد لهم الرضي ومن سبقه من النحاة قوله تعالى **(ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)**[6]، يقول ابن يعيش: "قالوا والمراد ياهؤلاءِ"[7]. ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: (ثوبي حَجرُ)[8]. يقول ابن مالك: كقول النبي صلى الله عليه وسلم مترجماً عن موسى صلى الله عليه وسلم "ثوبي حَجَرُ". وكقوله[9]، صلى الله عليه وسلم، اشْتَدِيّ أزمة تنفرجي"[10]. ومن الشعر ورد مجموعة من الأبيات، يقول ابن مالك: "ويشهد قول ذي الرُّمة لصحة قولهم[11]:

إذَا هَمَلَتْ عَيْنِـي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هذَا لَوْعَةٌ وغَرَامُ

ومثله قول الآخر[12]:

إنّ الأُلَى وَصَفُوا قَوْمي لَهُمْ فَبِهِمْ هذا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عادَاك مَخْذُولا

ومثله:

---

1 عجزه: ثم انْثَنيت وما شَفَيْتِ نَسِيسا، ديوان المتنبي 2: 193

2 شرح المفصل 2: 16.

3 النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: 95.

4 توضيح المقاصد 3: 271.

5 شرح الكافية الشافية 3: 1291.

6 البقرة: 85.

7 شرح المفصل 2: 16.

8 صحيح البخاري 3: 1249

9 فيض القدير 1: 516.

10 شرح الكافية الشافية 3: 1290-1291.

11 ديوان ذي الرّمة: 563.

12 شرح الأشموني 3: 136.

ذَاْ ارعواءً فليس بَعْد اشتعالِ الـ ـرأسِ شيباً إلى الصِّبا من سَبِيل"[1]

وقد أورد النحاة شعراً لشعراء خارجين عن عصور الاحتجاج كالمتنبي في قوله:

هَذي برزَتْ لنا فهجت رَسَيسَاً ثُمَ انثَنينتِ وما شفيْتِ نَسيْسَا

وقد ردّ البصريون ما جاء من شواهد وارتضوا لها توجيهات أخرى تتفق وقواعدهم التي وضعوها، وإليك تأويلاتهم لهذه الشواهد:

أمّا الآية القرآنية فهي عندهم متعددة وجوه الإعراب، ويمكن أن نأخذ ما ذكره ابن يعيش فقد بسط عدداً من تلك الوجوه، يقول: "... ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوباً بإضمار أعني بمعنى الاختصاص، ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الإشارة موصولاً نحو قوله:

عَدَسْ ما لِعبّادٍ عَليكِ إمارَةٌ أمنتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَليقُ

أي والذي تحملينه طليق"[2].

وما قاله ابن يعيش فيه نظر ويحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- ما قاله عن أنّ "هؤلاء" منصوب على الاختصاص لا يستقيم، لأنّ جلَّ النحاة قد نصوا أن الاختصاص لا يكون في المبهم، ولا في النكرة.

يقول سيبويه: "واعلم أنّه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب (أي الاختصاص)، فتقول إني هذا أفعل كذا وكذا، ولكنْ تقول: إني زيداً أفعل، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً، لأنّ الأسماء إنّما نذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: إنّا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم"[3]، ويقول أبو حيان: "وهو اسم ظاهر بعد ضمير متكلم... لا باسم إشارة... ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة، لا يجوز: إنا قوماً نصنع هذا، ولا: إني هذا أفعل"[4].

2- ما ذهب إليه بأن الخبر هؤلاء بمعنى الذين (اسم موصول) (وتقتلون) صلته مذهب ضعيف أيضاً عند البصريين أنفسهم فمذهبهم أنّ (هؤلاء) لا يكون بمنزلة

---

[1] شرح الكافية الشافية 3: 1291-1292.

[2] شرح المفصل 2: 16.

[3] الكتاب 2: 236.

[4] ارتشاف الضرب 3: 166-167.

الذين، وأجازه الكوفيون، وليس هنا مجال تفصيل القول فيها فهي موجودة في كتب النحو، ويمكن الاستفادة مما جاء عند الأنباري في عرض حجج كل فريق[1].

ويمكن أن نوجه الآية الكريمة توجيهاً يقتضيه أثر المعنى في توجيه إعرابها.

استناداً إلى ما جاء عند الطبري بأنّ المقصودين هم المخاطبون من بني إسرائيل[2]، فهم الأساس في التركيب أي (أنتم) لذا فإننا نميل إلى كونه فاعلاً مقدم للعناية والاهتمام جاء على صورة الضمير استناداً إلى ما يقوله سيبويه: "كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى"[3]، ويقول أبو حيان "لأنّ العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[4].

والضمير في تقتلون هو في الأصل تكراراً للضمير أنتم للتوكيد قبل تقديمه، وهو ما استفدناه مما جاء عند الدكتور خليل عمايره[5].

أمّا (هؤلاء) فيمكن توجيهه في تركيب الآية ودلالتها على أنّه توكيد معتمدين في ذلك على ما جاء عند بعض العلماء، يقول الأخفش: "ثم أنتم هؤلاء" وفي موضع آخر "ها أنتم هؤلاء... وهو كثير في كلام العرب، ورد التنبيه توكيداً"[6]، ويقول الطبري: "وقد زعم بعض البصريين أنّ قوله "هؤلاءِ" في قوله (ثم أنتم هؤلاء" تنبه وتوكيد (أنتم) وإن كان كناية أسماء جماع المخاطبين، فإنّما جاز أن يؤكدّوا بـ "هؤلاء" أو "أولاء" لأنّها كناية عن المخاطبين".

كما قال خفاف بن ندبة:

أقولُ له والرمحُ يأطرُ مَتْنَه تَبَيّنُ خفافاً، إنّني أنَا ذَلكا"[7]

ويقول السيوطي: "وجوّز بعضهم تأكيد الضمير (المنفصل) بالإشارة وجعل منه قوله تعالى: (ثم أنتم هؤلاءِ)[8].

أمّا الحديث الشريف فهو من الشذوذ الذي لا يقاس عليه، يقول ابن مالك "والبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه"[1]. فقد رُدَّ بحجة وأنّه لم يثبت بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

1 الإنصاف م 103.
2 جامع البيان 2: 305-306.
3 الكتاب 1: 34.
4 البحر المحيط 1: 241.
5 المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب: 94.
6 معاني القرآن 1: 134.
7 جامع البيان 2: 304.
8 الهمع 5: 211.

يقول السيوطي: "وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، كما تقرر غير مرة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: يا حَجَرُ"[2].

أما لأبيات الشعرية فقد خرجت على الشذوذ، وأما قول المتنبي فقد خرج على أنّه لحن، لأن المتنبي ممن لا يحتج بشعره، يقول السيوطي: "والأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة"[3].

وعن بيت المتنبي يقول ابن هشام: "... ولحّنَ بعضهم المتنبي في قوله:

هذي برزْتِ لنا فهجــتِ رسَيْسَا .....

وأجيب بأنّ (هذي) مفعول مطلق، أي برزت هذه البرزة، وردّه ابن مالك بأنّه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب"[4].

لعلّ من نافلة القول أن نشير إلى أنّ الأستاذ عبد السلام هارون قد تابع البصريين في رفض حذف أداة النداء من النكرة والإشارة وما سار في ركابهما، فقد رصد أكثر التراكيب التي يمتنع معها حذف حرف النداء، ولا حاجة تدعو إلى سرد ما جاء عنده. فيمكن للقارئ الكريم أن يعود إليها في كتابه[5].

والذي يبدو للباحث واعتماداً على ما جاء سماعاً عن العرب في أفصح نصوصها أنّ نداء اسم الإشارة وما في حيزه من النكرات جائزٌ ووارد عن فصحاء العرب فجاءت شواهد شعراً ونثراً تعضد ما يذهب إليه الباحث. ولعلّ من المناسب في هذا المقام أن نورد ما قاله ابن مالك لتأييد مثل هذه التراكيب، يقول: "وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "اشتدّي أزمة تنفرجي". وفي هذين الحديثين غِنىً عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً"[6]. ولا أظنُّ القارئ الكريم في حاجة إلى توضيح أهمية الحديث النبوي ومكانته في الاحتجاج في اللغة والنحو. فمن يطّلع على كتب أصول النحو يجد العلماء قد أفردوا له مكانة بين المصادر السماعية الأصيلة فضلاً عن استفادة علماء النحو المتأخرين كابن مالك وابن خروف وغيرهما في توجيه الحديث النبوي في بناء قواعد النحو، وخير شاهدٍ على ذلك ما نجده مبثوثاً في شرح التسهيل لابن مالك، أو ما أفرد به أهمية الحديث النبوي في الاستشهاد النحوي في التوضيح.

---

1 شرح الكافية الشافية 3: 1291.

2 الهمع 3: 44.

3 الهمع 3: 44.

4 مغني اللبيب: 841.

5 الأساليب الإنشائية: 137-141.

6 شرح الكافية الشافية 3: 1290-1291.

وختاماً لما ارتضاه الباحث من رأي لعلّه يشير إلى ما جاء عند المرادي، الذي جعل حذف حرف النداء مع اسم الجنس من القياس الذي لا ينكر حين كثر نثراً وشعراً، يقول: "والإنصاف القياس على اسم الجنس، لكثرته نثراً ونظماً"[1].

[1] توضيح المقاصد 3: 273.

المسألة التاسعة

الخلاف في ما ينصب من الأسماء على الاختصاص

يقول الرضي: "قال أبو عمرو: إنّ العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبني، وقال:

إنّا بني ضبّة لا نفرُّ

أقول: لاشك أنّ هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها".1: 432.

قبل مناقشة ما جاء من خلاف بين أبي عمرو والنحاة ي تحديد الأسماء المنصوبة على الاختصاص، نرى أن نوجز بعض النقاط عن الاختصاص.

تعريف الاختصاص:

ليس القارئ الكريم في حاجة إلى تعدد المصادر في تعريف الاختصاص، فيمكن أن نقتصر على ما عرّفه الشيخ خالد الأزهري فقد أوجز ذلك قائلاً: "تخصيص حكم عُلق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر مُعرّف"[1]. وقد ارتبط الاختصاص بمعانٍ دلالية وهي:

1- الفخر، 2- التواضع، 3- زيادة البيان.

يقول أبو حيان: "الباعث على الاختصاص فخر أو تواضع أو زيادة بيان"[2]. ولتوضيح هذه الأغراض نذكر الأمثلة التالية:

1- الفخر نحو قولهم: عليَّ - أيها السخي - يعتمد الضعيف.

2- التواضع نحو قولهم: إنّي أيها - العبد الفقير - إلى عفو الله.

3- زيادة البيان نحو قولهم: نحن – العرب – نكرم الضيف.

وأمّا عامله فمحذوف عند النحاة تقديره "أخص" أو ما فيه حكمه من الأفعال المحذوفة كأعني.

أمّا الخلاف الذي ذكره الرضي عن أبي عمرو في ما ينصب على الاختصاص عن العرب، فيمكن مناقشته وفق الآتي:

---

[1] شرح التصريح على التوضيح 2: 190.

[2] الارتشاف 3: 166.

إنّ المتتبع لما جاء في كتب النحو يمكن أن يخرج بالأنماط التالية عن أسلوب الاختصاص*:

1- ضمير المتكلم + اسم منصوب + جملة فعلية، نحو: إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا.

2- ضمير المتكلم + اسم منصوب + اسم، نحو: نحن آل فلان كرماء.

3- ضمير + جملة فعلية + أيّ وأيّة عائدين على الضمير، نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل نحن نفعل كذا وكذا أيّها القوم.

4- ضمير المخاطب + اسم منصوب + جملة فعلية نحو: بك اللهَ نرجو الفضل.

5- اللهم + جملة فعلية + اختصاص (جعلوا أيّا مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح)، نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

والذي يهمنا من الأنماط الأول والثاني، فقد ورد تحديد أبي عمرو أسماء في الاختصاص بعينها نحو: معشر، وآل، وأهل، وبني" ومن ينظر ما جاء عند النحاة يجد أنّ هذا القول واضح في ما أورده سيبويه عن الاختصاص قائلاً: "وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت وآلُ فلان"[1].

يتفق ما جاء عند سيبويه مع ما ذهب إليه أبو عمرو، ولم يشر سيبويه إليه، مع العلم أنّ أبا عمرو بن العلاء توفي سنة 154هـ أو 159هـ وسيبويه توفي سنة 180هـ أو 188هـ، كما نقلت تراجم النحاة[2].

ويظهر أنّ أوّل مَنْ نسب هذا الرأي إلى أبي عمرو ابنُ فلاح كما نقله السيوطي: "يقول: "قال ابن فلاح في (المغني) قال أبو عمرو: إنّ العرب إنما نصبت في الاختصاص غيرها، وعبارة ابن النحاس في (التعليقة) أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب أربعة"[3].

---

* اعتمد الباحث على ما جاء عند الدكتور عاطف فضل في رسالته للدكتوراه "بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب – في ضوء علم اللغة الحديث"، 67.

1 الكتاب 2: 236.

2 البغية 2: 230-233.

3 الهمع 3: 30 – 31..

ويقول السيوطي أيضاً: "وقال أبو عمرو: العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال[1]:

نحن بني ضبةَ أصحابُ الجملِ.

وقال[2]:

إنّا بَنْي مَنْقرٍ قومٌ ذوو حَسَب

وقال[3]:

نَحْـنُ بنـــاتِ طَـــــارقِ نَمْشـــي عَلـــى النّمَـــارقِ

وقال:

لنا معشرَ الأنصارِ مَجْد مؤثـــل بإرضائنا خيـر البريّة أحْمـدَا

وفي الحديث: "نحن معاشر الأنبياء لا نُورث*"[4].

بقي أن نشير إلى أنّ أبا حيان قد نسب الرأي إلى أبي عُمَر الجرمي في كتابه ارتشاف الضرب كما ذكر محقق الكتاب[5] وهو مخالف لما ذكره النحاة السابقين عليه وخاصة ابن فلاح. فضلاً عن ذلك فإن كتاباً مثل الهمع عُني صاحبه بجمع أشتات متفرقة من آراء النحاة، ومنهم الجرمي الذي ورد ذكره سِتّا وخمسين مرة لم يشر السيوطي إلى نسبة هذا الرأي إليه من قريب أو بعيد.

والذي يبدو للباحث أنّ حصر الاختصاص في هذه الأربعة فيه نظرٌ، ولعلّه يستند في ما يقول للآتي:

1- كما نعلم أنّ اللغة ليست محصورة في ألفاظ بعينها بخاصة إن كانت التعابير مما يفصح فيه المتكلم عن حاجةٍ في نفسه ولما كان الفخر أو التواضع، أو زيادة البيان مما يرغب المتكلم إبرازه كان من الصعوبة أن نحجره في الألفاظ الأربعة، فاللغة جعلت لتسد حاجات النفس وما تقتضيه في الإبانة عمّا يخالجها، يقول الدكتور عبد المجيد عابدين: "لم ينتبه القدماء إلى أنّ اللغة العربية كغيرها من اللغات تعيش على ألسنة الناطقين بها، وتحيى في مجتمعهم، وتعبر عن

---

[1] عجزه: نَنْعِي ابنَ عفّانَ بأطرافِ الأسلْ، الأشموني 3: 187.

[2] عجزه: أفينا سراة بني سعد وناديها، الهمع 3: 31.

[3] شرح شواهد المغني 2: 809.

* مسند أحمد 2: 463 حديث: 9973.

[4] الهمع 3: 30-31.

[5] الارتشاف 3: 167.

ذوات نفوسهم، وأنّها تحاول أن تحتفظ بقوتها المعبرة، وأن تسد حاجات النّاس إلى التعبير عن الانفعالات المختلفة، والمعاني المتباينة"[1].

2- ما صرّح به النحاة من أنّ هذه الأسماء الأكثر دخولاً، ولكن الاختصاص غير محصور فيها، يقول ابن يعيش: "وهذا الفصل يكون بسائر الأسماء نحو بني فلان وآل فلان وغيرهما من الأسماء"[2] وهو ما أيّده الرضي: يقول: "ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها"[3].

---

[1] المدخل إلى دراسة النحو العربي: 54.

[2] شرح المفصل 2: 18.

[3] شرح الرضي 1: 432.

المسألة العاشرة

الخلاف: في باب الاشتغال

يقول الرضي: "يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود (المشتغل عنه) إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها. وإنما استويا لأنّه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفاً على الاسمية التي هي الكبرى، فيختار الرفع مع جواز النصب، ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميّتين، وأن يكون عطفاً على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليَّتين.

فإن قيل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير. عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية، وهذا المثال: أعني: زيد قام وعمرو كلمته، مثال أورده سيبويه، واعترض عليه بأنّه لا يجوز فيه العطف على الصغرى، لأنّها خبر المبتدأ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ، رجوع ضمير إلى المبتدأ، وليس في: عمرو كلمته، ضمير راجع إلى زيد، وبعبارة أخرى: وهي أنّه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: زيداً كلمت عمراً لم يجز، وبعبارة أخرى للأخفش، وهي أنّه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل.

واعتذر لسيبويه بأعذار، أحدها للسيرافي، وهو جواب عن جميع العبارات: أن غرض سيبويه، لم يكن تصحيح المثال، بل تبيين جملة اسمية الصدر، فعلية العجز معطوف عليها أو على الجزء منها. وتصحيح المثال إليك، بزيادة ضمير فيه، نحو: عمرو كلمته في داره أو لأجله أو نحو ذلك. وإنّما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع أنّه لابد للخبر إذا كان جملة من ضمير، فيصحح المثال إذا أراد. وأجاب بعضهم عن الوجه الأول، بأنّه ليس بمسلّم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: رُبَّ شاةٍ وسخلتها، ورُدّ بأن سخلتها أيضاً نكرة كما يأتي في باب المضمرات، وأجيب عن الوجه الثاني بأنّك تقول: زيد لقيته وعمراً، ولو قلت: زيد لقيت عمرا لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبو على عن اعتراض الأخفش، بأنّ الإعراب كما يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسدُّ الاعتراضات هي الأول؛ والجواب ما قاله السيرافي، ثم إنّ هذا المثال أجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه، ومنعه الأخفش لخلو المعطوف عن الضمير، وجوّزه أبو عليٌّ على أنّ الرفع أولى من النصب، وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميراً راجعاً إلى المبتدأ الأول فلا خلاف في جوازه، ومثل قولك: زيد قام وعمراً كلمته: قولك زيد ضارب عمراً، وبكراً أكرمته، يستوي في "بكر" الوجهان، لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل، وأما إذا قلت: زيد قائم غلامه، وبكراً كلمته، فالرفع فيه أولى، لأنّ اسمي الفاعل والمفعول، إذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل". 1: 465-467.

يتضمن هذا الخلاف موضوعاً هاماً في النحو العربي كثر الكلام حوله بين النحاة وهو قضية الاشتغال، وقد جاء الخلاف في نمط من أنماطه التركيبية كما ذكر الرضي، وهو "زيد قام وعمرو كلّمته". فاختلف في توجيهه مرة بالرفع ومرة بالنصب بين المعطوف والمعطوف عليه. فالرفع حملاً على الجملة الكبرى "زيد قام" والنصب حملاً على الجملة الصغرى قام.

وإليك تفصيل الخلاف في هذه المسألة:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّه يجوز أنْ تعطف في باب الاشتغال الجملتين نحو: عمرو لقيته وزيدٌ كلمته وعمرو لقيته وزيداً كلمته"*. فيجوّز فيها وجهين الرفع معطوفة على الجملة الكبرى (عمرو لقيته) والنصب معطوفة الصغرى (لقيته)، يقول سيبويه: "هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسم على اسم بُنيَ عليه الفعل مِرّة ويحمل مَرَّة أخرى على اسم مبنيّ على الفعل أيَّ ذلك فعلتَ جازه فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلت: زيد لقيتهُ، وإن حملته على الذي بُني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله وجاز فيه ما جاز في الذي قبله: وذلك قولك: عمرو لقيته وزيدٌ كلَّمتُه، إن حملت الكلام على الأوّل وإن حملتَه على الآخر قلت: عمرو لقيته وزيداً كلّمتُه"[1].

ويقول الأعلم في بيان ما جاء عن سيبويه: "قال سيبويه: أنت في عمرو الخيار إذا قلت: عمرو لقيته وزيد كلّمته إن شئت نصبته وإن شئت رفعته، وذلك أنّه قد تقدّمته حملتان: إحداهما مبنية على اسم وهي قولك: زيد لقيته كما هو والأخرى قولك: لقيته، فإن عطفت على الجملة التي هي زيد لقيته كما هي رفعت عمرا؛ لأنّ صدر الجملة التي

---

* ما مثل به سيبويه مخالف لما جاء عند الرضي، وقد ذكر مصحح شرح الكافية للرضي أنّ ما ذكره الرضي وما ورد عند سيبويه متطابقان. شرح الرضي 4: 465.

[1] الكتاب 91/1.

هي اسم زيدٌ لقيته، وإن عطفته على الجملة التي هي لقيته نصبت لأنّ صدر الجملة فعل، فيصيرُ بمنزلة قولك: لقيت زيداً وعمرا كَلّمتُه"[1].

ويقول ابن يعيش مقتفياً أثرهما: " قلت زيد لقيته ففيه جملتان أحدهما اسمية وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ وهي زيد لقيته وهي الجملة الصغرى فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب لأنّها لم تقع موقع المفرد. والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنّها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في زيد قائم وشبهه وإذ قد تقرر ذلك فأنت قلت إذا زيد لقيته وعمرو كلّمته كنت في عمرو بالخيار إن شئت رفعته وإن شئت نصبته لأنّه قد تقدمه جملتان إحداهما اسمية وهي قولك زيد لقيته بكمالها والثانية قولك لقيته فإن عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرا؛ لأنّ صدر الجملة اسم وإن عطفت على الجملة التي هي لقيته نصبت لأنّ صدر الجملة فعل، وليس إحداهما أولى من الأخرى فهذا معنى قوله "ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه" يعني ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب"[2].

وقد أوجز ذلك ابن الحاجب قائلاً: "ويستوي الأمران في مثل: زيد قام وعمرو أكرمته" لأن الجملة الأولى ذات وجهين، اسمية من وجه بالنظر إلى الجملة الكبرى وفعلية من وجه بالنظر إلى الجملة الصغرى، فاستوى الأمران، فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي لا تقدير فيه رجحت قرينة النصب لقربها من الجملة التي الكلام فيها"[3].

وقد تعقب الزيادي والأخفش ما ذهب إليه سيبويه ورفضا ما قاله عن توجيه التركيب السابق، يقول ابن ولاّد: "... وقد طعن في هذا الموضع أبو إسحاق الزيادي وأبو الحسن الأخفش وزعما أنّه لا يجوز زيدٌضربته وعمراً كلّمته، ولا يكون في عمرو إلا الرفع، لأنّ قوله: زيدٌ ضربته جملة لها موضع، ويريد إذا أضمر قبل عمرو فعلاً أن يعطفه، وهي جملة لا موضع لها على تلك، وإنّما صار لقولك: ضربته موضع، لأنّها في موضع خبر الابتداء، فموضعها الرفع، والمعطوف لا موضع له، لأنّه بمنزلة زيد لقيته ولا موضع للجملة"[4]، ولم يحدهما الأعلم في الزيادي والأخفش بل أشار مع الزيادي بعلمه غيره، ويقول وقد أنكر الزيادي وغيره هذا على سيبويه فقالوا: إذا قلنا: زيدٌ لقيته وعمرو كلّمته لم يجز حمل عمرو على لقيته وذلك لأنّ لقيته جملة لها موضع يقع موقعها اسم واحد وهي خبر لزيد، فإن عَطفْتَ عليها قولك: وعمرو كلمته لم يجز

---

1 النكت 1/ 224.

2 شرح المفصل 2: 32-33.

3 شرح المقدمة الكافية 2: 470.

4 الانتصار لسيبويه على المبرد: 60.

لأنّها لا تقع موقع خبر زيد، ألا ترى أنّك لا تقول: زيدٌ عمرو لقيته"[1]. ويقول ابن مالك: "وأما في مثل زيد لقيته وعمرو رأيته فلا يستحسن نصب ما بعد العاطف، لأن ذلك يستلزم عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب، وهذا ساقط عند سيبويه"[2]. وما قاله الزيادي والأخفش يحتاج إلى مناقشة وردٍّ على النحو التالي:

1- لم ينظر الزيادي والأخفش إلى الأصل في كلتا الجملتين، لأن العبرة بصدر الأصل كما يقول النحاة، يقول ابن هشام: "مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه؛ فلا عِبْرَة بما تقدم عليهما"[3] فالأصل في الجملتين الفعلية وهو مما يجوز عطف إحداهما على الأخرى.

2- تحمل الجملتان قيمتين دلاليتين بتقديم عناصر هامة فيها لم يذكراها، ولعلّ الذي جعلهما يميلان لعدم ذكرها تطبيق القاعدة النحوية والاهتمام بالحركة الإعرابية. فكما هو معلوم أنّ التقديم في الجملة الأصل يعمد إليه المتكلم لغرض يريده في نفسه، وهو ما حصل في الجملتين فقد قُدِّمت كلمة (عمرو) وكلمة (زيداً) مرفوعة ومنصوبة.

3- ويمكن الرد عليهما بأن نميل إلى ما يذهب إليه بعض النحاة من تجويز عطف الجمل التي لا محل لها على الجمل التي لها محل، يقول ابن ولاّد: "ونحن نجد في الكلام جملة "موضع لها معطوفة على جملة لها موضع، يجمع النحويون على إجازتها، ولا يمتنع الرادّ من ذلك فيها، وهو قولك: مررت برجلٍ قام أبوه وقعد عمرو، فقام أبوه جملة في موضع جر لأنّها نعت لرجل، وقعد عمرو معطوفة عليها وليست في موضع جر"[4].

4- ونشير إلى الرّد عليهما أنّ الإعراب لمّا لم يظهر في الجمل سقط حكمه يقول ابن مالك: "لأنّ ما للجمل من الإعراب لمّا لم يظهر في اللفظ سقط حكمه، وجرت الجملة ذات المحل والتي لا محل لها مجرى واحدا"[5]. وهذا الرأي سبق ذكره عن أبي علي الفارسي في ردّه على الأخفش كما جاء عند الرضي[6].

---

[1] النكت 1: 224-225.

[2] شرح التسهيل 2: 144.

[3] مغني اللبيب : 492.

[4] الانتصار: 61.

[5] شرح التسهيل 2: 144.

[6] شرح الرضي 1: 467.

بعد هذا العرض نرى أن نتابع الحديث عن التركيب "عمرو لقيته وزيد كلمته" ونرى كيفك تناوله الدارسون المحدثون.

فالدكتور أحمد مختار البزرة، قد ناقش التركيب السابق في محاولته الجادة في دراسة عن مبحث الاشتغال، فأفرد التركيب بحديث مفصل، رأى من خلاله أنّ التركيب فيه قلق حاول النحاة إصلاحه بإضافة ضمير رابط حتى يقوم نوع من الربط اللفظي بين جملة الاشتغال والخبر مستنداً إلى بوجود نظيره من أساليب العرب. فوضع الباحث لنفسه نموذجاً من القرآن الكريم، هل يستطيع من خلاله المطابقة بين التركيب والآية، فعرض قراءتين لآيات من سورة الرحمن **(والنجم والشجر يسجدان، والسماءَ رفعها ووضع الميزان)**[1] فذكر أنّ هناك قراءة بالرفع لأبي السّماك مراعين في ذلك العطف على الجملة الصغرى (يسجدان) وجملة (السماءَ رفعها) لا يوجد فيها ضمير يعود على المبتدأ. أمّا بالرفع فلا إشكال فيها لمراعاة العطف على الصدر (والنجم والشجرُ) والعطف كما يظهر في هذه الصورة سليم. ولكنّ الباحث ارتضى لنفسه مسلكاً آخر في الربط بين جزئيات التركيب في الآيات مبرزاً أهمية الربط المعنوي بينها وبين تركيب الاشتغال. إلى أن توصل إلى نتيجة مفادها أن التركيب الوارد عن سيبويه قلق، وما عدّله النحاة لا نظير له ولا يقاس عليه.

يقول الدكتور البزرة: ".. زيد قام وعمرو أكرمته" فترفع عمرو على الابتداء، وتعطف على الجملة الاسمية، ولك أن تراعي العجز فتقول "زيد قام وعمرا أكرمته" فتنصب الاسم على الاشتغال وتعطف على الفعلية. وهذا المثال، بصورتيه، مثال سيبويه: واستظهر النحاة منه أنّ الرفع والنصب متساويان فيه، لأنّك تعطف على أحد ركني المعطوف عليه، ولكن سرعان ما اكتشف بعضهم قلق هذا المثال ونبه إلى خلل فيه عند العطف على الجملة الصغرى ذلك أنّ جملة "قام" خبر وفي الخبر ضمير المبتدأ وعند العطف عليها يجب أن يشارك المعطوف المعطوف عليه في هذا الضمير، وهذا غير متحقق بالمثال ولذلك أصلح النحاة هذا المثال بعد سيبويه فجعلوه "زيد قام وعمراً أكرمته من أجله" فجعلوا في الجملة المعطوفة ضمير المبتدأ ... ولاشك أن هذا التعديل أصلح المثال، فحقق نوعاً من الربط باللفظ بين جملة الاشتغال وجملة الخبر، ولكن السؤال الذي يجب البحث عن جوابه الصحيح: هل لهذا المثال نظائر في أساليبنا وخاصة القرآن؟ أي هل نجد تركيب الاشتغال مرتبطاً بما قبله برابط لفظي؟ ولنحتكم إلى ما مثلوا به من كتاب الله؛ قال تعالى: **(والنجم والشجر يسجدان، والسماءَ رفعها**

---

[1] الرحمن 6-7.

ووضع الميزان)[1]. قرأت عامة القراء "والسماء" بالنصب، وقرأها أبو السماك وحده بالرفع وقراءة النصب عندهم مراعاة للجملة الفعلية الصغرى "يسجدان" ومن الواضح أن جملة "والسماء رفعها" خالية من ضمير يعود على المبتدأ، ومحال – في النصب – عطفها على "يسجدان" لغرابتها عن جملة الخبر وافتقارها للرابط. إذاً قراءة النصب ليس فيها مراعاة للجملة الفعلية الصغرى، والمشاكلة اللفظية لا تكفي رابطاً. وقراءة الرفع - عندهم – مراعاة لصدر الجملة "والنجم والشجر" أي عطف جملة "والسماء رفعها" على الجملة الكبرى "والنجم والشجر يسجدان" وهذا العطف سليم صحيح، ولكنه صحيح في القراءتين معاً نصباً ورفعاً، وعلى ذلك لا يكون العطف مراعاة لجملة اسمية كبرى، ولا لجملة فعلية صغرى، ولكن للرابط المعنوي بينهما وبين تركيب الاشتغال وعندها نريد أن نتبينه يجب ألا نجتزئ الأمثلة اجتزاء. كما هو شأنهم في كثير مما يعللونه"[2]. ثم أخذ الدكتور البرزة يوضح أثر السياق والمعنى الكلي في الربط بين الآيات مما يقوي الصلة المعنوية بينهما، يقول "بل نعرض إلى المعنى الكلي في سياقه والآيات، قال تعالى: **(الرحمن، علم القرآن، خلق الإنسان[3]، علمه البيان، الشمس والقمر بحسبان[4]، والنجم والشجر يسجدان[5]، والسماء رفعها ووضع الميزان)**[6]. الرحمن مبتدأ، والخبر متعدد، هو كل من الآيات (2،3،4،5) والآية (6) معطوفة على جملة الخبر فهي خبر كما عطفت "والسماء رفعها" عليها. وضمير المبتدأ "الرحمن" ظاهر في جملة "والسماء رفعها" ومقدر في (والنجم والشجر يسجدان) أي يسجدان له. فأمكن عطف الفعلية والسماء "والسماء رفعها" على الاسمية "والنجم والشجر يسجدان" لأنّهما في مساق غرض واحد هو الإخبار عن المبتدأ وهو السبب نفسه في قراءة أبي السماك برفع "السماءُ" وليس مراعاة للصدر في الرفع ولا عجز في النصب، وبرهان ذلك أنّ الفاعل معنىً في الآيتين هو الله: فهو رفع السماء، وهو جعل الشجر والنجم يسجدان، فهو الفاعل في المعنى وعلى الحقيقة، وإن أسند فعل السجود إلى لفظ "الشجر والنجم" فالصلة المعنوية بين الآيتين متحققة، وعطف "والسماء رفعها" في القراءتين على الجملة الكبرى وحدها، وعطف الفعلية على الاسمية كثير إذا تحققت الصلة المعنوية" إلى أن يتوصل الدكتور البزرة إلى قناعته حول قلق مثال سيبويه وعدم وجود نظير للمثال المعدل، يقول: "ومن هنا نتحقق أن

---

1 الرحمن 6-7.

2 أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: 62-63.

3 الرحمن: 2-6.

4 أساليب التوكيد: 63.

5 أساليب التوكيد: 63-64.

6 الرحمن 6-7.

مثـال سـيبويه قلـق حقـاً، وأن المثـال المعـدل لا نظيـر لـه، ولا يقـاس عليـه تركيـب الاشتغال".

وما قاله الدكتور البزرة فيه قيمة دلالية كبيرة فضلاً عن أنّ صاحبه استطاع أن يوثق الصلة بين جزئيات الآيات بروابط لفظية ومعنوية وسياقية إلا أن ذلك لا يمنع أن يناقش المثال الوارد عند سيبويه أو المثال الوارد عند غيره "زيد قام وعمرو كلمته" بطريقة توظف عناصر الترتيب في الجملة العربية وأثرها في تحديد المعنى وفقاً لمعطيات التقديم والتأخير وأهميته في الجملة كما ظهر ذلك عند سيبويه وأبي حيان وبعض البلاغيين كالجرجاني.

أمّا الباحث الأخر الذي عني بعرض مباحث باب الاشتغال هو الدكتور عاطف فضل موسى فقد عرض ما يقارب 149 نمطاً لتراكيب هذا المبحث ومن ضمن تلك الأنماط ما نحن بصدد مناقشته في هذه المسألة فأورد التركيبين التاليين:

1- عمرو لقيته وزيدٌ كلّمته

= مبتدأ + فعل + فاعل + مفعول به (ضمير) + عطف + مبتدأ + فعل + فاعل + مفعول به (ضمير).

2- عمرو لقيته وزيداً كلمته

= مبتدأ + فعل + فاعل + مفعول به (ضمير) + مفعول به لفعل محذوف + فعل + فاعل + مفعول به (ضمير).

وبعد استقصاء لجمهرة رسائل العرب ذكر الباحث أنّ هذين النمطين التركيبين لم يردا في تلك الرسائل سواءً كان في عصر الاحتجاج أو امتداداً إلى العصر العباسي[1] ولعلّ الباحث بعد هذا الاستقصاء يسير على تأكيد ما ذهب إليه الدكتور البزرة بعدم وجود مثل هذين النمطين في الفصيح من الكلام.

والذي يبدو للباحث أنّ التركيب الجملي يسير في العربية وفق علاقات بين مبانيه تهدف هذه العلاقات إلى إقامة نسق تركيبي جملي لا يحتاج إلى ما يتممه، يقول الدكتور عبد القادر المهيري: "وأن يحلل الكلام لا على أساس الألفاظ التي يتألف منها وإنّما باعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقة وما تكونه بفضل تلك العلاقة من وحدات قائمة الذات لا تحتاج إلى ما يتممها"[2]. ولعلّ هذا التركيب يرتبط بما في ذهن المتكلم

---

[1] بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب في ضوء علم اللغة الحديث: 70-84، ينظر للجداول الإحصائية: 268-269.

[2] نظرات في التراث اللغوي العربي: 31.

حين يريد أن يعبر عمّا في نفسه، ينطق بما يريد وفق ما يترتب في نفسه قَدَّم أو أخّر، وهو ما لمحه الإمام الجرجاني وأبرزه في بناء نظريته النحوية أو ما يعرف بالنظم، يقول: "وأمّا نظم الكَلِم فليس الأمر فيه كذلك، لأنّك تقضي في نظمها آثار المعاني، وتُرَتِّبُها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[1]. إذا فالترتيب عنصر أصيل لنطق هذه المعاني، ولّعلّه يُعدّ أبرز العناصر التي دارت حولها الجملة العربية بقسميها الاسمية والفعلية.

ومن يتتبع أقوال علماء السلف الصالح ومن تبعهم من المحدثين في بيان أهمية الترتيب ودوره المحوري في توجيه التراكيب يجد حديثهم عنه مفصلاً؛ ولما كان الباحث يرغب في البعد عن الإطالة رأى أن يتزود بما ذكر الجرجاني عن أهمية (الترتيب) (التقديم والتأخير) للجملة، يقول: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتُّر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"[2]. ثم أخذ الجرجاني يوظّف مقولة سيبويه "كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى" فاستفاد من هذه العبارة ووسّع الكلام حولها وأتى بنماذج تطبيقية مبرزاً خلالها فكرة سيبويه، فربط ذلك بباب الاستفهام وما يقدم فيه الاسم في الاستفهام وما يقدم فيه الفعل والغرض الدلالي لكل تقديم.

وقد أخذ الدكتور خليل عمايره من المعاصرين بأفكار سيبويه وما جاء به عبد القاهر، في التقديم والتأخير فبنى فكرة الترتيب عنده وجعلها عنصراً من عناصر التحويل في الجملة العربية، فالجملة عنده تحمل الإخبار المحايد في بنيتها البسيطة نحو زيد قائم، محمد يكتب الدرس. فإن قَدّم المتكلم مبنى منها، فإنّما يكون هذا التقديم لغرض يريده المتكلم ولعلّ أهم تلك الأغراض العناية والتقديم لا تعنى العرب بتقديمه، يقول: "يُعدّ الترتيب من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحاً، لأنّ المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلباً لإظهار تراكيب المعاني في النفس ... فالتقديم والتأخير عند علمائنا من السلف الصالح يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبط ة في ذهن المتكلم..."[3].

---

1 دلائل الإعجاز: 49.

2 دلائل الإعجاز: 106.

3 في نحو اللغة وتراكيبها: 88-89.

ثم وضّح الدكتور عمايره ما ارتضاه مجموعة من الآيات قدّم فيها الفاعل للعناية والتوكيد ختم بها مبحث الترتيب، يقول: "... وبعد هذا العرض نقتبس عدداً من الآيات القرآنية التي جاء فيها الفاعل مقدماً على فعله، لينظر فيها القارئ ويتدبر ما فيها من معنى التوكيد، في قضايا لا يكون التوكيد فيها على الحدث، فالحدث قائم واقع لا يجادل فيه أحد، ولكن الجدل الطويل كان في من يحدث هذا الحدث أو يقدر عليه، ولو قرأنا القرآن مرة أخرى لوجدنا عدداً كبيراً من الآيات المماثلة، ولكن ترتيبها جاء على المنهج الأصل[1]، **(والله يدعو إلى دار السلام)**[2]، **(قل الله يبدؤ الخلق)**[3]، **(قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون)**[4].

والذي يظهر للباحث أنّه يمكن النظر إلى التراكيب (زيد قام وعمرو كلمته (وعمرو لقيته وزيدٌ كلمته) و (عمرو لقيته وزيداً كلمته) بغض النظر عما قيل حول عدم ورودها أو أن وجودها يكاد يكون غير معروف في ما جاء عند العرب، لأن النحوي يهمه إقامة الصناعة وتوظيف نظرية العامل فيما جاء عند العرب وقاس هو ما لا نظير له.

ولعل الباحث يستند في تحليل التركيب:

(زيد قام) إلى توظيف ما ذهب إليه نحاة الكوفة في جواز تقديم الفاعل على فعله؛ وهو خلاف وقع بين البصريين والكوفيين حول تقديم الفاعل على فعله، ليس هنا مجال تفصيله. لأن الحاجة لا تدعو إليه ولعلنا نأخذ بعض الاقتباسات التي يمكن أن نستفيد منها في توجيه التركيب السابق. يقول الأشموني: "ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكاً بقول الزبّاء:

ما للجمالِ مشيُها وَئِيداً أجندلاً يَحمِلْنَ أم حَديدا[5]

ويقول الكنغراوي: "وحقه أن يلي الفعل وقد يتقدم عليه"[6]

وقد أخذ كلٌّ من الدكتور مهدي المخزومي[7] والدكتور عبد القادر المهيري[1] والدكتور خليل عمايره[2] برأيهم.

---

1 في نحو اللغة وتراكيبها: 95.

2 التوبة: 25.

3 التوبة: 34.

4 التوبة: 59.

5 شرح الأشموني 2: 46.

6 الموفي في النحو الكوفي: 560.

7 في النحو العربي (لقواعد وتطبيق) : 91-90.

يقول الدكتور المخزومي: ".. قد يتقدم الفاعل على الفعل، نحو: خالد ينام مبكراً ونحو: أزيدٌ يقوم أم عمرو"، ونحو قوله تعالى: **(وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره*)**.[3]

فيكون زيد فاعل مقدم للعناية والتوكيد على عادة العرب في تقديم ما تعنى به، يقول أبو حيان: "لأن العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[4]. وبذا تكون هذه الجملة في نمط من أنماط الجملة الفعلية القائمة على التحويل الحاصل بسبب عنصر التركيب لغرض يريده المتكلم فقدّم الفاعل.

أما تركيب عمرو كلمته فقد حكم النحاة بعطفه على زيد قام على الجملة الكبرى (زيد قام) بحكم اسميتها كما يرى نحاة البصرة. ويظهر للباحث أنه قولٌ فيه نظرٌ استناداً إلى معنى الجملة وتركيبها، فمعنى الجملة أنّ عمراً مرتبطة بالفعل كلّم على سبيل المفعولية، لأنّ عمراً هو المُكلّم فلا حاجة إلى القول باسميته على المبتدأ، وأمّا من حيث التركيب فيمكن أن نعيد ترتيب عناصرها والربط بين تراكيبها وفق الآتي: كلّم (فعل ماضٍ) + تاء الفاعل (صورة من صور الفاعل على هيئة الضمير) + عمرو المفعول به + الضمير الراجع على عمرو. على سبيل الربط الضمير العائد لمزيد من التوكيد.

وقد استفاد الباحث في هذا القول مما جاء عند الدكتور خليل عمايره في تحليله أنماط من تراكيب النثر الواردة عند العرب فاهتم فيها الباحث بالمعنى ودوره في توجيه التركيب فضلاً عن عناصر أخرى في التركيب كالضمير العائد وتأخير الفاعل، والعادات اللغوية عند العرب في النطق. يقول: "... وفي الرابع مفعول به مقدم للعناية والتوكيد فهو مؤكد بالتقديم ثانية بالضمير العائد عليه، هكذا

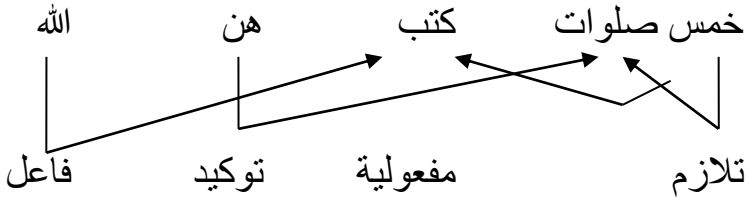

---

1 نظرات في التراث اللغوي: 48.

2 في نحو اللغة وتراكيبها: 94-96.

* التوبة: 6.

3 في النحو العربي(قواعد وتطبيق): 91-90.

4 البحر المحيط 1: 241.

وأما حركة الرفع على كلمة (خمسُ) فعادة لغوية عند بعض القبائل، وهي عند غيرهم بالنصب، ولعلّ في هذه العادة اللغوية ما يراه محمد بن علي الجرجاني من الإبهام المسند إليه، فإذا أبهم المتكلم حصل للنفس ألم لجهلها، واللذة الحاصلة بعد الألم أقوى من اللذة الحاصلة ابتداء، فذكر الله خمس صلوات ليتنبه السامع إلى موضوع الكلام، ثم أعاد الضمير مؤكداً ومبيناً أنّ الكلمة المتقدمة مفعول به. ولا يمنع من هذا التحليل إلا قسرية القاعدة البصرية التي تنص على أنّ الظاهر لا يؤكد بالمضمر"[1].

وامتداداً لهذا الرأي يمكن أن نضم إليه تراكيب (عمرو لقيته وزيد كلّمته) و (عمرو لقيته وزيداً كلمته) ونحللها في ضوئه.

أمّا ما ذكره الرضي من تراكيب عن اسم الفاعل نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً وبكراً أكرمته.

فقد عمل فيها اسم الفاعل وفقاً لوجود التنوين ووقوع اسم الفاعل خبراً مما حقق فيه الشروط التي اشترطها النحاة لعمله فجاز العطف عليه حملاً له على الفعل ويمكن تحليل التراكيب التي جاء بها على النحو التالي:

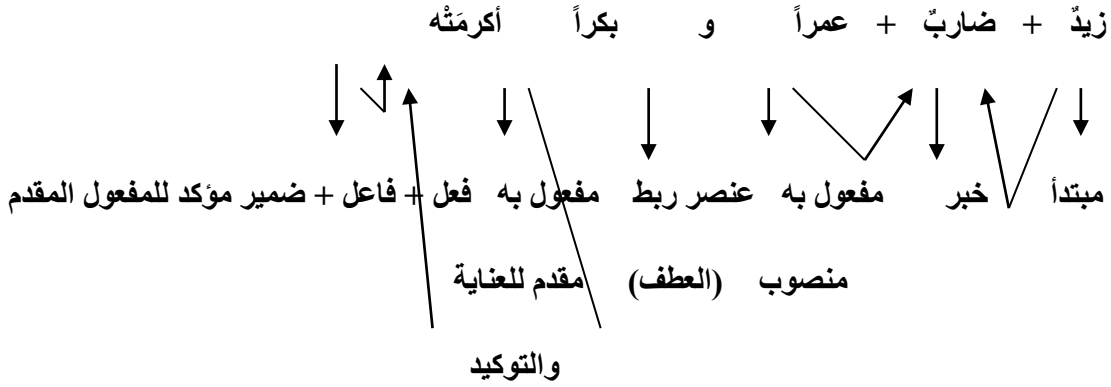

المسألة الحادية عشرة

الخلاف في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

يقول الرضي: "... والثاني نحو: مالك وزيداً، وما شأنك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور. قال الكوفيون يجوز في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار. والبصريون يجوّزونه للضرورة، وأمّا في السعة فيجوّزونه بتكلف، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنّه لا يعمل مقدرا لضعفه.

---

[1] المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: 151.

فقال المصنف ههنا: إنّه يتعيّن النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف، وقال الأندلسي يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى، لوروده في القرآن كقوله تعالى **(تساءلون به والأرحام)**[1] بالجر في قراءة حمزة. 1 :522.

يتضمن نص الرضي خلافاً في المفعول معه وهو تركيب: (مالك وزيداً) وقد ارتبط بهذا التركيب مسألة بين نحاة البصرة والكوفة حول العطف على الضمير دون إعادة حرف الجر. وإليك تفصيل هذا الخلاف.

يمثل تركيبا (مالك وزيداً) و (ما شأنك وعمراً) نمطاً من أنماط المفعول معه، حيث أقر النحاة نصب الاسم وجوباً على المعية، ولعلّ الذي أوجب هذا التوجيه أنّ العطف ممتنع عند النحاة على النمطين السابقين. إضافة إلى ذلك أنّ التركيب (ما شأنك وعمراً) يصبح ملبساً بالعطف على الشأن لأنّه ليس شريكاً ولم يرد الجمع بينهما، يقول سيبويه: "هذا باب منه (أي المفعول معه) يضمرون فيه الفعل القبح الكلام إذا حُمِل آخره على أوّله.

وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً. فإنّما حد الكلام ههنا: ما شأنُك وشأن عمرو. فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز لأنّ الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنّما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن. فلمّا كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً، أي ما شأنك وتناولك زيداً، قال المسكين الدارميُّ[2]:

فمالك والتلدُّد حَـوْل نَجْـــدٍ وقد غَصَّـــتْ تِهامــةُ بالرّجالِ

وقال[3]:

ومالكُـم والفَـرْطَ لا تَقْرَبُونـَهُ وَقَدْ خلّته أدْنَـى مَـرَدِ لعاقـل

ويدلك أيضاً على قبحه إذا حُمل على الشأن، أنّك إذا قلت: ما شأنك وما عبد الله، لم يكن كحُسْنِ ما جَرْمٌ وما ذاك السَّويق، لأنّك توهم أنّ الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنّما يلتبس شأن الرجل بشأن زيدٍ.

ومن أراد ذلك فهو مُلْغِزٌ تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم"[4].

---

1 النساء: 1.

2 ديوان مسكين الدارمي: 66.

3 شرح أشعار الهذليين 2: 46، النكت 1: 365.

4 الكتاب 1: 307-308.

وما قاله سيبويه بتقدير تناولك لنصب (زيد) فيه نظر، فكما هو معلوم أنّ الأصل عدم التقدير والتأويل مادام الكلام مستقيماً بدونهما.

ويقول ابن يعيش مقتفياً أثر سيبويه: "... وأما قولهم: مالك وزيداً وما شأنك وعمرا" فهو نصب أيضاً، وإنّما نصبوا ههنا لأنّه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأنّ الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن، لأنّه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنّما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فإنْ أراد ذلك كان مُلْغِزاً يعني إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملغزاً فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع؟ فصار كأنّك قلت: ما صنعت وزيداً ولزم النصب ههنا لأنّه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزاً نحو قولك: ما شأن عبد الله وزيداً وما لزيد وأخاه فصار هنا لازماً، وهو من قبيل أحسن القبيحين، لأنّ الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه والعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو: "لمية موحشاً طلل" لأنّ الحال من النكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا، وأما قول الشاعر:

فمالك والتلدُّدَ حَـوْلَ نَجْـــدٍ وقد غَصَّـــتْ تِهامــةُ بالرجالِ

... والشاهد فيه نصب التلدد بإضمار فعل تقديره: ما تصنع وتلابس التلدد"[1].

لعل ما ذهب إليه ابن يعيش من تقدير ما تصنع؟ فيه إظهار عامل يوجه من خلاله التركيب لتبرير الحركة الإعرابية على الاسم المنصوب، وهو مخالفٌ لما جاء عن العرب. فكما هو معلوم أنّ العربي نطق على سليقته بهذا التركيب ولم يدر في خلده ما تصنع أو ما تلابس؛ لأنّ الحركة الظاهرة على الاسم كانت لمعنى المعية الذي يضمره العربي اعتماداً على الفهم الواضح للتركيب دون حاجة داعية إلى تأويل وتقدير يبعد الكلام عن مقصوده، وهو ما تدعو إليه العربية دائماً في أنّ تعابيرها تقوم على الفهم والإيصال دون تأويل أو تقدير عامل يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[2].

ويقول ابن الحاجب موجزاً ما قالاه ورافضاً فكرة تقدير عامل: "فإنْ صح العطف فهو أولى كقولك: مالزيدٍ وعمرو، وإن لم يصحّ العطف فالنصب هو الوجه،

---

[1] شرح المفصل 2: 50.

[2] شرح الرضي 1: 303.

كقولك: مالك وزيداً؟"[1] ويقول: "وإن لم يجز العطف فيتعين النصب لتعذر العطف فيجب الرجوع إلى تقدير ما لا يستقيم مثل: مالك وزيداً، وما شأنك وعمرا لأنّ المعنى ما تصنع؟ فحمل عليه عند تعذر العطف الذي هو الأصل"[2]. وعللّ الأزهري عدم العطف في التركيب السابق استناداً إلى أنّ الصناعة ترفض مثل هذا العطف إلى أنّه يسير على غرار من ارتضى تقدير فعل أو اسم في معناه وحروفه، يقول: "... وجوب المفعول معه وذلك نحو مالك وزيداً... لامتناع العطف في (مالك وزيداً) من جهة الصناعة؛ لأنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك إلا بعد إعادة الجار نحو **(وعليها وعلى الفلكِ تحملون)**[3] وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره وفيه نظر لأنّ الجار في الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله، فإن قلت كان ينبغي أن يمتنع مالك وزيداً كما امتنع هذا لك وأباك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، قلت: لا اشتمل مالك وزيداً على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الإنكارية قدروا عاملاً بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيداً"[4] ولا حاجة إلى إعادة تكرار ما قلناه عن سيبويه وابن يعيش رداً على ما ذهب إليه الأزهري.

وقد ارتبط بقولهم العطف خلافٌ بين نحاة البصرة والكوفة حول العطف على الضمير المجرور وإعادة حرف الجر. وإليك تفصيل الخلاف في ذلك.

ذهب سيبويه وحشد كبير من النحاة إلى أنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، يقول سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم"[5]. ويقول ابن السراج: "ولا يجوز عطف الظاهر على المكني المفوض نحو: مررت به وعمرو"[6].

ومما استدل به البصريون الآتي:

---

1 الإيضاح في شرح المفصل 1: 324.

2 شرح المقدمة الكافية 2: 499-500.

3 المؤمنون: 22.

4 شرح التصريح 1: 345.

5 الكتاب 2: 381.

6 الأصول 2: 79.

1- إنّ الضمير المجرور شبيه بالتنوين، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين، يقول سيبويه: "لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنّها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضاً أن يتبعوها إياه"[1]، ويقول الإمام يحيى بن حمزة مقتفياً أثر سيبويه: "وهو أنّ الضمير المجرور على حرف واحد، فأشبه التنوين فكما لا يجوز العطف على التنوين لا يجوز العطف عليه، والجامع بينهما هو أنّ كلّ واحد منهما على حرف واحد"[2].

2- إنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإن عُطِف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر فكأنّ العطف على الحرف، وذلك ممتنع، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه لا يجوز، وذلك لأنّ الجار والمجرور بمنزلة شيءٍ واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل عنه"[3].

3- أنّ الضمير المجرور قد يحلُّ عوضاً عن التنوين في نحو "غلامي" و "غلامك" فكما ذكرنا أن التنوين لا يعطف عليه وما حلّ محله مثله.

4- أنّ المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز عطف أحدهما على الآخر إلا صَحّ لكل واحد منهما أنْ يحلّ محلَّ الآخر، فلا نقول مررت بزيد وك و لا: مررت بك وزيدٍ، يقول ابن يعيش: "لمّا صحّ مرّ زيد وأنت صحّ مررت أنت وزيد، ولمّا صح كلمت زيداً وأنت صحّ كلمتك وزيداً، ولما امتنع مررت بزيدٍ و ك امتنع مررت بك وزيد؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صحّ في الآخر فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه"[4].

وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وممن نحا نحوهم يونس بن حبيب[5] والأخفش[6] وقطرب[7] وابن مالك[8] والأندلسي[1] – كما

---

1 الكتاب 2: 381.

2 الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 359.

3 الإنصاف 2: 466 م65.

4 شرح المفصل 3: 78.

5 ائتلاف النصرة: 62.

6 ائتلاف النصرة: 62.

7 ائتلاف النصرة: 62.

8 شرح التسهيل 3: 375.

ذكر الرضي – وأبو حيان. وقد اعتمد الكوفيون السماع لارتضاء ما ذهبوا إليه، فذكروا أنّه قد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً.

فقد جاء في القرآن قوله تعالى **(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)**[2] في قراءة حمزة الزيات وقوله تعالى **(وصدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ به والمسجد الحرام)**[3] وقوله تعالى **(لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة)**[4].

وجاء في قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما مثلكم واليهود والنصارى"[5] بالجر عطفاً على الضمير وبعض كلام العرب قولهم: "ما فيها غيرُه وفرسِه"[6]. وأمّا الشواهد الشعرية فقد جاءت كثيرة لمثل ما ذهب إليه الكوفيون ومنها[7]:

فاليوم قرّبْتَ تَهْجونــا وتَشْتِمُنَــا فاذْهــبْ فمَا بِكَ والأيّامِ مِن عَجَبِ

حيث عطف الأيام على الضمير في بك.

وقول الآخر[8]:

هَلاّ سألْــتِ بذي الجماجمَ عَنْهُــمُ وأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّــواءِ المُحـرِقِ

حيث عطف أبي نعيم على الضمير في عنهم.

وقول الآخر[9]:

لو كان لي وزُهَيْـرٍ ثَالـثُ وَرَدَت من الحمــامِ عدانـا شـرّ مَوْرِدِ

حيث عطف زهير على الضمير في.

وقد ردّ البصريون قراءة حمزة وخرّجوها تخريجات تتفق وقواعدهم، إضافة إلى ذلك فقد طَعنُوا في القراءة وصاحبها.

---

1 الارتشاف 2: 658.

2 النساء: 1.

3 البقرة 217.

4 النساء: 162.

5 صحيح البخاري 3: 50.

6 الكتاب 2: 383.

7 شرح التسهيل 3: 377.

8 شرح التسهيل 3: 377.

9 الكامل 3: 39.

يقول المبرد: "ومن أجاز من غيرهم فعلى قبح كالضرورة، والقرآن إنّما يحمل على أشرف المذاهب، وقرأ حمزة **(الذي تساءلون به والأرحام)** وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر"[1]، ويقول الزجاج: "القراءة الجيدة نصب "الأرحام"، المعنى: واتقوا أن تقطعوها، فأمّا الجر في "الأرحام" فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر"[2].

ويقول الجرجاني: "وأمّا قراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) فقد رُدّت، وأجمعوا على أنّها غير متوجهة، وإنّما الصحيح النصب على حذف المضاف إليه كأنّه: واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام"[3].

وتوسّع الزمخشري قائلا: وقرئ و"الأرحام" بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين: إمّا على: واتقوا الله والأرحام، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور، كقولك: مررت بزيدٍ وعمرا، وينصره قراءة ابن مسعود: "تساءلون به وبالأرحام"، والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد، لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيدٍ، شديد الاتصال، فلمّا اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل، كقولك: "مررت به وبزيدٍ، وهذا غلامه وغلام زيدٍ". ألا ترى إلى صحة قولك "رأيتك وزيداً، و"مررت بزيد وعمروٍ" لمّا لم يقو الاتصال؛ لأنّه لم يتكرر، وقد تُمحِّلَ لصحة هذه القراءة على تقدير الجار ونظيرها.

فما بِكَ والأيام مِن عَجبِ[4]

لعلّ البصريين غير محقين في الخروج على هذه القراءة السبعية المتواترة، فكما هو معلوم أنّ القراءة سنة متبعة لا تخالف؛ لأنّها متصلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم. ولعلي أشير ببعض الاقتباسات إلى ردّ ما قاله البصريون وتأييد هذه القراءة وصاحبها. يقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة، لا يجوز ردّها، ولا يحلُّ إنكارها"[5]، ويقول القرطبي: "... لأنّه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح"[6]، وتوسع أبو حيان قائلا: "... وحمزة

---

1 الكامل 3: 39.

2 معاني القرآن وإعرابه 2: 6.

3 المقتصد 2: 960.

4 الكشاف 1: 462.

5 النشر 1: 9.

6 الجامع لأحكام القرآن 7: 61.

رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر ابن محمد الصادق، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثرٍ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة، ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة، وله خمس عشرة سنة، وأمّ الناس سنة مائة، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة، منهم سفيان الثوري، والحسن بن صالح، ومن تلاميذه جماعة، منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض"[1] إلى أن يتوصل أبو حيان إلى نتيجة تؤيد النصوص المتواترة، يقول: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين يلم ينقله الكوفيون"[2].

وقد تأول البصريون الأبيات الشعرية إمّا على الضرورة وإمّا على تقدير حرف قسم يقول الأنباري: "وأما قول الشاعر:

فاذهبْ فَما بِكَ والأيامِ من عجبِ

فلا حجة فيه، لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف"[3].

ويقول أبو البقاء: "وأمّا الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية، وما يثبت منها فهو شاذ، وبعضها يمكن إعادة الجار معه"[4].

والذي يظهر للباحث أن ما قاله البصريون فيه نظر، ويمكن الردّ عليهم وفق الآتي:

1- حاول البصريون اللجوء إلى التقدير حين رأوا أن هناك واو قسم مما يدخل التراكيب في التكلف والتأويل دون حاجة ملجئة إليه.

2- الإطراد والكثرة في الشواهد التي جاء بها لكوفيون لا تقبل كلّ تأويلات البصريين، إذا إنّ بعض الأبيات الواردة لا تحمل على معنى القسم.

3- ورود مثل هذه التراكيب (العطف) على الضمير المجرور" في أعلى نص بياني عرفته العربية، يجعل القاعدة هي التي تخضع لذلك، وعلينا أن نؤيد القراءة لا نرفضها، ولعلّ ما قاله أبو حيان يصلح للتكرار هنا يقول: "ولسنا

---

1 البحر المحيط 3: 167.

2 البحر المحيط 3: 167.

3 الإنصاف 2: 474م65.

4 اللباب 1: 432.

متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"[1]، ولا أظنُّ القارئ الكريم في حاجة إلى أن أذكر الصلة بين القرآن الكريم والتراكيب الواردة عند العرب شعراً ونثراً وتأييد كل منهما للآخر.

والذي يظهر للباحث بعد العرض السابق أنّه يميل إلى ما ذهب إليه الكوفيون، ولعلّ الشواهد من مصادرها الأصلية قرآن وسنة وشعر ونثر عربيين يؤيد مثل هذه الظاهرة التي تسجل للعربية في امتزاج تراكيبها دون حاجة إلى تكلف وتأويل للنصوص الواضحة. ولعلّي أختم بما ذهب إليه الباحث شريف النجار حين رأى أن التلاحم بين أجزاء التراكيب في توجيه الكوفيين يمثل ترابطاً بين التراكيب ولا حاجة إلى تكلف النصوص كما ذهب إليه البصريون، يقول: "والرأي في هذه المسألة ما قاله الكوفيون من جواز العطف على الضمير المجرور من غير تكرار الجار لوروده كثيراً في لسان العرب، ولا حاجة بنا إلى تأويل النصوص وإخراجها عن ظاهرها كما فعل البصريون، ويكون ترابط الكلمات في قول الشاعر:

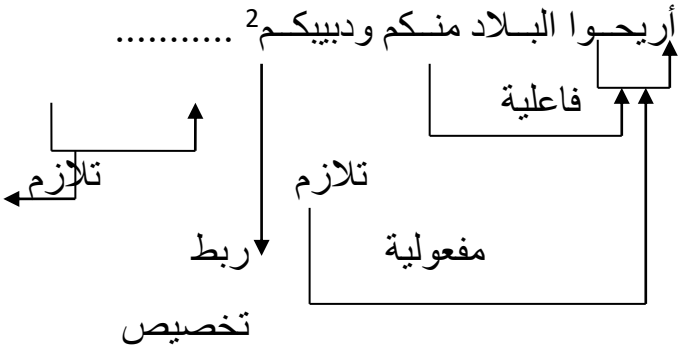

بقي أن نشير إلى العلاقة بين تركيبي مالك وزيداً وما شأنك وعمراً وتركيب العطف الذي ذكره ابن يعيش والأندلسي مستنداً إلى قراءة حمزة **(تساءلون به والأرحام)**.

والذي يظهر أنّ العلاقة بين التراكيب مختلفة، لأن جملة المفعول معه تلعب الواو والحركة الإعرابية دوراً هاماً في التوجيه الدلالي للتركيب فضلاً عن عامل الخلاف الذي استند إليه الكوفيون في توجيه تركيب المعية.

---

[1] البحر المحيط 1: 556

[2] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 364.

أما واو العطف، فكما هو معروف عند القارئ الكريم تقوم بعطف ما بعدها على ما قبلها مع إظهار حركة الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم بحسب المعطوف عليه، ولعلّي أشير إلى ما ذهب إليه ابن يعيش وغيره من النحاة في التفريق بين معنى الواو في التراكيب السابقة، يقول ابن يعيش: "الواو التي للعطف توجب الاشتراك، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة فإذا عطفت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له وإذا قلت ما صنعت وأباك، فإنما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك؟ وإذا قلت: استوى الماء والخشبة ومازلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة"[1].

[1] شرح المفصل 2: 50.

المسألة الثانية عشرة
الخلاف في تعدد الحال

يقول الرضي: "وجوّز الجمهور، وهو الحقّ – أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت، نحو: اشتريت الرمّان حلواً حامضاً، أو غير متضادة، كقوله تعالى **(اخرجْ منها مذءوما مدحورا)** [1] كما تجيئان في خبر المبتدأ، ومنع بعضهم ذلك في الحال، متضادة كانت أو لا، قياساً على الزمان والمكان فجعل نحو: "مدحورا" حالاً من ضمير "مذءوما"، واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقاً.

ولا وجه للقياس، وذلك لأن وقوع الفعل في زمانين و مكانين مختلفين محال، نحو: جلست خلفك أمامّك، وضربت اليوم أمس، بلى، لو عطفت أحدهما على الآخر جاز، لدلالته على تكرار الفعل، نحو: جلست خلفك وأمامك، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان، نحو: جلست خلفك أمس وقت الظهر، وأمامك وسط الدار، وإما تقيّد الحدث بقيدين مختلفين، كما في قوله تعالى **(مذءوما مدحورا)** أو بمتضادّين في محلَّين غير ممتزجين، كما في: اشتريته أبيض أسود، أو ممتزجين كما في اشتريته حلواً حامضاً فلا بأس به". 2: 12.

يحكي نص الرضي خلافاً حول تعدد الحال فجمهور النحاة يجيزون تعدد الحال، ومنع التعدد بعض النحاة، وإليك تفصيل ذلك.

لم ينص سيبويه على تعدد الحال ولكنه أجاز تعدد الخبر نحو قولك: هذا حلوٌ حامض، ولعلّ في استشهاده بقول الشاعر[2]:

مَنْ يكُ ذا بتِّي فهذا بتِّي مقيظٌ مصيّف مشتي

ما يشعر بجواز تعدد الحال عنده. يقول: "قال: سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

---

[1] الأعراف: 18.

[2] ديوان رؤبة: 189.

مَـنْ يـكُ ذا بَـتٍّ فهذا بتِّـــي مقيـظٌ مصيّف مشـــتي"[1]

أما أبو العباس المبرد فقد أجاز تعدد الحال بتعدد صاحبها، يقول: "ومن كلام العرب: رأيت زيداً مُصْعدا منحدرا، ورأيت زيداً راكباً ماشياً، إذا كان أحدهما راكباً والآخر ماشياً، وأحدكما مصعدا والآخر منحدراً"[2].

وقد تطرق النحاة إلى موضوع تعدد الحال دون صاحبها، ففصّل النحاة الحديث حول ذلك، ولعلّي آخذ بعض الاقتباسات مما جاء عندهم.

يقول ابن يعيش: "واعلم أنّه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً، لأن الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً فتقول هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً، ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال نحو: هذا زيد قائماً قاعداً كما لا يجوز مثل: هذا زيدٌ قائمٌ قاعدٌ، فإن أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبرا واحداً فتقول هذا الطعام حلواً حامضاً كأنّك أردت هذا الطعام مزا فسبكت من الحالين معنى كما تقول في الخبر هذا حلو حامض"[3]، ويقول ابن مالك: "قد تقدم أن للحال شبها بالخبر وشبهاً بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعداً ونعتان فصاعداً، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً فيقال: جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً، كما يقال في الإخبار زيدٌ راكب مفارق عامراً مصاحب عمراً. وفي النعت مررت برجل راكب مفارق زيداً مصاحبٍ عمراً"[4]، ويقول ابن هشام: "... وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم – مثلهما في قولك "ما لقي الزيدين عمرو راكباً إلا ضاحكاً" وأما **(وهم يلعبون)** فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلتان، **(ولاهية)**[5]: حال من فاعل "يلعبون" وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل (استمعوه) فيكون من التعدد لا من التداخل"[6].

ولعلّ الذي دفع النحاة إلى القول بتعدد الحال الآتي:

1- ربطهم بين الحال والخبر، فهم يرون أنّ الحال في أصلها خبر، فما يجوز فيه يجوز في الحال، يقول ابن يعيش: "لأنها في المعنى خبر ثان"[7]، ويقول ابن مالك: "قد تقدم التنبيه على أنّ الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه،

---

1 الكتاب 2: 84.

2 المقتضب 4: 169.

3 شرح المفصل 2: 56.

4 شرح التسهيل 2: 348-349.

5 الأنبياء: 2- 3.

6 مغني اللبيب: 537.

7 شرح المفصل 2: 62.

فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ"[1].

2- اعتمادهم على توجيه بعض الآيات القرآنية في ضوء تعدد الحال، وإليك بعض النصوص الواردة عنهم في قوله تعالى **(وأُحِلَّ لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين)**[2]، يقول أبو حيان: "وانتصب محصنين حال، غير مسافحين حال مؤكدة، لأن الإحصان لا يجامع السفاح"[3].

وفي قوله تعالى: **(وآتوهُنَّ أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان)**[4]، يقول مكي بن أبي طالب: "محصنات" حال من الهاء والنون في منهن، وكذا غير مسافحات وكذا ولا متخذات أخدان"[5]، ويقول السمين الحلبي: "قوله "محصنات غير مسافحات" حالان من مفعول فآتوهن"[6].

وفي ما استشهد به الرضي من قوله تعالى **(اخرجْ منها مذءوما مدحورا)**[7] يقول العكبري: "وهو وما بعده حالان"[8]، ويقول أبو حيان: "وانتصب مدحورا على أنّه حال ثانية على من جوّز ذلك"[9]، ويقول السمين الحلبي: "مذءوما مدحورا" حالان من فاعل أخرج" عند من يجيز تعدد الحال لذي حال واحد"[10]. ويقول الألوسي: "ونصبه على الحال، وكذا قوله تعالى مدحورا"[11].

3- قياسهم على أنّ الخبر يتعدد لمبتدأ واحد كذا تكون الحال متعددة لصاحب حال واحدة، وهو ما ذهب إليه ابن مالك[12].

أما المانعون لمجيء الحال المتعددة فحجتهم كما نقل الرضي: قياسهم ذلك على الفعل وعدم وقوعه على زمانين أو مكانين مختلفين، ويمكن أن نضيف إلى ما ذكر ما

---

1 شرح التسهيل 2: 328.
2 النساء: 24.
3 البحر المحيط 3: 225.
4 النساء: 25.
5 مشكل إعراب القرآن 1: 195.
6 الدر المصون 2: 350.
7 الأعراف: 18.
8 التبيان 1: 559.
9 البحر المحيط 4: 278.
10 الدر المصون 3: 244.
11 روح المعاني 4: 336.
12 شرح التسهيل 2: 348-349.

جاء عند ابن مالك وأبي حيان فقد وضّحا القول في ذلك يقول ابن مالك: "وزعم ابن عصفور أنّ فعلا واحداً لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف وقال: كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال جاء ضاحكاً مسرعاً. واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل نحو: زيد راكباً أحسن منه ماشياً. قال: فجاز هذا كما جاز في الظرف زيد اليوم أفضل منه غداً، وزيد خلفك أسرع منه أمامك. ثم قال: وصح ذلك في أفعل التفضيل؛ لأنّه قام مقام فعلين. ألا ترى أنّ معنى قولك زيد اليوم أفضل منه غداً: زيد يزيد فضله غداً"[1].

قبل الردّ على ما جاء عند أبن عصفور نرى أن نرجع إلى ما قاله من كتبه، يقول ابن عصفور: "إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة، فإنّها تعمل في ظرفين من الزمان والمكان، وفي حالين من ذي حال واحدة، نحو قولك: أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً، فإنْ كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل نحو قولك: لقي عمرو زيداً مُصْعداً مُنْحدرا، إذا كان اللاقي مصعدا والمُلْقي منحدراً"[2].

ويمكن الردّ على ابن عصفور على النحو التالي:

1- إنّ ما قاله ابن عصفور حين ذكر أنّ فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال مردود بمن أجاز من النحاة مجيء الحال من الجملة الاسمية نحو قولهم: هذا محمد منطلقاً، وزيدٌ أبوك عطوفاً، والمسألة البسرية في قولهم "هذا بسراً أطيب رطباً" على توجيه (بسراً، رطباً) على أصح الأقوال على الحالية يقول ابن طولون الدمشقي*: "وعلى الحال في أصح القولين وعليه سيبويه؛ لأنّ المعنى عليه، فإنّ المخبر إنّما يُفَضّلُهُ على نفسه باعتبار حالة من أحواله"[3]

2- إنّ قياس عامل ضعيف كالظرف على عامل قوي كالفعل كما ذهب إليه ابن عصفور لا يستقيم لأن الفعل كما هو معلوم أقوى العوامل تقدم أو تأخر، فبحكم قوته يمكن أن تعدد أحوال صاحبه، إضافة إلى قياسه على أفعل التفضيل وهو في الأصل من الفعل، فلا حاجة تدعو إلى تقوية الفرع على الأصل كما هو معلوم عند النحاة.

3- إنّ مِنْ النحاة مَنْ رَدّ ما ذهب إليه ابن عصفور، ولعلّ الباحث يستفيد مما جاء عندهم حتى يقوى ما ذهب إليه، يقول ابن مالك: "قلت تنظير ابن عصفور جاء

---

[1] شرح التسهيل 2: 349.

[2] المقرب 1: 155.

* نحوي دمشقي متوفى سنة 953هـ.

[3] المسائل الملقبات في علم النحو: 62-63.

زيدٌ ضاحكاً مسرعاً بقمت يوم الخميس يوم الجمعة لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله، لأن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال. وإنّما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة جاء زيد ضاحكاً باكياً، لأن وقوع مجيء واحد حال ضحك وحال بكاء محال. كما أن قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال"[1].

أما أبو حيان فقد نسب المنع لأبي علي الفارسي يقول: "إذا اتحد عامل الحال وذو الحال وتعدّدت هي نحو: جاء زيد مسرعاً ضاحكاً، ففي كونهما حالين خلاف، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنّه لا يجوز أن يقضي العامل الواحد من الأحوال التي لذي حال واحدة أزيد من حال واحدة ويجعلون في نحو ذلك المثال أن يكون ضاحكاً صفة مسرعاً، أو حالاً من الضمير المستكن في مسرعاً"[2]، ويكفي ما قلنا فيما مضى ردّاً على هذا القول المنسوب للفارسي.

واستكمالاً لمتابعة مسألة تعدد الحال نرى أن نذكر ما جاء عند الباحثين المحدثين لنرى نظرتهم فيها. ولعلّي أشير إلى ما وجدته عند الباحثة الدكتورة إيمان الكيلاني، فقد اعتمدت في رأيها على جواز تعدد الحال إلى ما جاء سماعاً عن العرب في عصور الاحتجاج اللغوي فضلاً عن أهمية تعدد الحال وأثره النفسي على المتلقين، وقد جاء رأيها ضمن دراستها لخطب العصر الأموي، لبيان أهمية الزيادة يفي التركيب والدلالة، تقول: "ومن ذلك ما ورد في خطبة قطري بن فجاءة على منبر الأزارقة يفي ذم الدنيا متحدثاً عن السابقين ممن لغتهم المنية يزارون ولا يزورون، حلماء قد ذهبت أضغانهم، وجهلاءُ قد ماتت أحقادهم... فجاءوها حفاة عراةً فُرادى، غير أن طعنوا بأعمالهم إلى الحياة الدائمة، إلى خلود الأبد"... وقوله "جاؤها حفاة عراة فرادى

وأصل الجملة التوليدي:

جاءوها = فعل + فاعل (ضمير) + مفعول به

ويلحظ أنّ الفعل (جاء) قد يتعدى بذاته كما في هذه الجملة، وقد يتعدى بحرف جر" كقولنا جاء إليه" والثاني هو الأشيع، ويبدو أن تعديته بغير (إلى) إنزياح عن المألوف لغرض في المعنى، فإذا كان غرض المتكلم الانتهاء للغاية استعمل حرف الجر "إلى"، أما إذا كان غرضه الولوج في الغاية والتغلغل فيها استعمل جاء متعدية بذاتها، وهل أدل على الولوج والإيغال في الأرض من البرزج. غير أنّ الخطيب وإن كان يعنيه أمر خروجهم من ظاهر الأرض، وانطوائهم في باطنها إلا أنّ الأهم عنده

---

[1] شرح التسهيل 2: 349.

[2] الارتشاف 2: 358.

حالهم وهم يغادرون الدنيا بزخرفها وزينتها التي طالما شغلتهم وبهرتهم، فكانت حال الفاعل مزرية إذ جاءوها لا بغير عز وزينة، بل دون أقل متاع الدنيا وهو النَّعْل ⟸

جاءؤها حفاة = فعل + فاعل (ضمير + مفهول به + حال

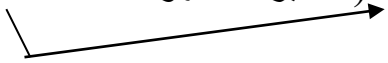

ثم أراد المتكلم أن يحشد حالاً أخرى فوق حالهم الأولى، دون كساء، أيّ كساء مهما كان زهيداً، فجاءوها عراة فوق حَفَائهم⟸ جاءوها حفاةً عراةً =

فعل + فاعل ضمير + مفعول به + حال + حال.

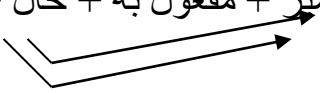

ثم أراد المتكلم أن يبين حالاً ثالثة تسلطت على الفاعل، فوق سابقتيها وهي العزلة والانفراد عن ونيس أو رفيق، لمخلوق خلق اجتماعياً بطبعه

جاءؤوها حفاةً عرةً فُرادى =

فعل + فاعل (ضمير)+ مفعول به + حال + حال + حال

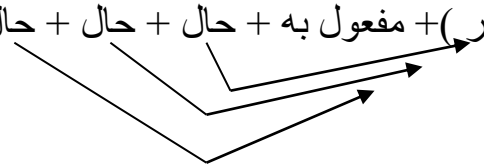

وكان يمكن للخطيب أن يستعمل العطف بين الأحوال إلا أنّه أسقط الروابط ليسّرع التتابع، فيؤثر أكثر في المتلقين"[1].

والذي يبدو للباحث أنّ ما ذهب إليه الجمهور من جواز تعدد الحال وهو ما عبّر عنه الرضي بأنّه الحقُّ، ولعله يستند في ما ذهب إليه بالآتي:

1- القيمة التركيبية لتعدد الحالين في التركيب فحين نقول جاء زيد مسرعاً غير ما نقول جاء زيدٌ مسرعاً ضاحكاً، ولعلّ من المناسب للمقام أن نذكر ما قاله النحاة "لكل زيادة في مبنى الجملة يقابلها زيادة في المعنى" يقول ابن يعيش: "والحال زيادة فائدة"[2]. بل إنّ من النحاة من جعل أهمية الحال في التركيب لا يمكن

---

[1] الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي، في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية: 141-142.

[2] شرح المفصل 2: 57.

الاستغناء عنها، ولا يتم الكلام إلاّ بها يقول ابن أبي الربيع: "وقد تكون يتم الكلام بها، واستدل بقول عدي: إنّما الميت من يعيش كئيباً*.

وقال: ألا ترى أن كئيباً حال من الضمير الذي في يعيش، ولو أسقطت كئيباً لم يكن كلاماً، ولا تمّ إلا به، ألا ترى أنّك لو قلت: إنما الميت من يعيش لكان خلفاً"[1].

2- ما ذهب إليه جمهور النحاة لا يمكن خرقه طالما أيدته النصوص المتواترة من القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره لا يخرج عليه ما لم تكن هناك حاجة تدعو إلى ذلك فضلاً عن أنّ القياس النحوي يجيز ذلك فالحال محمول في المعنى على الخبر والخبر يتعدد فما حُمِل عليه يأخذ أحكامه وهو ما قاله أصحاب أصول النحو، ولعلّ الباحث يختم ما ارتضى من رأي بما ذكره أبو حيان فقد أوضح ذلك قائلاً "يجوز للعامل أن يعمل في حالين لذي حال واحد، وإلى هذا أذهب لأن الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين أو مكانين، وأما الحالات فلا يستحيل قيامها بذي حال واحدة"[2].

---

* تكملة البيت (كاسفاً باله قليل الرجا) ينظر التوطئة: 213.

[1] البسيط 1: 514.

[2] البحر المحيط 1: 204.

المسألة الثالثة عشرة
الخلاف في مجيء الحال معرفة

يقول الرضي: "وأرسلها العراك" هذا مثال لتعريف صاحب الحال في الظاهر، ونقول الحال المعرفة ظاهراً: إما مصدر، وإمّا غير مصدر، والمصدر إمّا معرف باللام نحو، أرسلها العراك، أو معرّف بالإضافة نحو: أفعله جهدك وطاقتك، ووحدك، ورجع عوده على بدئه ... قال سيبويه: إنّها معارف موضوعة موضع النكرات، أي معتركة ومجتهداً ومطيقاً، ومنفرداً، وعائداً، ،... وقال أبو علي: إنّ هذه المصادر منصوبة على أنّها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها، أرسلها معتركة العراك، وأفعله مجتهداً جهدك، ... ومذهب الكوفيين أن انتصاب "وحده" على الظرفية أي: لا مع غيره فهو في المعنى ضد "معا" في قولك: جاءوا معاً، وكما أنّ في "معا" خلافاً، هل هو منتصب على الحال، أي مجتمعين، أو على الظرف، أي في زمان واحد، ... 2: 17-20.

اختلف النحاة في الحال المعرفة؛ إذ أجمع نحاة البصرة والكوفة على منع مجيء الحال معرفة بينما أجاز ذلك البغداديون ويونس[1].

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

من المعلوم أن الحال تأتي في غالبها نكرة، نحو: ذهب محمدٌ مسرعاً، ولكنّها قد تأتي معرفة نحو : جاء زيد وحده، وأقسم محمد بالله جهد أيمانه، لذا تأول النحاة، بصريون وكوفيون، ما جاء معرفة أو حكموا عليه بالشذوذ، يقول سيبويه "وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: أرسلها العراك، قال لبيد بن ربيعة[2]:

فأرسلَها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأنه قال: اعتراكاً.

وليس كلّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام"[3].

ويقول "هذا ما جاء منه مضافاً معرفة، وذلك قولك: طلبته جهدك، كأنّه قال: اجتهاداً، وكذلك طلبته طاقتك.

---

[1] شرح ابن عقيل 1: 63.

[2] في الديوان "فأوردها" ينظر ديوان لبيد بن ربيعة: 94.

[3] الكتاب: 1: 372.

وليس كل مصدر يضاف، كما أنّه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام"[1].

وممن اقتفى أثر سيبويه الفارسي وابن جني والجرجاني وابن يعيش وابن مالك وغيرهم، يقول الجرجاني "اعلم أنّه لما اشترط التنكير في الحال قدر كأنّ سائلاً سأله عن قولهم: طلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه وأرسلها العراك، فقال: إنّ جهدك معرفة بالإضافة، وكذا عوده، والعراك معرف بالألف فقد وقعت المعرفة موقع الحال ، فأجاب بأن الكلام ليس على ظاهره وأنّ هذه الأشياء بالألف محمولة على أنّها مصادر أفعال مضمرة، فإذا قلت: طلبته جهدك، فكأنّك قلت: طلبته تجتهد بمنزلة قوله: تجتهد اجتهادك، على أن تكون تجتهد جملة من الفعل في موضع الحال، كما تقول: مرّ زيد يسرع فيجري مجرى قولك: مسرعاً. فكذلك طلبته تجتهد بمنزلة قولك طلبته مجتهداً إلا أنّه أضمر وجعل المصدر دليلاً عليه، كما تقول: إنما أنت سيراً، تريد: تسير سيراً"[2].

ويبدو في ما قاله الجرجاني التكلف والميل إلى التقدير والتأويل حتى يرجع المصدر إلى المفعولية المطلقة بعد أن يؤتى له بفعلٍ مضارع يكون هو الحال، فهو قول لا يتمشى وطبيعة اللغة التي نطق بها العربي السليقي الذي لم يكن يعرف عاملاً أو معمولاً، بل نطق لغاية في نفسه مثّلها ما لفظ به فحين قال: أرسلها العراك لم يكن محتاجاً أن يقول أرسلها تعترك العراك أو معتركة بل هذا دأب النحوي الذي يلجأ إلى تكلف التقدير والتأويل والكلام لا يحتاج ذلك.

والذي جعل النحاة يرفضون مجيء الحال معرفة، أنّ الحال عندهم خبر ثان في المعنى، والخبر لابُدَّ أن يكون نكرة ولذا رفض النحويون كثيراً من الشواهد التي جاء فيها الحال معرفة وتأولوها بنكرة، يقول ابن السراج: " لا تكون الحال إلا نكرة؛ لأنّها زيادة في الخبر والفائدة"[3]، ويقول ابن يعيش "إنّما استحقت الحال أن تكون نكرة؛ لأنّها في المعنى خبر ثانٍ ألا ترى أن قولك جاء زيد راكباً قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة"[4].

ما قاله النحاة بأنّ الحال كالخبر لا بد أن تكون نكرة قول لا يستقيم؛ لأن الخبر وإن كان الأصل فيه كما ينص النحاة أن يكون نكرة إلا أنّه قد يأتي معرفة، فتكون له قيمة دلالية لا يحققها الخبر النكرة، ومنه قوله تعالى **[ذلك الكتاب لا ريب فيه]**[5]، وبما أن الخبر هو الجزء المتم الفائدة وهو ركن رئيس في الإسناد في الجملة الاسمية قد يأتي

---

1 الكتاب: 1: 373.
2 المقتصد 1: 677.
3 الأصول في النحو 1: 214.
4 شرح المفصل 2: 62.
5 البقرة: 2.

معرفة كما ذكرنا سابقاً، كذلك للحال غرض دلالي لا يتم المعنى إلا بذكرها في التركيب الجملي، يقول ابن أبي الربيع "وجاء بعض المتأخرين واعترض قول النحويين : الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، وقال: هذا ليس بلازم، قد تكون بعد تمام الكلام وقد تكون يتم الكلام بها، واستدلّ بقول عديّ[1]:

إنما الميتُ من يعيش كئيباً

وقال: ألا ترى أنّ كئيباً حال من الضمير الذي في يعيش، ولو أسقطت كَئيباً لم يكن كلاماً، ولا تمّ إلا به، ألا ترى أنّك لو قلت: إنما الميت من يعيش لكان خُلْفاً"[2].

وقد تأوّل النحويون ما جاء من الحال معرفة إمّا بالقول بزيادة الألف واللام كما في أرسلها العراك، يقول سيبويه "وزعم الخليل رحمه الله أنّهم أدخلوا الألف واللام في هذه الحروف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام"[3]، ويقول المبرد "فأمّا الأول فإنّما انتصب على الحال وفيه الألف واللام؛ لأنّه غير معهود فجريا مجرى سائر الزوائد"[4].

أمّا قولهم بزيادة الألف واللام ففيه حاجة لإعادة النظر؛ لأن القول بزيادة الألف واللام يفقد الحال المعرفة درجة من دلالتها، فتستوي بذلك الحال التي جاءت معرفة في كلام العرب مع تلك التي جاءت في نطقهم السليقي نكرة، فضلاً عن أن زيادة الألف لم تعهد في الأسماء، كذلك الزيادة لا تدعى إلا بدليل، يقول ابن أبي الربيع "أمّا من ذهب إلى زيادة الألف واللام واستدل بقولهم "أرسلها العراك، ... فغالط؛ لأن الزيادة لا تُدّعى إلا بدليل لا يحتمل التأويل"[5]، وقد زعموا أنّ هذه مصادر وليست أحوالاً والحال إنما الفعل المحذوف، وقد ذهب إلى ذلك الفارسي، يقول "وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته تجتهد وأرسلها تعترك، فدلّ جهدك، والعراك على تجتهد وتعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة وهذه الألفاظ دالة عليه"[6].

نقول إنّ ما ذهب إليه الفارسي فيه دعوة تفتقر إلى الدليل، فضلاً عما فيها من تكلف التأويل. ومن المعلوم أن النحاة يرون أنّه متى أمكن حمل الكلام على وجه سائغ مقبول أولى من حمله على التقدير والتأويل. ومما تأولوه في هذا الباب (وحده) في قولهم: جاء زيد وحده، فقيل: هي مفعول مطلق، وقيل: بل هي ظرف وقيل: مصدر بحذف الزوائد حال.

---

1 تكملته (كاسفا باله قليل الرجا) ينظر، ، التوطئة: 213.
2 البسيط 1: 514.
3 الكتاب 1: 375.
4 المقتضب 1: 371.
5 البسيط 1: 517.
6 الإيضاح: 172.

يقول السيوطي "وفي وحده" مذاهب: قال سيبويه والخليل: هو اسم موضوع المصدر الموضوع الحال كأنّه قال: ايحاداً، و"ايحاداً" موضع موحداً" من المتعدي ... وقال آخرون: إنّه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخُوّة. وقيل: إنّه مصدر بلا حذف، وقال يونس وهشام: إنّه منصوب انتصاب الظرف فيجري مجرى عنده"[1].

والذي نميل إلى الأخذ به أن (وحده) حال دون حاجة إلى تأويل أو تكلف تقدير المصدر المحذوف فعله ، لأنّ دلالة كلمة (وحده)، حين نقول: جاء زيد وحده فإننا نقصد أنه جاء (منفرداً) ولم نقصد أن نؤكد مجيئه.

أمّا القول بأنّ "وحده" ظرف ففيه تكلّف؛ لأن الأصل في الظروف أن تقدر بفي ولا يستحسن هنا تقدير في.

ومما جاء عن العرب قولهم: حالاً معرفة جاء القومُ قضّهم بقضيضهم، ومررت بهم ثلاثتَهم. يقول أبو حيان: "وأما مررت بهم ثلاثتهم إلى العشرة فلغة: الحجاز نصب هذا الحال، ..... وأما قضّهم بقضيضهم فحكى سيبويه فيه الإتباع لما قبله على التوكيد والنصب على الحال"[2].

والذي نميل إليه في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البغداديون ويونس إذ جوّزوا ذلك مقتصرين على السماع، يقول أبو حيان "ومذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة نحو: جاء زيد الراكب"[3]، ويقول السيوطي "وجوّز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيد الراكب قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك"[4]. والسماع مصدر من مصادر الأصول النحوية التي يؤخذ منه فصيح الكلام شعراً ونثراً، يقول السيوطي "واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[5]. ولمّا كان اللغويون والنحاة قد وثقوا بما قاله الرواة الثقاة، فكان نقلهم عن العرب الفصحاء شعراً ونثراً موضع الثقة ولولا ذلك ما أقاموا صرح النحو على ما جمعوا من بوادي العرب، لذا كان السماع وهو أصل من أصول النحو يعضد مجيء الحال معرفة كما ذكر البغداديون ويونس،

---

1 الهمع 4: 20.
2 ارتشاف الضرب 2: 340 - 341.
3 ارتشاف الضرّب 1: 337.
4 الهمع 4: 18.
5 الاقتراح: 36.

فهم أقرب إلى طبيعة اللغة دون حاجة إلى تأويل أو تقدير، ولو نظر إليه النحويون البصريون والكوفيون قياساً على ما جاء على لسان العرب دون تأويل أو رفض أو حكم بالشذوذ؛ لاستقام باب من أبواب المعنى ولاستوعب كثيراً من الآيات القرآنية التي جاء فيها الحال معرفة كقوله تعالى **[جهد أيمانهم]**[1]، وما جاء في لسان العرب من عبارات فيها الحال معرفة باللفظ نفسه دون حاجة إلى تقدير أو تأويل.

[1] المائدة: 53.

المسألة الرابعة عشرة
الخلاف في تقديم الحال على صاحبها النكرة

يقول الرضي: "وأمّا استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله[1]:

لميَّــة موحشاً طلــلٌ قـــديمٌ عفــاه كلُّ أسحــمَ مستديــم

فلا يستقيم، عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها؛ إلاّ على مذهب الأخفش، من تجويز ارتفاع "زيد" في نحو: في الدار زيدٌ على أنّه فاعل، وأمّا عند سيبويه، فيلزم كون الضمير في: "لميّة" ذا الحال.

ومن جوّز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، وهو الحقُّ، إذ لا مانع، جوّز كون "لميَّة" عاملاً في الحال، وكون "طلل" ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء.

فإن قيل: هلاّ جاز أن يكون معنى الابتداء، على مذهب سيبويه، أي أن "طلل" مرتفع بالابتداء، هو العامل في الحال أيضاً، فيتحد عامل الحال وصاحبها.

قلت: ليس المعنى على أنّ الابتداء بلفظ "طلل" للإسناد إليه، مقيَّد بكونه موحشاً، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيَّداً به؟. 2: 23-24.

يناقش الرضي في هذا النص مسألة تقديم الحال على صاحبها النكرة، والخلاف في ذلك. وإليك تفصيل المسألة:

ذهب سيبويه إلى أنّه إذا تقدمت الحال النكرة على صاحبها النكرة يجوز أن توجه في باب الحال خشية الالتباس بالصفة. يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله. وذلك قولك هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لمّا لم يجز أن توصَف الصّفة بالاسم وقَبُح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده. ولو حسُن أن تقول: فيها قائم لجاز فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنّه لمّا قال فيها قائم، قيل له من هو؟ وما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله. وقد يجوز على ضعفه. وحُمِل هذا النصب على جواز فيها رجل قائماً، وصار حين أُخّر وجه الكلام فراراً من القبح. قال ذو الرّمة[2]:

---

[1] غير موجود في ديوان كُثَيِّر عزة، الكتاب 1: 276.

[2] ديوان ذي الرُّمة: 245.

وَتَحْـتَ العَوَالِي في القَنَـا مُسْتَظِلةً ظِبآءٌ أعارَتْـها العُيُـون الجـآذرُ

وقال الآخر:

وبالجِسْـم مِنّـي بَيّناً لـو عَلِمْتـه شُحوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِـدي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقال كثيرٌ[1]:

لَميَّة مُوْحشـاً طللُ

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقلُّ ما يكون في الكلام"[2].

ويقول الأعلم متابعاً سيبويه: "النصب على الحال جائز فلمّا يقُدِّم صارت الحال لازمة لأنّه قد تُقدّم على صاحبها ولا يقدم النعت على المنعوت"[3] ويقول في أبيات الشعر: "... ونصب بَيّنا على الحال من شجوب"[4] و "نصب موحشاً على الحال من طلل"[5]. ويقول ابن يعيش معللاً ذلك: "فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف لأنّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول وإذا لم يجز تقديمها صفة عدل إلى الحال وحمل النصب على جواز جاء رجل ضاحكاً وصار حين قُدِّم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أنّ الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر:

وتحـت العوالي في القنـا مستَظِلَّةً ظِباءٌ أعارتـها العيـون الجـآذرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال، ويجب ذلك لامتناع بقائه على الصفة مع التقدم؛ وأما ما أنشده من قول الشاعر:

*لعزة موحشاً طلل قديم*فالبيت لكثيِّر وعجزه*عفاه كلُّ أسحم مستديم*. والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال"[6] ويوجز ابن الحاجب ذلك قائلاً: "فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها، لأنّها لو أتت متأخرة لالتبست بالصفة، فقدمت

---

[1] تكملته "يلوح كأنّه خلل" الخصائص 2: 492.

[2] الكتاب 2: 122 - 124.

[3] النكت 1: 504.

[4] النكت 1: 505.

[5] النكت 1: 505.

[6] شرح المفصل 2: 63-64.

لتتميز[1]". ويذكر ابن مالك أن الأصل أن يكون تقديم صاحب الحال بمسوغ، ولكنّ الحال قد تقدم نكرة وتجعل هي المسوغ الذي لا يقبل لصاحبها التقدم يقول:"ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدم الحال كقولك: هذا قائماً رجل. قال سيبويه بعد تمثيله بهذا المثال: (لمّا لم يجز أن توصف الصفة لالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم كما قبح مررت بقائمٍ وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. ثم قال: وحمل هذا على جواز فيها رجل قائماً، وصار حين أُخِّر وجه الكلام فراراً من القبح. وأنشد لذي الرمة:

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظِباءٌ أعارتها العيون الجآذرُ

وأنشد لغيره:

وبالجسم مني بَيِّناً لو عَلِمتِه شحوبٌ وإنْ تستشهدي العين تَشْهدِ

وأنشد غير سيبويه:

ومَا لاَمَ نَفْسِي مِثْلَهَا لي لائِمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مثلُ ما مَلَكَتْ يَدِي

قلت أشار سيبويه بقوله: حمل هذا على جواز فيها رجل قائماً، أي أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ"[2]. وارتضى هذا الرأي من المتأخرين الأزهري يقول: "ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كأنّ يقّدم عليه الحال نحو: في الدار جالساً رجلٌ وقوله، وهو كثير عزة: لمية موحشاً طلل.

فجالساً في المثال حال من رجل وموحشاً في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديمها على صاحبها وفي المغني أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ الحال فيها بلا لئلا يلتبس الحال بالصفة"[3].

لعلّ من المفيد أن نذكر هنا أنّ ابن الحاجب قد أوجز ما ذهب إليه سيبويه وابن يعيش، ولكنّه قد خالف ذلك في مؤلّف آخر له، يقول: "... على قوله: (لعزة موحشاً طلل قديم عفاه كل اسحم يستديم) يجوز أن يكون (موحشاً) حالاً من الضمير في (لعزّة) وإن كان عائداً على النكرة، لأن ضمير النكرة معرفة خلافاً لبعض النحويين وإن كان معرفة، فجعل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدمة عليها، لأنّ هذا هو الكثير الشائع وذلك قليل نادر فكان أولى"[4].

---

1 شرح المقدمة الكافية 2: 507.

2 شرح التسهيل 2: 333.

3 شرح التصريح 1: 375.

4 الأمالي النحوية 2: 45.

أمّا ذكره الرضي عن الأخفش في جواز رفعه زيد على الفاعلية في تركيب "في الدار زيد"، فهو قول فيه نظر، يمكن أن نرد عليه بما جاء عند ابن عصفور يقول: "وأمّا أبو الحسن الأخفش فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق، قويت فيها جنبة الفعلية أو لم تقو نحو قولك: في الدار زيد، وعندك عمرو، فيجيز في زيد وعمرو أن يكون زيد فاعلاً بالظرف والمجرور تارة، وأن يكون مبتدأ أخرى، ولا يجوز عندنا أن يكون زيد فاعلاً بالظرف والمجرور وإنّما مرفوع بالابتداء خاصة، بدليل تأثير إن وأخواتها فيه في مثل إن في الدار زيداً، وإنّ عندك عمراً، لأنها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة. فإن قيل: فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد الظرف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلا أخرى؟.

فالجواب: أنّ الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه، وأما الفاعلية فتحتاج إلى دليل على إثباتها"[1].

إضافة إلى ذلك فإن الحال يأتي مع الجملة الاسمية ولا حاجة تدعو إلى تقدير فعلية "في الدار زيد"، وهي لا تحمل شيئاً من خصائص الجملة الفعلية التي أهم ركيزة فيها الفعل.

والذي يبدو للباحث أن تقديم الحال على صاحبها النكرة يجوز ولعلّه يستند في ما ارتضى على الآتي:

1- ورد في السماع عن العرب شواهد، تجيز ذلك، وكما هو معلوم لدى القارئ الكريم أنّ السماع بقنواته المعروفة التي يبرز منها الشعر والنثر مصدرٌ أصيل لا يرفض، بل إنّ الغلبة تكون له مقابل القياس أحياناً. وهو قول أصولي معروف وبخاصة عند ابن جني. ولعلّي استند إلى قول الكسائي، وهو عالم مشهود له في توظيف السماع في ما يخدم القاعدة النحوية: "فقال الكسائي: العرب تفعل هذا، قالت: "لعَزَةُ موحشاً طللُ"[2].

2- جاء التركيب لعزة موحشاً طللُ وفق نمط من أنماط التركيب الجملي العربي، فكما هو معروف أنّ أصل التركيب لعزة طللٌ، أو لمية طللٌ، جار ومجرور خبر مقدم ومبتدأ مؤخر لا يجوز تقديمه لأنّ الجملة العربية لا تسمح تقدم المبتدأ النكرة إلا بمسوغ ولا حاجة لفصل أجزاء التركيب بالقول باختلاف العامل عن الحال وصاحبها، كما ذكر الرضي. ويمكن الردّ على ما قاله الرضي، بما جاء عند الأزهري، يقول: "العامل في الحال وصاحبها يجب أن

---

[1] شرح الجمل 1: 159.

[2] مجالس العلماء: 131.

يكون واحداً عند الجمهور"[1]. فجاء الحال في الجملة الاسمية، والعربية تقبل مجيئه من الجملة الاسمية كالفعلية.

3- ساغ مجيء الحال في هذا النمط من الجملة، لأنّ العربية تسير وفق نظام ترتيب أجزائها، وبخاصة إن دخلت الجملة في باب اللبس بين بابين نحويين (الحال والنعت) يمكن أن توجه في ضوء أحدهما دون حاجة إلى خرق نظام الجملة العربية بتقديم النعت على المنعوت، وهو لا يمكن قبوله والخوض فيه، لأنّ العربية تسير في نظام صارم في ترتيب مبانيها، وربط معانيها، ولا نعلم أنها تجيز تقديم الصفة على الموصوف، وإلا لضاعت الحركة الإعرابية في باب التوابع. يقول ابن جني: "ومثل ذلك قولك: فيها قائماً رجل. لمّا كنت بين أن ترفع قائماً فتقدِّم الصفة على الموصوف – وهذا لا يكون – وبين أن تنصب الحال من النكرة – وهذا على قلته جائز – حملت المسألة على الحال فنصبت"[2].

4- صحح ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه، ولعلّ الباحث يقتبس ما قاله ليتقوى به في ما ارتضاه من رأي، يقول ابن مالك: "وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأنّ الحال خبر في المعنى"[3]. إضافة إلى أن التقديم لا يكون إلا لغاية دلالية، ولعلّ ذلك تحقق بتقديم الحال وهو ما عبّر عنه ابن الحاجب، قدمت الحال لتتميز"[4].

---

[1] شرح التصريح 1: 382.

[2] الخصائص 1: 213.

[3] شرح التسهيل 2: 333.

[4] شرح المقدمة الكافية 2: 507.

[1] هود: 108

[1] الحشر:17.

[1] الكتاب 2: 125.

[1] النكت 1: 5-7.

[1] الأعراف: 45.

[1] هود: 19.

[1] النكت 1: 506.

[1] الإنصاف 1: 259 م33.

[1] المساعد 2: 33.

[1] النكت 1: 506.

[1] معاني القرآن، 3: 146.

[1] هود: 108.

[1] الحشر: 17.

[1] الإنصاف 1: 258-259 م33.

[1] الزخرف: 74.

[1] الذاريات: 15-16.

[1] التبيين: 392.

[1] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2: 946.

[1] التبيان 2: 1216.

[1] إعراب القراءات الشواذ 2: 576.

[1] الجامع لأحكام القرآن 18: 29.

[1] البحر المحيط 8: 248.

[1] الدر المصون 6: 299.

[1] هود : 19.

[1] الإنصاف 1: 260م33.

[1] هود: 108.

[*] آل عمران: 107.

[1] شرح التسهيل 2: 347.

[1] المساعد 2: 33.

[1] إعراب القرآن 4: 401.

[1] الكتاب 2: 91.

[1] المساعد 2: 34.

[1] الأصول في النحو 1: 205.

[1] شرح التسهيل 2: 347-348.

[1] المساعد 2: 34.

[1] الهمع 2: 160-161.

[1] شرح الرضي 1: 303.

[1] البحر المحيط 1: 288.

[1] البحر المحيط

[1] النكت 1: 513.
[1] شرح التسهيل 2: 348.
[1] المساعد 2: 34.
[1] الإنصاف 1: 60م8.
[1] طه: 67.
* في نسخة دار الكتب العلمية (تقدمها للعلة المذكورة).
[1] سبأ: 28.
[1] الأصول في النحو 1: 215.
[1] شرح التسهيل 2: 340.
[1] شرح الأشموني 2: 176.
[1] الإنصاف 1: 68م9.
[1] طه: 67.
[1] شرح الرضي 2: 29.
[1] شرح التسهيل 2: 340.
[1] شرح الكافية الشافية 3: 747.
[1] الارتشاف 2: 349.
[1] الهمع 4: 26.
[1] شرح الشافية الكافية 3: 748.
[1] شرح الرضي 2: 29.
[1] طه: 67.
[1] مجمع الأمثال 2: 88-39
[1] ديوان زهير: 43
[1] ديوان حسان بن ثابت: 179.
[1] شرح ابن عقيل 1: 495.
[1] شرح ابن عقيل 1: 497.
[1] شرح التسهيل 2: 340.
[1] القمر: 54.
[1] شرح التسهيل 2: 349.
[1] شرح الكافية الشافية 3: 747.
[1] النحو الوافي 2: 380.
[1] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 240.
[1] نظرية الأصل والفرع في بناء النحو العربي: 142.
[1] الأصول 1: 217.
[1] شرح التسهيل 2: 340.
[1] المسائل الحلبيات: 226.
[1] الكتاب 2: 124.
[1] المقتضب 4: 171.
[1] الأصول 1: 214-215.

[1] اللمع: 118.
[1] شرح المفصل 2: 59.
[1] شرح التسهيل 2: 336.
[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 331.
[1] نقلاً عن الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 239.
[1] شرح التسهيل 2: 336-337.
[1] الأصول 1: 214.
[1] أمالي ابن الشجري 3: 15.
[1] شرح المفصل 2: 59.
[1] المسائل المنثورة: 33.
[1] شرح التسهيل 2: 338.
[1] شرح التسهيل 2: 337.
[1] الهمع 4: 26.
[1] الإرتشاف 2: 348.
[1] شرح التصريح 1: 379.
[1] سبأ: 28.
[1] أمالي ابن الشجري ش3: 15.
[1] شرح التسهيل 2: 337.
[1] شرح الكافية الشافية 3: 745-746.
[1] شرح شواهد ابن عقيل: 134-135.
[1] خزانة الأدب 3: 219.
[1] أمالي ابن الشجري 3: 15.
[1] سبأ: 28.
[1] شرح التسهيل 2: 337-338.
[1] شرح التصريح 1: 379.
[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 331.
[1] شرح التصريح 1: 379.
[1] شرح شواهد ابن عقيل: 135.
[1] أمالي ابن الشجري 3: 15.
[1] النحو الوافي 2: 39.
[1] سبأ: 28.
[1] ابن كيسان النحوي: 158-161.
[1] ابن كيسان النحوي: 161-162.
[1] ابن كيسان النحوي: 162-165.
[1] ابن كيسان النحوي: 165.
[1] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 244.
[1] المسائل الحلبيات: 226.
[1] شرح ابن عقيل 2: 263.

[1] الكتاب 1: 384.
[1] ديوان ابن ميادة: 134.
[1] الكتاب 1: 384-386.
[1] النكت 1: 408 – 409.
[1] النكت 1: 410.
[1] شرح التسهيل 2: 329.
[1] شرح التسهيل 2: 330.
[1] الإنصاف 1: 249 م 30.
[1] شرح الرضي 1: 303.
[1] البحر المحيط 1: 159.
[1] الإنصاف 1: 60 م8.
[1] الكتاب 1: 384.
[1] الإرتشاف 2: 343-344.
[1] الكتاب 1: 370-373.
[1] النكت 1: 397-398.
[1] شرح المفصل 2: 59-60.
[1] الهمع 4: 15.
[1] البقرة: 260.
[1] المقتضب 3: 234.
[1] الهمع 4: 15.
[1] التبصرة والتذكرة 1: 299.
[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 335.
[1] شرح التسهيل 2: 328.
[1] شرح المفصل 2: 60.
[1] شرح المفصل 2: 60.
[1] شرح الرضي 2: 38.
[1] الارتشاف 2: 344.
[1] الأعراف: 74.
[1] مغني اللبيب: 3-6.
[1] الإرتشاف 2: 344.
[1] شرح التسهيل 2: 328.
[1] الارتشاف 2: 343.
[1] شرح الكافية الشافية 3: 736.
[1] النحو الوافي 2: 372-373.
[1] شرح أشعار الهذليين 2: 957.
[1] النساء: 90.
[1] شرح المفصل 2: 69.
[1] الإنصاف 1: 254 م 32.

[1] الإنصاف 1: 254 م 32.
[1] الأصول 1: 216.
[1] شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1: 37.
[1] شرح المفصل 2: 67.
[1] شرح كافية ابن الحاجب 1: 233.
[1] النساء: 90.
[1] معاني القرآن 1: 24.
[1] البحر المحيط 3: 317.
[1] البحر المحيط 8: 423.
[1] شرح الرضي 1: 517.
[1] الإنصاف 1: 252م 32.
[1] النساء: 90.
[1] يوسف: 65.
[1] شرح أشعار الهذليين 2: 957.
[1] ديون امرئ القيس: 53.
[1] ديوان امرئ القيس: 155.
[1] ديوان طرفة: 32.
[1] الإنصاف 1: 253 م 32.
[1] التبيين: 388.
[1] النمل: 87.
[1] القصص: 15.
[1] التبيين: 389.
[1] التبيين: 389.
[1] الإنصاف 1: 257م32.
[1] اللباب 1: 293.
[1] يوسف: 6.
[1] شرح التسهيل 2: 373.
[1] النساء: 90.
[1] البحر المحيط 3: 317.
[1] الارتشاف 2: 370.
[1] النحو الوافي 2: 399.
[1] الهمع 4: 49.
[1] المقتضب 3: 265.
[1] المقتضب 3: 265.
[1] الكتاب 1: 343 - 345.
[1] الارتشاف 2: 219.
[1] المساعد 1: 481.
[1] الخصائص 1: 384.

[1] الكتاب 1: 340-342.

[1] النكت 1: 381.

[1] المقتضب 4: 264-265.

[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 347-348.

* وقد ذُكِر هذا الرأي عند البغدادي، يقول في قول الشاعر: أفي السلم أعياراً، جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك، على أنّ (أعياراً) و (أشباه النساء) منصوبان على الحال عند السيرافي ومن تبعه" الخزانة 3: 263.

[1] المفصل: 65.

[1] شرح المفصل 2: 69.

[1] المقرب 1: 258.

[1] في ديوان الفرزدق: عَلى قَسَمٍ لا أشتم الدهر مُسْلماً ولا خَارِجاً مِن فِيّ سوءُ كلامِ

[1] المقتضب 4: 313.

[1] المقرب 1: 258.

[1] شرح المفصل 2: 69.

[1] شرح التسهيل 2: 194.

[1] الارتشاف 2: 213.

[1] الكتاب 1: 346-347.

[1] شرح المفصل 2: 69.

[1] شرح الرضي 1: 303.

[1] الارتشاف 2: 362.

[1] الهمع 3: 129.

[1] النحو الوافي 2: 410-411.

[1] الهمع 2: 128.

[1] شرح التسهيل 2: 328.

[1] القمر: 12.

[1] الكتاب 1: 204 - 205.

[1] الانتصار: 86.

[1] الخصائص 2: 384.

[1] الإنصاف 2: 830م 120.

[1] شرح كافية ابن الحاجب 1: 240.

[1] صدره: أتهجُر سلمى للفراقِ حَبيْبَها، الخصائص 2: 384.

[1] الخصائص 2: 384.

[1] الإنصاف 2: 831 م 120.

[1] ديوان الأخطل: 109 وكمال البيت:

على العيّارات هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجرُ

[1] الكتاب 1: 287 وكمال البيت:

تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتبٌ خلف الحقيبة رادفُ

[1] التبيين: 397.

[1] شرح كافية ابن الحاجب 1: 240.
[1] المقتضب 3: 36
[1] الأصول 1: 223
[1] الإنصاف 2: 828م 120
[1] شرح التسهيل 2: 389
[1] شرح التسهيل 2: 389
[1] الخصائص 2: 384
[1] شرح التسهيل 2: 389
[1] شرح التسهيل 2: 389
[1] شرح الأشموني 2: 202
[1] المقتضب 3: 36
[1] التبيين: 396
[1] المقتضب 3: 36
[1] التبيين: 396
[1] الانتصار: 86-87
[1] شرح التسهيل 2: 389.
[1] الارتشاف 2: 385.
[1] شرح التصريح 1: 400.
[1] حاشية الصبان 2: 200.
[1] مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي: 56.
[1] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 249.
[1] البحر المحيط 1: 241.
[1] الخصائص 1: 125.
[1] القمر: 12.
[1] شرح التسهيل 2: 390.

المسألة الخامسة عشرة

الخلاف في الظرف بين الخبر والحال

يقول الرضي: "واعلم أنّه إذا تكرر ظرف واحد يصلح لأن يكون خبراً لما هو مبتدأ في الحال أو في الأصل، وتوسّطهما ما يجوز ارتفاعه، على أنّه خبر عن ذلك المبتدأ، وانتصابه على الحال كقوله تعالى **(وأمّا الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها)**[1]، وقوله تعالى **(فكان عاقبتهما أنّهما في النار خالدين فيها)**[2]. فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال، كما في الآيتين، لأنّك لو رفعته خبراً وعلّقت الطرفين به، لم يكن للثاني فائدة. وأمّا عند البصريين، فالحالية راجحة على الخبرية، لا واجبة، لأنّ الاسم إذن يكون خبراً بعد خبر، والظرف الثاني متعلق بالخبر، أو يكون الظرف الأول متعلقاً بالخبر الذي بعده، والثاني تأكيد للأول، والتأكيد غير عزيز في كلامهم.

وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر، وقد تقدم أنّ معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدَّر، فخبريّة الاسم الذي يلي الظرف واجبة عند البصريين، نحو: فيك زيد راغبٌ؛ ليكون الظرف متعلقاً بذلك الخبر.

وأجاز الفراء والكسائي: نصب ذلك الاسم نحو: فيك زيدٌ راغباً، على تقدير فيك رغبةُ زيد راغباً، والحال دال على المضاف المحذوف،أي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء، أي: إن رغب في شيء فهو يرغب فيك". 2: 28-29.

يتضمن النص خلافاً بين البصريين والكوفيين حول مجيء الجار والمجرور مكرراً مع الحال، فقد جوّز البصريون الرفع والنصب باعتبار أنّ الجار والمجرور الثاني تأكيدُ للأول وأوجب الكوفيون النصب على الحال. وإليك تفصيل هذا الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى جواز تكرار الجار والمجرور في نحو قولهم: فيها زيد قائماً فيها، فانتصاب (قائماً) على الحال وفيها الثانية بمثابة التوكيد اللفظي، ويمكن للتركيب أن يستغنى عنه فمجيء الحال من التركيب (فيها زيدٌ قائماً ويجوز رفع (قائم)، يقول سيبويه: "هذا باب ما يثنَّى فيه المستقر توكيداً وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنّى.

وذلك قولك: فيها زيد قائماً فيها. فإنما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها. وإن زعمت أنّه انتصب بالآخر فكأنّك قلت: زيدٌ قائماً فيها. فإنّما هذا كقولك قد ثبت زيد أميراً قد ثبت، فأعدت قد ثبت توكيداً، وقد عمل الأوّل في زيد وفي الأمير.

---

[1] هود: 108

[2] الحشر:17.

ومثله في التوكيدِ والتثنية: لقيتُ عَمْراً عمراً.

فإن أردت أن تُلغِي فيها قلت: فيها زيد قائم فيها، كأنّه قال زيد قائم فيها فيها، فيصير بمنزلة قولك: فيك زيد راغب فيك"[1].

وقال الأعلم معقباً على كلام سيبويه: "جعل سيبويه تثنية الظروف وتكريرها بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ وجعل التكرير توكيد للأول لا يغير شيئاً من حكمه"[2] ثم بيّن الأعلم حجة سيبويه في تكرير الجار والمجرور قائلاً: "وحجة سيبويه أن التثنية والتكرير قد أتيّا في القرآن وسائر الكلام كقوله عزّ وجلّ: **(وهم بالآخرة كافرون)**[3] فأفرد، وفي هود: **(وهم بالآخرة هم كافرون)**[4] وهم الثانية تثنية وتوكيد"[5].

وقد ذكر الأنباري حجة البصريين فبيّن أنّ الظرف (والجار والمجرور) إذا لم يكرر يجوز فيه الرفع والنصب فكذلك إذا كرر، لأنه يفيد أولاً ما يفيده ثانياً والثاني مكرر على سبيل التوكيد، والتوكيد مطرد شائع في كلام العرب ومستعمل في لغتهم، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ الرفع جائز أنا أجمعنا على أنّه إذا لم يكرر الظرف أنّه يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كرر؛ لأنّ قصارى ما نقدر أن يكون مانعاً تكرُّرُ الظرف، لأنّ "في" الأولى تفيد ما تفيده الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً، لأنّ الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلا أنّ الثانية تذكر على سبيل التوكيد، والتوكيد شائع في كلام العرب مُسْتَعمل في لغتهم، وهذا لا خلاف فيه، وصار هذا كقولهم "فيك زيد راغب فيك" ولاشك أنّ "فيك" الأولى تفيد ما تفيده الثانية، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة، فكذلك هاهنا"[6]، ويقول ابن عقيل مقتفياً أثرهم: "ولا تلزم الحالية في نحو: فيها زيد، قائماً فيها، بل تترجح على الخبرية، فيجوز رفع قائم ونصبه في هذا ونحوه، وهو ما تكرر فيه الظرف أو الجار والمجرور الذي يصلح أن يكون خبراً"[7].

وأما الكوفيون فقد أوجبوا النصب على الحالية محتجين بأن يكون الظرف تاماً، إضافة إلى اعتمادهم على آيات قرآنية جاء فيها النصب مع تكرار الجار والمجرور على الحال، يقول الأعلم: "وقال الكوفيون: ما كان من الظروف تاماً فإنّك إذا كرّرته

---

1 الكتاب 2: 125.

2 النكت 1: 5-7.

3 الأعراف: 45.

4 هود: 19.

5 النكت 1: 506.

6 الإنصاف 1: 259 م33.

7 المساعد 2: 33.

وجب النصب في الخبر، وإن لم تكرّره فأنت بالخيار في الرفع والنصب، واحتجّوا بقوله عزّ وجلّ: **(وأمّا الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها)**[1] وما كان مثله في القرآن[2]. وقد وسّع الأنباري حجة الكوفيين من السماع القياسَ وبيّن ذلك قائلاً: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ النصب واجب النقل والقياس:

أما النقل فقد قال الله تعالى: **(وأمّا الذين سُعِدوا ففي الجنة خالدين فيها)**[3] فقوله (خالدين) منصوب بالحال، ولا يجوز غيره. وقال تعالى **(فكان عاقبتهما أنّهم في النّار خالدين فيها)**[4] ووجه الدليل من هاتين الآيتين أنّ القرّاء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يرو عن أحدٍ منهم أنّه قرأ في واحدة منهما بالرفع.

وأمّا القياس فقالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز إلا النصب، وذلك لأنّ الفائدة في الظرف الثاني في قولك: "في الدار زيد قائماً فيها" إنما تحصل إذا حملناه على النصب، لا إذا حملناه على الرفع، ألا ترى أنّه حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفاً للحال، ويكون الصلة لقائم منقطعاً عما قبله، فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلْغَ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا "في الدار زيد قائم فيها" فإنّه تبطل فائدة (في) الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحملُ الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حملة على ما ليس فيه فائدة"[5] واقتفى العكبري أثر الأنباري في إيراد حجج الكوفيين مبرزاً دليل السماع، يقول: "وحجة الآخرين أنّه لم يأت في القرآن الرفع من هذا القبيل بل جاء بالنصب، كالآية التي ذكرناها، وكقوله تعالى **(فكان عاقبتهما أنّهما في النار خالدين فيها)** ولما لم يكن في الكلام ظرف آخر جاء الرفع والنصب فالرفع قوله تعالى **(إنّ المجرمين في عذاب جهنّم خالدون)**[6] والنصب قوله **(إنّ المتقين في جناتٍ وعيون، آخذين)**[7] قالوا: والقياس يقتضي ما قلنا، وذلك أنّا إذا رفعنا الخبر تعلّق الظرف الأول به، فلا يبقى للظرف الثاني ما يتعلَّق به، بل يكون منقطعاً"[8].

---

1 النكت 1: 506.

2 معاني القرآن، 3: 146.

3 هود: 108.

4 الحشر: 17.

5 الإنصاف 1: 258-259 م33.

6 الزخرف: 74.

7 الذاريات: 15-16.

8 التبيين: 392.

وقد أكدّ القول بحالية (خالدين) نفر من معربي القرآن، يقول الباقولي: "وانتصب خالدين على الحال"[1] ويقول العكبري: "خالدين فيها حال، وحَسُنِ لما كرر اللفظ"[2].

وقد ردّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون على النحو التالي:

1- ما ذكره الكوفيون من إجماع القراء على نصب (خالدين) مخالف لما جاء في بعض القراءات بالرفع، يقول العكبري: "يقرأ خالدان بألف على أنّه خبر أنّ وفي تتعلق به"[3]، ويقول القرطبي: "وقرأ الأعمش "خالدان فيها" بالرفع"[4] ويقول أبو حيان: "والحسن وعمرو بن عبيد وسليم بن أرقم برفعهما"[5]

2- ما ذهب إليه الكوفيون حجة عليهم على اعتبار أنّ الظرف غير ملغي بل هو خبر أول وخالدان خبر ثان، يقول السمين الحلبي: "والكوفيون يمنعونه وهذا حجة عليهم، وقد يجيبون بأنا لا نسلم أنّ الظرف في هذه القراءة ملغي، بل نجعله خبراً لأنّ و "خالدان" خبر ثانٍ"[6].

3- ما قاله الكوفيون إنّ الرفع يؤدي إلى أنّ تبطل (في) الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، لا يستقيم، لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره، فيقولون: "لقيت زيداً زيداً، وضربت عمراً عمراً" فيكون توكيداً للأول، يقول الأنباري: وأمّا قولهم: "إنا لو حملناه على الرفع" لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة" قلنا هذا فاسد؛ وذلك لأنّه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيد الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية؛ لأنّ من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره؛ فيقولون "لقيت زيداً زيداً، وضربت عمراً عمراً" فيكون المكرر توكيداً للأول، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة، وقد قال الله تعالى **(وهم بالآخرة هم كافرون)** [7] فهم الثانية تكرير للتوكيد، والتقدير: هم بالآخرة كافرون، في أحد الوجهين، ومع هذا فلا يقال إنّه لا يجوز، فكذلك هاهنا. ومن تدبر سورة (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعاً أنّ التكرير للتوكيد لا ينكر في كلامهم، لما فيه من الفائدة، وكثرة ذلك في كتاب الله

---

[1] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2: 946.

[2] التبيان 2: 1216.

[3] إعراب القراءات الشواذ 2: 576.

[4] الجامع لأحكام القرآن 18: 29.

[5] البحر المحيط 8: 248.

[6] الدر المصون 6: 299.

[7] هود : 19.

تعالى وكلام العرب، وشهرته في استعمالهم تغني عن الإسهاب والتطويل بالشواهد، إذا كان ذلك أكثر من أن يحصى وأشهر من أن يظهر"[1].

والذي يبدو للباحث أنّ كلا الوجهين جائز، ولكنْ يختلف حكم أحدهما مقابل الآخر، ولعلّ الباحث يستضيء بما جاء عند بعض النحاة لتأييد ما يرتضيه، يقول ابن مالك: "فإن كرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضاً وحكم برجحان النصب لنزول القرآن به. كقوله تعالى **(وأمّا الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها)**[2]، وكقوله تعالى **(فكان عاقبتهما أنّهما في النّار خالدين فيها)** وادعى الكوفيون أنّ النصب في مثل هذا لازم؛ لأنّ القرآن نزل به لا بالرفع. وهذا لا يدل على أنّ الرفع لا يجوز، بل يدل على أنّ النصب أجود منه. فلو كرر الظرف والمخبر عنه لجاز الوجهان أيضاً وحكم برجحان الرفع؛ لنزول القرآن به في قوله تعالى **(وأمّا الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون*)**[3]. ويقول ابن عقيل: "ولا تلزم الحالية في نحو: فيها زيدٌ قائماً فيها، بل تترجح على الخبرية" فيجوز رفع قائم ونفسه في هذا ونحو، وهو ما تكرر فيه الظرف أو الجار والمجرور الذي يصلح أن يكون خبراً، لكن الراجح النصب، قال تعالى **(ففي الجنة خالدين فيها)**، و(أنّهما في النار خالدين فيها) وذلك لأنّه من حيث تقدم كان الأولى له أن يكون عمدة"[4]. فضلاً عن ذلك يمكن أن يوجه التركيبان في ضوء اللهجات العربية فمنهم من يجيز النصب ومنهم من يجيز الرفع، يقول النحاس "وقال الفراء: إنّ النصب ههنا هو كلام العرب"[5].

أما التركيب الآخر المختلف فيه فهو (فيك زيدٌ راغب) فقد ارتضى البصريون توجيه الرفع فقط لكلمة (راغب) على الخبرية، بينما أجاز الفراء والكسائي نصبه على الحال من مضاف محذوف. وإليك تفصيل ذلك:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّه يجوز في الجار والمجرور التعلق بالخبر، يقول: "فجميع ما يكون ظرفاً تلغيه إن شئت، لأنّه لا يكون آخراً إلا على ما كان عليه أولاً، قبل الظرف، ويكون موضع الخبر دون الاسم، فجرى في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغنى عليه السكوت، كقولك: فيك زيد راغب فرغبته فيك"[6]. ويقول ابن

---

1 الإنصاف 1: 260م33.

2 هود: 108.

* آل عمران: 107.

3 شرح التسهيل 2: 347.

4 المساعد 2: 33.

5 إعراب القرآن 4: 401.

6 الكتاب 2: 91.

عقيل: "وتلزم هي: في نحو: فيك زيد راغب أي فيجب رفع راغب خبراً ويمتنع نصبه حالاً، تكرر فيك أم لم يتكرر، لأن فيك لا يصلح للخبرية"[1].

أمّا الكوفيون ومنهم (الفراء والكسائي) فقد أجازوا النصب على الحالية معتمدين في ذلك على السماع من العرب، يقول ابن السّراج: "وقد أجاز الكوفيون: فيك راغباً عبد الله شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم راغب على عبد الله. وذهب الكسائي إلى أنّ المعنى فيك رغبة عبد الله"[2]. ويقول ابن مالك: "وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال، وأنشدوا:

فلا تَلْحني فيها فإنّ بحبِّـــهَا أخاك مُصابَ القلْـبِ جَمَّا بلابلُهَ"[3]

ويقول ابن عقيل: "واستشهد الكوفيون للنصب بقوله:

فلا تَلْحني فيها فإنّ بحبِّـــها أخاك مصابَ القلـب جمٌّ بلابلُه"[4]

وأمّا السيوطي فذكر (بعد ذكر البيت السابق) نسبة الرأي إلى أبي علي الحسن بن حمدون المعروف بالجلولي، يقول :إن كان حالاً، فالجمهور على المنع، وأجاز أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي في نكته على إيضاح الفارسي، قال: لأنهم قد أجروا الحال مجرى الظرف نحو: إنّ ضاحكاً زيداً قائمٌ"[5].

والذي يظهر للباحث أنّ ما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة، ويمكن ردّ ما ذهبوا إليه وفق الآتي:

1- إنّ ما ادّعوه لتأويل الحال فيه تكلف وتقدير ومعلوم عند النحاة أن الكلام إن أمكن حمله على وجه سائغ مقبول فهو الأولى طالما يبعد عن التقدير والتأويل، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[6]، ويقول أبو حيان "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[7]، ويقول أيضاً: "لأنا لا نصير

---

1 المساعد 2: 34.
2 الأصول في النحو 1: 205.
3 شرح التسهيل 2: 347-348.
4 المساعد 2: 34.
5 الهمع 2: 160-161.
6 شرح الرضي 1: 303.
7 البحر المحيط 1: 288.

إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره ولاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه"[1].

2- إنّ ما احتجوا به من قول الشاعر قد ردّه النحاة؛ لأن الرواية المشهورة برفع (مصابُ)، يقول الأعلم: "ترفع مصابا على الخبر ولا يجوز نصبه، لأن المجرور لا يتم به الكلام"[2]. ويقول ابن مالك: "والرواية المشهورة: مصابُ القلب جمٌّ بالرفع"[3] وبه أخذ ابن عقيل[4].

3- إنّ ما استشهد به الكوفيون يمكن ردّه بما ذهب إليه الأصوليون، حين أسقطوا الاحتجاج بالشاهد إذا حُمِل على وجه مقبول سائغ في العربية، يقول الأنباري: "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به"[5] وما ذُكِر من وجه الرفع في البيت لكلمة (مصابُ) ينطبق عليه هذا القول.

---

1 البحر المحيط

2 النكت 1: 513.

3 شرح التسهيل 2: 348.

4 المساعد 2: 34.

5 الإنصاف 1: 60م8.

المسألة السادسة عشرة

الخلاف في مسألتين:

1- تقديم الحال على صاحبها،

2- مجيء الحال من الجار والمجرور المتأخر

يقول الرضي: "واعلم أنّ الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها، إذا كان صاحبها ظاهراً، مرفوعاً كان أو منصوباً، أو مجروراً، إلا في صورة واحدة، وهي: إذا كان ذو الحال مرفوعاً والحال مؤخر عن العامل، فيجوّزون جاء راكبا زيدٌ، ولا يجوّزون: راكباً جاء زيد، وبعضهم يجوّز أيضاً تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر، إذا كان الحال فعلاً، نحو: ضربت وقد جرّدَ زيداً.

وأمّا إذا كان ذو الحال ضميراً، فجوّزوا تقديم الحال عليه، مرفوعاً، كان أو منصوباً أو مجروراً، قالوا: وذلك لأنّ ذا الحال إذا كان مظهراً وقدمت الحال عليه، أدّى إلى الإضمار قبل الذكر، لأنّ في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر، وأمّا إذا كان ضميراً، فالضميران يشتركان في عودهما على مفسِّر لهما، وأمّا جواز تلك الصورة الواحدة أعني نحو: جاء راكباً زيد، فلشدة طلب الفعل للفاعل، فكأنّ الفاعل ولي الفعل، والحال ولي الفاعل، فلا يكون إضماراً قبل الذكر.

وأما البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب، سواء كان مظهراً أو مضمراً، لأنّ النيّة في الحال: التأخير عن صاحبه فلا يكون إضمار قبل الذكر، كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ، نحو: في داره زيد، وفي الفاعل والمفعول نحو: **(فأوجس في نفسه خيفة موسى)**[1].

وإن انجرّ ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضاً*، ونقل عن ابن كيسان وأبي عليّ، وابن برهان؛ الجواز، استدلالاً بقوله تعالى **(وما أرسلناك إلا كافة للناس)**[2].

ولعلّ الفرق بين حرف الجر والإضافة:أنّ حرفَ الجر مُعَدٍّ للفعل كالهمزة التضعيف؛ فكأنّه من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبة بهند فكأنّك قلت: أذهبت راكبة هنداً، وقال الشاعر:

---

[1] طه: 67.

* في نسخة دار الكتب العلمية (تقدمها للعلة المذكورة).

[2] سبأ: 28.

لئن كان بَرْدُ الماءِ هيمــانَ صَادياً إلــيَّ حَبيبــاً إنّهــا لَحَبِيبُ

وقال الآخر:

إذا المـرءُ أعْيته المروءة ناشئــاً فَمَطْلبُهــا كهــلاً عليه شَديـدُ

وبعضهم يجعل (كافة) حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسُّــف. 2: 29-30.

يتضمن النص خلافين، **الأول**: بين نحاة البصرة والكوفة حول تقديم الحال على صاحبها فالبصريون يجوّزون تقديم الحال على صاحبها مرفوعاً كان أو منصوباً ظاهراً أو مضمراً. أما الكوفيون فلا يجيزون تقديم حال المنصوب والمجرور على صاحبها لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر. في حين أنّهم جوّزوا تقديم الحال على صاحبها المضمر.

أمّا الخلاف **الثاني** في النص فهو بين النحاة (سيبويه ومن تبعه من البصريين) وبين ابن كيسان والفارسي وابن برهان حول مجيء الحال من الجار والمجرور المتأخر عن الحال. فمنعه الفريق الأول وأجازه ابن كيسان ومن تبعه. وإليك تفصيل الخلاف:

الخلاف الأول:

ذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها مظهراً كان أو مضمراً. يقول ابن السّراج: "والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول، والمكني والظاهر إذا كان العامل فعلا، يقولون: جاءني راكباً أخوك، وراكباً جاءني أخوك، وضربت زيداً راكباً، وراكباً ضربت زيداً"[1].

ويقول ابن مالك: "وإذا كان صاحب الحال منصوباً أو مرفوعاً جاز تقديم الحال عليه ظاهراً كان أو مضمرا عند البصريين نحو لقيت راكبة هنداً، وجاء مسرعاً زيدٌ"[2].

وقد اعتمد البصريون على النقل والقياس، فالنقل يتمثل في أنّ السماع يجيز تقديم الحال على صاحبها، يقول الأشموني: "كما لا يمتنع تقدم حال المفعول به وأيضاً فقد ورد السماع به"[3]. بل إنّ بعضَ النحاةِ يرون أنّ تقديم الحال، قد عُلِمَ بالاستقراء، ولا حاجة لسماع مخصوص، بل يحكم على ذلك من عموم القاعدة في رفع الفاعل، ونصب المفعول به، يقول ابن الحاجب: "وقد علم بالاستقراء جواز تقديمه، ألا ترى أنّك إذا

---

1 الأصول في النحو 1: 215.

2 شرح التسهيل 2: 340.

3 شرح الأشموني 2: 176.

قلت: جاءني راكباً زيد لم تحتج في جواز التقديم إلى سماع مخصوص، بل يحكم بالجواز نظراً إلى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم كما في رفع جاء زيد، ونصب ضربت زيداً"[1].

أما من حيث القياس، فقد بيّن البصريون أنّ هذه المفاعيل (ومنها الحال) يجوز تقديمها على صاحبها لأنّ النية فيها التأخير، ولأنّ البصريين لا يرون الإضمار قبل الذكر من الأصول التي لا يجوز الخروج عليها لأنها في الأصل عندهم على التأخير، يقول الأنباري: "قال تعلى **(فأوجس في نفسه خيفة موسى)**[2] فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً لفظاً، لأنّ موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير". ويقول الرضي: "وأما البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهراً أو مضمراً، لأن النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون إضمار قبل الذكر"[3].

أمّا الكوفيون فقد اختلف النقل عنهم في هذا الخلاف، فذكر عنهم أنّهم يجيزون نحو جاء راكباً زيدٌ، ومسرعاً جئت، وحجتهم في ذلك التلازم بين الفعل والفاعل، وأنّ الفاعل في الجملة الثانية ضمير لذا جاز تقديم الحال عليه، ونُقِل عنهم أنهم لا يجيزون تركيب: جاء راكبا زيد؛ خشية التباس الحال بالمفعول به. وكذلك يجيزون تقديمه إن كان جملة نحو: جاء يسرع زيد.

يقول ابن مالك: "ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهراً لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً وكون صاحبه بدلا. فإن كان الحال فعلاً لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور، أعني توهم المفعولية والبدلية"[4]. ويقول أيضاً: "منع الكوفيون تقديم حال المنصوب كقولك: "أبصرت زيداً راكباً" لا يجيزون: "أبصرت راكباً زيداً، لأنّه يوهم أنّ راكباً مفعول به، وزيداً: بدل"[5]. وينقل أبو حيان المنع عن بعض الكوفيين قائلاً: "ومنع بعض الكوفيين تقديمها إذا تأخر الفعل، وإن كان منصوباً نحو: لقيت هنداً ضاحكة فيجوز تقديمها على صاحبها نحو: لقيت ضاحكة هندا، وقال الكوفيون لا يجوز سواء أكانت الحال اسماً كما مثلنا أم فعلا نحو: لقيت هندا تضحك، وبعضهم أجاز إذا كان فعلاً فأجاز لقيت تضحك هنداً"[6].

---

1 الإنصاف 1: 68م9.

2 طه: 67.

3 شرح الرضي 2: 29.

4 شرح التسهيل 2: 340.

5 شرح الكافية الشافية 3: 747.

6 الارتشاف 2: 349.

ويمكن أن نشير هنا إلى ما جاء عند السيوطي فإنّه يخالف ما جاء عند أبي حيان فقد ذكر أنّ الكوفيين لا يجيزون تقديم الحال الجملة على صاحبها المنصوب وليس بعضهم. يقول: "ومنع الكوفيّون أيضاً التقديم على المنصوب الظاهر، سواء كان الحال اسماً، أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيت راكبة هندا، ولا لقيت تركب هندا، وعلّلوه بأنّه يوهم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه"[1].

قبل الدخول في ذكر الحجة التي اعتمدها الكوفيون في ما قالوا. أرى أن أذكر أنّ هناك رأياً لابن مالك خالف فيه النحاة، ومنهم الرضي الذي نقل عن الكوفيين إجازتهم تركيب(جاء راكباً زيدٌ) فذكر ابن مالك أن الكوفيين يرفضون مثل هذا التركيب، يقول: "ومنع الكوفيون أيضاً تقدم حال المرفوع عليه إن كان ظاهراً نحو: (جاء زيد راكباً). لا يجيزون: جاء راكباً زيدٌ"[2].

أما الحجة التي ارتضاها الكوفيون لما ذهبوا إليه فهي قاعدة تنص على أنه لا يجوز الإضمار قبل الذكر، فوظفوا هذه المقولة لرفض تراكيب في تقديم المفعول به، وكذلك في تقديم خبر المبتدأ إن كان مشتقاً، وليس هنا مجال تفصيل القول فيها.

يقول الرضي: "لأنّ ذا الحال إذا كان مظهراً وقدمت الحال عليه،أدّى إلى الإضمار قبل الذكر، لأن في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر"[3].

وقد ردّ هذه الحجة على الكوفيين جلّ البصريين معتمدين في ذلك على السماع، وهو مصدر أصيل من أدلة النحو سواء كان عن طريق القرآن أو النثر أو الشعر يجيز (الإضمار قبل الذكر) فمما جاء في القرآن **(فأوجس في نفسه خيفة موسى)**[4]، ومن النثر قول العرب :في أكفانه لُفَّ الميت" و "في بيتهِ يؤتى الحَكَم"[5]، ومن الشعر قول زهير[6]:

من يَلقَ يَومــاً على علاتهِ هَرِمــا يلْقَ السماحةَ منه والنّــدى خُلُقا

وقول حسان بن ثابت[7]:

---

1 الهمع 4: 26.

2 شرح الشافية الكافية 3: 748.

3 شرح الرضي 2: 29.

4 طه: 67.

5 مجمع الأمثال 2: 88-39

6 ديوان زهير: 43

7 ديوان حسان بن ثابت: 179.

ولو أنّ مجداً أَخْلَـدَ الدهرَ واحداً من النّاسِ أَبْقَى مجدُه الدهرَ مُطعما

وقول الآخر[1]:

كَسَا حِلْمُه ذا الحلمَ أثـوابَ سـؤددٍ وَرَقّى نَداه ذا الندى في ذرَى المَجْدِ

وقول الآخر[2]:

جَزى بنـوه أبا الغَيْـلان عن كبـرٍ وحسنٍ فِعْلٍ كما يجـزى سِنمـارُ

إضافة إلى هذا الرّد يمكن أن نضيف إليه الآتي:

1- مـا قالـه الكوفيـون بتـوهم المفعوليـة والبدليـة مرفـوض، فالجمـل لا لـبس فيهـا فالمفعول مفهوم في تراكيب العربية فهو مَنْ وقع عليه فعل الفاعل، والبدلية على نية تكرار العامل، فحين نقول لقيت راكبة هنداً فالمتبادر إلى الذهن الهيئة التي جاء عليها المفعول. فأزالت كلمة راكبة هذا المعنى، فضلاً عن أنّ الأصل في الحال أن تكون مثل الخبر. والخبر كما هو معلوم محط الفائدة، فكذلك الحال يأتي لمزيد فائدة في التركيب. أما توهم البدلية فمردود حين نكرر العامل فتقول لقيت راكبة ولقيت هنداً، ولا أظن القارئ الكريم في بعد عما يحمله هذا التوجيه من تقدير وتأويل لا يحتاجه التركيب الذي سار وفق نمطٍ من أنماط تراكيب الحال التي تتقدم على صاحبها، يقول ابن مالك: "لأنّ راكبة من قولنا لقيت راكبة هنداً يتبادر الذهن إلى حاليته، فلا يلتفت إلى عارض المفعولية"[3].

2- مـا قالـه الكوفيـون حجـة علـيهم، فكيـف يجيـزون تقـديم الحـال علـى صـاحبها الضمير ولا يجيزونه على الاسم الظاهر، فهم يرون أن قولنا: راكباً جئت على الجواز، وأما رأيت راكباً زيداً، أو لقيت راكبة هندا لا يجوز. يقول ابن مالك: "مع أنهم يوافقون أهل البصرة في جواز تقديم حال المرفوع إن كان مضمراً كقوله تعالى (خشعاً أبصارهم يخرجون)[4].

3- ما ذهب إليه الكوفيون يمكن تركه معتمدين في ذلك على ما ردّ به البصريون عليهم، يقول ابن مالك: "والصحيح جواز التقديم مطلقاً"[5]. ويقول أيضاً: "ولم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده، فأجازوا التقديم مطلقاً"[1].

---

1 شرح ابن عقيل 1: 495.

2 شرح ابن عقيل 1: 497.

3 شرح التسهيل 2: 340.

4 القمر: 54.

5 شرح التسهيل 2: 349.

ومتابعة لعرض هذا الخلاف من المناسب في هذا المقام أن نذكر ما جاء عند المحدثين لنرى رأيهم في هذه التراكيب.

يبدو أن الأستاذ عباس حسن قد سار في ركب البصريين ومن حذا حذوهم من النحاة فيرى أنّ هذا التقديم مما يجوز، وقد جاء به لسان العرب ولعلّه قد أشار إلى ذلك حين ناقش انقسام الحال من حيث تأخيرها عن صاحبها، يقول "ويجوز التقديم والتأخير ... نحو: دخل الصديق مبتسما، أو دخل – مبتسما – الصديقُ"[2].

أما الدكتور شريف النّجار فقد ناقش الخلاف حول التراكيب السابقة وارتضى لنفسه رأياً تابع فيه البصريين وابن مالك، يقول: "ولا أرى سبباً للتفريق بين المضمر والظاهر في هذه المسألة، فقولك: "مررت راكباً به" وأنت تعني (زيداً) كقولك: "مررت راكباً بزيد" ، فلا يتوهم عند تجويز تقديمه على الظاهر مفعولية أو بدلية، فالمتبادر إلى الذهن عند قولنا: (مررت راكباً بزيد) هو الحالية. وهذا كاف لرفع أي توهم"[3].

والذي يبدو للباحث أنّ ما ذهب إليه البصريون يتفق مع ما جاء به السماع عن العرب، فكما هو معلوم أنّ السماع هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً، ولم ينكر أحد حجيته، يقول الدكتور حسن خميس الملخ "السماع هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً، فلم ينكر أحد من العلماء أن السماع حجة؛ لأنّه المقدمة الأولى الضرورية لبناء النحو، وكل أصول النحو الأخرى ترتبط به ولو بطرف"[4]. فالشواهد المسموعة حول مجيء الحال مقدماً على صاحبه واردة بكثرة في القرآن وكلام العرب شعره ونثره، ولعلنا نكتفي في هذا المقام بنقل بعض الشواهد الواردة في كلام العرب لنؤيد ما ذهبنا إليه. يقول ابن مالك "ومن شواهد تقديم حال المنصوب قول الشاعر[5]:

وصلتُ ولم أصَرِم مسيئين أُسْرتــي وأعْتَبْتُهم حتــى يُلاقوا وَلاَئِيَا

أراد وصلت أسرتي مسيئين. ومثله قول الحارث بن ظالم:

وقطّــع وصلَهــا سَيْفـي وإنّــي فجَعـتُ بخالِـدٍ طُرًّا كِلابَــا

ومن تقديم المنصوب فعلاً قول الشاعر:

---

1 شرح الكافية الشافية 3: 747.

2 النحو الوافي 2: 380.

3 الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 240.

4 نظرية الأصل والفرع في بناء النحو العربي: 142.

5 الأصول 1: 217.

لن يَراني حتــى يَرَى صاحبٌ لـي أجْتَنــي سُخْطَــهُ يشيبُ الغُرَابا

أراد لن يراني صاحب لي أجتني سخطه حتى يرى الغراب يشيب"[1].

ولعلّ هذه الشواهد ترد على ما ذهب إليه الكوفيون وترتبط بالمقولة الشهيرة عن أبي علي الفارسي: "... لوجب إطراح القياس والمصير إلى ما أتى بـه السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم"[2].

الخلاف الثاني:

أمّا الخلاف بين النحاة (سيبويه ومن تبعه) وبين ابن كيسان حول مجيء الحال عن الجار والمجرور مقدم عليه. فيمكن تفصيله على النحو التالي:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إذا كان الفعل لا يصل إلا بحرف الجر لا يجوز تقديم الحال على الجار والمجرور نحو: "مررت راكباً بزيد". يقول سيبويه: "ومن ثمّ صار مررت قائماً برجلٍ لا يجوز، لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل. فإن قال:أقول مررت بقائماً رجلٍ. فهو أخبث"[3].

ويقول المبرد: "وتقول مررت راكباً بزيد إذا كان (راكباً) لك. فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز، لأنّ العامل الباء"[4].

ويقول ابن السّراج: "فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر، لم يجز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له، فتقول: مررت راكباً بزيد، إذا كان "راكباً" حالاً لك، وإن كان لزيد لم يجز، لأنّ العامل في "زيد" الباءُ فلمّا كان الفعل لا يصل إلى زيدٍ إلا بحرف لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف"[5].

ويقول ابن جني: "ولو قلت: مررت جالساً بزيد. لم يجز، لأن حال المجرور، لا يتقدم عليه، وتقول: مررت بهند جالسة ويجوز: مررت جالسة بهند. لأنّ حال المجرور لا يتقدم عليه"[6].

---

1 شرح التسهيل 2: 340.

2 المسائل الحلبيات: 226.

3 الكتاب 2: 124.

4 المقتضب 4: 171.

5 الأصول 1: 214-215.

6 اللمع: 118.

ويقول ابن يعيش مقتفياً أثرهم: "... فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور في قولك: مررت راكباً بزيدٍ وأنت تجعل راكباً لزيد فإن سيبويه وأبا بكر ابن السّراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك لأن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف، وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه"[1].

وقد اعتمد هؤلاء النحاة على عدد من الحجج لبيان ما ذهبوا إليه، ويمكن أن نستفيد مما جاء عند ابن مالك وغيره من النحاة في ذكر حجج المانعين. يقول ابن مالك: "وإذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف لم يجز عند أكثر النحويين نحو: مررت بهند قائمة فيخطئون من يقول مررت قائمةً بهند، ودليلهم في منع ذلك، أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وإن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير. وبعضهم يعلل منع التقدم بالجمل على حال المجرور بالإضافة. وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار متكئا، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسة"[2].

ومن حججهم ما ذهب إليه ابن الحاجب، فهو يرى أنّ كلام فصحاء العرب يخلو منه بمعنى أنّ السماع مفقود في مجيء الحال مقدم على الجار والمجرور المتعلق بالفعل، يقول: "ولم يسمع من الفصحاء تقديمه، ولو كان تقديمه جائزاً لوقع في كلامهم مقدماً، فلما لم يقدم دلّ على امتناعه"[3].

فضلا عن أنّ من النحاة من يرى أنّ الحال صفة في المعنى، والصفة لا تتقدم على الموصوف وهو ما ذهب إليه ابن فلاح[4].

وقد ردّ ابن مالك هذه الحجج عن البصريين زاعماً أنّ السماع يجوّز ذلك يقول: "وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلاّ نفس من لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: مررت بهند جالسة، وإنّما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع"[5].

---

1 شرح المفصل 2: 59.

2 شرح التسهيل 2: 336.

3 الإيضاح في شرح المفصل 1: 331.

4 نقلاً عن الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 239.

5 شرح التسهيل 2: 336-337.

وأما ما ذهب إليه ابن فلاح من أنّ الحال صفة في المعنى، فلا يجوز تقديمها فيمكن الردّ عليه بما جاء به ابن السّراج من التفريق بين الحال والصفة، يقول ... والفرق بين الحال وبين الصفة تفريق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظ. ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي النّاس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم. وتقول: مررت بالفرزدق قائماً، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك: قائماً، إنما ضممت به إلى الأخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً"[1].

أمّا ابن كيسان وأبو علي الفارسي وابن برهان فقد جوّزوا تقديم الحال على الجار والمجرور في نحو قولك "مررت بهند جالسة".

يقول ابن الشجري: "قال أبو الفتح عثمان: "تقول: مررت بهند جالسة، ولا يجوز: مررت جالسة بهند، لأنّ حال المجرور لا يتقدم عليه"، وهذا قول جميع النحويين إلا ابن كيسان، فإنّه أجاز تقديم حال المجرور إذا كان العامل فيه على الحقيقة هو مررت، وإذا كان العامل هو الفعل لم يمتنع تقديمُ الحال"[2]. ويقول ابن يعيش: "وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازه ابن كيسان قياساً إذا كان العامل فيه الفعل في الحقيقة"[3].

أمّا أبو علي الفارسي فقد ذكر رأيه في أحد مؤلفاته يقول: "وتقول: "مررت برجلٍ خير ما يكون خير منك خيرَ ما تكون" فتنصب هذا على الحال، لأن الحال قد دلّ عليه بالفعل"[4] وينقل ابن مالك هذا الرأي عن أبي علي ويعلّق عليه، يقول: "ومن أمثله أبي علي في التذكرة: زيد خيرَ ما تكون خيرٌ منك، على أنّ المراد زيد خير منك خيرَ ما تكون؛ فجعل خير ما تكون حالاً من الكاف المجرورة وقدّمها"[5].

---

1 الأصول 1: 214.

2 أمالي ابن الشجري 3: 15.

3 شرح المفصل 2: 59.

4 المسائل المنثورة: 33.

5 شرح التسهيل 2: 338.

أما رأي ابن برهان فيمكن أن نقتبسه مما جاء عند ابن مالك، يقول: "وقد تقدم على المجرور باللام، كذا قال ابن برهان"[1]. ويقول السيوطي: "فقد قال بالجواز مطلقاً: الفارسي وابن كيسان، وابن برهان، وصححه ابن مالك"[2].

لعلّ من المفيد لمتابعة هذا الخلاف أنّ أشير إلى ما ورد عند أبي حيان والأزهري فقد ذكر أبو حيان رأياً للكوفيين ووسّع القول حوله، بينما أضاف الأزهري بعض النحويين ممن أجازوا مجيء الحال من الجار والمجرور مقدماً عليه.

يقول أبو حيان: "وفصّل الكوفيون فقالوا: إنْ كان ذو الحال مضمراً جاز تقديمها عليه نحو: مررت ضاحكة بك، وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور نحو: مررت بهند تضحك، فيجوز مررت تضحك بهند، وإن كان الحال اسماً فلا يجوز تقديمها لا يجوز: مررت ضاحكةً بهند"[3].

ويقول الأزهري: "وخالف في هذه المسألة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فأجازوا التقديم لضعف دليل المنع"[4]. وقد احتج هؤلاء النحاة بالسماع والقياس:

1- فهم يرون أن النقل يؤيد ما يذهبون إليه، فقد جاء في القرآن الكريم وكلام العرب وبخاصة الشعر الحالُ مقدماً على الجار والمجرور المتعلق بالفعل. فمن القرآن قوله تعالى **(وما أرسلناك إلا كافة للناس)**[5]، يقول ابن الشجري: "واحتج (ويقصد ابن كيسان) بقوله جلَّ وعزّ: **(وما أرسلناك إلا كافة للناس)** قال: أراد إلا للناس كافة أي إلى الناس"[6]، ويقول ابن مالك: "كقوله تعالى **(وما أرسلناك إلا كافّةً للناس)** وكافة حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام"[7].

أمّا ما جاء في الشعر فيمكن أن نرصد الأبيات التالية، وما صاحبها من تعليق حول تقديم الحال. يقول ابن مالك: "وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم. فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

---

1 شرح التسهيل 2: 337.

2 الهمع 4: 26.

3 الإرتشاف 2: 348.

4 شرح التصريح 1: 379.

5 سبأ: 28.

6 أمالي ابن الشجري ش3: 15.

7 شرح التسهيل 2: 337.

فإنْ تَكُ أذْوَادٌ أُصِبْـنَ وَنِسْــوَةٌ فَلَنْ تَذْهَبُـوا فِرْغاً بقَتْلِ حِبَــال

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فِرْعا. أي: هدرا. وحبال: اسم رجل.

ون ذلك قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَــانَ صَادِيا إلــيَّ حَبِيبــاً إنّها لَحَبيِــبُ

ومثله قول الآخر:

إذا المرءُ أعيته المروءةُ ناشئــاً فمطلُبهــا كهــلاً عليه شَديدُ[1]

ويقول الجرجاوي في تعليقه على قول الشاعر: لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... (الشاهد) في قوله هيمان صاديا حيث وقع الحال مقدما على صاحبه المجرور بالحرف فدّل هذا على جواز مررت جالسة بهند وهو الصحيح لورود السماع بذلك"[2]. وقبله قال البغدادي معلقاً على قول الشاعر بما قاله ابن جني: "... فمطلبها كهلا عليه شديد". قال ابن جني في إعراب الحماسة: كهلاً حال من الهاء في عليه، تقديره: فمطلبها عليه كهلاً شديد"[3].

2- أمّا القياس فهم يرون أن العامل الفعل ولما كان الفعل هو العامل فإنّه يجوز أن يقدم الحال عليه يقول ابن الشجري: "واحتج بأن قال: العامل في الحال على الحقيقة هو مررت، وإذا كان العامل هو الفعل لم يمتنع تقديم الحال"[4].

وقد تأوّل النحاة البصريون ما جاء في دليل النقل، فقد ذكروا في الآية توجيهات إعرابية أخرى، لعلنا في هذا المقام نستند إلى ما جاء عند ابن مالك والأزهري في التأصيل والردّ على ما قيل فيها، لأنّهما قد جمعا التعدد الإعرابي فيها وبياناً أيهم الراجح والصحيح. يقول ابن مالك: "... قوله تعالى **(وما أرسلناك إلا كافة للناس)**[5] وفيه ثلاثة أقوال: أحدها أن كافة صفة لإرساله فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري. والثاني أن كافة حال من الكاف وهو قول الزجاج والتاء فيه للمبالغة (وهذا ما ذكره الرضي دون ذكر صاحب الرأي) والثالث أنّ كافة حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعاً، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان، أعني تقديم حال المجرور بحرف حكاه ابن برهان، وقال: "وإليه أذهب، كقوله

---

1 شرح الكافية الشافية 3: 745-746.

2 شرح شواهد ابن عقيل: 134-135.

3 خزانة الأدب 3: 219.

4 أمالي ابن الشجري 3: 15.

5 سبأ: 28.

تعالى **(وما أرسلناك إلا كافة للناس)** وكافة حالاً من الناس وقد تقدم على المجرور باللام وما استعملت العرب كافة قط إلا حال". كذا قال ابن برهان. وكذلك أقول ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج؛ أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً، وهذا شبيه بما فعل في خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه، وإضافته، والتعبير به عما لا يعقل.

وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة أعني إرساله وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه.

وأمّا الزجاج فبطلان قوله بيّنٌ أيضاً؛ لأنّه جعل كافة حالاً مفرداً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى غالباً ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسّابة وفروقة ومهذارة، وكافةً بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها، لكونها على فاعله، فإن حملت على راوية حملت على شاذ الشاذ؛ لأنّ لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشد فيعبر عنه بشاذ الشاذ؛ والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ. وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث وهو أن يكون الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة" فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً"[1]. ويقول الأزهري: "وأن كافة في الآية حال من الكاف في أرسلناك وأن التاء للمبالغة لا للتأنيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصورة على السماع ولا يتأتى غالباً إلا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فإن حمل على رواية فهو حمل على شاذ...

وقول الزمخشري إلا رسالة كافة مخالف لنقل ابن الدهان أن كافة لا تستعمل إلا حالاً وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتاداً ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره أن كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بإلا على صاحبها ويلزمه تعدي أرسل باللام والأكثر تعدية بإلى والأول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي أرسل باللام خلاف الأكثر"[2].

وأمّا ما استشهد به المجيزون من شواهد شعرية، فقد أخرجها النحاة إمّا على الضرورة أو أنّها لم ترد في كلام الفصحاء بكثرة فالأولى عندهم أنها شاذ ممتنعة.

---

[1] شرح التسهيل 2: 337-338.

[2] شرح التصريح 1: 379.

يقول ابن الحاجب: "ولم يسمع من الفصحاء تقديمه، ولو كان تقديمه جائزاً لوقع في كلامهم مقدراً، فلمّا لم يقع دلّ على امتناعه"[1]. ويقول الأزهري: "ونحو قول الشاعر:

تَسَلّيتُ طُـرا عَنْكمُ بَعْدَ بَيْنَـكُمْ بذكْراكُـمُ حتَّـى كأنّكُم عِنْدِي

فطراً بمعنى حال من الكاف من الميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق أن هذا البيت ونحوه ضرورة"[2].

ويقول الجرجاوي بعد ذكر بيت الشاعر:

لئن كان بـردُ المـاءِ هيمانَ صاديـا إلـيّ حبيبـاً إنهـا لحبيبُ

... ومنعه جمهور البصريين وأجابوا عن هذا ونحوه بأنّه ضرورة"[3].

وأما ما ذهبوا إليه من القياس على أنّ الفعل هو العامل فقد ردّه البصريون، يقول ابن الشجري: "وعلة النحويين في امتناعهم من هذا أنّ العامل في الحال هو العامل في ذي الحال في الأكثر، فالعامل في الحال هاهنا هو الجار؛ لأنّه عَمِل في لفظ ذي الحال، ولم يكن كالفعل الذي عمل في الموضع"[4].

ومتابعة لهذا الخلاف نرى من المناسب أن نذكر ما جاء عند المحدثين لنتعرف على رأيهم في ما سبق عرضه:

فيرى عباس حسن أنّ الأحسن الأخذ الرأي القائل بجواز تقديم الحال، وحجته في ذلك السماع فضلاً عن أنّ الخروج على السماع فيه تكلف وتأويل، يقول: "أمّا إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي، نحو: جلست في الحديقة ناضرة، فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها؛ لورود أمثلة كثيرة منها – في القرآن وغيره – تؤيده. ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير والتقديم"[5].

أما الدكتور محمد إبراهيم البنا فقد فصّل الحديث ووسّعه حول هذا الخلاف فأصّل للمسألة وعلّق على ما جاء فيها من سماع، فاهتم كثيراً برأي ابن كيسان، وحاول أن يخرج لنفسه برأي بعيد عن اللبس في تراكيب الحال مع الجار والمجرور المقدم. يقول الدكتور البنا: "كان ابن كيسان أول من أجاز تقديم الحال مطلقاً على صاحبها

---

1 الإيضاح في شرح المفصل 1: 331.

2 شرح التصريح 1: 379.

3 شرح شواهد ابن عقيل: 135.

4 أمالي ابن الشجري 3: 15.

5 النحو الوافي 2: 39.

المجرور بالحرف، وكان النحاة قبله – بصريون كوفيون – قد اختلفوا في أمر هذه الحال ولكنهم لم يروا فيها ما رآه، ... ولقد جاء ابن كيسان، وتبعه فيما اعتقد الفارسي وابن برهان فأجازوا قولاً واحداً أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف مطلقاً، فخالف ابن كيسان بهذا البصريين، وإن كان الكوفيون يوافقونه في بعض صور المسألة، وهي إن كان صاحب الحال ضميراً، فقد عرفت أنهم يجيزون تقدم الحال عليه. ولقد وردت شواهد في تقديم الحال على صاحبها المجرور، نعتقد أن ابن كيسان قد أفاد منها فيما ذهب إليه ... قال تعالى **(وما أرسلناك إلا كافة للناس)**[1] وواضح أن الآية شاهد لابن كيسان وحده، وذلك أن ذا الحال اسم ظاهر، وقد حاول النحاة أن يصرفوا الآية عن ظاهرها، حتى لا يكون فيها مستند لابن كيسان"[2] ثم يعرض ما سبق ذكره من توجيهات إعرابية عن الزجاج والزمخشري ثم علّق الدكتور البنا قائلاً: "ومن هذا ترى إعراب ابن كيسان ليس مدخولاً بشيءٍ، فالكلمة وهي كافة مستعملة – على إعرابه – فيما وضعت له ... وهنا أمر ينبغي أن ننبه عليه، وهو أنّ الحال (كافة) يصرفها السياق إلى صاحبها المتأخر، ولقد رأيت الزجاج وهو يحاول حملها على الكاف فوصف بأنّه متعسف"[3] ثم واصل الدكتور البنا تفصيله حول ما ذكرنا من شواهد شعرية حول تقديم الحال على صاحبها المجرور فتتبعها شاهداً شاهداً وعلّق على كلٍّ واحد منها فجعل بعضها مما انفرد شاهداً لابن كيسان وحده وبعضها له وللكوفيين[4] إلى أنّ خرج لنفسه بالتصور التالي، يقول الدكتور البنا: "وأرى أيضاً أنّ نحو: مررت جالسة بهندٍ، أو هند: مررت جالسة بها، وما نسب إلى الكوفيين أنهم أجازوا: مررت تضحك بهند، أو تمرُّ تضحك بهند، مثل هذا قبيح، لما فيه من الجمع بين ضمير الغائب وضمير المتكلم إن كان لمذكر، ومثله ممتنع إن كان الضمير لمذكر... وأحسن الصور نحو: جالسة مررت بها... وخلاصة القول أن صلاحية تقدم هذه الحال يتوقف على أمن اللبس"[5].

ويرى باحث آخر، وهو الدكتور شريف النجار أنّه يجوز تقديم الحال على الفعل المرتبط بالجار والمجرور للاهتمام والعناية رابطاً ذلك بعنصر الزيادة الذي مثله الحال، يقول: "ويجوز أن تقول:

واقفاً مررت بزيد

= حال + فعل + فاعل + جار ومجرور

---

1 سبأ: 28.

2 ابن كيسان النحوي: 158-161.

3 ابن كيسان النحوي: 161-162.

4 ابن كيسان النحوي: 162-165.

5 ابن كيسان النحوي: 165.

= جملة فعلية تحويلية بعنصر الزيادة مع الاهتمام بالحال

ويكون ترابط الكلمات فيها كالتالي:

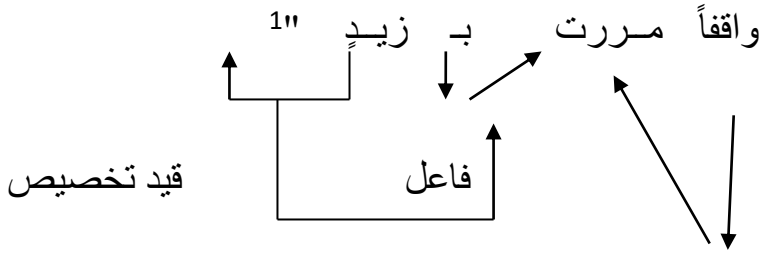

والذي يظهر للباحث أن تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور يجوز وفق الآتي:

1- إنّ ما جاء به السماع يعضده والأصل في توجيه القاعدة النحوية وما تنطوي تحتها من تراكيب عناصره السماع، يقول أبو علي الفارسي: "فأمّا السماع فهو في الفشو والكثرة بحيث يستغنى عن ذكره ولو لم يعضده القياس والسماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب إطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع، ألا ترى أنّ التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم"[2]. ويقول ابن مالك:

وسبـق حال ما بحرف جر قـد أبـوا، ولا أمنعـه، فقــد ورد[3]

2- إنّ ما جاء عند الدكتور البنا والدكتور النجار يمكن الاستفادة منه، فمتى أمُن اللبس فلا حاجة تمنع من التقديم، وكما هو معلوم أن اللغة تميل في تراكيبها إلى البعد عن اللبس والميل إلى الإفهام الذي تقوم به عناصر الترتيب بين أجزاء الجملة، ولمّا كان تقديم الحال على الجار والمجرور لغرض الاهتمام والعناية فليس هناك ما يمنع تقديمه، على ما يقول سيبويه والعرب إن أردت العناية بشيء قدمته.

---

[1] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 244.

[2] المسائل الحلبيات: 226.

[3] شرح ابن عقيل 2: 263.

المسألة السابعة عشرة
الخلاف في مجيء الحال غير مشتقة

يقول الرضي: "قال المالكي: ومن الأحوال القياسية غير المشتقة: المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، نحو:أنت الرجل علماً، أي: أنت الكامل في الرجولية عالماً، ومثله: هو زهير شعراً، وكونه حالاً رأي الخليل؛ وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر، أي أنت العالم علماً، والذي أرى: أنّ المصدر في مثله تمييز، لأنّه فاعل في المعنى، أي: أنت الكامل عِلماً، أي علمه؛ وهو الكامل شعراً، أي شِعره، والدليل عليه أنّك تقول: هو قارون كنزاً، والخليل عروضاً، وسيبويه نحواً، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر. ثم اعلم أنّه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يُقتصر على ما سُمع منها، نحو قتلته صبراً، ولقيته فجأةً وعيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً أو عَدْواً، أو مشياً. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً، إذا كان من أنواع ناصبه نحو: أتانا رُجْلةً وسرعة وبُطأً ونحو ذلك. وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنّه ليس بقياسٍ فلا يقال: جاء ضحكاً أو بكاءً ونحو ذلك لعدم السماع". 2: 38-39.

يبين الرضي في هذا النص خلافاً متعدداً بين النحاة حول مجيء الحال مصدراً فتباينت أقوالهم على النحو التالي: قسّم سيبويه ومن تبعه الحديث عن هذا الخلاف إلى قسمين الأول: مجيء الحال مصدراً منصوباً وبعض العرب تدخل الألف واللام عليه، مما يحدث اختلافاً في توجيه التركيب، القسم الثاني مجيء الحال مصدراً فقط نحو قتلته صبراً على تأويل اسم الفاعل قِصره على السماع أما المبرد فقد جوّز مجيء الحال مصدراً، ولكن يمكن أن يقاس عليه، بينما ذهب ثعلب إلى توجيه مجيء النكرة على المفعول المطلق وارتضى الرضي توجيه التمييز لهذا المصدر، وتوسع ابن مالك فجعلها أحوالاً قياسية، وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: ذهب سيبويه ومن تبعه من النحويين إلى مجيء المصدر حالاً فجاءت أقوالهم على النحو التالي:

يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال صار فيه المذكور. وذلك قولك: أما سِمَنا فسمين، وأما عِلْماً فعالم. وزعم الخليل رحمه الله أنّه بمنزلة قولك: أنت الرجل عِلْما ودينا، وأنت الرجل فهما وأدباً، أي أنت الرجل في هذه الحال. وعمل فيه ما قَبله وما بعده ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعلٍ حالا، وكذلك هذا، فانتصب المصدر لأنّه حال مَصِير فيه.

ومن ذلك قولك: أمّا علماً فلا علم له، وأمّا عِلْما فلا عِلْم عنده، وأمّا عِلْما فلا علم وتضمر له، لأنّك إنّما تعنى رجلاً"[1]. ثم أخذ سيبويه بعد ذلك في توجيه بعض التراكيب في ضوء لغات العرب بين نصب المصدر ورفعه فاختلف بذلك تأويل التراكيب عنده، يقول: وقد يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن لأنهم يتوهمّون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا، لأنّه يمتنع أن يكون حالاً... وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، لأنّهم قد يتوهمّون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنّهم لا يتوهّمون غيره، فمن ثَمّ لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح. فكأنّ الذي تَوهّم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنّه موقوع له، ... وعلى هذا الباب فأجر جميع ما أجريته نكرة حالاً إذا أدخلت فيه الألف واللام. قال الشاعر[2]:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هل إلى أُمِّ مَعْمَــر سَبيلٌ فأمّا الصَّبر عنها فـلا صبرا

وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك، فيقولون: أمّا العلمُ فعالمٌ، كأنّه قال: فأنا أو فهو عالم به"[3]. ويقول الأعلم معلقاً على كلام سيبويه: "واعلم أنّ الظاهر من كلام سيبويه أنّه ينصب هذه المصادر على الحال، وقد دلّ على ذلك بترجمة الباب، وكذلك قولك: أنت الرجل عِلْما ودِيناً وفهما وأدباً، ثم عقب في الباب بأن جعل هذا التقدير في مذهب بني تميم دون أهل الحجاز لأنّ بني تميم إذا أدخلوا اللام على المصدر لم يجروه مجرى الأول ورفعوه، وأهل الحجاز يجرونه مجرى الأول فينصبونه على أنّه موقوع له، فدلّ ذلك عنده على أنّ أهل الحجاز يذهبون في نصب ذلك إلى أنّه مفعول له، والمفعول له يكون معرفة ونكرة، وإنّ بني تميم يذهبون به مذهب الحال، والحال لا تكون إلا نكرة، فإذا قالوا: أمّا العلم فأنا عالم رفعوا العلم بالابتداء، وتقديره مهما يكن من شيء فالعلم أنا عالم به، فإذا قالوا: أما العلم فأنا عالم بالعلم، فهو على ضربين: إن جعلت العلم الأول هو الثاني رفعته لأنّك قُلْت: أما العلم فأنا عالم به، وإن جعلت الأول غير الثاني نصبت الأول ويكون تقديره أمّا العلمَ فأنا عالم بزيد فنصبه على المصدر كأنّك قلت: مهما يكن من شيءٍ فأنا عالم بزيد العِلمَ ثم قدمته على هذا الوجه... وأنشد سيبويه:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هل إلى أُمِّ مَعْمَــر سَبيلٌ فأمّا الصَّبر عنها فـلا صبرا

فالناصب للصبر ما قبل الصبر من التقدير؛ لأنه ليس في ما بعده ما يعمل فيه فكأنّك قلت: مهما ترض الصبر أو تذكر الصبر فلا صبرا، وبنو تميم يقولون: أما

---

[1] الكتاب 1: 384.

[2] ديوان ابن ميادة: 134.

[3] الكتاب 1: 384-386.

الصبرُ عنها بالرفع، كما قالوا: أما العلمُ فعالمٌ على إضمار الهاء، وعلى مذهب أهل الحجاز يكون الصبر مفعولا له، كأنّه قال: مهما تذكر الشيء للصبر فلا صبر"[1]. ثم يفرغ الأعلم إلى نتيجة يؤيد فيها القول بأن المصدر يقع حالاً ومفعولاً له، يقول: "واعلم أنّ الدليل القاطع على أنّ المصدر النكرة في هذا الباب يكون حالاً وعِلّةً أنّ العرب تضعه موضع ما لا يكون إلا حالاً البتة أو علة البتة كقولك: أَمّا عالماً فعالم، فقولك: عالماً لا يكون مفعولا له لأن اسم الفاعل لا يقع علة لغيره كما يقع المصدر، فلمّا وقع قولك: أمّا عِلْماً فعالم موقع أمّا عالما فعالم علمنا أن المصدر حال لوقوعه موقع ما لا يكون إلا حالاً"[2]. وقد ذكر ابن مالك أنّ سيبويه يرى ذلك مطرداً يقول: "واطرد أيضاً ورود المصدر حالاً عند سيبويه في نحو أما علماً فعالم يريد مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم، كأنّه منكر ما وصفه به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال. ويجوز أن يكون ناصبه ما بعده وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال مؤكدة، والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم.

فلو كان بعد الفاء ما، لا يعمل ما بعده فيما قبله تعين نصب ما ولي أمّا بفعل الشرط المقدر نحو قولك: أما علما فلا علم له، وأما علما فإن له علما، وأما علما فهو ذو علم. وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أمّا إذا كان معرفة، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة، والنصب عندهم أكثر، والحجازيون يجيزون نصب المعرفة ورفعه ويلتزمون نصب المنكّر. وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولاً له. والأخفش يجعل المنصوب مصدرً مؤكداً في التنكير والتعريف"[3] وقد رجّح ابن مالك ما أجازه بعض النحاة من النصب على المفعول به، يقول: "وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد أمّا من المصادر مفعولا به في التنكير والتعريف، والعامل فيه فعل الشرط المقدر فيقدر متعدياً على حسب المعنى، فتقدير أما علما فعالم على هذا: مهما تذكر علماً فالذي وصفت عالم. قلت: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب: لأنّه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإنّ فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنّه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأما الحكم بأنّه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ

---

[1] النكت 1: 408 – 409.

[2] النكت 1: 410.

[3] شرح التسهيل 2: 329.

ولا في معنى، فكان أولى من غيره، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين في قول الشاعر:

ألا لَيْتَ شِعْري هل إلى أُمِّ معمــر سبيلٌ فأمّا الصَّبرُ فــلا صبـرا

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير مهما تذم الصبر عنها فلا صبر، هذا تقدير السيرافي وهو أسهل من جعل الصبر مفعولاً له"[1].

وما قاله ابن مالك يحتاج إلى مناقشة على النحو التالي:

1- ذهب ابن مالك إلى التقدير والتأويل وكما هو معلوم أنّ الكلام إذا استقام بغيرهما فلا حاجة لهما، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[2]، ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3]، ويقول أبو حيان: "لأنّا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره لاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه"[4].

2- ذكر ابن مالك في قول الشاعر (الصبرُ) تأويلين مرة بالرفع ومرة بالنصب ومثل هذا القول مرفوض عند الأصوليين من النحاة، يقول الأنباري: "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به"[5].

واستناداً إلى ما جاء عن العرب في لهجاتها المذكورة عند سيبويه فإنّه يمكن توجيه ما قيل من النصب والرفع في التراكيب السابقة في ضوء ما نطقت به العرب فكلام العرب كما هو معلوم حجة، ولا حاجة لمخالفة ما نطقوا به، ولكنّ النحوي يحاول أو يسير بالتراكيب وفق ما تطلبه القاعدة النحوية، فالرفع على الابتداء، والنصب مختلف فيه مرة على المفعولية، ومرة على الحال، ومرة على المفعول المطلق ومرة على المفعول لأجله، وبإنعام النظر في هذه الأقوال نرى أنّ القول بالحالية أقرب لتوجيه التراكيب، ولعلّ الذي جعله الأقرب الآتي:

1- كما هو معلوم أنّ الحالة فضلة لبيان هيئة، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنّه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً، وديناً، وأنت الرجل فهماً وأدباً، أي أنت الرجل في هذه الحال"[6].

---

1 شرح التسهيل 2: 330.

2 الإنصاف 1: 249 م 30.

3 شرح الرضي 1: 303.

4 البحر المحيط 1: 159.

5 الإنصاف 1: 60 م8.

6 الكتاب 1: 384.

2- ومعلوم أنَ المفعول به ما وقع عليه فعل فاعل، ولا يحتاج التراكيب لهذا التأويل.

3- معلوم أنّ المفعول المطلق يأتي من لفظ الفعل لغرض التوكيد أو بيان العدد، وبيان النوع، ولا حاجة تقتضيها التراكيب هنا لهذه الأغراض.

4- المفعول لأجله فهو مصدر يبين علة وقوع الفعل، نحو: ذهب محمد طلباً، ويبدو أنّ التراكيب السابقة بعيدة عن هذا التعريف.

وختاماً يبدو أن القياس على هذه المصادر وتوجيهها في باب الحال مما تقبله اللغة ومعاييرها، فيقتضى أن نقيس على ما قاله العرب فيجوز أن نقول أنت الخطيب قولاً، وأنت العالم بحراً، وأنت الطالب أدباً، يقول أبو حيان: "ولا يقتصر على السماع في ثلاثة أنواع: الأول: قولهم: أنت الرجل عِلْماً، فيجوز أ، تقول: أنت الرجل أدبا ونبلاً، والمعنى الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل... النوع الثاني قولهم: هو زهير شعراً وحاتم جوداً ويوسف حسنا والأحنف حِلْماً، أي مثل زهير في حال الشعر... النوع الثالث قولك: أمّا عِلْماً فعالم"[1].

أما القسم الثاني مما ذهب إليه سيبويه، فقد قصر مجيء الحال مصدراً مع الجملة الفعلية مؤولاً باسم الفاعل على السماع، فلا يجوز القياس عليه، يقول: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنّه موقوع فيه الأمر. وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة، كفاحاً ومكافحة ولقيته عيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً، وليس كل مصدر وإن كان القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنّه لا يحسن أتانا سرعةً ولا أتانا رُجْلةً، كما أنّه ليس كل مصدر يستعمل في باب سَقْياً وحَمْداً... ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سُلْمى:

فلأْياً بلأيٍ ما حَمَلْنــا وليدَنَــا على ظَهْرِ مَحْبُوكٍ طماء مَفَاصِلُه

كأنه يقول: حملنا وليدنا لأياً بلأي، كأنّه يقول حملناه جهداً بعد جهد. هذا لا يتكلّم به ولكنه تمثيل.

ومثله قول الراجز:

---

[1] الإرتشاف 2: 343-344.

ومَنْهَلِ وَرَدْتُه الْتِقَاطَا

أي فُجاءة"[1].

ويقول الأعلم موّضحاً كلام سيبويه: "اعلم أنّ مذهب سيبويه في قولك: أتيت زيداً مشياً، وقتلته صبرا وما كان مثله أنّ المصدر في موضع الحال كأنه قال: أتيته ماشياً وتقتله مصبورا إذا كان حالاً من الهاء، وإن كان من التاء فتقديره صابرا، ... وليس بقياس مطرد لأنّه شيء وضع في غير موضعه" وقد صحح الزجاج ما ذهب إليه سيبويه يقول الأعلم: "وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح قول سيبويه: إنّه على الحال وهو الصواب لأنّ قول القائل: أتانا زيد مشيا يصح أن يكون جواباً لقائل: كيف أتاكم زيد؟ [2].

ويقول ابن يعيش مقتفياً أثرهما: "اعلم أنّ المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال: "أتيته ركضاً ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة" والتقدير أتيته راكضاً وقتلته مصبورا إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتلته صابرا ولقيته مفاجئا ومداينا وكلمته مشافها فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال... والأول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنّما يستعمل فيما استعملته العرب، لأنّه شيء وضع موضع غيره كما في باب سقياً ورعيا وحمداً لا يطرد في القياس فيقال طعاماً وشراباً" ... والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لأنَّ قول القائل أتانا زيد مشيا يصح أن يكون جوابا لقائل كيف أتاكم زيد؟ ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنّه لا يجوز أن تقول أتانا زيد المشي معرفاً"[3].

ويقول السيوطي: "فذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى أنّها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتّق، أي: ساعيا وراكضاً، ومفاجئاً، وَمُسِرّاً، ومُعلْناً، وخائفين، وطائعين، ومجاهراً، ومصبوراً، وكذا الباقي"[4].

أما المبرد فقد أجاز مجيء الحال مصدراً، وقد اختلف عن سيبويه ومن تبعه من جمهور البصريين في جواز القياس عليه، إن كان المصدر من أنواع الفعل، يقول المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيَسُدُّ مسَدّه، فيكون حالاً، لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صَبْرا. إنّما تأويله: صابراً أو

---

1 الكتاب 1: 370-373.

2 النكت 1: 397-398.

3 شرح المفصل 2: 59-60.

4 الهمع 4: 15.

مُصْبَرا، وكذلك: جئته مشيا، لأن المعنى جئته ماشيا. فالتقدير، أَمشي مَشْيا، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال.

ولو قلت: جئته إعطاءً، لأنّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعيا، فهذا جيّد؛ لأنّ المجيءَ يكون سعيا. قال الله عزّ وجلّ: **(ثم ادْعهن يأتينك سعيا)**[1]. فهذا اختصار يدل على ما يرد ممّا يشاكلها، ويجري مع كلِّ صنف منها"[2].

ولعلّ في هذا النقل عن المبرد ما يخالف ما ذكره السيوطي عنه، يقول: "وشذّ المبرد فقال: يجوز القياس. واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم: أنّه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل آخرون أنّه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو: أتيته سرعة"[3]. وقد تابعه ابن مالك.

وما ذهب إليه المبرد يمكن ردّه بأنّ الشيء إذا وقع في غير موضعه لا يقاس عليه، يقول الصيمري: "لأنّ المصدر الذي وقع موقع الحال هو شيء وقع في غير موضعه، فلا يجوز القياس عليه، ولكن يتكلم بما تكلمت به العرب"[4]، ويقول ابن الحاجب: "ولم يجره سيبويه لأنّه مخصوص عنده بالسماع ولم يسمع ذلك"[5].

أمّا أبو العباس ثعلب فقد ذهب إلى تأويل هذا المصدر على المفعول المطلق (المصدر). يقول ابن مالك "ومذهب ثعلب في هو الرجل علماً ونحوه: أن المصدر فيه مؤكد"[6].

ويمكن أن نضيف إلى ما ذهب إليه ثعلب من القول بالمفعول المطلق المؤكد، ما ذهب إليه السيرافي في أجازته توجيه نحو: أتانا زيد مشياً على المصدر المؤكد، يقول ابن يعيش: "وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك أتانا زيد مشياً مصدرا مؤكداً والعامل فيه أتانا لأن المشي نوع من الإتيان، ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو: أعجبني حباً وكرهته بعضاً وتبسمت وميض البرق"[7].

وما قالاه يمكن ردّه بأنّ التركيب في معناه لم يقم على التأكيد أو بيان النوع أو العدد الذي يحتاجه المفعول المطلق.

---

1 البقرة: 260.

2 المقتضب 3: 234.

3 الهمع 4: 15.

4 التبصرة والتذكرة 1: 299.

5 الإيضاح في شرح المفصل 1: 335.

6 شرح التسهيل 2: 328.

7 شرح المفصل 2: 60.

فضلاً عن كونهما نكرة يرد على ما ذهبا إليه، يقول ابن يعيش: "إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضعفه إذا لو كان مصدراً على ما ادعاه (ويقصد السيرافي) لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه"[1].

أمّا الرضي وأبو حيان فقد أجازا توجيه الاسم المنصوب في نحو: أنت الرجل علماً هو زهير شعراً على التمييز، يقول الرضي: "والذي أرى أنّ المصدر في مثله تمييز"[2]، ويقول أبو حيان: "قولهم: هو زهير شعراً وحاتم جوداً ويسف حسناً والأخنف حِلْماً أي مثل زهير في حال شعر وكذلك باقيها والأظهر أن يكون تمييزاً"[3].

وما ذهبا إليه يمكن ردّه بما جاء عند ابن هشام حين ذكر أنّ الحال والتمييز قد يتعاكسان، يقول: "إنّ حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو: هذا مالك ذهبا، **(وتنحتون الجبال بيوتا)**[4] ويقع التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارسا وقولك "كرم زيدٌ ضيفا" إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإنّ زيداً هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخالِ منْ عليه"[5] وتحقيق للمعنى في التركيب فإننا حين ندخل (مِنْ) التي تأتي موضحة للتمييز نجد أنّ التركيب يختل معناه فتقول: "هو زهير من شعر، وهو الأخنف من حلمٍ" أمّا حين نقدر المعنى الذي يقتضيه وهو كيف زهير، وكيف الأخنف، وكيف يوسف، فإن قدرنا الحال: شعراً، حلماً، حسنا فنجد أن التركيب يقبله إطراداً مع باب الحال، وهو ما عبر عنه أبو حيان: "أي مثل زهير في حال شعر وكذلك باقيها"[6].

أمّا ابن مالك فقد أجاز مجيء المصدر حالاً في تراكيب: هو الرجل علماً وأدباً ونبلاً بصورة مطردة، يقول: "وقد اطرد ورود المصدر حالاً في نحو هو الرجل علماً وأدباً ونبلاً، أي الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل"[7]. لعلّ ما قاله من مجيء الحال مع هذه التراكيب مستقيم، لأن السماع والقياس يعضده ما يذهب إليه، يقول أبو حيان: "..... ولا يقتصر على السماع في ثلاثة أنواع: الأول: قولهم: أنت الرجل علماً،

---

1 شرح المفصل 2: 60.
2 شرح الرضي 2: 38.
3 الارتشاف 2: 344.
4 الأعراف: 74.
5 مغني اللبيب: 3-6.
6 الإرتشاف 2: 344.
7 شرح التسهيل 2: 328.

فيجوز أن تقول أنت الرجل أدباً وعلماً ونُبْلا، والمعنى الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل"[1].

أما من حيث القياس فقد قاسه ابن مالك على الباب الأصل، وهو الحال، ولكنه ليس على الصورة المطردة للحال بأن يكون مشتقاً، ولكن جاء على صور من صوره غير المشتقة.

والذي يظهر للباحث بعد العرض السابق، أنّ مجيء الحال مصدراً مما تَجوّزه اللغة وتسمح به، فقد ارتضى نفرٌ غير قليل من النحاة جواز ذلك، يقول ابن مالك، "وليس ذلك ببعيد"[2] فضلاً أنّ استخدام الحال بهذه الصور فيه تيسير وتوسعة لاستعمال عدد غير قليل من المصادر في باب الحال لا يسمح أن تكون في باب المصدر ولا التمييز، يقول عباس حسن: "وقد ورد بكثرة في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكَّر حالاً، ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأي بعض المحققين، وهو رأي فوق صحته فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ومنعها فريق، ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيح القياس"[3].

---

[1] الارتشاف 2: 343.

[2] شرح الكافية الشافية 3: 736.

[3] النحو الوافي 2: 372-373.

المسألة الثامنة عشرة

الخلاف في مجيء الفعل الماضي حالاً

يقول الرضي: وقوله ولابدّ في الماضي المثبت من قد، ظاهرة أو مقدرة، وقد تقدم علة ذلك، والأخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا "قد" في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدّرة، استدلالاً بنحو قوله[1]:

وإنّي لَتَعْرُونِـي لَـذِكْرَاكِ هَـزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلّله القَطْرُ

وقوله تعالى **(أو جاءوكم حصِرت صدورهم)**[2]، وغيرهم أوجبوه، لما مضى، والأول قريب، وقيل إن الماضي في نحو قولهم: أضربه قام أو قعد: حال، ويجب تجرده من "قد" ظاهرة أو مقدرة، والأولى أنه شرط لا حال، أي: إن قام أو قعد... ولو كان حالاً لسمع معه "قد" أو الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالاً". 2: 45 - 46.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة البصريين والكوفيين حول مجيء قد مع الفعل الماضي في باب الحال، فالبصريون والفراء من الكوفيين لا يجيزون ذلك. وأمّا الكوفيون والأخفش فيجيزون ذلك. وإليك تفصيل الخلاف.

ذهب البصريون إلى أنّ الفعل الماضي لا يقع حالاً، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً" ويقول ابن يعيش: "وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، لا تقول جاء زيد ضحك في معنى ضاحكاً"[3]. وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بالآتي:

1- أنّ الفعل الماضي منقطع، ولا يدل على الحال، لذا لا يجوز أن يكون حالاً يقول الأنباري: "إنّ الفعل الماضي لا يدلّ على الحال، ينبغي ألا يقوم مقامه"[4].

2- ما يصلح أن يكون حالاً لابد أن يجوز فيه الساعة والآن، وهذا لا يكون في الفعل الماضي، فلا تقول: جاءني زيد سار غلامه الساعة، يقول الأنباري: "إنّه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة" نحو: مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب، لأنّه يحسن أن يقترن به

---

1 شرح أشعار الهذليين 2: 957.

2 النساء: 90.

3 شرح المفصل 2: 69.

4 الإنصاف 1: 254 م 32.

الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالاً"[1].
ويجوّز البصريون مجيء الفعل الماضي حالاً ولكنّهم يؤلّون ذلك بتقدير (قد) مضمرة أو تكون الجملة الفعلية مع الفعل الماضي صفة لموصوف محذوف، منصوب على الحالية، يقول ابن السّرّاج: "فمتى رأيت يفعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولابُدَّ أن يكون معه "قد" إمّا ظاهرة، أو مضمرة؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً"[2].

ويقول ابن يعيش: "وربما حذفوا منه "قَدْ" وهم يريدونها، فتكون مقدّرة الوجود إن لم تكن في اللفظ، قال الشاعر[3]:

وطَعْنٍ كفمِ الزقّ غذا والزّقُ مَلآنُ

والمراد قد غدا"[4]

ويقول الموصلي: "ولابد في الماضي المثبت من قد إلىآخره، أي أنّه لا يجوز وقوع الماضي حالاً إلا مع قد ظاهره كما مر في الأمثلة أو مقدرة"[5].

وقد ارتضى الفراء هذا الرأي عن البصريين وتابعهم فيه، يقول: "والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: **(أو جاؤوكم حصرت صدورهم)**[6] يريد – والله أعلم – جاؤوكم قد حصرت صدورهم"[7].

وما ذهب إليه البصريون والفراء يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- إنّ منعهم مجيء الحال من الفعل الماضي مردود بما جاء في القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً، يقولون أبو حيان: "فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[8]، ويقول أيضاً "كَثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس"[9].

---

1 الإنصاف 1: 254 م 32.
2 الأصول 1: 216.
3 شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1: 37.
4 شرح المفصل 2: 67.
5 شرح كافية ابن الحاجب 1: 233.
6 النساء: 90.
7 معاني القرآن 1: 24.
8 البحر المحيط 3: 317.
9 البحر المحيط 8: 423.

2- كلام البصريين على تقدير (قد، أو موصوف محذوف) قبل الفعل الماضي لتكون حالاً، ومعلوم أن التقدير خلاف الأصل، يقول الرضي: "الإضمار خلاف الأصل"[1].

وأما الكوفيون الأخفش من البصريين فقد ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً".[2]

وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس.

أولاً السماع: فقد جاء ذلك في القرآن الكريم وشعر العرب:

قوله تعالى: **(أو جاؤوكم حصرت صدوركم)**[3]، وقوله تعالى **(هذه بضاعتنا ردت إلينا)**[4].

وقول الشاعر[5]:

وإنّي لتعرونُي لذكراكِ نَفْضةٌ كما انتفض العصفورُ بلّله القطرُ

وقال الآخر[6]:

له كفلٌ كالدّعص لبّدهُ النّدى إلى حارِكٍ مثلِ الغبيطِ المذأّبِ

وقوله أيضاً[7]:

درير كخذروفِ الوليدِ أمرّه تقلّب كفّيه بخَيْطٍ مُوصّلِ

وقول طرفة[8]:

وكرّي إذا نَادى المُضافُ مُجنّباً كسِيدِ الغَضا نبّهْتَهُ المُتوَرَّدِ

---

1 شرح الرضي 1: 517.

2 الإنصاف 1: 252م 32.

3 النساء: 90.

4 يوسف: 65.

5 شرح أشعار الهذليين 2: 957.

6 ديون امرئ القيس: 53.

7 ديوان امرئ القيس: 155.

8 ديوان طرفة: 32.

ثانياً: القيــاس:

1- أنّ ما صلح أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: جاء رجلٌ مسرعٌ، وجاء الرجل مسرعاً، يقول الأنباري: "وأمّا القياس فلأنّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرةِ، نحو: "مررت برجل قاعدٍ وغلام قائم" جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: "مررت برجل قعد، وغلام قام" فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو: "مررت بالرجل قعد" وبالغلام قام"، وما أشبه ذلك[1].

ويقول العكبري:"أن الماضي يقع صفة للنكرة، فجاز أن يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع، ومثاله قولك: مررت برجل كتب أي كاتب كما تقول: مررت برجلٍ يكتب، وتقديره أنّ الحال صفة في الأصل، وإذا كان الماضي يصلح أن يكون صفة فقد صلح لأصل الحال"[2].

2- أن الماضي يقع موقع المستقبل؛ أي أنّ الأزمنة يقوم بعضها مقام بعض يقول العكبري: "أن الماضي يقع موضع المستقبل، كقوله تعالى **(ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات)**[3] ويقع المستقبل بمعنى الماضي كقوله تعالى **(فوجد رجلين يقتتلان)**[4] وإذا وقع كلٌّ منهما موقع الآخر وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك"[5].

وقد رَدّ البصريون ما احتج به الكوفيون، ويمكن أن نقتبس هذا الردّ مما جاء عند العكبري فقد أوجزه وفق الآتي:

يقول: "أمّا الآية فالجواب عنها من أوجه:

أحدها: أن الآية يراد بها الدعاء كما تقول: جاء زيد – قبحه الله – وعلى هذا لا حجة فيها.

والثاني: نُقَدِّر أنّه وصف، ولكن الموصوف محذوف تقديره أو جاؤوكم قوماً حصرت و "قوماً" هو الحال، "حصرت" نعتها.

---

1 الإنصاف 1: 253 م 32.

2 التبيين: 388.

3 النمل: 87.

4 القصص: 15.

5 التبيين: 389.

والثالث: أن "قد" معه مقدّرة أي قد حصرت، ونحن نجوّز ذلك.

والرابع: أن حصر صدورهم كان موجوداً وقت مجيئهم، فالفعل هنا لم ينقطع بخلاف مسألتنا، فإن قولك: مررت برجلٍ ضرب أمسِ قد انقطع الضرب منه في الحال"[1].

وأمّا قول الشاعر:

كما انتفضَ العصفورُ بلله القطرُ

فقد رَدّ الأنباري على الكوفيين وتأول البيت على حذف قد لضرورة الشعر، يقول: "فإنّما جاز حذف ذلك؛ لأن التقدير فيه: قد بلّله القطر، إلا أنّه حذف لضرورة الشعر"[2].

ولعلّ الذي دفع البصريين إلى ذلك التأويل أنّهم اشترطوا في الحال أن تكون مقارنة أو منتظرة، وهذا غير موجود مع الفعل الماضي، لذا وجهّوا ما جاء في كلام العرب على تقدير (قد) لأنّها تقرب الماضي من الحال يقول العكبري "وقال الكوفيون يجوز ذلك؛ لأن أكثر ما فيه أنّها غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا يمنع كما لا تمنع الحال المقدّرة"[3].

وقد ارتضى ابن مالك وأبو حيان ما جاء عند الكوفيين من جواز مجيء الحال فعلاً ماضياً، يقول ابن مالك: "وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله (قد) ظاهرة، إلا وهي قبله مقدّرة؛ وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنّ الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به، إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

فإن قيل: قد تدل على التقريب، قلت دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام مثل قوله تعالى: **(وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث)**[4] بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً"[5].

ويقول أبو حيان تعليقاً على قوله تعالى **(جاؤوكم حصرت صدورهم)**[6]، فأمّا: قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أنّ الفعل في موضع الحال، فمن شرط دخول قد

---

1 التبيين: 389.

2 الإنصاف 1: 257م32.

3 اللباب 1: 293.

4 يوسف: 6.

5 شرح التسهيل 2: 373.

6 النساء: 90.

على الماضي، إذا وقع حالاً زعم أنّها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[1].

ويقول أيضاً: "والصحيح جواز ذلك بغير واو ولا قد وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد في ذلك"[2].

لعلّ من المفيد أن نرى ما جاء عند الباحثين المعاصرين، ولنأخذ الأستاذ عباس حسن نموذجاً لهم، لأنّه استقصى مبحث الحال، وتطرق لمجيء الحال من الفعل الماضي، فرأى أنّها تأتي من الماضي بدون (قد) يستقيم ويحسن في التراكيب لأن فيه تيسير تؤيده النصوص الكثيرة المسموعة من العرب، يقول: "وهذا الرأي حسن، وفي الأخذ به تيسير تؤيده النصوص الكثيرة المسموعة"[3].

والذي يظهر للباحث أن ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك وأبو حيان هو الراجح، لأنّ السماع يؤيده، وحيث وُجد السماع بكثرة فإنّه لا يقبل الردّ والتأويل، يقول السيوطي: "قال أبو حيان: والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون "قد" ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة[4].

---

1 البحر المحيط 3: 317.

2 الارتشاف 2: 370.

3 النحو الوافي 2: 399.

4 الهمع 4: 49.

المسألة التاسعة عشرة
الخلاف في مجيء الحال جامدة

يقول الرضي: "ومنها أسماء جامدة، متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال، مع همزة الاستفهام، وبدونها أيضاً، كقولهم: أتميمياً مرّة وقيسيّاً أخرى، وقوله:

أفي السلْمِ أعْياراً جفاءً وغِلظة وفي الحَربِ أشباة النّساءِ العَوَارِكَ[1]

أي أتتحول تميميّا، و "أتنتقلون أعياراً وأشباه النساء، وكذا قوله:

أفي الولائمِ أولاداً لواحدَةٍ وفي العيادَةِ أوْلاداً لعَلاّتِ

وتقول في غير الهمزة: تميمياً قد علم الله مرة وقيسياً أخرى، بلا همزة.

هذا الذي ذكرنا: مذهب السيرافي والزمخشري، أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال؛ ومذهب سيبويه، وهو الحقّ، انتصابها على المصدرية، قال المصنف، إنّه ليس المراد: أنّك تتحول في حال كونك تميمياً، وأنكم تنتقلون في حال كونكم أغياراً، بل المعنى: تتحوّل هذا التحوّل المخصوص.

ومنها، عند السيرافي، صفات تضمنت توبيخاً على ما لا ينبغي في الحال، مع الهمزة وبدونها، نحو قولهم: أقائماً وقد قعد الناس، و: أقاعداً وقد سار الركب، و: قائماً قد علم الله وقد قعد الناس، تقديره: أتقوم قائماً، فهو عند السيرافي حال مؤكدة؛ وأمّا عند سيبويه، والمبرد، والزمخشري، فالصفة قائمة مقام المصدر، أي: أتقوم قياما؛ ويجوز رفع هذين القسمين، على أنّهما خبران للمبتدأ، فتقول: أتميميّ مرة..، و:قائم قد علم الله...، أي: أأنت تميميّ، و: هو قائم قد علم الله..."2: 48-49.

يتضمن النص خلافاً حول توجيه قولهم: أتميمياً مرة وقيسياّ أخرى، ... وكذا قولهم: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله...

فسيبويه ومن تبعه من النحاة كما يرى الرضي ينصبون على المصدر، وأمّا السيرافي والزمخشري فيريان النصب على الحال، ومنها ما انفرد بذكره السيرافي في جواز النصب على الحال المؤكدة[2].

---

[1] المقتضب 3: 265.

[2] المقتضب 3: 265.

على أنّ التراكيب السابقة يجوز فيها الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، وإليك يتفصيل هذا الخلاف:

نقل النحاة عن سيبويه أنّه يجيز النصب على المصدر، ومنهم من نقل أنه يجيز النصب على الحالية في قولهم: أتميمياً مرة وقيساً أخرى، وأعورَ وذا ناب"، وحتى تتضح الصورة كاملة حول رأي سيبويه ومن تبعه من النحاة، يمكن أن نعود إلى ما ذكره سيبويه لنرى موقع قوله مما نسبوه إليه.

يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل. وذلك قولك: أتميميّاً مرّة وقيسيّاً أخرى، وإنّما هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ، فقلت: أتميمياً مرّة وقيسيّا أُخْرى، كأنّك قلت: أتحوَّلُ تميمياً مرّةً وقيسيّا أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك. في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليُفهمه إيّاه، ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك.

وحدثنا بعض العرب، أنّ رجلاً من بني أسَدِ قام يوم جَبَلَة واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: يابني أسد،أعورَ وذا ناب! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحّته، ولكنه نبّههم، كأنّه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً، كما كان التلوُّن والتنقل عندك ثابتين في الحال الأوّل، وأراد أن يثبت لهم الأعورَ ليحذروه.

ومثلُ ذلك قول الشاعر:

أفي السِلّم أعيارا جَفَاءً وغلظــة وفي الحرب أشباهُ الإماءِ العواركِ

أي تنقّلون، وتلوّنون مرة كذا ومَرَّةً كذا. وقال:

أفي الولائــمِ أولاداً لواحــدةٍ وفي العيــادة أولاداً لعَــلاّتِ

وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضاً كما نصبت في حال الخبر الاسم الذي أخذ من الفعل، وذلك قولك: تميميّا قد علم الله مرّة وقيسيا أخرى. فلم ترد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه، ولكنّك أردت أن تشتمه بذلك، فصار بدلاً من اللفظ بقولك: أتتمُّم مرة وتتقيّسُ أخرى، وأتمضون وقد استقبلكم هذا، وتنقلّون وتلوّنون، فصار هذا كهذا، كما كان تربا وجندلاً بدلاً من اللفظ بتربت وجندلت لو تُكُلِّم بهما"[1].

[1] الكتاب 1: 343 - 345.

يتضح من تحليل سيبويه لعنوان الباب أنّه يرجع تميمياً وقيسياً إلى باب المفعول المطلق لفعل محذوف، أمّا قوله: أعورَ وذا ناب فيظهر لي أن الغالب عليه المفعولية للفعل تستقبلون. أمّا إن قَدّر المفعول به ضميراً في تستقبلونه، فأعورَ وذا ناب على الحالية.

وقد رأى بعض النحاة أنّ ما ذهب إليه سيبويه في "أعورَ وذا ناب" لا يعدو أن يكون تفسير معنى لا إعراب: يقول أبو حيان: "وقد استشكلوا تقدير سيبويه في أعورَ وذا ناب تستقبلون فقيل هو تفسير معنى لا إعراب، والإعراب أتستقبلونه أعور حذف المفعول"[1]، وقد نسب هذا الاستشكال عن سيبويه إلى ابن خروف وابن عصفور، يقول ابن عقيل: "وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أنّ أعور وذا ناب حال، وجعلا تقدير سيبويه، أتستقبلون أعور وذا ناب تفسير معنى. قال ابن خروف وحقيقة التقدير فيه: أتستقبلونه أعور... قال ابن عصفور: لأنّهم إذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور. ومستندهما في حمل كلام سيبويه على ذلك أنّه لم يذكر في الباب الذي ذكر هذا فيه مفعولاً"[2].

وما قالاه يمكن الرّد عليه بما جاء عند ابن جني، فإنّه متى أمكن حمل الكلام على موافقة الإعراب للمعنى، فهو ما لا غاية وراءه[3]، وهو ما يتحقق في توجيه التركيب على المفعولية للفعل تستسقبلون وعلى الحال مع تقدير المفعول في تستقبلونه.

أمّا التراكيب نحو: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله، فيقول سيبويه فيها: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهم أو لم تستفهم وذلك قولك: أقائماً وقد قَعَدَ الناس، وأقاعداً وقد سار الركب. وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً علم الله وقد سار الركب، قائماً قد عَلِمَ الله وقد قَعَدَ الناس.

وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبّهه، فكأنّه لفظ بقوله: أتقوم قائماً واتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع.

ومثل ذلك: عائذاً بالله من شرها، كأنّه رأى شيئاً يُتّقى فصار عند نفسه في حال استعاذة، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود، لأنّه يرى نفسه في تلك

---

[1] الارتشاف 2: 219.

[2] المساعد 1: 481.

[3] الخصائص 1: 384.

الحال، فقال: عائذاً بالله، كأنّه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنّه حذف الفعل لأنّه بدل من قوله: أعوذ بالله، فصار هذا يجري هاهنا مجرى عياذاً بالله.

وقال الشاعر، وهو عبد الله بن الحارث السَهميُّ، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم:

ألحقْ عذابَك بالقومِ الذين طغوا وعَائِذا بك أن يعلوا فَيطْغُونِي

فكأنّه قال: وعياذاً بك.

ومثله قوله:

أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصاً وعِنْد الحَقّ زحّارا أُنَانَا

كأنّه قال: تزحر زحيرا وتئن أنينا"[1].

يتضح من كلام سيبويه أنّه ينصبها على المصدر ولعلّ في هذا مخالفة لما ذهب إليه الأعلم يقول: "والقول فيه ما قاله سيبويه أنه حال لا مصدر"[2] فضلاً عن ذلك فإنّ فيه مخالفة لما ذكره النحاة اللاحقون للأعلم كالرضي وغيره. وقد أخذ برأي سيبويه نفر غير قليل من النحاة منهم المبرد[3]، والرضي، ولعلّهم اتجهوا بأنّ المعنى لا يستقيم مع الحالية معتمدين في ذلك على توجيه بعض الشواهد. يقول ابن الحاجب: "وليس بقوي أن يكون حالاً إذ لو كان حالاً لكان المعنى تتحول في هذه الحالة، ولم يرد أنّه يتحول في حال كونه تميميّاً وإنما أراد أنّه ينتقل تنقلاً متعدداً كما يفي قوله:

أفي الولائمِ أولاد لواحدةٍ وفي العيادةِ أولاداً لعَلاّت

أي تتحولون هذا التحول وتنتقلون هذا التنقل، فانتصابه انتصاب المصدر، وكذلك قوله:

أفي السّلمِ أعياراً جفاء وغلظةً وفي الحربِ أشباهُ النساءِ العواركِ

يريد أنّهم ينتقلوه هذا التنقل، فثبت أنّه لم يرد أنّه ينتقل في حال كونه تميميا وإنّما أراد أنّه تنقل هذا التنقل المخصوص من التميمية إلى القيسية فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال، وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح"[4].

بقي أن نشير إلى توجيه السيرافي والزمخشري في أحد رأييه في المسألة كما أشار الرضي. ففي نحو قولهم: اتميميا مرة وقيسيا أخرى، فقد ذهب السيرافي إلى أن

---

1 الكتاب 1: 340-342.

2 النكت 1: 381.

3 المقتضب 4: 264-265.

4 الإيضاح في شرح المفصل 1: 347-348.

الاسم منصوب على الحال لا على المصدرية*. وتبعه الزمخشري، يقول: "ومنه (أي من الحال) أتميميا مرة وقيسيا أخرى"[1]. ويقول ابن يعيش موضحاً قوله: "وأما قولهم "أتميميا مرة وقيسيا أخرى" فإنّه منصوب على الحال وإن كان اسماً جامداً غير مشتق من حيث كان منسوباً والنسب يخرجه من حيز الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفاً"[2]. ويقول ابن عصفور مقتفياً أثرهم "ومن ذلك ما أجرى من الأحوال التي هي أسماء لم تؤخذ من الفعل مجرى ما أُخِذ منه، نحو قولهم: أتميمياً مرة وقيسيا أخرى" ... ومن قولهم: أعورَ وذا ناب"[3].

وأّما ما يخص تركيب نحو: أقائماً وقد قعد الناس، أو ما يماثلها نحو قول الشاعر[4]:

..... ولا خَارِجاً من فيّ زورُ كــلامِ

فقد وجهت على الحال عند عيسى بن عمر ومن تبعه كالسيرافي وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان، يقول المبرد: "وأما عيسى بن عمر فإنّه كان يجعل خارجاً حال، لا يذكر ما عاهد عليه، ولكنه يقول: عاهدت ربي وأنا غير خارج من فيّ زور كلام"[5]. ويقول ابن عصفور: "... وكذلك التحول والتلون يجري مجرى أقائماً وقد قعد الناس"[6]. وقد ردّ ابن يعيش هذا القول زاعماً أنّ الفائدة منتفية من الحال في هذا التركيب، يقول: "وأنت تريد الحال لأن الحال لابد فيها من فائدة إذا كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لأنّك لا تقوم إلا قائماً"[7]. وقد أطال ابن مالك الرّد على هذا القول متخذاً من المبرد نموذجاً للردّ على من زعم مصدرية هذه الأسماء المشتقة، يقول: "وقد حمل المبرد عائذاً وقاعداً ونحوه لا يدل على المصدرية في غير الأمكنة التي ادّعى فيها المصدرية، فدلالتها عليها في هذه الأمكنة اشتراك ومخالفة للاستعمال المجمع عليها فلا يقبل مجرد الدعوى. ولو سلّم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة في الصفات المشار إليها؛ لأنّ استعمالها في المصدرية عند من يرى صلاحيتها، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى.

---

* وقد ذُكِر هذا الرأي عند البغدادي، يقول في قول الشاعر: أفي السلم أعياراً، جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك، على أنّ (أعياراً) و (أشباه النساء) منصوبان على الحال عند السيرافي ومن تبعه" الخزانة 3: 263.

1 المفصل: 65.

2 شرح المفصل 2: 69.

3 المقرب 1: 258.

4 في ديوان الفرزدق: عَلى قَسَمٍ لا أشتم الدهر مُسْلماً ولا خَارجاً مِن فِيّ سوءُ كلامِ

5 المقتضب 4: 313.

6 المقرب 1: 258.

7 شرح المفصل 2: 69.

ومما يدل على أنّ عائداً وقاعداً ونحوهما ليست بمصادر في الأمكنة المذكورة امتناع مجيئها في الأمكنة المتمحضة للمصدرية نحو: قعدت قعوداً طويلاً، وقعدت قعود خاشع، والقعود المعروف، فلو جعلت قاعداً في أحد هذه الأمكنة لم يجز، فدلّ ذلك على انتفاء مصدريته وثبوت حاليته، ولذلك لا يجيء هذا النوع إلا نكرة ولو كان مصدراً لجاز وقوعه معرفة كما جاز تعريف المصدر، قال سيبويه: "ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قول: الحمدَ لله، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير. وسمعنا العرب الموثوق بهم: يقولون: العجبَ لك". قلت: فعلى هذا لو قيل العياذَ بك موضع عياذا لله لجاز، ولو عرّف عائذ من قولهم: عائذاً بك لم يجز، فدل ذلك على أنه حال لا مصدر"[1]. وقد صحح هذا القول أبو حيان قائلاً: "وينوب عن المصدر اللازم إضمار خاصة صفات نحو: عائذا بك، وأقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله، وقد قعد الناس، والصحيح انتصابها على أنّها أحوال مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره"[2].

بقي أن نشير إلى ما ذكره الرضي عن توجيه التركيب على الرفع على أنّهما خبران لمبتدأ محذوف أي: أنت تميمي، وهو قائمٌ... وقد أشار إلى ذلك سيبويه، يقول: "فإذا قلت: ... وأنت تميميٌّ مرة وقيسيٌّ أخرى، وإني عائذ بالله، ارتفع، ولو قال: هو أعور وذو ناب، لرفع، هذا كله ليس فيه إلا الرفع، كأنّه مبني على الاسم الأوّل، والآخر هو الأول فجرى عليه.

وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: عائذ بالله، يريد أنا عائذ بالله، كأنّه أمر قد وقع، بمنزلة الحمد لله وما أشبهه.

وزعم الخليل رحمه الله أن رجلاً لو قال: أتميميٌّ، يريد: "أنت" ويضمرها لأصاب"[3]. ويقول ابن يعيش متابعاً سيبويه: "ويجوز الرفع في قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى فتقول أتميمي مرة وقيسي أخرى على معنى أنت تميمي مرة وقيسي أخرى فيكون مبتدأ وخبرا جاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر"[4].

والذي يظهر للباحث أن توجيه التراكيب السابقة في باب الحال متابعة لما يذهب إلى نفرٌ غير قليل من النحاة، ولعلّه يؤيد ما يقول بالآتي:

---

1 شرح التسهيل 2: 194.

2 الارتشاف 2: 213.

3 الكتاب 1: 346-347.

4 شرح المفصل 2: 69.

1- إنّ قولهم أتميميا مرة وقيسياً أخرى ... فيها معنى المنسوب والمنسوب يعامل معاملة المشتق وهو الأصل في ورود الحال، وكما هو معلوم أن الأصل في الحال أن يغلب عليها الاشتقاق.

2- إنّ ما قاله سيبويه ومن تبعه كالمبرد الزمخشري في تقدير صفة قائمة مقام المصدر، فيه نظر، لأنّ الكلام إذا حمل على وجه سائغ مقبول يقبله بابٌ نحوي دون تكلف التقدير هو الغاية، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[1].

3- إن غالبية جمهور النحاة يأخذون بتوجيه الحال، يقول أبو حيان: "والتفريع في الحال المؤكدة على مذهب الجمهور، وهي تارة تكون من لفظ العامل، كقول الشاعر:

قُـمْ قَائِمــاً قَــمْ قَائِمــاً صسَادفْـتُ عَبْــداً نَائِمــاً[2]

ويقول السيوطي: "ورأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره. ونصب الأعيان على المفعولية بفعل مقدر ..، وذهب المبرد إلى أنّ هذه الصفات منصوبة على أنّها مصادر جاءت على فاعل كالمالح والعافية"[3].

4- إنّ في أخذنا بتوجيه الحال المؤكدة تيسيراً على المتحدث وبخاصة في الأساليب الإنشائية التي تعتمد على التوبيخ، يقول عباس حسن: "أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ؛ نحو: أنائماً وقد أشرقت الشمس أعاطلاً والعمل يطلبك' أسفيها وهو كريم النشأة؟ أي أتوجد نائماً؟ أتوجد عاطلاً؟ أيوجد سفيهاً؟[4]" فضلاً عن هذا التيسير فإن العربية تسمح بالقياس عليه، يقول السيوطي: "وزعم بعضهم: أن ذلك مقيس عند سيبويه، يقال لكل من لازم صفة دائباً عليها نحو: أضاحكاً أو خارجاً"؟[5].

5- لعلّ في توجيه التركيب بالرفع على الخبرية مما يقوي القول بالحال، فكما هو معلوم عند النحاة أن الأصل في الحال أن تكون خبراً، ولعلّ ما قاله ابن مالك

---

[1] شرح الرضي 1: 303.

[2] الارتشاف 2: 362.

[3] الهمع 3: 129.

[4] النحو الوافي 2: 410-411.

[5] الهمع 2: 128.

يناسب هذا المقام، يقول: "قد تقدم التنبيه على أنّ الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة للمبتدأ"[1].

[1] شرح التسهيل 2: 328.

المسألة العشرون

الخلاف في: تقديم التمييز

يقول الرضي: "وأمّا إن كان العامل الفعل الصريح، نحو: طاب زيدٌ أباً، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول، فجوّزه المازني والكسائي والمبرد نظراً إلى قوة العامل، ومنعه الباقون. قيل: لأنّه في الأصل فاعل الفعل المذكور، كما في طاب زيدٌ أبا، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازماً نحو **(وفجّرنا الأرض عيونا)**[1]، أي تفجّرت عيونها،أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعدياً، نحو: امتلأ الإناء ماءً، أي ملأه الماء، والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل، وليست العلة بِمُرضية إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعى ذلك الأصل كمفعول ما لم يسمَّ فاعله، كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل، فأيُّ مانع أن يكون للفاعل أيضاً، إذا صار على صورة المفعول: حكم المفعول من جواز التقديم" 2: 71.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة حول تقديم التمييز على عامله الفعلي فمنع ذلك سيبويه ومن تبعه من النحاة، بينما أجاز المازني والكسائي والمبرد تقديم التمييز. وإليك تفصيل المسألة:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله، ولو كان فعلاً متصرفاً، وعللوا لذلك بأنّ العامل في التمييز ضعيف، يقول سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقوَ قوةَ غيره ممّا تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنّها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنّه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الإنفعال، لا يتعدّى إلى مفعول، نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع"[2].

ويقول ابن ولاّد: "زعم أنّه لا يقول هنا: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصبّبت على حدّ قوله: تصببت عرقاً وتفقأت شحماً، وأنّه لا يجيز التقديم في شيء من التمييز البتة"[3].

---

1 القمر: 12.

2 الكتاب 1: 204 - 205.

3 الانتصار: 86.

واحتج البصريون بدليل القياس، وهو أنّ المنصوب على التمييز في هذا الباب فاعلٌ في المعنى، فقولهم: تصبب زيد عرقاً أصله تصبب عرقُ زيدٍ فـ "زيد" فاعل في اللفظ، أمّ العرقُ فهو فاعل في المعنى، والفاعل كما هو معروف لا يجوز تقديمه على فعله عند البصريين، يقول ابن جني: "وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميّزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"[1].

ويقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا: إنّه لا يجوز تقديمه على الفاعل فيه؛ وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: "تصبّب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً" أن المتصبب هو العرق، والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت: حسن زيد غلاماً ودابّة" لم يكن له حظٌ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة، فلمّا كان هو العامل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً"[2].

وزاد الموصلي حجة أخرى لسيبويه وأصحابه، وهي: الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفاً، يقول: "واحتج سيبويه بأمرين: الثاني: الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفاً لما انتصب عنه مطلقاً فالأصل في منوان سمناً سمن منوان، وفي طاب نفسا له: نفس طيبة؛ لأن الفعل وصف الفاعل في الحقيقة فلمّا تجوز فيه بالنقل امتنع أن يتجوز فيه بالتقديم كرامة للجمع بين مجازين[3].

وما جاء سماعاً من تقديم التمييز، كما في قول الشاعر[4]:

وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطيبُ

فقد أوّله البصريون على وجوه:

1- أن الرواية للبيت كما رواه الزجاجي

وما كان نَفْسي بالفراقِ تَطيبُ

يقول ابن جني: "فنقابله برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً:

---

[1] الخصائص 2: 384.

[2] الإنصاف 2: 830م 120.

[3] شرح كافية ابن الحاجب 1: 240.

[4] صدره: أتهجُر سلمى للفراقِ حَبيْبَها، الخصائص 2: 384.

وما كان نفسي بالفراق تَطيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم"[1].

2- إنّ نفساً ليست منصوبة على التمييز، بل هي منصوبة على المفعولية لفعل مقدر بأعني، يقول الأنباري: "فنقول نصب "نفسا" بفعل مقدر كأنّه قال أعني نفساً لا على التمييز"[2].

3- إنّ هذا البيت من الأبيات الشاذة التي لا يقاس عليها، يقول العكبري: "هو تمييز، ولكنّ هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال، ومثل ذلك لا يجعل أصلاً، ألا ترى أنّ قول الشاعر[3]:

قد بَلَغتْ سواءتِهم هجرُ

وقال الآخر[4]:

تواهقُ رجلاها يداها"[5]

لا يقاس عليه، كذلك هنا".

وأضاف الموصلي – أحد شُرّاح كافية ابن الحاجب – احتمالاً لقول الشاعر: وما كان نفساً... وهو: أن يكون اسم كان ضمير الحبيب ونفسا خبرها وتطيب صفتها أو تكون (نفساً) مفعولاً به، يقول: "فلا احتمال أن يكون اسم كان ضمير الحبيب ونفساً خبرها، وتطيب صفتها، وذكر الفعل لأنّ النفس عبارة عن الإنسان، أو أنّ النفس خبر مقدم على حذف مضاف، أي وما كان الحبيب ذا نفس طيبة، وأمّا من رواه تطيب على الرباعي فمفعول مقدم"[6].

أمّا الكوفيون والمازني والكسائي والمبرد والجرمي من البصريين فقد أجازوا تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، يقول المبرد: "واعلم أن التبيين إذا كان

---

1 الخصائص 2: 384.

2 الإنصاف 2: 831 م 120.

3 ديوان الأخطل: 109 وكمال البيت:

على العيّارات هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجرُ

4 الكتاب 1: 287 وكمال البيت:

تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتبٌ خلف الحقيبة رادفُ

5 التبيين: 397.

6 شرح كافية ابن الحاجب 1: 240.

العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً، فإن شئت قدّمت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت"[1].

ويقول ابن السراج: "وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً، جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه"[2]

ويقول الأنباري: "فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين"[3].

وقد احتج هذا الفريق من النحاة بالنقل والقياس:

فما جاء سماعاً: قول الشاعر[4]:

وواردةٍ كأنّها عُصبُ القطا ... تُثير عجَاجاً بالسَّنَابك أصْهبا

رددتُ بمثلِ السِّيد نَهْدٍ مقلّص ... ***كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تَحلّبا***

وكقول الآخر[5]:

ضيّعت حَزْمي في إبعاديَ الأملا ... ***وما ارعويتُ، ورأسي شيْباً اشتعلا***

وكقول الآخر[6]:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ... ***وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ***

وكقول الأخر[7]:

ولست إذا ضّرْعاً أضيف بضارعٍ ... ***ولا يائسٍ عند التعسُّر من يُسْرِ***

وكقول الآخر[8]:

أنفساً تطيبُ بنيلِ المُنى ... ***وداعي المنونِ ينادي جِهَارا***

وكقول الآخر[1]:

---

1 المقتضب 3: 36

2 الأصول 1: 223

3 الإنصاف 2: 828م 120

4 شرح التسهيل 2: 389

5 شرح التسهيل 2: 389

6 الخصائص 2: 384

7 شرح التسهيل 2: 389

8 شرح التسهيل 2: 389

إذا المـرءُ عينــاً قرَ بالعيش مثرياً ***ولم يعنْ بالإحســانِ كان مذّمماً***

وأمّا القياس فقد نظروا إلى جواز ذلك من وجهين:

1- إنّ العامل فعل متصرف، يجوز فيه ما يجوز في الأفعال المتصرفة من تقديم المعمول وتأخيره، فيجوز ضربت زيداً، وزيداً ضربت، كذلك يجوز شحماً تفقأت، وتفقأت شحماً، يقول المبرد: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً، فإن شئت قدّمت، فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت"[2].

ويقول العكبري: "فهو أنّ العامل هنا متصرف إذا كان فعلاً متصرفاً فهو كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك: زيداً ضرب عمرو"[3].

2- الحال يجوز تقديمها على صاحبها في نحو: راكباً جاء زيد، فـ "زيد" هو الراكب في المعنى، فكذلك الأمر في نحو: شحماً تفقأت" يقول المبرد "وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً"[4].

ويقول العكبري: "وباعتبار هذا قد جوزتم تقديم الحال على العامل المتصرف"[5].

وقد ردّ ابن ولاّد ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم قياس تقديم التمييز على الحال، يقول: "فليست الحال مشبهة للتمييز في كل حال، وإنّما شبهها في أن الحال لا تكون إلا نكرة كما أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وإلا فالحال مخالف للتمييز في معان كثيرة: أحدها ما ذكرناه من أنّ معناه على لفظها، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها، وليس هو في التمييز كذلك، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك، فجاز تقديمها، ولو كان الفعل المتعدي إلى التمييز يجري مجرى الأفعال التي تعمل في الحال والمفعولين في القوة والتصرّف لجاز أن نقدّمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات كما قدّمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر، فَقُلْتَ: هو وجهاً حسنٌ، وهو عرقاً تصبّب، إذ كُنّا نقول: هو زيداً ضاربٌ، وهو مسرعاً راكب"[6].

---

1 شرح الأشموني 2: 202

2 المقتضب 3: 36

3 التبيين: 396

4 المقتضب 3: 36

5 التبيين: 396

6 الانتصار: 86-87

وقد اختار ابن مالك وأبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون والمازني والكسائي والجرمي والمبرد، يقول ابن مالك: "والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح[1]. ويقول أبو حيان: "وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك"[2].

ولعلّ من المفيد أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من الخلاف السابق، فنذكر ما جاء عند الدكتور محمود موسى حمدان الذي تناول هذا الخلاف من وجهة نظر نحوية بلاغية ارتضى لنفسه فيها ما ذهب إليه البصريون متقوياً بما ذكره بعض النحاة كالأزهري[3] والأشموني[4]. يقول: "على أن أقوى ما يندفع به مذهب الكوفيين أمرين:

الأول: كون التمييز تفسيراً للمميز وبيانا له، وشأن التفسير أن يكون بعد المفسر، فهو كالنعت في إيضاح متبوعه، فكما لا يتقدم النعت لا يتقدم التمييز.

الآخر: أن التمييز الذي حول فيه الإسناد إلى غير ما هو له يكون لقصد المبالغة، فإسناد الطيب في قولنا: طاب زيد نفساً إلى زيد، دون الفاعل الحقيقي وهو النفس يفيد أن زيداً طاب من جميع الوجوه، وذكر التمييز أولاً يذهب بهذه الفائدة؛ لأن تقديمه يبين جهة وقوع الفعل ويذهب الخفاء في الإسناد ونكتة البيان بعد الإبهام.

وعليه فالمرتضى ما ذهب إليه البصريون، وأن ما ذهب إليه الكوفيون يؤدي إلى فساد الغرض وغموض المعنى المراد"[5].

وأمّا الدكتور شريف النجار فيرى أنّ التمييز عنصر زيادة يدخل على الجملة لإزالة الإبهام عنها أو عن أحد عناصرها، فتحويله عن الفاعل أو المفعول لغرض إفادة الشمول، ولهذا التمييز قيمة دلالية أبلغ في النفس، وتتمثل في إضفاء رفع الإبهام، ولمح شيء من التوكيد بوجوده في التركيب، يقول: "... أنّ التمييز عنصر زيادة على الجملة يأتي لغرض تحويل معنى الجملة ورفع الإبهام عنها أو عن أحد عناصرها، وإذا كان التمييز في الجملة فهو في الغالب محوّل من الفاعل أو المفعول لغرض إفادة الشمول ويكون بهذا النقل أبلغ في النفس في رفع الإبهام عن الجملة، كما أنّه يُلمس من هذا

---

1 شرح التسهيل 2: 389.

2 الارتشاف 2: 385.

3 شرح التصريح 1: 400.

4 حاشية الصبان 2: 200.

5 مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي: 56.

التحويل شيء من التوكيد للجملة كاملة، ويرتبط تمييز الجملة ببؤرة الجملة بعلاقة تفسيرية، فهو يرفع الإبهام عن الجملة كاملة لا عن عنصر من عناصرها.

ومن الشواهد على ذلك البيت الذي اختلف فيه النحاة، وهو:

أتهجـرُ ليلى بالفـراقِ حبيبَـهـا ***وما كـان نفسـاً بالفراقِ تَطيـبُ***

فيمكن أن نشتق الجملة التالية على نحو جملة الشاهد:

نفساً يطيب الحبيب

والمعروف أن الجملة في أصلها:

تطيبُ نَفْسُ الحبيبِ

= فعل + فاعل (مضاف ومضاف إليه)

= جملة توليدية فعلية تحمل معنى الإخبار

⇐ يطيب الحبيب نفساً

= تحويل بتغيير الموقع وإفادة الشمول

⇐ نفساً يطيب الحبيب

= تحويل بالتقديم للرغبة والتركيز والاهتمام بالمتقدم"[1].

وما قاله الدكتور النّجار يحمل في بعضه قيمة دلالية للتركيب إلا أنّه يهدر الكلمة بوضعها عنصر زيادة ولم يعهد زيادة الكلمة في العربية إلا في الحروف، أو بعض النواسخ إذا كفت عن العمل، وكذلك بعض الأفعال إذا اتصلت بما نحو: قلّما. فكان الأولى أن تدرج الكلمة ضمن باب التمييز لتأخذ موقعها الإعرابي، ثم بعد ذلك يبين القيمة الدلالية لهذا التقديم مستنداً إلى ما جاء عند سيبويه في أهمية التقديم وكذلك أبو حيان حين ذكر أن العرب تقدم المعتنى به[2] عندها.

والذي يميل إليه الباحث بعد هذا العرض عن النحاة القدماء وما جاء عند الباحثين المعاصرين، ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم كالمازني والمبرد والجرمي

---

[1] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 249.

[2] البحر المحيط 1: 241.

وابن مالك وأبي حيان؛ لأن السماع والقياس يقويان ما ذهبوا إليه، فضلاً عن ذلك فإن البصريين استندوا على القياس وهو دليل ضعيف أمام السماع،يقول ابن جني: "واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"[1].

بقي أن نشير إلى نقاط هامة في ترجيح رأي الكوفيين وهي:

أن ما استدل به البصريون بأن التمييز لا يتقدم؛ لأنه فاعل في المعنى والفاعل لا يتقدم، لا يثبت للآتي:

أ- الكوفيون يجيزون تقديم الفاعل على فعله فقد تعاملوا مع الفاعل تركيباً ودلالة فالفاعل المحدث للحدث تقدم أو تأخر، لذا فإن القياس بين الفاعل والتمييز لا يستقيم على مذهب البصريين لفقده عنصراً هاماً وهو التماثل بين المقيس والمقيس عليه فاللفظة تأخذ حكم الباب النحوي الذي تحلّ فيه فهناك فرق بين شحماً تفقأت وبين تفقأ شحم زيد، لأن (شحماً) في التركيب الأول جاءت تمثل باب التمييز وشحم زيدٌ جاءت تمثل باب الفاعل فبان الفرق بينهما.

ب- قد يرد المنصوب على التمييز في غير صورة الفاعل كما في قوله تعالى **(فجرنا الأرض عيونا)**[2]، يقول ابن مالك: "إن منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتّب على كونه فاعلاً في الأصل وذلك إنّما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: امتلأ الكوز ماءً، وفجرنا الأرض عيوناً، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور"[3].

ج- في قول الكوفيين قيمة دلالية للتراكيب على أهمية التقديم. فمعلوم أن كلام العرب يسير وفق أطر محددة، ولكن قد يكون في نفس المتكلم غرض يريد أن يبرزه لحاجة في نفسه فقدّم ما يعنى به على عادة العربي، ولعلّ التقديم هو أبرز العناصر التي تعينه على ذلك، ولعلّ ما تعدد من شواهد سابقة ارتضاه أهل الكوفة ما يؤيد ذلك ويعضد جواز تقديم التمييز.

---

1 الخصائص 1: 125.

2 القمر: 12.

3 شرح التسهيل 2: 390.

المسألة الحادية والعشرون
الخلاف في مجيء التمييز معرفة

يقول الرضي: "وأصل التمييز: التنكير، لمثل ما قلنا في الحال وهو أن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل، فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز الكوفيون كونه معرفة، نحو: **(سفه نفسه)**[1] و"غبن رأيه"، و"بطر عيشه"، و"أَلِم بطنه"، و"وفق أمره"، و"رشد أمره"، وزيد الحسن الوجَه، وعند البصريين، معنى سفه نفسه: سفهها أو سفِه في نفسه، وألم بطنه متضمّن معنى "شكا" وفق أمره، ورشد أمره، وبطر عيشه، بمعنى: في أمره وفي عيشه". 2: 72.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول مجيء التمييز معرفة فرفض ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون. وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب البصريون إلى وجوب أن يكون التمييز نكرة، نحو: طاب زيد نفساً، وحضر عشرون رجلاً، يقول سيبويه: "...، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمّةَ إلا نكرة"[2]

ويقول ابن السّراج: "واعلم أنّ الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدلُّ على الأجناس"[3].

ويقول أبو حيان: "فذهب البصريون إلى أنّ التمييز لا يكون إلا نكرة"[4].

واحتج البصريون لما ارتضوه بالأدلة التالية:

1- وجب في التمييز أن يكون نكرة، لأنّه واحد في معنى الجمع، فنحو قولنا: رأيت خمسة عشر رجلاً كان معناه: خمسة عشر من الرجال، فدخل فيه معنى الاشتراك، فكان من اجل ذلك نكرة، يقول ابن يعيش: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن، وإنّما كان نكرة؛ لأنه واحد في معنى الجمع، ألا تراك

---

[1] البقرة: 130

[2] الكتاب 1: 205.

[3] الأصول:

[4] الإرتشاف 2: 384.

إذا قلت: عندي عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا معنى الاشتراك فهو نكرة"[1].

2- شبهوا التمييز بالحال في أنّه فضلة، تأتي بعد تمام الكلام، فكما أن الأصل في الحال أن تكون نكرة منصوبة، فكذلك التمييز، يقول الجرجاني: "اعلم أنّ التمييز منصوب كالحال، ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام، فإذا قلت: تفقأ زيد، كان الفعل قد أخذ فاعله، فلمّا احتجت إلى شيء يبين نصبته؛ إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلا المفعول، كقولك: ضرب زيد عمراً، فقولك: تفقأ زيد شحماً بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ راكبا في أنّك لمّا تم الكلام نصبت ما بعده"[2].

3- يدلّ التمييز على النوع أو الجنس والنكرة تقوم بذلك؛ لأنّها أخفُّ الأسماء يقول الجرجاني: "وكان نكرة محضة على أصل التمييز، إذ الغرض فيه الدلالة على الجنس، والنكرة كافية في ذلك"[3].

4- يغلب في كلام العرب مجيء التمييز نكرة، يقول الفراء: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة"[4].

وتأول البصريون ما جاء في القرآن من التمييز المعرفة كما في قوله تعالى **(سفه نفسه)**[5]، و **(بطرت معيشتها)**[6] وفق الآتي:

1- إنّ "نفسه" منصوب على نزع الخافض، والتقدير: سفه في نفسه، فحذف حرف الجر فنصب الاسم بعد الحذف، يقول الزجاج: "وقال أبو اسحاق: إن "سفه نفسه" بمعنى سفه في نفسه، إلا أنّ "في" حذفت، كما حذفت حروف الجر في غير موضع قال الله عزّ وجل: **(ولا جناح عليكم أن تسترضعوا أولادكم)**[7]، والمعنى أنْ تسترضعوا لأولادكم، فحذف حرف الجر في غير ظرف"[8].

---

1 شرح المفصل 2: 70.

2 المقتصد 2: 691

3 المقتصد 2: 692

4 معاني القرآن 1: 79

5 البقرة: 130

6 القصص: 58

7 البقرة: 233

8 معاني القرآن وإعرابه 1: 210

2- إن (نفسه) مفعول به للفعل سَفِه، يقول العكبري: "نفسه مفعول سفه؛ لأن معناه جهل"[1].

3- إن (نفسه) توكيد لمؤكَّد محذوف، والتقدير: إلا من سفه قولَه نفسه، يقول أبو حيان: "أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه"[2]. ويقول ابن هشام: (إلا من سفه نفسه) ... ونفسه توكيد"[3].

4- إنّ "نفسَه" منصوب على التشبيه بالمفعول، يقول أبو حيان: "أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم"[4].

وما قاله البصريون في التوجيهات السابقة يحتاج إلى وقفة وفق الآتي:

1- زعم النحاة أنّ النصب على نزع الخافض مقصور على السماع في أفعال حدّها (اختار – استغفر – سمّي – كنّي – أمر) فلا يجوز القياس عليها، يقول ابن السراج: "واعلم: أنّه ليس كل فعل يتعدى بحرف الجر لك أن تحذف حرف الجر منه، وتعدي الفعل، إنّما هذا يجوز فيما استعملوه، وأخذه سماعاً عنهم"[5].

ويقول أبو حيان: "وأمّا إسقاط حرف الجر، وأصله من سفه في نفسه فلا ينقاس"[6].

2- تضمين الأفعال ونصبها لما بعدها لا يقاس عليه، يقول أبو حيان: "وأما التضمين فلا ينقاس"[7].

3- إنّ توجيه (نفسه) على التوكيد فيه مخالفة للأصول، إذ إن الأصل أن يذكر المؤكِّد والمؤكَّد، وإبقاء المؤكِّد وحده لا يجوز، يقول السيوطي: "وفي توكيد محذوف خلاف، فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في "الذي ضربته نفسه زيد". "الذي ضربت نفسه زيد"، "ومررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب، وصححه ابن مالك وأبو حيان، لأن التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار، فتدافعا؛ ولأنّه لا دليل على المحذوف"[8].

---

[1] التبيان 1: 117

[2] البحر المحيط 1: 565.

[3] مغني اللبيب: 715.

[4] البحر المحيط 1: 565.

[5] الأصول 1: 178.

[6] البحر المحيط 1: 565.

[7] البحر المحيط 1: 565.

[8] الهمع 5: 205.

4- القول بأن نفسه منصوب على التشبيه بالمفعول قول مختلف فيه، فنجد أن النحاة لم يستقروا على هذا المصطلح كثيراً، فنجده مرة في باب المنصوب مع الصفة المشبهة، ومرة نجده مع المنصوب مع خبر كان. يقول أبو حيان: "أما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل أن تقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز حسن الوجهَ، ولا يحسن الوجه"[1]. وقال ابن عقيل: "أو ينصب على التشبيه بالمفعول به... إلا أنه شاذ في الأفعال". إضافة إلى أنّ النصب على التشبيه بالمفعول شاذ في الأفعال[2].

5- الأقوال السابقة في مجملها تعتمد التقدير والتأويل، وهما خلاف الأصل كما نصّ على ذلك النحاة، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3].

وأمّا أبيات الشعر في نحو:

رأيتُك لمّا إن عرفْتَ وُجُوهَنـــا ***صددْتَ وطِبتَ النفسَ ياقيسُ عن عمرو***[4]

على مه ملئت الرعبَ والحربُ لم تقِد ***لظاها ولم تُستعملِ البيضُ والسُّمْـرُ***[5]

فقد رَدّها البصريون بزعم زيادة الألف واللام، يقول ابن مالك: "أراد وطبت نفساً ..... أراد ملئت رعباً فزاد الألف واللام"[6].

وأمّا الفراء من الكوفيين وابن الطراوة من الأندلسيين فقد ذهبا إلى مجيء التمييز معرفة، فقد ورد ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب، يقول الفراء: "وقوله: **(إلا من سفه نفسه)**[7] العرب توقع سفه على (نفسه)، وهي معرفة، وكذلك **(بطرت معيشتها)**[8]، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنّه مفسِّر، والمفسِّر والمفسر في أكثر كلام العرب نكرة"[9].

---

1 البحر المحيط 1: 565

2 المساعد 2: 66

3 شرح الرضي 1: 303

4 شرح التسهيل 2: 386

5 شرح التسهيل 2: 386

6 شرح التسهيل 2: 386

7 البقرة: 130

8 القصص: 58

9 معاني القرآن 1: 79

ويقول ابن عصفور: "وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين أنّه يكون معرفة"[1].

ويقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنّه يجوز أن يكون معرفة وورد منه شيء معرفة (بأل) وبالإضافة"[2].

وقد احتج هذا الفريق من النحاة بما ورد عن العرب، يقول ابن عصفور: واستدل على ذلك بقول الشاعر[3]:

له داعٍ بمكّـــة مُشمعـــل ***وآخرُ فـوقَ رابيـةٍ يُنـادي***

إلى رَوْحٍ من الشيــزَي مِـلاَءً ***لُبابَ البُـرّ يُلبَكُ بالشّهــادِ***

فلباب تمييز وهو مضاف إلى معرفة، قال: ولغة العرب مشهورة: ما فعلت الخمسةُ عشر الدرهمَ، والعشرون الدرهم"[4].

وقد رَدّ النحاة هذا الشاهد وما تبعه من نقل عن العرب وفق الآتي:

يقول ابن عصفور: "وهذا الذي استدل به فاسد، وأمّا قوله: إنّ لبابَ البر تمييز، فباطل لأنّه يحتمل أن يكون مفعولاً بعد إسقاط حرف الجر. وأما قوله: أن للعرب لغة مشهورة: ما فعلت العشرون الدرهمِ، فباطل لأن هذا إنّما حكاه أبو زيد الأنصاري ولم يقل إنّها لغة للعرب، وممكن أن يقال: إن الألف واللام فيها زائدة مثل قوله[5]:

باعدَ أمَّ العَمــرِ من أسِيـــرِها ***حُرَّاسُ أبـوَابٍ عَلى قُصُورِهـا***

ويكون شاذاً، فلا دليل فيه"[6].

ويظهر أن الكوفيين يرون أنّ الأصل في التمييز أن يكون نكرة، ولا يتأولون ما جاء معرفة، فيقبلونه كما ورد سماعاً، ولا يقيسون عليه، يقول الفراء: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة"[7]. وبذا يظهر أن ابن الطراوة يختلف عن الكوفيين فالتمييز يأتي عنده نكرة ومعرفة، وهو ما يخالف النحاة.

---

1 شرح الجمل 2: 281.

2 الارتشاف 2: 384.

3 ديوان أمية بن أبي الصلت: 27.

4 شرح الجمل 2: 281.

5 ديوان أبي النجم العجلى: 110 المقتضب 4: 49.

6 شرح الجمل 2: 281-282.

7 معاني القرآن 1: 79.

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المحدثين، فيظهر من كلام الدكتور البنا أنّه يوافق ابن الطراوة في ما ذهب إليه مستشفين ذلك من عدم تعليقه على كلام ابن الطراوة، يقول: "أجاز ابن الطراوة تعريف التمييز، ... وقد تأثر ابن الطراوة بهذا النمط التركيبي، وانطبع به أسلوبه، وقد مرّ من ذلك قوله: "فلشد ما خدع نَفْسَه، وغَبِن رأيَه..." فرأيه: تمييز معرفة"[1].

وأما الدكتور عياد الثبيتي في دراسته المفصلة عن ابن الطراوة، فقد رفض ما ذهب إليه من القول بتعريف التمييز موضحاً أن ذلك من الضرورات الشعرية. يقول: "... أن طابت النفس وملئت الرعب ولبابَ البِّر" من الضرورات الشعرية التي بابها الشعر، ولا يصح القياس عليها"[2].

والذي يظهر للباحث – حتى وإن صح ما نسب من شواهد معدودة عن ظاهرة تعريف التمييز – فإنّها من الشواذ التي لا يقاس عليها؛ لأنّ الأصل في بناء القواعد النحوية على ما أطرّد وشاع لا على ما قلّ وندر.

ولعلّ الفراء قد أدرك ذلك فإنّه لم يقس عليها، لأن التمييز في كلام العرب يأتي نكرة على الأكثر فضلاً عن ذلك بأنّ المعنى يتبين بالنكرة فلا حاجة تدعو إلى تعريفه. فالأصوليون قد نصوا أنّه لا يعدل عن الأصل ما لم تدع حاجة إلى ذلك.

---

[1] أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو: 93.

[2] ابن الطراوة النحوي: 142.

المسألة الثانية والعشرون
الخلاف في تقديم المستثنى

يقول الرضي: "واعلم أنّه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب أنْ يتأخر عما نُسِبَ إلى المستثنى منه نحو: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ.

وإن تقدّم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه نحو: القومَ إلا زيداً ضربت. ولا يجوز، عند البصريين تقدُّمه عليهما معاً في الاختيار، نحو قولك: إلاّ زيداً قام القوم؛ وقوله[1]:

وَبلْـدةٍ لَيْس بِهَا طُـــورِيٌّ ***ولا خَـلا الجــنَّ بها إنْسِيٌّ***

شاذ عندهم للضرورة.

وقيل: تقديره: ليس بها طوريّ ولا بها إنسيّ خلا الجن، فأضمر الحكم والمستثنى منه، وبها إنسيّ، الظاهر تفسير له.

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه، وذلك في الاستثناء المفرّغ التزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله، فلا يجوز: إلا زيداً لم أضرب، وزيدٌ إلا راكباً لم يأتني.

وجوّز الكوفيون في السّعة تقدّم المستثنى على المستثنى منه والحكم معاً نحو:إلا زيداً ضربني القوم. وكذا جوّزوا تقديم المستثنى يفي المفرغ على الحكم نحو: إلاّ زيداً لم أضرب.

والأولى مذهب البصريين، لعدم سماع مثل هذا، ويمنعه القياس أيضاً، وذلك لأنّ المستثنى أُخْرِج من المستثنى منه في الحقيقة أوّلاً ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً، لأنّ الظاهر أنّك أخرجت زيداً من المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً، لكنّه جوّز، لكثرة استعماله، تقدمه على أحدهما، نحو: جاءني إلا زيداً القوم، والقوم إلا زيداً إخوتك. ولم يجز تقدمه عليهما معاً. وفي المفرّغ الذي ليس فيه إلا الحكم لم يجز تقدمه عليه". 2: 84-85.

---

[1] ديوان رؤبة: 176.

يتضمن كلام الرضي خلافاً بين النحاة البصريين والكوفيين حول تقديم المستثنى على المستثنى منه، وإليك تفصيل هذا الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه دون العامل فيرون نحو: قولهم: قام إلاّ زيداً القومُ أو ضربت إلا زيداً القومَ على الجواز، يقول سيبويه: "هذا باب ما يقدم فيه المستثنى وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحد، ومالي إلاّ أباك صديق. وزعم الخليل رحمه الله أنّهم إنّما حملهم على نصب هذا أنّ المستثنى إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأنّ الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله، فلمّا لم يكن وَجهُ الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرّت المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجل، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرّت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه. قال كعب بن مالك[1]:

النّاسُ ألْبٌ علينا فيكَ، لَيْسَ لَنا إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم، كراهية أن يجعلوا ما حدُّ المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى. ومثل ذلك: مالي إلا أباك صديق ... وحَدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً. وإن شئت قلت: مالي إلاّ أبوك صديقاً كأنّك قلت: لي أبوك صديقاً، كما قلت: مَنْ لي إلا أبوك صديقاً، حين جعلته مثل: ما مررت بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه. ومثله قول الشاعر، وهو الكلحبة الثعلبي:

أمَرْتُكم أَمْرِي بمنقطع اللّوى ولا أمْرَ للمَعْصي إلا مُضيّعاً

كأنّه قال: للمعصي أمر مضيعا؛ كما جاز فيها رجل قائماً، وهذا قول الخليل رحمه الله. وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحد فيها إلا زيداً"[2].

يتضح من كلام سيبويه أنّ الاسم خرج عن البدل إلى الاستثناء؛ لأنّ البدل تابع لا يقدم على المتبوع، ولعلّ ربطه بين باب الصفة التي إذا تقدمت أعربت حالاً؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف فضلاً عن ذلك نجده يؤيد ما يقول بالسماع حين نصب الشاعر (السيوفَ).

ثم استند سيبويه إلى قول يونس في توجيه الاسم على البدل من المستثنى المقدم.

---

[1] ديوان كعب بن مالك: 171.

[2] الكتاب 2: 335-538.

ويقول المبرد متابعاً سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه البدل. وذلك الاستثناء المقدّم نحو: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ، وما مررت إلا زيداً بأحدٍ. وإنّما امتنع البدل؛ لأنّه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هاهنا غيره. وذلك أنّك كنت تقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وتجيز: ما جاءني أحد إلا زيدا، فلمّا قدّمت المستثنى بطل وجه البدل، فلم يبق إلا الوجه الثاني.

ومثال هذا قولك: جاءني رجل ظريف، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل، ويجوز: جاءني رجل ظريفا، على الحال. فإذا قلت: جاءني ظريفاً رجل – بطل الوجه الجيّد، لأنّ رجلاً لا يكون نعتا، فصار الذي كان هناك مجازا لا يجوز غيره. فمن ذلك قوله:

النّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ، لَيْسَ لَنا إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ

وقال:

ومالي إلاّ آل أحْمَدَ شيعةً ومالِيَ إلاّ مَشْعَبُ الحقِّ مشعب[1]

ويؤكد المبرد هذا الرأي في موضع آخر من كتبه إلا أنّه يرفض ما حكاه سيبويه عن يونس، يقول: "فإذا قدّمت المستثنى بطل البدل، لأنّه ليس قبل شيء يبدل منه، فلم يكن فيه إلا وجه الاستثناء، فتقول: ما جاءني إلا أباك أحد، وما مررت إلا أباك بأحدٍ. وكذلك تنشد هذه الأشعار، قال كعب بن مالك الأنصاري لرسول الله صلى الله عليه وسلم:

النّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ، لَيْسَ لَنا إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ

وقال الكميت بن زيد:

ومالي إلاّ آل أحْمَدَ شيعةً ومالِيَ إلاّ مَشْعَبُ الحقِّ مشعب

لا يكون إلاّ هذا، وليونس قول مرغوب عنه، فلذلك لم نذكره"[2]

وتابع النحاة بعد سيبويه الأخذ بوجه النصب منهم الرماني[3] والعكبري[4] وابن يعيش[5] والشلوبيني[6] وغيرهم.

---

1 المقتضب 4: 397-398.

2 الكامل 2: 90

3 معاني الحروف: 127.

4 اللباب 1: 308.

5 شرح المفصل 2: 79.

6 التوطئة: 249.

يقول الرماني: "فإنّ قدمت المستثنى نصب لا غير فقلت: ما قام إلا زيداً أحد، ومالي إلا إياك صديق.

فمالــي إلا آل أحمــدَ شيعــةً ومالــي إلاّ مشعـبَ الحقّ مشعب[1]

ويقول ابن يعيش: "هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوباً وذلك المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك: ما جاءني إلا زيداً أحد، وما رأيت إلا زيداً أحداً وما مررت إلا زيداً بأحد وإنّما لزم النصب في المستثنى إذ تقدم لأنّه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البدل والنصب فالبدل هو الوجه المختار ... والنصب جائز على أصل الباب فلمّا قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأنّ البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة. ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين ونظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت نحو: فيها قائماً رجل لا يجوز في قائم إلا النصب؛ لأنّك إذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال إلا أنّ الحال ضعيف؛ لأنّ نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا قدم بطل النعت وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان جائزاً مرجوحا مختارا، فأما قول الشاعر الذي أنشده فإن البيت للكميت ... والأصل: فمالي شيعة إلا آل أحمد ومالي مشعب إلا مشعب الحق"[2].

وقد لخّص أبو حيان ما قاله النحاة السابقون، يقول: "ويجوز أن يتوسط المستثنى بين المستثنى منه والمنسوب إليه الحكم سواء أكان مسنداً إليه الحكم أم واقعاً على المستثنى منه نحو: قام إلاّ زيداً القوم، والقوم إلا زيدا ذاهبون وفي الدار إلاّ عمراً أصحابك وهاهنا إلا زيدا قومك، وأين إلاّ زيداً قومك وكيف إلاّ زيدا قومك ومثاله واقعا على المستثنى منه، ضربت إلا زيدا القوم، ... ولا خلاف في جواز: قام إلا زيداً القوم، وفي البسيط وقع الإجماع على جواز تقديمه على أحد جزئي الجملة من فاعل أو مفعول"[3].

أمّا الكوفيون فقد اختلف نظرتهم إلى توجيه التراكيب السابقة، فقد أوجب الفراء نصب المستثنى إذا تقدم، يقول:"فإن قدّمت إلاّ نصبت الذي كنت ترفعه فقلت: ما أتاني إلاّ أخاك أحد. وذلك أنّ (إلاّ) كانت منسوقة على ما قبلها فاتبعه، فلما قدّمت فمنع أن يتبع شيئاً هو بعدها فاختاروا الاستثناء. ومثله قول الشاعر:

---

[1] معاني الحروف: 127

[2] شرح المفصل 2: 79

[3] الارتشاف 2: 308

لِميَّــة مُوْحِشــاً طَلَــلٌ يلـوحُ كأنّــــه خِلَــلُ

المعنى: لمية طلل موحش فصلح رفعه؛ لأنّه أتبع الطلل، فلمّا قدم لم يجز أن يتبع الطلل، وهو قبله"[1].

أمّا ثعلب فقد أجاز النصب والرفع، يقول: "... ومالي إلا آل أحمد شيعةٌ" وآل أحمد"، يرويان جميعاً، ليس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه"[2].

ونسب أبو حيان القول بالبدلية إلى الكوفيين والبغداديين، يقول: "ومن العرب من يرفع الاستثناء المقدم، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون ومخرجه على البدل"[3]

بقي أن نشير أنّه قد حُكي عن يونس تجويزه الرفع على البدلية بعد النفي، يقول الموصلي: "وحكى يونس جواز الرفع بعد النفي نحو: ما قام إلا أبوك أحد، فيكون الأول فاعلاً والثاني بدلاً منه"[4].

ويظهر أنّ القول بالنصب على الاستثناء أرجح من القول بالبدلية، ولعلّ دافعنا إلى هذا الترجيح نظام الجملة العربية التي تقوم على الترتيب بين مبانيها، فمن المعلوم أن تراكيب التوابع وفقاً لهذا الترتيب لا يسمح بتقديم التابع على المتبوع لذا سقط القول بالبدلية، وتأييداً للقول بالنصب على الاستثناء يمكن أن نتزود بآراء بعض النحاة الذين أوجبوا الاستثناء ورفضوا القول بالبدل، يقول ابن عصفور: "الاستثناء المقدم لا يخلو أن يتقدم على المستثنى منه أو على صفته، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب. وزعم بعض النحويين أنّه يجوز فيه النصب على الاستثناء، وأن يكون ما بعد إلا مبنيا على ما قبلها ويكون المستثنى منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أو على البدل.

هذا الذي ذهب إليه باطل، لأنّه إذا قال: ما قام إلا زيداً أحد، فلا يخلو أن يجعل "أحد" فاعل قام، وإلاّ زيداً بدلاً منه، أو يجعل إلاّ زيداً فاعلاً وأحد بدلاً منه. فإن جعل "أحد" فاعلاً لقام وإلا زيداً، بدلاً منه، فباطل، لأنّ البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع.

---

[1] معاني القرآن 1: 167-168

[2] مجالس ثعلب: 49

[3] الارتشاف 2: 307

[4] شرح كافية ابن الحاجب 1: 243

فإن جعلته فاعلاً وأحداً بدلاً منه فباطل، لأنّ "أحد" أعم من زيد، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل، لأنّه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض"[1].

ويقول الموصلي: "وثانيها: أن يقدم المستثنى منه كقوله:

النّاسُ ألْبٌ علينا فيكَ، لَيْسَ لَنا إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ

وإنّما وجب النصب لامتناع رفعه على البدل، إذا لبدل لا يتقدم على المبدل منه"[2].
ويقول الجامي: "أي: المستثنى منصوب وجوباً إذا كان المستثنى مقدماً" على المستثنى منه" سواء كان في كلام موجب أو غيره نحو: جاءني إلا زيدا القوم، و (ما جاءني إلا زيداً أحد) لامتناع تقديم البدل على منه"[3].

وذكر السيوطي أنّ ابن عصفور لا يقيس على هذه اللغة، يقول: "قال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة. وقد قاسمه الكوفيون والبغداديون وابن مالك..."[4].

أمّا التراكيب نحو: (إلاّ زيداً قام القوم) و (إلا زيدا ضربني القوم) و (إلا زيداً لم أضرب) فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون، فيرى البصريون إلى أنّه لا يجوز التقديم ويرى الكوفيون جوازه، وإليك تفصيل الخلاف:

يقول العكبري:"لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه كقولك: إلا زيداً قام القومُ، ولا إلا زيداً ما قام القوم"[5].

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم الأداة والمستثنى على المستثنى منه والعامل، وحجتهم أنّ ذلك يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو مما لا يجوز ومن البصريين من يرى أن الاستثناء يضارع البدل، فلمّا امتنع تقديم البدل امتنع تقديم الاستثناء، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك، لأنّه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنّها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

---

1 شرح الجمل 2: 263
2 شرح كافية ابن الحاجب 1: 243
3 الفوائد الضيائية 1: 415
4 الهمع 3: 257
5 التبيين: 406

ومنهم من تمسك بأن قال: إنّما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل، ألا ترى أنّك تقول: "ما جاءني أحد إلا زيد، وإلا زيداً: والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه"[1].

ويقول العكبري: "وجه القول الأول (يعني رأي البصريين): من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ حرف الاستثناء أُتي به وصلة للفعل، وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو "مع" فإنّك لو قلت: وزيداً قمت لم يجز.

والوجه الثاني: أنّ المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، كذلك هاهنا.

والثالث: أنّه يلزم من التقديم عمل ما بعد إلا فيما قبلها، وذلك غير جائز، كما جاز أنّ عمل ما في حَيّز "ما" النافية فيما قبلها لا يجوز، يدلّ على أنّ الاستثناء إخراج بعض الجملة، كما أنّ النفي كذلك، وكما لا يجوز في النفي كذلك لا يجوز فيما هو في معناه"[2].

وما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة:

قاس البصريون تركيب: ما جاءني أحد إلا زيدٌ أو زيداً وحملوه على البدل ومضارعة الاستثناء، وهو لا يستقيم مع "إلا زيداً القوم ضربت، أو إلا زيداً قام القومُ، وكما هو معلوم في القياس أن يحمل على النظير ليتم بينها أركان القياس والمقيس عليه والعلة الجامعة، كما هو حاصل حين قيس نائب الفاعل على الفاعل. وهو ما لا يتحقق في قول البصريين وقياسهم.

أمّا الكوفيون وتبعهم الزجاج فقد أجازوا التراكيب السابقة، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: "إلاّ طعامك ما أكل زيدٌ" نصّ عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع"[3] ونسبه العكبري إلى بعض الكوفيين: "لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه كقولك: إلا زيداً قام القوم، ولا إلا زيداً ما قام القوم. وقال بعض الكوفيين يجوز ذلك"[4].

---

1 الإنصاف 1: 276 م36

2 التبيين: 406-407

3 الإنصاف 1: 273 م36

4 التبيين: 406

وقد نص أبو حيان على أنّ الكسائي أجاز التقديم مع النفي وأجازه الفراء مع المرفوع وهشام مع الدائم، يقول أبو حيان: "وأجاز الكسائي تقديمه على حرف النفي نحو: إلا زيداً ما أكل طعامك أحد، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع ومنعه هشام إلا مع الدائم"[1].

وتابع الزبيدي ما جاء عند النحاة قائلاً: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه ويجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام مثل: (إلاّ طعامَك ما أكلَ زيدٌ) نص عليه الكسائي وإليه ذهب الزجاج في بعض المواضع"[2].

وقد احتج هؤلاء النحاة بالسماع والقياس:

يقول الأنباري عن السماع: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدماً، قال الشاعر:

خَلاً إنّ العتـاقَ من المَطايـا حَسِيَنَ به فهُـنّ إليْه شُـوسُ

وقال الآخر:

وبلـدة ليـس بها طـوري ولا خـلا الجـن بهـا إنسيُ[3]

ويقول العكبري مبيناً التقدير في دليل السماع: "أمّا السماع فمنه:

وبلـدةٍ ليـس بها طُـوِريٌّ ولا خـلا الجـنّ بهـا إنْسـيٌّ

تقديره: ولا بها إنسيٌّ خلا الجن، وقال أبو زبيد:

خلا إن العتـاقِ َ مـن المطايـا حَسِيْن بـه فَهُـنَّ إليه شوس

وزاد السيوطي في السماع قولهم: "وجوّز الكوفية والزجاج تقديمه، واستدلّوا بقوله:

خلا الله، لا أرجُـو سِوَاكَ وإنّمـا أعُدُّ عيالي شُعْبـةً من عِيالِكـاَ*[4]

أمـا القيـاس فيـرون أن تقـديم المسـتثنى علـى المسـتثنى منـه يجـوز، مسـتدلين بتركيب: مـالي إلا أبـاك صـديق، أي مـالي صـديق إلا أبـاك، فكذلك يجـوز تقديمـه علـى العامل، يقول العكبري: "وأمّا القياس: فهو أن تقديم المستثنى على المستثنى منـه جـائز،

---

1 الإرتشاف 2: 308.

2 ائتلاف النصرة: 15.

3 الإنصاف 1: 273-274 م 36.

* ديوان الأخطل: 213.

4 الهمع 3: 360.

كقولك: مالي إلا أباك صديق؛ أي مالي صديق إلا أباكَ، فكذلك يجوز تقديمه على العامل فيه، ألا ترى أن قولك: ما مررت إلا بزيدٍ جائز، وكذلك بزيد مررت، ولأنّ العامل في الاستثناء فعل، وتقديم المفعول على الفعل جائز"[1].

وقد ردّ البصريون ما احتج به الكوفيون فمما جاء عنهم:

1- يرى البصريون أنّ ما استدلوا به سماعاً في قول الشاعر: "خلا أن العتاق من المطايا"

أنّ الاستثناء وقع في أول الكلام، وقبل البيت بيت لم ينشده الكوفيون، يقول الأنباري: "فنقول: لا نسلم هاهنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام، فإن هذا الشعر لأبي زُبَيد، وقبل هذا[2]:

إلى أنْ عَرّسُوا وأغبّ منهم قريباً ما يُحَسُّ له حَسيسُ

خَلاً إنّ العتاقَ من المَطايا حَسِيَنَ به فهُنّ إليْه شُوسُ

"وأما قول الآخر: وبلدة ليس بها طوري ولا أنسي خلا الجن، فحذف انسيّاً، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل: تقديره ولا بها إنسي خلا الجن؛ و"بها" مقدرة بعد "لا" وتقديم الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا يكون فيه حجة"[3].

ويتابع العكبري الأنباري في الردّ على دليل السماع قائلاً: "والجواب: أما البيت فمحمول على اسمي ليس، تقديره: ليس بها إنسي إلا الجن، والاستثناء من غير الجنس، وعلى هذا لا يدخل البيت فيما نحن فيه. أما البيت الثاني فمن جنس هذا، والدليل عليه البيت الذي قبله، والبيت قوله:

إلى أنْ عَرّسُوا وأغبّ منهم ∴ قريباً ما يُحَسُّ له حَسيسُ

والتقدير: ما يحس له جنس حسيس إلا أصوات الخيل"[4].

ويرى البغدادي أنّ ما ذهب إليه الكوفيون في دليل السماع يقوم على الشذوذ، يقول: "على أن تقدم المستثنى على المنسوب إليه شاذ. والأصل: ولا بها إنسيٌّ خَلا الجن"[5].

---

[1] التبيين: 408

[2] مجاز القرآن 2: 82، المقتضب 1: 245

[3] الإنصاف 1: 277 م36

[4] التبيين: 408

[5] الخزانة 3: 311.

أمّا دليلُ القياسِ فيمكن الردّ عليه بما جاء عند العكبري يقول: "إنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه واقع بعد العامل، ألا ترى أنّ قولك: ما قام إلا زيداً أحد "إلا زيدا" هو بعد العامل وهو قام، وليس كذلك هاهنا، فإنّه واقع قبل العامل، والفرق بينهما ظاهر، ألا ترى أنّ قولك: كانت زيداً الحمى تأخذ إذا لم تقدّر في "كان" ضمير الشأن لا يجوز، لوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، فإذا لم يجز الفصل فالتقديم أولى ألاّ يجوز...

أنّ "إلاّ" مع ما بعدها لا تجري مجرى المفعول؛ لأنّه حدث فيه معنى بـ "ألا"، بخلاف قولك: قام القوم إلا زيداً؛ فإنّ: "إلاّ" وزيداً يشتمل على معنيين، يفترقان إلى ما يكون معناه سابقاً عليهما، وصار هذا كما في حرف العطف فإنّه لما تقدم عليه ما يتعلق به معناه لم يجز تقديمه، كقولك: قام زيد وعمرو. ولو قلت: وعمرو قام زيد لم يجز، يدل عليه أنّ من مذهبهم أن "إلا" مركبة من "إن" و "لا" وتقديم هذا المعنى على الاستثناء خطأ"[1].

واستكمالاً للخلاف النحوي في تقديم المستثنى نرى أن نذكر ما تناوله الدارسون المحدثون حول هذا الخلاف، فقد تعرض الباحثان الدكتور نهاد الموسى والدكتور كاظم إبراهيم بشيء من التفصيل لهذه المسألة، فقد قدّم الدكتور نهاد الموسى دراسة جادة عن مبحث الاستثناء بين النظرية والتطبيق من خلال قراءة نظرية للمبحث في سبعة كتب أصول في النحو (الكتاب – المقتضب – المفصل – أسرار العربية – الأصول) الجمل للزجاجي - وأوضح المسالك) وقرن هذه القراءة النظرية بمادة تطبيقية من ثلاثة عشر ديوان شعر بين جاهلي وإسلامي أخرج من خلالهما مجموعة من القواعد والاستعمالات في باب الاستثناء ليس هنا مجال تفصيل القول فيها ولكن الذي يهمنا فيها ما نحن بصدد بحث الخلاف فيه (وهو تقديم المستثنى بصورة وتراكيبه السابقة في العرض) فتوصل الباحث إلى نتيجة هامة جداً مفادها قوله: "ويختمون بالاستثناء المقدّم، وهو، فيما ينكشف عنه المسح، قليل بَل نادر، ولعلّه إنّما وُلِد لضرورة الشعر"[2]. وأما الدكتور كاظم إبراهيم فتتبعها تاريخيا بين النحويين وقسّم حديثه عنها في إطارين الإطار الأول تقديم المستثنى وحاول أن يرصد آراء النحاة البصريين والكوفيين، فجعل من سيبويه رأس المدرسة البصرية في تقديم المستثنى فذكر أنّه يلزم النصب في تقديم المستثنى وتابعه من البصريين المبرد والزجاجي والرماني وابن جني وابن بابشاد

---

[1] التبيين: 409.

[2] الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي: 64-93.

والزمخشري والتميمي، والعكبري وابن معط وأبو علي الشلوبيني. ثم أفرد رأي الفراء الذي أوجب النصب في المستثنى المقدم وتجويز النصب والرفع عند ثعلب.

أمّا الشق الثاني من الخلاف فهو ما ذهب إليه البصريون من رفض تقديم المستثنى على العامل والأداة والمستثنى منه، فقد ناقش آراء الكوفيين معتمداً على ما جاء عند السيرافي فوضّح وجهة نظر الكوفيين التي تقوم عنده على أساس السماع، ثم تابع الباحث الردّ البصري على الكوفيين فأورد أبرز البصريين الذي رفضوا القول السابق عن الكوفيين كالعكبري وابن الضائع والسخاوي والرضي[1].

والذي يظهر للباحث بعد هذا العرض أن ما ذهب إليه جمهور النحاة كما عبّر عنه السيوطي[2] هو الرأي الراجح، وهو ما يمكن أن تدعمه القاعدة الأصولية، يقول الأنباري: "إذا أدى القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[3].

فضلاً على ذلك فإنّ الأصل في القواعد النحوية وتراكيبها أن تسير وفق الإطراد المستعمل التي تقتضيه الصناعة، بدلاً من القياس على القليل المخالف لأصول القياس الذي تتبعه النحاة في تراكيب الاستثناء، يقول الأنباري: "لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها"[4].

---

1 الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 268-274.

2 الهمع 3: 260.

3 الإنصاف 2: 553 م74.

4 الإنصاف 2: 456م63.

المسألة الثالثة والعشرون
الخلاف في الاستثناء المنقطع

يقول الرضي: "أو منقطعاً في الأكثر أي منقطعاً بعد إلاّ نحو: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً. أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً، لأنّ بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب. وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين: أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يصح حذفه، نحو: ما جاءني القوم إلا حماراً وما جاءني زيدٌ إلا عمرا، فههنا يُجَوّزون البدل، ثم إنّ ذلك الاسم الذي يجوز حذفه إمّا أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً أو، لا، فالأول نحو قولك: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً، يصح أن يجعل الحمار إنسان الدار، كما قال أبو ذويب[1]:

فإن تُمْسِ في دارٍ بَرهْوَةَ ثاوياً أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تَصيحُ

ومثله: مالي عتاب إلاّ السيف، فلسيبويه في مثل هذا وجهان:

1- إذا أبدلت، أحدهما جَعْلُ المنقطع كالمتصل، لصحة دخول المبدل في المبدل منه.

2- والثاني: أنّ الأصل في نحو: لا أحدَ فيها إلاّ حماراً أنْ يقال: ما فيها إلا حمارٌ، أي ما فيها شيء إلا حمار، لكنّه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد، ما ظنّ استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له، كأنّك تظن أنّ المخاطب يستبعد خلوّها من الآدميّ، فقلت: لا أحد فيها تأكيداً لنفي كون الآدمي بها، فلما ذكرت ذلك المستبعد، أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل من الإعراب، تنبيها على الأصل وجعلته بدلاً من ذلك المذكور، فعلى هذا، لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الأول.

وذهب المازني إلى أنّه من باب تغليب العاقل على غيره، كما تقول: الزيدان والحمار جاءوا، وهذا لا يطرد له في جميع الباب، نحو قوله تعالى **(ما لهم به من علم إلا إتباعَ الظن)**[2] وقولهم: ليس له سلطان إلا التكلف، ونحو ذلك.

---

[1] شرح أشعار الهذليين 1: 150

[2] النساء: 157

والثاني: أي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً، ليس فيه إلا الوجه الثاني من قولي سيبويه، وذلك نحو: ما جاءني زيدٌ إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه، قال[1]:

والحَــرْبُ لا يبقـــى لِجَـا حمهـــا التَخَيُّــلُ والمِـراحُ

إلاّ الفَتَـــى الصَبّــار فــي الـ نَجـداتِ والفَـرَسِ الوَقــاحُ

وقال[2]:

عَشِيَّــةَ لا تُغْنِــي الرّمـاحُ مَكَانَها ولا النّبْــلُ إلا المَشْرفيُّ المُصَمَّم

والثاني من القسمين: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه، كقوله تعالى: **(ولا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَنْ رحم)**[3] أي: من رحمه الله تعالى، وقال بعضهم: لا عاصم، أي لا معصوم، فالاستثناء متصل؛ وقال السيرافي: المراد بمن رحم: الراحم، أي الله تعالى، لا المرحوم فيكون أيضاً متصلاً، وأما قوله تعالى **(فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً)**[4] وقوله تعالى **(فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قومَ يونس)** فلا يجوز الإبدال في الآيتين، لأنّ التحضيض كالأمر والشرط، ولا يجوز: ليقم القوم إلا زيدٌ، و: إن قام أحد إلا زيد. وكان الزجاج يجيز البدل في "قوم يونس" لأن معنى لولا كانت قرية آمنت، ما آمنت قرية، لأنّ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه، ومنه قولهم: لا تكوننَّ من فلانٍ إلا سلاماً بسلام، أي متاركة ووداعاً، من قوله تعالى: **(وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً)**[5]، ومعنى: بسلام أي مع سلام، أي متاركة متتابعة، ويجوز أن تكون الباء للبدل، أي تسلم عليه وتردُّ سلاماً بدل سلامه، ولا تخالطه بأكثر من هذا، ومنه قولهم: ما ضرّ إلا ما نفع، وما زاد إلاّ ما نقص، و "ما" فيها مصدرية.

وأبو سعيد، ومبرمان، يقدّران الخبر، أي: ولكن النقصان أمره، ولكن النفع أمره. ومذهب سيبويه: أن ما بعد "إلاّ" في المنقطع مفرد، كما مرّ، وأمّا نحو قوله[6]:

ولا عَيْــبَ فيهم غَيْرَ أنّ سيوفَهم يهــنّ فلولٌ من قِراعِ الكَتَائِــبِ

---

[1] الكتاب 2: 324

[2] شرح الأشموني 2: 147

[3] هود: 116

[4] يونس: 68

[5] الفرقان: 63

[6] ديوان النابغة الجعدي: 188

وقوله:

فَتًى كَمُلَـت أخلاقُـه غَيْرَ أنّـه جَوّادٌ فما يُبْقـي من المالِ باقيَا

فظاهر فيه أول وجهي سيبويه المذكورين، وذلك أنّ الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح، أي إن كان لابد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب، وهو فلول سيوفهم من القِراع؛ وفي أخلاقه نقص واحد، وهو الكمال المميّزق لماله، يَعُدُّون ما في ظاهره أدنى شائبة من النقص، وإن كان في التحقيق غاية في الكمال: من جملة العيوب، غُلُوّاً في الثناء، كما قال بديع الزمان: عيبه أنّه لا عيب فيه، فنفى عين الكمال عن معاليه". 2: 85-88.

يتضمن كلام الرضي خلافاً نحوياً لهجياً يسير وفق نقاط، يمكن رسمها وفق الآتي:

1- قضية الاستثناء المنقطع عند الحجازيين والتميميين وموقف النحاة منها.

2- توجيه القسم الثاني مما اتفق فيه الحجازيون والتميميون في ضوء كتب تفسير وإعراب القرآن لبيان موقف مفسري ومعربي القرآن منه.

3- توجيه قول الشاعر:

ولا عَيْـبَ فيهم غَيْـرَ أنّ سيوفَهم .....

في ضوء ما جاء عند النحاة والبلاغيين. وإليك تفصيل هذه النقاط:

1- قبل مناقشة قضية الخلاف في الاستثناء المنقطع، نرى أنّ نحرر الفرق بينه وبين الاستثناء المتصل، حتى تتضح صورة كل قسم؛ لكي يكون الفرق بينهما جلياً وتكون معالجة المنقطع واضحة ومنفصلة عن المتصل إن أمكن.

فقد ذهب جلُّ النحويين إلى أنّ الاستثناء المنقطع، يراد به إخراج ما ليس من جنس الأول، بينما خالفهم ابن الحاجب والرضي فزعما أنّه لرفع التوهم عن المخاطب. يقول الرضي: "والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها"[1]، وقد أوّل النحاة المنقطع بمعنيين ارتضى البصريون أن يكون التقدير لكن، يقول الرضي: "والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكنّ"[2]، ورأى الكوفيون تقدير سوى كما

[1] شرح الرضي 2: 83.

[2] شرح الرضي 2: 82.

نقل عنهم، يقول الرضي: "وقال الكوفيون: "إلا" في الاستثناء المنقطع، بمعنى "سوى"[1].

ولعلّ من المناسب لهذا المقام أن نشير إلى التفريق بين النوعين بما ذكره الإمام القَرافي في وضع حدٍّ فاصل لكل قسم منهما. يقول: "فالصحيح أن أقول: حد الاستثناء المتصل أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً. فمتى انحزم أحد هذين القيدين كان منقطعاً. فيكون حد المنقطع أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً، أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً، فيتحقق على هذا التقدير أنّ المنقطع نقيض المتصل، وأن المتصل يجري مجرى المركب، ونفي ذلك المركب بأي جزئيه كان هو المنقطع.

وتحرير ذلك بالمثال أنا إذا قلنا: قام القوم إلا زيداً، فزيد من جنس القوم، وحكمت أولاً بالقيام، وعلى زيد بعدم القيام، وهو نقيض القيام فهذا متصل. وإذا قلنا: قام القوم إلا فرساً، فالحكم وإن وقع بالنقيض على الفرس الذي هو عدم القيام، لكن الفرس ليس من جنس القوم، فكان منقطعاً.

فإن قلت: قام القوم إلا زيداً سافر، كان منقطعاً أيضاً، لأنّك حكمت على زيد الذي هو من الجنس بغير النقيض الذي هو عدم القيام، بل بحكم آخر الذي هو السفر، فحصل الانقطاع للحكم بغير النقيض الذي هو السفر، لا للحكم على غير الجنس"[2].

نستطيع من خلال تفريق القرافي أن نتلمس الخطى لحقيقة ما جاء عند النحاة عن الاستثناء المنقطع، وتوضيح أثر قبائل الحجاز وتميم فيه. قسّم سيبويه الحديث عن الاستثناء المنقطع قسمين الأول: منها ما يوجب فيه الحجازيون النصب ويرى فيه التميميون البدل.

يقول سيبويه:"هذا باب يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول. وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلاّ حماراً، جاءوا به على معنى ولكنّ حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأوّل، فيصير كأنّه من نوعه فحمل على معنى ولكنّ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأمّا بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار،أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنّه ذكر أحداً توكيداً، لأنْ يعلم أن ليس فيها آدميٌّ، ثم أبدل فكأنّه قال: ليس فيها إلا حمار. وإن شئت جعلته إنسانها. قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

---

[1] شرح الرضي 2: 83.

[2] الاستغناء في أحكام الاستثناء: 383.

فإن تُمْـس في قبـر برهـوة ثاوياً أنيسُـك أصـداءُ القبورِ تصيحُ

فجعلهم أنيسه، ومثل ذلك قوله: ما لي عتاب إلا السيف، جعله عتابه. كما أنّك تقول: ما أنت إلا سيراً، إذا جعلته هو السير. وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذُّبياني[1]:

يادار مَيّـةَ بالعليـاءِ، فالسنـد أقـوتْ وطـال عليها سالفُ الأبدِ

وقفـت فيـها أصيلانا لا أسائِلُـها عَيّـت حواباً، وما بالربع مِن أحدِ

إلا أواريُّ لأيـاً ما أبيّنُهـا والنّؤيُ كالحوض بالمظلومةِ الجلدِ

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثل ذلك قوله[2]:

وَبلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَـا أَنيـسُ إلاّ اليَعَافيـرُ وإلا العيـسُ

جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسّرته في الحمار أوّل مرة. وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل. ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطان إلا التكلف، لأنّ التكلف ليس من السلطان. وكذلك:إلا أنّه يتكلّف، هو بمنزلة التكلُّف. وإنما يجيء هذا على معنى ولكن. ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ذكره: **(مالهم به من علم إلا إتباع الظن)**[3]، ومثله: **(وإن نشأْ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون إلا رحمةً منا)**[4]. ومثل ذلك قول النابغة[5]:

حَلَفْتُ يمينـاً غَيْرَ ذي مَثْنَويَّـةٍ ولا عِلْـمَ إلاّ حَسْنَ ظَنٍّ بصَاحبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلّه، يجعلون إتباع الظن علمهم، وحسن الظن علمه، والتكلف سلطانه، وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبيّ رفعاً[6]:

لَيْس بَيْنـي وبَيْنَ قيسٍ عِتـابٌ غَيْرُ طَعْنٍ الكُلى وضَرْب الرّقابِ

جعلوا ذلك العتاب.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا"[7].

---

1 ديوان النابغة: 21

2 ديوان جران العود: 97

3 النساء: 157

4 يس: 43-44

5 ديوان النابغة: 44 (في الديوان: إلا حُسنُ).

6 المقتضب 4: 413

7 الكتاب 2: 319-323

يظهر من كلام سيبويه أنّه يفرق بين ما يذهب إليه الحجازيون والتميميون، فرأى الفريق الأول منهم النصب محتجين بأنّ ما بعد إلا ليس من جنس ما قبلها أي تكره أن يكون الحمار من الآدميين.

بينما يرى الفريق الآخر جواز الإبدال من الأول محتجين بعنصر التوكيد المذكور مقدراً بأحدٍ عندهم. فضلاً عن أن سيبويه توسع بأنْ جعل رأيهم على المجاز بجعل الحمار إنسان الدار. ثم أكدّ كلامه بدليل النقل فأورد مجموعة من الشواهد تؤيد إجازة الإبدال مما ذكر قبلها على سبيل المجاز. وقد رأى الفارسيُ أنّ ما قصده سيبويه بالمجاز على سبيل التوسع لا الحقيقة يقول: "يريد جعله إنسان ذلك الموضع، كما تقول (عتابك السّيف) فتجعل العتاب السيف اتساعاً وليس به على الحقيقية"[1].

ويمكن مناقشة ما جاء عند سيبويه وفق الآتي:

1- ذهب سيبويه إلى إدخال التقدير إمّا بلكن أو بتقدير "أحد" مجازاً حتى يمكن توجيه التركيب في ضوئهما، وهو خلاف الأصل، فكما هو معلوم عند النحاة لا يلجأ إلى التقدير ما لا تدعو حاجةٌ إليه.

2- ما ذكره سيبويه من توجيه تركيب (ما فيها أحد إلا حماراً) في ضوء اللهجتين يبدو فيه الغرابة، فيظهر أن ناطقي العربية ما كانت ترد مثل هذه الأمثلة على ألسنتهم، ويبدو عليها التصنع، يقول الإمام الآمدي عن الاستثناء من أمثلة قريبة مما ذكر سيبويه: "لو قال القائل: "جاء العلماء إلا الكلاب، وقدم الحاج إلا الحمير" كان مستهجناً لغة وعقلاً، وما هذا شأنه لا يكون وضعه مضافاً إلى أهل اللغة"[2]. وقد تابعه في الأخذ بهذا الرأي من المحدثين الدكتور إبراهيم السامرائي، يقول: "ومن أحوال المستثنى لدى النحويين الاستثناء المنقطع نحو: "جاء القوم إلا حمارا" و"ماجاء القوم إلا حمارا" وهو منسوب في الحالين ومعنى "المنقطع" أن المستثنى من جنس غير جنس المستثنى منه. وأنا أتساءل هل أُثِرَ عن العرب أنهم نطقوا بشيء من هذا.

والذي أراه أنّ هذا محض هُراء، ولو وجدوا في كلام العرب شيئاً من هذا لجاءوا به"[3]. فضلاً عن ذلك فإنّ بدل الغلط لا يكون في الفصيح من الكلام يقول الرضي: "لأنّ بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب"[4].

---

[1] التعليقة 2: 55

[2] الإحكام في أصول الأحكام 2: 496

[3] في النحو العربي: 108

[4] شرح الرضي 2: 85.

وقد تابع النحاة حديثهم عن هذا القسم من الاستثناء المنقطع، يقول المبرد مبرزاً رأي بني تميم: "هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله وذلك قولك: ما جاءني أحد إلا حمارا، وما في القوم أحد إلا دابة. فوجه هذه وحده النصب؛ وذلك لأنّ الثاني ليس من نوع الأول، فيبدل منه، فتنصبُه بأصل الاستثناء على معنى ولكن، واللفظ النصب لما ذكرت لك في صدر الباب. فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ **(وما لأحد عنده من نِعْمَة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى)**[1]. ومن ذلك: **(لا عاصِمَ اليوم من أمر الله إلا من رحم)**[2]. فالعاصم الفاعل، و "مَنْ رحم" معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب.

وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع، وهو قول بني تميم.

وتفسير رفعه على وجهين:

أحدهما: أنّك إذا قلت: ما جاءني رجل إلا حمار، فكأنّك قلت: ما جاءني إلاّ حمار، وذكرت رجلاً وما أشبهه توكيداً. فكأنّه في التقدير: ما جاءني شيء رجل ولا غيره،

والوجه الآخر: أن تجعل الحمار يقوم مقام ما جاءني من الرجل على التمثيل، كما تقول: عتابك السيف، وتحيّتك الضرب، كما قال[3]:

وخَيْـلٍ قَدْ دَلَفْـتُ لها بِخَيْـلٍ تحيـةُ بينهـم ضَرْبٌ وجيعُ

وقال الآخر:

لَيْس بَيْنـي وبَيْنَ قيسٍ عِتـابٌ غَيْرُ طَعْنِ الكُلى وضَرْب الرّقابِ

وبنو تميم تقرأ هذه الآية: **(إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى)**[4] ويقرءون **(ما لهم من علم إلا إتباعُ الظن)**[5]. يجعلون إتباع الظن علمهم.

والوجه النصب على ما ذكرت لك، وهو القياس اللازم، ووجه الرفع ما بيّناه. كما قال:

وَبلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَـا أَنِيـسُ إلاّ اليَعَافيـرُ وإلا العِيـسُ

فجعل العيافير أنيس ذلك المكان. وينشد بنو تميم قول النابغة:

---

1 الليل: 18-20.

2 هود: 43

3 المقتضب 2: 20

4 الليل: 20

5 النساء: 157

وقفت فيـها أصيلاً لا أسائِلُـــها عَيّــت حواباً، وما بالربع مِن أحدِ

إلا أواريَّ لأيــاً ما أبيِّنُهـــا والنّـؤيُ كالحوض بالمظلومةِ الجلدِ

والوجه النصب، وهو إنشاد أكثر الناس"[1].

يتضح من كلام المبرد أنّه لم يحاول فصل كل قسم على حده كما فعل سيبويه، فنجده يداخل بين القسمين اللذين فصّلهما الرضي. وعلى النهج نفسه سار ابن السّراج[2].

أمّا أبو علي الفارسي والجرجاني وابن يعيش وابن الحاجب فقد وضَّحوا بالتعليل النحوي أنّ الأنسب القول بالنصب على الاستثناء مبينين أنّ البدل لا يجوز في نحو: ما جاءني أحد إلا حمارا بحكم أنّ البدل لا يكون إلا بعضاً من الأول، يقول الجرجاني: اعلم أنّ الاستثناء المنقطع ما لم يكن من جنس المستثنى منه، كقولك: ما جاءني أحد إلا حماراً، فالاختيار النصب لأنّك لو رفعت فقلت: ما جاءني أحد إلا حمارٌ كنت قد أبدلت الثاني مما يجانسه. والبدل ينبغي أن يكون من جنس المبدل منه، وإذا نصبت كان استثناء مخرجاً من جنس ما قبله، وقد يخرج الشيء مما لا يجانسه إذا شاركه في الفعل، ألا ترى أنّك تقول: جاءني رجل لا حمار: فتخرج حمارا مما دخل فيه رجل، لأنّه وإن لم يشاركه في جنس فقد شاركه في الفعل. وإذا كان كذلك جاز أن تقول: ما جاءني أحد إلا حمارا، فتخرج حمارا مما دخل فيه أحد من نفي المجيء"[3].

ويقول ابن يعيش: "... على هذا نقول "ما جاءني أحد إلا حماراً"، "وما بالدار أحد إلا وتداً" فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب على أبداً لتعذر البدل، إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضاً للأول، وإذا امتنع البدل تعين النصب على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم"[4].

ويقول ابن الحاجب: "أو منقطعاً في الأكثر" كقولك: ما جاءني أحد إلا حماراً وبعض العرب يقول: إلا حمارٌ، على البدل. وليس بشيء؛ لأنّه لا يستقيم فيه حَدُّ الإبدال، فلم يبق إلا نصبه على الاستثناء"[5].

وقد اختار الجامي من المتأخرين هذا الرأي (النصب) على البدلية رافضاً فكرة بدل الغلط في المستثنى المنقطع الذي زعمها الحجازيون كما قال الرضي، يقول: "أو

---

1 المقتضب 4: 412-414.

2 الأصول 1: 290-291.

3 المقتصد 2: 720.

4 شرح المفصل 2: 80.

5 شرح المقدمة الكافية 2: 538.

منقطعاً أي المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان منقطعاً بعد (إلا) نحو: "ما في الدار أحد إلا حمارا".

في الأكثر أي: في أكثر اللغات، وهي لغة أهل الحجاز، فإنّهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة، فإنّ أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية.

فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم، إذ لا يتصور فيه إذ بدل الغلط. وهو لا يصدر إلا بطريق السهو، والغفلة.

والمستثنى المنقطع إنّما يصدر بطريق الرّويّة والفطانة.

وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين:

أحدهما: (وهو القسم الأول الذي ذكره الرضي): ما يكون قبله اسم يصح حذفه، نحو (ما جاءني القوم إلا حمارا) فهنا يجوزون البدل"[1].

ولعلي أشير هنا إلى ما ذكره أبو حيان وابن عقيل عن صورة من صور الاستثناء المنقطع يظهر أنّها لم ترد عند متقدمي النحاة، وهي جواز تقديم المستثنى في الاستثناء المنقطع على المستثنى منه عند البصريين في قولهم: ما في الدار إلا حماراً أحد فيرون أنّ الوجه فيها النصب، يقول أبو حيان: "فإن لم يتأخر نجد: ما في الدار إلا حمارا أحد فلا يجوز فيه على مذهب البصريين إلا النصب كالاستثناء المتصل نحو: جاء إلا زيداً القومُ"[2]. ويقول ابن عقيل: "واحترز بالمتأخر من خلافه نحو: ما في الدار إلا حماراً أحدٌ، فلا يجوز فيه على مذهب البصريين إلا النصب كالاستثناء المتصل نحو: جاء إلا زيداً القومُ"[3].

وما قالاه يحتاج إلى مناقشة على النحو التالي:

1- إنّ مثال الاستثناء المنقطع يظهر عليه التمثيل والصنعة النحوية، وهو ما يجعله محل نظر.

2- إنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه دون العامل مما أجمع على جوازه جمهور النحاة.

---

[1] الفوائد الضيائية 1: 415-416.

[2] الارتشاف 2: 303.

[3] المساعد 1: 563.

3- إنّ قياس: ما في الدار إلا حماراً أحد على جاء إلا زيداً القومُ لا يستقيم وفق القاعدة الأصولية للقياس: حمل شيء على شيء إذا كان في معناه لعلة جامعة بينهما، وهو ما لا يحققه كلا المثالين.

بقي من هذا القسم أن نشير إلى ما ذهب إليه المازني حين غلّب ما يعقل على ما لا يعقل فيجوز أن يقال: الزيدان والحمار جاءا، يقول ابن مالك: "وزعم المازني أنّ إتباع المنقطع من تَغْليب ما يعقل على مالا يعقل"[1]. وما قاله المازني يمكن ردّه بما جاء عند ابن خروف، يقول ابن مالك: "قال ابن خروف قاصدا هذا المذهب: "وهو فاسد؛ لأنّه لا يتوهم بذلك في لفظ أحد، والذي يبدل منه في هذا الباب وليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى"[2].

أمّا الجزء الثاني من القسم الأول في نحو قولهم: ما جاءني زيدٌ إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه.

فقد ذهب سيبويه إلى توجيه الاسم بعد إلاّ على البدل، يقول: "... وقال الحارث بن عُباد:

والحَــرْبُ لا يبقـــى لِجَـا حمهـــا التَخَيُّــلُ والمِراحُ

إلاّ الفَتَـــى الصَبّــارُ فــي الـ ـنّجَـداتِ والفَـرَسُ الوَقـاحُ

وقال[3]:

لم يغـذها الرسلُ ولا أيسارُهـا إلا طَرِيٌّ اللحـــم واستجزارُها

وقال:

عشيــة لا تغنـــي الرمـاحُ مكانها ولا النّبْلُ إلا المشـرَفيُّ المصَمّـمُ

وهذا يقوّي: ما أتاني زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانُهُ لأنّها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها"[4].

وقد جعل الأعلم كلام سيبويه يحتمل توجيهات متعددة يقول: "وأنشدأيضاً للحارث بن عُباد:

---

1 شرح التسهيل 2: 289.
2 شرح التسهيل 2: 289.
3 كتاب شرح أبيات سيبويه: 146
4 الكتاب 2: 324-325.

والحَــرْبُ لا يبقـــى لِجَـا حمهـــا التَخَيُّــلُ والمِـراحُ

إلاّ الفَتَـــى الصَبّــار فــي الـ نّجـداتِ والفَـرَسِ الوَقـاحُ

هـذا علـى الـوجهين المتقـدمين فـي لغـة بنـي تمـيم: أحـدهما كأنّـه قـال: لا يبقـى لجاحمهـا إلا الفتـى الصَـبّار، ودلّ ذلـك علـى أنّـه لا يبقـى شـيءٌ سـواه، وذكـر التخيـل والمراح توكيداً، والوجه الآخر أنّه جعل الفتى الصبّار هو التخيل والمراح في الحرب مجازا، وفيه وجه ثالث وهو أنّ التخيُّل على معنى ذي التخيل ثم حذف مثل قولـه تعـالى **(واسأل القرية)**[1] وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز وبنو تميم.

وأنشد أيضاً:

لم يغذهـا الرِسْـلُ ولا أيســـارُها إلا طَرِيُّ اللحمِ واستجزارهـــا

قال الزجاج: كأنّه قال: لم يغذها إلا اللحم، وذكر الرِسل

... وأنشد:

عشيــةَ لا تغنـــي الرمـاحُ مكانَها ولا النّبلُ إلا المشـرَفيُّ المصَمّـمُ

والمشرفي بدل من النبل، ...، وجعل سيبويه هذه الأبيات تقوية لقوله: (مـا أتـاني زيـد إلا عمـرو، ومـا أعانـه إخـوانكم إلاّ إخوانـه) فأجـاز فـي هـذا البـدل كمـا أجـازه فـي الأبيات"[2].

وقد ذهب ابن مالك إلى كلام قريب مما جاء به الأعلم وحمل المذكور بعد إلاّ على التوكيد يقول: "ويلحق بهذا الإتباع إتباع أحد المتباينين للآخر نحو: ما أتاني زيدٌ إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه. وهما من أمثلة سيبويه، وما أتاني أحد إلا عمرو، وما أعانه إخوانه إلا أنا، فجعل مكان أحد بعض مدلوله وهو زيد وإخوانكم. ولو لم يذكر الرجلان فيمن نفي عنه الإتيان والإعانة، لكن ذكرا توكيداً لقسطهما من النفي ورفعا لتوهم المخاطب أنّ المتكلم لم يعرض له هذا الذي أكد له فذكره توكيدا، واستشهد سيبويه بقول الشاعر: (وأورد الأبيات السابقة عند سيبويه والأعلم) وشرط الإتباع في هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى"[3]. ولعلّ في هذا الكلام عن ابن مالك مخالفة لما قاله الرضي حين فصّل القول في القسم الأول من الاستثناء المنقطع عند التميميين.

---

[1] يوسف: 82.

[2] النكت 1: 629.

[3] شرح التسهيل 2: 286-287.

ومن نافلة القول أن نشير إلى ما ذكره البغدادي من نقل عن توجيه شواهد الرضي؛ حتى تصبح الصورة واضحة عن هذا القسم من الاستثناء المنقطع، ويقول فيقول الشاعر:

والحَــرْبُ لا يبقـــى لِجَـا حمهـــا التَخَيُّــلُ والمِـراحُ

إلاّ الفَتَـــى الصَبّـارُ فـي الـ نّجـداتِ والفَـرَسِ الوَقـاحُ

وهما من أبيات سيبويه، أوردهما على أنّ الفتى وما بعده بدل من التخيّل والمراح على الاتساع والمجاز. ولذلك أوردهما الشارح أيضاً في باب المستثنى، وذلك أنّه استثناء منقطع كقولك: ما فيها أحد إلاّ حمارٌ، فرفع على لغة بني تميم ولا يخفى أنّ هذا البدل ليس بدل بعض كما هو شأنه، ولهذا قال سيبويه: على الاتساع والمجاز[1].

على أنّ الفتى وما بعده استثناء منقطع، بدل من قوله: التخيُّلُ والمراح"[2].

وفي قول الآخر:

عشيــةَ لا تغنـــي الرمـاح مكانها ولا النّبلُ إلا المشـرَفيُّ المصَمّمُ

ويقول: "على أنّ ما بعد إلاّ، وهو المشرفيّ، بدل من الرماح، والنبل، والاستثناء منقطع"[3].

أمّا الثاني من القسمين فهو ما اتفق عليه الحجازيون والتميميون في وجوب نصب الاسم بعد إلاّ. فقد ذهب سيبويه إلى تقدير الاسم بعد إلاّ بلكنّ مما يجعل الإبدال مما قبله غير ممكن. كما ذهب سيبويه إلى تقدير مصدر من قولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. يقول: "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنّ. فمن ذلك قوله تعالى: **(لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)**[4]. وقوله عزّ وجلّ **(فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس)**[5]، أي ولكنّ قوم يونس لما آمنوا. وقوله عز وجلّ: **(فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممّن أنجينا منهم)**[6]، أي ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم. وقوله عزّ وجل: **(أخرجوا من ديارهم**

---

1 خزانة الأدب 1: 470.

2 خزانة الأدب 3: 317.

3 خزانة الأدب 3: 318.

4 هود: 43

5 يونس: 98

6 هود: 116

بغير حَقٍّ إلاّ أن يقولوا رَبُّنا الله)[1]، أي ولكنّهم يقولون: ربُّنا الله. وهذا الضرب في القرآن كثيرٌ . ومن ذلك من الكلام: لا تكوننَّ من فلان في شيءٍ إلا سلاما بسلام.

ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدّثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو: النّقصان والضّرَر كما أنّك إذا قلت: ما أحسن ما كلّم زيداً، فهو ما أحسن كلامه زيداً. ولولا "ما" لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد "ما" أحسن بغير ما، كأنه قال: ولكنه ضرّ، وقال: ولكنه نَقص، هذا معناه. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفَهم بهن فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

أي ولكنّ سيوفهم بهن فلول. وقال النابغة الجعدي:

فتى كملت خيراته غير أنّه جوادٌ فلا يُبقي من المال باقياً

كأنّه قال: ولكنّه مع ذلك جواد. ومثل ذلك قول الفرزدق[2]:

وما سَجَنوُنِي غَيْرَ أنّي ابنُ غالِبٍ وأنّي مِنَ الأَثْرَينِ غَيْرِ الزّعانِفِ

كأنه قال: ولكني ابن غالب. ومثل ذلك في الشعر كثير. ومثل ذلك قوله، وهو قول بعض بني مازن يقال له عنز بن دجاجة:

مَنْ كان أشْرَكَ في تفرّق فالجٍ فَلُبونه جَرِبَتْ معا وأغرّتِ

إلا كناشرةَ الذي ضيّعْتُمُ كالغُصْنِ من غُلْوائهِ المتنبّتِ

كأنّه قال: ولكن هذا كناشرة. وقال:

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لَقَدْ أغْضَيْتَ من شَتْمِي على رَغْمِ

إلاّ كَمُعْرِضِ المحسَّرِ بكْرةَ عَمْداً يسبّني على الظلم*"

أمّا المبرد فقد اختلف عن سيبويه في هذا الباب ويمكن رصد هذا الاختلاف مما جاء عنده ومما عقّب به ابن ولاّد والأعلم.

فقد ذهب إلى وجوب النصب في قوله تعالى **(لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)**[3]، ولكنّه لم يَعدّه على تقدير لكنّ كما فعل سيبويه، يقول: "ومن ذلك: (لا عاصم

---

1 الحج: 40

2 ديوان الفرزدق: 419

* ديوان النابغة الجعدي: 168-169 (1) الكتاب 2: 325 – 329.

3 هود: 43.

اليوم من أمر الله إلاّ من رحم) فالعاصم الفاعل، و "مَنْ رحم" معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب. وقوله جلّ، وعزّ **(لولا كان من القرون من قبلكم أولو بقيَّةَ ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً مِمّن أنجينا)**[1] من هذا الباب ؛ لأنّ لولا في معنى هلاّ. والنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام ولا يجيزونه في القرآن لئلاّ يُغيّر خطُّ المصحف ورفعه على الوصف ...

فأمّا قول الشاعر:

مَنْ كان أسرع في تَفَرقِ فالجٍ فلبونَه جَرَبتْ معا، وأغرّتِ

إلا كناشرةَ الذي ضيّعْتُمُ كالغُصْنِ في غُلْوائه المتنبّتِ

فإنّما الكاف زائدة، وهو استثناء ليس من الأوّل، ولو حذفت الكاف كان نصباً ومثل ذلك:

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لَقَدْ أغْضَيْتَ من شَتْمِي على رَغْمِ

إلاّ كَمُعْرِضِ المحسَّرِ بكْرةَ عَمْداً يسبّني على الظلم [2]"

وقد عقّب ابن ولاّد على المبرد ويمكن أن نأخذ جزءاً من هذا الرّد، يقول: "فأما قوله في بيت الفرزدق:

وما سجنوني غَيْرَ أني ابنُ غالبٍ وأنّي من الأثرين غَيْرَ الزعانفِ

أي: ما سجنوني إلا لكرمي، وحمله على لام العلة أي: ما سجنوني إلا لهذه العلة، فهو أيضاً يمتنع من أجل أنّ (غير) إذا أضيف إلى (أنّ) بطل عمل لام العلة ومعناها، ألا ترى أنّكَ تقول: ما جئت إلا لأنّك تكرمني، وإن شئت حذفت اللام مع (إلاّ) وأنت تريدها فقلت: إلاّ أنّك تكرمني، وإذا أضيف غير إلى (أنّ) زال ذلك المعنى، ولا يجوز إضافتها مع اللام، لأنّك تضيف إلى العامل والمعمول فيه، فتكون كإضافتك إلى جملة، وهذا لا يجوز، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد خيرٌ منه، لم يحسن أن تأتي بغير هاهنا في موضع (إلاّ)، لأنّك لا تضيفها إلى جملة، ولو قلت: ما جاءني أحد غير زيد خير منه لم يجز، وكذلك إذا قلت: والله لا أفعل إلا أن تفعل، لم يحسن أن تقول: والله لا أفعل غير أن تفعل وأنت تريد ذلك المعنى، لأن حرف الجر مقدر هاهنا كأنّك قلت: إلا أن تفعل، ألا ترى أنّ سيبويه ضمّ هذه المسألة إلى باب ما يبتدأ بعد إلاّ"[3]. ويقول الأعلم:

---

[1] هود: 116.

[2] المقتضب 4: 412 – 417.

[3] الانتصار: 163-164.

"وكان المبرد يرد على سيبويه وينكر تأويله على معنى لكنّ لأنّه يوجب أن الفرزدق لم يسجن والصحيح أنّه كان مسجوناً وكان الذي سجنه خالد بن عبد الله القسري عامل هشام بن عبد الملك. ...

وذهب المبّرد إلى أنّ معنى البيت وما سجنوني إلا أني ابن غالب، أي: سجنوني حسداً لي على نسبي وشرفي.

ومذهب سيبويه جائز وإن كان مسجوناً، وذلك أنّه لم يعد سجنه لأنه لم يبطل عِزّه، ولم يلحقه ذلّ، كما يقول القائل: تكلّمت ولم تتكلم، فكأنّه قال: وما أذلوني ولكني عزيز بمحلي ونسبي....

وكان المبرد يجعل الكاف في كناشرة وفي كمعرض زائدة، ولا ضرورة تدفع إلى ذلك، لأنّه تُجعل بمعنى مثل فيصح معناه ويدخل فيه الذي دخلت عليه الكاف كما تقول: مثلكَ لا يفعل هذا"[1].

وبالرجوع إلى كِتَابْي المبرد (المقتضب والكامل) لم أجده قد تعرض لبيت الفرزدق، ويبدو أنّها من الآراء التي نسبت إليه.

أما رأي الأعلم في جعله الكاف بمعنى مثل، ففيه دعوة إلى التقدير دون حاجة ملجئة إليه، فضلاً عن تأويل الكاف بمعنى (مثل) محل خلاف بين النحاة، ليس هنا مجال تفصيله.

واستكمالاً لهذا القسم المتفق عليه بين الحجازيين والتميميين نرى أن نذكر بعض ما جاء عند النحاة بعد سيبويه والمبرد، يقول ابن يعيش معللاً لرفض البدل والقول بوجوب النصب: "وأمّا الضرب الثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله **(لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)**[2] فمَنْ في موضع نصب لأنّه من غير الجنس؛ لأن عاصم فاعل ومن رحم معصوم أي من رحمه الله والفاعل ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناء متصلاً فيكون عاصم فاعلاً بمعنى مفعول أي ذو عصمة نحو قوله تعالى **(من ماء دافق)**[3] أي مدفوق وقوله تعالى **(فهو في عيشه راضية)**[4] أي مرضية ومنه قول الشاعر "أناشر لا زالت يمينك آشره" بمعنى مأشورة أي مقطوعة، وهو ضعيف لأنّه خلاف الظاهر وإنما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة؛ ويجوز أن يكون متصلاً من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو

---

[1] النكت 1: 631-633.

[2] هود: 43

[3] الطارق: 16

[4] الحاقة: 21

الله تعالى، لأنّه هو الراحم، والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب "ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر" فما الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب وفي زاد ضمير يعود إلى مذكور وكذلك في نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الضرّ أقام النقصان مقام الزيادة والضر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاد له، فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة تميم وغيرهم لتعذر البدل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت: ما فيها أحد إلا حمار، فلا يقال لا اليوم من أمرٍ اللهِ إلا مَنْ رحم، وكذلك إذا رددت المحذوف الذي هو خبر عاصم لم يجز أيضاً، لو قلت: في لا عاصم لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجز البدل وذلك لأنّه يبقى الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك، والنكتة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص، وفي هذا الباب استدراك"[1]. ويقول أبو حيان: "وقسم يتحتم فيه النصب على الاستثناء، ولا يسوغ فيه البدل، وهو ما لا يمكن توجه العامل عليه، نحو: المال ما زاد إلا النقص، التقدير: لكن النقص حصل له، فهذا لا يمكن أن يتوجه زاد على النقص، لأنّك لو قلت: ما زاد إلا النقص لم يصح المعنى[2].، ويقول: "وإن لم يصح اغناؤه عن المستثنى منه نحو: ما زاد إلاّ ما نَقُص، وما نفع إلاّ ما ضرّ ففي زاد ونقص ضميران فاعلان، وما مصدرية كأنّه قال ما زاد إلا النقص وما نفع إلاّ الضرُّ فهذا لا يمكن أن يتوجه عليه العامل لا يصح فيه عند جميع العرب إلا النصب"[3]. وقد صرّح السيوطي أنّ جميع العرب تنصب فيما لم يصحّ إغناء المستثنى منه، يقول: "فإن لم يصحّ اغناؤه نحو: ما زاد إلاّ ما نَقَص، وما نَفَع إلاّ ما ضرَّ تعيّن نصبه عند جميع العرب"[4].

بقي أن نشير إلى أنّ الرضي - واستناداً إلى ما جاء في الاستثناء المنقطع فيما لم يصح اغناء المستثنى منه - ربط ذلك بعرض آيات وهي مذكورة في الهامش* ، وقد ورد فيها توجيهات كثيرة للنحاة ومعربي القرآن، وبعداً عن التكرار قد ورد شيءٌ من توجيهات النحاة لقوله تعالى **(لا عاصم اليوم...)**[5] عند ابن يعيش، لذا سوف نقصر

---

1 شرح المفصل 2: 81

2 البحر المحيط 3: 398-399

3 الارتشاف 2: 303-304

4 الهمع 3: 256.

* (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله تعالى (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً) وقوله تعالى (فلولا كانت قرية نفعها إيمانها إلا قومَ يونس)

5 هود: 43

الحديث على قوله تعالى **(فلولا كانت قرية نفعها إيمانها إلا قومُ يونس)**[1] لأنّ النحاة ومعربي القرآن قد عرضوا لها في ضوء مخالفة الزجاج للنحاة كما ذكر الرضي فضلاً عن القيمة الدلالية التي عني بها الأصوليون في توجيه هذه الآية وبخاصة عند القرافي.

يقول الفراء: "وقوله: **(فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها)** وهي في قراءة أُبي (فَهلاّ) ومعناها: أنهم لم يؤمنوا، ثم استثنى (قومَ يونس) بالنصب على الانقطاع مما قبله: ألا ترى أن ما بعد (إلاّ) في الجحد يتبع ما قبلها فتقول: ما قام أحد إلا أبوك، وهل قام أحد إلا أبوك؛ لأنّ الأب من الأحدٍ، فإذا قلت: ما فيها أحد إلا كلباً وحمارا، نصبت؛ لأنّه منقطعة مما قبل إلا؛ إذ لم تكن من جنسه، كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء ولو كان الاستثناء هاهنا وقع على طائفة منهم لكان رفعاً، وقد يجوز الرفع فيها؛ كما أنّ المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا، كما قال الشاعر:

وبلدةٍ ليس بـه أنيـــسُ إلا اليعافيـرُ وإلا العيـــسُ

وهذه قوة للرفع، والنصب في قوله **(ما لهم به من علم إلا إتباع الظن)**[2]؛ لأنّ إتباع الظن لا ينسب إلى العلم"[3].

أمّا الزجاج على ما يبدو فإنّه من أكثر النحاة الذين توسعوا في توجيه هذه الآية فذكر فيها مجموعة من الأقوال ما بين القول بالاستثناء المنقطع بمعنى "لكن"، والقول بأنّ "إلا" خرجت لمعنى غير، أو القول بالبدلية، يقول: "وقوله "إلاّ قوم يونس" استثناء ليس من الأول، كأنّه قال لكن قوم يونس لما آمنوا ...

وقوم يونس – والله أعلم – لم يقع بهم العذاب، إنّما رأوا الآية التي تدلُّ على العذاب، فلما آمنوا كُشِفَت عنهم.

فأما النصبُ في قوله: (إلا قومَ يونس) فمثله في الشعر قول النابغة:

وقفت فيها أصيلاً أسائلُها أعيت جواباً وما بالربع من أحدِ

إلاّ الأواري لأيــاً مـا أبيّنهـا والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلدِ

ويجوز الرفع على أن يكون على معنى فهَلاً كانت قرية آمنت غيرُ قوم يونس، فيكون: (إلا قوم يونس) صفة.

---

[1] يونس: 98

[2] النساء: 157

[3] معاني القرآن 1: 479-480

ويجوز أن يكون بدلاً من الأول، لأنّ معنى قوم يونس محمول على معنى هلاّ كان قوم قرية، أو قوم نبي آمنوا إلا قوم يونس. ولا أعلم أحدا قرأ بالرفع.

وفي الرفع وجه آخر وهو البدل، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول، كما قال الشاعر:

وبلـدةٍ ليس بــه أنيـــس إلا اليعافيـرُ وإلا العيـــس[1]

ويقول النحاس في عرض ما سبقه من آراء ومحسناً رأي الزجاج في أحد توجيهاته: "قال الأخفش والكسائي: أي فهلاّ. قال الفراء: وفي حرف أُبي (فَهلاّ) لأن معناه أنهم لم يؤمنوا وقال غيره: المعنى فلم تكن قرية آمنت بمن حُقّت عليهم كلمات ربّك أي أهل قرية (إلاّ قوم يونس) نصبت لأنّه استثناء ليس من الأول أي لكن قوم يونس. هذا قول الكسائي والأخفش والفراء وأنشد سيبويه:

من كان أسرع في تفرُّق فالـــحٍ فلبونُه جربــت معـاً وأغـرّتِ

إلا كناشرَة الـــذي ضيّعتـــم كالغصــنِ في غلوائــه المتنبّتِ

ويجوز إلاّ قَومُ يونس بالرفع وأنشد سيبويه:

وبلــدةٍ لَيْـس بهــا أنيــسُ إلا اليعافيـــرُ وإلا العيــسُ

ورفعه عند سيبويه من وجهتين: إحداهما أن يكون توكيداً، والجهة الأخرى أن يجعل اليعافير والعيس أنيسها. ومن أحسن ما قيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق قال: يكون المعنى غير قوم يونس فلمّا جاء بإلا بإعراب الاسم بعدها بإعراب غير كما قال[2]:

وكلُّ أخٍ مفارقُـــــه أَخُـوه لعَمْـرُ أبيِك إلاّ الفرقــدانِ[3]

وقد جوّز الزمخشري الاستثناء المنقطع في (قومَ يونس) ولكن على تقدير المجاز، يقول (إلا قوم يونس) استثناء من القرى؛ لأن المراد أهاليها، وهو استثناء منقطع بمعنى: ولكن قوم يونس لما آمنوا"[4].

أمّا الفخر الرازي فقد خرّج الآية وفق ما يقتضيه دلالة حرف المعنى (لولا)، فهو يرى أنّه على النفي في التوجيه الأول، وهو ما يخالف من سبق من النحاة، يقول: "في كلمة (لولا) في هذه الآية طريقان:

---

[1] معاني القرآن وإعرابه 3: 34-35

[2] شرح أبيات سيبويه: 148

[3] إعراب القرآن 2: 268-269.

[4] الكشاف 2: 731.

الطريق الأول: أن معناه النفي، روى الواحدي في البسيط قال: قال أبو مالك صاحب ابن عباس كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر لولا، فمعناه هلا، إلا حرفين، "فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها"، معناه فما كانت قرية آمنت، فنفعها إيمانها، وكذلك فلولا كانت من القرون من قبلكم" معناه، فما كان من القرون، فعلى هذا تقدير الآية، فما كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس. وانتصب قوله (إلا قومَ يونس) على أنّه استثناء منقطع عن الأول، لأنّ الكلام جرى على القرية، وأن المراد أهلها ووقع استثناء القول من القرية، فكان كقوله:

وما بالربعِ مِن أحدِ إلا أواري"[1]

ولعلّه في هذا التوجيه يلتقي مع ما ذكرنا عن الزمخشري. ورأى الطبرسي أنّ (قومَ يونس) يمكن توجيهه على الاستثناء المتصل وحجته في ذلك أنّه واقع على المعنى لا على ظاهر اللفظ، يقول: "إلاّ قومَ يونس، استثناء متصل واقع على المعنى لا على ظاهر اللفظ، فكأنّه قال هلاّ آمن أهل قرية والجميع مشتركون في هذا العتاب، وقوم يونس مستثنى من الجميع، ومثل هذا الاستثناء في قوله تعالى[2] **(فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم)**[3].

بقي أن نشير إلى رأي الأصوليين في توجيه هذه الآية، ولعلّ الباحث يكتفي بما جاء عند القرافي، لأنّه قد حشد آراء العلماء فيها، وفند ما لا يتفق والمعنى الذي تقتضيه الآية، ويمكن أن نذكر بعض الاقتباسات مما جاء عنده، يقول: "قال السيرافي والبدل في هذا باطل، ولعلّ الزجاج جوز البدل، لأنّ لولا كانت قرية، معناه ما آمنت قريةٌ إلا قوم يونس، قال ابن خروف في شرح سيبويه: (إلا قوم يونس) ينصب على الاستثناء المنقطع وما قبله ليس بنفي، ومن رواه بالرفع فمحمول على الابتداء وحذف الخبر، والتقدير: لكن قوم يونس لما آمنوا فعلنا بهم كذا، و (لولا) هاهنا تحضيض، ولا تحمل على النفي. وأجاز الجرمي الرفع على الصفة، ولم يمنع سيبويه الصفة وإنّما منع البدل لأنّ ما قبله موجب، ولو كان نفياً لم يجز أيضاً، لأنّه ليس على معنى: ما فيها إلا كذا.

قال الزيدي في شرح الجزولية: لا يجوز أن يكون متصلاً، لأنّ المعنى يكون حينئذ: فهلا آمنت قرية إلا قوم يونس لا يؤمنون فلا يكون الإيمان مطلوبا منهم، وليس كذلك، بل طلب الله الإيمان من كل أحد. وجوّزه الزجاج بناء على أن المعنى نفي، لأن الخطاب لمن لم يقع منه الإيمان. وإذا كان المتقدم نفياً كان ما بعد "إلا" موجباً فكأنّه

---

[1] مفاتيح الغيب 18: 56

[2] مجمع البيان 5: 202-203

[3] هود: 116

قال: ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس" ثم يواصل حديثه عن الآية إلى أن يرتضي لنفسه رأياً مرتبطاً بمعنى قرية يوجه في ضوئه الاسم ما بعد إلاّ، فيقول "قلت: الذي أجده يتجه في هذه الآية أن نبحث في لفظ قرية هو نكرة، هل أريد به قرية معينة في نفس الأمر أو أريد به مجموع القرى الماضية أهلها أو جميع القرى حتى يندرج الموجودون زمن الخطاب. فإن أريد قرية معينة مضت تعذر ما قاله الزيدي وغيره من الأمر، لأنّ الأمر بما مضى يتعذر، ولم يبق إلا الذم والتوبيخ في "لولا" ويصير معنى الآية: قرية معينة موبخة على ما تقدم منها من عدم الإيمان النافع لها. فالاستثناء بعد هذا يتعذر فيه البدل، لأنّ القرية الموبخة غير تلك القرية التي ليونس عليه السلام، كما تقول: جاءني زيد إلا عمرو. ويتعين النصب على الانقطاع. وكذلك إذا جعلنا معناها النفي"[1].

بعد هذا العرض من كتب إعراب القرآن وما جاء به الأصوليون، يمكن أن نخرج بالآتي:

1- ما نسبه الرضي إلى الزجاج من القول بالبدلية وعدّ ما نافية لم نجد الزجاج يذهب إليه.

2- يظهر أنّ الفخر الرازي أول من قال بالنفي.

3- الظاهر في توجيه الآية النصب على الاستثناء المنقطع، ويعوّل على هذا التوجيه بالآتي:

1- أنّ الأصل في الاستثناء النصب كما ذكر النحاة، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علته كما يقول الأصوليون.

2- ما أجمع عليه القراء، يقول الزجاج: "ولا أعلم أحداً قرأ بالرفع"[2] ويقول ابن هشام: "وقد أجمعت السبعة على النصب في **(إلاّ قومَ يونس)**[3]، ولا يخرج على الإجماع كما يقول الأصوليون.

3- فضلاً عن ذلك، فإنّه يمكن أن نؤيد هذا التوجيه بما جاء عند أبي حيان حين عدّ النصب على الانقطاع هو الوجه، يقول "والنصب هو الوجه، ولذلك أدخله سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلاّ النصب، وذلك مع انقطاع الاستثناء"[4].

---

[1] الاستغناء في أحكام الاستثناء: 469-470.

[2] معاني القرآن وإعرابه 3: 35.

[3] يونس: 98

[4] البحر المحيط 5: 192

أمّا القسم الثالث والأخير الذي سوف نعالجه هنا، هو قول الشاعر:

ولا عَيْبَ فيهم غير أنّ سيوفَهم بهنّ فلولُ من قراعِ الكتائبِ

وموقف النحويين والبلاغيين منه.

أمّا سيبويه فقد وجّه التركيب وفق ما يراه الحجازيون والتميميون من وجوب النصب، يقول: "ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عَيْبَ فَيهم غَيْرَ أنّ سيوفَهم بهنّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

أي ولكنّ سيوفهم بهن فلول. وقال النابغة الجعدي:

فتّى كملتُ أخلاقه غير أنّه جوادٌ فلا يبقي من المال باقياً

كأنّه قال: ولكنه مع ذلك جواد"[1].

ويقول الأعلم: "فنصب غير على الاستثناء المنقطع؛ لأن فلول سيوفهم من مقارعة الكتائب. ومضاربة الأقران ليس بعيب، وقد يحتمل في لغة بني تميم رفع غير كما يقول القائل: لا عيب في زيد إلا الجودُ، ولا عيب فيه إلا الشجاعةُ"[2]. ويظهر من كلام الأعلم أنه مخالف لما جاء عند سيبويه بزيادة احتمال وجه الرفع عند بني تميم.

ويقول البغدادي في قول الشاعر:

ولا عَيْبَ فَيهم غَيْرَ أنّ سيوفَهم بهنّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

على أنّه عند سيبويه استثناء منقطع جعل كالمتّصل، لصحة دخول البدل في المبدّل منه"[3].

أما البلاغيون فقد نظروا إلى ما عرضه النحاة في ضوء ما يعرف "بتأكيد المدح بما يشبه الذم" عندهم. فهم يرون أنّ قول الشاعر:

ولا عيب فيهم .....

أفضل ضَرْبٍ في التأكيد. وعللوا ما ذهبوا إليه لهذا التأكيد بقولين:

1- دعوى الشيء ببيّنة ويقصدون به "إثبات المدعي بالبيّنة أي في الدليل وذلك لأنّه قد توهم السامع قبل أن يتعلق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مخرج مما قبلها

---

[1] الكتاب 2: 326-327

[2] النكت 1: 629-630

[3] خزانة الأدب 3: 327.

فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهذا ذم فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح لكونه مدحاً على مدح وإن كان فيه نوع من الخلابة"[1].

2- أنّ الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق السامع بما بعد إلاّ ظن أنّه مخرج مما قبلها فتكون صفة الذم ثابتة، فلمّا نطق بصفة المدح تأكد الكلام.[2]

أمّا الأصوليون فيرون، وبعد ذكر البيت (ولا عيب فيهم ...) أنّ فلول السيوف ليس عيباً لأربابها بل هو فخر، لذا استثناه استثناءً منقطعاً من العيوب وليس من جنسها. يقول القرافي: "وليس فلول السيوف عيباً لأربابها بل فخراً لهم، وقد استثناها من العيوب وليست من جنسها"[3]. ولعلّ عدم ذكرهم المبالغة في تأكيد المدح بمدح آخر يفقد قولهم وينقصه عما جاء عند النحاة والبلاغيين.

ولعلّ من المفيد ومتابعة لما عرضناه من تفصيل لأقسام المستثنى المنقطع نرى أن نذكر ما جاء عند المحدثين لنرى موقفهم من هذا الخلاف.

فالدكتور إبراهيم السامرائي يرفض قسماً مما سبق عرضه وسبق أن أشرنا إليه*، في نحو قولهم: "جاء القوم إلا حماراً" أو "ما جاء القوم إلا حماراً" فهي أمثلة مصنوعة بعيدة عن اللغة التي استعملها أهلها، يقول: "ومن أحوال المستثنى لدى النحويين الاستثناء المنقطع نحو: "جاء القوم إلا حمارا" و "ما جاء القومُ إلا حماراً" وهو منصوب في الحالين. ومعنى المنقطع "أن المستثنى من جنس غير جنس المستثنى منه.

وأنا أتساءلُ هل أُثِرَ عن العرب أنهم نطقوا بشيء من هذا. والذي أراه أن هذا محض هراء، ولو وجدوا في كلام العرب شيئاً من هذا لجاءوا به"[4].

بينما يرى الدكتور عبد الفتاح الدجني أن النصب هو الوجه في الاستثناء المنقطع عند جمهور النحاة، ثم عرّج على رأي سبق ذكره في جواز الاتباع عند تميم يقول: "الاستثناء المنقطع: إن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور النحاة وذلك نحو قولك: حضر القومُ إلا حماراً، فقد أجاز بنو تميم في الاستثناء المنقطع الاتباع"[5].

---

[1] شروح التلخيص 4: 388-389.

[2] الإيضاح: 384.

[3] الاستغناء في أحكام الاستثناء: 514.

* ينظر ص 262 من هذا البحث.

[4] في النحو العربي نقد وبناء: 108.

[5] لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي: 117.

أمّا الدكتور نهاد الموسى فيظهر أنّ دراسته لمبحث الاستثناء قد كانت أوسع الدراسات من حيث التنظير من كتب في أصول النحو والتطبيق من خلال مجموعة من الدواوين الشعرية المحتج بها. ولكن ما يعنينا من دراسته القسم الذي جاء عن سيبويه بتقدير "لكن" في الاستثناء المنقطع فقد ذكره أنّه يحتل المرتبة السابعة في التواتر بين القواعد المستعملة تنظيراً وتطبيقاً يقول: "تأتي (إلاّ) للاستدراك بمعنى لكن في الاستثناء المنقطع، مجموع تواترها "53 مرة"[1]. وهو ما جعله يرد على بعض المؤلفين المحدثين حين أهملوا عرض هذا الاستثناء يقول: "ولا يعرضون لمجيء (إلا) للاستدراك بمعنى لكن مع أنّ لذلك غلبة في الاستعمال". ويظهر تأييد ذلك عند أحد الباحثين لكنه فرّق بين لكنّ ولكنْ، فجعل الأولى مختصة بالاستثناء المفردة والثانية مع الجملة، يقول محمد أسعد: "وضابط هذا الاستثناء أن يصبح فيه وقوع لكنْ أو لكنّ موقع أداة الاستثناء وكلتاهما تفيد الابتداء والاستدراك. فأمّا لكن فتقدّر بدل الأداة إلاّ عندما يكون المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً كما في نحو "نزل الركاب من الطائرة إلا الأمتعة" والتقدير "لكنّ الأمتعة لم تنزل" وأمّا لكن الساكنة النون فتقدّر عندما يكون المستثنى جملة، كقوله تعالى **(فذكّر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر، إلا من تولّى وكفر، فيعذبه الله العذاب الأكبر)**[2] والجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء. ولعلّ هذا ما يجعلنا نتمسك بما ذهب إليه سيبويه حين قدّر لكنّ كما مضى[3].

ويبدو للباحث بعد هذا الحديث المفصل بين القدماء نحويين وبلاغيين وأصوليين وبين ما أضافه الباحثون المعاصرون أن يجعل لنفسه النقاط الآتية:

1- من الاستثناء المنقطع تراكيب يبدو عليها التصنع والتمثيل، فهو ما يمكن طرحه جانباً وهو ما ذهب إليه الأصوليون، وتبعهم من المحدثين الدكتور إبراهيم السامرائي.

يقول الآمدي: "ولو قال القائل جاء العلماء إلا الكلاب، وقدم الحاج إلا الحمير، كان مستهجناً لغة وعقلاً، وما هذا شأنه لا يكون وضعه مضافاً إلى أهل اللغة"[4].

2- إنّ ما يوجبه الحجازيون ويتفق معهم التميميون في إيجابه يَدُلُّ على أثر اللهجات العربية في توجيه التراكيب النحوية كل حسب ما أَلِف في نطقه وشاع وانتشر في لسانه. ولعلّ الشواهد التي ناقشناها عند كل قبيلة تدل على ذلك.

3- بعض تراكيب الاستثناء المنقطع يمكن أن يربط بين علمي النحو والبلاغة، ولعلّ الخلاف في قول الشاعر:

---

[1] الصورة والصيرورة: 81.

[2] الغاشية: 21-24

[3] الفكر العربي المعاصر: 6، العدد 92 عام 1998م

[4] الإحكام 2: 496.

ولا عَيْبَ فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائبِ

وما عقّب عليه كلٌّ منهما والخروج بالجمل على تأكيد المدح في مثل هذه التراكيب يدل على أن مبحث الاستثناء يمكن توسيعه خارج نطاق المباحث النحوية.

4- إنّ من يمعن النظر فيما جاء عند الإمام القرافي في ربطه مباحث الاستثناء المتصل والمنقطع وتوجيهه كماً غير قليل من الشواهد النحوية القرآنية في ضوء ربط ذلك بمادة وفيرة من علم الأصول ليجلي بوضوح الأثر الكبير الذي يتركه ربط ما جاء به النحاة والأصوليون في توظيف عباراتهم لتراكيب الاستثناء وبخاصة المنقطع منه. ويمكن للقارئ الكريم أن ينظر مناقشته لعدد من الآيات القرآنية ليرى مدى هذا الترابط[1].

[1] الاستغناء في أحكام الاستثناء: 447-524.

المسألة الرابعة والعشرون
الخلاف في الاستثناء بعدا وخلا...

يقول الرضي: "قوله: أو كان بعد خلا وعداً في الأكثر" قال السيرافي: لم أر أحداً ذكر الجرّ بعد "عدا" إلاّ الأخفش، فإنّه قرنها في بعض ما ذكر؛ بخلا في جواز الجرّ بها، وقال، أي السيرافي: ما أعلم خلافاً في جواز الجر بخلا، إلاّ أنّ النصب بها أكثر، كما ذكر سيبويه، وأمّا خلا، فهو في الأصل لازم يتعدّى إلى المفعول بمن، نحو: خلت الدار من الأنيس، وقد يضمّن معنى "جاوز" فيتعدّى بنفسه كقولهم: أفعل هذا وخلاك ذم، وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلاّ، التي هي أمّ الباب، ولهذا الغرض، التزموا إضمار فاعله وفاعل "عدا" ولم يظهر معهما "قد" مع أنّهما في محل النصب على الحال، ولهذا أوجبوا إضمار اسمي ليس ولا يكون وأما "عدا" فمتعدّ في غير الاستثناء أيضاً... قوله: "وما خلا وما عدا" إنما لزم النصب بعدهما، لأنّ "ما" مصدرية، وهي تدخل على الفعلية غالباً... وفي الاسمية قليلاً، وليس بعدها اسمية، فتتعين الفعلية، فتتعين كونهما فعلين، فوجب النصب، والمضاف محذوف،أي: وقت ما خلا مجيئهم زيداً، أو وقت خلوّ مجيئهم زيداً، وذلك أنّ الحين كثيرا ما يحذف مع "ما" المصدرية نحو: ما ذرّ شارق.

وجوّز الجرمي، الجر بعد ما خلا، وما عدا ولم يثبت على أنّ ما زائدة". 2: 88-90.

يمكن تقسيم الخلاف النحوي في كلام الرضي قسمين: القسم الأول الخلاف حول مجيء عدا وخلا حرفي جر، ورأي الأخفش في ذلك. أمّا القسم الثاني فيتحدث عن ما في عدا وخلا وتوجيه ما بعدهما، وإليك تفصيل هذا الخلاف.

القسم الأول:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ عدا وخلا يردان في الاستثناء على وجهين الأكثر نصب ما بعدهما والجر بهما حملاً على حاشا قليل، يقول: "وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا"[1]. ولم يصرح سيبويه بشيء عن ورود عدا حرف جر، ولعلّه جعل الحكم عليها وفقاً لما جاء في خلا.

---

[1] الكتاب 2: 349-350.

ويقول المبرد: "وما كان حرفاً سوى "إلا" فحاشا، وخلا"[1]. ويظهر أنّ المبرد قد اقتفى أثر سيبويه. وقد سار على النهج نفسه نفرٌ غير قليل من النحاة منهم الزمخشري وابن الخشاب والعكبري وابن يعيش، يقول الزمخشري: "وبعضهم يجر بخلا ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد"[2] ولا حاجة إلى تعقيب على قول الزمخشري (لم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد"، لأنّ ما ذكرنا عنهما سابقاً يرد عليه. ويقول ابن الخشاب: "وربما أجروا "عدا" و "خلا" مجرى حروف الجر، فجروا بهما، فقالوا: جاءني القوم خلا زيد وعدا عمرو"[3].

ويقول ابن يعيش: "وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض فيخفض المستثنى على كل حال كما أنّ حاشا كذلك، فيكون لفظهما مشتركاً بين الحرف والفعل"[4].

ولم يحدد هؤلاء النحاة حججاً لما ذهبوا إليه، فهم يرون أنّ بعض العرب يجرون بها، ولكن ليس بالحد الذي وردت فيه فعلاً.

ومن النحاة من رجّح جانب النصب، في ظلّ غياب ما عن عدا وخلا، ولعلّهم نظروا إلى تغليب جانب الفعلية فيهما. يقول المجاشعي: "ومع ذلك فإن النصب بـ "خلا و "عدا" إذا حذفت منهما "ما" الوجه، لأنّهما فعلان"[5].

أمّا من رجّح في (خلا وعدا) الحرفية فقد اختلف في نسبة الرأي إليه، فمن النحاة من نسبه إلى الكسائي، ومنهم من نسبه إلى الأخفش ومنهم من نسبه إلى الجرمي، ذهب الرماني إلى ذكر هذا الرأي عن الكسائي، يقول: "وأجاز الكسائي الجر على زيادة ما"[6]، ويقول المجاشعي: "... إلا الكسائي فإنّه أجاز فيما بعد "ما خلا" و "ما عدا" الجر على تقدير زيادة "ما"[7].

---

1 المقتضب 4: 391.

2 المفصل: 67.

3 المرتجل: 189.

4 شرح المفصل 2: 78.

5 شرح عيون الإعراب: 179.

6 معاني الحروف: 106.

7 شرح عيون الإعراب: 179.

أما من نسبه إلى الأخفش فمنهم ابن يعيش والرضي، يقول ابن يعيش: "وإنّما حكاه أبو الحسن الأخفش فعدّها مع خلا مما يجر"[1].

وممن ذكر هذا الرأي عن أبي عمر الجرمي ابنُ مالك والثمانيني من المتأخرين، يقول ابن مالك: "هكذا رواه من يوثق بعربيته خلا الله بالجر، واتفق النحويون إلا أبا عمرو والجرمي"[2] ويقول الثمانيني: "وهو النصب مع الحكم بالفعلية لـ خلا وعدا بعد ما عند غير الجرمي وجماعة غيره"[3].

وقد أخذ الفارسي بخروج عدا وخلا إلى الجر متابعة لمن سبقه من النحاة، يقول: "والحروف قد وقعت في الاستثناء، نحو: خلا وحاشا، ولا وجه لهذه الكلم إلا أن تكون حروف جر"[4]. وممن رجّح جانب الحرفية من الأندلسيين أبو علي الشلوبيني، يقول: "وأما سيبويه فـ "عدا" عنده من الأفعال، وخلا من المترددة والأكثر فيه الحرفية"[5]. ولعلي أشير إلى أن أبا حيان قد أوجز ورصد أسماء النحاة القائلين بالحرفية مستثنياً الأخفش يقول: "وذهب الكسائي والجرمي والفارسي في كتاب الشعراء له والرّبعي إلى إجازة الجر بعد (ماعدا وما خلا) فتكون (ما) زائدة، وحكاه الجرميّ من العرب في باب الجر في كتاب الفَرْخَ"[6] ويظهر أنّ هذه الطائفة من النحاة قد رضوا لما ذهبوا إليه السماع الوارد قليلاً عن العرب نحو قول الشاعر:

خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ وإنّما أعُدُّ عِيَالي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكِ

يقول ابن مالك تعليقاً على البيت: "هكذا رواه من يوثق بعربيته خلا اللهِ، بالجر"[7] إضافة إلى ما حكاه الجرمي عن العرب، ولم يورد عليه نصاً. كذلك قياسهم ما على حرف الجر الزائد الذي يكون دخوله كخروجه.

وقد ردّ العلماء هذا الرأي عنهم، جاعلين الحكم المنطبق على الجرمي عاماً لمن ذهب مذهبه من النحاة. ويمكن أن نُعّد ما جاء عند القرافي من الأصوليين والمالقي من النحاة نموذجين لهذا الرد، يقول القرافي: "وهو قول ضعيف جداً؛ لأنّ "ما" المصدرية لا تدخل إلا على الفعل"[8]، ويقول: "فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد لأن "ما" لا تكون

---

1 شرح المفصل 2: 78.

2 شرح التسهيل 2: 310.

3 تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 6: 104.

4 كتاب الشعر 1: 25.

5 التوطئة: 308.

6 الارتشاف 2: 318.

7 شرح التسهيل 2: 310.

8 الاستغناء في أحكام الاستثناء: 108.

زائدة أول الكلام لأنّها ضد الاعتناء الذي قدّمت له، وإن كان يحكى ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[1].

القسم الثاني:

يخص الحديث عن (ما) وخلاف النحاة فيها، في نحو قولهم ماعدا، وما خلا.

تعددت أقوال النحاة في ما في قولهم حضر القوم ماعدا أو ماخلا زيداً، فمنهم من ذهب إلى أنّها موصول اسمي، ومنهم من ذهب إلى أنّها موصول حرفي، ومنهم من قال إنّها ظرفية، ومنهم من ذهب إلى أنها زائدة. وقد رُدَّ على أصحاب هذا الرأي في السابق حين رفض النحاة زيادة ما عند الجرمي وغيره من النحاة.

فسيبويه على ما يظهر من كلامه أنّه يرى فيها اسماً موصولاً وحرفاً مصدرياً، يقول: "وتقول: أتاني القوم ماعدا زيداً، وأتوني ماخلا زيداً. فما هنا اسم وخلا وعدا صلة له كأنّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً. وما هم فيه عدا زيداً، كأنّه قال: ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيداً، وكأنّه قال: إذا مثّلتَ ما خلا وماعدا فجعلته اسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيداً، مثّلته بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى. إلاّ جاوز لا يقع في الاستثناء"[2]. ويقول المبرد مقتفياً أثره: "فإذا قلت: ماعدا وما خلا – لم يكن إلا النصب؛ وذلك لأنّ (ما) اسم فلا توصل إلاّ بالفعل، نحو: بلغني ما صنعت، أي صنيعك إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير، وكأنّه قال مجاوزتهم زيداً، إلا أنّ في عدا وخلا معنى الاستثناء"[3].

يظهر مما قالاه الدعوة إلى التأويل والتقدير، فمرة تكون موصولاً اسمياً ومرة حرفياً، مما يتطلب توجيهاً للتركيب مع كل رأي، ولعلّ النحاة ينفرون دائماً من دعوة التقدير بدون حاجة ملجئة إليه.

وهناك فريق من النحاة ذهب إلى أنّ ما مصدرية لا ظرفية بتقدير خلو بعضهم، أو وقعت خلو بعضهم ومنهم الجرجاني.

يقول الجرجاني: "فإذا أدخلت ما على خلا لم يكن إلا النصب كقولك: جاءني القوم ما خلا عبد الله، لأنّ ما بمعنى المصدر كقوله[4]:

يَسرُّ المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابُهُنَ لَه ذَهَاباَ

---

[1] رصف المباني: 263.

[2] الكتاب 2: 349.

[3] المقتضب 4: 427.

[4] شرح المفصل 1: 97

المعنى يسر المرء ذهاب الليالي، وكذلك يكون التقدير فيقولك أتاني القوم ما خلا عبد الله، خلو بعضهم عبد الله، فموضع ما مع ما بعدها نصب لكونها بمعنى المصدر. كما كان ما ذهب الليالي في موضع رفع لجريها مجرى قولك: أجلس مادام زيدٌ جالساً، تريد: أجلس وقت دوام زيدٍ جالساً، ثم نحذف المضاف فتقول: اجلس دوام زيدٍ جالساً، كما قالوا: جئتك خفوق النجم يريدون وقت خفوق النجم ثم وضعت مادام موضع المصدر. فكذلك يكون التقدير: أتاني القوم وقت خلو بعضهم عبد الله، ثم خُلُوّ بعضهم عبد الله، ثم وضع ما مع الفعل موضع المصدر، وأُضمر الفاعل الذي هو بعضهم كما تقدّم، فصار قولك جاءني القوم ما خلا عبد الله، بمنزلة قولك: جاءني القوم وقت مفارقتهم عبد الله وإذا أخبرت بأنّهم أتوك في حال مفارقتهم عبد الله فقد علم أنّه ليس فيهم"[1].

وقد أخذ الرضي بما ذهب إليه الجرجاني في القول بالظرفية على تقدير مضاف محذوف، يقول: "فوجب النصب، والمضاف محذوف، أي: وقت ما خلا مجيئهم زيداً،أي وقت خلوّ مجيئهم زيداً، وذلك أن الحين كثيراً ما يحذف مع ما المصدرية نحو: ما ذرّ شارق"[2].

ولا يبعد الرّد على ما قالاه بما سبق ذكره عن سيبويه والمبرد، فيظهر أنّ قولهما يسير بالتركيب في ضوء التقدير والتأويل الذي يمكن البعد عنه ما لم تدع إليه حاجة.

وهناك فريق ثالث من النحاة ذهبوا إلى القول بأن (ما) مصدرية دون إشارة إلى ظرفية أو موصولة، ولعلّ من أبرز من قال بهذا الرأي ابن الحاجب والمالقي والمرادي. يقول ابن الحاجب موجباً القول بالمصدرية: "فأمّا إذا قلت: ماعدا وما خلا فلا يكون إلا النصب، لأنّها حينئذ يجب تقديرها أفعالاً من جهة أن (ما) ههنا لا يستقيم أن يكون موصولة، فيصح تقدير الجار بعدها، بل يجب أن تكون مصدرية، فيجب أن يكون (عدا) فعلاً، لأنّ المصدرية لا يليها إلا الفعل، وإنّما لم يصح أن تكون موصولة، لأنّ الموصولة للصفة والموصوف جميعاً، وههنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما، ألا ترى أنّك تقول: اشتريت الكتاب الذي تعلم، ولا تقول: اشتريت الكتاب ما تعلم والآخر أنّها لو كانت بمعنى الذي يجب أن يكون في الفعل ضمير يعود عليها..."[3].

---

[1] المقتصد 2: 717-718

[2] شرح الرضي 2: 90

[3] الإيضاح في شرح المفصل 1: 364-365.

ويقول المالقي: "فإذا أدخلت عليها (ما) فقلت: قام القوم ما خلا زيداً، كان النصب الكثير الشائع، وتكون (ما) إذا ذاك مصدرية كأنّك قلت: خلوا من زيد"[1].

ويقول المرادي: "وتتعين فعليّتها بعد (ما) المصدرية، نحو: قام القوم ما خلا زيداً. فخلا هاهنا فعل، لأن (ما) المصدرية لا توصل بحرف الجر، إنّما توصل بالفعل"[2].

وما قاله هذا الفريق يمكن رَدّه بما ذهب إليه النحاة القائلون بجواز مجيء ما زائدة فحين ذاك لا وجود للمصدر الذي قالوا له،إضافة إلى أن دعوة وجود تأويل مصدر مقدر بعد ماعدا وما خلا فيها تكلف وتقدير لا يحتاجه التركيب.

وقبل استكمال ما جاء عند المحدثين عن هذا الخلاف، لعلّه من المناسب أن نشير إلى رأي ذكره ابن تيمية عن ما خلا، يظهر عليه الغرابة، ومضمونه أنّه جعل خلا من أخوات كان، وما اسم موصول ثم يقدر لهذا الموصول جملة صلة.

يقول ابن تيمية: "إن القائل إذا قال "القوم ما خلا زيداً" فإن "خلا" هنا: فعل ناقص من أخوات كان. وزيداً: منصوب به، وفيه ضمير مرفوع، وذلك الضمير عائد على (ما) أخت (الذي) وهي "الموصولة"، وهذه الجملة صلة "ما". وكان تقدير الكلام: "قام القوم الذين هم خلا زيداً"..."[3].

وما قاله ابن تيمية يمكن مناقشته ورده على النحو التالي:

1- إنّ في قوله مخالفة لما أجمع عليه النحاة من ورود هاتين الكلمتين (ماخلا، ماعدا) أو بدون (ما) في باب الاستثناء بين الحرفية والفعلية.

2- إنّ من يدرس ما وضعه النحاة في باب كان وأخواتها وما حمل عليها من أفعال نحو: (آض، ردّ – ارتد – كفل) لم يجد بينها خلا التي ذكرها ابن تيمية.

3- إنّ قوله بنصب الاسم بعد ماخلا مع وجود الاسم مقدراً بضمير قول لا يستقيم عند بعض النحاة القائلين بجر الاسم بعدها على اعتبار زيادة (ما) كما مرّ عند الكسائي والأخفش والجرمي.

4- إنّ ما ذهب إليه يؤدي إلى اللبس ومرد هذا اللبس التقدير الذي ذهب إليه ابن تيمية في تقديره (هم خلا) وهو مخالف لما تقتضيه طبيعة التراكيب العربية

---

[1] رصف المباني: 262-263.

[2] الجني الداني في حروف المعاني: 436.

[3] نقلاً عن كتاب: "اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف" لناصر بن حمد الفهد: 188-189، مجموع الفتاوى 2: 426

التي تميل إلى الإيجاز في التعبير مع الإفهام دون حاجة إلى تأويل يبعده ممّا نطق به العربي سليقة وعلى سجيته.

أمّا المحدثون فسوف نعرض وجهة نظرهم حول (ماخلا وماعدا) حيث سنذكر ما جاء عند الباحث الدكتور شريف النجار والدكتورة سناء البياتي. فقد ذهب الدكتور النجار إلى أنّ الجمل بوجود "ماخلا وماعدا وخلا وعدا" جملٌ قائمة على عنصر الزيادة فتصبح جملة فعلية مزيدة (بما خلا وما عدا) لغرض الإخراج، ولا يرى المصدرية أو غيرها في ما، بل هي كما يرى كتلة واحدة فلا يرى مصدراً في التركيب، يقول: "ومثال ذلك أنّك إذا قلت: (أتاني القوم عدا عمراً) فما بعد (عدا) غير معني بالحدث، وإنّما أُخرج من الحدث بواسطة عنصر الإخراج، وأرى أن تحليل الجملة يكون كالتالي:

الجملة الأصل هي:

أتاني القوم = فاعل + عنصر استثناء + مستثنى

= جملة فعلية توليدية تحمل معنى الإخبار المحايد ⇐

أتاني القوم عدا عمرا

= فعل + مفعول به (ضمير) + فاعل + عنصر استثناء + مستثنى

= جملة فعلية تحويلية بعنصر الزيادة وهو معنى الإخراج

ويكون ترابط الكلمات في الجملة كالتالي:

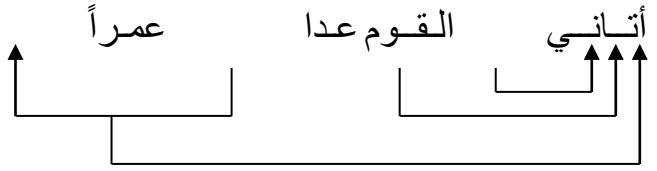

وأرى أن تعامل (ما) مع (خلا) و (عدا) و (حاشا) ككتلة واحدة؛ لأنّها أفادت معها معنى الاستثناء، ولم تفد المصدرية كما يقول النحاة، فليس هناك مصدر في هذا التركيب"[1].

مع ما يحمله كلام الدكتور النجار من قيمة في توجيه المعنى في التركيب وأثره في البعد عن التقدير. إلا أنّه لم يعط تراكيب لخلا وعدا مع الجملة الاسمية، فضلاً عن

[1] الخلافات النحوية عند نحاة اليمن: 263.

ذلك نجد من النحاة من قال بزيادة ما مع ماعدا وما خلا ويمكن أن يكون الوجه هو النصب كما جاء ذلك عن المجاشعي[1].

أما الدكتورة سناء البياتي فلم تطل الحديث كثيراً عن (ماعدا وماخلا) فقد أبدّت رأيها بأن (ماعدا، وماخلا) لا تَعْودُ أن تكون كلمات جامدة تؤدي ما تؤديها إلاّ. تقول: "وللنحاة حديث مطَول، في هذه الأدوات، وقد عدت بعضها أفعالاً، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، إذا جاءت مسبوقة بـ "ما" ولكني لا أراها – وهي في أسلوب الاستثناء – إلا كلمات جامدة تؤدي ما تؤديه (إلا) من وظيفة، فيكون ما بعدها منصوباً"[2].

ويظهر أنّ رأي الباحثة بجمود هذه الأدوات له جذور عند ابن مالك من القدماء، فحين يذكر النحاة أنّ بعض الأفعال التي لا تتصرف يحكم عليها بالجمود فيتنازعها الحرف مرة والفعل تارة أخرى ولعل ليس وعسى وحبذا شواهد على ذلك بل إنّ ابن مالك ذهب إلى أبعد من ذلك حيث قرّبها من الحروف في تأدية المعنى، يقول: "من أدوات الاستثناء "حاشا، وعدا، وخلا"... فهن أفعال مستحقة منع التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها"[3].

ومن المحدثين الذين سبقوا الباحثة وقالوا بجمود هذه الأدوات الدكتور مهدي المخزومي، يقول: "خلا وعدا وهما كلمتان جامدتان"[4].

والذي يظهر للباحث بعد هذا العرض للقسم الأول والثاني من الخلاف أن يذكر رأيه في ما سبق:

1- إن الجر بخلا أو عدا لا يعدو أن تكون عادة لهجية وردت قليلاً عند العرب. وكما هو معلوم في التأطير والتأصيل للقاعدة النحوية أن ينضوي تحتها الكثرة وليس القلة، حتى تشيع الظاهرة وتطرد.

2- إنّ حمل "عدا وخلا" على حروف الجر، لا يستقيم فكما هو معلوم أن لحرف الجر عملين معنوي ولفظي، فالمعنوي إدخال معنى في التركيب ولفظي بجره الاسم بعده، فإن كان لهذا الحرف (خلا، عدا) خاصية الجر وهو قليل عند بعض قبائل العرب، فإن عمله المعنوي محصور لا يظهر كحروف المعاني، يقول الدكتور كاظم إبراهيم: "من الواضح إن لحروف الجر عملين لفظياً ومعنوياً، أما اللفظي فهو جرها للأسماء التي تدخل عليها، كما أنها تتعدى

---

[1] شرح عيون الإعراب: 179

[2] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 229.

[3] شرح التسهيل 2: 306.

[4] في النحو العربي نقد وتوجيه: 259-260

الأفعال بواسطتها، وأما المعنوي فإنها تضيف معاني الأفعال التي تعديها إلى الأسماء التي تدخل عليها وتعمل فيها الجر، ولذا سميت هذه الحروف عند البصريين بحروف الإضافة، وعند الكوفيين بحروف الصفات، وهذا الكلام عن حروف الجر، لا يمكن أن يقال في هذه الأدوات حاشا، وخلا، وعدا إلا من جانب واحد، وهو جرها الأسماء التي تدخل عليها، فهذه الأدوات تشترك مع حروف الجر في هذه الوظيفة... إن هذه الأدوات لا تحملْ من المعاني في الاستثناء إلا معنى الإخراج، أما المعاني التي تحملها هذه الأدوات التي كانت عليها في الأصل، أو إضافتها لمعاني الاتصال التي تعدتها، فهذا لا يقع في الاستثناء، ومن هنا يتضح لنا الفرق بين هذه الأدوات إذا جاءت جارة تفيد الاستثناء وبين حروف الجر[1].

3- إنّ ما ذهب إليه النحاة من تعدد الأقوال في (ما) بين الظرفية والمصدرية والموصولية والزيادة لا تعدو أن تكون اجتهادات نحوية لتوجيه التركيب في ضوء نظرية العامل ليُخَرّج النحوي (ما) حتى لا يظل التركيب لا يخضع لما وضعوه من قواعد ولكن بالرجوع إلى كتب النحو وكتب الأصول التي تهتم بتعليل المادة النحوية يظهر للباحث أن (ماعدا) أو عدا، أو ماخلا،أو خلا) لا تعدو أن تكون أدوات لمعاني الاستثناء محمولة على ألاّ ومقيسة عليها، ولعلّي أستند إلى نصين لتأييد ما أذهب إليه.

يقول ابن مالك: "من أدوات الاستثناء (حاشا، وعدا، وخلا).[2]"

ويقول القرافي في نص عميق لتوجيه هذه الأدوات وفق نظرة أصولية: "قال الشيخ ابن عمرون: أصل أدوات الاستثناء (إلاّ). ما عداها محمول عليها، لأنّها حرف، والأصل في نقل الكلام للحروف، كما تقول: قام زيد، ثم تقول: ما قام زيد، فتنقله "ما" إلى النفي. وكذلك "هل" والهمزة تنقلان الكلام من الخبر إلى الاستخبار، وكذلك حرف التعريف ينقل من التنكير إلى التعريف. فكذلك "إلا" تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص"[3].

---

[1] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 74-75

[2] شرح التسهيل 2: 306

[3] الاستغناء في أحكام الاستثناء: 115.

المسألة الخامسة والعشرون
الخلاف في الفصل بين المستثنى والمستثنى منه

يقول الرضي: "وقولنا: وألاّ يتراخى المستثنى عن المستثنى منه، احتراز عن نحو: ما جاءني أحدٌ حين كنت جالساً ههنا إلا زيداً، فإنّ الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب، إذ كونه مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع تراخي ما بينهما لا يتبيّن ذلك. فإذا تقررّ هذا، فاعلم أنّ هذا الاتباع إبدال عند البصريّة، لأنّ عبرته بجواز حذف المتبوع، وهو ههنا جائز.

وقال الكسائي والفراء: "إلاّ" حرف عطف بهذه الشروط، ولا خلاف بينهم في معنى "إلاّ" وأنّه للاستثناء، وإنّما جعلاه عطفاً، لأنّ البدل والمبدل منه في كلام واحد، والمستثنى من حيث المعنى في كلام، والمستثنى منه في آخر، لأنّ معنى ما قام القوم إلا زيد ما قام القوم، وقام زيد. والجواب: أنّهما في اللفظ كلام، والإبدال معاملة لفظية. قال بعضهم: لو كان بدل البعض، وجب الضمير، وليس من بدل الكل، ولا الاشتمال، فهو شبيه بالغلط، وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام.

والجواب:أنّه بدل البعض، ولم يحتج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لإفادته أنّ المستثنى بعض المستثنى منه.

قال ثعلب: كيف يكون بدلاً، والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب؟ والجواب: أنّه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك، كما جاز في الصفة نحو: مررت برجلٍ لا ظريف ولا كريم، جعلت النفي مع الاسم الذي بعده، صفة لرجل، والإعراب على الاسم. كذلك يجعل في نحو: ما جاء القوم إلا زيد، قولنا إلاّ زيد، بدلاً، والإعراب على الاسم. ولو كان عطفاً، لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع، كمعناه مع ثبوته، إذ ذلك من أحكام البدل لا من أحكام العطف". 2: 96-97.

يتضمن كلام الرضي خلافاً بين النحاة البصريين والكوفيين حول الفصل أو التراخي بين المستثنى منه والمستثنى في الكلام المنفي. وإليك تفصيل ذلك.

وَرَدَ في كلام سيبويه ما يشعر أنّه يجيز النصب، يقول: "وتقول: ما فيهم أحدٌ إلاّ وقد قال ذلك إلا زيداً، كأنّه قال: قد قالوا ذلك إلاّ زيداً"[1]. وقد ذكر ابن يعيش أن سيبويه

[1] الكتاب 2: 331.

يجعله على البدل[1]. ويتابع ابن مالك عرض الخلاف موجزاً، يقول: "وغير متراخٍ اختير اتباعه بدلاً عند البصريين"[2].

ويظهر أنّ للبصريين توجيهين الأول القول بالبدلية؛ لأنّه يمكن للمبدل منه أن يحلّ محل البدل، ويستقيم معها التركيب فيجوز أن يقال توجيههم: ما جاءني حين كنت جالساً... إلا زيدٌ وهو قول رفضه ثعلب بحكم المخالفة في النفي والإيجاب بين الأول والثاني وسيأتي مناقشة قوله، بعد استكمال رأي بعض النحاة القائلين بالبدلية . وقد أخذ بتوجيه البدل ابن يعيش يقول: "وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى"[3]. ويقول الموصلي من المتأخرين مقتفياً أثر من قال بالبدلية: "فلأن اختلاف الحكم لا يمنع القول بالبدلية"[4].

أمّا ما ذهب إليه ثعلب من رفض القول بالبدل فيمكن ردّه بما جاء عند عدد غير قليل من النحاة، يقول ابن يعيش: "وقال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلاً وأحد منفي وما بعد إلا موجب والجواب أنّه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك إنا إذا قلنا ما جاءني أحد فالرافع لأحد هو جاءني وإذا لم نذكر أحداً وقلنا ما جاءني إلا زيد فالرافع لزيد هو جاءني أيضاً فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءني إذا أفردتّه فإذا جمعنا بينهما فلابد من رفع الأول منهما بالفعل، لأنّه يتصل به ويكون الثاني تابعاً له كما يتبعه إذا قلت جاءني أخوك زيد إذ الفعل لا يكون له فاعلان، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البدل، لأنّه ليس من شرط البدل أن يُعدّ في موضع الأول إذا قدر زواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الأول موجباً والثاني منفياً فالعطف نحو: جاءني زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو ورأيت زيداً لا عمرا فالثاني معطوف على الأول وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجلٍ لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لأنّه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي وإذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل لأنّه مثلهما من حيث هو تابع"[5].

---

1 شرح المفصل 2: 82.

2 شرح التسهيل 2: 282.

3 شرح المفصل 2: 82.

4 شرح كافية ابن الحاجب 1: 245.

5 شرح المفصل 2: 82.

ويقول الموصلي مؤيداً ذلك: "فلأنّ اختلاف الحكم لا يمنع البدلية قياساً على عدم امتناع اختلاف الصفة والموصوف في الحكم كقولهم: مررت برجلٍ لا صالح ولا طالح. والجامع بينهما أنّ الثاني هو الأول"[1].

أمّا القول الثاني فهو النصب على الاستثناء، وقد أخذ بهذا التوجيه بعض النحاة يقف على رأسهم ابن مالك وتبعه ابن عقيل.

يقول ابن مالك: "فإن تباعدا تباعداً بيّنا رجح النصب كقولك ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع النّاس إلا زيداً، ولا تنزلْ على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قَيْساً؛ لأنّ سبب ترجيح الاتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعية بالتباعد"[2]. ويقول ابن عقيل: "اختير فيه متراخياً النصب، نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً، فينصب اختياراً لضعف التشاكل لطول الفصل بين المبدل والمبدل منه"[3].

ويظهر أنّهما قد اعتمدا في ما ذهبا إليه على الآتي:

1- أنّ الأصل في الاستثناء النصب، وهو ما رجّح قولهما، يقول ابن مالك: "لأنّ النصب هو الأصل"[4].

2- إنّ مثل التركيب السابق قد جاء على الأصل في قوله صلى الله عليه وسلم "لا يختلي خلاها ولا يُعْضد شوكها" فقال له العباس: يا رسول الله إلا الأذخر، فقال: إلاّ الأذخر"[5].

وهناك من النحاة مَنْ ردّ ما ذهبا إليه، ففي كلام أبي حيان ما يُشْعر بذلك لأنّه قد ذكر أنّ ابن مالك في ذكره الشرط الثاني من شروط الإتباع "ألا يكون متراخياً". فيرى أبو حيان أن النصب مختار، وليس براجح، ولعلّه هذا الاختيار كون سيبويه لم يذكر هذين الشرطين، يقول: "والشرط الثاني ألا يكون متراخياً فإن كان متراخياً نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيداً اختير النصب، ولم يشترط سيبويه ولا أصحابنا شيئاً من هذين الشرطين"[6]. بينما ذهب ابن هشام إلى تضعيف القول بالنصب، يقول: "ويضعف إذا كان متراخياً"[7].

---

1 شرح كافية ابن الحاجب 1: 245.

2 شرح التسهيل 2: 282.

3 المساعد 1: 559.

4 شرح التسهيل 2: 283.

5 صحيح البخاري 1: 39.

6 الارتشاف 2: 301.

7 الجامع الصغير في النحو: 129.

أمّا الكوفيون فقد قالوا بأنّ إلاّ في التركيب السابق (ما جاءني أحد ... إلاّ زيداً) حرف عطف، ولعلّ هذا القول يقود إلى خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (حول خروج إلاّ من معنى الاستثناء إلى العطف). ولمّا كنا قد ناقشنا ما جاء عن البصريين ورأيهم في ما سبق. نرى أن نقصر القول هنا على ما ذهب إليه الكوفيون لنرى أثر ما قالوه في توجيه التركيب.

يبدو أنّ الكسائي والفراء أوّلَ مَنْ نُسب إليهما هذا الرأي من الكوفيين، ولكنْ بالرجوع إلى ما قاله الفراء نجد أنه يخالف ما نسب إليه يقول: "وقد قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنّه قال: ولئلا يكون للناس عليكم حجة" ولا الذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية"[1]. ويقول في موضع آخر: وقد قال بعض النحويين (إلا) في اللغة بمنزلة الواو، وإنّما معنى هذه الآية: **(لا يخاف لديَّ المرسلون * إلا من ظلم ثم بدّل حسنا)**[2] وجعلوا مثله قول الله: **(لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا)**[3] أي ولا الذين ظلموا. ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا، لأني لا أجيز قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم؛ إنّما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلاّ"[4].

وممن ذهب إلى القول بأنّ الواو بمعنى (إلاّ) أبو عبيدة، يقول عند قوله تعالى: **(لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم)**. "موضع "إلاّ" هاهنا ليس بموضع استثناء، إنّما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة، وللذين ظلموا، وقال الأعشى[5]:

إلاّ كَخَارجَةِ المكلِّفِ نَفْسَه ... وابنِ قُبَيْصَةَ أَنْ أعيبَ ويَشْهَدا

ومعناه: وخارجةَ"[6]، ويقول ابن فارس: في باب إلا ... وتكون بمعنى "واو العطف كقوله:

وأرى لها داراً بأغدرة السِّيـ ... دان لم يدْرسْ لها رسمُ

إلا رماداً هامداً دفعت ... عنه الرّياح خوالدٌ سُحْمُ

---

[1] معاني القرآن 1: 89.

[2] النمل: 10-11.

[3] البقرة: 150.

[4] معاني القرآن 2: 287.

[5] ديوان الأعشى: 56

[6] مجاز القرآن 1: 60-61

أراد "رماداً"[1].

وقد توسع الأنباري في ما ذهب إليه الكوفيون وأورد حججهم، وكان دليلُ النقل أهمَ ما اعتمد عليه الكوفيون، فقد ذكروا أنّه قد جاء في القرآن الكريم وكلام العرب خروج إلاّ إلى معنى الواو، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا ذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: **(لئلا يكون للناس عليم حجة إلا الذين ظلموا منهم)** أي ولا الذين ظلموا، يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنّه قرأ: (إلى الذين ظلموا) مخففاً يعني مع الذين ظلموا منهم، كما قال تعالى: **(فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين)**[2] أي مع المرافق ومع الكعبين، وكما قال تعالى: **(من أنصاري إلى الله)**[3] أي مع الله، وكما قال تعالى: **(ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم)**[4] أي مع أموالكم، وكقولهم في المثل: "الذود إلى الذود إبل[5]" أي مع الذود، وكقول ابن مُفَرِّغ:

شَدَخَتْ غُرّةُ السوابق فيهم في وُجُوه إلى اللّمام الجِعَادِ

أي مع اللمام، وقال ذو الرُّمة: " بِهَا كلُّ خوّارٍ إلى كُلِّ صَعلةٍ"[6]

أي مع كل صعلة، وقال تعالى: **(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم)**[7] أي ومن ظُلِمَ لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه، إلى غير ذلك من المواضع.

ثم قال الشاعر:

وكلُّ أخٍ مفارقُــــه أخــوه لعَمْـرُ أَبيـك إلاّ الفرقـدانِ

أي والفرقدان، والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جداً[8].

وقد ردّ البصريون ما قاله الكوفيون ومما جاء عندهم:

1- ما احتج به الكوفيون من السماع يمكن توجيهه على غير ما ذهبوا إليه، فالآية **(... إلا الذين ظلموا)** يمكن أن توجه على الاستثناء المنقطع، يقول الأنباري:

---

1 الصاحبي: 185-186.

2 المائدة: 52

3 آل عمران: 52

4 النساء: 2

5 مجمع الأمثال 1: 353

6 عجزه: ضهولٍ وَرَفْضِ المُذْرِعاتِ القَراهِبِ، ديوان ذي الرّمة: 54

7 النساء: 148

8 الإنصاف 1: 268 م30.

"فلا حجة لهم فيه، لأنّ "إلاّ" هاهنا استثناء منقطع، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب"[1].

2- إنّ ما احتجوا به مما روى أبو بكر ابن مجاهد عن بعض القرّاء قراءتهم (إلى الذين ظلموا) بمعنى مع، لا يستقيم؛ لأنّه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، يقول الأنباري: "وأمّا قراءة من قرأ "إلى الذين ظلموا منهم" بالتخفيف، فإن: صحت وسُلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أنّ تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضاً حجة تدل على أنّ "إلا" تكون بمعنى الواو؛ لأنّه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً، وهذا مما لا خلاف فيه، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى مع، وقراءة مِنْ قرأ "إلا" بالتشديد بمعنى لكنّ"[2].

3- إنّ الأصل بقاء الأشياء على ما هي عليه كما قال الأصوليون، ما لم تدع حجة إلى التغيير، فلا حاجة هنا إلى القول بخروج حرف الاستثناء عن معناه الأصلي حتى لا يقع اللبس في المعنى. يقول أبو البقاء العكبري: "إن الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى، ولا يقع حرف بمعنيين؛ لما في ذلك من الاشتراك الملبس، وما صَحَّ منه عن العرب يقتصر عليه، ولا يقاس"[3].

4- إنّ ما ذهب إليه الكوفيون بأنّ إلاّ بمعنى الواو فيه حمل للكلام على الأضداد؛ لأنّ الأصل في (إلاّ) أن تكون لمخالفة ما بعدها لما قبلها، وأصل الواو أن تكون حرف يشترك ما بعدها مع ما قبلها. والأصل البعد عن الأضداد دون حاجة ملجئة إليه، يقول العكبري: "أنّ (ألاّ) بمعنى الواو من قبيل الأضداد؛ لأنّ موضوع "إلا" مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشترك ما بعدها بما قبلها، هذا حقيقة التضاد، والأصل عدمه"[4]، وهو ما عبّر عنه أبو حيان بالمباينة، يقول: "وقالت فرقة: "ألا" بمعنى الواو والتقدير ولا من ظلم وهذا ليس بشيء،

---

[1] الإنصاف 1: 269م35.

[2] الإنصاف 1: 270م35.

[3] التبيين: 403.

[4] التبيين: 403.

لأن معنى "إلاّ" مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة، إذ الواو للإدخال، وإلا للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر"[1].

وبعد هذا العرض يرى الباحث أن يأخذ باختيار نصب الاسم بعد "إلاّ" في التراكيب السابقة، ولعلّه يؤيد ما ذهب إليه بالآتي:

1- طول الفصل بين المبدل والمبدل منه يرجح النصب؛ لأن الأصل عدم الفصل بين التوابع، بحكم التلازم بينهما لتوجيه الحركة الإعرابية على التابع من المتبوع، فالقاعدة النحوية تسير على أنّ لا يكون فصل بين التابعين إلا ما كان لغرض الاعتراض لنكتة بلاغية، ولا يظهر هذا الاعتراض في التراكيب السابقة.

2- إنّ الأصل أن تحمل الأشياء على ما وضعت له أول الأمر، وهذا ما توجه إليه التراكيب السابقة، فالأصل في الاستثناء النصب، كما يقول النحاة.

3- ما ذهب إليه القائلون بالبدل يمكن ردّه بما جاء في الاستثناء الموجب فقد ورد في بعض القراءات القرآنية في نحو قوله تعالى **(فشربوا منه إلا قليلاً)**[2] بالرفع (قليلٌ) وجاء في قوله صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا امرأةٌ أو مسافرٌ، أو مريضٌ)[3]، وقوله أيضاً: (فتفرقوا كلّهم إلا قتادةُ...)[4] الرفع مع أنّ حقه النصب على الاستثناء وجوباً. ولعلّ الباحث يستند لتقوية هذا الرأي بما جاء عند الأستاذ عباس حسن، فقد وسّع حديثه عن توجيه تركيب الاستثناء الموجب في حالتي النصب والرفع، ورفض فكرة التأويل والتقدير التي صاحبت توجيه الرفع عند قوم من النحاة، فجعل من ذلك منطلقاً يبرز فيه أثر اللهجات الفصحى في التوجيه، يقول: "وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب، مع أنّ الكلام تام موجب، ومنها قوله تعالى **(فشربوا منه إلا قليل منهم)** في قراءة كلمة "قليل" بالرفع. ومنها: تغير المنزل إلا بابٌ، ومنها قوله عليه السلام: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا امرأة، أو مسافر، أو مريض". وقوله أيضاً: (فتفرقوا كلهم إلا قتادة...).

---

[1] البحر المحيط 7: 56.

[2] البقرة: 249

[3] المعجم الأوسط للطبراني 7: 354

[4] لم أجده في كتب الحديث "الصحاح الستة"، ينظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ونسنك، 5: 133-134.

وقد كَلّف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير؛ ليجعلوا الكلام تامّاً غير موجب؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل، وإلى أنّ الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم. فمما قالوه في الآية: إنّ نصها – على لسان طالوت – هو: **(إنّ الله مبتليكم بنهر، فمن شرب منه فليس مني)**... **(فشربوا منه إلا قليل منهم)** فمعنى: "شربوا منه" : لم يكونوا مني ولا من أنصاري. فهي في تأويل كلام منفي في تقديرهم.

وقالوا: في المثال الثاني وأشباهه: أنّ "تَغَيّر" معناها لم يبق على حاله. فالكلام يتضمن نفياً في المعنى.. كما عرضوا تأويلات أخرى لبقية الأمثلة الواردة. ولا شك أن كلامهم مردود، وتأويلهم بعيد، لسببين:

أولهما: أنّ كلَّ كلام مثبت لابد له من نقيض غير مثبت، ويستحيل الحكم على شيء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضداً منفياً؛ فمعنى "سكت الفتى" لم يتكلم. ومعنى لم يتكلم: سكت، ومعنى "نام الرجل" لم يتيقظ. ومعنى "تيقظ": ليس بنائم. ومعنى "تحرك الطفل": لم يسكن، ومعنى "سكن": لم يتحرك... ومعنى شرب: لم يفقد الماء ويظمأ. ومعنى فقد الماء: ما شرب... وهكذا، فلو أخذنا برأيهم، وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق في الكلام العربي أسلوب مقصور على "التمام مع الإيجاب" دون أن يصلح للنوع الثاني (وهو: التام غير الموجب) وهذا غير مقبول.

وثانيهما: وهو الأهم – أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب – إنّما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية، التي تجعل – سليقةً – الكلام "التّام الموجب، والتام غير الموجب" متماثلين في الحكم، ويجوز فيهما: إما النصب على الاستثناء، وإمّا البدل من المستثنى منه، وإمّا الرفع على الابتداء، ... فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها.

وإذا كان التأويل على هذا النمط معيباً، وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير – عند الضبط – اللغة الضاربة في الفصاحة، الشائعة بين اللغات المتعددة؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة، توحيداً للتفاهم، وفراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسّة، فعلينا أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها، دون محاكاتها في الضبط، أو القياس عليها – ما أشرنا لهذا كثيراً – على الرغم من أنّها صحيحة يجوز محاكاتها"[1].

[1] النحو الوافي 2: 329-331.

المسألة السادسة والعشرون
الخلاف في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه

يقول الرضي: "وإذا كان المستثنى بعد المستثنى منه، قبل صفته، نحو: ما جاءني رجلٌ إلا عمروٌ خيرٌ من زيد، فعند سيبويه: إتباعه أولى من النصب، لأنّ المبدل منه وهو الموصوف متقدم. وحُكي أنّ سيبويه يختار النصب على الاستثناء، والمازني يختار ذلك على الإبدال نظراً إلى أنّ الصفة كجزء الموصوف، فكأنّه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه، وأيضاً فإنّ الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه، ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به، والاعتداد بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد". 2: 99.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه، فتعددت الآراء في توجيه التركيب بين البدل، أو النصب على الاستثناء فذهب سيبويه إلى البدل أو النصب على الاستثناء بينما نسب إلى المازني البدل. وإليك تفصيل المسألة:

ذهب سيبويه إلى توجيه التراكيب "ما جاءني رجل إلا عمرو خير من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٍ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا زيد خيرٌ منه". إلى القول مرة بالبدل، ومرة بالنصب على الاستثناء ومرة على الابتداء.

يقول: "فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خير من زيد وما مررت بأحدٍ إلا عمرٍ وخيرٍ من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل لأنّك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفتَ بَعْد ذلك.

.....

وقد قال بعضهم: ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منه، وكذلك من لي إلا زيداً صديقاً، ومالي أحدٌ إلا زيداً صديق؛ كرهوا أن يقدِّموا وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدَّم قبل الاسم إلا نصباً[1].

ويقول في موضع آخر موجهاً ما بعد إلا على المبتدأ: "هذا ما يكون مبتدأ بعد إلاّ وذلك قولك: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه، كأنّك قلت: مررت بقوم زيدٌ خير منهم، إلاّ أنّك أدخلت إلا لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به.

---

[1] الكتاب 2: 336 - 337

ولو قال: مررت بناس زيد خير منهم، لجاز أن يكون قد مرّ بناس آخرين وهم خير من زيد، فإنّما قال: ما مررت بأحدٍ إلا زيد خير منه ليخبر أنّه لَم يمرّ بأحد يفضل زيداً"[1].

ويقول المبرد مؤيداً ما ذهب إليه سيبويه في اختيار البدل: "وكان سيبويه يختار: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خير منك؛ لأنّ البدل إنّما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها. ... والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه.

والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام"[2]. وقد ذكر ابن مالك أن المبرد يرجح النصب، يقول: "فيكون نصبه راجحاً، وهو اختيار المبرد"[3] وهو مخالف لما جاء في المقتضب، حين أيّد رأي سيبويه في اختيار البدل.

وقد ذكر الأعلم حجة القول بالبدل، وهو أن المبدل منه وهو الاسم الأول وقد تقدم، والنعت فضلة في الكلام، يأتي بعد تمام الإخبار، يقول: "وحجته أن المبدل منه إنّما هو الاسم الأول وقد تقدَّم، والنعت فضلة في الكلام يأتي بعد تمام الاسم والإخبار عنه"[4]. ويقول ابن يعيش: "إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ... مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله؛ لأنّ الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكترث للصفة؛ لأنّها فضلة"[5].

وقد نسب ابن عصفور القول بالبدل إلى يونس، يقول: "وأجاز يونس وغيره البدل"[6].

ويعلل ابن عقيل لتقديم البدل على الصفة، أنّ الفصل بين النعت والمنعوت أسهل منه بين البدل والمبدل منه، يقول: "ووجه ترجيح الإتباع أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم عليها، ووجه خلافه أن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل، ويعارض هذا بأن البدل مبين كالنعت، فالفصل به بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء وبينهما لا يشبه النعت"[7].

---

1 الكتاب 2: 342.
2 المقتضب 4: 399-400.
3 شرح الكافية الشافية 2: 706.
4 النكت 1: 638.
5 شرح المفصل 2: 92.
6 شرح الجمل 2: 264.
7 المساعد 1: 562.

أمّا المازني فقد اختلف في النقل عنه، فمنهم من يرى أنّه جوّز البدل، ومنهم من ذكر بأنّه جوّز النصب على الاستثناء، ومنهم من رأى أنّه يوجب النصب على الاستثناء.

وبعد الرجوع للمصادر المتقدمة في الدراسة النحوية وجدنا المازني يرى أنّه يجيز النصب اختياراً، يقول: "وكان المازني يختار النصب، ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطّرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط؟"[1]

ويقول الأعلم: "واختار المازني الاستثناء"[2].

ويقول ابن يعيش: "أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني"[3]. وقد فصّل أبو حيان رأيه قائلاً: "وعن المازني اختيار النصب وعنه اختيار البدل، وعنه وجوب النصب، وهو وَهَمٌ عليه من ابن عصفور، ومن صاحب النهاية قال فيها قال أبو عثمان: يجب النصب"[4].

بينما يرى ابن عقيل أن المشهور النصب على وجهين: الوجه الأول الجواز، والثاني الوجوب: "والمشهور عن المازني تجويز الوجهين: واختيار النصب كما ذكر المصنف، وكذا ابن عصفور في بعض تصانيفه، وذكر عنه في بعضها أن يوجب النصب، وكذا ذكر ابن الخباز عنه في النهاية"[5]. من نصي أبي حيان وابن عقيل يمكن أن نخرج بالآتي:

1- نرى نقل كلٍّ منهما عن ابن عصفور مختلفاً.

2- انفرد ابن عقيل بوجهي النصب، ولعلّ هذا يخالف ما نقله النحاة عن المازني وبخاصة الرضي وأبو حيان.

ولعلنا نعود إلى ما قاله ابن عصفور من كتبه لنرى دقة النقل عنه، يقول: "فإن تقدّم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء وهو مذهب المازني"[6].

يُظْهر النص بوضوح رأي ابن عصفور وهو القول بالنصب.

---

1 المقتضب 4: 339.

2 النكت 1: 638.

3 شرح المفصل 2: 92.

4 الارتشاف 2: 302.

5 المساعد 1: 561-562.

6 شرح الجمل 2: 264.

بعد تدقيق صحة نسبة رأي المازني، نذكر أنّه قد احتج لما ذهب إليه، فقد رأى أنه المبدل منه في تقدير الملغي، فلو قدّره ملغي فلا حاجة إلى نعته، يقول الأعلم: "واختار المازني الاستثناء، وحجته أن المبدل منه في تقدير الملغي، فإذا قدّر المتكلم مُلْغيً فما حاجته إلى نعته فوجب بذكر المتكلم نعت المستثنى منه بعد أن ألغي المنعوت وقدره محذوفاً ساقطاً أن ينصب ما بعد إلا لأنّه استثناء مقدم قبل النعت الذي لم يلغه"[1]. ويقول ابن يعيش: "أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني، وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة"[2].

وقد ضعّف ابن عصفور ما ذهب إليه المازني زاعماً أن النصب يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف وهو ما لا يجوز إلا ضرورة، يقول: "والنصب أضعف لأنّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلا في ضرورة نحو قوله[3]:

أمّرت من الكتّانِ خَيْطا وأَرْسَلَتْ رسولا إلى أُخْرَى جريّاً يُعينُها

ففصل بين رسول وصفته بقوله: إلى أخرى"[4].

بقي أن نشير إلى أنّ الأصوليين لا يُجَوّزون الفصل بين المستثنى منه والمستثنى، يقول جمال الدين الإسنوي: "لا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه، حتى لو سكت سكوتاً زائداً على العادة، أو تكلّم بكلام أجنبي عما هو فيه ثم استثنى لم يصح"[5]. ولكن الإسنوي عند التطبيق على المسألة الفقهية أجاز الفصل يقول: "فمن فروع المسألة ما إذا قال: عليّ ألف – استغفر الله – إلا مائةً، فإنّه يصح الاستثناء عندنا خلافاً لأبي حنيفة، دليلنا أنّه فصل يسير فلم يؤثر"[6]. ولعلّ الإسنوي ينتحي في ذلك مسربين الأول مخالف لما هو عند النحاة، والآخر مطابق لما عرضناه عندهم من جواز الفصل عند طائفهم منهم، بدليل توجيه الاسم بعد إلا نصباً على الاستثناء وهو ما ذهب إليه المازني.

---

1 النكت 1: 638.

2 شرح المفصل 1: 92.

3 الخصائص 2: 396

4 شرح الجمل 2: 264-265.

5 الكوكب الدري : 373.

6 الكوكب الدري: 374.

ومتابعة لهذه المسألة نرى أن نذكر ما جاء عند المعاصرين لنعرف رأيهم فيها. فقد أفرد لها الدكتور كاظم إبراهيم مبحثاً في كتابه عن الاستثناء فحشد فيها آراء النحاة، ورأى أنّ المسألة في مجملها تندرج تحت تقديم المستثنى، ثم خرج بعد عرضه آراء النحاة القدماء إلى تقسيم هذا التقديم إلى ثلاثة أقسام، يقول: "والقضايا التي جاءت في الاستثناء هي الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى، وهذه المسألة تقترب من قضية تقديم المستثنى، وذلك بوقوع صفة المستثنى منه بعد المستثنى... ونخلص مما تقدم في هذه المسألة إلى أنّ فيها ثلاثة مذاهب: الأول وهو مذهب سيبويه والمبرد وأكثر النحويين أن يكون بعد (إلا) بدلاً، والثاني وهو مذهب سيبويه وبعض النحويين الرفع على الابتداء والثالث وهو مذهب المازني وبعض النحويين النصب على الاستثناء"[1].

ويظهر من كلام الدكتور كاظم أنّه لخّص ما جاء عند النحاة المتقدمين.

والذي يظهر للباحث واستناداً إلى ما جاء عند النحويين، نرى أنّ الوجهين يتساويان لا مرجح لأحد منهما على الآخر، يقول ابن مالك: "وعندي أنّ النصب والبدل عند ذلك متساويان، لأنّ لكلٍّ منهما مُرَجِّحاً فتكافآ"[2].

فضلاً عن ذلك يمكن أن يكون لهذا التقديم غرضٌ في نفس المتكلم جرياً على عادة العرب في تقديم ما تُعْنَى به يقول سيبويه: "كأنّهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[3]. ويقول أبو حيان: "لأنّ العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[4].

المسألة السابعة والعشرون
الخلاف في غيـر

يقول الرضي: "قال الفراء: يجوز أن يُبنى "غير" في الاستثناء مطلقاً، سواء أضيفت إلى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف، يعني "إلاّ" ومنعه البصريون، لأنّ

---

[1] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 275-277

[2] شرح الكافية الشافية 2: 707.

[3] الكتاب 1: 34.

[4] البحر المحيط 1: 241.

ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به، وأما إذا أضيف إلى "أن" فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله[1]:

لم يمنعِ الشّـرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نطقت حَمامُـةٌ في غُصُـونٍ ذاتِ أَوْقـالِ

كما يجيء في باب الإضافة، ويجوز أن يكون نحو قوله[2]:

غيـرَ أنّـي قَدْ أستعينُ على الهــ ـمّ إذا خِـفْتُ بالثَـوَى النَجَـاءُ

من هذا الباب، أي مبنياً على الفتح، لإضافته إلى "أنّ". كما في قوله تعالى **(مثل ما أنكم تنطقون)** [3] ويجوز أن يكون منصوباً لكونه استثناءً منقطعاً". 2: 127.

يتناول الرضي في هذا النص خلافاً بين الفراء والنحاة حول بناء (غير) فالفراء يجيز بناءها على كل وجه سواءً أضيفت إلى معرب، أو مبني، بينما أجاز النحاة بناءها إذا أضيفت إلى مبني. وإليك تفصيل هذا الخلاف:

ذهب البصريون إلى أنّه يجوز بناء (غير) إذا أضيفت إلى غير متمكن (مبني)، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن"[4]. ولعلّ لهذا القول عند البصريين أصولاً عند سيبويه نقله عن شيخه الخليل، يقول: "وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضوع، فكذلك غير إن نطقت"[5].

ويقول العكبري عن رأي البصريين: "إذا أضيفت "غير" إلى متمكن لم يجز بناؤها، وإذا أضيفت إلى غير متمكن جاز بناؤها وإعرابها"[6]، ويقول ابن عقيل: "ولا يجوز فتحها مطلقاً أي فتح غير"[7] ويقول الدماميني: "ولا يجوز فتحها أي فتح غير مطلقاً أي سواء أضيفت إلى معرف أو مبني"[8].

---

1 شرح المفصل 3: 80

2 ديوان الحارث بن حلزة: 21

3 الذاريات: 23

4 الإنصاف 1: 287 م37.

5 الكتاب 2: 330.

6 التبيين: 416.

7 المساعد 1: 590.

8 تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 6: 128.

وقد رجّح البصريون ما ذهبوا إليه، أنّ الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء واستدلوا عليه بقوله تعالى **(وهم من فزع يومئذ آمنون)**[1] فنبي على قراءة نافع وأبي جعفر بالإضافة والفتحة، وكذلك في قول الشاعر[2]:

رددْنَا لِشَعْثَاء الرَّسُولَ، وَلاَ أَرَى كَيَوْمَئِذٍ شَيْئاً تُرَدُّ رَسَائِلُهْ

يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء، قال تعالى (وهم **من فزع يومئذ آمنون)** فبنى (يوم) في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح؛ وهي قراءة نافع وأبي جعفر؛ لأنّه أضيف إلى "إذ" وهو اسم غير متمكن، وقال الشاعر:

رَدَدْنَا لِشَعْثَاءِ الرَّسُولِ، وَلاَ أَرَى كَيَوْمَئِذ شَيْئاً تُرَدُّ رَسَائِلُهْ

وقد بَيّن العكبري حجج البصريين في ترك بناء (غير) إذا أضيفت إلى معرب، أو ما عبّر عنه النحاة بالمتمكن ورأيهم في القول ببنائه إذا أضيف إلى مبني، يقول: "ولم يجز البناء فدّل على إبطال التعليل بالإضافة ويتأيد هذا من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن "غيراً" لا تتعرف بالإضافة، بل تبقى نكرة، والنكرات معربات.

والثاني: أنّ "غيراً" لا معنى لها إلاّ بالإضافة، فلو كانت الإضافة علة لوجب ألاّ تعرب في موضع.

والثالث: أنا وجدنا من المبنيات ما يعرب إذا أضيفت وهذا يدلُّ على أنّ الإضافة علّةٌ لازمة للبناء، فكيف تكون علة البناء؟.

ولا يلزم على ما ذكرناه إذا أضيفت إلى غير متمكن؛ لأنّ المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه، والمبهم هنا مبني، والمضاف إليه كالشيء الواحد، فجاز أن يتعدى البناء إليه، ومن ذلك قوله تعالى: **(وهم من فزع يومئذ)** بفتح الميم وقوله تعالى: **(من خزي يومئذ)**[3] وقوله **(إنّه لحق مثل ما أنّكم تنطقون)**[4] وكل ذلك يجوز فيه الإعراب، والبناء فيه جائز. وأما إضافته إلى المتمكن فليس فيه ما يحسن البناء"[5].

---

1 النمل: 89.

2 الإنصاف 1: 289-290 م38

3 هود: 66.

4 الذاريات: 33.

5 التبيين: 415-416.

أمّا الكوفيون وعلى رأسهم الفراء كانوا يرون جواز بناء غير أضيفت لمعرب متمكن أو مبني.

يقول الفراء: "وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها، تَمّ الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما أتاني أحد غيرَك. قال: وأنشدني المفضّل:

لم يَمْنَعِ الشّـرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتَفَتْ حَمامُةٌ في غُصُـونٍ ذاتِ أَوْقــالِ

فهذا نصب وله فعل والكلام ناقص، وقال الآخر:

لا عيبَ فيهــا غَيْرَ شُهْلَـة عَيْنِهـا كذاك عِتـاقُ الطيرِ شُهْـلا عيونُها

فهذا نصب والكلام تامّ قبله"[1].

وذكر الأنباري هذا الرأي عن الكوفيين إلا أنّه لم يشر إلى الفراء ونقله عن بني أسد وقضاعة، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنّ "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلاّ" سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو: قولهم ما نفعني غَيْرَ قيام زيد، وما نفعني غَيْرَ أن قامَ زيد"[2].

ويقول العكبري موجزاً رأي الكوفيين: "وقال الكوفيون يجوز بناؤها مطلقاً"[3]. وذكر ابن مالك الرأي السابق منسوباً للفراء، يقول: "وأجاز الفراء بناء "غير" على الفتح عند تفريغ العامل، سواء كان المضاف إليه معرباً أو مبنياً، فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيد وما جاءك أحد غيرَ ليُ ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني"[4].

وقد احتج الفراء والكوفيون لما ذهبوا إليه بالقياس حملاً على أنّ غير بمعنى إلاّ أي أنّها قامت مقامها، فالأسماء حين تحل محل الحروف تبنى مثلها، إضافة إلى احتجاجهم بالسماع كما جاء عن قبائل العرب (قيس وقضاعة) وما جاء عند الشاعر في قوله:

لم يَمْنَعِ الشّـرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتَفَتْ حَمامُةٌ في غُصُـونٍ ذاتِ أَوْقــالِ

يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأنّ "غير" هاهنا قامت مقام "إلاّ" وإلا

---

[1] معاني القرآن 1: 383.

[2] الإنصاف 1: 287 م38.

[3] التبيين: 416.

[4] شرح التسهيل 2: 312.

حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك: ما نفعني غير قيامك أو غير متمكن كما قال:

لم يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتَفَتْ حَمامُةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ[1]

ويقول العكبري في دليل القياس مع ربطه بالسماع: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن "غيراً" هنا وقعت موقع "إلا" و "إلا" حرف والحرف مبني، فإذا وقع الاسم موقع المبني وجب أن يبنى فكيف إذا وقع موقع الحرف؟ ألا ترى أن المنادى المفرد مبني لوقوعه موقع المضمر أو الخطاب، وقد شهد لصحة ذلك قول الشاعر:

لم يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتَفَتْ حَمامُةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ

ففتح الراء، ولا سبب له إلا ما ذكرنا"[2].

وقبل الردّ على ما ذهب إليه الكوفيون نرى أن نذكر أنّ عدداً من النحاة قد أخذوا بهذا الرأي منهم: ابن مالك وابن هشام وابن عقيل فهم يجيزون بناء (غير) إذا أضيفت إلى مبنى صلح محل إلاّ أو لم يصلح، يقول ابن مالك: "بل إذا أضيفت غير إلى مبني جاز بناؤها، صلح موضعها لإلا أو لم يصلح، لكن بناءها إذا أضيفت إلى مبني وصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبني ولم يصلح موضعها لإلا، فمثال الأول قول الشاعر:

لم يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتَفَتْ حَمامُةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ

ومثال الثاني قول الشاعر:

لُذْ بِقَيْسٍ حينَ يَأْبَى غَيْرُهُ تلفه بَحْراً مفيضاً خَيْرُهُ"[3]

ويقول ابن هشام: "ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى كقوله:

لم يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتَفَتْ حَمامُةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ

وقوله:

لُذْ بِقَيْسٍ حَيْنَ يَأْبَى غَيْرُهُ تَلْفِهِ بحْراً مُفِيضاً خَيْرُهُ"

---

[1] الإنصاف 1: 287م 37

[2] التبيين: 417-418.

[3] شرح التسهيل 2: 312-314.

وذلك في الأول أقوى، لأنّه انضمّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبنى تضمن غير معنى إلاّ"[1].

ويمكن رَدّ ما قاله الكوفيون بالآتي:

1- حمل الكوفيون غير على (إلاّ) ومعلوم أنّ النحاة مجمعون على اسمية "غير"، فهو على ما يظهر قياس غير مستقيم، فضلاً عن أنّ "إلاّ" حرف معنى، وغير حُمِلَ عليها من باب الربط في المعنى حيث إنّ "غير" وما بعدها يمثلان إلا وما بعدها حتى يتحقق معنى الإخراج في المستثنى، وليس في الحرفية، يقول سيبويه: "اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه فيه معنى إلا فيجري الاسم الذي بعد إلاّ، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره"[2].

ورأى البصريون فساد هذا القول عند الكوفيين وحجتهم في ذلك؛ أنّه لو جاز ما يقولون لقيل "زيد مثلَ عمرو" فيبنى على الفتح لقيامه مقام الكاف، وهو خلاف ما أجمع عليه النحاة، يقول الأنباري: "أمّا قولهم: "إنّها في معنى إلا فينبغي أن تبنى" قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنّه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: "زيد مثل عمرو" فيبني مثلَ على الفتح لقيامه مقام الكاف، لأن قولك: "زيد مثل عمرو" في معنى "زيد كعمرو" ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دلّ على فساد ما ادعيتموه"[3]. فضلاً عن ذلك لا يعني وقوع الاسم موقع الحرف أن يوجب له البناء، فحين نقول أخذت بعض المال، فكلمة (بعض) معربة، وحين نضع ما يدلّ على معناه يكون مبنياً، يقول العكبري: "إن وقوع الاسم موضع الحرف لا يوجب البناء، ألا ترى أن قولك أخذت بعض المال. معرب، ولو قلت: أخذت من المال صحّ المعنى وقد وضعت بعض موضع (مِنْ)، وتقول: زيد مثل عمرو فترفع مع جواز أن يكون موضع الكاف[4].

2- ذهب بعض النحاة أنّ ما قاله الفراء ببناء (غير) حملاً على إلا قولٌ عارض لا يعتد به، يقول ابن مالك: "وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن غير معنى إلاّ، وذلك عارض فلا يجعل وحده سبباً[5] ويقول ابن عقيل مؤيداً ابن مالك: "وذلك عارض، فلا يجعل وحده سبباً للبناء"[6].

---

1 مغني اللبيب: 211.

2 الكتاب 2: 343.

3 الإنصاف 1: 290م37.

4 التبيين: 418.

5 شرح التسهيل 2: 312.

6 المساعد 1: 591.

3- رَدّ البصريون ما جاء سماعاً في احتجاج الكوفيين، فيرون أن بناء غير في قول الشاعر:

لم يَمْنَعِ الشّـرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ هَتَفَتْ حَمامُةٌ في غُصُـونٍ ذاتِ أَوْقــالِ

لأنّه أضيف إلى غير متمكن، وإذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه، مؤيدين رَدّهم بما جاء في قوله تعالى **(إنّه لحق مثل ما أنكم تنطقون)** [1]...

يقول الأنباري: "وأمّا قول الشاعر:

لم يمنع الشـربَ منها غيرَ أن هتفت حمامـة من سحــوق ذات أوْقالِ

فنقول لا نسلم أنّه بني لأنّه قام مقام "إلا" وإنّما بني "غير" لأنّه إضافة إلى غير متمكن، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: **(إنّه لحق مثل ما أنكم تنطقون)** في قراءة من قرأ "مثل" بالفتح، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب، وإن كان في موضع رفع، لأنّه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن، وقال تعالى: **(من خزي يومئذ)** [2] فيمن قرأ بالفتح، وقال تعالى **(من عذاب يومئذ)** [3] فيمن قرأ بالفتح، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر، ثم قال الشاعر:

أزمانَ مَنْ يـردِ الصنيعةَ يُصْطنـعْ فينا، ومَنْ يُـرِد الزهـادّة يُزْهـدِ

فبنى "أزمان" للإضافة إلى (من) وهو غير متمكن، وقال الآخر[4]:

عَلَى حِيْنَ أُنجيْتُ وشَـابَ رَأْسِـي وقلتُ: ألَمّا تصـحُ والشيبُ وازعُ؟

وقال الآخر:

على حين أُنجيت وشـاب رأسـي فأيَّ فَتــىً دعَوْتِ وأيَّ حيــنِ؟

وقال الآخر[5]:

يَمُرُّونَ بالدهنــا خِفافا عيابُهــم ويَخْرجْنَ مَن دَرايـن بُجرْ الحقائبِ

على حِيَنْ أَلْهَـي النّاس جُلُّ أمورِهـم فَنْـدلاً زُريـق المالِ نَدْلَ الثَعَالـبِ

---

[1] الذاريات: 23

[2] هود: 66

[3] المعارج: 11

[4] ديوان النابغة: 69

[5] الخصائص 1: 120

وإذا بني المضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب لإضافته إلى غير متمكن دَلّ أن قوله "غير أن نطقت" مبني لإضافته إلى غير متمكن"[1].

من المناسب أن نذكر نقطة هامة في موضع هذا الخلاف وتكمن في ما ذهب إليه الرضي في نسبة القول ببناء غير إلى الفراء، ولعلّ النص الذي نقل من المعاني يجلي بوضوح أن الفراء نقل ذلك على أنه لغة لقبيلة ولم يورده على أنّه رأي لنفسه، ولعلّ من المناسب أن نرد عليه بما جاء عند الدماميني، يقول: "قلت: وفيه نظر، لأنّ الفراء لم يقل ذلك بالرأي حتى يُردّ قوله بمثل هذا، وإنما حكاه لغة عن بعض أسد وقضاعة، وحكى أنّهم يفتحون إذا كانت (غير) بمعنى (إلاّ)، تم الكلام أو لم يتم"[2].

بقي أن نشير إلى توجيه القول بالاستثناء المنقطع كما ذكر الرضي:

كما هو معلوم لدى النحاة أنّ الاستثناء المنقطع: أن يكون ما بعد إلا من غير جنس ما قبلها، أو كما ربطه سيبويه بتقدير (لكنّ) كما في قولهم: سار العلماءُ إلاّ كتبهم، ولما كان هذان الضابطان لا يتحققان في توجيه الشاهدين الشعريين اللذين ذكرهما الرضي. لا نميل إلى القول بالاستثناء المنقطع، فضلاً عن ذلك نجد أنّ خلاف النحاة حول حمل (غير) على (إلاّ) في البناء، وذلك لا يدخل فيه الاستثناء المنقطع، الذي يعتمد على وجود أركان محددة فإذا أخذنا قول الشاعر:

غَيْرَ أني قد أستعين على الهمـ ـم إذا خفّ بالثوى النجاءُ

فلا نجد الاستثناء المنقطع على تقدير قول سيبويه بلكنّ ينطبق عليه، فلا نقول (لكن غير أني أستعين...). فضلاً عن ذلك فقد نصّ علماء أصول النحو أن الشاهد الشعري إذا احتمل أكثر من توجيه سائر في العربية سقط الاحتجاج به، يقول الأنباري: "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به"[3].

ومتابعة لهذا الخلاف ومن باب ربط ما جاء عند نحاة السلف، وما بنى عليه المحدثون من المفيد أن نرى ما جاء عندهم في الخلاف السابق.

فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ (غير) مبهمة تُحمْل على (مِثْل) إذا لم يسند إليها، أو لم تصف وإلا فهي نعت بعد النكرة حال بعد المعرفة، يقول: "والحق أن غير وسوى مثل (مِثْل) في إبهامها، ومِثْل وغير، وسوى، إذا لم يسند إليها، أو لم

---

[1] الإنصاف 1: 290-293 م37.

[2] تعليق الفرائد 6: 128.

[3] الإنصاف 1: 60 م8.

تُضَفْ إليها: نعت بعد نكرة، وحال بعد معرفة، فإذا نصبت (غير) و سوى) في هذا الباب، فهما منصوبتان على الحال، وإذا رفعت فيه، فهما مرفوعتان على النعت.

فإذا جاءتا منصوبتين في مثل قولهم: ما جاءني أحد غير زيد، أو سوى زيد فنصبهما على الحال أيضاً باعتبار أن النكرة قد أفادت هنا لوقوعها في سياق النفي"[1].

ويظهر أن الدكتور المخزومي قد سلبها ما أجمع عليه النحاة من اقترانها "بإلاّ" وحملها على معناها كما ذكرنا ذلك عند سيبويه.

وأما الدكتور عبد الفتاح الدجني فقد أطال الحديث وربط بين لغات الحجاز وتميم وأسد وقضاعة في توجيه تركيب (غير) ويمكن أن نقتبس ما جاء عنده لنرى مدى الاختلاف بينه وبين ما نقله الفراء عن أسد وقضاعة، يقول الدكتور الدجني: "نصب "غير" في الاستثناء مطلقاً لغة عند الحجازيين وبعض العرب، ذهب السيوطي إلى القول بأن بعض بني أسد وقضاعة ينصبون "غير" في الاستثناء مطلقاً، إن كان الاستثناء مطلقاً، وإن كان الاستثناء موجباً ليس منفياً، ونعني به الجملة التامة المنفية أو الموجبة وذلك نحو قولك: جاء الطلاب غير طالب وما جاء الطلاب غيْرَ طالب، ينصب (غيرَ) في كلتا الجملتين.

ولكن النحاة قد أجمعوا تقريباً على لغة بني تميم، وذلك أن "غَيْر" لها حالتان في الاستثناء. وذلك عندما تكون جملة الاستثناء منفية، نحو قولك: ما جاء الرجال غَيْرُ رجلٍ، بنصب غير أو برفعها بدلاً، كما تقول في "إلا" ما قام القوم إلا زيداً، و(إلا) زيدٌ وهذه لغة لبني تميم، وذهب ابن هشام إلى القول بأن نصب غير في الاستثناء المنفي لغة للحجازيين، وقال: "ما قام القوم غَيْرَ حمار بالنصب عند الحجازيين، وبهذه اللغة قد اشتركوا مع بني أسد وقضاعة"[2].

يبدو أنّ ما قاله الدكتور الدجني يخالف ما جاء عند الفراء، فلم يشر إلى الحجازيين بل ذكر أنّ البناء في غير ما اختصت به قضاعة وبنو أسد.

والذي يبدو للباحث بعد هذا العرض أنّ بناء (غير) كما جاء في الآراء السابقة لا يعدو أن يكون لغة جاءت عن بعض قبائل العرب، وكما هو معلوم أنّ علماء اللغة قد أوْلوا عناية هامة بمثل هذه الظواهر، وذكرها في كتبهم، ولعلّ من المناسب لهذا المقام أنْ نذكر أنّ العلماء كالفارابي وابن خلدون والسيوطي، قد جعلوا بني أسد من ضمن القبائل التي وسمت بالفصاحة والبعد عن مواطن الضعف التي أصابت بعض قبائل

---

[1] في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 207-280.

[2] لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي: 117-118.

العرب، يقول الفارابي: "وكان الذين تولى ذلك من بين أمصارهم، أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاء، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم: قيس وتميم وأسد وطيء، ثم، هذيل فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنهم لسان العرب"[1] ويقول ابن خلدون: ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها، لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم"[2].

ويقول السيوطي: "... والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف"[3] فهؤلاء العلماء الثلاثة مجمعون على فصاحة بني أسد، ولعلّ هذه الظاهرة التركيبة الواردة عنهم في بناء (غَيْرَ) تَدلّ بوضوح في نقل الفراء على أهمية هذه القبيلة في توجيه بعض تراكيب العربية دون حاجة إلى تعليل نحوي يقوم على التقدير والتأويل، يمكن أن نسلم منه حين ننسب ذلك إلى من نطق به من المحتج بلسانه من قبائل العرب لأنه كما هو معلوم كما قال ابن جني لغات العرب كلها حجة[4]، لكن مقدار الفصاحة مختلف فيه كما يرى، ولا حاجة بناء إلى تتبع ذلك عنده.

أمّا (غَيْرَ) نفسها في باب الاستثناء فيظهر لي أنّها صيغة من صيغ الاستثناء، مثلها مثل (إلاّ) ولا يحتاج المقام إلا تأويلها بمعنى المغايرة وأمّا خروجها عن معنى الاستثناء كالصفة والحالية... فلا يعدو أن يكون من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ولعلّ الباحث في هذا الرأي يقتفي ما جاء عند الأصوليين فقد وضعوا غير ضمن صيغ الاستثناء يقول الآمدي: "وإذا عُرِفَ معنى الاستثناء فصيغه كثيرة، وهي: إلاّ وغير وسوى، وخلا، وحاشا، وعدا، وماعدا، وما خلا، وليس ولا يكون، ونحوه"[5]. ويقول الدكتور كاظم إبراهيم: "ومن المعاني التي جاء فيها (غير) معنى إلا في الاستثناء، ولذا عدّها النحويون بمعناها هذا من أدوات الاستثناء، ولأنها تفيد ما أفادته (إلاّ)"[6].

---

[1] كتاب الألفاظ والحروف: 147.

[2] المقدمة: 614.

[3] الاقتراح: 44

[4] الخصائص: 2: 10-12

[5] الأحكام في أصول الأحكام 2: 493.

[6] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 103.

المسألة الثامنة والعشرون
الخلاف في ســـــوى

يقول الرضـي: "فسوى في الأصل: مكان مُسْتَو، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء، ولا يجوز في "سوى" القطع عن المضاف إليه كما يجوز في "غير" على ما يجيء. والتزم بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف، فلا يجيز: جاءني القوم سوى رجلٍ منهم طويل، وهو الظاهر من كلامهم. وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية؛ لأنّه في الأصل صفةُ ظرفٍ، والأوْلى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها: النّصب، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل، وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية، والدليل على ظرفيته في الأصل: وقوعه صلة، بخلاف "غير"، نحو: جاءني الذي سوى زيد. وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية، والتصرّف فيها رفعاً ونصباً وجرّاً، "كغير" وذلك لخروجها عَنْ معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، قال[1].:

ولَـمْ يَبْـقَ سـوىَ الْعـــــ ـدوَان دنّاهـــم كَمَا دانُـوا

وقال[2].:

تجانفُ عَنْ جوّ اليمامـةِ نَاقَتِـــي ومَا قَصَدتْ من أهْلِـها لسِوائِكَا

ومثله عند البصريين شاذ، لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

وزعم الأخفش، أنّ "سواء" إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً. نصبوه استنكارا لرفعه، فيقولون جاءني سواءَك، وفي الدار سواءَك؛ ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى **(ومنا دَونْ ذلـك)** [3].، و **(لقد تَقَطّع بَيْنَكم)** [4].، وتقول: لي فوق السداسَي ودون السباعيّ". 2/132-133.

في هذا النص خلاف بين البصريين والكوفيين حول (سوى) بين الظرفية والتصرف، فقد ذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى القول بالظرفية، وملازمتها لها، بينما ذهب الكوفيون إلى القول بظرفيتها وتصرفها. وإليك هذا الخلاف مفصلاً:

---

[1] شرح ديوان الحماسة 1: 35

[2] ديوان الأعشى: 131، الكتاب 1: 32.

[3] الجن: 11

[4] الأنعام: 94

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ (سوى) ظرف، ولا علاقة له بالتصرف الحاصل في الأسماء، بل هي كما عبّر عنهم الرضي ظرفٌ على الأصل.

يقول سيبويه: "ومن ذلك أيضاً: هذا سواءَك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك"[1]، ويقول في موضع آخر: "وأمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك"[2].

ويقول المبرد مقتفياً أثر سيبويه: "ومما لا يكون إلا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً (سوى)، و (سواء) ممدودة بمعنى سوى وذلك أنّك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد – فمعناه عندي رجل مكان زيد، أي يسدّ مسده، ويغني غناءه"[3].

ويقول ابن السّراج: "وأما الظروف التي لا ترفع: فعند، وسوى، وسواء، إذا أردت بهما معنى (غير) لم تستعمل إلاّ ظروفا. قال سيبويه: إن سواءك بمنزلة مكانَك"[4]. ويقول الأنباري ناسباً القول للبصريين "وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون إلا ظرفاً"[5].

وقد احتج البصريون لما ذهبوا إليه أنّه لم يستخدم في اختيار الكلام إلا ظرفاً. يقول الأنباري: "أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً، نحو قولهم: "مررت بالذي سواك" فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف "غير" ونحو قولهم: "مررت برجلٍ سواك" أي مررت برجل مكانك، أي: يغني عناءك ويسدُّ مَسَدّك، وقال لبيد[6]:

وأبْـدُلْ سَـوَامَ المـــالِ إنّ سِوَاءَهَـا دُهْمـاً وجُونَـــا

فنصب سواها على الظرف، ونصب "دُهْما" بإنّ، كقولك: إنّ عندك رجلاً قال الله تعالى: **(إن لدينا أنكالاً)**[7]... ولو كانت مما يستعمل اسماً لكثر ذلك في استعمالهم، وفي عدم ذلك دليل على أنّها لا تستعمل إلا ظرفاً"[8].

---

1 الكتاب 1: 407.

2 الكتاب 2: 350.

3 المقتضب 4: 349.

4 الأصول 1: 199.

5 الإنصاف 1: 294 م39.

6 ديوان لبيد: 215

7 المزمل: 12

8 الإنصاف 1: 296-297 م39.

وقد وسّع العكبري حجج البصريين فزاد على ما جاء عند الأنباري، يقول: "وجه القول الأول من ثلاثة أوجه:

أحدها: الاستقراء، فإنّ كلّ موضع استعملت فيه (سِوى) كانت ظرفاً، وفي الموضع الذي وقعت غير ظرفٍ فهي فيه مُتَأَوَّلة.

والثاني: أنّها وقعت ظرفاً بلا خلاف، فأمّا أن يكون ذلك وضعها، واستعمالها في غيره مجازاً، أو بالعكس، أو هي في كلِّ ذلك حقيقة، لا وجه إلى الثاني، إذ لا قائل به. ولا وجه إلى الثالث؛ لأنّه يؤدي إلى الاشتراك، والأصل عدمه، فتعين الأول.

والثالث: أن (سوى) معناه: وسط الشيء، وهو ظرف، فكانت هي كذلك، ووقوعها في غيره بمعنى "غير"، ووجه التأويل فيها ظاهر كما أنّ "خلف" و "قدّامك" ظرف لا محالة، وقد وقعت في موضع غير ظرف"[1]. وقد أخذ الموصلي والجامي بهذا الرأي من شُرّاح الكافية، يقول الموصلي: "سوى وساء... ظرف لازم النصب ظاهراً أو مقدراً، في الاستثناء عند البصريين على الأصح. أما كونه ظرفاً فلوقوعه صلة نحو: جاءني الذي سواك، ولأن العامل يتخطاه في قوله:

وأبْـذُلْ سَـوَامَ المـــالِ إنّ سِوَاءَهَـا دُهْمــاً وجُونَــا"[2]

ويقول الجامي: "وإعراب سوى وسواء النصب على الظرفية أي: بناء على ظرفيتهما لأنّك إذا قلت: جاءني القوم سوى أو سواء زيد)، فكأنّك قلت: (مكان زيد) على المذهب "الأصح" وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية"[3].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى القول بظرفيتها ولكنها تتصرف وتخرج عن الظرفية. يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن (سوى) تكون اسماً، وتكون ظرفاً"[4].

ويقول العكبري: "وقال الكوفيون: تقع ظرفاً وغير ظرف"[5].

وقد احتج الكوفيون على تصرفها بالسماع الوارد عن العرب فيدخل عليها حرف الجر، وتقع فاعلاً ومبتدأً.

يقول الأنباري: "ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر[1]:

---

1 التبيين: 419-420.

2 شرح كافية ابن الحاجب 1: 252

3 الفوائد الضيائية 1: 429.

4 الإنصاف 1: 295، م39.

5 التبيين: 419.

ولا ينطـقُ المكـروهَ مَنْ كانَ مِنْهُـم إذا جَلَسـوا مِنّـا ولا مِنْ سوائِنـا

فأدخل عليها حرف الخفض، وقال الشاعر:

تجانَفُ عن جـوّ اليمامـةِ ناقتِـي وما قَصَـدت من أهْلِهـا لِسِوائِكَا

فأدخل عليها لام الخفض، فدل على أنّها لا تلزم الظرفية، وقال أبو داؤد:

وكلُّ مَـنْ ظَنّ أنّ المـوتَ مُخْطِئُه معلل بسـواءش الحـقِ مَكْـذُوبُ

وقال الآخر[2]:

أكـرُّ على الكتيبـةِ لا أُبَالـي أفيـها كانَ حَتْفـي أَمْ سِوَاهَـا

فسراها: في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها" والتقدير: أم في سواها. والذي يدل على ذلك أنّه روى عن بعض العرب أنّه قال: "أتاني سواؤك فرفع، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه"[3].

ويقول ابن مالك متوسعاً في إيراد شواهد من السماع ترجيحاً لما ذهب إليه الكوفيون: "وكقول بعض العرب: أتاني سواك، رواه الفراء، ومن أمثلته أتيت سواك أي غيرك...

وكقول الآخر[4]:

أأتركُ لَيْلَـى ليس بيني وبَيْنَـها سِـوى ليلـةٍ إنّي إذنْ لَصَبُـورُ

وكقول الآخر[5]:

لديك كَفِيـلٌ بالمنـى لمؤمِّـلِ وإنّ سِـواكَ من يُؤمَّلـه يَشْقى

وكقول الآخر[6]:

وإذا تبـاعُ كريمـةٌ أو تُشْـتَرى فسِـوَاك بائِعُـها وأنْتَ المشْتَرِي

وكقول الآخر[7]:

---

1 الكتاب 1: 31

2 ديوان العباس بن مرداس: 110

3 الإنصاف 1: 292-296 م39.

4 ديوان مجنون ليلى: 89

5 شرح التسهيل 2: 315

6 شرح التسهيل 2: 315

7 شرح التسهيل 2: 315

ذكرُكَ اللهَ عِنْـد ذكـرِ سـواه صَـارِفٌ عن فؤادِكَ الغفــلاتِ

وكقول الآخر[1]:

فلمّـا صـرّح الشـــــرُّ فأمْسَـــى وَهُـوَ عريـــانُ

ولَـمْ يَبْـق سوى العـــدوا نِ دِنّـــاهم كمـا دانـــوا[2]

وقد ردّ البصريون ما احتج به الكوفيون من السماع، ووجّهوا شواهدهم في ضوء الضرورة الشعرية أو مخالفة المطرد من قواعد النحو، يقول الأنباري: "أما ما أنشدوه من قول الشاعر: "إذا جلسوا منا ولا من سوائنا".

فإنّما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنّه يجوز أن نخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجها.

وأمّا قول الآخر: "أفيها كان حتفي أما سواها"

فليس سواها في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض في فيها، وإنّما هو منصوب على الظرف، لأنّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز، وإنّما هذا شيء تبنونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المخفوض، ... وأما ما رووه عن بعض العرب أنّه قال: "أتاني سواؤك" فرواية تفرّد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة"[3].

وقد انفرد الزجاجي بتوجيه لـ "سوى" خالف فيه النحويين، فذهب إلى أنّ سوى اسم ملازم للإضافة، ولا علاقة له بالظرفية، يقول: "وأما الظروف فنحو: خلف، وأمام، وقدام، ووراء، ووسط، وبين، وأسفل، وأعلى، وحذاء، وتلقاء، وإزاء، وعند، ومع، وما أشبه ذلك من الظروف، وهي كثيرة، وفيما ذكرناه دليل على ما بقي".

وأمّا الأسماء، فنحو: "مثل، وشِبْه، وشبيه، وسُوى، وسُواء، وسِواء، وحذو، وقرب، ولدى، وكل، وبعض، وغير، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة ولا تستعمل مفردة"[4].

---

[1] الفوائد الضيائية 1: 429.

[2] شرح التسهيل 2: 315.

[3] الإنصاف 1: 297-298 م39.

[4] الجمل: 61-62.

والذي يظهر للباحث أن القول بتصرف سوى وأنّها اسم بمنزلة (غير) هو الأقرب إلى طبيعة اللغة، ويمكن أن نستدل على ذلك بالآتي:

1- إنّ المتتبع لما جاء عند سيبويه يجده يدخلها في باب الاستثناء، وقد قرنها بلفظة غير، ولهما الحكم التركيبي بإضافتهما إلى ما بعدهما، يقول سيبويه: "إلا أن في سواك معنى الاستثناء[1]، ويقول: "فعلوا ذلك، لأن معنى سوى معنى غير"[2] ويؤيد ابن مالك هذا القول: "صرّح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير، فلذلك يستلزم انتفاء الظرفية، كما هي منتفية عن غير، فإن الظرف في العرف ما ضمن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً"[3] ويقول الأشموني: "ولسوى من الأحكام ما لغير فيما سبق، لأنّها مثلها، لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد، وأنّه لا أحد منهم يقول إنّ "سوى" عبارة عن مكان أو زمان"[4].

2- إنّ دليل السماع، وهو مصدر أصيل من مصادر النحو، بل هو عماد النحو وعليه المعول في بناء قواعد النحو وتراكيبه، والشواهد التي جاءت عند ابن مالك وما حملته من توجيهات لسوى بين الجار والمجرور والفاعلية والخبرية يؤيد أنّ سوى متصرفة مثلها مثل أي اسم في العربية ولا حاجة إلى الخروج بالشواهد عن طبيعتها، فضلاً عن أنّ الظرفية غير متحققة في بعضها، وهو ما يجعل هذه الشواهد دليلاً قوياً يعضد هذه التراكيب في العربية، ويبعدها عن القول بالشذوذ أو بالضرورة الشعرية.

---

1 الكتاب 2: 350.

2 الكتاب 1: 32.

3 شرح التسهيل 2: 316.

4 شرح الأشموني 2: 158.

المسألة التاسعة والعشرون
الخلاف في مجيء خبر كان فعلاً ماضياً

يقول الرضي: "فمما قيل إنّه من خصائصه (خبر كان) ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنّه لا يجوز أنْ يقعَ الماضي خبر كان فلا يقال: كان زيد قام، ولعلّ ذلك لدلالة "كان" على الماضي، فيقع المضي في خبرها لغواً، فينبغي أن يقال: كان زيد قائماً أو يقوم، وكذا ينبغي أن يمنع نحو: يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة، سواء. وجمهورهم على أنّه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع، قالوا: فإن وقع فلابدّ من "قد" ظاهرة أو مقدّرة، لتفيد التقريب من الحال، إذ لم يستفد من مجرّد "كان" وكذا قالوا في: أصبح وأمسى وأضحى، وظلَّ وبات، وكذا ينبغي أن يمنعوا نحو: يصبح زيد يقول وكذا البواقي.

والأولى: كما ذهب إليه ابن مالك: تجويز وقوع خبرها ماضياً "بلا "قد"، فلا نقدرها في قوله تعالى: **(ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل)**[1] , **(وإن كان قميصه قُدّ من دُبُرٍ)**[2]، وفي قول الشاعر[3]:

وَكَـانَ طَوى كَشْحاً على مستكنّةٍ فَلاَ هُـوَ أبْدَاهَـا ولَمْ يَتَقَـدّمِ

ولا في قوله:

أضحتْ خَلاءً وأضحى أهْلُها احتملُوا أَخْنَـى عَلَيْها الذي أَخْنـى على لبدِ

إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى واحداً. 2: 142-143

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين ابن درستويه وبعض النحاة حول مجيء خبر كان فعلاً ماضياً، فرفضه ابن درستويه وأجاز مجيئه بعض النحاة، وإليك تفصيل الخلاف:

لعلّ لهذا الخلاف جذوراً عند سيبويه، فقد أشار إلى طرف منه في خبر ليس، يقول: "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما، وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد...، هذا كلُّه سمع من العرب. الوجه

---

[1] الأحزاب: 15

[2] يوسف: 27.

[3] ديوان زهير بن أبي سُلمى: 83.

والحد أن تحمله على أنّ في ليس إضماراً وهذا مبتدأ..." [1]. فسيبويه في هذا النص يجيز مجيء الخبر فعلاً ماضياً ولكنه يرى أنه لابد من تقدير ضميرٍ يكون اسماً لليس. وقد أخذ بهذا القول ابن مالك وعلّق عليه، يقول: "وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماض، كما جاء في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "أليس قد صليت معنا؟" [2] وحكى سيبويه عن بعض العرب "ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيدٌ" وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: "وقد تخالفهن ليس" أي قد تخالف ليس صار ومادام ما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض"[3].

أمّا ما ذُكِر عن مجيء خبر كان وبعض أخواتها فعلاً ماضياً بدون (قد) فهو مدار الخلاف، وفيه الأقوال. وذكر الرضي أن ابن درستويه منع مثل هذا التركيب، ووجهه على تقدير (يكون)، ومنهم من قدّر (قد) حتى تفيد التقريب من الحال.

ذهب ابن مالك ومن تبعه من النحاة إلى أنّه يجوز تركيب (كان زيد فعل) وقد احتجوا لما ذهبوا إليه بما جاء عند العرب شعراً ونثراً فكثرة ما ورد منه يجعله مقبولاً مستساغاً لا يرفض، يقول ابن مالك: "... وهذا الرأي باطلٌ، إذ ليس لصاحبه حجة من الاستعمال لخلافه، كقول الشاعر:

أمستْ خلاءً وأمسى أَهْلُها احتملوا أَخْنى عليها الذي أَخْنى على لبدِ[4]

وقد أطال أبو حيان في تأييد هذا الرأي فأورد الشواهد القرآنية وما جاء عن العرب شعراً ونثراً وجعل القياس عليه واجباً، يقول: "والصحيح جواز ذلك دون اشتراط قدْ، وذلك أنّك إذا قلت: أصبح زيد خرج" دلّ على أنّ الخروج الماضي كان في وقت الصباح، وكذلك أمسى وأضحى وظلّ وبات، فأمّا في "كان" فإنّها تفيد التوكيد، والتأكيد أولى من إضمار حروف المعاني لكثرة ذاك وقلة هذا. وأيضاً فقد كَثُرَ ذلك في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس. قال تعالى **(إن كان قميصه قُدّ من قبل)**[5]، **(وإن كان قميصه قُدّ من دبر)**[6]، **(إن كنت قلته فقد علمتــه)**[7]،

---

[1] الكتاب 1: 147.

[2] رياض الصالحين: 201

[3] شرح التسهيل 1: 344.

[4] شرح التسهيل 1: 344.

[5] يوسف: 26.

[6] يوسف: 27.

[7] المائدة: 116.

(إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيل)[1]، **(إن كنتم أمنتم بالله)**[2]، ولا يعتذر عن هذا بأن الذي سوّغ ذلك دخول أداة الشرط على "كان" لأنّها مخلِّصة للاستقبال، كأنّه قال: إن يكن قميصه قُدّ من قبل، لأنّه اعتذار لا يطرد لنقضه بقوله تعالى **(ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل)**[3]، وبقوله **(أولم تكونوا أقسمتم)**[4]، وبقول الشاعر:

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلى مُسْتَكَنّةٍ فَلاَ هُوَ أَبْداهـا، وَلَمْ يَتَجَمْجَمِ

وقال الآخر[5]:

وكُنّا حَسِبْنَاهُمْ وارسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَما ماتوا مِن الدَّهْر أعْصُرَا

قول الآخر[6]:

وكُنّا وَرِثْنَاه عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ طَويلاً سَوَاريه شديداً دَعَائِمُهُ

وقول الآخر[7]:

وكُنَّا حَسِبْنَا كلَّ بَيْضاءَ شَحْمَةً عَشِيـّةَ لاقيْنَا جُذامَ وحِمْيَرا

وقول الآخر[8]:

وأصبحت ودّعْتُ الصّبا غَيْرَ أنّني أُراقِبُ خلاَّتٍ مِنَ العَيْشِ أرْبَعَا

وقول الآخر[9]:

ورأوا عُقابَهُمُ المُذِلّةَ أصبحتْ نُبِذتْ بأغلبَ ذي مَخالِبَ جَهْضَمِ

وحكى الكسائي عن العرب: "أصبحت نظرتْ إلى ذات التنانير" يعني ناقته"[10] ويقول السيوطي:"فالصحيح جوازه مطلقاً. وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كَثْرةً توجب القياس"[11].

---

1 الممتحنة: 1.
2 يونس: 84.
3 الأحزاب: 15.
4 إبراهيم: 44.
5 شرح المفصل 10: 116
6 ديوان الفرزدق: 675
7 شرح التصريح 1: 2490
8 ديوان أمرئ القيس: 130
9 ديوان بشر بن أبي خازم: 143
10 التذييل والتكميل في شرح التسهيل 4: 151-153.
11 الهمع 2: 73.

وقد ارتضى هذا الرأي بعض معربي القرآن الكريم، يقول النحاس:"قُدَّ من قُبْلٍ" فخبّر عن كان بالفعل الماضي، كما قال زهير:

وَكَانَ طَوى كشحــاً على مستكنّة فلا هو أبْــدَاها ولَمْ يتقــدمِ"[1]

ويقول القرطبي: "فخبَّر عن كان بالفعل الماضي، كما قال زهير[2]:

وَكَانَ طَوى كشحــاً على مستكنّة فلا هو أبْــدَاها ولَمْ يتقــدمِ"

ووضّح السمين الحلبي الرأي قائلاً: "إذا قيل: إنه خبر (كان) فهل يحتاج إلى إضمار (قد) أم لا؟.

والظاهر أنّه لا يحتاج، لأنّه كَثُر وقوع الماضي خبراً لها من غير قَدْ نظماً ونثراً، وبعضهم يخص ذلك بـ (كان) ويمنعه في غيرها من أخواتها إلا ظاهرة أو مضمرة ومن مجيء ذلك في خبر أخواتها قول النابغة:

أَمْست خلاءً وأمسى أهلُها احتمــلوا أخنى عليها الذي أخنى على لُبدِ"[3]

وقد أخذ به البغدادي من المتأخرين في شرح شاهدي الرضي (وكان طوى كشحاً... أضحت خلاء...) يقول: "على أن خبر (كان) يجوز أن يجيء ماضياً بدون تقدير قد ... على أن خبر (أضحى) يجوز أن يكون فعلاً ماضياً بدون قد"[4].

أمّا الفريق الآخر الذين يرون التركيب غير جائز بدون (قدْ) ظاهرة أو مقدرة فقد نسبه الرضي إلى ابن درستويه وقد أخذ به الموصلي في شرح الكافية، ونسبه أبو حيان للكوفيين.

يقول الموصلي: "وأما قوله:

أَمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتمــلوا أخنى عليها الذي أخنى على لبدِ"

فيحتمل وجهين:أحدهما: أن يكون احتملوا صفة لموصوف محذوف، وثانيهما: أن تكون قد معه مقدرة"[5]. ويقول أبو حيان: "خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بقد هذا مذهب الكوفيين"[6].

---

[1] إعراب القرآن 2: 325.

[2] الجامع 9: 115.

[3] الدر المصون 3: 50.

[4] الخزانة 4: 3-5.

[5] شرح كافية ابن الحاجب 1: 257.

[6] التذييل والتكميل 4: 151.

وقد احتج الكوفيون ومن تبعهم بالقياس إذ إن وجود الفعل مع كان يفقدها الدلالة على الزمان لذا كان ذكرها فضلة فتركيب: زيد قام، كان زيد قام عندهم واحد،يقول أبو حيان: "وحجة المنع أنّ "كان" وأخواتها إنّما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتجْ إليها، وكان ذكرها فضلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: "زيد قام" كان المفهوم منه ومن "كان زيد قام واحداً"، فإذا جاء شيءٌ من ذلك فهو عنده على إضمار "قد" لأنّه يقرب الماضي من الحال"[1].

قبل الردّ على الكوفيين، يمكن أن نشير إلى ما نسبه البغدادي إلى المبرد من أنّه يوافق من ذهب إلى أن قد مقدرة قبل الماضي الواقع خبراً لكان، يقول: "وقوله (كان طوى) هو عند المبرّد بإضمار قد، أي قد طوى، قال: لأنّ كان فعل ماض فلا يخبر عنه إلا باسم أو بما ضارعه، قال: ولا يجوز كان زيد قام، لأنّ زيد قام يغنيك عن كان"[2].

أمّا الردّ على القائلين بهذا الرأي فيكمن في الآتي:

1- الأصل عدم التقدير بلا حاجة ملجئة إليه، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3].

2- قول الكوفيين أن التركيب بدون كان (زيد قام) يساوي كان زيد قام يخالف القاعدة المشهورة عن النحاة "كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى" بل إنّ معنى التوكيد حاصل بدلالة كان على الزمن الماضي يقول البغدادي: "أما قولك كان زيد قام فإنّما جيء بكان لتؤكّد أن الفعل لما مضى"[4].

3- قول الكوفيين في هذا الخلاف بتقدير قد يخالف ما ذهبوا إليه في مجيء الحال من الفعل الماضي بدون قد، يقول الأنباري:"ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً"[5] فالشواهد التي استندوا عليها واحتجوا بها لمجيء الحال من الفعل الماضي لها ما يعدلها أو يفوقها من مجيء خبر كان فعلاً ماضياً بدون (قد).

---

1 التذييل والتكميل 4: 151.

2 الخزانة 4:4.

3 شرح الرضي 1: 303.

4 الخزانة 4: 4.

5 الإنصاف 1: 252 م32.

4- (قد) التي ذهبوا إلى أنّها لتقريب الخبر يمكن ردّها إلى المعنى الأصلي التي وردت من أجله وهو التحقيق، يقول الموصلي نقلاً عن الأندلسي: "وإن كان مع الماضي قد فهو للتحقيق لا للتقريب"[1].

ومتابعة لهذا الخلاف نرى أن نذكر ما جاء عند المحدثين، حتى تكتمل الصورة لنعرف مدى تأثرهم بعلماء السلف وما زادوا عليهم في هذا الخلاف، فقد تناول الدكتور حسن عون الخلاف السابق في بحث صغير له بعنوان "كان + الماضي بدون قد" فضمّنه رأيه الذي يسير فيه في ركاب البصريين ومن حذا حذوهم فناقش وفصّل القول واعتمد على السماع الكثير من كتب التراث لغة ونحواً وأدباً ورحلات مثبتاً من خلالها وجود هذا التركيب بكثرة، بل هو الغالب، وبدون قد، ويرى أنّه التركيب السائغ المقبول، إذا ما قورن التركيب بوجود قد، يقول: "إنّ التركيب – كان فعل – سائغ في اللغة وموجود بكثرة في نصوصها على ألسنة أئمة بارزين في الميدان اللغوي ومتقدمين في العصور التاريخية؛ وقد ورد هذا التركيب في صور مختلفة. كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل – ولكنها جميعاً تندرج تحت مبدأ واحد؛ هو جواز التعبير بالماضي بعد – كان – دون أن يسبق هذا الماضي بالحرف – قد -.

... إن التركيب كان قد فعل – لم نجده مرة واحدة فيما اطلعنا عليه – وهو كثير بأية صورة من الصور المختلفة... أما القرآن فنستطيع أن نؤكد أنّه لم يستعمل هذا التركيب أبداً؛ وذلك بعد الإحصائية الدقيقة التي قمنا بها في آياته وراجعناها أكثر من مرة؛ صحيح ورد الماضي مقرونا بـ قد – مرة واحدة في القرآن بعد فعل الكينونة؛ غير أن فعل الكينونة في هذا المرة جاء بصيغة المضارع لا بصيغة الماضي؛ وذلك في الآية: **(وأن عسى يكون قد اقترب أجلهم)**[2]. إلى أن يصل الدكتور عون إلى السؤالين التاليين، يقول: "كيف غاب هذا الوضع عن أولئك الذين يزعمون أنه لا يمكن أن يجيء الماضي بدون – قد – بعد الفعل كان؟.

والثاني: كيف يتحاشى القرآن هذا التركيب اللغوي مع ما يبدو عليه من أنّه مستساغ مقبول من الناحية العقلية والذوقية ومن ناحية المنطق اللغوي؟[3]". ثم يجيب على السؤالين، على النحو التالي، يقول: "يمكن أن يجاب عن السؤال الأول بأن أولئك الذين يلزمون اقتران الماضي بـ قد – بعد كان – متأثرون بصيغة أو بتركيب لغوي شاع فيما بيننا وكثر تداوله في اللغة الحديثة؛ ولكنه نقل إليها من النصوص الأدبية التي

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب 1: 257.

[2] الأعراف: 185.

[3] بحث بعنوان "كان + الماضي بدون – قد – مجلة مجمع اللغة ج28 عام 1391هـ : 122-123.

كثرت ترجمتها إلى اللغة العربية، ولعل مصدر النقل الأول هو اللغة الفرنسية... أما السؤال الثاني فليس من الميسور أن يجاب عنه الآن، إذ أنّه يتصل بفلسفة اللغة ومنطقها في خلق صيغ زمنية تؤدي ما يطلب منها"[1].

والذي يسير عليه الباحث ويرتضيه رأياً ما أجمعت عليه نحاة البصرة، وما جاء به الدكتور حسن عون من المحدثين، ولعلّه يزيد إلى ذلك الآتي:

1- إنّ وجود هذا التركيب تدعمه النصوص (السماع) المحتج بها وبخاصة أن الكثرة والإطراد فيها ترجح هذا التركيب، وكما هو معلوم أن السماع دليل أصيل يلجأ إليه في بناء القواعد النحوية، بل عليه المعول، ولعلّ ائمة العربية قد جعلوا الغلبة لهذا الدليل أمام القياس وغيره من الأدلة يقول أبو علي الفارسي: "فأمّا السماع فهو في الفشو والكثرة بحيث يستغني عن ذكره، ولم يعضد القياس السماعَ حتى يجيء السمع بشيءٍ خارج عن القياس، لوجب اطّراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع"[2].

2- الكلام متى أمكن حمله على وجه سائغ مقبول ارتضاه العربي ونطق به على سجيته، التي لا تعرف التقدير والتأويل؛ لأن العربي لم يكن نصب عينيه فاعلاً ولا مفعولاً ولا كان مع الفعل الماضي بدون قد، بل كما قال الخليل نطقت العرب على سجيتها، وما كان من النحوي إلا التعليل، فمتى ما كان هذا التعليل يبعد كلام العربي عمّا أنشأه أول مرة لغرض في نفسه عبّر عنه بتراكيب متعددة حملنا كلامه وما تقتضيه طبيعة اللغة، دون لجوءٍ إلى إخراج النص عن تواتره الوارد عن العرب.

---

[1] (كان + الماضي بدون – قد): 124-123.

[2] المسائل الحلبيات: 226.

المسألة الثلاثون
الخلاف في حذف كـان

قوله: "ويجب الحذف" أي: يجب حذف "كان" بعد أنْ معوضاً منها "ما" نحو قوله[1]:

أَبَا خُراشــةَ أمَّا أَنْـتَ ذا نَفــرِ فإنَّ قَوْمِــي لَمْ تَأْكُلْهُـمُ الضَّبُعُ

أي لأن كنت "فحذف حرف الجر جوازاً على القياس المذكور في المفعول له، ثم حذفت "كان" وأبدل منها "ما" فوجب الحذف لئلا يجمع بين العِوض والمعوَّض منه. وأجاز المبرد ظهور "كان" على أنّ "ما" زائدة لا عِوض؛ ولا يستند ذلك إلى سماع، ثم أدغم النون الساكنة في الميم وجوباً، فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به، فجُعل منفصلاً، فصار: أمّا أنت، وتقول أيضاً، أمّا زيد قائماً قمت.

وقال الكوفيون: "أنْ" المفتوحة، بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوّزون مجيء "أن" المفتوحة شرطية، قالوا: القراءتان في قوله تعالى : **(أن تضل إحداهما)** [2] أي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، أي بمعنى الشرط، و"ما" عندهم، عوض من الفعل المحذوف.

ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إيّاه، أما المعنى فلأنّ معنى قوله: أمّا أنت ذا نفرٍ ... البيت: إن كنت ذا عدد، فلست بفرد، وأما اللفظ، فلمجيء الفاء في هذا البيت". 2: 148-149.

يناقش الرضي في هذا النص خلافاً بين نحاة البصرة والكوفة حول توجيه تركيب: "أمّا أنت ذا نفرٍ" وما شاكله: وإليك تفصيل هذا الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من نحاة البصرة إلى أنّ أصل تركيب (أمّا أنت ذا نَفَرٍ) وما شابهه نحو:أما أنت منطلقاً انطلقت معك، أمّا زيدٌ ذاهباً ذهبت معه (أنْ) المصدرية وما عِوض عن كان المحذوفة. يقول سيبويه: "ومن ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك، وأما زيدٌ ذاهباً ذهبت معه. وقال الشاعر: وهو عباس ابن مرداس:

أَبَا خُراشــةَ أمَّا أَنْـتَ ذا نَفــرِ فإنَّ قَوْمِــي لَمْ تَأكلْهُـم الضَّبُعُ

---

[1] ديوان العباس بن مرداس: 128، الخصائص 2: 381

[2] البقرة: 282

فإنمّا هي (أنْ) ضُمَّت إليها "ما" وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عِوضاً في الزنادقة واليماني من الياء. ...

و "أمّا" لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنّه من المضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي مَنْ أنت زيداً. فإن أظهرت الفعل قلت: إمّا كنت منطلقاً انطلقت، إنّما تريد: إن كنت منطلقاً انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثَمَّ إظهاره، لأنّ أمّا كثرتْ في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل"[1].

ويقول الأعلم: "وأما البصريون فالتقدير عندهم لأنْ كنت منطلقاً انطلق معك، أي: لانطلاقك في الماضي انطلقت معك، ولذلك شبهها سيبويه بإذ وجعلهما كشيءٍ واحد، وإذا ولي (أنْ) الفعل الماضي فهو ماضٍ لا غير كما إذا وليها المستقبل فهو للاستقبال لا غير"[2].

ويقول ابن الحاجب بشيء من التعليل النحوي في اقتفاء سيبويه: "ويجب الحذف في مثل: أمّا أنت منطلقاً انطلقت أي: لأنْ كنت منطلقاً". حذفت اللام حذفاً قياسياً، ثم حذفت (كان) اختصارا، فوجب ردّ المتصل منفصلا لتعذر الاتصال، وزيدت (ما) بعد (أن) في موضع (كان) عوضاً عنها ودالة عليها، فصار الكلام: أما أنت منطلقاً انطلقت. ومنه قوله:

أَبَا خُراشَةَ أمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والكلام عليه وعلى أمثاله مثل ذلك سواء"[3].

ويقول أيضاً: "ثم ذكر حذف كان في موضع يجب فيه حذفها، وهو مثل قولهم: "أمّا أنت منطلقاً انطلقت، وأصله لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت اللام على القياس الجائز في حذفها، وحذفت كان للاختصار ثمّ وجب أن يكون الفاعل المتصل منفصلاً لحذف ما يتصل به، فصار أن أنت منطلقاً، ثمّ عُوِض من كان ما زائدة لتكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضاً فصار أن ما أنت منطلقاً انطلقت فأدغمت نون أن في ما؛ لأن إدغام النون الساكنة في الميم واجب فصار أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ"[4].

---

1 الكتاب 1: 293-294.

2 النكت 1: 357.

3 شرح المقدمة الكافية 2: 566.

4 الإيضاح في شرح المفصل 1: 382.

وممن أسهب في هذا الرأي ابن مالك فأدخل نقاطاً هامة من حيث التفريق بين كان الناقصة والتامة ودورها في التركيب السابق (أما أنت منطلقاً) فرفض القول بكان التامة في بيان التركيب، وأيّد ذلك بالتعليل النحوي والشواهد التي تبين أن كان التامة لا تقبلها مثل التراكيب السابقة، يقول: "فمقتضى الدليل ألا تشاركها كالتامة في الإضمار المشار إليه، لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير.

ومثل إ ضمار كان الناقصة بعد لدن قول الشاعر[1]:

من لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائِها

يصف إبلاً، والتقدير: من لد أن كانت شولاً، كذا يقدره الجمهور، وعندي أن تقدير "أن" مستغنى عنه، كما يستغني عنها بعد مُذ.

ومثال إضمار كان بعد شبه لدن قول الشاعر[2]:

أزمانَ قَوْمي والجَمَاعَةَ كالّذي لَزِمَ الرِّحالةَ أنْ تميلَ مَمِيلاَ

أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي لزم الرِّحالةَ، كذا قال سيبويه.

ومثال التزام إضمار كان بعد "أن" معوضا عنها قول الشاعر[3]:

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضُّبُع

أراد: لأن كنت، فحذف اللام، فبقي "أن كنت" ثم حذف "كان" وجاء بالمنفصل خلفاً عن المتصل، وبـ "ما" قبله عوضاً من كان، فالتزم حذفها، لئلا يجتمع العوض والمعوض منه. ومثال: أمّا أنت ذا نَفْرٍ: أمّا أنت مرتحلا، من قول الشاعر:

إمَّا أقَمْتَ وأمّا أَنْتَ مُرْتَحِلا فاللهُ يَكْلأ ما تأتِي وَمَا تَذَرُ

ومثال إضمار كان معوضاً منها "ما" بعد "إنْ" قول العرب: أفعل هذا إمّا لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره"[4].

وقد أخذ بهذا الرأي الموصلي والجامي من شرّاح الكافية، يقول الموصلي: "وأمّا حذفه وجوباً ففي مثل قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، وإنّما وجب حذفه لأنّ أصله لأنْ كنت منطلقاً، فحذف لام العلة قياسياً، فوصل الفعل المعلول وهو انطلقت إلى أنْ

---

[1] ديوان الراعي النميري: 146

[2] شرح المفصل 4: 101

[3] شرح المفصل 2: 98

[4] شرح التسهيل 1: 365- 366.

المفتوحة على الأصح فنصبها، وحذفت كان اختصاراً وعوض منها ما، فلو أظهر الفعل لكان جمعاً بين العوض والمعوض منه وهو محال، ومنه قوله:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِي لم تأكلْهُم الضُّبُع"[1]

ويقول الجامي ذاكراً شهرة تركيب أما أنت منطلقاً...: "ويجب الحذف "أي حذف عامله، يعني (وكان)" في مثل: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، أي: لأن كنت "منطلقاً انطلقت، فأصل أمّا أنت لأن كنت، حذفت اللام قياساً، ثم حذفت كلمة (كان) اختصاراً، فانقلب الضمير المتصل منفصلاً، وزيدت لفظة (ما) بعد أن في موضع (كان) عوضاً عنها، وأدغمت النون في الميم، وأبقي الخبر على حاله، فصار: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، واقتصر المُصَنّف على الأول؛ لأنه أشهر"[2].

بقي أن نشير إلى رأيين لبعض نحاة البصرة خالفوا فيه ما جاء سابقاً، الأول للمبرد، فقد نُقِلَ عنه أنه يجيز ظهور كان في التركيب على اعتبار (ما) زائدة، يقول ابن ولاّد: "ولستُ أرى وقوع الفعل بعد المفتوحة ممتنعاً، وتحذف (ما) فتقول: أن كنت منطلقاً انطلقت، وإن شئت أدخلت (ما) الزائدة فيجوز معها ما كان يجوز قبلها"[3]. ويقول ابن يعيش: "ولا يمتنع عند المبرد وغيره إذا حذفت ما وأتيت بالفعل أن تفتح أن وتكسر"[4]، ويقول أبو حيان: "وزعم أبو العباس أنّه يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة، وتجعل "ما" زائدة، فتقول: أمّا كنت منطلقاً انطلقت معك"[5]. وقد ردّ النحاة ما ذهب إليه المبرد، يقول أبو حيان: "والصحيح أنّه لا يجوز ذلك لأنّه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال وما يجري مجراها تقال كما سمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة "ما"[6]، وبهذا الرأي أخذ السيوطي من المتأخرين يقول: "ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع، ولا يغيّر، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة (ما)"[7].

أمّا الرأي الثاني فهو ما ذكره ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي في أنّ (ما) هي العاملة الرفع والنصب، فنابت عن الفعل في العمل استقباحاً منهما أنْ تلي (أن) الأسماء معتقدين أن ذلك رأي سيبويه، يقول ابن جني: "فإن قلت: بم ارتفع وانتصب (أنت منطلقا)؟.

---

1 شرح كافية ابن الحاجب 1: 258.

2 الفوائد الضيائية 1: 435.

3 الانتصار: 98.

4 شرح المفصل 2: 99.

5 التذييل والتكميل 4: 234.

6 التذييل والتكميل 4: 334.

7 الهمع 2: 106.

قيل: بـ "ما" ؛ لأنّها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب، وهذه طريقة أبي عليّ وجِلّة أصحابنا من قبله في أنّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه"[1]. وما قالاه يمكن ردّه بالآتي:

1- أن الأصل في العمل للأفعال وليس للحروف، ولعلّ في قولهم تقوية للفرع على الأصل، يقول الأنباري: "محال وجود الفرع من غير أصل"[2].

2- أنّ الأصل في (ما) أن لا تكون عاملة؛ لأنها حرف غير مختص، وحق الحرف المختص إذا خصص بتركيب إما جملة فعلية، أو اسمية وما تدخل على النوعين لذا كان النحويون يوجهون (ما) في الحروف المهملة، فضلاً عن ذلك فإن هناك قاعدة أصولية تنص على أن الشيء إذا حمل على شيء لا يخرجه عن أصله، ولعلّ (ما) تخضع لهذه القاعدة، يقول الأنباري:"حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله"[3].

أمّا الكوفيون فقد أجازوا التراكيب السابقة ولكنّ تأويلهم وتوجيههم لها اختلف عن البصريين فهم يرون أنّ (أمّا أنت ذا نَفَر) أصلها أنْ المفتوحة التي تحلّ محل أداة الشرط (إنْ)، يقول الأعلم: "أمّا أنت منطلقاً، فقال الكوفيّون: "هو بمعنى (أن)، وأن المفتوحة فيها معنى (إنْ) التي للمجازاة عندهم"[4]، ويقول الأنباري: ":وإن اختلفنا في أنّ (أن) هاهنا هل هي بمعنى إن الشرطية"[5]، ويقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون إلى أنّ أنْ هذه أداة شرط كـ "إن" المكسورة الهمزة"[6].

وقد استدل الكوفيون بما جاء سماعاً في بعض القراءات القرآنية، يقول أبو حيان: "وقد استدلوا على أنّها شرط بقوله: **(أن تضلَّ إحداهما*)**[7] وكذلك استدلوا بالقياس بوجود الفاء الرابطة لأداة الشرط، يقول أبو حيان لذلك دخلت الفاء في الجواب، وأمّا قوله[8]:

إما أقمْتَ، وأمّا أَنْتَ مَرْتَحِلاً ....."

---

1 الخصائص 2: 381.

2 الإنصاف 1: 236 م28.

3 الإنصاف 1: 243 م 15.

4 النكت 1: 357.

5 الإنصاف 1: 72م 10.

6 التذييل والتكميل 4: 233.

* البقرة 282، ويقصد قراءة حمزة (إن تضل إحداهما).

7 التذييل والتكميل 4: 233.

8 عجزه: فاللهُ يكلأُ ما تأتي وَمَا تذرُ، التذييل والتكميل 4: 234.

من المفيد أن نرى ما ذكرته كتب القراءات وإعراب القرآن عن الآية التي استدل بها الكوفيون.

يقول ابن أبي زنجلة: "وأما حمزة فإنه جعل "إن" حرف شرط وتضلَّ" جزم بالشرط. والأصل: "إن تَضْلِلْ" فلما أدغمت اللام في اللام فتحت لالتقاء الشرط"[1]. ويقول مكي ابن أبي طالب: "قوله (أن تضلَّ) قراءة حمزة بكسر الهمزة وفتح الباقون. ووجه القراءة بالكسر أنّها "إن" التي للشرط"[2].

ويقول الزجاج: "من كسر (أنْ) فالكلام على لفظ الجزاء،و معناه: المعنى في "إن تضلَّ" إن تنسى إحداهما، تذكرها الذاكرة فتذكر"[3]، ويقول السمين الحلبي: "قوله (أن تَضِلَّ) قراءة حمزة بكسر "إنْ" على أنّها شرطية، والباقون بفتحها، ... فأمّا القراءة الأولى فجواب الشرط فيها قوله "فتذكِّر" وذلك أنّ حمزة رحمه الله يقرأ: "فتذكّرُ" بتشديد الكاف ورفع الراء فَصَحّ أن تكون الفاء وما في حيّزها جواباً للشرط، ورفع الفعل لأنّه على إضمار مبتدأ أي: فهي تذكِّر"[4].

وقد رجّح ابن هشام رأي الكوفيين في مجيء (أن) بمعنى الشرط، يقول: "وقد ذكر لـ أنْ معان أربعة أخر:

أحدها: الشرطية كإنْ المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجّحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قوله تعالى **(أن تضلَّ إحداهما)، (ولا يجرمَنّكم شنآنُ قومٍ أن صدّوكم)**[5]، **(أنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين)**[6] وقد مضى أنّه روي بالوجهين قوله[7]:

أتغضبُ أنْ أذنا قُتَيْبةَ حُزَّتا .....

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً كقوله:

---

1 حجة القراءات: 150.

2 الكشف 1: 320.

3 معاني القرآن وإعرابه 1: 362.

4 الدر المصون 1: 676.

5 المائدة: 2

6 الزخرف: 5

7 عجزه: جهاراً، ولم تغضبْ لقتلِ ابنِ خازمٍ، ديوان الفرزدق: 667

أبا خُراشـة أمّـا أنت ذا نَفَــرٍ فإنّ قومـي لم تأكلهــم الضُّبُع

الثالث: عطفها على إن المكسورة في قوله:

إمّا أقمت وأمّــا أنْتَ مُرْتَحــلا فاللهُ يَكْـلأُ ما تأتــي وَمَا تـذرُ

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة"[1].

وقد منع ذلك البصريون وخرجوا من شواهد على أنّ (أن) مصدرية يقول المرادي: "ومنع ذلك البصريون، وتأوّلوا تلك الشواهد، على أنها المصدرية"[2].

واستكمالاً لهذا الخلاف نرى أن نذكر ما جاء عند المحدثين لنعرف موقفهم منه، فقد تعددت أراؤهم وتباينت في التراكيب السابقة، فقد ذهب الأستاذ فيشر إلى أنّ ما ذهب إليه البصريون والكوفيون جدل لا غناء فيه، ونسب إلى الشواهد عدم الصحة ووسم بعضها بالانتحال، يقول: "يصف فيشر نظريتي الكوفيين والبصريين بأنّهما جدل لا غناء فيه من بدئه إلى نهايته"، ويقول عن تلك الشواهد "الغريبة" على "أمّا" أنه لا حاجة إلى تصديع الرأس بسببها، لأنّها جميعاً غير صحيحة".

ولا يشك فيشر في صحة بيت أبا خراشة، لأنّه كان معروفاً تمام المعرفة لدى النحاة القدامى، ولكنه يرى أنّ "أمّا أنت" في هذا البيت رواية خاطئة تكرر لها الشيوع وبعض الأهمية بعد أن اوردها سيبويه "عن غفلة" في كتابه. والرواية الصحيحة عند فيشر هي إما كنت، وهي رواية أبي حنيفة الدينوري وابن دريد.

أما البيت الآخر، وهو "إما أقمت وأمّا أنت مرتحلا"، فهو في رأي فيشر من انتحال المبرد، صنعه تأييداً لقوله: إذا أتيت بأمّا وأمّا فافتح الهمزة مع الأسماء واكسرها مع الأفعال". ويقول فيشر بعد ذلك "ومهما يكن من أمر، فإنّه يجب رفض أمّا أنت هنا أيضاً. إذ لا يعقل أن شاعراً طلق النفس يورد بدلاً من إمّا ... وأما المألوفة عبارة غير معروفة هي إمّا... وأمّا، ويستعمل بدلاً من كنت التي تناسب المقام وتوافقه كلمة شديدة القلق في موضعها هي أنت.

وأخيراً يرى فيشر أن سائر شواهد أمّا زائفة وضعت على قياس بيت أبا خُراشة"[3].

---

[1] مغني اللبيب: 53-54.

[2] الجنى الداني: 224.

[3] مجلة كلية الآداب – القاهرة – المجلد السابع – الجزء الأول – مايو سنة 1955م : 33-34

وقد وقف الدكتور السيد يعقوب بكر من كلام فيشر موقفين: الأولُ مؤيدٌ والثاني رافضٌ ما جاء عنده.

يقول: "وفيشر محق في وصفه شواهد؛ أمّا تلك بالغرابة، فهي فعلاً أمثلة غريبة لاستعمال غريب"... ولكنه يجانب الحق إذ يحاول أن يثبت أن تلك الشواهد كلها نتيجة خطأ في الرواية (كما في بيت أبا خُراشة) أو انتحال (كما في سائر الشواهد).

وهو يقول إن "أما أنت" في بيت "أبا خراشة" رواية خاطئة صوابها ما رواه أبو حنيفة الدينوري وابن دريد من "إمّا كنت". ولكن يجب أن لا ننسى أن استعمال أمّا متلوة بأنت أو اسم مرفوع فآخر منصوب كان معروفا بين العلماء حين كتب سيبويه الكتاب. فقد قلنا ... أن سيبويه سأل أستاذه الخليل عن نطق الفعل في أمّا أنت منطلقاً، وإن الخليل رفعه. فليس من اليسير إذن أن نزعم مع فيشر أن سيبويه خدع برواية خاطئة فأوردها في كتابه. أمّا رواية أبي حنيفة الدينوري وابن دريد فلا يصح أن تفضل على رواية سيبويه وهو أسبق.

ثم إنّ اتهام المبرد بانتحال إمّا أقمت، وإمّا أنت مرتحلاً ليس له ما يبرره، فإنّ استعمال إمّا مع الأفعال لا يحتاج إلى شاهد يثبته، كما أن استعمال أمّا متلوةّ بأنت أو اسم أمر عرفه النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه"[1].

أمّا الدكتور السيد يعقوب بكر، فقد أسهب الحديث عن شواهد هذا التركيب فأورد فيها:

1- أما أنت منطلقاً انطلقت معك.
2- أمّا زيد ذاهباً ذهبت معه.
3- أبا خُراشة أمّا أنْتَ ذا نفر فإن قومي لم تأكلْهم الضّبعُ
4- إمّا أقمت وأما أنْتَ مرتحلا فالله يكلأُ ما تأتي وما تذرُ
5- أمّا أنْتَ برآ فاقتربْ
6- أمّا زيدٌ قائماً أقم معه.

فراح يحللها ويعرضها كما سبق عرضه عن البصريين والكوفيين إلى أن خرج حول هذه الشواهد بالتعليقات التالية:

يقول: "فيما يتعلق بالشاهد الثالث:

[1] مجلة كلية الآداب – القاهرة – المجلد السابع – الجزء الأول – مايو سنة 1955م : 33-34

يقول ابن يعيش: أنّ أنْ في أمّا في موضع نصب بفعل يدل عليه قوله "لم تأكلهم الضبع" وتقديره بقيت أو سلمت ونحوهما، وليست في موضع نصب بنفس "لم تأكلهم" لأنّه في خبر إنّ وما بعد إنّ لا يعمل فيما قبلها.

فمن هذا نتبين أنّ ابن يعيش كان يظن أنّ الشاعر وأبا خراشة كانا على وئام ووفاق. ولكن لم يكن الأمر بينهما كذلك، بدليل البيت التالي في القصيدة:

السلمُ تأخذُ منها ما رضيْتَ بــه والحـربُّ يكفيك من أَنْفاسِها جـرُعُ

فالقصيدة هجاء لا مدح... ومعنى البيت على تفسير الكوفيين هو إن كنت يا أبا خراشة كثير القوم، فإن قومي موفورون أيضاً لم تهلكهم السنون.

فيما يتعلق بالشاهد الرابع:

نرى البصريين يضطرهم مذهبهم إلى تقدير "ولأن كنت" أصلاً (لأمّا أنت) فيكون البيت أمّا أنت، ولأن كنت مرتحلاً، فالله يكلأ... وهو تركيب غريب. أمّا الكوفيون فيجعلون أمّا مرادفة لإمّا السابقة لها معطوفة عليها، ويجعلون جملة "فالله يكلأ" جواباً للشرط فيستقيم الكلام.

فيما يتعلق بالشاهد الخامس:

وأيسر تفسير للفاء في فاقترب، أن تكون واقعة في جواب شرط أداته أمّا، وهو رأي الكوفيين. ولو كانت أمّا أنت في الأصل لأن كنت لما حسن أن تأتي بالفاء، فتكون معترضة بين أن المقدرة والفعل العامل فيها وهو اقترب.

أما الشاهد الأخير فهو من وضع الكوفيين كما يقول البغدادي وقد جعلوا أقم فيه مجزومة جواباً للشرط على مذهبهم، فلا يصح الاحتجاج به على البصريين، كما لا يصح الاحتجاج على الكوفيين برفع الخليل لأنطلق في أمّا أنت منطلقاً أنطلق معك"[1].

إلى أن يصل إلى النتيجة التالية؛ وهي أن مذهب البصريين لا يستقيم عند تطبيقه على ثلاثة شواهد ولكنه يستقيم على مذهب الكوفيين يقول: "وهكذا نرى ، مذهب البصريين لا يستقيم عند تطبيقه على ثلاثة شواهد ولكن يستقيم مذهب الكوفيين...

ونخلص من هذا كله إلى أن الشواهد التي ذكرناها في صدر هذا الكلام ولاسيما الثالث والرابع منها ترجح رأي الكوفيين على رأي البصريين. ولكن لا يزال يعوز رأي الكوفيين أمثلة تكون فيها مساوية لإن تمام المساواة"[1].

---

[1] مجلة كلية الآداب – القاهرة 1955م : 30-33.

والعجيب أن الدكتور يعقوب بعد تحليل الشواهد وتفصيل القول فيها وترجيح رأي الكوفيين يختم كلامه بالقول التالي: "فالمسألة إذن لا تزال موضعاً للبحث"[2].

وقد عَلّق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة على ما جاء عند الدكتور السيد يعقوب بكر بالآتي: "وممن درس هذه المسألة من المتأخرين هو السيد يعقوب بكر، فقد بحث المسألة ولكنّه لم يبد فيها رأياً، وإنّما حاول جهده ترجيح رأي الكوفيين، إذ يرون أنّ "أمّا" مركبة عن (أنْ) وهي في معنى الشرط، أما البصريون فيرون (أنْ) مصدرية وليست شرطية مع اتفاقهما أن (ما) عوض عن (كان) المحذوفة.

وراح يدلل على أن تخريج المسائل يتمشى مع الرأي الكوفي فقال: "هو أنسب للمقام". وقد صب الباحث جهده في تحديد معنى الفاء ولكنه لم يصل إلى نتيجة لتوجيه الاسم المنصوب لأنّه ابتدأ بالسير على نهج القائلين بأن "أمّا" مركبة، ولو أنّه جعلها بسيطة شرطية لتخلص مما هو فيه، ولعلّه كان يصل حينذاك إلى غاية في بحثه، ولكنه لم يحقق شيئاً وقد قال في ختام بحثه: (فالمسألة إذن لا تزال موضعاً للبحث)"[3].

أما الأستاذ عباس حسن فقد رأى أنّها تراكيب معللة بطريقة لم يعهدها العربي فضلاً عن ذلك فإنه من الأحسن اجتناب مثل هذا الأسلوب، يقول: "لأن العرب الأوائل حين تلكموا بمثل هذا الأسلوب لم يدر بخلدهم شيء من هذا الحذف، والتقدير والتعليل، إنما نطقوا سليقة وطبعاً، بغير اعتماد على تحويل وتأويل أو مراعاة لقواعد المنطق، وغيره، مما لم يعرفوه في عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية... بالرغم من قياسية هذا الأسلوب وإيضاح مرماه بعد ذلك الشرح، يحسن اجتنابه فعصرنا لا يستسيغه، لغرابته، وتعقيده"[4].

بينما نظر الدكتور إبراهيم السامرائي إلى ما قاله النحاة عن التراكيب السابقة وما صاحبها من تأويلات وتعليلات نظرة غرابة فهو يرى أن التراكيب لا علاقة لها بأنّ أصلها (أن كان ...) وما جعلهم يذهبون لذلك وجود الاسم منصوب بعدها. ثم يتطرق إلى قول الشاعر:

أبا خُراشة أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِي لم تأكلْهم الضُّبُع

فيرى أنّ فيه تصحيفاً لكلمة أنت مكان كنت، إلى أن يصل لقناعة مؤداها أنه لا جمع بين العوض والمعوّض، يقول: "ذكروا أنّ "كان" تحذف بعد (أن) المصدرية

---

[1] مجلة كلية الآداب القاهرة 1955م : 33.

[2] مجلة كلية الآداب القاهرة 1995م : 33.

[3] مجلة آداب المستنصرية العدد الثالث عشر 1406هـ - 1986م: 186.

[4] النحو الوافي 1: 583.

ويعوّض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو: "أما أنت بَرّاً فاقترب" والأصل "أنت كنت براً فاقترب" فحذف كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، فصار (أن أنت بَرّاً" ثم أتى "بما" عوضا عن "كان" فصار "أن ما أنت بَرّاً" ثم أدغمت النون فصار :"أمّا أنت بَرّاً".

أظن أن هذا شيء غريب غاية الغرابة وأنا لا أشعر أن "أما" هذه أصلها "أن كنت" ولا تعرف تعويضاً على هذه الشاكلة، وكيف تكون "ما" عوضاً عن "كان" فقد قالوا: إن "ما" زائدة فكيف تعوض (كان) و (كان) من الأفعال المهمة في بناء الجملة فضلاً عن (الفعل) ذو قيمة كبيرة في الجملة العربية...

والذي حفّزهم على صوغ أمثلتهم هذه كالمثال المتقدم والمثال الآخر يردُ في مصنفات نحوية أخرى "أما أنت منطلقاً انطلقت" ما رأوا من قول العباس بن مرْداس يخاطب خفاف بن ندبة الشاعر:

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِي لم تأكلْهم الضُّبُع

أظن أن في هذا البيت تصحيفاً وأنّ (كنت) صحفت "أنت" وبسبب من هذا التصحيف حصلت هذه الأسطورة النحوية، ويبدو أن ابن دريد قرأ البيت على حقيقته فلم تصحف "كنت" إلى "أنت كما هو مثبت في كتاب" الاشتقاق" وقد ذهب هذا المذهب المبرد فقال: "أما كنت منطلقاً انطلقت" وعلى هذا فإن "أما" ضرورية متطلبة وهي ليست مؤلفة من "أن" و "ما" وأن "ما" هذه ليست عِوَضاً من "كان" لأنّها اجتمعت مع "كان" كما في قراءة ابن دريد للبيت وما ذهب إليه المبرد في المثل المتقدم، وعلى هذا فليس ذلك من باب الجمع بين العوض والمعوض"[1].

ويظهر في نظرة الدكتور السامرائي تطابق مع ما ذهب إليه فيشر كما ذكرنا سابقاً من حيث توجيه الشاهد النحوي، ولكنْ لم نجد الدكتور السامرائي يوجه التركيب توجيهاً نحوياً، بل نجده يرفض أصلاً نادى به النحاة، وهو لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض، يقول الأنباري "العوض والمعوض لا يجتمعان"[2].

والذي يبدو للباحث بعد هذا العرض عن العلماء السابقين واللاحقين أن التراكيب السابقة يمكن معالجتها بعيداً عن التأويلات والتقديرات التي لا تمت لواقع التراكيب بصلة، ولكن قبل ذلك يمكن أن نحدد عدداً من النقاط للسير عليها في المعالجة:

---

[1] النحو العربي: 89-90.

[2] الإنصاف 1: 343م 47.

1- بعض الشواهد التي ذكرها النحاة تحتمل أكثر من وجه، فقول الشاعر العباس بن مرداس قد رواه ابن دريد:"[1]

أبا خُراشة إمّا كنت ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكلْهم الضُّبُع

قد وُجد عند النحاة "أما أنت ذا نفر". فالبيت قد دخله التغيير لغاية يريدها النحاة، وهذا يتعارض مع ما جاء به الأصوليون. يقول الأنباري: "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقط سقط الاحتجاج به"[2].

2- كثرة التأويلات والتقديرات في التراكيب السابقة يضعفها ويخالف ما أجمع عليه النحاة أنّ الأصل عدم التقدير والإضمار، يقول ابن يعيش: "وكُلّما كثر الإضمار كان أضعف"[3].

ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[4]، ويقول الرضي: "الإضمار خلاف الأصل"[5]، ويقول أبو حيان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[6].

فنرتضي أن التراكيب السابقة يمكن توجيهها وفق الآتي:

1- يمكن أن توجه أمّا على أنها عنصر توكيد كما ذهب إلى ذلك الزمخشري ويكون بعيداً عن تركيب: لأن كنت ثم (أنْ + ما)) ثم انفصلت إلى أنت وما صاحبه من تخريجات النحاة، يقول ابن هشام: "وأمّا التوكيد فقلّ من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنّه قال: ففائدة "أما" في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول زيد ذاهب" فإذا قصدت توكيد ذلك وأنّه لا محالة ذاهب وأنّه بصدد الذهاب وأنّه منه عزيمة قلت "أمّا زيد فذاهب"[7].

2- أما الاسم المنصوب في هذه التراكيب فيمكن توجيهه في باب "الحال"، ولعل الباحث قد استفاد مما جاء عند اللقاني في حاشيته على شرح التصريح فقد قال بالحال في توجيه التراكيب السابقة، يقول: "قال اللقاني ولا يخفى أن تقدير فخرت (ويقصد في قول الشاعر أبا خراشة ...) يورث في التركيب وركاكة وفي المعنى فساداً؛ إذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لأن قومي لم تأكلهم

---

1 الاشتقاق: 313.
2 الإنصاف 1: 90 م8.
3 شرح المفصل 2: 98.
4 شرح الرضي 1: 303.
5 شرح الرضي 1: 517.
6 البحر المحيط 1: 288.
7 مغني اللبيب: 82.

الضبع، بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكوراً بالنفر فإني مثلك ذو نفر إذ قومي لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع علي بقومك ونفرك"[1].

إضافة إلى ما وجدناه عند أحد الباحثين المعاصرين الذين أخذوا بتوجيه الحال زاعماً أنّه أقرب للصواب وأيسر للفهم، يقول الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة: "وبعد كل ما ذكر من تباين الآراء، واختلاف وجهات النظر في توجيه المسألة نميل إلى أنّ (أنت) في هذه المسألة مبتدأ، والمنصوب إنما هو حال قد سدّ مسدّ الخبر، ولعله الأقرب للصواب وأيسر للفهم، وبهذا الرأي يمكن تخريج الأمثلة التي أجازها سيبويه في نحو: أما زيد ذاهبا ذهبت "وكذا نخرج نحو قول الزبّاء: ما للجمال مشيها وئيداً، فمشيها مبتدأ، و (وئيداً) حال سدّ مسد الخبر وأخيراً لعل بهذا التوجيه تغدو المسألة ميسرة، سهلاً تناولها، قريباً تناوشها، بعيداً عما أحيط بها من تقدير لا يدل عليه الكلام"[2].

[1] حاشية يس على شرح التصريح 1: 195.

[2] مجلة آداب المستنصرية العدد الثالث عشر 1406هـ : 186.

المسألة الحادية والثلاثون
الخلاف في الاسم بعد "لا" النافية للجنس

يقول الرضي: "والفتحة في "لا رجلّ" عند الزجاج والسيرافي: إعرابية خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما، إنّما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه، وذلك أنّه قال: و "لا" تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنّما ترك التنوين في معمولها لأنّها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، فأوَّل المبرد قولَه: تنصبه بغير تنوين بأنّها نصبته أولاً لكنّه بُني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر، للبناء اتفاقاً.

وقال الزجاج: بل مراده أنّه معرب، لكنّه مع كونه معرباً، مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بالتركيب مع عامله. قال أبو سعيد: إنّما رُكِّب مع عامله، لإفادة "لا" التبرئة، للاستغراق كما أفادته "من" الاستغراقية في هل من رجل في الدار، لأنّ "لا رجل في الدار" جواب: هل من رجل، فركبوا "لا" مع النكرة، كما أنّ "من" مركبة معها، تطبيقاً للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة.

والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه، لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء: غير معهود وأيضاً: التركيب بين "لا" والمنفي، ليس بأشدّ منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور؛ ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين". 2: 155.

ذكر الرضيُّ في هذا النص خلافاً بين النحاة حول اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً هل هو مبني أم معرب؟.

ذهب البصريون إلى أنّ اسم لا النافية مبني، وبرز ذلك عند عدد من علمائهم كالأخفش والمازني والمبرد.

بينما ذهب الكوفيون إلى أنّه معربٌ وتبعهم نفرٌ من نحاة البصرة منهم الجرمي والزجاج والزجاجي والسيرافي والرُّمَاني..

وإليك تفصيل هذا الخلاف:

قبل تفصيل قول من قال ببناء اسم لا النافية من المفيد أن نشير إلى قول سيبويه الذي انطلق منه الفريقان. فالبصريون ومن تبعهم أخذوا بما يشعر من كلامه أنّ اسم لا

النكرة ملازم للبناء حين قرنها بتركيب خمسة عشر يقول: "هذا باب النفي بلا... وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر"[1].

يقول المبرد: "اعلم أنّ لا إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وإنّما كان ذلك لما أذكره لك: إنّما وُضِعت الأخبار جوابات للاستفهام. إذا قلت: لا رجل في الدار – لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنّما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره.

ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع هاهنا؛ لأنّها لا تدلّ على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع. فلو قلت: هل من زيد؟ كان خَلْفا: فلمّا كانت "لا" كذلك – كان على الابتداء والخبر كدخول "إنّ" وأخواتها عليهما، فأعملت عمل "إن".

فأمّا ترك التنوين، فإنّما هو لأنّها جعلت، وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر"[2]. ويقول ابن السّراج في كلام قريب من هذا: "الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطرداً في الأسماء النكرات المفردة ولا تخص اسماً بعينه من النكرات إذا نفيتها "بلا" وذلك قولك: لا رجلَ في الدار ولا جارية فأي اسم نكرة ولي "لا" وكان جواباً لمن قال: هل من غلام فهو مفتوح، فإن دخلت "لا" على ما عمل بعضه في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئاً إنّما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب. فأمّا إذا دخلت على كلامٍ قد أوجبه موجب فإنّها لا تعمل شيئاً وإنّما خولف بها إذا كانت تنفي ما لم يوجب، وكل منفي فإنّما ينفي بعد أن كان موجباً، وأنت إذا قلت: لا رجل فيها، إنّما نفيت جماعة الجنس، وكذلك إذا قلت: هل من رجل؟ لم تسأل عن رجل واحد بعينه، إنّما سألت عن كل من له هذا الاسم، ولو أسقطت "من" فقلت: هل رجل؟ لصلح لواحد ولجمع، فإذا أدخلت "مِنْ" لم يكن إلا للجنس"[3].

يقول ابن الخشاب: "وإذا دخلت "لا" على اسم جنس مفردٍ نكرة بنيت معه ورُكّبا فكانا كالكلمة الواحدة، وفتح آخره للتركيب فجريا لذلك مجرى الجزء الواحد، ويحذف منه التنوين للبناء، فيصير، بعد أن كان أمكن الأسماء غير متمكن، وذلك كقولك: لا رجل في الدار ولا جارية لك، لهذا كما تقول: خمسة عشر في الدار وثلاث عشرة عندي"[4].

---

1 الكتاب 2: 274.

2 المقتضب 4: 357.

3 الأصول 1: 379.

4 المرتجل: 179.

وقد وضّح الأنباري ما احتج به البصريون، فهم يرون أنّ أصل التركيب: لا مِنْ رَجُلٍ في الدار؛ فهو جواب من قال: هل مِن رجل في الدار؟ فحذفت مِنْ من اللفظ وركبت مع لا فتضمنا معنى الحرف فلذلك بُني الاسم على الفتحة، لأنّها أخف الحركات يقول: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه مبني على الفتح لأنّ الأصل في قولك: "لا رجل في الدار" لا مِنْ رجل في الدار؛ لأنّه جواب من قال "هل من رجل في الدار؟" فلمّا حذفت "من" من اللفظ وركبت مع "لا" تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبْنى، وإنّما بنيت على حركة لأنّ لها حالة تمكن قبل البناء، وبنيت على الفتح، لأنّه أخف الحركات"[1].

ولعلّ ما قالوه يحتاج إلى مناقشة:

1- في أقوالهم دعوة إلى التقدير والحذف، لا حاجة بالتركيب إليها.

2- في كلامهم ربط بين جملتين إحداهما خبرية وهي "لا مع اسمها، والثانية انشائية وهي جملة هل من رجل؟" ومعلوم أن الجملة الخبرية تختلف عن الجملة الإنشائية تركيباً ودلالة.

وقد تابع النحويون عرض رأي البصريين وحججهم وتوسعوا في ذلك، يقول العكبري: "واحتج الأولون على بنائها من أوجه:

أحدها أن بين (لا) وبين النكرة حرفاً مقدّراً، وهو "مِنْ"، والاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُني. وإنّما وجب تقدير (مِنْ) ههنا، لأنّها جواب من قال: هل من رجل في الدار وإنّما دخلت ههنا لتدلَّ على الجنس. وذلك أنّك إذا قلت: هل رجل في الدار، أو لا رجل في الدار بالرفع والتنوين تناول رجلاً واحداً، حتى لو كان هناك رجلان أو أكثر لم يكن الاستفهام متناولاً لهما. فإذا أدخلت (من) تناول الجنس كله. وكذلك إذا قلت: ما جاءني من رجل لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر. وإن حذفت (من) جاز أن يكون جاءك رجلان أو أكثر. وإذا ثبت ذلك صار الاسم متضمنّا معنى (من) المفيدة معنى الجنس.

والوجه الثاني أنّ (لا) كمّا لم تعمل إلاّ إذا لاصقت الاسم وكانت (مِنْ) بينهما مرادة صارتا كالاسم المركب في باب العدد كخمسة عشر، والمركَّب يُبْنَى لتضمنّه معنى الحرف.

والثالث أنّ (لا) في هذا الباب خالفت بقية حروف النفي من وجهين:

---

[1] الإنصاف 1: 367م53.

أحدهما: أنّها جواب لما ليس بإيجاب، بل هو استفهام، وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب.

والثاني: أنّها مختصّة بالنكرة العامّة التي هي جنس، وليس شيء من حروف النفي مختصاً بضرب من الأسماء"[1]. وأضاف العكبري إلى حججهم أنّه لو كان اسمها معرباً لكان منوناً، كذلك لو كان معرباً لكان هناك فعل محذوف يدل على الإعراب نحو: لا "أجد أو لا أرى" إضافة إلى أنّه لو كان معرباً فيظهر ذلك حين يفصل بينه وبين معموله بالظرف، ويقول: "... والوجه الثالث: أنّ "رجل" هاهنا لو كان معرباً لكان منوناً؛ لأنّ التنوين تابع للإعراب، وإنّما يمتنع بالألف واللام وعدم الصّرف والإضافة، وكل ذلك غير موجود، فتعيّن أنْ يضاف عدم التنوين إلى النباء.

والوجه الرابع: أنّه لو كان معرباً لكان بفعل محذوف، وكان التقدير لا أجد أو لا أرى، ونحو ذلك، وهذا بعيد التقدير، لأنّك تقول: "لا إله إلا الله" فلو كان معناها لا أجد لكان النفي منسوباً إلى وجدانك، وليس المعنى عليه، وإنّما المعنى أنّ عدمَ الآلهة غير الله لمعنى في نفس المنفي، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك.

والوجه الخامس: أنّه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفَصل؛ لأنّ كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصاً، كـ "إنّ" فإنّك تقول: "إنّ في الدار زيداً" فتعملها مع الفصل بالظرف"[2].

ويقول ابن الحاجب معللاً سبب البناء: "لأنّه إذا كان مفرداً تضمّن معنى الحروف، فوجب بناؤه، وبيان تضمنّه معنى الحرف أنّ قولهم: لا رجل في الدار أبلغ في النفي من لا رجلٌ في الدار، وليس رجلٌ في الدار، ولا يمكنُ تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد، والحرف الذي يؤكد به النفي "مِنْ" فوجب تقديرها، هذا مع أنّ الحكم منهم ببناء لا رجل في الدار، يوجب هذا التقدير، ولو كان معناه كمعنى لا رجلٌ في الدار، لأن البناء في لغتهم إنّما يكون ذلك"[3].

وصحح ابن عصفور ما ذهب إليه البصريون يقول: "وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنّها حركة بناء. واختلفوا في موجب البناء. فمنهم من قال: إنّما بني لتضمنه معنى "مِنْ"، كأنّ قائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، لأن "لا" نفي عام، فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام، وهو الصحيح"[4].

---

[1] اللباب 1: 227-228.

[2] التبيين: 363-364.

[3] ايضاح في شرح المفصل 1: 384.

[4] شرح الجمل 2: 271.

بقي أن نشير إلى رأي ذكره أبو حيان حول بناء اسم النافية لتضمنه معنى اللام التي تفيد استغراق الجنس، يقول: "وزعم بعضهم أنّه بُني لتضمنُّه اللام التي لاستغراق الجنس"، وقد رُدّ هذا القول باعتبار فساد وصفه بالنكرة، يقول أبو حيان: "وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان على ما زعم لوصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيته أمْسِ الدابر"[1]، وبه أخذ السيوطي من المتأخرين[2].

أمّا الكوفيون ومن تبعهم فهم يرون أن اسم "لا" النافية للجنس معرب.

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها نحو : "لا رجل في الدار"[3].

وممن تبعهم الزجاج وأبو بكر مبرمان والزجاجي والسيرافي، يقول أبو علي الفارسي: "قال أبو بكر*: لا رجل معرب يشبه المبني"[4].

ويقول الزجاجي: "باب النفي بلا: اعلم أنّ "لا" تنصب النكرات بغير تنوين، ولا تعمل في المعارف شيئاً كقولك: لا رجل في الدار و "لا غلامَ عندك"، و "لا مال لزيد"[5].

ويقول الزجاجي: "إنّما تنصب النكرات كقولك: لا رجل في الدار، ولا غلام لك"[6].

وأضاف أبو حيان إلى القائلين بإعراب اسم "لا" الجرمي والرماني، يقول: "وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أنّها فتحة إعراب"[7].

وقد احتج أصحاب هذا الرأي بعددٍ من الحجج، ما بين موجز ما قالوه، وما بين مسهب، ولعلّ المقام يقتضي أن نشير إلى نفر من النحاة أوفوا الحجج حقها كابن السّراج والأنباري، وأبي البقاء العكبري والموصلي.

---

1 التذييل والتكميل 4: 228.

2 الهمع 2: 199.

3 الإنصاف 1: 366 م 53.

* يقصد مبرمان.

4 التعليقة 2: 18.

5 الجمل: 237.

6 اللامات: 104.

7 الارتشاف 2: 164.

فابن السّراج وضع حجتين للكسائي والفراء من أعلام نحاة الكوفة اعتمد عليهما الأنباري في حججه التي أوردها للكوفيين. حيث ذكر ابن السّراج أن الكسائي قد ذهب إلى إعمال (لا) النصب في الاسم النكرة لأن من شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها لذا نصبوا الاسم بغير تنوين، يقول: "وأما الكسائي: فإنّه يقول: النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صلات، فلما لزمت التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبر إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين"[1] ويذكر ذلك الأنباري ولكنه لم يشر إلى أنّه رأي الكسائي، يقول: "ومنهم من تمسك بأن قال: إنّما أعملوها لأنّهم لما أولوها النكرة، ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها – نصبوا -النكرة بغير تنوين"[2].

أمّا الفراء فقد ذهب إلى أنّ "لا" خرجت إلى معنى غير نحو قولهم: زيد لا عاقل ولا جاهل بمعنى: غير عاقل وغير جاهل، فجاءت تحمل دلالة ليس نصبوا بها حتى يخرجوها من معنى (غير)إلى معنى (ليس) فيقع الفرق بينهما، يقول ابن السّراج: "وقال الفراء: إنّما أخرجت "لا" من معنى غير إلى ليس لم تَظهر ليس ولا إذا كانت في معنى "غير" عمل ما قبلها فيما بعدها كقولك: مررت برجلٍ لا عالم ولا زاهد و "لا" إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين"[3]. ويقول الأنباري ذاكراً هذا الرأي دون نسبته إلى الفراء: "ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا إنّه منصوب بها لأن "لا" تكون بمعنى غير، كقولك "زيد لا عاقل ولا جاهل" أي: غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها: ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ويقع الفرق بينهما"[4].

وزاد الأنباري بعض الحجج عن ابن السّراج فذكر أن الكوفيين ارتضوا لتركيب "لا" النصب؛ لأنّه على نية فعل مقدر: لا أجد رجلاً في الدار فقامت (لا) مقامه،وقاسوا عليه: إن قمت قمت، وإن لا فلا، يقول: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب بها لأنّه اكتفى بها عن الفعل، لأن التقدير في قولك: "لا رجل في الدّار" لا أجد رجلاً في الدار، فاكتفوا بلا من العامل، كما تقول "إن قمت قمتُ، وإن لا فلا" أي وإن لا تقم فلا أقوم، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة"[5]. ومن حججهم أيضاً أن عمل (لا) النصب حملاً على نقيضتها إنّ فهم

---

1 الأصول 1: 381.

2 الإنصاف 1: 366 م 53.

3 الأصول 1: 381.

4 الإنصاف 1: 366 م53.

5 الإنصاف 1: 366 م53.

يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يقول الأنباري: "ومن النحويين من قال: إنّه منصوب لأن "لا" إنما عملت النصب لأنّها نقيضة أن؛ لأنّ "لا" للنفي، و "إنّ" للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، إلا أنّ "لا" لما كانت فرعاً على "إنّ" في العمل، و "إن" تنصب مع التنوين نصبت "لا" من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول"[1].

ويمكن ردّ ما ذهب إليه الكوفيون من تقدير (فعل) حذف وحلّت (لا) محله بأن الأصل عدم التقدير ما لم تدع إليه حاجة، فضلاً عن أن التركيب مستقيم دون ذكر هذا الفعل، فتأويل الكوفيين في هذه الحجة فيه تكلف، لا يقتضيه سياق النفي الذي قامت به (لا)، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[2]، ويقول أبو حيان: "لأنا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره"[3]. ويقول أيضاً: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[4]. إضافة إلى هذا أن الفعل لو ظهر لكان الاسم مفعولاً به وليس اسماً لـ (لا) فضلاً عن أنّ الحروف لا تعمل بمعنى الفعل والمعاني كما هو معلوم لا تنصب، يقول العكبري: "قولهم متضمن معنى الفعل" لا يستقيم، لأن الفعل لو كان مراداً لكان الاسم مفعولا، ولم ينسب إلى (لا)، ولا يجوز أن يكون الفعل ما دلّت عليه "لا" لوجهين: أحدهما: أن "لا" لا يدل على فعل معين، وقد ذكرنا ذلك. والثاني: أن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذي تدل عليه، ألا ترى أن حروف الاستفهام لا تعمل بما فيها من معاني الفعل، ويدل عليه أنّ الفعل لو كان هو العامل لكان الاسم منوناً، إذ لا مسقط للتنوين"[5].

ومما أضافه أبو البقاء إلى حجج الكوفيين: أن الاسم المعطوف عليها معرب، يقول: "واحتج من قال: الاسم هنا معرب بأربعة أوجه:

أحدها: أنّ الاسم المعطوف عليه معرب، كقولك: لا رجلَ وغلاماً عندنك والواو نائبة عن (لا).

الثاني: أنّ خبرها معرب، وعملها في الاسمين واحد".

...

---

1 الإنصاف 1: 367 م53.

2 شرح الرضي 1: 303.

3 البحر المحيط 1 : 288

4 البحر المحيط 1: 288.

5 التبيين: 366.

الرابع: أن الاسم لو كان مبنياً لبني على حركة غير الفتح، لأن (لا) تعمل النصب، فإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب، كما في "قبل وبعد"[1]. وقد أطال أبو البقاء الردّ على هذه الحجج، ويمكن أن نقتبس بعضاً منها: فعملها في الخبر ففيه خلاف، والبناء حادث بـ (لا) من حيث هي عاملة، بل جاءت بالتركيب وتضمنه معنى الحرف، كما أنّ (يا) في النداء تعمل النصب في المعرب، فإذا دخلت على المفرد بُني.

أما جعل حركة المبني هنا الفتح ففيه أوجه:

أحدها: أن الفتح أختير لطول الاسم بالتركيب كما اختير في خمسة عشر.

والثاني: أن النفي هنا لَمّا خرج عن نظائر خرج البناء عن نظائره.

والثالث: أنّهم لو بنوه على الكسر لكانت مثل الحركة التي يستحقُّها هذا الاسم في الأصل، إذ أصله: لا من رجل، ولو بُني على الضم لكانت حركته في حال عمومه كالحركة في حال خصوصه، ففرّقوا بينهما وعدلوا إلى الفتح"[2].

أمّا الموصلي فقد ربط حجج الكوفيين أو بمعنى أدق بمن قال بإعراب اسم (لا) بأصول النحو وبالعامل، فذهب إلى أنّ الأصل إعراب اسم (لا) إذا كان مضافاً أو مشبهاً به، فاستصحاباً للأصل كان الأولى إعراب الاسم النكرة، يقول: "واحتج بمن قال بالإعراب بأمور أحدها: أن المضاف والمشبه لما كانا معاً معربين وجب أن يكون المفرد كذلك عملاً بالاستصحاب".

والثاني: "أنه ليس من حكم العامل جعل المعرب مبنياً وبالعكس"[3] وقد رَدَّ الموصلي هذين القولين، يقول: "أن المضاف والمشبه به إنّما لم يبن شيء منهما لوجود المانع، وأما المفرد فبناؤه لوجود سبب البناء، فلما افترقا في هذين الوصفين لم يلزم من إعراب أحدهما إعراب الآخر.

والجواب: إنما لم ندع أنّ العامل هو الموجب للبناء، بل الموجب له تضمنه معنى الحرف أو تركيبه"[4].

ومتابعة لهذا الخلاف لعلّ من المفيد أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين، فقد بحث الدكتور خليل عمايره الخلاف في (لا) النافية فأفاض الكلام

---

[1] اللباب 1: 229.

[2] اللباب 1: 230.

[3] شرح كافية ابن الحاجب 1: 260.

[4] شرح كافية ابن الحاجب 1: 260.

حولها وعلاجها معالجة دلالية، فنجد في جزء من كلامه ذكراً لما قاله عنها النحاة السابقون وفي الجزء الآخر توجيه لمعناها ودورها في بناء وتوجيه التراكيب مبيناً أنّها لا تعدو أن تكون عنصر نفي مطلقاً يفيد تحويل الجملة من الإثبات إلى النفي، وأنّ المسوغ للحركة الإعرابية على الاسم بعدها يعود إلى عادة العرب اللهجية بين نصب الاسم أو رفعه أو بنائه.

يقول: "ولكن من ينظر في هذه الأداة يجد بأنّها عنصر نفي ليس غير، ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها. فتارة تقتضي ضمة وأخرى فتحة؛ بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أمّا المعنى فواحد تقريباً على الرغم مما يقوله النحاة في مصطلحاتهم، بأنّها تكون مع الاسم المرفوع للوحدة، ومع الاسم المنصوب للجنس، ومعناها هو النفي المطلق، وقد وردت في القرآن الكريم مع الاسم المنصوب بكثرة ...

وحقيقة القول في هذه المسألة أن (لا) عنصر نفي تدخل على الجملة فتحول معناها من الإثبات إلى النفي، ولا قيمة دلالية للحركة الإعرابية (بالرفع أو النصب) على المبتدأ بعدها"[1].

أما الدكتورة سناء البياتي فلم تبعد عمّا ذهب إليه الأقدمون. فعدت التركيب الذي تأتي معه (لا) أساليب نفي وأنّه متسلط على التركيب كاملاً لينفي عنه كل ما يتبادر إلى الذهب من بيان توحي بها الكلمة، مبديةً تأييدها بما ذهب إليه سيبويه من أنها تركب مع ما بعدها تركيب خمسة عشر، تقول: "وقد سمي هذا النوع من (لا) بـ (لا النافية للجنس) أو (لا التبرئة)، وهي في واقعها (لا) النافية المتسلطة على ما بعدها لتنفي عنه كل ما يمكن أن يتبادر للذهن من معان توحي بها الكلمة.

وتسلط هذا النوع من (لا) على المفرد الذي يليها يجعلنا نؤيد ما ذهب إليه سيبويه من أنّ (لا) هذه تعامل مع ما يليه معاملة المركبّات"[2].

والذي يظهر للباحث بعد هذا العرض أنّ التركيب له أصل وهو الإسناد كما ذهب إليه النحاة، يقول ابن الحاجب: "والأولى أن يقال هو المسند إليه بعد دخول (لا)"[3] ويقول ابن مالك: "فإذاً قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتماده على نفي"[4].

---

[1] أسلوبا النفي والاستفهام في العربية 69-72.

[2] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 279.

[3] الإيضاح في شرح المفصل 1: 383.

[4] شرح التسهيل 2: 56.

ودخل على التركيب عنصر النفي فأفاد قيمة دلالية للتركيب وهو عنصر تأسيس لمعنى توكيد النفي كما ذكر ذلك أبو حيان". بل هي لتأسيس النفي إذ لم تدخل على شيء منفي فأكدته، إنما استفيد النفي منها"[1].

وما القول بالحركة الإعرابية أو البناء إلا من باب التخريج وفق ما جاء على ضوء نظرية العامل أو وفق ما يعرف عند النحاة بباب حمل الفروع على الأصول فحمل (لا) الفرع على أصل ضعيف هو "إنّ" من باب الحمل على النقيض جعل النحاة ينقسمون فريقين حولها. ولعلّ ما جاء به ابن مالك من أن هذه الحركة لا تعدو أن تكون مما روي عن العرب في بعض لهجاتها فورد عن بعض العرب أنّه يرى أن البناء ملازم لها مع أن حقها أن تجر بحرف الجر؛ لأن التركيب قائمٌ عليه، يقول: "كيف وقد روي عن العرب: جئت بلا شيءَ بالفتح وسقوط التنوين". فكما هو واضح أن بعض قبائل العرب تلزم الاسم بعد لا النافية للجنس حالةً واحدة وهي البناء حتى وإن نُقِض تركيبها بدخول حرف الجر.

[1] التذييل والتكميل 4: 223.

المسألة الثانية والثلاثون
الخلاف في اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً

يقول الرضي: "وأمّا جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين، قياساً لا سماعاً، نظراً إلى أنّ التنوين للمقابلة، لا للتمكن بدليل قوله تعالى (من عرفات)[1].

وهو منقوض بنحو: يامسلمات مجرداً عن التنوين اتفاقاً. والجمهور يكسرونه بلا تنوين، لأنّها وإن لم تكن للتمكن، فهي مُشْبهةٌ لتنوين التمكن، فيكون على هذين القولين داخلاً في عموم قوله: يبنى على ما ينصب به.

والمازني بفتحة بلا تنوين، نحو قوله[2]:

إنّ الشّبَابَ الّذِي مَجْدٌ عواقِبُه فيه نَلَذُّ ولا لِذَّاتَ للشّيبِ

حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد "لا" التبرئة، مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى ممّا قبله طرداً للباب على نسقٍ واحدٍ". 2: 157-158.

يعرض الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة والمازني حول الحركة الإعرابية على اسم لا إذا كان جمع مؤنث سالماً، فذهب جمهور النحاة إلى كسر التاء من هذا الجمع بدون تنوين، أمّا المازني كما ذكر الرضي بأنّه أجاز الفتح، وإليك تفصيل آرائهم:

إنّ المتتبع لآراء سيبويه في مباحث (لا) النافية للجنس لم يجده تطرق لمثل هذا الخلاف ولعلّ في ما أشار إليه أبو حيان في نقله آراء بعض النحاة ما يوضح ذلك، يقول أبو حيان نقلاً عن أبي الحكم ابن عذرة*: "فأمّا سيبويه فلا نَصَّ له على أحد المذهبين أصلاً"[3].

أمّا القائلون برأي البناء على الكسرة، فيمكن أن نذكر ما جاء عند ابن مالك فبَيّن أنّ بعض النحاة قد أجاز بناء اسمها على الكسرة، يقول: "ويبنى على ما كان ينصب به، ... والمبني على الكسرة، كقول سلامة بن جندل:

---

1 البقرة: 198

2 شرح ديوان سلامة بن جندل: 93، التصريح 1: 238

* نحوي من علماء القرن السابع أخذ عن ابن عصفور بغية الوعاة 1: 510.

3 التذييل والتكميل 4: 230.

إنّ الشّبَـابَ الّـذِي مَجْدٌ عواقِبُـه فيه نَلَـذُّ ولا لـذَّاتَ للشّيـــبِ

وبالوجهين أيضاً أنشد قول الشاعر[1]:

لا سابغاتٍ ولا جأواء وبَاسِلـــةً تقي المنُــونَ لدى استيفَاءِ آجالِ"[2]

وممن أخذ بهذا الرأي ابن الضائع، فقد نصّ أبو حيان على ذلك، يقول: "وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: القياس يقتضي أن يبنى على الكسر، ولابُدَّ، لأن هذا الجمع لا يفتح آخره معرباً كان أو مبنيّاً"[3].

ونسبه أبو حيان والسيوطي للأكثريين، يقول أبو حيان: "وعلى قياس الأكثرين تكسر عملاً بالأصل"[4]. ويقول السيوطي:"وإن بني على الكسر فقيل: لا ينّون، وعليه الأكثرون"[5].

ومن النحاة من أجاز بناءه على الكسر بالتنوين وهو ما أشار إليه الرضي وذكره أبو حيان منسوباً إلى ابن خروف وغيره من النحاة السابقين، يقول: "الكسر والتنوين، وهو مذهب ابن خروف، وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين، قاله ابن الدّهّان في الغُرّة[6]".

وقد علّل السيوطي لتنوينه على الكسرة عند ابن الدهان وابن خروف حملاً على جمع المذكر السالم يقول: "وقيل: ينوّن، وعليه ابن الدّهان وابن خروف، لأن التنوين فيه كالنون في الجمع، فيثبت كما ثبت في: " لا مسلمين لك"[7].

وقد ردّ ابن عصفور أقوال هذه الطائفة من النحاة، يقول: "وهذا باطل... وأيضاً فإنّه قد تقدّم أنّ الأحسن في بناء الاسم أن يكون لتضمن الحرف"[8].

أمّا المازني ومن تبعه كأبي علي الفارسي وابن جني فقد أجازوا بناء اسم (لا) النافية إذا كان جمع مؤنث سالماً على الفتحة.

يقول أبو علي الفارسي: "ورويت عن أبي عثمان من غير هذا الطريق أنّه قال:إذا قلت "لا مسلماتَ لك" وأنت لا تضيف، ولكن تجعل "لا" و "مسلمات" اسماً

---

1 الأشموني 2: 9

2 شرح التسهيل 2: 55.

3 التذييل والتكميل 5: 230.

4 الارتشاف 2: 165.

5 الهمع 2: 201.

6 التذييل والتكميل 5: 232.

7 الهمع 2: 201.

8 شرح الجمل 2: 272.

واحداً، فتحت التاء لأنّها مبنية، فصار بمنزلة "خمسة عشر"، ولا تكسر التاء لأنه ليس بمعرب"[1].

ويقول ابن جني معلقاً على رأي المازني: "ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة، إلا شيئاً قاسه أبو عثمان، فقال: أقول: لا مسلماتَ لك – بفتح التاء -، قال: لأن الفتحة الآن ليست لـ (مسلمات) وحدها، وإنما هي لها و لـ (لا) قبلها"[2].

وبهذا الرأي أخذ ابن عصفور، يقول: "ولا يجوز الكسر؛ لأن الحركة ليست عنده لأذعات خاصة وإنما لأذعات ولا"[3]. وقد ردّ ابن مالك هذه الأقوال قائلاً: "والصحيح جواز الفتح والكسر"[4]. وتابع البغدادي ابن مالك في هذا الرأي مستنداً إلى ما جاء عن شُرّاح الألفية: "ورواه شرّاح الألفية بالفتح والكسر"[5].

بقي أن نشير إلى أنّ عباس حسن من المحدثين قد أخذ بهذا الرأي عن ابن مالك والبغدادي يقول: "ويبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة إن كان جمع مؤنث سالماً، ويجوز أيضاً بناؤه على الفتحة؛ نحو: لا والداتَ قاسياتٌ. وبالوجهين رُوِي قول الشاعر:

إنّ الشّبَابَ الّذِي مَجْدٌ عواقِبُه فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتَ للشّيبِ

ببناء كلمة: "لذاتَ" على الفتح، أو على الكسر"[6].

والذي يبدو للباحث أنّ الخلاف أو الاختلاف في توجيه الحركة الإعرابية لم يغير دلالة (لا) مع التركيب، وما عُرض في المسألة السابقة تُعدّ هذه المسألة امتداداً لتأييد ما وجهت به التراكيب السابقة من اسم لا النكرة إن كان مفرداً. ولكن يرى الباحث أن يذكر أن الحركات لا تتجاوز أن تكون عادة لهجية عند بعض العرب ولعلّ الشاهد الذي تناقلته الروايات بين الكسرة والفتحة يؤيد ذلك، فالاحتمال والشك لم يدخل فيه حتى يسقط الاحتجاج به. وبالرجوع إلى كتاب الشعر والشعراء لضبط ما جاء في قول سلامة بن جندل:

إنّ الشّبَابَ الّذِي مَجْدٌ عواقِبُه فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتَ للشِّيبِ

---

1 المسائل الحلبيات: 312.

2 الخصائص 3: 305.

3 شرح الجمل 2: 271.

4 شرح التسهيل 2: 55.

5 الخزانة 4: 27.

6 النحو الوافي 1: 693.

فإن ابن قتيبة[1] قد ضبطه بالكسرِ، ذاكراً أن سلامة تنحدر أصوله من تميم وكما هو معلوم المكانة التي تحتلها تميم في الفصاحة العربية فقد اهتم النحاة بتراكيب هذه القبيلة وتوجيه ما جاء فيها مما يؤيد قواعد النحو العربي، وما اختلاف النحاة في هذا الشاهد إلا من هذا القبيل.

ومما يؤيّد ما يذهب إليه الباحث أنّ السماع قد جاء بالوجهين جميعاً على ما نقله أبو حيان، إذ يقول: "جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين، وهو الصحيح إذا ورد به السماع، أعني الكسر والفتح من غير تنوين فيهما، ولو كانوا وقفوا على السماع ما اختلفوا"[2].

[1] الشعر والشعراء: 166.

[2] التذييل والتكميل 4: 232.

المسألة الثالثة والثلاثون
الخلاف في مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة

يقول الرضي: وجوّز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضاً، نحو: لا إياه هنا، أو: لا هذا، وهو بعيد غير مسموع". 2: 167.

ذكر الرضي في هذا النص رأياً للفراء خالف فيه ما أجمع عليه النحاة حول اسم (لا) النافية بأن يكون نكرة أو ما في معناها بتأويل، كما في قولهم: "لا حسن في الحسن البصري، أو لا صَعِق...". وإليك تفصيل القول في هذا الرأي:

ذهب الكسائي والفراء إلى جواز دخول لا النافية للجنس على الضمائر وأسماء الإشارة. ويبدو أنّ ابن السّراج أول من نسب ذلك إليهما، يقول: "وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله وإسقاط الألف واللام، يجوز، نحو قولك: عبدَ عزيز لك. وقالوا: الغائب من المكني يكون مذهب نكرة نحو قولك: لا هو، ولا هي، لأنّه يوهمك عدداً، وإن شئت قضيت عليه بالرفع والنصب، فإن جعلته معرفة جئت معه بما يرفعه، وحكوا: إن كان أحدٌ في هذا الفخ، ولا هو ياهذا، وكذلك: هذا وهذان عندهم، ويقولون: لا هذين، ولا هاتين لك، وكذلك ذاك لأنّه غائب"[1].

أمّا ابن مالك فقد ذكر أن الفراء قد أجاز دخول (لا) النافية على الضمير وأسماء الإشارة متابعاً في ذلك ما جاء عند ابن السّراج، يقول: "وأجاز الفراء أن يقال: لا هو، ولا هي، على أن يكون الضمير اسم لا محكوماً بتنكير ونصبه. وأجاز: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم لا محكوماً بتنكيره"[2].

وقد نقل أبو حيان عن بعض النحاة أن ذلك مذهب كوفي، يقول: "وفي كتاب أبي الفضل الصفار: وأجازوا – يعني الكوفيين – دخول (لا) على المضمر، وتكون بمنزلة (إن) وبمنزلة (ليس)، فأجازوا في (لا هو) الوجهين، وحكوا: إن كان أحدٌ سلك هذا الفَجّ فلا هو بهذا. وفي الغرة: وأجازوا – يعني – قوماً من الكوفيين – دخولها على الضمير الغائب، وحكوا: إن كان أحد سلك هذا الفَجّ فلا هو بهذا. وفي الغُرّة: وأجازوا – يعني قوماً من الكوفيين – دخولها – على المضمر الغائب، وحكوا: إن كان واحد في هذا الفج فلا هو. ولا يعرف هذا بصري، وأنشد الفارسي:

---

[1] الأصول 1: 406.

[2] شرح التسهيل 2: 68.

ولا هِيَ إلا أنْ تُقَرّبَ وَصْلَـــها عَلاةٌ كِنــاز اللحـم ذاتُ مَشـارِة

وأجاز الفراء أيضاً: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشارة: اسم (لا) محكوماً بتنكيره. وما أجازه في اسم الإشارة منقول عن العرب، لكنه من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه"[1].

ويظهر بعد عرض النصوص أن الرضي قد انفرد بذكر دخول (لا) الثانية على الضمير المنفصل نحو: لا إياه كما نسبه للفراء.

والذي يظهر أنّ مثل هذا القول المنسوب إلى الكسائي والفراء وللكوفيين يمكن رَدّه. ولعلّ الباحث يعتمد في رَدِّه على الآتي:

1- ما أجمع عليه النحاة من أنّ الأصل في اسم لا النافية وخبرها أن يكونا نكرتين، وما خرج عن ذلك فقد تأوّلوه وَردّوه إلى حيز النكرات ولعلّ القول حول بعض التراكيب نحو: قضية ولا أبا حسن لها أو الأبيات الشعرية كما في قول الشاعر:

1- ..... لا هيثمَ الليلـــةَ للمطــيّ[2]

2- أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْــب نَكِدْن ولا أميّــةَ بالبــلادِ[3]

3- إن لنا عُزّى ولا عَــزّى لكم[4]

مما هو واضح عند النحاة، ولا حاجة تدعو إلى تفصيل القول في ذلك.

2- ما ذهبوا إليه مخالف للأصول المسموعة عن العرب، يقول ابن السراج: "وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء"[5].

3- إنّ القياس الذي أجروه بين لا أياه ولا هو ولا هاتين ... على النكرة لا يستقيم؛ لأن هذه الأسماء موغلة في التعريف، فهي ضمن ما قسّمه سيبويه وابن السراج والسيرافي في المعارف.

4- إنّ مما ينفع في الردّ في هذا المقام ما جاء عند الباحث الدكتور عاطف فضل محمد في بحثه الاستقصائي عن بناء الجملة في "جمهرة رسائل العرب" فبعد

---

[1] التذييل والتكميل 5: 291-292.

[2] صدره: ولا فتىً مثلُ ابن خيبريّ، التذييل والتكميل 5: 289، الخزانة 4: 59.

[3] شرح التسهيل 2: 66.

[4] شرح التسهيل 2: 67.

[5] الأصول 1: 426.

الإطلاع على أنماط التراكيب التي تأتي معها (لا) النافية للجنس في هذا الكتاب الذي حوى كماً كبيراً من خطب العرب في عصور مختلفة، لم نجد الباحث يذكر تركيباً أو قريباً منه مما جاء عند الفراء وغيره من الكوفيين، فقد أورد الباحث خمسة عشر نمطاً جملياً لـ (لا) النافية للجنس نحو: لا رجل ظريف في الدار – لا كزيد رجلاً – لا قبيحاً فعله ممدوح – لا رجل - لا بأس - لا شك – أي لا بأس عليك – ولا شك في ذلك – لا غلامَ ولا عباسُ – لا غلام ولا جارية فيها – لا رجل ظريفاً عندك – ولا غلام عند زيد – لا رجل ظريف عندك – لا رجل في الدار ظريف – لا رجل في الدار ظريفاً – لا خيراً من زيد عندنا – لا طالعاً جبلاً حضر – أمّا علما فلا علم له – أما الصبرَ عنها فلا صبرا"[1] ولعلّ في هذه الأنماط التركيبية ما يرد على الفراء ومن أخذ بما ذهب إليه.

[1] بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب في ضوء علم اللغة الحديث : 41-42.

المسألة الرابعة والثلاثون
الخلاف في حول دخول الاستفهام على "لا" النافية للجنس

يقول الرضي: "قال الأندلسي: لا أعرف أحداً يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون لمجرد الاستفهام، بل، لابدّ أن تكون إمّا زائدة للإنكار، أو للتوبيخ، أو للتمني أو للعرض. وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه، لأنّه قال: اعلم أنّ "لا" في الاستفهام أو العرض، تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر؛ فمن ذلك قول حسّان[1]:

ألاَ طِعــانَ ألا فُرْسَــان عادِيَــةً ألاّ تجشّؤكــم حَـوْل التَنَانِيــرِ

وفي مثل: ألا قِماص بالعير، يضرب لمن ذلّ بعد عزّة، فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر، ولم يذكر سيبويه أن حال "إلا" في العرض كحاله قبل الهمزة، بل ذكره السيرافي، وتبعه الجزولي والمصنف، وردّ ذلك الأندلسي، وقال: هذا خطأ، لأنّها إذا كانت عرضاً، كانت من حروف الأفعال كإنْ ولو، وحرف التخصيص، فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو: ألا زيداً تكرمه؛ وأمّا إذا كان "ألاَ" بمعنى التمني، كقوله:

ألاَ سَبيل إلى خَمْـرٍ فأَشْربُهــا ألاَ سبيلَ إلــى نَصْرِ بِن حجّـاجِ

فالمـازني والمبـرد، قـالا: حكمهـا حكـم المجـرَّدة، فيجـوز عنـدهما، العطـف والوصف على الموضع، نحو: ألا مال كثير،أنفقه، و: ألا ماءَ وخمراً أشربهما، وخبرها عندهما إمّا ظاهر أو مقدر، كما في المجرَّدة.

واختار المصنف والجزولي مذهبهما، وقال سيبويه: لا يجوز حمل التّابع على الموضـع، ولا خبـر لهـا. إذ التمنـي يغنيهـا عـن الخبـر، ويصـير معنـى اسـمها معنـى المفعول، فمعنى ألا غلام: أتمنى غلاماً، فلا تحتاج إلى خبر، لا ظاهر ولا مقدر، فهو كقولهم: اللهمَّ غلاماً، أي: هب لي غلاماً.

وأمّا ما يلي "لا" أي اسمها فلا خلاف بينهم أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له، والبناء في المفرد المنكر، وأمّا قوله[2]:

ألا رجلاً جَـزَاه الله خَيْـــرا يــدُلُّ على مُحَصّلــة تَبيتُ

---

[1] ديوان حسان بن ثابت: 271

[2] الكتاب 2: 308

والبيت مضمَّن، فقال يونس: تَوّنه ضرورة، وقال الخليل: ألا، حرف تحضيض، كهلا، وسيذكر في قسم الحروف، والفعل محذوف، أي: هلاّ ترونني رجلاً.

ورُوي الإلغاء في "ألا" التي للتمني، نحو: ألا رجلٌ جزاه الله خيراً، ورُوي: ألا رجلٍ بالجر، أي ألا مِنْ رجل". 2: 170-172.

أشار الرضي في هذا النص إلى خلاف نحوي حول توجيه الاسم بعد لا النافية إذا لحقها زيادة من استفهام أو معنى التمني أو العرض، فتعددت الآراء وتباينت بين النحاة، وإليك تفصيل هذا الخلاف:

فالقسم الأول من الخلاف يمكن أن ندرج فيه دخول همزة الاستفهام على لا النافية: ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ (لا) النافية للجنس إذا دخل عليها حرف الاستفهام بقي عملها في الاسم لا يتغير، يقول: واعلم أنّ لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله، البيت لحسّان بن ثابت:

ألاَ طِعــانَ ولا فُرْسَــان عادِيَــةً إلاّ تجشّؤكــم عِنْـدَ التَنَانِيــرِ

وقال في مثل: "أفلا قماص بالعير"[1].

ويقول المبرد: "هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام ... أمّا كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول: ألا رجل في الدار؟ على قول من قال: لا رجلّ في الدار"[2].

ويقول ابن السّراج متوسعاً في موافقتهما: "فإذا كان استفهاماً محضاً فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك: ألا رجل في الدار ألاَ غلامَ أفضل منك، ومن قال: لا رجل قائمٌ في الدار، قال: هاهنا ألاَ رجلَ قائمٌ في الدار، وكذلك من نون ومن رفع، ثم رفع هاهنا، وقال الشاعر:

حار بن كعــبٍ َألا أحـلامَ تزجرُكم عَنّـا وأَنْتم من الجوفِ الجماخيرِ"[3]

ورأى المجاشعي أن جميع الأحكام التي تنطبق على الاسم بعد لا النافية يأخذها الاسم بعد دخول ألف الاستفهام بما فيها النعت، يقول: "ويقال: ما حكم (لا) إذا دخلت عليها الهمزة؟.

---

1 الكتاب 2: 306.

2 المقتضب 4: 382.

3 الأصول 1: 396.

والجواب: أنّها تجري مجراها قبل دخول الهمزة عليها، ويجوز بعدها في الموصوف جميع ما جاز فيه قبل دخول الهمزة وذلك إذا أردت التحضيض، نحو قولك: ألا رجل عاقلٌ، وإن شئت ألا رجلاً عاقلاً، قال حسان:

ألاَ طِعــانَ ألا فُرْسَــان عادِيَــةً إلاّ تجشّؤكــم عِنْـدَ التَنَانِيــرِ[1]

وتصور ابن الحاجب أن العامل لا يتغير عمله لدخول الاستفهام عليه حملاً لـ (لا) النافية على الأصل، يقول: "وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل... لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة الاستفهام أو لما حمل عليه، وهذا جارٍ في كل باب، فلذلك بقي عمل (لا) بعد دخول الاستفهام"[2].

وزاد ابن مالك على من سبقه بأن (لا) مع الاستفهام لا يتغير حكمها، حين يعطف بين تراكيب الاستفهام مع (لا) يظلّ الحكم كما لو كانت مجردة من الاستفهام، يقول: "وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) فحكمها مع ما وليها حكمها معه عارية من الهمزة. نحو قولك: (ألا حِلْمَ لك)؟ و (ألا صديق لزيد)؟.

وإن عطفت على ما وليها جاز في المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز مع التّجرُّدِ"[3] ويقول أيضاً: "وإذا اقترنت همزة الاستفهام بلا في غير تمن وعرض، فللا مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما لها قبل الاقتران، فيقال: ألا رجلَ في الدار، بالفتح وحده، وألا صاحبَ معروف فيها بالنصب وحده، وألا ارعواء والا حياء لمن شاب قذاله، بالأوجه الخمسة كما كان يقول مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسّان رضي الله عنه:

ألاَ طِعــانَ ألا فُرْسَــان عادِيَــةً إلاّ تجشّؤكــم عِنْـدَ التَنَانِيــرِ

وقال آخر:

ألا ارعــواءَ لمن ولّـتْ شبيبتَــه وآذنت بمشيــبٍ بَعْده هَــرَمُ"[4]

وقد نَقَلَ هذه الآراء شرّاح الكافية كالموصلي والجامي، يقول الموصلي: "اعلم أنّه إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير عملها، لأن حرف الاستفهام لا يغير العمل بدخوله على العامل"[5]. ويقول الجامي: "وإذا دخلت الهمزة على (لا) التي لنفي الجنس لم "تغيّر العمل" أي: عمل (لا) أي: تأثيرها في مدخولها إعراباً وبناءً، لأن

---

[1] شرح عيون الإعراب: 123-124

[2] شرح المقدمة الكافية 2: 575.

[3] شرح الكافية الشافية 1: 532.

[4] شرح التسهيل 2: 70.

[5] شرح كافية ابن الحاجب 1: 262.

العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام "ومعناها" أي: معنى الهمزة الداخلة على (لا)، التي لنفي الجنس "إمّا الاستفهام" حقيقة، فتقول: ألا رجل في الدار؟ مستفهماً"[1].

أمّا القسم الثاني فيتمثل في خروج الاستفهام إلى معان دلالية أخرى كالعرض والتمني وقد كان شقة الخلاف في هذا القسم أوسع من القسم الأول، ومدار الخلاف يسير حول رأي سيبويه في جواز تركيب: ألا رجلَ أفضلَ منه على التمني ولا حاجة لذكر الخبر لأن التمني أغنى عنه، أمّا المازني والمبرد ومن تبعهم فقد أجازوا في التمني ما أجازوه في المجرّدة من العطف والوصف. وهذا تفصيل لما قالوه:

إنّ من يتتبع ما جاء عند سيبويه حول هذا الرأي يجده قد نصّ عليه صراحة يقول: "واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلاّ فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر، فمن ذلك ألا غلامَ لي وألا ماءَ بارداً. ومن قال: لا ماءَ بارد قال: ألا ماءَ باردَ. ومن ذلك: ألا أبا لي، وألا غلامي لي.

وتقول: ألا غلامين أو جاريتين لك كما تقول: لا غلامين وجاريتين لك. وتقول: ألا ماءَ ولبنا كما قلت: لا غلامَ وجارية لك، تجريها مجرى لا ناصبة في جميع ما ذكرت لك.

وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألاَ رجلاً جزاه اللهُ خيرا ... يدلُ على مُحَصلةٍ تبيتُ

فزعم أنّه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاّ خيرا من ذلك، كأنّه قال: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيرا.

وأما يونس فزعم أنّه نوّن مضطرا. وزعم أن قوله:

لا نسبَ اليومَ وخُلّة[2]

على الاضطرار. وأمّا غيره فوجّهه على ما ذكرت لك. والذي قال مذهب ولا يكون الرفع في هذا الموضع، لأنّه ليس بجواب لقوله: أذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى ليس.

وتقول: ألا ماءَ وعَسَلاً بارداً حُلْوا، لا يكون في الصفة إلا التنوين، لأنّك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء والحلاوة للعسل.

---

[1] الفوائد الضيائية 1: 443.

[2] عجزه: اتّسعَ الخرقُ على الرَّاقعِ، شرح التصريح 1: 241.

ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب لأنّه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء اللهم غلاماً، ومعناه اللهم هب لي غلاماً"[1].

ويؤيد الأعلم ما جاء عند سيبويه يقول: "وذكر سيبويه أن (لا) إذا كانت للتمني فهي بمنزلة (لا) في العمل في النكرة وحذف التنوين، ثم قال: وسألت الخليل عن قوله:

ألاَ رَجُـلاً جـزاه اللهُ خَيْــرا يـدلُ عَلَـى مُحَصلــةٍ تبيـتُ

فزعم أن رجلاً منصوب بإضمار فعل كأنّه قال: ألا تروننـي وفيه معنى التمني، وهذا قول حسن لأنّه حذف لعلم السامع والمعنى دال عليه، وزعم يونس أنّه نون مضطراً"[2].

ويقول المجاشعي: "فإن كان "ألاَ" تمنياً نصبت النعت على مذهب الخليل وسيبويه ليس إلا"[3].

يفهم من النصوص السابقة أن سيبويه قد نصّ على أنّ (ألا) التي تخرج لمعنى التمني بقيت على حالها من العمل في الاسم وما تبع هذا الاسم من نعتٍ أو عطف، ثم وضّح سيبويه رأيه إلى خروج (ألا) لمعنى العرض مستنداً إلى قول الخليل في ترجيح نصب الاسم بعد (ألا) التي خرجت للعرض الذي هو ألصق بالفعل فحمل التركيب بُعْداً دلاليا آخر ألحقه بتراكيب الجملة الفعلية التي قُدّر معها الفعل ناصباً لكلمة (رجلاً) كما في قول الشاعر:

ألاَ رجـلاً جـزاه اللهُ خيــرا يـدلُ علـى مُحَصلــةٍ تبيـتُ

فكأنّ التركيبين قد حملا توجيهاً نحوياً مختلفاً وفقاً لما ارتبط بهما من عناصر فالجملة الأولى اسمية دخلت عليها (لا) النافية التي تتمني كما في قولهم: ألا غلام أفضلَ منك ونحوها مما ذكر سيبويه، والثانية التي تضمنها قول الشاعر قد خرجت إلى الفعلية التي حملت معنى العرض الذي يؤيده وجوه (ألا) فضلاً عن التوجيه الذي ارتضاه الخليل لها بتقدير فِعْل ناصب (تروننـي).

وقد رجّح النحاة وجوّدوا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه زاعمين أنّ هذا قول أكثر النحويين، يقول ابن يعيش: "فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر وهو رأي سيبويه

---

[1] الكتاب 2: 307-309.

[2] النكت 1: 613.

[3] شرح عيون الإعراب: 124.

والخليل والجرمي وإنما ينصبونه لأنّه قد دخله معنى التمني وصار مستغنياً كما استغنى اللهم غلاماً ومعناه اللهم هَبْ لي غلاماً ولا يحتاج إلى خبر ومعناه المفعول"[1].

ويقول ابن مالك: "فإن كان العرض مقصوداً بـ (ألاَ) اختصت بالفعل، ووجب إضمار الفعل إن لم يكن ظاهراً، كما يجب ذلك مع (هلاّ) وذلك كقولك (ألاَ تفعل خيرا) و (ألاَ خيرا تفعله).

وقد يضمر الفعل لقرينة معنوية كقول الشاعر:

ألاَ رَجـلاً جـزاه اللهُ خَيْـــراً يـدلُ علـى مُحَصلــةٍ تبيـتُ

على تقدير: ألا تروننـي رجلاً، وهي الرواية المشهورة.

ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض، ولكنه نوّن مضطراً، وهو قول يونس، والأوّل أجود وهو قول الخليل"[2].

ويقول ابن هشام: "وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره، لأنّه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنّما قصدُه طلبه"[3].

أمّا المازني والمبرد ومن تبعهم فقد جوّزوا في (ألا) التي للتمني ما لها إن كانت مجردة، فيرون أنّ الخبر يذكر بعدها، ولعلّهم في ذلك يخالفون ما أجمع عليه سيبويه والنحاة. يقول المبرد: "وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قَبْلُ ويقول: يكون اللفظ على ما كان إن دخله خلاف معناه، ألا ترى أنّ قولك: غَفر الله لزيد معناه الدعاء، ولفظه لفظ ضرب، فلم يُغيّر لما دخله من المعنى، وكذلك قولك: علم الله لأفعلنّ، لفظه لفظ رزق الله، ومعناه القسم، فلم يُغيّره. وكـذلك: حسـبك رفـع بالابتـداء، ومعنـاه النهي. ومن قولـه: ألا رجل أفضلُ منـه، ترفع أفضل لأنّـه خبر الابتداء، كما كان في النفي وكذا يلزمه والآخرون ينصبونه، ولا يكون له خبر"[4].

وقد ذكر ابن السراج أن المازني قد انفرد بهذا الرأي، يقول: "وكان المازني وحده يجيز في جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول: ألا رجلَ أفضل منك، وتقول فيمن جعلها كليس: ألا أفضل منك ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام"[5].

---

1 شرح المفصل 2: 102.

2 شرح الكافية الشافية 1: 535.

3 مغني اللبيب: 98.

4 المقتضب 4: 383.

5 الأصول 1: 397.

ويقول المجاشعي: "وأجاز المازني الرفع وذلك قولهم: ألا درهمٌ جيدٌ"[1]، وفي ما ذكر المجاشعي مخالفة لما جاء عند النحاة المتقدمين من نصب الاسم ورفع الخبر، وليس رفعهما.

وقد نسب أبو حيان الرأي إلى المازني والمبرد ولم يفرد أحدهما بالرأي، يقول: "وقوله خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة يعني من الهمزة، فتكون وهي للتمني كهي لمحض النفي، فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير، وُتبَع اسمها على اللفظ وعلى الموضع، ويجوز أن تعمل عمل (ليس) وأن تُلغى، فتكون أحكامها مراداً بها التمني كأحكامها وهي تكون للنفي. قال المازني: "اللفظ يكون على ما كان عليه وإن دخله خلاف المعنى، كباب اللهُ لزيد، وحسبك، رفع بالابتداء، والمعنى معنى النهي"[2].

وممن اقتفى أثرهما الجزولي وابن الحاجب، يقول الجزولي: "وإذا لحقتها همزة الاستفهام المُجرِّدة أو للعرض أو للتمني فحكمهما حكمها عارية منها"[3]. ويقول ابن الحاجب: "لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة الاستفهام أو لما حمل عليه، وهذا جارٍ في كل باب"[4].

وقد ردّ النحاة ما ذهب إليه المازني ومن تبعه ومما جاء عنهم ما ذكره ابن عصفور، وما نقله أبو حيان في تأييد كلامه، يقول ابن عصفور: "وهذا باطل سماعاً وقياساً. أما السماع فلم يسمع من العرب: ألا رجلَ أفضلُ من زيد، برفع أفضل. فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع. ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع.

وأما القياس فإنّ الهمزة لا يخلو أن تقدّرها داخلة على لا وحدها أو على الجملة فإن قدرتها داخلة على الجملة لم يجز ذلك لأنّا لم نجد جملة يدخلها بجملتها معنى التمني وقد وجدنا من الحروف ماله معنى، فإذا رُكِّب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب نحو هلاّ ولولا.

---

[1] شرح عيون الإعراب: 124.

[2] التذييل والتكميل 4: 307.

[3] المقدمة الجزولية: 219.

[4] شرح المقدمة الكافية 2: 575.

فإن قدّرتها داخلة على لا وحدها وجدت فيها معنى التمني لم تحتج إلى خبر، لأنّ المراد التمني نفسه. وإذا كانت نافية لم يكن بُدٌّ من خبر لأن المنفي في المعنى إنما هو الخبر لا يتصوَّر نفي الرجل. فثبت إذن ما ذهب إليه سيبويه"[1].

ويقول أبو حيان: "قال الأستاذ أبو الحسن: وهذا – يعني مذهب المازني باطل سماعاً وقياساً"[2]. (ثم أورد الردّ السابق عند ابن عصفور).

واستكمالاً لمتابعة هذا الخلاف نرى أن نذكر ما جاء عند المعاصرين ممن اهتموا بالخلافات النحوية، فقد جاء عند الأستاذ عباس حسن ما ورد من خلاف بين سيبويه ومن تبعه مع المازني والمبرد إلى أن استقر رأيه على ما ذهب إليه المازني والمبرد، يقول: "والرأي الأول – مع عيبه – أفضل؛ لأنّه مطرد يساير القواعد العامة، فلا داعي للأخذ بالرأي الثاني المنسوب لسيبويه ومن معه"[3].

ولعلّه في أخذه بهذا الرأي يجيز مثل: ألا ماءَ ماءَ بارداً زاعماً أنّها من الأساليب الصحيحة في التمني التي تُنَزّل منزلة المركب المزجيّ يقول: "ومن الأساليب الصحيحة في التمني: "ألا ماءَ ماءَ بارداً" فكلمة: "ماء" الثانية نعت للأولى: فهو مبني على الفتح، لأنّه بمنزلة المركب المزجي مع اسم "لا""[4].

والذي يراه الباحث بعد العرض السابق الآتي:

1- أنّ (ألا) إذا كانت استفهاماً تبقى على حالها في نصب الاسم على تعدد الوجوه الإعرابية بين البناء والنصب وهو ما أجمع عليه النحاة وإنما حملتا التراكيب معان دلالية كالاستفهام والتمني .....

2- أن ما ذهب إليه المازني والمبرد مردود؛ لأن السماع والقياس لا يعضدانه.

3- البيت الذي استشهد به النحاة:

ألاَ رجلاً جزاه اللهُ خَيراً يدلُ على مُحَصلةٍ تبيتُ

قد تعددت روايات بين الرفع والجر كما ذكر ذلك الرضي وابن مالك. يقول ابن مالك: ويروى:

ألاَ رجلٍ جزاه اللهُ خيرا يدلُ على مُحَصلةٍ تبيتُ

---

1 شرح الجمل 2: 279-280.

2 التذييل والتكميل 4: 307-309.

3 النحو الوافي 1: 707.

4 النحو الوافي 1: 707.

بالجر على تقدير: ألاَ من رَجُلٍ"[1] ومعلوم عند النحاة أن البيت إذا حمل على وجه سائغ في العربية سقط الاحتجاج به، يقول الأنباري: "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به"[2] فضلاً عن ذلك فإن ألاّ التي في البيت مختصة بالدخول على الأفعال وتفيد العرض فهي بعيدة عن (ألا) التي تختص بالجملة الاسمية.

[1] شرح الكافية الشافية 1: 533.

[2] الإنصاف 1: 60م8.

المسألة الخامسة والثلاثون
الخلاف في وصف اسم لا النافية للجنس

يقول الرضي: "وقال يحيى بن مُعْطٍ: صفة المبنيّ المضافة منصوبة لا غير، نحو: لا عبدَ كريمَ الحَسَبٍ؛ ولعلّه قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافه، ولفارق أن يفرق، بأن "يا" لو باشرت المضاف، لم يكن فيه إلا النصب فلزمه النصب لمّا وقع صفة ما باشرته. ويجوز في المضاف الذي باشرته "لا" رفعه، وذلك إذا كررت "لا"، نحو: لا غلامُ رجلٍ في الدار ولا غلامُ امرأةٍ، فلم يلزمه النصب لمّا وقع صفة ما باشرته، وأيضاً، الضم في المنادى بنائي، فكان حمل وصفه، المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى، على النصب الذي هو حركته الإعرابية واجباً، بخلاف المنفي بلا، فإنّ الفتح فيه بنائي على قول، وإعرابيّ ضعيف على آخر، والرفع إعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع فيه رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الإعرابية جائزاً.

وذهب ابن برهان إلى أن اسم "لا" إذا انتصب بكونه مضافاً أو مضارعاً له، لم يجز رفع وصفة، بل الواجب نصبه كالموصوف، وإلى هذا ذهب المصنف، كما مرّ في خبر "لا" التبرئة.

ومذهب ابن برهان أيضاً، أنّ رفع وصف مبني "لا" في: لا غلامَ ظريفٌ دليل على أن "لا" غير عاملة في محل الاسم ولا في الخبر، بل هي ملغاة، والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ، إذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيِّرة معنى الكلام لكانت كليت، ولعلّ، وكأنّ ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها، كما لم يجز رفع أوصاف تلك، لانتفاء معنى الابتداء معها كلها.

ولقائل أن يفرق بين "لا" وبين ليت ولعلّ ونحوها، بضعف عمل "لا" ألا ترى أنّه يبطل بالفصل، وبدخولها على المعرفة، وبجواز الإلغاء مع التكرير، ومن دونه أيضاً، على رأي المبرد، فهي عامل ضعيف، تعمل لمشابهتها بالمشبّهة، أعني "إنّ" مشابهة ضعيفة، فلا جَرَم، يجوز اعتبار اسمها الأصلي، أعني الرفع، فعلى هذا يجوز: لا غلامَ أو: لا غلامُ رجل ظريفٌ أو حسن الوجه، فيرفع وصف المنفي، مضافاً كان المنفي أو مفرداً، ومضافاً كان الوصف أو مفرداً.

هذا، والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء. وإنّما جاز الرفع، حملاً على المحل، بل كان هو القياس، لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لا في الحركة

البنائية، نحو: جاءني هؤلاءِ الكرامُ بالرفع. وإنّما جاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشابهتها الإعرابية بعروضها مع عروض "لا" وزوالها بزوالها، فكأنّها عاملة محدثة لها، كما مرّ في نحو: يا زيد الظريف ويجوز أن نقول: إنّ النصب في الصفة حملاً على محل اسمها المنصوب، لأنّها تعمل عمل "أنّ" فمحل اسمها المبني: رفع ونصب". 2: 174-176.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً نحوياً يمكن تقسيمه إلى قسمين: الأول حول وصف اسم (لا) إذا كان مضافاً ورأي ابن معطي، وقوله بوجوب النصب، والثاني حول رأي ابن برهان الذي ذهب فيه إلى رفع الصفة في نحو: لا غلامَ ظريفٌ بناءً على إلغاء (لا) في الاسم والخبر وإليك التفصيل:

يمكن أن نبدأ هذه المسألة بذكر آراء النحاة في وصف الاسم بعد (لا) النافية للجنس، فهم يرون أنّ الصفة تكون منونة، وهو الأكثر أو تبقى الصفة على حركة البناء محتجين بأنّ من نوّن جعل صفة المنفي بمنزلة غير المنفي، ومن بنى جعلها مع الموصوف بمنزلة اسم واحد، يقول سيبويه: "هذا باب وصف المنفيّ. اعلم أنّك إذا وصفت المنفي فإن شئت نوّنت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنوّن. وذلك قولك: لا غلام ظريفاً لك، ولا غلام ظريف لك.

فأمّا الذين نوّنوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضوع بمنزلته في غير المنفي.

وأمّا الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنّهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد"[1].

وقد جعل المبرد الوصف المنون أقيس الوجهين وأحسنهما، يقول: اعلم أنّك إذا نعت اسماً منفياً فأنت في نعته بالخيار: إن شئت نوّنته، فقلت: لا ماءَ بارداً، ولا رجل ظريفاً عندك وهو أقيس الوجهين وأحسن. وإن شئت جعلت المنفي ونعته اسماً واحداً فقلت: لا رجل ظريف عندك، ولا ماءَ بارد لك". وقد علّل المبرد لكلا الوجهين مقتفياً في ذلك أثر سيبويه، يقول: "فأمّا ما لم يُرِد أن يجعله اسماً فحجّته أن النعت منفصل من المنعوت مستغنىً عنه فإنّما جاء به بعد أن مضى الاسم على حاله، ولو لم يأت به لم يُحْتَجْ إليه.

[1] الكتاب 2: 288-289.

وحجّة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أنّه يقول: لمّا كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر من بناء اسم مع حرف"[1].

وقد سار النحاة على ما جاء عندهما ما بين مُتَوسّع ومختصر، يقول ابن السّراج: "اعلم أنّك إذا وصفت النكرة في هذا الباب فلك فيها ثلاثة أوجه:

الأول منها: وهو الأحسن أن تجري الصفة على الموصوف، وتنون الصفة، وذلك قولك: لا رجل ظريفاً في الدار، فتنون لأنّه صفة، ويكون قولك: في الدار، هو الخبر وحجة من فعل هذا أن النعت منفصل من المنعوت مستغنىً عنه، وإنّما جيء به بعد أن مضى الاسم على حاله، فإن لم تأت به لم تحتج إليه.

والوجه الثاني: أن تجعل المنفي ونعته اسماً واحداً وتبنيه معه، فتقول: لا رجل ظريفَ في الدار، بنيت رجل مع ظريف، وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أن يقول: لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر وأفشى من بناء اسم مع حرف فإن قلت: لا رجل ظريفاً عاقلاً، فأنت في النعت الأول بالخيار فأما الثاني: فليس فيه إلا التنوين، لأنّه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً...

والوجه الثالث: أن تجعل النعت على الموضع فترفع لأن "لا" وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، فتقول: لا رجلَ ظريفٌ، فتجري "ظريفَ" على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف، وإن شئت جئت بخبر فقلت: "لك" أو عندك..."[2] واختصر المجاشعي هذه الآراء قائلاً: :"ما حكم الصفة والموصوف إذا وقعا بعد "لا"؟. والجواب: إنّه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد في موضع نصب بـ "لا" وإذا فعلت ذلك لم تبق واحداً منهما لأنّهما صارا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر.

والثاني: أن تبني الموصوف مع "لا" وتجعلهما بمنزلة شيء واحد، وتنون الصفة ولا يجوز حذف التنوين"[3].

---

[1] المقتضب 4: 367.

[2] الأصول 1: 384-385.

[3] شرح عيون الإعراب: 122-123.

وقد حمل النحاة وصف اسم لا على وصف المنادى، وهو ما ذكره ابن الحاجب[1] والرضي وأشار إليه أبو حيان، يقول: لأن باب المنفي بـ "لا" شبيه بباب النداء من جهة أن علامة البناء في البابين شبه الإعراب لإطّرادها"[2]. يقول ابن الحاجب: "كما قيل يازيد الطويلُ والطويلَ، إلا أن النصب ههنا كالرفع ثمَّ، والرفع ههنا كالنصب ثمّ"[3].

لعلّنا ندخل من هذا العرض عن وصف اسم (لا) النافية إلى ما ذكره الرضي عن ابن معطي في نصبه الصفة لا غير إذ كانت مركبة تركيباً إضافياً نحو قولهم: لا عبد كريمَ الحسب، وحاول الرضي أن يلتمس توجيهاً آخر بجواز النصب معللاً ذلك بأن اسم (لا) مختلف فيه بين البناء والإعراب. ويظهر من هذا القول عن الرضي إن له جذوراً عند ابن الحاجب قبل ابن معط، يقول ابن الحاجب: "وقوله: مفرداً احتراز من النعت المضاف فإنّه لا يكون فيه إلا الإعراب كقولك: لا رجل حسن الوجه"[4].

ويقول ابن عصفور: "فإن كان النعت مضافاً أو مطولاً فلا يجوز فيه الإتباع إلاّ على لفظه نحو: لا رجل صاحبَ دابة في الدار..."[5] وبالرجوع إلى رأي ابن معطي الذي ذكره عنه الرضي لم نجده قد صرّح به، يقول: "وشبّهوا بأنّ حرف النفي، وهو "لا" إذا أريد به المبالغة في النفي، كقولك: لا رجل في الدار، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، ولكن الاسم معها مبني، إذا كان مفرداً، فإن كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف وجب نصبه، نحو قولك: لا ذا نجدةٍ غير بطل. والمشبّه، كقولك: لا راكباً فرساً عندك"[6].

أمّا ما يخص ما ذكره الرضي عن ابن برهان بإلغائها وأنّها غير عاملة والخبر مقدر، فيمكن الردّ عليه بما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه من النحاة، يقول ابن مالك: "وزعم ابن برهان أن صفة اسم "لا" لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركباً مع "لا" وأن رفعها دليل على إلغاء (لا)، وحمله على ذلك أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دلّ ذلك عنده على الإلغاء، وما ذهب إليه غير صحيح، لأنّ إعمال (لا) المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 390.

[2] التذييل والتكميل 4: 299.

[3] التذييل والتكميل 4: 299.

[4] شرح المقدمة الكافية 2: 577.

[5] شرح الجمل 2: 274.

[6] الفصول الخمسون: 202.

حكم بما لا نظير له. وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب غير مسلم، بل له عمل في موضعه، كما له بإجماع عمل في موضوع المجرور بمن في نحو: هل من رجل في الدار؟ فصحّ ما قلنا، وبطل ما ادعاه"[1] وأخذ أبو حيان[2] وابن عقيل[3] برأي ابن مالك.

فضلاً عن ذلك فإنّ ما قاله من أن خبرها محذوف، وأنّها لو كانت مغيرة لكانت مثل ليت ولعلّ وكأّن يمكن رده بالآتي:

1- كما هو معلوم فإنّه لابُدَّ للمبتدأ أو ما في حكمه من خبر حتى تعطي الجملة معنى يحسن السكوت عليه، إلا أن يكون الخبر محذوفاً لغاية دلالية في نفس المتكلم.

2- حمل (لا) النافية على أخوات إنّ (ليت، لعلّ، كأنّ) لا يستقيم؛ لأن (لا) محمولة وهي فرع على إنّ ومعلوم أن (إنّ) وأخواتها لها من التراكيب والتوجيهات ما يخالف (لا).

والذي يظهر للباحث أن وصف اسم (لا) النافية تجوز فيه الحركات الثلاث من نصب (إعراب) حملاً على اللفظ المنصوب أو البناء حملاً على التركيب مع (لا) أو الرفع حملاً على الموضع وهو في الأصل الابتداء، يقول ابن مالك: "فلو قيل: رجل في الدار، لم يفد، فلتوقف الإفادة على دخول (لا)، كانت هي واسمها بمنزلة مبتدأ، فجاز لذلك أن يعتبر عمل الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة"[4]. إضافة إلى ذلك فإنّ التوجيهات السابقة للصفة بين النصب والبناء والرفع يمكن أن تُعدّ مذاهب للعرب في كلامها، وهذا ما يمكن أن يفهم من كلام المبرد، يقول: "وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أنه يقول: لمّا كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر من بناء اسم مع حرف، وكلٌّ قد ذهب مذهباً"[5].

---

1 شرح التسهيل 2: 69.

2 التذييل والتكميل 4: 300.

3 المساعد 1: 349.

4 شرح التسهيل 2: 69.

5 المقتضب 4: 367.

المسألة السادسة والثلاثون
الخلاف في مجيء التابع بعد اسم لا النافية للجنس

يقول الرضي: "وقال الأندلسي: الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف، من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي، فلا نصّ لهم فيها، لكنْ ينبغي أن يكون حكمها مع اسم "لا" النكرة: حكمها مع المنادى المضموم، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفرداً نكرة، نحو: لا رجلَ صاحبَ لي.

وقال ابن مالك: البدل إن كان نكرة، كان مرفوعا أو منصوباً، وإن كان معرفة وجب رفعها.

وقول الأندلسي أقرب،إذا لم يُفصل البدل المفرد المنكَّر عن المنفي، لأنّه لا يقصر عن النعت الذي يُبني جوازاً، إذا جمع الشرائط، بل يُربي عليه من حيث كونه هو المقصود بالنسبة.

ولعلّ ابن مالك فرّق بين البدل والوصف بأن الوصف متركّب كالموصوف فتركيب "لا" مع الموصوف كتركيبها مع الوصف. وأمّا البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط، فلا يبقى البدل مركباً مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط، ولا مع "لا" لأنّها داخلة على البدل في التقدير والتركيب أمر لفظي لا تقديري.

أقول: قد تقدّم أنّه لم يقم دليل على التركيب بين "لا" واسمها ولا بين الوصف والموصوف.

وأمّا عطف البيان فهو البدل، كما يجيء في بابه؛ ونذكر في باب البدل أنّه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً، وأخرى غير مستقل في باب (لا) التبرئة، وباب النداء، كما تقول: لا مثله أحدٌ، ولا كزيد رجلٌ، ولا كعمرو أحدٌ؛ قال امرؤ القيس[1]:

وَيُلْمِهـا فـي هواء الجـوّ طاَلِبةً ولا كهـذا الذي في الأرْضِ مَطْلوبُ

وهذا يدل على أنّه يجوز رفع صفة المضاف، حملاً على المحل، إذا لا فرق بين عطف البيان والوصف، وإذا حملت على اللفظ قلت: لا مثله أحداً، ولا كزيد رجلاً، ويجوز أن يُحْمَل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك: لي مثله رجلاً، وملؤه عسلاً. وأما قول جرير:

---

[1] ديوان امرئ القيس: 69

ياصاحبَيّ دنا الَـرَوَاحُ فسِيــرَا لا كالعشيـةِ زَائراً ومَــزُورَا[1]

فقيل: انتصاب "زائراً" بتقدير فعل، أي: لا أرى كعشية اليوم، أي كزائر عشية اليوم زائراً، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً، وذلك أن العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها.

وأقول: مع تقدير: كزائر عشية اليوم زائراً، صار الآخر هو الأصل الأول، كما في قولك: لا كالعشية عشيةً وعشيةٌ، فيجوز أن يكون "زائراً" تابعاً على اللفظ". 2: 176-178.

يواصل الرضي في هذا النص ذكر خلافٍ نحويٍّ جديد حول تابع اسم (لا) النافية، وهذه المرة خص التراكيب بالبدل أو عطف البيان (كما عبّر الرضي عنهما)، فأورد رأيين لابن يعيش الأندلسي وابن مالك حول توجيه هذا التابع، فابن يعيش يراه على البناء، بينما فصّل ابن مالك بين البناء والنصب والإعراب، وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى توجيه الاسم على (البدل) في تراكيب (لا) النافية للجنس رفعاً حملاً على الموضع أو النصب حملاً على (لا) يقول: "هذا باب ما جرى على موضع المنفيّ لا على الحرف الذي عمل في المنفيّ.

فمن ذلك قول ذي الرُّمة[2]:

بِهَا العيــنُ والآرامُ لا عِدَّ عِنْدَهــا ولا كَرَعٌ إلا المغــاراتُ والرَّبْلُ

وقال رجل من بني مَذْحِجٍ:

هَذَا لَعَمْرُكم الصَّغَــارُ بِعيْنِــه لا أُمَّ لي إن كَــانَ ذاكَ وَلا أبُ

فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أنّ الشاعر حين قال: "فلسنا بالجبال ولا الحديدا"

أجراه على الموضع.

ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعوه على الموضع. ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مَثْلَه أحدٌ، ولا كزيد أحدٌ وإن شئت حملت الكلام على (لا) فنصبت.

---

[1] ديوان جرير: 215

[2] في ديوان ذي الرُّمة: سِوى العين والآرام لا عَدَّ عندها، 458

وتقول: لا مثْلُه رجلٌ إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله. وإن شئت حملته على (لا) فنونته ونصبته. وإن شئت قلت: لا مثله رجلاً، على قوله: لي مثله غلاماً. وقال ذو الرمة[1]:

هِي الدَّارُ إذْ مَيٌّ لأهلِك جِيْرةٌ لَيالَيَ لا أُمْثَالهُنّ لَيَاليَا

وقال الخليل رحمه الله: يدلّك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنّك قلت: زيدٌ أفضل منك. ومثل ذلك بحسبك قول السوء، كأنّك قلت: حسبك قول السوء.

وقال الخليل رحمه الله: كأنّكّ قلت: رجل أفضلُ منك، حين مثّله. وأما قول جرير:

ياصاحبَيّ دَنَا الرَوَاحُ فَسِيرَا لا كالعشيةِ زَائراً ومَزُورَا

فلا يكون إلاّ نصباً، من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنّما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك في اليوم، لأنّ الكاف ليست باسم، وفيه معنى التعجب، كما قال: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، وإنّما أراد: تاللهِ ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك الإظهار استغناءً، لأن المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يضمر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إيّاه.

وتقول: كالعشيّة عشّيةٌ، ولا كزيد رجلٌ؛ لأنّ الآخر هو الأوّل، ولأنّ زيداً رجل، وصار "لا" كزيد كأنّك قلت: لا أحدَ كزيد، ثم قلت رجل، كما تقول: لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع. قال الشاعر امرؤ القيس:

ويْلِ ُمِّها في هواءِ الجوّ طالبةً ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطْلوبُ

كأنّه قال: ولا شيءٌ كهذا، ورفع على ما ذكرت لك. وإن شئت نصبته على نصبه: " فهل في مَعَدٍّ فوق ذلك مِرْفدا"

كأنّه قال: لا أحد كزيدٍ رجلاً، وحمل الرجل على زيد، كما حمل المرفد على ذلك. وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً.

ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وإنّما يريد لا بأسَ عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إيّاه"[2].

---

[1] ديوان ذي الرُّمة: 650

[2] الكتاب 2: 291-295.

وقد تابع النحويون سيبويه فيما قاله، فتعددت أقوالهم ما بين مهتم بآرائه وما بين مؤيدٍ لما جاء به من شواهد، يقول ابن السّراج: "وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحداً، تنون، لأنّك فصلت بين (لا) و "أحد" وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحدٌ، ولا مثله أحد، فحمله على الموضع، والموضع رفع، وإن شئت حملته على "لا" فنونته ونصبته وإن شئت قلت: لا مثله رجلاً على التمييز كما تقول: لي مثله غلاماً، قال ذو الرُّمة:

هِي الدَّارُ إذْ مَـيٌّ لأهلِك جِيْـرةٌ لَيالِيَ لا أُمثَالهُـنّ لَيَاليَـا

قال سيبويه: وأمّا قول جرير: "لا كالعَشِية زائراً ومزورا". فلا يكون إلا نصباً من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنّما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك: في اليوم لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب، كما قال: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، وإنّما أراد: تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء. وتقول: لا كالعشية عشية ولا كزيد رجل. لأن الآخر هو الأول، ولأن زيداً رجلٌ، وصار: لا كزيد، كأنّك قلت: لا أحد كزيد، ثم قلت: رجل، كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع، قال امرؤ القيس:

ويلُمّهـا في هواءِ الجوّ طالبـة ولا كهذا الذي فـي الأرضِ مطلوبُ

لأنّه قال: ولا شيء لهذا ورفع على الموضع. وإن شئت نصبت على التفسير كأنّه قال: لا أحد كزيد رجلاً. قال سيبويه: ونظير: لا كزيد، في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وإنّما يريدون: لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إيّاه"[1].

ويقول الأعلم: "فمن ذلك قول ذي الرُمّة:

بها العيـنُ والأرآمُ لا عِـدَّ عندها ولا كَـرعٌ إلا المغـاراتُ والربلُ

فالمغارات بدل من موضع المنصوب بلا، ...

قال: وتقول: لا مثله رجل إذا حملته على الموضع، وإن شئت حملته على لا فنوّنته ونصبته. يعني أنّ رفع الرجل على البدل من موضع (لا) أو على عطف البيان ونصبه حملاً على اللفظ. قال: وإن شئت قلت: لا مثله رجلا على قوله: لي مثله غلاما. يعني على التمييز"[2].

وقد اقتفى أثرهم ابن يعيش، يقول: "وقالوا لا كالعشية عشية والمراد لا عشية كالعشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والجار

---

[1] الأصول 1: 404-405.

[2] النكت 1: 603-604.

والمجرور في موضع الخبر وعشية مرفوع لأنّه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت في قوله "فَهَلْ في مَعَدٍّ دونَ ذَلك مِرْفدا"*.

ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس:

ويلُمّها فـي هـواءِ الجوّ طالبة ولا كهذا الّـذِي في الأرضِ مطلوبُ

كأنّـه قـال لا شـيء لـه كهـذا الـذي فـي الأرض؛ فأمّـا قـول جريـر "لا كالعشـية زائـراً ومزورا" فلا يكون منصوباً إلاّ بفعل مقدر، لأنّه قد علم أنّ الزائر والمزور غير العشية فلا يكون بياناً لها فعلم أنّ المراد لا أرى كالعشية زائراً ومزورا ونحو ذلك مما يلائم معناه من الأفعال"[1].

أمّا الأبيات التي جاءت عند سيبويه في هذا الخلاف فيمكن أن نقتبس بعض ما جاء عند النحاة حتى تكتمل صورة التراكيب في ضوء شواهدها، يقول أبو علي الفارسي: "مسألة:

ياصاحبَيّ دَنَا الَـرَوَاحُ فَسِيـرَا لا كالعشيـةِ زَائراً ومَـزُورَا

نصبه لأنّ الفعل مقدر، فكان تقديره: "لا أرى زائراً ومزورا لـه كرجل أراه العشية" فنصبه على الفعل، وحذف ذلك لما في الكلام من الدلالة عليه. ويجوز الرفع هاهنا وهو قبيح، لأنّ الزائر ليس هو العشية وتجويز رقعة كأنّك أردت "كصاحب العشية" فحذفت "صاحبا" وجعلت العشية – إذا رفعتها – دلالة على ما حذفت"[2].

ويقول السيرافي: "وأما قول جرير:

ياصاحبَيّ دَنَا الَـرَوَاحُ فَسِيـرَا لا كالعشيـةِ زَائراً ومَـزُورَا

ذكر سيبويه هذا البيت بعد ذكره: "لا مثله أحد ولا كزيد أحد". وأجاز في"احد" النصب والرفع أما الرفع فعلى أنّه جعل (أحد) صفة لـ (مثل) على الموضع، لأنّ قوله (لا مثلَه) في موضع ابتداء فنعته على الموضع.

وأما النصب فلأنّه نعت لـ (مثل) على لفظه. وقوله: لا كزيد أحد، هذه الكاف حرف، وهي في موضع نعت لـ (شيء) محذوف، كأنّه قال: لا شيءَ كزيد، فحذف المنعوت وأقام النعت مقامه وأتى بـ (أحد) على أنّه نعت لذلك المحذوف المقدر. وجاز

---

* صدره: لنا مِرْفَدٌ سبعون ألف مُدَجَّجٍ، الكتاب 2: 173

[1] شرح المفصل 2: 114.

[2] المسائل المنثورة: 95-96.

في نَعْتِه الوجهان، كما جاز في قولنا: لا مثله أحد. ثم قال في بيت جرير: لا يكون إلا نصباً. وهذا الذي ذكره واضح. لأنا إذا قلنا: لا مثله أحد، فـ (أحد) هو الشيء و (الشيء) المثل، ولو قدرّنا مثل هذا في قوله (لا كالعشية) لصار: لا كالعشية عشيةٌ زائرٌ، فجعلنا (زائر) وصفاً لـ (عشية) لم يصلح، لأنّ العشية ليست بزائر ولا مزور، فهذا مردود من طريق المعنى، ولا يصلح أن يكون (زائرا ومزورا) وصفاً لـ (عشية) لا على اللفظ ولا على المعنى، لأنّه فاسد أن تنعت العشية بما لا يجوز أن يكون نعتا لها، وإنّما نصب (زائراً ومزورا) بإضمار فعل مقدر بعد (لا) كأنّه قال: لا أرى كزائر في هذه العشية زائرا"[1].

بعد عرض هذه النصوص يمكن الخروج بالآتي:

1- يظهر أنّ النحاة مجمعون على جواز الأوجه الثلاثة في التراكيب التي توجه في ضوء مبحث البدل أو عطف البيان.

2- توجيه الاسم المنصوب على التمييز في نحو (لا مثله غلاماً... أو لا أحد كزيد رجلاً) جاء عند المتأخرين عن سيبويه كابن السّراج والأعلم وابن يعيش.

3- اتفق النحاة على توجيه الشاهد (... لا كالعشية زائرا ومزورا) في ضوء المعنى الذي يتطلبه التابع والمتبوع، فجاء تخريجهم له على حذف عامل وهو الفعل أرى أو ما في معناه كما قال ابن يعيش.

4- ما ذهب إليه السيرافي من أن الكاف تؤول بمثل مخالف لما جاء عند النحاة، لأن الأصل في الكاف أن تكون حرفاً، وما خروجها عن الحرفية إلا من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه.

5- يؤخذ على توجيه النصب بالفعل (أرى) التقدير، ومعلوم أن النحاة لا يلجأون إلى التقدير والتأويل ما لم تدع له حاجة، وعليه فإنّه يمكن أن توجه الكلمة في باب (الحال) والعامل فيه معنى التشبيه في (لا كالعشية) فضلاً عن أن كلمة زائراً جاءت مشتقة وهو الأصل في باب الحال.

لعلّ ما فُصّل القول فيه عن التابع عن اسم (لا) النافية في ما سبق يجعلنا ندخل إلى ما ذهب إليه ابن يعيش الأندلسي وابن مالك كما نقل ذلك الرضي، ويظهر للباحث أن الرضي هو أول من نسب هذا الرأي لابن يعيش الأندلسي ونقله عنه الجامي من

[1] شرح أبيات سيبويه 1: 556-557.

المتأخرين من شُرّاح الكافية يقول: "وسائر التوابع لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الأندلسي"[1].

ولم يذكر ابن يعيش الأندلسي ما يرجّح قوله إلا أنّ الرضي قد قرّب ما قاله معتمداً على تعريفه البدل، بأنّه هو المقصود بالنسبة فضلاً عن أنّه لم يَفْصِله عن المنفي فاصل.

وهذا القول يمكن رَدّه بالآتي:

1- لم ينص النحاة على التوابع بحركة معينة فالبناء والنصب والرفع كلها جائزة، يقول الجامي: "وسائر التوابع لا نصّ عنهم فيها"[2].

2- من النحاة من حمل التركيب على اللفظ عاداً البدل وعطف البيان كالنعت، يقول ابن يعيش: "ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت"[3].

أمّا ما ذكره الرضي عن ابن مالك من جواز النصب إن كان التابع نكرة، أو الرفع إن كان معرفة فقد ورد هذا الرأي عند ابن مالك في أحد مؤلفاته، يقول: "وللبدل في هذا الباب النصب باعتبار عمل (لا) إن كان صالحاً لعملها، نحو: لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة، ولا مال له دينارا ولا درهما. والرفع باعتبار عمل الابتداء نحو: لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا مال له دينار ولا درهم. فلو لم يصلح البدل لعمل (لا) تعين الرفع نحو: لا أحد فيها زيدٌ ولا عمرو"[4].

وقد فصّل أبو حيان رأي ابن مالك في هذا الخلاف وأورد حجته فيه وما اعتمده من قياس وسماع لتأييد ما ذهب إليه، يقول: "وقوله وللبدل الصالح لعمل (لا) النصب والرفع مثال ذلك: لا أحدَ فيها رجلٌ ولا امرأٌ بالرفع والنصب، وسواء أكان البدل مفرداً أم مضافاً أم مُطوّلاً، نحو: لا أحد فيها صاحب دابّة، بنصب (صاحب) ورفعه، ولا أحد فيها خيراً من زيد، بنصب (خير) ورفعه. ولا يجوز أن يجعل المبدل بمنزلة اسم مركب، كما جاز ذلك في النعت؛ لأنّه على نية تكرار العامل، فبينهما حاجز مقدر. وقوله فإن لم يصلح لعملها تعيّن رفعه مثاله: لا أحد فيها زيدٌ ولا عمرو، فلا يجوز في زيد ولا عمرو إلا الرفع حملاً على الموضع ومنه قوله تعالى **(لا إله إلا الله*)**[5]. ويظهر

---

1 الفوائد الضيائية 1: 447.

2 الفوائد الضيائية 1: 447.

3 شرح المفصل 2: 114.

4 شرح التسهيل 2: 69.

* الصافات: 35.

5 التذييل والتكميل 4: 301-302.

أن ابن عقيل قد ارتضى هذا الرأي عنه، يقول: "وللبدل الصالح لعمل "لا" الرفع والنصب نحو: لا أحدّ فيها رجلاً ولا امرأة أو صاحب دابة، أو خيراً من زيد؛ فالنصب باعتبار عمل (لا) والرفع باعتبار عمل الابتداء فإن لم يصلح لعملها تعيّن رفعه نحو: لا أحدّ فيها، زيدٌ ولا عمروٌ"[1].

ويمكن أن نخرج من هذه النصوص بالآتي:

1- سار ابن مالك على نهج من سبقه من النحاة من جواز النصب في التابع حملاً على اسم (لا) والرفع حملاً على الموضع.

2- يبدو أنّ ابن مالك من أوائل النحاة القائلين برفع الاسم المعرفة بعد (لا) ولعلّه وضع نصب عينه قاعدة البدل بأنّه على نية تكرار العامل، ولمّا كان هذا العامل يتكرر مع الاسم المعرفة نحو: لا أحدَ فيها، زيد..." ووفقاً للإطراد في باب (لا) النافية للجنس وللتراكيب التي ترد معها نجد أن الغالب عليها النكرة أو ما في حكمها، لذا سقط القول بالنصب على المعرفة كما قال ابن مالك.

لعلّ من المفيد في هذه المسألة أن نذكر ما جاء عند المحدثين، لنرى رأيهم فيها، ومدى تأثرهم بما جاء عند النحاة المتقدمين، فبرز منهم عباس حسن الذي يبدو أنه سار على نهج ابن مالك واقتفى أثره، وهذا تفصيل لما قاله:

يقول: "زيادة وتفصيل:

البدل النكرة: وهو الصالح لدخول: (لا) كالنعت المفصول، نحو: لا أحد، رجلاً، وامرأةً فيها. بالنصب أو الرفع، ولا يجوز بناؤه على توهم تركبه مع المبدل منه، لأنّ البدل على نية تكرار العامل: (لا) فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمي. وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل وهو (لا) يقتضي الفتح. فإن كان البدل معرفة وجب رفعه، نحو: لا أحد محمد وعلي فيها. وكذا يقال في عطف البيان"[2].

بعد هذا العرض يمكن للباحث أن يبدي رأيه حول هذا الخلاف، ولعلّه يضع ذلك في النقطتين التاليتين:

1- يرتضي الباحث لنفسه ما سار عليه النحاة من جواز الأمرين النصب والرفع في تابع (لا) ويرى أن وجود التركيبين بهاتين العلامتين الإعرابيتين لا يعدو أن

---

[1] المساعد 1: 349.

[2] النحو الوافي 1: 705.

يكون مما حكاة النحاة على العرب، ولعلّ فيما ذكر ابن السّراج دليلاً على ذلك يقول: "وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحدٌ ولا مثله أحد...".[1]

2- يرى الباحث أنّ ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه من النحاة من أنّ التابع (البدل وعطف البيان) لا يكون معرفة مع تراكيب (لا) إلاّ بحالة الرفع، وفقاً لشيوع واطراد القاعدة في أنّ اسم (لا) النافية لا يكون إلا نكرة أو ما في حكمها، وكما هو معلوم أن البدل على نية تكرار العامل. إضافة إلى أنّ الأصل في اسم (لا) الابتداء فيمكن الحمل عليه.

[1] الأصول 1: 404.

المسألة السابعة والثلاثون

الخلاف في مسألتين:

1- لا غلامَ لك ، 2- الفَصْلُ بين "لا" النافية للجنس واسمها

يقول الرضي: "وأجاز سيبويه أن يكون: لا غلامَ لك، مثله، أعني أن يكون مضافاً واللام زائدة فيكون معرباً. ثم اعلم أنّ مذهب الخليل وسيبويه، وجمهور النحاة، أنّ هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى؛ فقيل لهم: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تقدّر أجابوا بأنّ اللام ههنا أيضاً مقدّرة، وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدّرة كـ تيم الثاني في: "[1]

" يا تَيْمَ تَيْمَ عديّ"

على مذهب من قال إنّ "تيم" الأول مضاف إلى عديّ الظاهر، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل. فقيل لهم: ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة توكيداً دون سائر الإضافات المقدّرة باللام؟.

أجابوا بأنّهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرَّف، بلا، من غير تكريرها تخفيفاً، وحق المعارف المنفية بلا: الرفع مع تكرير "لا"، ففصلوا بين المتضايفين لفظاً، حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنّه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير "لا".

والدليل على قصدهم لهذا الغَرَض، أنّهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفيّ المضاف إلى النكرة، فلا يقولون: لا أبا لرجل حاله كذا، ولا غلامَي لشخص نعته كذا، والدليل على أنّه مضاف، قوله[2]:

وقد ماتَ شمّــاخٌ ومات مزرّدُ وأيُّ كــريمٍ لا أبــاكِ بخالـدِ

فصرّح بالإضافة، وهو شاذ، لا يقاس عليه، فلا يقال: لا أخاك، ولا: يديك، وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الغرض، في المنادى، وهو شاذ، كقوله: " يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرّاراً بأقوامِ"[3].

---

[1] يا تَيْمَ تَيْمَ عَديّ لا أبَا لكُمُ لا يُلْقَينكُمُ في سَوْأة عُمَرُ

ديوان جرير: 211

[2] الكتاب 2: 287.

[3] صدره: قالت بنو عامرٍ خلّوا بني أَسَدٍ

ديوان النابغة: 150

قال المصنف: لا يجوز أن يكون مضافاً حقيقة، إذ لو كان كذا، لكان معرفة، فوجب رفعه وتكرير "لا"؛ والجواب: لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة، والغرض من الفصل باللام، ألا يرفع ولا يكرَّر، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام؟.

وقال أيضاً: لا أبا لك، ولا أبَ لك، سواء في المعنى اتفاقاً، ولا: أب لك، نكرة بلا خلاف، فكذا يلزم أن يكون: لا أبا لك، إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى.

والجواب أنّهم اتفقوا على أنّ معنى الجملتين، أعني: لا أبا لك ولا أبَ لك سواء، ولم يتفقوا على أنّ: أبا لك، وأبَ لك بمعنى واحد.

وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً، مع أنّ المسند إليه في إحداهما معرفة، وفي الأخرى نكرة، فالمسند، أي خبر "لا" في: لا أبا لك، محذوف، أي: لا أبا لك موجود، وأمّا في: لا أب لك، فهو "لك" أي: لا أب موجود لك، فالجملة الأولى بمعنى: لا كان أبوك موجوداً، والثانية بمعنى: لا كان لك أب، ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين مع كون المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة.

ثم قال المصنف: إنّ الوجه في مثله أن يقال: هو، وإن لم يكن مضافاً للفساد المذكور، لكنه مشابه للمضاف فأعطى حكم المضاف من إثبات الألف في :أبا، وأخا، وحذف النون في: غلامّي ومسلِمِي.

ولا يريد بمشابهته للمضاف أنّه مضارع للمضاف بالتفسير الذي مرّ في باب المنادى إذ لو كان كذلك لوجب تنوينه، كما في: لا حسنا وجهه، ولا حافظاً لكتاب الله.

وأيضاً، فإنّ أبا لك وأب لك عنده شيء واحد، من حيث المعنى، و "لك" في لا: أب لك إمّا "خبر" لا، أو "صفة" لاسمها، واسم "لا" لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعاً للمضاف، بدليل أنّك تقول: لا رجلَ في الدار، ولا غلامَ ظريفاً، ولو كان مضارعاً للمضاف، لقلت: لا رجلاً في الدار، ولا غلاماً ظريفاً.

قوله: لمشاركته له، أي لمشاركة نحو: أبا لك، أباك، المضاف في أصل معناه، أي في أصل معنى المضاف، وذلك أنّ أصل معنى المضاف الذي هو "أبوك"، وأصله "أب لك"، كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لمّا حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، ففي "أبوك" تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة كما يجيء في باب الإضافة، و "أبٌ لك" يشارك "أبوك" في التخصيص الذي هو أصل معناه؛ ومن ثم لم يجز، أي من جهة أن اعطاءه حكم المضاف لمشاركته له في أصل معناه، لم يجز: لا أبا فيها، ولا رقيبي عليها... قوله: لفساد المعنى، يعني أن المعرّف لا يكون بمعنى المنكر، كما ذكرنا من تقديره.

ولو كان كما ذكر المصنف، لجاز، أيضاً في المنكّر: لا أبا لرجلٍ طويل ونحوه، تشبيهاً بالمضاف، ولم يختص هذا الحكم بالمعرّف.

فإذا قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم تحذف النون من غلامين، اتفاقاً، أمّا على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، وأمّا على مذهب المصنف، فللفصل بين شبه المضافين بما لا يُفصل به بينهما.

وأمّا إن فصلت بالظرف أو الجار والمجرور الناقص، دون الظرف المستقر نحو: لا يَدَيْ بها لك ولا غلامَي اليوم لك فأجازه يونس اختيارا، لأنّ الفصل كلا فصل لكثرة ما يُتّسع في الظروف. ولم يجزه سيبويه والخليل، بل أوجبا إثبات النون؛ إلا لضرورة الشعر، كقوله[1]:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالهنّ بِنا أواخِرِ الْمَيْسِ إنقَاضُ الفَرَاريجِ

2: 179-182

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً طويلاً بين النحاة حول بعض التراكيب الخاصة بلا النافية للجنس نحو قولهم: لا أبا لك، ولا أبَ لك، ولا أباك... فبيّن أقوالهم فيها، ثم أتبعه بخلاف آخر وهو الفصل بين (لا) النافية واسمها بالصفة أو بالظرفِ ناقصاً كان أو تاماً فذكر رأي سيبويه والخليل في رفض هذا القول، بينما أجازه يونس. وإليك تفصيل هذا الخلاف:

الخلاف الأول:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أن اللام في نحو: لا أبا لك ولا مسلمي لك، ولا غلامي لك مقحمة للتوكيد بين المضاف والمضاف إليه على حد قول الشاعر:

" يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ"

في أن تَيْمَ الثانية واقعة بين المضاف والمضاف إليه توكيداً والغرض من هذه الإضافة التخفيف، أمّا نحو: قولهم: لا أباك، ولا أخاك فهو مما لم يتكلم به إلا في ضرورة شعر، يقول: "هذا باب المنفيّ المضاف بلا الإضافة.

اعلم أنّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامَيْ لك، ولا مسلمي لك.

---

[1] ويروى: أصواتِ الفراريج، ديوان ذي الرُّمة: 76، الخصائص 2: 404

وزعم الخليل - رحمه الله - أن النّونَ إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة.

وإنّما كان ذلك من قبل أنّ العرب قد تقول: لا أباك في معنى لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في لا مِثْلَ زَيْدٍ فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على ما له قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُنّي به في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به، وذلك قولك: يا تَيْم تَيْم عدي، وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء، لم يغيّروا آخر طلحة عمّا كان عليه قبل أن تلحق، وذلك قولهم: "كليني لَهمٍّ يا أميمةَ ناصبٍ"[1]. ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطُرَّ للنابغة "يابؤس للجهل صرارا لأقوام"[2]. حملوه على أنّ اللام لو لم تجيء لقلت يا بؤس للجهل.

وإنّما فُعل هذا في المنفيّ تخفيفاً، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنّهم إذا قالوا يا طلحة أقبل فكأنّهم لم يذكروا الهاء، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، كما لا تغيّر الهاء الاسم عن حاله قبل أن تَلَحق، فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف، فمن ثمّ جاء فيه مثل ما جاء في النداء.

وإنما ذهبت النون في لا مسلمي لك على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتتْ بعده اللام، وذلك قولك لا أباك، فكأنّهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا ملسيمي لك، وذا تمثيل وإن لم يتكلّم بلا مسلميك. قال مسكين الدارميُّ:

وقد مات شَمّاخٌ ومات مُزَرِّدٌ وأيُّ كريم لا أباك يُمتَّعُ

ويروى: "مُخلّد"...

وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا جعلت لك خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو. وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك وجعلت لك خبراً، لأنّه لا يكون إضافة وهو خبر لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مضمراً أو مظهراً. ألا ترى أنّه لو جاز "تَيْمَ تَيْمَ عدِيّ" في غير النداء لم يستقم لك إلاّ أن تقول ذاهبون. فإذا قلت لا أبا لك فهاهنا إضمار

---

[1] عجزه: وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ، ديوان النابغة: 43.

[2] الكتاب 2: 276-283.

مكان، ولكنه ترك استخفافاً واستغناءً. قال الشاعر، وهو نهار ابن توسعة اليشكري فيما جعله خبراً[1]:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواه إذا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أوْ تَمِيمِ

وإذا ترك التنوين فليس الاسم مع (لا) بمنزلة خمسة عشر، لأنّه لو أراد ذلك لجعل لك خبراً وأظهر النون، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بلك توكيداً ولكنه أجراه مجرى ما ذكرت لك في النداء، لأنّه موضع حذف وتخفيف، كما أنّ النداء كذلك"[2].

ويقول المبرد: "هذا باب ما يقع مضافاً بعد اللام. كما وقع في النداء في قولك: يا بؤس للحرب إذا كانت اللام تؤكد الإضافة؛ كما يؤكدّها الاسم إذا كُرِّر كقولك: يا تيمُ تيم عَديٍّ. وذلك قولك: لا أبا لك ولا مسلمَيْ لك.

أما قولك: لا أبا لك فإنّما تُثبت اللام؛ لأنّك تريد الإضافة. ولولا ذلك لحذفتها. ألا ترى أنّك تقول: هذا أبٌ لزيد، ومررت بأَبٍ لزيدٍ، فيكون على حرفين.

فإن قلت: هذا أبوك رددت، وكذلك رأيت أباك، وإنّما رددت للإضافة. فإن أردت الإفراد قلت: لا أب لزيد، جعلت (لزيد) خبرا أو أضمرت الخبر، وجعلته تبيينا. فإن قلت: لا أبا له، فالتقدير: لا أباه، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة، كدخولها في (يا بؤس للحرب)، وكذلك الأصل في هذا كقوله[3]:

أبا لِمَوْتِ الذي لابُدَّ أنِي مُلاقٍ لا أباك تخوّفيني

وقال الآخر:

فقد مات شَمّاخ ومات مُزَرّد وأيُّ كريم – لا أباك - يُخَلّدُ

وعلى هذا تقول: لا مسلمَيْ لك.

فإن قلت: لا مسلمين في دارك، ولا مسلمين عندك – لم يكن من إثبات النون بُدٌّ، لأن (في)، وعند وسائر حروف الإضافة لا تدخل على معنى اللام، لأنّ دخول اللام بمنزلة سقوطها"[4].

---

1 الكتاب 2: 276-283.

2 الكتاب 2: 276-283

3 الخصائص 1: 345

4 المقتضب 4: 373-376.

وقد اقتفى ابن السراج أثرهما وعلّل ما ذهبا إليه، ولعلّ في ما قاله متابعة لتأصيل هذا الرأي عنهما، يقول: "فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته وذلك قولهم: لا أباً لك، ولا غلامَ لك:

وقال الخليل: إن النون إنّما ذهبت للإضافة، ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنّما كان ذلك من قبل أنّ العرب قد تقول: لا أباك في موضع: لا أبا لك، ولو أردت الإفراد لقلت: لا أبَ لزيد، فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء: يا بؤس للحرب، هذا مقدار ما ذكره أصحابنا.

ولقائلَ أن يقول:إذا قلت: أنّ قولهم: لا أبا لك ما تريد به: لاأباك فمن أين جاز هذا التقدير: والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا؟ قيل له: إنّ المعنى إذا قلت: لا أبا لك، الانفصال، كأنّك قلت: لا أباً لك فتنون لطول الاسم وجعلت "لك" من تمامه، وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافاً، وأضافوا، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة. وإنّما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليست في غيره. وإنّما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه، لأن معنى الإضافة معنى اللام، ألا ترى أنّك إذا قلت: غلام زيد، فمعناه: غلام لزيدٍ، فدخول اللام في هذا يشبه قولهم: يا تيم تيم عدي، أكد هذه الإضافة بإعادة الاسم، كما أكّد ذلك بحرف الإضافة، فكأنّه قد أضافه مرتين. والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف، قال:

أبا لمـوت الذي لابُدُّ أنّـــي مُـلاقٍ لا أبَـاكَ تخوّفينـــي

وقال الآخر:

فقد مَـات شمّـاخٌ ومـات مُزرّدٌ وأيُّ كـريم – لا أباك – مُخَلّدُ"[1]

وقد خص ابن يعيش هذه اللام المقحمة بأمرين الأول: تأكيد الإضافة، والثاني: لفظ التنكير. يقول: "يريد أن زيادة اللام في لا أبا لك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الإضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب ومن جهة تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه يعتد بها"[2].

---

[1] الأصول 1: 388-390.

[2] شرح المفصل 2: 105.

وقد جعل ابن مالك الرأي السابق عن سيبويه مذهب أكثر النحويين، يقول: "ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنّه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر[1]:

يا بُـؤْسَ للحربِ الّتِـــــي وَضَعـتْ أراهِط، فاستراحوا"[2]

بينما جعله أبو حيان رأي الجمهور، يقول: "المذهب الثاني: ما ذهب إليه الجمهور من أنّها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأنّ اللام مقحمة لا اعتداد بها، وليست اللام متعلِّقة بشيءٍ، لا بمحذوف ولا بغير محذوف، بل هي كاللام في قوله:

يا بـؤس للحـربِ التـــي وَضَعـتْ أراهِط، فاستراحوا"[3]

وقد ارتبط بما ذهب إليه هذا الفريق توجيه التراكيب، فهم يرون أن الاسم معرب، لأنّه مضاف إلى ما بعد اللام المجرور، أو بالإضافة على اعتبار اللام زائدة، يقول الموصلي: "والاسم حينئذْ معرب، لأنّه مضاف إلى ما بعد اللام المجرور. إما بالإضافة على رأي، لأن اللام زائدة، وإمّا باللام لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل"[4].

وقد رَدّ ابن الحاجب على ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة، من أن التراكيب يمكن أن تقوم على شبه الإضافة وليست الإضافة وحملها على الإضافة يفسد المعنى، يقول: "فلمّا اشتركا في أصل معنى الإضافة حمل على المضاف فأُجْري مجراه فلذلك قيل: لا أبا له ولا غلاميْ له.

والذي يوضح أن هذا الحكم في مثل ذلك إنّما كان لشبهه بالمضاف – فيما ذكرناه – أنهم لا يقولون: لا أبا فيها، ولا رقيبي عليها، لأن الإضافة لا تكون بهذا المعنى ...

مذهب سيبويه ومن تابعه أنّ ما ذكرناه مضاف، واللام لتأكيد الإضافة، فلذلك كانت فيها أحكام الإضافة. وإنّما غَرّه من ذلك وجود أحكام الإضافة فظن أنه مضاف. وليس بمستقيم لأمرين:

أحدهما: أنا نقطع بأن قولهم: (لا أبا لك) بمعنى: لا أب لك، ولا خلاف في أنّ: (لا أب لك) غير مضاف، فوجب أن يكون مثله.

والوجه الثاني: أن (لا) هذه لا تدخل إلا على النكرات، ولو كان مضافاً لكان معرفة، وحينئذ يمتنع دخول (لا) عليه، وصحة دخولها دليل على أنّه غير مضاف.

---

1 الكتاب 2: 207

2 شرح التسهيل 2: 60.

3 التذييل والتكميل 4: 255.

4 شرح كافية ابن الحاجب 1: 265.

فقد وضح أنّ الحق ما قدمناه من أنّه أعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافاً في التحقيق"[1].

وممن أطال الرّد ابن مالك وأبو حيان، فقد فصّلا القول، فنجد ابن مالك يربط رأيه بأحكام الإضافة من محضة وغير محضةٍ. فالقول بالإضافة المحضة يدخلها في باب التعريف، وهو ما لا يكون مع (لا) النافية، وأمّا غير المحضة تدخلها عنده في باب مخالفة النظائر، يقول: "وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه، لأنّ الإضافة التي ادعيت في الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة، فإن كانت محضة لزم كون اسم "لا" معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام، لأنّ نية الإضافة المحضة كافية في التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافة، نحو **(وكُلاًّ ضربنا له الأمثال)**[2] و: **(لله الأمر من قبل ومن بعد)**[3]. وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة، فهو أحقُّ بتأثير نية الإضافة. وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر، لأنّ المضاف إضافة غير محضة لابد من كونه عاملاً عمل الفعل، لشبهه بها لفظاً ومعنى، نحو: هذا ضارب زيدٍ الآن، وحسن الوجه، أو معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها ملكت، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك، فلا تكون إضافتها غير محضة، فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة، لم يلق بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام، لأنّ المؤكَّد معتنى به، وما ليس محضاً لا يعتنى به فيؤكد، فلذلك قبح توكيد الفعل الملغي، لأنّه مذكور في حكم المسكوت عنه، وقال من قال: يا بؤسَ للحرب. وهو يريد: يا بؤس الحرب، سهلة كون إضافته محضة، على أنّ للقائل أن يجعل أصله: يا بؤساً للحرب، ثم حذفت الألف للضرورة وهي مرادة، فلا إضافة ولا إقحام.

وأيضاً لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة لكانت كذلك مع غيرها، إذ لا شيء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل. ومعلوم أن إضافتها في غير هذا الباب محضة، فيجب أن تكون كذلك في هذا الباب، وإلا لزم عدم النظير"[4].

أمّا أبو حيان فقد رَدّ على ما ذهب إليه ابن السّراج في أنّ الأصل في التركيب الانفصال نحو قولهم: لا أبا لك كأنّه قال لا أباً لك فتنون لطول الاسم...

---

1 شرح المقدمة الكافية 2: 579-580.

2 الفرقان: 39

3 الروم: 4

4 شرح التسهيل 2: 60-61.

يقول: "وزعم ابن السّراج أن الأب إنّما لم يتعرف بالإضافة لأنّ إضافته في نية الانفصال، وأنّ الأصل قبل الإضافة: لا أباً لك، والمجرور الذي هو "لك" من تمام الأب، ولذلك نُوّن لطوله به، والخبر مضمر، إلا أنّهم حذفوا التنوين استخفافاً، وأضافوا، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى، قال: وإنّما فعل هذا في هذا الباب، وخصّ به"

قال بعض أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه ابن السّراج باطل؛ إذ لو كان لك معمول لـ أب ومن تمامه، كما زعم، لم تَسُغ إضافته إليه، ألا ترى أنّه لا يجوز لك أن تقول: لا ناصحَ لزيد في القوم" انتهى.

وأقول: إنّ قول ابن السّراج "إنّ المجرور الذي هو لك من تمام الأول" ليس بصحيح، لأنّ (لك) لا يكون من تمام الأول وإلا لو كان الأول مِمّا يُمكن أن يتعلق به حرف الجر، و (الأب) ليس من هذا القبيل، وإن عَني بالتّمام أنّه صفة للأول فهو يتعلق بمحذوف، فليس من تمامه، ولا يكون الأول مُطَوّلاً بالصفة، وإلا كان يجوز أن تقول: لا رجلاً ظريفاً، وتقول طال (لا رجلاً) بالصفة، فنصب، وهذا لا يجوز"[1].

هذا ما يخص الرّد على الفريق الأول الذي تزعمه سيبويه ومن سار على نهجه. أما الرأي الثاني في هذا الخلاف فيبدو أنّ من تزعمه هشام الكوفي وابن كيسان وأخذ به ابن جني وابن الحاجب وابن مالك. ومضمون رأيهم أنّ الأسماء في تراكيب: لا أبا لك، ولا غلاميْ لك، ولا أخا لك..." مفردة وليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، ويتعلق بمحذوف، وحُمِل غير المضاف على المضاف في نزع تنوينه من المفرد، ونونه من المثنى والجمع.

ويبدو أنّ أبا حيان من أهم المصادر في نقل رأي هشام الكوفي وابن كيسان، يقول: "أحدها: ما ذهب إليه هشام وابن كيسان... من أنّ هذه أسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها يتعلق بمحذوف، وشُبِّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المثنَّى والمجموع على حدّه"[2].

ويقول ابن جني: "لكن لمّا اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران، فاعرف ذلك، فإنّه مما يقبله القياس ولا يدفعه.

ومثل ذلك قولهم: لا أبا لك فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين. وذلك أنّ ثبات الألف في (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة فهذا وجه، ووجه آخر أنّ ثبات اللام

---

[1] التذييل والتكميل 4: 263-264.

[2] التذييل والتكميل 4: 254.

وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل. فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير.

فإنّ قلت: فأنت إذا قلت في (لا أبا لك) أنّ الألف تؤذن بالإضافة والتعريف واللام تؤذن بالفصل والتنكير، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضِدّين، وهما التعريف والتنكير، وهذان – كما ترى – متدافعان"[1].

إلى أن يرتضي لنفسه توجيهاً للتركيب في ضوء جريانه عنده مجرى المثل الذي خرج لمعنى الدعاء، يقول: "قيل: الفرق بين الموضعين واضح، وذلك أن قولهم: (لا أبا لك) كلام جَرَى مجرى المثل، وذلك أنّك إذا قلت هذا فإنّك لا تنفي في الحقيقة أباه، وإنّما تخرجه مخرج الدعاء، أي أنت عندي ممّن يستحق أن يُدْعى عليه بفقد أبيه. كذا فسّره أبو عليّ، وكذلك هو لمتأمَّله؛ ألا ترى أنّه قد أنشد توكيداً لما رآه من هذا المعنى فيه قوله: "وتُترك أُخرى فردةً لا أخا لها".

ولم يقل: لا أخت لها، ولكن لمّا جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخا لك) قيل مع المؤنث على حدّ ما يكون عليه مع المذكّر،فجرى هذا نحواً من قولهم لكن أحدٍ من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيفَ ضيّعْتِ اللبنَ) [2] على التأنيث، لأنّه كذا جرى أوّله، وإذا كان الأمر كذلك علم أنّ قولهم (لا أبا لك) إنّما فيه تَعادي ظاهر، واجتماع صورتي الفصل والوصل، والتعريف والتنكير لفظاً لا معنى....

ويؤكِّد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرتُه في الشعر، وأنّه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب. فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة، وإن كان في اللفظ خبراً"[3].

وقد اقتفى أثرهم ابن الحاجب وابن مالك، يقول ابن الحاجب واصفاً القول بالإضافة الحقيقية بأنّه غير مستقيم والوجه فيه الشذوذ: "وكل ذلك مُؤذن من كلامه بأنّه مضاف حقيقة ثمّ أكد ذلك قوله: "وقد شُبّهت في أنّها مزيدة ومؤكدة بتيم الثاني في (يا تيمَ تيم عَدَيّ) وذلك غير مستقيم؛ لأنّه لو كان مضافاً لكان معرفة، ولو كان معرفة لم يصح دخول (لا) عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرر، وأيضاً فإنّ معنى لا أبا لك معنى لا أب لك، ولا خلاف في أنّ لا أب لك نكرة فيجب أن يكون لا أبا لك نكرة، لأن التنكير أمر معنوي، فإذا اتفق لفظان في الأمر المعنوي وأحدهما نكرة وجب أن يكون الآخر كذلك، وإلا لم يتفقا، وأيضاً فإنّه لو كان مضافاً لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعاً، لأنّ لا إذا دخلت على المعرفة بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سنذكره،

---

[1] الخصائص 1: 342-343.

[2] أمثال العرب: 51

[3] الخصائص 1: 343 – 344.

وإذا ثبت أنّه غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناء على ذلك، فنقول: إنّما أُعطى أحكام المضاف على الوجه الشاذ، لأنّه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه، لأنّ قولك: غلامُك وغلامٌ لك مشتركان في أصل النسبة، وإن كانا مختلفين في الأخصية عند حذف اللام والأعمية عند وجودها، فلمّا كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة أُعطي حكم المضاف لفظاً على هذا الوجه الشاذّ، ولذلك لم يقل لا أبا فيها ولا رقيبي عليها، لأنّ في وعلى لا مدخل لهما في النسبة الإضافية لا الاخصية ولا الأعمية فلذلك فارقتهما وأشباهما ما جاء باللام فهذا هو الوجه السديد الذي لا يطعن عليه بمثل ما تقدم"[1].

ويقول ابن مالك: "ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنّه مضاف إلى المجرور باللام، وأنّ اللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر:

يا بُؤْسَ للحرب التي وَضعت أراهط فاستراحوا

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه، لأنّ الإضافة التي ادعيت في الأمثلة المشار إليها إمّا محضة وإما غير محضة"[2].

وقد استدل هذا الفريق من النحاة بأنّ الإضافة إن كانت حقيقة لزم أن يكون اسم (لا) معرفة، وإن كانت غير محضة فمخالفة النظائر، يقول أبو حيان: "واستدلّ المصنف لمذهب هشام وابن كيسان – وهو الذي اختاره – بأنّ الإضافة المُدّعاة إن كانت محضة لزم كون اسم (لا) معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام، لأنّ نية الإضافة المحضة كافية في التعريف مع كون المضاف غيرَ مُهيّأ للإضافة، نحو **(وكُلاًّ ضَرَبْنا له الأمثال)**[3]، و **(لله الأمر من قبل ومن بعد)**[4] وما نحن بسبيله مُهَيّأ للإضافة، فهو أحق بتأثير نية الإضافة فيه.

وإن كانت الإضافة المُدَّعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر؛ لأنّ ذلك لابُدّ أن يكون فيما عَمِلَ عَمَلَ الفعل لشبهه به لفظاً ومعنى، نحو: هذا ضارب زيد، وحَسَنُ الوجهِ، أو معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة، نحو "رُبّ رَجُلٍ وأخيه" والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك. وأيضاً لو كانت إضافتها غير محضة لم يلق أن يؤكّد معناها

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 387-388.

[2] شرح التسهيل 2: 90

[3] الفرقان: 39

[4] الروم: 4

بإقحام اللام لأنّ المؤكَّد معتنى به، وما ليس محضاً لا يعتنى به فيؤكَّد، ولذلك قبح توكيد الفعل الملغي لأنّه في حكم المسكوت عنه"[1].

وما قال به هؤلاء النحاة يمكن رَده وفق الترتيب الآتي:

1- إنّ القول بأنّ الجار والمجرور في: لا أبا لك في موضع الصفة، فيه نظر، لأنّه معلوم عند النحاة أن الصفة ما يشعر بالزيادة في التركيب لغرض التوضيح، وما يرتبط بالموصوف بمدح أو الذم والتركيب لا يحتاج إلى هذا التقدير.

2- إنّ ما ذهب إليه ابن جني من أنّ (لا أبا لك) دعاء جرى مجرى المثل يمكن رَدّه بما جاء عند أبي حيان، يقول: "أحدها: أن العرب قالت (لا أباك) حيث لم تذكر موتاً، فلا يكون دعاء بالموت، قال:

أمِنْ أجْلِ حَبْلٍ – لا أباك - ضَرَبْتهُ بمنْسَأة، قد جَرَّ حَبْلُكَ أحْبُلا

وقال ابن الدُمينة[2]:

فقلْتُ لها: لا باكِ، هَلاَ عذرتنِي لديها، فقد حانت عليَّ ذنوبِي

فليس هنا للدعاء بالموت"[3].

3- إنّ ما قالوه من الإضافة المحضة وغير المحضة وصلتها برفض التركيب يمكن الردّ عليه بما جاء عند أبي حيان، يقول: "وأمّا ما استدلّ به المصنف وترديده في الإضافة بين أن تكون إضافة محضة أو غير محضة فلا حاجة إلى هذا الترديد، لأن الذاهبين إلى أنّها أسماء مضافة لم يذهب أحد منهم إلى أنّها إضافة محضة، بل ذكروا أنّها إضافة غير محضة فكان ينبغي أن يرد عليهم مدعاهم أنّها إضافة غير محضة.

وأمّا ردّه كونها غير محضة بأنّه من ذلك مخالفة النظائر فمخالفة النظائر كثيرة في لسان العرب، ولا يُبالَى بلزوم مخالفة النظائر، ومخالفة النظائر لازمة له في مذهبه لأنّه يزعم أن التنوين يسقط من الصفة المشبهة للإضافة، وقد قرر هو في رَدّه على الزجاج والسيرافي في دعواهما أن حركة "لا رجلَ" حركة إعراب بأنّ التنوين لا يحذف إلا لمنع الصرف، أو إضافة أو دخول أل، أو من عَلَم موصوف بـ (ابن) مضافٍ إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، أو سقوطه لما ذكر ليس واحداً من هذه التي عدّها، فقد لزم من ذلك مخالفة النظائر. ويزعم أيضاً أن نون المثنى والمجموع

---

[1] التذييل والتكميل 4: 356-257.

[2] ديوان ابن الدمينة: 150

[3] التذييل والتكميل 5: 271

على حده لا تسقط إلا للإضافة، أو تقصير صلة، أو للضرورة، وهنا قد أسقطها في "لا يدي لك" و "لا بني لك" لغير ما ذكر، فقد لزم من قوله مخالفة النظائر.

وأمّا حصره الإضافة غير المحضة فيما ذكر فليس كما ذكر؛ لأنّ لنا إضافة محضة غير ما ذَكر، وهي إضافة (غيرك) و "مثلك" وأخواتها، وليست مما عَمِل عمل الفعل، ولا معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة.

وأمّا قوله "لو كانت إضافتها غير محضة لم يلق أن يؤكَّد معناها بإقحام اللام؛ لأن المؤكَّد معتنى به، وما ليس محضاً لا يعتنى به" بل الإضافة غير المحضة يعتنى بها كما يُعتنى بالإضافة المحضة، وكيف لا وهي قسيمة المحضة؟"[1].

بقي أن نشير إلى رأي ثالث حول هذا الخلاف ومضمونه: أن التركيب: لا أبا لك، ولا أخا لك أسماء مفردة والمجرور خبرها، وقد نسبه أبو حيان إلى أبي علي الفارسي وأبي الحجاج بن يسعون وأبي الحسين بن الطراوة، يقول: "المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في أحد قوليه، وأبو الحجاج بن يسعون وأبو الحسن بن الطراوة ومن أخذ بمذهبهما في "لا أبا لك" و "لا أخا لك"، وشبههما من أنّها أسماء مفردة، والمجرور باللام في موضع الخبر، وأن قولهم: لا أبا لك، ولا أخا لك جاء على لغة من قصر الأب والأخ في الأحوال كلها، فقال: جاء أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك"[2].

ولعلّ ما قالوه يحتاج إلى وقفة سريعة على النحو التالي:

1- أجمع النحاة على أنّ أهل اللغة (العرب) تقوله بالألف، بل إنّ ابن عصفور في رَدِّه على ابن الطراوة جعل ذلك في جميع العرب، يقول: "وزعم ابن الطراوة أن اللام هنا ليست مقحمة، وحمل ذلك على لغة من قال: أخا، بالألف في الأحوال الثلاثة. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنّه لو كان كما زعم لم يقل: لا أبا لك، جميع العرب، والعرب قاطبة تقول، فدلّ على بطلان ما ذهب إليه"[3].

2- ما قالوه من لغة القصر أنّ (أبا، وأخا) إذا استعملا مفردين، لم تحذف لامهما، وهو ما لا يعرف نقله عن أهل اللغة، يقول أبو حيان: "فأمّا ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه وابن يسعون وابن الطراوة من أنّ "لا أبا لك" و "لا أخا لك" جاء على لغة القصر، و(لك) في موضع الخبر، فيحتاج إلى إثبات أن قائل

---

[1] التذييل والتكميل 5: 260-261.

[2] التذييل والتكميل 5: 255.

[3] شرح الجمل 2: 276.

"لا أبا لك" و "لا أخا لك" إذا استعملوهما مفردين لم يحذفوا لاميهما، وذلك شيء لا يعرف أحدٌ نقله عن أرباب اللغة"[1].

الخلاف الثاني الذي ذكره الرضي في النص:

الفصل بين (لا) النافية واسمها بالصفة أو بالظرف ناقصاً كان أو تاماً، فسيبويه لا يجيز هذا الفصل، بينما أجازه يونس.

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة بأنّه لا يجوز الفصل بين (لا) واسمها بالظرف، أو الصفة، ووصف سيبويه ذلك الفصل بالقبح حَمْلاً على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. يقول: "فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله؛ لأن المنفيّ الذي قبله إذا جعلته كأنّه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء، قُبح فيه ما قبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً؛ لأن اللام كأنّها هنا لم تذكر.

ولو قلت "هذا" لقلت لا أخاَ هذين اليومين لك. وهذا يجوز في الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطُرّ فصل بين المضاف والمضاف إليه. قال الشاعر، وهو ذو الرُّمة:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالهنّ بنا أواخِرِ المَيْس أصواتُ الفراريج

وإنّما اختير الوجهُ الذي تُثبت فيه النون في هذا الباب كما اختير في كم إذا قلت كم بها رجلاً مصابا، وأنت تُخْبر، لغة من ينصب بها، لئلا يفصل بين الجار والمجرور، ومن قال: كم بها رجلٍ مصاب فلم يُبال القبح قال: لا يدى بها لك، ولا أخا يوم الجمعة لك، ولا أخا فاعلم لك"[2].

ويقول المبرد: "وتقول: لا مسلمين هذين اليومين لك، ولا مسلمين اليوم لك، لأنّه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا أن يضطّر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها"[3].

وقد أخذ جمع من النحاة بما قالاه ولعلّنا نأخذ بعض الاقتباسات عنهم من باب المتابعة والتأصيل للخلاف، يقول ابن السّراج: "وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور تقول: لا أخا هذين اليومين لك، قال سيبويه: وهذا يجوز في ضرورة الشعر لأن الشاعر إذا اضطر، فصل بين المضاف والمضاف إليه. قال الشاعر:

---

1 التذييل والتكميل 5: 258.

2 الكتاب 2: 279-280.

3 المقتضب 4: 376.

كأنّ أصـــواتَ مِـن إيغالهـنّ بنـا أواخِرِ المَيْـس أصواتُ الفراريجِ"[1]

ويقـول ابـن يعـيش: "فـإن فصـلت بـين المنفـي والمضـاف إليـه بظـرف أو جـار ومجرور مع اللام المقحمة قبح عند الخليل وسيبويه لأنّ اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك قبح لا أبا فيها لك ألا ترى أنّك إذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيءٍ فقلت كما بها رجلاً مصابا عدل إلى لغة من ينصب وإن كان لغة من يخفض بها مع غير الفصل أكثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور"[2].

وقد استدلوا لما ذهبوا بالصلة الحاصلة بين المضاف والمضاف إليه، أو ما يعرف بالتلازم بينهما، فالبعد بينهما هو الذي جعلهم يرفضون هذا الفصل، يقول ابن الحاجب: "ووجه قول سيبويه إن كانت علته أنّه مضاف، وإنّ ذلك قد فصل بينهما فَبُعدَ عن المضاف"[3] ، فضلاً عن ذلك فإنّ المضاف إليه يتنزل عندهم منزلة التنوين من المضاف، يقول الأنباري: "أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز ذلك؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما"[4]. ويقول أبو حيان: "والمضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين، وهو من تمامه، فالقياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما"[5].

أمّا يونس فقد خالف النحويين؛ فقد جوّز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في تراكيب "لا" النافية للجنس، فيرى أنّ قولهم: لا يدى بها لك قد حذفت النون فيها للإضافة مع وجود الجار والمجرور، يقول سيبويه: "وترك النون في لا يَديْ بها لك، قَول يونس"[6]. ويقول ابن السّراج: "وترك النون في: لا يدى بها لك، قول يونس"[7].

ويقول ابن يعيش: "وكان يونس يذهب إلى جواز الفصل بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح إذا كان الظرف ناقصا لا يتم به الكلام، نحو: لا يدى بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده؛ لأنّ بها في هذا المكان لا يتم به الكلام لأنّه ليس خبراً"[8].

---

1 الأصول 1: 402-403.

2 شرح المفصل 2: 107-108.

3 الإيضاح في شرح المفصل 1: 389.

4 الإنصاف 2: 431 م60.

5 الارتشاف 2: 533.

6 الكتاب 2: 280-281.

7 الأصول 1: 403.

8 شرح المفصل 2: 108.

ويقول أبو حيان: "وفي كتاب سيبويه أن يونس يفرق بين الفصل بين الظرف الناقص والتام، فالناقص يجيز الفصل به في فصيح الكلام، وكأنّه عنده لمّا لم يستقلّ الكلام به لم يذكر، والتام لا يجيز الفصل به"[1].

وما ذهب إليه يونس يمكن الردّ عليه سريعاً، كما جاء عند أبي حيان، يقول معتمداً على ما جاء عند سيبويه: "وَردّ عليه سيبويه أنّك لم تفرق بين الناقص والتام في الفصل بين (إنّ) واسمها ولا في باب (كان)؛ ألا ترى أنّك تقول: إنّ عندك زيداً مقيم، وإنّ اليوم زيداً مسافرٌ، وكان عندك زيد مقيماً، على جعل عندك معمولاً للخبر، وكان اليوم زيدٌ مسافرا، فإذاً لا فرق بين الناقص والتام"[2].

والذي يبدو للباحث بعد هذا العرض المفصل عن الخلاف، إنّ وجود اللام بين المتضايفين مع (لا) النافية للجنس ظاهرة معروفة في لسان العرب، فلقد نطق بها العربي السليقي وفق ما طوّعه لسانه، وجاء من الكثرة بحيث لا يمكن رَدّها، يقول أبو حيان: "واطّرد إقحام اللام بين المتضايفين إذا كان المضاف إليه معرفة ما جاء منه، فتقول: لا أبا لك، ولا حما لك، ولا يدي لك، ولا غلامي لك، ولا مسلِمْيَ لك، ولا زيدي لك"[3].

ولعلّ السّرَ في دلالة هذا التركيب وتوجيهه القيمةُ الدلالية التي تحملها اللام المقحمة للتأكيد، كما أجمع على ذلك نفرٌ غير قليل من النحاة، يقول أبو حيان: "وإقحام اللام في هذا الباب لازم، فلا يجوز حذف اللام وإبقاء الإضافة فيه لا في الكلام ولا في الشعر، ولا جاء شيء من ذلك في كلامهم إلا مع الأب في ضرورة الشعر"[4].

أمّا ما جاء في نحو لا أبا لك، أو لا أبَ لك، بلغة القصر أو البناء فهو لا يعدو أن يكون لغة لبعض قبائل العرب التي تقصر بعض الأسماء، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من النحاة، يقول أبو حيان: "فتقول قام حماك، وأباك وأخاك، وقام أباً وأخاً وحَما، وقصرُ حمٍ مشهور نص عليه أصحابنا، ومنه قيل للمرأة حماة، وحكاه أبو عبيد عن الأصمعي. وأمّا قصرُ أب فقال الفراء: من العرب من يقول هذا أباك بالألف على كل حال"[5].

---

1 التذييل والتكميل 4: 268.

2 التذييل والتكميل 4: 268.

3 التذييل والتكميل 4: 267.

4 التذييل والتكميل 4: 267.

5 التذييل والتكميل 4: 165.

أمّا الخلاف الثاني فيبدو أن الفصل فيه مما يقبح كما عبّر عن ذلك سيبويه ومن تبعه من النحاة، ولعلّ الأصل كما هو معروف عند النحاة ألاّ يفصل بين المتلازمين ما لم تدع حاجة إلى ذلك، فضلاً عن أن الأصل في لا النافية للجنس وعملها أن تسير وفق أطر تركيبية معينة لا تخرج عنها، لأنّها عند النحاة محمولة على الحرف الناسخ (إنّ) ولعلّ ما خرج من هذه التراكيب لا يقاس عليه، ويظلّ ضمن الآراء المفردة التي انفرد بها بعض النحاة، مما لا يجعلها تشكل قاعدة عامة يقاس عليها.

المسألة الثامنة والثلاثون

الخلاف في مسألتين: 1- مجيء إنْ بعد ما النافية

2- دخول "إلا" مع ما النافية

يقول الرضي: "وقد جاءت "إن" بعدها غير كافّة شذوذاً، وهو عند المبرد قياس، أنشد أبو عليّ[1]:

بَنَي غَدَانَــةَ ما إنْ أنْتُــمْ ذهبـاً ولا صَريفـاً ولكِـنْ أنْتُمُ الخَـزَفُ

و"إن" العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة، ولعلّهم يقولون: هي نافية زيدت لتأكيد نفي"ما" وإلاّ فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب.

ورُدّ عليهم بأنّه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما، كما في إنّ زيداً لقائم. وأمّا الجمع بين اللام وقد في نحو: **(لقد سمع)**[2] مع أنّ في كليهما معنى التحقيق والتأكيد، فلأن "قد" يشوبها معنيان آخران، وهما التقريب والتوقع، فلم تكن بحتاً للتحقيق، وكذا في: ألاَ إنّ مع أنّ في "ألاَ" معنى التحقيق، لأنّ فيها معنى التنبيه، أيضاً، وأنشد الفراء:

إلاّ أواريّ ما إن لا أبينِّهـــا والنـؤي كالحَوْضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ

بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية، والرواية لأيّا ما أبينِّها.

ومما يعزلها عن العمل: انتقاض نفيها، لأنّ عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت "ليس" فكيف تعمل مع زوال المشابهة؟.

ونقل عن يونس أنّه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بإلاّ، وأنشد في ذلك[3]:

وما الدهـرُ إلاّ منجونـا بأهْلِـه وما صَاحـبُ الحَاجاتِ إلا مُعذَّبا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول، أي: دَوَران منجنون، وكذا "معذباً" مصدر، كقوله تعالى **(ومزقناهم كلَّ ممزق)**[4] فيكون مثل قولك ما زيد إلا سيراً" 187-186/2.

ذكر الرضي في هذا النص النحوي الخلافين التاليين:

---

[1] شرح التصريح 1: 196

[2] آل عمران: 181

[3] شرح التصريح 1: 197

[4] سبأ: 19

1- الخلاف حول مجيء إنْ بعد ما النافية وآراء النحاة فيه.

2- الخلاف حول دخول إلاّ مع (ما) النافية العاملة عمل ليس وأراء النحاة في ذلك.

وإليك تفصيل الكلام عن الخلافين:

أولاً قبل البدء في مناقشة الخلافين، نرى أن نورد رأي المبرد الذي ذكره عنه الرضي حول مجيء "إن" بعد (ما) النافية.

يقول المبرد: "الموضع الرابع أن تدخل زائدة مع (ما)، فتردّها إلى الابتداء، كما تدخل (ما) على إنّ الثقيلة، فتمنعها عملها، وتردّها إلى الابتداء في قولك: إنّما زيد أخوك، و **(إنّما يخشى الله من عباده العلماءُ)**[1] وذلك قولك: ما إنْ يقوم زيد، وما إن زيد منطلق، لا يكون الخبر إلا مرفوعاً لما ذكرت لك. قال زهير[2]:

ما إنْ يكادُ يُخَلِّيهمْ لوِجْهَتِهِمْ تَخَالُجُ الأمْرِ إنّ الأمْرَ مُشْتَرَكُ

وقال الآخر[3]:

وما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِيْنَا

فإن قال قائل: فما بالها لمّا خُفّفت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع، لم يصلح ذلك في المخفّفة من المفتوحة إلاّ أن ترفع على أنْ يضمر فيها؟.

قيل: لأنّ المفتوحة وما بعدها مصدر، فلا معنى لها في الابتداء، والمكسورة، إنّما دخلت على الإبتداء وخبره، فلمّا نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله"[4].

ثانياً: الخلاف حول مجيء إنْ النافية بعد ما.

اختلف البصريون والكوفيون في وجود (إنْ) النافية بعد (ما) فلم يجزه البصريون وأجازه الكوفيون. فارتبط برأيهم دلالتها في التركيب فذهب البصريون إلى أنها زائدة، وخرّجها الكوفيون على أنّها لتأكيد النفي.

يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّها زائدة"[5].

ويقول المرادي: "ذكر ابن مالك أن ما يبطل عملها إذا زيدت بعدها (إنْ)[1].

---

1 فاطر: 28

2 ديوان زهير: 4.

3 شرح المفصل 8: 129

4 المقتضب 2: 360-361.

5 الإنصاف 2: 363م89.

ويقول ابن هشام: "(ما) نافية، وإن زائدة كافة لما عن العمل"[2].

وقد احتج البصريون لما ذهبوا إليه، بأنّ دليل زيادتها أن دخولها كخروجها واضعين أمام أعينهم قياس بعض التراكيب على بعض فلا فرق عندهم بين "ما إن زيدٌ قائم" وبين "ما زيد قائماً".

يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّها هاهنا زائدة أنّ دخولها كخروجها، فإنّه لا فرق في المعنى بين قول القائل "ما إن زيد قائم" وبين "ما زيد قائماً". فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة "من" بعد النفي، كما قال تعالى **(مالكم من إله غيره)**[3]. أي مالكم إله غيره، وكما قال الشاعر:[4] "... وما بالربع من أحد". أي أحد، وأشبهت "ما" إذا وقعت زائدة، قال الله تعالى **(فبما رحمة من الله لنت لهم)**[5]، أي فبرحمة، وقال تعالى **(عمّا قليل)**[6]، أي: عن قليل، وقال تعالى: **(فبما نقضهم ميثاقهم)**[7] فبنقضهم، و"ما" زائدة، فكذلك هاهنا".

وما قاله البصريون وتبعهم فيه الأنباري يمكن مناقشته على النحو التالي:

1- نصّ النحاة في مقولة مشهورة عنهم "أنّ كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى"، فكما هو معلوم أن التراكيب قد زادت بوجود (إنْ) مع (ما) وليس دخولها كخروجها كما زعم الأنباري.

2- ما قاسه الأنباري من تراكيب (ما إن زيد قائم) مع بعض حروف الجر الزائدة التي تفيد التوكيد في نحو "وما بالربع من أحدٍ". والآيات القرآنية، يدل على أنّ هناك قيمة دلالية لهذه التراكيب لم تكن لو حذفت هذه الحروف.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ (إنْ) بمعنى ما لتأكيد النفي ونسبه أبو علي لبعضهم يقول أبو حيان: "وأنّ أبا علي حكى فيه خلافاً عن بعض الكوفيين"[8].

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنْ" إذا وقعت بعد "ما" نحو: "ما إنْ زيد قائمٌ" فإنّها بمعنى ما"[1].

---

1 الجنى الداني: 327.

2 تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 278.

3 الأعراف: 59

4 الإنصاف: 2: 636-637 م89.

5 آل عمران: 159

6 المؤمنون: 40

7 النساء: 155

8 التذييل والتكميل 4: 261.

ويقول ابن مالك" وزعم الكوفيون أنّ إنْ المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيداً"[2].

ويقول أبو حيان: "وإنْ المشار إليها زائدة كافّة لا نافية، خلافاً للكوفيين"[3].

ويقول ابن هشام: "وزعم الكوفيون أنّها نافية مؤكدة"[4].

وقد احتج الكوفيون لما قالوه بالقياس والسماع، فالقياس يتمثل في حملها على حرف النفي كما حملوا الجمع بين إنّ واللام المؤكدتين في الإثبات. وأمّا السماع فقد أوردوا له مجموعة من الآيات القرآنية لتأييد ما حكوه من رأي، يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك، لأن "إنْ" تكون بمعنى "ما" وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى **(إن الكافرون إلاّ في غرور)**[5]، أي ما الكافرون إلا في غرور، وقال تعالى **(إن أنتم إلاّ تَكْذبون)**[6]، أي: ما أنتم، وقال تعالى: **(إن أنتم إلا بشر مثلنا)**[7]، أي: ما أنتم، وقال تعالى **(إن نحن إلا بشر مثلكم)**[8]، أي: ما نحن، وقال تعالى: **(بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين)**[9] أي: ما كنتم مؤمنين، وقال تعالى: **(قل إن كان للرحمن ولد)**[10] أي: ما كان للرحمن ولد، إلى غير ذلك؛ فإذا ثبت أنّها تكون بمعنى (ما) جاز أن يجمع بينها وبين "ما" لتأكيد النفي، كالجمع بين إنّ واللام لتوكيد الإثبات"[11].

وقد ردّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون على النحو الآتي:

1- سلّم البصريون أنّها تكون بمعنى "ما" في موضع (ما) وما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه، فضلاً عن ذلك فإنّا لم نمنع أن تكون بمعنى (ما) في بعض المواضع، يقول الأنباري: "أما قولهم" أنّها تكون بمعنى ما" قلنا: نسلم أنّها

---

1 الإنصاف 2: 636م89.

2 شرح التسهيل 2: 371.

3 التذييل والتكميل 4: 361.

4 تخليص الشواهد: 378.

5 الملك: 20

6 يس: 15

7 إبراهيم: 10

8 إبراهيم: 11

9 البقرة: 93

10 الزخرف: 81

11 الإنصاف 2: 636م89.

تكون بمعنى "ما" في موضع "ما"، فأمّا ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه، إذا لا نمنع أن تقع في بعض المواضع بمعنى (ما)[1].

2- رَدّ البصريون ما احتج به الكوفيون من آيات فإن في قوله تعالى **(بئسما يأمركم...)** [2] شرطية وليست نافية، والجواب عندهم مقدر، وكذلك في قوله تعالى **(قل إن كان للرحمن...)** يقول الأنباري: "وأما ما احتجوا به من قوله تعالى **(بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين)** فلا نسلم أنّ "إنْ" هاهنا بمعنى ما، وإنّما هي هاهنا شرطية، وجوابه مقدر، والتقدير فيه: إن كنتم مؤمنين فأي إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى؟ وكذلك قوله تعالى: **(قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين)**[3] لا نسلم أيضاً أنّها هاهنا بمعنى ما، وأنّما هي شرطية، وجوابه فأنا أول العابدين: أي الآنفين"[4].

3- ما حكوه من الجمع بين حرفي التوكيد في الإثبات مردود عليهم؛ لأنّ النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، عكس توكيد الإثبات، لأنّه لا يغير المعنى، يقول الأنباري: "قولهم" جمع بينها وبين ما لتوكيد النفي كما جمع بين إنّ واللام لتوكيد الإثبات" قلنا: لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً؛ لأنّ انفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، لأنّ نفي النفي إيجاب، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات فإنّه لا يغير المعنى؛ لأنّ إثبات الإثبات لا يصير نفياً بخلاف النفي، فإنّه يصير إيجاباً، فبان الفرق بينهما"[5].

وقد زاد ابن مالك في الردّ عليهم ما يلي، يقول: "والذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما: أنّها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، إذا قيل" ما ما زيد قائماً، كما قال الراجز[6]:

لا يُنْسِكَ الأسَى تأسّياً فَمَا ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعْتَصِما

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها.

---

1 الإنصاف 2: 637م89.

2 البقرة: 93.

3 الزخرف: 81.

4 الإنصاف 2: 637م89.

5 الإنصاف 2: 639-640م89

6 شرح الأشموني 3: 83

الثاني: أنّ العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التي بمعنى الذي، وبَعْدَ ما المصدرية التوقيتية، لشبههما في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر[1]:

يُرَجّــى المرْءُ ما إنْ لا يَــرَاهُ وتَعْرضُ دُون أدْنَــاه الخُطُــوبُ

أراد: يرجى المرء الذي لا يراه، ومثله قول الآخر[2]:

وَرَجّ الفتــى للخيرِ ما إنْ رأيتـه على السِّـنِّ خيـراً لا يزالُ يَزيدُ

فما في هذا البيت مصدرية توقيتية، فزادوا إن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية، فتعين الحكم بالزيادة على التي بعد النافية، وزيدت بعد ألاَ الاستفتاحية، كقول الشاعر:

ألا إنْ سَـرَى ليلى فبـتُّ كئيبــاً أُحَاذِرُ أن تنــأى النـوى بعضوبا

وزيدت أيضاً قبل مدة الإنكار، كقول رجل من العرب لمن قال له: أتخرج إنْ أخصبت البادية؟ أأنا إنيه"[3].

ثالثاً: الخلاف حول مجيء (إلاّ) مع (ما) العاملة عمل ليس.

أجمع النحاة على أنّه لا يجوز إعمال (ما) عمل ليس بانتقاض نفيها، يقول ابن الحاجب: "فإذا انتقض النفي بإلاّ أو تقدم الخبر بطل العمل، أمّا إذا انتفض النفي فإنّما يبطل العمل لأجل النفي، فلو عمل بعد الإثبات لتناقض، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما زيد إلا قائم فلو نصبت لوجب أن تقدّر "ما" بعد (إلا) ناصباً لقائم، ووجب أن يكون قائماً مثبتاً لوقوعه بعد (إلا) فيجتمع النفي والإثبات في محل واحد بعد (إلا) وهو محال"[4].

ويقول المرادي: "بقاء النفي، فلو انتقض النفي بـ (إلا) بطل العمل"[5].

أمّا يونس والشلوبين وابن مالك من المتأخرين فقد أجازوا إعمالها مع انتقاض النفي، يقول المرادي: "وروي عن يونس، من غير طريق سيبويه، إعمال "ما" في الخبر الموجب بـ "إلا"[6].

ويقول الشلوبين: "وما جاء مما ظاهره أنّ (ما) أعملت فيه عمل ليس مع وجود إلا في الخبر نحو قوله:

---

1 شرح التصريح 2: 23.
2 شرح المفصل 8: 130
3 شرح التسهيل 2: 271-272.
4 الإيضاح في شرح المفصل 1: 398.
5 الجنى الداني: 324.
6 الجنى الداني: 325.

وما الدهـرُ إلا مَنْجَنونــاً بأَهلِـه وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذّبــا[1]

ويقول ابن مالك: "وروي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال "ما" في الخبر الموجب بإلاّ، ... فالأولى أن يجعل منجونا ومعذبا خبرين لما منصوبين بها، إلحاقاً بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض"[2].

ونسب أبو حيان إلى أبي علي الفارسي أخذه برأي يونس، يقول: "وروي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال "ما" في الخبر الموجب بإلاّ" وإلى جواز ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في تنكيته على المُفَصّل"[3].

وقد استدل هؤلاء النحاة، بالسماع والقياس: فما جاء في السماع، يقول أبو حيان: "وأستُدِلَّ له بقول المُغَلِّس[4]:

ومــا حَـقُّ الذي يعثــو نهـاراً ويَسْـرِق ليلة إلا نكـــالا

ويقول الآخر:

وما الدهـرُ إلا منجونــاً بأهلِـه وما صاحبُ الحاجـاتِ إلا مُعَذّباً"[5]

وأما القياس، فحملهم (ما) على ليس في نقض النفي، كما تلحق بها في عدم النقض، يقول ابن مالك "إلحاقاً بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض"[6].

وقد رَدّ النحاة ما ذهب إليه يونس ومن تبعه من النحاة على دليل السماع، وتكاد تنحصر أقوالهم، ما بين النصب على المفعول المطلق، أو الحال، أو على إسقاط حرف الجر، ولعلنا نقتبس في هذا المقام ما جاء عند أبي حيان وما ذكره البغدادي، حتى تكتمل الصورة حول رَدِّهم، يقول أبو حيان: "وتأوّل ذلك على أن ينصب نكالاً ومعذباً على المصدر، أي: إلا ينكل نكالاً، والا يُعذّب تعذيباً، وصار نظير، ما زيد إلا سيراً، أي يسير سيراً، كذلك يكون التقدير: ألا ينكِّل نكالاً، وإلا يُعَذّب مُعذّباً، أي: تعذيباً.

وأوَّل إلا "منجنوباً" على أن المعنى: إلا يدور دوران منجنون، أي: دولاب، فعلى هذا يكون منجنون اسماً أضيف إليه مصدر تشبيهي حذف منه "مثل" الذي هو

---

1 شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 899.

2 شرح التسهيل 2: 373-374.

3 التذييل والتكميل 4: 273.

4 شرح التسهيل 1: 374.

5 التذييل والتكميل 4: 273.

6 شرح التسهيل 2: 374.

صفة لمصدر وضع موضع الفعل الواقع خبراً، والتقدير: وما الدهر إلاّ يدور دوراناً مثل دوران منجنون.

وقيل: منجنون اسم وضع موضع مصدر وضع موضع الفعل الذي هو "خبر" تقديره: وما الدهر إلا يُجَنُّ جنوناً، ثم حذف يُجَنُّ، فقيل: وما الدهر إلا جنوناً، على حد: ما أنت إلا شُرباً، ثم أوقع "منجنون" موقع "جنون".

وقيل: منجنون اسم في موضع الحال، وخبر "ما" محذوف، التقدير: وما الدهر موجوداً إلا على هذه الصفة، أي: مثلَ المنجنون، وهي السانية يريد: لا يستقرُّ على حالة.

وزعم طاهر بن بابشاذ أن منجنوباً منصوب على إسقاط حرف الجر، وأصله: وما الدهر إلا كمنجنون.

وهذا فاسد لأن المجرور الذي يحذف منه حرف الجر فينتصب هو المجرور الذي هو في موضع نصب، وهذا هنا هو في موضع رفع، فلو حذف حرف الجر منه لارتفع على أنّه الخبر".

وزاد البغدادي وجهاً آخر في النصب على أن يكون على حَذِّ من قرأ **(ونحن عصبةً)** أي نرى عصبة، يقول: "وعندي أن يكون من قبيل تأويل من قرأ: **(ونحن عصبةً)** بالنصب، أي نرى عصبة. والظاهر أن هذا أسهل".

ويمكن أن نضيف إلى قول الشاعر:

وما الدهـرُ إلا منجنونــاً بأهلـه وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذّبــا

ما ذكره الرضي عن قول ذي الرمة[1]:

حراجيجُ ما تَنْفَـكُّ إلا مُنَاخـــةً على الْخَسْفِ أو نرمي بِهَا بَلَداً قَفْرا

لأن النحاة قد ذكروا فيه تأويلات كثيرة حتى لا يخرج عن قاعدتهم التي تنص على منع دخول إلا مع خبر (ما تنفك...) لأنّها تفيد انتفاء ما بعدها فيصير الكلام إيجاباً، فلا يقال ما زال زيد عالماً، وما تنفك الكتب إلا نافعةً.

يقول الرضي: "وقد خُطِّئَ ذو الرمة في قوله:

حراجيجُ ما تَنْفَـكُّ إلا مُنَاخـــةً على الْخَسْفِ أو نرمي بِهَا بَلَداً قَفْرا

[1] ديوان ذي الرّمة: 173

واعتُذِر بأن "تنفك" تامة،أي: ما تفارق وطنها، ومناخة: حال، وعلى الخسف متعلق بمناخة، جُعِل الخسف كالأرض التي تُناخ عليها كقوله[1]:

وخيلٍ قَدْ دَلَفْتُ لها بِخَيْلٍ تحيةُ بينهم ضربٌ وجيعُ

ونرمي، عطف على مناخة، نحو قوله تعالى **(صافّات ويقبضن)** [2]؛ وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي معه، ومناخة حال، وفيه ضعف من وجهين، إن كان العامل في الحال ما تنفكّ، أحدهما: أن المفرَّغ قلّما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة، كالحال في مثالنا، والثاني أن العامل قبل (إلاّ) لا يعمل عند البصريين، فيما بعد المستثنى إلاّ في تابعه أو في المستثنى منه...

وإن كان العامل في الحال "على الخسف"، ففيه ضعف من ثلاثة أوجه: أحدها أنّ المفرغ قلّما يأتي في المثبت، والثاني أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر منه، ولم يجزه سيبويه، خلافاً للأخفش، والثالث أنّ المستثنى إذن يكون مقدّماً في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين"[3].

فقد ناقش النحاة قبل الرضي وبعده هذا البيت فأطالوا الحديث عنه، ولمّا كانت أقوالهم أو معظمها يكاد يكون متشابهاً نرى أن نذكر بعض الاقتباسات السابقة واللاحقة لمعرفة آراء أصحابها.

يقول الأعلم: "وكان الأصمعي يخطئ ذا الرمة في قوله: "إلا مناخة" لأنّه لا يقال: ما انفك زيد إلا قائماً كا لا يقال: مازال إلا قائماً، لأن معنى "مازال" الإيجاب فلا يدخل عليه إيجاب. ولقول ذي الرمة وجهان: أحدهما أن تكون (تنفك) بغير معنى (يزال) وتكون من انفك من الشيء إذا انفصل منه كما يقال: فككت الغل عنه فانفكّ منه، ويجوز دخوله الاستثناء في هذا الوجه تقول: ما انفك زيد إلا بعد شدة، فيكون التقدير لا تنفك من الشدة والسير إلا مناخة على الخسف كما تقول: ما انفصل زيد من الشيء إلا مجهوداً. والوجه الثاني أن يكون (على الخسف) خبر تنفك، و (إلا مناخة) استثناء مقدم كأنّه قال: لا تنفك مجهودة أي: لا تزال مجهودة إلا في حال إناختها فإنّها تستريحُ إذا أُنيخت"[4].

ويقول ابن هشام: "وأما بيت ذي الرمة، فقيل: غلط منه، وقيل: ومن الرواة وإنّ الرواية "إلاً" بالتنوين، أي شخصاً، وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما

---

[1] المقتضب 2: 30

[2] الملك: 18

[3] شرح الرضي 4: 197-198.

[4] النكت 1: 721-722.

تخلص منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر "على الخسف" و "مناخة" حال"[1].

ويقول السيوطي: "فقيل: خطأ منه، ولهذا لم يحتجَّ الأصمعي بشعره، ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه.

وقيل: مؤوّل على زيادة إلاّ، أو تمام ينفك، ومناخة": حال"[2]. وما قيل من توجيهاتٍ في البيت الشعري يمكن الرّد على بعضها على النحو التالي:

1- إنّ القول بتخطئة ذي الرمة أو تخطئة الرواة لا يستقيم، لأنّه متى خطّأنا العربي صاحب لغته ومن جمع هذه اللغة عنه؛ فكيف يمكن لنا الاعتماد بعد ذلك عمّا جاء عنهم؟.

2- إنّ القول إن مناخة حال لا يستقيم؛ لأنّ الإشكال يبقى، فلا يقال جاء زيد إلا راكباً، يقول ابن هشام: ""مناخة" حال، وهذا فاسد، لبقاء الإشكال، إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً[3].

3- إنّ القول بزيادة (إلاّ) فيه بعد؛ لأنّ لكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، وما القول بالزيادة إلا من باب التأويل الذي لا يُلجأ إليه ما لم تدع إليه حاجة. فالفائدة التي تحملها (إلاّ) للتأكيد، يقول الفارقي: "وما ذهب آخرون إلى أنّ (إلا) زائدة للتوكيد، وإنّما يريد: (ما تنفك مناخة)[4].

وما جاء من رَدٍّ على يونس يمكن مناقشته في صورة سريعة:

كما نعلم أن النحاة لا يميلون إلى الأخذ بالتأويل والتقدير ما لم تدع حاجة إليه، ويظهر في التعدد السابق من تخريج لقول الشاعر:

وما الدهـرُ إلا منجنونــاً بأَهْلِـه وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذّبــا

وما صاحب هذه التقديرات من تكلف، كان يمكن تجنبه لو أُخِذَ البيت على صورته الظاهرة، ولعلّ المقامَ مناسب لأخذ رأي ابن مالك في رفض هذه الأوجه والميل إلى الأخذ به، يقول: "وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجنوناً ومعذبا خبرين لما منصوبين بها، إلحاقاً بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض، وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مُغلس:

---

[1] مغني اللبيب: 101-102.

[2] الهمع 2: 97-98.

[3] مغني اللبيب: 102.

[4] الإفصاح: 221.

وما حقُّ الذي يعثُو نَهارا ويَسرقُ لَيْلَه إلاّ نَكالا"[1]

وبعد هذا العرض لآراء النحاة، يَوَدّ الباحث أن يرتضي لنفسه رأياً، مبدياً من خلاله ما استفاده من نصوص النحاة السابقين:

1- يظهر أنّ القول بزيادة "إنْ" وأنّ دخولها كخروجها لا يخدم المعني كثيراً، فضلاً عن أن مقولة نفي النفي اثبات تحتاج إلى وقفة، لعلّ الباحث يستمد هذه الوقفة مما جاء عند الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فقد ناصر الشيخ ما ذهب إليه الكوفيون في دحض من زعم الأخذ بهذه المقولة، يقول: "هذه مغالطة ظاهرة، لا يجوز أن تأخذ بها، ولا أن تجدها صحيحة في الرّد على ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك لأنّ النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجاباً على الإطلاق، وبيان هذا أن النفي الداخل على النفي يكون على أحد وجهين؛ الأول أن يكون المراد به نفي النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً؛ لأنّ نفي النفي إيجاب، والوجه الثاني أن يكون المراد بالنفي الثاني تأكيد النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام نفياً مؤكداً، ولا يكون إثباتاً أصلاً"[2].

2- يبدو أنّ ما ذهب إليه جمع من النحاة إلى أنّ (ما) العاملة عمل ليس ينتقض بإلاّ يحتاج إلى نظرة، وكذلك ما قالوه حول بيت ذي الرّمة من زيادة "إلا" أو القول بالحال، وفق الآتي:

(1) كما هو معلوم أن للجملة أصلاً تسير عليه فالاسمية مكونة من مبتدأ وخبر ولعل هذا ما ينطبق على قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهلِه وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذّبا

فالأصل: الدهر منجنونٌ.

وكذلك في قول ذي الرمة:

حراجيج ما تنفكُ إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

الأصل: (ما تنفك مناخة) واسمها ضمير يعود على حراجيج وهي (الطوال من الأبل) مبتدأ وخبر، ثم دخل عليها عنصر الزيادة (ما) النافية، وكذلك دخلت على حراجيج ما تنفك إلا مناخة (إلا) التي تفيد التوكيد، وهو ما نتبنى فيه وجهة نظر الدكتور خليل عمايره[3]، فتحوّلت الجملة من الإثبات إلى النفي، وفق أطر الزيادة على الجملة الأصل

---

[1] شرح التسهيل 2: 374.

[2] الانتصاف من الإنصاف 2: 640-641.

[3] أسلوبا النفي والاستفهام في العربية: 65-96.

عنده، فتصبح تحويلية تفيد معنى عميق هو النفي، ثم أراد الشاعر أن يؤكد هذا النفي فأدخل عنصراً جديداً هو أداة الحصر (إلا) التي تفيد درجة عالية من التأكيد عن العربي صاحب السليقة، وحركة الرفع والنصب على جُزْئِ الجملة يمثل عادة لهجية عند الحجازيين كما هو معروف عند النحاة، فيصبح تحليل الجملة على النحو التالي:

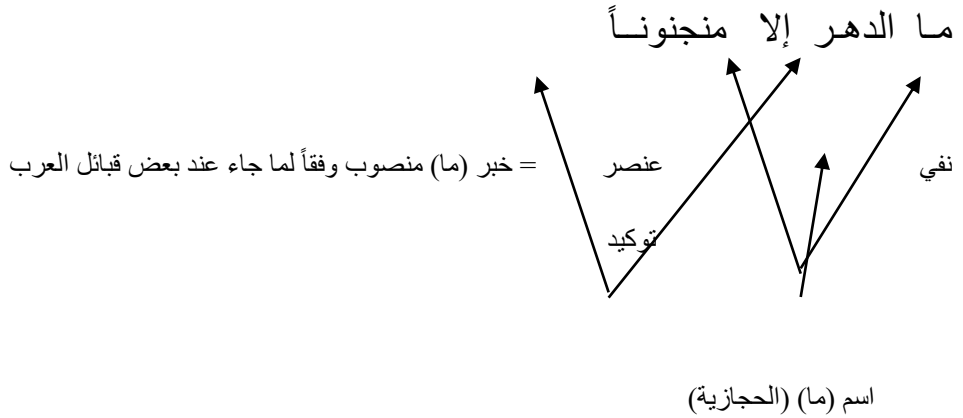

جملة اسمية تحويلية لغرض النفي المؤكد بإلاّ.

3- إنّ القول بهذا التوجيه يكسب التركيب قيمة دلالية تربط بين المبنى والمعنى، وتهتم بالحركة الإعرابية طبقاً لما جاء عند النحاة الإعراب فرع المعنى، إضافة إلى تطبيق قول آخر عنهم "كل زيادة في المعنى تقابلها زيادة في المعنى".

4- إنّ التوجيهات الإعرابية التي ذكرناها سابقاً في تأويل الشواهد الشعرية تُفْضي بنا إلى التقدير والتأويل لكل وجه إعرابي، مما يجعلها تندرج مرة في باب الحال، أو المفعول المطلق، أو المنصوب على الصفة، أو على إسقاط حرف الجر ...) ؛ قد يكون هذا التوجيه غير موافقٍ لمضمون الباب.

المسألة التاسعة والثلاثون

الخلاف في مسألتين: 1- تقديم خبر (ما) عليها
2- دخول الباء في خبر (ما) النافية

يقول الرضي: "ومن ذلك أن يتقدم نَفْسُ الخبرِ، ظرفاً كان أو غيره، نحو: ما قائم زيدٌ، وما في الدار زيد، وذلك لضعفها في العمل، فلا تتصرف في العمل بأن تعمل النصب قبل الرفع، كالفعل.

وقال ابن عصفور، وتبعه العبديّ، لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، لكثرة التوسع فيه، كما تعمل "إنّ" وأخواتها.

قال أبو علي: زعموا أنّ قوماً جوّزوا إعمالها متقدمة الخبر، ظرفاً كان أو غيره قال الربعي: الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي.

وأمّا قولُ الفرزدق[1]:

فأصْبَحُوا قد أعَـادَ اللهُ نِعْمَتَهُـمْ إذ هُمْ قُريـشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ

فإنّ سيبويه، حكى أنّ بعض النّاس ينصبون "مثلهم" وقال: هذا لا يكاد يعرف، وقيل إن خبر "ما" محذوف أي: إذ ما في الدنيا بشر، ومثلهم: حال من بشر، مقدم عليه، وجوّز الكوفيون انتصابه على الظرف أي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة؛ ويروى: "ما مسيئاً من أعتب"[2].

قالوا: ونحو قوله[3]:

لو أنّكَ يا حسيـنُ خُلِقت حـرّا وما بالحـرِ أنْـتَ ولا الخليـقِ

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب، دون المرفوع، وعلى هذا بنى أبو علي، والزمخشري: امتناع دخولها على خبر "ما" التميمية، وأجازه الأخفش، وهو الوجه، لأنّها تدخل بعد "ما" المكفوفة بإنْ، اتفاقاً، نحو ما إنْ زيد بقائم، قال[4]:

لَعْمـرُكَ ما إنْ أَبوُ مَالِـــكٍ بِـوَاهٍ وَلاَ بِضَعيـفٍ قـوَاهْ

---

[1] ديوان الفرزدق: 205.

[2] في مجمع الأمثال: ما أَسَاءَ مَنْ أعْتَبَ 2: 341

[3] ويروى: أما واللهِ أن لو كنْتَ حُرّاً وما بالحُرّ أنتَ ولا العتيقِ، معاني القرآن 2: 44

[4] شرح أشعار الهذليين 3: 1276

ومنع أبو علي والأخفش دخولها على خبر "ما" المتقدم، خلافاً للربعي، والبيت المذكور شاهد له". 2: 187-189.

ذكر الرضي في هذا النص خلافين. الأول: تقديم خبر (ما) عليها، والثاني وجود الباء مع خبر (ما) فمن النحاة من رأى أنّها لا تدخل على خبر (ما) التميمية، ومنهم من منع دخلوها على خبر (ما) المتقدم، وإليك تفصيل ذلك:

الخلاف الأول:

نصّ جمهور النحاة على منع تقديم خبر (ما) عليها نحو قولهم: ما قائمٌ أو قائماً زيد، وقد أورد سيبويه ذلك، يقول: "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبد الله، أو ما مُسيءٌ مَنْ أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدّماً مثلّه مؤخّراً، كما أنّه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبدّ الله على حد قولك: إنّ عبدّ الله أخوك، لأنّها ليست بفعل، وإنّما جعلت بمنزلته فكما لا تتصرّف إنّ كالفعل كذلك لم يجز فيها كلُّ ما يجوز فيه ولم تقو قوته فكذلك (ما)....

وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصْبَحُوا قَدْ أعَـادَ اللهُ نِعْمَتَهُـمْ إذ هُمْ قُريـشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعْرَف"[1].

ويمكن أن نخرج من نص سيبويه بالآتي:

1- قياس سيبويه بين تركيبين للجملة الاسمية مع حرفي المعني إن للإثبات والتأكيد و (ما) الثانية بدل على أنّها أدوات تدخل على الجملة لتغيير معناها.

2- قياس (إنّ) على الفعل حين جعلها كالفعل لا تتصرف ولا تقوى قوته. لا نميل إلى الأخذ به، لأن الفعل قويٌ في التصرف مقدماً ومؤخراً، ولا حاجة تدعو للمقارنة بينهما لا في التصرف ولا غيره.

3- ما نسبه بعض النحاة ومنهم ابن مالك[2]، في أنّ سيبويه يجيز نصب خبر (ما) متوسطاً نحو قولهم: ما منطلقاً زيد، يخالف ما في النص ويمكن رَدّه بما جاء عند أبي حيان يقول: "وهذا الذي ذكره عن سيبويه من جواز إعمال "ما" ونصب ما توسط من الخبر ليس مذهب سيبويه، قال سيبويه: "وإذا قلت: ما منطلق عبد الله، وما مسيءٌ من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله

---

[1] الكتاب 1: 59-60.

[2] التذييل والتكميل 4: 271.

مؤخراً، كما أنّه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبد الله، على حَدّ قولك: إنّ عبدَ الله أخوك، لأنّها ليست بفعل" فهذا نصٌ من سيبويه على منع النصب في الخبر متقدماً، ولم يكفه حتى شَبّهه بشيء لا يجوز البتة، ولا خلاف فيه، وهو "إنّ أخوك عبد الله". ثم قال سيبويه بعد ذلك: "وزعموا أنّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثْلهم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف". فهذا لم يسمعه سيبويه من العرب، إنّما قال: "وزعموا أن بعضهم قال: "ثم قال: "وهذا لا يكاد يعرف" نفي المقاربة، والمقصود نفي العرفان كقوله **(لم يكد يراها)**[1]، فإذا كان قوله هذا فكيف ينسب إليه أنّه أجاز نصب الخبر مقدماً، وقد نصّ النّصّ الذي لا يحتمل التأويل أنّه يرفعه، وأنّ مثل "وإذ ما مثلَهم بَشَر" لا يكاد يعرف، فكيف يُبنى على ما لا يكاد يعرف قانون، فيسوغ نصب الخبر تسويغاً جائزاً؟ هذا تحميل لكلامه ما لا يحتمله..."[2].

ويقول المبرد مقتفياً أثر سيبويه: "فأمّا تقديم الخبر فقولك: ما منطلق زيد، وما مسيء من أعتب. فإنّما قدّمت على حَدِّ قولك: ما زيد منطلق، ولو أردت التقديم على قولك: ما زيد منطلقاً، لم يجز؛ كما لا يجوز:إنّ منطلقٌ زيداً.

وهذا قول مُغْنٍ في جميع العربيّة: كلُّ ما كان متصرّفاً عمل في المقدّم والمؤخّر، وإن لم يكن متصرّفا لم يفارق موضعه، لأنّه مُدْخل على غيره.

فأمّا قول الفرزدق:

فأصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثْلهم بَشَرُ

فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويّين، وذهب إلى أنّه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلّط بيّن، ولكن نصبه يجوز أن تجعله نعتاً مُقدّماً، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال. مثل قولك: فيها قائماً رجل، وذلك أنّ النعت لا يكون قبل المنعوت والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدماً ومؤخّراً"[3].

ويقول الزجاجي: "قال أبو عثمان: زعم سيبويه في بيت الفرزدق:

فأصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثْلهم بَشَرُ

---

1 النور: 40.

2 التذييل والتكميل 4: 271 - 272.

3 المقتضب 4: 191-192.

إنّ بعض العرب إذا قدّم خبر (ما) نصب بها. وهذا وهمٌ منه، لأنّه قال: بعض يشبّه ما بليس، فكما يقدّم خبر ليس كذلك يقدّم خبر ما. وهذا لا يجوز، لأنّه ليس فعل، وما حرف جاء لمعنى، وكان القياس أن يكون ما بما بعده مبتدأ وخبراً، وهي لغة بني تميم. قال سيبويه: ولغة بني تميم أقيس ...

قال أبو عثمان: كأنّه صفة فقدّم الصفة على الموصوف فنصبه على الحال. وذلك أنّ بعض العرب يجعل النكرة حالاً، فإذا قدّم الصفة على الموصوف نصبه لأنّه يجعل الحال للنكرة"[1].

وقبل متابعة تأصيل الخلاف في هذه المسألة ومعرفة أدلة النحاة فيها، نرى من المناسب أن نَردّ على ما جاء عند المبرد والزجاجي. ولعلّ ما جاء عند ابن وَلاّد يمكن الاستفادة منه في رَدِّ ما ذهبوا إليه:

1- ما ذهب إليه المبرد من أنّ الفرزدق تميمي فحقّ لغته أن تكون الرفع مؤخراً، فكيف إذا كان مقدماً، يقول ابن ولاّد: "فليس ذلك بحجة، لأنّ الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها ممّا يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتّى، وإنّما ذلك على حسب ما خبرته العرب بلغاتها، لأن لغة الراوي من العرب شاهد كما أنّ قوله شاهد إذا كانا فصيحين، فمن ذلك ما أنشده سيبويه لزهير[2]:

بَدا أنّي لستُ مدركَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائياً

ورواه أيضاً، ولا سابقاً شيئاً، في مواضع أُخر، وكذلك أنشد قول الأعور الشنّي[3]:

فَلَيْسَ بآتيكَ مَنْهِيْا ولا قاصرٍ عَنْكَ مأمورُها

بالرفع والجر، وهذا كثير"[4] وفي هذا الصدد يقول ابن جني: "ويدلك على أنّ الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها"[5].

2- ما ذكر عن المازني عند توجيه البيت على الحال المقدمة، لا يستقيم، لأنّ النحاة لا يجيزون قائماً رجلٌ، على أنّ الخبر مقدر، فضلاً عن أنّ الحال في

---

1 مجالس العلماء: 89-90.

2 ديوان زهير: 107

3 الكتاب 1: 64

4 الانتصار: 55-56

5 الخصائص 1: 125

توجيه البيت لا عامل لها، يقول ابن ولاّد: "وأمّا قول أبي عثمان، إنّه على الحال المقدّمة على النكرة، فلا يجوز، والذي ذهب إليه شرٌّ مما هرب منه، لأنّه ليس بجائز عند النحويين: قائماً رجل على إضمار الخبر، ولأن يكون الخبر منصوباً مقدّماً كما كان مؤخّراً أقرب إلى الجواز على ضعفه ممّا قال المازني، لأنّه أتى بحالٍ ولم يأت بعاملٍ فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأت بخبرٍ له، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه على المحذوف، وهذا لا يجوز، لأنّ فيه إلباساً، وذلك وإنّ كان ضعيفاً فلا إلباس فيه، أعنى تقدّم الخبر منصوباً، وما كان (ضعيفاً) ولا لبس فيه فهو أجود ممّا جمع الضعف والإلباس"[1].

ومواصلة لعرض آراء النحاة حول الخلاف، نذكر أنّ ابن جني وأبا البقاء العكبري، قد وضعا القياس النحوي والأصولي في حججهم في رفض القول بتقديم خبر (ما)، يقول ابن جني: "فمتى رابك في الحجازيّة رَيْب من تقديم خبر، أو نقض النفي فَزِعت إذ ذاك إلى التميميّة فكأنك من الحجازية على حَرْد"[2]، ويقول العكبري: "وإنّما بطل عملها بتقديم الخبر، لأنّ التقديم تَصَرّف لـ (ما)، ولأنّ التقديم فرع عمل، و (ما) فرع، فلا يجمع بين فرعين"[3].

ويقول الموصلي من شُرّاح الكافية مقتفياً أثرهما: "ألا يتقدم الخبر، لأنّ التقديم مؤذن بالقوة، ولأنّه لو قدم خبرهما على اسمهما وهما فرعان على ليس التي يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها، لساوى الفرع بالأصل"[4].

وقد وسّع ابن عصفور الحديث وفصّله حول هذا الخلاف فحشد آراء النحاة في المسألة، وحلّل ما قاله النحاة حول بيت الفرزدق، ولعلّ المقام يقتضي أن نذكر ما جاء عنده من باب توضيح الصورة كاملة لنعرف أي قول يستقيم حوله الخلاف.

يقول: "وأمّا قوله:

فأصْبَحُوا قد أعَـادَ اللهُ نِعْمَتَهُـمْ إذ هُمْ قُريـشٌ وإذْ ما مِثْلهم بَشَرُ

فنصب "مثل" مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ففيه سبعه أقوال: فمنهم من جعله شاذاً، وهو مذهب سيبويه رحمه الله. ومنهم من قال: البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط؛ لأنّه قاس النصب مع التقديم على النصب على التأخير...

---

[1] الانتصار: 56.

[2] الخصائص 1: 125.

[3] اللباب 1: 176.

[4] شرح كافية ابن الحاجب 1: 267.

ومنهم من قال: نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم ... ومنهم من قال هو منصوب على الحال والخبر محذوف..؛ ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة بدل، وهم أهل الكوفة، ...، ومنهم من قال: إنّ ما هنا لم تعمل شيئاً ولا شذوذ في البيت وذلك أنّها أضيفت إلى مبنى فبُنيت على الفتح بمنزلة قوله: يومئذ وحينئذ"[1]. ويمكن الرّد على ما قيل في البيت، وما جاء فيه من توجيهات إعرابية وفق الآتي:

1- ما قيل من تغليط الفرزدق، فيه نظر؛ لأنّ العربي إذا قاس الكلام على لغةِ غيره جاز له القياس في لغته، مما يؤدي إلى فساد لغته، يقول أبو حيان: "ورُدّ عليه بأنّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته"[2]. ويقول ابن هشام: "لأنّ الشاعر إذا جاز أن يغلط في لغة غيره جاز أن يغلط في لغة نفسه وزالت الثقة بكلامه"[3].

2- من ذهب إلى أنّ الشاعر نصب على الضرورة حتى لا يختلط المدح بالذم، يمكن الردّ عليه بما جاء عند الأعلم، فقد أورد أن المعنى على المدح فما قبل البيت مدح، وما بعده مدح، يقول: "ما مثلَهم بشر" بالنصب لم يتوهَّم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون تَوَهّم الذم فتأمله تجده صحيحاً"[4] ويؤيد ذلك ابن هشام معلّلاً بأن السياق يدل على المدح، يقول: "ولأنّ السياق يعيّن الكلام للمدح"[5].

3- أمّا من جعله ظرفاً بمنزلة بدل، فيمكن الاستفادة مما جاء عند ابن عصفور لأنه قد أطال الردّ حول هذا القول، يقول: "وهذا الذي قاله أهل الكوفة لا حجة فيه، لأنّ العرب إذا قالت مررت برجال مثلك، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون مررت برجال كلّهم كلّ واحد منهم مثلك. والآخر: أن يكون المعنى مررت برجال كلّهم إذا اجتمعوا مثلك، فعلى هذا يكون ما يسّرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس، يعني أنّه لا يسرّه أن يكون له ألف فارس كلهم إذا اجتمعوا مثل بيهس وحده، لأنّ شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة، لأنّه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم"[6].

---

[1] شرح الجمل 1: 593-954.

[2] التذييل والتكميل 4: 267.

[3] تلخيص الشواهد: 283.

[4] تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: 86.

[5] تخليص الشواهد: 283.

[6] شرح الجمل 1: 594.

4- أما القول بالبناء على الفتح في (مثل) فيظهر من كلام أبي حيان أنّه غير مستقيم، لأن سيبويه لم يذكر مثل هذا البناء إلا في الإضافة للفعل أو "أنّ" أو "أنْ"، يقول: "وهو مبني لإضافته إلى مبني كيومئذ وحينئذ. وضخمه ابن عصفور. وهذا لم يذكر سيبويه إلا في الإضافة للفعل أو "أنّ" أو "أنْ"[1].

وقد صحح أبو حيان رأي من قال بعدم التقديم وجعل ذلك مذهب عامة النحاة يقول: "والصحيح الذي عليه عامة النحويين أنّه لا يجوز نصب خبر "ما" إذا توسط، بل يجب الرفع، فإن لم يطابق ما بعده كان مبتدأ، وكان ما بعده مرفوعاً به أغنى عن الخبر، وإن طابق فيجوز أن يكون خبراً مقدماً"[2].

بقي أن نشير هنا إلى أنّ الأخفش لا يجيز تقديم خبر (ما) الحجازية إذا كان جاراً ومجروراً أو طرفاً، وعلّل ذلك بضعف (ما) عن العمل حملاً على إنّ، يقول أبو حيان: "فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فقد ذكرنا الخلاف في جواز تقديمه على لغة الحجاز، فذهب الأخفش إلى أنّ ذلك لا يجوز، وأنّك إذا قلت "ما في الدار زيدٌ" لم تعمل "ما"، وكان "في الدار" في موضع رفع. وحمله على ذلك أنّ "ما" أضعف في العمل من "إنّ" لعدم اختصاصها، ولذلك لم يُجمع العرب على إعمالها، ولا يعملها مَنْ أعملها في كل موضع بل بشروط، قال: فلما ضَعفت عنها لم يجز فيها ما جاز في "إنّ"[3]. وما ذهب إليه الأخفش فيه نظر، ويمكن تصحيح ذلك بما جاء في قوله تعالى **(فما منكم من أحد عنه حاجزين)**[4] فحاجزين خبر (ما) الحجازية، وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور (منكم)، وهذا المجرور ليس في موضع خبرها. أمّا الفصل بين إنّ واسمها بالظرف والمجرور إذا كانا معمولين لخبرها أضعف من تقديم الظرف والمجرور إذا كان خبراً، ولعلّ هذا هو ما نقله أبو حيان مصححاً عن ابن عصفور، يقول: "قالوا: والصحيح أنّ ذلك جائز فيها بدليل قوله تعالى **(فما منكم من أحد عنه حاجزين)**، فـ "ما" حجازية، وقد فصل بمعمول الخبر – وهو منكم – بين "ما" واسمها، والفصل بين "إنّ" واسمها بالظرف والمجرور إذا كانا معمولين لخبرها أضعف من تقديم الظرف والمجرور إذا كان خبراً، فإذا جاز في "ما" ما يضعف في باب "إن" فالأحرى أن يجوز فيها ما يقوى في باب "إن"[5].

أمّا النحاة القائلون بجواز تقديم خبر (ما) الحجازية، فقد اختلف النقل عنهم. فقد نقل الرضي أن ابن عصفور وتبعه العبدي يجيزان تقديم خبرها إذا كان ظرفاً أو جاراً

---

1 التذييل والتكميل 4: 268.

2 التذييل والتكميل 4: 268.

3 التذييل والتكميل 4: 269.

4 الحاقة: 47.

5 التذييل والتكميل 4: 269.

ومجروراً وقد صحّح هذا الرأي ابن عصفور نفسه يقول: "والصحيح أنّ ذلك يجوز"[1]. وابن مالك يرى أنّ سيبويه يجيز التقديم وكذلك أبو علي الفارسي وتبعهما في لك، يقول: "وقد تعمل متوسطاً خبرها... وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطاً قول الفرزدق:

فأصْبَحُوا قد أعَـادَ اللهُ نِعْمَتَهُـمْ إذ هُمْ قُريـشٌ وإذْ ما مِثْلهم بَشَرُ

واستشهد أبو علي في التذكرة على نصب خبر ما مقدماً على اسمها بقول الشاعر:

أمّـا واللهِ عالـمِ كلِّ غَيْـبٍ وربِّ الحجـرِ والبيـت العتيقِ

لو أنّـك ياحسيـنُ خُلِقتَ حـراً وما بالحُـرِّ أنت ولا الخليـقِ

بناء على أنّ الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب"[2].

وما قاله ابن مالك عن سيبويه وفهمه لكلامه على أنّه يجيز النصب، فقد سبق الرّد عليه في أول المسألة.

أما ما نسبه إلى أبي علي الفارسي من جواز النصب معتمداً في ذكره على ما رواه من نصب الخبر في قول الشاعر، فهو يخالف ما جاء عنه، في الإيضاح، فقد أخذ أبو علي برأي عامة النحويين، يقول: "إن قدّمت الخبر فقلت: ما منطلق زيدٌ، وما مسيءٌ من أعتبَ، لم يكن إلا الرفع؛ لأنّه إذا تقدم خبر ما على اسمها بطل عملها لضعفها"[3].

ويظهر أنّ ما ذكره ابن مالك عن أبي علي ممّا تعددت فيه آراؤه في المسألة الواحدة.

أمّا أبو حيان فقد ذكر أنّ الفراء يجيز النصب وحكاه عن الجرمي يقول: "أجاز الفراء أنْ تقول: ما قائماً زيدٌ، وحكى الجرمي أنّ ذلك لغية، وحكى: "ما مسيئاً من اعتب ويحظف ذلك سيبويه إلا في قول الفرزدق... (البيت)"[4].

وبالرجوع إلى رأي الفراء، مما كتب فلا نجده يأخذ بهذا الرأي المنسوب إليه بل نراه يأخذ برأي النحاة السابقين عليه كسيبويه ومن تبعه، يقول: "ولا يجوز عبد الله ما قائم ولا قاعد فافترقنا هنا"[5].

وقد احتج هؤلاء النحاة لما ذهبوا إلى بالقياس والسماع:

---

1 شرح الجمل 1: 959.

2 شرح التسهيل 1: 369-373.

3 الإيضاح: 147.

4 التذييل والتكميل 4: 266.

5 معاني القرآن 2: 43.

1- فمن القياس جواز دخول الباء على خبرها المقدم، يقول الفراء: "ولو حملت الباء على (ما) إذا وليها الفعل تتوَهّم فيها ما توهّمت في (لا) لكان وجهاً، أنشدتني امرأة من غنيَ:

أمّا واللهِ أنّك لو كنْت حُراً وما بالحرّ أنت ولا العتيقِ

فأدخلت الباء فيما يلي (ما)"[1].

وقد أشار الزجاجي إلى أنّ الباء تدخل على خبر (ما) ولكنّه لم ينص على تقديمه، يقول: "وتدخل الباء على خبر "ما" كما تدخل على خبر ليس"[2].

ويقول أبو حيان: "بناء على أنّ الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب"[3].

2- فمن السماع ما احتجوا به ممّا رواه أبو علي الفارسي على نصب خبر (ما) مقدماً على اسمها بقول الشاعر:

لو أنّك يا حسين خُلِقتَ حُرا وما بالحرّ أنْتَ ولا الخليقِ

يقول ابن مالك: "استشهد أبو علي في التذكرة على نصب خبر ما مقدماً على اسمها بقول الشاعر (وذكر البيت السابق)[4]. وبقول الفرزدق:

فأصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمُ إذ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثْلهم بَشَرُ

وقول الآخر: " نجران إذ ما مثلها نجران". وما حكي عن الجرمي في المثال: "ما مسيئاً من أعتبَ"[5].

وما قالوه من دليل القياس والسماع يمكن رَدّه على النحو التالي:

أمّا القياس بوجود الباء في خبر (ما) فهو مردود لأنّه قد ورد وجود الباء مع خبر (ما) عند التميميين، يقول ابن مالك: "... أن إشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد ما".. فضلاً عن ذلك فإنّ الباء قد دخلت على الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، يقول ابن مالك" أنّ الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا كونه خبراً

---

1 معاني القرآن 2: 44.

2 مجالس العلماء: 90.

3 التذييل والتكميل 4: 273.

4 شرح التسهيل 2: 373.

5 التذييل والتكميل 4: 266.

منصوباً، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت. وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل"[1].

وأخيراً فإنّ الباء الواقعة مع تركيب (ما) قد ثبت دخولها مع بطلان العمل، وبعد هل، يقول ابن مالك: "أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد هل، كقوله[2]: "بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه"، وقوله*: "ألاَ هَلْ أخو عَيْشٍ لذيذٍ بدائمِ"[3].

ولعلّ في ما ذكره ابن مالك رَدًّا على من ذهب إلى أن الباء مختصة فقط بتراكيب ما الحجازية دون التميمية، وهو ما قاله أبو علي الفارسي والزمخشري كما ذكر ذلك الرضي.

أمّا دليل السماع الذي أورده هذا الفريق من النحاة فيكفي ما قيل عن توجيه بيت الفرزدق، وما صاحبه من رَدّ سبق ذكره.

بقي أن نشير هنا إلى ما ذهب إليه المحدثون لنعرف رأيهم في الخلاف السابق، فقد رأى الدكتور الشريف الحسيني أنّه "يجوز تقديم خبر (ما) ونصبه مقدماً ولكن ذلك على الندور، سواء كان اسماً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا حاجة إلى تخطئة الفرزدق، وتشنيع قوله مستنداً في ذلك إلى بعض النحاة كأبي حيان والأشموني والسيوطي، ويرى الدكتور الحسيني أنّ على النحاة إعادةَ النظر في ما وضعوه من شروط لإعمال (ما) الحجازية وبخاصة في ما يتعلق بتقديم الخبر، لأن ذلك محكي عن العرب، يقول: "الخلاصة أنّه يجوز نصب خبر (ما) الحجازية مقدماً على الندور، إن كان اسماً وأكثر من ذلك إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا داعي لتخطيءِ الفرزدق والتشنيع به، علماً بأنّ سيبويه لم يصرح بتخطئة الفرزدق وما قاله سيبويه يمكن حمله على ندور النصب وقد أجاز النصب بعض النحاة كأبي حيان والأشموني والعيني والسيوطي وغيرهم وعليه فإنّه يجب على النحاة إعادة النظر في ما اشترطوا لإعمال ما الحجازية وبخاصة في ما يتعلق بتقديم الخبر وأن يستثنوا من هذه القاعدة إباحة التقديم ولو على الندور، لأنّ الإعمال مع التقديم قد سمع عن العرب فيما حكاه ابن

---

[1] شرح التسهيل 2: 383-384.

[2] صدره: لعمرك ما إن أبو مالك. شرح أشعار الهذليين 2: 29

* صدره: يَقُولُ إذا أقْلوْلَي عَلَيْها وأقرَدَتْ، وهو للفرزدق الديوان: 674

[3] شرح التسهيل 1: 384.

الخشاب حيث قال: ولهذا روي عن بعض العرب نصب الخبر مقدماً، فحكوا: (ما مسيئاً من أعتب)[1].

والذي يبدو للباحث بعد عَرْضِ الخلاف أن لكل فريق وجهة نظر تحكمه، فالفريق الأول (سيبويه ومن تبعه) تحكمهم قاعدة الأصل والفرع، فلا يجوز أن يحمل الفرع ما ينفرد به الأصل، وهو ما انطبق على (ما) الحجازية، فضلاً عن قلة المسموع الذي يجعلهم يحكمون على التراكيب بعدم الجواز.

وأمّا الفريق الآخر القائل بجواز التراكيب (ابن عصفور وابن مالك ومن تبعهم) فقد استندوا إلى القياس والسماع، فوجدوا هذين المصدرين من مصادر الأصول النحوية يعضدان ما يذهبون إليه.

ويمكن أن يخرج الباحث بالتصور التالي:

لو حللنا بيت الفرزدق وفق وجهة نظر تركيبية دلالية تربط عناصر التركيب مع بعضها، مستفيدين ممّا جاء عند الدكتور خليل عمايره في نظرته لأسلوب النفي في اللغة العربية[2] لخرجنا بالآتي: الأصل في التركيب: بشر مثلهم.

وكما هو معلوم لا يجوز الابتداء بالنكرة فدخل التركيب عنصر النفي (ما) وهي التي عبّر بها النحاة أنّها الحجازية فسّوغت الابتداء بالنكرة فيصبح التركيب: ما بشرٌ مثلهم.

عنصر زيادة (ما) يفيد النفي وأثره دلالي في التركيب، بشر مبتدأ، أو ما يسميه النحاة اسم (ما) الحجازية، ثم كلمة مثلَهم خبر جاءت بحركة النصب اقتضاءً لما جاء في لسان العرب وفقاً لعادة لهجية عند الحجازيين. ثم لغرض في نفس المتكلم وهو المدح كما حدّده معظم من تناول الشاهد (الفرزدق) قدّم الخبر على عادة العرب في تقديم ما تعنى به، يقول سيبويه: "إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى"[3]، ويقول أبو حيان: "لأنّ العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[4].

فأصبح التركيب يحمل معنيين عميقين الأول: النفي وهو عنصر زيادة يمتد أثره على التركيب كلِّه والثاني تقديم الخبر لغاية دلالية في مكنون الشاعر، وعليه، فيمكن أن

---

1 النحو والصرف بين التميميين والحجازيين: 49.

2 أسلوبا النفي والاستفهام في اللغة العربية: 65-69.

3 الكتاب 1: 34.

4 البحر المحيط 1: 241.

تحلل الأبيات وما جاء عند العرب في ضوء هذه النظرة، التي تهتم بعناصر الترتيب، فضلاً عن الاهتمام بالحركة الإعرابية وفقاً لما نطق به العربي صاحب السليقة.

المسألة الأربعون

الخلاف في مسألتين: 1- معاملة إنْ معاملة ليس 2- لات وما بعدها

يقول الرضي: "وأجاز المبرد إعمال "إنْ" النافية عمل "ليس" مستشهداً بقوله[1]:

إنْ هُـوَ مُسْتَوْليـاً عَلَى أحَــدٍ إلا عَلَـــى أضْعَـفِ المَجانينِ

وليس بمشهور.

وجميع النحاة جوّزوا إعمال "لا" عمل ليس على الشذوذ، وفيه النظر الذي تكرر ذكره في أنّه لم يسمع خبرها مرفوعاً. قال الأندلسي: ينبغي في "لا" العاملة عمل "ليس" مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال (ما) بل هي فيها أولى، فإنّها أضعف من "ما".

قال: لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلا شرطاً واحداً، وهو كون معمولها نكرة، اسماً كان أو خبراً، قال: ومن رأى إعمال "إنْ" عمل "ليس" يعتبر، أيضاً هذه الشروط.

وقد تلحق "لا" التاء، نحو لاتَ، فتختص بلفظ الحين مضافاً إلى النكرة، نحو: (ولات حينَ مناص)، وقد تدخل على لفظة "أوان" ولفظة هَنَّا" أيضاً، قال الفراء: تكون مع الأوقات كلِّها، وأنشد[2]:

نَـدِمَ البغـاةُ ولاتَ ساعـةُ مَنْـدمٍ والبَغْـيُّ مَرْتَـعُ مُبْتغيِـه وَخِيمُ

.....

فـإذا وليهـا "حـين"، فنصـبه أكثـر مـن رفعـه، ويكـون اسـمها محـذوفاً، و"حـين" خبرها، أي: لات الحينُ حينَ مناص.

وإذا رفعت "حين" على قِلّته، فهو اسم "لا" والخبر محذوف، أي: لات حينُ مناصٍ حاصلاً، ولا تستعمل إلا محذوفةً أحد الجزأين. هذا قول سيبويه، وعند الأخفش أن "لات" غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل، فمعنى" لات حين مناص"، أي: لا أرى حينَ مناص، والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر، وفيه ضعف، لأنّ وجوب حذف الفعل الناصب، أو خبر المبتدأ، له مواضع متعينة". 2: 195-197.

---

[1] شرح التصريح 1: 201

[2] الأشموني 1: 255

يتضمن النص خلافين بين النحاة، الخلاف الأول: حول إعمال (إنْ) عملَ ليس، والخلاف الثاني حول "لات" وإعراب ما بعدها. وإليك تفصيل ذلك:

الخلاف الأول:

اختلف النحاة في عمل (إنْ) عمل ليس، فقد نُسب إلى سيبويه رأيان في عملها الأول أنّه أهمل عملها مثل (ما) والثاني فُهم من كلامه إعمالها. ولعلّنا نرجع إلى ما جاء عنده لنرى موقفه من ذلك، يقول: "وتكون في معنى (ما). قال الله عزّ وجلّ: **(إن الكافرون إلا في غرور)**[1]، أي: ما الكافرون إلا في غرور.

وتصرف الكلامَ إلى الابتداء، كما صَرَفته (ما) إلى الابتداء في قولك: إنّما، وذلك قولك: ما إنْ زيد ذاهب. وقال فروة بن مسيك:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ مَنَايَانَا وَدَولَةُ آخرِيْنَا"[2]

وقد نقل عنه أبو جعفر النحاس وابن الشجري عدم إعمالها، ويقول ابن الشجري: "فإن كانت نافية فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، يقول:إن زيد قائمٌ، كما تقول في اللغة التّميمية: ما زيد قائم، وإنّما حكم سيبويه بالرفع بعدها؛ لأنّها حرف يحدث معنى في الاسم والفعل، كألف الاستفهام، فوجب لذلك ألاّ يعملَ، كما لم يعمل ألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) النافية في اللغة التّميمية، وهو وفاق للقياس، ولمّا خالف بعض العرب القياس فأعملوا (ما) لم يكن لنا أن نتعدى القياس في غير "ما"[3].

أمّا السهيلي وابن مالك[4] فقد نقلا أنّ سيبويه أجاز إعمالها، يقول أبو حيان: "فنقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها"[5]، وهو ما فَهِمَه أبو بكر بن طاهر من كلام سيبويه بإجازة الإعمال، يقول أبو حيان: "وقال سيبويه: "وتكون إن كـ (ما) في معنى ليس". قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر: "وهذا نص على أنّ "إنْ" كـ "ما" تعمل عمل ليس كقوله:

إنْ هُوَ مستولياً على أحْدٍ إلاّ على أضْعفِ المجانينِ

وما نُسب إلى سيبويه يخالف ما جاء في النص السابق عنه، وما أيّده فيه أبو جعفر النحاس، وابن الشجري، ويمكن الرد على من زعم إعمالها عنده بما جاء عند

---

1 الملك: 20.

2 الكتاب 3: 152-153.

3 أمالي ابن الشجري 3: 143.

4 شرح التسهيل 1: 375.

5 التذييل والتكميل 4: 277.

أبي حيان، فقد نقل نصاً عن أبي علي الشلوبين يناسب هذا المقام في نفي ما قالوه عنه يقول أبو حيان: "وقال الأستاذ أبو علي: هذا الكلام ليس بنص على ذلك؛ لأنّه يحتمل أن يريد أنّ "إنْ" تكون كـ "ما" في النفي، فيكون قد عبّر بقوله "في معنى ليس" عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه لأنّ العمل في "إن" شاذ"[1].

ويمكن أن نتقوى في تأييد ما ذهب إليه الأستاذ أبو علي بما جاء عند أبي حيان في نفيه هذا الاحتمال عن سيبويه قاصداً بذلك البعد في تحميل نص سيبويه ما لا يقبله، يقول: "ولا تؤخذ القواعد الكلية من مثل قوله "وتمنعها أن تكون من حروف ليس" فيقضى على أنّ إن تعمل عمل ما؛ إذ المتبادر إليه الذهن أن قوله :تمنعها أن تكون من حروف ليس" أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف ليس، أي أخوات ليس التي هي كان وأخواتها، فَعنَى بحروف ليس "كان" وأخواتها، وإطلاق الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النحويين، وذلك بمعنى الكلمات لا حقيقة الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، ومع الاحتمال فليس في كلام سيبويه إشعار بأن"إنْ" تعمل.[2]"

وقد قللَ ابن مالك وابن هشام من إعمال (إنْ) عمل (ليس)، يقول ابن مالك: "إلا أنّ الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في (إن)"[3]، ويقول ابن هشام: "يقل إعمال (إن) النافية عمل ليس"[4] وقد رفض أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك ووصفه تقليله بالباطل إلا أنه لم يعط حججاً على الردّ يقول: "ودعوى ابن مالك العكس باطله"[5].

وأمّا القائلون بعملها ففريق من النحاة كما ذكر ذلك المبرد وجعل قولهم الفَصْل ولعله يقصد الكوفيين[6]، يقول: "وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في (ما). وهذا هو القول الفصل، لأنّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى"[7].

وممن أخذ برأيهم ابن السّراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جني، فابن السّراج صرّح أنّها بمعنى (ما)[8] ولكنه لم يربطها بتركيب معين، يقول: "ومعنى (إنْ)

---

1 التذييل والتكميل 4: 281.
2 التذييل والتكميل 4: 280.
3 شرح التسهيل 2: 375.
4 تخليص الشواهد: 305
5 الارتشاف 2: 110.
6 التذييل والتكميل 4: 277.
7 المقتضب 2: 259.
8 الأصول 1: 95.

معنى (ما)"، ويقول أبو الفتح ابن جني: "ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير: **(إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)**[1]، نَصْبٌ "أمثالَكم"، نصب.

قال أبو الفتح: ينبغي – والله أعلم – أن تكون إن هذه بمنزلة ما، فكأنّه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم. فأعمل إنْ عمل (ما)[2].

وقد نسب ابن الشجري إلى الكسائي والمبرد إعمال إنْ، يقول: "وهو قول الكسائي، وأبي العباس المبرد"[3] وقد صحح أبو حيان رأيهم في إعمالها، يقول: "والصحيح الإعمال"[4].

وقد استند هذا الفريق من النحاة في إعمالها القياس والسماع؛ فالقياس اقتضى حملها على (ما) وليس في النفي، فهما لنفي الحال، وكذلك دخولها على جملة الابتداء. يقول ابن الشجري: "واحتج بأنّه لا فرق بين "إنْ" و "ما" في المعنى؛ إذ هما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء"[5].

ويقول أبو حيان: "أما القياس فإنّها شاركت (ما) في النفي) وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال"[6].

أمّا دليل السماع فيمكن أن نستفيد مما جاء عند أبي حيان، فقد اهتم بهذا الدليل وجمع له بعض الشواهد النثرية والشعرية من كلام العرب، يقول: "وأمّا السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها: "إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك، و "إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية"، بنصب نافعَك وضارَّك، وخيراً، حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية، وأنّه سمعهم يقولون ذلك، وسمع أعرابياً يقول: "إنْ قائماً" فأنكرها عليه، وظنّ الكسائي أنّها "إنّ" المشددة وقعت على قائم، قال: فاستثبته، فإذا هو يريد إن أنا قائماً، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون، كما قال جلّ وعزّ **(لكنّا هو الله ربي)**[7].

وقرأ سعيد بن جبير **(إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)**[8]. وخَرّجه أبو الفتح على أنّها "إن" النافية. وقال: "معناه: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم،

---

1 الأعراف: 194.
2 المحتسب 1: 270.
3 أمالي ابن الشجري 3: 144.
4 التذييل والتكميل 4: 277.
5 أمالي ابن الشجري 3: 143.
6 التذييل والتكميل 4: 277.
7 الكهف: 38.
8 الأعراف: 194.

يعني في الإنسانية، وإنّما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلا عن عبادتهم أشدُّ من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم"...

وقال الشاعر في إعمال "إن":

إنْ هُوَ مستولياً على أحْدٍ إلاّ على أضْعفِ المجانينِ

وقال آخر[1]:

إن المرءُ مَيْتاً بانْقِضَاءِ حَيَاتِه ولكنْ بأنْ يُبْغَى عَلَيه، فَيُخْذَلاَ"[2]

ثم عقّب أبو حيان على دليل السماع قائلاً: "وبهذا السماع يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنّه لم يأت منه إلا قوله "إن هو مستولياً على أحد"[3].

وقد ردّ النحاة على قول من ذهب إلى إعمال إنْ:

1- ما ذهب إليه المبرد من القياس حملاً على (ما) رَدّه ابن الحاجب وزعم أنّه لا يستقيم، لأنّ اللغة لا تثبت قياساً سواء كان العمل لـ (ما) أو لـ "إن" يقول: "وأجازه المبرد حملاً لها على أختها ما وهو مجرد قياس، واللغة لا تثبت قياساً.... فإنّه لا يلزم من العلم بإعمالهم (ما) العلم بإعمالهم (إنْ)، وأيضاً فإنّ إعمال (ما) على خلاف القياس عند الذين يعملونها، وما خرج عن القياس لا يقاس عليه"[4].

2- قلّل النحاة من إعمالها بداعي أنّ الأصل في العمل لـ "لا" دون (إنْ) يقول ابن مالك: "إلا أنّ الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في "إن" وكثرته في "لا" مجردة"[5] فضلاً عن أنّ (إنْ) غير مختصة حتى تعمل، يقول المالقي: "وعدم عملها هو الكثير والأصل، لعدم الاختصاص كما ذكر"[6].

3- عدّ النحاة الأبيات التي استشهد بها المجوزون من قبيل الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، يقول المالقي: "وأنشد قول الشاعر:

إنْ هُوَ مستولياً على أحْدٍ إلاّ على أضْعَفِ المجانينِ

---

[1] تخليص الشواهد: 307

[2] التذييل والتكميل 4: 278 - 279.

[3] التذييل والتكميل 4: 279.

[4] الإيضاح في شرح المفصل 2: 219.

[5] شرح التسهيل 2: 375.

[6] رصف المباني: 190.

وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له"[1].

الخلاف الثاني:

أمّا الخلاف الثاني، فهو حول (لات) والاسم بعدها، والذي يهمنا الاسم في حالة النصب، أما في حالة الرفع فتوجيهه واضحٌ على أنّه اسمها (والخبر محذوف وجوباً) أو (مبتدأ محذوف الخبر).

قبل مناقشة هذا الخلاف يجدر بنا أن نذكر أنّ آراء النحاة تعددت حول ماهية (لات) ولمّا كان الباحث غير معني بتتبع معاني الحروف كما رُسم له، يرى أن يأخذ بالتعدد الذي جاء عند أبي حيان حولها، لأنّه كما يبدو قد تصوّر عدداً من الآراء يمكن أن تفيد في هذا المقام. يقول أبو حيان: "واختلف النحويون في لات: فذهب سيبويه إلى أنّها مركبة من (لا) والتاء، وعلى هذا لو سميت بها حكيته كما تحكى لو سميت بـ "إنّما".

وذهب الأخفش والجمهور إلى أنّها "لا" زيدت عليها التاء كما زيدت على "ثُمّ" فقيل: ثُمّتَ. وذهب الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة وغيره إلى أنّها ليست للتأنيث، وإنّما هي زائدة على الحين، ...

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أنّ الأصل في "لات" ليس، قال: ويظهر لي أنّ الأصل في "لات" ليس" فأبدل من السين التاء، كما فُعل ذلك في سِتَ، ثم قلبت الياء ألفاً لأنّه كان الأصل في ليس لاس، لأنّها فعل، وكأنّهم كرهوا أن يقولوا ليت، فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا إلا مع الحين"[2].

أمّا ما يخص الاسم المنصوب بعدها فقد أُخْتُلِف فيه، فذهب سيبويه إلى أنّه منصوب على المفعول به، ولعلّه بنى القول بالمفعولية تشبيهاً وليس تحديداً للمفعول به كمعمول وقع عليه فعل الفاعل، وهو ما يفهم من كلامه، يقول: "وأهل الحجاز فيشبَّهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصّة، لا تكون لات إلاّ مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين، لأنّه مفعول به، ولم تمكَّن تمكنُّها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها، لأنّها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست ولستِ وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبنى

---

[1] رصف المباني: 190.

[2] التذييل والتكميل 4: 287 - 288.

على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبدُ الله لات منطلقاً ولا قومك لاتوا منطلقين"[1].

ويقول النحاس: "قال سيبويه: لات مُشَبّهة بليس، والاسم فيها مضمر أي ليست أحياننا حين مناص"[2] ، ويقول أبو حيان: "فعلى قول سيبويه عملت عمل ليس واسمها محذوف تقديره: ولات الحين حين فوات ولا فرار"[3].

وقد تبع الجمهور سيبويه في ما ذهب إليه؛ يقول أبو حيان: "فذهب سيبويه والجمهور إلى أنّها تعمل عمل ليس"[4].

أمّا الأخفش فقد نُسب له في هذه المسألة ثلاثة آراء، الأول أن الاسم منصوب بفعل محذوف، والثاني على أن (لات) مثل لا النافية للجنس، والثالث أنّه عامل (لات) معاملة إنّ، يقول أبو حيان: "أو انتصب فعلى إضمار فعل... فذهب الأخفش في قوله إلى أنها تعمل نصباً لا التي للنفي العام"[5]، ويقول السمين الحلبي في ذكر رأيين مما نُسبا إلى الأخفش: "أنّها عاملة عمل إنْ يعني أنها نافية للجنس فيكون: "حين مناص" اسمها وخبرها مقدر تقديره: "ولات حين مناص" لهم كقولك لا غلامَ سفر لك، واسمها معرب لكونها مضافاً.

أنّ بعدها فعل مقدر ناصب لحين مناص بعدها أي لات أرى حينَ مناص لهم: بمعنى لست أرى ذلك"[6].

ويؤكد ابن هشام ما ذهب إليه، يقول: "أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول للأخفش، والتقدير عنده في الآية لا أرى حينَ مناص..

الثاني: أنّها تعمل عملَ إنّ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش"[7].

ويظهر من هذه النصوص مجتمعة أنّها تخالف ما جاء عند الأخفش في ما ألّف فقد ذكر في المعاني رأيه الذي يأخذ فيه بما ذهب إليه سيبويه، يقول: "وشبَّهوا "لات" بـ "ليس"، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون "لات" إلا مع حين"[1].

---

1 الكتاب 1: 57.

2 إعراب القرآن 3: 451.

3 البحر المحيط 7: 367.

4 التذييل والتكميل 4: 289.

5 الارتشاف 2: 111.

6 الدر المصون 5: 522.

7 مغني اللبيب: 335.

وما نسب إليه من أقوال يمكن رَدّها بإيجاز:

يظهر أنّ أقوال الأخفش في ما سبق تعتمد على التقدير والتأويل وهما مما يتجنبه النحوي ما لم تدع حاجة إليه فالتركيب مجمع عليه من نحاة العربية أنّه سائغ مقبول جاء على هذه الصورة كما نقله سيبويه، وسار معه النحاة على نفس النهج، يقول السمين الحلبي في تضعيف ما ذهب إليه: "وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش، وهما ضعيفان"[2].

لعلي أشير هنا إلى قول مذكور عن الكسائي في أن الأصل في "لات حين" أن التاء متصلة بالحين، يقول الفراء: "كان الكسائي يذهب إلى أن التاء منقطعة من حين"[3]. ويمكن الرّد عليه بما جاء عند مكي بن أبي طالب، يقول:"ويبتدئ: تحين مناص وهو بعيد مخالف لخط المصحف المجمع عليه"[4].

وأمّا باقي الأقوال التي عمد الرضي إلى ذكرها عن (لات) وصلتها بكل الأزمنة، وما خرجت إليه من الإضافة، فقد رغب الباحث عن التطرق إليه، لأنّه خارج عن نطاق حركة النصب التي تهم موضوعه.

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين حول الخلافين السابقين:

الخلاف الأول وهو إن النافية وعملها:

فالدكتور مهدي المخزومي ربط (إنْ) النافية بأسلوب القصر وقدترد في غيره، ولم يطل الحديث أكثر من هذا، يقول: "ويبدو أن أكثر ما تستعمل (إنْ) هذه قبل (إلا) أو ما في معناها، ... وقد تستعمل في غير القصر"[5].

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فلم يبعد كثيراً عن الدكتور المخزومي إلا أنّه صَرّح من خلال تطور الاستعمال اللغوي أنها قد هجرت في العربية المعاصرة، يقول:"ولابد أن تقول إنّ "إنْ" النافية قد هجرت في عربيتنا المعاصرة"[6].

ويظهر أنّ الدكتور خليل عمايره قد اهتم كثيراً بإنْ النافية وتعامل معها وفق منظورين الأول: توجيه للأداة، والثاني دورها في التركيب والمعنى. فالأول: يرتضي فيه ما ذهب إليه الفراء والفارسي في أنّها للنفي المطلق، والثاني: فيرى أنّها تدخل على

---

1 معاني القرآن 2: 453.

2 الدر المصون 5: 523.

3 معاني القرآن: 221.

4 مشكل إعراب القرآن 2: 623.

5 في النحو العربي، نقد وتوجيه: 253.

6 النحو العربي، نقد وبناء: 93.

التراكيب ذات الجملة الاسمية، فتعمل فيها عمل ليس، وما وجود الخبر مرة منصوباً وتارة مرفوعاً، إلا ضمن ما ورد عن العرب في لهجاتها إلا أنّها لم تبلغ من الكثرة والإطراد في لسان العرب إمّا إذا اقترن تركيبها بإلاّ، فزيادة في توكيد النفي، حملاً على زيادة الباء للتوكيد في خبر ليس، ولعلّه في هذا الرأي يهتم بالتوجيه الدلالي للتركيب، وأثر ذلك في المعنى، وهو ما نجده يخالف فيه سابقيه الدكتور المخزومي والسامرائي، يقول : "ولعلّ أقرب النحاة إلى القول الفصل في هذه الأداة ما ذهب إليه الفراء والفارسي من بعده أنّها لمطلق النفي. فهي وحدة لغوية قائمة لمعنى دلالي معين، فإذا ما دخلت على جملة معينة قامت بتحويل معناها من الإثبات إلى معنى النفي، أو لتوكيد معنى النفي.

أمّا عمل إنْ فإنّها تدخل على الجملة الاسمية فتعمل فيها عمل ليس وتفيد معناها في رأي المبرد والكسائي ومن تبعهما. ...

والذي نراه في هذه الأداة أنها لمطلق النفي كما قال الفراء والفارسي تدخل على الجملة المثبتة فتحول معناها إلى النفي، وقد يرد قبل الخبر معها (إلاّ) فتكون لتوكيد النفي زيادة عما لو لم ترد معها (إلاّ)، وهي في هذا تماثل الباء مع الخبر عند دخول ليس أو ما، على الجملة الاسمية، أمّا إن جاء المبتدأ مرفوعاً والخبر منصوباً تارة ومرفوعاً أخرى، فإنّه يرجع إلى لهجات القبائل التي ترد عنها هذه الشواهد، وشواهد إعمالها قليل..."[1].

الخلاف الثاني: وهو (لات والاسم المنصوب بعدها)

فقد اهتم به بعض الباحثين المعاصرين، فالدكتور مهدي المخزومي تعرض لما جاء به النحاة الأوائل، فعدد أقوالهم في (لات) من حيث بنيتها والاسم الواقع بعدها فناقش ما جاء عنهم من نصب الحين على الخبر لـ "لات" أو جره بالإضافة، ورأى أن ذلك لا يستقيم ولا يمت لطبيعة اللغة بصلة، إلا أنه لم يعط رأياً واضحاً حول التراكيب معها بل ارتضى ما ذهب إليه برجستراسر، من أنّها حرف نفي الوجود قديماً فتفرغ من دلالته شيئاً فشيئاً حتى صار كأدوات النفي الأخرى في العربية مثل، ما، ليس، ولا"[2].

أما الدكتور خليل عمايره فيظهر أنّه قد سار على النهج السابق في معالجته لـ "إن" النافية فلات عنده وحدة لغوية واحدة، مرتبطة بتركيب زمني منفي حذف أحد طرفية (ولعلَّه يلتقي في ذلك مع ما أجمع عليه النحاة) ولا يحتاج المعنى عنده لتقديرات

---

[1] أسلوبا النفي والاستفهام: 78.

[2] في النحو العربي، نقد وتوجيه: 260-263.

متعددة كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة، فالتركيب يصبح عنده وفق الصورة الدلالية التالية:

لات حين مناص

لات ساعة مندم

لات أوان

مكونة من عنصر نفي (لات) = مبتدأ + Ø (جزء محذوف) لم يظهره العربي.

أو = عنصر نفي (لات) – (Ø جزء محذوف + خبر).

يقول: "ومما يبدو واضحاً أن (لات) وحدة لغوية واحدة وليست مركبة، كما ذكر النحاة من جزأين، وإن كان الأمر كذلك فإن هذا الأصل قد نسي ولم يعد له ما يربط الكلمة به. فأخذ المتكلم العربي يستعمل هذه اللفظة لنفي الزمن، وإنّ الشواهد الواردة من القرآن ومن الشعر تشير إلى أنّ معمولها – أو معموليها – اسما زمان، أحدهما محذوف.

ونحن نرى ما يراه النحاة في النقطة السابقة، ولكنا نحلل الجملة على أنّها قائمة على التحويل بالحذف قبل دخول (لات) عليها. فالمتكلم – كما أوضحنا سابقاً – يفكر بأبواب نحوية، ثم يجسد تلك الأبواب بممثلات صرفية، فإن لم تكن به حاجة لتجسيد باب نحوي، أو إن كان عدم تجسيده أكثر بلاغة وبيانا فإنّه لايعطيه مبنى صرفياً. وما مثل هذه التراكيب:

لات حين مناص

لات ساعة مندم

لات أوان

فهي مكونة من عنصر نفي (لات) = مبتدأ + (جزء محذوف) (لا يظهر لغرض في نفس المتكلم وفي إظهاره إخلال بالمعنى).

أو عنصر نفي (لات) = (جزء محذوف خبر)

...

فالمعنى بيّن واضح، ولو عمد المحلل اللغوي إلى تقدير كلمة لما زاد المبنى إلا ثقلاً، والمعنى إلا بعداً عن سرعة الوصول إليه، ولتعددت الكلمات المقدرة بتعدد المحللين اللغويين"[1].

أمّا الدكتورة سناء البياتي، فقد رأت أن الاسم المنصوب بعد (لات) يمكن أن يوجه على المفعولية الظرفية، ذاكرة أنّ نظرة النحاة كانت جزئية لتراكيب (لات) فهي ترى أنّ النحاة لم ينظروا لها في ضوء نظم كلي للجملة، تقول: "وينبغي أن يعرب المنصوب بعد (لات): مفعول فيه منفي بعد لات، وكان للنحاة تخريجات غريبة (لات) أساسها النظر الجزئي إلى الجملة، فهم لم يدرسوا الجزء في ضوء النظم الكلي للجملة، وإنما درسوا في كثير من الحالات – الأجزاء منفصلة عن الجملة بأكملها لذلك لم يتأملوا الجملة كلها في قوله (ندم البغاة ولات ساعة مَنْدم)، ولكنهم اقتطعوا (ولات ساعة مندم) وأرادوا لها تخريجات فلم يوفقوا في التخريج"[2].

وما قالته الدكتورة سناء البياتي يمكن مناقشته وفق الآتي:

1- القول بالنصب على الظرفية يخالف ما جاء في رفع الاسم بعد لات، وفقاً للعادات اللهجية عند بعض العرب، فكيف يوجه الاسم مرفوعاً وفق ما تذهب إليه؟.

2- نوافق الدكتورة البياتي أن (حينَ) مما هو أقرب إلى الظرفية، لكنه، وبسبب وجود (لات) التي أدرجها النحاة، تحت النفي (ليس، ما) يخالف ما أجمع عليه النحاة من توجيه الاسم بعدها، لأن (الحين) مرتبط بـ (لات) تركيباً ودلالة.

3- لم تستند الدكتورة البياتي، وهي تدرس قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، إلى م جاء عند عبد القاهر من أثر الحذف الدلالي عنده في توجيه المعنى في تراكيب (لات) التي لو ذهبت إليه لخرجت بتصور أفضل، ويظهر أنّ استقراء النحاة لهذه التراكيب مع (لات) مجمع على حذف أحد جزئيها، ولعلنا نستفيد مما جاء عند أبي حيان في تقوية ما ذهبوا إليه، يقول: "ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعاً والخبر منصوباً مثبتين معاً، بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع، وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب"[3].

وبعد بقي للباحث أن يشير للرأي الذي يرتضيه بناءً على ما جاء من عرض وآراء متعددة للنحاة.

---

[1] أسلوب النفي والاستفهام: 76-77.

[2] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 289-290.

[3] التذييل والتكميل 4: 292.

فعن "إنْ" النافية يبدو أن مَنْ ذهب إلى إعمالها هو الوجه، ولعلّ ما صححه أبو حيان من عملها هو ما يجعل الباحث يقتفي أثره، فضلاً عن دورها الدلالي وأثره في توجيه المعنى وفقاً لما ذهب إليه الدكتور خليل عمايره من المحدثين وما حركة النصب والرفع في خبرها إلا من قبيل اللهجات العربية ونطقها بذلك، يقول الدكتور عبد الفتاح الدجني في لغات العربية وأثر كلامها في التوجيه النحوي: "إنْ النافية في لغة أهل الحجاز، وهي تعمل عمل "ليس" ذكر النحاة أنّ إنْ عند أهل العالية من الحجازيين تعمل عمل ليس وبشروط (ما) السابقة. وذلك نحو قوله بعضهم: "إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية"[1].

أمّا (لات) فيظهر أن اقترانها دلالة بليس عند سيبويه وربطها بما جاء عن العرب في لغاتها برفع (الحين) بعدها قليلاً ونصبه كثيراً وهو ما أشار إليه ابن مالك: "وأما (لات) فإنّهم رفعوا بها (الحين) اسما، ولا يكادون يلفظون به بل بآخر منصوب خبراً كقوله تعالى: **(فنادوا ولاتَ حينَ مناص)** [2] أي وليس الحين حينَ مناص"[3]...

يؤيد من ربطها بالنفي، ولا علاقة لها بالفعلية من قريب أو بعيد، وبذا يكون أثرها دلالي في نفي الجملة يقوم على الحذف الذي أيّده النحاة دون دعوة إلى تقدير. فضلاً عن ذلك فإنّ (إنْ و لاتْ): يظهر من الاستقراء أنهما قليلات الورود في كلام العرب لأنّ هناك أدوات رئيسة للنفي حملت هاتان الأداتان عليهما فقلت عنهما استعمالاً فأغنت أدوات مثل (ليس وما، ولا) عنهما في النفي، فتعددت تراكيبها مقارنة بما ورد عن (إن ولات).

يقول الدكتور فارس عيسى عن (إنْ): "ولم يرد شاهد لإعمالها من آيات القرآن أو المتواتر من كلام العرب، وما جاء به القائلون بعملها من الشعر لم ينسبوه إلى قائليه.."[4]. ويقول أيضاً عن (لات): "إنّ هذه الأداة لم ترد في القرآن الكريم إلا مرة واحدة في سورة (ص) ...، فلم يكن هناك ظروف وشواهد تشتق منها قواعد خاصة بها.

---

[1] لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي: 108.

[2] ص: 3

[3] شرح الكافية الشافية 1: 442.

[4] النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر: 133.

دوران هذه الأداة في العربية قديماً أو حديثاً، قليل. لذا كان الاهتمام بها قليلاً أيضاً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ غيرها من الأدوات التي تؤدي المعنى نفسه أغنت عنها"[1].

المسألة الحادية والأربعون
الخلاف في تقديمُ معمول اسمِ الفعل عليه

يقول الرضي: " وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم: حكم الأفعال التي هي بمعناها، إلا أنّ الباء تزاد في مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضعفها في العمل، فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول. ولا تتقدم عند البصريين منصوباتها عليها، نظراً إلى الأصل، لأنّه الأغلب فيها. إما مصادر، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها، إمّا صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل. وأمّا ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً، لكون عملهما لتضمينها معنى الفعل، وجوّز الكوفيون ذلك استدلالاً بقوله[2]:

يا أيُّها المائحُ دلـوي دَونَـكا إنّـي رأيْتُ النّاسَ يَحْمَدونَكـا

ودونكَ، عند البصريين ههنا ليس باسم فعل، بل هو ظرف، خبر دلوي، أي: دلوي قدامّك فخدها" 3: 88-89.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحويين البصريين والكوفيين عن تقديم معمول اسم الفعل عليه، فمنع ذلك نحاة البصرة، وأجازه نحاة الكوفة. وإليك تفصيل الخلاف:

اختلف نحاة البصرة والكوفة في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، فقد منع سيبويه وجلّ نحاة البصرة ذلك متعللين بضعف العامل (عليك، ودونك) كونه لا يتصرف مثل الأصل المأخوذ عنه وهو الفعل، لأن الفروع عندهم تنحط دائماً عن درجات الأصول، يقول سيبويه "واعلم أنه يقبح: زيداً عليك ، وزيداً حذرك ، لأنه ليس

---

[1] النفي اللغوي: 139.

[2] شرح التسهيل 2: 137

من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل..."[1].

أمّا الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي فقد أجازوا ذلك، وحجتهم السماع والقياس، فمن السماع قوله تعالى **[كتاب الله عليكم]**[2]، وقول الشاعر:

يا أيُّها المائحُ دلـوي دَونَــكَ إنّــي رأيْتُ النّاسَ يَحْمِدونَـك

وقد أوجز الأنباري حجج الفريقين في هذه المسألة. وقبل أن نورد ما ذكره الأنباري نرى أن ننبه إلى أنه حين ذكر البصريين ورأيهم جعل الفراء من الكوفيين متابعاً لهم، يقول "وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[3]، ولكن بالرجوع إلى كتابه معاني القرآن نجد أنّ رأيه عكس ما يقول الأنباري، يقول "وقوله **[كتاب الله]**[4]، كقولك: كتاباً من الله عليكم وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب. والأوّل أشبه بالصواب، وقلّما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله، وقال الشاعر:

يا أيُّها المائحُ دلوي دُونَــكَ إنّي رأيْتُ الناسَ يَحمدونَـك

الدلو رفعٌ، كقولك: زيدٌ فاضربوه، والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا، وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنّك قلت: دونك دلوي دونك"[5]، يبين النص أن الفراء يجيز مثل التركيب السابق ولكن على قلة، أمّا سيبويه فقد حكم بقبح مثل ذلك. ولمّا كان الفعل قوياً في العمل في ما يرى البصريون، فإنه يجوز تقديم معموله عليه كما يجوز تأخيره، وعلى العكس أسماء الأفعال التي ضعفت درجة عن الأفعال وانحطت عنها فلذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها، يقول الأنباري "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل، فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفها، فكذلك هاهنا، إذ لو قلنا

---

1 الكتاب: 1: 252-253.

2 النساء: 24.

3 الإنصاف 1: 228 م27.

4 النساء: 24

5 معاني القرآن 1: 260.

إنّه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز لأنّ الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول"[1].

أما الكوفيون فقد احتجوا بالسماع والقياس، يقول الأنباري "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجوز تقديم معمولاتها عليها بالنقل والقياس.

أما النقل فقد قال الله تعالى: **[كتابَ الله عليكم]**، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله فنصب "كتاب الله عليكم"، فدلّ على جواز تقديمه، واحتجوا أيضاً بالبيت المشهور:

يا أيُّها المائحُ دلوي دُونَــكَ إنّي رأيْتُ الناسَ يَحمدونَـك

يثنون خيراً ويمدحونكا

والتقدير فيه: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك، فدلّ على جواز تقديمه.

وأمّا القياس، فقالوا: أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنّك إذا قلت "عليك زيداً" أي الزم زيداً، وإذا قلت "عندك عمراً" أي تناول عمرا، وإذا قلت "دونك بكراً، أي خذ بكراً، ولو قلت : زيداً الزم وعمراً تناول، وبكراً خذ" فقدمت المفعول لكان جائزاً فكذلك مع ما قام مقامه"[2].

ما قاله الكوفيون في اعتمادهم تقديم معمول اسم الفعل كما يرون وفق السماع والقياس فيه نظرٌ، ويمكن أن يُرد عليه بما يأتي:

1- احتجاجهم بالآية الكريمة لم يكن موفقاً في بيان رأيهم ، لأنّ هناك قسماً من أسماء الأفعال الأصل فيه الجار والمجرور والتغير ليس إلا من قبيل التحول في الحركة الإعرابية من حالة الرفع إلى حالة النصب لغاية في نفس المتكلم وفق الترتيب التالي: "إليك زيداً، دونك عمراً".

2- ردّهم (دونك إلى خذ – الزم) – (وعندك إلى تناول) لا يعضده سماع ولا قياس، إضافة إلى أنّه قياس لا يستقيم بين جار ومجرور وفعل؛ لأن الفعل بطبعه يعمل تقدم معموله أو تأخر.

أما البصريون فقد اعتمدوا في ردهم على الكوفيين بما ذكروه من أدلة القياس والسماع بتأويلات منها أنّ الناصب له مصدر مقدر يكون مفعولاً مطلقا (كتب كتابا الله عليكم) مثل قول الشاعر[3]:

---

1 الإنصاف 1: 299 م27.

2 الإنصاف 1: 228- 229 م 27.

3 المقتضب 3: 203.

ما إنْ يَمَسّ الأرضَ إلاَ منْكِبٌ منه، وحرفَ السّاقِ، طَيَّ المِحْمَلِ

وهو ردٌّ لا نميل إلى الأخذ به؛ لأن فيه دعوى إلى تقدير عامل والتقدير خلاف الأصل كما يقول النحاة.

أمّا احتجاجهم بقول الشاعر:

يا أيُّهَا المائحُ دَلْوِي دُوْنَكَ

فيرى البصريون أنه لا حجة فيه من وجهين: أحدهما: أن قوله "دلوي" ليس هو في موضع نصب، وإنما هو في موضع رفع، لأنه خبر مبتدأ مقدر والتقدير هذا دلوي دونك، والثاني: وإن كان في موضع نصب إلا أن الناصب له عامل مقدر تقديره خذ دلوي[1].

ونقول إنّ ما رد به البصريون على بيت الشعر يمكن مناقشته وفق ما يأتي:

1- إنّ فيه تقدير مبتدأ، ودعوى التقدير خلاف الأصل.

2- إن السياق الذي جاء فيه "دلوي دونك" لا يحتمل الخبرية؛ لأنه مبدوء بالتنبيه والنداء يا أيها المائح فكأنّ فيه استحثاث وترغيب في شيء، مما يجعل "دلوي دونك" أقرب إلى معنى الإغراء.

3- إن تقدير الفعل "خذ" لا يحتاجه المعنى، لأنّ "دلوي دونك" تمثل جملة تامة حدث فيها تغير في الحركة الإعرابية من حالة الرفع إلى حالة النصب، ولم تظهر على كلمة "دلوي"؛ لأن الإعراب فيها تقديري.

ولعلّ من المفيد أن نذكر هنا أن الباحثين المعاصرين اختلفت آراؤهم في هذا البحث، وسوف نقصر حديثنا على ما جاء عند الدكتور خليل عمايره؛ لأن له صلة بما ناقشناه من تقديم معمول اسم الفعل عليه. فيكاد الدكتور عمايره يخالف النحويين جميعاً فيه إذ ينص على أن ما يراه النحاة أنه اسم فعل منقول عن الجار والمجرور أو الظرف لا يقوم على دليل بل يرى أن الذي حدث في الجملة إنما هو التغير في الحركة الإعرابية بتحويلها من حركة الرفع إلى حركة النصب لتعطي معنىً جديداً غايته ما في نفس المتكلم فنحو: الكتابُ إليك جملة اسمية إخبارية لا تحمل أيّ بعد دلالي سوى الإخبار، فإذا تحولت الكتابَ إليك فقد انتقلت إلى بنية جديدة ومعنى عميق بسبب التحول في الحركة الإعرابية - النصب مع الترتيب - فمجموع الجملة عنده وقيمتها الدلالية في

[1] الإنصاف 27 ج1 ص230-235.

الحركة والترتيب، يقول "ونقول (أ) إليك الكتابَ؛ (ب) وأمامك الفضيلةَ، فالجملة (أ) مكونة من حرف الجر + الضمير + الاسم المعرف بال التعريف، ويمكن أن يأخذ الاسم الضمة، فتكون الجملة خبرية: الكتاب إليك، ولكن لما كان المتكلم لا يريد الإخبار بل أراد معنى آخر هو من القوة في الحث على أمر معين، ليس من اليسير التعبير عنها بغير مثل هذه الجمل، فإنه يغير حركة المسند إليه "الكتاب" من الضمة إلى الفتحة ليعبر عن هذا المعنى ، فالفتحة تعبّر هنا عن المعنى وليست أثراً لعامل محذوف سدّت مسدّه "إليك" التي هي بمعناه وهو "خذ" وهكذا الحال بالنسبة للجملة "ب" التي يرى النحاة أنّها اسم فعل منقول عن الظرفية، وما نراه أن الجار والمجرور وكذلك الظرف قد بقي كل منهما على ما هو عليه في الأصل"[1].

والذي يبدو للباحث:

1- أنّ الأصل في "عليك" ، و "دونك" حروف وظروف، يقول أبو البقاء "وبيانه أن عليك ودونك" حروف في الأصل وظروف"[2]، فكأنّ الأصل - والله أعلم - كتابُ الله عليكم، ولمّا كان القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب، فقد جاء يحمل أساليبهم في الكلام، فحين نطق العرب على سجيتهم، كما هو معلوم في النصوص المتواترة عنهم، فكان العربي يرفع سليقة، ويفهم سامعه ما يعنيه ، وينصب ولدلالة حركة النصب معنى في نفسه، وكذلك فلحركةِ الجر معنى في نفسه، ذلك كلّه من واقع الفطرة لا علاقة له بعامل أو معمول، ولما أراد الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة معنى الإغراء والحث عليه جاءت الآية توافق أسلوباً من أساليب العرب كما قال الفراء، يقول "وقلّما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك"[3]، فيمكن أن يُحملَ كلام الفراء أن هذه لهجة قبيلة عربية تعمل الإغراء وفق هذه الصورة بتحويل في الحركة الإعرابية ، وكما هو معلوم فإنّ هناك كثيراً من اللهجات العربية التي وجدت في المصحف ولم تكن على القياس النحوي، لأن القرآن في الأصل كتاب تشريع وحكم - ولكنْ هذا لا يُخْرِجُها من كونها منطوق قبيلة، لأن القرآن الكريم قد نزل على سبع لهجات (لغات) كلها كافٍ شافٍ، وبأيها نطق الإنسان فهو مصيب، ولعلّ هذه الآية

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها: 166.

[2] التبيين، 273

[3] معاني القرآن: 1: 260.

[كتابَ الله عليكم][1] مما قاله أبو عمرو الداني "تغير اللفظ نفسه، وتحويله، ونقله إلى لفظ آخر"[2].

2- معنى الآية **[كتاب الله عليكم]**، يمكن حمله على الإغراء كما قال الفراء "وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر"[3] ، إذ إنّ هذا الرأي فيه وجاهة في المعنى ولا يتعارض مع قوانين النحو.

3- سياق الآية ودلالتها الأسلوبية يجعل التقدير غير محتاج إليه؛ فبعد أن بَيّنَ الله سبحانه وتعالى الأصناف المحرمات التي لا يباح التزوج منهن جاء في رأس الآية الجديدة **[والمحصنات]** وهن النساء اللائي يسبين من الحروب فيصبحن من ملك اليمين ويحل لهم التزوج منهن كما جاء في سبب النزول. ثم جاء الإغراء والحث مناسباً لهذه الجزئية التي وقع عليها، لذا فقد رفض الدكتور تمام حسان التمسك بفكرة العامل دون النظر إلى بعض القيمة الجمالية لبعض الأساليب القرآنية ومنها هذه الآية الكريمة، يقول "ولقد يسيء النحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء والتي عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكاً منهم بفكرة العامل النحوي ... **[والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتابَ اللهِ عليكم]***، فهذا أيضاً إنشاء تكليف لا يحتمل تقدير واجب الحذف"[4].

---

[1] النساء 24

[2] الأحرف السبعة للقرآن: 33.

[3] معاني القرآن 1: 260.

* النساء24.

[4] البيان في روائع القرآن: 201-203.

المسألة الثانية والأربعون
الخلاف في الفصل بين "حتى" و "أو" والفعل المنصوب بالشرط

يقول الرضي: "واعلم أنّ الأخفش أجاز الفصل بين "حتى" و: "أو" وبين الفعل المنصوب بعدهما، بالشرط، نحو: انتظر حتى إن قُسِم شيء تأخذَ، بنصب تأخذَ، ولو جئت بالشرط مجزوماً، فليس لك في تأخذ إلا الجزم، وكذا بعد "أو" نحو: لا أسير والله أو إذا قلت: لك اركب تركبَ بنصب تركبَ.

واستقبح ابن السّراج الفصل بينهما، وقال: الفصل بالظرف أسهل، نحو: سكت حتى إذا أردنا أن نقوم: يقول؛ و: أقم حتى متى أكلنا تأكل، فالظرف مفصولاً به على قبحه أسهل من حرف الشرط أعني "إن"، وأمّا الفصل بالاسم غير الظرف، نحو: انتظر حتى من أخذ تأخذ، فلا يجوز، بل يجب جزم "تأخذ". 4: 61.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول الفصل بالشرط بين (حتى و أو) والفعل المنصوب. ويظهر أنّ الخلاف حول هذه المسألة ليس كبيراً، ويبدو أنّ الرضي أول من أشار إليه، ولم يطل أبو حيان الحديث حوله، وإليك تفصيل ذلك:

ذكر الرضي أنّ الأخفش أجاز الفصل بين أداة النصب "حتى و أو" والفعل المضارع المنصوب بهما بالشرط. ويظهر أنّ هذا الرأي منقول عنه، أو منسوب إليه.

وبالرجوع إلى ما كتبه الأخفش، أو ما نسب إليه من آراء، يظهر أنّ هذا الرأي مختلف حوله، فمن النحاة من ذكر أنّ الأخفش أجاز الفصل بالشرط، ومنهم من قال أنّه أجاز الفصل بالظرف، وتبعه في ذلك ابن السراج مع استقباحه الفصل بالشرط، يقول أبو حيان: "وأجاز الأخفش وابن السّراج الفصل بينهما بالظرف نحو: أقعد حتى عندك يجتمع الناس، وبالشرط الماضي نحو: أصحبك حتى إن قدر الله أتعلمَ"[1] وقد تابع الأخفش في الفصل بغير الشرط – في ما نسب إليه – هشامٌ فأجاز الفصل بالقسم وبالمعمول مفعولاً نحو: حتى زيداً أضربَ أو الجار والمجرور نحو: اصبر حتى إليك يجتمع الناس بالرفع والنصب فيهما[2]".

---

[1] الارتشاف 2: 407.

[2] الارتشاف 2: 407.

وقد ذكر السيوطي نقلاً عن ابن مالك أن الأخفش يجيز الفصل بالشرط مع أو فقط، يقول: "ونقل ابن مالك عن الأخفش: أنّه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو: لألزمنك أو – إن شاء الله – تقضينَي حقَيّ"[1].

ولم يشر من نقل رأي الأخفش وابن السّراج إلى الأدلة التي اعتمدوها في هذا الرأي. ويبدو أن من يتابع أقوال النحاة وخاصة جمهورهم يرى أنّهم لا يجيزون الفصل، يقول سيبويه: "ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل"[2]. ويقول السيوطي: "ولا يفصل بينها لأنّها حرف عطف"[3].

وقد اغتفر هذا الفصل بين إذن ومعمولها بالقسم خاصة، وهو ما أكدّه سيبويه يقول: "ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن، لأنّ إذن اشبهت أُرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تُلْغى وتقدم وتؤخر فلمّا تصرّفتْ هذا التّصرُّف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين"[4]. ويقول ابن مالك في جواز الفصل: "واتصل بها الفعل، أو توسّط بينهما يمين، نحو قولك: لمن قال أزورك: إذن أكرمك، وإذن واللهِ أكرمك"[5].

بقي أن نشير إلى رأي المحدثين حول الخلاف السابق، فيظهر أنّ الأستاذ عباس حسن قد اهتم بهذا الفصل وكان له فيه رأيان، الأول وافق النحاة بأن هذا الفصل لا يجوز، يقول: "وفي كل أحوال المضارع لا يجوز أن يفصل بينه وبين "حتى" فاصل مذكور أو مقدر"[6].

ويقول في الرأي الآخر بالجواز وحسنه؛ لأنّ فيه تيسيراً في التعبير"، ويجيز بعض النحاة الفصل بينهما بالظرف أو الجار مع مجروره، أو بالقسم، أو بالمفعول، أو بالشرط الذي فعله ماض، وهذا الرأي حسن إذ فيه تيسير"[7].

ولعلّ في ما قاله عباس حسن في الرأي الثاني مخالفةً لما نصّ عليه النحاة بعدم جواز الفصل حرصاً منهم على اختصاص الأداة في مباشرة المعمول، دون فصل لا يحتاجه التركيب.

---

1 الهمع 4: 118.

2 الكتاب 3: 12

3 الهمع 4: 117

4 الكتاب 3: 12-13.

5 شرح الكافية الشافية 3: 1535.

6 النحو الوافي 4: 338.

7 النحو الوافي 4: 338.

ويظهر للباحث أن يقتفي رأي من أجاز عدم الفصل، ولعلّه يؤيد ما يذهب إليه بالآتي:

1- يتطلب الفصل بعداً بين الأداة الناصبة والفعل، دون حاجة إليه؛ لأنّ الأصل في المعمول أن يلي العامل، يقول الأنباري: "ورتبة العامل قبل المعمول"[1]، ويقول: "المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أجمل أحواله أن يقع موقعه"[2].

2- يظهر من التراكيب التي أجازها الأخفش التمثيل أقرب منه إلى واقع اللغة، فحين أجاز النحاة الفصل بين إذن ومعمولها بالقسم ساندهم في ذلك وجوده في لسان العرب، فضلاً عن إجماع النحاة على جوازه.

3- لا يبدو أن التيسير الذي ارتضاه الأستاذ عباس حسن، يمكن أن يدركه المتكلم إذا باعد بين أجزاء التركيب وفصل بينهما، ولعلّ أبا حيان كان واعياً لمثل هذا الفصل حين رفض توجيه نصب الفعل وجعل حركته الرفع على الأصح، ويقول: "اصبر حتى إليك يجتمع الناس بالرفع والنصب فيهما قال والرفع أصحهما"[3].

---

1 الإنصاف 1: 236م28.

2 الإنصاف 1: 68م5.

3 الارتشاف 2: 407.

المسألة الثالثة والأربعون

الخلاف في مسألتين: 1- نصب الفعل المضارع مع الفاء

2- نصب الفعل المضارع بما في حكم الأمر

يقول الرضي: "... والكسائي والفراء جوّزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً، نحو: غفر الله لك فيدخلَك الجنة"...

"وأمّا إذا لم يكن صريحاً (الأمر)، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر، نحو: اتقى الله امرؤ... وفعل خيراً فيثابَ عليه، وحسبك الكلام فينام الناس، أو اسم فعل نحو: نزال فأقاتلَك، وعليك زيداً فأكرمَك، أو يكون الأمر مقدراً نحو: الأسدَ الأسدَ فتنجوَ، فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر، وقد وافقه ابن جني في نحو: نزالِ بناءً على أنّه مطرد كالأمر، على ما هو مذهب سيبويه". 4 :63 – 64.

ذكر الرضي في هذين النصّين خلافين، الأول، حول: نصب الفعل المضارع مع الفاء، بما يشعر بالدعاء نحو: غَفَرَ اللهُ لك فيدخلَك الجنة، فأجازه الكسائي والفراء. والثاني حول: نصب الفعل المضارع بما في حكم الأمر، من التحذير وأسماء الأفعال المشتقة وهو مذهب الكسائي وتابعه ابن جني وآخرون. وإليك تفصيل ذلك:

الخلاف الأول:

ذهب الكسائي إلى أنّه يجوز نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء، إذا سبقه ما يشير إلى الدعاء وقد نقل النحاة ذلك عنه، يقول ابن السّراج: "قالوا: الدعاء أيضاً لإيجاب نحو قولك: ليغفر الله، وغفر الله لك، والكسائي يجيز الجواب في ذلك كله"[1]. وأمّا ما نسب إلى الفراء، فقد نقل ابن السّراج أنه يجيز ذلك في الدعاء المقرون بالشرط، يقول: "وأما الفراء فقال في الدعاء: إنّما يكون مع الشرط: غفر الله لك إن أسلمت"[2].

وقد تابع النحاة ابن السّراج في نسبة هذا الرأي إلى الكسائي والفراء، يقول ابن مالك: "وقد تقدم أنّه لا ينصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب. وحكى الشيخ هنا

---

1 الأصول 2: 186.

2 الأصول 2: 186.

أن الكسائي يجيز جواب الدعاء بلفظ الخبر"...، ثم قال: وقال الفراء: إن قلت: غفر الله لزيد فيدخله الجنة جاز"[1].

ويقول أبو حيان: "أو مدلول عليه بلفظ الخبر نحو: غفر الله لك فيدخلَك الجنة، فالكسائي يجيز النصب"[2].

ويقول ابن عقيل: "وفي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: غفر الله لزيد فيدخلَه الجنة؛ أجاز الكسائي نصب يدخلَ"[3].

ولم يُصَرّح الكسائي لما ذهب إليه بالقياس والسماع، ويظهر أنّه اجتهاد من الكسائي لا يصل إلى حدّ ما جاء عن النحاة في رفض مثل هذه التراكيب التي لم يؤيدها السماع والقياس، يقول ابن عقيل: "والصحيح منع النصب في هذا وفيما قبله، فلم يرد به سماع"[4].

ويقول السيوطي نقلاً عن أبي حيان: "قال أبو حيان: "والصواب أنّ ذلك لا يجوز، لأنّه غير مسموع من كلام العرب"[5].

فالسماع (الاستعمال) السائد عن العرب لا يؤيد ذلك، فضلاً عن أنه لا قياس يمكن أن يحمل عليه الرأي السابق، ولعلّ من المناسب أن نورد ما جاء عند ابن جني تأييداً لرأي الجمهور في عدم إجازة رأي الكسائي: "وأمّا ضعف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال فمرذول مُطّرَح"[6].

وأمّا **الخلاف الثاني** فهو نصب الفعل بعد الفاء إذا كان مسبوقاً بما يشعر بدلالة الأمر من الخبر واسم الفعل. فالمنقول عن الكسائي أنّه يجيز نصب الفعل بعدها، يقول ابن مالك: "وأجاز الكسائي أن يكون للأمر بلفظ الخبر، ولاسم الفعل جواب منصوب بعد الفاء نحو صه فأحدثك، ونزالِ فأنزلَ، وحسبك الحديث فينام الناس"[7].

---

1 شرح التسهيل 4: 42.

2 الارتشاف 2: 409.

3 المساعد 3: 98.

4 المساعد 3: 98.

5 الهمع 4: 120.

6 الخصائص 1: 126.

7 شرح التسهيل 4: 41.

ويقول أبو حيان: "فإن دَلّ على الأمر بخبر نحو: اتقي الله امرؤ يعملَ خيراً. فيثابَ عليه أو اسم فعل ففي النصب خلاف أجاز الكسائي: حسبك من الحديث فينامَ الناسُ، وصه فأحدثك ونزال فتنزلَ"[1].

ويقول ابن عقيل: "خلافاً للكسائي فيه إذْ أجاز: حسبك من الحديث، فينامَ الناس، بالنصب، وكذا صه، فأحدّثَك"[2].

وأمّا ابن جني وابن عصفور فقد جوّزا نصب الفعل بعد (الفاء) إن كان اسم الفعل منقولاً (مشتق من لفظ الفعل مبني على الكسر)، يقول ابن جني: "فأما دَرَاكِ ونزالِ فلا أنكر النصب على الجواب بعده، فأقول: دراك زيداً فتظفرَ به، ونزالِ إلى الموت فتكسبَ الذكر الشريف"[3].

ويقول ابن عصفور: "فإن كان مشتقاً فمنهم من شبّهه بهذا ومنع النصب لأنّه ليس فعلاً يدل على المصدر.

ومنهم من أجاز النصب وهو الصحيح، لأنّ لفظه لفظ الفعل، وذلك: نزالِ فأكرمَك"[4].

وقد جاء رأيهما في كتب النحاة، يقول ابن عقيل: "ولبعض أصحابنا في نصب جواب: نزالِ وشبهه – وهو الحسن بن عصفور، وهو تبع في ذلك لابن جني، وحكاه عن ابن جني الخضراويُّ"[5].

وقد استدل هذا الفريق من النحاة بالآتي:

1- أنّ اسم الفعل مشتق من لفظ المصدر مما يسوغ تأوله بالمصدر، يقول ابن مالك: "وليس كون نزال وشبهه مشتقاً من لفظ المصدر ما يسوغ تأوله بالمصدر"[6].

2- أنّ اسم الفعل محمول على اسم الفاعل، فإنّه يجوز في اسم الفاعل نصب الفعل بعد الفاء، يقول ابن جني: "ألا تراك تقول: أأنت سائر فأتبعَك، فتقتضب من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر وإن لم يكن فعلاً"[7].

---

1 الارتشاف 2: 408.

2 المساعد 4: 98.

3 الخصائص 3: 49.

4 شرح الجمل 2: 150.

5 المساعد 4: 98.

6 شرح التسهيل 4: 41.

7 الخصائص 3: 49.

وما استدل به هؤلاء النحاة يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- إنّ قولهم أنّ اسم الفعل لفظ من المصدر، لا يستقيم، لأنّه جاء قياساً عند النحاة من كل فعل ثلاثي متصرف في باب أسماء الأفعال التي صيغت على وزن فعالِ، ومعلوم أن أسماء الأفعال تنحط درجة عن الأفعال؛ لأنّها فرع عليها، بل إن الخلاف حولها كبير، كذلك النصب مجمع عليه من النحاة أنّه يكون مع فعل الأمر، لأنّه يؤول بالمصدر، يقول ابن مالك: "هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر، من قبل أن فعل الأمر يصح أن يقع في صلة أن مصدراً، كما في نحو: أوعزت إليه بأن افعلْ، ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر، كما لم يصح في غير المشتق، ولا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب"[1] حتى وإن قالوا بمثل التراكيب السابقة فإنّها لا تخرج اسم الفعل عن دلالته وعدم جواز التراكيب معه، استناداً إلى قول الأصوليين: "حمل الشيء على الشيء لا يخرجه في بعض أحكامه عن أصله"[2].

2- حمل اسم الفاعل على اسم الفعل والقياس عليه، لا يستقيم، لأنّه كما هو معروف بأنّ لاسم الفاعل من أحكام الفعل والعمل ما يختلف عن أسماء الأفعال، فالنحويون يجيزون كثيراً من التراكيب في اسم الفاعل وغيره من الصفات المشتقة تقديماً وتأخيراً، بل إنّ مما جاء عنهم تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً وعكس ذلك أسماء الأفعال التي أجمع جمهورهم على أنّه لا يجوز تقديم شيء عليها.

لعلّ من نافلةِ القولِ أن نختمَ الخلاف بما جاء عند المحدثين لنعرف موقفهم من هذا الخلاف، فالأستاذ عباس حسن يرى أنّ الأبلغ متابعة أكثر النحاة، ولكن ذلك لا يمنع أن يؤخذ برأي الكسائي ومن تبعه من باب التوسعة على المتكلم، يقول: "وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء؛ نحو: يرزقني الله الغنى فأنفقَ المال في سبل الخير" وبعض الكوفيين يجيز النصب في هذه الصور ورأيه مقبول، وفيه التوسعة التي أشرنا إليها، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر"[3].

بقي أن يشير الباحث إلى ما يراه في الخلافين السابقين.

يبدو أنّ ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الرأي الذي يميل إليه الباحث، ولعله يدعم ما يذهب إليه بالآتي:

---

[1] شرح التسهيل 4: 42.

[2] الإنصاف 1: 143 م15.

[3] النحو الوافي 4: 368.

1- وضع النحاة شروطاً لنصب الفعل المضارع بعد الفاء، ومنها ألا يكون الطلب اسم فعل أو لفظ خبر، يقول ابن الناظم: "ولا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بثلاثة شروط... الثاني: ألا يكون الطلب اسم فعل، ولا بلفظ الخبر"[1]. وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين "أن" وسترها حتم، نصب[2]

2- لمّا كان السماع عن العرب دليلاً أصيلاً في بناء قواعد النحو العربي، فمن النحاة من أشار إلى أنّ ما قاله الكسائي ومن تبعه لم يسمع من كلام العرب لذا كان القول بعدم الأخذ برأيه، يقول ابن عقيل: "فالصحيح المنع، وهو غير مسموع"[3].

3- من النحاة من رفض القول بنصب الفعل بعد اسم الفعل، أو دلالة الأمر، ورأى أن التركيب ليس فيه إلا الرفع وجوباً، يقول ابن عقيل "ومعنى أن يكون الطلب محضاً" أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل، ولا بلفظ الخبر؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: "صه فأحسنُ إليك، وحسبك الحديثُ فينامُ الناس"[4].

4- لعلّ الباحث يستند إلى عبارة أصولية ترى أنّ القول مع إجماع النحاة، ولكنّه لا يميل إلى القول بلفظ "فاسد"، لأنّ النحوي يجتهد ويخطئ وإن جانبه الصواب رُدّ عليه قوله بما جاء من السماع والقياس، يقول الأنباري: "إذا أدى القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[5].

---

1 شرح ألفية ابن مالك: 680.

2 ألفية ابن مالك، شرح ابن عقيل 4: 11

3 المساعد 4: 99.

4 شرح ابن عقيل 4: 14.

5 الإنصاف 2: 553 م74.

المسألة الرابعة والأربعون

الخلاف في أو مع الفعل المضارع

يقول الرضي: "نصبت ما بعد "أو" فسيبويه يقدر بـألاّ وغيره، بـإلى، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإنْ فسّرْته بإلاّ، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، أي: لألزمنك إلا وقت أن تُعْطيني، فهو في محل النصب على أنّه ظرف لما قبل "أو" وعند مَنْ فسّره بإلى: ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى". 4: 75.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول التقدير في (أو) فسيبويه يقدّرها بألاّ مقترنة بالظرف، وعند غيره مقدرة بإلى، وإليك تفصيل ذلك:

ذهب سيبويه إلى أن تقدير (إلاّ أنْ) مع أو الناصبة إلاّ أنه لم يشر إلى التقدير الذي ذكره عنه الرضي، يقول: "هذا باب أو.

اعلم أنّ ما انتصب بعد أو فإنّه ينتصب على إضمار أنْ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو، والتمثيل هاهنا مثله ثَمّ. تقول إذا قال لألزمنّك أو تعطيني، كأنّه يقول: ليكوننّ اللزوم أو أن تعطيني. واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد أو على إلاّ أنْ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمَنّك أو تقضيني، ولأضربنّك أو تسبقني، فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب. قال امرؤ القيس[1]:

فقلْتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنّمـــا نحاولُ مَلكـاً أو نمـوتَ فَنُعْذَرا

والقوافي منصوبة، فالتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى على إلاّ أن نموت فنعذرا، وإلاّ أن تعطيني"[2].

يظهر من كلام سيبويه أنّه لم يذكر وقتاً بعينه مرتبطاً بتركيب أو، إنما تقدير استثناء، ولعلّ هذا ما علّق به الموصلي على كلام سيبويه، يقول: "قال: وأو بشرط معنى إلى أنْ.

وثانيهما: أن يكون للفعل قبلها كالعام في الزمان والفعل الذي بعدها كالمخرج من عمومه كقولك: لألزمنّه أو يعطيني حقي. ألا ترى أن الإلزام عام في جميع الأوقات التي يقع فيها الإعطاء والفعل بعدها منصوب بإضمار أن، وهو المراد بقوله بشرط معنى إلى أن ليفصلها عن أختها العاطفة، لأن الناصبة تقدرإمّا بإلى أن أو حتى أن أو

---

1 ديوان امرئ القيس: 89

2 الكتاب 3: 46-47.

إلاّ أن للاستثناء كما نقل عن سيبويه. فإذا كان الأول عن سيبويه ... وإن كانت بمعنى إلا فهي حرف استثناء ولا يدخل إلا على الاسم، ويجب إضمار أن ليقدر اسماً، ولأن الاستثناء من الظرف الزماني المذكور، فيكون المستثنى ظرفاً زمانياً أيضاً، فيجب الرفع تقديراً ليؤول بمصدر مضاف إليه الزمان المستثنى المحذوف، فيكون معنى لألزمنك أو تعطيني حقي، لألزمنك إلا زمان إعطاء حقي، ومنه قوله تعالى **(ليس لك من الأمر شيء أو يتوبَ عليهم أو يعذبَهم)**[1] أي إلى أنْ، أو إلا أن. وقول امرئ القيس:

فقلْتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنّمـــا نحاولُ مَلكـاً أو نموتَ فَنُعْذَرا

أي تحاول إلى أن نموت، أو إلاّ أن نموت، ويجوز الرفع إما عطفاً على نحاول أو على القطع، على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي ونحن نموت"[2].

وقد صحح ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه، وحق التراكيب أن تخرج على "إلا" دون "أو"، ولكن بحكم أنّ بين أو وإلاّ دلالة حملت عليها، يقول: "ولذلك لم يذكر سيبويه إلا تقديرها بإلا أن، وهو الصواب.

والأصل فيما مثلنا به: لأسيرن إلا أن تغرب الشمس، ولأقتلن الكافر إلا أن يسلم، لأن المراد التعريف بثبوت السير والقتل على كل تقدير إلا عند غروب الشمس، وإسلام الكافر، فما بعد أو منه مخرج من الأصناف الثابت معها السير والقتل، فحقه أن يكون مخرجاً بإلا، ولكن أقاموا "أو" مقامها لقربها منها، وكان ما بعد أو مخالفاً في الشك لما قبلها، كما كان ما بعد إلا مخالفاً لما قبلها، فإذا جاء الفعل بعد "أو" هذه فهو منصوب، ما لم يُبْن على مبتدأ محذوف فيرفع"[3].

أمّا غير سيبويه، فقد قدّر التركيب بتأويل مصدر مجرور بإلى، وقد أشار إلى ذلك الرضي، وتبعه الجامي، يقول: "وغيره يقدرها بـ "إلى" بتأويل مصدر مجرور بـ "أو" التي بمعنى (إلى) أي: لالزمنّك إلى إعطائك حقي"[4].

وما قيل عن سيبويه، ومن ذهب إلى التقدير الثاني يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- أنّ ما ذهبوا إليه يؤدي إلى الإضمار والتقدير، وكما هو معلوم أنّ النحاة يميلون إلى أن يكون الكلام بغير إضمار ولا تقدير، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى

---

1 آل عمران: 128.

2 شرح كافية ابن الحاجب 2: 518-519.

3 شرح التسهيل 4: 25-26.

4 الفوائد الضيائية 2: 251.

تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[1]. ويقول أبو حيان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[2].

2- أنّ الأصل في كل حرف معنى أن يؤدي دوره دون حاجة إلى تناوب مع حرف آخر، ولعلّ هذا هو ما نصّ عليه البصريون في عدم تناوب الحروف مع بعضها، لأن لكل حرف دلالته التي تخالف دلالة الحرف الآخر.

3- يبدو أن وجود الفعل المضارع مرة منصوب ومرة مرفوع مع (أو) هو الذي أدخل التأويل والتقدير عند النحاة فتجدهم يحاولون وجهاً آخر، يعتمد على طلب مسوغ للحركة الإعرابية.

والذي يبدو للباحث أنّ التراكيب لا تحتاج إلى هذا التأويل والتقدير، فالفعل المضارع المنصوب بعد (أو) أو المرفوع جاء وفق ما نطق به العربي على سجيته التي طاوعه لسانه في النطق بكلا الوجهين، فالمعنى هو المحدد للتركيبين فحاول العربي أن يصل لمراده من التركيب، فهو يدرك في داخله أن لكلِّ حركة (النصب، أو الرفع) دلالةً تختلف عن الأخرى، فلو أراد الإشراك بين الفعلين فالرفع هو المخول له في العطف، يقول سيبويه في نفس مبحث أو: "ولو رفعت لكان عربياً جائزاً: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني أو نحن ممن يموتُ"[3]. أما إنّ أراد معنى النصب التي قامت به (أو) دلالة عن "أنْ" فهو منطوقه كما جاء عنهم في النثر والشعر، وكما مُثّل ببيت أمرئ القيس.

---

1 الإنصاف 1: 249 م3.

2 البحر المحيط 1: 288.

3 الكتاب 3: 47.

المسألة الخامسة والأربعون
الخلاف في تقديم المعمول على المنصوب بلام الجحود

يقول الرضي: "ويحوّزون (يقصد الكوفيين) تقديم معمول الفعل بعدها عليها (لام الجحود)، خلافاً للبصريين، واستدلوا بقول الشاعر[1]:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أمُّ عَمْرو، وَلَمْ أَكُنْ مقالَتَها مَا كُنْتُ حَيّاً لأسْمَعَا

لأنّ اللام عندهم هي الناصبة، وليست مصدرية، وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب، أي: ما كنت أسمع مقالتها، ثم كرر لأسمعا "مفسراً للمضمر". 4: 79-80.

يتحدث الرضي في هذا النص عن تقديم المعمول على المنصوب بلام الجحود، فارتضاه الكوفيون، ومنعه البصريون فأتوا بتأويلات لما ذهبوا حتى يتسق ذلك مع منهجهم. وإليك تفصيل الخلاف:

لا يهم الباحث كثيراً أن يتجول في قضية حرف المعنى لام الجحود، وقول النحاة حوله، وهل هو الناصب بنفسه، أم بأن مقدرة، لأن إطار بحثه يخرج عن تناول حروف المعاني والتطرق لما جاء حولها.

والذي يعني البحث هو التركيب ويقصد به هنا تقديم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود، فالكوفيون أجازوا هذا التقديم، يقول الأنباري: "ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها، نحو: "ما كان زيد دارَك ليدخل، وما كان عمرو طعامَك ليأكلَ"[2]. ويقول ابن يعيش: "وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام نحو قولك: ما كنت زيداً لأضرب وأنشدوا:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أمُّ عَمْرو، وَلَمْ أَكُنْ مقالَتَها مَا كُنْتُ حَيّاً لأسْمَعَا[3]

ويقول ابن عصفور: "أنّه قد سمع تقديم معمولها عليها، كقوله:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أمُّ عَمْرو، وَلَمْ أَكُنْ مقالَتَها مَا كُنْتُ حَيّاً لأسْمَعَا

كأنّه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها مادمت حياً، فمقالتها معمول لأسمع وقد تقدم على الكلام"[1].

---

1 شرح المفصل 7: 29

2 الإنصاف 2: 593 م82.

3 شرح الجمل 2: 141.

ويقول ابن مالك: "وقال الكوفيون لام الجحود هي العاملة، وأجازوا تقديم معمول الفعل عليها".[2]

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس. فمن السماع ما سُمِع عن العرب في قول الشاعر:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أمُّ عَمْرو، وَلَمْ أَكُنْ مقالَتَها مَا كُنْتُ حَيّاً لأسْمَعَا

ومن القياس: أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير "أن"، يقول الأنباري: "وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحود، فما قال الشاعر:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أمُّ عَمْرو، وَلَمْ أَكُنْ مقالَتَها مَا كُنْتُ حَيّاً لأسْمَعَا

أراد "ولم أكن لأسمعَ مقالتها" وقدم منصوب لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فَدَلّ على جوازه، وفيه أيضاً دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير أنْ؛ إذ لو كانت أن هاهنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه"[3].

ويقول ابن عصفور "واستدلوا على أن لام الجحود تنصب بنفسها أنّه قد سمع تقديم معمولها عليها (وذكر البيت السابق)" [4].

وقد صحح ابن عصفور ما ذهبوا إليه: يقول: "أمّا قولهم أن لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار أنْ لم يجز تقديم معمولها عليها "كما ذكروا فصحيح"[5].

وقد رَدّ البصريون ما جاء عن الكوفيين: فالسماع الذي استدلوا به يمكن تأويله على أنّ (مقالتها) منصوب بفعل مضمر مقدر يفسره المذكور يقول الأنباري: "فلا حجة فيه، لأن "مقالتها" منصوب بفعل مقدر، كأنّه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، لا بقوله "لأسمعا" كما قال الشاعر:

وإنّي أمرُؤٌ مِن عُصْبَةٍ خِنْدِفِيةٍ أبَتْ لِلأعادي أن تَديخَ رِقابُها

---

1 شرح الجمل 2: 141.

2 شرح التسهيل 4: 23.

3 الإنصاف 2: 593-594 م82.

4 شرح الجمل 2: 141.

5 شرح الجمل 2: 141.

فاللام في قوله "للأعادي" لا تكون من صلة "أن تديخَ" بل من صلة فعل مَقدّر قبله، وتقديره "أبت أن تديخَ" وجعل هذا المظهر تفسيراً لذلك المقدر"[1].

ويقول ابن مالك: "وهو عند البصريين محمول على إضمار فعل، كأنّه: ولم أكن لأسمع مقالتها"[2].

أمّا البصريون فلا يجيزون تقديم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود يقول الأنباري: "ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها"[3].

وقد استدل البصريون بأنّ "أنْ" مقدرة قبل لام الجحود، وما كان من حيز المصدر أو من صلته لا يتقدم عليه هذا من ناحية القياس.

أمّا السماع فلم يرد ما يؤيد تقديم معمول المنصوب بلام الجحود عليه، وما استشهد به الكوفيون رفضه البصريون ووجهوه على تقدير عامل.

وما قاله البصريون يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- ما قاله البصريون فيه دعوة إلى التقدير؛ ومعلوم أنّ الكلام بغير تقدير أولى من كلام بتقدير، يقول الأنباري: "وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إليه"[4].
2- القول بأن هناك فعلاً محذوفاً يخالف القياس، لأنّ الفعل لا يحذف، إلا إذا تقدم ما يشير إلى الحذف، وفي تقدير البصريين ما يخالف ذلك، يقول ابن أبي الربيع: "اعلم أنّ نصب هذا الاسم بإضمار فعل يفسره ما بعده خارج عن القياس؛ لأنّه لا يحذف الشيء حتى يتقدم من اللفظ أو من قرائن الحال ما يدل على الفعل، وأمّا أن يحذف الفعل على شريطة التفسير فخارج عن القياس"[5].

بقي أن نلقي الضوء في عجالة سريعة إلى ما ذهب إليه المحدثون عن الخلاف السابق.

فقد أشار إليه الدكتور محمود موسى حمدان من ناحيتين نحوية وبلاغية، فمن الناحية النحوية ذكر ما جاء عند الأنباري من حجج كلِّ فريق، ثم يرتضي رأي الكوفيين مستنداً إلى تقديم دليل السماع عندهم، لأن النص عنده مقدم على القياس وعلى التعليل، أما من الناحية البلاغية فقدم المفعول به (مقالتها) للعناية والاهتمام. ومن قال بالمراعاة للنظم لم يبعد، يقول:"لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن... وهذه الشواهد وغيرها

---

1 الإنصاف 2: 595-597 م82.

2 شرح التسهيل 4: 23.

3 الإنصاف 2: 593 م82.

4 الإنصاف 1: 249 م30.

5 البسيط 2: 616.

– وهي كثيرة – لا ينبغي العدول عنها، لأن النص مقدم على القياس، وعلى التعليل، وتقدير شيء في الكلام ما يغني عنه مما لا يصح ارتكابه، واللجوء إليه... إذ يتعين أن يكون فيه نكتة للتقديم الذي يذهب إليه الكوفيون قد تكون مراعاة الوزن، وهذا غالب لكثرة الشواهد في الموزون، أو القصر، أو التأكيد، أو هما معاً القصر والتأكيد ويجمعها جميعاً كون المقدم موضع الاهتمام وهي في كل الأحوال حسب مقتضياتها وما يرمي إليه المتكلم"[1].

ويظهر أن الباحث يميل إلى ما جاء عند الكوفيين في تقديم المفعول به، وفقاً لما جاء عند علماء العربية فيما ذهبوا إليه من عناية العرب في تقديم ما تعنى به، يقول سيبويه: "إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم"[2].

ويقول أبو حيان: "لأن العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[3].

أمّا ما قيل عن عدم جواز التقديم لأنّ ما في صلة "أنْ" لا يتقدم عليها، فيمكن أن نأخذ برأي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في عدم الميل إلى الأخذ بهذه القاعدة عن النحاة، يقول: "ولكن هذه القاعدة منقوضة من أساسها، وإن كان قد ارتضاها الجمهور من الفريقين، فقد تقدم معمول الصلة من الموصول في قول العجاج[4]:

ربّيْتُــه حَتّــى إذَا تَمَعْــــددَا كَانَ جزائِــيْ بالعَصَـا أن أُجْلَدَا

فإن قوله "بالعصا" متعلق بقوله "أجلد" وهو معمول لأن المصدرية، ونظيره قول ربيعة ابن مقروم الضبي[5]:

هلا سألــتِ وخبـرَ قـوم عِنْدهـم وشفـاءُ غيـك خابـرا أنْ تَسْألـي

فإن قوله "خابراً" مفعول به تقدم على عامله وهو قوله "تسألي" المنصوب بأن المصدرية، وقد اضطر النحاة لتتم لهم قاعدتهم أن يقولوا: إن "خابرا" منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور بَعْدُ غير أنّا نبادر فنقرر أنّا لا نرى مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ونتمسك بالتعليل، لأن هذا عدول عن النص إلى القياس، وذلك لا يجوز"[6].

---

1 مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي: 38.

2 الكتاب 1: 34.

3 البحر المحيط 1: 241.

4 شرح المفصل 9: 151

5 الأصول 1: 188.

6 الإنتصاف من الإنصاف 2: 594.

وهذا ما أكّده ابن جني من قبل في جعل السماع عن العرب قبل القياس، يقول: "واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[1].

[1] الخصائص 1: 125.

المسألة السادسة والأربعون
الخلاف في المنصوب في باب عَلِمَ

يقول الرضي: "وأمّا الحال أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً، كعلمت زيداً قائماً، وعند الكوفيين: ثاني مفعولي باب علمت: حال، وكذا قالوا في خبر كان، وليس بشيء؛ إذ الحال يجوز حذفه أيضاً لا يكون علماً، ولا ضميراً ولا اسم إشارة ولا غير ذلك من سائر المعارف، ويجوز ذلك في هذين المنصوبين" 4: 141.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً عن توجيه الاسم الثاني المنصوب بعد (عَلِمَ)، فذهب الكوفيون إلى نصبه على الحال. وذهب البصريون إلى أنّه مفعول ثانٍ. وإليك تفصيل الخلاف:

قسّم النحاة الأفعال الناصبة لمفعولين إلى ثلاثة أقسام، وقد جاء تفصيلها في معظم كتب النحو، سمّوها أفعالاً ناسخة تدخل على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فهي عوامل تدخل على هذه الجملة من حيث ترتيبها في باب النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية. سنوجز الحديث عنها بما قاله ابن هشام، يقول "أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما: أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك؛ لأنّ معانيها قائمة بالقلب... وينقسم إلى أربعة أقسام: أحدها: ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة: وجد، وألفى، وتعلّمْ - بمعنى اعلم" ودرى، ... والثاني: ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهو خمسة: جعل وعدّ، وهَبْ، وزعم... والثالث: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رأى، وعَلِمَ... والرابع: ما يراد بهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظنّ، وحسب، وخال...

النوع الثاني: أفعال التصييير، كجعل، ورَدّ، وترك، واتخذ، وتخذ، وصيّر، ووهب، قال تعالى **[فجعلناه هباء منثوراً]**[1]، و **[لو يرُدّونكم من بعد إيمانكم كفاراً]**[2]، **[وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض]**[3]، **[واتخذ الله إبراهيم خليلا]**[4]، وقال الشاعر[5]:

- تَخِذْتُ غُرَازَ إثْرَهُم دَلِيلاَ -

---

1 الفرقان : 23.

2 البقرة : 109.

3 الكهف : 99.

4 النساء : 125.

5 عجزه: "وفَرُّوا في الْحِجاز ليعجزوني" ينظر، شرح التصريح 1: 252.

وقال[1]:

فصُيّروا مِثْلِ كعصفٍ مأْكولِ

وقالوا: "وهبني الله فداك" وهذا ملازم للمضيّ"[2].

أمّا المنصوب الثاني في هذه الأفعال فقد اختلف في توجيه إعرابه بين نحاة البصرة والكوفة، فذهب نحاة البصرة إلى أنّه منصوب على المفعولية، وذهب نحاة الكوفة إلى أنّه منصوب على الحالية، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

ربط الأنباري بين هذه المسألة والمنصوب في خبر كان، يقول "ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـ ظننت نصب على الحال. ذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال"[3]. ثم بيّن حجج كل فريق، فقد احتج الكوفيون بأنّه يجوز في ظننت زيداً قائماً أن يكون في معنى ظننت زيداً في حالة كذا، يقول "وكذا يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً "ظننت زيداً في حالة كذا"[4].

أمّا البصريون فقد احتجوا بوقوع الضمير المنفصل مع ظن وأخواتها والضمير، لا يقع حالاً ، يقول "وكذلك قالوا أيضاً "ظننته إيّاه" والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ؛ فعُدِم شروط الحال فيهما؛ فوجب أن ينتصبا نصب المفعول، لا على الحال"[5]، وقد ذهب الفراء إلى أنّ الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً، يقول الأزهري "وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً"[6]. وقد ردّ قول الفراء بأن المفعول الثاني يقع ضميراً ويقع جامداً، فضلاً عن أن المفعولين يمكن أن يحذفا إذا دلّ عليهما دليل وذلك لا يكون في الحال، يقول ابن هشام "ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارا أي: لدليل - نحو **[أين شركائي الذين كنتم تزعمون]**[7]، وقوله[8]:

بأيّ كِتابٍ أم بأيّةِ سُنّـــةٍ ترى حبَهم عاراً عليّ وتَحْسَبُ

---

1 صدره: ولعبت بهم طير أبابيل، ينظر، الأبيات المنسوبة في ديوان رؤبة: 181.

2 أوضح المسالك 2: 30-52.

3 الإنصاف: 2: 821 م 119.

4 الإنصاف 2: 821 م119.

5 الإنصاف 2: 825 م119.

6 شرح التصريح 1: 246-247.

7 القصص : 74.

8 ديوان الكميت بن زيد الأسدي: 185.

أي: تزعمونهم شركائي، وتحسب حبهم عاراً عليّ"[1]. كما أن المفعول الثاني الذي ادعي فيه الحالية يمكن أن يحذف على رأي الجمهور اختصاراً، يقول ابن هشام[2] "ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأمّا اختصاراً فمنعه ابن ملكون*، وأجازه الجمهور كقوله[3]:

ولقد نَزلْتِ فلا تَظنّي غيرَه مني بمنزلةِ المُحبِّ المُكْرَمِ

من الواضح أنّ هذه الأفعال مختصة بالدخول على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر فالفائدة لا تتم إلا بذكر هذين الجزأين، وهذا يقتضي البحث في هذه الأفعال في العوامل ؛ ذكر جلّ النحاة هذه الأفعال ضمن عوامل الابتداء والخبر، فهذا سيبويه يقول "هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً، وظنّ عمرو خالداً أباك، وخال عبد الله زيداً أخاك، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا، ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ . وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأوّل ، يقينا كان أو شكّاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو: فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين"[4].

يتبين من النص أنّ سيبويه يرى أنّ هذه العناصر تفيد الشك واليقين، ويدلّ على ذلك أن سيبويه يلحق هذه العوامل بكان وليس، ومن المعلوم أن كان وليس وأخواتهما ليست بأفعال حقيقة كما ذكر جلّ النحاة، إنما هي عناصر تفيد اتصاف الخبر بالمبتدأ في ما مضى وعبّر عنه العنصر (كان)، و(ليس) كذلك لنفي اتصاف الخبر بالمبتدأ، يقول سيبويه "والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس وكان)، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان؛ لأنّهما يجعلان المبتدأ والمبنيّ عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً أو علماً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربت وأعطيت، إنما يجعلان الأمر في علمك يقيناً أو شكاً فيما مضى"[5].

---

[1] أوضح المسالك 2: 69.

[2] أوضح المسالك 2: 70-71.

* تنظر ترجمته، بغية الوعاة 2: 300.

[3] ديوان عنترة بن شداد العبسي: 153

[4] الكتاب 1: 39-40.

[5] الكتاب 2: 366.

ولعلّ ابن السّراج كان أقرب النحاة إلى توضيح ماهية هذه الأفعال وبيان دلالتها من حيث إنّها عناصر مختصة بالجملة الاسمية وتفيد شكاً أو يقيناً في مجموع الاسمين، يقول "وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ، وهذا الصنف من الأفعال تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة، وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً ، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً، وظنّ عمرو خالداً أخاك، وخال عبد الله زيداً أباك، وعلمت زيداً أخاك، ومثل ذلك: رأى عبد الله صاحبنا، إذا لم ترد رؤية العين. ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ إذا لم ترد التي في معنى وجدان الضالة، ألا ترى أنّك إذا قلت: ظننت عمراً منطلقاً ، فإنّما شكك في انطلاق عمرو ولا في عمرو..."[1]، ويقول السهيلي "وأمّا نصب "علمت" وظننت المفعولين : فليس هنا مفعولان في الحقيقة، إنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء، والثاني بالخبر"[2]. فنص السهيلي واضح يبين أنّه لا يوجد مفعولان على الحقيقة، إنما الذي جعل النحاة يقولون بالنصب لمفعولين نظرية العامل التي تقتضي أن يكون لكل معمول عامل ، وأن تسويغ الحركة الإعرابية هي التي تحكمت في أقوال النحاة، ولو نظرنا إلى بعض التراكيب التي تأتي معها هذه الأفعال نحو: زيد ظننت قائم، أو زيد قائم ظننت لوجدنا أنّها لا تأثير فيها، إذ لو كان لها تأثير الأفعال لنصبت معموليها، عكس الأفعال الحقيقية فإنها تنصب الاسم تقدّم أو تأخر نحو: زيد شاهد الكتاب مفتوحاً ونحو: الكتابَ شاهد زيدٌ مفتوحاً فبان الفرق بينها وبين ما ادعاه النحاة من فعلية ظن وأخواتها.

أمّا الباحثون المعاصرون فقد فصّلوا القول في هذا الخلاف، فالدكتور إبراهيم السامرائي لم يعترض على فعلية هذه الأفعال، بل كان اعتباره على توجيه إعراب الاسمين بعدها، إذ يرى أن هذه الأفعال لا تنصب مفعولين، فهو لا يرى أنّ هنا مفعولين، بل إنّه متوسع في المفعول الأول بعد حذف حرف الجر؛ لأن الفعل لا يقع على اسمين وقوعاً واحداً، يقول "ونستطيع أن نذهب في الأفعال الأخرى التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهي: حسب وظن وخال، وعلم ورأى ووجد وزعم. فإذا قلت: ظننت زيداً عالماً فكأنّ التقدير: ظننت العلم في زيد، وهكذا في سائر الأفعال فالمفعول الثاني هو المفعول الحقيقي، أما المنصوب الأول فهو شيء يبعد المفعولية المباشرة وإنما توسع في التعبير فانتصب"[3]، ويقول "ولم يلتفتوا إلى أن الفعل لا يمكن

---

[1] الأصول في النحو 1: 180-181.

[2] نتائج الفكر في النحو: 339-340.

[3] الفعل زمانه وابنيته ص88.

أن ينصب مفعولين ونصب المفعولين كما ورد في كتبهم هو ضرب من التوسع ولا يعقل أن يوقع الفعل على اسمين ايقاعاً واحداً"[1].

ويمكن أنْ يلاحظ فيما قاله الدكتور السامرائي ما يأتي:

1- أن القول بأنّ الجملة في أصلها "العلم في زيد" قول يخالف ما عليه أصل الجملة في تركيبها البسيط إذ إنّ الجملة "زيد عالمٌ" ووقع الظن في عَالمية زيدٍ؛ لأنّه هو محط الفائدة ، إذ إنّه الخبر، ولا حاجة إلى القول بحذف حرف الجر من (زيدٍ) على سبيل التوسع وتقديمه موقع المسند إليه.

2- ثم إن الحذف الذي اعتمده، ليس من الحذف الذي يكون لغرض بلاغي كما يرى الشيخ الجرجاني، بل يدخل في قضية الاسم المنصوب على نزع الخافض، وهو مما لا تحتاجه الأفعال الداخلة على الجملة الاسمية في هذا الباب.

3- مما قاله، كيف يمكن مناقشة بعض الجمل حين ندخل عليها الشك أو اليقين نحو: زيد في المدرسة، هل نقول أن أصلها "المدرسة في زيد"؟.

4- من واقع نظرة الدكتور السامرائي كيف يمكن مناقشة بعض القضايا المختصة بظنّ وأخواتها من حيث الإلغاء والتعليق؟.

أمّا الدكتور خليل عمايره فيكاد يخالف النحويين ويعتمد معياراً لتصنيف الجملة وتسميتها ما قاله السيوطي (العبرة بصدر الأصل)، وهذه الأفعال التي يسميها النحاة ما كانت تسميتها أفعالاً إلا من قبيل تخريج الحركة الإعرابية في الاسمين بعدها في ضوء فلسفة العامل، ويرى أنها ليست أفعالاً حقيقة، بل هي عناصر ظن أو شك تؤثر في دلالة الجملة الاسمية بعدها ليس غير، وأنّ حركة النصب على الاسمين إنما هو من قبيل خط سلامة المبنى كما جاء اقتضاء للقياس اللغوي عن العرب، يقول "فهذه الكلمات التي يسميها النحاة أفعال الظن ليست في حقيقتها أفعالاً حقيقة والذي جعل النحاة يسلكونها في الأفعال هو حركة حال النصب على المبتدأ والخبر، فكل حركة لا بد لها من تبرير على ضوء فلسفة العامل، والنصب يلحق بأم الباب "المفعول به" فهما مفعولان، ولو قالوا بأن العلاقة بين الفعل ظنّ والمبتدأ هي علاقة الظنّ أو الشك أو ... (ويقصد التحويل)... وأن الحركة حركة اقتضاء للقياس اللغوي على ما جاء عن العرب، لما احتاجوا إلى هذا الذي ذهبوا إليه"[2].

---

[1] الفعل زمانه وابنيته ص89.

[2] بحث عن الجملة الاسمية بعنوان "رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها، دراسة دلالية وصفية" ص26.

ولعلّ من المفيد أن نختم ما ذهب إليه الباحثون المعاصرون بما جاء عن الدكتورة إيمان الكيلاني، حيث أفردت الباحثة قسماً للبحث عن دلالة أفعال القلوب على التركيب الجملي رابطة ذلك بما جاء عن العرب معتمدة على خطب العرب في العصر الأموي، فهي ترى أن أفعال القلوب (ظنّ وأخواتها) عناصر تدخل على التركيب الجملي الاسمي، ولا علاقة لها بالأفعال فهي عناصر زيادة ويظهر أنها تقتفي أثر الدكتور خليل عمايره، ثم أخذت تحليل هذا القول في ضوء مقطع نثري لمعاوية بن أبي سفيان لمّا مَرِضَ مرضَ موته، تقول: "وحكم هذه العناصر هي وما يسمى بـ "أفعال القلوب والصيرورة حكم "كان" تدخل على جملة اسمية لتعطي الخبر معنى خاصاً ومن ذلك ما ورد في خطبة معاوية بن أبي سفيان لما مرض وفاته حين قال لمولىً له: من بالباب؟ قال: نفر من قريش يتباشرون بموتك. قال: ويحك لم؟ فوالله ما لهم بعدي إلا الذي يسوءهم. وأذن للناس فدخلوا، فخطب فيهم، فصنف الناس إلى أربعة أصناف فذكر فئة ... ومِنهم من يطلب الدنيا بعمل الآخرة ولا يطلب الآخرة بعمل الدنيا، قد طامَن من شخصه، وقارب من خطوه وشمّر عن ثوبه، وزخرف نفسه بالأمانة، واتخذ ستر الله ذريعة إلى المعصية".

وموطن الشاهد: (اتخذَ سترَ اللهِ ذريعةً إلى المعصية) فأصل الجملة التوليدي:

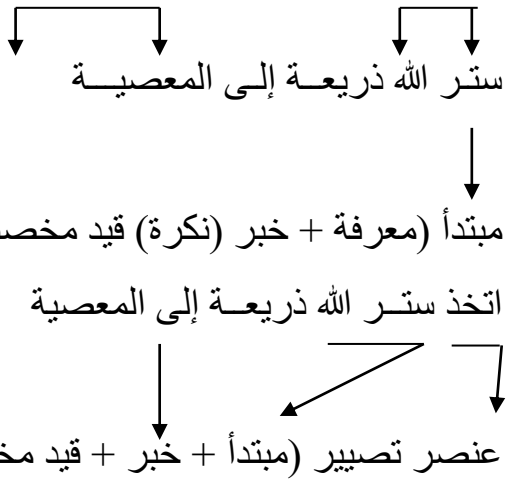

فهي جملة اسمية حولت بزيادة عنصر الصيرورة "فاتخذ" ليس بفعل وإنّما عنصر تصيير"[1].

ويبدو لنا من العرض السابق مما قاله القدماء والمحدثون، أنّ (ظنّ وأخواتها) ألفاظ تحمل شيئاً من الخصائص الدلالية للفعل ولكنها تنأى عنه في بقية خصائصه عدم الاشتراك في الحدث والزمن مع أنّه يتراءى أنّ فيها حدثاً ولكن الحقيقة غير ذلك، أمّا ما يخص الاسمين المنصوبين بعدها فإننا نميل إلى ما قاله ابن السراج[2] من أنهما اقتضاء لهذه الأفعال غير المؤثرة إنما تفيد الشك أو اليقين أو التحويل في الخبر وتبعه من المحدثين الدكتور خليل عمايره، ويكون نصبهما اقتضاء لما جاء عن العرب محققين بذلك خط سلامة المبنى والمعنى.

[1] الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي، في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية: 38-39

[2] ينظر الأصول في النحو 1: 180-181.

المسألة السابعة والأربعون
الخلاف في مجيء ظن، وحسب ... متعدية لثلاثة مفاعيل

يقول الرضي: "وعند الأخفش، ينقل بالهمزة إلى ثلاثة: باقي أفعال القلوب، أيضاً، قياساً لا سماعاً، فيقول: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظننتك، وأخلتك وأزعمتك، وأوجدتك..." 4: 142.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة والأخفش، فقد ذهب النحاة إلى أنّه لا يجوز أن يقاس على أفعال القلوب (أرى – أعلم – أنبأ) بنقلها بالهمزة بينما أجاز الأخفش ذلك. وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه والمازني والفارسي والأعلم وابن هشام إلى أنّ الأفعال التي نقلت بالهمزة إلى نصب ثلاثة مفاعيل هي: (أعلم – رأى أنبأ) وأنّهم لا يجوّزون القياس عليها، يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منها واحد دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشرا زيداً أباك، وأنبأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك"[1].

ويقول أبو علي الفارسي: "قال أبو عثمان: لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل، ولم يجز: أظننت زيداً عمراً منطلقاً"[2].

ويقول الأعلم: "وهذا الضرب في فعلين من الأفعال التي في الباب المتقدم قبل هذا وهما أرى وأعلم، وهما منقولان من رأى وعلم"[3].

ويقول ابن يعيش: "هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتها، وهو المسموع عن العرب"[4].

وقد استدل هذا الفريق من النحاة بما يأتي:

1- إنّ همزة النقل تلحق الفعل القاصر الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد، وما يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه إلى مفعولين، أما تعديه إلى ثلاثة فلم يسمع إلا في (رأى – علم) فاقتصر عليهما، يقول ابن مالك: "ورُدّ مذهب الأخفش بأن قيل: حق

---

1 الكتاب 1: 41.

2 الإيضاح العضدي: 201.

3 النكت 1: 175.

4 شرح المفصل 7: 66.

همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يعدّى بالهمزة متعد إلى اثنين؛ لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة، على خلاف القياس، فقبل، ولم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتها؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه"[1].

2- النقل بالهمزة باب من السماع، فالنحاة يرون أن نقل الفعل القاصر لا يكون إلا بنقل عن العرب، وهو ما ينطبق على ظنّ وأخواتها، يقول الرضي: "وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف: أظرف، وفي نصر: أنصر؛ ولهذا رُدّ على الأخفش في قياس أظن وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول: نصّر ولا دَخّل، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعيّن"[2].

وأما أبو الحسن الأخفش فقد رأى جواز تعدية (ظنّ وأخواتها) إلى ثلاثة مفاعيل، قياساً على (رأى – علم)، نحو: أظننت زيداً عمرا قائماً، أحسبت زيداً عمرا جالساً، ولعلّ أوّل من ذكر ذلك عنه ابن جني، يقول: "وأجاز أبو الحسن أظننت زيداً عمراً عاقلاً، ونحو ذلك: وامتنع منه أبو عثمان: قال استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنّه عاقلاً"[3].

ويقول الأعلم: "وقاس الأخفش عليهما أخواتها فيقول: أظن زيد عمراً أخاك منطلقاً وما أشبه ذلك، وغيره لا يتجاوز ما قالت العرب"[4].

ويقول أبو البقاء العكبري: "وأجاز الأخفش ذلك في جميع باب "ظننت" قياساً على "أعلمت وأريت"[5] ويقول ابن الحاجب: "وقد أجاز الأخفش: أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت"[6].

ويقول ابن يعيش: "وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما فيجيز أظن زيدٌ عمراً أخاك قائماً، وأزعم بكر محمداً جعفراً منطلقاً[7]. وقد ذكر أبو حيان

---

1 شرح التسهيل 2: 100.

2 شرح الشافية: 1: 84.

3 الخصائص 1: 271.

4 النكت 1: 175.

5 اللباب 1: 258.

6 شرح المقدمة الكافية 3: 897.

7 شرح المفصل 7: 66.

أنّ ابن السّراج اختار ما ذهب إليه الأخفش، يقول: "وزاد الأخفش قياساً واختاره ابن السّراج أظن وأحسب وأزعم وأوجد"[1].

وقد اعتمد الأخفش دليل القياس لتوجيه ما ذهب إليه، ولم يسنده في ذلك سماع، لأنّه لم يسمع في كلام مثل ما ذهب إليه، إلا في فعلين (رأى – علم) فالعرب إذا عدّت غير هذين من الأفعال، قالوا: جعلته يظن عمراً قائماً كما ذكر ابن جني.

ويمكن الرد على ما جاء به الأخفش، فإنّه لو ذهبنا مذهبه هل يجوز لنا أن ننقل بعض الأفعال نحو كسوت ولبست؟، فتقول أكسوتك زيداً جبة، ولجاز نقلها بالتضعيف، ويظهر أنّ ذلك لم يجز اتفاقاً، يقول الرضي: "ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً، في غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك زيداً جبَّة، وأجعلتك زيداً قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً، في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقاً"[2].

ويقول ابن مالك: "ولو ساغ القياس على (أعلم) و (أرى) لجاز أن يقال: (أكسيت زيداً عَمرْا ثوباً) وهذا لا يجوز بإجماع"[3].

واستكمالاً لمتابعة هذا الخلاف نرى أن نذكر ما جاء عند أحد الباحثين المعاصرين فالأستاذ عباس حسن قد تعرض لمثل الخلاف السابق، فذكر رأي الجمهور من عدم التعدية إلا في الفعلين (رأى – علم) ولا يبُيح القياس عليه، ورأى آخر يبيح القياس، ولا يرى وجهاً للتفرقة بين باقي أفعال القلوب إلى أن يرتضي لنفسه رأياً ينظر من خلاله إلى أن ذلك مما يلائم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان، فالوجهان عنده مباحان، والاختيار للمتكلم في مراعاة الملابسات، يقول: "وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة، فتقصر التعدية على الفعلين المعنيين (علم ورأى) ولا تبيح قياس شيء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما، فلا يصح عندها أن تقول أظننتُ الرجل السيارة قادمة، وأحسبته السفر فيها مريحاً في حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين، ولا يرى وجهاً للتفرقة بينهما وبين نظائرهما من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب الأصل"[4]. ويقول الأستاذ عباس حسن معلقاً على هذا النص: "وهذا رأي حسن اليوم، فإنّه مع خلوه من التشدد والتضييق، يساير الأصول اللغوية العامة، ويلائم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان، فتقول: أظننت الرجل السيارة قادمة؛ بدلاً من جعلت الرجل يظن السيارة قادمة، إذ من

---

1 الارتشاف 3: 83.

2 شرح الرضي 4: 142.

3 شرح الكافية الشافية 2: 573.

4 النحو الوافي 2: 59.

الدواعي البلاغية، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل. فمن الخير إباحة الرأيين، وترك الاختيار للمتكلم يراعي فيه الملابسات"[1].

والذي يميل إليه الباحث ما ذهب إليه جمهور النحويين، ولعلّه يستند في ذلك إلى:

1- قول الأخفش يعتمد على القياس ويفتقد إلى السماع، والنقل بالهمزة باب من السماع، يقول ابن هشام: "وقيل النقل بالهمزة كلّه سماعيّ وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنّه قياسي في القاصر، سماعي في غيره"[2].

2- في تعدية هذه الأفعال خروجٌ عن كلام العرب، وابتداء لغة لم يعرفها أصحابها، يقول الأزهري: "ومنعوا من أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً، لأنّه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة"[3].

وغاية الكلام العربي شيوعه في القياس والاستعمال، يقول ابن جني: "وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه"[4].

---

1 النحو الوافي 2: 59.

2 مغني اللبيب: 678.

3 شرح التصريح 1: 258.

4 الخصائص 1: 126.

المسألة الثامنة والأربعون
الخلاف في حذف المفعول الأول مع الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل

يقول الرضي: "وظاهر مذهب سيبويه: أنّه لا يجوز ذكر أولها، وترك الثاني والثالث، لأنّه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة، فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره، ولم يجوِّز الاقتصار على الأول.

وأجازه ابن السّراج مطلقاً، وقال السيرافي: أراد سيبويه أنّه لا يحسن الاقتصار على الأول، لأنّه لا يجوز مطلقاً.

ومذهب ابن السّراج أولى، إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون، فإذا قطعت النظر عن الأول فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال مفعولي علِمت مع الثاني، لأنّهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى". 4: 145.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول حذف المفعول الأول مع الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل، فتعددت آراء النحاة في هذا الحذف، فمنهم من منع الحذف ومنهم من أجازه، ومنهم يجيز حذف الأول، ومنهم مَنْ يجوّز حذف الآخرين فقط؛ لأنهما في حكم مفعولي ظنّ. وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّه لا يجوز حذف المفعول الأول ولا غيره مع الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وقد نصّ على ذلك، يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة"[1].

ويقول المبرد: "ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يُبطل العبارة عنه، لأنّ المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلاً"[2]. ويقول ابن السّراج: "فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام، ولو ألغيت "أعلمت ورأيت" من قولك: "أرأيت زيداً بكراً خير الناس وأعلمت بشراً خالداً شر الناس، والملغي كالمحذوف لبقي زيد بكر خير الناس، فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام"[3].

---

1 الكتاب 1: 41.

2 المقتضب 3: 122.

3 الأصول 1: 187.

ويقول ابن عصفور: "وأما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاختصار، وأما على الاقتصار فغير جائز"[1]. ويقول السهيلي: "لأنّك لا تريد بقولك (أعلمت زيداً) أي جعلته عالماً على الإطلاق، هذا محال، إنما تريد أعلمته بهذا الحديث، فلابد من ذكر الحديث الذي أعلمته به"[2].

وقد تبع سيبويه في رأيه السابق جماعة من النحاة ذكرهم أبو حيان، ابن الباذش وابن طاهر وابن خروف والأستاذ أبو علي، يقول أبو حيان: "ومذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز أن يتقصر عنه ولا عليه، وهو قول ابن الباذش وابن طاهر وابن خروف، والأستاذ أبي علي وابن عصفور"[3].

وقد احتج ابن عصفور لهذا الفريق بأنّ الحذف لم يجز خشية التباس أعلمت المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من علمت بمعنى عرفت، يقول: "إنّما لم يجز ذلك لالتباس أعلمت المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من علمت بمعنى عرفت فلم يجوز لذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: أعلمت زيداً أخاك لم تدر هل هي أعلمت المنقولة من علمت بمعنى عرفت، فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من علمت المتعدية إلى المفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً؟.

وإذا قلت: أعلمت زيداً، لم تدر أيضاً هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً فلمّا كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز.

ولم يجز في أخوات أعلمت، وإن كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبس، حملاً على أعلمت لأنّها إنّما تعدّت إلى ثلاثة بالحمل عليها أو تضمنها معناها"[4].

أمّا الذين أجازوا الحذف، فقد اختلف في النسبة إليهم، فمنهم[5] من نسبه إلى المبرد وهو مخالف لما جاء عنده كما نُقل في الرأي الأول، ومنهم من نسبه إلى ابن كيسان وابن مالك وخَطّاب* وغيرهم، يقول ابن مالك: "إلا الاقتصار على المرفوع فإنّه غير جائز في ظن وأخواتها لعدم الفائدة، وجائز في أعلم وأخواتها لحصول الفائدة"[6].

---

1 شرح الجمل 3: 313.

2 نتائج الفكر في النحو: 350.

3 الارتشاف 3: 85.

4 شرح الجمل 1: 313.

5 الهمع 2: 250..

* أبو بكر خطّاب نحوي

6 شرح التسهيل 2: 104.

يقـول أبـو حيـان: "ويجـوز أن يقتصـر عليـه ويحـذف المفعـولين الأخيـرين فتقول:أعلمت كبشك سمينا ولا يذكر من أعلمت زيد ولا يذكر ما أعلمته"[1]. ويقول السيوطي: وعليه الأكثر، منهم المبرد، وابن كيسان، ورجّحه ابن مالك وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الأول: كقولك: أعلمت كبشك سميناً بحذف المعلم، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يَخْلُ الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الأولى والمُعْلم في الثانية"[2].

وقد احتج هذا الفريق أنّ الحذف لا يؤثر على التركيب كما يحصل لحذف أحد مفعولي ظن فالفائدة لا تعدم بالاستغناء عن المفعول، يقول ابن عقيل: "وذلك لأن الفائدة لا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت، ولا تعدم بالاقتصار عليه كما تقدم، كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولي ظننت، فتقول: أعلمت دارَك طيبةً ولا تذكر من أعلمت وتقول:أعلمت زيداً. ولا تذكر ما أعلمت"[3].

وأمّا الفريق الثالث من النحاة، فهو الذي ذهب إليه الشلوبين ويظهر أنّه مخالف للمذهب السابق، فإنّه يجوّز حذف المفعول الأول فقط، فيرى أنّ تركيب (أعلمت عمراً قائماً) حذف مفعوله الأول ولا تذكر من أعلمته بالخبر، يقول: "يعني الاقتصار عليه وفي ألا يلغى الفعل عنهما"[4]. ويقول السيوطي: "الثالث وعليه الشّلوبين: يجوز حذف الأول فقط ذكر الآخرين نحو: أعلمت كبشك سمينا، ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول، ولا حذف الثلاثة ولا حذف الأول وأحد الآخرين، ولا حذف أحد الآخرين فقط"[5].

وأما الفريق الرابع الذي يرى أنّه يجوز حذف الآخرين فقط، دون الأول وعليه الجرمي وهو اختيار ابن القّواس، فيقول فيه السيوطي: "الرابع وعليه الجرمي، واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخرين فقط، لأنّهما في حكم مفعولي ظنّ، دون الأول، لأنّه في حكم الفاعل"[6].

وقد رَدّ ابن عصفور هذين المذهبين (الثالث والرابع) يقول: "وأجازوا: أعلمتُ زيداً، إذا قدّرت زيداً المفعول الأول، فإنّ قدّرته الثاني أو الثالث لم يجز، لأنّ الثاني لا يستغني عن الثالث، ولا الثالث عن الثاني لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر.

---

1 الارتشاف 3: 84.

2 الهمع 2: 250.

3 المساعد 1: 381.

4 شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 706.

5 الهمع 2: 250.

6 الهمع 2: 251.

وكذلك أجازوا: أعلمتُ زيداً أخاك، إذا قدّرت هذين المفعولين هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً فإنْ قدّرت أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضاً، لما ذكرنا من أنّ المفعولين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وذلك عندنا كلّه ممتنع للبس الذي تقدم ذكره"[1].

بقي أن نرى ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف رأيهم في هذا الخلاف، فقد ذهب الدكتور البنا إلى ارتضاء ما جاء عن ابن كيسان وأيّده في ما ذهب إليه، لأنّه يرى أن رأي ابن كيسان يعضده القياس، يقول: فأعلم ونحوه متعد في الحقيقة إلى مفعولين كأعطى، ولما كانت "أعطى" يجوز حذف مفعوليها جميعاً، فإنّه يجوز حذف الثلاثة ههنا وكذلك يجوز حذف الأول وحده دون الأخيرين، والآخرين دون الأول، قياساً على حذف أحد مفعولي أعطى دون الآخر"[2].

وما قاله الدكتور البنا يمكن مناقشته على النحو التالي:

فأعطى وأخواتها أفعال تدخل على الجمل التي لا ترتبط أجزاؤها ارتباط ما بعد ظن وعلم وأعلم، فالأصل فيها أن تدخل على تركيب جملي اسمي لا يمكن الفصل بين مكوناته، أمّا أعطى وغيرها من الأفعال التي لا ترتبط بالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فيمكن حذف معموليها، ولعلّ في ما أشار إليه ابن الحاجب دليلا على ذلك، يقول: "وإنّما اختصت بامتناع الاقتصار على أحد مفعوليها لأنّها في مفعوليها بخلاف باب كسوت، فإنّه لا ربط بين مفعوليها فلذلك جاز ذكر أحدهما دون الآخر بخلاف هذا الباب"[3].

ويقول الجامي: "وقد يحذفان معاً كقولك (فلان يعطي، ويكسو) إذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي (باب علمت) فإنّك لا تحذفهما نسيا منسيا. فلا تقول: (علمت وظننت) لعدم الفائدة إذ من المعلوم أن الإنسان لا يخلو من علم وظن"[4].

والذي يظهر للباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة هو أقرب إلى مقتضى التركيب، لأنّه وكما هو معلوم عند العلماء؛ فإنّه لا حذف إلا بدليل، ولعلّ الباحث يضيف إلى هذا ما جاء عند الدكتور شريف النجار لأنّه يناسب المقام، يقول: "والذي أراه أنّ العربي لا يرتضي أن يكون كلامه مبهماً، فإذا حذف كان هناك ما يدل

---

1 شرح الجمل 1: 314.

2 ابن كيسان: 186.

3 الإيضاح في شرح المفصل 2: 65.

4 الفوائد الضيائية 2: 278.

على الحذف لفظاً أو معنى، حيث يدرك أنّ السامع قد أدرك ما يرمي إليه المتكلم، أمّا أن يحذف دون ترك دليل على المحذوف فهذا ليس من سَمْت لغة العربي، فالذي يظهر لي هو منع الحذف"[1].

[1] أبو الحسن بن الباذش وأثره النحوي: 1124 (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها) المجلد 14، العدد 23، شوال 1422هـ ديسمبر 2001م.

المسألة التاسعة والأربعون
الخلاف في مجيء مفعول ظن وأخواتها ضميراً أو اسم إشارة

يقول الرضي: "قال الفراء: وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليها، تقول لمن قال: أظن زيداً قائماً، أنا أيضاً أظنه، أو أظن هذا، وكذا باقي أفعال القلوب.

قال الأندلسي: لو جاز قيام لفظ "ذاك" أو "هذا" مقام الجملة، لجاز وقوعه صلة، وليس ما قال بشيء، لأنّ مفعولي باب "علمت" بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدّر بالمفرد على حال. قال الأندلسي وغيره: إنّ الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي ظننت الظنّ قلت: لا منع مما قاله الفراء، على ما ذكرنا". 4: 152 – 153.

يظهر أنّ الخلاف الذي أورده الرضي في هذا النص ليس كبيراً، فمضمونه مجيء مفعولي ظنّ أو باقي أفعال القلوب ضميراً أو اسم إشارة مدلولاً عليه من التركيب وإليك بيان الخلاف:

ذهب الفراء إلى أنّه يجوز قيام الضمير واسم الإشارة مقام المفعولين إذا سبق ما يَدلُّ عليهما، ويظهر أنّ ابن الحاجب قد ذكر مثل هذا الرأي ولكنه لم يشر للفراء، يقول: "لأنّ ذاك إنّما يقل بعد تقدم ذكر ما يصحُّ أن يكونا مفعولين كقول قائل ظننت زيداً قائماً، فتقول: ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن أي ظنا مِثلَه"[1].

ولعلّ في كلام ابن عقيل ما يشير إلى هذا المذهب، يقول: "فإن وقع موقعهما أي ذكر بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها:

ظرف: نحو ظننت عندك،

أو شبهه: نحو ظننت لك،

أو ضمير: نحو ظننته،

أو اسم إشارة: نحو ظننت ذلك. امتنع الاقتصار عليه، أي على أحد المذكورات من الظرف وما بعد"[2].

أما ما نقله الرضي عن الأندلسي من أنّ (ذاك وهذا) يقومان مقام الجملة فيقعان صلة، أو أنهما (الضمير والإشارة) قاما مقام المصدر، فيمكن الردّ عليه بالآتي:

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 2: 66.

[2] المساعد 1: 353-354.

1- أجمع النحاة على وقوع صلة الموصول جملة أو ما يؤول بالجملة كما في الظرف والجار والمجرور.

2- ما قاله الأندلسي عن أنّ (الضمير والإشارة) مصدرٌ لا يستقيم؛ لأنّ الخلاف حول مفعولي أفعال القلوب، أما وقوع المصدر ضميراً واسم إشارة فلا خلاف حوله، يقول ابن مالك: "أو ضميره **(فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين)**[1] واسم الإشارة نحو: لآخذنّ ذلك الحق"[2].

ويظهر أنّ ما ذهب إليه الفراء وتبعه فيه الرضي، هو الرأي الذي يميل إليه الباحث، ولعلّه يضاف إلى ما ذهبا إليه الآتي:

1- الأصل في الكلام أن يأتي دون حذف ما لا تدع حاجة إليه ولمّا تقدم الكلام لا يشعر بالحذف جاز التركيب، يقول ابن مالك: "فلو قال قائل دون تقدم كلام، ولا ما يقوم مقامه: (ظننت) مقتصراً لم يجز لعدم الفائدة"[3].

2- كما هو معلوم أنّ التركيب الذي جاء عند الفراء يقوم على الحذف لدلالة الحال عليه بما سبقه من نحو: أظن زيداً قائماً؟ ومثل هذا التركيب كثير في كلام العرب، يقول الأنباري: "والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى"[4].

---

1 المائدة: 115.

2 شرح التسهيل 2: 181.

3 شرح الكافية الشافية 2: 553.

4 الإنصاف 1: 73م10.

المسألة الخمسون

الخلاف في الإلغاء والتعليق في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

يقول الرضي: "وأمّا الإلغاء والتعليق في (أعلم وأرى)، عن المفعولين الأخيريْن، فالظاهر، كما ذهب إليه ابن مالك، أنّه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في عَلِم ورأى، تقول: أعلمتك لزيد منطلق، وأزيد قائم أم عمرو، وما زيد قائماً، وزيدٌ أعلمتك قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ أعلمتك.

وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلم لما لَم يسمَّ فاعله، نحو: أُعلمت ما زيد قائماً، وزيد أُعْلمت قائم. وقال الأندلسي: الذي أُعوِّل عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما. وفي بعض نسخ الجزوليّة، ما يدل على أنّك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقه، وإذا بنيته للمفعول جاز.

والذي أرى، أنه لا منع من الإلغاء والتعليق سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول. وقال ابن جعفر: لو ألغيت فقلت: زيدٌ أعلمتك قائمٌ، أو علَّقت فقلت: أعلمتك لزيدٌ قائمٌ، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة، لأنّه لابدَّ من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة.

وليس ما قال بشيءٍ، لأن إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءَه، أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر، فهو مثل: زيد علمت قائم، أعملته في الفاعل وألغيته عن المفعول، وكذا في: علمت لزيد قائم: أعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول، وأيضاً، المعمل معنى الهمزة،أي التصيير والمُلْغى أو المعلق:أصل عَلِم، فالملغي غير المعمل". 4: 168-169.

يتضمن نصّ الرضي خلافاً حول الإلغاء والتعليق في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل (أعلم – أرى) فابن مالك ومن تبعه من النحاة يجيزون فيهما ما يجوز في ظن وأخواتها من الإلغاء والتعليق، أما الأندلسي ومن تبعه من النحاة فإنّهم يمنعون ذلك وإليك تفصيل الخلاف:

قبل مناقشة تفاصيل الخلاف، لعلّ المناسب أن نذكر هنا المقصود بالإلغاء والتعليق.

فالإلغاء: إبطال عمل ظن وأخواتها لفظاً ومحلاً بتوسط العامل وتأخره، يقول ابن هشام: "الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بمتوسطه"[1].

والتعليق: إبطال عمل ظن وأخواتها لفظاً لا محلاً لوجود ما يمنع العمل مباشرة كلام الابتداء ولا القسم ...، يقول ابن هشام: "التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ماله صدر الكلام بعده"[2].

ذكر بعض النحاة أن في كلام سيبويه ما يشعر بإجازة تعليق(أعلم – وأرى) ولعلّنا ننقل النص الذي فهم النحاة عنه، يقول سيبويه: "ونظير إن مكسورة إذا لحقتها اللامُ قوله تعالى: **(ولقد علمت الجنة أنّهم لمحضرون)**[3] وقال أيضاً **(هل ندلكم على رجل ينبّئكم إذا مزقتم كلَّ مُمزّق إنّكم لفي خلق جديد)**[4]، فإنّكم ههنا بمنزلة أيُّهم إذا قلت: ينبّئهم أيُّهم أفضلُ[5].

يقول ابن أبي الربيع: "والظاهر من كلام سيبويه أن التعليق يكون في هذه الأفعال"[6] أمّا ابن مالك الذي سار مدار الخلاف حوله فقد أجاز التعليق والإلغاء في هذين الفعلين حملاً لهما على سائر الباب، "سواءً بُني الفعل للفاعل أو المفعول، يقول: فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق في هذا الباب لا منعه، فالصحيح أن أعلم وأخواتها مما يبنى للمفعول مساوية لظن وأخواتها، ... وجاء في أعلم وأخواتها لحصول الفائدة"[7].

ويقول أبو حيان: "واختلفوا في إلغاء الفعل عنهما فيرجعان إلى أصلهما من المبتدأ والخبر فذهب قوم إلى جواز الإلغاء سواء بني الفعل للفاعل، أم بني للمفعول، وهو اختيار ابن مالك"[8].

ويقول ابن عقيل مقتفياً أثرهما: "وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً، فيأتي فيهما جميع الأحكام التي سبقت لعلمت وأخواتها"[9].

وقد احتج هؤلاء النحاة بالقياس والسماع:

---

1 أوضح المسالك 2: 54.

2 أوضح المسالك 2: 65.

3 الصافات: 158.

4 سبأ: 7.

5 الكتاب 3: 148.

6 البسيط 1: 455.

7 شرح التسهيل 2: 104.

8 الارتشاف 3: 85.

9 المساعد 1: 381.

1- فدليل القياس يتضمن ما لـ أعلم وأرى من الأحكام التي لظن وأخواتها فيجوز فيهما ما يجوز في ظن وأخواتها إضافة إلى أنّ أعلم وعلم متوافقان في المعنى، يقول السيوطي: "ورُدّ بأن أعلم وعلم أيضاً: متوافقان في المعنى، فيلزم تساويهما في الإلغاء"[1].

2- ودليل السماع قد وَرَدَ عن العرب إلغاء هذين الفعلين وتعليقهما، يقول ابن مالك: "فمن الإلغاء بعد النقل قول الشاعر[2]:

وكيف أُبالي بالعدو وَعيْدِهم وأخشى مُلِمّاتِ الخطوبِ الصوايبِ

وأَنْتَ أراني اللهُ أَمنَعُ عاصمٍ وأمنحُ مُستَكْفٍ وأسمَحُ واهِبِ

فألغى أراني متوسطاً. ومثله قول بعض من وثق بعربيته: البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر.

ومن التعليق قوله تعالى: **(هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مُزِّقتم كلّ ممزق إنكم لفي خلق جديد)**[3] وقوله تعالى: **(وما أدراك ما يوم الدين)**[4] فعلق ينبئ وأدرى لأنّهما بمعنى يعلم وأعلم، فتعليقهما لمعنى حروفه يعلم وأعلم ومعناهما أحق وأولى ومن تعليق أفعال هذا الباب قول الشاعر[5]:

حَذَار فَقَدْ نُبِّئِتُ إنّك للّذي سَتُجزى بما تَسْعَى فتسعدَ أوْ تَشْقَى"[6]

أمّا المانعون للإلغاء والتعليق في الفعلين السابقين فمنهم الجزولي والشلوبين وتوسع في ذلك ابن أبي الربيع فأورد حججهم في المنع.

فالجزولي يرى المنع إذا بُني الفعل للمفعول، يقول: "وامتنع التعليق والإلغاء، وإذا بنيت للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر في منصوبي ظننت"[7].

ويقول الشلوبين أن سبب الإلغاء والتعليق أنّ "أرى" غير مؤثرة، لذا ألغيت: "وإنّما جاز إلغاء أرى وحدها من ذلك؛ لأنّها وإن كانت مضارع أريت التي بمعنى أظننت على ما ذكرناه من أنّه لم ينطق بالماضي في ذلك، فهي بمعنى أظننت، فلما كانت بمعنى فعل غير مؤثر ألغيت كإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة. وأيضاً فإنّ أريت

---

1 الهمع 2: 249.

2 شرح التصريح 1: 266

3 سبأ: 7.

4 الانفطار: 17.

5 شرح التصريح 1: 266

6 شرح التسهيل 2: 102-103.

7 المقدمة الجزولية في النحو: 83.

بمعنى أظننت لم ينطق به أصلاً، فلا ينبغي أن يجري (أرى) في ذلك مجرى سائر أفعال ما لم يسم فاعله من هذا الباب"[1].

ويرى ابن أبي الربيع أنّ (أعلمت) لا يكون فيه إلغاء واحتج لذلك بأمرين: يقول: "وأمّا (أعلمت) فلا يكون فيها إلغاء لأمرين:

أحدهما:أنّ الإلغاء في ذلك الباب لم يكن إلاّ بأن، لا يبنى الكلام عليها، ويكون الكلام مبنياً على الابتداء، ثم يطرأ الإخبار عما بُني عليه من ظن وعلم وهذا لا يُتَصوّر هنا. لابُدَّ أن يكون مبنى الكلام عليها، فتقول: أعلمت زيداً عمرا شاخصاً، ولا يجوز: عمرو شاخص ثم يأتي بخبر ثان، وهو أنّك قد أعلمت عمراً أنَ زيداً شاخص، فتحذف الثاني والثالث للعلم، ولم تأت هنا بأعلمت لتبين مسند إخبارك أنّه على علم، وإنّما يكون الإلغاء على هذه الجهة. ومن لا يجيز الاقتصاد على الأول دون الثاني والثالث لا يجيز هذه المسألة ... ويظهر المنع في التوسيط، ألا ترى أنّك لا تقول: زيدٌ أعلمت عمراً شاخص، فإذا لم يكن الإلغاء في التوسيط يفلا يكون في التأخير.

الثاني: أنّك قد أعملت الفعل في المفعول الأول، فيبعد إلغاؤه، لأنّه قد أنس بالعمل، وإنّما يكون الإلغاء فيما لم ينصب، لأنّه إذا أنس بالعمل ضعف الإلغاء، والطريقة الأولى أقوى"[2]. ثم يشير في آخر المسألة أنّ الأمر بالتعليق معلق بالسماع، يقول: "والأمر عندي قريب في التعليق والأحوط ألا يقع التعليق إلا بالسماع"[3].

وما قاله هذا الفريق من النحاة يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- أجمع جمهور النحاة على أنّ (أعلم وأرى) تعاملان معاملة (ظن وأخواتها) في الإلغاء والتعليق، فلا حاجة تدع إلى خرق الإجماع.

2- من ذهب إلى أن إلحاق أرى بأظن وهما غير مؤثرين، يمكن رَدّه بما جاء عند ابن مالك، يقول: "من أجاز إلغاء أعلم لم يجزه بالنسبة إلى المعلم فيكون في إلغائها محذور، وإنّما أجازه بالنسبة إلى المسند والمسند إليه، وهما غير متأثرين بأعلم، كما هما غير متأثرين بعلم، فلا يمتنع إلغاء أعلم عنهما، كما لم يمتنع إلغاء علم. والجواب الثاني عن الثاني أن يقال: إلحاق أرى بأظن لأنّه بمعناه ليس بأولى من إلحاق أعلمت بعلمت، بل الأمر بالعكس، لأن مفهوم علمت مستفاد من أعلمت كاستفاده مفهوم أظن من أرى، فالمناسبتان مستويتان، وبين أعلمت وعلمت

---

[1] شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 708.

[2] البسيط 1: 454 – 455.

[3] البسيط 1: 456.

مناسبتان أخريان وهما: رجوعهما إلى مادة واحدة، واستواؤهما في التصرف بخلاف أرى وأظن فإنهما مختلفتان في المادة والتصرف"[1].

3- جاء في كلام العرب ما يرد كلام هؤلاء النحاة، وكما هو معلوم فالسماع حجة على الجميع، يقول ابن عقيل: "والحجة على مَنْ منع قول بعض العرب ممن يوثق بعربيته: البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر. فألغى أعلمَ متوسطاً؛ ومثل:

وكَيْفَ أُبالي بالعدا ووعيدِهـــم وأخشى ملماتِ الزمانِ الصوائبِ

وأَنْتَ أراني اللهُ أمنعُ عاصمٍ وأرأفُ مُسْتَكْفٍ وأَسْمَحُ وَاهبِ

وقوله تعالى: **(ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد)**[2]. فعلق ينبئ، وهو بمعنى يُعْلِم: ومثلُه:

حذارِ فَقَدْ نُبّئت إنّك للّذي سَتُجزى بما تَسْعى فتسعدَ أو تَشْقَى"[3]

بقي أن نشير في إطلالة سريعة إلى ما جاء عند الباحثين المحدثين حول هذا الخلاف، فالأستاذ عباس حسن يتابع مَنْ ذهب إلى جواز الإلغاء والتعليق في الفعلين السابقين مرتضياً ما جاء عند ابن مالك ومن سار على رأيه، يقول: "فمن أمثلة التعليق:أعلمت الشاهد لأداء الشهادة واجب، وأريته إنّ كتمانها لإثم كبير. ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه: النخيلَ ُ* أعلمت البدويَّ أنسبَ ُ للصحراء أو أنسبَ ُ للصحراء أعلمت البدويَ النخيلَ ُ أنسبَ ُ للصحراء أعلمت البدويَّ. وأصل الجملة أعلمت البدويَّ النخيلَ أنسبَ للصحراء، أمّا المفعول به الأول من الثلاثة فقد كان في أصله فاعلاً كما عرفنا" فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة"[4].

وأما الدكتور إبراهيم السامرائي فلم ير قيمة لما يعرف بالتعليق عند النحاة، ويرى أن النحاة إنّما تشبثوا بها من قبل نظرية العمل والعامل، فالأولى توجيه التركيب على الإسناد مبتدأ وخبر، يقول: "ولا نعرف قيمة هذا الذي سموه بـ "التعليق" ولم يتشبثوا به إلا لحرصهم على مسألة العامل والعمل. وكان الأصوب أن يقال: إنّ: لزيدٌ قائمٌ" مسند إليه ومسند ويكتفى بذكر أنهما اسمان مرفوعان لأنّهما مبتدأ وخبر"[5].

---

1 شرح التسهيل 2: 104.

2 سبأ: 7.

3 المساعد 1: 381-382.

* (بالوجهين الرفع والنصب النخيلُ - النخيلَ).

4 النحو الوافي 2: 60.

5 النحو العربي: 98.

وقد ارتضى الدكتور تمام حسان ما أجمع عليه النحاة، فرأى جواز الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى، يقول: "يجوز في المفعولين الثاني والثالث هنا كل ما ذكر لمفعولي ظن وأخواتها من الإلغاء والتعليق والحذف مع الدليل فتقول: عمرو أعلمت زيد قائم، وتقول: أعلمت زيداً لعمرو قائمٌ"[1].

والذي يبدو للباحث بعد هذا العرض أنّ ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه من النحاة أقرب توجيهاً للتراكيب، ولعلّه يستند في ذلك للآتي:

1- ما جاء عن العرب سماعاً، فقد أوردت أثناء عرض الخلاف أنّ من يوثق بعربيته جاء عنهم الإلغاء والتعليق.

2- حمل هؤلاء النحاة أعلم وأرى على نظائرهما من الأفعال المتعدية كظنّ وعلم، فالقاعدة الأصولية تنص على أنّهم يحملون الشيء على نظيره، كما يحملونه على ضده، يقول الأنباري: "هم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره"[2].

---

[1] الخلاصة النحوية: 157.

[2] الإنصاف 1: 367 م53.

المسألة الحادية والخمسون

الخلاف في إنّ ومعموليها في باب ظنّ

يقول الرضي: "هذا مذهب سيبويه، أعني "أنّ" مع اسمها وخبرها، مفعول ظنّ، ولا مفعول له آخر مقدراً، والأخفش يجعل "أن" مع جزأيها في مقام المفعول الأول، ويقدِّر الثاني أي: علمت أنّ زيداً قائمٌ حاصلاً، أي: قيامَ زيد حاصلاً، ولا حاجة إلى ذلك، كما بيَّنا، ولو كان مقدراً لجاز إظهاره إذ لم يسدّ مسده شيء حتى يكون واجب الإضمار. ولا نقول إن "أنّ" مع جزأيها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل، فكيف تكون في تقدير اسمين، بل الأولى أن يقال: إنّ الاسمين المنصوبين نحو: علمت زيداً قائماً، سادّان مسدّ "أنّ" مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتهما، إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدريّة كما كان الكلام مع "أنّ" بتقدير المصدر". 4: 171.

أورد الرضي في هذا النص خلافاً بين سيبويه والأخفش حول تركيب "إنّ" واسمها وخبرها مع الأفعال التي تنصب مفعولين، فسيبويه يرى أن "أنّ ومعموليها" سدّت مسدّ المفعولين ولا حاجة إلى تقدير، بينما ذهب الأخفش إلى أنّ المفعول الأول موجود، والثاني على التقدير بكلمة (حاصلاً)، وإليك تفصيل هذا الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ "أن" ومعموليها تسد مسد المفعولين إذا جاءت بعد (ظنّ) وأخواتها نحو: ظننت أنّ محمداً قائم، ولا حاجة تدعو إلى التقدير، يقول سيبويه: "فأمّا ظننت أنّه منطلق فاستغنى بخبر أنّ، تقول: أظنُّ أنّه فاعل كذا وكذا، فتستغني، وإنّما يقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنّه مستغنٍ بخبر أنّ"[1].

ويقول المبرد: "فإذا قلت: ظننت أنّ زيداً منطلق، لم تحتج إلى مفعول ثان؛ لأنّك قد أتيت بذكر زيد في الصلة؛ لأنّ المعنى؟ ظننت انطلاقاً من زيد؛ فلذلك استغنيت"[2].

ويقول أبو حيان في نسبة هذا الرأي للفراء مع البصريين: "أجاز سيبويه وأصحابه والفراء أظن أنّك قائم"[3].

وقد استدل هؤلاء النحاة بأنّ مقصود الجملة واضح؛ ولأن ما دخلت إليه "أنّ" في الأصل مسند ومسند إليه بوجودهما يكتمل الظن والعلم. يقول العكبري تعليقاً على

---

1 الكتاب 1: 125-126.

2 المقتضب 2: 339.

3 الارتشاف 3: 76.

قولـه تعـالى **(الـذين يظنـون أنهـم ملاقـوا ربهـم وأنهـم إليـه راجعـون)**[1]: "أنّ واسـمها وخبرها ساد مسدّ المفعولين، لتضمنه ما يتعلق به الظن، وهو اللقاء وذكر من أسند إليه اللقاء"[2].

وذهب الأخفش، وقيل (المبرد) والجرجاني إلى أنّ ومعموليها في تأويل مصدر يكون مفعولاً أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره (حاصلا، حادثاً) يقول الجرجاني: "ومثله أنّك تقول: علمت أنّك منطلق، وظننت أنّك خارج، فيكون التقدير: ظننت أنّك خارج واقعاً، كقولك: ظننت خروجك واقعاً، إلا أنّ المفعول الثاني يترك مع أنّ؛ لطول الكلام بأنّ وصلته"[3].

ويقول أبو حيان: "وذهب أبو الحسن والمبرد إلى أنّ المفعول الثاني محذوف، تقديره مستقراً"[4].

في هذا النص مخالفة لما ذكرناه عن المبرد مع الفريق السابق من النحاة، وقد نظر الأخفش ومن تابعه إلى أنّ "أنّ" ومعموليها يمثلان اسماً واحداً، وهو ما يخالف مفعولي هذا الباب، لذا كان التقدير مجالاً لهذا التركيب فأوّلوا ذلك المحذوف (حاصلاً، واقعا). وقولهم يخالف الأصل الذي بُني عليه التركيب فهما مكونان من مبتدأ وخبر دخل عليهما الظن أو الشك، وزيدت عليه إنّ، وكما هو معلوم أن الجملة لا تكتمل إلا بجزأين سواءً مع إنّ أو مع ظن.

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من كلا الرأيين، ولعلّ الباحث يأخذ ما جاء عند الأستاذ عباس حسن نموذجاً لهم فهو يرى أنّ المصدر المؤول بالإثبات والنفي مع إنّ الناسخة وأن الناصبة يسدّان مسدّ المفعولين. يقول: "يجوز أن يسدّ المصدر المؤول من أنّ الناسخة وما دخلت عليه، أو: أنْ المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من جملة فعلية مسدّ المفعولين، ويغني عنهما، ويجب أن يراعى في معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتاً أو منفياً على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل فمن أمثلة المثبت ما جاء في خطبة لقائد مشهور: (عَلِمْنا أن السيف ينفع حيث لا ينفع الكلام..." وتقدير المصادر المؤولة: (علمنا نفعَ السيف ...) ومن أمثلة المنفي قول الشاعر:

اللهُ يَعْلَـمُ أنّـي لم أقـلْ كَذبـاً والحـقُّ عِنْـد جميـعِ النّاسِ مقبولُ

---

1 البقرة 46.

2 التبيان 1: 59.

3 المقتصد 1: 478.

4 الارتشاف 3: 76.

وتأويل المصدر مع زيادة ما يدل على النفي هو: "الله يعلم عدم كذب قولي"[1].

والذي يميل إليه الباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن سار على نهجه من النحاة أنّ (أنّ ومعموليها) يمثلان تركيباً المفعولين، ولعلّه يستند إلى الآتي:

1- يبعد هذا القول التركيب عن الإضمار وكلّما قلّ الإضمار في التركيب كان أفضل، يقول أبو حيان: "لأنّه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار"[2].

2- في قول الأخفش ومن تبعه دعوة إلى التقدير، والأصل عدمه، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3].

3- إنّ العرب لم تظهر المصدر قائماً مقام المفعولين، فكانت أنّ وما عملت فيه دليلاً على أنهما سادّان مسد هذا المصدر، يقول أبو حيان: "ولم يجيزوا أظن قيامَك"[4].

4- حملت الجملة بعداً دلالياً جديداً بوجود "إنّ" التي تفيد في كلام العرب التوكيد فأكدّت مضمون الاسم والخبر الذي دخلت عليهما، ثم ارتبط التركيب كلّه بالظن أو العلم ولعلّه مما يناسب هذا المقام مقولة النحاة: "كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى". وهذا ما يحققه قول سيبويه ومن تابعه من النحاة.

---

1 النحو الوافي 2: 43-44.

2 البحر المحيط 1: 159.

3 شرح الرضي 1: 303.

4 الارتشاف 3: 76.

المسألة الثانية والخمسون
الخلاف في زيادة "كان" مع بعض التراكيب

يقول الرضي: "وأمّا إذا دلّت "كان" على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أَحْسنَ زيداً، وكذا قولهم: إنّ مِنْ أَفْضلِهِمْ كان زيداً، فهي زائدة عند سيبويه. وقال المبرد: إنّ زيداً اسم إنّ، وكان خبرها، ومن أفضلهم خبر كان، وَرُدّ بأنّ خبر "إن" لا يتقدم على اسمها، إلا إذا كان ظرفاً". ...

وشذَّ الفَصْلُ بأصبح، وأمسى في قولهم: ما أصبح أبردَها والضمير للغداة، وما أمسى أدفأها، والضمير للعشية، ولا يتجاوز المسموع فيها ولا يقاس، "يكون" على "كان" في الفصل به، خلافاً لابن كيسان". 4: 191 – 4: 233.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول زيادة (كان) وكيفية توجيه التركيب معها، ثم أتبعه برأي لابن كيسان عن زيادة يكون في الزمن المضارع، وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ كان تزاد في بعض التراكيب، فقد نقل عن الخليل زيادة "كان" وعبّر عن ذلك بأنّها لغوٌ، يقول: "وقال الخليل:إنّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاءِ كان، وشبّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق[1]:

فَكَيْفَ إذا رأيْتَ ديارَ قَوْمٍ وجِيْرانٍ لَنَا كانُوا – كِرامِ"[2]

ويقول ابن ولاّد: "وقال الخليل: إنّ من أفضلَهم كان زيداً، على إلغاء كان"[3]. ويقول ابن الحاجب: "وتكون زائدة، وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي في الجملة كقولهم: "لم يوجد كان مثلهم "وشبهه"[4].

ويقول ابن مالك متابعاً من قال بزيادتها: "من مواضع (كان) التي تختص بها: الزيادة في التوسط دون التقدم والتأخر. والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزأي جملة كقول بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب: الكملة من بني عبس لم يوجد – كان – مثلهم). وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها نحو: (ما كان أحسَن زيداً).

---

1 ديوان الفرزدق: 649

2 الكتاب 1: 153.

3 الانتصار: 139.

4 شرح المقدمة الكافية 3: 909.

وحكم سيبويه بزيادتها في قول الفرزدق:

فَكَيْـفَ إذا رأيْـتَ ديارَ قَـوْمٍ وجِيْـرانٍ لَنَا كانُـوا – كِـرامِ"[1]

ويقول ابن مالك: "وأجاز بعض النحويين زيادتها كان آخرا قياساً على إلغاء ظنّ آخرا"[2].

ويظهر أنّ أبا حيان من أكثر النحاة الذين عالجوا قضية الخلاف حول (كان) الزائدة فجاء حديثه عنها مفصلاً، فعرض فيه أقوال النحاة وناقشها وأطال الحديث عنه، ويمكن أن نأخذ منه بعض الاقتباسات لتدعم ما عرضناه من أقوال سابقة عن القائلين بجواز زيادتها، يقول: "ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قول الشاعر[3]:

في غُرَفِ الجَنَّة العُلْيا التـي وجَبَـتْ لهـم هنا بِسَعْيٍ كـان مَشْكُـورِ

وبين المتعاطفين قول الفرزدق[4]:

في لُجّـةٍ غَمَـرَتُ أبـاك بُحورُها في الجاهليـةِ كـانَ والإسـلام

وبين نِعْمَ وفاعلها وأنشد الفراء:

ولبسـتُ سِرْبالَ الشبـابِ أَزورُهَـا ولَنِعْـمَ كَانَ شَبيبَـةُ المُخْتَـال[5]

وحكى من كلامهم: "ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضلُ منهم". ...

وقوله وآخراً على رأي هذا مذهب الفراء، أجاز زيادة (كان) آخراً، فتقول: زيد قائمٌ كان، وقاس ذلك على إلغاء ظنّ آخراً"[6].

وقد احتج هذا الفريق من النحاة بالسماع الذي ورد في النصوص السابقة إضافة إلى القياس، فقد حملوها على ظنّ وأخواتها من جواز منعها عن العمل فمنهم من يلغيها ومنهم من يعلقها. ويمكن مناقشة أقوالهم وفق ما يأتي:

1- وقـف بعـض النحـاة أمـام هـذا الـرأي وقفـة متأنيـة، ولعـلّ مـن أبـرزهم، ابـن عصفور، وأبا حيان، فقد أوردا بعض التساؤلات حول بعض أدلة السماع التـي احتج بها هذا الفريق من النحاة، فوقفا من قول الشاعر:

---

1 شرح الكافية الشافية 1: 412-413

2 شرح التسهيل 1: 361.

3 ديوان الفرزدق: 232

4 ديوان الفرزدق: 662

5 التذييل والتكميل 4: 212-275

6 التذييل والتكميل 4: 212-275.

فَكَيْـفَ إذا رأيْـتَ ديارَ قَـوْمٍ وجِيْـرانٍ لَنَا كانُـوا – كِـرامِ"

ويمكن أن نستند إلى ما جاء عند أبي حيان، فقد أورد ما جاء عن ابن عصفور ملخصاً، وأبدى رأيه في ما قاله، ثم ارتضى لنفسه مسلكاً آخر في فهم البيت، يقول: "وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: أصل المسألة: وجيران لنا هم كِرام ولنا فـ لنا في موضع الصفة، وهم: فاعل بـ "لنا" على حد: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، لأنّ سيبويه نصّ على أنّ صقراً مرفوع بـ "معه"؛ لأنّه لو قُدِّم خبراً لصقر كانت النية به التأخير؛ إذ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفة، وصقرٌ مرفوع به، كان في موضع لا ينوى به التأخير، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن ينوى به الوقوع في غير موضعه، ثم زيدت "كان" بين "لنا" و "هم" لأنّها تزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هُمْ، ثم اتّصل الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأنّ الضمير قد يَتّصل بغير عامله في الضرورة، نحو قوله[1]:

..... ∴ أنْ لا يجَاورَنـا إلاّكِ دَيّـارُ

والأصل: إلا إياك، وإذا كان يتصل بالحرف فالأحرى أن يتصل بالفعل "انتهى". وهذه التخريجات كلُّها متكَلّفة.

والذي نختاره في البيت أنّ "كانوا" و "لنا": كان واسمها وخبرها، ومعنى اللام الاختصاص، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وسيبويه عليها أنّها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فَهم النحويون عنهما، إنّما أرادا بالزيادة أنّه لو لم تدخل هذه الجملة بين "جيران" و "كرام" لَفُهم أنّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنّه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي،فجيء بقوله: "كانوا لنا" على هذا المعنى، لا يستفاد بها إلا تأكيد ما فهم من المضي قبل دخلوها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنّها زيدت كزيادة: ما كان أحسن زيدا!"[2].

2- من قال بزيادة كان آخرً يمكن رَدّ قوله؛ لأنّ ذلك غير مسموع والزيادة على خلاف الأصل، يقول ابن مالك: "والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأنّ الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة"[3].

وأمّا المبرد ومن سار على رأيه، فقد ذهب إلى أن كان لا تزاد وقد صرّح بذلك قائلاً: "ونقول: إنّ زيداً كان منطلقاً نصبت زيداً بأنّ، وجعلت ضميره في كان، وكان ما عملت فيه في موضع خبر إنّ ...

---

1 صدره: وَمَا عَلَيْنَا إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ، الخصائص 1: 307

2 التذييل والتكميل 4: 220-221.

3 شرح التسهيل 1: 361.

فَكَيْـفَ إذا رأيْـتَ ديارَ قَـوْمٍ وجِيْـرانٍ لَنَا كانُـوا – كِـرامِ"

والقوافي مجرورة. وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين.

وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أنّ خبر(كان) (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا"[1].

ويقول ابن ولاّد: "قال محمد: ولا حجة له في هذا البيت، لأنّه يجوز أن يكون (لنا) خبر كان، كأنه قال: وجيرانٍ كانوا لنا كرام"[2].

يقول الأعلم: "ويقول المبرد هذا وزعم أنّ كانوا لها اسم وخبر فاسمها الواو وخبرها (لنا) التي قبلها، كأنّه قال: وجيرانٍ كانوا لنا"[3].

وقد ذهب ابن السيّد البطليوسي أنّ ما ذهب إليه المبرد رأى أكثر النحاة، يقول: "وأما بيت الفرزدق فأكثر النحويين يذهبون إلى أن كان فيه غير زائدة، وأن الضمير المتصل بها اسمها، ولنا خبرها"[4].

ويقول ابن هشام: "وليس من زيادتها قوله: "وجيران لنا كانوا كِرامِ"، لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه"[5].

وقد احتج هؤلاء النحاة بأنّ كان لو كانت زائدةً لم يتصل بها الضمير، يقول ابن السيّد: "واحتجوا بأنّها لو كانت زائدة لم يتصل بها ضمير"[6].

وقد رَدّ النحويون ما جاء به هؤلاء النحاة فأوّلوا البيت، ويمكن أن نرى ما جاء عند ابن ولاّد وما نقله أبو حيان عن بعض النحاة، يقول ابن ولاّد: "إذا كانت (لنا) من صلة جيران معلّقة بها فليس يجوز أن يكون خبراً لكان، مثال ذلك أنّك لو قلت: مررت برجلٍ راغب فينا كان، لم يجز أن تجعل فينا وهو معلّق براغب خبراً عن كان، وكذلك مررت برجل نازل علينا كان، فإن جعلت علينا، وفينا، ولنا خبراً عن كان فهو سوى ذلك المعنى، ولم تكن الرغبة فينا، ولا النزول علينا، ولا المجاورة لنا، وكأنّك قلت: مررت برجلٍ راغب ولا تذكر فيمن رغب، ثم قلت: كان فينا كما تقول: كان معنا، وكذلك نازل وما أشبهه ممّا يقتضي حرفاً من الحروف، وكأنّه قال في البيت: وجيرانٍ،

---

1 المقتضب 4: 116-117.

2 الانتصار: 139.

3 النكت 1: 523.

4 إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: 157.

5 أوضح المسالك 1: 258.

6 إصلاح الخلل: 157.

ولم يبيّن لمن هم جيران، ثم قال: كانوا لنا، أي: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلّف"[1].

ويقول أبو حيان: "وَردّ ذلك الزجاج وابن شقير، وقالا: اللام للملك ولم يُرد أن الجيران كانوا مِلْكه، وإنّما يريد: وجيران لنا.

وقال الفارسي في التذكرة: كان في هذا البيت لغو، لأنّ (لنا) قد جرى صفة على الموصوف، فلا يقدّر فيه الانتزاع من موضعه كما لم يجز في قوله "مررت برجل معه صقرٌ صائداً به؛ لأن "معه صقر" صفة لرجل.

قال أبو علي: "فإن قلت: كيف تلغي كان وقد عملت في الضمير؟. قلنا: تكون لغوا، والضمير الذي فيها تأكيد لما في لنا لأنّه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنّه لا خبر له. قال: فإن قيل: كيف جاز أن تلغيه وقد عمل؟. قلنا: يمتنع ألغاؤه وإن عمل، ألا ترى أنّك تلغي ظننت الجملة بأسرها وقد عمل ما تلغيه في الاسم، وكذلك يجوز أن تلغي "كان" وحدها في قوله: "وجيران لنا كانوا كرام" كما جاز أن تلغي الجملة بأسرها في ظننت. وجاز إلغاء "كانوا" لأنّه لم يقع أولاً، وإنّما وقع بين صفة وموصوف، فجاز إلغاؤه كما جاز إلغاؤه لما كان بين الخبر والمخبر عنه"[2].

بقي أن نشير إلى أمرين ذكرهما الرضي الأول زيادة تكون في الزمن المضارع كما نقل عن ابن كيسان، والثاني زيادة بعض أخوات كان (أمسى، أصبح).

أولاً: وزيادة تكون في المضارع مختلف فيها، فمن النحاة من يرى شذوذ زيادتها، ومنهم من يرى سماعية زيادتها مع التعجب، ولعلّنا نشير إلى ما جاء عند أبي حيان فقد ناقش ذلك، يقول: "شذت زيادة تكون في قول أمِّ عقيل بن أبي طالب:

أنْتَ تكـونُ ماجـدٌ نبيـــلُ إذا تَهُـبُّ شمـألٌ بَلِيَـــلُ

وأجاز الفراء زيادة "يكون" بين أفعل و "وما" في التعجب، نحو: ما يكون أطول هذا الغلام!. ولفظه يشعر بأنّه مسموع لأنّه قال: وقد يقال في المستعمل: ما يكون أطول هذا الغلامَ!. ويشهد لقوله رجل من طيئ:

صَدّقتَ قائلَ ما يكـونُ أحـقَّ ذا طِفـلاً بِبَذِّ ذوي السيادة يافِعـا"[3]

---

1 الانتصار: 140.

2 التذييل والتكميل 4: 218-219.

3 التذييل والتكميل 4: 217.

ولعلّ في رأي الفراء ما يخالف ما ذهب إليه الرضي من نسبته إلى ابن كيسان، ويمكن رَدّ ما جاء في نصّ أبي حيان وفق الآتي:

1- اشترط النحاة زيادة (كان) في الزمن الماضي، وما جاء في الزمن المضارع فهو خارج على ما ذهبوا إليه، يقول ابن هشام: "تختص كان بأمور، منها جواز زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي، وشذ قول أم عقيل "أنْتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ"[1].

وسبقه إلى ذلك ابن أبي الربيع، يقول أبو حيان: "وزيادة "يكون" ينبغي أن تحمل على الشذوذ، لأن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما وقع الاتفاق عليه"[2].

2- يفهم من صيغة التعجب أنّها ليست في حاجة إلى الزيادة، لأن تركيب "ما أفعله" قد أدّى المراد منه، يقول الدكتور محمد إبراهيم البنا: "وربما كانت حجة الرضي أن المتعجب في الحال ليس في حاجة إلى هذه الزيادة، لأنّ صيغة (ما أفعل) دالة على مراده ومقصوده"[3].

ثانياً: زيادة بعض أخوات كان، ويظهر أن أول من أجاز ذلك أبو علي الفارسي وهو ما نقله عنه ابن مالك يقول: "وأجاز أبو علي زيادة (أصبح) في قول الشاعر:

عَـدُوّ عَيْنَيْـك وَشَانِيهمـا أصْبـحَ مشغـولٌ بمَشْغُـولِ

وكذلك أجاز زيادة (أمسى) في قول الآخر:

أعَاذِلَ قُولـي: ما هَوِيـتُ فأوّبي كَثْيـراً أرى أَمْسَى لَدَيْك ذُنُوبـي"[4]

وقد توسّع أبو حيان في نسبة الآراء في هذا الخلاف، فذكره مرة عن الكوفيين ومرة عن ابن برهان وأردفه برأي في زيادة بعض أخوات كان لأبي علي الفارسي، يقول: "وقوله وربّما زيد أصبح وأمسى هذا مذهب الكوفيين وحكوا من كلامهم: ما أصبح أبْردَها وما أمسى أدْفأها! يعنون الدنيا...

وقال ابن الدهان: "وجدت بيتاً يدل على الزيادة، قال:

---

1 أوضح المسالك 1: 255.

2 التذييل والتكميل 4: 217.

3 ابن كيسان: 199.

4 شرح الكافية الشافية 1: 413-414.

قد بِتُّ أحْرُسُنـــي وحدي، ويَمْنعَنُي صوتُ السِّبــاعِ به يُصبْحن والهامِ

انتهى، فادّعى أن يُصْبحن زائدة...

فأمّا قول الشاعر:

عــدُوّ عَيْنَيْــك وشانيهمـــا أَصْبــحَ مشغــولٌ بمشغــولِ

وقال الآخر:

أعَاذِلَ قُولــي: ما هَويــتُ فأوَبي كَثْيراً أرى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبــي"

فأجاز أبو علي أن تكون فيه أصبح وأمسى زائدتين. وأجاز بعض النحويين زيادة "أضحى" وسائر أفعال هذا الباب وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى، فأجاز: ما أضحى أحسن زيداً! وزيد أضحى قائم. واستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله[1]:

فاليومَ قرّبتَ تَهْجونا، وتَشْتُمُنـــا فاذهَبْ، فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ"[2]

ويظهر أن ما قاله هؤلاء النحاة من زيادة بعض أخوات كان، من القليل الذي لا يقاس عليه، والقاعدة تنص على أن القياس في اللفظ أن لا يزاد، يقول أبو حيان: "وهذا عند البصريين إذا ثبت من القلة بحيث لا يقاس عليه، وهو خارج عن القياس؛ لأنّ القياس في اللفظ أن لا يزاد"[3].

ومتابعة لهذا الخلاف نرى أن نرصد ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من هذا الخلاف:

فالدكتور مهدي المخزومي يرى أن التعبير بفعل الكينونة كان من الاستعمالات القديمة، ولكنه انقرض ولم يعد شائعاً، وبقيت له بعض الآثار التي احتفظ بها كقول الشاعرة:

أنْتَ تكــونُ ماجــدٌ نبيـــلُ إذا تَهُــبُّ شمــأْلٌ بَلَيِـــلُ

فالكلمة عند النحاة زائدة، لأنها لم تجر مجرى كان الدالة على الإسناد يقول: "ولكنّ الجملة العربية – فيما يبدو – كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة شيئاً من هذا، معبراً عنه بفعل الكينونة، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة (كان) كقول الشاعرة:

---

1 الكتاب 2: 383

2 التذييل والتكميل 4: 215-216.

3 التذييل والتكميل 4: 215-217.

أنْتَ تكـونُ ماجـدٌ نبيـــلُ إذا تَهُـبُّ شمــألٌ بَلَيـــلُ

فالكلمة تكون عند النحاة زائدة هنا، لأنّها لم تجر جريان (كان) في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر، وهي فيما أزعم – فعل الكينونة الذي يدل على الإسناد"[1].

وما قاله الدكتور المخزومي يمكن مناقشته وفق الآتي:

كما هو معلوم الإسناد يقوم في العربية بين الكلمتين (المبتدأ والخبر) أو الفعل والفاعل ولا حاجة تدعو لوجود (كان) إلا لأداء وظيفة تركيبية دلالية في التركيب لم تكن لولا وجود (كان)، وليس كما يزعم أنّها من الإسناد. فالإسناد قائم بدون كان.

وأمّا الأستاذ عباس حسن فقد ذهب إلى أنّ زيادتها لا تؤثر في التركيب ولا في معناه ، والراجح أنّها تدل على الزمن الماضي، ورأى أنّ زيادتها في أسلوب التعجب قياساً يقتصر عليه في زيادتها. أمّا زيادة باقي أخوات كان فيرى أنّه مقصور على السماع،إلى أن يخرج لنفسه بملاحظة أنّ الأصل تبقى عاملة. يقول: "أمّا الزائدة فمخالفة لهما في ذلك، فهي في زيادتها المحضة مقصورة على التقوية والتأكيد ... غير أنّ الراجح أنّها تدل على الزمن الماضي إذا كانت بصيغته ولاسيما إذا توسطت بين "ما التعجبية، وفعل التعجب" في مثل: ما كان أحسن صنيعك، وما كان أرَقّ حديثك؛ فإنّها في هذه الصورة تدل على الزمن الماضي، إذ المراد أن الحسن والرقة كانا فيما مضى. ولا تدل على غيره، ولا تحتاج لفاعل، ولا لشيء آخر، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها.

أما قياسية استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالأنسب الأخذ بالرأي القائل بقياسيتها في التعجب وحده، دون غيره من باقي الحالات، منعاً للخلط، وفراراً من سوء الاستعمال، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على سلامة لغته الخبير بأسرارها.

وقد وردت زيادة بعض أخواتها: كأصبح، وأمسى، في قولهم: الدنيا ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأها! يريدون ما أبردها، وما أدفأها...

والأمر في هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة.

الأصل في الكلمة - مهما اختلفت أنواعها، وتباينت صيغها - أن تكون عاملة، أو معمولة، أوهما معاً. وهذا الأصل واجب المراعاة دائماً عند عدم المانع، والأخذ به مقدم حين الفصل في أمر الكلمة من ناحية أصالتها، أو زيادتها. فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم لها بالأصالة"[2].

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه: 32.

[2] النحو الوافي 1: 580-581

على حين ذهب الدكتور أحمد سليمان ياقوت إلى أنّ زيادة "كان" في ما ذُكر من شواهد سابقة إنّما هو لإقامة الوزن، أما زيادتها مع التعجب فلإعطاء التعجب دلالة على الزمن الماضي دون احتمال غيره. يقول: "ففي كل هذه الشواهد هي زائدة لاشك في ذلك لإقامة الوزن؛ إذ لا يقبل أن يقوم إسناد بين الصفة والموصوف أو بين المعطوف والمعطوف عليه، أو بين الجار والمجرور. وفي نعم وفاعلها يتم الإسناد بينهما دون حاجة إلى أداة ما لأنّها جملة فعلية...

وأمّا كان في مثل ما كان أحسن صنيعك – فهي ليست زائدة في المعنى والإعراب كما يقول النحاة ربما تكون زائدة لأنها لا تعمل من حيث الإعراب، ولكنها تؤدي معنى وهو جعلها التعجب في زمن الماضي، وذلك أن التعجب سواء أكان للماضي أم لغيره لا يكون إلا بصيغة الماضي، فإذا أردنا أن نجعله للماضي دون احتمال غيره أدخلنا كان وهي ههنا لإعطاء هذا المعنى دون أن يكون لها محل في الإعراب"[1].

وما قاله الدكتور ياقوت يمكن النظر إليه وفق الآتي:

1- لو وضع الشاعر أفعالاً أخرى غير كان وأخواتها في الشواهد هل يكون لمراعاة الوزن دور في ذلك؟.

2- لو كانت زيادة الفعل المضارع بين أركان التعجب، لتغير التعبير الدلالي للجملة عنه بالفعل الماضي.

والذي يبدو للباحث بعد هذا العرض المفصل لأقوال النحاة القدماء والمحدثين حول الخلاف السابق، أنه يميل إلى القول بأنّ كان عنصر زماني دلالي لا علاقة له بالتركيب إلا من ناحية المعنى، ولعلّه يستند إلى القول بدلالته الزمانية بما جاء عند ابن السراج، يقول: "وكان إنّما يدل على ما مضى من الزمان فقط"[2]، ويقول ابن يعيش: "وكان إنّما تدل على ما مضى من الزمان فقط، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"[3].

وما القول بزيادتها إلا من قبيل أنّها فقدت معموليها (الاسم والخبر) لذا رُجح القول بدلالتها على الأزمنة التي ترتبط بها من الماضي والمضارع، وهو ما عبّر عنه فندريس بفكرة الزمن، يقول: "إذ إن هناك فكرة في الواقع لا يمكن التعبير عنها بمجرد

---

1 النواسخ الفعلية والحرفية (دراسة تحليلية مقارنة): 47-46

2 الأصول 1: 82.

3 شرح المفصل 7: 90.

وضع المسند والمسند إليه، أحدهما بجانب الآخر، وهي فكرة الزمن"[1]. فوجودها بين هذه المتلازمات (المبتدأ والخبر – الصفة والموصوف – الجار والمجرور – التعجب – فاعل نعم) يجعل الباحث يركز على هذه الفكرة الزمنية فيها، ليس غير.

[1] اللغة: 165

المسألة الثالثة والخمسون

الخلاف في 1- تقديم خبر مازال عليها 2- تقديم خبر ليس عليها

يقول الرضي: "وأمّا غير "مادام" مما في أوله (ما) من هذه الأفعال، فأجاز الكوفيون غير الفراء، ووافقهم ابن كيسان: تقديم خبرها عليها، قالوا: لأنّ "ما" لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت بمعنى الإثبات فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما فارق، وما انفصل، فإنّها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى، والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الأفعال. ولم يجوّز غيرهم، نظراً إلى لفظ "ما" ولو لم يكن فيها معنى النفي، لم يصر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام"....

وأمّا ليس، فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية من ذلك؛ لأنّ مذهبهم أنّها حرف، كما، فألحقوها بها، كإنْ، ووافقهم المبرد، وإن كان مذهبه أنّها فعل، نظراً إلى عدم تصرفها ومشابهتها لما، ولنقصان فعليتها، جاز ترك نون الوقاية معها، كما في قوله: *إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ ليْسي[1]*. ولذلك، أيضاً ، أجاز بعضهم إبطال عملها بإلاّ، كما في قولهم: ليس الطيب إلا المسكُ بالرفع.

واستدل المجوِّز بقوله تعالى **(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)**[2]، قالوا: لأنّ المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك، فإنّك تقول: زيداً لن أضربَ، ولم أضرب؛ ولا منع أن يقال: إنّ "يوم يأتيهم" ظرف لليس، فإنّ الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث". 4: 200-201.

ذكر الرضي في هذا النص خلافين الأول: عن تقديم خبر مازال وغيرها من الأفعال المنفية من أخوات كان ماعدا "مادام". والثاني في تقديم خبر ليس عليها، وإليك تفصيل الخلافين:

الخلاف الأول:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تقديم خبر "مازال" عليها، وما تبعها من أخواتها، وبهذا القول أخذ ابن كيسان، وقيل أخذ به الكسائي والأخفش. يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تقديم خبر "مازال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان"[3]، ويقول ابن يعيش: [4] "وأجاز ذلك الكوفيون وإليه

---

1 صدره: عَدَدْتُ قَوْمِي كعديدِ الطّيس، ديوان رؤبة: 175

2 هود: 8

3 الإنصاف 1: 155 م17.

4 شرح المفصل 7: 113.

ذهب أبو الحسن ابن كيسان فيقولون قائماً مازال زيد، وكذلك ما كان في معناها من أخواتها".

ويقول ابن الحاجب: "وخالف ابن كيسان في غير (مادام) مما أوله ما"[1].

ويقول أيضاً: "وقسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها، وهو ما أولهُ ما خلافاً، لابن كيسان فإنّه أجاز ذلك في غير مادام"[2].

وذكر أبو حيان أن ابن كيسان أجاز التقديم مطلقاً نُفِي الفعل بما أو غيرها، يقول: "وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً نُفِي بما أو بغيرها"[3].

ولعلي أشير هنا إلى نص ذكره أبو حيان نقلاً عن ابن الحاج وضّح فيه أنّ النحاس قد ذكر ما يفيد أنّ البصريين يجيزون تقديم خبر مازال عليها، يقول أبو حيان: "وفي النقد لابن الحاج وأما مازال وأخواتها فقد نصّ النحاس في الكافي أنّ تقديم خبر مازال عليها جيد بالغ عند البصريين"[4].

ويظهر أنّ رأي النحاس عن البصريين لا يتوافق مع ما نقله النحاة عنهم، ويبدو أنّ القول بجواز التقديم رأي ابن النحاس، وهو ما أشار إليه ابن السَّيد البطليوسي، يقول: "وأجاز ابن النحاس منطلقاً مازال زيدٌ"[5].

وأمّا إذا كان حرف النفي غير (ما) نحو: لم، لن، فلم يجز بعض النحاة تقديم خبر هذه الأفعال عليها يقول أبو حيان: "ونص دريود على أنّه لا يجوز تقديم خبرها مع لم ولن"[6]. ويقول السيوطي: "وألحق دريود: لم، ولن بـ "ما" فمنع التقديم إن نفي بهما"[7].

وقد احتج هؤلاء النحاة بدليلي القياس والسماع:

الأول: أنّ (ما) هنا ليست مصدرية، وإنّما هي نافية، والنفي فيها ليس للفعل، إنّما هو لمفارقة الفعل، فالكلام معناه الإثبات، لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات ففي الإثبات لا يمتنع التقديم، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ "مازال" ليس بنفي للفعل، وإنّما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيان أنّ الفاعل حاله في

---

1 شرح المقدمة الكافية 3: 916.

2 الإيضاح في شرح المفصل 2: 87.

3 الارتشاف 2: 87.

4 الارتشاف 4: 87.

5 إصلاح الخلل: 139.

6 الارتشاف 2: 87.

7 الهمع 2: 89.

الفعل متطاولة، والذي يدلّ على أنّه ليس بنفي أنّ "زال" فيه معنى النفي، و "ما" للنفي، لما دخل النفي على النفي صار إيجابا، والذي يدل على أنّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنّك إذا قلت: انتفى الشيء كان ضداً للإثبات، فإذا أدخلت عليه النفي نحو: "ما انتفى" صار مُوجَباً؛ فَدَلّ على أن نفي النفي إيجاب، وإذا كان كذلك صار "مازال" بمنزلة (كان) في أنّه إيجاب، وكما أنّ كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، فكذلك "مازال" ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها، ولذلك لم يقولوا "مازال زيد إلا قائماً" كما لم يقولوا "كان زيد إلا قائماً"؛ لأن "إلاّ" إنّما يؤتى بها لنقض النفي، كقولك: "مامررت إلا بزيد، وما ضربت إلا زيداً" نفيت المرور والضرب أولاً، وأدخلت "إلا" فأثبتهما لزيد، وأبطلت النفي ونقضته، ولهذا إذاً قلتم إنّها عملت لشبهها بليس في أنّها تنفي الحال، كما أنّ ليس تنفي الحال، فإذا دخلت "إلا" عليها أبطلت معنى النفي، فزال شبهها بليس، فبطل عملها، فإذا دخلت "إلا" عليها أبطلت معنى النفي، فزال شبهها بليس، فبطل عملها، فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته؛ ألا ترى أنّك لو قلت "مررت إلا بأحد" لم يجز؛ لأنّ إثبات الثابت بمنزلة "كان" فكما لا يقال "كان زيد إلا قائماً" فكذلك لا يقال "مازال زيد لا قائماً"[1].

ويقول أبو البقاء العكبري: "وأما حجة الكوفيين: فقد احتجوا بالسماع والقياس: فمن السماع قول الشاعر[2]:

وَرَجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيْتَه على السّنِّ خَيْراً لا يزالُ يَزيدُ

فنصب "خيراً" بـ "يزيد" ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه.

وأما القياس: فهو أن "مازال" فعل مثبت فجاز تقديم خبره عليه، كـ "كان" وبيان ذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ قولك: مازال زيد كريماً معناه هو على كل حال، ومن هاهُنا لم يجز الاستثناء منه، فلا تقول: مازال زيد إلا كريماً، كما لا يجوز كان زيد إلا كريماً.

والثاني: أنّ "زال" معناه فارق، وفارق في معنى النفي، و "ما" للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً وتصير المعاملة مع الإيجاب، إذ كان التركيب يحدث ضد معنى الإفراد"[3].

---

1 الإنصاف 1: 155-156 م17.

2 الخصائص 1: 110

3 التبيين: 303-304.

وما قاله الكوفيون ومن تبعهم كان محط نظر مِن النحاة، لذا كان لهم موقف من السماع والقياس الذي استند إليه الكوفيون:

1- رَدّ النحاة البيت الذي استشهدوا به، فأوّلوه بين تقدير عامل، أو أن تركيب "لا يزال" يختلف عمّا في أوله ما النافية، أو أنّ ذلك لا يقع في اختيار الكلام بل في الشعر، يقول أبو البقاء: "والجواب: أما البيت فعنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن "خيراً" منصوب بفعل منصوب بفعل محذوف لا بـ "يزيد" هذه، بل هذه مفسرة للناصب، كما يكون ذلك في باب المصادر والموصولات مثل قول الشاعر: " أبَعْلِيَ هذه بالرَّحى المُتَقَاعِسِ"[1]، والتقدير يزداد على السنّ خيراً.

والثاني: أنّ الذي في البيت "لا" و "لا" ليست أصلاً في هذا الباب وكذلك لم، وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف "ما" فإنّها الأصل في النفي، وهي أمُّ بابه، فالنفي فيها آكد.

والثالث: أنّ ذلك من أحكام الشعر، لا أحكام الاختيار قولهم أنّ معنى "مازال" الإثبات، قلنا لا نظر إلى ما يحصل من معنى المركب، بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام ..."[2].

2- رَدّ النحاة ما ذهبوا إليه من القياس من أنّ امتناع دخول (إلاّ) كان من قبيل المعنى، لأن المستثنى مخالف للمستثنى منه وأن معنى مازال الإثبات، والنفي نقض له، وهو مخالف للإعراب، يقول أبو البقاء: "وأمّا دخول "إلاّ" فهو من قبيل المعنى، لأنّ الاستثناء مخالف للمستثنى منه، ولاشك أنّ معنى مازال الإثبات، وأنّ النفي نقض له، وهذا على خلاف الإعراب، والتقديم والتأخير؛ لأنّ ذلك من مكملات اللفظ، ألا ترى أنّ قولك: قائماً ما زيدٌ، وما قائماً زيد مثل ما زيدٌ قائماً في المعنى وهو غير جائز في الإعراب كذلك هاهنا"[3].

وأمّا البصريون وتبعهم الفراء من الكوفيين فإنّهم لا يجيزون التقديم، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين"[4]. وإن كان الفراء يمنع مطلق التقديم في كل منفي بما أو غيره نحو: لن و لا[5].

---

[1] صدره: تقولُ وصكّتْ وجهَهَا بيمينِها، الخصائص 1: 245

[2] التبيين: 306-307.

[3] التبيين: 307.

[4] الإنصاف 1: 155م17.

[5] الارتشاف 2: 87.

ونسب ابن يعيش الرأي لسيبويه والبصريين، يقول: "فإن كان النفي بما نحو مازال وما انفك وما فتئ وما برح فمذهب سيبويه والبصريين أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال: قائماً مازال زيدٌ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء"[1].

وقد احتج البصريون على ذلك بأنّ (ما) النافية لها الصدارة مثل غيرها من أدوات الصدارة، فجرت مجرى الاستفهام، فضلاً عن ذلك فهي أم حروف النفي، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي أن يأتي قبلهما، لا بعدهما، وكما أنّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا، ألا ترى أنّك لو قلت: في الاستفهام "زيداً أضربت" لم يجز، لأنّك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه؛ فكذلك هاهنا؛ إذ قلت "قائماً مازال زيد" ينبغي أن لا يجوز لأنّك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه"[2].

ويقول بدر الدين بن مالك: "وكذلك المقرون (بما) النافية، نحو: مازال زيد صديقك، وما برح عمرو أخاك، فالخبر في نحو: هذا لا يجوز تقديمه على "ما" لأنّ لها صدر الكلام"[3].

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من هذا الخلاف. فالأستاذ عباس حسن لم يبعد عن قول البصريين في رفضه التقديم، يقول: "فأمّا الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفي أو شبهه فتنطبق عليه الأحكام السابقة... فلا يجوز تقديم الخبر عليه، لأن ما النافية لها الصدارة، فلا يصح متكلماً مازال محمود"[4].

وأمّا الدكتور إبراهيم السامرائي فقد ذهب إلى أنّ مسألة التقديم لإخبار هذه الأفعال لا يعدو أن يكون من باب الأمثلة المصنوعة التي لا يكاد الباحث يجد لها مثيلاً في المأثور من كلام العرب، ولا يدل على هذه الأمثلة المصنوعة إلا اضطراب منهج النحاة صوبها، يقول: "وأنت لو عدت لهذه التراكيب وجدتها تفتقر إلى القوة وهي ضعيفة وأنّها مؤلفة على طريقتهم في صنع الأمثلة وهي أن يعمد إلى "زيد" و "عمرو" مع الشيء الآخر الذي هو موضوع البحث، فقد قالوا: إن هذه الأفعال لا يتقدَّم خبرها عليها، فلا تقول: "قائماً مازال زيد" وأجازه ابن كيسان والنحاس، ولا تقول: "قائماً ما كان زيد" وأجازه بعضهم.

---

1 شرح المفصل 7: 113.

2 الإنصاف 1: 159 م17.

3 شرح ألفية ابن مالك: 134.

4 النحو الوافي 1: 573.

وأجازوا: "ما قائماً زال زيد" ومنعها بعضهم، وأجازوا "ما قائماً كان زيد" ومنعها بعضهم.

فأنت ترى أن هذه التراكيب غريبة البناء، وربما عسُرَ عليك أن تجد لها مثيلاً في المأثور من العربية، ولكنّ النحاة ألّفوها على هذا الترتيب الذي تأباه العربية الفصيحة، ومما يدُلُّ على ضعفها أنّ نفراً منعها وآخرين أجازوها، وهذا دليل اضطراب منهجهم"[1].

بينما يرى الدكتور محمد إبراهيم البنا أنّ المسألة تجوز على رأي الكوفيين وابن كيسان من باب القياس، لأنّه ليس هناك نصٌ من السماع يدعم ما ذهبوا إليه، يقول: "ولم أجد فيما قرأت نصاً اعتمد عليه هؤلاء في إجازتهم لهذا التركيب فالمسألة جازت إذاً من باب القياس، وكم من مسائل في العربية قامت عليه، وهذا ابن جني يقول: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس مالم يُلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع". فقد قاسوا "مازال" على "كان" في أنّ الكلام معها إيجاب وليس بنفي...

وبعد، فهذا التركيب سائغ مقبول، وقد أجازه القياس، وما ورد من الاستعمال مع الأدوات الأخر، وهي لن، ولم، وما ومن ثم لا يدفع بهذا القياس الذي اجتلبه البصريون اجتلاباً، وهو قياس (ما) على (هل)"[2].

وما قاله الدكتور البنا يحتاج إلى مناقشة.

كما هو معلوم أنّ السماع دليل أصيل من أدلة النحو وحين يفقد هذا الدليل في تأييد تركيب نحوي، فإنّا لا نقدّم قياساً من أمثلة أقرب إلى التدريب منها إلى القياس بمعناه الواسع عند النحاة. يقول ابن جني: "لأنّك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[3]. إضافة إلى ذلك فإنّ (لم ولن في تقديم المعمول عليها) لا تقاس (بما) لأن (ما) كما هو معروف حرف غير مختص.

فضلاً عن ذلك فإنّ من النحاة من لم يجز تقديم الخبر على جميع التراكيب المنفية، يقول السيوطي: "أمّا زال وأخواته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواءً نفيت بـ "ما" أو بغيرها، وعليه الفراء"[4].

ولعل الباحث بعد مناقشة ما جاء من آراء في التراكيب السابقة يخرج بالآتي:

---

1 النحو العربي: 84.

2 ابن كيسان: 182-183.

3 الخصائص 1: 117.

4 الهمع 2: 89.

1- كان من المفروض أنّ المسألة لا تجاز على رأي أهل الكوفة، لسبب أجمع عليه الكوفيون وجعلوه أصلاً من أصولهم النحوية، وهو "لا يجوز الإضمار قبل الذكر" وبنوا عليه عدداً من المسائل النحوية فنحو: قائما ما زال زيدٌ في (قائم) ضمير زيد، فتقدم المضمر على الظاهر وهذا ما لا يميلون إلى الأخذ به في منهجهم، يقول ابن فلاح اليمني: "وأصح النقل عن البصريين والكوفيين منع التقديم، لأن الكوفيين يمنعون تقديم خبر كان لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فكيف يقولون بالجواز هاهنا وعلة المنع واحدة"[1].

ويقول الدكتور محمد موسى حمدان: "وقد لا يغيب عنا أنّ الكوفيين نقضوا بهذا ما ذهبوا إليه في مسائل أخرى كالمسألة السادسة، والمسألة التاسعة من رفض تقديم الخبر في السادسة، وجعل الظرف خبراً مقدماً في التاسعة ؛ لأنّ ذلك يترتب عليه عود الضمير على متأخر ولا يخفى أنّ التقديم في مسألتنا هذه سيترتب عليه هذا المحذور عندهم"[2].

2- لمّا كان السماع حجة في بناء القاعدة النحوية ومن ينطوي تحتها من تراكيب يمكن الاعتماد عليه في ضرب أمثلة لجواز هذا التقديم فحين فقدت الشواهد التي تؤيد ذلك أخذ النحاة في ضرب أمثلة مصنوعة أقرب للتدريب.

ويمكن أن يختم الباحث ما رآه من عدم جواز هذا التقديم بما جاء عند أحد الباحثين الذين فصّلوا الحديث عن الخلاف السابق، يقول الدكتور شريف النجار: "ويرى الباحث أنّ السماع هو الحجة التي يمكن الاعتماد عليها في جواز تقديم الأخبار في هذه المسألة، والمسألة السابقة، وما ذكره النحاة في المسألتين من شواهد لا تدل على جواز التقديم، وما ذكروه من قولهم: (قائماً كان زيدٌ) و (قائماً ما زال زيدٌ) عبارة عن أمثلة وضعها النحاة للتدريب"[3].

الخلاف الثاني: تقديم خبر (ليس) عليها:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها، فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك ومنهم من منع، فالأنباري قد نسب إلى البصريين تجويز التقديم، وجعل المنع مذهب الكوفيين وتابعهم المبرد، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها،

---

[1] المغني: 815 "نقلاً عن رسالة موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية": 164.

[2] مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي: 41.

[3] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 165.

وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، ...، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر ليس عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها"[1].

يبدو أنّ القول الذي أورده الأنباري عن الفريقين يخالف ما جاء عند بعض النحويين من خلال آرائهم، فيظهر أن إدخال المدرستين في الجواز أو المنع لا يستند إلى ما جاء عند هؤلاء النحاة:

فالسيرافي وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن يعيش جوّزوا تقديم خبر ليس عليها، يقول أبو علي الفارسي: "وهكذا خبر ليس في نقول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس، فتقول: منطلقاً ليس زيدٌ"[2].

ويقول أيضاً: "فلمّا وجدنا "ليس" قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، ووجب أن يجوز تقديم خبرها عليها، من حيث جاز تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، ووجب أن يجوز تقديم خبرها عليها، من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز "ليس قائماً زيدٌ" بلا خلاف، كذلك "قائماً ليس زيد"، كما جاز "قائماً كنت" لمّا جاز "كان قائماً زيدٌ"[3].

ويقول ابن يعيش: "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: قائماً ليس زيدٌ، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة المتأخرين كالسيرافي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين... والأول هو الصحيح يريد الأول من القولين هو جواز تقديم خبرها عليها هو الذي أفتئ به"[4]

وقد نسب إلى سيبويه جواز التقديم؛ وبالرجوع إلى الكتاب لم يجد الباحث له نصاً صريحاً في جواز التقديم، ولعلّ هذا الرأي عن سيبويه قد سبق فيه ابن السِّيد ابن يعيش". يقول: "والظاهر من مذهب سيبويه في ليس أنّه يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنّه أجاز في كتابه: أزيداً لست مثله؟ بنصب زيد، بفعل مضمر تفسير "ليس كأنّه في التقدير أخالفت زيداً لست مثله؟ والعامل الظاهر لا يجوز أن يفسر عاملاً متقدماً عليه إلا أن يكون متصرفاً في نفسه"[5].

وقد استدل من أجاز التقديم بالسماع والقياس وفق الآتي:

---

1 الإنصاف 1: 160 م18.

2 الإيضاح العضدي: 147

3 المسائل الحلبيات: 280.

4 شرح المفصل 7: 114.

5 إصلاح الخلل: 140.

1- فمن السماع استدلوا بقوله تعالى: **(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)**[1]، وحيث زعموا أنّ (يوم) معمول لـ "مصروفا"، وهو خبر ليس، فكما جاز أن يتقدم معمول الخبر على ليس، فكذلك يجوز تقديم الخبر نفسه، لأنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، يقول ابن يعيش: "واحتجوا لذلك بالنص والمعنى، أما النص فقوله تعالى: **(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)**، ووجه الدليل أنّه قدم معمول الخبر وذاك يوم معمول مصروفاً الذي هو الخبر وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل لأنّه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل؛ لأنه رتبه العامل قبل المعمول"[2].

2- ومن القياس أنّ "ليس" عندهم فعل بدليل اتصال الضمائر بها، ودخولها على المعارف والنكرات وتاء التأنيث، فهي عندهم محمولة على (كان) وكان يجوز في خبرها التقديم، يقول ابن السِّيد البطليوسي: "وإنّما جرت ليس مجرى الأفعال المتصرفة لأنّ لفظها لفظ الماضي، وهي موضوعة لنفي الحال "... والأظهر في ليس أنها فعل لا حرف؛ لأن العرب ألحقتها الضمائر كما تُلْحق بالأفعال، فقالوا: لست، ولستِ، ولستَ، وليست، وليسا، وليسوا، ولسن"[3].

ويمكن الردّ على هذين الدليلين لمن ذهب إلى جواز التقديم:

1- إنّ قولهم أنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، لا يسلم لهم في كل تقديم، ولعلّ ما ذهب إليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مناسب للردّ في هذا المقام، يقول: "هذه القاعدة ليست مطردة تمام الإطراد، وإن كان العلماء اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقض، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل:

(1) إذا كان خبر المبتدأ فعلاً، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل.

(2) خبر "إنّ" إنْ لم يكن ظرفاً أو جارا ومجروراً، لم يجيزوا تقديمه على اسمها فلا يقولون: إنّ جالس زيداً"، وأجازوا تقديم معموله على الاسم، فيقولون: "إنّ عندك زيداً جالس"[4].

---

1 هود: 8

2 شرح المفصل 7: 114.

3 إصلاح الخلل: 140-141.

4 منحة الجليل 1: 278 طبعة (مكتبة دار التراث – القاهرة).

2- إنّ (يوم) قد تعددت فيه التوجيهات بين النحاة:

(أ) منهم من قال إنّه بُني لإضافته للفعل.

(ب) إنّه منصوب بـ "مصروفاً"؛ لأنّ الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره. يقول العكبري: "سلمنا أنّه منصوب بـ مصروف"، ولكن هو ظرف له، والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها"[1].

(ج) إنّه معمول لفعل محذوف تقديره "يلزمهم، أو يعرفون يوم تأتيهم". وأمّا المبرد وابن السراج والجرجاني وابن الأنباري، وابن مالك، فقد قالوا بعدم جواز تقديم خبر ليس عليها، يقول ابن السراج: "الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يقدم شيء ممّا عملت فيه، وهي نحو: نعم وبئس وفعل التعجب، و"ليس" تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنّها غير متصرفة"[2].

ويقول الجرجاني: "اعلم أنّ الشيخ أبا علي جوّز تقديم خبر ليس على ليس، والاختيار المذهب الثاني"[3].

ويقول ابن مالك: "ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السّراج والجرجاني، وبقولهم أقول"[4]. وقد أخذ برأيهم نحاة اليمن كابن يعيش الصنعاني والإمام يحيى بن حمزة[5]. وقد احتج هؤلاء النحاة بالآتي:

1- أنّ ليس فعل غير متصرف فلا يجري مجرى المتصرف في التقديم والتأخير، يقول ابن مالك: "لأنّ ليس فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كـ عسى، ونِعمْ وفعل التعجب"[6].

2- بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم، ولم تأت معها نون الوقاية مع أنّها تختص بالأفعال، يقول الأنباري: "حكي أن بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال: "عليه بدلاً ليسي، فأتى بالياء وحدها، من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال"[7].

---

1 التبيين: 317.

2 الأصول 2: 228.

3 المقتصد 1: 408.

4 عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1: 112.

5 موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 169.

6 عمدة الحافظ 1: 112.

7 الإنصاف 1: 161 م 18.

3- غلّب عليها بعض العرب جانب الحرفية فلم يعملها، نحو قولهم: ليس الطيب إلا المسك برفع المعمولين، يقول الأنباري: على أنّ من النحويين من يغلب عليه الحرفية، ويحتج بما حكي عن بعض العرب، أنّه قال: "ليس الطيب إلا المسك"، فرفع الطيب والمسك جميعاً"[1].

ولعلّ الملاحظ على أدلة كلّ فريق تغليب القياس، دون النظر إلى السماع لتقوية ما ذهبوا إليه.

وكذلك لم يتطرق المانعون إلى وجود نقل عن العرب يدعم ما يذهبون إليه.

فالأقيسة والقواعد تسير لتأييد ما جاء به لسان العرب وفشا واطّرد بين أهله، لأن النحو مادته الأولى المنقول، فلا يتجاوزها النحوي ليبني لها أقيسة لم ينطق بها صاحب السليقة، يقول ابن جني: "لأنّك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[2].

بقي أن نوجز ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم مما سبق عرضه.

فالدكتور إبراهيم السامرائي يرى أنّ ما ذهب إليه المانعون أو المجيزون للتقديم لا يستقيم، لأنّ السماع لم يرد بما ذهبوا إليه، فهو أسلوب يحاول أن يعالج التراكيب النحوية وفق قالب منطقي لا تجيزه اللغة، يقول: "وكذلك الأمر في تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السّراج وأكثر المتأخرين إلى المنع، وذهب أبو علي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: "قائماً ليس زيد" وقال آخرون: لم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها، وإنّما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: **(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)**[3]، وبهذا استدلّ من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن "يوم يأتيهم" معمول الخبر الذي هو "مصروفاً" وقد تقدم على "ليس" قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.

فأنت ترى أن تقديم الخبر لم يسمع في كلام العرب ولكن الذي أجازه اتّبعَ هذا الأسلوب المنطقي، وهو لما جاز تقديم معمول الخبر فمن الأولى أن يتقدم العامل، وهذا الأسلوب ليس من اللغة ولا تجيز اللغة هذا النهج المنطقي في علاج القضايا النحوية"[4].

---

1 الإنصاف 1: 161 م 18.

2 الخصائص 1: 117.

3 هود: 8

4 النحو العربي: 84-85.

وأمّا الدكتور خليل عمايره فيرى أنّ قول النحاة: (قائماً ليس زيد) لا يعدو أن يكون من باب الترف الفكري والفذلكة الكلامية التي لم تدر في بال العربي صاحب اللغة كما جاءتنا عنهم، يقول: "فلا نرى أنّ مثل هذا التركيب إلا من قبيل الترف الفكري والفذلكة الكلامية في ضرب الأمثال لكل ظاهرة تخطر بالبال. وإن لم تكن هذه الأمثال مما قالته العرب، فإن كُنّا ندرس لغة العرب كما جاءتنا عنهم، فإن ذلك يقتضي أن ندرسها كما هي أو قياساً على ظاهرة جاءت فيها، فنقيس مثلاً تركيباً على تركيب مناظر في لغة لسان العرب، أمّا أن نفترض تركيباً لغوياً لا مثيل له في العربية، فإن ذلك يقودنا إلى البحث في غير ظواهر اللغة ويصرفنا عن ظاهرها، بل يصرفنا إلى وضع القواعد النحوية لتلك الظواهر المفترضة"[1].

وأمّا الدكتور محمد موسى حمدان فقد نظر للخلاف من وجهة نظر بلاغية مفادها أن التقديم عند من أجازه لا يدخل ضمن التقديم للعناية والاهتمام، لأن محل العناية نفي الصرف، لا زمن الصرف. ويرى أن التقديم يوقع اضطراباً في معنى التركيب فحين ينطق المتكلم بـ "قائماً" فيه معنى الإثبات، ثم يحاول نفيه بليس عند تمام الكلام، مما يجعل التركيب يدخل في حيز القلق والاضطراب الذي يجعله يسير في ما يعاب للتعقيد اللفظي، يقول: "وكذلك لا معنى لأنْ يكون التقديم للاهتمام به؛ لأن محل العناية في مقام الآية – والله أعلم – هو نفي الصرف، لا زمن نفي الصرف. ...

إذا لو قلنا: قائماً ليس زيد، لكان تلقي الخبر (قائماً) في النفس على معنى الإثبات، ثم تلتفت النفس إلى نفيه عند تمام الكلام، لأن النفي لا يتسلط على الذوات إلا باعتبار تعلق المعاني بها، فتهيأت النفس للإثبات لأنّه الأصل ثم انصرفت عنه آخرا، وفي هذا من القلق والاضطراب مما يلحق التركيب التراكيب التي تعاب للتعقيد اللفظي. ويكون ضعف تأليفها راجعاً إلى هذا التعقيد"[2].

بعد هذا العرض يود الباحث أن يتلمس لنفسه رأياً ممّا قيل في الخلاف السابق:

فالذي يظهر للباحث أنّ التقديم لا يجوز، لأن الغالب على "ليس" معنى الحرفية التي تفيد النفي، فكما هو معلوم أنّ النحاة قد أجمعوا على أنّ معنى الحرف في التركيب إذا كان للنفي لا يعمل ما قبله في ما بعده، يقول ابن مالك: "لأن ما بعد الاستفهام وما النافية ولام الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبله، ولا يفسر عاملاً فيه"[3].

---

1 في التحليل اللغوي: 162.

2 مسائل الخلاف النحوي: 45-46.

3 شرح التسهيل 2: 139.

إضافة إلى ذلك فإنّه لا يوجد نص من النقل وقنواته المعروفة (القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره) يمكن أن يعضد التقديم، يقول أبو حيان: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فيأتي ممــا يــزدادُ لجاجــةً وكنْتُ أبيـاً في الخَفَا لسْتُ أقدم"[1]

ويقول ابن عقيل: "ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها"[2].

[1] البحر المحيط: 5: 206.

[2] شرح ابن عقيل 1: 278.

المسألة الرابعة والخمسون
الخلاف في الفصل بين كان وخبرها بالأجنبي

يقول الرضي: "ولا يفصل، عند البصرية بين كان وأخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر إلا بالظرف، أو الجار والمجرور نحو: كَانَ أمامك زيدٌ جالساً، وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف، وإن كان العامل قوياً، جاز الفصل بينه وبين معموله، بشرط أن يكون فضلة، بغير الظرف أيضاً نحو: عمراً كان زيد ضارباً.

وأجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً نحو: كان زيداً عمروُ ضارباً.

وفرّق بعض البصريين، بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل، وبينه إذا لم يتصل، فجوّز في المتصل، نحو: كان زيداً ضارباً عمروٌ، ولم يجوّز في المنفصل نحو: كان زيدٌ عمرو ضارباً، وما أوهم خلاف ذلك، قدّر فيه البصريون ضمير الشأن، اسماً لكان وأخواته نحو: كَانَ زيدٌ الحمّى تأخذ، أو: كان زيداً تأخذ الحُمّى، قال[1]:

قَنافِذُ هدّاجونَ حَوْلَ بُيُوتِهم بما كَانَ إيّاهُمْ عطيّةُ عَوّدا

ويجوز في البيت زيادة كان" 4: 205-206.

في هذا النص خلاف بين البصريين والكوفيين حول الفصل بين كان وخبرها بالأجنبي. وإليك تفصيل الخلاف:

من المعلوم أنّ النحويين بصريين وكوفيين قد اتفقوا على جواز الفصل بالظرف نحو: كان عندك جالساً زيدٌ أو كان أمامك زيد جالساً، وحجتهم في ذلك أنّ الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، يقول ابن عقيل: "فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه "كان" عند البصريين والكوفيين، نحو: "كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان فيك زيد راغباً".

أمّا ما اختلفوا فيه فيمكن عرضه وفق الآتي:

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز الفصل بين كان ومعموليها بالأجنبي، يقول المبرد: "وتقول: كان غلامَه زيدٌ ضارباً فهو على وجه خطأ ...، فالوجه الفاسد فإن

---

[1] ديوان الفرزدق: 199

تجعل زيداً مرتفعاً بكان، وتجعل (الغلام) منتصباً بضارب فتكون قد فصلت بين كان واسمها وخبرها بالغلام، وليس هو لها باسم ولا خبر، إنّما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كانت زيداً الحُمّى تأخذ"[1].

ويقول ابن السِّيد: "وهذا لا يحسن ولا يجوز لو قلت: كان زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز فلم يجز سيبويه هذا مع تقدم العامل، كما لم يجزه من غير تقدمه"[2].

ويقول أبو حيان: المسألة الأولى: ... وكلتا المسألتين وهما: كان طعامَك زيدٌ آكلاً وكان طعامَك آكلاً زيدٌ سواء كما قلنا عند سيبويه"[3]

يقول ابن عقيل: "أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم نحو: "كان طعامُك زيدٌ آكِلاً" وهذه ممتنعة عند البصريين".

الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر نحو: "كان طعامَك آكلاً زيدٌ" وهي ممتنعة عند سيبويه"[4].

بقي أن نشير إلى أنّ ابن السراج والفارسي وابن عصفور، من البصريين قد ذهبوا إلى جواز مثل: كان طعامَك آكلاً زيدٌ التي منعها سيبويه، وحجتهم في ذلك أن المعمول من تمام الخبر وكالجزء منه، يقول ابن السراج: "فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجزه فيها"[5].

ويقول أبو حيان: "مثاله: كان طعامَك آكلاً زيدٌ ... وأجازه بعض البصريين، منهم ابن السّراج والفارسي، وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور، قال ابن عصفور: "والذي يجيز حجته المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذاً إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح"[6].

---

1 المقتضب 4: 98-99.

2 إصلاح الخلل: 152.

3 التذييل والتكميل 4: 239-240.

4 شرح ابن عقيل 1: 280.

5 الأصول 1: 86.

6 التذييل واالتكميل 4: 239.

وقد رَدّ أبو حيان ما ذهبوا إليه مستنداً في ذلك بأنّ السّماع لم يرد بها، وإنّما هو قياس ساروا عليه، يقول: "وليس بصحيح، لأنّه ليس مسموعاً من لسانهم، وإنّما أجازها من أجاز بالقياس"[1].

أمّا الكوفيون فقد جوّزوا نحو قولهم: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ، يقول ابن السيّد: "وأجاز الكوفيون هذا كلّه"[2] ويقول ابن مالك: "وكلاهما عند الكوفيين جائز"[3].

وقد احتج الكوفيون بالسماع لتأييد ما جوّزوه: يقول ابن مالك ومن حجتهم الشاعر:

قَنافِذُ هدّاجونَ حَوْلَ بُيُوتِهم بمَا كَانَ إيّاهُمْ عطيّةُ عَوّدا

ويقول أبو حيان: "ومن حججهم قول الشاعر:

قَنافِذُ هدّاجونَ حَوْلَ بُيُوتِهم بمَا كَانَ إيّاهُمْ عطيّةُ عَوّدا

فـ "إياهم" منصوب عندهم بقوله: "عوّد"، وهو خبر "كان" وعطية اسمها، و "كلَّ النوى" منصوب بـ "يُلقى"[4].

وقد مال ابن مالك لرأيهم وأورد بعض الشواهد التي تسند رأيهم، يقول أبو حيان: "واحتج لهم المصنف بقول الشاعر[5]:

وباتتْ فُؤَادِي ذّاتُ الخالِ سالبةً فَالْعَيْشُ إنْ حُمّ لي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

وقول الآخر[6]:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرياً لَقَدْ هَوَّنَ السُّلوانَ عَنْهاَ التَّحلُّمُ

فـ "فؤادي" منصوب بـ "سالبة"، وهو حال من "ذات الحال"، والعامل فيه "بانت" فهو شبيه بـ "كان طعامَك زيد آكلاً". و "سلمى" منصوب بـ "مغرياً"، وهو خبر "كان"[7].

وقد رَدّ النحويون هذه الشواهد عن الكوفيين وأوّلوها، فما قيل فيها:

---

1 التذييل والتكميل 4: 239.

2 إصلاح الخلل: 152.

3 شرح التسهيل 1: 367.

4 التذييل والتكميل 4: 240-241.

5 شرح التصريح 1: 190

6 شرح الأشموني 1: 238

7 التذييل والتكميل 4: 241.

1- أنّها على إضمار ضمير الشأن في كان.

2- منهم من عَدّ كان زائدة.

3- منهم من يرى فيها الضرورة الشعرية.

يقول ابن السِّيد: "والبصريون لا يرون في هذا البيت حجة، ويتأولونه على وجهين:

أحدها: الإضمار في كان.

والثاني: أن تكون كان زائدة، ولو لم يكن تأويله على هذا لم تكن فيه أيضاً حجة، ويجعل من ضرورة الشعر"[1].

وقد رَدّ أبو حيان ما استشهد به ابن مالك في تأييد كلام الكوفيين، يقول: "وما ذهب إليه المصنف من سلامة الدليل وأنّه لا سبيل إلى مخالفته ليس كما ذكر لاحتمال أن يكون "فؤادي" ليس معمولاً لـ "سالبة"، ولا "سلمى" معمولاً لقوله: "مُغْريا"، بل هما مناديان، كأنّه قال مناديا لسلمى: لئن كان – يا سلمى - الشيب بالصّد – أي: سالبة لك، أي يصدّك – مغرياً، وقال منادياً لفؤاده: ببانت – يافؤادي – ذاتُ الخال سالبةً، وإذا احتمل أن يكون مناديين لم يكن في ذلك حجة، لأنّه إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال، فلو كان مكان "سلمى" و "فؤادي" اسم يظهر فيه الإعراب نصباً كان يسلم الدليل، لكنه لا يظهر فيه نصب، فاحتمل ما قاله المصنف، واحتمل ما قلنا، فسقط استدلال المصنف به على صحة المُدَّعى"[2].

بقي أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من هذا الخلاف، فالأستاذ عباس حسن يرى أنّ هذا الفصل فيه قبح للتركيب، لأنّه لم يشع في الأساليب الفصيحة القديمة، يقول: "فإنْ كان معمول الخبر المفرد منصوباً نحو: "أضحى الرجل راكباً الطيارة" جاز تقديم هذا الخبر وحده على العامل الناسخ، ولكن مع قبح نحو: راكباً أضحى الرجل الطيارة، لقلة شيوعه في الأساليب الفصيحة"[3].

أمّا الدكتور إبراهيم السامرائي فقد أطال الحديث عن هذا الخلاف، وقسّم الكلام فيه إلى قسمين:

الأول: ضعف فيه الأمثلة المصنوعة التي تقوم على الجدل نحو: كان طعامَك أكلا زيد...".

---

[1] إصلاح الخلل: 153.

[2] التذييل والتكميل 4: 243 - 244.

[3] النحو الوافي 1: 576.

الثاني: أيّد فيه من ذهب إلى تقديم المعمول مستنداً في ذلك بوروده في السماع يقول: "أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر نحو: كان "طعامك أكلاً زيدٌ" وهي ممنوعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين، ويخرج من كلامهم أنّه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة لأنّه لم يل "كان" معمول خبرها، فنقول: "كان آكلاً طعامَك زيد" ولا يمنعها البصريون، فإن كان المعمول ظرفاً وجاراً ومجروراً جاز إيلاؤه "كان" عند البصريين والكوفيين نحو: "كان عندك زيدٌ مقيماً" وكان فيك زيد راغباً".

وهذه تبدي أنّ العلم النحوي جدل قائمٌ بينهم، فالمسألة التي يجيزها الكوفيون يمنعها البصريون، ولا نرى وجهاً للجواز أو للمنع وكان النحو بعيداً عما يضطرب فيه الناس، ليس مأخوذاً مما يقولون ويكتبون.

نعم، إنّه حين يتفقون كلُّهم أجمعون فذلك من اللغة الفصيحة التي درج عليها المعربون، أما الوجوه المتقدمة الأخرى، فكلام نحاة، وقديماً قالوا: "أضعف من حجة النحويين".

ولما منعوا أن يلي "كان" معمول خبرها وجدوا في الفصيح من أشعار العربية شيئاً من ذلك فأنكروه كما في قول الفرزدق:

قَنافِذُ هدّاجـونَ حَوْلَ بُيُوتِهـــم بمَا كَانَ إيّاهُـمْ عطيّةُ عَــوّدا

فإنّ "إياهم" هي معمول الخبر، وإن هذا المعمول جاء بعد "كان" مباشرة وقد منعوا ذلك، وليس لهم أن يقولوا إنْ الفرزدق أخطأ، ولذلك تأولوا واجتهدوا وتكلفوا فقالوا: إن اسم "كان" ضمير الشأن محذوف وعلى هذا فليس المعمول واقعاً بعد "كان" وهو التركيب الذي منعوه.

إن التجاءهم إلى فذلكة تقدير ضمير الشأن اسماً لـ "كان" حتى تستقيم لهم قاعدتهم التي أرسلوها دليل على أن استقراءهم للعربية غير وافٍ وأنهم لم يبنوا قواعدهم دائماً على المسموع المستعمل من كلام العرب.

ومن الجدير بالذكر أن النحاة قصّروا في الإفادة من لغة التنزيل العزيز إفادة وافية فلو صنعوا النحو على ما جاء في كتاب الله من آيات بيّناتٍ لتخلّص الدارسون من كثير من طرائقهم الملتوية في التعبير.

ونخلص من ذلك إلى أنّ بيت الفرزدق صحيح وأن مسألة ورود المعمول بعد الفعل مباشرة معروفة مسموعة"[1].

والذي يظهر للباحث أنه يميل إلى ما جاء عند الدكتور السامرائي، ولعلّه يضيف إلى ذلك:

1- لمّا كان السماع دليلاً أساسياً في بناء النحو العربي، يحكم من خلاله على التراكيب ومدى موافقته لهذا الدليل فما كان يعضده السماع ويوافق القياس فهي الغاية. فالتراكيب غير المسموعة عن العرب التي كان يضعها النحاة للتدريب وامتحان المتعلمين، لا تليق أن يبحث فيها؛ لأن البحث اللغوي من أهم أهدافه أن يعتمد لغة محكية نطقها أصحابها.

2- لما كان الباحث قد ارتضى لكان أنّها عنصر زمني يفيد التركيب منه هذه الغاية، ولعلّه في هذا يقتفي ما قاله ابن السراج، يقول: "وكان إنّ يدل على ما مضى من الزمان فقط"[2]. وتبعه من الباحثين المعاصرين الدكتور خليل عمايره.

ويمكن أن يحلل التركيب الذي جاء في بيت الفرزدق، وفق النظرة التي استفادها الباحث مما جاء عند الدكتور خليل عمايره[3]، في تحليل مثل هذه التراكيب في ضوء المبنى والمعنى:

عطيـــــة عَـــوّدهـــم

فاعل مقدم للعناية والتوكيد وفق ما ذهب إليه نحاة الكوفة	فعل ماض	مفعول

[1] النحو العربي: 85- 86.

[2] الأصول 1: 82.

[3] في نحو اللغة وتراكيبها: 101- 102.

ثم حصل في الجملة تحويل عن الأصل =

إيّـــاهـم عطيـــة عَـــوّد

ضمير منفصل مفعول به مقدم للعناية والتوكيد وفق ما ذهب إليه سيبويه في أن العرب تقدم ما تعنى به

فاعل مقدم

فعل ماض

تحولت بدخول عنصر زمني كان لإفادة أنّ تعوديْ إياهم كان في الماضي فقط =

= كـان + إيـاهـم + عطيـة + عـوّد

عنصر زمني + مفعول به مقدم للعناية والتوكيد + فاعل مقدم + فعل في الزمن الماضي

فتصبح الجملة:

جملة فعلية محولة بالترتيب تقدم فيها المفعول والفاعل للعناية والاهتمام مرتبطة في ذلك بالزمن الماضي.

المسألة الخامسة والخمسون
الخلاف في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة

يقول الرضي: واعلم أنّه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة، على ما ذكرنا في باب المبتدأ، قال:

مادام فيهن فصيلٌ حيّاً[1]

وتقول: مازال رجلٌ واقفاً بالباب، وكذا في باب "إنّ" قال[2]:

وإنّ شفاءً عَبْــرَةٌ مُهْراقَــةٌ فَهَلْ عِنْـد رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّل

كذا أنشده سيبويه، وقد يخبر في هذا الباب، وفي باب "إنّ" بمعرفة عن نكرة، ولم يجز ذلك في المبتدأ الخبر للالتباس، لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا. وقد ذكرنا أن سيبويه قال في نحو: مَنْ زيد: إن زيد" هو الخبر، وقال الزمخشري: لا يخبر هنا عن نكرة بمعرفة إلا ضرورة، نحو قوله[3]:

يكونَ مزاجَها عسلٌ وماءٌ

فيمن نصب "مزاجها" وقال[4]:

قِفِي قَبْلَ التّفَــرُّقِ يا ضُباعَــا ولا يَـكُ مَوْقفٌ مِنْـكِ الوداعَا

وقال ابن مالك: بل يجوز ذلك اختياراً، لأن الشاعر أمكنه أن يقول:

ولا يكُ مَوْقِفي منك الوداعَا

وأن يرفع "مزاجها" على إضمار الشأن في "كان" كما في الرواية الأخرى.

ولا خلاف عند مجوّزه اختياراً، أيضاً: أن الأولى: جعل المعرفة اسما والنكرة خبراً، ألا ترى أنهم قالوا: إنّ "أنْ" أولى بالاسمية مما تقدّم في نحو قوله تعالى: **[ما كان حجتهم إلاّ أن قالوا]**[5] مع كونهما معرفتين، لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف

---

1 صدره: لتَقْرُبنَ قَرَبا جُلْذيَا، ديون ابن ميادة: 237، الكتاب 1: 56، وشرح المفصل 4: 33..

2 ديوان امرئ القيس: 144

3 صدره: كأنّ مدامة مِن بَيْتِ رأسٍ، ديون حسان بن ثابت: 59

4 ديوان القطامي: 31

5 الجاثية: 25.

كالمضمر، وإنّما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: عدم اللبس في بابي كان وإنّ لاختلاف إعراب الجزأين. أورد سيبويه للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله[1]:

أسكْرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هجا تميماً بجوف الشامِ أمْ مُتَساكرُ

وقوله[2]:

فإنّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ أظبيٌ كان أمَّك أمْ حمارُ

وقوله:

ألا مَنْ مُبلِغٌ حسّانَ عَنِّي أطبٌّ كان سحرَك أم جُنونُ

ورَدّ عليه المبرد بأن اسم كان، هو الضمير، وهو معرفة.

وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأنّ همزة الاستفهام في أظبيٌ وأطبٌّ وأسكران: دخلت على اسم مرفوع بَعْدَه الفعل المسند إلى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسِّره الفعل أولى، فاسم كان إذن نكرة، ورُدّ الجواب بأن "أم" المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة. ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يلهما المستويان. وأجيب عن رَدِّ الجواب، بأن الفعل لمّا كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسر فكأنّه معدوم، وأيضاً فإن استواء ما ولياهما قد لا يكون في ضرورة الشعر، كما يجيء في باب العطف، هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أنّ المرفوع إنّما يفسَّر رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو: **[وإن امرؤ هلك]**[3] وفي قوله خاصة: أظبيٌ كان أم أمَّك حمار: الأولى أن يرتفع ظبي بكان المقدرة لما يجيء في باب العطف أنّه بَعْدَ سواء ولا أبالي، لا تدخل همزة التسوية إلا على الفعل.

وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأنّ الضمير راجع إلى مبتدأ منكر فيكون منكرا، ورُدّ جوابهم بأنّ الضمير الراجع إلى نكرة: معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو: ضربت رجلاً وهو راكب، ولو كان نكرة لصح وصفه. والجواب عن الردّ: أن الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو: جاءني رجل فضربته، وإلاّ فهو نكرة نحو: أرجل ضربته أم امرأة، كما مرّ، في حدّ المعرفة، والنكرات المفسرة للضمير في الأبيات الثلاثة، غير مختصة، فالضمائر إذن نكرات". 4: 206-209.

في هذا النص أورد الرضيُّ خلافاً عن مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، فطال الحديث حوله وفصّله، وبين من خلاله مذاهب النحاة. وإليك تفصيل الخلاف:

---

1 شرح أبيات سيبويه: 56

2 شرح أبيات سيبويه: 57

3 النساء: 176.

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ اسم كان إذا كان نكرة وخبرها معرفة مختص بالشعر، يقول: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة ضَرَبَ، وأنّه قد يعلم إذا ذكرت زيداً، وجعلته خبراً أنّه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خداش بن زهير:

فإنّكَ لا تُبَالـــي بَعْدَ حَـــوْلٍ أظبـيٌ كان أمَّـك أمْ حمـارُ[1]

وقال حسان بن ثابت:

كأنّ سبيئــةً مــن بَيْـتِ رأسٍ يكون مزاجَهـا عسـلٌ ومـاءُ

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري:

ألا مَنْ مُبلِـغٌ حسّــانَ عَنِّـــي أسحـرٌ كـان طبَّـك أم جُنونُ[2]

وقال الفرزدق:

أسكْـرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هجـا تميمــاً بجوف الشـامِ أمْ مُتَساكرُ

فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران، ويرفع الآخر، ويرفع الآخر على قطع وابتداء"[3].

أمّا أبو العباس المبرد فقد تابع سيبويه، ولم نجده يصرح بما ذكر عنه الرضي، ولعلّ ما ذكر في المقتضب يوضح ذلك يقول: "واعلم أنّ الشعراء يضطرّون، يجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة.

وإنّما حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد. فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

كأنّ سبيئــةً مــن بَيْـتِ رأسٍ يكون مزاجَهـا عسـلٌ ومـاءُ

قال الفرزدق:

أسكْـرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هجـا تميمــاً بجوف الشـامِ أمْ مُتَساكرُ

وقال القطامي:

قِفِي قَبْلَ التّفَــرُّقِ يا ضُباعَــا ولا يَـكُ مَوْقفٌ مِنْـكِ الوداعَا

وقال خداش بن زهير:

---

1 شرح أبيات سيبويه: 56

2 شرح أبيات سيبويه: 57

3 الكتاب 1: 49.

فإنّكَ لا تُبَالـــي بَعْدَ حَـــوْلٍ أظبـــيٌ كان أمَّـك أمْ حمـــارُ[1]

وقد تأوّل النحاة بعض الأبيات التي استشهد بها سيبويه، ونقل الأعلم جزءاً من هذا التأويل، يمكن أن نقتبس منه الآتي، يقول: "فأمّا البيت الأول (يقصد قول خداش بن زهير) فقد رُدّ على سيبويه الاستشهاد به، لأنّه جعله شاهداً لجعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً، واسم كان في هذا البيت ضمير ظبي والضمير معرفة"[2]

ومنهم من تأوّل تقدير ضمير الشأن في الأبيات السابقة، ومنهم من مال إلى أنّ (كان) أو تكون زائدتان.

يقول أبو حيان: "فيجعل اسم تكون السلافة" ... فإنّما هو على تقدير الخبر وإلغاء كان"[3]. ويقول ابن هشام: "فيمن رفع سكران وابن المراغة: إنّ كان شأنية"[4].

ويمكن الرّد على هذه التأويلات على النحو التالي:

1- أمّا تأويل بيت سيبويه فقد رَدّه الأعلم، ويمكن أن نستفيد من رَدِّه هنا، يقول: "وليس الأمر على ما ظَنّه الرادّون عليه، وذلك أن الذي أحوج إما أنْ يكون الاسم معروفاً تبيُّن المخبر عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه ويستفيد خبره بعد ذلك. وضمير النكرة لا يستفيد به المخاطب أكثر من النكرة"[5].

2- أما القول بضمير الشأن فكما هو معلوم أن يكون في الأصل مظهراً لغرض التوكيد، وهو ما لا يتحقق في الأبيات، فضلاً على ذلك فإنّ فيه تقديراً وهو خلاف الأصل كما قال النحاة.

3- أما القول بزيادة كان أو تكون فهو مخالفٌ للشروط وبخاصة في تكون فإنّها تزاد في الزمن المضارع كما نصّ النحاة.

بقي أن نشير إلى رأيين ذكرهما الرضي، الأول نسبه للزمخشري في أنّه قال بالضرورة في الأبيات، ولعلّنا ننقل ما ذكر الزمخشري نفسه لنعرف رأيه في الخلاف، يقول: "وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء من أنّ كون المعرفة اسماً والنكرة خبراً هو الكلام ونحو قول القطامي: ولا يك مَوْقفٌ منك الوداعا

وقول حسان: يكون مزاجَها عسلٌ وماء

---

1 شرح أبيات سيبويه: 56

2 النكت 1: 185.

3 التذييل والتكميل 4: 185، 188.

4 مغني اللبيب: 637.

5 النكت 1: 185.

وبيت الكتاب: أظبي كان أمَّك أم حمار

من القلب الذي يشجع عليه أمن اللبس ويجيئان معرفتين معاً ونكرتين"[1]. فالزمخشري لم يُصَرّح بالضرورة كما نقل عنه الرضي.

أمّا الرأي الثاني، فقد نقله عن ابن مالك في أنّه يجيز في اختيار الكلام الخبر بالمعرفة عن النكرة دون أن يضطر الشاعر، يقول: "ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل، والمنصوب مشبهاً، بالمفعول جاز أن يثغْنِي هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

كأنّ سبيئــةً مــن بَيْــتِ رأسٍ يكون مزاجَهــا عسـلٌ وماءُ

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطراً لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماء، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان. ومثل قول القطامي:

قِفِي قَبْلَ التّفَــرُّقِ يا ضُباعَــا ولا يَـكُ مَوْقفٌ مِنْـكِ الوداعَا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطراً، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقف منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا، والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حصل هذا الشبه في باب "إنّ"، على أنْ جعل فيه الاسم نكرة، والخبر معرفة، كقول الشاعر[2]:

وإنّ حَرَامــا أن أسُــبَ مُجَاشِعــاً بآبائــي الشُّمِّ الكرامِ الخَضارِمِ[3]

بقي أن نشير إلى أنّ بعض قبائل العرب كانت تقول بمثل ما جاء في الأبيات السابقة فترفع اسم كان نكرة وتنصب خبرها معرفة، يقول النحاس: "... بعض العرب، وهم بنو دارم، وبنو نهشل يقولون: قائمٌ كان عبدَ الله، وكان قائمٌ عبدَ الله، يجعلون النكرة اسماً، والمعرفة خبراً"[4].

والذي يبدو للباحث أنْ يذكر أنّ الجمهور لا يميلون إلى هذه التوجيهات المتعددة والأقوال السابقة؛ لأنّها ليست هي الأصل في تراكيب كان، فالأصل إذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر، وما جاء عكس ذلك فهو من الضرورة الشعرية، أو وضعها ضمن إطار ما نطقت به العرب، يقول السيوطي: "وإذا اجتمع

---

1 المفصل : 263 - 264.

2 في ديوان الفرزدق: وليس بِعَدْلٍ إن سببتُ مُقاعِساً: 657

3 شرح التسهيل 1: 356-357.

4 شرح أبيات سيبويه: 56.

نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الشعر. هذا مذهب الجمهور"[1].

إضافة إلى ذلك فإنّ ورودها وقبولها كما جاءت عن العرب شعراً ونثراً لا يعني أن تجعل قياساً ينهج عليه، لأنّ المتفق عند العلماء أن يقاس على ما كثر وشاع في كلام العرب حتى تصبح عليه القاعدة مطردة.

[1] الهمع 2: 96.

المسألة السادسة والخمسون
الخلاف في مجيء الفاعل الظاهر والتمييز في باب نِعْمَ وبئسَ

يقول الرضي: "وقد يجيء عند المبرد وأبي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد، قال[1]:

تَـزَوّدْ مِثْـلَ زادِ أبيـكَ فِيْنـا فَنِعْـمَ الـزادُ زادَ أبيـكَ زادَاً

وقال تعالى: **[ذرعها سبعون ذراعاً]**[2] أي ذراعها، إذ المصدر لا يخبر عنه بأنّه سبعون ذراعاً، وهذا كمجيء الحال في: قم قائماً، وتعال جائياً للتأكيد، ومنع سيبويه ذلك، لأنّ وضع التمييز لرفع الإبهام، وتأوّل البيت بتزوّد مثل زاد أبيك زاداً، على أن "مثل" حال من مفعول تزوّد، وهو "زاداً" وقوله تعالى "ذرعها" مصدر بمعنى المفعول أي مَذرُوعها أي: طولها سبعون ذراعاً". 4: 249.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة حيث ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّه لا يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب (نِعْمَ وبِئْسَ) فلا يقال: نعم الرجل رجلاً زيدٌ. وإلى جوازه ذهب المبرد ومن تبعه من النحاة، وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة كالسيرافي وابن يعيش إلى منع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس، يقول ابن يعيش: "قد اختلف الأئمة في هذه المسألة، فمنع سيبويه من ذلك، وأنّه لا يقال: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، وكذلك السيرافي"[3].

وقد استدل هذا الفريق من النحاة بالقياس إذ إنّ التمييز وضع لرفع الإبهام، نحو قولهم: جاء خمسون رجلاً، وامتلأ الإناء ماءً، ولا إبهام في التركيب السابق، بحكم وجود الفاعل، يقول ابن مالك: "وحاول سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقاً لرفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز"[4]. وأمّا ما جاء من شواهد شعرية لوجود التركيب "الجمع بين الفاعل والتمييز" نحو قول جرير:

تَـزَوّدْ مِثْـلَ زادِ أبيـكَ فِيْنـا فَنِعْـمَ الـزادُ زادَ أبيـكَ زادَاً

وقوله أيضاً:

---

1 ديوان جرير: 105

2 الحاقة: 32.

3 شرح المفصل 7: 132.

4 شرح التسهيل 3: 15.

والتّغلبيونَ بِئْسَ الفحـلُ فَحْلُهــم فَحْلاً وأمُّهـم زلاءُ مَنْطِيْــقُ[1]

وقول الآخر:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هِنْـدٍ لو بذلـــتْ رَدَّ التحيــةِ نُطقْــاً أوْ بإيمـاء[2]

فأوّلوها على النحو التالي:

فعن بيت جرير قالوا إن "زاداً" مفعول للفعل تَزَوّد، أي: مثل زاد أبيك فهو حال من مفعول تزود، ومنهم من خرّجها على الضرورة الشعرية التي لا يقاس عليها، يقول ابن يعيش: "وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإنّ ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر ابن السّراج وما ثبت للضرورة يقدر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً"[3].

وأمّا المبرد وابن السّراج وأبو علي الفارسي وابن مالك، فقد جوزّوا الجمع بين الفاعل والتمييز المنصوب.

يقول المبرد: "واعلم أنّك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، قولك: "رجلاً" توكيد؛ لأنّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنّما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً، إنّما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه"[4].

ويقول ابن السّراج: "إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيدٌ فقولك: "رجلاً" توكيد؛ لأنّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة قولك عندي من الدراهم عشرون درهماً"[5].

ويقول أبو علي الفارسي: "وتقول: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، فإن لم تذكر رجلاً جاز، وإن ذكرته فتأكيد". قال جرير:

تَـزَوّدْ مِثْـلَ زادِ أبيـكَ فِيْنـا فَنِعْـمَ الـزادُ زادَ أبيـكَ زادَاً[6]

وقد صحح ابن مالك ما ذهبوا إليه، يقول: "وأجاز ذلك أبو العباس وقوله في هذا هو الصحيح"[7].

وقد استدل هؤلاء النحاة بالقياس والسماع.

---

1 ديوان جرير: 297.

2 شرح التصريح 2: 95.

3 شرح المفصل 7: 133.

4 المقتضب 2: 148.

5 الأصول 1: 117.

6 الإيضاح العضدي: 128-129

7 شرح التسهيل 3: 14-15.

فالقياس: إنّ التمييز يؤتى به لرفع الإبهام، إلا أنّه يحمل على التوكيد في كثير من المواضع فمن ذلك قوله تعالى: **[إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً]**[1] ومن النثر قولهم: لي من الدراهم عشرون درهما، فالتمييز هنا للتوكيد لا لرفع الإبهام، ولعلّ في كلام ابن يعيش ما يشعر بذلك، يقول: "... تبيين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيد نفساً، وكذلك الباقي فهذا المعنى قوله" والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد"[2].

ويقول ابن مالك: "ولا يمنع من زوال الإبهام بدون، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً كقوله عزّ وجلّ: **[إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً]**[3].

وأمّا السماع فما نقل عنهم من أبيات سابقة يضاف إليها ما جاء عند ابن مالك، يقول: "ومن ورود التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام قول أبي طالب:

ولَقَدْ عَلِمْتُ بأنّ دينَ محمـــدٍ من خَيْرِ أديانِ البريّةِ دينا"[4]

بقي أن نشير هنا، أنّ ابن عصفور قد أدلى برأي جديد في هذا الخلاف، إذ يرى أنّ التمييز إذا أضاف معنى جديداً ليس في الفاعل يجوز ذكره، أمّا إن لم يضف جديداً، فالأولى عدم ذكره، يقول: "ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل"[5].

وفي قوله مخالفة للقيمة الدلالية للزيادة التي في التركيب تحقيقاً لقول النحاة، "كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى".

ولعل من المفيد أن نورد ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من هذا الخلاف.

فالأستاذ عباس حسن، انتحى سمت من ذهب إلى الجمع بين الفاعل والتمييز ذاكراً أنّه التركيب الأرجح، يقول: "ويجوز – في الرأي الراجح – أن يجتمع في أسلوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز؛ نحو: نعم الشجاع رجلاً يقول الحقَّ غيرَ هيّاب. وقال الشاعر:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هِنْـدُ لو بذلـــتْ رَدَّ التحيـةِ نُطقْـاً أوْ بإيمـاء

---

1 التوبة: 36.

2 شرح المفصل 2: 75.

3 شرح الكافية الشافية 2: 1107.

4 شرح التسهيل 3: 15.

5 المقرب 1: 68.

عند الجمع بينهما قد يكون التمييز دالاً على معنى زائد على الفاعل؛ نحو: نعم الرجل رجلا عُمر، فيكون من نوع التمييز الذي يفيد مجرد التوكيد"[1].

والذي يميل إليه الباحث ما جاء عند المبرد ومن تبعه، ولعلّه يؤيد ذلك بالآتي:

1- فالسماع يعضده ويؤيد وجوده، فإذا وجد القدر الكافي من الشواهد شعراً ونثراً فلا حاجة إلى الرفض.

2- القياس يدعمه، فالتوكيد كما هو معلوم عند النحاة، له أثر في بيان المعنى، وتقويه الدلالة، وقد جاء التوكيد بالتمييز في النص القرآني وفي كلام العرب شعراً ونثراً فيبدو أنّ جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز هو الوجه[2].

---

[1] النحو الوافي 3: 371-372.

[2] الخصائص 1: 126.

الفصل الثالث

مسائل الخلاف في الأعاريب

1- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى **[انتهوا خيراً لكم]** النساء: 171.

2- الخلاف في توجيه إعراب تابع المنادى.

3- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعطوف على المنادى في نحو: يازيد والحارث.

4- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعرفة في نحو: ياهذا الرجل.

5- الخلاف في توجيه إعراب: ياتَيْمَ تَيْمَ عدي...

6- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى **[ألا يسجدوا]** النمل: 25.

7- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المنصوب مع بعض الأفعال نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان.

8- الخلاف في توجيه إعراب كلمة (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى فيّ.

9- الخلاف في توجيه إعراب كلمة "امرأتك" في قوله تعالى **[لا يلتفت منكم أحد إلاّ امرأتك]** هود: 81.

10- الخلاف في توجيه إعراب الاسم بعد "لاسيما".

11- الخلاف في إعراب أسماء الأفعال.

12- الخلاف في إعراب "مثلاً مع الفعل (**ضَرَبَ**).

المسألة الأولى

توجيه إعراب قوله تعالى (انتهوا خيرا لكم)[1]

يقول الرضي: "وقوله تعالي: **(انتهوا خيراً لكم)** تفسير سيبويه: انتهوا عن التثليث وائتوا خيراً لكم, وقال الكسائي التقدير: انتهوا يكن خيرا لكم, وليس بوحه, لأن "كان" لا يقدر قياساً, فلا يقال: عبد الله المقتول, أي كن ذلك, وقال الفراء: لو كان علي إضمار " كان" لجاز: اتق الله محسناً, أي تكن محسنا, وهو عنده بتقدير: انتهوا انتهاءً خيراً لكم. وقولهم: حسبك خيرا لك, ووراءك أوسع لك, بتقدير: حسبك وائت خيراً لك, ووراءك وائت مكانا أوسع لك. يقوي مذهب سيبويه, أي تقدير "ائت" في الآية, وكذا قوله:

فَواعِديه سَرْحَتَيْ مَالِـــــكٍ أَوْ الرُّبا بينهما أَسْهَـــــلاَ[2]

وكذا قولهم: انته أمرا قاصداً, أي انته عن هذا وائت أمراً قاصداً وقرينة "ائت" في هذه المواضع, أنك نهيت في الأول عن شيء ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه بل هو ممّا يؤمر به, فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى, وليس قولهم: أمراً قاصداً, مما يجب حذف فعله علي ما ذكره سيبويه, وأورده الزمخشري في ذلك, وأورد سيبويه **(انتهوا خيراً)** وحسبك خيراً لك, فيما وجب إضمار فعله, ولعله سمع: انته وائت أمراً قاصداً بإظهار ناصب" أمراً" ولم يسمع إظهار ناصب "خيراً لكم" وخيراً لك, وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى, ومعنى: أمراً قاصداً: ذا قصد, والقصد في الأمر خلاف القصور والإفراط, قال[3]:

كلا طرفي قصد الأمور ذميم" 1: 340- 341

اختلف النحاة في توجيه إعراب كلمة (خيراً) في الآية الكريمة, فمنهم من قال إنّها خبر لكان محذوفة, ومنهم من ذهب إلى أنها منصوبة بفعل محذوف, ومنهم من خَرّجها علي الحال, ومنهم من ذهب أنها مفعول مطلق واليك تفصيل هذه التوجيهات:

ذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما من النحاة إلى أن (خيراً) في الآية الكريمة مفعول به لفعل محذوف لا يظهر, تقديره "ائت" وقد حذف قياساً ودلالة, وقد صرح بذلك, يقول: " ومما ينتصب في هذا الباب علي إضمار الفعل المتروك إظهاره **(انتهوا**

---

[1] النساء : 171

[2] ديوان عمر بن أبي ربيعة: ويروى: دونهما منزلا: 306

[3] صدره: ولا تك فيها مُفْرطاً أو مُفَرّطاً، شرح الرضي 1: 341.

خيراً لكم) و"وراءكَ أوسع لك" وحسبك خيراً لك, إذا كنت تأمر. ومن ذلك قول الشاعر, وهو ابن أبي ربيعة

فَواعِديه سَرْحَتَى مَالِـــــكٍ أَوْ الرُّبا بينهما أَسْهَـــــلاَ

وإنما نصبت خيراً لك, لأنك حين قلت: " انته" فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنك تحمله علي ذلك المعنى, كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك, فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته, أنك تحمله علي أمر آخر, فلذلك انتصب, وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام, ولعلم المخاطب أنه محمول علي أمر حين قال له: انته, فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك, وادخل فيما هو خيراً لك.

ونظير ذلك في الكلام قوله: انته يا فلان أمراً قاصداً. فإنما قلت: انته وائت أمراً قاصداً[1]".

ويقول الأخفش: فنصب "خيراً لكم" لأنّه حين قال لهم "آمنوا", أمرهم بما هو خير لهم, فكأنه قال: "اعملوا خيراً لكم" وكذلك: انتهوا خيراً لكم, فهذا إنما يكون في الأمر والنهي خاصاً, ولا يكون في الخبر لأن الأمر والنهي لا يضمر فيهما, وكأنك أخرجته من شيء إلى شيء, قال الشاعر:

فَواعِديه سَرْحَتَى مَالِـــــكٍ أَوْ الرُّبا بينهما أَسْهَـــــلاَ

كما تقول: واعديه خيراً لكم.

وقد سمعت نصب هذا في الخبر, تقول العرب: آتيِ البيتَ خيراً لي, واتركه خيراً لي, وهو علي ما فسرت في الأمر والنهي"[2]

ومِمّنْ تبعهم في الأخذ بهذا التوجيه, الزمخشري, وابن الشجري, والزجاج يقول الزمخشري: **(فآمنوا خيراً لكم)**[3] وكذلك **(انتهوا خيراً لكم)**[4] انتصابه بمضمر"[5]

ويقول ابن الشجري: " قوله سيبويه, وهو أن التقدير ائتوا خيراً لكم, وفي هذا التقدير فائدة عظيمة"[6]

---

1 الكتاب 1: 282- 284

2 معاني القرآن: 1: 249

3 النساء: 170

4 النساء: 171

5 الكشاف 1: 593

6 أمالي ابن الشجري 2: 99

ويقول الزجاج: "هذا باب ما ورد في التنزيل من إضمار الفعل:...

وقال تعالى: **(وأنفقوا خيراً لأنفسكم)**[1] أي: وأتوا خيراً لأنفسكم وانشدوا :

فَواعِديه سَرْحَتَى مَالِـــــكٍ أَوْ الرُّبا بينهما أَسْهَـــــلاَ

أي: ائتي مكاناً اسهل"[2]

أما من قال إنّ كلمة (خيراً) منصوبة علي تقدير كان المحذوفة, فقد نسب هذا التوجيه إلى الكسائي وأبي عبيدة.

ويمكن الرجوع إلى معاني القرآن لنعرف منه رأي الكسائي, يقول: " قال الكسائي انتصب خيراً لخروجه من هذا الكلام, قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك : لتقومن خيراً لك , فإذا كان الكلام ناقصاً رفعوا: إن تنته خير لكم":...خرجه الكسائي علي تقدير يكن الانتهاء خيراً لكم"[3]

ويقول أبو عبيدة: "**(فآمنوا خيراً لكم)**[4] نصب علي ضمير جواب "يكن خيراً لكم" وكذلك"[5]

ويقول مكي بن أبي طالب: "وقال أبو عبيدة: هو خبر كان محذوفة تقديره: انتهوا يكن خيراً لكم"[6]

ويقول النحاس: "ومذهب أبي عبيدة انتهوا يكن خيراً لكم" [7]

وقد جعله ابن الشجري رأياً للكسائي دون أن يشير إلى أبي عبيدة, يقول: "إنّ التقدير: يكن خيراً, وهذا قول الكسائي"[8]

وما قيل في هذا التوجيه يمكن رده على النحو التالي:

1- اتفق النحاة علي أنه لم يعهد حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها, يقول ابن الشجري: "ومن مذهب سيبويه أن " كان" لا يجوز إضمارها إلا مع إن فيما قدمته من قولهم: " الناس مجزيون بأعمالهم, إن خيراً فخير, وإن شراً فشر"[1]

---

[1] التغابن : 16

[2] إعراب القرآن المنسوب للزجاج 1: 11, 20

[3] معاني القرآن : 122

[4] النساء: 170

[5] مجاز القرآن 1: 143

[6] مشكل إعراب القرآن 1: 214

[7] إعراب القرآن 1: 509

[8] أمالي ابن الشجري 2: 99

ويقول العكبري: "وهو غير جائز عند البصريين : لأن كان لا تحذف هي واسمها ويبقي خبرها"[2]

وقد جعله الكرماني من عجيب التوجيه للآية الكريمة, يقول: "والعجيب: قول من قال: ليكون الإيمان خيراً لكم, ولا يجوز عند البصريين إضمار كان واسم كان, لا يجوز زيداً المقتول, أي كن زيداً المقتول."[3]

2- القول بهذا التوجيه فيه دعوة للإضمار, وهي ما يحاول المعرب للقرآن البعد عنه, لأن الكلام كما يقول النحويون إذا حمل علي غير الإضمار كان أحسن, يقول أبو حيان: "لأنه متي ما أمكن حمل الكلام علي غير إضمار ولا افتقار كان أولي أن يسلك به الإضمار والافتقار وهكذا تكون عاداتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحمل علي أحسن الوجوه وأبعدها عن التكلف وأسوغها في لسان العرب"[4]

وأما التوجيه الثالث فهو إعراب كلمه(خيراً) نعت مصدر محذوف, أي: انتهاء خيراً لكم, وقد نسب إلى الفراء.

ويمكن العودة إلى ما قيل عن الفراء, مما قاله في المعاني,: "خيراً منصوب باتصاله بالأمر, وقد يستدل علي ذلك, ألم تشر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير, فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك, أي الاتقاء خير لك" [5]

ويفهم من كلام الفراء القول بالنصب علي صفة لمصدر محذوف(لأنه من صفة الأمر)

وقد نقل كثير من العلماء هذا الرأي عن الفراء, يقول النحاس: "ومذهب الفراء أنه نعت لمصدر محذوف."[6] ويقول مكي بن أبي طالب: "وقال الفراء هو نعت لمصدر محذوف تقديره: انتهوا انتهاء خيراً لكم" [7]

ويقول ابن هشام: "وقال الفراء : الكلام جملة واحدة, وخيراً نعت لمصدر محذوف أي انتهاء خيراً"[8]

وما قاله الفراء يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

---

[1] أمالي ابن الشجري 2: 99
[2] التبيان 1: 411
[3] غرائب التفسير وعجائب التأويل 1: 313
[4] البحر المحيط 1: 159
[5] معاني القرآن1: 295-296
[6] إعراب القرآن 1: 509
[7] مشكل إعراب القرآن 1: 214
[8] مغني اللبيب: 827- 827

1- في كلامه دعوة إلى التأويل والتقدير، ومتى ما حمل الكلام علي غير ذلك كان أولي كما يقول النحاة.

2- لا يتفق كلام الفراء مع المعني , لأنه لا يتسق والآية الكريمة, يقول النحاس: "وقال علي بن سليمان: هذا خطأ فاحش؛ لأنه يكون المعنى انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم"[1]

3 - لا يحمل كلام الفراء فائدة جديدة؛ لأن دلالة المصدر مفهومة من الفعل (انتهوا) , يقول ابن الشجري: " وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة علي ما دل عليه (انتهوا), لأن انتهوا يدل علي الانتهاء بلفظه, فيفيد ما يفيد الانتهاء." [2]

أما التوجيه الرابع, فمضمونه أن كلمة (خيراً) تعرب حالاً, وقد حكي ذلك عن بعض الكوفيون, يقول مكي بن أبي طالب: "وحكي بعض الكوفيون أن نصبه علي الحال"[3]

ويقول العكبري: "وقيل: هو حال, ومثله: "انتهوا خيراً" في جميع الوجوه"[4]

وما قيل في هذا التوجيه يمكن رده وفق الآتي:

1- كما هو معلوم أن الأصل في الحال أن يأتي لبيان هيئة فاعل أو مفعول...، ولعل كلمة (خيراً) لا تحقق ذلك.

2- الأصل في الحال أن يكون مشتقاً وهو ما لا تحققه كلمة "خير".

3- من النحاة من بَعّد هذا الوجه اعتماداً علي أن الحالية مفقودة فيه, يقول مكي بن أبي طالب: "وحكي بعض الكوفيين نصبه علي الحال وهو بعيد"[5]

والذي يبدو للباحث من عرض الأوجه الإعرابية السابقة, أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة أقرب لمعني الآية ولعله يستند إلى الآتي:

1- يتطلب معني الآية هذا التوجيه, ولعل ما جاءت به كتب التفسير تربط بين وجهي الإعراب والمعنى, يقول الزمخشري: " انتصابه بمضمر وذلك أنه لما بعثهم علي الإيمان وعلي الانتهاء عن التثليث, علم أنه يحملهم على أمر فقال:

---

[1] إعراب القرآن 1: 509

[2] أمالي ابن الشجري 2: 99

[3] مشكل إعراب القرآن 1: 214

[4] التبيان 1: 411

[5] مشكل إعراب القرآن 1: 214

(خيراً لكم) أي اقصدوا, أو ائتوا أمراً خيراً لكم مما انتم فيه من الكفر والتثليث, وهو الإيمان والتوحيد" [1]

ويقول ابن الشجري: وهو أن التقدير: ائتوا خيراً لكم, وفي هذا التقدير فائدة عظيمة, لأنه نهاهم بقوله: (انتهوا) عن التثليث, وأمرهم بقوله: ائتوا خيراً لكم, بالدخول في التوحيد, فكأنه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتنا ثلاثة, وأتوا خيراً لكم, فقولوا: إنما الله إله واحد, فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر فظيع وأدخلهم في أمر حسن جميل"[2]

2- في باب حذف العامل في المفعول به لقرينة ما يؤيد هذا التوجيه ويعضده, يقول ابن الحاجب: "وقد يحذف الفعل لقيام قرينة...ووجوباً: الأول سماعي مثل: امراً ونَفْسَه, و**(وانتهو خير لكم*)** "[3]

3- ورد عن العرب(سماعاً) تراكيب يمكن حمل التوجيه السابق عليها من باب حمل النظير علي النظير, يقول الأخفش: "وقد سمعت نصب هذا في الخبر, تقول: آتي البيت خيراً لي, وأتركه خيراً لي, وهو ما فسرت في الأمر والنهي"[4]

---

[1] الكشاف 1: 593

[2] أمالي بن الشجري 2: 99- 100

[*] النساء: 171

[3] شرح المقدمة الكافية 2: 406- 407

[4] معاني القرآن 1: 249

المسألة الثانية

توجيه إعراب تابع المنادى

يقول الرضي: "وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة,جاز رفعها ونصبها, تقول في الوصف: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ, وفي عطف البيان عند النحاة: يا عالم زيد وزيداً, وفي التأكيد: أجمعون وأجمعين, وفي المعطوف ذي اللام: يا زيد والحارثُ, وأما التوكيد اللفظي فأن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً, نحو: يا زيدُ زيدُ, لأنه هو هو لفظاً ومعني, فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول. وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً, قال رؤبة:

إنّي وَأسْطارٍ سُطُرنَ سَطْـــرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نصـــراً[1]

وفي جعل أبي علي, وجار الله: يا زيد زيد بدلاً, وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر؛ لأن البدل وعطف البيان, يفيدان ما لا يفيده الأول, من غير معني التأكيد, والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد, فإن وصفت الثاني,نحو: يا زيد (زيدُ الطويل), فأبو عمرو يضم الثاني أيضاً علي أنّه توكيد لفظي للأول موصوف, أو بدل منه بما حصل له من الوصف, كما في قوله تعالي **[بالناصية ناصية كاذبة]**[2] كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن, ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفاً للأول, كما جاز هناك, لأن العلم لا يوصف به, وحكي يونس عن رؤبة أنه كان يقول: يا زيد زيداً الطويل بنصب زيد الثاني على أنه توكيد مثل يا تميم أجمعين, فلا يمتنع إذا رفعه, وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف الأول, فعلي هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه علي الوصف أكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف الأول, كما يجيء في قولهم: لا ماءَ ماءً بارداً" 1: 363- 364

يعرض الرضي في هذا النص الخلاف في إعراب التابع بعد المنادى بين البدل وعطف البيان والتوكيد والنسق, وإليك تفصيل الخلاف.

أجمع النحويون علي أنه يجوز وصف المنادى المفرد نحو: يا زيد الطويلُ والطويلَ, ولكنّهم اختلفوا في توجيهه بين الوصف أو النصب على أعني، وقد جاء ذلك عن سيبويه ومن تبعهم من النحاة, يقول سيبويه: "قلت أرأيت قولهم يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب؛ لأنه صفة لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصباً علي

---

[1] ديوان رؤبة: 174

[2] العلق: 15، 16

أعني, فقلت: أرأيت الرفع علي أي شيء هو إذا قال: يا زيد الطويل؟ فقال: هو صفة لمرفوع"[1]

وقد سار جمهور النحاة علي ذلك إلا ما حكي عن الأصمعي فأنّه لا يجيز وصف المنادى وأول ذلك علي تقدير أعني, أو علي الرفع علي أنه خبر لمبتدأ محذوف يقول ابن عقيل: " وزعم الأصمعي أنه طالع أشعار العرب وكلامها فلم يجد منادي منعوتاً, وما وقع منه شاذ يتأول علي القطع, علي أعني, أو علي الابتداء"[2]

وفي قوله مخالفة لما جاء به السماع قد ورد فيه نصب وصف المنادى, نحو قول لشاعر:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْـــدى بأَفْضَل مِنْك يَا عُمرَ الجَــوَادَا[3]

وأما القياس؛ فإنّ المنادى لا يحمل علي الضمير حتى يمتنع وصفه.

أما التوكيد بقسميه المعنوي واللفظي, فقد اختلف في توجيه الحركة الإعرابية مع المنادى, فالمعنوي ذكر فيه الوجهان الرفع والنصب, نحو قولهم: يا تميم كلُّهم وكلَّهم, أما إن كان اللفظ موغلاً في التوكيد فليس فيه ألا النصب نحو يا تميم أجمعين, أما اللفظي, فقد اختلف فيه نحو قولهم: يا زيدُ زيدُ أقبل، هل يجوز فيه النصب, كالمعنوي؟ وإليك التفصيل.

يقول سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله وسألته عن زيد نَفْسَه, ويا تميم كلَّهم ويا قيس كلَّهم فقال: هذا كلُّه نصب, كقولك يا زيد ذا الحجة, وأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار, إن شئت قلت أجمعون, وإن شئت قلت أجمعين, ولا ينتصب علي أعني, من قبل أنه محال أن تقول أعني أجمعين, ويدلك علي أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحد"[4]

ويقول العكبري: "والتوكيد كالوصف, فيجوز في المفرد الرفع والنصب كقولك: يا تميم أجمعون وأجمعين, فإن كان مضافاً نصبت البتة كالصفة, كقولك: يا بني تميم كلَّكم, فتنصب"[5]

---

[1] الكتاب 2: 183

[2] المساعد 2: 493

[3] ديوان جرير: 105

[4] الكتاب 2: 184

[5] اللباب 1: 334

ويقول ابن مالك: "وفي التوكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين"[1]

أما التوكيد اللفظي, فقد تعددت فيه الأقوال فمن النحاة من يرى أنّه يعامل معاملة الأول إعراباً وبناءً, ومنهم من يجعله عطف بيان لا توكيد, ولما كانت الأقوال لا يفصل بينها حد نرى أن نذكر بعض الاقتباسات لنعرف حجة أصحابها فالرضي, يري أنه على التوكيد اللفظي, مستنداً إلى أنّه هو هو الأول لفظاً ومعنى[2] ولكن يجوز فيه النصب على الموضع.

أما ابن يعيش وابن مالك فرأيا أنّه علي عطف البيان, يقول ابن مالك وإذا كررت منادى مفرداً نحو: يا زيد زيد, فلك أن تضم الثاني وأن ترفعه وأن تنصبه, فالضم علي تقدير: يا زيد يا زيد, ثم حذف حرف النداء, وبقي المنادى علي ما كان عليه. والرفع علي أنه عطف بيان علي اللفظ, والنصب على أنه عطف بيان على الموضع"[3]

واحتج كل من الرضي, وابن يعيش وابن مالك بجواز بما جاء عند رؤبة:

إنّي وإسطارٍ سُطُرنَ سَطْـــرا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْـــراً

مع أن كلام سيبويه حول البيت يوضح الرأيين يقول: "وأما قول رؤبة فعلي جعل نصراً عطف بيان ونصبه, كأنه على قول يا زيد زيداً, وأما قول أبي عمرو فكأنه استألف النداء"[4].

وقد أضاف بعض النحويين توجيهات إعرابية أخرى لبيت رؤبة فقيل إنّ نصر (الثانية) منصوبة علي الإغراء, لأن المقصود به نصر بن سيار الحاجب, يقول الفارقي: "وعند أبي عبيدة أنه نصب على الإغراء"[5]

وهذا القول فيه نظر, لأن الإغراء, لا يدخل مع باب النداء, إضافة إلى ذلك فإن الإغراء يأتي وفق تراكيب تعتمد على التغيير في الحركة الإعرابية لغرض يريد المتكلم توجيهه للمخاطب وهذا القول لا يتحقق في النداء...

بقي أن نشير إلى القول في توجيه تابع المنادى على البدلية, وعطف النسق.

---

1 شرح التسهيل 3: 402

2 شرح الرضي 1: 363

3 شرح التسهيل 3: 404

4 الكتاب 2: 186

5 الأفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 204

فالنحويون قد اختلفوا في توجيه الحركة الإعرابية في البدل والنسق. فالفارسي والزمخشري يريان أنّه منادى ثان ومنهم من يري فيهما وجهين فيكون تارة منصوباً وتارة مرفوعاً, يقول أبو علي, : "فأمّا البدل فأنك تقول: يا زيد زيدُ أقبل, فلا تنون زيداً إذا أبدلت... وتقول: يا زيدُ وعمرو فتعطف بالواو عمراً علي زيد ولا تنون"[1]

ويقول الزمخشري: "إلا البدل ونحو: زيد وعمرو من المعطوفات فإن حكمها حكم المنادى بعينه تقول: يا زيدُ زيدُ, ويا زيد وعمرو بالضم لا غير"[2]

وأما المازني والكوفيون فقد جوّزوا النصب فيهما, يقول ابن مالك: " وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من (أل) مجري المقرون بها, فيقولون: يا زيد وعمرا, وعمرو"[3]

ويقول أبو حيان: " وقد جوّز المازني والأخفش النصب"[4]

وما قاله الفارسي والزمخشري, يمكن رده وفق الآتي:

1- يجوز أن يقع نداء واحد علي الاسمين دون تكرير حرف النداء, يقول ابن مالك: "وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء, فإنّ المتكلم يقصد إيقاع نداء واحد علي الاسمين, كما يقصد تشريكهما في عامل واحد, نحو: حسبت زيداً وعمراً حاضرين, وكأن خالداً وسعداً أسدان"[5]

2- يعتمد البدل علي نية تكرار العامل ولا حاجة تدعو إليه في ما قالاه, فضلاً عن ذلك فإن الأصل في البدل المغايرة, يقول ابن مالك: " لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما, إذا لا معنى لإبدال الشيء من نفسه"[6]

بقي أن نذكر في عجالة سريعة ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من هذا الخلاف.

ولعلّ ما يهم المقام ما جاء في الخلاف الأخير(البدل- عطف النسق) فالأستاذ عباس حسن يري أنّ القول بالرفع والنصب أنسب, ليكون حكم النصب شاملاً لكل الباب, يقول: " أن يكون المتبوع- المنادى- مبنياً علي الضم والتابع بدلاً, أو عطف نسق مجرداً من (أل), فحكمها حكم المنادى المستقل, عند فريق من النحاة. أما غيرهم فيجيز

---

[1] الإيضاح العضدي: 247

[2] المفصل: 38

[3] شرح التسهيل: 3: 402

[4] الارتشاف 3: 132

[5] شرح التسهيل 3: 402

[6] شرح التسهيل 3: 404

النصب- وهو الأنسب, ليكون حكم النصب عاماً شاملاً نحو: جزيت خيراً يا عائشة زوج الرسول, فلقد كنت مرجعاً وثيقاً في شؤون الدين- يا خديجة وعائشة كنتما خير عون للنبي عليه السلام"[1]

والذي يبدو للباحث أن التوابع كالبدل وعطف البيان والتوكيد للفظي والمعنوي وعطف النسق, تسير في هذه التراكيب بين الرفع والنصب من قبيل النطق اللهجي عند بعض العرب في عادتها الكلامية, فلا حاجة تدعو إلى تكرار عامل البدل أو تكرار حرف نسق مع المعطوف, فكما هو معلوم أن للعرب لهجتين مع تابع المنادي مرة بالرفع ومرة بالنصب, فأقوال النحاة حولها مقبولة. فالحركة الإعرابية مرة بالنصب ومرة بالرفع ما زالت قوية في التوجيه الإعرابي وفقاً لمنطوق أهل اللسان.

يقول ابن رشد: أحدهما: أنك إن أبدلت اسماً مفرداً من اسم مفرد, كان لك فيه ثلاث لغات:

أحدهما: يا زيدُ زيدُ, بالضم في كليهما.

والثانية: يا زيد زيدٌ, بالرفع والتنوين.

والثالثة: يا زيد زيداً, تنصب الثاني وتنونه"[2]

---

[1] النحو الوافي 4: 57

[2] الضروري في صناعة النحو: 116

المسألة الثالثة

توجيه إعراب الاسم المعطوف على المنادى في نحو: يازيد والحارث

يقول الرضي: " والخليل في المعطوف يخاتر الرفع, أي في المنسوق ذي اللام, وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظراً إلى المعني, لأنه منادى مستقل معنى, وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له, فالرفع أولى, تنبيهاً علي استقلاله معنى, كما في يا أيُّها الرجل. وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب, لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع, فاستبعد أن تجعل حركته كحركة ما باشره الحرف, وكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعاً, والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء.

ويلزم الخليل وأبا عمرو نظراً إلى العلتين المذكورتين اختيار الرفع أو النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم.

قوله: "أبو العباس , إن كان كالحسن فكالخليل " أي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام مثل: الحسن في عروض اللام, وجواز حذفها, فكأنه إذاً مجرد عن اللام, ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام, كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقاً فكيف يضم؟" 1: 365

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً في توجيه الاسم المعرف بأل بعد المنادى إذا كان معطوفاً, فالخليل وسيبويه ومن تبعهما من النحاة يرون أن الوجه في الاسم الرفع بينما ذهب أبو عمرو بن العلاء ومن سار على مذهبه إلي اختيار النصب, وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما من النحاة إلى رفع الاسم المنسوق بعد المنادى, يقول سيبويه: " قال الخليل رحمه الله من قال يا زيد والنضر فنصب, فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلي أصله. فأمّا العرب فأكثر ما رأينا هم يقولون: يا زيد والنضرُ. وقرأ الأعرج: **(يا جبال أولي معه والطيرُ)**[1]

ويقولون ياعمرو والحارث, وقال الخليل رحمه الله: هو القياس, كأنه قال: وياحارث ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصب أو رفع, من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا, ولكنك أشركت بين النضر والأول في يا, ولم تجعلها

[1] سبأ:10

خاصةً في النضر, كقولك ما مررت بزيد وعمرو, ولو أردت عملين لقلت ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو"[1]

ويقول المبرد: " أما الخليل, وسيبويه, والمازني فيختارون الرفع, فيقولون: يا زيد, والحارث أقبلا. وقرأ الاعرج: **(يا جبال أوّبي معه والطيرُ)** [2]*

ويقول الأعلم مقتفياً أثر الخليل وسيبويه: "وأما زيد والنضر فرفع النضر هو الاختيار"[3]

وقد نقل كثير من النحاة هذا الرأي عنهم, يقول ابن عقيل: " فإن كان بـ"ال" جاز فيه وجهان: الرفع والنصب, والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما- الرفع, وهو اختيار المصنف" , ولهذا قال:" ورفع ينتقي" أي: يختار"[4]

وقد احتج هذا الفريق من النحاة بالقياس والسماع, فالقياس أنّ الأصل فيها يا زيد وحارث, يقول المبرد: " وحجة من اختار أن يقول إذا قلت: يا زيد والحارث: فإنما أريد يا زيد وحارث"[5]

وأما السماع فما جاء في قراءة الأعرج **(يا جبال أوّبي معه والطيرُ)**

وأما الفريق الثاني الذي اختار النصب فيتزعمه أبو عمرو بن العلاء ويونس وأبو عمرو الجرمي, يقول ابن مالك: " وفي عطف المقرون بأل: يا زيد والنضر, والنضر, ونصب المقرون بأل أجود من رفهه عند أبي عمرو ويونس, وعيسى وأبي عمرو الجرمي"[6] ويقول ابن هشام: " أو كان معطوفاً مقروناً بأل, نحو:

"يا زيد الحسنُ و" الحسن" واختاره أبو عمرو وعيسى"[7]

وقد احتج هذا الفريق كالسابقين بالقياس والسماع, فالقياس حملاً علي الأصل, ويكون فيه النصب, يقول المبرد: " وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا: نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل, كما نرده بالإضافة والتنوين إلي الأصل"[8]

---

1 الكتاب 2: 186- 187

2 المقتضب 4: 212

* سبأ : 10

3 النكت 1: 541

4 شرح ابن عقيل 4: 268

5 المقتضب 4: 212

6 شرح التسهيل 3: 402

7 أوضح المسالك 4: 35- 36

8 المقتضب 2 : 213

وأما السماع فقد قرئ **(يا جبالُ أوّبي معه والطيرُ)**بالنصب ونحو: قول الشاعر:

ألاَ يَا زيدُ والضحاكَ سِيـــــرَا فَقَدْ جَاوَزْتُما خَمرَ الطَّريـــقِ[1]

وقد رد علي ما جاء عندهم علي النحو التالي:

1- إذا نعت المنادى باسم فيه الألف واللام فيحسن فيه القولان يقول المبرد: "فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام. والقولان حَسَن"[2]

2- أما الآية فقد قالوا أن النصب في كلمة(الطير) بالعطف على(فضلاً) في قوله تعالي **(ولقد آتينا داود منا فضلاً)**[3], يقول ابن هشام: "وقدّروا النصب بالعطف على فضلاً"[4]

وأما أبو العباس المبرد فقد اختار لنفسه رأيين الأول: وافق فيه الخليل في الرفع إن كان الاسم يقبل زوال(أل) نحو الحارث وحارث, والثاني وافق فيه أبا عمرو في النصب إن كانت(أل) مؤثرة كالرجال حملاً للاسم علي الشبيه بالمضاف.

وبالرجوع إلى ما قاله المبرد في المقتضب لم نجده يوضح ذلك, يقول: "فيقال لهم: فقولوا: يا حارث. فيقولون هذا يلزمنا, لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء, وأنتم إذ نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع فكلانا في هذا سواء"...

والنصب عندي حسن على قرابة الناس"[5]

فلم نجده يصرح بذكر العلم بال أو بدونها, وممن نقل هذا الرأي عنه الجزولي وابن مالك, يقول الجزولي: " فإن كان الاسم مما ينسق علي المنادى غير مكرر فيه حرف النداء.

وافق أبو العباس الخليل في اختيار الرفع, وإلا وافق أبا عمرو في اختيار النصب"[6]

ويقول ابن مالك: "وفرق المبرد بين ما أثرت الألف واللام فيه كالرجل, وبين ما لم تؤثر فيه كالحارث. ورجّح النصب علي الرفع في نحو الرجل لشبهه بالمضاف في

---

[1] المقدمة الجزولية في النحو: 191

[2] المقتضب 4: 213

[3] سبأ : 10

[4] أوضح المسالك 4: 36

[5] المقتضب 4: 213

[6] المقدمة الجزولية في النحو: 191

تأثره بما اتصل به. ورجّح الرفع على النصب في نحو الحارث لشبهه بالمجرد في عدم التأثر"[1]

ويقول الجامي: " في جواز نزع اللام عنه مثل(النجم) الصعق فكأبي عمرو أي, أبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب, لإمتناع جعله منادى مستقلاً" [2]

وقد ذهب ابن جني إلى تجويز الأمرين كالمبرد ولكنه لم يرجح وجهاً علي الآخر.

يقول الموصلي: " وأما أبو الفتح فيجوز الأمرين من غير ترجيح كقوله:

ألاَ يَا زيدُ والضحاكَ سِيـــــرَا فَقَدْ جَاوَزْتُما خَمرَ الطَّريـــــقِ

وما جاء فيه الوجهان قوله تعالي **(يا جبال أوّبي معه والطير)** [3] برفع الطير ونصبه اتفاقاً" [4]

ونقل السيوطي أن الكوفية يوجبون النصب في النسق, يقول: " وأوجب الكوفية نصب الثلاثة أي النعت والتوكيد, والنسق"[5]

وما قاله الكوفيون مردود بما جاء من السماع أيّدته الآية القرآنية والشواهد الشعرية التي جاءت بالرفع.

والذي يظهر للباحث أن الخلاف لم يغير شيئاً في توجيه إعراب الاسم، وإنّما الخلاف في الحركة الإعرابية بين النصب والرفع, ولعلّ ذلك يدفعه إلى تمسكه بما قال من أن ذلك لا يعدو أن يكون مما نطقت به العرب واختلفت فيه لهجاتها, وإلا لما جاءت القراءة القرآنية والأبيات الشعرية تؤيد كلا الحركتين, والناطق بهما عربي محتج بكلامه وموثوق به, يقول السيوطي: "ورد بالسماع قال تعالي: **(يا جبال أوبي معه والطيّرُ)**[6] قرئ في السبع بالنصب والرفع, وقال العرب:[7] *ألا يا زيدُ والضحاكُ سِيرَا*[8]

المسألة الرابعة

---

[1] شرح التسهيل 3: 402- 403

[2] الفوائد الضيائية 1: 332

[3] سبأ: 10

[4] شرح كافية ابن الحاجب 1: 193

[5] الهمع 5: 282

[6] سبأ: 10

[7] روي بالنصب(والضحاكَ)

[8] الهمع 5: 282

توجيه إعراب الاسم المعرفة في نحو: يا هذا الرجل

يقول الرضي: " وفصّل بعضهم في وصف: يا هذا, فقال: إن كان لبيان الماهية نحو: يا هذا الرجل وجب الرفع, لأنه مستغنى عنه, وإلا جاز الرفع والنصب نحو: يا هذا الطويل رفعاً ونصباً. وأما المازني والزجاج فجوّزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة, وأيَّ قياساً علي نحو: يا زيد الظريف, ولم يثبت" 1: 375

اختلف النحاة في وصف الاسم بعد اسم الإشارة أو أيّ فجمهور النحاة يرون رفعه، بينما أجاز أبو عثمان والزجاج نصبه, كما نقل الرضي, وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب رفع صفة هذا وأيّ النداء نحو قولهم: ياهذا الرجل ويأأيها الرجل, ويا أيها المسلمون, يقول سيبويه: " واطّرد الرفع في صفات هذه المبهمة, كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء, أو تبني علي مبتدأ"[1]

ويقول المبرد: "فأما يا أيها ذا الحجة, فلا يصلح, لأن "أيا" لا يوقف عليها فتبدل منه, ولذلك امتنع يا أيها الرجل, لأنها و"أي" بمنزلة الشيء الواحد"[2]

ويقول ابن السراج: "وأما "أي" فلا يجوز في وصفها النصب, لأنها لا تستعمل مفردة"[3]

ويقول ابن عقيل مقتفياً أثرهم: "ويقال: يا أيها الرجلُ, ويا أيهذا, ويا أيها الذي فعل كذا, فـ"أي" منادى مفرد مبني علي الضم, و"ها" زائدة و "الرجل" صفة لأي, ويجب رفعه عند الجمهور"[4]

وقد ذهب النحاة في رأيهم السابق هذا المذهب, لأن الصفة هي المقصود بالنداء, والصفة مع الموصوف متلازمان كالشيء الواحد, يقول الجرجاني: "ووجب الرفع, فلم يجز فيه الوجهان,كما جاز في يا زيد الظريف, لأمرين:

أحدهما: أن الرجل, وإن كان في اللفظ صفة لأي كما كان الظريف صفة لزيد, فإنّه المقصود بالنداء.

والثاني: أنّ الصفة كالجزء من الموصوف, وإذا لزمته قوي الاتصال, فيجري اللام من الرجل في قولك: يا أيها الرجل مجرى آخر الكلمة" [5]

---

1 الكتاب 2: 192

2 المقتضب 4: 219

3 الأصول 1: 337

4 شرح ابن عقيل 2: 269

5 المقتصد 2: 778

وأخذ نحاة اليمن التعليل نفسه يقول الإمام يحيى بن حمزة: "والحق عندنا هو الأول, وهو... ويدل عليه أنهم لما رأوا أن الاسم الواقع بعد (أي) هو المنادى بعينه, ودخول(أي) إنما هو وصلة وكأنه هو المقصود بنفسه فلهذا لم يحز فيه إلا الرفع لا سواء"[1]

أما المازني والزجاج وابن الباذش فقد نقل عنهم أنهم يرون نصب صفة المنادى (ايها) نحو قولهم: يا يا أيها الطويل, يا أيها المسلمين.

فالمازني يرى ذلك قياساً حملاً علي يا زيد الطويل, يقول الزجاج: "وأجاز المازني أن تكون صفة "أي" نصباً, فأجاز "يا أيُّها الرجلَ أقبل"[2]

ويقول أبو حيان: "ولا يكون هذا التابع إلا مرفوعاً, خلافاً للمازني, إذ يجيز فيه الرفع والنصب"[3]

يظهر في نص أبي حيان توضيح آخر لرأي المازني فنراه يجيز الرفع.

وقد احتج المازنى لرأيه بالقياس, فيري أنها محمولة علي موضع أي؛ لأن الأصل فيها النصب على النداء, لذا نصبت صفتها علي هذا الأصل, إضافة إلى قياسه على صفة غيره من المناديات المضمومة.[4] وما قاله يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

رد النحاة الحمل على أصل النداء؛ لأنه عندهم مما يحتمل التأويل فالكلام لم يتم لذا لا يستغني التركيب عن الصفة.

أما القياس على صفة المناديات المضمومة فقد رده النحاة وضعفوه, يقول القواس: " وهو ضعيف, لأن المقصود بصفة العلم الإيضاح والمنادى هناك هو العلم, وهاهنا الصفة هي المنادى, وأي وصلة إلى ندائه, ولذلك لا يوافقه علي الوصلة دون الصفة بخلاف العلم" [5]

أمّا ما يَخصُ رأي الزجاج واقتفاء أثر المازني فبعد الرجوع إلى كتابه" معاني القرآن وإعرابه" كان رأيه مسايراً لرأي الجمهور, يقول: " وأجاز المازني أن تكون صفة" أي" نصباً, فأجاز" يا أيها الرجل أقبل", وهذه الإجازة غير معروفة في كلام

---

[1] المحصل 1: 149 نقلاً عن موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 391

[2] معاني القرآن 1: 228

[3] الارتشاف 3: 127

[4] الأشموني 3: 150

[5] شرح ألفية ابن معط: 1044

العرب, ولم يجز أحد النحويين هذا المذهب قبله, ولا تابعه عليه أحد بعده, فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار"[1]

أما ابن الباذ ش فقد نقل أبو حيان [2]عنه تجويز القول السابق(كما جاء عن المازني) مستنداً إلى السماع, وهو ما أكده الصبان في حاشيته علي الأشموني[3] قراءة لبعضهم قوله تعالى [يا أيها الكافرين] علي الشذوذ وهو ما استشهد به ابن الباذش ش[4] بقي أن نشير إلى بعض النقاط من التركيبين (يا أيها الرجل) ويا هذا الرجل منها:

1- أن بعض النحاة قد فرق بين الصفة في تركيبي يا هذا الرجل ويا أيها الرجل, فيرون أن صفة اسم الإشارة يجوز فيها النصب والرفع, فيجوز أن يقال يا هذا أقبل, فإذا وصفت هذا (بالرجل) لم تكن هي المنادى بل هي وصف (لهذا) وهذا التفريق لا يستقيم, لأن الإبهام موجود في كلا الوجهين, فلا يمكن إزالته إلا بالصفة التي هي أصل النداء, إنما توصل إلى ندائها بوجود هذا وأيّها... فالنحاة لهم طريقتان في نداء ما فيه(أل) إما يا أيها وأيتها, أو هذا وهذه... يقول الإمام يحيي بن حمزة: " وهذا الفرق فاسد باطل لا وجه له"[5]

2- ذهب ابن الحاجب إلى أن الاسم المنصوب بعد هذا في نحو: يا هذا الرجل على تقدير (أعني), يقول: "فإن أراد جواز النصب بتقدير أعني فمستقيم"[6]

وهذا القول عن ابن الحاجب لا يستقيم, لأن فيه دعوة إلى التقدير دون حاجة ملجئة إليه, فالتركيب مستقيم دون تقدير, لأنّ أسلوب النداء إنشائي, يقوم علي عدم التقدير, يقول يحيي بن حمزة: " إن أرادوا النصب علي تقدر (أعني) فهو باطل ولا دليل عليه, ولا حاجة إلى تقديره من غير ملجئ"[7]

3- ذهب ابن السِّيد إلى القول بأن الاسم في نحو: يا أيها الرجل, يا هذا الرجل, عطف بيان لا صفة, يقول ابن عقيل: " بل يجب رفعها..عطف بيان عند ابن السيد[8]".

---

[1] معاني القرآن وإعرابه 1: 228

[2] الارتشاف 3: 127

[3] حاشية الصبان 3: 150

[4] لمزيد من الاطلاع عن رأي ابن الباذش ينظر, بحث ابن الباذش الغرناطي وأثره في النحو"د. شريف النجار 1135- 1136 (بحث في مجلة كلية اللغة العربية جامعة أم القرى العدد(14)

[5] نقلاً عن موقف نحاة اليمن الخلافات النحوية: 391.

[6] الايضاح في شرح المفصل 1: 270

[7] نقلاً عن موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 392

[8] المساعد 2: 506

يبدو في قول ابن السِّيد تقريب بين بابي الصفة وعطف البيان, لأن من النحاة من قرب بينهما بجامع المدح أو الذم, يقول ابن هشام: " عطف بيان علي جهة المدح كما في الصفة" [1] ولكن هنا فرق بين البابين فالأصل في الصفة الاشتقاق وفي عطف البيان الجمود, فلو قلنا: يا أيها المؤمن، يكون توجيه كلمة "المؤمن" علي الصفة لا عطف البيان.

يقول المرادي:" إن كان مشتقاًفهو نعت نحو:" يا أيها الفاضل", وإن كان جامداً فهو عطف"[2]

يظهر أنّ النحاة قد وقعوا في اضطراب بسبب (أي) حيث إنهم قالوا: بأنّها اسم مبني على الضم في محل نصب على النداء وما بعدها وصف لها, وما قيل يحتاج إلى مناقشة وِفْقَ الأتي:

1- إنّ اقتصار التركيب على "يا أيها, يا هذا", لا يعطى فائدة, يقول العكبري: "لا يجوز الاقتصار على "أيّها"[3]

2- إن الأصل في الصفة أن تكون فضلة في التركيب, أمّا هنا فلا يستغنى عنها, يقول الزجاجي:" وهو نعت لا يستغنى عنه"[4]

واستكمالاً لهذا الخلاف نرى أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين، لنعرفَ رأيهم في الخلاف السابق, فالأستاذ عباس حسن يرى ما رآه النحويون السابقون إلا أنّه يتفق مع ابن السّيد في توجيه عطف البيان ولكنه مشروط عنده بالجمود يقول:" ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء (بأل) عطف بيان, سواء أكان مشتقاً كالمثال السالف (يا هذا المتعلم حصّن نفسك بالخلق الكريم) أم غير مشتق, نحو: يا هذا الرجل ...لكن الأحسن إعراب المشتق نعتاً, وإعراب الجامد عطف بيان"[5]

وأما الدكتور شريف النجار فلا يري للحركة الإعرابية قيمة فالرفع جائز والنصب جائز، فكأنه يوحد بين الرأيين, وما القول بذلك إلاّ من قبيل منطوق العرب في كلامهم.

يقول: " ويشير هذا الخلاف بين النحاة إشارة واضحة على صحة ما ذكرته سابقا, فالحركة الإعرابية في هذا الموضوع لا أثر لها في المعنى, ولذلك يجوز في

---

[1] مغني اللبيب 593

[2] توضيح المقاصد والمسالك 3: 298

[3] اللباب 1: 337

[4] الجمل: 150

[5] النحو الوافي 4: 51

المنادى أن يكون مرفوعاً أو منصوباً, ومجيء الرفع والنصب في المنادى إنما نتيجة لما اعتمد عليه العرب في الرفع أو النصب, وليس ناتجاً عن اختلاف في المعنى".[1]

وفي رأيه مخالفة لما أجمع عليه جمهور النحاة. فالسماع لا يكاد يوجد فيه تمثيل لوجه النصب الذي ذكره, بل إن نص الزجاج واضح وصريح يقول: "وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب"[2].

وذهب في رأي آخر يوافق فيه ابن الباذش في ما رواه عنه أبو حيان من جواز وصف المنادى نصباً معتمداً علي قراءة **[قل يا أيها الكافرين]** مقتفياً فيها أثر المازني يقول: "والحق أن هذه القراءة – إن صحت- دعامة تقوي من رأي المازني, وما نقل عن ابن الباذش يدل علي جواز نصب صفة (أي) في النداء عنده, فلو كان هذا السماع غير معتد به عنده ما ذكره"[3]

والذي يظهر للباحث أنه يرتضي لنفسه النظريتين التاليتين:

1- أن (أي) ليست نداء, بل أتي بها لنداء ما فيه (أل) وكذا هذا اسم إشارة لنداء ما فيه (أل) جاءتا عن العرب بهذه الكيفية في تركيب النداء فوظيفتهما إيصال نداء ما فيه (أل), فقد جاء في أشعارهم ما تستعمله العرب وصلة بهذا ينادى بعدها ما فيه(أل) , قال الشاعر:[4]

يَاذَا المُخَوّفْنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِـــــهِ حُجْرٍ تَمِنّي صَاحِبَ الأَحْـــلامِ

وقد جمع بين (أي) وهذا, في تراكيب العرب في النداء, يقول الشاعر:[5]

أَلاَ أيُّهذا الزاجري أحْضَر الوغـى وأنْ أشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

ويقول الآخر:[6]

ألاَ أيُّهذا الباخعُ الوَجْدُ نَفْسَـــهُ بشيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْه المَقَــادِرُ

يقول ابن يعيش : "والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل, وهو قريب من المنادى, وفيه الألف واللام, فلما لم يكن نداؤه, والحالة هذه, كرهوا نزعهما وتغيير

---

[1] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 392

[2] معاني القرآن وإعرابه 1: 228

[3] ابن الباذش الغرناطي وأثره في النحو, بحث نشر في مجلة كلية اللغة العربية جامعة أم القرى العدد 14: 1136

[4] ديوان عبيد بن الأبرص: 130، الكتاب 2: 191

[5] ديوان طرفة: 32

[6] ديوان ذي الرُّمة: 251

اللفظ عند النداء, إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم, فجاؤوا بأي وصلة إلى نداء الرجل"[1]

ويقول ابن مالك: "فإذا قلت "أيها الرجل" لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع, لأنّه منادى حقيقة, و(أي) متوصل به إليه"[2]

ويقول السيوطي: " المقصود بالنداء هو الرجل, وهو مفرد, وإنما أتي بـ" أيّ" ليتوصل بها إلى ندائه"[3]

2- إن ما ذهب إليه المازني ومن تبعه من النحاة لا يستقيم؛ لأن قولهم يفتقد إلى ربطه بدليل هام من أدلة النحو العربي وهو السماع, فلما كان السماع مفقوداً في توجيهه, ضعف الجمهور رأيهم, ولعل أبرز هذه الردود ما جاء عند الزجاج: " وأجاز المازني أن تكون صفة (أي) نصباً, فأجاز "يا أيها الرجل أقبل" وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب, ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحد بعده, فهذا مطروح مرذول, لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار"[4]

فقواعد النحو في تراكيب النداء في نحو: يا أيها الرجل, يا هذا الرجل...قد سارت وفق ما ارتضي الجمهور من وجوب الرفع, ورفض قول يخالف ما أجمعوا عليه, ترفضه نظرية النحو العربي في بنائها وفق ما أطرد وشاع, يقول الانباري: "إذا أدي القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[5] ولعل في تعبير الزجاج "بمطرح مزدول" ما يسند هذا الدليل الأصولي عند الأنباري.

---

1 شرح المفصل 2: 7

2 شرح الكافية التالية 3: 1318

3 الهمع 3: 50

4 معاني القرآن وإعرابه 1: 228

5 الإنصاف 2: 553 م 74

المسألة الخامسة

توجيه إعراب نحو: ياتَيْمَ تَيْمَ عدي .....

يقول الرضي:" يعنى بمثله: المنادى المكرر إذ ولي الثاني اسم مجرور بالإضافة, فالثاني واجب النصب, ولك في الأول الضم والنصب, قال:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقَينكُمُ في سَوْأةٍ عُمَرُ[1]

وقال[2]:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّل تطاولَ الليلُ عليكَ فأنزِل

أما الضم في الأول فواضح؛ لأنّه منادى مفرد معرفة, والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه.

وأما نصب الأول, فقال سيبويه: إنّ " تيم" الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه, وهو تأكيد لفظي لتيم الأول, وقد مرّ في توابع المنادى المبني أنّ التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول, وحركته حركة إعرابية كانت أو بنائية, كما أنّ الأول محذوف التنوين للإضافة فكذلك الثاني مع أنّه ليس بمضاف, وشبهّه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في "لا أبا لك" لتأكيد اللام المقدرة. وإنّما جئ بتأكيد المضاف لفظاً بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه، لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عند ولا بناء علي الضم, وجاز الفصل به بينهما في السعة على أنّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة, وذلك بالظرف خاصة في الأغلب كما يجئ في باب الإضافة, لأنّك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول, وكأنّه لا فصل هناك, ألا ترى أنّك تقول: إنّ إنّ زيداً قائم مع قولهم لا يفصل بين "إنّ" واسمها, إلا بالظرف, وتقول: لا لا رجل في الدار مع أنّ النكرة المفصول بينها وبين "لاء" التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى: **[لا فيها غول]**[3]. وقال[4]:

فلا واللهِ لا يُلْفَي لِمَا بِي ولا لِلِما بِهِمْ أبَداً دَوَاءُ

---

[1] ديوان جرير: 211

[2] الكتاب 2: 205

[3] الصافات: 47

[4] الخصائص 2: 282

مع أنّ حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم. ويمكن أن يكون قوله[1]:

وَصَالِيَاتٍ ككما يُؤْثَفَّينْ

من هذا, فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية. وقال المبرد إنّ "تيم" الأولى مضاف إلى "عدي" مقدر يدلّ عليه هذا الظاهر, ولم يبدل من المضاف إليه التنوين, كما أبدل في قوله تعالى **[كلا هديناه]**[2], لأنّ القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف, أعني "عدي" الظاهر الذي أضيف إليه" تيم" الثاني, فكانّ المضاف إليه الأول لم يحذف, وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله[3]:

يامَنْ رَأى عَارِضا أسرّ بِـــهِ بَيْنَ ذِرَاعي وجَبْهةِ الأسَـــدِ

وقولهم: نصف وربع درهم, فهو مع اتفاقهما أجوز, لأنّ كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما. وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة. وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في أنّ أصله: يا تيم عدي تيم عدي: إنّ تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر, والذي أضيف إليه الثاني محذوف, قال: لما حذف المضاف إليه من الثاني بقي يا تيم عدي، فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قوله سيبويه. وكذا يقول هذا القائل في نحو: ذراعي وجبهة الأسد" إلا أنّه لا يطرد له ههنا أن يقول: إن الفصل كلا فصل, لأنّ المضاف الثاني ليس بلفظ الأول كما كان في: تيم عدي, فالأولى قول المبرد.

وقد أجاز السيرافي وجها رابعاً في نحو: يا تيم تيم عدي, وهو أنّه كان في الأصل: يا تيمُ بالضم, تيمَ عدي, ففتح اتباعاً لنصب الثاني, كما في: يا زيدَ بن عمرو, وهذا كما ذكرنا في قوله: والعلم الموصوف بابن, إن الكوفيين يجوزّون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب, أيّ صفة كان, لأن" تيم" عطف بيان للأول, فهو كالوصف في التبيين" 1: 385-388

ذكر الرضي في النص خلافاً بين النحاة حول تركيب من تراكيب النداء في نحو قولهم: يا تيمٌ تيْمَ عديٍّ"و يا سعدٌ سعدَ الأوس " فتعددت أقوالهم, فسيبويه يرى التركيب قائم بين تيم الأول وعدي, وفصل بينهم عدي. والمبرد يراه بين تيم وعدي وعدي لتيم الأول مضاف إليه محذوف مقدر. وهناك وجه ثالث على القول بأنّ الاسمين مضافان إلى عدي الثانية وهو منسوب إلى الفراء, وهناك وجه رابع ذكر عن السيرافي عدّ

---

[1] الخصائص 2: 386

[2] الأنعام: 84

[3] ديوان الفرزدق: 200، شرح المفصل 3: 21

التركيب قائماً على النعت وهناك رأى خامس عدّ التركيب قائماً على البناء وقد نسب للأعلم، وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه إلى أنّ تركيب: " يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ" يجوز أن يوجه وفق الأتي: إما أن يكون منادى مبنى على الضم باعتباره علماً مفرداً وهذا هو القياس, أو أن يكون هناك علاقة إضافة قائمة بين تيم الأولى وعدي فصل بينهما تيم الثانية توكيداً.

يقول سيبويه:" هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر.

وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو, ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا.

زعم الخليل رحمه الله ويونس أنّ هذا كلَّه سواء, وهي لغة للعرب جيدة.

وقال جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عديّ لا أبا لَكُـــمُ لا يُلْقَينّكُمُ في سَوْأةٍ عُمَـــرُ

وقال بعض ولد جرير:

يا زَيْدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبّل

وذلك لأنّهم قد علموا أنّهم لو لم يكرِّروا الاسم كان الأول نصباً, فلما كرّروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرّروا.

وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبالك, قد علم أنّه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال أبالك, فتركه على حاله الأولى, واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عديٍّ.....

قال: وإن شئت قلت يا تيم تيم عديٍّ, كقولك: يا تيم أخانا, لأنك تقول هذا تيم تيم عدي, كما تقول: هذا تيم أخونا.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ قولهم: يا طلحة أقبل, يشبه: يا تيم تيم عدي من قبل أنّهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان أخر الاسم مفتوحاً, فلمّا ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء وقال النابغة الذبياني:

كليني لهَمّ يا أُمَيْمةَ نَاَصـــبٍ وليلٍ أقاسِيه بَطئ الكواكـــبِ[1]

فصار يا تيم تيم عدي اسماً واحداً, وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة تحذف مرة ويجاء بها أخرى. والرفع في طلحة, ويا تيم تيم عديٍّ القياس"[2]

---

[1] ديوان النابغة: 43

[2] الكتاب 2: 205-208

ويتابع المبرد سيبويه قائلاً: "والوجه الأخر أن تقول: يا تيم تيم عديٍّ, ويا زيد زيد عمرو. وذلك لأنّك أردت بالأول: يا زيد عمرو, فإنّما أقحمت الثاني تأكيداً للأول"

ويقول الأعلم: "ومذهب سيبويه أن قولك: يا زيد زيد عمرو, زيد الأول هو المضاف إلى عمرو والثاني هو توكيد للأول وتكرير له,ولا تأثير له في المضاف إليه"[1]

ويقول ابن يعيش: "فسيبويه يزعم أنّ الأول هو المضاف إلى عمرو والثاني تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له في خفض المضاف إليه.قال: لأنّا قد علمنا أنّك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن إلا منصوباً فلّما كررته بقى على حاله."[2]

ويقول ابن الحاجب موضحاً أن ذلك رأى الخليل وسيبويه: "فالنصب وجهان: أحدهما أن يكون (تيمُ) الأول مضافاً إلى عديّ, والثاني مؤكداً للمضاف فوجب نصب الأول, لأنّه مضاف, ووجب نصب الثاني لأنّه توكيد لمنصوب, وهو مذهب سيبويه والخليل, وشبهه بقولهم: لا أبالك أنّ اللام زيدت توكيداً"[3]

وأوجز ابن عصفور رأيه قائلاً : "سيبويه رحمه الله يقدر الأصل: يا زيد عمرو زيد, ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه فبقي: يا زيد عمرو زيد, ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه"[4]

ويظهر من كلام السيوطي أنّه يميل إلى ما قاله سيبويه, يقول: "قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصّة"[5] وما قاله سيبويه ومن تبعه يحتاج إلى مناقشة وفق الأتي:

1- قال سيبويه بزيادة الاسم بين المتضايفين ومعلوم أنّ أكثر النحاة لا يجيزون زيادة الاسم، يقول الزركشي:" وأمّا الأسماء فنصّ أكثر النحويين على أنّها لا تزاد"[6], ويقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:" والأصل أنّ الأسماء لا تزاد"[7]

2- في رأيه فَصْلٌ بين المتضايفين, وهو موضع خلاف طويل بين النحاة ليس هنا محل تفصيله, فكما هو معلوم أن المتضايقين متلازمان، فأصبحا كلمة واحدة لا

---

1 النكت 1: 555

2 شرح الجمل 2: 10

3 الإيضاح في شرح المفصل 1: 276

4 شرح الجمل 2: 96

5 الهمع 3: 58

6 البرهان في علوم القرآن 3: 74

7 عُدّةُ السالك, إلى تحقيق أوضح المسالك 4: 27

يفصل بين أجزائها, وما جاء من شعر العرب أو نثرها في الفصل بينهما لا يقاس عليه.

3- إنّ في قوله حذفاً للتنوين من الاسم الثاني من غير وجه اقتضى ذلك, يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:" الثالث: أنّ فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه؛ لأنّك علمت أنّ هذا الاسم الثاني غير مضاف:"[1]

أما أبو العباس المبرد فقد ورد له في هذا الخلاف رأيان الأول تابع فيه سيبويه كما ذكر سابقاً, والأخر, يرى فيه أنّ العلاقة تسير بين أجزاء التركيب وفق الأتي:

يا تيم تيم عدي فالعلاقة إضافة بين تيم الثانية وعدي ولتيم الأولى مضاف إليه محذوف مقدر من الثاني.

يقول: "وإمّا حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني, وكأنّه في التقدير: يا تيم عدي يا تيم عدي. كما قال:

إلا عُـلالةَ أو بُـــــدا هـة قـارحٍ نهـد الجُـزارة[2]

أراد: إلا علالة قارح أو بداهة قارح فحذف الأوّل لبيان ذلك في الثاني, فيكون الكلام على هذا مررت بخير وأفضل من ثمّ, وقال الفرزدق:

يا مَنْ رأى عَارضاً اكِفكفُـــهُ بين ذِراعي وجبهةِ الأســـدِ"[3]

ويقول الأعلم: "ومذهب المبرد أنّ الأول مضاف إلى اسم محذوف وأنّ الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور وتقديره يا زيد عمرو زيد عمرو, وحذف عمرو الأول اكتفاءً بالثاني."[4]

ويقول ابن عصفور مبيناً دليل المبرد: "وأما المبرد فيقدر الأصل: يا زيد عمرو زيد عمرو, فحذف عمرو من الأول لدلالة الثاني عليه. واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأنّ في كلا المذهبين حذفاً وفي مذهب سيبويه رحمه الله تقديم وإقحام, فما ذهبنا إليه أولى"[5] وما ذهب إليه فيه نظر ولعلّنا لا نطيل الحديث في الرّد على ما قاله, فيمكن أن نستفيد مما جاء عند ابن عصفور لرد مذهبه, يقول:" وهذا الذي قال ليس بصحيح, لأنّ المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين نحو أعطيته بعض الدراهم, فإذا حذفت قلت: بعضاً, إلا أن يكون في اللفظ كالمضاف, وذلك نحو قول الشاعر:

---

1 عدّة السالك 4: 27

2 ديوان الأعشى : 78

3 المقتضب 4: 227-229

4 النكت 1: 555

5 شرح الجمل 2: 96

إلا عُلالــةَ أو بُداهـــــــة قــارحٍ نهــد الجُـــزاره

فحذف التنوين من علالة؛ لأنّه المضاف حقيقة. وأيضاً فإن مذهب أبي العباس المبرد على غير طريقة الحذف؛ لأنّه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه وإنّما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه. والدليل على فساد مذهبه أنّه لا يخلو أن تقدر إلاّ علالة قارح أو بداهة قارح فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلا قليلاً, فلم يبق إلاّ أن تقدر أو بداهته, فإذا حذف قارح الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه"[1]. أمّا الفراء فقد نسب إليه أنّ الأسمين تيم تيم مضافان إلى عديّ يقول ابن هشام:" وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور"[2]

ويقول السيوطي: "وقال الفراء: هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور, أخذاً من قوله:" قطع الله يد ورجل من قالها, أن الاسمين مضافان إلى من, ولم يصرّح به هنا"[3].

وهذا القول عن الفراء فيه نظر:

فمن المعلوم أن الإضافة تكون بين اسمين أو ما في حكمهما (الأول مضاف حسب موقعه في التركيب والثاني مضاف إليه) فضلاً عن ذلك فإنّ التركيب يحمل عاملين في المضاف إليه, وهو قول غير موجود في كلامهم.

أما الرأي الذي نسب إلى أبي سعيد السيرافي , فقد حمل الاسم (تيم عدي) على النعت, وهو ما نقله عنه النحاة, يقول الأعلم:" وذكر غيرها وجهاً ثالثاً: وهو أن تجعل أصله يا زيد زيد عمرو فيكون(زيد عمرو) الثاني نعتاً للأول"[4]

ويقول أبو حيان:" وأجاز السّيرافي نصبها نعتاً, وتأول فيه الاشتقاق"[5]

ويقول السيوطي: "وأجاز السّيرافي نصبه على النعت وتأوّل فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف"[6]

وما قاله السيرافي لا يتمشى مع باب النعت الذي إتفق النحاة أنّه في الأصل يكون في المشتق أو ما قام مقامه. أمّا نحو (تَيْمَ عَدِيّ، وسَعْدَ الأوسِ، زَيْدَ اليعملاتِ) فلا تحقق هذا الاشتقاق يقول الصبان:" أي جعله مشتقاً متأولـه بالمنسوب إلى الأوس وضعّفه الشاطبي بأنّ النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقف على السماع"[7] إضافة

---

1 شرح الجمل 2: 96-97

2 أوضح المسالك 4: 26

3 الهمع 3: 58

4 النكت 1: 555

5 الارتشاف 3: 135

6 الهمع 3: 58

7 حاشيه الصبان 3: 154

عن ذلك فإنّ من النحاة من ضَعّف القول بهذا الرأي يقول الموصلي:" وقيل نعت للأول وهو ضعيف"[1]

ويقول السيوطي:" وأجاز السيرافي نصبه على النعت... وهو ضعيف"[2]

ومواصلةً لعرض آراء النحاة حول التركيب السابق, بقى أن نشير إلى ما نسبه بعض النحاة إلي الأعلم مِن أنّ (تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ) عنده مبنية: كخمسة عشرة, وأضيفت إلى عدي, يقول:" استشهد به على إقحام تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه, لأن الفائدة في تكرير الاسمين وأفرادهما سواء إذا كانا هما لشيء واحد, فكأنّه إنّما أضاف اسماً واحداً إلى عدي فحذف التنوين منهما للإضافة كما نحذف من أحدهما إذا أضيف"[3]

ويقول الأعلم في رأي أخر مؤيداً ما ذهب إليه السيرافي: "لأن زيد عمرو في بنائه الأول مثل ابن عمرو, وهذا وجه قوي"[4]

فالنصان يشيران إلى أنه في الأول تابع لسيبويه وفي الثاني تابع السيرافي.

بقى أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين استكمالاً لمتابعة هذا الخلاف وتطوره عندهم.

فالأستاذ عباس حسن قد ذهب مذهباً بعيداً عن النحاة، وإن كان لقوله أصولٌ عند من زاد الاسم المقحم للإضافة, فهو يرى أنّ اعتّبار الاسم زائداً فتصبح فتحته فتحة مشاكلة للأول, فهي حركة صورية للمشاكلة المجردة فقط, يقول:" وجدير بالتنويه أنه إذا اعتبرنا الثاني مقحماً بين المتضايفين, وأعربناه توكيداً لفظياً(مسايرة للأحسن) وجب اعتبار فتحته إعراباً كالمتبوع. أمّا إذا اعتبرناه زائداً فهو مهمل لا يعرب توكيداً, ولا بدلاً, ولا غيرهما.

وفتحته هي فتحة مماثلة ومشابهة للأول, فلا توصف بأنّها فتحة بناء أو إعراب وإنّما هي حركة صورية للمشاكلة المجردة..." [5].

وما قاله الأستاذ عباس يهمل جزءاً هاماً في التركيب يقوم التوجيه على وجوده ويرتبط المعنى الدلالي للتركيب به, لذا كان القول بزيادته أو إهماله لا يستقيم .

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب 1: 196

[2] الهمع 3: 58

[3] تحصيل عين الذهب: 83

[4] النكت 1: 555

[5] النحو الوافي 4: 55

أما الدكتور إبراهيم السامرائي, فقد رأى أنّ التوجيهات السابقة لا تعدو أن تكون من قبيل الاحتمالات والاجتهادات التي تقوم على شيء من الألاعيب، فليس للباحث أن يجرى كلامه إلاّ على الوجه الواضح السهل, يقول هذا بعد عرض الأوجه السابقة من: قول سيبويه والمبرد..."

أقول: هذا نموذج من نماذج العلم النحوي الكثيرة, وهو نموذج لا يعطيهم قوة ولا يمكّن لآرائهم, بل تبدو قلقة, وإن الموضوع مسألة احتمالات واجتهادات وأن توجيهات النصب أو الرفع تقوم على شيء مثل الألاعيب وعلى هذا فإنّ الباحث الحديث في النحو لا يستطيع إلاّ أن يرفض هذه التوجيهات, ويجرى الكلام على الوجه الواضح السهل, وليس من مهمة النحوي أن يوجّه الأحوال ويعلّل هذه الوجوه بل تقتصر مهّمته على الوصف"[1]

ومع ذلك فإنّ القارئ لا يجد عند الدكتور السامرائي ميلاً إلى وجه إعرابي معين مما قيل, بل نجده يقدم نقداً لما قاله النحاة في توجيه التركيب, دون أن يعطي حلاً لتوجيهاتهم.

والذي يبدو للباحث أنّ ما قيل من أوجه إعرابية في الأبيات السابقة لا يعدو أن يكون من قبيل توظيف الحركة الإعرابية في تابع المنادى, ولو تعامل النحويون مع بعض الأبيات أو ما قيل من تراكيب وفق توجيه التوكيد اللفظي, لبعدوا عن هذا التعدد الذي وجهه كلّ نحوي ويمكن أن نجعل ما جاء عند المبرد تأييداً للقول بالتوكيد اللفظي يقول:" وينشدون هذا البيت لجرير على الوجهين, وهو قوله:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ لا أبا لَكُـــمُ لا يُلْقَيِنّكمُ في سَوْأة عُمَـــرُ

والأجود: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ, لأنّه لا ضرورة فيه, ولا حذف وإزالة شئ عن موضعه"[2]

فضلاً عن ذلك فإن وجود حركتي النصب والرفع في تابع المنادى جاء نطقاً عن العرب في كلامها يقول سيبويه:" وذلك قولك يا زيدُ زيدَ عمرو, ويا زيدُ زيدُ أخينا, ويا زيد زيدنا, زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كلَّه سواء, وهي لغة للعرب جيدة"[3]

---

1 النحو العربي: 124

2 المقتضب 4: 229

3 الكتاب 2: 205

المسألة السادسة

توجيه إعراب قوله تعالى (ألا يا سجدوا)[1]

يقول الرضي: "قوله **ألا** يا سجدوا بتخفيف,(أَلاَ) على أنّها حرف تنبيه, و"يا" حرف نداء, أي: يا قوم اسجدوا, ومن قرأ: ألاّ يسجدوا بتشديد اللام, فإن ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام "لا" ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب, أي: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا, و"لا" زائدة, أو نقول: أن لا يسجدوا بدل من السبيل, أي فصدهم عن السجود, ويجوز أن يكون بدلا من قوله: أعمالهم, فلا تكون "لا" زائدة, أي فزيّن لهم الشيطان أن لا يسجدوا." 1: 429

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحويين في توجيه إعراب قوله تعالى **[ألاَ يا سجدوا]** فتعددت فيها آراء النحاة نتيجة وجود قراءتين جاء فيها:

الأولى بالتخفيف:" ألا يا سجدوا" وقد وردت عن الكسائي وغيره من القرّاء فترتب عليها توجيه إعرابي على تقدير منادى: يا قوم- يا هؤلاء ....

وقد أخذ بها جمع غفير من النحاة, ورفضها بعضهم.

الثانية بالتشديد:(ألاّ يسجدوا) وترتب عليه توجيه

1- فعل مضارع منصوب

2- البدل على وجهين

وغيرها من التوجيهات الأخرى التي سوف يأتي تفصيلها وفق الآتي:

قرأ الكسائي وغيره من القّراء كأبي عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج الآية (25) من سورة النمل **[ألاَ يا سجدوا]** بالتخفيف, وقد نقل عنهم العلماء هذه القراءة, يقول الكسائي: "وقال الكسائي: ما كنت أسمع الأشياخ يقرءونها إلا بالتخفيف على نية الأمر"[2] ويقول الفراء:" وقرأها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج مخفّفة (ألا يسجدوا)[3]

ويقول مكي بن أبي طالب : "ألاّ يسجدوا قرأه الكسائي بتخفيف " ألا"[4]

---

[1] النمل : 25

[2] معاني القرآن: 207

[3] معاني القرآن 2: 290

[4] الكشف 2: 156

وقد ارتبط بهذه القراءة توجيه إعرابي يقوم على حذف المنادى بعد (يا) المقدرة قبل اسجدوا فعل الأمر

يقول ابن أبي زنجلة:" قرأ الكسائي: فهم لا يهتدون, ألا يا اسجدوا" بتخفيف اللام, و"ألا" تنبيه, وبعدها "يا" التي ينادى بها, والابتداء: "اسجدوا" على الأمر بالسجود. فالمعنى: "ألا يا قوم اسجدوا لله. خلافاً عليهم وحمداً لله لمكان ما هداكم, فلم تكونوا مثلهم في الطغيان" ... والعرب تقول: (ألا يا ارحمونا) أي: ألا يا هؤلاء ارحمونا لأن ياء لا يلي الفعل مع إضمار, ومثله قول ذي الرّمة[1]:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دارَ ميّ على البِلى وَلاَ زَالَ مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

أي: يا دارَ هذه كنت في سلامة"[2]

ويقول مكي بن أبي طالب في ذكر حجة القراءة: "وحجة من خففّ "ألا" أنّه جعلها استفتاحاً للكلام, فالوقف على ما قبل "ألا" في هذه القراءة حسن وجعل ما بعد "ألا" منادى قد حذف وبقيت "يا" تدل عليه, وذلك جائز في لغة العرب, جاء في أشعارها وكلامها, يكتفون بياء عن الاسم المنادى أو يحذفونه لدلالة الكلام و"يا" عليه. يقولون: ألا انزلوا, ألا يا ادخلوا, يريدون: ألا يا هؤلاء انزلوا, ألا يا هؤلاء ادخلوا, كذلك الآية, تقديرها: ألا يا هؤلاء اسجدوا, فلذلك قلنا: يقف على (يا) ويبتدئ: اسجدوا, في هذه القراءة. وإنّما حذفت ألف "يا" من اللفظ لسكونها وسكون السين بعدها, فصارت الياء في اللفظ متصلة بالسين كياء الاستقبال, وعلى ذلك أنشدوا:[3]

فقالت ألا يا اِسمعْ نَعِظْكَ بخُطّةٍ فقلْتُ سميعاً فانْطِقي وأَصِيْبِي

يريد: ألا يا هذا اسمع. وقوله:

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَ الأقْوامِ كلِّهُمُ والصّالحين على سَمْعَانَ مِن جارِ

يريد: يا هؤلاء لعنة الله, أي الزموا لعنة الله على سمعان, فهو كثير."[4]

ويقول الزمخشري: "ومن قرأ بالتخفيف فهو ألا يسجدوا. ألا للتنبيه, ويا حرف النداء, ومناداه محذوف, كما حذفه من قال:

---

1 ديوان ذي الرُّمة: 206

2 حجة القراءات: 526

3 معاني الفراء 2: 402

4 الكشف 2: 157-158

ألاَ يَا اَسْلَمِي يَا دارَ ميّ على البِلــى[1]

وقد أخذ عدد من النحاة بهذا التوجيه, يقول الزجاج:" قال المبرد إن التقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا, فحذف المنادى"[2]

ويقول السيوطي: "أمّا حذف المنادى, وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف, فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر, والدعاء, وخرّج عليه قوله تعالى **[ألاَ يا سجدوا]** وقول[3]:

يَا لَعْنَـةُ اللهِ وَ الأقْوامِ كلِّهُـــمُ والصّالحين على سَمْعَـانَ مِن جارِ

أي يا قوم, أو يا هؤلاء"[4]

وما قيل في هذا التوجيه يحتاج إلى مناقشة وفق الأتي:

1- إنّ في هذا التوجيه دعوة إلى التقدير والتأويل، وهو ما يخالف الأصل كما نصّ النحويون.
2- القراءة المجمع عليها تخالف قراءة الكسائي, لأنّ فيها عدم انقطاع, يقول الشوكاني: "والقراءة بالتشديد خبر يتبع بعضه بعضاً لا إنقطاع في وسطه"[5]
3- إنّ في التوجه السابق إخلالاً كبيراً لتكرار الحذف, وهو ما لا تقبله العربية, يقول أبو حيان: "والذي أذهب إليه: أنّ مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست "يا" فيه للنداء, وحذف المنادى لأنّه عندي لا يجوز حذفه, لأنّه قد حذف الفعل العامل في النداء, وانحذف فاعله لحذفه, ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى, فكان ذلك إخلالاً كبيراً"[6]

وهو ما لا يؤيده السماع عنده كما نقل السيوطي ذلك عنه, يقول: "قال أبو حيان: والذي يقتضيه النظر أنّه لا يجوز, لأنّ الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف, ولم يرد بذلك سماع من العرب, فيقبل"[7]

أمّا القراءة الثانية فالتشديد (ألاّ يسجدوا) وقد نسبت إلى القرّاء الباقين يقول بن أبي زنجلة: "وقرأ الباقون:(فهم لا يهتدون* ألاّ يسجدوا) بالتشديد"[1]

---

1 الكشاف 3: 361
2 إعراب القرآن- 2: 650
3 شرح المفصل 2: 24
4 الهمع 3: 44-45
5 فتح القدير 4: 189
6 البحر المحيط 7: 66
7 الهمع 3: 45

ويقول مكي بن أبي طالب: "وقرأ الباقون" ألاّ " بالتشديد, جعلوا الياء في "يسجدوا" للاستقبال, متصلة بالفعل وهو معرب"[2]

وقد ارتبط بهذه القراءة تتعدد في وجوه الإعراب, لعلّ من المناسب أن نقتبسها مما جاء عند السمين الحلبي, فقد رتبّها ونظمّها وفق الأتي:

يقول: "أما قراءة الباقين... وفيها أوجه كثيرة:

أحدها: أنّ "ألاّ" أصلها: فأن ناصبة للفعل بعدها ولذلك سقطت نون الرفع ولا بعدها حرف نفي, وأن وما بعدها في موضع مفعول" يهتدون" على إسقاط الخافض أي عن أن لا يسجدوا ولا مزيدة كزيادتها في"لئلا" يعلم أهل الكتاب.

الثاني: أنّه بدل من"أعمالهم" وما بينهما اعتراض تقدير: وزيّن لهم الشيطان عدم السجود.

الثالث: أنّه بدل من "السّبيل" على زيادة (لا) أيضاً والتقدير: فصدّهم عن السجود لله.

الرابع: أنّ "ألاّ يسجدوا" مفعولاً له وفي متعلقّة وجهان:

أحدهما: أنّه "زيّن" أي زيّن لهم لأجل أن لا يسجدوا.

والثاني: أنّه متعلق بصدّهم أي صدّهم لأنْ أن يسجدوا حينئذ وجهان:

أحدهما: أنّها ليست مزيدة بل باقية على معناها من النفي.

الثاني: أنّها مزيدة والمعنى: وزيّن لأجل توقّعه سجودهم أو لأجل خوفه من سجودهم."[3]

وما قيل من تعدد إعرابي يمكن ردّه وفق الأتي:

القول بالبدل فيه بعد؛ لأن فيه فصلاً بين أجزاء التركيب وأقصد بين البدل وعامله, مما حدا بالكرماني أن يَعدّ القول بالبدل غريباً, يقول: "الغريب: هو بدل من قوله: أعمالهم" وقيل تقديره, فصدهم لأن لا يسجدوا, فيكون لا غير زائدة في هذين القولين"[4] فضلاً عن ذلك فإنّ المعنى لا يخدم البدل, يقول الألوسي:" ... وجوّز أن

---

1 حجة القراءات: 527

2 الكشف 2: 156-157

3 الدر المصون 5: 308-309

4 غرائب التفسير وعجائب التأويل 2: 847-848

يكون بدلاً من السبيل و(لا) زائدة مثلها في قوله تعالى:(**لئلا يعلم أهل الكتاب**)[1] كأنّه قيل فصدهم عن السجود لله تعالى, وجوّز أن يكون بتقدير إلى و(لا) زائدة أيضاً والجار والمجرور متعلق بيهتدون كأنّه قيل فهم لا يهتدون إلى السجود له عزّ وجل, وأنت تعلم أن زيادة (لا) وإن وقعت في الفصيح خلاف الظاهر"[2]

القول بالمفعول له (أو لأجله) فيه مخالفة لما أجمع عليه النحاة من أنّ الأصل في المفعول لأجله أن يكون مصدراً ولم يُصرح بأن يكون مؤولاً، يقول أبو حيان:" باب المفعول له تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدرا"[3]

إضافة إلى ذلك فإن اللام لا يلزم أن تكون سببيه, يقول الألوسي: "ولا يلزم أن تكون سببية لجواز كونها تفريقية أو تفصيلية أي فصدهم عن ذلك لأجل أن لا يسجدوا لله عز وجلّ أو زينّ لهم ذلك لأجل أن لا يسجدوا له تعالى"[4]

بقي أن نشير إلى موقف المحدثين من التوجيهات السابقة:

فالأستاذ عباس ذكر الرأيين السابقين عن النحاة من يجيز حذف المنادى, ومن عدّ (يا) حرف تنبيه ويرى الرأيين مقبولين لكنّه يميل إلى الرأي الثاني؛ لأنّه كما يقول أولى يقول:"وفي هذه الحالات يكون حرف النداء إمّا داخلاً على منادى محذوف, مناسب للمعنى, فيقال في الآية: يا رب, أو يا أصحاب... أو نحوهما, وهذا عند من يجيز حذف المنادى والرأيان مقبولان, ولكن الثاني أولى, لصلاحه لكن الحالات, ولو لم تستوف الشرط الأتي الذي يتمسك به كثير من النحاة, وهو:عدم حذف المنادى قبل الفعل الذي دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر, أو للدعاء, أو صيغة "حبذا". فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى:(ألا يا... اسجدوا لله الذي يخرج الخَبْءَ في السموات والأرض...), وقبل الدعاء قول الشاعر:

ألا يَا اسْلَمِي يا هِنْدُ، هِنْدُ بِني بَـدْرٍ إذا كان حيّاً قاعداً آخرَ الدّهرِ

فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فلا منادى محذوف, ولا نداء, ويكون الحرف المذكور هو التنبيه"[5]

والذي يظهر للباحث أنّ من ذهب إلى أنّ (ألاَ يا) للتنبيه والتأكيد الوجه الذي يرتضيه وما بعدهما فعل أمر، والذي جعله يميل إلى هذا الرأي ما يأتي:

---

1 الحديد: 29

2 روح المعاني 10: 186

3 الارتشاف 2: 221

4 روح العاني 10: 186

5 النحو الوافي 4: 6-7

1- القيمة الدلالية لاجتماع الحرفين للمبالغة في التأكيد, وهو ما نصّ عليه النحاة قديماً وحديثاً, يقول الزركشي: "ويجوز أن يكون "يا" تنبيهاً ولا منادى هنا, وجمع بينهنّ تأكيداً, لأنّ الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر"[1]

ويقول أبو حيان: "فـ "يا" عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه, أكدّ به (ألا) التي للتنبيه, وجاز ذلك لاختلاف الحرفين, ولقصد المبالغة في التوكيد"[2]

ويقول الأستاذ عباس حسن من المحدثين: "وقد يقتضي السبب البلاغي دخول حرف النداء على غير الاسم, كأن يدخل على حرف, أو جملة فعلية, أو اسمية"[3]

2- لعلّ وجود قراءة قرآنية أخرى بحرف المعنى (هلاّ) يقرب من القيمة الدلالة (ألا, يا) اللذين يفيدان التوكيد كما تفيد هلاّ التحضيض ويَبْتعد بذلك التركيب عن الحذف. يقول الزمخشرى: "وفي حرف عبد الله وهي قراءة الأعمش: هلاّ, وهلاّ: بقلب الهمزتين هاء. وعند عبد الله: هلاّ تسجدون بمعنى ألا تسجدون على الخطاب"[4]

3- كلّما بَعُد التركيب عن كثرة الإضمار والحذف كان أفضل, ولعلّ القول بالرأي السابق يبعدنا عن كثرة الإضمار بحذف المنادى وجملته؛ لأن النحاة قد نصّوا على أن كثرة الإضمار تضعف التركيب, يقول ابن يعيش:" وكلّما كثر الإضمار كان أضعف"[5]

---

[1] البرهان في علوم القرآن 3: 180

[2] البحر المحيط 7: 66

[3] النحو الوافي 4: 6

[4] مفاتيح الغيب 18: 192

[5] شرح المفصل 2: 98

المسألة السابعة

توجيه إعراب الاسم المنصوب مع بعض الأفعال نحو:

دخلت الدار، ونزلت الخان

يقول الرضي:" اعلم أنّ دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كلّ مكان دخلت عليه, مبهماً كان, أو، لا, نحو: دخلت الدار ونزلت الخان, وسكنت الغرفة, وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر, أعنى (في) معها في غير المبهم أيضاً, وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه, وقال الجرمي: دخلت: متعدّ, فما بعده مفعول به لا مفعول فيه, والأصح أنّه لازم, ألا ترى أنّ غير الأمكنة بعد "دخلت" يلزمها في نحو: دخلت في الأمر, ودخلت في مذهب فلان, وكثيراً ما تستعمل "في" مع الأمكنة أيضاً بعده, نحو: دخلت في البلد, وكذا نحو قوله تعالى **(وسكنْتُم في مساكنِ الذينِ ظلموا أَنْفُسَهم)**[1], وقولك: نزلت في الخان.

وكون مصدر دخلت على الدخول, والفعول في مصادر اللازم أغلب وكونه ضد "خرجت", وهو لازم اتفاقاً, يرجحان كونه لازماً, فمن ثمّ قال: على الأصح." 1: 492

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول نصب الاسم بعد (دخلت وسكنت ونزلت) هل هو على الظرفية أم على المفعولية؟, فذهب سيبويه إلى القول بالظرفية على حين ارتضى الجرمي النصب على المفعولية. واليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ الاسم المنصوب في نحو: دخلت الدار منصوب على الظرفية, يقول سيبويه:" ويتعدّى إلى ما اشتقّ من لفظه اسماً للمكان إلى المكان, لأنّه إذا قال ذهب أو قعد علم أنّ للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنّه قد كان ذهاب, وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد, وجلست مجلساً حسناً, وقعدت مقعداً كريماً, وقعدت المكان الذي رأيت, وذهبت وجهاً من الوجوه.

وقد قال بعضهم: ذهبت الشام, يشبّهه بالمبهم, إذ كان مكاناً يقع دليل عليه المكان والمذهب. وهذا شاذ, لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام, وفيه دليل على المذهب والمكان. ومِثْلُ ذهبت الشام: دخلت البيت. ومثل ذلك قول ساعدة بن جُؤيّة:

---

[1] إبراهيم: 45

لَدْنٌ بهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُـــــهُ فيـه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلـبُ[1]

ويقول الأعلم في توضيح رأي سيبويه: "اعلم أنّ الأماكن المخّتصة التي لا تقع ألفاظها على كلّ مكان لا تُسْتعمل ظرفاً, فكان حكم الشام أن لا يستعمل ظرفاً لأنّه اسم لبقعة بعينها, فلّما قالت العرب: ذهبت الشام وحذفوا حرف الجرّ وهو في وإلى علمنا أنّ ذلك شاذ خارج عن القياس, وقد ذهب فيه مع شذوذه مذهباً وإن كان ضعيفاً, وذلك المذهب هو أنّك تعلم أنّ كلَّ بقعة وإن اختصت باسم كنحو: المسجد والدار فله اسم يشاركه فيه سائر البقاع نحو مكان وموضع, ألا ترى أنّ المسجد مكان وإن كان مسجداً, فكذلك الشام هو مكان وهذا لا يقاس عليه."[2]

ويقول أيضاً مؤيداً كلام سيبويه:" وانشد في الباب للمتلِّمس الضبي...

آليتُ حَبَّ العِرَاقِ الدّهْرَ أطْعَمُـه والحبُّ يَأْكُلُه في القريـةِ السُّوسُ

أراد على حَبِّ العراق, فحذف الجار ونصب, هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح"[3]

ويقول المجاشعي:" أنّه على حذف الحرف, أي دخلت في البيت أو إلى البيت. هذا مذهب سيبويه. وأنشد:

لَدْنٌ بهزِّ الرمحّ يَعْسِلُ مَتْنُـــــهُ فيـه كَمَ عَسَلَ الطريقَ الثّعْلــبُ

أي في الطريق. وقال المتلمس:

آليتُ حَبَّ العِرَاقِ الدّهْرَ أطْعَمُـه والحبُّ يَأْكُلُه في القريـةِ السُّوسُ

أي على حب العراق"[4]

وقد وافق الأخفش وجمهور النحاة سيبويه في هذا الرأي, يقول الأخفش:" وقال **(ولن يَتِرَكُمْ أَعْمَالكم)**[5]

أي: في أعمالكم, كما تقول: دخلت البيت, وأنت تريد: في البيت"[6]

وهو في هذا الرأي يخالف ما نسب إليه من أنّه يرى أن الفعل يتعدى مرة بنفسه وأخرى بحرف الجر[1]

---

1 الكتاب 1: 35-36

2 النكت 1: 168

3 تحصيل عين الذهب: 72

4 شرح عيون الإعراب: 128-129

5 محمد: 35

6 معاني القرآن 2: 48

ويقول السيوطي:" فمذهب سيبويه والمحققين: أنّه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بغير المختص"[2]

وقد احتج هؤلاء النحاة في كون المنصوب ظرفاً بالآتي:

1- أن مصدره الفعول وأكثره في اللازم فحمل على الأغلب, فهم يحملون الشيء على نظيره. يقول ابن عصفور:" ومنها أنّ مصدر دخلت الدخول, والمفعول في الأغلب ما لا يتعدّى نحو القعود الجلوس, ولا يجئ في المتعدى إلا قليلاً نحو اللزوم والنهوك والحمل على الأكثر أولى"[3]

2- أنّ نقيض دخلت (خرجت), وهما لازمان, أيضاً فهم يحملون الشيء على نقيضيه، يقول ابن عصفور:" وذلك أنّ دخلت نقيض خرجت غير متعد فكذلك نقيضه لأن النقيض يجرى كثيراً مجرى ما يناقضه"[4]

3- جاء هذا الفعل (دخلت) وقد استعمل مجازاً نحو قولهم: دخلنا في علم النحو فدّل على أن أصل حقيقته كذلك"[5]

أما أبو عمر الجرمي فقد ذهب إلى أنّ الاسم منصوب على المفعول به، يقول الأعلم:" قال أبو عمر الجرمي وهو أنّك تقول: دخلت البيت ودخلت في البيت كما تقول: جئتك وجئت إليك, فهو كالمفعول به الذي يتعدّى الفعل إليه تارة بحرف جر وتارة بغيره."[6]

وقد قيل إنّ هذا رأى المبرد والأخفش, يقول المبرد:" فأمّا دخلت البيت فإن البيت مفعول, بقول: البيت دخلته. فإن قلت: فقد أقول: دخلت فيه."[7] وبهذا الرأي أخذ ابن يعيش, يقول:" فقال أبو العباس هو من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيداً ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له, فكذلك ودخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب"[8]

وقد رُدَّ هذا الرأي عليهم:

---

1 توضيح المقاصد والمسالك 2: 91

2 الهمع 3: 153

3 شرح الجمل 1: 329

4 شرح الجمل 1: 329

5 موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 225

6 النكت 1: 169

7 المقتضب 4 :337-338

8 شرح المفصل 2: 44

بحجة أنّ حرف الجر قد يزاد في تراكيب أخرى نحو قولهم: دخلت في الأمر ودخلت في الكلام فتوسعوا في حذفه مع الأماكن، يقول الأعلم:" وليس الأمر على ما قاله أبو عمر, والدليل على أنّ دخلت البيت لا يتعدى وأنّ حرف الجر قد حذف وهو يزاد قولك: دخلت في الأمر ودخلت في الكلام زيد، فعلمت بهذا أنّهم توسّعوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن فقط وتركوا غيرها على القياس"[1]

ويقول المجاشعي:" ويقوّي ذلك أنّهم لا يقولون: دخلت حديثهم وإنّما يقولون, دخلت في حديثهم, لأن هذا لم يكثر استعماله كثرة استعمال دخلت البيت"[2]

وأمّا الفارسي وابن مالك فقد ذهبا إلى أنّه منصوب على نزع الخافض الذي حذف تخفيفاً, فوقع الفعل عليه فنصبه, يقول ابن مالك:" ثم حذف حرف الجر تخفيفاً, لكثرة الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه, كما يتفق لغيره"[3]

ويقول السيوطي:" وذهب الفارسيّ ومن وافقه: إلى أنّه مما حذف منه "في" اتساعاً, فانتصب على المفعول به"[4]

وقد علّل ابن مالك لما ذهب إليه بأنّه لو انتصب على الظرفية لجاز أن تقع المنتصب خبراً للمبتدأ, فليس في الكلام ما يقع ظرفاً, ولا يقع ظرفاً لمبتدأ, يقول:" ولو كان انتصاب المكان بعد (دخل) على الظرفية لجاز أن يقع ذلك المنتصب خبر مبتدأ, إذ ليس في الكلام ما يكون ظرفاً لفعل, ولا يكون خبراً لمبتدأ"[5]

وزاد السيوطي بعض الآراء حول الخلاف السابق أبرزها ما نقله عن السهيلي إذ يري أنّ المكان إذا كان واسعاً نصب بالفعل مباشرة نحو: دخلت العراق, وإن ضاق المكان جئ بحرف الجر.

يقول: "وذهب السهيلي: إلى أنّه إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لابد منه: كدخلت العراق. ويقبح أن يقال: دخلت في العراق, وإن ضاق بعد النصب جدّاً, لأنّ الدخول قد صار ولوجاً, وتقحّماً, كدخلت في البئر, وأدخلت أصبعى في الحلقة."[6]

---

[1] النكت 1: 169

[2] اشرح عيون الإعراب: 129

[3] شرح الكافية الشافية 2: 683

[4] الهمع 3: 153

[5] شرح الكافية الشافية 2: 684

[6] الهمع 3: 153

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنرى موقفهم من الآراء السابقة.

ويظهر أنّ الأستاذ عباس حسن قد أولى هذا الخلاف حيزاً من التفكير وإنعام النظر في التوجيه، فهو يرى أنّ هناك حذفاً يقوم على الحذف والإيصال أي نزع الخافض, مثل قولهم: تمرون الديار- توجهت مكة – ذهبت الشام, وهذه التراكيب سماعية لا يقاس عليها بمعنى أنّه لا يجوز أن نقول: تمرون الحقول, ولا توجهت الحديقة, ولا ذهبت النهر, فنصبها عنده على هذا الوجه (أي نزع الخافض) أولى من القول بالمفعول به, معللا ذلك بأنّ نصبها على المفعولية قد يوحي أنّ فعلها متعد بنفسه وأن الاسم بعدها لا يحتاج إلى محذوف, فيصبح, الفعل مباشراً للنصب بنفسه في غيرها, وذلك ما لم يسمع أمّا التركيب الأخر فنحو: دخلت الدار، فيرى أن المنصوب مفعول به مباشرة, فهناك أفعال-كما يرى- يكثر معها حذف حرف الجر فتنصب الأسماء نحو: دخل، فاستعمل بكثرة متعدياً بالحرف (في), وكذلك نطق به من غير (في) فيجوز أن يقال: دخلت الدار, المسجد, الفرقة, الخيمة.... فلا حاجه تدعو إلى القول بنزع الخافض.

يقول: "نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى:" النصب على الحذف والإيصال" أي نزع الخافض - مثل قولهم: تمرون الديار - توجهت مكة - ذهبت الشام.... وهذا النوع قليل جداً - فهو غير مطرد, وقد أوضحنا بإضافة - حكمة بأنّه سماعي محض, فلا يجوز في الفعل- وشبهه- الذي ورد من أن ينصب على نزع الخافض لفظاً غير مسموع, ولا يجوز في الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه, فلا يجوز تمرون الحقول, ولا: توجهت الحديقة, ولا ذهبت النهر, ولا أشباه هذا, لأنّ تعدية هذه الأفعال لم ترد عن العرب – فيما يقال- إلا في: "الديار و"مكة" و"الشام" على التوزيع السالف, وكان ورودهما فيهما قليلاً جداً فلا يسمح بالقياس. ومثلهما: مطرنا السهل والجبل, وضربت الخائن الظهر والبطن, أي: في السهل والجبل- وعلى الظهر والبطن.

والقول بأنّ هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولي من القول بأنّها مفعول به, وأن الفعل قبلها ينصبها شذوذاً, لأنّ نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ- قد يوحي- خطأ أنّ الفعل قبلها متعد بنفسه, وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف, فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها. لكن إذا قلنا: منصوبة على نزع الخافض: سماعاً كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف نصب بعده المجرور, فيكون النصب دليلاً على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته, وتقدير وجوده.....

نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً, ولكن على اعتباره مفعولاً به مباشرة للعامل الذي يطلبه, كالحروف التي يكثر استخدامها في تعديه بعض الأفعال المسموعة, فتجر الأسماء بعدها. وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المعينة, فتنتصب الأسماء بعد حذفها, مثل الفعل "دخل" فقد استعمله العرب كثيراً متعدياً بالحروف: "في" مثل دخلت في الدار, وكذلك استعملته بغير "في" ونصبت ما بعده فقالت: دخلت الدار, ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة (الدار) بل أكثرت من غيرهما: مثل: المسجد- الغرفة- الخيمة- القصر- الكوخ- فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر- ووقوع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان أنّ تلك الأسماء المنصوبة هي مفعولات للفعل الموجود, وأنّ هذا الفعل نصبها مباشرة, فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض- كما يرى بعض النحاة دون بعض"[1]

والذي يميل إليه الباحث بعد عرض ما سبق الآتي:

أنّ الاسم المنصوب على نزع الخافض ليس مطرداً عن العرب بحيث يكون قاعدة مطردة يؤخذ بها, بل إن القياس عليها مما يرفضه النحاة

يقول أبو علي:" وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه"[2]، وهو ما أيّده الأستاذ عباس حسن.

أما التركيب نحو: دخلت الدار, الغرفة- المسجد, فيبدو أنّ ما قاله المبرد وابن يعيش وما ارتضاه الأستاذ عباس حسن من نصبها على المفعولية يبعد التوجيه عن العدول عن الإعراب الظاهر المساير لظواهر الألفاظ ودلالتها, يقول ابن يعيش: "وقال أبو العباس هو من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو: نصحت زيداً ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت: دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب؛ لأنّه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكاناً واحداً كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشام، فلما كان دخلت شائعاً في الأمكنة دلّ على صحة مذهب أبي العباس، وأما ذهبت فمتفق على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر"[3]

المسألة الثامنة

توجيه إعراب كلمة (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى فيّ

---

[1] النحو الوافي 2: 162-163

[2] الإيضاح العضدي: 207

[3] شرح المفصل 2: 44

يقول الرضي:" وقد ذكرنا قولهم: كلمته فاه إلى فيّ وقال الكوفيون: هو مفعول به, أي: جاعلاً فاه إلى فيّ, وقال الأحفش: هو منصوب بتقدير "من" أي: من فيه إلى فيّ, ولا يقاس على قولهم فاه إلى فيّ, فلا يقال: ماشيته يده إلى يدي, ونحوه خلافاً لهشام, وأما قول بعض أصحاب أمير المؤمنين رضي الله عنه في صفين:

فما بَالُنا أمسِ أسدَ العريـــــنِ وما بالنا اليومَ شاءَ النّجـــفِ

فعلى حذف المضاف, أي: مثل أُسْدِ العرين, ومثل شاء النجف, ويجوز أن يؤولا بشجعانا وضعافاً كما قال سيبويه في: جهدك ونحوه." 2: 21-22

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة في توجيههم إعراب تركيب: كلمته فاه إلى فيّ في باب الحال.

فسيبويه وجمهور النحاة يقدرون بمشافهة, وقدّر الأخفش بـ: من فيه إلى فيّ وقدره الكوفيون بـ" جاعلاً".

ثم ذكر أن هشام يجيز القياس: فتقول: ماشيته يده إلى يدي.....

وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ الحال مقدرة في قولهم "كلّمته فاه إلى فيّ" بمشافهة وعاملها كلّمته, يقول:" هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنّه مفعول به.

وذلك قولك: كلّمتهُ فاه إلى فيّ, وبايعته يداً بيد, كأنّه قال: كلّمته مشافهة, وبايعته نقداً, أي كلّمتهُ في هذه الحال. ...

وأمّا بايعته يداً بيد, فليس فيه إلا النصب, لأنّه لا يحسن أن تقول:

بايعتُه ويدٌ بيد, ولم يرد أن يخبر أنّه بايعه ويده في يده, ولكنّه أراد أن يقول: بايعته ما بالتعجيل, ولا يبالي أقريباً كان أم بعيداً"[1]، ويقول المبرد: "وذلك قولك: كلّمته فاه إلى فيّ، وبايعته يداً بيد، فإنّما انتصب لأنّه أراد: كلّمته مشافهة, وبايعته نقداً, فوضع قوله: (فاه إلى فيّ) موضع مشافهة, ووضع قوله:(يداً بيد) موضع نقداً."[2]

يقول الصيمري:" وتقول: كلّمته فاه إلى فيّ, وإن شئت قلت: فوه إلى في. فأمّا النصب: فالبصريون يجعلون" فاه إلى فيّ" في موضع" مشافهة"[3]

---

[1] الكتاب 1: 391

[2] المقتضب 3: 236

[3] التبصرة والتذكرة 1: 300

ويظهر أنّ ابن الحاجب قد علّل ما قاله النحاة وفصلّه في تركيب:" كلّمته فاه إلى في, ولعلّ المقام مناسب لنذكر تعليله, يقول:" وقوله" كلمته فاه إلى فيّ, وبايعته يداً بيد", من أشكل مسائل النحو, لأنّ الأصل كلّمته فوه إلى فيّ, وبايعته يدٌ بيد بدليل أن الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا تعكس. وأيضاً فإنّ الهيئات غير الجمل لا تكون إلا مفردة كقولك: ضارب وشبهه سوى ما كرر للتفضيل نحو: (بابا بابا) (وفاه إلى فيّ) لم تفهم الهيئة إلا من جميعه, فدلّ على أنّه ليس من قبيل المفردات في الأصل. والوجه الذي به انتصب (فاه) هو أنّه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يفهم من غير نظر إلى تفصيل, بل صار فوه إلى فيّ بمعنى مشافهاً حتى يفهم منه ذلك من لا يخطر بباله فاه المتكلم لا فاه غير المتكلم ولا مدلول الحال, فلّما صار كذلك جعل كالمفردات فأعرب ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الحال, وهو فاه فنصبوه وشبهوه بقولهم: بابا باباً ....."[1]

وقد احتج هؤلاء النحاة بأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة، وما جاء منها جامداً يحمل على المشتق، لذا وضع لفظ (مشافهةً) في التركيب السابق، يقول ابن مالك:" لأنّه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير, وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره نوجب الحكم بصحته"[2]

ويقول ابن عقيل:" وليس فيها غير استعمال جامد موضع مشتق, فهو في هذا الباب معهود"[3]

أمّا الكوفيون فقد قالوا بتقدير (جاعلاً) وأعربوا ما بعده مفعولاً به.

يقول الصيمري:" والكوفيون: يضمرون بعد"كلّمته" ما ينصب "فاه إلى فيّ" فتقديره عندهم: كلّمته جاعلاً فاه إلى فيّ"[4]

ويقول ابن يعيش:" والكوفيون ينصبون فاه إلى فيّ بإضمار جاعلاً أو ملاحقاً لأنّه قال: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ أو ملاحقاً فاه إلى فيّ"[5]

ويقول أبو حيان:" وذهب الكوفيون إلى أنّ أصله كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ"[6]

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة:

---

1 الإيضاح في شرح المفصل 1: 339 - 340

2 شرح التسهيل 2: 324

3 المساعد 1: 10

4 التبصرة والتذكرة 1: 300

5 شرح المفصل 2: 61

6 الارتشاف 2: 335

1- الأصل عدم الإضمار, لأن الكلام إذا حمل على وجه سائغ مقبول من غير إضمار كان أفضل, يقول أبو حيان:" لأنّه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار"[1]

2- لو جاز ما قالوه لقيل: كلمته وجهه إلى وجهي, ويده في يدي وهذا لم يقله أحد, يقول الصيمري: "ولو جاز هذا التقدير لجاز أن تقول: كلّمته وجهه إلى وجهي. ويده في يدي تريد, كلمته جاعلاً وجهه إلى وجهي, وجاعلاً يده في يدي, وهذا لم يَقُلْه أحد"[2]

3- حمل بعض النحاة قولهم على الشذوذ الذي لا يقاس عليه, يقول ابن يعيش:" إذا لو كان بإضمار جاعلاً لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلّمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني وأشباه ذلك, وفي امتناعه دليل على ما قلناه"[3]

وأمّا الأخفش فقد ذهب إلى تقدير "من فيه إلى في", يقول ابن مالك:" ومذهب الأخفش إلى أنّ أصله كلمته من فيه إلى فيّ"[4]

ويقول أبو حيان:" وذهب الأخفش إلى أنّ أصله من فيه إلى فيّ فحذف حرف الجر"[5]

ويقول الأزهري:" وذهب الأخفش إلى أنّ الأصل من فيه إلى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه"[6]

وما ذهب إليه الأخفش يحتاج إلى مناقشة:

1- في كلامه دعوة إلى التقدير وهو خلاف الأصل, يقول الرضي:" الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[7]

---

1 البحر المحيط 1: 159
2 التبصرة والتذكرة 1: 300
3 شرح المفصل 2: 61
4 شرح التسهيل 3: 324
5 الارتشاف 2: 335
6 اشرح التصريح 1: 370
7 شرح الرضي 1: 303

2- الدعوة إلى نزع الخافض مقتصرة على السماع وفي تراكيب معنية, لم ينص النحاة على أنّ منها" كلمته فاه إلى فيّ, يقول ابن عقيل:" ورّد على الأخفش بأنّه لم يوجد حذف ملتزماً"[1]

3- في كلام الأخفش دعوة إلى ما لا يُغْفَل؛ لأنّ الإنسان لا يتكلم من فيّ غيره, يقول أبو حيان:" وزعم المبرد أنّ تقدير الأخفش لا يغفل؛ لأن الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنّما يتكلم كل إنسان من فيّ نفسه"[2]

بقي أن نشير إلى رأي هشام في تجويزه قياس: ماشيته قدمي إلى قدمه وكافحته وجهه إلى وجهي, يقول أبو حيان:" وأجاز هشام القياس على ذلك فتقول: ماشيته قدمي إلى قدمه وكافحته وجهه إلى وجهي."[3]

ويقول ابن عقيل:" ولا يقاس خلافاً لهشام, فلا يقال: مثلاً: ماشيته قدمه إلى قدمي"[4]

ويقول السيوطي:" وأجاز هشام القياس عليه, فأجاز: ماشيته قدمه إلى قدمي, وكافحته وجهه إلى وجهي, وصارعته جبهته على جبهتي, وجاورته بيته إلى بيتي, وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك"[5]

وما قاله هشام مقاس عليه يمكن مناقشة على النحو التالي:

1- ما قاله مخالف السماع, والأصل في بناء قواعد النحو على السماع.

2- ردّ النحاة قوله؛ لأن في قياسه إيقاع جامد موقع مشتق, ومعرفة موقع نكرة, ومركب موقع مفرد, يقول السيوطي:" وردَّ بأنّ فيه إيقاع جامد موقع مشتق, ومعرفة موقع نكرة, ومركبّ موضع مفرد, وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس"[6]

بقي أن نعرض في إطلالة سريعة ما جاء عند الباحثين اللغويين المعاصرين عن الخلاف السابق، ويمكن أن نعد ما جاء عند الأستاذ عباس حسن نموذجاً لهم, فقد رصد كلَّ الآراء السابقة, وخرج لنفسه برأي يرى فيه القياس على نحو: كلمته فاه إلى فيّ, مستنداً في ذلك إلى رأي نسب لبعض الكوفيين فجعل منه منطلقاً إلى إجازة بعض التراكيب نحو: ساكنته غرفته إلى غرفتي, بمعنى ملاصقة, التي تؤول بملاصقين,

---

[1] المساعد 1: 10

[2] الارتشاف 2: 335

[3] الارتشاف 2: 336

[4] المساعد 2: 11

[5] الهمع 4: 11

[6] الهمع 4: 11

يقول:" قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين. وحجة المانعين جدلية, لا تثبت على الفحص والأنسب الرأي الكوفي.

... ومثل: ساكنته غرفته إلى غرفتي, بمعنى: ملاصقة, التي تؤول بكلمة: ملاصقين, وجالسته جنبه إلى جنبي, كذلك....., وكل هذا قياسي في الرأي الأحسن"[1]

وما قاله الأستاذ عباس حسن يخالف ما أجمع عليه جمهور النحاة من أنّ هذه التراكيب لا يقاس عليها, كما في ردّهم على هشام, يقول أبو على الشلوبين:" وذلك كلُّه يحافظ ولا يقاس عليها كما.[2] والذي يبدو للباحث أن ما جاء عند سيبويه ومن تبعه من النحاة هو الرأي الذي يميل إليه, ولعلّه يستند على الآتي:

1- الأصل أن تسير التراكيب بدون إضمار ولا تقدير, لأنّ الكلام إلى كان على وجه سائغ مقبول بعيد عن التقدير فهو مما تحرص عليه العربية في بنائها.

2- كما هو معلوم أن هذه التراكيب مرتبطة عند النحاة بباب الحال, فالأصل فيها الاشتقاق أو حمل ما خرج عنه بالرد إليه اتساقاً واطراداً مع أقوال النحاة في أن الحال الأصل فيها أن تكون مشتقة. وما القول بالمفعول به أو بالنصب على نزع الخافض إلا من قبيل توجيه التراكيب ضمن نظرية العامل والمعمول التي تحاول توجيه كل حركة إعرابية وفقها, حتى وإن كان المقام لا يحتاجها.

3- هذه التراكيب: كلمته فاه إلى فيّ.... قليلة مقارنة بتراكيب الحال الأخرى, فالأولى قصرها على السماع، وفي باب الحال فقط دون الدخول بها في المفعولية, أو نزع الخافض, يقول السيوطي:" ولا يقاس على هذا التراكيب, بل يقتصر فيه على مورد السّماع"[3]

---

[1] النحو الوافي 2: 369-370

[2] التوطئة: 212

[3] الهمع 4: 11

المسألة التاسعة

توجيه إعراب كلمة "امرأتك" في قوله تعالى

(ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)[1]

يقول الرضي:" وكان أكثر القرّاء على النصب في قوله تعالى **(ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)** تكلّف جار الله لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار، فقال "امرأتك" بالرفع بدل من" أحد" وبالنصب مستثنى من قوله تعالى: **(فأسر بأهلِكَ)** لا من قوله **(ولا يلتفت منكم أحد)** فاعترض عليه المصنف, بلزوم تناقض القراءتين, إذاً, ولا يجوز تناقض القراءات، لأنّها كلّها قرآن ولا تناقض في القرآن, قال وبيان التناقض: أن الاستثناء من "أسر" يقتضي كونها غير مسرىً بها. والاستثناء من **"لا يلتفت منكم أحد"** يقتضي كونها مسرىً بها.

والجواب أنّ الإسراء, وإن كان مطلقاً في الظاهر, إلا أنّه في المعنى مقيَّد بعدم الالتفات إذا المراد: أسر بأهلك إسراءً لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسرى بها إسراءً مع الالتفات فاستثن على هذا وإن شئت من "اسر" أو "من لا يلتفت" ولا تناقض, وهذا كما تقول: امشِ ولا تتبختر, أي أمش مَشْياً لا تبختر فيه" 2: 98-99

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً في توجيه إعراب كلمة (امرأتك) بين النصب والرفع, وناقش ما ذهب إليه الزمخشري في توجيه الإعراب فالنصب عنده محمول على الاستثناء من (أهلك) أو على أصل الاستثناء, أمّا الرفع فحمله على البدل من أحد، وما تترتب حول توجيهه من تناقض القراءتين. وإليك تفصيل المسألة:

قرأ جمع من القراء (امرأتَك) بالنصب على الاستثناء من قوله تعالى **(فأسر بأهلِك)** يقول أبو عبيدة: "امرأتَك" منصوبة؛ لأنّها في موضع مستثنى واحد من جميع فيخرجونه منهم, يقال: مررت بقومك إلا زيداً"[2]

ويقول ابن مجاهد:" وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي:" إلاّ امرأتك نصباً"[3]

ويقول مكي بن أبي طالب:" وقرأ الباقون بالنصب, على الاستثناء من الإيجاب في قوله: فأسر بأهلك"[1]

---

[1] هود: 81

[2] مجاز القرآن 1: 295

[3] السبعة في القراءات: 338

وقد تناول معربو القرآن الكريم هذه القراءة ووجهوا الاستثناء على النصب في ضوء المعنى، وهذا ممّا جاء عندهم، يقول النحاس:" **(ولا يلتفْ منكم أحدٌ إلا امرأتَك)**، نصب بالاستثناء, وهو القراءة البينة والمعنى فأسر بأهلك إلاّ امرأتك, وقد قال جلّ وعزّ كانت من الغابرين أي من الباقين لم يخرج بها, وإن قيل غير هذا, ويدل أيضاً على النصب أنّه في قراءة عبد الله **(فأسر بأهلك إلا امرأتك)**، وقد قيل المعنى لا يلتفت منكم أحد إلى ما خلف وليخرج مع لوط صلى الله عليه وسلم"[2]

ويقول السمين الحلبي:" وأمّا النصب ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه مستثنى من "أهلك"

والثاني: أنّه مستثنى من"أحد"..... إلا أنّه جاء كقراءة ابن عامر **(ما فعلوه إلا قليلاً منهم)**[3] بالنصب مع تقديم النفي الصريح"

والثالث: أنّه مستثنى منقطع"[4]

ويقول الإمام الشوكاني:" (إلا امرأتك) بالنصب على قراءة الجمهور, امرأته مستثناه من قوله: (فأسر بأهلك) أي أسر بأهلك جميعاً إلا امرأتك فلا تسربها, فـ **(إنه مصيبها ما أصابهم)** من العذاب, وهو رميهم بالحجارة لكونها كانت كافرة" [5]

ويبدو أنّ المقام مناسب لنربط بين هذا التفسير والتوجيه النحوي، فمما جاء فيها ما ذكره ابن يعيش, يقول:" وإنّما كان الأكثر النصب ههنا، لأنّه استثناء من موجب وهو قوله "فأسر بأهلك" ولم يجعلوه من أحد لأنّها لم يكن مباحاً لها الإلتفات ولو كانت مستثناة من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات ويدل على أنّه لم يكن مباحاً لها الالتفات في قوله تعالى **(مصيبها ما أصابهم)** فلما كان حالها في العذاب كحالهم دّل على أنّها كانت داخلة تحت النهي دخولهم"[6]

أمّا القراءة الأخرى فكانت برفع (**امرأتُك**) على البدل كما قيل من (أحد) أو على الاستثناء المنقطع وممن قرأ بها أبو عمرو وابن كثير, يقول أبو عبيدة:" وكان أبو

---

[1] الكشف 1: 536

[2] إعراب القرآن 2: 296-297

[3] النساء: 66

[4] الدر المصون 4: 120

[5] فتح القدير 2: 718

[6] شرح المفصل 2: 82-83

عمرو بن العلاء يجعل مجازها على مجاز قوله: لا يلتفت من أهلك إلا امرأتك فإنّها تلتفت فيرفعها على هذا المجاز"[1]

ويقول ابن مجاهد:" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (ألا امرأتك) برفع التاء"[2]

ويقول النحاس:" وقرأ أبو عمرو وابن كثير (إلا امرأتك) بالرفع"[3]

وقد ارتبط بهذه القراءة توجيه (البدل), يقول بن أبي زنجلة:" امرأتك" بدل من قوله "أحد" كقولك:" ما قام أحد إلا أبوك"[4]

ويقول القرطبي: "وقرأ أبو عمرو وابن كثير:" **إلاّ امرأتك**" بالرفع على البدل من أحد"[5]

ويقول أبو حيان: "ووجه الرفع على أنّه بدل من أحد, وهو استثناء متصل"[6]

ويقول السمين الحلبي: "والثاني: أن الرفع على الاستثناء المنقطع"[7] . وقد ردّ ببعض العلماء ما جاء في هذا التوجيه, بل إنّ منهم من وسم هذه القراءة بالضعيفة.

يقول النحاس: "فأنكر هذه القراءة جماعة منهم أبو عبيد, قال أبو عبيد: لو كان كذا لكان" ولا يلتفت بالرفع", وقال غيره: كيف يجوز أن يأمرها بالالتفات؟"[8]

ويقول ابن يعيش:" وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيدة. وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الأمر بمعنى الخبر كقوله تعالى(**فليمدد له الرحمن مداً**)[9]

ألا ترى أنّه لا معنى للأمر ههنا وإنّما المراد مدّه الرحمن مداً, ومنه(**اسمع بهم وأبصر**)[10], وهو كثير في كلامهم"[11]

---

1 مجاز القرآن 1: 295

2 السبعة في القراءات 338

3 معاني القرآن الكريم 3: 369

4 حجة القراءات: 347

5 الجامع لأحكام القرآن، 9: 54

6 البحر المحيط 5: 249

7 الدر المصون 4: 119

8 إعراب القرآن 2: 296-297

9 مريم: 75

10 الكهف: 26

11 شرح المفصل 2: 83

ويقول أبو حيان:" وقال أبو عبيد: لو كان الكلام: ولا يلتفت بالرفع, ولكنه نهي, فإذا استثنيت المرأة من أحد وجب أن تكون المرأة أبيح لها الالتفات, فيفيد معنى: أن التقدير يصير إلا امرأتك, فإنّها لم تنه عن الالتفات"[1]

وذهب بعض النحاة إلى أنّ الأولى حمل الآية على النصب فقط على أصل الاستثناء .

يقول الموصلي:" فالأولى حمله على أصل الاستثناء"[2]

ويمكن الرّد على ما ذهب إليه مانعو الرفع الأتي:

1- إنّ ما ذهب إليه أبو عمرو وابن كثير يمكن أن يحمل على وجه في العربية، وقد جاء عن العلماء ما يثبت ذلك, يقول النحاس:" وهذا الحمل من أبي عبيدة ومن غيره على مثل أبي عمرو مع جلالته ومحله من العربية لا يجب أن يكون, والتأويل له على ما حكي محمد بن يزيد قال: هذا كما يقول الرجل لحاجبه لا يخرج فلان فلفظ النهي لفلان ومعناه للمخاطب أي لا تدعه يخرج, فكذا لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك, ومثله لا يقم أحد إلا زيد, ويكون معناه إنْههم عن القيام إلا زيداً, ووجه أخر يكون معناه مر زيداً وحده بالقيام"[3]

ويقول السمين الحلبي:" وقد انفصل المبرد عن هذا الإشكال الذي أورده أبو عبيد بأنّ النهي في اللفظ لأحد وهو في المعنى لـ"لوط"-عليه السلام- إذا التقدير: لا تدع منهم أحد يلتفت كقولك لخادمك: لا يقم أحد, النهي لـ"أحد" وهو في المعنى للخادم, إذا التقدير: لا تدع منهم أحد يلتفت كقولك لخادمك: لا يقم أحد, النهي لـ"أحد" وهو في المعنى للخادم, إذ المعنى: لا تدع أحداً يقوم, قلت:مال الجواب إلى المعنى لا تدع أحداً يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت. هذا مقتضى الاستثناء كقولك:" لا تدع أحداً يقوم إلا زيداً "معناه: فدعه يقوم"[4]

2- وسم القراءة بالضعيفة لا يليق تأدباً معها, لأنّها متواترة ثبوتاً ومن قرأ بها مشهود لهما في هذا المجال, فلا حاجة تدعو لرفض القراءة تمشياً مع القاعدة النحوية, بل الأصل أن تسير القاعدة في ضوء القراءة, يقول الألوسي: "والقراءتان الثابتتان قطعاً لا يجوز حملها على ما يوجب بطلان أحدهما"[5]

---

1 البحر المحيط 5: 248

2 شرح كافية ابن الحاجب 1: 246

3 إعراب القرآن 2: 296-297

4 الدر المصون 4: 119

5 روح المعاني 6: 306

3- من العلماء من حسّن وقوّى قراءة الرفع وجعلها الأفصح، يقول مكي بن أبي طالب:" "إلا امرأتك" قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من "أحد", لأنّه نهي, والنهي نفي, والبدل في النفي وجه الكلام وقرأ الباقون بالنصب, على الاستثناء من الإيجاب في قوله" فأسر بأهلك, ويجوز أن يكون على الاستثناء من النهي, لانّ الكلام قد تم قبله. والأول أحسن"[1]

ويقول الزمخشري:" وإن كان الفصيح هو البدل, أعنى قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها من أحد"[2]

ويقول الفخر الرازي:" واعلم أنّ القراءة بالرفع أقوى, لأنّ القراءة بالنصب تمنع من خروجها مع أهله لكن على هذا التقدير يكون من الأهل, كأنّه أمر لوطاً بأن يخرج بأهله ويترك هذه المرأة فإنّها هالكة مع الهالكين"[3]

بقي أن نشير إلى توجيه الزمخشري، وموقفه من التوجهين السابقين.

ذهب الزمخشري إلى أن كلمة (امرأتَك) يجوز فيها الوجهان النصب والرفع فالنصب (من أهلك) (أو على أصل الاستثناء من (لا يلتفت), ويرى أن الفصيح (البدل) من أحد وذلك على قراءة الرفع، كما ذكرنا سابقاً عن أبي عمرو وابن كثير, ويرى أنّ اختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين.

ولعله يقصد بالروايتين الأولى: أخرجها معهم وأمرهم أن لا يلتفت أحد إلا امرأتك فحين سمعت العذاب التفت فأدركها حجر قتلها.

والثانية: تركها مع قومها، وأن هواها معهم, ولم يسربها.

يقول:" فإن قلت: ما وجه قراءة من قرأ" امرأتك" بالنصب؟ قلت: استثناها من قوله(فأسر بأهلك) والدليل عليه قراءة عبد الله: فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك. ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت, على أصل الاستثناء وإن كان الفصيح هو البدل, أعني قراءة من قرأ بالرفع, فأبدلها من أحد. وفي إخراجها مع أهله روايتان: روى أنّه أخرجها معهم, وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي, فلّما سمعت هدّه العذاب التفتت وقالت: يا قوماه, فأدركها حجر فَقَتَلها. وروى أنّه أمر بأن يخلفها مع قومها, فإن هواها إليهم, فلم يسر بها. واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين."[4]

---

[1] الكشف 1: 536

[2] الكشاف 2: 416

[3] مفتاح الغيب 18: 37-38

[4] الكشاف 2: 316

وما قاله الزمخشري من توجيه إعرابي لم يختلف فيه عن سابقيه, إلاّ أن بعض النحاة, قد ردوا على ما جاء به الزمخشرى ومنهم ابن الحاجب:" وإذا أبدل من قوله تعالى **(ولا يلتفت منكم أحد]** كان مسرياً بها وغير مسرى بها, وهو باطل, وإنّما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع أحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ. فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به.

فأمّا من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن مثل ذلك"[1]

ويقول أبو حيان:" واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين انتهى, وهذا وهم فاحش, إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين, من أنّه سرى بها, أو أنّه لم يسر بها, وهذا تكاذب في الأخبار, يستحيل أن تكون القراءتان, وهما كلام الله تترتبان على التكاذب"[2]

ويقول الألوسي: "واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين أنّه يلزم الشك في كلام لا ريب فيه من رب العالمين, ويجاب بأن معناه اختلاف القراءتين جالب وسبب لاختلاف الروايتين كما تقول: السلاح للغزو أي أداة وصالح مثلا له, ولم يرد أن اختلاف القراءتين لأجل اختلاف الروايتين قد حصل, ولا شك أن كل رواية تناسب قراءة وإن أمكن الجمع"[3]

ولعّل ما هاجم به هؤلاء النحاة الزمخشري قد لقي من ردّ عليهم ما ذهبوا إليه, ولعلّنا نذكر ما جاء عند السمين الحلبي في هذا الرد, يقول: "ولكن ما قاله الزمخشري صحيح الغرض أنه قد جاء في التفسير القولان. ولا يلزم ذلك التكاذب, لأن من قال: إنّه سرى بها يعني: أنّها سرت هي بنفسها مصاحبة لهم في أوائل الأمر, ثم أخذها العذاب, فانقطع سراها. ومن قال: إنّه لم يسر بها بأمرها ولم يأخذها, وأنّه لم يدم سراها معهم بل انقطع, فصح أن يقال سرى بها أ, لم يسر بها"[4]

وحتى تتضح الصورة حول توجيه إعراب كلمة (امرأتك) لعلّ من المناسب أنْ نختم بما جاء عند ابن مالك وابن هشام فقد ذهب ابن مالك إلى توجيه قراءة الرفع على الابتداء وما بعدها خبر (فإنّه مصيبها...).

يقول ابن مالك: "ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو" إلاّ امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم" على أن تكون" امرأتك مبتدأ وخبرها "إنه مصيبها ما

---

[1] شرح الرضي 2: 98-99

[2] البحر المحيط 5: 249

[3] روح المعاني 6: 306

[4] البحر المحيط 5: 249

أصابهم", وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من" فأسر بأهلك" وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من أهلك والمرفوع من أحد."[1]

وأمّا ابن هشام فقد زعم الاستثناء منقطع في كلمة (امرأتك) فالنصب على لغة الحجاز, والرفع على لغة تميم, يقول:" واختار أبو شامة ما اخترته من أنّ الاستثناء منقطع, ولكنه قال: وجاء النصب على الحجازية والرفع على التميمية, وهذا يدل على أنّه جعل الاستثناء من جملة النهي"[2]

والذي يميل إليه الباحث في توجيه كلمة (امرأتك) أنّها نظير كلمة (قليلا) في قوله تعالى **(ما فعلوه إلا قليل منهم)**[3], والذي جعله يأخذ بهذا التوجيه الآتي:

1- يبعد هذا الوجه الآية عن التأويلات المتعددة

2- يزول في هذا التوجيه القول بالقراءة الأقوى أو البعد عن القراءة الأضعف.

3- ولعلّ هذا ما ارتضاه ابن الحاجب, يقول:" جعل القراءة بالرفع محمولة على البدل من قوله تعالى: **(ولا يلتفت منكم أحدُ)**, وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله: **(فاسر بأهلك)**, وهذا الفصل باطلٌ قطعاً, فإنّ القراءتين ثابتتان قطعاً فيمتنع حملهما على وجهين: أحدهما باطل قطعاً, والقضية واحدة, فهو إمّا أن يكون سرى بها أو ما سرى بها, فإن كان قد سرى بها, فليس مستثنى إلا من قوله: ولا يلتفت منكم أحد, وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله: فأسر بأهلك, فقد ثبت أنّ أحد التأويلين باطل قطعاً فلا يصار إليه في إحدى القراءتين الثابتتين قطعاً, والأولى في هذا أن يكون إلا امرأتك في الرفع والنصب مثل قوله **(ما فعلوه إلا قليلُ منهم)** و(إلا قليلاً) ولا يبعد أن يكون أقل القرّاء على الوجه الأقوى, وأكثرهم على الوجه الذي دونه, بل قد التزم بعض الناس أنّه يجوز أن يجمع القرّاء على قراءة غير الأقوى."[4]

ويتبعه الألوسي في هذا التوجيه قائلاً:" فالأولى أن يكون (إلا امرأتك) رفعاً ونصباً مثل **(ما فعلوه إلا قليل منهم)**[5] ولا يبعد أن يكون بعض القرّاء على الوجه الأقوى, وأكثرهم على ما دونه بل جوّز بعضهم أن تتفق القّراء على القراءة بغير الأقوى"[6]

---

[1] الدر المصون 4: 121

[2] مغني اللبيب: 780

[3] النساء: 66

[4] الإيضاح في شرح المفصل 1: 366-367

[5] النساء: 66

[6] روح المعاني 6: 306

المسألة العاشرة

توجيه إعراب الاسم بعد "لاسيما"

يقول الرضي: "وليس نصب الاسم يعد "لاسيّما" القياس لكن روي بيت امرئ القيس[1]:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صالحٍ لَكَ مِنْهُمـــا وَلاَسِيّما يَوْم بِدّارَةِ جُلْجُـــلِ

بنصب"يوما" فتكلّفوا لنَصْبه وجوها, قال بعضهم: "ما" نكرة غير موصوفة ونصب يوماً بإضمار فعل, أي أعني يوماً. قال الأندلسي: لا ينتصب بعد" سيّما" إلا النكرة, ولا وجه لنصب المعرفة, وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياساً على أنّه تميز, لأنّ"ما" بتقدير التنوين, كما في: كم رجلاً, إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة." 2: 135

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول توجيه الاسم بعد (لاسيما) فذهب بعض النحاة إلى نصبه إمّا على التمييز، أو الظرفية، أو المفعول به لفعل محذوف تقديره: لأعني, ومنهم منّ جرّه بالإضافة, ومنهم من عَدّه مبتدأ. وإليك تفصيل ذلك.

لا يسع المجال إلى تفصيل القول في "لاسيما" وهل هي من أدوات الاستثناء, أم لا؟ وكذلك لا يهم المسألة تركيب لاسيما أو بساطتها, فالباحث عن هذه الخلافات يمكن أن ينالها من أيّ كتاب في النحو, أو كتب معاني الحروف.

والذي يعنينا الخلاف في توجيه إعراب الاسم بعدها:

وحتى تكون الصورة واضحة عن هذه التوجيهات الإعرابية، يمكن أن نرصد ما جاء عند الإمام القرافي, وأبي حيان، والبغدادي لنعرف ما ذكروه عنها:

يقول القرافي:" قال الشلوبين ويروى بيت امرئ القيس:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صالحٍ لَكَ مِنْهُمـــا وَلاَسِيّما يَوْم بِدّارَةِ جُلْجُـــلِ

بالنصب, وفيه وجوه:

أحدها: أن تجعل لاسيما بمنزلة (إلاّ) فكما تقول: قاموا إلا زيداً تقول: لاسيما زيداً.

وثانيهما: نصبه بفعل مضمر تقديره: لاسيّ, أي: لامثلَ, ثم قلت: أعني يوماً.

---

[1] ديوان امرئ القيس: 145

وثالثهما: أن يكون التقدير: ولاسيما سروري يوماً, فتنصبه على الظرف, أو تكون "ما" في "لاسيما" يراد بها الصلاح, أي: لاسي الذي هو يوماً, أي الصلاح الذي هو يوماً, فيكون "هو" ضمير الصلاح, والصلاح مصدر و"يوما" خبره, وهو ظرف زمان, كما يقال لك: متى القتال؟ فتقول: يوم الجمعة, وهو يومَ الجمعة.

رابعهما- أن تكون زائدة* ونصب الاسم بعدها على التمييز.

وخامسهما- على هذا التقدير أن يكون (زيد) منصوباً على السعة بإسقاط حرف الجر, تقديره لا مثل لزيد, فحذف حرف الجر فانتصب زيد."[1]

ويقول أبو حيان:" وروى بيت امرئ القيس:

ولاسيما يومٌ بدارة جُلْجُلِ. .....

بالنصب والرفع والجر, وانتصاب النكرة فيه على أنّه تمييز لما، وهي نكرة تامة كأنّه قال: ولا مثل سِيّء، ثم فسره بنكرة منصوبة, وقال أبو على وهو الذي تلقفناه من الشيوخ, وقال الفارسي لا يكون (ما) بمنزلة الذي وينصب يوماً على الظرف صلة لما وقال أبو القاسم بن القاسم هو ظرف صلة (لما) وحذف ناصبه تقديره ولا مثل الذي اتفق يوماً بدارة جلجل فحذف للعلم به قال ابن هشام, وبهذا قال أكثر من رأيت ومن كلامهم قد عرفت الذي أمس أي الذي وقع واتفق, وحكى سيبويه في باب المستثنى: (هذا الذي أمْسِ) قال تريد الذي فعل أمس, وقيل (ما) حرف كاف لسيّ عن الإضافة إلى ما بعدها فأشبهت الإضافة في قولهم:" على التمرة مثلها زبداً" من جهة منعه الإضافة إلى ما بعدها وهذا توجيه للفارسي أيضاً."[2]

ويقول البغدادي:" ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً, والنصب أيضاً إذا كان نكرة. وقد روي بهنّ في قوله: ولاسيما يوم, والجر أرجحها وهو على الإضافة, وما إما زائدة, وإمّا نكرة غير موصوفة, ويوم بدل منها. والرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف والحملة صلة (ما) إن كانت موصولة أو صفتها إن كانت نكرة موصوفة, تقديره: لا مثل الذي هو يوم, أو مثل سيء هو يوم. وسي في الوجهين نكرة. .....

وأما مَنْ نَصَبَ فقد تكلفوا لتوجيهه: فقيل: إنّه تمييز ثم: ما نكرة تامّة مخفوضة بالإضافة, وكأنه قيل: ولا مثل شئ, ثم جئ بالتمييز. ففتحة سيّ إعراب أيضاً. وقال

---

* يقصد (ما) مع لاسيما

[1] الاستغناء في أحكام الاستثناء: 119, 120, 124

[2] الارتشاف 2: 328-329

الفارسي: ما حرف كاف لسي عن الإضافة فأشبهت الإضافة في: على التّمرة مثلها زبداً. ... وقيل منصوب بإضمار فعل, أي أعني يوماً. ... وقيل: على الاستثناء. وقيل: منصوب على الظرف ويكون صلة لما"[1]

وما قيل من تعدد وجوه الإعراب في الاقتباسات السابقة، يمكن مناقشتها وفق الأتي:

1- القول بالنصب على الاستثناء لا يستقيم, لأنّها لو كانت (لاسيما) بمعنى إلاّ لما جاز دخول الواو العاطفة عليها إضافة إلى معنى لاسي الخصوص لا الاستثناء, يقول البغدادي:" بأنّها لو كانت بمعنى إلا لما جاز دخول الواو العاطفة عليها, كما لا يجوز دخولها على إلاّ. وأجيب بأنّ معنى لاسيّما خصوصاً, فكأنّه قال: وخصوصاً هذا اليوم"[2]

2- القول بأنّه منصوب على نزع الخافض خلاف الأصل, لأنّه معلوم لدى النحاة أن نزع الخافض يأتي في تراكيب معينة نصّ عليها النحاة, فلا يقاس عليها ويحفظ ما جاء منها عن العرب ولا يعمل على نمطه، نحو: دخلت الدار, نزلت البيت.

3- إنّ النصب على تقدير أعني أو تقدير الظرف, أو خبر لمبتدأ محذوف, والبدل فيه تكلف, لأنّه توجيه يقوم على التقدير وهو خلاف الأصل ما لم تدع إليه حاجة, يقول الرضي:" الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3], ويقول ابن أبي الربيع:" والكلام بلا تقدير أولى من كلام بمحذوف وتقدير"[4]

بقي أن نورد ما جاء عند الباحثين المعاصرين عن التوجيهات السابقة. فالأستاذ عباس حسن يرى جواز وجوه الإعراب الثلاثة بعد لاسيما (رفعاً ونصباً وجراً) ثم أخذ لنفسه توجيهاً آخر في نحو: أتمتع برؤية الأزهار ولاسيما الورد: فأعرب الورد مفعولاً به يقول:" الورد مفعول به لفعل محذوف تقدير: أخص: أو: أعني والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا"[5]

يبدو أنّ ما ذهب إليه الأستاذ عباس فيه دعوة إلى التقدير والتأويل, وسبق الرّد على من قال بتقدير (أعني).

---

[1] خزانة الأدب 3: 445-446

[2] خزانة الأدب 3: 446-447

[3] شرح الرضي 1: 303

[4] البسيط 1: 303

[5] النحو الوافي 1: 404-405

وأمّا الدكتور حنا حداد فقد فصّل الحديث وأطاله عن (لاسيما) واستخدامها, وورودها في لسان العرب، فأجاد ما قاله في بحث موسع. ونظراً لأن فيه كثيراً من الاقتباسات وعدداً كبيراً من الشواهد النثرية والشعرية، يمكن أن نأخذ اقتباساً مما جاء عنده لنعرف موقفه من الخلاف السابق:

يقول:" فظاهر اللفظ يكشف عن اتصال "لاسيّما" بالنكرة. وهو ما يجبّ ما توصلنا إليه. ولكن بيت امرئ القيس عندنا شاهد على اتصال "لاسيما" بالمعرفة لا نكرة. فليس هناك تعارض, وحجتنا أن كلمة "يوم" في قول امرئ القيس, وإن كان ظاهرها التنكير إلا أنّها معرفة في الحقيقة لأن الشاعر يتحدث عن يوم بعينه, يذكره جيداً، وقد عاش فيما مضى أحداثه كلّها. وهذا اليوم هو"يوم دارة جلجل" الذي امتاز عن بقية أيام حياته بما جرى للشاعر فيه من أحداث. ويعزز ما نذهب إليه أن كثيراً من الألفاظ ما هو نكرة في لفظه معرفة في معناه. وقد نحتاج بدخول الباء بين المتضايفين في قوله: يوم بدارة جلجل. وهو ما لم يسمع عن العرب, وليس هو من الحالات التي تزاد فيها الباء أو يسمح بدخولها بين المتضايفين. وهذا صحيح ولا خلاف عليه. غير أننا نقول: إن زيادة الباء في هذا التركيب مما لم يحفظ وقد عدد ابن عصفور الحالات التي تزاد فيها الباء وتجوز اختيار الكلام ثم قال:

وما عدا هذه المواضع لا تزاد فيه الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام يحفظ ولا يقاس عليه"

كما يعزز هذا الذي نذهب إليه, أن ذكر" يوم دارة جلجل" قد ورد في شعر شاعر جاهلي أخر غير امرئ القيس هو عمرو بن الخثارم وذلك قوله:

وكُنّا كأنّا يَوْمَ دارةِ جُلْجُـــــل مُدلٌّ على أشبالهِ يتهمهـــــمُ

أمّا اتصال " لاسيما" "ما" نكرة في غير بيت امرئ القيس السابق, فلم تذكر لنا كتب النحو واللغة من شواهده غير قول الشاعر:

فِهْ بالعقود وبالأيمــان لاسيّمــا عَقْدٌ وفاءٌ به من أَعْظمِ القــربِ

وهو شاهد سقيم لا يجوز الركون إليه أو الأخذ به:

الأولى: أنّه روى بتخفيف "لاسيما" وليس التخفيف- وإن جاز- من اللغة العالية- فضلاً عن إن هذا التخفيف إنّما جئ به لانضباط وزن الشاهد. فهو إذن من الضرورات.

الثانية: أنه شاهد مجهول لا يعرف قائله. وما جاء مجهول القائل أو لضرورة شعر فليس بحجة ولا يجوز الاحتجاج به كما صرح بذلك ابن الأنباري"[1]

والذي يبدو للباحث بعد هذا العرض:

أنّ ما ذهب إليه النحاة من التوجيهات السابقة، تقوم على أساس الاهتمام بالحركة الإعرابية في الروايات المتعددة للبيت, فالنصب يقتضي وجهاً إعرابياً, والرفع يقتضي وجهاً آخر, وكذلك الجر.

والذي يظهر أنّ (لاسيما) أداة من أدوات المعاني في العربية التي تفيد كما يرى النحاة القدماء، ومن تبعهم من الباحثين المعاصرين (الاختصاص) وهو المعنى المطرد لها يقول الدكتور حنا حداد:" إن هذا التركيب ليس من أدوات الاستثناء في الحقيقة, واستعماله بمعنى "خصوصاً" يكاد يكون مطرداً."[2]

ويقول الدكتور كاظم إبراهيم:" وأنّها تفيد الاختصاص, فقولنا: جاء القوم لاسيما زيد, ليس فيه دلالة على أنّه يفيد الاستثناء, لأنّ الاستثناء إخراج, وفي المثال تأكيد وتخصيص على مجيء "زيد" مع القوم"[3]

أما الاسم المنصوب الوارد في بيت امرئ القيس بعد لاسيما فيظهر أن التمييز أقرب التوجيهات التي يقتضيها مقام البيت, لأنّه كما قيل: إنّه يوم من الأيام العظيمة التي امتازت به فأبهمه، وقد قام التمييز بهذا التوضيح فكما هو معلوم عند النحاة أنّ من أهم سمات التمييز إزالة الإبهام وإفادة التوضيح.

ولعلّ من المناسب للمقام أن نختم ما ارتضيناه من رأي بما جاء عند ابن يعيش, يقول:" ولا يستثنى بلاسيما إلا فيما يرد تعظيمه"[4].

---

[1] (بيد ولاسيما) بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال, بحث, مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد 43-44 جمادى الأولى 1412- ربيع الثاني 1413, 308-309

[2] "بيد ولاسيما" بحث .... مجمع اللغة عدد 42، 43 عام 1412: 310

[3] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: 135

[4] شرح المفصل 2: 86

المسألة الحادية عشرة

إعراب أسماء الأفعال

يقول الرضي: " وما ذكره بعضهم من أنّ أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية، ليس بشيء, إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة, فلم تكن قائمة مقام الفعل, فلم تكن مبنية...وقال الفراء: الكاف في جميعها: مرفوع لكونه في مكان الفاعل, وليس بشيء, لأنا نعرف أن الكاف: في "عليك وإليك ودونك", هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معني الفعل, وقد كان مجروراً, بلى, يمكن دعوى ذلك في نحو: حيّهلك, وهاك, لأن الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما, اسمي فعل, مع أن وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل, وينبغي أن يقول إنّ في نحو: رويد, وها, مجرّدين عن الكاف, ضميراً مستتراً كما في: اضرب, ولا يقول بحذف الكاف, لأن الفاعل لا يحذف.

وقال الكسائي: الكاف في الجميع منصوب, وهو أضعف, لأن المنصوب قد يجيء بعدها: صريحاً, نحو: رويدك زيداً وعليك زيداً.

وقال ابن بابشاذ: الكاف في الجميع حرف خطاب, كما في ذلك, ويبطل قوله بما أورد علي الفراء" 3: 86, 90, 91

ذكر الرضي في هذا النصّ خلافين:

الأول: موقع إعراب أسماء الأفعال من الإعراب على النصب "مصدراً".

والثاني: موقع إعراب الضمائر المتصلة بأسماء الأفعال فمن النحاة من عدّها فاعلاً, ومنهم من عدّها مفعولاً به, ومنهم من قال إنّها حرف خطاب لا موقع له من الإعراب. وإليك التفصيل.

لا يقتضي المقام تفصيل القول في ماهية أسماء الأفعال واختلاف النحاة في تقسيمها. كذلك لا يتطلب الموقف تفصيل الوجوه الباقية في إعراب أسماء الأفعال. فيمكن للقارئ الكريم أن يتزود من كتب النحو ليعرف أبعاد ذلك التفصيل.

أما القول بأنّها منصوبة على المصدرية فهو رأي ذهب إليه عَددٌ من النحاة ويمكن النظر إليه وفق الآتي:

1- هناك رأيٌ نسب إلى البصريين وابن أبي الربيع بإعرابها مفعولاً مطلقاً أو أسماء نائبة مناب المصدر..

يقول ابن أبي الربيع: " ومن النحويين من ذهب إلى أنّها أسماء للأفعال, ولها موضع من الإعراب, وهي منصوبة وذلك أنّها أسماء, والأسماء إذا وقعت في الكلام المفيد فلابد أن تكون مرفوعة, أو منصوبة, أو مخفوضة في اللفظ أو في التقدير, أو في الموضع فلابد لهذه - إذ هي أسماء مبنية أن يكون لها موضع من الإعراب, فنظروا بماذا تلحق من الأسماء فرأوا أقرب الأسماء إليها المصادر النائبة..."[1]

ويقول الإمام يحيي بن حمزة: " فإذا كانت بمعني الأمر فهي منصوبة على المصدرية"[2]

ويقول الأزهري: " وهل هي أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة وأسماء للمصادر النائبة عن الأفعال...قال بالأول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين"[3]

2- من النحاة من ربط مصدريتها برويد, ولعّل ما جاء عند سيبويه يؤيد ذلك يقول: " هذا باب متصرف رويد:

تقول: رويد زيداً, وإنما تريد أرود زيداً.

قال الهذلي[4]:

رَويداً عَليّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِـــمْ إلَيْنَـا وَلكـنْ بُغْضُهُـمْ مُتَمَايِـنُ

فقد تبين لك أن رويد في موضع الفعل.

ويكون رويد أيضاً صفة, كقولك: ساروا سيراً رويداً. ويقولون أيضاً: ساروا رويداً, فيحذفون السيّر ويجعلونه حالاً به وصف كلامه.

ومن ذلك قول العرب: ضعه رويداً, أي وضعاً رويداَ...

وحدّثنا من لا نَتّهم أنّه سمع من العرب من يقول: رويد نفسه, جعله مصدراً كقوله **(فضربَ الرقاب)**"*[5]

---

[1] البسيط 1: 164

[2] نقلاً عن " موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية" : 110

[3] شرح التصريح 2: 195

[4] شرح أشعار الهذليين 1: 477

* محمد : 4

[5] الكتاب 1: 243- 245

ويقول الصيمري: "والرابع: أن يكون مصدراً مضافاً أو مفرداً, فالمضاف: كقولك: رويد زيد, بمنزلة: ضرب زيد, كما قال الله عزّ وجلّ: **(فضرب الرقاب)***"[1]

ويقول السيوطي: " رويد وتيد وكلاهما بمعنى أمهل وقد يردان مصدرين معربين..."[2]

وقد رَدّ ابن الحاجب هذا الرأي, وضعّفه, يقول: " والوجه الأول ضعيف, لأنّه لو كان (رويد) منصوباً نصب المصادر لوجب أن يكون فعله مقدراً, ويخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل, ألا ترى أن (سُقْيا) و(رعيا) و(خيبة) و(جدعاً) ونحوها لما كانت مصادر وكان الفعل معها مقدراً وجب خروجها عن أسماء الأفعال.

وأيضاً فإنّه كان يجب أن تكون معربة كما في قولك: " سقياً و "رعياً إذ لا موجب حينئذ للبناء, إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدر لا فيها, وذلك لا يوجب بناء كما ذكرنا"[3]

أما الخلاف الثاني فهو موقع الضمائر في نحو: عليك ودونك... فالفراء قد ذهب إلى رفع الضمير علي الفاعلية لاسم الفعل, يقول السيوطي: " ومحل الضمير المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال: أحدهما: رفع وعليه الفراء"[4]

ويظهر أنّ هذا القول لا يستقيم للآتي:

1- الكاف ليست من ضمائر الرفع.

2- لا يوجد رافع للضمير.

يقول العكبري: " فالرفع ممتنع لوجهين:

أحدهما: أن الكاف ليست من الضمائر المرفوعة

والثاني: أنّه لا رافع للكاف هنا, لأنّ المرفوع هنا ضمير لا يظهر"[5] إضافة إلى أنّها لو كانت فاعلاً لم يجز حذفها. يقول ابن يعيش: "لأنها لو كانت في موضع رفع بأنّها فاعل لم يجز حذفها, وأنت تقول رويد زيداً"[6]

---

* محمد : 4

1 التبصرة والتذكرة1 : 246- 247

2 الهمع 5: 122

3 شرح المقدمة الكافية 3: 745

4 الهمع 5: 125

5 اللباب 1: 458

6 شرح المفصل 4: 40

أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أنّ الضمير في موقع نصب علي المفعولية, يقول أبو حيان: " فمذهب الكسائي أنّها في موضع نصب"[1]

ويقول السيوطي: " ثانيهما نصب وعليه الكسائي"[2]

وما قاله الكسائي فيه نظر؛ لأن المفعول به يأتي بعدها نحو: عليك زيداً وإليك الكتابَ, ودونَكَ الطريقَ.

يقول العكبري: " والنصب باطل, لأن هذا الاسم يتعدى إلى مفعول واحد, وهو زيد, والكاف للمخاطب, فليس زيداً بل غيره"[3]

وأما البصريون والأخفش فقد رأوا أنّ الضمير في موقع جر بالحرف قبله, يقول أبو حيان: " ومذهب البصريين أنّها في موضع جر"[4]

ويقول السيوطي مصححاً هذا الرأي: " ثالثها وهو (الأصّح) ومذهب البصريّن (جرٌّ) لأنّ الأخفش نقل عن عرب فصحاء" عليّ عبدِ الله زيداً" بجر عبد الله, فتبيّن بذلك أنّ الضمير مجرور الموضع, لا مرفوعه, ولا منصوبه"[5]

وقد رُدّ هذا القول, ومما جاء في ذلك ما قاله العكبري: " والجر باطل أيضاً لأنّ الجر يكون بالحرف, وليست رويد حرفاً, أو بالإضافة وهذه الأسماء لا تضاف, ولأنّها تثبت مع الألف واللام في (النجاءك)". [6]

أمّا القول الأخير فهو منسوب إلى ابن بابشاذ وابن عصفور في عدّهما هذه الضمائر حروف خطاب لا محل لها من الإعراب, يقول العكبري: "وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل: هي حرف خطاب كالكاف في رويدك"[7]. ويقول ابن عصفور: " فإن اتصلت به كافُ مخاطبة, نحو قولهم: رويدك زيداً كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذلك"[8]

وقد أخذ به ابن يعيش الصنعاني من نحاة اليمن وأيده في هذا الرأي, يقول: "ومن الواجب أن تقدر الكافات التي في...بحروف الخطاب التي لا موضع لها من

---

1 الارتشاف 3: 214

2 الهمع 5: 125

3 اللباب 1: 458- 460

4 الارتشاف 3: 214

5 الهمع 5: 125

6 اللباب 1: 458- 460

7 اللباب 1: 460

8 المقرب 1: 132- 133

الإعراب, فإذا قلت: (عليك) و(إليك) و(دونك) فالكافات حروف خطاب لا يحكم علي موضعها بشيء ولا يجوز أن تقدر بالأسماء, لأنّها لو قدّرت بالأسماء لامتنع ذلك من وجوه, منه أنّه قد سمع عن العرب: (النجاءك) بالألف واللام والكاف, فلو كانت الكاف اسما لجمع في هذا بين الألف واللام وبين الإضافة, وهذا يمتنع, فصحّ أن الكاف حرف خطاب"[1]

واستكمالاً لباقي هذا الخلاف نري أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم مما سبق.

فالدكتور إبراهيم السامرائي يتعجب كيف تكون (رويد وبله) مرة مصدراً ومرة أخري اسم فعل, والمعنى فيها واحد وهو الإمهال والترك.

يقول: " وقالوا: في رويد وبله: إنهما مصدران إذا كان ما بعدهما مجرورا وهما منصوبان بفعل مضمر علي المصدر نحو: "رويدَ وبَلْه زيد" وهما اسما فعل إذا كان بعدهما منصوباً نحو: " رويد زيداً وبله عمرا" أي: أمهل زيداً واترك عمرا.

أقول: كيف تكون الكلمة اسم فعل تارة ومصدراً منصوباً علي المصدر تارة أخرى في حين أن المعنى واحد, وهو " الإمهال" في "رُوَيدْ" و"التّرك" في "بَلْهَ"[2]

وأما الدكتور محمد عبد الله جبر فقد تطرق بالتفصيل إلى كلمة (رويد) وذكر اختلافات النحاة فيها, وربط ذلك بقدر كبير من الشواهد لبيان معناها في التراكيب إلى أنْ ارتضي لنفسه رأياً، وافق فيه من ذهب إلى مصدريتها، يقول: "وإني أميل إلى اعتبار "رويد" في هذه التراكيب مصدراً علي الأصل, وهذا ما يذهب إليه أيضاً الدكتور سليم النعيمي عضو المجمع العلمي العراقي وأمّا بناؤه علي الفتح- وهو ما يستدلون به علي كونه اسم فعل- فمن اليسير تفسيره بأنه تثبيت له علي حالة واحدة لاختصاصه بهذا التراكيب كما في "سرعان وبطآن ووشكان وشتان". بل، إنّي لأميل إلى اعتباره مصدراً معرباً في حالة اتصاله بالكاف, ويكون التركيب من إضافة المصدر إلي فاعله مع نصبه المفعول, وبذلك نستبعد كل المجادلات التي أقامها النحاة منذ سيبويه حول الكافات التي اعتبروها أحرف خطاب ليس لها محل من الإعراب وأنّها جاءت لتأكيد الخطاب"[3]

بينما ذهبت الدكتورة سناء البياتي إلى أنّها مصادر استخدمت استخداماً خاصاً في العربية للدلالة على الأمر.

---

[1] نقلاً عن موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 424

[2] النحو العربي نقد وبناء: 130

[3] أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية: 84- 85

تقول: " وفي العربية مصادر خاصة استعملت للأمر نحو: رويد, تَيْد بمعني: (أمهل) , و(بَلْـهَ) بمعنـى: (اتـرك) , حيـث يـرى البـاحثون أنّهـا مصـادر فـي الأصـل استعملت للدلالة علي الأمر"[1]

والذي يرتضيه الباحث بعد العرض السابق الآتي:

1- أن الضمائر المتصلة بأسماء الأفعال حروف خطاب تأتي معها لبيان المخاطب ولا علاقة لها بالاسمية من قريب أو بعيد, وما ذهب النحاة إلى ذلك إلاّ من قبيل تبرير الحركة الإعرابية لما بعد اسم الفعل, يقول ابن يعيش: " وذهب سيبويه إلى أنّها حرف مجرد من معني الاسمية للمخاطب كالكاف, في ذلك, وأولئك, والنجاءك, والصحيح مذهب سيبويه"[2]

وإن كان هناك ميل إلى عدّها كتلة لغوية واحدة بحسب المخاطب عليكَ, عليكِ, عليكم.... ولا حاجة تدعو إلى فصل هذا الجزء عنها (الكاف ونحوه) إلا إذا جاء اسم الفعل مع معموله مباشرة نحو: رويد زيداً..."

2- وأمّا من حيث إعراب أسماء الأفعال والقول بالمصدرية فيظهر أن إعرابها على المصدر (المفعول المطلق, أو أنها نائبة عنه) فهو قول لا يميل الباحث إلى الأخذ به؛ لأن كثيراً من خصائص المصدر أو ما ينوب عنه لا ينطبق عليها, فضلاً عن ذلك فإن بعض أقسامها ليس فيه هيئة الفعل كالمنقولة عن الجار والمجرور والظرف، ويبدو أنّها صيغ جاءت في العربية لتؤدي دوراً دلالياً لا علاقة له بالإعراب فهي تبقي كما وردت في لسان العرب لها دور في التركيب يؤديه المتكلم لغرض في نفسه من الأمر والتوجع, والسكوت, ولعلّ ذلك ما عبّر عنه ابن السراج: "فجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنما أريد بها المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها"[3]

أما ما جاء منها علي هيئة المصدر نحو رويد وبَلْهَ فيغلب عليها المصدرية حملاً علي نظيرها من المصادر المنصوبة نحو: (سقياً) و(رعيا) و(ضرب الرقاب) وقد عبّر عن ذلك النحاة، وهو ما أشار إليه سيبويه وتبعه فيه النحاة قديماً وحديثاً.

---

[1] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 308

[2] شرح المفصل 4: 40

[3] الأصول 2: 134

المسألة الثانية عشرة

إعراب "مثلا" مع الفعل "ضرب"

يقول الرضي: " وقد جعل بعضهم "ضرب" مع "المثل" بمعني "صير" كقوله تعالي: **(ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً)**[1] ونحو ذلك, وإليه ذهب الأندلسي, فيكون "مثلاً" مفعولاً ثانياً, و "عبداً" هو الأول, أي جعله "مثلاً" أو صاغه مثلاً, من ضرب الخاتم والطين. ويجوز أن يقال: معنى ضرب مثلاً, أي: بين فهو متعد إلى واحد, والمنصوب بعده: عطف بيان" 4: 173

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول جَعْلِ الفعل (ضَرَبَ) بمعني (صَيَرَ) لذا يراه ينصب مفعولين. أو بمعنى بيّن فينصب مفعولاً به وما بعده عطف بيان.

وإليك التفصيل:

ذهب فريق من النحاة إلى أن (ضَرَبَ) قد يحل محل (صيّر) فينصب مفعولين وقد نسبه الرضي إلى الأندلسي.بينما نسبه فريق من النحاة إلى قوم، يقول ابن مالك: "وألحق قوم بأفعال هذا الباب ضرب المتعلقة بالمثل"[2]

أما ابن أبي الربيع فقد صرح أنّ (ضَرَبَ) ينصب مفعولين مثل "صيّر" ويدخله على جملة أصلهما المبتدأ والخبر يقول: " وكذلك ضرب تقول: ضربت الذهب سواراً, ومن هذا قوله سبحانه **(إنّ اللهَ لا يستحي أنْ يَضْرِبَ مَثلاً ما بعوضةً)**[3] فهذه كلها من باب ظننت, لأنك إذا أسقطت الفعل والفاعل بقي مسندٌ ومسند إليه فتأمل هذا فإنّه صحيح"[4].

ويقول أبو حيان مبيناً أنّ من النحاة من لم يقصره علي المثل: "وأمّا (ضرب) فذهب قوم إلى أنّها بمعنى صَيّر مع المثل قال تعالى **(أن يضرب مثلا ما بعوضةً)**...وأجاز بعضهم كونها بمعنى صَيّر مع غير المثل نحو: ضربت الفضة خاتماً, وضربت الطين خزفاً"[5]

---

[1] النحل: 75

[2] شرح التسهيل2: 85

[3] البقرة: 26

[4] البسيط 1: 434

[5] الارتشاف 3: 62-63

وقد عرض السيوطي هذا الخلاف فمما جاء عنده: "وألحق قوم بصيّر (ضرب) مع المثل نحو: **(ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً)**[1] **(أن يضرب مثلاً ما بعوضة)**[2] **(واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية)**[3]

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدية إلى اثنين....وذهب ابن أبي الربيع: إلى أنّ "ضرب" بمعنى صيّر متعد لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره, نحو: ضربت الفضة خلخالاً: ومال إليه أبو حيان"[4]

لعل من المناسب للمقام أن نرى ما جاء عند معربي القرآن في هذا الخلاف؛ لنربط ذلك بما استشهد به من يجيز نصب الاسمين بـ (ضَرَبَ) بمعني(صيّر) , ويمكن أن نأخذ اقتباساً جاء عند السمين الحلبي, لأنه على ما يبدو- من المعربين الذين اهتموا بتوجيه هذا الخلاف, يقول: " يضرب...وقيل : معناه التصييرِ, فيتعدى لاثنين نحو: ضربت الطين لبناً"[5]... ويقول أيضاً: "قوله: **(ضَرَبَ اللهُ مثلاً كلمةً)**[6]

الثاني: أن "ضرب" متعدية لاثنين, لأنها بمعني: صيّر لكن مع لفظ المثل خاصة. وقد تقدم الموضوع, فتكون" كلمة" مفعولاً أول, و"مثلاً" هو الثاني وقد تقدم"[7]

وقد رَدّ النحاة على من أجاز نقل (ضرب) إلى معنى صيّر:

يقول ابن مالك: " والصواب أن لا تلحق بها فاعله لقوله تعالى **(ضُرِبَ مثلٌ فاستمعوا له)**[8] فبني ضرب المذكورة لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها, ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب"[9]

وأيده في ذلك ابن عقيل, يقول: "ولا يلحق ضرب مع المثل علي الأصح..."[10]

والذي يظهر للباحث أن ما ذهب إليه الجمهور وابن مالك إلى أنه غيرُ جائزٍ حمل "ضَرَبَ" علي "صيّر" وإبقائها علي حالها من التعدي لمفعول واحد, والذي جعل الباحث يأخذ بهذا الرأي ما يأتي:

---

1 النحل: 75
2 البقرة: 26
3 يس: 13
4 الهمع 2: 220
5 الدر المصون 1: 163
6 ابراهيم: 23
7 الدر المصون 4: 266
8 الحج: 73
9 شرح التسهيل 2: 85
10 المساعد 1: 363

1- الأصل ألاّ يُضَمّن الفعل معني فعل آخر؛ لأن التضمين كما قال النحاة لا يعمد إليه, يقول السيوطي: " والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر"[1]

2- ما استشهد به المجيزون لنقل (ضَرَبَ) إلى معني (صيّر) من آيات قرآنية مختلف في توجيه إعراب الاسم بعد ضرب فتعددت فيه أقوال النحاة ما بين البدل وعطف البيان والخبر كما في الآية (26) من سورة البقرة. أو في الآية (23) من سورة إبراهيم, ولعلّ المقام مناسب لنقل جزء مما ذكره السمين عنها من تعدد لوجوه الإعراب: قوله (ضَرَبَ الله مثلاً كلمة)[2] فيه ثلاثة أوجه:

أحدهما: "ضرب" متعدية لواحد بمعني اعتمد مثلاً, ووضعه، و"كلمة" على هذا منصوبة بمضمر, أي: جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة, وهو تفسير لقوله: ضرب الله مثلاً" كقولك: " شرف الأمير زيداً: كساه حُلّةً, وحمله علي فرس" وبه بدأ الزمخشري.

الثاني: أن "ضرب" متعدي لاثنين, لأنها بمعنى: صيّر لكن مع لفظ المثل خاصة, وقد تقدم هذا الموضوع فتكون "كلمة" مفعولاً أول, و"مثلاً" هو الثاني وقد تقدم.

الثالث: أنه متعد لواحد, وهو "مثلاً" , و"كلمة" بدل منه, و"كشجرة" خبر مبتدأ مضمر, أي: هي كشجرة طيبة"[3]

3- أما ما ذكر في قوله تعالى (ضَرَبَ اللهَ مَثلاً عَبْداً) مما استشهد به الرضي على نصب(مثلاً وعبداً) مفعولين لضرب عند من أجاز ذلك فيمكن رده بالآتي:

1- إن المفعول به للفعل ضرب هو مثلاً أما عبداً فيبدو للباحث أنّها أقرب للتمييز, ولعلّ ما قاله الألوسي يؤيد ذلك يقول: "وفي إبهام المثل أولاً ثم بيانه بما ذكر ما لا يخفى من الجزالة"[4]

2- العربية لغة تعتمد علي الإيضاح والبعد عن ما يؤدي إلى اللبس, وكما هو معلوم في تراكيب العربية أن ضَرَبَ فعل يحتاج مفعولاً واحداً, فحين ندخلها في باب نصب مفعولين فإننا نضطر إلى إحداث لبس في بعض التراكيب مما يدخلها في باب المجاز أو استعمال الكلمة في غير موضعها الأصلي, فحين نقول: ضرب

---

[1] الهمع 2: 214

[2] ابراهيم :23

[3] الدر المصون 4: 266

[4] روح المعاني 7: 432

خالدٌ محمداً ناجحاً ونحن نقصد صيّر فلا يتبادر إلى الذهن معنى ضرب بمعني إيقاع الضرب ولكن يفهم معنى آخر كأعطى أو نحوه, وهذا يوقع مستعمل اللغة في لبس لا تحتاجه العربية إذا عبر بكل ممثل صرفي في موقعه الذي يقبله العرف والاصطلاح الاجتماعي بين متكلمي اللغة.

3- أما ما قاله الرضي من أن (عبداً) عطف بيان، فيمكن رَدّه بما قاله البصريون يقول السمين الحلبي" لأن عطف البيان ممنوع عند جمهور البصريين في النكرات"[1]

[1] الدر المصون 1: 164

الفصل الرابع

مسائل الخلاف في العوامل

1- الخلاف في عامل نصب المفعول المطلق نحو: رجع القهقرى.
2- الخلاف في العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل.
3- الخلاف في عامل النصب في نحو قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار.
4- الخلاف في عامل النصب في المفعول به.
5- الخلاف في عامل النصب في المنادى.
6- الخلاف في عامل النصب في باب الاشتغال.
7- الخلاف في عامل تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط.
8- الخلاف في عامل التحذير.
9- الخلاف في عامل المفعول معه.
10- الخلاف: العامل في الحال إذا كان غير الفعل.
11- الخلاف في العامل في الحال إذا كانت مؤكدة.
12- الخلاف في تقديم الحال على عاملها إذا كانت صفة مشبهة.
13- الخلاف في العامل في الحال معنى التشبيه.
14- الخلاف: عامل النصب في الاستثناء.
15- الخلاف في العامل في المصدر المعرف (بأل)
16- الخلاف في مسألتين: (1) عامل نصب الفعل المضارب بعد كي.
(2) تقديم معمول المضارع المنصوب بكي.
17- الخلاف في عمل "كما" النصب في الفعل المضارع.
18- الخلاف في عامل نصب الفعل المضارع بعد: الواو والفاء ...
19- الخلاف في حذف حرف الجر وبقاء عمله.
20- الخلاف في عامل نصب الجزأين مع بعض الأحرف الناسخة.

المسألة الأولى

عامل نصب المفعول المطلق نحو: رجع القهقرى

يقول الرضي: " والقهقرى في رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه, وقال المبرد هو في الأصل صفة المصدر, أي القعدة القرفصاء والرجوع القهقرى, وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظ, وإن لم يستعمل, فكأنّه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء, ونحوه, وعدم السماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين, إذ هو إثبات حكم بلا دليل" 1: 299 – 300.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً حول عامل النصب في المفعول المطلق نحو: رجع القهقرى فذهب سيبويه إلى أنّه منصوب بالفعل قبله, بينما ذهب المبرد إلى أنّه منصوب علي المصدرية لصفة محذوفة, وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بفعل من لفظه.

وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ المصدر نحو القهقرى, والقرفصاء, والصمّاءَ منصوبة بالأفعال رجع, و قَعَدَ, واشتمل, يقول سيبويه: "وقَعَدَ قِعْدة سوء وقعد قعدتين, لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرتين, وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك:

قعد القرفصاءَ, واشتمل الصماء, ورجع القهقرى, لأنّه ضرب من فعله الذي أخذ منه"[1]

ويقول أبو علي الفارسي: "وإن لم يشتق من لفظه وذلك نحو قولك: قعد القرفصاء, واشتمل الصماء, ورجع القهقرى, لأن قعد إذا تعدى إلى القعود الذي يشمل القرفصاء وغيره فقد تعدّى إلى القرفصاء في الجملة إذ كان ضرباً من القعود وكذلك الاشتمال"[2]

يقول ابن جني: "ويعمل أيضاً فيما كان ضرباً من فعله الذي أخذ منه. تقول: قعد القرفصاء واشتمل الصماء. ورجع القهقرى وسار الجمزى, وعدا البشكى"[3]

---

[1] الكتاب 1: 35

[2] الإيضاح العضدي : 194

[3] اللمع : 103

ويقول العكبري: " وأما قولهم: قعد القرفصاء, واشتمل الصماء, فاختلفوا في الاسم المنصوب:

أحدهما: أنّه منصوب بالفعل الذي قبله, لأن (القرفصاء) نوع من القعود و(الصماء) نوع من الاشتمال فإذا عمل (قعد) في القعود الجامع لأنواعه كان عاملاً في نوع منه, لدخوله تحت الجنس, هذا قول سيبويه"[1].

وقد اختار هذا الرأي ابن الحاجب وغيره من النحاة, يقول ابن الحاجب: "والاختيار الأول ولذلك نبّه عليه فقال: لأنّها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود, والذي يدل علي استعمالها كذلك مجردة عن موصوفها مطلقاً"[2] ويقول أبو حيان: "وإن لم يكن له فعل عمل فيه الفعل الظاهر نحو: قَعَدَ القرفصاء"[3]

أمّا الرأي الثاني فهو ما ذهب إليه المبرد وابن السراج في أنّ هناك صفة محذوفة هي المصدر في الأصل نحو: القعدة القرفصاء.

يقول ابن السرّاج: " قال أبو العباس قولهم: قَعَدَ القرفصاء, واشتمل الصماء, ورجع القهقرى هذه حلي وتقليبات لها, وتقديرها: اشتمل الاشتمالة التي تعرف بهذا الاسم وكذلك أخواتها.

قال: وجملة القول أنّ الفعل لا ينصب شيئاً إلا وفي الفعل دليل عليه"[4]

ويقول الأنباري: " ...وذهب أبو بكر بن السرّاج إلى أنّه صفة لمصدر محذوف, والتقدير فيه "قعد القعدة القرفصاء"[5]

وجعل العكبري هذا الرأي منسوباً لبعض البصريين, يقول: "ومن البصريين من قال: هو صفة لمصدر محذوف, تقديره (القعدة القرفصاء) فعلي هذا في الكلام حذف, ولكن العامل الصفة العامل في الموصوف, غير أنّه بواسطة"[6]

وما قاله هذا الفريق من النحاة يحتاج إلى مناقشة:

---

1 اللباب 1: 264

2 الإيضاح في شرح المفصل 1: 223

3 الارتشاف 2: 203

4 الأصول: 1: 160- 161

5 أسرار العربية: 175- 176

6 اللباب 1: 175- 176

1- كما هو معلوم عند النحاة أنّ الكلام من غير تقدير وتأويل كان أفضل يقول الانباري: "وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف, وما لا يفتقر موصوف أولي مما يفتقر إلى تقدير موصوف"[1]

يقول الرضي: " الإضمار خلاف الأصل"[2], ويقول الرضي: " الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3] ويقول أبو حيان : " وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار" [4]

2- إنّ هذا القول مخالف لما جاء سماعاً عن العرب, وقد نصّ علي ذلك الرضي, يقول: "وعدم السماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء"[5]

3- إنّ في هذا القول مخالفة للجمهور, يقول الأنباري: "والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه" [6]

أما المذهب الثالث فقد نسب إلى بعض الكوفيين ومضمونه تقدير أفعال من المصدر نفسه نحو: تقهقر, تقرفص"

يقول العكبري: "ومن النحويين من قال ينتصب بفعل محذوف دلّ عليه (قعد) تقديره: تقرفص القرفصاء"[7]

ويقول الرضي: " عند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه"[8].

وهذا القول لا يستقيم ويمكن رَدّه وفق الآتي:

1- في تقديرهم: تقهقر وتقرفص" بُعْدٌ لا حاجة بالتركيب إليه, لأن قعد ورجع واشتمل تغني عن التقدير, يقول العكبري: " وفي ذلك تعسف مستغنى عنه, لأن (تقرفص) لو استعمل لكان بمعنى (قعد), فإذا وجدت لفظة (قعد) كانت أولى بالعمل, إذا هي أصل (تقرفص)" [9]

---

[1] أسرار العربية: 175-176

[2] شرح الرضي 1: 517

[3] شرح الرضي 1: 303

[4] البحر المحيط 1: 288

[5] شرح الرضي 1: 300- 301

[6] أسرار العربية : 175- 176

[7] اللباب 1: 265

[8] شرح الرضي 1: 300

[9] اللباب 1: 265

2- إنّ رأيهم لا يسنده السماع، وهذا مما يضعف ما ذهبوا إليه، يقول الرضي: "وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين، إذ هو إثبات حكم بلا دليل"[1].

والذي يبدو للباحث أنّ ما ذهب إليه أكثر النحاة، هو الرأي الأحسن، ولعلّه يستند للآتي:

1- دعوتهم لا تميل إلى التقدير والتأويل ومتى حُمِل الكلام بدونه كان أولى، يقول أبو حيان: "لأنّه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار[2].

2- تميل العربية إلى التعبير بالعبارة الموجزة المؤدية للغرض دون حاجة إلى التطويل، فالتعبير بـ "رجع القهقرى، واشتمل الصماء..." أغنى عن أن نذكر معه أي كلمة، لأنّه تركيب تام يحسن السكوت عليه. بل إنّه بهذه الصورة يحمل قيمة دلالية تفيد المعنى، يقول ابن مالك: "وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان النوع نحو: سرت خَبَبا، وعدوا، ورجعت القهقرى، وقعدت القرفصاء"[3].

---

[1] شرح الرضي 1: 301

[2] البحر المحيط 1: 159

[3] شرح التسهيل: 2: 180

المسألة الثانية
العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل

يقول الرضي: "أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إمّا مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين، إمّا أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى **(وتبتل إليه تبتيلا)**[1] و **(واللهُ أَنْبَتكم مِن الأرضِ نَباتاً)**[2]، وإمّا ألاّ يلاقيه فيه، نحو قعدت جلوساً.

ومذهب سيبويه في كليهما أنّ المصدر منصوب بفعله المقدر، أي تبتل إليه وبتل تبتيلا، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً وقعدت وجلست جلوساً.

ومذهب المازني والمبرد والسيرافي، أنّه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى، لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه. " 1: 303.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة في ناصب المصدر في نحو قوله تعالى **(وتَبَتّل إليه تبتيلا)** فذهب سيبويه إلى أنّه منصوب بفعل جار عليه، والفعل الموجود دليل عليه، وذهب المازني والمبرد والسيرافي إلى أنّه منصوب بالفعل الظاهر. بينما يرى بعض النحاة أنّه منصوب بالفعل نفسه على حذف الزوائد. ويتوجه رأي آخر من النحاة إلى تفصيل القول، فيرون إن كان معنى المصدر واحداً فناصبه الفعل المذكور، أمّا إن اختلف المعنى فالناصب له فعل محذوف. وإليك تفصيل ذلك:

أولا: ذهب سيبويه إلى أنّ ناصب المفعول المطلق في نحو قوله تعالى **(واللهُ أَنْبَتكم من الأرضِ نَباتاً)** فعل مقدر دلّ عليه الموجود، يقول: "وقال الله تبارك وتعالى: **(والله أنبتكم من الأرض نباتاً)** لأنّه إذا قال: أنبته فكأنّه قال: قد نبت. وقال عزّ وجلّ: **(وتبتّل إليه تبتيلاً)**، لأنّه إذا قال تبّتّل فكأنّه قال: بَتِّلْ[3]".

ويقول المبرد: "ومثل هذا – إلا أنّ اللفظ مشتق من فِعْل المصدر – ولكنّهما يشتبهان في الدلالة – قوله عزّ وجلّ: **(وتَبَتّل إليه تبتيلاً)** على: وبتّل إليه، ولو كان على تبتّل لكان تبتلاً.

وكذلك: **(واللهُ انبتكم من الأرض نباتا)** لو كان على أنبت لكان إنباتا. ولكنّ المعنى – والله أعلم – أنّه إذا أنبتكم نبتم نباتا.

وقال الشاعر:

---

[1] نوح: 17.

[2] المزمل: 8.

[3] الكتاب 4: 81-82.

وَخَيْرُ الأمْرِ مَا استقبلْتَ مِنْـــــهُ وَلَيْسَ بأنْ تَتَبّعَهُ اِتّباعَـــــا[1]

وهذا كثير جداً.[2]

ولعلّ في هذا النص عن المبرد رَدّاً على من ذهب إلى أنّه يرى عمل الفعل الظاهر، يقول ابن يعيش: "فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها المذكور؛ لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي".[3]

ويقول الرضي: "ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنّه منصوب بالفعل الظاهر"[4]

إضافة إلى ذلك فإن المبرد لم يصرح بخلاف ما ورد في المقتضب وبخاصة في كتابيه الكامل والفاضل.

وقد واصل النحاة ذكر الرأي السابق عن سيبويه والمبرد، يقول الموصلي: "الثاني لسيبويه، وهو أنّ الناصب له فعل مقدر أي: أنبتكم فنبتم نباتا"[5] وقد اقتفى أثرهما ابن خروف، يقول أبو حيان: "ومذهب المبرد وتبعه ابن خروف، وزعم أنّه مذهب سيبويه أنه منصوب بفعل ذلك المصدر مضمر الجاري عليه والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر التقدير نبتم من الأرض نباتا"[6].

ويقول السيوطي: "أنّه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظّاهر دليل عليه، وعليه المبرد وابن خروف، وعزاه لسيبويه"[7].

وما قاله هذا الفريق من النحاة يمكن النظر إليه من ناحيتين:

1- إنّ في قولهم تقديراً وإضماراً وهو خلاف الأصل، يقول أبو حيان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[8].

2- إنّ المصدرين يحملان دلالة واحدة، سواءً كان الفعل وحروفه متطابقين في نفس الفعل أو مختلفين، فالأصل وصول المعنى ووضوحه دون لبس.

---

1 ديوان القطامي: 35

2 المقتضب 2: 204-205.

3 شرح المفصل 2: 112.

4 شرح الرضي 1: 303.

5 شرح كافية ابن الحاجب 1: 181

6 الارتشاف 2: 203.

7 الهمع 3: 98.

8 البحر المحيط 1: 159.

ثانياً: ذهب المازني والسيرافي وقيل: المبرد، أن المصدر منصوب بالفعل المذكور لاتفاقهما لفظاً ومعنى، يقول ابن يعيش: "فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها المذكور لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي"[1].

ويقول أبو حيان: "وإن كان غير جارٍ نحو: (والله أنبتكم من الأرض نباتاً)[2]، فمذهب المازني أنّه منصوب بهذا الفعل الظاهر"[3].

ويقول السيوطي: "أنّه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني"[4].

ومال كثير من النحاة لهذا الرأي، والذي جعلهم يأخذون به، أنّه بعيد عن التقدير دون حاجة تدعو إليه، ولعلّ الرضي من أبرزهم، يقول: "وهو أولى؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[5].

ثالثاً: ذهب فريق من النحاة إلى أنّه منصوب بالفعل نفسه، ولكن شرطوا حذف الزوائد. يقول مكي بن أبي طالب: "وقيل: هو مصدر أنبتكم على حذف الزيادة"[6]، ويقول الموصلي: "إنّه على حذف الزوائد"[7].

ويقول أبو حيان: "وانتصاب (نباتاً) بـ (أنبتكم) مصدراً على حذف الزائد أي: إنباتاً".[8]

يظهر على هذا الرأي الميل إلى التأويل، حتى تسير القاعدة النحوية نصاً على أنّ المصدر يكون من حروف الفعل، وما خرج عن هذه القاعدة يحتاج إلى رَدّه بالتأويل إليها. ولكن هذا القول لا يتسق مع مفهوم الكلام، فالتركيب واضح والمعنى جلي فالمصدر، وإن تغير عن فعله وفي الفعل المذكور دلالة عليه يكون هذا المصدر تابعاً له، زادت حروفه، أو قلّت.

رابعاً: يرى بعض النحاة التفصيل في هذا الخلاف، فقالوا: إن كان المعنى واحداً، نحو: قوله تعالى **(وتبتل إليه تبتيلا)**[1]، فالناصب له الفعل المذكور، وإن كان المعنى مغايراً نحو **(والله أنبتكم من الأرض نباتاً)**[2].

---

1 شرح المفصل 1: 112.

2 نوح: 17.

3 الارتشاف 2: 303.

4 الهمع 3: 98.

5 شرح الرضي 1: 303.

6 مشكل إعراب القرآن 2: 761.

7 شرح كافية ابن الحاجب 1: 181.

8 البحر المحيط 8: 334.

يقول السيوطي: "والثالث: التفصيل: فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالآية، فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبتم نباتاً، لأنّ النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصحّ توكيده به.

وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله[3]:

وَقَدْ تطوّيت انطواءَ الخَصّبِ

لأن التطوِّي والانطواء بمعنى واحد، واختاره ابن عصفور"[4].

ويظهر أن هذا الرأي فيه بُعْدٌ عما سبقه، ولعلّ النحاة والمفسرين قد رَدّوا ذلك، لأن المعنى عندهم واحد في المصادر التي تقع مواقع بعضها، يقول ابن يعيش: "فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها المذكور، لاتفاقهما في المعنى"[5]. ويقول العكبري: "قال الله تعالى **(والله أنبتكم من الأرض نباتا)**، ونباتاً اسم المصدر، فيقع موقع إنبات"[6].

بقي أن نشير في إطلالة سريعة إلى ما جاء به الباحثون المعاصرون عن الخلاف في هذه المسألة،فنجعل من الدكتور شريف النجّار نموذجاً لمتابعة الخلاف السابق فهو يرى "أن للجملة في التركيب القرآني أصلاً سارت عليه، نحو: أنبتكم الله من الأرض.

ثم قُدِّم الفاعل لأهميته، فأصبحت الجملة: اللهُ أنبتكم من الأرض.

ثم أراد الله عزّ وجل توكيد الحدث بمحدثه ومن وقع عليه الحدث ومكان الحدث جاء بمصدر يشابه لفظة الفعل، ومشارك له في الاشتقاق، فجاءت (نباتاً) لتؤكد ما سبقها فأصبحت:

الله أنبتكم من الأرض نباتاً

---

1 نوح: 17

2 المزمل: 8

3 ديوان رؤبة: 16، وصدره: عَنْ مَتْنِهِ مرادةٌ كلِّ صَقْب

4 الهمع 3: 98-99.

5 اشرح المفصل 2: 112

6 التبيان 2: 1242.

= فاعل مقدم للعناية والتوكيد + فعل + مفعول به ضمير + قيد مخصص + توكيد

= جملة فعلية تحويلية بالزيادة والترتيب والجملة مؤكدة بالمصدر والفاعل مؤكد بالتقديم"[1]

والذي يراه الباحث أنّ هذه المصادر منصوبة بالفعل المذكور، ويظهر أنّ مجيء المصادر بهذه الصور المتعددة يمثل عادة لهجية عند بعض قبائل العرب في نطقها، فمعلوم أن المصادر تنوب عن بعضها والمعنى واحد، وهذا لا اختلاف فيه بينهم، يقول أبو البقاء: "والمصادر قد تختلف، ويقع بعضها موقع بعض"[2]. ويقول السمين الحلبي: "والمصادر تنوب عن بعضها".[3]

---

[1] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 216.

[2] التبيان 1: 216.

[3] الدر المصون 2: 323.

المسألة الثالثة

عامل النصب في نحو قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار

يقول الرضي: "يعنى أن قوله: صوت حمار مصدر، فائدته التشبيه، إذ المعنى: مثل صوت حمار. قوله: "بعد جملة"، يعني بها نحو: له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب، وهو المبتدأ المرفوع، وهي مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم، أي الذي قام به ذلك الحدث، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا، وكان ينبغي أن يضم إليه شرطاً آخر، وهو أن يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب، عارضاً لصاحبه غير لازم، حتى يخرج نحو قولهم: له علمٌ علمُ الفقهاء، وله هدىٌ هدىُ الصلحاء، فإن الثاني إذن، يكون مرفوعاً لا غير، لأن الجملة المتقدمة؛ لا تدل إذن، على معنى الفعل، أعني على الحدث.

وأكثر النحاة على أنّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر، يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه، فلهذا وجب حذفه، فالأصل: له صوتٌ يصوته صوتَ حمار، أي تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما في أعطى عطاء، وكلّم كلاماً، وظاهر كلام سيبويه أنّ المصدر منصوب بقوله: له صوت، لا بفعل مقدر.

قال سيبويه: وإنّما انتصب؛ لأنّك مررت به في حال تصويت ومعالجة، يعني أنّ هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوت؛ لأنّها تدُلُّ على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما دلّ على زمان ذلك المصدر الحادث أي الحال الماضية، وهو لفظ مررت، في مسألتنا، فالمجموع كالفعل والفاعل. وهذا وجه قويٌّ.

وقد قيل إنّ العامل في المصدر المنصوب: الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة، لأنّ المعنى: فإذا له تصويتٌ والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، كما يجيء في باب المصدر، فهو كما تقول: عجبت من ضربك ضربَ الأمير، وكقولك: ضربك ضربَ زيدٍ خير من ضربِ عمرو ضربه.

وفي هذا تردد، لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صحَ تقديره بأن وفعل منه، ويسمج لو قلت: مررت فإذا له أن يصرخ صراخَ الثكلى بمعنى له صراخ فإنّه قطع بحصول الفعل.

وعلى الوجهين الآخرين لا يكون من هذا الباب، لأنّ عامله ظاهر ويجوز أن يدّعي القول الثاني من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى **(صنعَ الله)**[1]، **(وعد الله)**[2]، **(كتاب الله)**[3] و **(صبغة الله)**[4]، لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالها، فيقال: هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام أفعالها". 1: 319-320

ذكر الرضي في هذا الحوار النحوي الطويل خلافاً حول العامل الناصب للمفعول المطلق في نحو: فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، فذكر أن سيبويه يرى عامله المصدر قبله، بينما حكي أن بعض النحاة يرون عاملهُ فعل محذوف، وقيل إنّ عامله اسم بمعناه من الفعل المتقدم بمعنى التصويت. وإليك التفصيل:

ذهب سيبويه إلى أنّ عامل النصب في المصدر "صوتَ حمارٍ" في قولهم: "مررت به فإذا له صوتٌ صوت حمار" هو المصدر المذكور قبله، يقول: هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه.

وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى.

وقال الشاعر النابغة الذبياني[5]:

مَقْذوفةٍ بدخيس النّحْضِ بازِلُها له صَريفٌ صَريفَ القَعْو بالمَسَدِ

وقال[6]:

لها بَعْدَ إسْنادِ الكَليم وَهَدْئِه وَرنّة مَنْ يبكيّ إذا كان باكِيا

هديرٌ هَديرَ الثّوْرِ يَنفض رأسَه يَذُبُّ برَوْقيه الكلاب الضّواريّا

فإنما انتصب هذا لأنّك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأوّل ولا بدلاً منه، ولكنّك لمّا قلت: له صوتٌ، علم أنّه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوّت، فإذا هو يصوّت، فحملت الثاني على المعنى ...، ولكنّه حذف هذا لأنّه صار "له صوت" بدلاً منه"[7].

---

1 النحل: 88

2 الروم: 5

3 النساء: 24

4 البقرة: 138

5 ديوان النابغة: 22

6 ديوان النابغة الجعدي: 192

7 الكتاب 1: 355 – 356.

ويقول ابن يعيش: "وأمّا قولهم: "مررت فإذا له صوت صوتَ حمار... فهو منصوب... أحدهما أن يكون منصوباً بالمصدر المذكور"[1].

ويقول ابن الحاجب: "ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه قوله للتشبيه، احتراز من أن يقع لغير التشبيه كقولك: لزيد صوت صوتٌ حسن.

وقوله علاجاً، احتراز من نحو قولك له علم علمُ الفقهاءِ، وله زهد زهدُ الصلحاء. وقوله بعد جملة، احتراز من أن يقع بعد غير جملة كقولك: الصوت صوت حمار.

وقوله: مشتملة على اسم بمعناه، احتراز من نحو قولك: مررت فإذا له ضرب صوت حمار. وقوله: وصاحبه، احتراز من نحو قولك: مررت فإذا في الدار صوت صوت حمار"[2].

ويقول ابن الحاجب: " ...، وقال سيبويه لأنّك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني أنّه دال على الحدوث كالفعل، فكان قولك: له صوت بمنزلة فإذا هو يصوت، فظاهر كلامه أنّه منصوب بمعنى قولك: له صوت"[3].

وقد وضع النحاة شروطاً لعمل هذا المصدر ذكّرها جُلّهم، ويبدو أن المقام مناسب لذكر ما جاء عند أبو حيان وقد تبعه فيه الأزهري من المتأخرين.

يقول أبو حيان: "ومن ذلك المصدر المشبه به مشعراً بحدوث بعد جملة جارية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه، نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، فإذا له صراخٌ صراخ الثكلى، فإن لم يشعر بحدوث نحو: له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، فالرفع، ولا يجوز النصب ولم يكن بعد جملة فالرفع نحو: صوتُه صوتُ حمار، وإن لم يحو فعله وفاعله دون لفظ نحو: عليه نَوْحٌ نوحُ الحمام، فالهاء في عليه ليست بفاعل معنى، وكذا: فيها صوتٌ صوت حمار فالرفع في نوح الحمام على البدل، وفي صوت حمار على البدل أو الوصف، والنصب في مثل هذين ضعيف"[4].

ويقول الأزهري: "أن يكون المصدر فعلاً علاجياً تشبيهياً واقعاً بعد جملة مشتملة عليه أي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه أي المصدر فهذه أربعة شروط.

---

[1] شرح المفصل 1: 115.

[2] شرح المقدمة الكافية 2: 399 – 400.

[3] الإيضاح في شرح المفصل 1: 230.

[4] الارتشاف 2: 216 – 217.

زاد المرادي شرطاً خامساً وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كمررت فإذا له صوت صوت حمار) (إذا له بكاءٌ بكاءً ذات داهية) فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاءٌ، وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الأول ومشتملة أيضاً على صاحب المصدر وهو الهاء في له"[1].

على حين ذهب فريقٌ آخر من النحاة إلى أنّ ناصبه فعلٌ مقدر، يقول الأعلم: "ويجوز أن يكون نصبه بإضمار فعل ويكون ذلك الفعل من لفظ الصوت، ويجوز أن يكون من غير لفظه فتقديره له صوت يصوّت صوتَ حمار، ويكون على هذا التقدير مصدراً وحالاً على ما تقدَّم، وإن كان الفعل المقدَّر من غير لفظه نصب على الحال لا على المصدر فيكون تقديره له صوت يخرجه مُشْبهاً صوت حمار ويُمثّله مشبهاً أو ما جرى مجراه"[2] ويقول ابن يعيش: "والوجه الثاني نصبه بإضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فتقديره فإذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو: ما تقدم، وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار إلا على الحال لا غير، كأنّك قلت: له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار"[3].

وقد صحح هذا الرأي ابن الحاجب، وابن عقيل، يقول ابن الحاجب: "والصحيح أنّه منصوب بفعل مقدر دلّ ذلك عليه أي: يصوت صوتاً مثل صوت الحمار"[4].

ويقول ابن عقيل: "وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير: صوّت صوتَ حمار، وقبله جملة... وكذلك "بكاءَ الثكلى" منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير: يبكي بكاء الثكلى"[5].

وما قاله هذا الفريق من النحاة يحتاج إلى مناقشة:

1- في قولهم دعوة إلى التقدير والإضمار وهو خلاف الأصل، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[6]، ويقول الرضي: "الإضمار خلاف الأصل"[1].

---

1 شرح التصريح 1: 333 – 334.

2 النكت 1: 388 – 389.

3 شرح المفصل 1: 115 – 116.

4 الإيضاح في شرح المفصل 1: 230.

5 شرح ابن عقيل 2: 183 – 184.

6 شرح الرضي 1: 303.

2- إنّ المعنى لا يحتاج إلى إدخال التركيب في باب الحال، لأن دلالة المصدر واضحة من خلال جملة (له صوت).

وذهب فريق آخر من النحاة أنّ ناصبه الاسم الذي بمعناه، ولم ينسبه الرضي إلى نحوى معين، يقول: "وقيل إن العامل في المصدر المنصوب: الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة"[2].

هذا الرأي يمكن رَدّه:

فكما هو معلوم لدى النحاة أن المعاني لا تعمل النصب في الاسم، كالمفعول به والمفعول المطلق. يقول ابن يعيش: "فإنّ العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل"[3]. ويقول ابن مالك: "لأن العمل لا ينسب إلى المعاني إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل"[4] والمصدر في الجملة له صوتٌ صالح للعمل فلا حاجة تدعو لتأويل معنى ينصب (صوتَ حمارٍ).

بقي أن نشير إلى رأي ذكره الموصلي وضح فيه أنّ الناصب للمصدر الصفة، فيرى أنّها قد قامت مقام الفعل والمصدر، يقول: "مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار،أي يصوت تصويتاً مثل صوت حمار، فحذف الفعل والمصدر وأُقيم صفة المصدر بعد حذف المضاف إليه مقامه"[5].

ويظهر على هذا الرأي التقدير والتأويل لكلمتين مما يتطلب حذفهما، مما يكثر الإضمار في التركيب، وقد نصّ النحاة أن كثرة الإضمار تضعف التركيب يقول ابن يعيش: "وكُلّما كثر الإضمار كان أضعف"[6].

والذي يبدو للباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة أن العامل الناصب للمصدر، هو المصدر قبله صوتٌ ولكنْ بالشروط التي وضعها النحاة، لأنّ في قولهم بُعْداً عن التأويل والتقدير، وكلّما وُسِم الكلام بالبعد عن التأويل والإضمار كان

---

1 شرح الرضي 1: 517.

2 شرح الرضي 1: 320.

3 شرح المفصل 2: 71.

4 شرح التسهيل 2: 107.

5 شرح كافية ابن الحاجب 1: 183.

6 شرح المفصل 2: 98.

أحسن، فضلاً عن ذلك فإن النحاة قد قضوا أن المصدر يعمل النصب في المفعول المطلق، يقول السيوطي: "ينصب المصدر بمصدر مثله"[1].

[1] الهمع 3: 97.

المسألة الرابعة
عامل النصب في المفعول به

يقول الرضي: "وأما ناصب المفعول، فالفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنّه به يتقوّم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعلية، أو المعنى المقتضي للنصب أي المفعولية. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل، وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى بناء على أنّ النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية. وقال خَلفٌ من الكوفيين إنّ عامله كونه مفعولاً كما قال في الفاعل إن عامله الإسناد على ما تقدّم". 1: 335 – 336.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً في عامل النصب في المفعول به فتعددت فيه أقوال النحاة منهم مَنْ ذهب إلى أنّ ناصبه الفعل، ومنهم من ذهب أن ناصبه الفعل والفاعل، ومنهم من قال إن ناصبه الفاعل. وعند خَلفٍ عامله كونه مفعولاً به. وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب البصريون إلى أنّ عاملَ نَصبِ المفعول به الفعل، يقول سيبويه: "ضرب هذا زيداً،فزيداً ينتصب بضرب، وهذا ارتفع بضرب"[1]، ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً"[2].

ويقول العكبري: "والمفعول به منصوب بوقوع الفعل عليه تقول: ضربت زيداً"[3].

والذي جعل البصريون يقولون بذلك قوة الفعل عندهم في العمل وضعف الاسم في ذلك، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنّا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنّه اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل، وهو باق على أصله في الأسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[4].

---

1 الكتاب 2: 148.

2 الإنصاف 1: 80 م 11

3 التبيين: 263.

4 الإنصاف 1: 8 م11

أما الكوفيون فيرى بعضهم أنّ عامل النصب في المفعول الفعل والفاعل معاً، يقول الأنباري: "وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، نحو: ضرب زيدٌ عمراً"[1].

ويقول العكبري: "وقال بعض الكوفيين العامل في المفعول الفعل والفاعل معاً"[2] وقد استدلّ الكوفيون لرأيهم بدليلين:

أولاً: إنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وذلك من سبعة أوجه وفق الآتي:

1- إنّ إعراب الأفعال الخمسة يقع بعد الفاعل، ولو لم يكن الفاعل جزء من الفعل ما أُعرب بعده.

2- إن لام الفعل تسكن لإسناده للفاعل إذا كان ضميراً متصلاً للرفع: نحو: ضربْتُ، فدلّ على أنّ ضمير الفاعل بمنزلة حرف من الفعل.

3- إن الفعل تلحقة علامة التأنيث نحو: قامت هند والفعل لا يؤنّث إنّما التأنيث للاسم، ولكن لكونه يتنزل منزلة بعض الفعل ألحقت به علامة التأنيث.

4- إنهم قالوا (حبّذا) فركبوا (حبّ)، وهو فعل مع (ذا) وهو اسم، فصار بمنزلة شيء واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

5- ورد عنهم في النسب إلى كنت "كُنْتيٌّ" فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل ما جاز اثباتها.

6- قالوا: (زيد ظننت منطلق) ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد ما جاز الغاؤها.

7- إنّهم قالوا للواحد "قفا" على التثنية؛ لأن المعنى: قف قف، قال الله تعالى: **(القيا في جهنم كلَّ كفار عنيد)**[3]. فثني، وإن كان الخطاب لملك واحد، لأن المراد به القِ القِ، والتثنية ليست للأفعال، وإنّما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل ما جازت تثنيته.

ثانياً: إنّ الفعل لو كان ناصباً للمفعول وحده لباشره ولم يفصل بينهما فاصل ولما لم يكن ذلك بوجود الفاعل دلّ على أنّ العامل (هما معاً) يقول الأنباري: "والذي يدل على أنّه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنّه لو كان هو الناصب للمفعول

---

[1] الإنصاف: 1: 79 م 11.

[2] التبيين: 263.

[3] ق: 24.

لكان يجب أن يليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه، فلمّا جاز الفصل بينهما دلّ على أنّه ليس هو العامل فيه وحده، وإنّما العامل فيه الفعل والفاعل"[1].

وقد رَدّ البصريون هذا الدليل عن الكوفيين، لأنّ الفاعل اسم، والاسم لا يعمل ولا يقوى قوة الفعل، وحتى وإن عمل الاسم إنما يكون في المشتقات المحمولة على الفعل، ووفق شروط وضعها النحاة، يقول الأنباري" وأما الجواب على كلمات الكوفيين. أن الناصب للمفعول الفعل والفاعل؛ لأنّه لا يكون إلاّ بعدهما – إلى آخر ما قرروا – قلنا: هذا لا يدل على أنّهما العاملان فيه، لما بينَا أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل"[2].

وذهب فريق آخر من الكوفيين أن الفاعل هو الذي نصب المفعول به. يقول الأنباري: "وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل"[3].

ويقول العكبري: "والفاعل عامل في المفعول"[4].

وقد رأى البصريون أنّ هذا الوجه مثل سابقه في الضعف، لأن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل، يقول الأنباري: "والأصل في الأسماء ألاَّ تعمَل"[5].

وأمّا خلف الأحمر فيظهر أنّه انفرد برأي مفاده أن عامل النصب في المفعول به هو معنى المفعولية، يقول الأنباري: "وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية"[6]. وقد رَدّ البصريون ما ذهب إليه خلف ووسموا رأيه بالفاسد، يقول العكبري: "وإن أرادوا معنى آخر فهو فاسد من وجهين: والوجه الثاني، أنك ترفع قولك: "مات زيد" بـ "مات"، وزيد في المعنى مفعول، وكذلك: ضُرِبَ زيد، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع"[7].

ولعلّ من المفيد أن نذكر ما جاء عند العلماء المعاصرين لنعرف موقفهم من الخلاف السابق فهم ينظرون إلى أنّ الجملة بناء تسير كلماته وفق قوانين تجب مراعاتها بدقة تحقيقاً لخط سلامة المبنى مع المعنى، فيرون أن الكلمة تأخذ حركتها الإعرابية في الجملة ممثلة لباب نحوي معين، الأصل في هذه الحركة أن تكون ظاهرة،

---

1 الإنصاف1: 80 م11.

2 الإنصاف 1: 80م 11.

3 الإنصاف 1: 78 م11.

4 التبيين: 263.

5 الإنصاف 1: 80 م11.

6 الإنصاف 1: 79 م11.

7 التبيين: 265.

وليس من الواجب أن يشير الممثل الصرفي إلى المعنى الدلالي لاسم الباب النحوي، بل إن الذي يحققه المعنى هو الترابط بين الممثل الصرفي والكلمة الرئيسة في الجملة، فالجملة الفعلية تترابط عناصرياً بالفعل، فلو قيل "مات الرجل، أو كُسِرت الزجاجة، فإن (الرجل، الزجاجة) جاءت تمثل باب الفاعل تركيباً، لذا فإنها تأخذ حالته الإعرابية رفعا بالضمة، أما من حيث الدلالة فارتباطها بالفعل ارتباط المفعول به، يقول الدكتور خليل عمايره: "فيأخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله الحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي، وليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة الجملة، ونضرب هنا مثلين لتوضيح ما نرمي إليه:

قُتِلَ الرجلُ	مات الرجلُ
المفعولية	المفعولية

فتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع الضمة؛ لأن الباب النحوي الذي جاءت تمثُّله هو باب نائب الفاعل، ونائب الفاعل من المرفوعات في الاستقراء والتقعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا أن الممثل الصرفي جاء يمثل باب الفاعل، والفاعل من المرفوعات فللمثل الضمة؛ لأنّه مفرد، وهذا غاية ما يُطلب من المستوى التركيبي فيما يسمى بخط سلامة المبنى"[1].

والذي يميل إليه الباحث مما سبق عرضه، ما ذهب إليه خلف الأحمر، لأنّ في رأيه اهتماماً كبيراً بالمعنى، وكما نعلم أنّ المعنى هو الجزئية المهمة الذي يكمن في الجملة بعد تركيبها، ولمّا كان العربي المحتج بلغته التي جاءت متواترة عن العلماء ينطق سليقةً لا يعرف عاملاً ولا معمولاً ولا عاملاً قوياً في العمل وآخر ضعيفاً، إنّما كانت اللغة أداة طيعة في لسانه ينطلق الكلام وهو على قدر كبير من الاهتمام بالمعنى الذي في نفسه، لذا أعطى كلّ جملة ينطقها حركتها الإعرابية التي تستحقها ومن ذلك المفعول به، مؤخراً في ترتيبه في الجملة أو مقدماً لغاية في نفسه على عادته في تقديم ما يكون عنده مهما. ولمّا كان التمييز بين تلك المعاني بالحركات الإعرابية وضع الممثل الصرفي لكل جملة وفق الحركة الإعرابية التي يقتضيها الباب النحوي، يقول

[1] العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: 98.

الزجاجي: "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبينتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عُمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضرب زيد، فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفاعل ما لم يُسمّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه وقالوا: هذا غلام زيدٍ فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[1]. فالحركة قسم من التركيب الجملي، شأنها في الدلالة شأن أية كلمة فيه، لها وجود في المبنى ولا قيمة دلالية، كان العربي يستعملها نطقاً دون أن يعرف اسمها التعليمي الذي استقر في العصور اللاحقة.

[1] الإيضاح في علل النحو: 69 – 70.

المسألة الخامسة

عامل النصب في المنادى

يقول الرضي: "وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنّه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده، يا "أدعو" زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته؛ وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء، لسده مسدَّ الفعل؛ وليس ببعيد، لأنّه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن، من هذا الباب ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

وعلى المذهبين، فيا "زيد" جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيبويه: جزءا الجملة، أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد: حرف النداء سدّ مسدَّ أحد جزأي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدّر، ولا منع من دعوى سدِّه مسدَّهما، والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً، إذ لا نداء بدون المنادى.

وما أورد ههنا إلزاماً، من أنّ الفعل لو كان مقدراً، أو كان "يا" عوضاً منه لكان جملة خبرية، غير لازم، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولى أن يقدَّر بلفظ الماضي أي دعوت، أو ناديت، لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

وقال أبو علي في بعض كلامه: إنّ "يا" وأخواته أسماء أفعال، ومُنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء، ويمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوّز في أداته ما لم يجوَّز في غيرها، ألا ترى إلى الترخيم، ومنع أيضاً بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم لأنّ اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم.

والجواب: أن اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهراً أو مضمراً غائباً أو متكلماً أو مخاطباً، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر، تقول: صَهْ، في المفرد المذكر والمؤنث، وكذا في مثناهما، ومجموعهما، وإذا كانت أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون، كما قال بعضهم: في أفٍ، أنّه بمعنى أتضجر أو تضَجرّت وفي: أوّه، أنّه بمعنى أتوجع أو توجعت.

وقيل: لو كان اسم فعل لتمّ من دون المنادى لكونه جملة، والجواب أنّه قد يعرض للجملة ما لا تستقل كلاماً إلا بوجوده، كالجملة القسمية والشرطية، والنداء لابد له من منادى". 1: 346 – 347.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً في عامل النصب في المنادى، فذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة أن عامله فعلٌ محذوف، ورأي المبرد أن ناصبه (يا) لأنّها سادة

مسدّ الفعل على حين ذهب أبو الفارسي إلى أنّ حرف النداء اسم فعل نصب المنادى به. وإليك تفصيل الخلاف:

أولاً: ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ ناصب المنادى فعل مقدَّر محذوف بين الأداة والمنادى، يقول: "اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[1].

ويقول المبرد: "هذا باب النداء. اعلم أنّك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره. وذلك يا عبد الله؛ لأنّ (يا) بدل من قولك: ادعو عبد الله، وأريد"[2]. ولعلّ في هذا القول عن المبرد رَدّاً على من زعم أنّ رأيه في ناصب المنادى (يا) لأنّها سدّت مسدّ الفعل.

ويقول الأنباري: "وأنّ العامل في الاسم المنادى ادعو المقدر"[3].

وقد أخذ بهذا الرأي كلٌّ من ابن الحاجب وابن عصفور، يقول ابن الحاجب "والتحقيق أن يقال في حدّه: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب ادعو"[4].

ويقول ابن عصفور: "وكان في موضع نصب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره"[5]. وهذا الرأي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

1- إنّ فيه دعوةً إلى التقدير والإضمار وهو خلاف الأصل كما نصّ النحاة. يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[6].

2- إنّ في تقدير الفعل المحذوف مخالفة لأسلوب النداء، فكما هو معلوم أن النداء أسلوب إنشائي طلبي؛ فإذا قُدّر هذا الفعل بأنادي أو أدعو خرج لباب الخبر، وهذا يخالف ما تضمنه باب النداء من إنشائية.

ثانياً: وهو ما نسب إلى جمهور البصريين ومفاده أنّ العامل في المنادى حرف النداء ناب مناب الفعل، وقد نسب أيضاً للمبرد (وسبق رَدّه) في الرأي الأول.

يقول الأنباري: "فلمّا قامت (يا) مقامَ أدعو عملت عمله"[7]. وقد احتجوا بدليلين:

---

1 الكتاب 2: 182.

2 المقتضب 4: 202.

3 الإنصاف 1: 327 م45.

4 الإيضاح في شرح المفصل 1: 249.

5 شرح الجمل 2: 83.

6 شرح الرضي 1: 303.

7 الإنصاف 1: 326 م 45.

الأول: أن الإمالة تدخلها نحو: يا زيد ويا عمرو، والإمالة تكون في الاسم والفعل، دون الحرف، فلمّا جازت فيها الإمالة دلّ على أنها قامت مقام الفعل.

الثاني: أن لام الجر تتعلق بها نحو "يا لَزيد، ويا لَعمرو" فهذه لازم الاستغاثة، وهي حرف جر، فلو لم تكن "يا" قامت مقام الفعل، ما جاز أن يتعلق بها حرف الجر، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف.

وأضاف بعض النحاة إلى أنّ في (يا) ضميراً كالفعل، يقول الأنباري: "فلمّا قامت "يا" مقام أدعو عملت عمله، والذي يدل على أنّها قامت مقامه من وجهين، أحدهما: أنّها تدخلها الإمالة نحو "يا زيد ويا عمرو" والإمالة إنّما تكون في الاسم والفعل، دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دلّ على أنّها قد قامت مقام الفعل، والوجه الثاني: أن لام الجحود تتعلق بها نحو: "يا لّزيد، ويا لَعمرو" فإن هذه اللازم لامُ الاستغاثة، وهي حرف جر، فلو لم تكن "يا" قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف، فدلّ على أنّها قامت مقام الفعل، ولهذا زعم بعض النحويين أنّ فيها ضميراً كالفعل"[1].

وهذا الرأي يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- لا تكفي الإمالة حداً لعمل الحرف وقيامه مقام الفعل، فكما هو معلوم أن الفعل أصل في العمل.

2- قولهم إنّ الحرف لا يتعلق بالحرف لا يجعل من ذلك حكماً عاماً لعمله نائباً عن الفعل.

3- أما ما زعمه بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل، فهو قول لا تعضده النظرية النحوية على اتساعها فلم يسمع من النحاة أن الحرف يحمل ضميراً كالفعل.

ثالثاً: من النحاة من ذهب أنّ العامل في المنادى الحرف نفسه. نسب للفارسي، وأخذ به الجرجاني، يقول الجرجاني: "ما ينصب فقط حرف النداء"[2].

---

[1] الإنصاف 1: 326 – 327 م 45.

[2] الجمل: 79.

ويقول ابن الحاجب: "وأما من قال: إن حرف النداء مع المنادى نفسه يستقل كلاماً، فقوله ليس بمستقيم"[1].

ويقول السيوطي: "وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا: فقيل: على سبيل النيابة، والعوض عن الفعل، فهو على هذا مُشَبّه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسيّ"[2]. وقد احتج هؤلاء النحاة بأنّ الكلام قد تركب من اسم وحرف، فجملة النداء عندهم مركبة من حرف النداء والمنادى.

وقد رُدّ هذا الرأي وفق الآتي:

1- قولهم إنّه جملة مركبة من الحرف والاسم، لا يستقيم؛ لأنّه لا علاقة اسنادية بينهما فكما هو معلوم أنّ الأصل في الكلام يقوم على فكرة الإسناد. ولا وجود لها بين الحرف والاسم. يقول ابن الحاجب: "فلا وجه لمن يقول أن الحرف مع الاسم كلام؛ لأنّه مخالف لما عُلم ثبوته إذ يلزم مِنه أن يكون الحرف مسنداً إليه أو مسنداً به، وكلاهما باطل. أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد وهو باطل، فلما لُزِمَ منه بطلان أحد الأصلين المذكورين المتفق عليها عُلم أنّه باطل"[3].

2- يجوز أن يُحذف حرف النداء، وبذا يفقد التركيب أحد جزأيه، وهذا لا يستقيم، يقول السيوطي: "ورُدّ بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العِوض والمعُوَّض منه في الذكر ولا في الحذف"[4].

رابعاً: من النحاة مَنْ ذهب إلى أنّ حرف النداء اسم فعل بمعنى (أدعو)، فالمنادى منصوب باسم الفعل، يقول ابن الحاجب: "فجعل هؤلاء حروف النداء أسماء أفعال والمنادى، منصوب بها لفظاً أو محلاً"[5].

ويقول السيوطي: "وقيل على أنّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو)، وكـ: "أف" بمعنى أتضجر، وليس ثمّ فعل مقدّر"[6].

وهذا الرأي رَدّه النحاة وفق الآتي:

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 250.
[2] الهمع 3: 33.
[3] الإيضاح في شرح المفصل 1: 250.
[4] الهمع 3: 33.
[5] الإيضاح في شرح المفصل 1: 249.
[6] الهمع 3: 34.

1- أسماء الأفعال لابد لها من مرفوع، وفي تركيبها مع النداء ليس هناك مرفوع، يقول ابن الحاجب: "لأن أسماء الأفعال لابدّ لها من مرفوع، ولا مرفوع ههنا، فوجب أن لا تكون أسماء الأفعال"[1].

2- أسماء الأفعال أقلها حرفان، وفي النداء حروف من جملتها الهمزة على حرف واحد فإذا بَطُل هذا في الهمزة بَطُل في باقي حروف النداء، يقول ابن الحاجب: "الوجه الثاني هو أن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين، وهذه الحروف من جملتها الهمزة، وهي حرف واحد، وإذا بطلَ أن تكون الهمزة اسم فعل بطل البواقي إذا لا قائل بالفرق، ولأنّ الجميع في معنى واحد باتفاق، فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن يكون البواقي كذلك"[2].

3- وزاد السيوطي :أنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتباعه كما سمع في سائر أسماء الأفعال"[3].

خامساً: وهو ما أخذ به ابن الطراوة والسيهلي ومفاده أن عامل النصب في المنادى معنوي وهو القصد، وهو على ما يبدو من الآراء التي انفرد بها نحاة الأندلس. يقول السهيلي: "والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره"[4]. ويقول السيوطي: "وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنوي وهو القصد. وقد رُدّ هذا الرأي، لأنه لم يعهد في عوامل النصب القصد، يقول السيوطي: "ورُدّ بأنّه لم يعهد في عوامل النصب"[5].

والذي يظهر للباحث أنّ الذي دفع النحاة إلى هذا التعدد في توجيه عامل المنادى نظرية العامل التي تحاول أن تبرر لكل حركة إعرابية توجيهاً معيناً، ولعلّ هذا ما دفع ابن مضاء إلى رفض مثل الأقوال السابقة؛ لأنها تخرج الكلام من باب الإنشاء لتدخله في الخبر، يقول: الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة، ... وأمّا القسم الثالث فهو مضمر، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله) وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً"[6].

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 1: 250.

[2] الإيضاح في شرح المفصل 1: 250.

[3] الهمع 3: 34.

[4] نتائج الفكر: 77.

[5] الهمع 3: 33.

[6] الرد على النحاة: 79-80

فالنداء أسلوب من أساليب العربية الإفصاحية التي يقوم به المتكلم لمخاطبه لتنبيهه فلا حاجة تدعو لمثل التوجيهات السابقة، فالأولى أن نتعامل معه تركيباً إنشائيا جاء لغاية يريدها المتكلم فأفصح عنها بهذا الأسلوب.

المسألة السادسة

عامل النصب في باب الاشتغال

يقول الرضي: "وهذا: (أي العامل في المنصوب على الاشتغال) عند الكسائي والفراء، ليس مما ناصبه مضمر، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إمّا لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه، نحو: زيداً ضربته، فضربت عامل في (زيداً) كما أنّه عامل في ضميره، وإما لغيره إنْ اختل المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه: مادلّ عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه كما في: زيداً مررت به، وعمراً ضربت أخاه، فالعامل في "زيداً" هو قولك مررت به لسدِّه مسدَّ جاوزت، وفي عمراً: ضربت أخاه لسدّه مسدّ أهنت، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما. إنّما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة، لأنّ الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدّم، تأكيد إيقاع الفعل عليه، وليس الضمير المؤخر عندهما بأحد التوابع الخمسة، لأنّه لو جعل مثلاً تأكيداً أو بدلاً أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعراباً في جميع المثل وليس كذا، ألا ترى إلى قولهم: زيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه...

واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في **(إن امرؤ هلك)**[1] مع أنّه قد ذهب شاذ منهم أنّ المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدّم في باب الفاعل". 1: 438-439

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين البصريين والكوفيين في عامل النصب في الاسم المشغول عنه.

فذهب البصريون إلى أن عامله فعل محذوف يفسره المذكور نحو: قولهم زيداً ضربته.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن عامله الفعل المذكور.

وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب نحاة البصرة إلى أنّ العامل فيه فعلٌ محذوف يفسره المذكور، ويكون الفعل الظاهر بمثابة جملة تفسير لا محل لها من الإعراب، وتفصيل هذا في ما يقوله

---

[1] النساء: 176

الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زيداً ضربته"[1]، وقد احتجوا بأن في الفعل الظاهر دلالة عليه، إضافة إلى أنّ الفعل الظاهر قد انشغل بالضمير فصعب توجهه إلى العمل في الاثنين، ويقول "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الظاهر دلالة عليه فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه"[2]، ويقول ابن يعيش "والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيداً ضربته وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنّه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجز أن يتعدى إلى زيد؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين، ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه، وجعل هذا الظاهر تفسيراً له، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل؛ لأنه قد فسره هذا الظاهر فلم يجز أن يجمع بينهما؛ لأن أحدهما كان لذلك لزم إضمار عامله"[3].

ما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة من أوجه منها:

1- أنّ في كلامهم دعوة إلى تقدير عامل محذوف وهو نفس المذكور مما يحدث تكراراً لا يفيد المعنى كثيراً، وكما هو معلوم أن التقدير والتأويل أضعف ما يُلجأ إليهما، يقول الأنباري "وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه"[4].

2- أنّ كلامهم يمكن ردّه بأن الجملة قد تكون واحدة نحو "زيدٌ أكرمته"، فلا نحتاج إلى تقديرهم؛ لأن الجملة مكونة من مبتدأ وجملة فعلية خبره، أما على قولهم فتكون الجملة مكونة من جملتين فعليتين مدلولهما واحد.

3- أنّ كلامهم لا يتوافق والسليقة اللغوية التي جاءت في المتواتر من كلام العرب، إذ إن العربي نطق بما يعرف عند النحاة بجملة الاشتغال وقُدّم الاسم وأخّر الفعل مُلْصِقاً به الضمير لحاجة في نفسه، لا يعرف عاملاً ولا معمولاً، فالغاية في نفسه تقديم هذا الاسم وإعطائه حركة النصب مهتماً به ومقدما إياه"، كما هي عادة العربي إن أراد العناية بشيء قدّمه، ودلّ بالضمير الملتصق بالفعل تأكيداً آخر، فحين نقول زيداً ضربت، ليست في التوكيد والاهتمام والعناية مثل زيداً ضربته.

---

[1] الإنصاف 1: 82 م12

[2] الإنصاف 1: 82 م12

[3] شرح المفصل 2: 30

[4] الإنصاف، 1: 249 م30

أمّا الكوفيون وعلى رأسهم الفراء قد ذهبوا إلى أنّ ناصب المشغول عنه هو الفعل الظاهر فقد نصبه ونصب الضمير المشغول به، يقول الأنباري "ذهب الكوفيون إلى أن قولهم "زيداً ضربته" منصوب بالفعل الواقع على الهاء"[1]، ويقول الأزهري "وزعم تلميذه – الكسائي –* الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنهما لشيء واحد[2]". وقد احتج الكوفيون بأن الضمير المتصل بالمشغول يعود إلى الأول في المعنى لذا ينبغي أن يكون منصوباً به، يقول الأنباري "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المكنيّ – الذي هو الهاء العائد – هو الأول في المعنى؛ فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا "أكرمت أباك زيداً، وضربت أخاك عمراً"[3].

لعلّ ما قاله الكوفيون يتفق مع المعنى ومع ما يجمع عليه النحاة بأنّ الإعراب فرع المعنى، لذا كان هذا التركيب في تحليليهم أقرب لطبيعة العربية التي ترفض التقدير والتأويل ما أمكن، وأقرب للمنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة كما هي، بعيداً عن معيارية نحاة البصرة التي تلتزم الصنعة النحوية التي أفسدت كثيراً التراكيب التي تتناسب مع طبيعة اللغة كما نطقها العربي.

وقد ذهب الكسائي إلى أنّ عامل النصب في المشغول عنه هو الفعل ولكنْ على إلغاء الضمير، يقول الأزهري "وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير"[4]، وما ذهب إليه فيه إهدار للمعنى بإلغائه الضمير الذي يدل على توكيد المتقدم (المشغول عنه)، إضافة إلى أنه لم يُعهد إلغاء الضمير إذا اتصل بعامل.

ولعلّ من المفيد ونحن نناقش مبحث الاشتغال أن نبين ما رآه علماء اللغة المعاصرون في هذا المبحث وما صاحبه من اختلافات القدماء، فهو من الموضوعات الهامة في اللغة، ومثار خلاف كبير بين العلماء المعاصرين والقدماء على حدّ سواء، فنبدأ بما ذكره الدكتور مهدي المخزومي، إذ يرى أنه ليس جديراً بالباحثين أن يناقشوا مثل هذا الباب وجعله باباً قائماً برأسه، ثم أخذ يوضح رأيه فيه مستنداً إلى ما ذهب إليه الكوفيون بأنّ الفعل هو الذي نصب الجزأين في هذا التركيب (زيداً أكرمته) إلا أن الدكتور المخزومي لم يوضح دلالة الضمير المتصل بالمشغول، ثم أخذ يوظّف مقولة سيبويه والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته في التركيب السابق، يقول :.. لأن

---

[1] الإنصاف، 1: 82 م12.

* الهاء في تلميذه تعود للكسائي، شيخ الفراء.

[2] شرح التصريح، 1: 297.

[3] الإنصاف، 1: 82 م12.

[4] شرح التصريح 1: 297.

(زيداً) في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد، إلا حظوته بشيء من الاهتمام انتهى إلى التقديم، وكلّما اهتم العرب بكلمة قدموها، وكان سيبويه – وهو في معرض الحديث عن الفاعل والمفعول يقول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهو بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" والأمثلة كثيرة، والأسلوب معروف، وأصل الكلام هو : إن رأيت زيداً فأكرمه، فإن حظي بشيء من الاهتمام قُدّم، فقيل: إن زيداً رأيت فأكرمه، وإذا احتاج الكلام إلى شيء من التأكيد على أن الاسم المتقدم هو المفعول اتصل ضميره بالفعل، ليشير إليه، وليكسبه شيئاً من التحضيض، فإعراب (زيداً) في هذا المثال لم يتغير، فهو مفعول للفعل المنطوق به نفسه، لا لفعل مقدر مفسر بالفعل الظاهر"[1] وهو رأي لا يستقيم كما ترى؛ لأنه يفسر الجملة الخبرية بجملة شرطية مع ما بينهما من تباين؛ ولأنه يهتم بالمقدم ويصمت تماماً عن الضمير متجاهلاً قيمته في الدلالة ووجوده في التركيب.

أمّا الدكتور إبراهيم السامرائي فقد هاجم النحاة في هذا المبحث، ورأى أن ما دفع النحاة إلى اختلاق هذا الباب هو البحث في ضوء نظرية العامل والمعمول، وليس وفق ما تتطلبه اللغة، بل إنّه خَرَج إلى أبعد من ذلك فرأى أنّ مسألة العمل والعامل أجنبية على النحو العربي، تاه النحاة وساروا فيها، ويرى باب الاشتغال ملُفّقاً جمع بطريقة غير علمية إلا أنّه ارتضى ما ذهب إليه الكوفيون ويرى أنهم قد أدركوا الحقيقة اللغوية، غير أنّه ابتعد بالضمير عند مدلوله، ورأى أنه يفيد العدد والبيان وهو قول غير مستقيم؛ لأنه يفقد الضمير ميزة مهمة في تأكيد الاسم المتقدم إذ إنّ الجملة يمكن أن تنطق زيداً أكرمت وتظلّ تحمل درجة من التوكيد بتقديم الجزء الذي يعنى به المتكلم، ولكنه حين قدّمه وأكده بما يطابقه أصبح في درجة أعلى من التوكيد، يقول "وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الاسم المتقدم هو الفعل المذكور نفسه، وقالوا: إن الفعل عامل في الاسم المتقدم وضميره، وقال جماعة منهم: إن الفعل عامل في الاسم، والضمير مُلْغىً، ويبدو أنّ هؤلاء قد أدركوا الحقيقة اللغوية، وهي أن الاسم هو المفعول الحقيقي، وأن الضمير تفسير له وكناية عنه، ومتى وجد الاسم الحقيقي فليس لضميره من فائدة غير العدد والبيان"[2].

ويبدو أن المحاولة الأكثر وضوحاً والأقرب إلى تحقيق التركيب الدلالي للجملة في المبحث السابق هي المحاولة التي نادى بها الدكتور خليل عمايره في معظم كتبه وبحوثه، إذ يرى أن الجملة نحو: "زيداً رأيته" تحمل بعداً دلالياً بكون الاسم المتقدم مفعولاً به قدّم للعناية والاهتمام به على عادة العرب في تقديمها ما تعنى به، إضافة إلى

---

[1] في النحو العربي (نقد وتوجيه) 172-171.

[2] النحو العربي (نقد وبناء) ص 102.

توكيد الاسم بالضمير العائد إليه وهو مخالف لجميع النحاة في توجيه هذا الضمير، فاستطاع هذا الباحث أن يأخذ قول نحاة الكوفة في أنّ العامل هو واحد وهو كلمة (رأيت) وليس هناك ما يدعو إلى تفسيره كما ذهب نحاة البصرة يقول "وهذا القول بتقدير عامل "حتما موافق لما قد ظهراً" نابع من نظرية العامل وإغفال المعنى الذي هو الغاية بين المتكلم والسامع ولو تجاوزنا القاعدة المعيارية التي تنص على عدم جواز توكيد الظاهر بمضمر، وحللنا الجمل في ضوء المعنى لما وجدنا عسراً في تحقيق المبنى والمعنى"[1]، ثم أخذ يضرب أمثلة من القرآن يحلل في ضوئها الأسلوب السابق تحليلاً وصفياً يرى منه الباحث أنّه أقربإلى مدلول الآية معناها" وترى أن نذكر مثالاً لنوضّح وجهة نظره، يقول تعالى: **(أأنتمْ أشدُّ خلقاً أمْ السماءُ بنَاها)**[2]، يقول الدكتور خليل عمايره "فإن مما لا شك فيه أن:

أ – السماء بناها ≠[3] ب – السماء بنى ج ≠ بنى السماء، فالنمط (ج) هو نمط الجملة الأصل (مع حذف الفاعل للعلم به). والنمط (ب) هو النمط التحويلي الأول المعتمد على الترتيب لتوكيد المفعول به، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته.

أمّا النمط (أ) فإنّ فيه عنصري توكيد أحدهما الترتيب والثاني الزيادة، وهذه خطوات التحويل فيها:

بنى الله السماء = ف (فعل) + فا (فاعل) + مف (مفعول) = جملة توليدية فعلية بنى Ø[4] السماء = ف + Ø + مف

= جملة تحويلية فعلية (عنصر التحويل هو الحذف) بنى السماء السماء = ف + مف + توكيد[5]

= جملة تحويلية المفعول به فيها مؤكد بمؤكد واحد

السماء بنى Ø السماء = مف (مقدم للعناية والتوكيد + ف + Ø + توكيد = جملة تحويلية المفعول به فيها مؤكد بمؤكدين (الترتيب والزيادة)

السماء بناها = مف (مقدم للعناية والتوكيد + ف + ض مؤكد للمفعول المقدم +

---

1 أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي: 58.

2 النازعات: 27.

3 ≠ يعني: لا تساوي.

4 Ø عنصر محذوف وهو ما يرمز له Zero Morpheme

5 عنصر يعود إلى تقديم الأهم لتوكيده والعناية به.

= جملة تحويلية المفعول به فيها مقدم بمؤكدين (الترتيب والزيادة)، فقد تحوّل الاسم الظاهر الثاني إلى صيغة من صيغة وهو الضمير والتصقت بالفعل في ما عليه العربية"[1].

كما نرى أن نشير إلى ما ذكره الدكتور أحمد مختار البزرة فقد وُفِّق في نظرته تجاه أسلوب الاشتغال بأنّه يحمل دلالة التوكيد على الاسم المتقدم إلا أنه لم ينظر إلى الضمير الملتصق بالمشغول ودلالته على ما تقدم، يقول "تلك هي خاصية الجملة التي سميت بالاشتغال لا غرض لها إلا التوكيد ولكنه توكيد قاصر على الاسم الذي تقدم على الفعل وحده لا يتعداه إلى غيره مما سبقه أو تأخر عنه"[2].

والذي يظهر للباحث أن ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايره يتوافق مع مبنى ومعنى هذا التركيب، فمن حيث المبنى ارتضى لهذه الجملة أن تكون فعلية واحدة مرتبطة مع بعضها ارتباطاً متماسكاً، فكلمة (زيداً) ليست أثراً لعامل مقدر، والضمير تأكيد لهذا الاسم الظاهر.

ومن حيث المعنى فقد وضّح أن الغرض من هذا الأسلوب هو تأكيد المفعول به بمؤكدين، وهما التقديم والزيادة.

---

1 التوكيد اللغوي: 58 – 59.

2 أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: 22.

المسألة السابعة

عامل تقديمِ معمولِ الجزاءِ على أداةِ الشرطِ

يقول الرضي: "ومن الواجب تصدرها (حروف الشرط) نحو: زيدٌ إن ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك، وكذا: زيد إن قام أضربه، لأنّه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط، كما هو مذهب البصريين كما يجيء في بابه، وأمّا الكوفيون فيجوّزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو: زيداً إن قام أضرب، وأما معمول الشرط فأجازه الكسائي دون الفراء، نحو: زيداً إن تضربْ يضربْك" 1: 442.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً ين البصريين والكوفيين في تقديم معمول فعل الشرط أو جوابه، فرفض ذلك البصريون، بينما أجاز الكوفيون تقديم معمول الجواب، وأجاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط وإليك التفصيل:

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم مفعول الشرط والجزاء، يقول سيبويه: "واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال"[1].

ويقول أبو علي الفارسي: "ولا يجوز: زيداً إن تضربْ أضربْ، لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء"[2].

ويقول الجرجاني موضّحاً كلام أبي علي: "اعلم أنّ ما يعمل فيه فعل الشرط كائن من جملته، فلا يجوز تقديمه على حرف الشرط، كما لا يجوز تقديم ما بعد الاستفهام عليه، لا تقول: زيداً إن أضربْ، كما لا يجوز: زيداً أضربت؟ لأنّ الجزاء بمنزلة الاستفهام في أنّ له صدر الكلام، وبينهما من المناسبة ما لا يخفى"[3].

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بالقياس على الاستفهام، فكما له الصدارة ولا يعمل في ما قبله، قيس الشرط عليه، فلا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء عليهما، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا أنّه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط، لأنّ الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صَدْرُ الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يقال "زيداً أضرب؟ فكذلك لا يجوز أن يقال: زيداً إن تضربْ أضربْ".

---

1 الكتاب 3: 112.

2 الإيضاح العضدي: 332.

3 المقتصد 2: 1120.

والذي يدلّ على ذلك أنّ بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة ما لا خفاء به، ألا ترى أنّك إذا قلت: "أضربت زيداً؟" كنت طالباً لما لم يستقر عندك، كما أنّك إذا قلت "إن تضرب زيداً أضربْ" كان كلاماً معقوداً على الشك؛ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه، فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر، فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه؛ فكذلك الشرط"[1].

وما قاله البصريون يمكن مناقشته وفق الآتي:

1- حكّم البصريون القول بصدارة الأدوات واهتموا به في هذا الرأي، ولم ينظروا إلى قوة الفعل، فكما هو معلوم أنّ الفعل أقوى العوامل فيجاز فيه من التقديم والتأخير ما لا يجاز في غيره من العوامل.

2- أجاز البصريون تقديم معمول الشرط عليه، وقد ذكر ذلك الفارسي، يقول: "فإن قلت: إن زيداً تضربْ أضربْ، كان زيد منتصباً بالفعل الذي هو شرط"[2]، ولعلّ في هذا التقديم ما يدلّ على جوازه، ولولا ربط النحاة البصريون رأيهم بفكرة صدارة الحروف لجاز تقديم معمول الشرط والجزاء على الأداة.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا في هذا الخلاف مذهبين الأول: لم يرتضوا فيه جواز تقديم المفعول به على فعل الجواب. والثاني: ما ارتضاه الكسائي من جواز تقديم مفعول الشرط، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو "زيداً إنْ تضربْ أضربْ" واختلفوا في جواز نصبه بالشرط؛ فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء"[3].

ويقول السيوطي: "وجوّز الكسائي تقديم معمول فعل الشّرط"[4]

وقد احتج الكوفيون لما قالوه بالقياس مؤيداً بالسماع، فهم يرون أنّ الأصل في الجواب التقديم نحو قولهم: أضربُ إن تضرب" وحقه أن يكون مرفوعاً وحين أُخّر جزم بالجوار على مذهبهم.

يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مرفوعاً، إلا أنّه لمّا أُخِّر انجزم بالجوار على ما بينا، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً.

---

1 الإنصاف 2: 627 م87.

2 الإيضاح العضدي: 332.

3 الإنصاف 2: 623 م87.

4 الهمع 4: 332

والذي يدلُّ على ذلك قولُ الشاعر[1]:

يا أَقْرَعُ بن حَابسٍ يَا أَقْـــــرَعُ إنّك إنْ يُصْرَع أخوك تُصْـرَعُ

والتقدير فيه: إنّك تصرع إن يصرعْ أخوك. ولولا أنّه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً، وقال زهير[2]:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَـــــةٍ يَقوُلُ لا غَائِبٌ مَالِـــي وَلا حرِمُ

والتقدير فيه: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة، ولولا أنّه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، وقال الآخر[3]:

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإنْ يَمُـــتْ فَطَعْنَـــةٌ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمِّـــرِ

والتقدير فيه: إن ينج فلم أرقه، فقدَّمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل، وإذا ثبت هذا وأنّه في تقدير التقديم، فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأنّ المعمول قد وقع في موقع العامل"[4].

وقد رَدّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون وفق الآتي:

1- ذهب البصريون إلى أنّ مرتبة الجزاء بعد الشرط، وليس مقدماً عليه، يقول الجرجاني: "لأنّ مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، ألا ترى أنّك لا تقول:إن أشكرْك تعطني، تريد إن تعطني أشكرك؛ لاستحالة أن يتقدم المُسبَّب على المُسبِّب، وإذا كان مرتبة الجزاء أن يقع بعد الشرط كان مرتبة معموله كذلك لأنّ المعمول تابع للعامل"[5].

2- رَدّ البصريون ما استشهد به الكوفيون من الأبيات الشعرية، إمّا على الضرورة أو أن التركيب فيه ما يدلّ على جواب الشرط، يقول الأنباري: "وأمّا قول الشاعر:

إنّك إن يُصْرعْ أخوك تُصْرعُ

فلا حجة لهم فيه، لأنّه إنما نوى به التقديم وجعله خبراً لإنّ، لأجل ضرورة الشعر، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه.

---

1 الكتاب 3: 67

2 ديوان زهير: 91

3 الخصائص 2: 388.

4 الإنصاف 2: 623 – 627 م87.

5 المقتصد 2: 1120 – 1122.

وأمّا قول زهير:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَـــــةٍ يَقوُلُ لا غَائِبٌ مَالِـــي وَلا حرِمُ

فلا نُسلِّم أنّه رفعه لأنّ النية به التقديم، وإنّما رفعه لأن فعل الشرط ماضٍ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً نحو: "إن قمت أقوم" فإنّه يجوز أن يبقى على رفعه؛ لأنّه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط تُرِكَ الجواب على أول أحواله – وهو الرفع – وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى، كقولك: "يغفر الله لفلان" لفظه مرفوع ومعناه دعاء مجزوم، كقولهم "ليغفر الله لفلان".

وأمّا قول الآخر:

فَلَمْ أرقه إنْ يُنْج مِنْها...

فلا حجة لهم فيه؛ لأن قوله "فلم أرقه" دليل على جواب الشرط، لأن لم أفعل نفي لفعلت، وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المحذوف، كما قال الشاعر[1]:

يا حَكَمُ الوَارِثَ عَنْ عَبْـدِ الملِـك أوْدَيْتَ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِـكْ

أي: إن لم تحبُ أوديت، فجعل "أوديت المقدم دلالة على أوديت المؤخر، فكما جاز أن يجعل فعلت دليلاً على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يجعل نفيها الذي هو لم أفعلْ دليلاً على جوابه"[2].

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من الخلاف السابق.

فالدكتور إبراهيم الشمسان يرى أن التقديم لا بأس به في مثل التراكيب السابقة، يقول: "وإن يكن لنا كلمة هنا فهي أننا لا نرى بأساً في تقديم الفاعل أو المفعول به سواءً كان الفعل مجزوماً أو غير مجزوم"[3].

وأمّا الدكتور محمود موسى حمدان فقد نظر إلى الخلاف السابق من وجهة نظر بلاغية، فبيّن أنّه لا يجوز التقديم حتى لا تتدافع التراكيب ويصبح فهمها غامضاً يقول: "فلا يصح أن يتقدم مفعوله قبل أداة الشرط منعاً لتدافع التركيب وغموضه"[4].

---

[1] ديوان رؤبة: عجزه: مِيراثَ أحسابٍ وجود مُنْسَفكْ: 118

[2] الإنصاف 2: 628 – 630 م87.

[3] الجملة الشرطية عند النحاة العرب: 335.

[4] مسائل الخلاف بين النحويين البصرين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي: 55.

والذي يميل إليه الباحث بعد العرض السابق أنّ ما ذهب إليه الكوفيون يهتم كثيراً بالتوجيه التركيبي الدلالي للجملة، فهم يرون تقديم المفعول به، ومعلوم أنّ التقديم لما كان حقه التأخير يحمل قيمة دلالية نادى به نحاة العربية، يقول سيبويه: "إنّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى"[1]. ويقول أبو حيان: "عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول"[2]. ويقول أيضاً: "لأنّ العرب عادتها تقديم الأهم عندها والمعتنى به"[3].

[1] الكتاب 1: 34.

[2] البحر المحيط 1: 141.

[3] البحر المحيط 1: 241.

المسألة الثامنة

عامل التحذير

يقول الرضي: "وسيبويه يقدّر نحو: إياي والشر، بنحو: لأحذرْ ونحوه، فيكون على هذا تحذُّراً لا تحذيراً، قال الخليل بعضهم يقال له: إياك، فيقول: إياي، إذا قبل منك واستجاب، كأنّه يقول: أحذر نفسي وأحفظ، وغير سيبويه يقدر في نحو: إياي والشر، حذِّر خطاباً كما في إياك، وقول سيبويه أولى، ليكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً كما في إيّاك والشر، وقول عمر رضي الله عنه لجماعة "إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، ولتذكّ لكم الأسل والرماح" يتحمل أمر المتكلم، أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي بعِّدوني عن مشاهدة حذفــه". 1: 481.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً في العامل في أسلوب التحذير فقدّره سيبويه مع: إياي والشر فعلاً لأحذرْ، وذهب غيره إلى تقدير حذِّر. وإليك التفصيل:

قبل التطرق للخلاف السابق، نرى أن نذكر تعريفاً للتحذير لنبين من خلاله أثر العامل في هذا التعريف، فقد عرّفه النحاة بأنّه إلزام المخاطب ترك المكروه بـ "إياك" أو ما جرى مجراه، يقول ابن مالك: "التحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ "إياك" أو ما جرى مجراه كقولك: إيّاك والشَّرَّ."[1]

ويقول ابن هشام: "وهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه"[2]

ويظهر من التعريف مقارنة بما ذكره الرضي أنّ الخلاف قائمٌ في خروج التحذيرإلى ضمير المتكلم، وعامل نصب هذا التركيب نحو إيايّ والشر".

فسيبويه وتبعه الرضي يقدّره لأحذر، يقول سيبويه: "كأنّه قال: إيّاي أحفظ وأحذر".[3]

بينما ذهب الزجاج إلى أنّ الخطاب ليس بنفسه، وإنما يوجه خطابه لرجل يقول له: "أيّ باعد عن الشر، وإليه ذهب في قول عمر بن الخطاب، فقدّر الكلام جملتين والتقدير: "إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب، فحذف من كل جملة ما أُثْبت نظيره في الأخرى"، يقول ابن عقيل: "وقال الزجاج: جملتان، أي؛ إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف أحدكم الأرنب، فحذف من كل ما أثبت نظيره في الأخرى"[4].

---

1 شرح الكافية الشافية 3: 1377.
2 أوضح المسالك 4: 75.
3 الكتاب 1: 274.
4 المساعد 2: 596.

وقد ضعَّف النحاة ما ذهب إليه الزجاج، يقول الأزهري: "أما قول الزجاج فإنّ فيه دعوى حذف إياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنّها بدل من اللفظ"[1].

وقال السيرافي التركيب جملة واحدة: أي باعدوني وحذف أحدكم الأرنب"[2] وبه أخذ الزمخشري[3]. وقد رَدّ النحاة هذا الرأي، يقول الأزهري: "وكذا هو في قول السيرافي وإن لم يصرح به، فإن باعدوني ليس أمراً بالمباعدة المطلقة، بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الأرنب"[4].

أمّا ابن عقيل فقد ذهب إلى أنّ التحذير من المتكلم شاذ ولا يقاس عليه يقول: "وشذَ مجيئه للمتكلم في قوله: "إيّاي وأن يحذف أحكم الأرنب"[5].

والذي يراه الباحث:

1- إن التقديرات السابقة لعامل نصب المتكلم في التحذير، يظهر على بعضها التكلف، فضلاً عن ذلك فإن التراكيب لا تحتاج إلى إضمار عامل، تمثل بياناً لأسلوب إفصاحي عن العربي للتعبير عن أمر مكروه ليتجنبه المخاطب أو المتكلم، فجاء وفق هذه الطريقة بحركة النصب ولا حاجة تدعو إلى تقدير عامل، فالأصل أن نتعامل مع هذا التركيب على أنّه جملة جاءت عن العربي لتوضيح أمر يريد التحذير منه، فالحركة الإعرابية عنصر هامٌ في تركيب التحذير اختارها المتكلم العربي إدراكاً منه لما تحمله من دلالة، وليست بأثر لعامل محذوف تقديره احذر، أو حذّر كما سبق ذكره. يقول الدكتور خليل عمايره: "ولست أدري حقاً ما قيمة هذا العامل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره، وإن ظهر فقد نقل التعبير إلى معنى غير الذي كان له، لست أدري ما قيمته غير محاولة تبرير الحركة الإعرابية التي هي الفتحة، التي يجب أن تكون أثراً لعامل، والعامل يجب أن يكون هنا فعلاً متعدياً"[6].

2- أنّ التحذير أصله أن يكون المخاطب كما أجمع على ذلك جمهور النحاة. ولكن ذلك لا يمنع وجوده في ضمير المتكلم، فقد سمع من فصحائهم، فعمر ابن الخطاب لا يشك في فصاحته وسليقته اللغوية، فعمر جعل من نفسه شخصاً

---

1 شرح التصريح 2: 194.
2 المساعد 2: 569.
3 الإيضاح في شرح المفصل 1: 307.
4 شرح التصريح 2: 194.
5 شرح ابن عقيل 3: 300.
6 في نحو اللغة وتراكيبها: 162

يخاطب آخر، فأنزل نفسه منزلة المخاطب الذي يتحدث معه في كل الأمور، فيحذره من الوقوع فيها.

المسألة التاسعة

عامل المفعول معه

يقول الرضي: "اعلم أنّ مذهب جمهور النحاة، أنّ العامل في المفعول معه، الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع" وإنّما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصر لفظاً، وأصل هذه الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع، كما يجيء في بابا فناسب معنى المعيّه أن قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فيه صاحبه اتفاقاً، فلا يقال والخشبة استوى الماء، كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها.

وجوّز أبو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكاً بقوله[1]:

جَمَعْتَ وَفُحْشــاً غِيْبَةً وَنَمِيمَــةً ثَلاثُ خِلال لَسْتَ عَنْــها بِمَرْعَوِي

والأولى المنع، رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة.

وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنوياً كما قلت في الظرف الواقع خبر المبتدأ.

والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي.

وقال الزجاج: هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو، كأنّك قُلْنَا: جاء البرد ولابس الطيالسة أو صاحبها، وكذا في غيره، والإضمار خلاف الأصل.

وقال عبد القاهر، هو منصوب بنفس الواو، والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى "مع" مطلقاً لنصبت في "كلٌّ رجل وضيعته؛ وقال الأخفش نصب نصب الظروف وذلك أن الواو أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تتحمل النصب، أعطي النصب ما بعدها عاريّة، كما أعطى ما بعد "إلا" إذا كانت بمعنى "غير" إعراب نفس "غير". ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى "مع" مطرداً، نحو: كل رجل وضيعتــه" 1: 517 – 519.

بيّن الرضي في هذا النص أن النحاة قد اختلفوا في عامل نصب المفعول معه، فقد ذكر لهم عدة أقوال منها: الخلاف عند الكوفيين. وذهب البصريون إلى أن عامله الفعل متقو بالواو، ومنهم من قدّر فعلا بمعنى لابس، ومنهم من ذهب إلى أنّ الواو هي

[1] الخصائص 2: 383

العاملة. وإليك بيان هذا الخلاف الذي سوف نوجزه بما جاء عند الأنباري، ونجعل مما قاله مصدراً لمناقشة هذه المسألة. فقد ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وهو عامل معنوي اعتمده الكوفيون في كثير من المسائل حيث يرون أنّ ما بعد "الواو" مخالف لما قبلها، يقول الأنباري "ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف"[1]، وقد احتج الكوفيون لما قالوا بدليلين، يقول الأنباري "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال "استوى الماء والخشبة" لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؟ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في "جاء زيد وعمرو" فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف... والذي يدل على أنّ المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه (أنّ) نحو استوى وجاء فِعْلٌ لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه"[2]. وما قاله الكوفيون كان محلّ ردّ من البصريين، إذ يرون أن الخلاف عامل ضعيف في بعض المسائل وخاصة في هذه المسألة فنحن نقول "ما جاء زيدٌ بل عمرو" وعمرو مخالف لزيد ومع ذلك لم ننصب كلمة "عمرو"، ونقول "ما قام زيد لكن عمرو وما مررت بزيد لكن بكر" فما بعد لكنّ جاء مخالفاً لما قبلها ومع ذلك لم ننصب كلمة "بكر".

يقول الأنباري "أما قولهم: "إنه منصوب على الخلاف، لأنه لا يحسن تكرير الفعل، فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف" قلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك: "ما قام زيد لكن عمرو، وما مررت بزيد لكن بكر". وما بعد لكن يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب فإنّ لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال، سواء لزمت العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم، فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع "لكن"، وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله، فلا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق أولى"[3]، وردّ البصريون دليلهم الثاني بأن الفعل وإن كان لازماً إلا أنه قد تعدى بتقوية الواو، يقول الأنباري "وقولهم بإن الفعل المتقدم لازم، فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه" قلنا: إلا أنّه تعدَّى بتقوية الواو، فخرج عن كونه لازماً على ما بينا"[4]، وقول البصريين إنّه فِعْلٌ تعدى بتقوية "الواو" قَوْلٌ تنقصه الدقة إذ لا توجد علامة من علامات نقل الفعل نحو الهمزة والتضعيف، أو الهمزة

---

[1] الإنصاف 1: 248 م30.
[2] الإنصاف 1: 248 م30.
[3] الإنصاف 1: 250 م30.
[4] الإنصاف 1: 250 م30.

والتضعيف معاً، نحو خرج، أخرجته، وكَتَبَ وكتَبتَه، ونجد هناك جملاً في المفعول معه جاءت اسمية، نحو "أمرأ ونَفْسَه، وما شأنك وزيداً"، إضافة إلى أن هناك أفعالاً متعدية يأتي معها المفعول معه نحو "ما صنعت وأباك"، فصنع فعلٌ متعد كما نرى، ونحو "كفاك وزيداً درهم" فكفى فعل متعد.

كما أن بعض النحاة يرون أنه متى وحد العامل اللفظي فهو أقوى من المعنوي كما هو الخلاف عند الكوفيين في هذه المسألة، يقول الرضي "والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي"[1].

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنه منصوب بالفعل متقوٍ بالواو، يقول الأنباري "وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو"[2]، وقد تأثر البصريون في هذا الرأي بسيبويه، يقول سيبويه "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه ومفعول به. كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وإنّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها[3].

ويلحظ على النص أن سيبويه يحدد مصطلحين للمفعول معه مرة بالمفعول معه، ومرة بالمفعول به، أيضاً في النص نقطة مهمة حيث إنّ سيبويه يرى أن الواو لم تغير في المعنى شيئاً كما زعم بعض النحاة المتأخرين أن الواو هي العاملة النصب في المفعول معه.

وقد احتج البصريون بأنّ الفعل وإن كان لازما فقد عمل النصب بتوسط الواو فنصب الاسم بعده، مثل نصب الاسم بهمزة التعدية وبالتضعيف نحو "أخرجت زيداً" يقول الأنباري "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّي بالتضعيف نحو "خرّجت المتاع"[4].

وما قاله البصريون فيه نظر ويمكن ردّه بما يأتي:

1- القياس بين جملة المفعول معه نحو "استوى الماء والخشبة" وجملة (أخرجت زيداً، خرّجت المتاع) لا يستقيم إذ أن كل جملة تبعد عن الأخرى، فالفعل في

---

[1] شرح الكافية 1: 518.
[2] الإنصاف 1: 248 م30.
[3] الكتاب 1: 297.
[4] الإنصاف 1: 248 – 249 م30.

جملة المفعول معه لازم ولا حاجة إلى القول بالتعدية؛ لأنّه قد توسط بالواو.

2- يمكن ردّ الفعل "أخرج" إلى "خرج" بدون همزة النقل، وكذا "خرّج" بالتضعيف إلى "خرج" فبان الفرق بينهما وبين الفعل استوى إذ يظل على صورة واحدة لذا بَعُدَ حمله عليهما.

وقد ذكر الأنباري أنّ الأخفش والزجاج قد خالفا رأي جمهور البصريين في ناصب المفعول معه، فعند الأخفش الاسم منصوب إلاّ أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب الظرف "مع" يقول الأنباري "وذهب أو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو "جئت معه"[1]، وما قاله الأخفش فيه بُعْدٌ، إذ ليس هناك قرب بين الظرفية المكانية والمفعول معه، يقول الأنباري "وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب "مع" فضعيف أيضاً، لأن "مع" ظرف، والمفعول معه في نحو "استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف"[2].

أما الزجاج فقد ذهب إلى تقدير عامل هو الذي نصب الاسم وقدره بـ "لابست" فتقول على رأيه "استوى الماء ولابست الخشبة"، يقول الأنباري "وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو"[3]، ويمكن أن نناقش ما قاله الزجاج من الجوانب التالية:

1- إنّ في قوله تقدير عامل لم يظهره العربي المتكلم على سليقته، فلم يكن العربي ينطق مثل هذا الكلام بذكر عامل، وما القول بتقديره إلا من قبيل تسويغ الحركة الإعرابية وفقاً للأسس التعليمية في تقدير العامل.

2- كما نعلم أنه متى أمكن حمل الكلام بدون إضمار أو تقدير فهو الأولى، يقول الأنباري "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[4]، وقد أطال ابن مالك الردّ على الزجاج في رأيه السابق، ومما جاء في ردّه، "وكان الزجاج يقول: إذا قلنا ما صنعت وأباك، فالنصب بإضمار كأنه قال ما صنعت ولابست أباك؛ لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو، وهذا غير صحيح، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط، فإن ارتباطاً بلا

---

[1] الإنصاف 1: 248 م30.
[2] الإنصاف 1: 249 م30.
[3] الإنصاف 1: 248 م30.
[4] الإنصاف 1: 249 م30.

واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلابد منها فلذلك تقول ضربت زيداً وعمراً فتنصب عمرا بضربت كما تنصب به زيداً، ... ومما يبين فساد تقدير الزجاج إمّا أن يُقصد تشريك صنعت ولابست في الاستفهام، وإمّا ألا يقصده، فإن قصده لم يصح؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور إذ لا معنى لقول القائل ما لابست أباك، وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضاً، إذ لا يعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحد منهما، فألاّ يجوز ذلك مع الاستقلال كما في المثال المذكور أحق وأولى. وأيضاً لو كان ما بعد الواو منصوباً بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليهما مع إظهاره، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة في ما شأنك وزيداً قلت ما شأنك تلابس زيداً دون واو فيلزم من حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار، فالاستغناء فيهما باطل وما أفْضَى إلى الباطل باطل"[1].

3- لو سلّمنا بتقدير لابس، في استوى الماء والخشبة، فإن تقدير لابس في بعض الجمل نحو: "ما شأنك وزيداً" وجئت وزيداً" يحتاج إلى تقدير عامل مما يفتح المجال إلى اضطراب في توجيه التراكيب الجملية التي ترد في مبحث المفعول معه ويقتضي وضع معايير أخر تحقق المعنى خلافاً لما عليه النحاة في مثل هذا التقدير.

ويبقى أن نذكر رأياً للجرجاني في عامل النصب في المفعول معه لم يذكره الأنباري، ينص فيه عبد القاهر على أن عامل النصب هو الواو نفسها، يقول "النوع الرابع من ثلاثة عشر نوعاً، حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي سبعة أحرف، الواو بمعنى مع، نحو استوى الماء والخشبة"[2]، وما ذهب إليه الجرجاني فيه نظر ويمكن الرد عليه بما يأتي:

1- ما قاله سيبويه أن الواو لا تغير المعنى يقول سيبويه "والواو لم تغير المعنى"[3]. فالواو لم تغير المعنى من معنى العطف إلى معنى المعية.

2- أن الواو لو كانت عامل النصب لحلّت محل الفعل وذلك لم يُعْهد، يقول ابن مالك "أحدها أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل"[1].

---

[1] شرح التسهيل 2: 249 – 250.
[2] العوامل المائة، 102.
[3] الكتاب 1: 297.

3- لو قُدّر للواو أن تكون عاملة لا تصل بها الضمير المتصل نحو "(سْرتُ وك) وذلك مما لا يجوز، يقول الأزهري "لا الناصب له (الواو) خلافا للجرجاني عبد القاهر ورُدَّ بأن الواو لو كانت عاملة لا تصل بها إذا كان ضميراً كما في سائر الحروف الناصبة"[2].

4- لو حكم بأن الواو عاملة النصب لحكم لها بمثل ما حكم للحروف المشبهة بالفعل، ولمَّا لم تكن الواو لها حكم تلك الحروف لم يصح أن تكون ناصبةً الاسمَ، يقول ابن مالك "أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإنّ وأخواتها، أو يشبه ما يشبه كلا المشبهة بإنّ، والواو المرادفة (مع) لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة"[3].

بقي أن نشير إلى خلاف ما ذكره الرضي في معرض حديثه عن عامل المفعول معه، فقد ذكر أنّ ابن جني قد أجاز تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب، فقد صَرّح ابن جني بذلك قائلاً: "لكنّه يجوز جاء والطيالسة البردُ، كما تقول: ضربت وزيداً عمرا؛ قال:

جَمَعْتَ وَفُحْشــاً غِيْبَةً وَنَمِيمَــةً ثَلاثُ خِلال لَسْتَ عَنْـها بِمَرْعَوِي[4]

وما قاله ابن جني يخالف ما أجمع عليه النحاة، وقد رَدّ النحاة ما ذهب إليه، يقول ابن مالك يقول: "أما البيت فالعطف فيه ظاهر؛ لأن تقدير جمعت غيبة ونميمة وفحشاً، وبهذا وجّهَهُ أكثر النحويين"[5].

ولعلّ من المفيد أن نعرض وجهة نظر العلماء المحدثين ممن حاولوا مناقشة هذا الباب (المفعول معه) على ضوء علم اللغة المعاصرة ومعطياته وبخاصة في ما جاء عند ثلاثة منهم لما لمحاولاتهم من ارتباط وثيق بالتراث فضلا عمّا أفادوه من الدراسات اللغوية الحديثة، وهم الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور خليل عمايره.

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فله في هذا المبحث رأيان، الأول مال فيه لما قاله نحاة الكوفة، يقول "ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه،

---

1 شرح التسهيل 2: 250.
2 شرح التصريح على التوضيح 1: 343.
3 شرح التسهيل 2: 250.
4 الخصائص 2 : 383
5 شرح التسهيل 2: 353 – 254.

ومجال عمله، لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون وأداة للتخلُّص من كثير من مجادلات القدماء"[1].

أمّا الرأي الآخر فقد خالف فيه الرأي الأول، حيث يرى أن ما أسماه النحاة بالمفعول معه فالرأي فيه مختلف؛ لأنه عنده ليس من متعلقات الفعل أو ما يشبهها فالتسمية لم تقم إلا على أساس العامل، وحقيقة الموضوع عنده أن (الواو) لم تقم بوظيفتها الأساسية وهي المشاركة في الحكم فخرجت لمعنى آخر، فحين تقول لعب الأطفال وضفَّةَ النهرِ، فالواو لا تدل على التشريك بحكم أن الضفة ليست معطوفة على الأطفال فتشارك في حالة الرفع ولم تجر؛ لأنها عنده ليست مضافة فبقي حكم واحد وهو النصب – فهي حالة لا يدخل فيها الإسناد أو الإضافة، ولعلّه في هذا الرأي يتابع أستاذه إبراهيم مصطفى يأخذ برأيه فكأنّ المفعول معه لمّا أخرج عن الإسناد والإضافة أصبح حقه النصب؛ لأن النصب عندهما هو أخف الحركات، يقول "لأننا إذا قلنا: لعب الأطفال وضفَّةَ النهر، فقد جئنا بواو لا تدل على التشريك، وباسم بعدها لا يشارك ما قبلها، لأن (الضفة) لا تشارك (الأطفال) في اللعب، ولذلك لم ترتفعْ "الضفة" كما ارتفع "الأطفال"؛ لأنها لم تكن مسند إليه، ولم تنخفض: لأنها ليست بمضاف إليه، فلم يبق إلا النصب وقد مرّ بنا أن النصب رمز يشار به إلى ما لا يدخل في إسناد، ولا إضافة"[2].

أمّا الدكتور إبراهيم السامرائي، فقد رفض كثيراًَ من التأويلات النحوية في نحو "ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعة من ثريد" فرفض تخريج النحاة على تقدير كان بين التامة والناقصة وتقديرها عنده على هذا الفعل أبعد ما يكون عنه المفعول معه، ثم يعدد بعض الجمل نحو "سرت أنا وزيدٌ" "وسرت وزيداً" فيرى أن الجملتين واحدة لم تتبدل ويرى أن هذا المبحث لا يمكن أن يؤلف موضوعاً نحوياً لضعفه، يقول "وقد حملوا على المفعول معه ما جاء من قولهم: "ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعة من ثريد" فخرجوه على أنه إضمار فعل مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريد، فإن "زيداً" و "قصعة" منصوبان بـ "تكون" المضمرة. ولا نعرف وجها لتقدير هذا الفعل، ولعل سبب هذا التقدير أنهم لم يجدوا وجهاً للنصب يحملونه عليه، أنّهم لجأوا إلى تقدير الفعل ونصب الاسمين بالفعل (تكون) ابتعد الموضوع عن مادة "المفعول معه" ...

---

[1] مدرسة الكوفة: 297.

[2] في النحو العربي (قواعد وتطبيق) : 115.

ونحن نرى أن المفعول معه مسألة ضعيفة فحيث لا يمكن إجراء العطف عمداً إلى القول بالمعية والاسم المنصوب على المفعولية المقيدة بـ "مع" ... وهكذا فإن أجزاء هذا الباب ضعيفة لا يمكن أن تؤلف موضوعاً نحوياً سليما"[1].

نقول إن الدكتور السامرائي كان محقاً في رفض كثير من التبريرات للعوامل المحذوفة وخاصة المقدر منها، ولو أن الدكتور السامرائي تعامل مع مواطن القوة في هذا المبحث لأعطانا تصوراً أفضل من رفضه هذا الباب كاملاً؛ لأن في إهداره أو تضعيفه تغييبا لباب مهم يعوّل عليه في بيان معنى المصاحبة بالواو، وهو تركيب وارد في العربية كثيراً.

وأمّا الدكتور خليل عمايره فقد وظّف المعنى واعتمد المنهج الوصفي في تحليل الكثير من الأبواب التي تعتمد على التغيير في الحركة الإعرابية في محاولة منه لتوظيف الحركة الإعرابية توظيفاً دلالياً، لذا نجده يرفض كثيراً من تأويلات النحاة وتخريجاتهم في باب المفعول معه ويرى أن في تلك التأويلات بُعداً بالعبارة عما يقصده بها المتكلم وقد ناقش هذا الموضوع في أبحاثه وكتبه، فهو يرى أن المفعول معه منصوب على معنى المعية وقد قوّت الحركة الإعرابية وهي حركة النصب هذا المعنى، يقول "ننظر إلى المعنى في الجملة التالية: استوى الماء والخشبة، فإنه – بلا ريب – يفيد أن الماء كان متموجاً فاستوى، وكذلك كانت الخشبة معوجة فاستوت واستقامت ولكن لما كان المعنى الذي يريده المتكلم ليس هذا، فقد كان عليه أن يغير في حركة ما بعد الواو ليصبح منصوباً،فالحركة هنا دليل على معنى، وهي عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأصل، وليست نتيجة لتسلط عامل (يحار النحاة في تحديده) عليه، ولعل الكوفيين قد قصدوا بقولهم "الخلاف" ما نقصده اختلاف المعنى بين الرفع والنصب، ومن الجدير بالملاحظة أن الفعل يمكن أن يحمل في إسناده إلى فاعله على الحقيقة، ولكن تكراره بعد الواو أمر مخلّ بالمعنى، نقول: سار علي والنيلَ، فإسناد الفعل (سار) إلى الفاعل "علي" هو إسناد حقيقي ثم جاءت الواو رابطاً يربط ما بعدها محمولاً لمعنى آخر يخالف المعنى القائم على الحكم المبني على الإسناد السابق"[2].

والذي يأخذ به الباحث أنّ عامل النصب في المفعول معه هو معنى المعية، فالمتكلم أراد وقوع الحدث من الاسمين في وقت واحد، وذلك متحصل بالعطف، لأن الواو تقوم بهذا الدور، فكان نصب الاسم الثاني في نحو: جئت وزيداً، وجاء البرد والطيالسةَ، هو الوسيلة التي ساعدت المتكلم على إيصال هذا المعنى إلى السامع

[1] النحو العربي: 105- 107.
[2] في نحو اللغة وتراكيبها: 167 – 186.

وبأوجز لفظ، فالتغير في الحركة الإعرابية هو الذي أعطى معنى الاقتران والمصاحبة، يقول الجرجاني: "وإذا قلت: جاء البرد والطيالسةَ، فهو كقولك: جاء البرد والطيالسةُ، إذ لو قلت: وجاءت الطيالسة، كان صحيحاً. غير أن العدول عن لفظ العطف فائدة أخرى، وهي الدلالة على الاقتران، فإذا قلت: جاء البرد والطيالسةَ، علم أنّك تقول: اقترنا وتصاحبا، ولو قلت: جاء البردُ الطيالسة بالرفع على العطف لم يكن في نفس اللفظ دلالة على الاقتران والتصاحب، كما أنّك إذا قلت: جاء زيد وعمرو، لم يكن فيه دلالة على أنّهما جاءا في دفعة واحدة، بل يجوز أن يكون كلُّ واحد منهما جاء على انفراده، وهذه النكتة والحكمة في العدول عن سنن العطف إلى النصب"[1].

[1] المقتصد 1: 661.

المسألة العاشرة

العامل في الحال إذا كان غير الفعل

يقول الرضي: "يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، والمصدر ويعنى بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل، كالظرف والجار والمجرور، وحرف التنبيه، نحو: ها أنا زيد قائماً عند من جوّز هاء التنبيه من دون اسم الإشارة، كما يجيء في حروف التنبيه، واسم الإشارة، نحو: ذا زيد راكباً، وحرف النداء، نحو: يا ربَّنا مُنْعماً.

وأمّا حرفا التمني والترجّي، نحو: ليتك قائماً في الدار، ولعلّك جالساً عندنا، فالظاهر أنّهما ليسا بعاملين، لأنّ التمني والترجي ليسا بمقيَّدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر، على ما هو مذهب الأخفش، كما يجيء لكون مضمونه هو المقيَّد. وحرف التشبيه نحو: كأنّه خارجاً... البيت[1]، وزيد كعمرو راكباً، وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه، نحو: زيد عمرو مقبلاً؛ والمنسوب نحو: أنا قرشي مفتخراً، واسم الفعل نحو: عليك زيداً راكباً. وأمّا نحو: ما شأنك واقفاً، فلأن الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه، ولم يعمل في الحال معنى حروف النفي والاستفهام، قال أبو علي: لأنّها لا تشبه الفعل لفظاً، وينتقض ما قاله باسم الإشارة وحرف التنبيه، فإنّهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما في الحال، وكذا كاف التشبيه، ونحو:إنّ، وأنّ تشبهانه لفظاً ومعنى، ولا تعملان في الحال. فالأولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله". 2: 14 –15.

يتحدث الرضي في هذا النص عن خلاف في عامل الحال إن كان غير الفعل وإليك تفصيل الخلاف:

قسم النحاة عامل الحال إذا كان من غير الأفعال إلى قسمين الأول: ما عمل من الأسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فهي تعمل النصب في الحال لمشابهتها للفعل في نصب الحال وفي تقديم الحال عليه، بحكم قوة الأفعال التي هي منها في التصرف في معمولاتها تقديماً وتأخيراً، يقول ابن يعيش: "ومثال ما كان جارياً مجرى الفعل" من الأسماء اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: زيد ضارب عمراً قائماً. فقائم حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل، وتقول زيد مضروب قائماً، فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل، وتقول زيد حسن قائماً، فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال،

[1] ديوان النابغة، والبيت بكامله: كأنّه خَارجاً من جَنْبِ صَفْحَتِه سَفُودُ شُرْبٍ نسوه عِنْد مُفْتأدِ : 24.

لأنّها مشبهة باسم الفاعل ... وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائماً، وقائماً زيد ضارب عمراً، وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع واحد"[1].

ويقول ابن الحاجب: "وعاملها الفعل أو شبهه"[2].

الثاني، وهو العامل المعنوي نحو: اسم الإشارة، وبعض الحروف الناسخة كَلَيْت ولعلّ، وكأنّ والظروف. فمنهم مَنْ جعلها عاملة النصب في الحال، ومنهم من قدّر معها عاملاً ينصب الحال.

يقول ابن الشجري: "وقد ذكرنا من المعاني التي تعمل في الحال الظروف، وتعمل فيها أيضاً أسماء الإشارة وحرف التنبيه، تقول: ذا زيد مقبلاً، وها زيد مقبلاً، وهذا زيد مقبلاً، وفي التنزيل: **(وهذا صراط ربك مستقيماً)**[3] وفيه **(وهذا بَعْلي شَيْخاً)**[4]، وتقول: هاتا أمَتُك سافرة،وتلك هِندٌ جالسةً، كما قال تعالى **(فتلك بُيوتُهمْ خاويةً*)**[5].

ويقول العكبري: "وأمّا العامل المعنوي فكأسماء الإشارة، كقولك: هذا زيد قائماً وإنّما عمل، لأن معناه أُنبّهُ وأشير إليه في حال قيامه. ولا يتقدم الحال على هذا العامل، لأنّه غير متصرف والتقديم تصرف، فلا يستفاد بغير تصرف.

فأمّا عمل المعنى في الحال فلأنّها تشبه الظرف، إذ كانت تقدّر بفي إلا أنّ الظرف قد يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أنّ الحال تشبه المفعول به إذا كانت ظرفاً على الحقيقة.

والثاني: أنّها تشبه الصفة، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والموصوف إما فاعل وإمّا مفعول به"[6].

ويقول ابن أبي الربيع: "الثاني أنْ يكون فيه معنى الفعل بوضعه نحو: هذا، وما جرى مجراه من أسماء الإشارة، فإنّ فيها معنى الفعل، وهو التنبيه، فإذا قلت: هذا زيد

---

1 شرح المفصل 2: 57.

2 شرح المقدمة الكافية 2: 502.

3 الأنعام: 126.

4 هود: 72.

* النمل: 52

5 أمالي ابن الشجري 3: 93.

6 اللباب 1: 288 – 290.

ضاحكاً، فالمعنى: تَنَبّه إليه ضاحكاً، وكذلك المجرور نحو: في الدار، وفي المسجد يفهم الاستقرار"[1].

يقول ابن الشجري: "وقد أعملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة: كأنّ، وليت، ولعل، وذلك لقوة شبههن بالفعل، تقول: كأنّ زيداً راكباً أسدٌ، وليت زيداّ مقيماً عندنا، ولعلّ بكراً جالساً في الدار، قال النابغة:

كأنّه خارِجاً مِن جَنْب صَفْحتِه سفودُ شُرْبٍ نسوه عِنْد مُفْتأدِ[2]

وكذلك يقول ابن الحاجب: "ومثل أيضاً في المعنوي بليت ولعلَ وكأنّ، لأنّها ليست بأفعال، وإنّما هي مشبهة بها، وإذا قُيِّد منصوبها ومرفوعها بالحال كان مقيداً باعتبار معناها الذي أشبهت به الفعل، فكان معنوياً لذلك، فإذا قلت: كأنّ زيداً الأسد راكباً، كان (راكباً) حالاً من زيد، لأن المعنى أشْبهُ زيداً بالأسد راكباً"[3].

ومما استشهد به المجيزون لأعمال حروف المعاني ما ذكره البغدادي في تعليقه على قول الشاعر:

كأنّه خارِجاً مِن جَنْبِ صَفْحتِه سفودُ شُرْبٍ نسوه عِنْد مُفْتأدِ

يقول: "(خارجاً) حال من الفاعل المعنويّ وهو الهاء؛ لأن المعنى يشبه خارجاً. وعامل الحال ما في كأن من معنى الفعل، قال أبو عليّ الفارسيّ في الإيضاح الشعريّ: وقد أورد هذا البيت في باب الحروف التي تتضمّن معنى الفعل: العامل في خارجاً ما في كأن من معنى الفعل"[4].

بقي أن نشير إلى ما ذكره الرضي عن عامل الحال من حروف الاستفهام والنسب والتشبيه بدون أداة، والنداء، يقول أبو حيان: "وأمّا الاستفهام المقصود به التعظيم فقال ابن مالك هو نحو[5]:

يَاجَارَتَا ما أنْتِ جَارَةً

فجارةً عنده منصوب على الحال والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم"[6].

---

[1] البسيط 1: 252.

[2] أمالي ابن الشجري 3: 10.

[3] الإيضاح في شرح المفصل 1: 329.

[4] الخزانة 3: 185 – 186.

[5] في ديوان الأعشى: يَاجَارَتي، ما كُنْتِ جاره بَانَتْ لتحزنَنَا عَفَارَة : 75

[6] الارتشاف 2: 352.

ويقول الدماميني عامل الحال التشبيهي: "وهو زهير شعراً، وحاتم جوداً، ويوسف حسناً والأحنف حلماً"[1].

ويقول الجامي: "وكالنداء في نحو: يا زيد قائماً"[2].

وما ذهب إليه هذا الفريق من النحاة يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- إنّ القول بعمل أسماء الإشارة نصب الحال، لا يستقيم، لأن النحاة قد نصّوا على أن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل، يقول الأنباري: "الأصل في الأسماء ألاّ تعمل"[3].

2- حروف المعاني قيمتها الدلالية في ما بعدها كإنّ للتوكيد، وليت للتمني، ولعلّ للرجاء، والهمزة للاستفهام هذا هو أصل وضعها ولا داعي أن تضمن معنى الفعل وتنصب الحال، لأن الأصل في المعاني ألا تعمل النصب، يقول ابن مالك: "لأنّ العمل لا ينسب إلى المعنى"[4].

3- في ما ذهب إليه النحاة من الأقوال السابقة لعامل الحال (من غير الفعل الأسماء المشتقة) دعوة التقدير والتأويل لتكلف عامل للحال، والكلام كما هو معلوم إذا كان من غير تأويل وتقدير كان أحسن وأفضل.

والذي يراه الباحث أنّ الأصل في ناصب الحال أن يكون الفعل لقوته وتصرفه وما حُمِل عليه من الأسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة مصحوبة بالشروط التي وضعها النحاة لعملها.

وأما ما ذكره النحاة من عمل أسماء الإشارة والنسب والاستفهام، وبعض حروف المعاني كأنّ، وليت، ولعلّ...

فقد سبق رَدّه، إضافة إلى ذلك فإن بعض التراكيب نحو: هذا زيد مقبلاً، قد وردت بالرفع نحو: هذا زيد مقبل، يقول ابن الشجري: "وتقول: هذا أبوك مقبلاً ومقبل، فرفعه من أربعة أوجه: أحدها: أن يكون خبراً بعد خبر ...".

---

[1] تعليق الفرائد 6: 180 – 181.

[2] الفوائد الضيائية 1: 284.

[3] الإنصاف 1: 47 م5.

[4] شرح التسهيل 2: 107.

فكيف يكون الخبر الأول منصوباً، والثاني مرفوعاً، وكيفية تعدد أوجه التركيب إلى أربعة (اكتفى الباحث بذكر واحد منها). فالصحيح ما ذهب إليه أبو حيان: "والصحيح أيضاً أن "ليت" و "لعلّ"، وباقي الحروف لا تعمل في الحال"[1].

ويمكن أن نتعامل مع التراكيب السابقة بأنّ المنصوب فيها حالٌ، ولكنْ بدون حاجة إلى تقدير عامل، لأن التراكيب كاملة لا حاجة تدعو إلى تقسيم وتفصيل أجزائها كل ممثل صرفي يمثل باباً نحوياً، وجاءت منها الأحوال لبيان هيئة، كما هو المتعارف عليه في أصل الحال.

ولعلّ هذا هو ما نَبّه عليه الرضي: "فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله"[2].

---

[1] ينظر الإرتشاف 2: 253، الهمع 4: 36.

[2] شرح الرضي 2: 15.

المسألة الحادية عشرة
تقديم الحال على عاملها إذا كانت صفة مشبهة

يقول الرضي: "وكذا الصفة المشبهة، لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل، وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها". 2: 26.

يعرض الرضي في هذا النص الخلاف حول تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة، وإليك تفصيل ذلك:

أشار الرضي إلى أن الزمخشري يجيز تقديم الحال على الصفة المشبهة ويمكن أن نعود إلى ما جاء عند الزمخشري نفسه للتحقق مما نسب إليه أو دحضه، يقول: "والعامل فيها إمّا فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنك قائماً، ومالك واقفاً وفي التنزيل **(هذا بعلي شيخاً)**[1] و **(فما لهم عن التذكرة معرضين)**[2] وليت ولعلّ وكأنّ ينصبها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل فالأول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً، وقد منعوا في مررت راكباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور"[3].

يبدو في كلام الزمخشري ما يشعر أن الحال تقدم على الفعل، أما المشتقات المحمولة على الفعل فلا يظهر أنه يجيز تقديم الحال عليها، وهو مخالف لما ذكره عنه الرضي. والذي يرتضيه الباحث أنّ الحال يجوز تقديمها على عاملها الاسم المشتق (اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة)، والذي دفعه إلى الأخذ بهذا الرأي ما وجده عند جمع من النحاة، ولعلّه يأخذ بعض الاقتباسات ليؤكد ما يذهب إليه:

1- يقول ابن يعيش: "... "ومثال ما كان جاريا مجرى الفعل من الأسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفعل نحو قولك: زيد ضارب عمراً قائماً، فقائم حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائماً فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول، وهو العامل وتقول زيد حسن قائماً فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال، لأنّها مشبهة باسم الفاعل... وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان

---

[1] هود: 72

[2] المدثر: 49

[3] المفصل: 62.

عاملاً فيها فتقول: زيد ضارب عمرا قائماً، وقائماً زيد ضارب عمرا، وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد"[1].

2- ويقول ابن الحاجب معللاً تقديم الحال على عاملها الفعلي وشبهه. "ثم حكم بأنّ الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه، ... وإنّما تَقَدّم على الفعل وشبهه، لأنّه الأصل في الفاعلية والمفعولية"[2].

3- ويقول ابن مالك ناظماً ذلك[3]:

والحالُ إن ينصبَ بفعل صُرِّفـــا أو صفة أشبهـــت المصرفـا

فجائزٌ تقديمه كـا (مُسْرعـــا ذا رَحَـلَ) و (مُخلصـاً زيدٌ دَعَـا

إذا كان العامل في الحال فعلاً متصرّفاً كـ (دعا).

أو صفة تشبه الفعل المتصرف كـ (راحل) و (مقبول)

جاز تقديم الحال عليه كقولك: (زيد مخلصاً دعا) وهو (مسرعا راحل) (أنت شاهداً مقبولٌ)[4].

4- ويقول ابن مالك مساوياً بين المشتقات في جواز تقديم الحال عليها "... تقدم الحال على عاملها ... وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية، فهو في قوة الفعل، ويستوي في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كقول الشاعر:

لَهِنّك سَمْحٌ ذا يسار ومُعْدِمـــا كَما قَدْ ألْفْتَ الحِلْمَ مُرْضىً ومُغْضبَا

فلو قيل في الكلام إنّك ذا يسار ومعدما سمح لجاز، لأنّ سمحا عامل قوي بالنسبة إلى أفعل التفضيل لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية والجمع"[5].

---

[1] شرح المفصل 2: 57.

[2] الإيضاح في شرح المفصل 1: 329 – 330.

[3] شرح الكافية الشافية 2: 751-752

[4] شرح الكافية الشافية 2: 751 – 752.

[5] شرح التسهيل 2: 343.

المسألة الثانية عشرة
العامل في الحال معنى التشبيه

يقول الرضي: "وأجاز الزجاجي أن تقول: درهُمك موزونا درهمُ عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك: درهمُ عبد الله، لأنّ معناه: يشبه درهمَ عبد الله، فيكون حالاً من ضمير درهمك في الخبر، أو من درهم عبد الله. والأولى المنع لضعف العامل، قال، فإن أظهرت الكاف وقلت: كدرهم عبد الله، لم يجز أن يكون حالاً من: درهم عبد الله، لأنّ حال المجرور لا يتقدم عليه، ويجوز أن يكون حالاً ن ضمير: درهمك، في الخبر؛ المبدأ والأولى المنع مع إظهار الكاف، أيضاً". 2: 26.

ذكر الرضي في هذا خلافاً في مجيء عامل الحال فيه معنى التشبيه، كما ذكر الزجاجي فهو يجيز تقديم الحال عليه، ومنعه الجمهور، وإليك تفصيل ذلك:

قبل مناقشة ما قاله الرضي نقلاً عن الزجاجي، نرى أن نتطرق إلى ما قاله النحاة حول عامل الحال، هل يكون من حروف المعاني كـ أنّ، ليت، ولعلّ، كأنّ.

اختلف النحاة حول مجيء الحروف عوامل في باب الحال فمنهم من أجاز، ومنهم من رفض ذلك. فقد أجاز الفارسي وتبعه في ذلك نفر من النحاة مجيء الحال معمولةً لهذه الحروف، يقول: "فلذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال"[1]، ويقول ابن الشجري: "فأما ليت، وكأنّ ولعلّ، فاستجازوا إعمالهنّ في الأحوال؛ لأنهنَّ اشبهْن الأفعال من جهة اللفظ والمعنى، فقوين بهذه المشابهة، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهُنّ على الفتح كبناء الأفعال الماضية عليه، وإنّ عدّة حروفهن كعدَّة حروف الفعل الماضي، ثلاثة فما زاد، ومشابهتهن من جهة المعنى أنّ ليت بمعنى أتمنى، ولعلّ بمعنى أترجّى، وكأنّ بمعنى أُشبِّهُ، ولا يجوز في إنّ ولكنّ ما جاز فيهن؛ لأنّهما لم يغيرا معنى الكلام، بل أكّداه.

وقد أعملوا في الحال كاف التشبيه، كما أعملوا فيها كأنّ، فقالوا: زيد كعمرو خاطِباً، وبكرا كبشر محارباً[2].

وما قاله ابن الشجري في تحميل هذه الحروف معاني الأفعال، وأنّ بعضها يعمل في الحال وبعضها لا يعمل فيه نظر، لأنّ هذه أدوات (حروف) مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وتأثيرها دلالي وليس تركيبي، فلا حاجة لتحميلها معنى الأفعال،

---

[1] الإيضاح العضدي: 220.

[2] أمالي ابن الشجري 3: 23.

ولا حاجة أيضاً لمجيء الحال مع بعضها دون بعض، فكما هو معلوم أن مجيء الحال من الجملة الاسمية الأصل، فيجوز أن نقول، زيد في الدار قائماً، ونقول هذا بَسْراً أطيب منه رطباً وتوجهان على الحال، فالأولى أن تأتي الحال مع جلّ هذه الحروف. ومنهم من اقتصر على "كأنّ" وجعلها عاملة في باب الحال دون غيرها من الحروف، بل من النحاة من صحح مجيء الحال من كأنّ وكاف التشبيه فقط، يقول أبو حيان: "وفي كأنّ خلاف والصحيح أنّها تعمل في الحال[1]. ويقول المرادي: "وباقي الحروف لا تعمل إلا كأنّ وكاف التشبيه"[2].

وقد احتج مجيزو إعمال الشبيه بما جاء عند ابن جني منشداً عن أبي علي الفارسي قول الشاعر:

أتنسى – لا هداك اللهُ – ليـــلى وعهدُ شبابِـها الحَسَـنُ الجميلُ

كأنَّ – وقد أتى حَـوْلٌ جديـدٌ - أثا فيها حَمَامــاتٌ مُثُـــولُ

فأما قوله: ... وقد أتى حولٌ جديدٌ" فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب، بما في كأنّ من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه: أشبهت وقد أتى حولٌ جديد حماماتٍ مثولاً، أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحماماتٍ مثول، أي أشبِّهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا"[3].

إضافة إلى احتاجهم بما جاء عند النابغة في إعمال كأنّ في الحال في قوله[4]:

كأنّه خارجاً من جَنْـبِ صَفْحتِـه سفـودَ شُرْبٍ نسـوه عِنْد مُفْتَأدِ

يقول ابن الخشاب: "خارجاً حال. والعامل فيها ما في كأنّ من معنى التشبيه، فكأنّه قال: أشبهه سفود شرب خارجاً، أي في حال خروجه"[5].

أمّا من رفض مجيء الحال من كأن وغيرها من الحروف فهم نفر قليل من النحاة، وقد أشار المرادي إلى ذلك قائلاً: "خلافاً ... ولبعضهم في كأنَّ"[6] وقد سبقه إلى رفض ليت ولعلّ أبو حيان قائلاً: "والصحيح أن "ليت ولعلّ لا يعملان في الحال"[7].

---

1 ارتشاف الضرب 2: 352.

2 توضيح المقاصد والمسالك 2: 155.

3 الخصائص: 1: 337.

4 ديوان النابغة: 24

5 المرتجل: 162.

6 توضيح المقاصد والمسالك 2: 155.

7 ارتشاف الضرب 2: 352.

بعد هذا العرض نرى أن نعود إلى ما ذكره الرضي عن الزجاجي عن جواز درهمُك موزونا درهمُ عبد الله، بإعمال معنى التشبيه أو تقدير الكاف.

بعد الرجوع إلى كتاب الجمل للزجاجي وفي مبحث الحال لم نجد هذا الرأي حين تحدث الزجاجي عند باب الحال[1]. إن كان يقصد الرضي أن تقدير العامل في الحال مع درهم عبد الله على تقدير كدرهم عبد الله ويكون هو العامل في الحال، فهو مخالف لما أجمع عليه جمهور النحاة، ويمكن ردّ مثال الزجاجي ببعض الاقتباسات التي ذكرها نفر غير قليل منهم:

يقول ابن الحاجب: "لأن العامل المعنوي ليس في قوة اللفظي، فإذا تأخر ضعف لأنّه وضع في غير موضعه"[2]. ويقول ابن مالك: "لم يجز تقديم الحال عليه، وكذا العامل متضمن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وليت ولعلّ وكأن"[3].

ويقول ابن عقيل: "لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي؛ وهو إما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور"[4].

ويقول البغدادي ناقلاً عن أبي علي الفارسي: "... فالقول أن معنى التشبيه لا يمتنع انتصاب الحال عنه، نحو: زيد كعمرو مقبلاً؛ إلا أنّ إعمال ذلك في البيت (يقصد بيت النابغة) لا يستقيم، لتقدم الحال، وهي لا تتقدم على ما يعمل فيها من المعاني"[5].

والذي يميل إليه الباحث ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم تجويز تقديم الحال على معنى التشبيه، ولعلّ الذي دفعه إلى ذلك أنه يجوز في التركيب إذا سار وفق الترتيب الأصلي للجملة نحو: درهمك درهمُ زيدٍ موزوناً فيكون مجيءُ الحال من الجملة الاسمية جائزاً، يقول أبو حيان: "ومثل ذلك: درهمك درهم عبد الله موزونا جاز"[6] أمّا بالتقديم لكلمة موزوناً فلا يجوز لأن معنى التشبيه لا يعمل في الحال، فضلا عن ذلك فإنّ النحاة لا يجيزون للمعاني أن تعمل في المفاعيل[7] ومن ضمنها (الحال) التي يسميها النحاة (مفعولاً فيه).

---

1 الجمل: 35.
2 شرح المقدمة الكافية 2: 507.
3 شرح الكافية الشافية 3: 752.
4 شرح ابن عقيل 2: 371 – 272.
5 خزانة الأدب 3: 186.
6 ارتشاف الضرب 2: 353.
7 شرح المفصل 2: 71.

المسألة الثالثة عشرة
العامل في الحال إذا كانت مؤكدة

يقول الرضي: "واختلف في العامل في المؤكد التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أحقُّه عطوفاً، يقال: حققت الأمر أي تحققته وعرفته، أتحققه وأثبته عطوفاً. وفيه نظر، إذ لا معنى لقولك: تيقّنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً، وإن أراد أنّ المعنى: أعلمه عطوفاً، فهو مفعول ثان لا حال. وقال الزجاج: العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولاً بمسمًّى، نحو: أنا حاتم سخياً، وليس بشيء، لأنّه لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ: هذا المعنى، وأيضاً لا يطرد ذلك في نحو: **(هذه ناقةُ الله لكم آيةً)**[1] و: **(وهو الحقُّ مُصدقاً)**[2]، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً. وقال ابن خروف: العامل المبتدأ، لتضمنه معنى التنبيه، نحو: أنا عمرو شجاعاً، وهو بعيد، لأن عمل المضمر، والعلم في نحو: أنا زيد، وزيد أبوك، ممّا لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم؛ والأول عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، كأنّه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً، ويرحم مرحوماً، وحقَّ ذلك مصدقاً، وذلك لأنّ الجملة، وإن كان جزآها جامدين جموداً محضاً، فلا شك أنّه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنىً من معاني الفعل ألا ترى أنّ معنى أنا زيد، أنا كائن زيداً، فعلى هذا، لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة ولا على أحدهما لضعفها في العمل، وذلك لخفاءِ معنى الفعل فيها" 2: 51 – 52.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً في عامل الحال المؤكدة نحو قولهم: زيد أبوك عطوفاً، فسيبويه يقدّر جملة فعلية عاملة النصب فيها. أمّا الزجاج فيرى العامل الخبر، وذهب ابن خروف أنّ عاملها المبتدأ، بينما يرى ابن مالك عاملها معنى الجملة، وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ العامل في جملة الحال المؤكدة نحو قولهم: زيدٌ أبوك عطوفاً، فعلٌ مقدر نحو: أحقه وأثبته، يقول سيبويه: "وأمّا هو فعلامة مضمر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا، وذلك قولك: هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً. وذلك أنّك ذكرت للمخاطب إنساناً كان بجهله أو ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: أثبته أو الزمه معروفا، فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالاً حين

---

[1] هود: 64.

[2] فاطر: 31.

قلت هذا زيد منطلقاً. والمعنى أنّك أردت أن توضّح أن المذكور زيد حين قلت: معروفاً، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف، لأنّه يعرِّف ويؤكِّد، فلو ذكر هنا الانطلاق، كان غير جائز، لأنّ الانطلاق لا يُوضّح أنه زيد يؤكده معنى قوله معروفاً: لا شك، وليس ذا في منطلق، وكذلك هو الحقُّ بَيّناً، ومعلوماً، لأنّ ذا ممّا يوضَّح ويؤكَّد به الحقُّ. وكذلك هي وهما وهم وهُنَّ وأنا وأنت وإنّه. قال ابن داره:

أَنَا ابنُ دَارة مَعْروفاً بِهَا نَسَبِـــي وهَلْ بدَارة يا للنّــاسِ مِنْ عَـارِ"[1]

ويقول السيرافي: "والعامل في الحال: فعل دلّ عليه معنى الجملة، كأنّه قال: أعرفه بيّنا وأتبينه معلوماً وما أشبه ذلك، وإذا قال: هو الحق فمعناه: أعرف أنّ الذي أخبرتك به حق ومعلوم ومعروفٍ"[2].

ويقول ابن الحاجب: "قوله: ويجب في المؤكدة مثل: زيد أبوك عطوفاً، أي:أحقه، إنّما وجب في ذلك لأنّ في الأبوة ما يشعر بالعطف، فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو (أحقه)[3].

ويقول أيضاً: "والمؤكدة لا يكون عاملها إلا مقدراً لا يجوز إظهاره"[4].

ويقول الفاكهي: "وعاملها محذوف وجوباً لتنزيل الجملة المذكورة بدلاً من اللفظ به، وتقديره في نحو المثال: أحقُّه أو أعرفه"[5]. وقد أخذ بهذا الرأي الصبان من المتأخرين[6]. وقد وضع هؤلاء النحاة شروطاً لهذا العامل على النحو التالي:

1- أن يكون صاحبها متضمنا معناها.

2- تكون بعد جملة اسمية مكونة من جزأين جامدين غير مشتقين، يقول ابن الحاجب: "أن تكون صاحبها متضمنا معناها وتكون بعدها جملة اسمية لا عمل لها"[7].

ويقول ابن عقيل: "وشرط الجملة: أن تكون اسمية، جُزْآها معرفتان، جامدان نحو: "زيد أخوك عطوفاً، وأنا زيد معروفاً"[1].

---

1 الكتاب2: 78 – 79.

2 شرح أبيات سيبويه 1: 546.

3 شرح المقدمة الكافية 2: 519 – 520.

4 الإيضاح في شرح المفصل 1: 344.

5 شرح الحدود النحوية: 358 – 360.

6 حاشية الصبان 2: 185 - 186.

7 الإيضاح في شرح المفصل 1: 342.

ويقول الأزهري: " ... ومركبة من اسمين معرفتين جامدين فالتوكيد بها إمّا لبيان يقين كهو زيد معلوماً أو فخر كأنا فلان بطلاً أو تعظيم كهو فلان جليلاً مهاباً أو تحقيق كهو فلان مأخوذاً مقهوراً أو تصاغر كأن عبدك فقيراً إليك، أو وعيد: كإنّ فلاناً متمكنا منك، أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوه عطوفا) قاله ابن الناظم في شرح النظم زاد أبوه في التسهيل جموداً محضاً احترازاً من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق"[2].

وما قاله هذا الفريق من النحاة يمكن رَدّه وفق الآتي:

كما هو معلوم إنّ الأصل في الكلام أن يقوم على غير تقدير وتأويل، لذا حكم النحاة ونصّوا أن التراكيب إذا سارت من غير إضمار مقدر كان أحسن، يقول أبو حيان: "لأنّه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار"[3].

وأمّا الرأي الثاني في هذا الخلاف فقد نسبه الرضي إلى الزجاج، فيرى أنّ الخبر عامل النصب في التركيب، وهو ما ذكره النحاة عنه، يقول المرادي: "خلافاً للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولاً بمسمى[4]"، ويقول ابن عقيل: "لا الخبر مؤولاً بمسمىً، خلافاً للزجاج[5]" وهذا الرأي عن الزجاج يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- فيه دعوة إلى التأويل، وكما هو معلوم أنّ التأويل خلاف الأصل، يقول ابن عقيل: "والتأويل المذكور بعيد"[6].
2- في قوله ضعف؛ لأن فيه خروجاً عن الحقيقة إلى المجاز، يقول الأزهري: "وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول (يعني رأي الزجاج) المجاز"[7].

بينما ذهب ابن خروف أنّ العامل الناصب فيها المبتدأ، يقول ابن مالك: "وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه"[8].

ويقول ابن عقيل: "ولا المبتدأ مضمَّنا تنبيها، خلافاً لابن خروف"[1].

---

1 شرح ابن عقيل 2: 277.
2 شرح التصريح 1: 387 – 388.
3 البحر المحيط 1: 159.
4 توضيح المقاصد والمسالك 2: 163.
5 المساعد 2: 43.
6 المساعد 2: 43.
7 شرح التصريح 1: 288.
8 شرح التسهيل 2: 358.

وما قاله ابن خروف يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- لا يؤخذ بالتضمين، لأنّه ليس أصلاً حتى يقاس عليه، يقول السيوطي: "والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً"[2].

2- معنى التنبيه في الحروف لا الأسماء، يقول ابن عقيل: "والتقدير عنده نحو: تنبه لزيدٍ معلوماً، وهو أبعد من قول الزجاج، لأن الذي ضُمِّن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء"[3].

بقي أن نشير إلى الرأي الذي ارتضاه الرضي عند ابن مالك، وهو أنّ العامل معنى الجملة.

فبعد الرجوع إلى ما قاله ابن مالك في كتبه يمكن أن نمحص موقفه من هذا الرأي:

1- فنجده في شرح الكافية الشافية يشير إلى أن عاملها يلزم إضماره[4].

2- وفي شرح التسهيل يمكن أن ننقل منه هذا النص يقول: "ومن هذا القبيل – عندي – هو أبوك عطوفاً، وهو الحقّ بيّنا؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما ...

وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه أو أعرفه وإن كان المخبر عنه غير أنا وإن كان أنا فالتقدير أحق، أو أعرف أو اعرفني، وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه"[5].

3- ويقول في الألفية[6]:

وإن تـؤكد جملـة فمضمـر عاملهـا، ولفظـها يؤخّـر

1- يلاحظ من النصوص إنّ لابن مالك رأيين يرى فيهما إضمار العامل.

---

[1] المساعد 2: 43.

[2] الهمع 2: 214.

[3] المساعد 1: 43.

[4] شرح الكافية الشافية 2: 756.

[5] شرح التسهيل 2: 258.

[6] شرح ابن عقيل 2: 276.

2- هناك نصٌ يرى فيه أنّ العامل المعنى، وهو ما ذهب إليه الرضي.

والذي يبدو بعد مراجعة آراء النحاة في هذا الخلاف أنّ الرأي الذي نسبه الرضي لابن مالك، له جذور عند ابن الشجري، فهو سابقٌ على ابن مالك في هذا الرأي، يقول ابن الشجري: "والعامل في "معروفا ومصدّقاً" وما أشبهه معنى الجملة، ولهذا لا يجيز النحويون: معروفاً هو زيدٌ"[1].

والذي يبدو للباحث بعد هذا العرض أن ما ذهب إليه ابن الشجري وتبعه فيه ابن مالك والرضي هو الأقرب لدلالة التركيب؛ لأنّه يعامل التركيب وفقاً لما جاء عند العربي صاحب اللغة الذي لم يدر في خلده عاملٌ مقدر أو مضمر، أو معنى التنبيه، كما قال به النحاة، بل نطق على سجيته ووفق ما طوّعه به لسانه، فجاء التركيب يمثل نمطاً من أنماط تراكيب الحال مع الجملة الاسمية لبيان هيئة الجملة (زيد أبوه) فأراد منها بيان الهيئة بكلمة (عطوفا) أو ما يماثلها لتعطي الجملة بعداً دلالياً جديداً لا يقبل تفكيك أجزائها بدعوى العامل والمعمول التي يمكن تجاوزهما لفهم الجملة التي وردت عن صاحبها الذي عبّر بهَا عن معنى في نفسه جاء بهذه الكيفية.

[1] أمالي ابن الشجري 3: 22.

المسألة الرابعة عشرة
عامل النصب في الاستثناء

يقول الرضي: "واختلف في عامل النصب في المستثنى، فقال البصريون: العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلاّ، لأنّه شيء يتعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. وقال المبرد والزجاج: العامل فيه "إلاّ" لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يتَقوّم المعنى المقتضى، ولكونها نائبة عن (أستثني) كما أن حرف النداء نائب عن أنادي، وقال الكسائي هو منصوب، إذا انتصب بأنّ مقدّرة بعد إلاّ محذوفة الخبر، فتقدير قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب "أنّ" مع اسمها وخبرها؛ لأنّها في تقدير المفرد ... وقال الفراء: إلاّ مركبة من "إنّ ولا" العاطفة، حذفت النون الثانية من "إنّ" وأدغمت الأولى في لام "لا" فإذا انتصب الاسم بعدها، فبإنّ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فبلا العاطفة ... وقال بعضهم: هو منصوب بأستثني، كما أن المنادى منصوب بأنادي، و "إلا"، وحرف النداء، دليلان على الفعلين المقدّرين، فالمستثنى على هذا القول: مفعول به، وقد اعتُرض عليه بأنّه يلزم منه جواز الرفع بتقدير: امتنع ... وقال المصنف في شرح المفصل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلاّ، قال: لأنّه ربّما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل، نحو: القوم إلا زيداً إخوتك، وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين...

وأمّا المنقطع فمذهب سيبويه،أنّه أيضاً ينتصب بما قبل "إلاّ" من الكلام كما انتصب المتصل به، وذلك قوله في الكتاب "فحُمِل على معنى "لكن" وعَمِل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وما بعد "إلا" عنده مفرد، سواء كان متصلا أو منقطعاً... وقال الكوفيون: إلاّ في الاستثناء المنقطع بمعنى "سوى" وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل. وتأويل البصريين أولى، لأن المستثنى المنقطع، يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتا، كما في "لكن" وفي "سوى" لا يلزم ذلك، لأنّك تقول: لي عليك ديناران، سوى الدينار الفلانيّ، وذلك إذا كان صفة، وأيضاً معنى "لكن" الاستدارك، والمراد بالاستثناء فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنّه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه" 2: 80-83.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً طويلاً في ناصب المستثنى في الاستثناء التام فتعددت فيه آراء النحاة بين من يرى أنّه الفعل، ومن يرى أنّه "إلا"، ومن يرى أنّه

(أستثني) ... وكذلك ذكر عامل ناصب المستثنى في الاستثناء المنقطع، فمنهم من يرى أنه على تقدير لكن، ومنهم من يرى أنّه على تقدير سوى. وإليك تفصيل الخلاف:

اختلف نحاة البصرة والكوفة في عامل النصب في المستثنى في نحو "قام القوم إلا زيداً" فقد ذهب نحاة البصرة إلى العامل هو الفعل أو معناه متوسطاً بإلا، يقول الأنباري "وذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا"[1].

وهذا القول من البصريين فيه نظر، لأن هناك جملاً تأتي في الاستثناء وليس فيها فعلٌ نحو "القوم اخوتك إلا زيداً" فقد تأوّل البصريون ذلك بتضمين اخوتك فعلاً نحو "يصادقونك" وهو قولٌ مردود؛ لأنّ المعاني لا تعمل النصب إضافة إلى أن فيه نقل جملة اسمية إلى جملة فعلية بهدف تسويغ الحركة الإعرابية على الاسم بعد إلا، يقول السيوطي "وقُدِحَ فيه بأنّه قد لا يكون قبل إلا فِعْلٌ نحو القوم اخوتك إلا زيداً"[2].

أمّا سيبويه فقد اختلف النحاة في رأيه في هذه المسألة، فقال بعضهم إنّه يذهب إلى أن العامل هو الفعل بتوسط إلا، يقول ابن يعيش: "وفي العامل المستثنى أقوال منها قول سيبويه إن العامل فيه الفعل المقدم، أو معنى الفعل بواسطة إلا"[3].

وذهب بعض النحويين إلى أنّه يذهب إلى أن العامل هو إلا نفسها، يقول ابن مالك: "ثم قلت: بها لا بما قبلها" مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ "إلا" واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد والجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه"[4].

ويبدو أن هذا الخلاف في فهم رأي سيبويه يعود إلى كلامه في هذه المسألة يحتمل الوجهين، يقول سيبويه: "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهماً"[5]. ويقول أيضاً: "وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة العشرين، ولا محمول على ما حملت عليه، وعمل فيها"[6].

---

1 الإنصاف 1: 261 م32

2 الهمع 3: 252

3 شرح المفصّل 2: 76.

4 شرح التسهيل 2: 721.

5 الكتاب 2: 310.

6 الكتاب 2: 330.

وقد ذهب أبو العباس المبرد من البصريين إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل المحذوف، و"إلاّ" دليل عليه، يقول "وعلى هذا مجرى النفي، وإن كان الأجود فيه غيره، نحو: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيد، وذلك لأنّك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم فلمّا قلت: إلا زيداً كانت "إلا" بدلاً من قولك: أعني زيداً واستثني فيمن جاءني زيداً فكانت بدلاً من الفعل"[1].

وما ذهب إليه المبرد فيه نظر؛ لأن فيه إعمالاً لمعاني الحروف، ومعلوم أن الحروف لا تضمن معنى الأفعال وتقوم بعملها إلا تبريراً للحركة الإعرابية، يقول ابن يعيش "ولأن فيه أعمال معنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز"[2]، وأيضاً هناك دعوة لتكلف التقدير والإضمار وهما من الحجج الضعيفة عند النحاة، يقول الأنباري "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[3].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن عامل النصب هو الفعل فقط، وقد نسب ذلك إلى ابن خروف، يقول ابن مالك: "الثاني: أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال، وهو قول ابن خروف"[4] وما قاله يمكن رَدّه وفق الآتي:

1- قد يكون تركيب الاستثناء بدون فعل نحو، القوم اخوانك إلا زيداً.

2- قد يكون الفعل لازماً ولا يحتاج إلى مفعول فكيف ينصب المستثنى.

أمّا الكوفيون وعلى المشهور من رأيهم، فقد ذهب الفراء إلى أن "إلا" مركبة من إنّ ولا، ثم خففت وأدغمت في "لا" وكونا حرفاً واحداً إن عمل النصب في الإيجاب فهو باعتبار "إنّ" وعطفوا بها في النفي لوجود "لا"، يقول الأنباري "وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أنّ "إلا" مركبة من إنّ ولا، ثم خففت "إن" وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأنّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا"[5].

وقد ردّ الأنباري ما قاله الفراء، إذ إنه لا يرى هناك دليلا لهذا القول، ولو كانت على زعم الكوفيين والفراء بوجود "إنّ + لا" لبطل عملها إذا خففت، ومما يدل على ضعف حجة الفراء قولهم "ما قال إلا له" إذ إن لا يوجد ما يعطف عليها، وكذلك ليس في الكلام منصوب حتى تكون عاملة فيه، يقول "وأمّا قول الفراء" إن الأصل فيها إنّ

---

1 المقتضب 4: 390

2 شرح المفصل 2: 76

3 الإنصاف 1: 249 م30

4 شرح التسهيل 2: 277.

5 الإنصاف 1: 261 م34

ولا، ثم حففت وركبت مع لا "فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ، لأن إنّ الثقيلة إذا حففت بطل عملها، خصوصاً على مذهبكم.....، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم "ما قال إلا له" فإن "له" لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب فتكون "إلا عاملة فيه"[1]، ويمكن أن نضيف إلى ما قاله الأنباري:

1- إنّ الأصل في الحروف أن تكون بسيطة ودعوى التركيب خارج عن الأصل، يقول الزركشي "والصحيح أنّها بسيطة"[2]، ويقول السيوطي "التركيب خلاف الأصل"[3].

2- يقدّر الفراء حذف خبر "إنّ" إن كان (المستثنى) منصوباً، والتقدير كما هو معلوم خلاف الأصل.

3- في قول الفراء دعوة إلى أنّ هناك عاملاً يعمل النصب والرفع وهو واحد "إلا" وذلك لا يجوز.

يقول الرضي "ولأنّ فيما قال عزلاً "لأنّ"، مرة، وللا، أخرى عن مقتضيهما وذلك لأنّه ينصب بها مرة ، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معاً في موضع"[4].

ولعلّ من المفيد أن نذكر في هذه المسألة ما ذكر عنها الكسائي فيها فقد أورد له الأنباري رأيين، يقول "وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وحكي عنه أيضاً أنه قال ينتصب المستثنى؛ لأنه مشبه بالمفعول"[5] ، نقول إنّ ما ذهب إليه الكسائي وخاصة في رأيه الأول دعوة فيها تقدير وتأويل، وهي خلاف الأصل، إضافة إلى أنها دعوة تفترض وجود محذوف لم تذكره العرب. وكذلك، أنّ المفتوحة واسمها" يظلان في حاجة إلى عامل لأنهما يؤولان بالمفرد وهي دعوة أخرى وإشكال آخر، رَدّهُ الأنباري: "وإن أراد أنّ هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم، فلا بد يقدّر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع

---

1 الإنصاف 1: 264-265 م34

2 البرهان 4: 376

3 الهمع 2: 151

4 شرح الكافية 2: 81

5 الإنصاف 1: 261 م34

الخلاف"[1]، ويقول الرضي "وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب "أنّ" مع اسمها وخبرها، لأنّها في تقدير المفرد"[2].

أمّا قوله بأنّه نصب على التشبيه بالمفعول فليس هناك مفعول أصلاً حتى يشبه به؛ لأن هناك أفعالاً لازمة تأتي مع الاستثناء نحو "قام القوم إلا زيداً"، إضافة إلى أن الاستثناء قد يأتي في جملة جميع أركانها مرفوعة نحو "ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ"، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم "كلُّ أمتي مُعَافى إلا المجاهرون"[3].

بقي أن نبين رأيا آخر للكوفيين في هذه المسألة، وهو أنّ عامل النصب في المستثنى في نحو "قام القوم إلا محمداً" هو "إلا"، يقول الأنباري "اختلف الكوفيون في العامل في المستثنى النصب نحو "قام القوم إلا زيداً" فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه "إلا" وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين"[4]. وقد احتج الكوفيون لما قالوا أن "إلا" قامت مقام استثنى وكذلك الفعل الذي قبلها لازم والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل عندهم في هذه الأسماء فكانت "إلا" أولى بالعمل، ومن أدلتهم أنّ الفعل قد لا يأتي في الجملة نحو "القوم اخوانك إلا زيداً"، يقول الأنباري "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن "إلا" هي العامل وذلك لأنّ إلا قامت مقام استثنى، ألا ترى أنّك إذا قلت "قام القوم إلا زيداً" كان المعنى فيه: استثنى زيداً، ولو قلت استثنى زيداً" لوجب أن تنصب فكذلك مع ما قام مقامه.

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم. والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء، فدلّ على أن العامل هو "إلا" عمل ما بَيَّنا.

والذي يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم "القوم إخوانك إلا زيداً" فينصبون زيداً، وليس هاهنا فعل البتة، فدل على صحة ما ذهبنا إليه"[5]، وقد ردّ الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون بعدد من الحجج: منها أن إلاّ حرف وأعمال معاني الحروف لا يجوز، ولو كانت إلا عاملة النصب لما جاز نحو "ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ" فدلّ على أن استثنى غير عاملة، ويبطل بقولك "قام القوم غيرَ زيد" فلو قدرنا إن (إلا) الناصبة لفسد المعنى نحو "قام القوم إلا غير زيد"، وقد

---

1 الإنصاف 1: 265 م34

2 شرح الكافية 2: 80

3 فتح الباري ، كتاب الأدب، كتاب ستر المؤمن على نفسه 1: 595

4 الإنصاف 1: 260-261 م34

5 الإنصاف 1: 261 م34

رفض عليهم قول استثنى ولِمَ لم يقلْ امتنع ؟ فيرتفع ما بعدها كما روي عن أبي علي الفارسي مع عضد الدولة، إن إعمال "إلا" يؤدي إلى خلاف الأصل وهو وجود جملتين، وقد رفضوا عليهم قولهم "القوم أخوانك إلا زيداً" إذ إن الجملة عندهم "القوم يصدقونك إلا زيداً" ونرى أنّه قول مرفوض من البصريين أنفسهم إذ يرون إن الاستثناء لا يكون إلا من اللازم، يقول الأنباري "قلنا: هذا الفعل وإن كان لازما إلا أنّه تعدى بتقوية "إلا"[1]، ونرى أن الفعل "يصدقونك" متعدياً فلذلك ناقض البصريون أنفسهم في هذا الردّ.

بقي أن نشير سريعاً إلى ما جاء عند بعض النحاة في عامل النصب في المستثنى فالجرجاني وابن مالك عدّا (إلاّ) هي الناصب للمستثنى، يقول الجرجاني: " ... حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة .. وإلا للاستثناء، نحو جاءني القوم إلا زيداً"[2].

ويقول ابن مالك: "واخترت نصبه بها نفسها"[3]. وهذان الرأيان عنهما مخالف لما جاء في المقتصد والألفية. ولكن ما قالاه يحتاج إلى مناقشة:

1- إن إلاّ لو كانت عاملة لا تصل بها الضمير، قياساً مطرداً، فقيل: جاء القوم إلاك، فلما لم يكن ذلك قياساً مطرداً دلّ على ضعف هذا القول، يقول ابن مالك: "لو كانت إلا عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلاً، كما يقع بعد إنّ وأخواتها، والأمر بخلاف ذلك، قال تعالى (**ضلّ من تدعون إلا إيّاه***)[4].

2- إن إلاّ حرف غير مشبه بالفعل، والحروف إذا لم تشبه بالفعل تعمل الجر: نحو: من، إلى، فلما كان ما بعدها منصوباً علم أنها ليست عاملة في المستثنى.

3- أمّا ابن الحاجب فقد ذهب إلى أنّ العامل هو المستثنى منه؛ لأنه هو الذي اقتضى الإخراج، "فالوجه أن يقال إنّ العامل هو الذي اقتضى المخرج منه"[5].

ولعلّ من المفيد أن نبين أن معنى الاستثناء حاصل في الجملة، وإن لم يكن الاسم منصوباً، فليست الحركة الإعرابية هي التي تفيد معنى الإخراج للمستثنى عن المستثنى منه، فقد جاء في نصوص عالية البيان غير منصوب وفي القراءات القرآنية في قوله

---

[1] الإنصاف 1: 262-264 م34

[2] العوامل المئة: 103.

[3] شرح التسهيل 2: 271.

[*] الإسراء: 67.

[4] شرح التسهيل 2: 275.

[5] الإيضاح في شرح المفصل 1: 363.

تعالى **(فشربوا منه إلا قليلا منهم)**[1] فقد قرأ الأعمش وأبي: إلا قليل بالرفع[2]، فقراءة الرفع تشير إلى أن معنى الاستثناء مفهوم من سياق التركيب ولا دور للحركة الإعرابية في بيانه.

ثانياً: الخلاف في الاستثناء المنقطع:

اختلف النحاة البصريون والكوفيون كما ذُكر سابقاً في عامل تركيب الاستثناء المنقطع نحو: حضر القوم إلا حماراً فالبصريون يقدرون لكنّ، يقول أبو حيان: "والمنقطع مقدر بلكن عند البصريين من حيث المعنى"[3].

ويقول ابن عقيل: "بعد لكنّ عند البصريين، فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً، فالمعنى: لكنّ فيها حماراً، وذلك لأنّه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة، وليس مستثنى مما قبله حقيقة، ولهذا لا يصح أن يقال: استثنيت الحمار منهم، وإنّما انتصب لأنّه اسم واقع بعد إلاّ مخالفٌ حكمه لما قبله كالمتصل فأُعطيَ إعرابه"[4].

ويقول السيوطي: "ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ "لكنّ" المشدّدة، لأنّه في حكم جملة منفصلة عن الأولى، فقولك: ما في الدار أحد إلاّ حمارا في تقدير: لكنّ فيها حمارا على أنّه استدراك مخالف ما بعد "لكنّ" فيسه ما قبلها، غير أنّهم اتسعوا، فأجروا "إلاّ" مجرى "لكنّ".

ولمّا كانت لا يقع بعدها إلاّ المفرد بخلاف "لكنّ"، فإنّه لا يقع بعدها إلاّ كلامٌ تام لقبّوه بالاستثناء تشبيهاً بها، إذا كانت استثناء حقيقة، وتفريقاً بينها وبين لكن"[5].

ويظهر أنّ البصريين قَدْ مالوا إلى تقدير "لكنّ"؛ لأنّ الذي بعدها ليس مستثنى على سبيل الحقيقة، ولكنه استدراك، يقول الدماميني: "وإنّما قدروا لكنّ؛ لأنّ الذي بعدها ليس بمستثنى حقيقة، وإنّما ذكر على سبيل الاستدراك لا الاستثناء"[6].

وما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- إنّ رأيهم يقوم على التقدير والتأويل وهو خلاف الأصل، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[7].

---

1 البقرة: 249

2 الكشاف 1: 295

3 الارتشاف: 2.

4 المساعد 1: 551.

5 الهمع 3: 249 – 250.

6 تعليق الفرائد 6: 12.

7 شرح الرضي 1: 303.

2- إنّ قولهم بتقدير لكن، يخالف معنى باب الاستثناء الذي يقوم على إخراج ما بعد إلا تحقيقاً أو تقديراً، يقول ابن عقيل: "والذي يظهر أنّه لا يحتاج إلى تفسير إلاّ في المنقطع بلكنّ ولا بسوى ... بعد تقرير أنّ المستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بإلاّ وأخواتها، لأنّ إلاّ حينئذ تفيد الإخراج المقصود بدون هذا التقدير، فلا حاجة إليه"[1].

على حين ذهب الكوفيون إلى تقدير (سوى) مع الاستثناء المنقطع. وقيل: إنه رأي الفراء، يقول أبو حيان: "ويقدّر بسواء عند الكوفيين"[2]. ويقول ابن عقيل: "وبعد سوى عند الكوفيين ، وحكاه ابن العلج عن الفراء والتقدير في المثال: سوى حمار. وكأنّهم لما رأوا تخالف إلاّ ولكنّ في وقوع المفرد بعد إلا، وأنّه لا يقع بعد لكن إلا كلام تام، إلا أن تكون عاطفة ولا يمكن حمل إلاّ هنا عليها، لمخالفتها لها في أنّ ما بعدها معرب بغير إعراب ما قبلها نحو: ما فيها أحد إلاّ حماراً، بالنصب، وجاءني القوم إلا حمارا، ومررت بهم إلاّ كلباً، عدلوا إلى التقدير بسوى، لموافقة إلا لها في وقوع المفرد بعدها"[3].

وما قاله الكوفيون فيه نظر، يمكن توظيف الردّ السابق عن البصريين عليهم.

بقي أن نشير إلى رأي ثالث ذكره أبو حيان في الاستثناء المنقطع عن ابن يسعون؛ أنّ ما بعد (إلاّ) كلام مستأنف يحتاج إلى تقدير خبر.

يقول أبو حيان: "وزعم بعض النحويين ومنهم أبو الحجاج به يسعون (إلاّ) في الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها كلاماً مستأنفاً، فزعم أن: إلا الأواريِّ ...[4]

فيه معنى لكن وإلا الأوراي منصوب بها والخبر محذوف، وحذف خبر إلا كما حذف خبر لكن في قوله: ولكن زنجياً عظيم المشافر ...[5]

أي لا يعرف قرابتي"[6].

وما قاله ابن يسعون يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- في كلامه دعوة إلى التقدير، وهو خلاف الأصل، يقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[1].

---

1 المساعد 1: 552.
2 الارتشاف 2: 296.
3 المساعد 1: 551.
4 وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد
إلا الأواريّ لأيا ما أبينها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد، ديوان النابغة: 21
5 صدره: فلو كُنْتَ ضبياً عرفت قرابتي، ديوان الفرزدق: 379
6 الارتشاف 2: 296.

2- إنّ في القول السابق دعوة إلى تفكيك أجزاء الاستثناء بصورة لم تعرف من قبل، فالأصل في الاستثناء إخراج ما بعد إلا تحقيقاً أو تقديراً، وهو ما نصّ عليه النحاة.

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من الخلافات السابقة.

فالدكتور إبراهيم السامرائي، يرى أن الاستثناء أسلوب خاص يأتي مع الجملة لكنّ النحاة خرجوا به إلى باب التقدير والتأويل لتبرير نصب الاسم بعد (إلاّ)؛ فقالوا مرة بالفعل (استثنى) ومرة قالوا إن العامل (إلاّ) نفسها، يقول: "الاستثناء أسلوب خاص يقع في حَيِّز الجملة، والمستثنى الاسم الواقع بعد أدوات ... وقد ألحق النحويون المستثنى بالمنصوبات كالمفاعيل وكأنّهم قدّروا أنّ الناصب للاسم الواقع بعد "إلا" هو الفعل (استثنى) فكأنّ التقدير في قولهم: (جاء القوم إلا زيداً) (جاء القوم استثني منهم زيداً).

والنحوي حين يلجأ إلى التقدير يقدر ما يتفق ليجيء رأيه مستقيماً، ولكننا نقول: لِمَ لم يقدِّروا فعلاً آخر غير (أستثنى) ولِمَ لا يستقيم تقديرنا وقلنا (جاء القوم وتخلّف زيدٌ) وبذلك يكون الاسم مرفوعاً.

ولعلّهم رأوا أن التقدير بالفعل (استثني) غير مستقيم ولذلك قالوا: إنّ الناصب لما بعد (إلاّ) هو أداة الاستثناء نفسها.

ثم ماذا يقولون في الحالة التي يكون فيها ما بعد "إلا" مرفوعاً نحو: "ما جاء القوم إلا زيدٌ" فكأنّ المنصوب عندهم هو المستثنى والمرفوع على الإتباع بدلٌ من الاسم المستثنى منه. وهل الاسم المرفوع بعد إلاّ لا يعتبر مستثنى. ثم كيف تكون "إلا" ناصبة للاسم المنصوب، ولا تعمل العمل نفسه في المرفوع"[2].

ولعل ما قاله الدكتور السامرائي يحتاج إلى مناقشة:

كما هو معلوم أنّا ذكرنا آراء النحاة وتعددها في عامل نصب المستثنى ولم نجد الدكتور السامرائي يرتضي لنفسه واحداً منها. فضلاً عن ذلك لم نجده يعطي صورة واضحة لعامل النصب فما عنده محاولة لرفض بعض التأويلات السابقة ولكنّه لم يعط حلاً مناسباً إلا ما ذكره من خصوصية أسلوب الاستثناء.

---

[1] شرح الرضي 1: 303.
[2] النحو العربي: 107.

وأمّا الدكتور شريف النجار فقد ناقش بالتفصيل آراء النحاة السابقة حول عامل الاستثناء، فرفضها جميعاً، وارتضى لنفسه رأياً يرى من خلاله أنّ (إلا) عنصر من عناصر الاستثناء، بشرط أن تتكون مع مستثنى منصوب يحققان من خلاله علاقة تلازمية، لا يتقدم أي جزء من التركيب على الآخر، ومستثنى منه فحين تتحقق هذه العناصر تصبح الجملة إمّا فعلية تحويلية بالاستثناء (الإخراج) أو اسمية تحويلية بالاستثناء (الإخراج)، يقول: "والحق أنّ إلا عنصر من عناصر الاستثناء، ... وفي هذا النمط من أنماط الاستثناء لابدّ من توافر أركان معينة في الجملة حتى يفهم الاستثناء، وهذه هي: المستثنى منه وعنصر الاستثناء والمستثنى، وإذا انتفى واحد من هذه الأركان لم يعد لمعنى الاستثناء وجود.

ويفترض في هذا الموضع أن تكون الجملة قبل (إلا) جملة اسمية كانت أو فعلية، ثم يأتي عنصر الاستثناء والمستثنى كعناصر زيادة على الجملة لإفادة معنى الاستثناء، وهي علاقة الإخراج.

ومثال ذلك في الجملة الفعلية قولك: (قام إخوانك إلا زيداً)، فالأصل التوليدي للجملة

قام إخوانك

فعل + فاعل

= جملة فعلية توليدية تحمل معنى الإخبار المحايد.

ثم إنّك لما أردت إخراج أحد الإخوان من الحدث جئت بعنصر الاستثناء ومن أردت أن تستثنيه، فتحولت الجملة من جملة فعلية تحويلية بعنصر الزيادة وتحمل معنى الإخراج أو الاستثناء، فأصبحت الجملة:

قام أخوانك إلا زيداً

= فعل + فاعل + عنصر استثناء + مستثنى

= جملة فعلية تحويلية بعنصر الزيادة وتحمل معنى الاستثناء

ويكون ترابط الكلمات مع البؤرة في الجملة كالتالي:

قـام إخوانــك إلا زيــداً

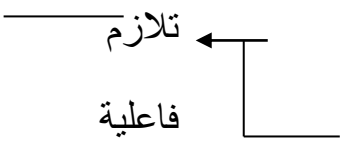

عنصر

إخراج

وتلازم الإخراج"[1]

والذي يميل إليه الباحث بعد العرض السابق، ما ذهب إليه المجاشعي وابن عصفور؛ لأنه قول يعتمد على تمام الكلام دون حاجة إلى تقدير أو تأويل ، فانتصب الاسم على الاستثناء عندهما بعد تمام الكلام مثل التمييز، يقول المجاشعي "لِمَ نُصِبَ المستثنى"؟. الجواب: إنّه جاء بعد تمام الكلام.. فأشبه المفعول كما أشبهته الحال والتمييز. فكما نصبا كذلك نُصب المستثنى. وقد تقدم أن كل ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب، لأنه فضلة"[2]، ويقول ابن عصفور "ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنّه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز"[3]، وهو قول في مضمونه يبعدنا عن التقديرات والتأويلات السابقة التي تهتم بالحركة الإعرابية والمسوغات لتبريرها وفي ذلك بعد الكلام كما نطقه العربي السليقي.

[1] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية: 254 – 255.

[2] شرح عيون الإعراب : 176

[3] شرح الجمل 2: 254

المسألة الخامسة عشرة
ناصب المعمول بعد المصدر المعرف بأل

يقول الرضي: "وسيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله[1]:

ضَعيفُ النّكَايةِ أعْـــــدَاءَه يَخَالُ الفِرارَ يُراخِـــي الأجَـلْ

وقوله[2]:

لَقَدْ عَلِمت أُولي المُغِيرَة أَنّنـــــي كررتُ فَلَمْ أَنْكُل عن الضَّرْب مِسْمَعَا

فينبغي، على هذا، أن يجوز: عجبت من الضربك زيداً على أنّ الكاف مفعول، والمبرد منعه: قال لاستفحال الاسمية فيه، وقال في قوله: ضعيف النكاية، أي: في

---

[1] الكتاب 1: 192

[2] شرح المفصل 6: 64

أعدائه، قال: أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدر، أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه، فيضمر المصدر لقوة القرنية الدالة عليه." 3: 409-410.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحاة من إعمال المصدر معرفاً بأل فسيبويه والخليل يجيزان إعماله، أمّا النحويون الباقون فقد اختلفت نظرتهم بين متابع لسيبويه وبين مُضَعِّف لعمل المصدر معرفاً بأل. وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه والخليل كما ذكر الرضي إلى جواز أعمال المصدر معرفاً بالألف واللام نحو قولهم: عجبتُ من الضّرب زيداً فكلمة (زيد) منصوبة بالمصدر المعرف يقول سيبويه: "وتقول: عجبتُ من الضّرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين. وقال الشاعر:

ضَعيفُ النّكَايةِ أعْـــدَاءَه يَخَالُ الفِرارَ يُراخِـــي الأجَـلْ

وقال المرار الأسدي:

لَقَدْ عَلِمتْ أُولي المُغِيرَة أَنّنـــي كررتُ فَلَمْ أَنْكُل عن الضَّرْب مِسْمَعَا[1]

ويقول السيرافي: "إعمال المصدر المحلي بال ... والشاهد فيه أنّه نصب "مسمعا" بـ "الضرب"[2].

ويقول الأعلم: "وأنشد:

ضَعيفُ النّكَايةِ أعْـــدَاءَه يَخَالُ الفِرارَ يُراخِـــي الأجَـلْ

فنصب أعداءَه بالنكاية"[3].

وقد أخذ ابن مالك وبعض شرّاح ألفيته برأي سيبويه في جواز إعمال المصدر المعرف (بأل)، يقول ابن مالك[4]:

بفعله المصدرَ ألحقْ في العمـــلْ مضافاً، أو مجرداً، أو مـــع أل

ويقول ابن الناظم: "وقع يعمل مع الألف، واللام، كقول الشاعر:

---

[1] الكتاب 1: 192-193

[2] شرح أبيات سيبويه 1: 59-61.

[3] النكت 1: 297.

[4] شرح ابن عقيل 3: 93.

ضَعيفُ النّكَايـةِ أعْـــــدَاءَه يَخَالُ الفِرارَ يُراخِـــي الأجَـلْ

وقول الآخر:

لَقَدْ عَلِمت أُولي المُغِيرَة أَنّنـــــي كررتُ فَلَمْ أَنْكُل عن الضَّرْب مِسْمَعَا

ويقول ابن عقيل: "ومن إعماله وهو مُحَلّي بـ "ال" قوله:

ضعيف النكاية أعـدا أعــداءه يخال الفرار يراخــي الأجـل[1]

وقوله:

فإنّكَ والتّأبيـنَ عُروةَ بَعْدَمـــا دَعَاك وأيْدينا إليــه شَــوارعُ

وقوله:

لَقَدْ عَلِمت أُولى المُغِيرَة أَنّنـــــي كررتُ فَلَمْ أَنْكِل عن الضَّرْب مِسْمَعَا

فـ "أعـداءه: منصـوب بـ "النكايـة"، و "عـروةَ" منصـوب بـ "التـأبين" و" مسـمعا" منصوب بـ "الضرب".[2]

وأمـا المبـرد فقد ذكـر الرضـي أنّـه قـد منـع ذلـك، وبـالرجوع إلـى مـا قالـه فـي المقتضب نجد أنّه قد أخذ بما قاله سيبويه، يقول: "وقال الشاعر:

لَقَدْ عَلِمت أُولي المُغِيرَة أَنّنـــــي كررتُ فَلَمْ أَنْكُل عن الضَّرْب مِسْمَعَا

أراد عن ضَرْب مِسْمَع، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فعمل عمل الفعل. ومثله قوله[3]:

وَهُنَّ وقوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَـــــاءَه بِضَاحي عَداةٍ أمْـرَه وَهْوَ ضامِزُ

أي ينتظرون أن يقضى أمره؛ فأضاف القضاء إلى ضميره"[4].

بينما نجد أن ابن السّرّاج، قد ارتضى ما ذهب إليه سيبويه، ولكنه حسن من نصب المفعول بفعل مضمر، يقول: "وتدخل الألف واللازم على هذا فتقول عجبت من الضرب زيداً بكراً، لا يجوز أن تخفض "زيداً" من أجل الألف واللازم؛ لأنهما لا

---

1 شرح ألفية ابن مالك: 417 – 418.

2 شرح ابن عقيل 3: 95-98.

3 ديوان الشماخ: 64

4 المقتضب 1: 152-153.

يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين. وقال قوم: إذا قلت: أردت الضرب زيداً، إنّما نصبته بإضمار فعل، لأن الضرب لا ينصب، وهو عندي قول حسن"[1].

أما أغلب النحاة ومنهم الكوفيون فقد ضعفّوا عمل المصدر المعرف بأل، وقد استندوا في ذلك إلى تعريفه فقرب من الاسمية وزال شبهه بالفعل، إضافة إلى أنّه لم يأت منه في القرآن ما يعضده.

يقول الأعلم: "وقال بعض النحويين: لا ينصب المصدر إذا عُرِّف بالألف واللام، لأنّه قد زال عند شبه الفعل، فإذا انتصب شيء بعده فعلى إضمار مصدر منكور، فيقدّر ضعيف النكاية نكايةٍ أعداءَه، وعن الضرب ضرب مسمعاً"[2].

يقول العكبري: "... ثم ما فيه الألف واللام، وعمله ضعيف؛ لأنّ الألف واللام أداة زائدة في أوله، تنقله من التنكير إلى التعريف في أول أحواله. ومع ذلك فعمله جائز، لأنّ الشبه فيه باق، فهو قليل في الاستعمال. ولم يأت في القرآن منه مُعْمَل في غير الظرف فيما علمنا. وإنّما جاء معملاً في الظرف كقوله تعالى **(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول)**[3]. فأمّا قول الشاعر:

ضَعيفُ النّكَايةِ أعْـــدَاءَه يَخَالُ الفِرارَ يُراخِـــي الأجَـلْ

فتقديره: ضعيف النكاية في أعدائه، فلمّا حذف حرف الجر وصل المصدر. وقيل: إلى حرف يعدّيه. فأمّا قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمت أُولي المُغِيرَة أَنّنـــي كررتُ فَلَمْ أَنْكِل عن الضَّرْب مِسْمَعَا

فـ "مسمعاً" منصوب بـ "الضرب"، وقيل: منصوب بـ "كررت"، وحرف الجر محذوف، ... ويروى (لحقت)، وهو الناصب في أقوى الوجهين، لأن الفعل وإن تقدّم، فهو أقوى من المصدر، ولاسيّما مع الألف واللام"[4].

ويقول المرادي: "ومنعه الكوفيون، وبعض البصريين كابن السّراج، وأجازه الفارسي على قبح... "[5].

وما قاله هذا الفريق من النحاة يمكن رَدّه بالآتي:

---

1 الأصول 1: 137.

2 النكت 1: 297.

3 النساء: 148.

4 اللباب 1: 450 – 451.

5 توضيح المقاصد والمسالك 3: 5.

1- في كلامهم دعوة إلى الإضمار والتقدير، وهو خلاف الأصل.
2- في كلامهم تأويل بعيد للبيت الثاني (وأقصد قول الشاعر: لقد علمت أولي المغيرة ... فكان من الأولى نصبه بالقريب منه، وهو الضرب، يقول الأعلم: "ويجوز نصبه بلحقت، والأول أولى لقرب الجوار، ولذلك اقتصر عليه سيبويه"[1].

بقي أن نشير إلى ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من الخلاف السابق. ولعلّنا نأخذ مما جاء عند الأستاذ عباس حسن نموذجاً لذلك، فهو يسير إلى ما ذهب إليه غالبية النحاة، فيضعّف استعمال المصدر عاملاً بأل. نحواً وبلاغة، يقول: "مبدوء بـ "ألْ" وهو – مع قياسيته كسابقيه – أقل منهما استعمالاً وبلاغة"[2].

والذي يميل إليه الباحث ما جاء به أغلب النحاة، لأنّ قولهم يستند إلى عدم وجود ما يعضده سماعاً وقياساً، يقول الأزهري: "وعمله معرفاً بأل قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه"[3].

أما ما استشهد به المجيزون من أبيات الشعر، فتعد من القلة بحيث لا يبنى عليها حكم نحوي مطرد، ولعلّ المقام مناسب لنقل ما ذكره السيوطي عن أبي حيان في رفض مثل هذه الآراء التي لا تعتمد على الكثرة من الشواهد، يقول: "وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأنّا إنّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة"[4].

إضافة إلى ذلك فإنّ النحاة قد نصوا أنّ (أل) من خصائص الأسماء، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل إلا في المشتقات إذا عرفت، لأن (أل) تعامل معها معاملة الموصول في بعض آراء النحاة، أما مع المصدر فيظهر أنّها للتعريف والتعريف من خصائص الأسماء لا الأفعال.

---

[1] تحصيل عين الذهب: 161.
[2] النحو الوافي 3: 220.
[3] شرح التصريح 2: 63.
[4] الهمع 4: 49.

المسألة السادسة عشرة

1- عامل نصب الفعل المضارع بعد "كي"

2- تقديم معمول المضارع المنصوب بكي

يقول الرضي: "قوله: اعلم أنّ مذهب الأخفش: أن "كي" في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير "أن". وقد تظهر، كما حكى الكوفيون عن العرب: لكي أن أكرمك، قال[1]:

أردَتْ لِكَيْما أنْ تَطِيرَ بقربتـــي فتترُكَهـا شَنّاً ببَيْـدَاءَ بَلْقَـعِ

وقال[2]:

فقالت أكلَّ النّاسِ أصْبَحْتَ مَانحــاً لِسَانَكَ كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَــا

ويتعذر لتقدم اللام عليها في نحو "لكيلا تأسوا" وتأخره عنها في نحو قوله[3]:

كَيْ لِتَقْضِيني رُقَيَّــةُ مَــا وَعَدتْنــي غَيْـرَ مُخْتَلَـسِ

بأن كي، المتأخرة في الأول، بدل من اللازم المتقدمة، واللازم المتأخرة في الثاني بدل من كي، المتقدمة، وقد يبدل الحرف من مثله، الموافق له في المعنى، قال[4]:

أرَانِي إذا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَــوَى فَثُمَّ إذَا أَصْبَحْـتُ أصَبْحَتُ غَادِيَـا

أبدل "ثم" من الفاء عند بعضهم. وعند الخليل أن الناصب مضمر بعدها، بناء على مذهبه، وهو أنّه لا ناصب سوى أنّها، ومذهب الكوفيين أنّها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل "أن". ويعتذرون في نحو: كيما أن تَغُرَّ، بأنّ "أن" زائدة، أو بدل من كي، وفي: كي لتقضيني، بزيادة اللازم، كما في **(ردف لكم)**[5] وفي "كيمه" بأن الفعل المنصوب بكي، مقدّر، و "ما" منصوب بذلك الفعل، كأنّه قيل: جئتك، فتقول : كيمه، أي كي أفعل ماذا...".

---

[1] شرح المفصل 7: 19

[2] ديوان جميل بثينة: 79، شرح المفصل 9: 14

[3] ديوان ابن قيس الرقيات: 160

[4] ديوان زهير بن أبي سُلمى: 106

[5] النمل: 73

ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال: جئتك كي زيداً تضرب، لأنّها إمّا جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما، وأجاز الكسائي تقديم معمول منصوب كي عليها". 4: 48-51

ذكر الرضي في هذا النص خلافين. الأول: في عامل نصب الفعل المضارع بعد (كي) فتعددت فيه آراء النحاة فمنهم من يرى أنّ العامل كي نفسها، ومنهم من يرى نصبه بأن مضمرة، ومنهم من عدّ كي حرف جر في جميع استعمالاتها.

الخلاف الثاني: حول تقديم معمول المضارع المنصوب بكي، ورأي الكسائي في جواز تقديمه وإليك تفصيل الخلاف:

الخلاف الأول:

ذهب سيبويه إلى "أنّ" كي حرف ناصب للفعل المضارع، يقول: "اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي أنْ، وذلك قولك: أريد أن تفعل، وكي، وذلك جئتك لكي تَفْعلَ، ولن"[1].

ويقول الزجاجي: "باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة. وهي: أنْ الخفيفة، ولن، وإذن، وحتى، وكي، وكيلا..."[2].

وقد قال الكوفيون "أنّ (كي) لا تكون إلا ناصبة، يقول الأنباري: "لأن كي من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض، لأنّه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء"[3].

وقد استند الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنّها ناصبة بنفسها بالآتي:

1- لأنهم يقولون "جئتك لكي تفعل هذا" لأن اللام حرف خفض وحرف الخفض لا يدخل على مثله، يقول الأنباري: "والذي يدل على أنّها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك "جئتك لكي تفعل هذا"؛ لأن اللام على أصلكم حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، وأمّا قول الشاعر[4]:

---

[1] الكتاب 3: 5

[2] الجمل: 182.

[3] الإنصاف 2: 570 م 78.

[4] شرح المفصل 7: 17

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَــا بِـــي وَلاَ لِلمَــا بهــم أبــداً دواء

فمن الشاذ الذي لا يُعرّج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع"[1].

2- لا يجوز أن يكون الدليل على أنّه حرف جر قولهم كيمه، كما يقول: لمه". يقول الأنباري: "ولا يجوز أن يقال: الدليل على أنّها حرف جر أنّها تدخل على ما الاستفهامية، كما يدخل عليها حرف الجر؛ فيقال: كيمه، كما يقال: لمه". لأنا نقول: مَهْ من كيمه ليس لكي فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنّما هو في موضع نصب؛ لأنّها تقال عند ذكر كلام لم يفهم، يقول القائل: أقوم كي تقوم، فيسمعه المخاطب ولم يفهم "تقوم" فيقول: كيمه؟ يريد كي ماذا، والتقدير: كي ماذا تفعل، ثم حذف، فمه: في موضع نصب، وليس لكي فيه عمل"[2]. وقــد رَدّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون وفق الآتي:

إنّ (كي) تكون مختصة بالأفعال إذا دخلت عليها اللام نحو قولهم: جئت لكي تكرمني" فهي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن، يقول الأنباري: "لأن كي على ضربين؛ أحدهما: أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك: "جئتك لكي تكرمني" كما قال تعالى: **(لكي لا تأسوا على ما فاتكم)**[3] فكي هاهنا الناصبة بنفسها من غير تقدير أنْ، ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر، لأنّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، وهذا لا إشكال فيه، والثاني أن تكون حرف جر كاللام نحو: "جئتك كي تكرمني" فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أنْ" وحذفت فيهما طلباً للتخفيف"[4].

وما قاله البصريون يمكن مناقشته وفق الآتي:

1- إن في كلامهم دعوةً إلى التقدير لـ "أن" وهو خلاف الأصل.

2- كيف يجوز (لكي) أن تكون مرة ناصبة بنفسها مع اللام، ومرة بأن مقدرة بدون اللام والحرف واحد وهو (كي)؟.

---

[1] الإنصاف 2: 571 م 78.
[2] الإنصاف 2: 571 م 78.
[3] الحديد: 23
[4] الإنصاف 2: 573 م 78.

أمّا البصريون فقد ارتضوا في (كي) أن تكون ناصبة وحرف خفض. يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّها يجوز أن تكون حرف جر".[1]

ويقول أيضاً: "أن تعمل بتقدير "أنْ" لأنّهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ، ولأنّهم يقولون "كيما" كما يقولون "كما"، وإنّما وجب أن يقدَّر بعدها "أن" لأن حروف الجر لا تعمل في الفعل"[2].

وقد صحّح المرادي مذهبهم، يقول: أن تكون حرف جر تارة، وناصبة للفعل تارة، وهو الصحيح"[3].

وقد احتج البصريون لما قالوه؛ بدخولها على الاسم الذي هو ما الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها، فإنهم يقولون "كيمه" كما يقول "لِمَهْ".

يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو "ما" الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها؛ فإنّهم يقولون "كَيْمَه" كما يقولون "لِمَهْ" "[4].

ويقول المالقي: "أن تكون حرفاً جاراً، نحو قولهم: إذا استفهموا عن شيء: كيمه؟ أي: لأيِّ سبب فعلت، أو لأيِ علّةٍ فعلت، ولم تجيء جارّة إلا مع "ما الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية كمعنى اللام..."[5].

وما قاله البصريون فيه دعوة إلى التقدير دون حاجة تدعو إليه. بينما ذهب الخليل إلى أنّ الناصب بعد كي أن مقدرة، يقول سيبويه "أما الخليل فزعم أنها لا أن"[6].

وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الخليل والأخفش، يقول: "والخليل والأخفش يقولان: أن مضمرة بعدها"[7].

---

1 الإنصاف 2: 571 م 78.
2 أسرار العربية: 331 – 332.
3 الجنى الداني: 364.
4 الإنصاف 2: 572 م 78.
5 رصف المباني: 290.
6 الكتاب 3: 5.
7 الارتشاف 2: 393.

ومـا قـالوه لا يسـتقيم، لأن فيـه دعـوة للإضـمار، وهـو خـلاف الأصـل، يقـول الرضي: "الإضمار خلاف الأصل"[1].

وأمّا الأخفش فقد قيل: إنه قد انفرد باستعمال كي حرف خفض في كل التراكيب التي ترد فيها والمضارع منصوب بأن مقدرة أو مضمرة. ولعلّ النص السابق عن أبـي حيان يخالف ذلك.

وممن نسب هذا الرأي للأخفش الرضي والمرادي وابن هشام، يقول المرادي: "أنّها حرف جر دائماً. قال: وهو مذهب الأخفش"[2].

يقول ابن هشام: "وعن الأخفش أن كـي جـارة دائمـاً، وأنّ النصـب بعـدها بـ "أن" ظاهرة أو مضمرة"[3].

وقد رُدَّ هذا الـرأي بـدعوى أنّهـا مختصـة بالفعل ولا تكون جـارة، وأضـاف ابـن هشام رَدّاً آخر على الأخفش مفاده قوله تعالى **(لكيلا تأسوا)**[4] . بوجود اللام الجـارة مـع كي فلا يجتمع حرفا جرٍّ في مكان واحد، يقول: "ويرده **(لكيلا تأسوا)** فإن نزعم أن كي تأكيد للام كقوله:

فَلا واللهِ مـا يُلْفَى لَمَـا بِـــي وَلاَ لِلِمَـا بهـم أبـــداً دواءُ

ردّ بأن الفصيح المقيس لا يُخرّج على الشاذ"[5].

الخلاف الثاني:

وهو تقديم معمول الفعل المنصوب بكي نحو :جئتك كي زيداً تضـرب: فقد ورد أن الكسائي يجيزه، يقول ابن عقيل: "خلافاً للكسائي فـي المسـألتين... وإطـلاق التقديم يتناول مثل: "النحو جئت كي أتعلم"[6].

وقد فصّل السيوطي صور المنع مع معمول كي، يقول: "وتقدّم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور: أحدها: تقدّمه على المعمول فقط نحو: جئت كـي النحـو أتعلّم.

---

1 شرح الرضي 1: 517.
2 الجنى الداني: 264.
3 مغني اللبيب: 242.
4 الحديد: 23.
5 مغني اللبيب: 242.
6 المساعد 3: 72.

والثانية على كي فقط نحو: جئت النحو كي أتعلّم. والثالثة: على المعلول أيضاً، نحو: النحو جئت كي أتعلّم. ...

وفي الصورة الثانية خلافٌ للكسائي ..." [1].

ولعل ما قاله الكسائي يخالف ما أجمع عليه جمهور النحاة، ومعلوم أن الرأي إذا خالف رأي الجمهور لم يوضع قاعدة يطرد فيها الحكم النحوي، يقول ابن عقيل: "والجمهور على منعه".

والذي يظهر للباحث أن (كي) في التراكيب السابقة هي عاملُ النصب ولا حاجة تدعو إلى تقدير أنْ أو إضمارها مع كي، ولا القول بأنّها حرف جر، لأنّها مخالفة لما أجمع عليه النحاة في بيان حروف الجر "فكي، وكيما، ولكي، ولكيما" كلها تَعْمَلُ النصب في الفعل المضارع بعدها ودلالتها واحدة، ولعلّ ما قاله الصيمري يناسب هذا المقام، يقول: "وأمّا كي وكيلا وكيما ولكيلا ولكيما: فالمعنى فيها كلَّها واحد، والناصب للفعل كي تقول: جئتك كي تكرمني، ولكي تكرمني..." [2].

---

[1] الهمع 4: 102.

[2] التبصرة والتذكرة 1: 397.

المسألة السابعة عشرة

عمل "كما" النصب في الفعل المضارع

يقول الرضي: "وجوّز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد "كما" على أنّها بمعنى "كيما" والياء محذوفة، وأنشدوا: لا تظلموا النّاسَ كما لا تظلموا.[1]

وقيل: بل الناصب "ما" تشبيهاً لها بأن، والكاف للتشبيه، والبصريون يمنعون ذلك وينشدون: لا تظلم الناس كما لا تُظلَمُ. 4: 51-52.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً بين النحويين في عمل (كَمَا) النصب في الفعل المضارع بعدها فأجازه الكوفيون وقيل تابعهم المبرد، وأمّا البصريون فرفضوا عملها في الفعل بعدها. وإليك تفصيل الخلاف.

ذهب الكوفيون إلى أن (كَمَا) تأتي ناصبة ويرون جواز الرفع بعدها ومال المبرد إلى قولهم واستحسنه، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن كما" تأتي بمعنى كيما، وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين"[2] ويقول السيوطي: "واثبت الكوفيون من حروف النصب، "كما" بمعنى "كيما"، ووافقهم المبرّد"[3].

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بما جاء سماعاً عن العرب إذ كثر في كلامهم نصب الفعل المضارع بكما، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ "كما" تكون بمعنى كيما وأن الفعل ينصب بها أنّه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم، قال الشاعر وهو صخر الغيّ[4]:

جاءَتْ كَبيرٌ كما أُخَفَرَّهـــــا والقوْمُ رصيدٌ كأنُّهـم رَمِـدُوا[5]

أراد "كيما أُخفرّها" ولهذا المعنى انتصب "أُخفرها".

وقال الآخر[1]:

---

[1] ورد البيت: لا تشتمِ النّاسَ كما لا تشتَمُ، ملحق ديوان رؤبة: 183

[2] الإنصاف 2: 585 م81، ينظر، عضيمة، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية: 115.

[3] الهمع 4: 102.

[4] شرح أشعار الهذليين 1: 260

[5] الإنصاف 2: 585 – 590 م81.

وَطرْفُكَ إمّا جئْتَنا فاصْرِفنّـــــه كما يَحْسبوا أنّ الهَوَى حَيْث تَنظرُ

وقال الآخر: لا تظلموا النّاس كما لا تظلموا

أراد "كيما لا تظلموا" وقال عدي بن زيد العباديُّ[2]:

اسْمَعْ حديثاً كَمَا يَوْمــاً تُحدّثّـــه عن ظَهْر غَيْبٍ إذا ما سائلٌ سـأَلاَ

وقال الآخر[3]:

يُقلّبُ عيْنيهِ كَمــا لأخافَـــــه تَشاوسْ رُويــداً إنّني مَنْ تَأمَّــلُ

أراد "كيما أخافه" إلا أنّه أدخل اللام توكيداً، ولهذا المعنى كان الفعل منصوباً فهذه الأشياء كلُّها تدل على صحة ما ذهبنا إليه"[4].

وقد رَدّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون فرفضوا عمل (كما): بالقياس، ورفضوا دليل السماع الذي احتجوا به، فقالوا: إن الأصل كيما وحذفت ياؤه ضرورة، وكفت ما كي عن العمل. كما هو في رُبّ حين تتصل بما فتكفتها عن العمل.

يقول الأنباري: "لأن الكاف في "كما" كاف التشبيه أدخلت عليها "ما" وجعلا بمنزلة حرف واحد كما أدخلت على رب وجعلا بمنزلة حرف واحد، ويليها الفعل كرُبَّما، وكما أنّهم لا ينصبون الفعل بعد ربما فكذلك هاهنا"[5].

وأما الشواهد الشعرية فردّوها وفق الآتي:

1- قول الشاعر "كما أخفرُّها" روايته بالرفع؛ لأنه على معنى كما أجيزها، وقد رواه الفراء بالرفع[6].

2- أما البيت الثاني فروايته "لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ"[7]

3- أمّا البيت الثالث فروايته بالتوحيد "لا تظلِمِ الناس كما لا تظلمُ كالرواية الأخرى." لا تشتم الناس كما لا تشتمُ"[1]

---

[1] ديوان عمر بن أبي ربيعة: 198

[2] ديوان عدي بن زيد العباديّ: 158

[3] ديوان أوس بن حجر: 98

[4] الإنصاف 2: 585 – 590 م81.

[5] الإنصاف 2: 590 م81.

[6] الإنصاف 2: 950 م 81.

[7] الإنصاف 2: 591 م81.

4- البيت الرابع لا حجة فيه؛ لأن الرواة قد اتفقوا على "كما يوماً تحدثهُ".

5- أمّا البيت الخامس ففيه تكلف يقبح البيت والأظهر في روايته " يقلب عينيه لكيما أخافه"[2]

والذي يظهر للباحث:

أن العربية لغة تعتمد البعد عن اللبس في توجيه تراكيبها وتوظيف مكونات التركيب الصرفية على أنواع الكلمة ما بين حرف واسم وفعل ولما كانت هذه سمة بارزة تسير عليها العربية، فخشية عدم فهم (كما) بين التشبيه أو الناصبة بمعنى كيما جاء بسبب توجيه الفعل بعدها نصباً وهو ما أخذ به الكوفيون وأوّل البصريون هذه الشواهد، مرة بالرفع ومرة بالقبح، وكان من الأولى أن نتعامل مع هذه الظواهر التركيبية الواردة عن العرب ضمن اللهجات الواردة عنهم في نصب المضارع بعد كما، ولكنّ الأولى ألاّ يقاس عليها، كما ذُكر سابقاً خشية عدم فهم (كما) بين التشبيه والنصب.

---

[1] الإنصاف 2: 591 م81.

[2] الإنصاف 3: 592 م 81.

المسألة الثامنة عشرة

عامل نصب الفعل المضارع بعد: الواو والفاء....

يقول الرضي: "اعلم أنّ هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار "أنْ" فعند البصريين: حتى، ولام كي، ولام الجحود: حروف جرّ، والواو، والفاء، وأو حروف عطف، ولا ينصب شيء منها بنفسه، لأنّ الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء ولا يعمل شيء منها في الأفعال، والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين، وجاءت "أنْ" ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك أنّها غير عاملة بنفسها.

وعند الكوفيين أن حتى، واللامين، تنصب بنفسها، لقيامها مقام الناصب، فاللام قامت مقام كي، فعملت عملها، وكذلك حتى التعليلية، وأمّا إذا كانت بمعنى إلى فتعمل عمل "أنْ".

وفيما قالوا بعد، لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقاد بقائه على أصله أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل. وفيما تأوّل البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارّة ، حتى تبقى على أصلها مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولا سيَّما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها[1]:

لَلُبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنـــي أحبُّ إليّ مِـنْ لبْـسِ الشّفُوفِ

وفي قوله[2]:

ألاَ أيُّهذا الزّاجري أحْضَرَ الوغـى وأنْ أشْهدَ اللذاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي؟

على أن لام الجحود ليست بمعنى "كي" ولا بمعنى "أن" و "حتى" للغاية ليست بمعنى "أن" فكيف تحملان في النصب على ماليستا بمعناه. وقال الكسائي من بين الكوفيين: إنّ "حتى" ليست في كلام العرب حرف جر، وإنّ الجرّ بعدها في نحو: **(حتى مطلع الفجر)**[3] بتقدير حرف الجر، أي "إلى" بعدها، أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يرد عليه الاعتراض في حتى، بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما ورد على سائر الكوفيّة، بل يَرد عليه: أنّها غير مختصة بقبيل، لكن في مذهبه بعد، لأن حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة، فكيف اطّرد بعد "حتى"، وأيضاً كيف اطرد

---

[1] شرح المفصل 7: 25

[2] ديوان طرفة بن العبد: 32

[3] القدر: 5

حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم. وعند الجرمي: أن الفاء، والواو، وأو، ناصبة بنفسها. وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي أنّ المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لمّا خالف ما قبله، وإنّما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنّه طرأ على الفاء معنى السببيّة، وعلى "الواو" معنى الجمعية، وعلى "أو" معنى النهاية أو الاستثناء. وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إنّه انتصب على الصَّرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف، سواء ... " 4: 53-55.

ذكر الرضي في هذا النص حواراً طويلاً في ناصب الفعل المضارع بعد بعض حروف المعاني كحتى ولام كي ... فالبصريون يرون إضمار (أن) ناصبة للفعل المضارع بينما يرى الكوفيون أنّ عامل النصب هو حتى نفسها من غير تقدير أنْ، بينما يذهب الكسائي إلى أنّ حتى ناصبة بالأصالة، والاسم المجرور بعدها بحرف جر محذوف. وإليك تفصيل الخلاف:

قبل الخوض في تفصيل الخلاف النحوي، نرى أن نشير إلى أن الرضي قد داخل بين أكثر من خلاف في نصب الفعل مع حتى ولام كي وأو واو المعية... والفاء، ومناقشة مثل هذا الخلاف يحتاج إلى تفصيل كل الجزئيات، والمتبادر أنّها تسير في أغلبها إمّا على إضمار أنْ، أو النصب بالحرف نفسه، أو الخروج إلى ما يسمى بالنصب على الخلاف لذا جعلنا الخلاف في (حتى) نموذجاً، يمكن أن تسير عليه باقي الحروف.

ذهب البصريون إلى أنّ عامل النصب في الفعل المضارع بعد (حتى) في قولهم: أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلعُ الشمس، هو "أنْ" مضمرة بعد حتى، يقول سيبويه: "واعلم أنّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي"[1].

ويقول المبرد: "هذا باب (حتّى) اعلم أنّ الفعل ينصب بعدها بإضمار (أنْ).[2]"

ويقول ابن السّرّاج: "اعلم أنّ "حتى" إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء، ووليها فعل مضارع أضمر بعدها "أنْ" ونصب الفعل"[3].

---

[1] الكتاب 3: 7.

[2] المقتضب 2: 37.

[3] الأصول 2: 151.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أنْ" والاسم مجرور بها"[1].

ويقول الإسنوي: "فمذهب البصريين أنّها حرف جر والنصب بعدها بإضمار أنْ"[2].

وقد استدلّ البصريون لما ارتضوه بأنّ "حتى" من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، لذا يتعين أن يكون العامل أن مضمرة بعد حتى، إذا علمنا أنّ أنْ من الحروف التي تنصب الفعل المضارع.

يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ الناصب للفعل "أنْ" المقدرة دون حتى، أنّا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنّه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أنْ" وإنّما وجب تقديرها دون غيرها، لأنّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أمّ الحروف الناصبة للفعل"[3].

وما قاله البصريون يمكن مناقشته وفق الآتي:

1- إنّ في قولهم دعوة إلى التقدير والإضمار وهو خلاف الأصل، يقول الرضي: "الإضمار خلاف الأصل"[4].

2- إنّ تقديرهم ما بعد (حتّى) مصدراً يخلُّ بالمعنى، لأن "حتى" بمعنى التعليل وقولهم سرت حتى دخولها يفتقر لهذا المعنى.

3- إن قولهم أنّ حتى الداخلة على الفعل هي نفسها التي تدخل على الاسم جارةً لا يستقيم، لأن لكل واحد منهما معنى يفرق عن الآخر، فحتى الناصبة مع الفعل المضارع بمعنى (كي) أو إلى أن، أما الداخلة على الاسم المجرور فتفيد معنى (إلى) فبان الفرق بينهما.

أمّا الكوفيون ومنهم الفراء فقد ذهبوا إلى أنّ الناصب للفعل المضارع بعد حتى في قولهم: ذاكرت حتى أنجح، وانتظرتك حتى تطلع الشمس هو "حتى" نفسها دون

---

[1] الإنصاف 2: 597 م 83.

[2] الكوكب الدري: 329.

[3] الإنصاف 2: 597 م83.

[4] شرح الرضي 1: 517.

حاجة إلى تقدير "أنْ" لأنّها قامت مقام "كي" و "إلى أنْ" يقول الفراء: "فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصب بعده بحتى، وهو في المعنى ماض"[1].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب، ينصب الفعل من غير تقدير أن، نحو: قولك أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: مطلته حتى الشتاءِ، وسوفته حتى الصيف".[2]

ويقول الإسنوي: "وقال الكوفيون: إنّها ناصبة بنفسها، وليست جارة، وحيث نصبت كانت للتعليل – كما مثلنا – وللغاية، كقولك: سِرْ حتى تطلعَ الشمس"[3].

وهذا القول من الكوفيين يحتاج إلى مناقشة:

1- نصّ النحاة على أنّ من شرط العامل لكي يعمل أن يكون مختصاً، و "حتى" حرف غير مختص، لذا بَطُل أن يكون عاملاً النصبَ في المضارع، يقول الرضي: "وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين"[4].

2- وَرَدَ مع تركيب "حتى" الفعلُ المضارعُ مرفوعاً نحو: سرت حتى أدخُلها، ومرض حتى لا يرجونه، فلو كانت عاملة ما جاء معمولها مرفوعاً لأن القاعدة تنص على أن العامل لا يعمل مرة ويهمل أخرى.

بينما ذهب الكسائي إلى أنّ (حتى) حرف مختص بالفعل المضارع، ينصبه بالأصالة، أما الاسم المجرور بعدها في قولهم: مطلته حتى الشتاء فمجرور بحرف جر محذوف تقديره إلى، يقول الأنباري: "ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة"[5].

وما قاله الكسائي يحتاج إلى مناقشة:

1- في قوله الميل إلى الإضمار والتقدير وهو خلاف الأصل.

2- نصّ النحاة أنّ حرف الجر لا يعمل غائباً (إذا حذف).

بقي أن نشير إلى رأي ذكره ابن هشام عن ابن هشام الخضراوي وابن مالك وأبي البقاء العكبري يرون فيه أنّ (حتى) مرادفة إلاّ في الاستثناء. يقول ابن هشام:

---

[1] معاني القرآن 1: 133.

[2] الإنصاف 2: 597 م83.

[3] الكوكب الدري : 329 – 330.

[4] شرح الرضي 4: 53.

[5] الإنصاف 2: 598 م 83.

"ومرادفة إلاّ في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم "والله لا أفعل إلا أن تفعلَ" المعنى حتى أن تفعلَ، وصرّح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله البقاء عن بعضهم"[1].

ويقول الإسنوي: "وذكر ابن هشام وتبعه ابن مالك أنّها تأتي بمعنى إلا فتكون للاستثناء المنقطع، وضابطه أن يكون مما لا يتكرر فيه الفعل كقولك: لا قتلنّ الكافر حتى يُسْلِمَ، بخلاف ما يدلَّ على التكرار كالضرب والسير ونحوهما"[2].

وهذا الرأي يمكن رَدّه بالآتي:

1- الأصل في حروف المعاني ألا تتناوب مع بعضها؛ لأن لكل حرف دلالته التي تميزه عن الآخر.

2- الأصل في حتى الغاية، وهو ما يقتضيه معناها في التركيب أما إلاّ فلا أثر لها في هذا المعنى، يقول ابن هشام: "وإن المراد معنى الغاية"[3].

بقي أن نلقي إطلالة سريعة على ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف رأيهم في هذا الخلاف.

فقد رأى الأستاذ عبد المتعال الصعيدي أن ما ذهب إليه الكوفيون بأن هذه الحروف تنصب بنفسها، لا يوقعنا في تكلفات ولا تعقيدات ولا يحمل هذه الحروف ما لا تحتمله من المعاني، يقول: "وقد ذهب الكوفيون إلى أن هذه النواصب العشرة تنصب المضارع بنفسها، وهو مذهب لا التواء فيه ولا تعقيد، ولا يُحَمِّل هذه النواصب ما لا تحتمله من المعاني، ولا يوقعنا بهذا في تكلّفات تشوه جمال علم النحو، وتجعل منه غذاء قبيحاً لنفوسنا وعقولنا، لأنّ العقل الذي يتربى بين هذه التكلفات لا يكون هو العقل الصالح الذي نقصده من التعليم ..."[4].

والذي يظهر للباحث أنّ عامل نصب الفعل المضارع بعد حتى وغيره من حروف المعاني "أو، الفاء، أو واو المعية "... هو المعنى، فهو بعد حتى إما يفيد الغاية أو التعليل، فإذا كان يفيدهما نصب، وعلم معنى الغاية والتعليل من سياق الكلام، أما إذا لم يفد هذين المعنيين رُفع، نحو سرت حتى أدخلُها إذا لا غاية ولا تعليل في هذا التركيب. يقول سيبويه: "واعلم أنّ حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين:

---

[1] مغني اللبيب: 169.

[2] الكوكب الدري: 329 – 330.

[3] مغني اللبيب: 169.

[4] النحو الجديد: 165.

تقول: سرت حتى أدخلُها، تعني أنّه كان دخول متصل بالسير، كاتصاله به بالفاء، إذا قلت: سرت فأدخلُها، فأدخلُها هاهنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنّه في عمله، وأنّ عمله لم ينقطع، فإذا قال حتى أدخلها، فكأنّه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير، كاتصاله بالفاء، فحتى صارت هاهنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، لأنّها لم تجيء على معنى إلى أنْ، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النصب، كما خرجت إذن منها، في قولك: إذن أظنك.

أمّا الوجه الآخر: فإنّه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك؛ ولقد سرت حتى أدخلُها ما أمنعُ، أي حتى أني الآن أدخلها، كيفما شئت، ومثل ذلك قول الرجل لقد رأى مني عاماً أولّ شيئاً، حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيءٍ، وقد مرض حتّى لا يرجونه"[1].

[1] الكتاب 3: 17 - 18.

المسألة التاسعة عشرة
حذف الجار وبقاء عمله

يقول الرضي: "ولا يجوز حذف الجارّ في اختيار الكلام إلا مع "أنّ" و "أنْ" وذلك فيهما، أيضاً، بشرط تعيُّن الجار، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي، والأول أولى، لضعف حرف الجر من أن يعمل مضمراً، ولهذا حُكم بشذوذ: اللهِ لأفعلن، ونحو قول رؤبة: خيرٍ، لمن قال له كيف أصبحت، وقوله[1]:

إذَا قِيلَ أيُّ النّاسِ شرُّ قَبيلـــةٍ أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُـفِّ الأصابـعُ

وإنّما جاز حذف الجار مع أنّ وأنْ، كثيراً قياساً، لاستطالتهما بسلتهما. والأخفش الأصغر، يجيز حذف الجار مع غيرهما، أيضاً، قياساً إذا تعين الجار كما في: خرجت الدار ولم يثبت، بلى، قد جاء في غيرهما،إمّا شذوذاً كقوله[2]:

تَمُرّون الدّيَارَ وَلَـمْ تَعوُجُـوا كَلامُكـمْ عليّ إذاً، حَـــرَامُ

وقوله تعالى **(لأقعدن لهم صراطك المستقيم)**[3] و: **(ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله)**[4]... **(.. أن تسترضعوا أولادكم)**[5]. والأولى في مثله أن يقال: ضُمِّن اللازم معنى المتعدي، أي: تجوزون الديار، و : لا لزمنّ صراطك، و: لا تنووا عقدة النكاح، و: ترضعوا أولادكم، حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعدية ما ضُمِّن معناه، قال تعالى **(يخالفون عن أمره)** [6] أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه". 4: 137-138.

ذكر الرضي في هذا النص خلافاً في حذف حرف الجر وبقاء المعمول مجروراً، فسيبويه لا يجيز حذف الجار مع أنّ وأنْ في اختيار الكلام وأجازه الخليل والكسائي.

---

1 ديوان الفرزدق: 409

2 ديوان جرير: 386

3 الأعراف: 16

4 البقرة: 235

5 البقرة: 233

6 النور: 63

وأما القسم الثاني من نص الرضي وهو رأي الأخفش الصغير في قياسيته حذف الجار نحو: عن، وإلى ... وإليك التفصيل.

ذكر الرضي عن سيبويه حذف الجار مع أنّ وأنْ وكما هو معلوم أن هذا من المواضع المطرد فيها حذف حرف الجر عند النحاة، يقول إن ابن الحاجب " والقياسي حذف حرف الجرّ مع أنّ وأنْ على اختلاف ألفاظها"[1].

وأما ما ذهب إليه الخليل والكسائي في عدّهما ما بعد أنّ وأن مجروراً بحرف مقدر، فاعتمدا إضمار حرف الجر قياساً على: اللهِ لأفعلن. يقول ابن الحاجب: "وقد زعم الخليل أنّها في موضع خفض، وهذا يدلّ على أنّه قدّرها مضمرة مثلها في قولهم: اللهِ لأفعلن بالخفض"[2].

وهذا الرأي يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- إضمار حرف الجر خلاف الأصل كما نصّ على ذلك جلّ النحاة.

2- نصّ النحاة أن حرف الجر لا يعمل غائباً، لأن حروف الجر دلالتها فيها نفسها.

فعمل الغائب ضعيف؛ لأن الحروف ضعيفة في العمل مقارنة بالفعل يقول ابن عصفور: "والحروف أضعف في العمل من الأفعال وأيضاً فأنّ الحروف لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بزيد فإنّما خفضت زيداً بمررت بواسطة الباء. فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفاً فلم يتصرّف فيها ذلك"[3].

ولعل هذا يقودنا إلى توضيح خلاف بين النحاة ومضمونه، هل يعمل حرف الخفض بدون وجوده؟.

يقول ابن الحاجب: "حذف حروف الجر يجيء تارة سماعاً في موضع وقياساً في موضع، فللسماعي طريقة النقل بمواضعه كقولك: استغفرت اللهَ الذنبَ وأمرت زيداً الخير، وقولهم: اللهُ لأفعلنّ وإذا حذفت حرف الجر وجب النصب، لأنّه مفعول ولا وجه إلاّ النصب..."[4].

ويقول ابن عقيل: "فغير المطرد، كقول رؤبة لمن قال له "كيف أصبحت؟" "خيرٍ والحمد لله" التقدير: على خير، وقول الشاعر:

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 2: 160

[2] الإيضاح في شرح المفصل 2: 160.

[3] شرح الجمل 1: 483-484.

[4] الإيضاح في شرح المفصل 2: 160.

إذا قِيل: أيُّ النّاسِ شرُّ قَبيلـــــةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكفِ الأصابـــعُ

أي: أشارت إلى كليب، وقوله:

وَكَريمةٍ مِنْ آل قَيْسٍ أَلِفْتُـــــهُ حَتَّى تَبَذَّخ فارْتَقَــى الأعْـلامِ[1]

ويقول السيوطي: "لا يحذف حرف الجر ويبقى عمله اختياراً"[2].

وقد رَدّ النحاة الشواهد السابقة ومما جاء في هذا الردّ ما نقله البغدادي، يقول:

"أشارت كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ".

على أنّ بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه شاذ. وعند ابن عصفور ضرورة، والتقدير: أشارت إلى كليب، وكان القياس النصب بعد حذف الجار..."[3]. ويقول أيضاً:

"تمرُّونَ الدّيـارَ ولم تَعوجُوا ".

على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ"[4].

أما ابن مالك فقد رأى جواز بعض ما سبق، فقد ذكر أن قول رؤبة خيرٍ جائز صحيح، يقول: "قلت: والقياس على هذه الأوجه كلها جائز ومنعه الفراء في نحو: زيد لمن قال: بمن مررت؟ والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم "أقربهما منك بابا"[5] بالجرّ، إذ قيل: فإلى أيهما أهدى، وكقول العرب: خيرٍ، بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ بحذف الباء وبقاء عملها؛ لأن معنى كيف بأيّ حال. فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجر أولى"[6].

ويفهم من كلام ابن عقيل تجويز ما ذهب إليه ابن مالك، يقول: "قال المصنف والصحيح جوازه، لقول العرب: خيرٍ بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ لأن معنى كيف؟ بأي حال؟ فإذا جعلوا معنى الحرف دليلاً كان لفظه أولى"[7].

وما قاله ابن مالك فيه نظر ويمكن رَدّ ما ذهب إليه:

كما هو معلوم أن الأصل في تراكيب العربية أن تسير على الشائع المشهور وليس على الأمثلة القليلة النادرة التي لا يمكن أن يطرد عليها حكم نحوي، يقول أبو

---

1 شرح ابن عقيل 3: 39 –40.

2 الهمع 4: 221.

3 الخزانة 9: 113.

4 الخزانة 9: 118.

5 صحيح البخاري 2: 788

6 شرح التسهيل 3: 192.

7 المساعد 2: 299.

حيان: "وجعلوا قول العرب (خيرٍ عافاك الله) جواب كيف أصبحت من الشاذ الذي لا يقاس عليه"[1]. ويقول ابن عقيل: "والمغاربة جعلوا قولهم: خيرٍ بالجر، في المثال المذكور، من النادر الذي لا يقاس عليه"[2].

بقي أن نشير إلى رأي الأخفش الصغير كما ذكر الرضي في إجازته حذف حرف الجر اطراداً لـ من – إلى – عن – الباء ... يقول ابن عصفور: "وزعم علي بن سليمان الأخفش أنّه ويجوز حذف حرف الجر إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو: بريت القلم السكين، يريد بالسكين، لأنّه قد تعيّن المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكّين"[3].

وقد تبعه في هذا الرأي ابن الطراوة، "وعلى أيّ حال فأبو الحسين بن الطراوة يتابع الأخفش الصغير ... والثاني حرف الجر قياساً على ما ورد"[4].

وما قالاه يمكن رَدّه وفق الآتي:

كما هو معلوم أن العربية تقوم على التوضيح والإفهام دون لبس، فمتى أُمن اللبس صارت العربية وفق ما جاء بها صاحبها نطقاً، ولكن حين يدخلها الغموض وعدم الفهم تكون عرضة لأن تبتعد عن ما تميل إليه الطباع ويألفه الذوق، فالمتكلم والسامع لا يمكن أن تكون بينهما وشائج لفهم اللغة إذا بنيت على اللبس والغموض، فالناطق استغفر الله ذنباً أو من ذنب يظهر في تركيبه الوضوح سواءً عَدّى الفعل أو جرّ ما بعده. كما في التركيبين، ولكنّه حين ينطق: "بريت القلم السكين أو قطعت الشجرة الفأس" أو كتمت السر الفم" على قصد أنّ هناك حرف جر محذوف فهذا ما يدخل التراكيب فيما لا يستيسغه السامع وتنفر منه الأذواق، ولعلّ المقام مناسب لنؤيد هذا الرأي بما ذكره الدكتور عياد الثبيتي، يقول: "غير أنّه يؤدي إلى إجازة كثير من الأساليب التي تمجها الطبَّاع وتنفر منها الأذواق"[5].

---

1 الإرتشاف 2: 470.

2 المساعد 2: 299.

3 شرح الجمل 1: 307.

4 ابن الطراوة النحوي: 183.

5 ابن الطراوة النحوي: 183.

المسألة العشرون

عامل نصب الجزأين مع بعض الأحرف الناسخة

يقول الرضي: "ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بليت، نحو: ليت زيداً قائماً، لأنّه بمعنى تمنيت، ومفعوله: مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم، أي: تمنيت قيام زيد، فنصبت الجزأين، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما، ومن ثّمَّ جاز: ليت أنّ زيداً قائم، كما جاز علمت أن زيداً قائم، فهي، عنده، كأفعال القلوب في العمل سواء.

واستشهد الفراء بقوله: يَا لَيْتَ أيامَ الصّبَا رَوَاجِعَا[1]

والبصريون يحملون "رواجعاً" على الحالية، وعامله: خبر "ليت" المحذوف، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع. والكسائي يقدر "كان" أي: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع، وهو ضعيف، لأن "كان" و "يكون" لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم: إن خيراً فخيرٌ.

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء: نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً، كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام: "إن قَعْرَ جهنمَ لسبعين خريفاً"[2]، وأنشدوا:

كأَنَّ أُذْنَيْـهِ إذَا تشَـــــوّفَا قَادِمَــةً أو قَلَمــاً مُحَرّفَــا

وذلك أن اسم ":كأنّ" مشبّه، وخبره مشبّه به، فهما مفعولان لشبهت: الأول مفعول بلا جارّ، والثاني مفعول بحرف جرّ. وليس ما قالوا بمشهور، وقد وُرّد على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح: الصواب: تحسب أذنيه إذا تشوّفا قادمة، فتقول: إن "ليت" متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنّها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنّه "ليت". وأمّا نحو قوله:

يَا لَيْتَ إنّـي وسُبَيْعاً في عَنَـــمِْ والخرجُ مِنْـها فوق كرّازٍ أجمْ

فأنّ مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، لا أنّها مفعول تمنيت.

وينبغي، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو: علمت أنّ زيداً قائم، من تقدير المفعول، الثاني: أن يقدِّر أيضاً، ههنا، خبر "ليت"، والاعتراض كالاعتراض" 4: 334 – 335.

---

[1] شرح المفصل 1: 104

[2] صحيح مسلم، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، 187

اختلف النحاة في نصب الجزأين مع بعض أخواته "إنّ" كليت، ولعلّ وكأنّ" كما ذكر الرضي، فمن النحاة من خصّ ذلك بليت، ومنهم من جعله في بعض أخواتها، ومنهم من جعله مع أخواتها كلِّها، ومن النحاة من رفض هذا الرأي، وأوّل وقدّر ما جاء عن العرب. وإليك تفصيل الخلاف:

ذهب سيبويه ومن تبعه من جمهور النحاة إلى "أنّ" وأخواتها لا تنصب الجزأين وما جاء من شواهد على ذلك فمؤول إمّا على حال، أو على تقدير كان، يقول سيبويه: "ومثل ذلك قول الشاعر: يا لَيْتَ أيامَ الصبا رواجعا.

فهذا كقوله: ألا ماءَ بارداً، كأنّه: قال ألا ماءَ لنا بارداً، وكأنّه قال: ياليت لنا أيام الصبا، وكأنّه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ"[1]. فكأن سيبويه يشير إلى تقدير خبر لليت وهو لنا، ويؤول ما بعدها على الحال.

ويقول ابن السّراج، ومثل ذلك قول الشاعر: "يا ليت أيام الصّبا رواجعا".

كأنه قال: يا ليت أيام الصّبا لنا رواجعا، أو أقبلت رواجعا"[2].

ويقول أبو علي الفارسي: "فأمّا قول الشاعر: يا ليت أيام الصبا رواجعا.

فإن أبا علي ذكر عن أصحابنا أنها ليست منتصبة بـ "ليت" وإنّما حال من فعل مضمر، كأنّه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا، فالعامل في رواجع الفعل المضمر"[3]

ويتبعهم الشلوبيني قائلاً: "نصبه على الحال، وإضمار الخبر كأنّه: يا ليت لنا أيام الصبا في الحال[4]"

وما قاله هذا الفريق من النحاة يمكن مناقشته وفق الآتي:

1- إنّ قولهم يعتمد على التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[5]، ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[6].

2- إن في توجيههم السابق تداخلاً بين جملتين الأولى اسمية وهي ليت مع معموليها، والثانية فعليه مقدرة بأقبلت لتأويل رواجع على الحال، ومعلوم إن

---

1 الكتاب 2: 142.

2 الأصول 1: 247-248.

3 المسائل المنثورة: 74 – 75.

4 التوطئة: 239.

5 الإنصاف 1: 249 م3.

6 شرح الرضي 1: 303.

للجملة الاسمية من السمات والخصائص ما يميزها عن الجملة الفعلية، فكان الأولى ألا يقام هذا القياس بينهما.

وقد ذهب الكسائي إلى نصب الاسم بكان مقدرة محذوفة يقول ابن السّراج "وقال الكسائي: أضمرت كانت"[1].

ويقول ابن يعيش: "وأجاز الكسائي نصب الاسمين معا لكن على غير هذا التقدير، وإنّما يضمر كان، والتقدير عنده ليت زيد كان قائماً"[2].

ويقول ابن الحاجب: "والكسائي يجيز ذلك تقدير كان، فتقول: ليت زيداً قائماً على معنى ليت زيداً كان قائماً"[3].

وقد احتج الكسائي بأنّ كان تستعمل كثيراً مع ليت، نحو قوله تعالى **(يا لَيْتَها كانت القاضية)**[4]، وقوله **(يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيما)**[5]، يقول ابن يعيش: " قال؛ لأنَّ كان تستعمل هنا كثيراً نحو قوله تعالى **(يا ليتها كانت القاضية)** وقوله تعالى **(يا ليتني كُنْت معهم فأفوزَ فوزاً عظيما)**[6].

وما قاله الكسائي يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

1- في قوله تكلف التقدير (لكان محذوفة)، وهو خلاف الأصل.

2- في قوله مخالفة للقياس يقول ابن الحاجب: "ويضعف قول الكسائي بأن إضمار (كان) ليس بقياس"[7].

وأمّا المجيزون لنصب الاسمين في نحو: ليت زيداً قائماً و "ليت أيام الصبا رواجعا". فقد اختلفت آراؤهم وتعددت ولعلّ المقام مناسبٌ لسرد ما جاء عند أبي حيان، فيظهر للباحث أنّه من أكثر النحاة استقصاءً لتفصيل دقيق هذه الآراء.

يقول أبو حيان: "وقوله يجوز نصبهما بـ "ليت" عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه هذا نقل هذا المصنف، ونقل ابن أصبغ ... قال وأجازه الفراء في كأنّ وليت ولعلّ، وأجازه الكسائي في ليت، وبعض المتأخرين في الستة.

---

1 الأصول 1: 248.

2 شرح المفصل 8: 84.

3 الإيضاح في شرح المفصل 2: 199.

4 الحاقة: 27

5 النساء: 73

6 شرح المفصل 8 : 84.

7 شرح المقدمة الكافية 3: 975 – 977.

وقال ابن عصفور: زعم بعض النحويين أنّه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معاً، وممن ذهب إلى ذلك ابن سَلاّم في "طبقات الشعراء"، وزعم أنّها لغة رؤبة وقومه" وقال أستاذنا أبو جعفر: حكى هذا المذهب أبو علي الشلوبيني عن جماعة من المتأخرين، سَمّى منهم ابن الطرواة انتهى. وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد ابن السِّيد البطليوسي.

فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها والثاني اختصاص ذلك بليت. الثالث جواز ذلك في كأنّ وليت ولعلّ ونحن نسرد ما أتى عن العرب شاهداً على ذلك مما استدلّوا به فحُكي عن بني تميم أنهم ينصبون بـ "لعلّ"، فيقولون: لعلّ زيداً أخانا.

وقال:

إنّ العَجوزَ خَبَّةً جَزُورا تأكُلُ كلَّ ليلةٍ قَفيزا

وقال عمر بن أبي ربيعة[1]:

إذا اسوَدّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافاً، إنّ حُرَّاسَنا أُسْدَاً

وقال أبو نخيلة:

كأنَّ أُذْنَيْه إذا تَشَوَّفا قادِمةً أو قَلَماً مُحَرَّفا

وقال آخر:

كأنّ مَكاكِيَّهُ بالجِوا ء حولّ الدَّفاليسِ شَرْباً ثِمالا

وقال آخر:

لَيْتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ على الفَتَى والشَّيبَ كان هو البَدِيءُ الأوَّلُ

وقال آخر:

ليتَ هذا الليلَ دهراً لا نَرَى فيه عَريبا

وقال:

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعا

وقال آخر[2]:

---

[1] ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح الجمل 1: 424

[2] لم أجده في ديوان رؤبة، التذييل والتكميل 5: 28

يا ليتَهُ إذْ لَـمْ يَكـُنْ حِمـــارا لُؤلُؤةً في الـدارِ أوْ مِسْمـــارا

يريد: مِسْماراً لِمُصحف. وقال آخر:

ألاَ يا ليتَنِـــي حَجَـراً بِـــوادٍ قامَ، وليـتَ أُمِّي لَـمْ تَلِدْنِـــي

وقال آخر:

فيا ليتَنِـــي إذْ لَمْ تَجُـودي بِنَظرةٍ لِما بِي، ولَيْـتَ الحُبَّ شيئاً مُحَرَماً

وقال آخر:

فليْـتَ اليومَ كـــانَ غِرارَ حَـوْلٍ وليتَ اليـومَ أيَّـاماً طِـوالا

وقال آخر:

سُئلتِ، وكـــانَ البُخْـلُ مِنكِ سَجيَّةً فليتَكِ ذا لَونَيـن، يُعطي ويَمنَـعُ

وحكى الكسائي: ليت الدجاجَ مُذَبّحاً"...

وروي في الحديث: "إن قَعْرَ جَهنّمَ لسبعين خريفاً". وحكى الكسائي عنهم: ليت الدجاجَ مذبّحاً. وقد عمل على ذلك بعض المولدين، قال ابن المعتر[1]:

مرّتْ بنا سَحَراً طيرٌ، فقلت لهـــا: طُوباكِ، يا ليتني إياك، طوبـاك[2]

يلاحظ فيما قاله أبو حيان نقطة هامة وهي مذهب الكسائي في هذا الخلاف فقد عُرض له رأي يذهب فيه إلى تقدير كان، ونجده هنا يذهب إلى نصب الجزأين بليت على ما ذهب إليه الفراء.

وقد رَدّ النحاة ما استشهد به مجيزو النصب، ولعلّ المقام يقضي أن نأخذ اقتباسين مما جاء عند ابن مالك وأبي حيان نظير ما فصّلاه في هذا الرّد: يقول ابن مالك: "ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قعرْتُ الشيءَ إذا بلغت قعره، وهو اسم إنّ، ولسبعين خريفاً ظرف مخبر به، لأن الاسم مصدر، وظرف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً، ويقدر أنّ حراسنا أسداً، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، أو كانوا. وأما قول الراجز فمحمول على أن تأكل خبر إنّ، وخبة جزورا حالان من فاعل تأكل، ولا تكلف في هذا التوجيه.

وأمّا قول الآخر فمحمول على أنّ قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر، والتقدير؛ لأن أذنيه إذا تشوفا يحكيان قادمة"[1].

---

[1] التذييل والتكميل 5: 26 – 30.

[2] ديوان ابن المعتز 2: 409

ويقول أبو حيان: "وتأول غيره جميع ما أتى في ليت على أنّ خبر (ليت) في ذلك محذوف، وذلك المنصوب الذي زعموا أنّه خبر هو منصوب على الحال أو على خبر كان مضمرة، وإن كان معرفة لم يجز إلا أن يكون خبر (كان) مضمرة، والتقدير: عادت رواجعَ، وعاد دهراً، وعاد لؤلؤة، وعدت حجراً وكان هو الرجيع، وكان شيئاً محرماً، وعاد غرار حَوْل، وعاد أيّاماً طوالا، وعاد مذبحاً، وتحكيان قادمة، ويحكين شرباً، وتلفيهم أسداً..."[2].

إنّ المتابع لما ذكره ابن مالك، وأبو حيان يلاحظ عليه كثرة التقدير والتأويل والإضمار، وقد سبق أن رُدّتَ مثل هذا الكلمات في ما سبق عرضه عن البصريين والكسائي.

ومواصلة لعرض هذا الخلاف، لعلّ من المفيد أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم من هذا الخلاف:

فالدكتور أحمد سليمان ياقوت يرى أنّ مثل هذه الشواهد مرفوضة وأن نصب الجزأين إنما هو بدعة ابتدعها النحاة، ثم أطال في رَدّ الشواهد ما بين خطأ في نقل الشاهد أو من الشاعر، أو أنّ الاستشهاد ببعض الشواهد كان لغير غرض نصب الجزأين، بل محذوف الخبر: يقول: "ونحن إذا تناولنا هذه الشواهد – شاهداً شاهداً – بالتحقيق والتوثيق وإرجاعها إلى أصحابها لوصلنا إلى نتيجة مؤداها أنها مرفوضة وأنّ نصب الجزأين إنما هو بدعة من بدع النحاة.

فأما الشاهد الأول فقالوا انه لعمر بن أبي ربيعة، وقد بحثت في ديوان عمر (طبعة مصباح اللبابيدي – بيروت) فوجدت قصيدتين من نفس البحر والقافية الأولى ص 74 ومطلعها:

لقد أرسلت في السرّ ليلى تلومَنِي وتزعمني ذا ملةٍ ترفا جلدا

والثانية ص 77 ومطلعها:

أرقتُ ولم أملكْ لهذا الهوى رداً وأورثني حُبِي وكتمانَه جُهَدا

وليس من بين هاتين القصيدتين بيت الشاهد. وبحثت أيضاً في ديوانه (طبعة مطبعة السعادة) فوصلت إلى نفس النتيجة، والقصيدة الأولى بهذه الطبعة ص 175 والثانية ص 152.

---

[1] شرح التسهيل 2: 9 – 10.

[2] التذييل والتكميل 5: 31.

وأما الشاهد الثاني فقد ذكره سيبويه في كتابه ولكن ليس شاهداً على نصب الجزأين، بل شاهد على جواز حذف الخبر (لنا)، و(رواجعا) حال. قال (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرا لها). ولو كانت هذه لغة لبعض العرب ما كانت لتخفى على سيبويه، لاسيما أنه ذكر البيت الذي يستشهدون به، فكان هذا مدعاة لذكر القاعدة المبنية على هذا البيت.

ويزاد الأمر وضوحاً بقول الشنتمري بأسفل الصفحة نفسها تعليقا على هذا البيت: ومن النحويين من يجيز نصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لأنها في معناها فيكون هذا البيت على تلك اللغة إن كانت صحيحة مسموعة.

وقد تولى الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد توثيق هذا البيت فذكر أن بعض أرباب الحواشي نسبوه إلى رؤبة بن العجاج وقد بحث في ديوانه فلم يجده في أصله ولا في زياداته مع أن لرؤبة أرجوزة طويلة يصف فيها الفلاة على هذا الروي أولها: قد طرقت ليلى بليل هاجعا. وبحث الأستاذ محيي الدين أيضاً في ديوان العجاج ليتحقق من قول ابن سلام الذي نقله السيوطي من أنه للعجاج فلم يجده أيضاً، ووجد ناشره قد جعله في زياداته بيتاً مفرداً لم يتقدمه شيء ولم يتأخر عنه شيء، ثم وجد البغدادي يقول: وهذا الشاهد أحد الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها.

وإذن فهذا البيت مرفوض أيضاً.

وأما الشاهد الثالث فقد أنشده الشاعر محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي بين يدي الرشيد الذي سرعان ما صححه له، حيث اقترح عليه وضع (يخال) مكان (كأن) ولو كانت هذه لغة للعرب لما خفيت على الرشيد ومن بحضرته من العلماء.

وأما الحديث الشريف فقد رواه مسلم في أواخر كتاب الإيمان عن أبي هريرة وهو في بعض نسخة (لسبعون خريفا) على الفصيح[1] وعلى رواية (سبعين خريفا) خرج الحديث على تخريج آخر غير نصب الجزأين وهو أن القعر مصدر (قعرت البئر إذا بلغت قعرها) و (سبعين) ظرف، أي أن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

وأما الشاهد الأخير فلم أجده إلا في مرجع واحد وهو بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ج2 ص 66 وهو لم ينسبه لأحد.

ومن هنا نتبين أن الشواهد كلها غير موثوق بها، وأنها لم تسلم من الطعن والتأويل وعدم نسبتها إلى أصحابها، بالإضافة إلى أن القرآن الكريم لم يأت بـ (إن

[1] النواسخ الفعلية: 156-159

وأخواتها) ناصبه جزأيها، ولو كانت هذه لغة من لغات العرب لجاءت في القرآن الكريم، كما جاءت (ما) الحجازية في القرآن الكريم عاملة عمل ليس[1].

وما قاله الدكتور ياقوت فيه تمحيص وتدقيق لبعض جوانب هذا الخلاف إلا أنّه لا يمكن أن يرفض ما جاء في الحديث الشريف وما جاء في غيره من الشواهد النثرية والشعرية التي وردت عند أبي حيان وغيره من النحاة. فهذه الشواهد لا تسير وفق الجمل التي يصطنعها النحويون لتأييد ما يذهبون إليه من توجيه بعض التراكيب، فهذا العربي صاحب اللسان نطق بالشواهد السابقة التي لا يمكن أن يكون بعضها مما ابتدعه النحاة، فرؤبة وقبيلة تميم، أو ما حكاه الكسائي لا يمكن أن يكون وفق هوى النحوي ليركبها من عنده.

وأما الدكتور عياد الثبيتي فقد عرض الخلافات النحوية السابقة عن قولهم: ليت زيداً قائماً ... ليت أيام الصبا رواجعا...

ثم ارتضى لنفسه رأيا بعد تمحيص كل الآراء مفاده أن نصب الجزأين لغة لطائفة من العرب، وهو كثير في ليت، ولا حاجة تدعو إلى ما قاله النحويون من تأويلات، ولكن هذه اللغة لا تسير وفق المشهور السائد من تراكيب إنّ وأخواتها مع الجملة الاسمية. يقول "وهذه الشواهد تدل على أن نصب الجزأين بالحروف الناسخة لطائفة من العرب، وهو كثير في "ليت" وإذا كان الأمر كذلك، فليس هناك ما يدعو إلى ما ذهب إليه النحاة من تأويلات لحمل هذه الشواهد على المشهور المألوف، لأن التأويل: "إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، وأما إذا كان لغة لطائفة من العرب لم تتكلم إلا به فلا تأويل" غير أنّ ذلك لا يعني أننا نوافق أبا عبيد وابن الطراوة على القياس على هذه اللغة، لأنها لغة لطائفة قليلة،

ولم يحفظ منها في النثر إلا ما روي عنهم من قولهم "لعل زيداً أخانا" وقواعد اللغة ينبغي أن تبنى على المشهور السائد لا على القليل الذي تردد بعض النحاة في إثباته"[2].

والذي يظهر للباحث بعد هذا العرض ما يأتي:

1- إنّ ما جاء من شواهد متعددة من نصب الجزأين بعد بعض الأحرف الناسخة قد نطق بها العربي المعتد بلغته عند النحاة، فلا حاجة تدعو إلى تلك التأويلات الطويلة لكلام العربي الذي لم يدر بخلده يوماً أن يكون عرضة لمثل هذه

---

[1] النواسخ الفعلية والحرفية: 156 – 159.

[2] ابن الطراوة النحوي: 173.

التقديرات البعيدة عن نطقه، فابن سلام روى هذه اللغة لطائفة من العرب وحسبك به عالماً في هذا المجال وثقة في ما ينقل وعن مَنْ ينقل، يقول: "وقال العجّاج: "يا ليت أيام الصبا رواجعا". وهي لغة لهم، سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعداً". وأخبرنا أبو يعلى: أن منشأه بلاد العجّاج، فأخذها عنهم"[1].

2- إن ليت عنصر تمنٍّ يدخل على التركيب الجملي لغرض دلالي يهتم بالمعنى أكثر من الخوض وراء الحركة الإعرابية، ولعلّ ما قاله الدكتور خليل عمايره عن (ليت) يمكن أن نستند إليه في دراسته التفصيلية عن الجملة الاسمية، فهو يراها عنصر ينقل التركيب الاسنادي الاسمي المحايد إلى معنى تحويلي، يقول: "وبشأن إنّ في الجملة شأن أخواتها من حيث تحويل الاسمية إلى التوليدية أي اسمية تحويلية، ... ولكن لكل من هذه الأدوات معنى تنقل الجملة إليه ... وليت تنقلها لمعنى التمني"[2].

فالحركة الإعرابية على ما يبدو لا دور لها في التركيب، فقد جاء عن العرب نصب الاسم ورفع الخبر، وجاء عنهم أيضاً نصب الجزأين والمعنى واحد.

---

[1] طبقات فحول الشعراء 1: 78 – 79.

[2] المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: 161 – 162.

خاتمة البحث وأهم النتائج

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وصلاة وسلام على من أكمل الدين الحنيف وَبعْدُ، فقد منّ الله على الباحث بفضله وكرمه أن أتمَّ هذا البحث، فقد عايشه متتبعاً ومستقصياً ما حفلت به المكتبة العربية الإسلامية من كتب التراث وبخاصة كتب النحو واللغة وكتب التفسير فضلاً عن اعتماده على علم اللغة الحديث مما جادت به قرائح علماء هذا العصر، فحاول الباحث تتبع آرائهم ما بين الكتاب المطبوع لهم والبحث المنشور في المجلات العلمية والاتصالات الشخصية. وقد كان الهدف إظهار هذا البحث في ثوب يرضى عنه من يقرأه، على أن صاحبه ما زال يحبو في رواح العلم طالباً المزيد، كما عوّدنا علماء السلف ومن أشرف علينا من الأساتذة الفضلاء هيأونا لبناء النفس علمياً في كنفهم، فأسأل الذي يجيب سائله أن يكون الباحث بهذا البحث قد ردّ ولو جزءاً بسيطاً من الحق لواحد من علماء السلف وهو الرضي الاستراباذي وحق المكتبة النحوية الدلالية، وقد سبق أن قال علماء السلف: لو أنّ كتاباً أُلّف غير القرآن سبعين مرة لوجد فيه خطأ – رحم الله علماءنا على هذا التواضع – الذي يتمنى طالب هذا البحث أن يعيش على فتاتهم ويتّبع خطاهم – فإن يكن قد أصاب المفصل كما يقولون فذاك فضل الله وحده – وإن وقع تقصير أو كبوة فهذا مبلغ الإنسان الذي يطمح في السير الصحيح في ركاب العلم وما قاله العلماء الأجلاء.

فبعد أن عاش الباحث مع فصول البحث رغب أن يضع خاتمة يعرض فيها ما كان من نتائج:

أولاً: يُعَدُّ الرضي أحد العلماء الذين خدموا أمتهم فكرياً حين كانت الأمة تعاني من صدمات قوية تركت آثاراً عميقة على الدولة العباسية، فكان هذا العالم يدلي بدلوه في صناعة النحو والإعراب مؤلفاً ومنقباً في علومهما، فكانت لهذا العالم شخصيته في النحو، فهو وإن مال إلى المذهب البصري إلا أنّه أخذ من المذهب الكوفي، ثم حاول أن يخرج برأي يدل على شخصية مستقلة تحاور وتناقش لتسمو بين علماء العصر. وكان من فضل الله عليّ أن أتصل بفكر هذا العالم فتابعته في الخلافات النحوية في المنصوبات حدوداً ومصطلحات وتراكيب وأعاريب وعوامل، فوجدت فيها كثيراً من التشعبات والآراء، مما يقتضي أن يعمل القارئ فكره في كيفية تعدد هذه الآراء على أبواب المنصوبات وتوابعها. فالمؤلفات النحوية التي ملأت المكتبة العربية تباعاً تجعل الباحث يتابع المسألة موضع الخلاف في أبوابها النحوية التي قدّم النحاة عرضها وشرحها وبيان

الفروق في ما بينها مما يجعلنا نجل جهود علماء السلف الذين كانوا لا يجدون ما تهيأ لطالب اليوم ومع ذلك فقد ألفوا ونقّحوا وشرحوا وقدّموا ما يفتح المجال أمامنا في التنظير والتطبيق. فقد انتقد علماء السلف بعضهم بعضاً بما يعود على التراث بالفائدة ولم يكن هدفهم الهدم للهدم، ولعلّ ما أشاد به المستشرقون من إعجاب بالعربية ونحوها وصرفها ومعجمها وأصواتها على الرغم من تعصبهم على الثقافة العربية والإسلامية، يعطي هذا التراث حصانة يعيش بها على مر العصور، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض النقاط التي يمكن مناقشتها على ضوء ما أنتجوا من مؤلفات نحوية وما جاء به العلماء الحراص على العربية وتراثها مع مرور الزمن:

1- نعلم أنّ النحو العربي قام على نظرية العامل التي أرسى دعائمها الخليل بن أحمد وتبعه بعد ذلك الغيورون من أبناء العربية، وهذه النظرية تعتمد على الحركة الإعرابية بشكل رئيس وما تقتضيه من التعليل النحوي. فاهتمت نظرية العامل بأن لابد لكل معمول من عامل، وعليه، راح النحاة يقدرون عاملاً وكذلك عامل النصب في المفعول به كذلك بحثوا عامل النصب مع (كان وأخواتها وظن وأخواتها)؛ لأن العامل ما أحدث عندهم تغييراً سواءً كان له معنى دلالياً أم لم يكن له. وإنّ الناظر إلى ما يقولون بعين فاحصة يجد أن ما قالوه يجانب الصواب في بعض التقديرات التي كان للعامل فيها دور تركيبي لا دلالي، فلو وظّف النحاة المعنى ودوره في التركيب لأدى ذلك إلى معالجة كثير من قضايا النحو وعرضه في صورته الدلالية التي يتطلبها عرف اللغة الاجتماعي ومنطقها، والملاحظ أن كتب النحاة قد توسعت وأكثرت من الحجج والتعليلات النحوية التي أثقلت كاهل النحو العربي بصورة لم تكن معهودة فيه حين نشأ أول أمره فجاءت هذه الحجج والتعليلات في كتب النحو في عصوره المتلاحقة حتى جاء ابن مضاء بآرائه النافذة، فقد كان يرى أنه أوجد فكرة لتحرير النحو مما أثقله العلماء من تعليل وفلسفة، فألف كتابه (الردّ على النحاة) في محاولة لإخراج النحو من هذه الأغلال التعليلية التي تعتمد الفلسفة والمنطق وكدّ الذهن دون فائدة كبيرة من ورائها. ولكن ذلك لا يمنع تميز هذه الكتب بعرضها المفصّل أبواب النحو وقضاياه بصورة يشكر نحاتنا الأوائل والمتأخرون على ما عالجوه فيها، ويمكن أن نُعدّ منها وثيقة تاريخية تبين كيفية تفكير هؤلاء النحاة في مراحل تطور الثقافة العربية. فضلاً عن ذلك فإن هناك عدداً من العلماء الأفذاذ في تاريخ النحو العربي يمكن أن تشكل آراؤهم وعرضهم المادة النحوية أعلاماً في تطور الدرس النحوي على مرّ عصوره

وحلقات فيه لا يمكن تجاوزها، ولعل من أبرزهم ابن مالك في شرح التسهيل، والرضيّ الاستراباذي في شرح الكافية، والعالم الأندلسي أبو حيان في الارتشاف وابن هشام في مغني اللبيب، ولو أردنا أن نناقش آراء كل واحد منهم لطال بنا المقام وتوسعت صفحات الخاتمة في كلام قد سبق إليه علماء أفذاذ.

2- لابد أن نوضح أنّ الثقافة العربية قد تأثرت في مراحل ازدهارها بالثقافات الأجنبية وبخاصة علماء اليونان والسريان والهنود، مما أحدث تأثيراً عند النحاة مما جعلهم يستعملون كثيراً من المصطلحات الفلسفية والمنطقية المغلقة التي أثقلت النحو العربية وبخاصة في الفترة من نهاية القرن الثالث الهجري إلى القرن العاشر. وقد كان هذا موضع خلاف طويل بين العلماء المحدثين، وقد أشرت في متن الرسالة إليه. فوضحت آثار هذه الثقافات بشكل كبير في مؤلفات المتأخرين بخاصة عند الأنباري في أسرار العربية، والإنصاف، وعند أبي البقاء في التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". وفي "اللباب في علل البناء والإعراب" وكذلك عند السيوطي في الهمع".

3- قدسية الكتاب النحوي، التي جعلت كلّ من أراد التأليف في النحو أن يسير على منهج من كان قبله فيرون أنّ ما ألّفه سيبويه هو الغاية، لذا سارت المؤلفات بعده على ما أنتجه بشيء من التفسير والتوضيح، مع المغالاة في فلسفة المصطلحات النحوية والاهتمام بالشكل دون المضمون، فجاءت كتبهم أكثر تعقيداً ممن سبقهم لذا كانت جل هذه الجهود تكراراً لما قاله وإن كانت لا تخلو من فائدة علمية بترتيب أبوابها وتنسيقها وعرض أقوال السابقين منها، فضلاً عن أنّ بعضها يحمل وجهات نظر هؤلاء العلماء الذين يقف في مقدمتهم ابن مالك والرضيّ وأبو حيان الأندلسي وابن هشام، مما جعل بعض العلماء المحدثين ينادون بأن هناك مدرسة ابن مالك وأخرى لأبي حيان، ومدرسة لابن هشام في مصر.

ثانياً:

1- تابع الباحث بالتفصيل الآراء المتعددة في العوامل في باب المنصوبات، ولعل المفعول معه واختلاف العلماء في عامله يمثل نموذجاً فصّل فيه الباحث حجج النحاة التي تحاول الاهتمام بالصنعة النحوية على ضوء نظرية العامل دون اعتبار لمعنى المعية، فخرجت آراؤهم باللغة عما يُحتاج منها وهي الإفهام والتيسير على المتعلمين كما نطق العربي الفصيح على سليقته.

2- ومن المسائل التي ناقشها الباحث الاستثناء ومسائله وخلاف النحاة فيه قديماً وحديثاً، وكيفية تعدد آرائهم في عامله وتراكيبه، مهتمين بالحركة الإعرابية والدور الذي تؤديه، مع اعتمادهم على الأمثلة المصنوعة التي لا يؤيدها واقع الاستعمال اللغوي، فحاولت استقصاء جلّ آرائهم في هذه المسائل إلى أن وصلت لدى الباحث قناعة بأنّ الاستثناء أسلوب من أساليب العربية يمكن ربطه بكتب النحو والبلاغة وأصول الفقه.

3- تكاد تكون مسألة أسماء الأفعال ومعمولها من أكثر المسائل التي اختلف فيها النحاة قديماً وحديثاً فاختلفوا في تقديم معمولها عليها فحاولنا أن نستقصي هذه المسألة وما صاحبها من آراء إلى أنْ نعيد أصل التركيب الجملي معها وفق ما تقتضيه طبيعة اللغة مؤيدين ذلك بما جاء عن علماء السلف وعلماء اللغة المحدثين، ثم عرض الباحث مسألة رفض العلماء تقديم معمولها عليها، وأدلى فيها الباحث برأي وضّح فيه الدور الدلالي للحركة الإعرابية بعد التقديم الذي حصل فيها، فاعتمد بذلك على ما جاء عند علماء السف، وما رأته الدراسات اللغوية المعاصرة في ذلك، وقد كان لنا في محاولة الدكتورين الفاضلين تمام حسان، وخليل عمايره أكبر عون في توضيح هذه المسألة الهامة من مسائل النحو العربي.

4- بيّن الباحث الفروق الدقيقة بين بعض الأبواب النحوية (خاصة بين الحال التمييز) معتمداً على كتب النحو الجامعة (كالهمع والأشباه والنظائر). كذلك لا أنسى الدور الدلالي الذي تقع فيه الحال معرفة مع أن الأصل فيها أن تكون نكرة، فوضّح ذلك بما جاء عن العرب وتأييداً لما قاله البغداديون ويونس مرجحين هذا الرأي بما رواه عالم اللغة الأندلسي الكبير ابن سيده.

ثالثاً: ردد النحويون عبارة "الإعراب فرع المعنى" ولكنهم عند التطبيق أغفلوها، ولعلّ خير شاهد على ذلك التعدد في وجوه الإعراب التي وردت في هذا البحث وقد غلبت عليها الصنعة النحوية وتأييد القاعدة البصرية النحوية في جلّ التوجيهات، ولكنّ بعد الرجوع إلى كتب التفسير وكتب معاني وإعراب القرآن يمكن أن توجه الأعاريب في ضوء ما توفّر من أثر للمعنى في توجيه الإعراب، ولعلّ خير مثال على ذلك توجيه قوله تعالى: (ولا يلتف منكم أحد إلا امرأتك)[1] وغيرها كثير من المباحث في فصل الأعاريب.

[1] هود: 81

رابعاً: وجد الباحث من تتبعه كثيراً من أبواب النحو وقضاياه أن كثيراً من النحاة المتأخرين ينسبون آراء لنحاة متقدمين، ولكن بالرجوع إلى مؤلفاتهم لا نجد تلك الآراء. ويظهر ذلك بوضوح في نسبة كثير من الآراء للفراء والأخفش مخالفة لما وجد في مؤلفيهما في معاني القرآن.

خامساً: ولكن يظلّ ما أنتجه نحاتنا الأجلاء من مؤلفات في النحو ومسائله محط إعجاب بهم فقد ملأوا مكتبتنا التراثية بعدد وافر من المؤلفات القيمة، فسار النحو في حلقات متسلسلة إلى عصرنا الحديث فاستطاع علماء اللغة المعاصرون أن يستفيدوا من النظرات الجادة والآراء القويمة مما قاله نحاتنا القدماء فظهر ذلك في إنتاجهم وأثّر ذلك في تطور الدرس النحوي وربطه بمعطيات العصر الحديث، ولعلّ من أبرزهم الدكتور تمام حسان والدكتور خليل عمايره اللذين استطاعا أن يوظفا المبنى والمعنى لفهم النحو العربي.

سادساً: أمّا مقولة إنّ السابق ما ترك للاحق شيئاً وأن النحو قد نضج حتى احترق قول لا يستقيم، ولعلّ الباحث يرد عليهم بما ذهب إليه علماء العربية الأجلاء فنعلم مدى عمق نظرة عبد القاهر الجرجاني إلى النحو العربي في نظرية النظم، فاستطاع أن يأتي بالنحو الدلالي الذي تحتاجه العربية في عصورها المتطورة بدلاً من ترديد كلام السابقين، ولا ينسى الباحث في هذه الخاتمة المحاولات الجادة والعميقة في ربط النحو بالمعنى عند الدكتور خليل عمايره في جلّ كتبه وأبحاثه فنجد أن النحو اللغة يسيران عنده في اتجاه واحد فهو يصف النحو في ضوء اللغة وما يحتاجه المعنى رابطاً ذلك بأقوال العلماء نحاة وبلاغيين في ما يعود على العربية بالنفع ولا يمس كيانها الذي وصفه علماء السف، بل تكاد تكون دراسته أقرب إلى دراسة العلماء السابقين وروح العربية كما أورده المتقدمون وما ينشده المعاصرون. فجاء ذلك في مؤلفاته ومنها: "في نحو اللغة وتراكيبها" "التحليل اللغوي" "أسلوب النفي والاستفهام" "أسلوب التوكيد" " آراء في الضمير العائد وأكلوني البراغيث". وكذلك الكتاب الذي نُشر أخيراً، وفيه أهم مقالاته وأبحاثه تحت عنوان "المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي".

الفهـــارس

الفهارس العامــة

	الموضوع	الصفحة
1-	فهرس الآيات القرآنية	712-708
2-	فهرس الأحاديث النبوية	713
3-	فهرس الأمثال	713
4-	فهرس الأشعار	725-714
5-	فهرس الأراجيز	727-726
6-	فهرس أنصاف الأبيات	728
7-	فهرس المصادر والمراجع	746-729
8-	فهرس الموضوعات	751-747

فهـرس الآيـــات

1- البقـرة		3- النساء	
رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
2	176	1	159، 163، 164
19	33، 45	2	294
26	589,588	24	603,438,437,434,433,170
46	480	25	170
85	139,138,136	66	694
93	400,399	90	222,219,218,217
109	455	125	455
124	56,55	148	671,294
130	242,240,239	155	398
138	603	157	272,262,260,256
150	293	162	163
198	349	170	525,524
217	163	171	528,524,523
233	688,240	176	619,513
235	688		
249	663,296,43		
2- آل عمران		4- المائدة	

331	2	94	26
294	52	294	52
179	53	189	107
472	115	448	128
321	116	398	159
		396	181

5- الأنعام		10- هود	
84	**545**	8	503,500,492
94	**313**	9	492
126	**643**	**19**	**189,186**
137	**6**	**43**	**272,270,268,262**
6- الأعراف			**64**
16	688	**72**	**647,643**
18	170,168	**81**	**705,575,570**
45	186	**108**	**187,185**
59	398	**116**	**274,269,268,257**
74	215	11- يوسف	
185	324	6	221
194	424,423	16	28
7- الأنفال		26	320
32	91	27	320,319
8- التوبة		65	219
5	40	82	266
6	157	101	104
25	156	12- إبراهيم	
34	156	7	أ
36	**520**	10	399

399	11	**156**	**59**
589	23	**9- يونس**	
321	44	257	68
559	45	321	84
13- النحل		276,272,268	98
589,588	75		
603	88		
23- النمل		**14 - الإسراء**	
293	10	ل	24
293	11	662	67
555 ،553	25	**15- الكهف**	
643	52	**572**	**26**
673	73	**424**	**38**
220	87	**455**	**99**
304	89		
24- القصص		**16- مريم**	
220	15	**37**	**15**
45	28	**572**	**75**
242,240	58	**17- طه**	
456	**74**	**195,194,192,60**	**67**

18- الأنبياء		**25 – الروم**	
2	169	4	389 ،386
3	169	**5**	**603**
19- الحج		**26- الأحزاب**	
40	268	15	321 ،319
73	589	**27- سبأ**	
20- المؤمنون			
22	161	7	477,475,474
40	398	**10**	537,536,535
21- النور		**19**	396
40	410	**28**	205,203,202,192
63	688	**28- فاطر**	
22- الفرقان		28	397
23	455	31	652
25	600		
39	389 ،386		
63	257		
29- يس		**39- القمر**	
13	589	12	238 ،231
15	399	**54**	**196**

43	260	**40- الرحمن**	
44	260	**2**	**153**
30 - الصافات		3	153
35	377	**4**	**153**
47	544	**5**	**153**
158	474	**6**	**152، 153**
31 - ص		**7**	**152، 153**
3	431	**41- الحديد**	
32- الزمر		29	557
46	97,95,94,80	23	675، 677
33- الزخرف		**42- الحشر**	
5	332	**17**	185، 187، 189
74	188	**43- الممتحنة**	
81	400,399	1	321
34- الجاثية		**44- التغابن**	
25	512	16	525
35- الأحقاف		**45- الملك**	
46	45	18	404
36- محمد		20	399، 421
4	584,583	**46- الحاقة**	
35	560	21	271

37- ق		27	694
24	609	32	518
38- الذاريات		47	414
15	188	**47- المعارج**	
16	188	11	308
23	303		
33	305,303		
48- نوح		**56- الشمس**	
17	600,599,597	13	30
49- الجن		**57 - الليل**	
11	313	18	262
50- المزمل		19	262
8	597، 600	20	262
12	314	**58- العلق**	
51- المدثر		15	529
49	447	16	529
52- النازعات		**59- القدر**	
27	623	5	682
53- الانفطار			
17	475		
54- الطارق			

16	271
55- الغاشية	
21	279
22	279
23	279
24	279

فهرس الأحاديــث

الرقم	الحديث	الصفحة
-1	أقربهما منك بابا	690
-2	أليس قد صليت معنا	320
-3	إنّ قعر جهنم لسبعين خريفا	698,692
-4	إنّما مثلكم واليهود والنصارى	163
-5	ثوبي حجر	139
-6	فتفرقوا كلُّهم إلا قتادة	296
-7	اشتدي أزمة تنفرجي	139
-8	كلُّ أمتي معافى إلاّ المجاهرون	661
-9	لا يختلي خلاها ولا يُعضد شوكها	292
-10	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	296
-11	نحن معاشر الأنبياء لا نورث	146

فهرس الأمثــال

الرقم	المثل	الصفحة
-1	أصبح ليل	136
-2	الذود إلى الذود إبل	294
-3	شتى يؤوب الحلبة	67
-4	الصّيف ضيّعت اللبن	388

-5	في بيته يؤتى الحكم	195,67,60
-6	افتد مخنوق	136
-7	في أكفانه لُفّ الميت	195,60
-8	ما أساء من أعتب	408

فهرس الأشعـــار

	- أ -		
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	بدا	جائيا	441
-2	وصلتُ	ولائيا	198
-3	غير	النجاءُ	309,303
-4	كأنّ	ماءُ	516,514
-5	فواكبدا	فناءُ	135
-6	فلا واللهِ	دواءُ	677,674,545
-7	إنمّا الميت	الرجاء	177,38
-8	ولا ينطق	سوائنا	316
-9	نِعْمَ	إيماءٍ	521,519
	- ب -		
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	وما الدهر	معذبا	406,403 ,402 ,396
-2	لن يراني	الغرابا	198
-3	لهنك	مغضبا	648
-4	وواردةٍ	أصهبا	234
-5	رددت	تحلّبا	234
-6	يسرُّ	ذهابا	284

7-	ورجّ	بعضوبا	401
8-	مرّت	طوبَاك	696
9-	ليت هذا	عريباً	695
10-	وقطّع	كلابا	198
11-	هذا	أبُ	371
12-	ديار	عربُ	123 ,105
13-	وما مثله	يقاربُه	72
14-	بأيّ كتاب	تحسبُ	456
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
15-	ومالي	مشعبُ	248 ,247
16-	لئن كان	حبيبُ	204 ,202 ,193
17-	أبا عرو	فيجيبُ	122 ,114 ,108 ,105
18-	لَدْنٌ	الثعلبُ	560
19-	أتهجر	تطيبُ	237 ,234 ,233 ,232
20-	وكلُّ مَنْ	مكذوبُ	316
21-	ويلْمّها	مطلوبُ	374 ,373 ,372 ,370
22-	يرجي	الخطوبُ	401
23-	فقلت	ذنوبي	390
24-	أعاذل	ذنوبي	488
25	وإنّي	رقابها	451
26-	له كفلٌ	المذأّب	219

-27	ولا عيبَ	الكتائبِ	258, 268, 276, 277, 279
-28	يمّرون	الحقائبِ	309
-29	ديار	الركائبِ	45
-30	حلفت	صاحبِ	260
-31	فاليوم	عجبِ	164, 165, 166, 488
-32	وباتت	العجبِ	507
-33	فِهْ	القربِ	580
-34	ليس	الرّقابِ	261, 262
-35	كليني	الكواكبِ	382, 546
-36	بها كلُّ	القراهبِ	294
-37	وأنت	واهبِ	475, 477
-48	إنّ الشباب	للشيبِ	349, 350, 351
-39	ألا ياسمعْ	أصيبي	554
-40	وكيف	الصوايبِ	475, 477
-41	علي حين	الثعالبِ	309
-42	ألاليت	جانبِ	61

- ت -

	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	ألا رجلاً	تبيتُ	357, 359, 360, 361, 363, 364
-2	إلاّ كناشرة	المتنبّتِ	269, 273

-3	ذكرك	الغفلاتِ	317
-4	أفي الولائم	لعلاّتِ	223, 224, 226
	- ج -		
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	كأنّ	الفراريجِ	381, 392, 393
-2	ألا سبيلَ	حجاجِ	356
	- ح -		
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	يابؤس	استراحوا	385, 389
-2	فإنْ تمس	تصيحُ	256, 260
-3	والحرب	المراحُ	257, 265, 266
-4	إلا الفتي	الوقاحُ	257, 265, 266
	- د -		
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	ما شاء	أبدا	69,67
-2	لنا مرقدٌ	مرقدا	374
-3	إلاّ كخارجة	ويشهدا	293
-4	إذا أسودّ	أسداً	695
-5	أرقت	جهدا	698
-6	لقد أرسلت	جلدا	697
-7	لنا معشر	أحمدا	146

-8	ما للجمال	حديدا	157
-9	قنافذ	عودّا	509,507,505
-10	فما كعب	الجوادا	530
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-11	تزوّدْ	زادا	519,518
-12	وَرَجّ	يزيدُ	494,401
-13	إذا المرء	شديدُ	202,193
-14	جاءت	رمدوا	679
-15	كأنّه	مفتأدِ	650,644,642
-15	لو كان	مَوْرودِ	164
-16	يا دار ميّة	الأبدِ	260
-17	أضحت	لبدِ	322,320,319
-18	كسا	المجدِ	196
-19	وقفت	أحدِ	665,273,263,260
-20	إلى روح	الشّهادِ	243
-20	وكرّي	المتورّدِ	219
-21	يا مَنْ	الأسدِ	548,545
-23	أزمان	يزهدِ	308
-22	مقذوفة	بالمسدِ	603
-24	إلاّ أواري	الجلد	665,396,273,263,260
-25	وقد مات	خالدِ (ويروى: يُمتّع)	384,383,382,379
-26	ألا أيهذا	مخلدي	682,543

-27	ألا يا ليتني	تلدني	696
-28	تسليت	عِنْدِي	204
-29	وبالجسم	تشهدِ	182,181
-30	أرى	البلادِ	354
-31	شَدَخت	الجعادِ	294

- ر -

	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	لنِعْمَ	الخَصَرْ	122
-2	ألا لَيْتَ	صبرا	209, 210, 211
-3	وما إن	آخريْنا	397, 421
-4	فقلت	نعذرا	447, 448
-5	وكُنّا	أعصرا	321
-6	حراجيج	قفرا	303, 404, 407
-7	يا صاحبي	مزوراَ	371, 372, 374
-8	وكُنّا	حميرا	321
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-9	أنفسا	جهارا	234
-10	علي العّيارات	هجرُ	233
-11	الناس	وَزرُ	246, 247, 250
-12	وتحت العوالي	الجآذرُ	181, 182
-13	فأصبحوا	بشرُ	408, 409, 410, 412, 415, 416

-14	ولما رأي	ينتصرُ	61
-15	ألا أيهذا	المقادر	543
-16	أما أقمت	تذرُ	333 ,332 ,331 ,328
-17	وإنّي	القطرُ	221 ,219 ,217
-18	ألا يا أسلمي	القطرُ	555 ,554
-19	وطرفُك	تنظرُ	680
-20	خذوا	تذكرُ	120 ,114 ,111 ,108
-21	أسكرانُ	متساكرُ	514 ،513
-22	علي مَهً	السّمرُ	242
-23	يا تَيْمَ	عمرُ	546, 544, 381, 379, 552
-24	لُذْ	خَيْرُه	307
-25	أأترك	صبورُ	316
-26	رأيه	المغرورُ	63
-27	لم يغذها	استجزارُها	266 ,265
-28	فليس	مأمورُها	411
-29	فإنّك	حمارُ	515 ,514 ,513
-30	جزي	سنمارُ	196 ,61
-31	ومما علينا	ديّارُ	484
-31	ولست	يُسْرِ	234
-32	مَنْ كان	أغرَّتِ	273 ,269 ,268
-33	ولو كنت	المشافرِ	665
-33	رأيتك	عمرِو	242

-34	فلم ارقهِ	مغمرِ	627
-35	ألا يا سلمي	الدّهرِ	557
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-36	حار بن كعبِ	الجماخيرِ	357
-37	ألا طعانَ	التنانير	356, 357, 358
-38	يا لعنةُ اِلله	جارِ	554, 555
-39	أنا ابن	عارِ	653
-40	ولاهي	مشارةٍ	354
	- ز -		
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	إنّ العجوز	قفيزا	695
-2	تخذت	يعجزوني	455
-3	وهَنّ	ضامرُ	671
	- س -		
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	هذي	نسيسا	139, 140, 142
-2	إلي أنْ	حسيسُ	253
-3	آليت	السّوسُ	560
-4	خلا	شوسُ	252, 253
-5	كي	مختلسِ	673
-6	تقول	المتقاعسِ	495

ش			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	أيا أبتي	عائشا	101, 103
ظ			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	أتاني	حفاظِ	121
ع			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	وأصبحت	أربعا	321
-2	فقالت	تخدعا	673
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-3	صدّقت	يافعاً	487
-4	لقد علمتَ	مسمعا	669, 670, 671
-5	أمرتكم	مُضيّعاً	246
-6	لقد عذلتني	أسمعَا	450, 451
-7	وخير الأمرِ	اتباعا	592
-8	قفي	الوداعا	512, 515, 516
-9	وعليهما	تبعُ	98
-10	إذا قيل	الأصابعُ	688, 690
-11	أبا خُراشةَ	الضبّعُ	326, 327, 328, 329, 331, 332, 333, 334, 337

-12	السّلم	جُرعُ	334
-13	فإنّك	شوارعُ	670
-14	علي حين	وازعُ	309
-15	إذا مت	أصنعُ	51
-16	وخَيْلٍ	وجيعُ	404 ,262
-17	سئلت	يمنعُ	696
-18	أردت	بلقعِ	673
-19	لا نسب	الراقعِ	359
- ف -			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	تواهق	رادفُ	233
-2	بني غدانة	الخزفُ	396
-3	أبا لموت	تخوّفيني	384 ,383
-4	فما بالنا	النجفِ	565
-5	وما سجنوني	الزعانفِ	269 ,268
-6	للبسُ	الشفوفِ	682
- ق -			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	من يلقَ	خُلَقا	196 ,60
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-2	والتغلبيون	منطيقُ	519

-3	عدس	طليقُ	140
-4	هلاّ سألت	المحرقِ	164
-5	أما والله	العتيقِ	415, 416
-6	ألا يا زيد	الطريقِ	536, 537
-7	لو أنّك	الخليقِ	408, 415, 416
- ك -			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	أقول	ذلك	141
-2	ما إنْ	مشتركُ	397
-3	تجانف	لسوائكا	313, 316
-4	أفي السلمِ	العواركِ	223, 224, 226
- ل -			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	جزي	فَعَلْ	59
-2	ضعيف	الأجل	669ْ, 670, 671
-3	اسمعْ	سألا	680
-4	أمن أجل	أحبلا	390
-5	إن المرء	يخذلا	424
-6	ضيّعت	اشتعلا	234
-7	شر	جملا	63, 67
-8	إنّ الأُلي	مخذولا	139

9	فواعديه	أسهلا	525 ,524 ,523
-10	أزمان قومي	مميلاً	328
-11	أبو حَنَشٍ	آثالا	120
-12	كأنّ	ثمالا	695
-13	وما حقُّ	نكالا	406 ,402
-14	فليت اليوم	طِوالا	696
-15	رددنا	رسائلُه	304
-16	فلا تَلْحني	بلابلُه	190
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-17	بها العين	الرّبلُ	373 ,371
-18	ربّاء	السُّبلُ	98
-19	فلأّيا	مفاصلُه	212
-20	يقلب	تأمّلُ	680
-21	لمّية	خللُ	249 ,181
-22	ليت الشباب	الأولُ	695
-23	الله	مقبولُ	480
-24	كأنّ	مثولُ	650
-25	أتنسى	الجميلُ	650
-26	وما المرء	آمالُ	73 ,63
-27	هلاّ سألتِ	تسألي	453
-28	فآن تَكُ	حبالِ	202
-29	لا سابغاتٍ	آجالِ	350

-30	فمالك	بالرجالِ	160
-30	ألا رُبَّ	جلجلِ	577
-31	فأرسلها	الدَّخالِ	175
-32	دريرٍ	مُوصّلِ	219
-33	وما لكم	لعاقلِ	160
-34	ولبست	المختالِ	483
35	وإنّ شفاءً	مُعَوّلِ	512
-36	عَدُوّ	مشغولِ	487, 488
-37	لم يمنع	أوقالِ	303, 305, 306, 307, 308
-38	خلا الله	عيالِك	252، 282
-39	ذا	سبيلي	140
-40	فأبلغْ	مالِ	110

- م -

	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	وكريمةٍ	الأعلامْ	690
-2	فياليتني	محرماً	696
-3	ولو أنّ	مطعما	61، 196
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-4	إذا المرء	مذمماً	235
-5	ألا أضحت	أُماما	105, 119, 120, 121, 123

-6	وكُنّا	دعائمُه	321
-7	إلا رماداً	سُحْمُ	293
-8	فيأتي	أقدمُ	504
-9	وإن أتاه	حَرِمُ	628 ,627
-10	وأري	رسمُ	293
-11	ألا ارعواء	هرمُ	358
-12	عشية	المصَمّمُ	257، 265، 266
-13	إنّ ابن	علموا	120, 122
-14	لئن	التحلمُ	507
-15	وكُنّا	يتهمهمُ	580
-16	ولاتك	ذميمُ	523
-17	ندم	وخيمُ	420
-18	تمرّون	حرامُ	688, 690
-19	إذا هملت	غرامُ	139
-20	هما نفثا	مستديم	102
-21	لمية	رجامِ	180
-22	وكان	يتقدّمِ (ويروي: يتجمجم)	319, 321, 322
-23	وإن حراماً	الخصارِم	516
-24	فكيف	كرامِ	482, 483, 484, 485
-25	ولقد نزلت	المكرمِ	457
-26	أتغضبُ	خازمِ	332
-27	في لُجّةٍ	الإسلامِ	483

-28	ورأوا	جَهْضمِ	321
-29	إلا كمعرض	الظلمِ	269
-30	لولا ابن حارثة	رَغْمِ	268، 269
-31	أبي	تميمِ	383
-32	للهِ	الأغنامِ	105
-33	علي قسم	الكلام	227
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-34	يقول	دائمِ	417
-35	قالت	أقوامِ	379
-36	قد بتّ	الهامِ	488
-37	ياذا	الأحلامِ	542
- ن -			
-1	أيا ابن عفرا	هجرانا	108
-2	أراك	أنانا	226
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-3	وأبدلْ	جونا	314, 315
-4	ولقد علمت	دينا	520
-5	وطعنٍ	ملآنُ	218
-6	إلا من مبلغ	جنونُ	513, 514
-7	ولم يبق	دانُوا	313, 317

-8	فلّما صرّح	عريانُ	317
-9	أمّرت	يُعينُها	301
-10	لا عيب	عيونُها	305
-11	رويداً	متماينُ	583
-12	إن هو	المجانينِ	420, 421, 424, 425
-13	فلو أنا	اليقينِ	116, 117
-14	من أجلك	عني	80, 81, 83, 84, 86
-12	وكلُّ أخٍ	الفرقدانِ	274, 294
-15	علي حين	حينِ	309
- هـ -			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	أكرُّ	سواها	316
-2	إلا يا عمرو	الزبيراه	127
-3	لعمرك	قواه	408, 417
-4	يا جارتا	عفارة	644
- و -			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	جمعت	مرعوي	633, 638
- ي -			
	أول البيت	**القافية**	**رقم الصفحة**
-1	أراني	غاديا	673

-2	هدير	الضواريا	603
-3	فتي	باقيا	276 ,268 ,258
-4	لتقربنَ	حيّاً	512
-5	لها	باكيا	603
-6	هي	لياليا	373 ,372
-7	كم قائل	أراه	127
-8	إنّا	ناديها	146
-9	ومالام	يدي	182
-10	أودي	الواديِ	123
-11	وإذا تباع	المشتري	316
-12	ألحقْ	فيطغوني	226
-13	له داعٍ	ينادي	243
-14	لديك	يشقي	316
-15	حذار	تشقي	477

فهرس الأراجيــز

1 – ب -		6 – س -	
طلبْ	46	أنيسُ	273,272,263,260
نصب		العيسُ	
سقبِ	600	الطيسِ	492
الخصبِ		ليسى	
2 – د -		7 –ع-	
قَدْ	207	مسرعا	648
وردْ		دعا	
وئيدا	156	أقرعُ	628,627
حديدا		تصرع	
تمعددا	453	8 –ك-	
أجلدا		دونك	435,434,433
3 – ر -		يحمدونك	
مضمرْ	656	الملك	628
يؤخرْ		المعتنكْ	
بدا	549,548	9 –ل-	
الجزارة		الجملْ	146
فرّا	86,84,83,80	الأسلْ	
شرا		العملْ	670
سطرا	531,529	أل	
نصرا		أبابيلُ	456

حمارا	696	مأكول	
مسمارا		نبيلُ	489,478
4 –ف-		بليل	
صرفا	648	الذبل	546,544
المصرفا		انزلِ	
تشوفا	695,692	10 –م-	
محرّفا		غنمْ	692
5 –ق-		أجمْ	
طارقْ	146	كلّما	89,80
النمارق		مسلما	
11 –هـ-		ألّما	86,84,83,80
سماه	85	اللهم	
الله		كلّما	92,90
سعداه	127	اللهم ما	
أراه		قائما	229
أسيرها	243	نائما	
قصورها		ما	400
12 –ي-		معتصما	
حمز	108		
حمزي			
بتي	169,168		
مشتي			

طوري	252,245
إنسي	
خيبري	354
للمطي	

فهرس أنصاف الأبيات

		الصفحة
1-	إنّا بني ضبّة لا نفرُّ	144
2-	إنّأ بني منقر قوم ذوو حَسَب	146
3-	إنّ لنا عُزّى ولا عزى لكم	354
4-	جاري لا تستنكري عذيري	136
5-	فهل في معدّ دون ذلك مرفدا	374
6-	غفرت أو عذّبت يا اللّهم	89
7-	من لدُ شولاً فإلى إتلائها	328
8-	لا تظلم الناس كما لا تظلموا	679
9-	نجران إذا ما مثلها نجران	416
10-	وصايات ككما يُؤثفّين	545
11-	وتترك أمري فودة لا أخالها	388
12-	ومنهلِ وردته التقاطا	213
13-	ياليت أيام الصبا رواجعا	693

المصادر والمراجع

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، للدكتور محمد إبراهيم البنا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس (ط1) 1400هـ.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة 1959م.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ضبطه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف، لناصر بن حمد الفهد، أضواء السّلف (ط1) 1423هـ.
- آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، الدكتور خليل عمايره، دار البشير، الأردن، عمّان، الطبعة الأولى 1409هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور مصطفى أحمد النّماس، الطبعة الأولى 1404هـ
- الأزهية في علم الحروف: الهروي، ت: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1413هـ.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق 1377هـ.
- أسلوب النفي والاستفهام في العربية: خليل عمايره، جامعة اليرموك، بدون.
- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية، للدكتور محمد عبد الله جبر، دار المعارف 1980م.
- أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، دراسة تحليلية لنموذجين "الاشتغال طبيعته وإعرابه" "التوكيد بـ "إنْ" النافية مؤسسة علوم القرآن (ط1) 1405هـ.
- الأشباه والنظائر: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1984م.
- اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، ت عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة (2) 1406هـ.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: البطليوسي، ت: الدكتور حمزة عبد الله النشرتي
- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية ط (1) 1987م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، ت: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1408هـ.
- إعراب القرآن: النحّاس، ت: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية 1405هـ.
- إعراب القراءات الشواذ: محمد السيد أحمد عزوز ط (1) 1996م عالم الكتب – بيروت.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، ت: الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدون.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، حققه وقدّم له، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة (ط1) 1400هـ.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله: السيوطي، قدّم له وضبطه الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم ط (2) 1988م.
- الألفاظ والحروف: أبو نصر الفارابي، ت: محسن مهدي، بيروت 1969م.
- ألفية ابن مالك: ابن مالك، إعداد وإخراج: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1414هـ.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.
- أمثال العرب: المفضل الضبي، ت: الدكتور إحسان عبّاس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون.
- أوضح المسالك، ابن هشام ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الفيصلية مكة – بدون.

- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور شاذلي فرهود،، دار العلوم، الطبعة الثانية 1416هـ.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الخامسة 1406هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد 1976م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني (ط1) 1405هـ، دار الكتب العلمية.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.
- بحوث ومقالات في اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، ط (1) 1403هـ، الخانجي.
- بناء الجملة في جمهرة رسائل العرب في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عاطف فصل بدون تاريخ.
- بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط(1) 1416هـ.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ط (3) دار الفكر.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ت: الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1407هـ.
- بغية الوعاة، السيوطي ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
- البيان في روائع القرآن، الدكتور تمّام حسان،، عالم الكتب، طبعة 1414هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، ت: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1400هـ.
- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، الدكتور عبد الكريم الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر ط (1) 1983م.

- التبصرة والتذكرة: الصيمري، ت: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى 1402هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، بدون.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، ت: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1406هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، ت: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (2) 1415هـ.
- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1416هـ.
- التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، طبعة مصطفى البابي الحلبي.
- التطور النحوي للغة العربية: براجشتراسر، إخراج: الدكتور رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض 1402هـ.
- التعريفات: الشريف علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1408هـ.
- التفاحة في النحو: أبو جعفر النحّاس، ت: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد 1385هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، ت: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي (ط1) 1406هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية (ط2)، بدون تاريخ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (ط1) 1418هـ.
- التعليقة، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، (ط 1) 1410هـ - 1990م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدي، (ط1) عام 1415هـ - 1995م.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر 1410هـ.
- التوطئة، للشلوبيني، ت: يوسف أحمد المطاوع، 1401هـ.
- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، بدون تاريخ.
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، الدكتور إبراهيم الشمسان ط (1) عام 1401هـ.
- الجمل في النحو: الزجاجي، ت: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.
- جمهرة خطب العرب: تأليف: أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1352هـ - 1933م.
- جمهرة رسائل العرب: تأليف: أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، 1356هـ - 1937م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، ت: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ.
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، ت: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة 1410هـ.
- حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة 1418هـ - 1997م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى 1407هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1409هـ.

- الخصائص: أبو الفتح بن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- الخلاف بين النحويين: الدكتور سيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى 1405هـ.
- الخلافات النحوية عند نحاة اليمن، للدكتور شريف النجّار، جامعة صنعاء، 1999م.
- الخلاصة النحوية، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، (ط1)، 1420هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ت: محمد علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ.
- دلائل الإعجاز: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني، الطبعة الثالثة 1413هـ.
- ديوان الأخطل، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: ت: محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الثانية 1965م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ.
- ديوان امرئ القيس، ضبط: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه علاء الدين أغا، النادي الأدبي الرياض، 1401هـ.
- ديوان أوس بن حجر ت: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 1960م.
- ديوان أمية بن أبي الصلط، جمعه بشير يموت، بيروت 1934م.
- ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1404هـ.
- ديوان جران العود، رواية أبي سعيد السكري، ت: نوري حمودي القيسي، بدون.

- ديوان جرير، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.
- ديوان جميل بثينة، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون تاريخ.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ت: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري، بغداد 1968م.
- ديوان عَبيْد بن الأبرص، دار صادر، بدون تاريخ.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، ت: محمد جبار المعيبد، بغداد 1965م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت ط (2) 1412هـ.
- ديوان عمرو بن قميئة، ت: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية 1385هـ.
- ديوان عمرو بن معد يكرب، جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى 1405هـ.
- ديوان الفرزدق، ت: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.
- ديوان القطامي، ت: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، بيروت 1960م.
- ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري، ت: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت 1387هـ.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، ت: الدكتور سامي مكي العاني، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلوم، عالم الكتب، الطبعة الثانية 1417هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ.
- ديوان المتنبي، ضبطه وصححه مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة بيروت.
- ديوان مجنون ليلى، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العبي ط (2) 1415هـ.

- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري، بغداد، 1970م.
- ديوان ابن المعتز، ت: يونس السامرائي، عالم الكتب، بيروت 1417هـ.
- ديوان ابن ميادة، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1402هـ.
- ديوان النابغة الجعدي، ت: الدكتور واضح الصمد، دار صادر بيروت ط (1)، 1998م.
- ديوان النابغة الذبياني، ت: الدكتور مفيد قميحة، دار المطبوعات الحديثة، جدة.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- رصف المباني في شروح المعاني: المالقي، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية 1405هـ - 1985م.
- الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة، الدكتورة أميرة علي توفيق، مطابع الشرق الأوسط، الرياض 1398هـ.
- روح المعاني: الألوسي، ضبط وتصحيح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.
- الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية، الدكتورة إيمان محمد أمين الكيلاني، دار عمّار، عمان، 2003م.
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، للدكتور كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب (ط1) 1418هـ.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، للقرافي، ت: الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية 1402هـ.
- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحّاس، ت: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (1) 1406هـ.

- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، ت: عبد الستار فرّاج، مطبعة المدني بالقاهرة 1965م.
- شرح الأشموني: الأشموني، دار الفكر، بدون.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت بدون تاريخ.
- شرح التسهيل: ابن مالك، ت: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى 1410هـ.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ت: الدكتور صاحب أبو جناح، بدون.
- شرح الحدود النحوية، الفاكهي، دراسة وتحقيق الدكتور صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ت: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، بدون.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية – بيروت.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ت: عبد العالم سالم مكرم، عالم الكتب.
- شرح كافية الحاجب، للموصلي، ت: الدكتور علي الشوملي، دار الكندي، للنشر والتوزيع أربد (ط1) 1421هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ.
- شرح شواهد ابن عقيل، الشيخ عبد المنعم الجرجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.
- شرح شواهد المغني: السيوطي، ت: الشيخ محمد محمود، دار مكتبة الحياة، بدون تاريخ.
- شرح ابن عقيل: ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون.

- شرح عيون الإعراب، المجاشعي، حققه وقدّم له الدكتور حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن ط (1) 1406هـ.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ت: الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى 1402هـ.
- شرح المفصّل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بدون.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط2) عام 1414هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ت: جمال مخيمر، الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة ط (1) 1418هـ.
- صحيح البخاري: البخاري، مراجعة الدكتور مصطفى ديب البغا، (ط4) 1410هـ.
- الصاحبي، لابن فارس، ت: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الضروري في صناعة النحو، لابن رشد، تحقيق ودراسة الدكتور منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي (ط1) 1422هـ.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سِلاّم الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، طبعة المدني، بدون تاريخ.
- ابن الطراوة النحوي، الدكتور عيّاد عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي (ط1) 1403هـ.
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن، الدكتور محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط (1) 1408هـ.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: الدكتور خليل أحمد عمايره، دار الفكر الإسلامي، عمّان.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني مع شرح خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى 1983م.
- عمدة اللافظ وعدة الحافظ لابن مالك، ت: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، بدون تاريخ.

- العنوان، لمحمود حمزة الكرماني، ت: الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، القاهرة ط(1) 1993م.
- عيسى بن عمر الثقفي، نحوه من خلال قراءته، صباح عباس السالم، منشورات الأعلمي، بيروت، ط (1) 1395هـ.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل: الكرماني، ت: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى 1408هـ.
- فتح الباري: العسقلاني، ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1410هـ.
- فتح القدير: الشوكاني، ت: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة ط (1) 1413هـ.
- الفصول الخمسون: ابن معطي، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، بدون تاريخ.
- الفعل زمانه وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1400هـ.
- فهارس لسان العرب، صَنّفه وقدّم له، الدكتور خليل أحمد عمايره، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (1) 1407هـ.
- فهارس معاني الفراء، للدكتورة فائزة فارس المؤيد، عام 1993م.
- في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، الدكتور خليل أحمد عمايره، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الأولى 1407هـ.
- فيض القدير، للمناوي، (ط1) 1356هـ، المكتبة التجارية.
- في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني، طبع عام 1407هـ، المكتب الإسلامي.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة 1985م.
- في النحو العربي "نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت ط(2).
- في نحو اللغة وتراكيبها: الدكتور خليل عمايره، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى 1404هـ.

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، للجامي، دراسة وتحقيق، أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، 1983م.
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى 1405هـ.
- قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، الدكتور سناء البياتي، دار وائل، عمّان ط (1) 2003م.
- القياس في النحو العربي، الدكتورة منى إلياس، دار الفكر ط (1) 1405هـ.
- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ط (1) 1408هـ.
- الكافية في النحو: ابن الحاجب، ت: الدكتور طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى 1407هـ.
- الكامل في اللغة والأدب: المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بدون.
- الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1408هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، ضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة 1407هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية 1401هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، ت: الدكتور محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطباعة ووضع فهارسه د. عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (2) 1419هـ.
- ابن كيسان النحوي، الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط (1) عام 1975م.

- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ت: الدكتور محمد حسن عوّاد، دار عمّار الأردن، ط (1) 1405هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، ت: غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ.
- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، بدون تاريخ.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث ط(2) دار المعارف – مصر، بدون تاريخ.
- اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي، الدكتور عبد الفتاح الدجني، طباعة الكويت.
- اللمع في العربية: ابن جني، ت: حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية 1405هـ.
- اللامات للزجاجي، ت: الدكتور مازن المبارك، دمشق، 1989م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للسيرافي، ت: عوض القوزي، طبع جامعة الملك سعود، عام 1409هـ.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجالس العلماء: الزجاجي، ت: عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.
- مجمع الأمثال: الميداني، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.
- مجمع البيان للطبرسي، دار المعرفة بيروت ط(1) 1406هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، ت: علي النجدي ناصف وزميليه، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1406هـ.
- مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي، طبعة دار عالم الكتب 1412هـ.

- المحرر الوجيز: ابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس 1395هـ.
- المخصص: ابن سيدة، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، دار الطباعة الحديثة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية 1377هـ.
- المرتجل: ابن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق 1392هـ.
- المسند، أحمد بن حنبل، ط القاهرة.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى 1405هـ.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ.
- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي للدكتور محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة (1) 1422هـ.
- المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.
- المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1406هـ.
- المسائل الملقبات في علم النحو، لابن طولون الدمشقي، ت: الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة (1) 1422هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، ت: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط (1) 1402هـ.
- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي للدكتور خليل أحمد عمايره، دار وائل – عمَان، الأردن عام 2003م.
- المستقصي في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1407هـ.

- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1407هـ.
- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.
- معاني الأخفش: أبو الحسن الأخفش، ت: الدكتور فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة 1401هـ.
- معاني الحروف: الرمّاني، ت: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية 1407هـ.
- معاني القرآن: الفراء، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة 1403هـ.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ت: الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.
- معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي، أعاد بناءه وقدّم له الدكتور عيسى شحاته عيسى، الناشر، دار قباء القاهرة، 1998م.
- معجم الأوسط، للطبراني، ت: طارق عوض وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين القاهرة، 1415هـ.
- معجم الألفاظ المفهرسة لألفاظ الحديث: ونسنك، مكتبة بريل، لندن 1936م.
- المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب: خليل عمايره، طبعة 1991م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ت: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة 1985م.
- المفصّل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل، الطبعة الثانية.
- المفضليات: المفضل الضبي، ت: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة السابعة.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد 1982م.

- المقتضب: أبو العباس المبرد، ت: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1399هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى الجزولي، ت: الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى 1408هـ.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، بدون.
- المقرب: ابن عصفور، ت: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى 1391هـ.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، ت: هادي حسين حمودي عالم الكتب ط (1) 1405هـ.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي، ت: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الريان، الرياض، الطبعة الثانية.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية 1981م.
- منحة الجليل بشرح ابن عقيل، طبعة مكتبة دار التراث، القاهرة.
- من الأمالي العكبرية، تقديم وتحقيق، الدكتور سعد بن حمدان الغامدي (ط1) القاهرة 1993م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاّد دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ط (1) 1406هـ.
- النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر، ط (1) 1400هـ.
- النحو العربي "نقد وبناء" إبراهيم السامرائي عمّان، 1418هـ.
- النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر (ط 3) 1974م.
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، الدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، الفيصلية، عام 1408هـ.
- النحو الوافي، عباس حسن، طبعة دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، (ط2) بدون تاريخ.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ت: الدكتور إبراهيم السامرائي، (ط1) 1405هـ مكتبة المنار.
- النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة، فارس محمد عيسى، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- النواسخ الفعلية والحرفية (دراسة تحليلية مقارنة) الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف، 1984م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بدون.
- نظرية الأصل والفرع في بناء النحو العربي، الدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمّان، 2001م.
- نظرات في التراث اللغوي العربي: الدكتور عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ت: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (ط1) 1405هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط (1) 1407هـ، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، ت: الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ.

المجلات العلمية والدوريات

1- حوليات الجامعة التونسية العدد (20) بحث بعنوان: "كتاب العلل في النحو لابن الورّاق".

2- الفكر العربي المعاصر العدد (92) عام 1998م.

3- مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية بيروت 1983م "بحث بعنوان" البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية" داود عبده.

4- مجلة التواصل اللساني، مجلد 2 عدد (1) مارس 1990م فاس المغرب، بحث بعنوان: "رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها" دراسة دلالية وصفية، الدكتور خليل أحمد عمايره.

5- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، المجلد 14، العدد 23 شوال 1422هـ بحث بعنوان: "أبو الحسن بن الباذش وأثره النحوي" الدكتور شريف النَجّار.

6- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد الثامن، المجلد الثاني عام 1982م، بحث بعنوان: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية" الدكتور خليل أحمد عمايره.

7- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ج 7 عام 1987م بحث بعنوان "النحو العربي ومنطق أرسطو" الدكتور إبراهيم بيومي مدكور.

8- مجمع اللغة العربية ج 28 عام 1391هـ بحث بعنوان: "كان + الماضي بدون قد" الدكتور حسن عون.

9- مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد السابع، الجزء الأول، مايو، 1955م بحث بعنوان: "تركيب أمّا أنت ذا نفرٍ" فيشر.

10- مجلة آداب المستنصرية – العدد الثالث عشر 1406هـ، بحث بعنوان: "أمّا أنت منطلقاً" و "أما أنت ذا نفرٍ" الدكتور عبد الوهاب الكحلة.

11- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 43 – 44 جمادى الأولى عام 1412هـ بحث بعنوان: "بيد ولاسيما" بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال" الدكتور حَنّا جميل حدّاد.

فهرس الموضوعات

	الموضوع	الصفحة
▪	المقدمة	أ – م
▪	تمهيد عن الخلافات النحوية أسبابها وعللها	1 - 19

الفصل الأول

الخلاف في مسائل الحدود والمصطلحات

الموضوع	الصفحة
الخلاف في مسائل الحدود والمصطلحات	**51-20**
19- الخلاف في حد المفعول به.	22-21
20- الخلاف في حد الترخيم.	25-23
21- الخلاف في حد المفعول فيه.	29-26
22- الخلاف في حد التحذير.	32-30
23- الخلاف في حد المفعول له.	35-33
24- الخلاف في حد الحال المنتقلة.	38-36
25- الخلاف في حد الاستثناء.	43-39
26- الخلاف في حد الفعل المتعدي.	47-44
27- الخلاف في تسمية اسم كان وخبرها.	51-48

الفصل الثاني

الخلاف في مسائل التراكيب

الموضوع	الصفحة
الخلاف في مسائل التراكيب	**521-52**
113- الخلاف في اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل.	74-55
114- الخلاف في تركيب: يا ثلاثةً وثلاثين... ويا ثلاثةً والثلاثون أو الثلاثين في النداء.	79-75
115- الخلاف في مسألتين: 1- نداء ما فيه (أل)، 2- اللهُمَّ ووصفها.	98-80

116- الخلاف في نداء يا أبت.	104-99
الموضوع	**الصفحة**
117- الخلاف في باب النداء، وفيه ثلاث مسائل: 1- ترخيم المضاف، 2- ترخيم الثلاثي إذا كان علماً ساكن الوسط أو متحرك، 3- ترخيم غير المنادى للضرورة.	123-105
118- الخلاف في وصف المنادى المندوب.	130-124
119- الخلاف في ندب غير المعروف.	135-131
120- الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.	143-136
121- الخلاف في ما ينصب من الأسماء على الاختصاص.	147-144
122- الخلاف في باب الاشتغال.	158-148
123- الخلاف في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.	167-159
124- الخلاف في تعدد الحال.	174-168
125- الخلاف في مجيء الحال معرفة.	179-175
126- الخلاف في تقديم الحال على صاحبها النكرة.	184-180
127- الخلاف في الظرف بين الخبر والحال.	191-185
128- الخلاف في مسألتين: 1- تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور.، 2- مجيء الحال من الجار والمجرور المُتَقدّم.	207-192
129- الخلاف في مجيء الحال غير مشتقة.	216-208
130- الخلاف في مجيء الفعل الماضي حالاً.	222-217
131- الخلاف في مجيء الحال جامد.	230-223
132- الخلاف في تقديم التمييز.	238-231
133- الخلاف في مجيء التمييز معرفة.	244-239
134- الخلاف في تقديم المستثنى.	255-245
135- الخلاف في الاستثناء المنقطع.	279-256
136- الخلاف في الاستثناء بعدا وخلا.	289-280
137- الخلاف في الفصل بين المستثنى والمستثنى منه.	297-290
138- الخلاف في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.	302-298
139- الخلاف في غير.	312-303
140- الخلاف في سوى.	318-313
141- الخلاف في مجيء خبر كان فعلا ماضياً.	325-319
142- الخلاف في حذف كان.	338-326
143- الخلاف في الاسم بعد "لا" النافية للجنس بين البناء والإعراب.	348-339
144- الخلاف في اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً.	352-349

145- الخلاف في مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة.	355-353
الموضوع	**الصفحة**
146- الخلاف في دخول الاستفهام على "لا" النافية للجنس.	364-356
147- الخلاف في وصف اسم "لا" النافية للجنس.	369-365
148- الخلاف في مجيء التابع بعد اسم "لا" النافية للجنس.	378-370
149- الخلاف في مسألتين: 1- في لا غلام لك، 2- الفَصْلُ بين "لا" النافية للجنس واسمها.	395-379
150- الخلاف في مسألتين: 1- مجيء إنْ بعد ما النافية، 2- دخول إلاّ مع ما النافية.	407-396
151- الخلاف في الخلاف في مسألتين: 1- تقديم خبر (ما) عليها، 2- دخول الباء في خبر "ما" النافية.	419-408
152- الخلاف في مسألتين: 1- معاملة "إنْ" معاملة ليس، 2- "لات" وما بعدها.	432-420
153- الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه.	438-433
154- الخلاف في الفصل بين "حتى" و "أو" والفعل المنصوب بالشرط.	441-439
155- الخلاف في مسألتين: 1- نصب الفعل المضارع مع الفاء، 2- نصب الفعل المضارع بما في حكم الأمر.	446-442
156- الخلاف في "أو" مع الفعل المضارع.	449-447
157- الخلاف في تقديم المعمول على المنصوب بلام الجحود.	454-450
158- الخلاف في المنصوب في باب عَلِمَ.	461-455
159- الخلاف في مجيء ظن، وحسب... متعدية لثلاثة مفاعيل.	465-462
160- الخلاف في حذف المفعول الأول مع الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل.	470-466
161- الخلاف في مجيء مفعول "ظنّ" وأخواتها ضميراً أو اسم إشارة.	472-471
162- الخلاف: الإلغاء والتعليق في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.	478-473
163- الخلاف في إنّ ومعموليها في باب "ظن".	481-479
164- الخلاف في زيادة "كان" مع بعض التراكيب.	491-482
165- الخلاف في مسألتين: 1- تقديم خبر مازال عليها، 2- تقديم خبر ليس عليها.	504-492
166- الخلاف في الفصل بين "كان" وخبرها بالأجنبي.	511-505
167- الخلاف في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.	517-512
168- الخلاف في مجيء الفاعل الظاهر والتمييز في باب: نِعْمَ وبئس.	521-518

الفصل الثالث

الخلاف في مسائل الأعاريب

الموضوع	الصفحة
الخلاف في مسائل الأعاريب	591-522
13- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى **[انتهوا خيراً لكم]** النساء: 171.	528-523
14- الخلاف في توجيه إعراب تابع المنادى.	533-529
15- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعطوف على المنادى في نحو: يازيد والحارث.538-543	537-534
16- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعرفة في نحو: ياهذا الرجل.	543-538
17- الخلاف في توجيه إعراب: ياتَيْمَ تَيْمَ عدي...	552-544
18- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى **[ألا يسجدوا]** النمل: 25.	558-553
19- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المنصوب مع بعض الأفعال نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان.	564-559
20- الخلاف في توجيه إعراب كلمة (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى فيّ.	569-565
21- الخلاف في توجيه إعراب كلمة "امرأتك" في قوله تعالى [لا **يلتف منكم أحد إلاّ امرأتك]** هود: 81.	576-570
22- الخلاف في توجيه إعراب الاسم بعد "لاسيما".	581-577
23- الخلاف في إعراب أسماء الأفعال.	587-582
24- الخلاف في إعراب "مثلاً مع الفعل (**ضَرَبَ**).	591-588

الفصل الرابع

الخلاف في مسائل العوامل

الموضوع	الصفحة
الخلاف في مسائل العوامل	700-592
21- الخلاف في عامل نصب المفعول المطلق نحو: رجع القهقرى.	596-593
22- الخلاف في العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل.	601-597
23- الخلاف في عامل النصب في نحو قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار.	607-602
24- الخلاف في عامل النصب في المفعول به.	612-608
25- الخلاف في عامل النصب في المنادى.	618-613
الموضوع	**الصفحة**

26-	الخلاف في عامل النصب في باب الاشتغال.	624-619
27-	الخلاف في عامل تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط.	629-625
28-	الخلاف في عامل التحذير.	632-630
29-	الخلاف في عامل المفعول معه.	641-633
30-	الخلاف في العامل في الحال إذا كان غير الفعل.	646-642
31-	الخلاف في العامل في الحال إذا كانت مؤكدة.	656-652
32-	الخلاف في تقديم الحال على عاملها إذا كانت صفة مشبهة.	648-647
33-	الخلاف في العامل في الحال معنى التشبيه.	651-649
34-	الخلاف في عامل النصب في الاستثناء.	668-657
35-	الخلاف في العامل في المصدر المعرف (بأل)	672-669
36-	الخلاف في مسألتين: (1) عامل نصب الفعل المضارب بعد كي. (2) تقديم معمول المضارع المنصوب بكي.	678-673
37-	الخلاف في عمل "كما" النصب في الفعل المضارع.	681-679
38-	الخلاف في عامل نصب الفعل المضارع بعـد: الواو والفاء ...	687-682
39-	الخلاف في حذف حرف الجر وبقاء عمله.	691-688
40-	الخلاف في عامل نصب الجزأين مع بعض الأحرف الناسخة.	700-692